

# حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصري للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

## منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٧٩ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي  
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

## المجلد الرابع

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث شريف]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرهما قاله الجوهري . وقال الأزهرى : الكسرا كثر ، وأصلها الاباحة ، وتعريفها أحكام النكاح ، وهى لغة المرة من الرجوع ، وشرعا ما ذكره الشارح ، وتؤخذ أركانها الثلاثة مما ذكره : وهى صيغة ، ومحل ، ومرجع ، وهى كابتداء النكاح تارة ، وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتى (قوله بالغا عاقلا) شمل المحرم والسفيه والعبد ومطلق أمة تحته حرة والسكران ، ويشترط الاختيار أيضا كما يأتى (قوله فلا تصح رجعة مرتد) وفارق المحرم بأن الردة تزيل النكاح (قوله ولاصبى) أى فرضا أو بنحو وكالة أو بعد حكم حاكم بطلاقه (قوله ولو طلق فجن الخ) سكت عن دلى الصبي لعدم تصوّره فلا وجد جار بشرط المصلحة كابتدائه أيضا (قوله بأن يحتاج الخ) اقتضى هذا وجوب الرجعة له كابتداء النكاح ، وقال بعضهم : لا تجب لامكان أن يزوجه غيرها ، ونظرفيه بأن فيه غرامة لمداق آخر من غير حاجة اليه ، والولى ممنوع من مثله فتأمل (قوله والخلاف مبنى الخ) يشير الى أن الخلاف هنا طريقان : فلا يناسب تعبيره بالصحيح (قوله براجمتك) ولو قال للضرب مثلا الا ان قصد الضرب وحده فلا تحصل الرجعة (قوله وهذه الثلاثة صريحة) ومثلها كل ما اشتق من الرجعة كانت مراجعة ويقوم مقام الضمير هذه أو فلانة ولو حاضرة فلا يكتفى راجعت فقط وهل

### كتاب الرجعة

هل هى كابتداء النكاح أو كدوامه . قال الشيخان : لا يطلق الترجيع بشئ لاضطراب فروعه . قال الزركشى : وسكتوا عن سبقتها لاختلاف ذلك بحسب الحال [قوله ولاصبى] أى بأن يوكّل فيه مثلا أى فالصبي لا يتصور طلاقه [قوله على الصحيح] نوقش من وجهين . الأول : أن المقابل بحث للرافى . قاله الزركشى : وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولى أقوى من تصرف الوكيل لأنه بالولاية فالظاهر الجواز وان معنا التوكيل فى الرجعة . الوجه الثانى : اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشى وغيره أيضا بأنه انما يتجه اذا قلنا الرجعة كابتداء . فان قلنا كالدوام : فقد يقال يكتفى بالمصلحة وان توقف الابتداء على الحاجة لأن الابتداء يلزم بلا خلاف قرب مصلحة تنهض بالتسوية فى الدوام دون الابتداء [قوله صريحة] أى لشيوعها وورودها

(كتاب الرجعة)  
هى الرد الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة كما يؤخذ مما ساقى (شرط للمرجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا عاقلا فلا يصح رجعة مرتد ولاصبى ولاجنون (ولو طلق فجن فلولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج الجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف فى جواز التوكيل فى الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل فى ابتداء النكاح لأن كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرّم (وتحصل) الرجعة (براجمتك ورجعتك وارتجمتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الاضافة معها كأن يقول راجعتك الى أوالى نكاحي (والأصح أن الرد والامساك)

كقوله رددتك أمسكتك (صريحان) أيضا لورودهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أى في العدة إن أرادوا إملاحا أى رجعة كما قال الشافعي رضى الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان والثاني أنهما كنايةتان يحتاج معهما إلى النية لأن الأول لم يتكرر في القرآن والثاني يحتمل الإمساك في البيت أو باليد (وأن التزويج والنكاح) كقوله تزوجتك أو نسكتك (كنايتان) والثاني هما صريحان لأنهما صالحان لابتداء الحل (٣) فلأن يصلحا للتدراك أولى رددت هذا

بأن ما كان صريحا في بابه لا يكون صريحا في غيره كالطلاق (وليس رددتها إلى أو إلى نكاح) بناء على أن الرد صريح ولم يقترن بنية وقبل لا يشترط الإضافة المذكورة كافي لفظ الرجعة وقرق بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف لفظ الرد المطلق لإيهامه المعنى المقابل للقبول أو الرد إلى الأوبين بسبب الفراق قال الرافعي ويشبه أن يجيء خلاف اشتراط الإضافة في لفظ الإمساك بناء على أنه صريح والذي أورده في التهذيب أنه يستحب أن يقول أمسكتك على زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في لفظ الرد وتبعه في الرخصة على ذلك وأفهم ما ذكر أنه لا يأتي الاشتراط بناء على أنهما كنايةتان لوجود النية (والجديد أنه لا يشترط الأشهاد) في الرجعة لأنها في حكم استدامة النكاح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضا أنه يشترط أيضا

تسكني الإضافة إلى جزئها (قوله كقوله الخ) يفيد أن المراد المشتق منهما فان المصادر كلها كنايةات كالطلاق (قوله صريحان أيضا) هو المعتمد لكن مع شرط الرد الآتي في كلامه (قوله لورودهما) لأن المعتمد أنه يكفي في الصراحة الورود باللفظ في الكتاب مطلقا أو بالمعنى مع الشهرة ولا يشترط التكرار (قوله أحق) أى مستحقون إذ لاحق لغيرهم (قوله لا يكون صريحا) أى فهو كناية لأنه لم يجد نفاذا في موضوعه الذى هو الأجنبية (قوله أنه يستحب) أى فليست الإضافة شرطا في صراحته على المعتمد بخلاف الرد (قوله لأنها في حكم استدامة الخ) ولذلك لا يبحث بها من حلف لا يتزوج على المعتمد ولوحلف لا يرجع حث برجعه بنفسه أو وكيله (قوله على الاستحباب) فيمن الأشهاد على الرجعة سواء كانت بلفظ صريح وهو واضح أو كناية على اللفظ المنطوق به كما قال الزركشى ويسن على الإقرار بها أيضا يثاب على ذلك وإن كان فيه إرشاد لأنه ليس لمحض الإرشاد (قوله وتصح بغير العرية) وترجة الصريح صريحة والكناية كناية وفي إشارة الأخرس هنا ما في غيرها (قوله ولا تقبل تعليقا) أى ولا نوقنا نحو راجعتك شهرا مثلا (قوله إن شئت) بكسر الهمزة فلو فتحها أو أبدلها بأدعت من النحوى دون غيره وناء شئت مكسورة لأنه خطاب لها فلو ضمها فقال بهض مشايخنا بالصحة لأنه تصرع بالمقتضى وفيه بحث فتأمل (قوله بفعل) غير كناية أو إشارة أخرى (قوله كوطه) خلافا لآي حنيفة فلو كانت شافعية فوطئها وهو حنفى فله الطلب وعليها الحرب نعم لو وجد من كافر واعتقدوه رجعة أقرناهم عليه بعد الترافع أو الاسلام بخلاف ما لو ترفع حنفيان فلا تفرعهم إلا أن حكمهما بصحته حاكم (قوله وتخص الرجعة الخ) جملة ما ذكره ستة شروط وهى كونها موطوءة مطلقة بحال باقية في العدة لم يستوف بددطلاقها قابلة للحل وسياق كونها معينة (قوله بموطوءة) ولولم تزل بكارنها ولوفى الدبر واستدخال المني ولوفى الدبر

في الأخبار وأفهم الإسناد إلى الضمير جواز الظاهر بالأولى ، وينبغي أن تكون المصادر كناية كمنظيره من الطلاق [قوله بناء الخ] كلامه يوم أن الخلاف السابق في صراحة الرد مع قطع النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشى عن الإمام التصريح بذلك قلنا لعل الإمام يرى أنه صريح معتبر عند الصلة [قوله وعلى المفارقة] قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان ذلك قرينة على عدمه فيما قرن بهاء لئلا نقل الزركشى عن الشافعي استحباب الأشهاد لظاهر الآية اه [قوله على الاستحباب] لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وجهان في الحاوى [قوله ولا تصح بها الخ] هو استفاد من الفاء في المتن (تنبيه) اجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع أن الذى يستقل به الشخص ينفذ بالكناية قطعاً ولو اختلفت القرأتين بالكناية هنا قال الزركشى صح قطعاً كما قالوا في البيع اه أقول فيه نظر لا يشترط الشهود على قوله [قوله لأن ذلك الخ] عبارة غيره لأن الوطء بوجوب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخيار فانه لا يوجب الخيار بحال فجاز أن يقطعه ولأن الملك يحصل

لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل الظاهر قوله تعالى فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أى على الامسك الذى هو معنى الرجعة وعلى المفارقة وأوجب بحمل ذلك على الاستحباب كافي قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم للآمن من الجحود (فتصح بكناية) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بهامع النية بناء على الاشتراط لأن الشهود لا يطلعون على النية (فرع) تصح الرجعة بغير العرية وقبل لا وقيل إن أحسن العرية لم تصح بغيرها ولا بصحتها (ولا تقبل) الرجعة (تعليقا) كالنكاح فاذا قال راجعتك إن شئت فقلت شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفعل كوطه) ومقدماته لأن ذلك حرم بالطلاق كما سياتى ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتخص الرجعة

بمطوعة طلقت بلاعوض لم يستوف عدداً طلاقها باقية في العدة ( بخلاف من طلقت قبل الوطء أو بعده بموض أو بدونه واستوفى عدد طلاقها أو لم يستوف وانقضت عدتها (٤) لحصول البينة فيما ذكر وبخلاف من انفسخ نكاحها لاختصاص الرجعة

بالبطاقة (محل لعل لا سرتة) فانها لا تحل لأحد كما تقدم في عمله فلوارتدت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آتية الى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وانكر صدق بيمينه) رجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع حل لمدة امكان وهي بمن نحض لا آيسة فالأصح تصديقها بيمين) لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا يتطلب بالينة لامكانها فان القوابل تشهدن الولادة غالباً أما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لانها لا تحبل وأما مدة الامكان فينبى بقوله (وان ادعت ولادة) وله (ثم فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة للوطء ولحظة للولادة (أو ولادة (سقط مصور فائة وعشرون يوماً ولحظتان من وقت النكاح (أو ولادة (مضغة بلا صورة

كالوطء (قوله خلقت) ولو احتسب (قوله باقية في العدة) خرج المعاشرة فلارجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل ما لو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة ومالو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فملت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثانی التوأمين نعم لا رجعة له مادامت فراشا للوطء ولو كان الوطء للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تداخلت العدتان الان حلت فله الرجعة الى الوضع لوقوع الحمل عن العدتين معا (قوله من طلقت) فلو شك في طلاقها فراجع ثم ظهر له الحال صح لأن العبرة بالواقع فيما لا يتوقف على نية (قوله قبل ووطء) وتصديق في نفي الوطء ونفي استدخال المني فلارجعة له (قوله وانقضت عدتها) ولو معاشرة (قوله فلوارتدت) أو ارتدت هو لم تصح الرجعة وتستأنف لوعاد المرد الى الاسلام (فتبينه) بقي شرط سابق وهو كونها معينة فلو طلق زوجته ثم راجع احدها بمهمة لم يصح أو طلق احدى زوجتيه بمهمة ثم راجع قبل التبيين ولو بقوله راجعت المطلقة منكما أو احداً كما لم يصح أو نسي المطلقة وراجع كذلك قبل البيان لم يصح خلافاً لابن حنبل في هذه (قوله وانكر صدق) وفي عكس هذه تصديق هي من حيث تطويل العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولها النفقة ويصدق هو من حيث جواز نكاحه نحو أخنوخا خرج بأنكر ما لو مات فتعد دلوفة ولا تصدق في انقضاء عدتها قبل موته ولا تزنه قال الأذرى فان كان الطلاق بائناً صدقت ولومات فادعى وارثها الانقضاء قبل موتها صدق الوارث في عدة أشهر كما في غيرها (قوله فيه) أى الوقت كالطلاق (قوله تصديقها) أى من حيث انقضاء العدة وان خالفت عادتها وخرج بالعدة غيرها كطلاقها وطلاق ضرمتها كما سر وكشوت الاستيلاد في الأمة والنسب للولد فلا بد من بينة على الولادة لأن السيد والزوج ينكرانها ولها نفيه ان لم تقم بينة ولحق الولد للزوج بالفراش فيما لم ينكر وضعه (قوله أما الآيسة من الحيض) وكذا الصغيرة ونحوها كقرب زمن الطلاق (قوله فلا تصدق) ويصدق هو بيمينه كما تقدم وقال بعضهم لاحاجة لليمين خصوصاً فيما لا يمكن عقلاً (قوله في دعوى الوضع) وأما الحيض فتقدم قبول الآيسة فيه (قوله ستة أشهر) قال شيخنا تبعاً للبطيनी عددية أخذاً بما بعده وفيه نظر مع الاستدلال بالآيتين وفي شرح شيخنا عددية هلالية وفيه نظر فراجع (قوله مصور) أى فيها صورة ظاهرة أو خفية بقول القوابل وهذه يثبت بها الاستيلاد ولا يجب فيها الغرة (قوله بلاصورة) أى لا ظاهرة ولا خفية لكن لا بد من شهادة القوابل أنها أصل آدمى

بالفعل كالمسي [قوله بمطوعة] قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلقت في حيض فانها تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشى [قوله باقية في العدة] لو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها باقية الأولى وراجع في تلك البقية لا غير كإسباقي في المثنى ولو خالطها في العدة لم تنقض ولكن الرجعة في زمن الأقراء أو الأشهر خاصة تعليظاً عليه [قوله فالأصح تصديقها] لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن الآبوة له الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فاصر على باقى الولد دون النسب وكذا في استيلاد الأمة ونحوها [قوله فائة وعشرون يوماً] ذكر الرافعى في باب العدة أنه يصور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوى ونقل عن العراقيين قال الزركشى ويشهد له رواية في مسلم [قوله أو مضغة بلاصورة] اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها

فما نون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح وهذا الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضى به العدة على خلاف في الثالث يأتي أن في بابها فان ادعت الوضع في أى قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق وكان للزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب



من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كما اشرفى مع المغربية تكون المدد المذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل  
للمدة الأولى أى اعتبار مدة الحمل بستة أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل المدة الثانية والثالثة  
حديث الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما منتهى ما يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل  
الملك فينفخ فيه الروح الى آخره (أو) ادعت (انقضاء أقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما  
ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض (٥) يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر

خمس عشرة يوما ثم تحيض  
وتطهر كذلك ثم تطعن  
في الحيض لحظة وهذه  
اللحظة لاستبانة القرء  
الثالث وليست من نفس  
العدة وقيل هي منها حتى  
تصح الرجعة فيها واللحظة  
الأولى قيل لا تعتبر بناء  
على القول المرجوح أن  
القرء الانتقال من طهر  
الى دم ويصور على ذلك  
بما اذا علق بآخر جزء  
من طهرها (أولى حيض  
فسبعة وأربعون يوما  
ولحظة) وذلك بأن يعلق  
الطلاق بآخر جزء من  
الحيض ثم تطهر أقل الطهر  
خمس عشرة يوما ثم تحيض  
أقل الحيض يوما وليلة ثم  
تطهر وتحيض كذلك ثم  
تطهر أقل الطهر ثم تطعن  
في الحيض لحظة وهذه  
اللحظة لاستبانة القرء  
ولا حاجة هنا الى لحظة في  
الأول (وأمة وطلقت في  
طهر فسنة عشر يوما  
ولحظتان) وذلك بأن

والامتناع بها العدة كالعلقة وثبت لما حيفئذ من الأحكام وجوب الفسل وثبوت النفاس وفطر  
الصائمة (قوله من امكان الاجتماع) أى عادة ولا نظر لامكانه خرقا للعادة من نحو ولي (قوله وفصاله)  
أى رضاعه في عامين أى مدة عامين وهما أربعة وعشرون شهرا فاذا سقطت من ثلاثين شهرا بقي  
سنة أشهر فهي مدة الحمل واعتبار زيادة اللحظتين لما سر (قوله إن أحدكم) أى كل واحد منكم  
يا بني آدم يجمع أى يضم ويحفظ خلقه أى مادة خلقه وهو المني أربعين يوما أى فيها بعد سبعة منها  
أوفى آخرها ففي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة  
تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى وفي رواية أنها تمسكت كذلك  
أربعين ليلة ثم تصير دما في الرحم فذلك جمعا ثم تكون عقب ذلك الأربعين في ذلك الحمل علقه أى قطعة  
دم تجمد شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثانية تكون في ذلك الحمل أيضا مضغة  
أى قطعة لحم قدر ما يعضغ وتقوى شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل  
الله الملك الموكل بالرحم ومعنى إرساله أمره بالتصرف فيها لما في الحديث إن الملك الموكل بالرحم من ابتداء  
يقول أى رب نطفة أى رب علقه أى رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش  
به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية أن إرسال الملك في أول الأربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى  
في الثانية وفي أخرى في الأولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها أنه بعد  
الأولى لتصويره الخلقى والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لتنفخ الروح ومنها أنه بعد الأولى  
لمبادئ تخطيطه الخلقى وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وانما ذكرنا  
ذلك لميسر الحاجة اليه واضطراب الأحوال فيه فانه زبدة ما يحتاج اليه في ذلك وتصوير الأحداث ثم  
المتنضية للتراخي مؤول فراجع (قوله لاستبانة القرء) أى لمعرفة تمامه فلا رجعة فيها وبصح العقد  
فيها لو وقع (قوله فسبعة وأربعون ولحظة) ومثلها لو علق طلاقها بولادتها ولم تر نفاسا وكانت معتادة  
فتنقضى عدتها بذلك (قوله وأمة) أى من فيبارق (قوله ولحظة) هي اللحظة الثانية في الحرة والأمة  
أن يكون مبتدأ خلق آدمى بشهادة القوابل [قوله واللحظة الأولى الخ] كذلك لنا قول إن اللحظة  
الثانية لا تكفي بل لابد من مضى يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشى وهو قوى نظرا  
للاحتمال [قوله ويصور] أى يصور الامكان على هذا بهذا [قوله بآخر جزء] وهذا بخلافه على  
الأول فانه لابد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول المنهاج في طهر خلاف ذلك  
[قوله أو حيض الخ] لو شككت فلم تدري هل هي طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردي حل أمرها  
على الأقل وقال شيخه الصيمرى لم يخرج الايقين وهو الوجه

يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستبانة القرء الثاني وهو تمام  
عدة الأمة وقيل لا حاجة الى اللحظة في الأول لما تقدم (أو) في (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق  
بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة  
(فتبينه) قوله في طهر المستلثين أى مسبوق بحيض أمان من ابتداء الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون  
يوما ولحظة وأمة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فيهما على الراجح أن القرء الطهر المحتوش بدمين فان قلنا بالرجوح

فإنهم حكم من حلقت قبل الطلاق وقد تقدم (ونصدق) المرأة في ادعاء انقضاء العدة بأقل مدة الامكان بيمينها (إن لم يخالف) فيها لصحة (طهارة) لها (مأثرة وكذا ان خالفت في الأصح) لأن العادة قد تتغير والثاني لا تصدق للتمهة (ولو وطئ) الزوج (رجعية) واستأنفت الأقراء من وقت الوطء (٦) راجع فيما كان بقي من أقراء الطلاق دون مايزاد عليها للوطء (ويجوز

ولا حاجة لاعتبار اللحظة الأولى فيهما لاجتماع طلاقهما في آخر جزء من الحيض ونظريه في شرح الروض ولو جهلت المطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حل الأمر على الحيض احتياطاً للانقضاء قال شيخنا وله الرجعة فيها ونظر بعضهم فيها راجعاً (قوله في ادعاء انقضاء العدة) وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن اليأس ولها النفقة (قوله بأقل مدة الامكان) فلا تصدق لو ادعته قبلها فان عادت وادعته بعده صدقت (قوله بيمينها) ظاهره أنها تخلف وان لم تنهم وأنها لا يجب انفصالها وفي شرح شيخنا وجوب انفصالها وإنما تخلف اذا اتهمت (قوله رجعية) وفي نسخة بهاء الضمير بعد الفوقية ونقل أنه بخط المصنف فراجع (قوله الأقراء) خرج الحل فله الرجعة ما لم تضع كاسراً لأنه عن العدين والأشهر كالأقراء (قوله من وقت الوطء) أي فراغ ملتوقع الملقوق قبله وبذلك فارق الصوم بل لا اشكال ولا فرق فتأمل (قوله دون ما زاد) فلو وطئها بعد مضي قرين من عدة النكاح استأنفت ثلاثة أقراء والفرد الأول منها واقع عن العدين فله الرجعة فيه دون القرين الأخيرين لتمتعهما لعدة الوطء (قوله وغيره) منه النظر والس (قوله فلاحده عليه) ولا عليها وان تكرر وعلم بالحرمه (قوله ولا يعزr) هو منبى للجهول بضميره عائد للوطئ وحله ان رفع الحاكم يعتقد التحريم وكذا يعزr معتقداً لحل اذا رفع لمعتقد التحريم أيضاً لأن العبرة بعقيدة الحاكم ولو قرى يعزr بالبناء للفاعل لشمول الصورتين وضميره للحاكم وكلام الشارح يخالفه فكان الأولى له حمله على ذلك فتأمل (قوله ويجب مهر المثل) لبكر في البكر وثيب فيها ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة وهو للشبهة للعقد نعم ان دفعه لها تكرر بقدر الدفع (قوله أنه لا يجب مهر) هو المعتقد كذا ذكره (قوله أن أثر الردة) وهو القتل وحرمه الوطء وأثر الطلاق وهو نقص العدد فبالاسلام يبين حل الوطء بخلاف الرجعة فلا يجب المهر فيه بخلافها (قوله واذا ادعى والعدة منقضية) أي ولم تنكح غيره فان نكحت غيره فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتقد لاتفاقهما على زوجية الأول فان ادعى على الزوج فأنكر صدق بيمينه لصحة العقد ظاهر ابعداً انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقروا ونكل خلف المدعى بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استحقها المدعى والا فالمدعى أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجة الا باقرار جديده

[قوله فالحكم الخ] أي فيكون للحررة اثنان وثلاثون يوماً ولحظة وللأمة ستة عشر يوماً لحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال المحشى هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها [قوله ان لم يخالف عادة] وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عادتها أقل الحيض والظهر أو لم تكن لها عادة أصلاً [قوله والثاني لا تصدق] قال الشيخ أبو محمد انه المذهب والرواي أن الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاة الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الأم وهو الصواب لأنه يعضده أصل ظاهر اه ولو مضت العادة فادعت مزبداً وأن العادة تغيرت فنقلنا في العدد عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الأصحاب تصديقها وجهها واحداً وعلى الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيه احتمالاً بأن لو صدقناها لم يمتدات إلى سن اليأس وفيه إجحاف بالزوج [قوله لا يرتفع الخ] أي لأن تلك المطلقة حسبت ولم تمنحها الرجعة ثم قضية اطلاق المتن أن المهر يجب ولو علمت الزوجة التحريم واعلم أن ابن عبد البر قال لأعلم أحداً أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لأنها محرمة عليه الابرجعة [قوله لبقاء الولاية عليها] ولأن

الاستمتاع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مظروقة كالباثن (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أباحه قال بحله لحصول الرجعة به عنده (ولا يعزr) لا يعتقد تحريمه بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب) المنصوص والطريق الثاني لا يجب في قول محرز من نصه فيما اذا اردت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلفت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول بوجوبه من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بعقد آخر (ويصح إيلاء وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكره وتقدم مسئلتنا

التوارث والطلاق في بابها وستأتي الإشارة إلى المسائل الباقية في أبوابها والفرض من جمعهم الخس هنا الإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسيأتي في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت فان انفقا

على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فكانت بل السبت صدقت بيمينها ) أنها لا تعلمه راجع يوم الخميس لأن الأصل عدم الرجعة الى يوم السبت ( أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق بيمينه ) أنها لما انقضت يوم الخميس لأن الأصل عدم انقضائها الى يوم السبت ( وإن تنازعا في السبق بلا (V) اتفاق ) بأن اقتصر الزوج على

منها أو حلفه بعد نكحها وإن ادعى عليها فإن حلفت سقطت دعواه وإن أقرت له أو نكحت خلف غرمت له مهر المثل لحيلتها بينه وبين حقه بأذنه في نكاح الآخر أو تمكينه ولأحد عليه لأن إقرارها لا يسرى عليه وإذا مات أو طلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذت ولو أقام المدعى بينة برجعته قبل الانقضاء نزعت من الثاني وسلت له ولها على الثاني مهر مثل إن وطئ والا فلا شيء ( قوله على وقت الانقضاء ) أى على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافى ما قيل أنه كيف يدعى الزوجة مع موافقته على الانقضاء ( قوله إنها ما انقضت ) فلا يكفي الحلف على نفي العلم به هنا وما بعده وفارقا ما قبلها بأنه حلف على فعل الغير ( قوله سبق الدعوى ) لاستقرار الحكم بقول السابق ولأنه إن سبقت فقد اتفقا على الانقضاء وإن سبق فقد اتفقا على الرجعة على ما تقدم ( قوله صدق بيمينه ) سواء تراخى كلامهما عن كلامه أو أولا على المعتد و يصدق هو أضافها لوعلم الترتيب في الدعوى وجهل أيهما السابق أو علم ثم نسي ولم يرج بيانه والا فينبى الوقف اليه ( نفيه ) ما ذكره هنا لا يخالف ما ذكره في العدد فيما لو ولدت وطلقها واختلعا في المتقدم منهما من أنه لو اتفقا على وقت الولادة كالاتضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في الموضعين سبقت فهو على العكس مما هنا والولادة كالاتضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في الموضعين كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وبأنهما اتفقا هنا على انحلال العصمة في الثاني ثم لافرق في سبق الدعوى بين أن تكون عند حكم أو يحكم على المعتد ( قوله وقيل الخ ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف وعطف منى على ترجيح بعيد جدا ( قوله لقد رتته على انشائها ) فدعواه إقرار لانشاء ويترتب على كونه إقرارا عدم الجواز له بالثنا إذا كان كاذبا وعلى كونه انشاء الجواز مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر ولو سأل الرجعية زوجها أو نائبه عن انقضاء العدة وجب عليها اخباره بخلاف الأجنبي لو سألهما ولو راجعها بعد اخبارها له بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صحت الرجعة ( قوله قبل اعترافها ) وإن تزوجت وقهره المهر كاسر وانما قبل اعترافها لأن الرجوع عن نفي لا ينافيه وبذلك فارق الإقرار ( قوله صدقت بيمين ) ولها الزوج حالا ويمتنع عليه نكاح أختها لإقراره ( قوله لأن الأصل عدم الوطء ) وفارق عدم قبولها في نفي وطء المولى والعنين لأن النكاح فيهما ثابت وهي تريد رفعه والأصل بقاءه ( قوله عملا بانكارها ) ولا نفقة لها ولا كسوة ولا سكنى ولا توارث وإذا أخذت النصف ثم اعترفت بالوطء لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار جديد

لله سبحانه بعلا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فثبتت أحكام البعولية الألفيا استثنى كالوطء [ قوله الانقضاء ] للراد وجود مابه الانقضاء عادة لاحقية لأن دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقهما عليه حقيقة [ قوله الأصل الخ ] علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله [ قوله أنها ما انقضت الخ ] قضيته أنه لا يكفي أن يحلف أنه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس وكأن الفرق بينه وبين ما سلف في الأولى من أنها تحلف على نفي العلم بالرجعة يوم الخميس كون الانقضاء ليس من الأفعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وإنما هو أثر الفعل وحكمه [ قوله إن عدتها انقضت الخ ] قضيته أنه لا يكفي بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة [ قوله صدق ] اقضى اطلاقهم

أنشأها (ومنى أنكرتها وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كمن أنكر حقا وحلف عليه ثم اعترف به لأن الرجعة حق الزوج (وأما طلق دون ثلاث وقال

وطئت فلى رجعة وأنكرت) وطأه (صدقت بيمين) أنه ما وطئها لأن الأصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا بإقراره (والا فلا تطالبه إلا بنصف) منه عملا بانكارها، وترك المصنف ذكره اليمين في بعض صور التصديق للمرجوع من البعض الآخر

ونظريه بعضهم بأنه في ضمن معاوضة وفيها حاجة لافرار جديد فتأمل (نفيه) ما ذكره المصنف في الصداق اذا كان ديناً فان كان عينا امتنع من قبول نصفه رقباه كافي الوكالة ليأخذه أو يبرئها منه فان صمم على الامتناع أخطأها النصف ووقف النصف الآخر الى الصلح أو غيره والله أعلم .

## (كتاب الايلاء)

بكسر الهمزة مصدر آلى بالمديولى اذا حلف فهو لغة الحلف وكان طلاقاً لارجعة فيه في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى ما سياتى وشرعاً حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مدة على ما يأتى وهو كبيرة كالظهار وقال الخطيب إنه صغيرة (قوله يصح طلاقه) ويمكن وطؤه أيضاً (قوله من وطئها) أى المشروع لفظاً أو تزيلاً في مسألة لأوطوك الا في الدبر بخلاف غيرها وسيأتى ما فيه فخرج الاستمتاع بغير الوطء والوطء في نحو حيف أو دبر وسيأتى (قوله مطلقاً) أى من غير تقييد مدة أخذها بعده (قوله أوفوق أربعة أشهر) خرجت الأربعة وما دونها فليس إيلاء وإن أتم به للإيذاء وهو دون اثم الإيلاء . وقال في المطلب يجوز أن يكون فوقه لأنه في الإيلاء يمكن زوال الضرر بطلبها بعد الأربعة بخلاف هذا فراجعهم وشملت الزيادة ما لم توسع الرفع الى القاضى وهو كذلك وان انحلت الإيلاء بفراقها (قوله ويصح إيلاء العبد) والذى والمرضى والخصى كما سيذكره والعين (قوله من الأمة) أى من زوجها والأمة والمرضى ولوم متحجرة ولا تحسب المدة الا من زوال المرض أو الشفاء من المتحجر (قوله والصغيرة) ولو غير المحتملة للوطء ولا تحسب المدة الا من طاقها فان لم يبق بعدها قدر المدة فلا إيلاء (قوله أنه لا يختص بالحلف بالله وصفاته) لأنه ما يتعلق به حث أو منع كإسره فهو أعم من اليمين الذى لا يكون الا بالله أو صفته . وحينئذ فالعنى الشرعى أعم من اللغوى وفى معنى الحلف الظاهر كأن تقول على كظهر أمى سنة كما يأتى (قوله أو صوم) محله ان لم يقيد الصوم بكونه من المدق أو الا فلا إيلاء لانحلال اليمين قبلها ولو قال ان وطئتك فعلى صوم الشهر الذى أطأ فيه فهو إيلاء فاذا وطئ فى أثناء شهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية الشهر ويقضى يوم الوطء (قوله من وقوع الطلاق) فان لم يكن بصيغة التعليق بل بصيغة التزام كعلى طلاقك أو طلاق ضررتك فلا يقع الطلاق لو وطئ لأن الطلاق لا يلزم بالنشر وهو مول وعليه كفارة وفى شرح شيخنا الليل الى عدم الإيلاء من أصله (قوله أو التزام القربة)

هذا أن الحكم كذلك ولو كان وطؤها فى العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لأن المرأة تحاول رفع النكاح فيها وهو ثابت وهنا قد وقع الطلاق وهو يدعى اثبات الرجعة بالوطء قبله والأصل عدمه [قوله لأن الأصل عدم الوطء] أى وان وقعت خلوة .

## (كتاب الايلاء)

هو مصدر آلى يولى إيلاء أى حلف [قوله زوج] خرج به السيد والأجنبي [قوله من وطئها] أى المشروع خرج غيره من بقية الاستمتاع [قوله أوفوق أربعة أشهر الخ] الآية الكريمة تنفد أن الأربعة فما دونها لا إيلاء فيها وذلك لأن هذه المدة لا معنى لأسرها فيها بالتر بص أربعة أشهر لأن المدة تنقضى قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك متمتعاً بغير يمين فلا يكون مولياً وفى هذه رد على ابن حزم حيث زعم أن الإيلاء يحصل بأى زمن وأما الترتيب حكم من الشارع بعد ذلك (نفيه) قوله أوفوق أربعة أشهر فى معنى هذا تعليقه بمستبعد الحصول فيها فلا يرد ذلك على الحد نعم قيل هو ليس بجامع لعدم شموله ما لوعلق بالوطء التزام شئ ولا مانع لشموله لما جاز عن الوطء بحجب ونحوه قلت يجب ان الشق الأول بأن التعليق المذكور حلف فهو داخل وعن الثانى بأنه غير مراد بقربى نذكرة فى المتن بعد ذلك [قوله يؤلون من نسايتهم] ضمن معنى الامتناع فعلى من وكذا يقال فى استعمال الفقهاء ذلك [قوله والجديد الخ] أى لأن ذلك يسمى

( هو حلف زوج يصح طلاقه ) بأن يكون بالغا عاقلاً ( ليمتنع من وطئها ) أى الزوجة ( مطلقاً أو فوق أربعة أشهر ) كأن يقول والله لا أطوك أو والله لا أطوك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق كما سياتى والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسايتهم الآية ويصح إيلاء العبد والذى والمرضى كغيرهم وإيلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وتقدم صحة الإيلاء من الرجعية فى باب الرجعة وسيأتى ضرب المدة من الرجعة ويصح الإيلاء من الأمة والأمة والمرضى والصغيرة ( والجديد أنه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لعلق به ) أى بالوطء ( طلاقاً أو عقداً ) كقوله ان وطئتك فضررتك طالق أو فعلى حر ( أو قال ان وطئتك فقله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولياً ) لأنه يمتنع من الوطء لما علق به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القربة كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى والتقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لأنه المهود لأهل الجاهلية الحاكمين بأن الإيلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم



هون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولوحلف أجني عليه) أى على الوطء كان قال والله لأطوئك (فيمضى خمسة) أى خالية عن الإيلاء (فان نكحها فلا إيلاء) بحلفه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) أى مقطوع الذكركله (لمصح) هذا الإيلاء (على المذهب) لأنه لا يتحقق فيه الغرض في الإيلاء من قصد إيذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثاني يصح لصوم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء أو القرناء لأن الامتناع من جهتها قاله ابن الصباغ وقائدة الصيغة التأنيم فقط ومن جب بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح إيلاؤه ولو بقي دون قدرها فكجب جيعه والخصى يصح إيلاؤه ومن جب ذكره بعد الإيلاء لا يبطل إيلاؤه على الراجح (ولو قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فإدامت فوالله لاوطئتك أربعة أشهر وهكذا مرارا فليس بمول في الأصح) لا تنفاد فائدة الإيلاء من (٩) المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد

مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لا تحلها ولا بموجب الثانية لأنه لم يمض مدة المهلة من وقت انقضاءها وبعدمضى الأربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا إلى آخر حلفه والوجه الثاني هو مول بمقاله لا ضرارها به فانه يتمتع به عن رطتها حنرا من الحنف وفائدة الإيلاء على هذا أنه يأثم به ثم المولى وعلى الأول هل يأثم أم الإيذاء أولا يأثم أصلا لعدم الإيلاء احتمالا لان للإمام قال في الروضة الراجح تأنيجه (ولو قال والله لاوطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوائده لاوطئتك سنة) بالنون (فايلا أن لسكل) منهما (حكمه) فلها المطالبة في

نعم ان خرج الى التبر كأن كانت مريضة مثلا وقال ان وطئت فعلى صوم مثلا وقصد المجازاة فلا إيلاء ولا أثم ويصدق في ذلك (قوله محبوب لم يصح) أو أشل كذلك نعم ان تأخر ذلك عن الإيلاء لم يبطل حكمه وسيأتي (قوله لا امتناعه في نفسه) فهو ممتنع شرعا كما لو قال لأطوئك في المسجد أو في نهار رمضان أو في الدبر أو في الحيض وكذا لو قال لأطوئك الا في ذلك على المعتمد عند شيخنا تبعنا لشرح شيخنا وفي الخطيب خلافة واستوجه به بعضهم لأن فيه الامتناع من الوطء الجائز ضمنا فان أراد شيخنا أن يمينه لا تنعقد فهو ظاهر لكنه يبعد جدا نعم لو قال لأطوئك الا في الدبر قول واستثنى هذا المنع في ذاته (قوله من جهتها) ظاهره انها تضرب لنحو المحبوب وفيه باللسان كما لوجب بعد الإيلاء وسيأتي (قوله على الراجح) هو المعتمد (قوله ولو قال الخ) أى قال ذلك بعنه متصل ببعض فان فصله بزيادة على نحو سكتة تنفص فليس واحد منهما إيلاء قطعاً (قوله واذا مضت) لاحاجة اليه الامن حيث انه اذا حذفه تداخلت المدتان وانحلا بوطء واحد كما علمت (قوله فوائده) ولوحذف لفظ الله فهو إيلاء واحد (قوله الراجح تأنيجه) هو المعتمد ثم الإيذاء وهو دون اثم الإيلاء كما مر (قوله بالنون) لأنه انتهى في الروضة وفي المحرر سنة أشهر وهي صحيحة لذكر المضاف اذ لو أسقطه احتمل ستة أيام أو جمع وليس مرادا ولذلك حل الشارح كلام المصنف على سنة بالنون ولو حمله على ما في المحرر لكان أقرب (قوله بمسئد الحصول) فمحقق عدم الحصول بالأولى كصعود السماء (قوله كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أوحى حلفا فشملته الآية [قوله دون الصفة] أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء [قوله للرتقاء والقرناء] احتراز عن المحبوب لأن المدة تضرب له ويطلب بالفيضة باللسان بأن يقول له في قول لو قدرت لا صبتك (تنبيه) لو طرأ الهجر بعد الحلف لم يبطل الإيلاء على المذهب وسيأتي تصريح الشارح بذلك في الجب الموهوم أن الرقي والقرن بخلافه وقد يوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فيها إذ لا مطالبة مع قيام المانع والمعين بقاؤه فيها لاحتمال الزوال وان كانت المطالبة متمتعاً مادام المانع في الزوجة قائماً [قوله وهكذا مرارا] قبل الاحسن أن يقول وان قاله مرارا [قوله كنزول عيسى] قد يقال انه الآن محقق البعد نظرا الى ما ورد من تأخير عن الدجال [قوله حيث تأخر الخ] يريد أن هذا هو محل الوجه

(٢ - (قيلوبى وعيمره) - رابع) الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيضة أو الطلاق فان طالبت فيه وفاء خرج عن موجبه وبانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كما تقدم فان أخرت المطالبة في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبه به لانحلاله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمسئد الحصول في الأربعة) الأشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كان قال والله لا أطوئك حتى ينزل عيسى عليه السلام أوحى يخرج الدجال (قول) لظن تأخر حصول المقيد به عن الأربعة الأشهر (وان ظن حصوله قبلها) أى حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر كان قال في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوئك حتى نجى الأمطار (فلا) أى فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد يميناً (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر أو بعد مضىها لا يكون مولياً (في الأصح) لا تنفاد ظن التأخر عن الأربعة الأشهر حتى لو تأخر عنها لا تطالبه

أموت أدخوني أو يموت فلان نعم إن بقي لنزول عيسى دون الأربعة أشهر كالיום الثاني من أليم  
الجمال أو كان فلان المذكور غائبا وبقي من مدة يحكم القاضي بموته فيها دون الأربعة فلا يلازم  
فيها لعدم المدة كاسر (قوله لا تتقاء تحقق الخ) لوقال لا تتقاء ظن التأخر المقتضى للاضرار لو افق  
ما قبله بل هو أولى فتأمل .

(تنبيه) إنما قيدت المدة بالأربعة أشهر لأنها المدة التي تصبر المرأة عن الجماع فيها وبمدها  
يفنى مبرها أو يقل كما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع  
امرأة تفسد :

لقد طلق هذا الليل وازددت جانبه وأرتقي أن لا خيل إلا صه  
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوانبه  
مخافة ربي والحياه يصدني مخافة بلى أن تلك مرهاته

فسأل عنها فقالوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألتها كم  
تصبر المرأة عن التكاح فقالت أربعة أشهر وبمدها يفنى مبرها أو يقل فنادى حينئذ أن لا تزيد غزوة على  
أربعة أشهر (قوله ولفظه) ولو بالجمية حيث مرفعتها على المعتمد والا فلا ولا كلفظ الكتابين وإشارة  
الأخرى (قوله ذكرى) وأراد الحشفة أو أطلق لفظه عند الإطلاق عليها فان أراد جميع الذكورين فان قال  
جميع ذكرى أو كل ذكرى فلا يلازم دفع ضررها بإدخال الحشفة منه (قوله بفرجك) ولم يقل أردت الدبر  
والأدين فلا يكون موليا باطنا (قوله لا أجامعك) أولا أجامع فربك أو نصفك الأسفل ولا يلازم في غير ذلك  
من الأعضاء أو الأجزاء كيدك ورجلك ودمك ونصفك ولم يرد الأسفل (قوله وهي بكر) وان كانت  
غوراء وعلم حالها ولا تحصل الفية الإبزوال بكارنها كإبائي (قوله وكذا في الثالث) هو المعتمد ومعنى  
التدين مامر ومحل ذلك ما لم تقم قرينة على ما أراده والاقبل ظاهر أو لا يدين في النيك كما في التنبيه والخامس  
(قوله وتقيب الحشفة) فلو قال أردت حشفة تمر مثلا لم يقبل ويدين ولوقال لأجاء معك الإجماع - وه  
أراد ما دون الحشفة فول أو غير ذلك فلا وفي شرح شيخنا مع هذه ما لا ينبغي القول به فراجعهم وتأمله (قوله  
فزال ملكه عنه) أي كاه وانظر لوزال من بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الإيلاء لليلة المذكورة والموت والحياة  
كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير ونحوهما ولا يعود الإيلاء بموته بعد زوال ملكه كاذكره (قوله أو باعه)  
أي يباع لازما أو بشرط الخيار للشترى وحده ولا يعود الإيلاء بفسخه لتجدد الملك فيه (قوله أو وهبه)

المرجوح لا ما توهمه العبارة من الحكم به حاله على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة أنه بمجرد  
التأخر عن الأربعة تتوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة أخرى وهو ظاهر [قوله تقيب ذكر]  
صوره الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة وله تأويلان الأول  
أن يراد لا أغيب شيئاً منه والثاني أنهم عبروا بالذكر عن الحشفة لأنها العمدة في ترتيب الأحكام انتهى  
[قوله واقتضاض بكر] لو كانت غوراء وعلم حالها قبل الحلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون موليا إلا أن  
يقال الفية في حق البكر تخالف الفية في حق الثيب [قوله فان قال أردت بالوطء الخ] اقتضى منعه أنه  
لو قال أردت بالتقيب تقيب جميع الذكرا يدين وفيه نظر بل ينبغي أن يدين ولا يكون موليا في الباطن  
[قوله أو باعه] أي يباع لازما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وان قلنا بزوال ملكه انتهى ذلك  
أن تقول اذا زال ملكه لكون الخيار للشترى فقط ثم فسخ فكيف يعتق وقد تجدد الملك .

[قوله]

لحصول الضرر لحاق  
فلك (ولفظه) أي اللفظ  
المستعمل في الإيلاء لا فائدة  
معنى الوطء (مخرج وكناية  
فمن مريجه تقيب ذكر  
بمخرج بوطء وجماع  
واقتضاض بكر) كان  
يقول والله لا أغيب ذكرى  
بفرجك أولا أطوئك أولا  
أجامعك لولا اقتضاضك وهي  
بكر لا شتار ذلك في معنى  
الوطء فان قال أردت بالوطء  
الوطء بالقدم وبالجماع  
الاقتضاض وبالاقتضاض  
الاقتضاض بغير الذكر  
لم يقبل في الظاهر ويدين  
في الأولين وكذا في الثالث  
على الأصح كذا في  
الروضة وأصلها وفي  
الكفاية في الثالث أنه  
يقبل في الأصح وتقيب  
الحشفة كتقيب الذكر  
(والجديد أن ملاسة  
ومباضة ومباشرة وإتيانا  
وغشيانا وقرانا ونحوها)  
كللس والافضاء كيقوله  
والله لا أنسك أولا أنفى  
اليك (كنائيل) مفتقرة  
الى نية الوطء لعدم اشتجارها  
فيه والقديم أنها صراح  
لكثرة استعمالها فيه  
(ولو قال ان وطئت فبدي  
حرف زال ملكه عنه) كان  
مات أو اعتقه أو باعه

أو وهبه (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد الى

ملكه لم يعد الإيلاء وفيه قول عود الحنف (ولو قال) ان وطئت فبدي (فبدي حرم من ظهري



وكان ظاهر قول) لأنه وإن لم يمتنع عن الظاهر لم يمتنع ذلك العبد وتجهيل صحة زبده على موجب الظاهر التزمها بالوطء فلا يوطئ على حقيقة  
الايلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الأصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى (١١) به حتى الحنث (والأ) أي وإن لم يكن

ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء  
بالطأ ويحكم بهما ظاهرا)  
لا قراره بالظهار وإذا وطئ  
عتق العبد عن الظهار  
في الأصح (ولو قال) أن  
وطئت فعبدي حر (عن  
ظاهري أن ظاهرت فليس  
بمولى حتى يظاهر) لأنه  
لا يلزمه شيء بالوطء قبل  
الظهار لتعلق العتق  
بالظهار مع الوطء فإذا ظاهر  
صار مولى وإذا وطئ في مدة  
الايلاء أو بعدها عتق العبد  
لوجود المعلق عليه ولا يقع  
العتق عن الظهار اتفاقا  
لأن اللفظ المفيد له سبق  
الظهار والعتق إنما يقع  
عن الظهار بلفظ يوجد  
بعده (أو) لو قال (أن  
وطئت فضررتك طالق  
قول) من المخاطبة (فإن  
وطئ) في مدة الإيلاء  
أو بعدها (طلقت الضررة)  
لوجود المعلق عليه  
(وزال الإيلاء) لانحلاله  
(والأظهر أنه لو قال لا ربيع  
وأنه لا أجامعك فليس  
بمولى في الحال) لأن المعنى  
لا أطأ جميعك فلا يحنث  
بوطء ثلاث منهن (فإن  
جامع ثلاثا) منهن (قول  
من الرابعة) لحصول

أي مع قبض لأنها لا تملك إلا به (قوله وكان ظاهر) أي وعاد (قوله فليس بمولى حتى يظاهر) قبل الوطء  
هذا إن قال أردت أنه لا بد من تقدم الظهار الذي هو الشرط الثاني على الوطء الذي هو الشرط الأول فلذلك  
لا يلزمه شيء من إيلاء ولا عتق إذا وطئ قبل أن يظاهر لفوات الترتيب الذي إرادته وإن ظاهر بعده ومقارنة  
الشرط الثاني للأول كتقدمه عليه فيما تقدم كما به عليه السبكي فإن قال أردت أنه لا بد من تقدم الشرط  
الأول على الثاني فحكم ما ذكرنا فاقسم الظهار فلا شيء يلزمه لفوات الترتيب الذي إرادته وإن وطئ بعده فإن  
وطئ قبل أن يظاهر صار مولى لأنه يمنع من الظهار حينئذ خوف العتق وكذا لو قال ما أردت شيئا أو تعذرت  
مراجعتي جلا على القاعدة فيما إذا توسط الجزاء بين شرطين بغير عطف فإنه يكون الشرط الأول شرطاً للجزء  
الشرط الثاني وجوابه كما فسر به آية يأيتها الذين هادوا وأما إذا تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما  
اعتبر تقسيم الشرط الثاني على الأول مطلقا نحو أنت طالق إن كنت زيدا إن دخلت الدار فلا بد في وقوع  
الطلاق من تقدم الدخول على الكلام وكذا لو أخر أنت طالق عنهما (قوله لوجود المعلق عليه) وهو  
الظهار والعتق جميعا مع الترتيب الذي إرادته كما تقدم (قوله ولا يقع العتق عن الظهار) أي في هذه الأخيرة  
وتقدم أنه يقع عنه فيما قبلها كما ذكره الشارح (قوله بلفظ يوجد بعده) حقيقة وأحكاما كما مر (قوله فضررتك  
طالق) بخلاف فعلي طلاق ضررتك كما مر (قوله فإن جامع) ولو في الدبر أو بعد اليقونة نعم إن وطئ الثلاث في  
عصمته قبل البائت زال الإيلاء وكذا لو وطئها بعد أن تزوجها (قوله قول من الرابعة) وإن فارق غيرها أو  
مات بعد وطئها (قوله ومقابل الأظهر أنه مولى من الأربع في الحال) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم  
(قوله كل واحدة) وكذا لو قال لأجامع واحدة منكن الآن أراد واحدة معينة أو مهمة اختص بها

(قوله ويحكم بهما ظاهرا) بحث فيه الزركشي بأن ظاهري مصدر مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على  
ما صرح به النحاة كصاحب البسيط منهم حيث قال إذا قلت يعجبني انطلقك فلا بد لي على الوقوع بخلاف  
أنك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول (قوله وإذا وطئ في مدة الإيلاء) أي بأن يكون الوطء  
بعد الظهار أما لو كان قبله ثم وجد فلم يصرح الشارح بحكمه وفي شرح الإرشاد أنه يعتق العبد وبتبين  
سقوط الإيلاء ثم ساق اشكالاً للرافعي فراجع (قوله فضررتك طالق) لو قال فعلي طلاق ضررتك أو فعلي  
طلاقك فلا يكون مولى قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الإيلاء بغير الحلف بأنه تعالى قال الزركشي وهو  
جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيء اه أقول ووجه عدم لزوم أنها صيغة نذر  
والطلاق لا يثبت في الذمة فلا ينافي وقوع الطلاق بها ابتداء (قوله لأن المعنى الخ) قال الزركشي وكما لو  
قال والله لا أكلم زيدا وهما وبكرا (قوله فإن جامع ثلاثا) أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله  
الزركشي (قوله ومقابل الأظهر) به قال الأئمة الثلاثة (قوله قول الخ) ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة  
لا يرفع الإيلاء في الباقيات وهو مرجع الإمام لأن الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتعلق  
بصواباتها لكن قال إن الأصح عند أكثرين الانحلال بزوال الإيلاء لأنه خلف أن لا يبطأ واحد وقد  
وجد وبحث الرافعي أنه أن أراد المعنى الذي قاله الإمام فالوجه بقاءه والأفليسكن كما لو قال لأجامعك فلا يحنث  
الأبوطاء الجميع وفي كونه مولى في الحال الخلاف السابق اه قال الزركشي وفي من صور المسئلة ما لو قال  
لأجامع واحدة غصكم ما سلف أو واحدة معينة فواضح أو أطلق حمل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه

الحنث بوطئها (فلومات بعضهن قبل ووطء زال الإيلاء) لانحلاله بعدم الحنث بوطء من بقي ومقابل الأظهر أنه مولى من الأربع في الحال  
لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور فضررتك طالق المدة واسكن منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لأربع  
منهن (لأجامع كل واحدة منكن

قول من كل واحدة) منه في الحال حصول الخث بوطه كل واحدة (ولو قال) والله (لا أجامعك الى سنة الامرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوط مرة شئ لاستثنائها (فان وطئ و) قد (بقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من يومئذ حصول الخث بالوط بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوط مرة يقرب من الخث فتضرب المدة وتطالب بعدها فان وطئ فلا شئ عليه ثم تضرب المدة ثانيا ان بقي من السنة مدة الابلاء (فصل بمهل) المولى (أربعة أشهر) ففوجة (من الابلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة) لا من الابلاء لاحتمال أن تبين وإنما لم يحتج في الامهال الى قاض لثبوتها بالآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها وقوله (١٢) من الابلاء أي في المطبقة للوط أما غيرها كصغيرة أو مريضة فن حين اطاعة

والباقيات تحليفه في الأولى أنه لم يرد غيرها بخلاف الثانية والمدة فيهما من وقت اللفظ (قوله قول من كل واحدة) فلو وطئ واحدة انحل الابلاء في الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح وهو المعتمد خلافا للامام لأن اليقين واحدة وهذه من باب عموم السلب أي التي والتي قبلها من باب سلب العموم (قوله الى سنة) فان لم يذكر لفظ سنة ففي وطئ صار مولى (قوله أو أقل) أولم يظأ أصلا في السنة (فصل : في أحكام الابلاء) من ضرب مدة وغيرها (قوله بمهل) وجو باولو بلا قاض (قوله المولى) ولورقيقة خلافا للمالك في اكتفائه بشهرين فيه (قوله في زوجة) ولورقيقة خلافا لابي حنيفة في اكتفائه فيها بشهرين (قوله من الابلاء) أي من تلفظه به ولو في مبهمة عينها كما صر (قوله لا من الابلاء) وان وقع في حال الزوجية ووطء الشبهة كالطلاق الرجعي (قوله ولو ارتد أحدهما في المدة) أي مدة الضرب وكذا بعدها كما في التهج وغيره (قوله استؤنفت) ان بقي أكثر من الأربعة من مدة الابلاء وبهذا يقال رجل وقع منه ايلاء وضرب له مدتان (قوله ولم يحل) احتراز عن الردة ونحوها (قوله كصوم واحرام) هذا مانع شرعي وأما المرض والجنون فمانع حسي (قوله منع) ان لم يمكن وطء معها كما صر (قوله حقت في المدة) لا بعدها فلها الطلب (قوله ويمنع) أي من حسابان المدة فليس بها بما هو فرض من صوم ولو نفرا أو كفارة أو قضاء فور يلو كذا قضاء موسعا على المعتمد خلافا لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نفلا أو بلاذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلا (قوله والنفس كالحيض) لا يمنع هو المعتمد (قوله فلها) لا لوليها ولا لسيدها مطالبته بعدها أي المدة خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه في أن الطلاق اذا علق به يقع بمضي المدة بلا طلب (قوله أو يطلق) أفاد أنها ترد الابلاء بين الفينة والطلاق وهو المعتمد خلافا لما في المنهج من أنها ترتب الطلب بالفينة أو لانهم بالطلاق قال بعضهم ولعل فائدة الخلاف أنه في

أي عند الاطلاق أنه لو وطئ واحدة انحلت اليقين في الباقيات [قوله ولو قال لا أجامعك إلخ] لو ترك الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه على الأصح في زوائد الروضة لأن الغرض منع الزيادة (فصل بمهل أربعة أشهر إلخ)

[قوله ولم يحل بنكاح إلخ] احتراز عن مسألة الردة والطلاق الرجعي السابقين [قوله كصوم] مانع شرعي ومرض مانع حسي [قوله كصفر ومرض] أي مانعين من ايلاج الحشفة (قوله وصوم قل) اقتضى صفيه عدمه من الموانع وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من الوطء [قوله والاقلها مطالبته إلخ] خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضي المدة من غير طلب لأنه كان طلاقا في الجاهلية الا ان الله جعل المخلص منه

الوطء كما يؤخذ مما سيأتي (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقضت) لان النكاح يخل بالردة فلا يحسب زمنا من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ما مضى قبل الردة لأن الاصرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم (وامانع الوطء ولم يحل بنكاح ان وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أي بحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كصفر ومرض منع) المدة فلا يتبدأ بها حتى يزول (وان حدث في المدة) ككفشوز (قطعها) لا امتناع الوطء معه (فاذا زال) أي الحادث (استؤنفت) ولا تبني على

بالمدة

ما مضى لا تتفاء التوالى المعبر في حصول الاضرار (وقيل تبني) عليه

(أو شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أي بحسب زمنه منها لأنها لا تخلو من حيض غالبا وهو متمكن في صوم النفل من تحليها ووطئها (ويمنع فرض في الأصح) لا امتناع الوطء معه وقيل لا يمنع لتمكنه منه ليلا والنفس كالحيض وقيل لا لندرتنه (فان وطئ في المدة) فظاهر أن الابلاء انحل وتلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وان لم يطأ فيها (فلها مطالبته) بعدها (بأن ينفق) أي يرجع الى الوطء الذي امتنع منه بالابلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبته لأن الاستمتاع حقها وينتظر بلوغ المرافعة ولا يطالب لماوليها لما تنقضى (ولو تركت حقها)

بمده) أى بعد الترتيب لتجدد الضرر (وتحصل الفيشة بتغيب حشفة بقبل) ولا يكتفى في الدبر لأنه مع حرمته لا يحصل الغرض (ولا مطالبة ان كان بها مانع وطه كحيض ومرض) لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان فيه أى في الزوج (مانع طبيعي) من الوطء (كمرض طويل بان يقول اذا قدمت فت) لأنه يخف به الأذى (أو مرضى كاحرام فلذهب أنه يطالب بطلاق) لأنه الذى يمكنه لجرمة الوطء (فان عصى بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان قمت عصيت وأفسدت عبادتك وان لم تنى طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتعتها يقال له ان ذبحتها غرمتها والاغرمت اللؤلؤة (وان أى الفيشة والطلاق فالأظهر أن القاضى يطلق عليه طلاقه نيابة عنه والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآفة مضاف اليه بل يحبس أو يعززه لئلا يطلق (وأنه لا يعمل ثلاثة) ليقى أو يطلق فيها لزيادة الضرر بها على الأربعة أشهر والثاني يعمل ثلاثة أيام

التمتع اذا طلق الحاكم لا يقع الطلاق فراجع (قوله بان لم تطالبه) هو بيان لمعنى الترك والاقلها للمطالبة وان أسقطت حقها باللفظ على العتد ولو اعترفت بالوطء سقط حقها ولا ترجع الى المطالبة (قوله بتغيب حشفة) ولو كان ناسيا أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً وجب كذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تنحل اليمين في ذلك كله وانما تسقط مطالبتها له فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنث ولزمه ما ألزم (قوله بقبل) أى مع زوال البسكرة ولو في الفوراء وينحل به الإيلاء وان حرم الحيض كما يأتي (قوله فلا يكتفى الوطء في الدبر) لكن ينحل به الإيلاء لحفته اذا لم يقيد حلفه بغيره فلا مطالبة لها بعده (قوله كاحرام) وصوم فرض وظهار (قوله يطالب بطلاق) نعم ان بقي من زمن الاسرام أو الظهار دون ثلاثة أيام وطلب الامهال فيها أمهل وكذا يعمل في الصوم الى الليل (قوله ولا مطالبة) أى بوطء ولا طلاق (قوله كحيض) نعم ان وقع الطلب قبله استمرت المطالبة فيه بالطلاق وهذا عمل قولهم طلاق المولى في الحيض ليس بدعوى (قوله بان يقول الخ) وتسمى فيئة اللسان (قوله فان عصى بوطء) بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم وهو محرم أو صائم أو غير ذلك من محرمات الوطء أو في دبر كذلك بغيره السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصى هي أيضاً بتحسينه في ذلك لأنه اعانة على معصية (قوله فلا مطالبة) وينحل الإيلاء بذلك.

(تنبيه) علم بما ذكر أن الوطء يحصل به الفيشة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا ينحل اليمين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً ولا يأنم ان لم يعصى بالوطء وان الوطء في الدبر ينحل به الإيلاء ولا تحصل به الفيشة. قال بعضهم: وما فائدة عدم حصول الفيشة مع سقوط المطالبة وانحل اليمين الا أن يقال المراد عدم حصول الفيشة الشرعية فراجع (قوله وان أى الخ) أى ثبت امتناعه عند الحاكم بحضور أو غيبة لنحو ترمذ أو توار أو تعزز (قوله يطلق عليه) بان يقول أو قمت على فلان طلاقاً أو حكمت عليه بطلاق في زوجته أو نحو ذلك (قوله طلاقاً) ولا يزيد عليها فان زاد لم يقع الزائد عليها ولو طلق المولى ولو جاهلاً بطلاق القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضاً بخلاف عكسه بان طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضى وكذا لو طلق بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فقياس ما من وقوع طلاقهما معا أن يقع هنا والوجه عدم الوقوع تبعاً للخطيب هنا لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع طلاقهما اذا طلقا معا نظراً إذ طلاق القاضى إنما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع فتأمل (قوله لا يعمل ثلاثة) قال شيخنا الرملى بل دونها ولم يقيد وفي المنهج يعمل يوماً فأقل كزوال نفاس أو فطر صائم أو شبع جائع أو خفة لمرض وهذا في الفيشة بالوطء، وأما فيئة اللسان فلا يعمل فيها مطلقاً (قوله اذا وطئ) أى عندما علماً مختاراً ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر (قوله لزمه) ان وطئ في المدة (قوله كفارة يمين) ان كان قد حلف بالله تعالى أو صفته فان كان بالتزام قرينة لم يرغب فيها لزمه ما ألزم أو كفارة يمين كتنذر اللجاج فان رغب فيها لزمته عينا وان كان بتعليق عتق أو طلاق لها أو لضررها وقع لوجود الصفة وبكفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الإيلاء قبلهما وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف أو تعدد المجلس والابان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو أطلق واحداً

بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها. قال القاضى: وهذه دعوى عريضة من أين لهم أن الله سبحانه وتعالى جعل المخلص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عنوانه الإيلاء فليس فيه ذلك [قوله بتغيب حشفة] ولو بغيرها ولو مكرهاً وان لم تنحل اليمين بذلك [قوله كحيض] قال في البسيط ان الحب ان الحيض يمنع المطالبة ولا يقطع المدة [قوله والطريق الثاني] عبارة

قربها وقيد شرط فيها بالوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحته

والثاني لا يحرم قوله تعالى فان طلاقا فم غفور رحيم أي بفراخث بأن لا يؤخذ بكفارته لدفعه ضرر الزوجة ولو وطئ في المدة قبل نجب الكفارة فلما لم يثبت بانتباره وقبل فيه الخلاف بأنه جاز إلى ما يطلب منه (كتاب الظهار) هو مأخوذ من الظهور وصورة الأصلية أن يقول (١٤)

والأصل فيه قوله تعالى والذين يتظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام قوله تعالى فيه وانهم يقولون منكرا من القول وزدوا (صريح من سكل زوج مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والأجنبي حتى إذا تكلمها لا يكون مظاهرا بما قاله وتقدم محتم من الرجعية في باب الرجعة وسبب أن الرجعة عود (ولو ذميا ونسبيا) فإنه يصح الظهار منها ويصح أيضا من العبد والمجنون (ظهار مكروه كطلاقه) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرقاء والحرثاء والأمة والذمية (وصريحه أن يقول لزوجه أنت علي أومني أومني أو عندي كظهر أمي) أي في التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) لأنه يقابل إلى القهر أن المعنى أنت علي والثاني أنه كناية لاحتبال أن يريد أنت على غيري (وقوله جسك أو بدك أو نفسك مكيدن أي

المجلس فلا يصدق مجينه في قصد التأكيد كما يصدق في عدم الإيلاء أوفى مدته بذلك والله أعلم .

### (كتاب الظهار)

بكسر الظاء المشالة وذكر عقب الإيلاء لمشاركته له فيما يأتي والمطلب فيه معنى اليقين وقبل معنى الطلاق (قوله هو) أي لفظة مأخوذ من الظهور وخص الظاهر لأنه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج (قوله) وصورته الأصلية) كافي القاموس وأما شرعاً فهو تشبيه الزوج وزوجه بمحرمة كما يأتي (قوله وهو حرام) أي كبيرة وكان في الجاهلية وأول الإسلام طلاقاً أو حرمة مؤبدة كما يدل له السبب المذكور فغير الشرع حكمه بما يأتي . وسبب نزول الآية أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت انظري أمري فاني لا أصبر عنه ومضى أولادهم فلما ان ضمهم إليه ضاعولوا ن ضمهم إلى جاعوا فقال لها حرمت عليه فكورت وكر فلما أيسست منه اشتكت إلى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله الآية (قوله كل زوج مكلف) وهو أحد أركان الأربع وتبقى منها الزوجة والمشيء به والصيغة وستأتي في كلامه (قوله ولو ذميا) أي كافرا خلافاً لأي حنيفة (قوله والمجنون) والمسحوق (قوله والأمة) من زوجها لا من سيدها (قوله كبدها) وإن لم يكن لها يد لأنه من التعبير ببعض عن الكل وكذا ما يأتي في المشبه أيضا (قوله دون الصورة) لم يقل دون الصفة كما هو في الإيلاء لأن الإيلاء حلت فهو وصف والظهار صورة مذكرة

الزركشي وقيل لا يتبين طلب الطلاق ويطلب منه الغيبة باللسان كالمانع والطريق الثاني يقال الخ [قوله والثاني لا يلزمه] قال الزركشي ليس لنا حاش نلزمه الكفارة جزأاً إلا هذا .

### (كتاب الظهار)

[قوله وهو حرام] أي كبيرة قال القفال لأنكر من أن يعدد الإنسان إلى ما أحل الله له فيشبهه بما حرم الله عليه من كل الوجوه وأقر ما فيه الأقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله اه ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين ظاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت انظري أمري فاني لا أصبر عنه فقال حرمت عليه وكورت وكر فلما أيسست منه اشتكت إلى مولاها فأنزلت [قوله ولو ذميا] الأحسن ولو كافرا أو أمة تعرض له مع شمول الأول خلاف الحنفية فيه نظرين إلى أن الكفارة تحتاج إلى نية تأدية لفظ يقتضي التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الفرامة ويتصور ملكة المسلم فإن لم يكن فيقال له أسلم وكفران شئت والافتراق بها وكذلك إذا أعسر بالعتي وقد روى الصوم لأنه مكنته من العدول إلى الإطعام بل يقال له ما سلف [قوله لأنه الخ] عبارة الزركشي كما لو قال أنت طالق ولم يقل مني [قوله صريح] اقتضى كلامه أنه صريح وإن لم يقل علي ونحوها لكن انتهى في الشرح والروضة والحرر ذكر علي قال الزركشي وهو الظاهر لأنه مع تركها يحتمل التشبيه بصورة البدن بل ذلك ظاهر فيه [قوله والظهار الخ] قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية رفضية التشبيه محتم اه وودعت لو كان به على ذلك عند قول المنهاج الآتي وقوله ورأسك أو ظهره أو

بدك

لوجسها أو جلها صريح) تضمنه للظهار (والأظهر أن قوله) أنت علي (كبدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله كظهرها والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المموجة لأهل الجاهلية الحاكين بأنه طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت علي

(كَيْفَ بَانَ قَسْدُ ظَهَارٍ وَأَنْ قَسْدُ كَرَامَةٍ فَلَا) يَكُونُ ظَهَارًا (وَكَيْفًا إِنْ أُطْلِقَ فِي الْأَصَحِّ) حَلًّا عَلَى الْكَرَامَةِ وَالثَّانِي يَحْصُلُ عَلَى الظَّاهَرِ تَطْلُيقًا عَلَيْهِ (وَقَوْلُهُ رَأْسُكَ أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ عَلَى كَظْهِرٍ أَيْ ظَهَارٍ فِي الْأَخْطَرِ) كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَالثَّانِي الْمَنْعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَةِ الظَّاهَرِ الْمَعْهُودَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (وَالْتَشْبِيهِ بِالْجَدَّةِ) كَقَوْلِهِ أَنْتَ عَلَى كَظْهِرٍ جَدَّتِي (ظَهَارٌ) سِوَاهُ أَرَادَ الْجَدَّةَ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أَهَمُّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ (وَالْمَذْهَبُ طَرْدُهُ) أَيْ الْحُكْمُ بِالظَّاهَرِ (فِي كُلِّ مَحْرَمٍ) يَتَشَبَّهُ بِهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ (لَهُمَا طَرَأَ تَحْرِيمُهُمَا) عَلَى الْمَثَبِ كَأَحَدِهِ وَبَنَتْهُ مِنَ النَّسَبِ وَمَرْضَعَةُ أَبِيهِ أَوْ أُمُّهُ وَزَوْجَةُ أَبِيهِ الَّتِي نَكَحَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ (لَا مَرْضَعَةٌ وَزَوْجَةُ ابْنٍ) لَهُ لَطَرُ تَحْرِيمِهِمَا عَلَيْهِ وَكَيْفًا أُمُّ زَوْجَتِهِ وَمُقَابِلُ الْمَذْهَبِ فِي مَحْرَمِ النَّسَبِ قَوْلُ قَدِيمٍ أَنَّ التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَتِهِ الْمَعْهُودَةِ وَفِي مَحْرَمِ الرِّضَاعِ قَوْلُ وَقِيلَ وَجْهٌ مَفْرُوعٌ مَعَ مُقَابَلِهِ عَلَى الْجَدِيدِ فِي مَحْرَمِ النَّسَبِ إِنْ التَّشْبِيهَ بِهَا لَيْسَ بِظَهَارٍ لِأَنَّ الرِّضَاعَ لَا يَقْتَرِي قُوَّةَ النَّسَبِ لَا تَقْتَاءَ بَعْضُ أَحْكَامِ النَّسَبِ عَنْهُ كَالْوَلَايَةِ وَالْإِرْثِ وَالْفَقْدَةِ وَقَطَعَ بَعْضُهُمْ (١٥) بِأَنَّهُ ظَهَارٌ وَمِنْ طَرَأَ تَحْرِيمُهُمَا

برضاع قطع بعضهم بأن  
 التشبيه بها ليس يظهر  
 وحكى بعضهم فيه اختلاف  
 وعمر المساهرة كحرم  
 الرضاع في جيع ملاك  
 فيها وقطع بعضهم بأن  
 التشبيه بها ليس يظهر  
 أصلاً بعد المساهرة عن  
 المنسب بخلاف الرضاع  
 لتأجيله في انبثاق اللحم  
 وتلك يمتنع التحريم  
 فيها إلى الامهات والأولاد  
 ولا يتعدى في المساهرة  
 من حليقة الأب والابن  
 إلى أجهتها وأولادها  
 (ولو شبه) زوجته (بأجنبية  
 ومطلقة وأخت زوجة  
 وباب وملازمة فلفي)  
 لأن الثلاثة الأولى لا يشبهن  
 الأم في التحريم للزبد  
 والأب أو غيره من الرجال  
 كالابن والعمام ليس محلاً

بقوله أنت عليّ كظهر أمي كما أشار إليه فيما قسم (قوله رأسك) وشعرك وظفرك وفرجك وسائر الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة في المنسب والشبه فلا يظهر بها على المعتمد وكلا رأس الحيا قول الروح مالم يقصد بها السكرامة وخرج بالأعضاء الفضلات كالابن والنبي فلا يظهر بهما مطلقا (قوله كل محرم) وإن لم توجد أوفقت أو بدت (قوله قبل ولادته) وكذا معها (قوله لا مرضعته) وكذا بتها قبل إرضاعه بخلاف التي معه أو بعده (قوله مع مقابلة) المبر عنه بالنسب (قوله وقطع بعضهم) فترى ما على الجديد (قوله بأجنبية) وكذا محسوبة أو وثنية (قوله وأخت زوجة) وكذا زوجاته صلى الله عليه وسلم لأن محرم بمن حرّمته صلى الله عليه وسلم (قوله فظاهر) ولو من أخيا (قوله فدخلتها) أي عادمة طلبة مختارة ولو في حال جنونه أو نسيانه لسكن لا يصبر عائدا حتى يمسخها بعد زوال عقده زمنيا يمكن فيه الطلاق ولو قال إن لم تدخليها فانت علي كظهر أمي حكم به قبيل الموت وحيث لا يتصور العود (قوله واليمين) كأن يقول والله لا أكلمك إن دخلت الدار (قوله قابل للتعلق) وكذا يقبل التأقيت كانت علي كظهر أمي يوما أو

بذلك الخ [قوله كعينها] مثله أنت كروهما كذا قاله جاصة [قوله إن قصد] أى قصد أنها حرام  
 عليه كظهوره (قوله رأسك الخ) قضيته التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الرواق واللباب  
 قال الزركشى وهو غريب [قوله كقوله أنت] أى وقىسا على الطلاق [قوله بالجدية] ويكون مظاهرا  
 بالنص لا بالقياس على الأمح قاله في البحر [قوله ومقابل المذهب] الحاصل أن محرم النسب فيه قولان  
 واحداه في طرق [قوله مع مقابله] هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيما سيأتى وقطع بعضهم  
 بأنه يظهر فالراجح فيه إذا طرقت القولين وأما من طرأ نحوهما بالرضاع فظاهر صفيح الشارح الآتى أن المراد  
 بالمذهب فيها طرقت القطع وأما محرم الصاهرة فهي كمحرم الرضاع في هذا الأمر الذى نهينا عليه [قوله  
 وقطع بعضهم] يجب أن يكون هذا القطع مفرعا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وجرى الخلاف  
 هناك فتأمل [قوله بخلاف الرضاع] يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون بتأثير التشبيه بالرضاع  
 مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه [قوله وظاهر] لو قال ثم  
 ظاهر كل أول [قوله أو بعد ذلك] كما صار مظاهرا [يشهد لهذا] كقول الزركشى قول النجاة أن الصفة في المعرفة

لا يستمتع والملاحنة ليس تحريرا المؤبد للحرية والوصلة (ويصح تعليقه كقولها ان طاهرت من زوجتي الأخرى فأتت علي كظهر  
أبي طاهرا) من الأخرى (صار مظاهرا منهما) ولو قال ان دخلت الدار فأتت علي كظهر أبي فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب  
التعليق وانما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعليق (ولو قال  
ان طاهرت من فلانة) فأتت علي كظهر أبي (وفلانة أجنبية يظهرها لم يصير مظاهرا من زوجته) لا تنفاه المطلق عليه عرفا  
(الآن يريد اللفظ) أي ان تلفظ بالظهار منها فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المطلق عليه (فلونكها وظاهر منها صار مظاهرا)  
من زوجته تلك لوجود المطلق عليه (ولو قال) ان طاهرت (من فلانة الأجنبية) فأتت علي كظهر أبي (فكذلك) أي ان يظهرها  
بالظهار قبل أن ينكحها لم يصير مظاهرا من زوجته الا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها صار مظاهرا (وقيل لا يصير مظاهرا وان  
نكحها وظاهر) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظهار فلم يوجد المطلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المطلق عليه .

شهرًا فلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر فظاهر وقت وإبلاء (قوله لتعريف لا للاشتراط) وفارق ما لو حلف لا يكلم ذا الصبي فكلمه شيخا أي بالغًا حيث لا بحث بأنه يلزم على الشرطية هنا التعليق بالمال ويعد حله عليه (قوله فلفمو) إلا أن يراد باللفظ كإسار (قوله لاستحالة الخ) ولم يحمل على الجواز عند تعذر الحقيقة لضعف الظاهر (قوله به) أي بما ذكره من جملة الصيغة المذكورة وضرب به الثانية كذلك (قوله الأولين) وهما إذا لم ينو مجموع اللفظين شيئًا أونوى به الطلاق وينضم للثانية ما لونوى مع الطلاق غيره نحو العتق (قوله فلعلم استقلال لفظه) بعدم التلفظ بالمبتدا فيه والمقدر ليس كالمفوض فهو حيثئذ كناية ولم ينو نية الطلاق به لغو لما مر في الطلاق أنه ليس كناية فيه كعكسه فقول الرافعي أنه إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة ونوى الطلاق به يقع طلاقه أخرى مردود كما قاله شيخنا الرملي وبه يعلم أيضًا رد قول شيخ الإسلام أنه صحيح إذا قصد به طلاقه أخرى غير التي أوقعها على أنه كما قاله شيخ شيخنا عميرة لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقًا آخر غير الذي أوقعه وقول شيخنا أن المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الأول وإن قصد به الظاهر فلا ينفي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد مع أنه مبنى على كونه كناية وقد مر رده (قوله وأما في الباقي) وهو ثلاث صور الأولى إذا نوى بمجموع اللفظين الظاهر والثانية إذا نوى به الطلاق والظاهر معا وينضم إليهما ما إذا انضم إلى كل منهما غيرهما كما مر فهذه أربع صور مع الثلاثة السابقة جملة التعليق بمجموع اللفظين سبع صور والثالثة ما إذا قصد بكل من اللفظين معنى آخر وهي تتعلق بكل لفظ على أفرادها وهي صورة من اثنين وثلاثين صورة لا يقع الظاهر فيها أيضًا كما ستعرفه (قوله لم ينو بلفظه) أي لم ينو الظاهر في لفظه وحده (قوله أو الطلاق وحده) أومع غيره بأن طلق والظاهر وحده أومع غيره بالباقي وهو لفظ كظهر أمي طلق وحصل الظاهر . والحاصل أن الطلاق يقع مطلقًا وأن الظاهر لا يقع إلا أن نواه مع لفظه . وأعلم أن ما ذكره المصنف صورة من اثنتين وثلاثين صورة يقع فيها الطلاق والظاهر جميعا بشرطه المذكور ويان ذلك أن يقال إن اللفظ الأول إما أن ينوى به الطلاق وحده أو الظاهر وحده أوهما وحدهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظاهر معه أوهما معه أولم ينو شيئًا فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهي أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظاهر باللفظ الثاني يقعان فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع الأول فقط فإذا ضم ذلك إلى السبعة السابقة المتعلقة بمجموع اللفظين حصل أحد وسبعون صورة فهذه نبذة بعض عليها بالنواجز والأنياب ، وقل أن يثر عليها في كتاب ، وما يعقلها إلا أولو الأبواب ، وجع أفرادها من العجب العجيب ، ولولا خوف التطويل والاسهاب ، لكشفت عن وجه إيرادها النقاب ، والله يقول الحق وهو يهدي إلى الصواب ، وما ذكره شيخ الإسلام في المنهج من بعض أفراد هذا الحساب ، وإن كان من جوامع الحكم اللائقة بذلك الكتاب

للتوضيح يجوز يد العالم وفي النكرة للتخصيص نحو صررت برجل ظريف اه وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي [قوله طلق ولاظهار] وجه انتفاء الظاهر من الأولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لأن قوله كظهر أمي لا يفيد لا لقطاعه عن أنت بالفصل اه وأما الثانية وهو أن ينوى بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبئ أن يكون الجميع كذلك بمعنى أنها تحرم بالطلاق كظهر أمي فلا ساق له الشارح قال الزركشي ويكون كظهر أمي تأكيد للطلاق قال الماوردي ولا يأتى فانه انما حرم محرمه لزال الزوجية بخلاف ظهاره من حاجة أو معتبرة وصورة الثالثة أن ينوى بمجموع كلامه الظاهر وحده والرابعة أن ينويهما بمجموعه

لتعريف لا للاشتراط (ولو قال إن ظهرت منها وهي أجنبية) فأتت على كظهر أمي فخطبها بظهار قبل النكاح أو بعده (فلفمو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ما علق به ظهاره من ظهار فلا تة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظاهر فيجاءع الأجنبية (ولو قال أنت طلق كظهر أمي ولم ينو) به عينا (أونوى) به (الطلاق أو الظاهر أوهما أو الظاهر بأن طلق والطلاق بكظهر أمي طلق ولاظهار) أما وقوع الطلاق فلا يتيانه بصرح لفظه وأما انتفاء الظاهر في الأولين فلعلم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا أنه لم ينو بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما تقدم في الطلاق (أو الطلاق بأن طلق والظاهر بالباقي طلق وحصل الظاهر



(نفيه) لوعكس ما ذكره المصنف كأن قل أنت كظهر أى طالق وقع الأول مطلقا لصراحته وكذا  
التالى ان نوى معناه عند لفظه لأنه كناية والافلا ويأتى فيه ما تقدم من التفصيل واعلم أنه سئل  
والله شيخنا الرملى رحم الله تعالى ترى قبورها عما قال الزوجته أنت حرام على هذا الشهر والثانى  
والثالث مثل لبن أى فأجاب بأنه ان نوى بأنك على حرام الطلاق أو الظهار وقع مانواه أو نواهما  
ولو مرتبا تخير أو نوى نحو تحريم عنها أو أطلق لزمه كفارة عين فقط ولفظ مثل لبن أى لغو إن لم يرد به  
الظهار والافهو ظهار ويلزمه كفارة ظهار إن وطئ قبل تمام الشهر الثالث لأنه حينئذ عائد انتهى  
وفيه نظر من وجوه منها أن التخير فيم اذا نواهما مرتبا طريقة شيخ الاسلام وقد مر أن المعتمد  
أنه ان سبقت نية الطلاق وقع ولغا الظهار الا فى الرجعة أو الظهار وقعا معا ولاعود فليراجع من  
عنه ومنها أن اللبن ليس من الأعضاء الظاهرة بل ولا من الأعضاء مطلقا فلا يكون نية التحريم به  
ظهارا ، ومنها أن لبن أمه ليس حراما عليه فى ذاته بل ولا لعارض الا من جهة منع الارضاع  
بعد الحولين على القول به ومنها غير ذلك مما يقتضيه الجواب المذكور مما يدرك بالتأمل والمراجعة  
فهو غير مستقيم .

(فصل) فى أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحتة من قائله (قوله على المظاهر كفارة الخ) أى على  
التراخي كما سياتى أنه المعتمد (قوله وهو) أى العود على القول الجديد من مذهب امامنا رضى الله  
عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك وأحمد بن حنبل على الوطء وثانيهما بالوطء  
وبه قال أبو حنيفة والحسن البصرى من أئمتنا ونقل البيضاوى عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر  
البيا (قوله أن يمكسها) ولوجاهاهلا أوناسيا (قوله بعد ظهاره) المنجز وإن كرره قاصدا للتأكيد  
والافهو عائد بغير المؤكد أو بعد وجود الصفة وعلمه بها فى المعلق بها ولو بفعله لها ناسيا أو جاهلا (قوله زمن  
امكان وجود لفظ يحصل به فرقة) أى شرعية فلو كانت حائضا أو نفساء وان لم يعلم به وأمسكها الى زمن  
الظهر لم يكن عائدا إلا ان مضى من زمن الطهر ما يسع الفرقة ولم يفارق فيه (قوله وجهان أحدهما الأول)  
أى أنها بالظهار والعود معا وهى على التراخي على المعتمد فيهملوان عصى بالوطء (قوله اتصلت) أى عرفا فلا

وأما الخامسة فبحث الرافعى فيها بأنه اذا خرج كظهر أى عن الصراحة ولم ينو به الظهار وانما نوى به  
الطلاق يبنى أن يقع به طاعة ثانية اذا كان الطلاق رجعيا [قوله ان كان الخ] قيل مستدرك لأن الحكم  
بالحصول لا يكون الا فى رجعية [قوله وقامت نيته الخ] عبارة غيره وهو إما على حذف المبتدأ أو على  
تعدد الخبر وعبارة الرافعى كلمة الخطاب السابقة تقدر فى الظهار اذا نوى .

(فصل على المظاهر كفارة الخ) [قوله لما قالوا الآية] أى بالتدارك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل  
ذلك بالامساك المذكور اذا تشبه يتناول حرمة لصحة استثنائها عنه فهو أقل ما ينقض به قال البيضاوى  
بعد حكاية معنى هذا وعند أبى حنيفة باشتوائه استمتاعها ولو نظر موعده مالكة بالعزم على الجماع وعن  
الحسن بالجماع اه قيل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعى رضى الله عنه  
لنا أن المأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شئ من ذلك منه وإيجابها قبل  
الميسر حجة على من اعتبر الميسر [قوله وهو أن يمكسها الخ] قيل يرد عليه ما لوكرر ألفاظ الظهار  
للتأكيد قيل أيضا وقضية قوله زمن إمكان أنه لو قال عقبه أنت طالق كان عائدا لا مكان أن يقول بدله طالق  
من غير أنت وفيه نظر لأنه أخذ فى أسباب الفراق وقد صور فى البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فاعترضه  
ابن الرضا بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال عقب الظهار يا فلانة بنت فلان أنت طالق فليس بمردود وكذا

ان كان طلاق رجعة)  
وقامت نيته بالباقي مقام  
أن يقول فيه أنت فان كان  
الطلاق باثنا فلاظهار

(فصل) يجب (على  
المظاهر كفارة اذا عاد)  
لقوله تعالى والذين يظهرون

من نسائهم ثم يهودون  
لما قالوا الآية (وهو) أى  
العود (أن يمكسها بعد  
ظهاره زمن إمكان فرقة)  
لأن العود للقول مخالفته  
يقال قال فلان قولاً ثم عاد له  
وعاد فيه أى خالفه وقضه  
وهو قريب من قولهم  
عاد فى هبته ومقصود  
الظهار وصف المرأة  
بالتحريم واسا كما يخالفه  
وهل وجبت الكفارة  
بالظهار والعود أو بالظهار  
والعود شرط فيه وجهان  
ومن قال يجب بالعود  
اقتصرت على الجزء الأخير من  
الوجه الأول (فلو اتصلت  
به) أى بالظهار (فرقة)

موت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بآن أودجى ولم يرجع أوجن) الزوج عقبه (فلاعود) لتعذر الفراق في الأخير وفوات  
الامساك في الأول وانتفائه في غيرها (وكذا لوملكها) بأن كانت رقيقة (أولاعنها) عقب الظهار فلاعود (في الأصح) لا قطع  
النكاح بالملك والامان وقيل هو عائد في الأولى لأنه قلها من حل إلى حل وذلك امساك لها وقيل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات المعلن  
مع امكان الفرقة بكامة واحدة وعلى الأول قال (بشرط سبق القذف ظهارة في الأصح) وكذا سبق المرافعة إلى القاضي قاله بغوى وجزمه في  
الشرح الصغير وأصل الروضة لما في (١٨) تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر

يضر نحو سكتة تنفس ولا يافلانه بنت فلان وإن أطال في نسبها خلافاً لابن الرفعة (قوله بموت) أي  
لأحدهما (قوله أوفسخ) أو انفساخ بردة من أحدهما كما يعلم مما يأتي (قوله أو طلاق) ولو بخلع  
فلو لم تقبل فبت طلاقها لم يكن عائداً (قوله أوجن) أو أغنى عليه أو خرس ولا إشارة له (قوله وكذا  
لوملكها) أو ملكته بارت أو قبول وصية أو بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وإن تقدم الإيجاب  
على قبوله ولا تغتفر المساومة ولا يكفي الملك بالهبة لأنها لا تملك إلا بالقبض ولو تقديراً كأن كانت بيده (قوله  
وكذا بشرط سبق المرافعة) هو المعتمد (قوله ولو راجع من طلقها الخ) وهو قيد لنوع الخلاف كما يأتي  
(قوله بعد الاتفاق الخ) جواب عن المصنف وسيد كرامه (قوله تبديل الخ) والحل تابع له (قوله  
ووجهان على هذا) فعلى مقابله يقطع بعدم العود وهو المعبر عنه بالذهب في كلام المصنف في مسألة الاسلام  
وهو القاطع بالعود في الرجعة المشار إليه بقول الشارح وقطع بعضهم بالأول للفرق فتأمل (قوله بعد العود)  
ولو في الظهار الموقت (قوله ويجرم قبل التكفير) أي مطلقاً في الظهار المطلق وفي المدة في الظهار  
الموقت كما سيذكره (قوله لأنه تعالى أوجب التكفير قبل الوطء) وردد انتهى عنه بقوله صلى الله عليه  
وسلم لرجل ظاهر من زوجته وواقعها لا تقربها حتى تكفر رواه أبو داود وغيره (قوله جلا الخ) وصرح  
شيخنا الرملي بأنه بالقياس ومما وجهان في الأصول بناء على أنه هل يحتاج لجامع أولاً وسيأتي في الباب  
بعده أنه عند الشارح من القياس فانظره مع هذا الآن يؤول (قوله وفيما بين السرة الخ) فيه أمور

لوطلقها على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها مجازاً [قوله بموت] منه أو منهما [قوله وكذا لوملكها] هو  
شامل لما لوورثها ولا خلاف في أنه ليس عوداً (فرع) لو اشتغل بالمساومة وتقرير الثمن فهو عائد في  
الأصح [قوله ولو راجع] هو محتمل قوله السابق ولم يرجع ولذا قال الشارح من طلقها الخ والافلا عبارة  
شاملة لما إذا ظهر من رجعية ثم راجع وسيد كرامه الشارح بعد ويحكي فيها قولين كما هنا ويحتمل على بعد  
أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فيها قولان فقط كما قد مرشد إليه قول الشارح فيها في الأظهر دون  
المذهب وحيث فيكون قول الشارح هنا من طلقها الخ لأجل التعبير بالمذهب [قوله امساك] زاد  
الرافعي لأنها استحداث حل وذلك أبلغ في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت  
[قوله ليس بعائدهما] وجهه في الرجعة أن العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح  
[قوله ووجهان الخ] محصل ما في الرافعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو مراد الشارح  
من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الأول أي المذكور في المتن وأعلم أن في كل طريقين وأن  
الأصح طريق الخلاف وأن صنيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار وإعلام بأن الطرق ترجع إلى  
الأوجه الثلاثة [قوله ولا تسقط الخ] وذلك لاستقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته [قوله لاتحاد الواقعة]

حتى لو اتصل مع كلمات  
اللعان بالظهار لم يكن عائداً  
لاشتغاله بأسباب الفراق  
(ولو راجع) من طلقها  
عقب الظهار (أو ارتد  
متصلاً) بالظهار بعد الدخول  
(ثم أسلم) في مدة العدة  
(فالمذهب) بعد الاتفاق  
على عود الظهار وأحكامه  
(أنه عائداً للرجعة لا بالاسلام  
بل بعنده) والفرق أن  
الرجعة امساك في ذلك  
النكاح والاسلام بعد  
الردة تبديل للدين الباطل  
بالحق فلا يحصل به امساك  
وإنما يحصل بعده وقيل هو  
عائدهما وقيل ليس بعائد  
بهما بل بعدهما وأصل  
الخلاف قولان في الرجعة  
أظهرهما أنها عود ووجهان  
على هذا في الاسلام بعد  
الردة أحدهما أنه ليس بعود  
وقطع بعضهم بالأول للفارق  
بينهما ولو ظاهر من  
الرجعية ثم راجعها فهو  
عائد للرجعة أيضاً في الأظهر  
(ولا تسقط الكفارة بعد

العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويجزم قبل التكفير وطء) لأن الله تعالى أوجب  
التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا وقال فسيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا أو يقتل من قبل أن  
يتأسا في الإطعام حلاً للمطلق على المقيد لاتحاد الواقعة (وكذا المس) ونحوه (كالقبلة) بشهوة في الأظهر) لأن ذلك يدعو إلى الوطء  
ويضئى إليه والتاس في الآية يشمله (قلت الأظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيعه عن الأكثرين والتماس في  
الآية محمول على الوطء كفى قوله تعالى من قبل أن تمسوها وفيها بين السرة والركبة خلاف الحائض

والأصح فيه التحريم كما

تقدم في بابه (ويصح الظاهر المؤقت) كقوله أنت على - كظهر أمي يوما أو شهرا أو سنة (مؤقتا) أي يصح ظهرا. ومؤقتا عملا بالتأقيت (وفي قول) يصح ظهرا (مؤبدا) ويلغو التأقيت (وفي قول) هو (لغو) لأنه بانتفاء التأيد فيه كالتشبيه بمن لا تحرم عليه مؤبدا (فملى الأول الأصح أن عوده) أي العود فيه (لا يحصل بامساك بل بوطء في المدة) لحصول المخالفة لما قاله به دون الامساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب النزع بمغيب الحشفة) لحمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء. ووطء الوطء الأول جائز فإذا انقضت المدة ولم يكفر جاز الوطء و بقيت الكفارة في ذمته ولولم يبطأ أصلا حتى مضت المدة فلا شيء عليه ومقابل الأصح أن العود في المؤقت يحصل بالامساك كالمطلق وكذا ان قلنا المؤقت يتأبد (ولو قال لأربع أثنت) على - كظهر أمي فظاهر منه أن أمسكته فأربع كفارات كالمظاهر بأربع كلمات (وفي القديم كفارة) واحدة لأنه مظهر واحد (ولو ظاهر منه بل بمرم كلمات

منها أنه جعل الخلاف في هذا أوجها وهو صريح في خروجه من كلام المصنف المعبر بالأقوال وعلى هذا فلا حاجة إلى الاعتراض على كلام المصنف ولا إلى تأويله أو حمله أو غير ذلك مما أطلوا به الكلام عليه ومنها أنه يقتضي أن الخلاف بين الأكثرين وغيرهم ليس فيما بين السرة والركبة كما تقدم ومنها أنه يقتضي بطلان مقاله في المنهج من أن من حل الآية على الوطء ألحق به غيره من التمتع كما حرم به القاضي وغيره ومنها أن ذكر الجنس ونحوه عقب الوطء يقتضي أنه في غير ما بين السرة والركبة لا يسمى مباشرة ومنها أن ذلك يقتضي حرمة الوطء في ذلك الغير قطعا ولا قائل به ومنها غير ذلك مما يدرك بالتأمل فراجعه (قوله والأصح فيه التحريم) وهو المعتمد ومنه عدم حرمة النظر خلافا لما يقتضيه كلام المنهج والحق الظاهر بالحليض لشبهه به (قوله أوسنة) وهو في هذا إيلاء أيضا فلها المطالبة بعد أربعة أشهر كما هو إذا وطئ في السنة ولو بلا طلب لزمه كفارة ظاهر مطلقا وكفارة يمين أن كان قد حلف بالله كراهة أنت على - كظهر أمي سنة (قوله مؤقتا) والمكان كالزمان كأنت على - كظهر أمي في مكان كذا والعود فيه بالوطء في ذلك المكان دون غيره (قوله لغو) أي من حيث عدم الكفارة لامن حيث الأثم (قوله الأصح) هو بالرفع مبتدأ كما يعلم من الشرح (قوله في المدة) لا ما بعدها كما يأتي في ولا ما قبلها إذا لم متصل بظاهرة (قوله الحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله أو انقضاء) الأولى التغير بالواو لاقتضائه حل الوطء بعد التكفير مع بقاء المدة وليس كذلك بخلاف عكسه وسيد كره كذا ذكره غير واحد وفيه نظر رانما يقتضي كلامه حرمة الوطء قبل التكفير وإن انقضت به أو قبل انقضاء المدة وإن كفر وهو ظاهر فتأمل (قوله واستمرار الوطء) يفيد أن المراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستشكل هذا بما صرحوا به في الأيمان من أن استمرار الوطء لا يمحى به لو حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا لاستمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما صرحوا به وان وطئت وطأ مباح حيث لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا إنها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكما بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخلاف والمعلق لفظ الوطء حل على ما سماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حل على الأهم وأيضا يقال هنا إن المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة إن لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وحسن عليه فانه من أسرار ينبوع الكلام وما عثرت عليه الأفهام (قوله والوطء الأول) أي مغيب الحشفة الذي يحصل به العود وكذا النزع منه وبقية المباشرة لأنه قبل العود (قوله فان أسكهن) أي الأربعة فان أمسك بعضهم فعاد منه (قوله فأربع كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة

ولأنه أولى بذلك لطول زمن الصوم [قوله ويصح الظاهر المؤقت] أي تغلبا لشائبة اليمين كما أنه لا يصح التوكيل في الظاهر نظرا لذلك أيضا ودليل هذا أن سلمة بن صخر ظاهر من زوجته حتى يسلمخ رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير [قوله وفي قول مؤبدا] أي تغلبا لشائبة الطلاق ويلغو التأقيت [قوله لغو] أي لا كفارة فيه وإن كان الأثم ثابتا [قوله لاحتمال أن ينتظر الخ] أي وبالوطء اتنى هذا الاحتمال [قوله جاز الوطء] قال الزركشي ظاهر النص بخالفه وظاهر القرآن أيضا أقول وجه الأول أن الظاهر وقع مقيدا بالمدة فلا يمنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت بالعود [قوله وفي القديم كفارة] قال الزركشي قلد الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أقول فيه نظر فإن المجتهد لا يقلد مجتهدا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبنى على أن الغلب في

متوالية لعائد من الثلاث الأول) لامسك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمسك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولوكرر)  
 هذا الظهار (في امرأة متصلا (٢٠) وقصد تأكيذا فظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان قارحها عقبه فلا

نوع عليه وقيل يلزمه كفارة لأنه بالاحتفال بالتأكيذ عائد ودفع بأن الكلمات المكررة للتأكيد كالكتابة الواحدة في الحكم (أو استئنافا فالأظهر) التعدد (للظهار بعد) السانف والثاني لا يتعدد (و) الأظهر على التعدد (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول) لامسك زمنها والثاني لا يكون عائدا بها لأنها من جنس الأول فما لم يفرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيذا ولا استئنافا فالأظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بإزالة الملك واحتراز المصنف بقوله متصلا عن للفصل فانه يتعدد الظهار فيه مطلقا وقيل يتعدد في قصد التأكيذ أي عادة اللفظ الأول .

﴿ كتاب الكفارة ﴾

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وصدره بما يعتبر في أنواع الكفارة فقال (يشترط نيتها) أي مكان يعتق بنية الكفارة فلا يكفي بنية

وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لأن العود هنا في كل واحدة (قوله متوالية) تصوير للعود في كل واحدة بظهار من بعده لا أنه شرط لأن غيره بالأولى منه ووهم من جعله محترزا فراجع (قوله لفظ ظهار) أي غير موقت لعدم العود فيه غير الوطء كإمس (قوله متصلا) وان تعدد المجامع (قوله وقصد تأكيذا) وان تعدد المجلس أيضا (قوله أو استئنافا) وان اتحد المجلس (قوله بالمرّة الثانية لمح) المراد أنه بكل مرة عائد في التي قبلها ولو قصد التأكيذ في بعض والاستئناف في بعض فلكل حكمه (قوله فالأظهر اتحاد الظهار) هو المعتمد (فرع) لو ظاهر من أمة وقال سيدها اعتقها عن كفارتها ففعل عتقت عنها وانفسخ النكاح لتضمن العتق ملكه لها

﴿ كتاب الكفارة ﴾

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو السر ومنه الكافر لأنه يستراح بالباطل ومنه الزرع مثلاً لأنه يستراح بالتراب وأصلها ستر جسم لجسم وحينئذ فاملاقتها على غيره مجاز أو حقيقة عرفية وهي حق الكافر ومسلم لا ام عليه زاجرة وفي حق مسلم آثم جابرة وزاجرة وهذا يجب الأصل إذ لا جبر ولا زجر في نحو المندوب كإتائي وتقدم أن كفارة الظهار على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها أخلاقا لظاهر ما في شرح الروض من أن كفارة الجماع في الصوم على الفور وهي من العبادات لتوقفها على الية لكن الغلب فيها رعاية الرغى بالفقراء فصحت النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده المسلم وزكاة المرتد عن ذلك وعن ماله (قوله يشترط نيتها) وإن لم تلفظ بها أولم تقترن بالفعل فتسكنى عند عزل المال كإتي الزكاة وعند تعليق العتق (قوله فلا يكفي بنية العتق الواجب) نعم لو علم أن عليه عتقا وشك في سببه هل هو نذر أو كفارة قتل كفاه نية العتق الواجب للضرورة (قوله نازعة) أي مائلة الى تصرف المال وقد علم أنه لا يجب نية الفرضية فيها لأنها لا تنفع الا فرضا ونظر فيه الزركشي بما قاله في الحج من نحو التصديق بلقمة كمن قتل نحو قلة ورده بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة فراجع

الظهار شائبة الطلاق أم شائبة اليمين [قوله متوالية] احترز من غير المتوالية فان الحكم ثابت فها من غير خفاء [قوله فظهار واحد] أي كالطلاق [قوله والثاني لا يعتمد] أي لأن اللفظ الثاني لم يؤثر في التحريم فأشبهه ظهار الأجنبية [قوله لقوته بإزالته الملك] ولأن عدده محصور والزواج ملكه فيعمل تكرار على استيفاء العدد المملوك بخلاف الظهار في كل ذلك [قوله وقيل لا يعتمد] محل هذا اذا صدر قبل التكفير من الأول

﴿ كتاب الكفارة ﴾

قال الرافعي كفارة اليمين فعل ما يجب بالحث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارتها إطعام عشرة مساكين اه قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جابرة الظاهر الثاني لأنها عبادات وقربات لا تصح الإلزامية وقال الامام فيها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المؤاخذه والعقوبة وغرضها الأظهر الارفاق اه وبه صاحب التقريب على أنها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر [قوله يشترط نيتها] لحديث انما الأهمال بالنيات وقياسا على لزكاة [قوله والاطعام] هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة اليمين لما سيأتي أنه لا يطعم في الظهار ونحوه حتى

العتق الواجب لأنه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والاطعام (لا تعيينها) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارتنا ظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا بمن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها بنية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصالها نازعة الى الغرامات فاكنتي فيها بأصل النية فان عين فيها

وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظاهر لم يجزئه ما أتى به تلك النية مما عليه وتشترب نية القدي في الاعتاق والاطعام  
 كما جزم به في أصل الروضة لصحتها منه ونبته للتمييز دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كأن يسلم عبده أو عبده مورثه  
 فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتخصه قرينة ولا ينتقل عنه الا الاطعام (٢١) بقدرته عليه بالاسلام فيقال

له امان ترك الوطء أو تلك طريق حله من الصوم بأن تسلم وتأتي به ويقال له أيضا حيث لم تلك رقية مؤمنة امان ترك الوطء أو تلك طريق حله من اعتاق المؤمنة بأن تسلم فتملكها وتعتقها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث إحداها (عتق رقية مؤمنة) قال تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يهودون لما قالوا فتحرير رقية الآية وقال في كفارة القتل فتحرير رقية مؤمنة لحمل الشافعي رضي الله عنه المطلق في الأول على القيد في الثاني قياسا بجامع حرمة سبيهما من الظهار والقتل (بلاعيب يخل بالعمل والسكسب) يقوم بكفايته فيتفرغ للعبادات ووظائف الأحرار فيأتي بهانكميلا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والسكسب لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بهتفه مقصود العتق فلا يجزئ وقرع على ما ذكره ما بينه أجزاء ومنه بقوله (فيجزئ)

(قوله وأخطأ) أو عين عن كفارة فبان عدمها لم يجز صرفه لغيرها (قوله ولم يجزئه) وقع نقلا لفهم له الرجوع في الاطعام بشرطه في الزكاة وفارق عدم الاجزاء هنا حجة رفع الحدث في مثله لما فيه من رفع المانع الشامل لما عليه قاله شيخنا فراجع (قوله الذي) ومثله المرتد ويجزئه اخراجها حال الردة فله الوطء بعد الاسلام (قوله ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة الخ) أوصل الخطيب كالتحرير حصول ملك الرقية المسلمة للكافر نحو أر بعين صورة (قوله ولا يستقل) أي ان لم يكن به مجزئ حتى كرض (قوله بأن تسلم الخ) ويمكن الاعتاق بالبيع الضمني وفي الشارح أنه اذا عجز عن العتق لا يكفر بالصوم لأنه لا يصح منه ولا ينتقل الى الاطعام لقدرته على الصوم بالاسلام فيقال له اترك الوطء أو أسلم وأعتق أو صم (قوله كفارة الظهار) خصه بالذكر لكونه المحدث عنه ولولم يذكره لشمول كفارة الجناح وكذا القتل وان لم يكن فيها اطعام وليس من الاعتراض الآتي في كلامه (قوله مؤمنة) ولونبط أو بالدار والمراد المسلمة وانما عبر بالايمان تبعاً للقرآن (قوله قياسا) أي لالفاظ من باب التقييد بالصلة من غير اعتبار جامع ومما قولان في الأصول كاس (قوله والقتل) أي من حيث هو اذ الآية في الخطأ وهو لا حرمة فيه (قوله والسكسب) هو من عطف الأعم أو المرادف أو المغاير لعله نقص الوصف كالجنون وما فيه نقص الذات كاليد واعتبر العيب هنا بما ذكر وفي الأنحية بما ينقص اللحم وفي السكسب بما يخل بالجامع وفي البيع والزكاة بما يخل بالمال نظرا في كل باب بما يليق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع (قوله يقوم بكفايته) فيه نظر بأجزاء الصغير (قوله وهو) أي التكميل (قوله صغير) ولو ابن ساعة أو يوم وبالبالغ أكمل خروجاً من خلاف من عينه ولو بان فيه بعد كبره عيب تبين ههنا الاجزاء (قوله وأه ور) عورا لا يخل وفارق عدم أجزاء العوراء في الأنحية لأنه ينقص لهما بترك المرحى ولا يجوز الأهمى أي عتق العمى وان أبصر حالاً لأن غود البصر نعمة جديدة فان لم ينحقق العتق فسيأتي (قوله بينهم الاشارة) وفهم عنه (قوله وأخشم) وأكوع أي أعوج الكوع وأكع أي تيم أو كاذب (قوله لأن كلا من الصفات الخ) قال شيخنا وعطف هذه الصفات بالواو يفيد أنه لو اجتمعت كلها أو بعضها لم يضر وهو كذلك على المعتمد (قوله لازم) ومنه مثل الرجل مثلاً لأنه كمن به آفة تمنعه من السكسب وخرج به ما لا يمنع ذلك فيكفي ويجزئ عتق الأجدم والأبرص والمحجوب والعين والفاسق وولد الزنا والأحمق والرتقاء والقرناء وضعيف البطش والرأى والأخرق وهو من لا يحسن صنعة وفاقد أسنانه كلها .

يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة [قوله قياسا] أي لالفاظ بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المفيد مقتضى لا اعتبار القيد في المطلق من غير احتياج الى جامع كما قيل به ومنع الحنفى الجدل للاختلاف فيبقى المطلق على إطلاقه والأدلة مبسطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها فأتاها مؤمنة خطايا لسيدها الذي ذكر أنه عليه رقية مؤيد لما يقوله اماناً رضي الله عنه [قوله يخل بالعمل والسكسب] قيل الأول يغني عن الثاني [قوله مشي] لأحسن تعريضه [قوله وأخشم] هو فاقد الشم [قوله ولا فاقد رجل] حساً أو معنى [قوله خنصر] قضية كلام الجوهري حيث ذكره في مادة خصر أن

صغير وأقرع وأعرج يمكنه تباع مشي) بأن يكون عرجه غير شديد (وأه ور وأخشم) يفهم الاشارة (وأخشم وفاقد أنه و) فاقد (أذنيه وأصابع رجله) لأن كلاماً من الصفات المذكورة لا تخل بالعمل والسكسب (لازم ولا فاقد رجل أو خنصر ويضمر من يد أو أعتلين .

(من) أصبح (غيرها قلت أو أكلة أبهلم والله أعلم) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزى تقيد ولا قانداً أصابعها ولا قانداً أصبع من الإبهام والسبابة الوسطى وأنه يجزى قانداً خنصر من يده بنصر من الأخرى وفاقد أكلة من غير الإبهام فلو فقدت أكلة العليان الأصابع الأربع أجزاء وترددت الامام فيه ولا يجزى الجنين وان انفصل لما دون ستة أشهر من وقت الاعتناق لأنه لا يسطى حكم الحى وقيل إن انفصل كذلك تبين الأجزاء (ولا) يجزى (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزى (و) لا (من) أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاسناد الى الزمان والأصل ولا من هو فى أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو فى أكثرها عاقل فيجزى نقليلاً أكثر في الشقين ومن استوى (٢٢) فيه زمن جنونه وزمن افاقته يجزى فى الأصح (ولا مريض لا برحى) برؤه

كما صاحب السبل فانه كالزمن بخلاف من يبرجى برؤه فيجزى (فان برأ) من لا يبرجى برؤه بعد اعتاقه (بان الأجزاء فى الأصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقصبان خلافه (و) الثانى (لا) يجزى لأن نية الكفارة بما يظن عدم برئه غير صحيحة وان مات من يبرجى برؤه بعد اعتاقه فقبل لا يجزى لتبين خلاف المظنون والأصح إجزاؤه وموته بمحمل أن يكون لمرض آخر ولا (يجزى) شراء قريب) يعق بمجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القرابة فلا ينصرف منها الى الكفارة (ولا) حتى (أم ولد وذى كتابة صحيحة) عن الكفارة لأن عتقهما مستحق

(قوله من أصبح غيرها) وكذا منهما (قوله الجنين) ولا من لم يتم انفصاله لعدم تحقق حياته (قوله عاجز) قيد كإيخيد كلام الشارح كشيخنا الرملى وابن حجر وقيل صفة كاشفة (قوله مجنون) أو مغمى عليه (قوله) فى أكثرها عاقل) والمبرة بأوقات العمل ليلاً أو نهاراً وتقييد بعضهم بالنهار نظراً للغالب ولو كان فى أوقات الافاقة خلل لوضم الى غير الافاقة كان أكثر ما يجزى وظاهر كلامهم أن المجنون لا يجزى وان برئ أو ظن برؤه فراجعه (قوله يجزى فى الأصح) هو المعتقد (قوله على ظن) وبهذا فارق العمى كالمس ولو لم يتحقق العمى وأبصر أجزاء فهم سواء وعلى هذا يحمل ما فى الجناية (قوله والأصح إجزاؤه) هو المعتقد ما لم يتحقق أن موته من مرضه كما يؤخذ من العلة (فرع) لا يجزى من نتم قتله بعد الرفع الى الامم بخلافه قبله ويجزى من قدم للقتل ما لم يقتل (نبيه) الأعشى والأخض وهما من يبصر نهاراً فقط أو ليلاً فقط ان كان ذلك فى وقت كسبهما لم يكف والا كفى اعتاقهما ونقل عن بعضهم عدم الأجزاء مطلقاً (قوله وذى كتابة صحيحة) أى لم يسبقها تطبيق عن الكفارة كما لو قل ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة وبذلك علم أن اعتبار الصفات فى العبد يكتفى بوجودها حال التعليق فلا يصح لو قال لعبد الكافر اذا أسلمت فانت حر عن كفارتى ومقتضاء أجزاء تطبيق عتق البصير عنها أو الصحيح كذلك ويجزى وان عمى بعده أو مرض بما لا يبرجى برؤه وغير ذلك فراجعه (قوله فيقع عنها) معللة بصدق قصد (قوله ومعلق بصفة الخ) ومنه ذو كتابة فاسدة ويجزى مضروب وان عجز عن تخليصه وحامل ويتبعها ولدها وان استثناء وجان ومروهون حيث نفذ عتقهما لا وصى بمنفعته ومؤجر (قوله فان فعل الخ) أشار الى أن ما فى كلام المصنف هو صيغة المكفرون العتق يقع مشقفاً كما فعل وعليه لو ظهر عدم أجزاء أحد العبدين لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين أى

الوزن ففعل لكن صاحب المحكم ذكره فى الرباعى فالوزن فعلل [قوله بالاسناد] أى اسناد مجنون الى أكثر [قوله ولا مريض لا يبرجى] كالفاالج وفى معنى هذا اعتناق من قدم للقتل [قوله غير صحيحة] قال فى التقيح وهو قوى لأنه غير جازم بأنه مسجوق الزوال والتردد فى النية قاطع [قوله شراء قريب] مثله ملكه بغير الشراء كالمبة [قوله لأن عتقه الخ] أى فكان نظير ما لو استعق عليه الطعام فى النقطة فدفعه اليه بنية الكفارة [قوله والمدير الخ] يريد أنه تعليق خاص فلا يرد أن ما قبله يبنى عنه .

[قوله]

بلا بلاء والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكاتب كتابة فاسدة فيجزى عتقه عن الكفارة على الأصح لكمال رقه (و يجزى مذبور ومطلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة عنها لجواز التصرف فيها والمدير من عتق عتقه بموت السيد كأن يقوله اذا مات فانت حر (فلو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل عتق المطلق كفارة) عند حصول الصفة بأن يبيد التعليق ويزيد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فانت حر ثم يقول ان دخلتها فانت حر من كفارتى (ليرجى) ما أراد فلا يعق المطلق بالصفة عند حصول الصفة عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وله تطبيق حتى الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى فيعتق عنها بالمخول (و) له (اعتاق عبديه عن كفارتيه من كل) منهما (نصفها) العبد (ونصفها) العبدان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول التصود من اعتاق العبدين عن الكفارتين بائصال



وقيل متى عبد عن كفارة وعبد عن الأخرى وبلغوا قرضه للنصفين (ولو أعتق معسر نصفين) له من عبيدين (من كفارة) عليه  
(فالأصح الاجزاء ان كان باقيهما حراً) بخلاف ما إذا كان رقيقاً والفرق أنه حصل (٢٢٣) مقصود العتق من النكاح

من الرق في الأول دون  
الثاني وقيل يجوز اعتاق  
النصفين مطلقاً فزاد لهما  
منزلة الواحد الكامل وقيل  
لا يجوز اعتاقهما مطلقاً  
لأن المأمور به اعتاق  
رقبة ولم يوجد في ذلك  
(ولو أعتق) عبداً عن  
كفارة (بعض) على  
العبد كأن قال أنت حر  
عن كفارتى على أن ترد  
على ديناراً (لم يجوز)  
ذلك الاعتاق (من  
كفارة) لأنه لم يجرّد  
الاعتاق لها بل ضم إليها  
قصد العوض وقيل يجوز  
عنها ويسقط العوض  
واسترد المصنف تبعاً لهم  
بذكر مسائل فيمن  
استدعى الاعتاق بعوض  
فقال (والاعتاق بمال  
كطلاق به) أى فهو من  
جانب المالك مطروحة فيها  
شأنية التطبيق ومن جانب  
المستدعى معاوضة فيها  
شأنية الجمالة (فلو قال  
أعتق أم ولدك على ألف  
فأعتق نذراً) الاعتاق  
(ولزمه العوض) المذكور  
وكان ذلك افتداء من  
المستدعى باختلاف الأجنبي  
(وكذا لو قال أعتق عبداً

طاهراً فلو أعتق عبداً غيره مشقفاً كإفعل أولاً أجزاء (قوله وقيل يعتق) هو صريح في أنه لا خلاف  
في الصحة وهو مافى كلام المصنف فلا اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف وإلهاماً ذكر هذه لم غيرها  
منها بالأولى ولذلك قيل فيها إنه يعتق النصف الأول يسرى إلى الباقي وإن ردّ بأن الصيغة واحدة وبذلك  
علم أن الخلاف في وقوع العتق مشقفاً أولاً وعلى هذا لو ظهر عدم اجزاء أحد العبيدين وقع الآخر عن  
واحدة من الكفارتين وعلم من ذلك أنه لو قال أعتقت نصفك عن كفارة قتلى ونصفك عن كفارة  
ظهارى أو قال أعتقتك نصفك عن كذا ونصفك عن كذا أنه يقع غير مشقف قطعاً لعدم التصريح  
بنصف كل من العبيدين فإذا ذكره ابن حجر وغيره هنا غير مناسب لمن تأمله (قوله معسر) أى بقيمة  
بقي العبيدين أو أحدهما فإن أيسر بذلك صح لكن لا يقع ماسرى عن الكفارة إلا أن نواها  
عند الاعتاق تأمل (قوله باقيهما) أى باقى أحدهما حر (قوله بخلاف ما إذا كان) أى باقيهما معا  
رقيقاً يجوز العتق عن الكفارة أى الآن فلو ملك بعض أحدهما بمد ذلك وعتقه عنها تبين الاجزاء  
كما هو صريح كلام الروض وغيره ولو خرج أحد العبيدين بغير صفة الاجزاء ففى باقى الآخر ما ذكر  
كما مر (قوله على العبد) ليس قيداً كما يؤخذ من التعليل فلو قال لأجنبي أعتق عبيدى عن  
كفارتى بألف عليك أو قال له أجنبي أعتق عبيدك عن كفارتك بكذا على قبيل فيهما صح  
العتق لاعتق الكفارة ويلزم المترم الحرّ العوض ويقع العتق عنه كما يأتى فإن كان بصيغة تطبيق  
كأن قال لعبدى ان أعطيتنى كذا فأنت حرّ عن كفارتى أو قال لأجنبي ان أعطيتنى كذا فعبدى  
حرّ عن كفارتى عتق عن كفارة المالك ولا عوض على العبد ولا غيره لكن يشترط لوجود العتق  
حصول الصفة من إعطاء العوض المعلق عليه (قوله واستطرد) فهو فى غير محلها لكن لها مناسبة بما هنا  
(قوله قال أعتق أم ولدك على ألف) على لك فأعتق نفذ العتق ولزمه العوض ان لم يقل الطالب عني أو هنا  
ولا عتقت ولا مال (قوله فأعتق) أى فوراً ولا عتقت ولا مال (قوله ولزمه العوض المذكور) أى ان  
كان صحيحاً والافقيتها على قياس ما يأتى فى العبد (قوله أعتق عبيدك) ولم يقل الطالب عني أو هنا  
أى قال أعتقته عنك بذلك أو أعتقته بذلك فإن سكّيت عن ذلك قال بعض مشايخنا عتقت عن الطالب ولزمه  
قيمه فإن نوى العتق لنفسه أو قال أعتقته عني عتق عن السيد ولا شئ فإن قال عن كفارتى وقع عتقها لابه  
وبذلك لازم الطالب وإن قال أعتقته عنك مجاناً عتقت عن الطالب ولا شئ (قوله ولزمه العوض) على ما مر

[قوله بخلاف ما إذا كان إلخ] أى فانه إذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وان كان له سرى وأجزاء  
النصفان وفى الأولى أعني إذا كانا لغيره لو أيسر بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه أجزاء هذا حصل  
مافى الزركشى والشارح رحمه الله قال فاسلف قصد به تصوير المسئلة بما إذا كان الباقي رقيقاً لغيره ليصح  
التفصيل بين من باقى حر وغيره [قوله على العبد] قال الزركشى لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره  
كما عتقت عبيدى هذا عن كفارتى بألف عليك فيقول أو يقول لغيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا  
فيفعل فإن العتق يصح لا عن الكفارة ويلزمه العوض وكان الشارح إنما خص المسئلة بالعبد لأن جملة على  
المصوم يرد عليه نحو أعتق عبيدك عن كفارتى على ألف [قوله على ألف] لو زاد لفظة عني نفذ العتق ولا  
عوض [قوله والثاني لا يلزمه] عبارة الزركشى والثاني كقوله عني قرينة العوض وسياق [قوله عتق من

على كذا فأعتق] فانه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (فى الأصح) لا التزامه إليه والثاني لا يلزمه إذ لا افتداء فى ذلك لا يمكن نقل  
ملك فى العبد بخلاف أم ولد (وان قال أعتقته عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض)

بملكه مطلقا لا اعتاق) من الجيب كقوله أعتقه عنك لأنه الذي حصل به الملك (ثم يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك وقيل يحصل الملك والعتق معا عند تمام لفظ الاعتاق لمصطلحهما ثم أخذ المصنف في بيان من يملكه العتق من الكفارة فقال (ومن ملك عبدا أو ثمة فاضلا من كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى وأثاثا لا بد منه لزومه العتق) أى بخلاف من لم يملك ماذكر بوضعه كمن ملك عبدا وهو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو ضخامة طائفة من خدمته نفسه أو منصب يأتى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالعديم بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتاق في الأصح لأنه لا يلحقه بصرف العبد الى الكفارة ضرر شديد وإنما يفوته نوع رفاهية وسكنوا عن تقديره مدة النفقة وما ذكر معناه يجوز الراضى أن تقدر بالعمر الغالب وأن تقدر بسنة لأن للمؤنات تتكرر فيها والصواب كقوله في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دخلهما) من فلة الضيعة وبيع مال التجارة (عن كفايته) لتحصيل عبد يعتقه لحاجته اليهما (ولا) بيع (مسكن وعبد فقيسين أفعهما في الأصح

ولورد العتق العوض بعد الجواب ليقع العتق عنه ولو عن كفارته لم ينقلب فان قاله حال الجواب وقع عنها كما تقدم (قوله لتضمن ماذكر البيع) لقربة ذكر العوض ويقع عن كفارته ان كانت ونواها كما تقدم ولو لم يذكر العوض فان قال عن كفارتي وقع عنها ولزمه قيمته والاعتق عنه ولا شيء عليه لأنه هبة هكذا قال بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها أيضا لأنه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل (قوله ثم) هي لمجرد الترتيب (قوله يعتق عليه) فان نواه عن كفارة عليه وقع عنها كما مر (فرع) لو قال أطعم من كفارتي ستين مسكينا كل مسكين كذا من جنس كذا صح وكذا الكسوة وان نوى عند الاخراج الكفارة ولو كفارة اليمين فيهما فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع (قوله عن الكفارة) ولو كفارة اليمين أو الأذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمربة لكونها محل الكلام (قوله من ملك) ولو سفيها وفارق كفارة اليمين بأن ما هنا نادر يدرم ضرره (قوله فاضلا) حال متنازع فيها وفي جوازها في العربية خلاف (قوله وعياله) أى مؤونه وعن كتب فقيه وخيل جندي وآلة محترف وغير ذلك كافي الفلس (قوله ضخامة) أى عمولة مرتبة بلا منصب أو عبالة البدن وكلام الشارح يميل الى الثاني (قوله أو منصب) بحيث يلام على مخالفة ذلك ومثله الضخامة على التفسير الأول والافهى من هذا ويقال في احتياج مؤونه كذلك وقال بعض مشايخنا يراد في مؤونه عدم القدرة بالفعل فراجع (قوله بالعمر الغالب) هو المعتمد أى بباقيه وبعده سنة بسنة (قوله ضيعة) هي ما يستقله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لأن الانسان يضع بتركها (قوله لا يفضل الخ) فان فضل لزمه بيع الفاضل ان كفى عن رقبة والا فلا يلزمه أيضا ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع وقول شيخنا المراد بالفضل أن يكون لو أجز ذلك أو شجره سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب غير واضح فتأمل (قوله ولا بيع مسكن) قال شيخنا الرملى نعم لو اتسع المسكن جدا بحيث يكفيه بعضه بيع باقيه وفيه نظر لأنه ان لم يكن من مألوفه فهو يباع قطعا وان كان منه لزم فوات الشرط فراجع

الطالب [قال الزركشى لأنه اذا عتق عن الغير في السراية بغير رضا المالك فلا يقع عنه برضا المالك من باب أولى قال وشمل كلام المصنف ما إذا كان على الطالب كفارة ونوى وهو كذلك] (قوله وقيل يحصل الخ) استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وازالته وأما الأول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتاق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونبه الزركشى على أنه يدخل في ملكه قطعا وإنما الخلاف متى يحصل وأن بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزركشى وحديث السراية هو الدليل وهو أصل في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال أسبابها قولية أو فعلية كتلف البيع قبل القبض والذي استبعد في الأقوال قرب الأمر في الأفعال لأن موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان فرق بأن الأقوال قبل الأفعال بخلاف الأفعال فلذا احتج الى الخروج عن الأصل أجيب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق وانتقال الملك ولو لوحظ ذلك المعنى لكان العتق ولم يملك [قوله أو ثمة فاضلا] قال الزركشى هو حال من الثمن والعبد اه وفيه نظر فان العبد نكرة اللهم إلا أن يدعى أن ابتداءه بالمرفقة سهل محي الحال منهما [قوله كمن ملك عبدا الخ] في جعل هذا خراجا سلف نظر ظاهر فتأمل ولذا قال الزركشى المراد بالعبد في عبارته من لا يحتاج اليه لخدمة ونحوها اه وقد يعتبر عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لأنه غير مكفى في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها [قوله لا يفضل الخ]

فلم يفارق المألوف ونفاسهما بأن يجد بمن المسكن مسكنا يكفيه وعبد يعتهه ومن العبد عبد اعتمدته وآخر يعتهه والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد يعتهه ولا التفات الى مفارقة المألوف في ذلك أما اذا لم يأفهما فيجب بيعهما لتحصيل عبد يعتهه جزأ (ولا) يجب (شراء بنين) كأن وجد عبد الا يبيعه مالكة الا بمن غال (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (٢٥) (بوقت الأداء) لا كفارة والثاني

(قوله لعسر مفارقة المألوف) أى مع كونه هنالك بدل فلا يرد بيع ذلك في الحجر والفلس (قوله ولا يجب شراء بئرين) ولو غير فاحش ولا ينتقل الى البدل فيصبر الى أن يجد ما يباع بئرن مثله لأنه المورط لنفسه أصالة ولهذا فارق المحصر وكذا غيبة ماله الى مسافة القصر فينتظره وان طالت المدة أكثر من شهرين (قوله) فمن غال) أى غير لائق بذلك الرقيق والافدية الجال عنها غال لكنه لا تقي بها فيجب شراؤها ولا يجب قبول هبة الرقيق أو ثمنه ولا قبول اعتاقه عنه بل يندب (قوله بوقت الأداء) أى وقت ارادته أداء الكفارة (قوله والأخيران مخرجان) فنسبتهما الى الامام لا تجوز ولله غالب الأولين فصح تعبيره بأظهر الأقوال (قوله فؤده الصوم) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع ما فعله تطوعا كما لو عدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله للسيد تحليله منه) هذا في كفارة غير الظاهر وأما فيها فالمتعمد أنه ليس له تحليله منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره بطول المدة والمبعض كالحر الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كفيره هنا والمباشر للنية هو ولا اخراج وليه (قوله فان عجز) أى عن جميع الرقبة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتي والفرق ظاهر لأن الاطعام لا بدل له ويصبر الجوز ظاهرا واطنا حتى لو صام فتين يساره بنحو إرث قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله بنية كفارة) وان لم تعين كما صر فلو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وبذلك فارق ما صر في العبدین. وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز (قوله لتعذر الرجوع فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لأن

أى بحيث لو كاف بيع ذلك عامسكيننا وانما يلزم بذلك لأن عود المسكنة أشق من مفارقة مبدوا المسكن المؤلفين ولم يكاف بيعهما كإساقى قيل وهذا يقتضى أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو خلاف مرجع النوى في باب الكفارة كإسلاف (فائدة) الضيعة العقار [قوله بفن] قال الزكشى وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بألوف وهى قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة [قوله والثانى بوقت الوجوب] علل بأنه حق يستوفى على جهة التطهير كالحذف فى الزنا وهو حر ثم رق أو عكسه أو وهو بكر ثم أحسن قال الرافى ما معناه إن القول الأول ناظر لشائبة العبادة والثانى لشائبة العقوبة اه وتوجيه الثالث أنه حق يجب فى الفدية بوجوب المال فاعتبر أغلظ الأحوال كالحج يجب متى تحقق اليسار [قوله والأخير ان مخرجان الخ] يشير الى تقد على المؤلف من حيث ان المخرج لا تطلق نسبته للشافى من غير بيان الترجيح أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالنصوص على أنه لم يصرح بالنسبة هنا [قوله وأيسر الثانى] لم يفرض فى الأولين يسرا بفيرا اقتراض لأنه اذا ذاك يفوت صدر المسئلة لوجود اليسر وقت الأداء فلا يكون منتقلا عن المرتبة الدنيا لعليا [قوله بالهلال] أى لأنها الأشهر الشرعية لآية يسئلونك هن الأهلة [قوله بنية كفارة] أى ولا يشترط تعيين المكفر عنه نعم لوجعل شهر اعن كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الأولى ثم آخر عن الأخرى لم يجزه بخلاف نظيره من العبد ين لفوات الولاء فى الصوم قل فى المطلب [قوله لأنه هيئة] أى كالأداء فى الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط [قوله ليسكون متعرضا الخ] أى كنية الجمع والقصر فى الصلاة [قوله ويزول التابع الخ] لو وطئ المظاهر ليلا قبل مضى الشهر ين عصى والتتابع

( ٤ - (قلوبى وعمره) - رابع ) بنية كفارة) أى لصوم كل يوم من ليلته كما هو معلوم فى صوم القرض (ولا يشترط نية تنابع الأصح) لأنه هيئة فى العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها فى النية والثانى يشترط كل ليلة ليكون متعرضاً لخاصة هذا الصوم (فان ابتداء الصوم فى أثناء شهر حسب الشهر بعده بالحلال وأما الأول من الثالث ثلاثين) يوماً لتعذر الرجوع فيه الى الحلال (ويزول التتابع بفوات

هنا في ترك الأمور  
وهل يبطل ما مضى أو ينقلب  
فلا فيه قولان (وكذا)  
بغواته (بمرض) بأن أفطر  
فيه (في الجديد) لأن  
المرض لا ينافي الصوم  
وإنما خرج منه بفساد  
والقديم لا يزول التتابع  
بالفطر للمرض لأنه  
أفطر بما لا يتعلق باختباره  
(لا يحض) في كفارة  
المرأة عن القتل لأنه  
ينافي للصوم ولا تحلوه عنه  
فإن الأقراء في الشهرين  
غالبًا والتأخير إلى سن  
الأيام فيه خطر والنفاس  
كلحيض وقيل يقطع  
التتابع لسدوته (وكذا  
جنون) فإنه لا يزول به  
التتابع (على المذهب)  
لما فاته للصوم كلحيض  
والطريق الثاني فيه قول  
المرض ثم أخذ المصنف في  
بيان الخصلة الثالثة فقال  
(فإن عجز عن صوم شهر  
أو مرض قال لا أكثر من)  
من الأصحاب (لا يرجي  
زواله) وقال والأقلون  
كلألم والغزالي يدرم  
شهرين فيما يظن بالعادة  
أو يقول الأطباء (أو لحقه  
بالصوم مشقة شديدة أو  
خلف زلزلة مرض كفر  
بالطعام ستين مسكينا)  
للآية السابقة (أو فقيرا)

الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو لبلا لكان فيه لا يقطع التتابع خلافا لما لك وأبي حنيفة ويعتبر  
الشهران بالهلال فإن صام في أثناء شهر حسب ما بعده بالهلال وكل على الأول من الثالث ثلاثين يوما  
(قوله بلا عذر) بأن نسي النية لئلا أعلم الحرمة وإن جهل القطع نعم إن عذر في الجهل لم يقطع على المصنف  
وليس من العذر المرض وإن جاز به الفطر بخلاف نحو الجنون كإغماء ولو غير مسبوق حيث لم ينو لبلا  
(قوله وهل يبطل الخ) أي إذا وقع صحيحا ولو شرع في وقت يعلم أن في المدة يوما لا يصح صومه كالعيد  
فشرعه باطل (قوله فيه قولان) أحدهما عن والشيخنا الرمي وقوعه فلا وفي الآثار إن قصد الفطر  
بطل والواقع فلا واعتمده شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي والوجه الأول (قوله في كفارة المرأة عن  
القتل) هو اعتراض على المصنف بذلك كرهذا مع تخصيص كلامه في الأول بالظهار إلا أن يقال هو إضافة  
حكم زائد وهو غير معيب وعدل الشارح عن تصوير الزكشي له بصوم المرأة عن ظهار قريبها الميت  
لأنه غير مستقيم وإن تبعه شيخنا الرمي فيه تبعه لابن حجر لعدم وجوب التتابع عليها حينئذ (قوله  
ولا تحلوه الخ) يفيد أنها لو كان لها عادة تخالو فيها قدر المدة وشرعت في الصوم في وقت يطرأ فيه حبس  
لم يصح وبه قال شيخنا فقوله الشارح على هذا غالبا لا مفهوم له (قوله لا يزول به التتابع) ما لم يكن له  
عادة بالتحلوه مدة تسع الكفارة كإغماء في الحيض والإغماء كالجنون (قوله فإن عجز) في وقت إرادته  
كإغماء وإن قدر في غيره كأن أراد في وقت الصيف وهو قادر في الشتاء (قوله عن صوم) فيه إشعار بأنه  
قادر على الإطعام بشرط كونه فاضلا عما سار في اعتبار العتق ومعاوم أنه لا يفي بقيمة رقيق يمتعه  
(قوله أو مرض) عطف عام (قوله وقال الأقلون) هو المعتمد وفارق غيبة المال كإغماء لأن من شأن  
المال أن يقدر على إحضاره ولأنه لا يقال معه أنه غير قادر (قوله بالعادة) أي الغالبة لذلك الشخص في  
ذلك المرض (قوله بقول الأطباء) أي عدلين منهم (قوله مشقة شديدة) بحيث لا تختمل عادة وإن لم تبع  
التيمم ومنها شدة الشبق بفتح المحجمة والموحدة وهو الغلة بضم المحجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة  
إلى الوطء كإغماء وإنما يجعل عذرا في رمضان لجواز الوطء فيه ليلا ولأنه لا بد له ينتقل إليه (قوله بالطعام)  
أي تملكهم ولو بلا لفظ (قوله ستين) فلا يكفي أقل منهم وإن دفع له أكثر من ستين مدا ولا يشترط الإطعام  
في وقت واحد ولو دفع الأمداد للإمام فتلقت قبل دفعهما لاسا كين لم يجزئه إذ لا بد للإمام على الكفارات  
ولو دفع المكفر لواحد منهم مداتهم اشتراه ودفعه لآخر ثم اشتراه ودفعه لآخر وهكذا إلى تمام الستين كفاه  
وإن كان مكروها (فائدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكينا وهي ما قيل إن الله تعالى  
خلق آدم من ستين نوعا من أنواع الأرض المختلفة كالأحر والأصفر والأسود والسهل والوعر والحلو والعذب  
وغير ذلك واختلف أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عم جميع الأنواع بصدقته والله أعلم ولا يبعد

إني بحاله خلافا لآبي حنيفة ومالك رحمهما الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجبنا الاستئذان لوقع يوم  
الشهرين بعد التماس ولولم نوجه لكان بعضهما مقبلا وذلك أقرب إلى المأمور به من الأول واحتج الأصحاب  
بأنه جاع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفته كالأكل ليلا وجاع غير المظاهر عنها (فرع) لو أفطر نهرا ١٤٦  
جاءه لا يقطع التتابع في فتاوى ابن البرزى تلخيص الفزالي أنه لا يقطع التتابع وفيه نظر [قوله عن القتل]  
أما الظاهر فلا يتصور منها [قوله بهرم أو مرض] قال الزكشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا  
قول جالينوس المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي [قوله لا يرجي زواله] أي بخلاف الذي يرجي  
زواله فإنه لا يعدل به إلى الإطعام كالمال الغائب القادر به على العتق [قوله كفر بالطعام الخ] فيه موافقة  
لنظم القرآن وقد جاء أطعم بمعنى ملك في قوله أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس

أن نكون حكمة كون الصوم ستين يوما كذلك (قوله كما في الزكاة) فلا يكفي الدفع لموالهم وسبأ في الشرح زيادة على ذلك (قوله ستين مدا) فلا يكفي أقل منها ولولا كثرتين ستين مسكينا (قوله لكل واحد مد) هذا ربما يقتضي أنه لا يجوز دفع الجلة للجلة وليس كذلك فله أن يجمع الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو بوضعها بين أيديهم ولهم بعد ملكها قسمتها ولو متفاضلا كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المد شريكا بقدر ما أخذ لم ينقص غيره عنه فلا يجزئ أو شريكا بقدر المد فليس له أخذ الزائد لأنه ليس حقه وهذا قال الخطيب إلا أن يقال إنه من حيث مسامحة غيره له بشئ من حصته فتأمل ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه ولم يقبضوه لم يجز قسمته متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم بلا تقدير لأنه ليس في معاملة وإنما لم يجز دفع ثوب واحد لعشرة مساكين في كفارة اليمين لأنه لا يسمى ثيابا ولا لكل واحد ثوب وخروج بما ذكر ملو عشاها أو غداها ولو بأكثر مما ذكر فلا يكفي (فرع) دفع ستين مدا لضعفها مسكينا لم يكف لأنه يخص كل واحد نصف مد وكذا لو دفع ستين مدا لأحد وستين مسكينا لنقص كل واحد عن المد فلو دفع ثلاثين مدا أيضا لستين منهم في الأولى كفي وله استرداد الباقي بشرطه في الزكاة (قوله من الحب) ومثله اللبن والأقط على المعتمد كما شمله كلام المصنف بجعله كالفطرة (قوله بلد المكفر) أي حال وجوب التكفير حين إرادة التكفير وإن كان في غيره والمراد بالمكفر من لزمته الكفارة لا نحو ولي (قوله ويقدم الخ) جواب عن المصنف (قوله ولا من تلزمه نفقته) أي أن كفر من مال نفسه والأجاز دفعها له كما سر في الصوم (قوله استقرت في ذمته) وحينئذ لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وإن لم يشق عليه تركه فراجع (قوله على خصلة) ولو الأخيرة ولا عبرة بقدرته على بعض خصلة من العتق أو الصوم بخلاف الطعام إذا قدر على بعضه ولو بعض مد لزمه إخراجه ويكون هذا من الشروع فيها فإذا قدر على أعلى منها لا يلزمه العود إليه بل يندب كما تقدم .

### (كتاب اللعان)

ومعه القذف أيضا فهو من الزيادة على الترجة وهو غير معيب وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التمييز نزع الرمي بغير الزنا ولومن الكبار فيه التعزير بالأحد وخروج أيضا الشهادة والتجريح فيها نعم لو شهد دون أربع بالزنا حدوا واللعان مصدر لاعن أوجع اللعن ومعناه لغة الإبعاد لأن الكاذب منهما بعيد عن رحمة الله أو بعد كل منهما عن الآخرة الدنيا اتفاقا وفي الآخرة على ما رجحه شيخنا الرمي ولذلك اختير لفظ اللعن على لفظ الغضب والشهادة وإن اشتمل اللعان عليهما أيضا ولأن اللعن في الآية

(قريبه) لم يذكر هنا فضل الطعام عن القوت كما في الصيام والظاهر بجيبه هنا قال الترمذي في جامعه قال الشافعي وقول النبي ﷺ للرجل خذه فأطعمه أهلك يحتمل أن تكون الكفارة عمن قدر عليها وهذا رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ملكه إياه قال الرجل ما أجدا فقر إليه منا فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذه فأطعمه أهلك لأن الكفارة إنما تكون من الفضل عن القوت قال أغنى الترمذي واختار الشافعي لمن كان على مثل هذه الحال أن يأكله وتكون الكفارة ديناعليه فتي .

وما كفر قال الزركشي وعبرة الروضة ملكهم وهو يقتضي اعتبار اللفظ [قوله ستين مدا] أي لما في قصة الأعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر صاعا [قوله لكل واحد مد] العبارة لا تفي بهذا صريحا [قوله ولا من تلزمه نفقته] نائب الفاعل [قوله على خصلة] أي بخلاف بعضها إلا الطعام .

### (كتاب اللعان)

كما في الزكاة (ستين مدا) لكل واحد مد (عما يكون فطرة) من الحب الذي هو غالب قوت بله المكفر كالبر والشعير فلا يجزئ .

المقيق والسويق رقيق يجزئ أن يعطى كل واحد طلى خبز وقليل أدم وتقدم في قسم الصدقات أن المسكين بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا في الأصح فلا حاجة إلى أن يزداد على النفقات هنا ولا من تلزمه نفقته كالزوجة والتقريب فانه لا يجزئ الصرف إليه لخروجه بذكر الفقير ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر أعرابها فيها بعد ما لكونها على صورة الحرف وهو في معنى المستثنى ويزاد عليه العبد والمكاتب فلا يجزئ .

الصرف إليهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوطء وهي كفارة الظهار أنه لو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الأظهر فإذا قدر على خصلة فعلها ومقابل الأظهر السقوط فيلحق ذلك هنا

### (كتاب اللعان)

هو كما سيأتي قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا إلى آخره فذلك قال (يسبقه قذف وصرح به) أي القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو يازاني أو يازانية) أشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل أوفتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللرأة يازاني فكذلك لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والزنى بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإيلاج (بتحريم أد) بإيلاج حشفة في (دبر صريحان) فإن لم يوصف الأول بتحريم فليس بصرح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء (٢٨) خوطب بهما ذكر أم أنثى كأن يقال له أوجت في فرج أودبر أو أوج في

دبرك ولها أوج في فرجك أودبرك وقوله صريحان خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر بأوال تقسيمية أي الرمي بكذا أو الرمي بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصرا وأوضح (وزنات في الجبل) بالهمز (كناية) لأن الزنء في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنات فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الأصح) لأن ظاهره يقتضى الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث أن أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه فكناية والافصرح (وزنيت في الجبل) بالياء (صرح في الأصح) والثاني هو كناية لاحتماله أنه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث أن أحسن العربية فصريح منه ولا يقبل قوله أودت الصعود وترك

مقدم على الغضب ولأن لعانه قد ينفك عن اعانها ولا عكس وشرعا كلمات جعلت حجة لمن اضطر إلى قذف من لطخ فراشه وألحق العار به أولنى ولد وكانت في جانب المدعى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان على الأصح بلفظ الشهادة كما في الروضة وأشار الشارح إلى ذلك بقوله هو قول الرجل الخ والتقييد بالضطر لا مفهوم له كما سيأتي وإنما هو بيان محل السبب الواردة فيه الآيات وهو أن هلال ابن أمية قذف زوجته مع شريك بن سحماء بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له البيهنة أوحدة في ظهرك فقال يارسول الله إذا وجد أحدنا رجلا مع امرأته ينطلق يلتمس البيهنة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البيهنة أوحدة في ظهرك فقال والله يارسول الله أني صادق وليزني الله ما يرى ظهري فزنت الآيات وهو أول لعان وقع في الاسلام ولم يقع بعده لعان إلا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (قوله قول الرجل) المسكف المختار الملتزم للأحكام العالم بالتحريم المحض وكذا المرأة المشار إليها بقوله الخ سواء انفرد كل منهما عن الآخر أولا فللعان في ضد شيء من ذلك (قوله فلذلك) أي لقوله فيما ربيت به هذه من الزنا الذي اقتضى وجوب وصفه بالزنا (قوله يسبقه قذف) ان لم يكن المراد منه نفي نسب ولد والانفاه بلا قذف (قوله مطلقا) أي ولوى غير اللعان (قوله لرجل أو امرأة) وكذا حتى ان قال له زنى فرجك فان ذكر أحدهما فكناية والمراد من يمكن وطؤه لانهو صغير وصغيرة ففيه التعزير للإبداء كما يأتي (قوله يازاني الخ) أو باقحبة أو باعاهراً أو بالانط بخلاف لوطى وسيأتي (قوله لأن اللحن) ان سلم وقد نبوجه (قوله بتحريم) ولم يحمل على نحو حيض لنذوره ولو ادعى ارادته صدق (قوله فليس بصرح) ظاهره أنه كناية فراجع (قوله كناية) وكذا بقاء ومخت وعلق ومأبون وعرض وتغن وطنجير وسوس ولوطى وبلع للزب أولعير ولا تردى يد لاس (قوله ولا يقبل) أي بغير يمين ويقبل بها (قوله فوجهان) أرجحهما أنه صريح أيضا فالعندانه صريح مطلقا (قوله يانبطى) هو نسبة إلى الأنباط قوم يذلون البطائح بين العراقيين أي العرب والحجم سمو بذلك لاستنباطهم أي استخراجهم الماء من الأرض (قوله ولزوجته) أو أجنبية (قوله لم أجذك عذاره) ولم يعلم لها اقتضاى قبل ذلك [قوله فلذلك الخ] دفع لما يقال الترجمة قاصرة عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف [قوله يسبقه قذف] لو كان هنا لوزع أنه من وطء شبهة لاعتنفه من غير قذف فإذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد [قوله مطلقا] أي سواء كان من الرجل أو من المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائد على القذف من حيث هو والألف الساق في المتن صورته أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله يسبقه قذف فتأمل [قوله ولو كسر التاء الخ] جعله الزركشي داخلا في عبارة المتن قال ونسبة المصنف إلى ائمهال ذلك خطأ ونبه على أنه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التعبير ليخرج الشاهد ونحوه وأن يكون يمكن الوطء منه أو فيه

[قوله]

الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر

ولو قال زنات في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوى وأن غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعاً وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (بلفظ يافاسق) ياخيث (ولها) أي لمرأة (ياخيثة) يافاجرة يافاسقة (وأنت تحبين الخلوة ولقرشى يانبطى ولزوجته لم أجذك عذاره) أي بكرا (كناية) لاحتماله القذف وغيره والقذف في يانبطى لأم المخاطب حيث نسبته إلى غير من يغيب اليهم ويحتمل



أن يريد أنه لا يشبههم في السر والأخلاق (فإن أنكر إرادة قذف) في الكناية (مصدق بيمينه) وليس له بحلف أن أكاذب دفعا لحد أو تحزما من أعلم الإيذاء (وقوله) آخر (باب الحلال وأما أنا فليست بزنا ونحوه) كقوله أرى ليس بزانة (تعرض ليس بقذف وإن نواه) لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي واحتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الأحوال وقيل هو قذف إن نواه اعتمادا على الفهم وحصول الإيذاء (وقوله) لزوجه أو لأجنبية (زيت بك إقرار بزنا) على (٢٩) نفسه (وقذف) للخطابة ومثله قولها

لزوجها أو لأجنبي زيت بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة للخطاب ورأى الإمام أن ذلك ليس صريحا بحاف القذف لاحتمال كون الخطاب مكرها وانتظام الكلام مع ذلك (ولو قال لزوجه يازانية فقالت زيت بك أو أنت أزني مني قاذف وكناية) لاحتمال أن تريد اثبات الزنا فتكون في الصورة الأولى مقرة به وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويحزرو تكون في الصورة الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي إليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يطأني غيرك ووطؤك بشكاح فان كنت زانية فأنت زان أيضا أو أزني مني فلانكون قاذفة وتصدق في إرادة ذلك بيمينها (فلو قالت) في جوابه (زيت وأنت أزني مني فقرة) بالزنا (وقاذفة) له ولو قالت لزوجه يازاني فتال زيت بك أو أنت أزني مني فهي قاذفة صريحا

والأفليس كناية (قوله فإن أنكر الخ) يفيد أنه بمجرد اللفظ يحمل منه على القذف ويقام عليه الحد وبه قال شيخنا الرملي وغيره واعتمد تبعه الأذري أنه يجب عليه التورية فيما علم أنه عليه فيه الحدود وكان صادقا تحزما من الإيذاء (قوله دفعا للحد) في قذف يحده (قوله أو تحزما) في قذف لاحد فيه مما فيه تعزير (قوله من أتمام الإيذاء) أي بالحد والتعزير المسبوق بالتحريم والإيذاء (قوله ليس بقذف) قال شيخنا ولا يعزرا أيضا وإن نواه (قوله لأن النية الخ) علم بما ذكر أن اللفظ ان لم يحتمل غير القذف فصريح وان احتمل غيره معه فكناية والافتراض (قوله وقيل) فيه انتقاد على المصنف (قوله إقرار بزنا) أي إن فصل في إقراره كإقراره في باب الزنا فيحمل ما هنا عليه (قوله وقذف للخطابة) قال الأذري فان ظهر أنها زوجته وأدعى أنه لم يعرفها صدق ولا حد على واحد منهما فراجع (قوله ورأى الإمام) أي ما سر ومثله ما يأتي وأجاب عنه في شرح الروض بقوله بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدره عن طواعية وإن احتمل غيره فراجع (قوله لزوجه) أو أجنبية كإقرار (قوله وقاذفة للزوج) نعم إن أرادت زني قبل نكاحه وهو محزون مثلا صدقت وليست قاذفة فتحد لا قرارها وتعزير لا إيذائه وإن نكحت وحلف فهي قاذفة فتحد للقذف (قوله لاحتمال الخ) ويحتمل أيضا نفي الزني عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت سرق فيقول سرق منك مثلا ومراة نفي السرقة عنهما (قوله ويقاس بما ذكر الخ) ولو قالت ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زنا فأنت أزني منهم فصريح بخلاف الناس زنا أو أهل البلد زنا وأنت أزني منهم فليس قذفا لتحقق الكذب فيه وكذا عكسه (قوله وجهان) أرجحهما عدم الصراحة (قوله إلا أن يريد) فيكون قذفا لهما فيحدهما فان كان القائل عالما بثبوت زنا فلان المذكور عزله رحد

[قوله بيمينه] لو ترك ولم يحلف خشي الإمام عن الإمام عن الأصحاب أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي منه الحد قال ويحتمل أن لا يجب لمخافه من إيذاء المقذوف كذا قاله هنا ونقل الرافعي عن البغوي في باب حد الزنا التصريح بعدم الوجوب [قوله ليس بقذف وإن نواه] أي كما أن التعريض في الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لأن الحدود تدبر بالشبهات [قوله إقرار] اعترض بأنه غير مفصل والتفصيل شرط [قوله ورأى الإمام الخ] قال الرافعي وهو متين ويؤيده أنه لو قال زيت بك مع فلان كان قاذفا لها دون فلان اه وأجاب في الوسيط بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدره عن طواعية وإن احتمل غيره ولذا يحد بالنسبة إلى الزنا وإن احتمل زنا العين وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول إقرار بتأويل بعيد لم يبعد القبول اذ له الرجوع عنه [قوله لاحتمال أن يريد الخ] هذا الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل أيضا أن يريد أنها هي الزانية دونه وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها جارية في المسئلتين حتى الأول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله [قوله وأن يريد نفي الزنا] أي لأن مثل هذا قد يقصد في التخاطب للنفي .

وهو كان على وزان ما تقدم إلى آخره فلوقال في جوابها زيت وأنت أزني مني فهو مقرب بالزنا وقاذف لها على وزان ما تقدم أيضا ولو قال لأجنبية يازانية فقالت زيت منك وأنت أزني مني فهو قاذف وهي قاذفة في الأولى مع الإقرار فيه بالزنا وكناية الثاني في احتمال أن تريد أنه أهدى إلى الزنا أو أحصر عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يازاني فيقول زيت بك وأنت أزني مني ولو قالت ابتداء أنت أزني مني فكونه قذفا وجهان بآتيان في قوله لها ابتداء أنت أزني مني ولو قال آخر أنت من فلان فليس بقذف إلا أن يريد هو

قذف لها لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص المخاطب بزيد ويؤخذ مما ذكر في هذه المسئلة أن الراجح في التي قبلها عدم القذف أيضا وأنه على وجه القذف فيها يكون القائل مقرا بلزنا لعل المذكورة ودفعت بأن الناس في محاوراتهم في القذف والمشاغرة لا يتقيدون غالبا بالوضع الأصلي للفظ فلا يحمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفضل في ذلك لغبر الاشتراك قال تعالى حكاية قول يوسف عليه السلام لاخوته أنتم شرمكانا (وقوله) غيره (زنى فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو قبلك أو ذكرك (قذف) لأن ما ذكر آلة الوطء أو عمله (والذهب أن قوله) زنى (يدك وعينك) ورجلك (ولولده) لست منى أولست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان (٣٠) صريح المتن بلعان) أماني الأولى فلان المفهوم من زنا الأعضاء المذكورة

المخاطب (قوله الراجح) هو المعتمد كما تقدم (قوله عدم القذف) أي صريحا (قوله لغيره) ذكر كان أو أتى ولا بد في المتن أن يقول زنى فرجك كما صرح (قوله أو قبلك) نعم لو قال للرجل زنى في ذلك لم يكن قذفا (قوله ولولده الخ) ولأخيه لست أخى كذلك (قوله لست ابني) بخلاف يا ابن الزنا ما ولد الزنا فصرح في قذف أمه قاله الماوردي وفي كلام العلامة البرلسي الميل إلى عدم القذف فيه كالتدبير قبله وهو وجه (قوله صريح) ولا نظرا لاحتال كونه من شبهة فان ادعاء صدق جيمه فان عين وإثنا وادعاء عرض على القاتل ولو نكل حلفت ولزمه الحد كما يأتي (قوله وأول نص الكناية) وانظر ما ذكرنا وأوله (قوله لا احتياجه إلى تأديب الخ) قال شيخنا ويلحق به كل من له التأديب (قوله فار قال الخ) وان قال من شبهة فقد مر وان قال من زوج قبل صدق ولم يكن قذفا وان لم يعرف طاروج وان قال أنه مستعار صدق في نفي ولادته واتقن عنهما معا وان نكل وحلفت الحق به وان نكلت اتقن عنهما أيضا وان أقامت بينة بالولادة أو لحقه بقائه فله فيه باللعان فان لم يمكن بينة ولا قامت أولم يلحقه به رجوع إلى الحلف كما مر وان قال ما أردت شيئا فلا حد (قوله فيقبل جيمه) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحد أيضا وله اللعان لاسقاط الحد (قوله بوطء محرم مملوك) وكذا وطء حليته في دبرها يخرجها عن العفة أيضا (قوله المتن باللعان) أي قبل استباحته والافصر صريح فان قال أردت حال فيه صدق جيمه فلا يحد ويعزر للإبذاء (قوله فليسأل) ولا يحد قبل

[قوله ودفعت] أي هذه العلة التي استند إليها الوجه المقابل بالقذف [قوله ولولده لست منى] لو قال لولده أنت ولد زنا كان قاذفا لأنه قاله الماوردي وبه أجاب ابن الصلاح تفقها وزاد أنه يعزر للشتوم . أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوب الولد وعدم انقياده لأمر أبيه وشحه عليه وإيصال به للأجانب دونه فحيث أراد الأب هذا المعنى فلا إشكال في قبوله ظاهر والله الموفق ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجه وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لاحتمال أن يريد وأنت قريبة منها [قوله صريح] استشكل باحتمال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك . أقول قد يقال المفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإبذاء التام للام فلا تقبل إرادة مثل هذا كما أسلفنا نظيره عن الغزالي في مسئلة زنى بك

(فرع) قال لفرشى لست من قرش فهو كناية عندهما ونزع فيه الزركشى ونسب للنص أنه صريح ولو قال لأخيه لست أخى فالظاهر أنه كناية [قوله ويحد قاذف محسن] لم يحد كضابط القاذف أعني كونه مكلفا ملتزما مختارا لأنه سيد كره في باب حد القذف ولذا أهمل هناك شرط المقدوف وأحاله على ما هنا

المس والمشي والنظر كما في حديث الصحيحين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح إحقاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فما ذكر فيها هو المنصوص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الأخرى فحكى فيها قولين أحدهما أنه صريح في قذف أمه المخاطب لسبقه إلى الفهم وأقسهما أنه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحل نص القذف على ما إذا أراد والأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا احتياجه إلى تأديب ولده وزجره عما لا يليق بنسبه بحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستفسر فان قال أردت أنه من زنا فهو

قاذف لأنه أرأته لا يشبهني خلقا أو خلقا فيقبل جيمه وقول

المصنف المتن بلعان مستثنى من قوله صريح أي لو قال للولدة المتن باللعان لست ابن فلان يعني الملاعن فليس بصريح في قذف أمه فليسأل فان قال أردت تصديق الملاعن في نسبة أمه إلى الزنا فهو قاذف لها وان قال أردت أن الملاعن نفاه أو انتفاء نسبه شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل جيمه ويعزر عليه للإبذاء . ثم أخذ المصنف في بيان حكم القذف فقال (ويحد قاذف محسن ويعزر غيره) أي غير قاذف المحسن وموقاذف غير محسن وسواء كان المقدوف الزوجة أو غيرها وسيأتي بيان الحد وشرطه في بابيه وبيان التحريم في آخر الأشربة والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة

[قوله]

(والمحسن مكلف) أى (حرم) بالغ عاقل عفيف عن وطء يحد به) بأن لموطأ أصلاً ووطئ ولا يجده بخلاف من وطئ وطأ يجده بل زنى  
فليس بمحصن (وتبطل العفة) المعتبرة في الاحسان (بوطن محرم مملوك) له كآخته أو عمته من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على  
المذهب) سواء قيل بالقول المرجوح إنه يوجب الحد أم لا لدلالته على قلة المبالاة بالزنا وهو أخش من الزنا بالأجنبيات وقيل لا تبطل العفة  
به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على (٣١) خلاف اصطلاحه (لا) بوطن

(زوجته في عدة شبهة وأمة  
ولده ومنكوحته بلاولى)  
أو بلاشهود (في الأصح)  
وان كان حراماً لقيام الملك  
في الأولى وثبوت النسب  
فيها بعدها حيث حصل  
عائق من ذلك الوطء مع  
انتفاء الحد في الجميع  
والثاني تبطل العفة به  
لحرمة وقوعه في غير  
ملك في غير الأولى ووطء  
زوجته أو أمته في حيض  
أو نفاس أو أحرام أو صوم  
أو اعتكاف لا يبطل العفة

وقيل فيه الوجهان  
ومقدمات الوطء كالتقبلة  
والإس وغيرها لا تبطل  
العفة بحال (ولو زنى  
مقذوف سقط الحد) عن  
قاذفه (أو ارتد فلا) يسقط  
الحد عن قاذفه والفرق أن  
الزنا يكتم ما مكن فظهوره  
يبدل على سبق مثله غالباً  
والردة عقيدة والعقيدة  
لا تخفى غالباً فإظهارها  
لا يدل على سبق الاختفاء  
غالباً وفي الأولى قول قديم  
بعدم السقوط لطرق الزنا  
كلردة وفي الثانية وجه

السؤال (قوله والمحسن مكلف حرم عفيف الخ) وهذه الشروط تعتبر في حال القذف ولو باسناده الى  
وقت اتصافه بها قبل قذفه (قوله بوطن محرم) ولو في ذبرها (قوله لدلالة الخ) ومنه يؤخذ ابطال العفة  
بإتيان البهيمة (قوله على خلاف اصطلاحه) فيه نظر إذ على القول بوجوب الحد تبطل العفة قطعاً فأمل  
(قوله لا بوطن زوجته) أى قبلها في ذبرها تبطل العفة كما سر والمراد بالزوجة الحلية ويجرى مثل ذلك فيما  
بعدها (قوله وهو أخش) الراجح أن زنا أخش (قوله وأمة ولده) ولو مستولدة ولا تبطل العفة به وكذا  
أخته المشتركة أو المروجة أو من لم يستبرأ كذا (قوله أو بلاشهود) أو بلاولى وشهود معار ولو عالماً (قوله  
ولو زنى مقذوف) أى مثلاً فالمراد فعل ما يبطل العفة مما تقدم (قوله سقط الحد عن قاذفه) ولو بعد الشروع  
فيه فلو كان القاذف زوجاً لم يلاعن الاثني ولما كان (قوله وفي الأولى الخ) فيه اعتراض على المصنف  
بعدم ذكر الخلاف (قوله ومن زنى) أى مثلاً كما سر والعلة للأغلب (قوله لم بعد محصناً) قال بعضهم الأولى أن  
يقول نبين عدم احصائه كما تشير اليه العلة وفيه بحث لأن المقصود أن صلاحه بمنزله لا يجده له احصاءاً فأمل  
(قوله كمن لا ذنب له) خصوصاً إذا صار مقبول الشهادة قال الأسنوى وهذا من حيث العقاب في الآخرة  
(قوله بورث) ولو لا إمام فيمن لا وارث له خاص كالقصاص فيستوفيه من يرث المرتد ولو لا الردة (قوله ويسقط  
بغفو) أى يسقط حق العاقب عنه أو المراد بغفو جميع الورثة (قوله وتغزير القذف كذلك) أى يسقط

[قوله مكلف] أى لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حدًا فأشبهه ما لو نسب المكلف الى وطء  
لا يجده وأما الحرية فلا نرى الرق لما منع كمال الحد عليه دل على أن الجنابة عليه بنسبته للزنا قاصرة  
عن الحرية على بذلك (٧) وأما الاسلام فلحديث « من أشرك بالله فليس بمحصن » وإنما جعل  
محصناً في حد الزنا لأنه اهانة له ، وأما العفة فلمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ، ولأنه يقال  
شرط حد القاذف عدم اثباته زنا المقذوف

(فرع) لو أضاف زنا للرتد والمجنون الى حال الاسلام والافاقة حد [قوله عفيف] أى ولا يبحث  
عن ثبوت العفة وغيرها تقييظاً على القاذف [قوله بلاولى] أى سواء كان عالماً بالتحريم أو جاهلاً  
كأن الروضة قتلا عن البخوى ثم قال وينبغي أن يكون الجاهل كالواطئ بالشبهة [قوله وان كان حراماً]  
كأنه يشير الى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولى أو شهود أن الواطئ عالم بالتحريم [قوله مع انتفاء  
الحد في الجميع] أى لو عدم فائدة الحرمة أيضاً ولعدم الفحش الذى فى المحرم المملوك [قوله ووطء زوجته  
الخ] هذه المسئلة يفهم حكمها من المتن بالأولى [قوله ولو زنى مقذوف] مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعفة  
[قوله فإظهارها لا يدل على سبق الاختفاء غالباً] ولأن حد القذف موضوع للحراسة من الزنا دون الردة  
فإن زنى يسقط بعدونه ذكره الماردى ولأن الزنا معنى يبطل ماضيه احصائه في زمان فيسقطها مستقبله  
والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبله كالمجنون (فائدة) يمكن تصور طرق الرق بعد القذف كأسير  
قذفه شخص ثم اختار الامام رقه [قوله كل الورثة] لو قذفه شخص بعد موته فإظهاره أن أحد الزوجين

بالسقوط كالزنا (ومن زنى مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم بعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا أم زنا بعده أم أطلق  
لأن العرض لو انخرم بالزنا لم تنسد ثلته بالعفة الطارئة وقال الامام ما يرى هذا من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد  
القذف بورث ويسقط بغفو) لأنه حق آدمى لتوقف استيفائه على مطالبة آدمى به وحق الآدمى شأنه ما ذكر وتغزير القذف كذلك  
(والأصح أنه يرثه كل الورثة) حيث مات المقذوف قبل استيفائه كاملاً والقصاص والتلغى يرثه غير الزوج والزوجة

لارتفاع النكاح بلوت وانقطاع واسطة التعبير (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) أى بعض الورثة عن حقه من الحد (فلباقى) منهم (كله) أى استيفاء جميعه لأنه حتى ثبت لكل منهم كولاية الزدوج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كإتي القصاص وفرق بأن القصاص بهلا يعدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاني ويبقى الباقي لأنه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى يقع (٣٢) فيه الشركة (فصل له) أى للزوج (قذف زوجة علم زناها)

بأن رأه بعينه (أولنه ظا مؤكدا كشياح زناها بز يد مع قرينة بأن رأها فى خلوة) أو رأها تخرج من عنده ولا يكفى مجرد الشياح لأنه قد يشيعه عدو لها أوله أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة المذكورة لأنه ربما دخل عليها تخوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد أن تخبره بزناها فيقع فى قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يثق به وإن لم يكن عدلا وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يخلص به منها لاحتياجه الى الانتقام منها لتلطيحها فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار والأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد بنفيه (ولو أنت بولد علم أنه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه نفيه) لأن ترك النفي يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه

بالعفو واستيفاء الامام له نظرا لحق الله تعالى (قوله لارتفاع النكاح بالموت) يعلم منه أنهما لا يرثان من قذف الميت شيئا (قوله عن حقه) فلو عفا واحد عن بعض حقه لغاؤه استيفاء الكل (قوله فلباقى) ولو واحدا ولو أقلمهم نصيبا

(نفيه) لا يصح عفو صبي ومجنون وليس لولى استيفاؤه فينتظر كمالهما ولا يتوقف طلب غيرهما على كمالهما ومثل ذلك الغيبة فللكامل والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير أو الحد لما بعد كمالهما وان طلباه .

(فروع) لومات العبد المقذوف فليسده استيفاؤه ولو قذف السيد عبده فلا يعد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا أنه ليس لوارث العبد لولا الرق كإبائه أن يطالب به فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقذوف وللقاذف تحليف المقذوف أنه مازى أو ما ارتكب مسقطا للعفة وكذاله تحليف وارثه أنه لم يعلم أن مورثه ارتكب ذلك

#### (فصل : فى قذف الزوج زوجته)

(قوله له) أى فيما بينه وبين الله تعالى وأما بحسب الظاهر فلا يثبت عن ذلك (قوله بز يد) مثلا (قوله رأها) ولو مرة (قوله ومن صور الخ) صرح به مع دخوله تحت الكاف لدفع توهم أنه خبر واحد فلا يفيد الظن المؤكد ولأنه خبر من لا يقبل خبره فليس فيه ظن لا بمقتضى تصديقه له (قوله والأولى) وتأكيد الأولوية عند الظن (قوله مع امكان كونه منه) أى وألحق به ظاهرا والاكأن أنت به خفية بحيث لا يلحق به فلا حاجة لنفيه (قوله فيلزمان) فقله أولاه الخ جواز بعد منع فيصدق بالواجب أى فهو واجبى هذا وظاهر كلام الشارح أن هذه ليست من أفراد ما سبق (قوله فلا يقذفها) بل يقتصر على نفي الولد وجوبا

يرث أيضا والمثلة فيها وجهان من غير ترجيح .

(نفيه) لبعضهم الاستيفاء وان كان الباقي صغيرا أو غائبا أو حاضرا كاملا ولم يطلب (قوله وأنه لو عفا بعضهم) قال العلماء لا نظير لذلك فان نظائرهما أن تسقط حصاة العاني كالشفعة وأما أن يسقط الجميع كالقصاص

(فصل : له قذف زوجته) استدلى على الجواز بأية ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وعماروى أبوداود ومن أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بعينه وسمع بأذنه خاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فنزلت الآيات وأما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقق وكفى إيمان القسامة تبنى على القرائن نعم إيمان القسامة يكتب فيها بلاشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب فى هذه الفاحشة من السر [قوله بأن رأها فى خلوة] أى ولو مرة نعم قال الامام الذى أراه أنه لو رآه الزوج على استخلاء مرار فى موطن الرية فهو بمثابة الانضمام الى الاستفانة مرة واحدة اه وهو متين [قوله ومن صور الخ] قد أشار اليه المؤلف بالكاف من قوله كشياح [قوله والا فلا يقذفها] أى ولكن يلزمه النفي ويقول فيأمر ميتابه من اصابة غيري لها على فراشى وان الولد من تلك الاصابة كإسباغى بيان ذلك فى النفيه

الآتى

حرام وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمان أيضا وانما

يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كاتقدم فى جوازه والا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوى وغيره (وانما يعلم) أن الولد ليس منه (اذالم يطمأ) أصلا (أو) وطئ (ولده) لمون ستة أشهر من الوطء) التى هى أقل مدة الحمل (أوفوق أربع سنين) التى هى أكثر مدة الحمل (فلو ولدته لما بينهما)

أربعين سنة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم يستبرأ) بعده (بحيضة حرم النفي) للولد رعاية للفراش ولا عبرة برية يجدها في نفسه (وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأول أن لا ينفيه لأن الحامل قد ترى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو تيقنه جاز النفي بل وجب حصول الظن حيث قد بأنه ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجوز رجوع الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح (٣٣) الصغير والمحرم وليس في الكبير

ترجيح وعمل الخلاف كما يؤخذ من التعليل ما إذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولدته ستة أشهر من الزنا فولدته لدونها من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجوز فيه جزاء كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح جعل الفزالي العزل مجوزاً للنفي ولو وطئ في الدبر أو فيما دون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرأ (حرم النفي) رعاية للفراش كما تقدم وإنما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابله قول الامام القياس الجواز انتقاماً منها كما إذا لم يكن ولد وعرض بأن

(قوله أي بين ستة الخ) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لوافق المعتمد من أن الستة ملحقة بما فوقها والأربع سنين ملحقة بما دونها (قوله من الاستبراء) وفي الروضة من الزنا بعد الاستبراء (قوله والوجه الثاني لا يحل النفي الخ) وهو المعتمد ولو حل الشارح كلام المصنف عليه لكان أولى ويكون الأول هو الذي في المحرم لا يقتضي بطلان الحمل وما في شرح شيخنا كابن حجر من حل كلام المصنف على غير ذلك فيه نظر يعرفه ناظره بالوقوف عليه (قوله بظهور دم الحيض) فلا يتوقف حسابان المدة على تمامه وهو المعتمد (قوله بعض المتأخرين) هو ابن النقيب شيخ الشارح لازالت سحائب الرحمة منصبة على مضجعهما وقيل أراد ابن الملقن وقيل أراد الزركشي رحم الله الجميع ورضى عنهم كسائر العلماء (نفية) استدخال المني فيما تقدم كالوطء جوازاً ومنعاً (قوله على السواء) فإن ظنه منه حرم النفي قطعاً وأوليس منه حل النفي كما مر (قوله القياس) على ما مر أول الفصل (نفية) وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمته كالقذف واللعان وليس اختلاف اللون مجوزاً للنفي كوله أسود وكل من أبويه أبيض أو عكسه وان أشبهه من تنهم به أمه كما قصة زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في كيفية اللعان وشروطه ونحوه . وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه وزاد بعضهم رابعاً وهو الخلية (قوله فيما رويت الخ) ان كان رماها أو فبا ادعيت به عليها ان ادعاه عليها وأنكرت

الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني وقول الشارح لزم قذفها لك أن تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رميها بالعلق من غيره [قوله حرم النفي] أي ولو علم زناها واحتمل كونه منه أيضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها ٧ [قوله رعاية للفراش] روى النسائي أياً ما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر إليه أنه في حالة النظر إليه يكون أرقاً وأشفقاً فإذا جحد وفناه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة [قوله والوجه الثاني] زاد الزركشي والثالث يجوز النفي سواء وجدت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الرافعي والبعوي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجوز مطلقاً قال وكلام النهاية والبسيط صريح في ذلك ونبه أيضاً على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك تهمة والافجود الاستبراء لا يصح قطعاً اهـ [قوله وعمل الخلاف الخ] هذا عند التأمل يقتضي أن قول المنهاج حل في الأصح محله عند وجود مخيلة الزنا فليتأمل [قوله بظهور دم الحيض] أي فتحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكأن الشارح رحمه الله عني ببعض المتأخرين الزركشي فقد بحثه في التكملة ويجوز أن يكون مسبوقاً به [قوله ولو وطئ الخ] انظر هل مثل ذلك مألوف ولم ينزل (فصل في كيفية اللعان)

(٥ - (قليوبي وعميرة) - رابع )

الولد بتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان اذ يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق يمكن بالطلاق (فصل) في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرار أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا) أي زوجته ان كانت حاضرة

(فان ثابت سماعا ورفع نسبها بما يجزها) عن غيرها (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ويشتر إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع ويأتي بدل ضائر الغيبة بضائر التسكلم فيقول لعنة الله على **إن كنت الخ** (وان كان ولد ينفه ذكره في الكلمات) الخمس ليفتنى عنه ( فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد ) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني) ولو اقتصر على قوله من زنا لم يكف في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زنا وصحح البغوى أنه يكفي جلا لفظ الزنا على حقيقته وجزم بتصحيحه في الشرح الصغير وأصل الروضة ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال (٣٤) أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر الولد في بعض

كما يأتي (قوله غابت) أى عن مجلس اللعان (قوله والخامسة) وهي مؤكدة لفقد الكلمات الأربع قبلها كما كررت الشهادة في الأربع لتأكيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود وهي إيمان في الحقيقة (قوله ولد) وحل كما يأتي (قوله ذكره في الكلمات الخمس) كالنارح وغيره أى في كل منها كما يأتي (قوله أن الوطء بالشبهة) أى الوطء الواقع منه لزوجه فقط مالم يعضم هنا (قوله وصحح البغوى أنه يكفي أن يقول من الزنا) وان لم يقل ليس مني وهو المعتمد (قوله لم يكف على الصحيح) أى لا يكفي أن يقتصر على لفظ ليس مني وهو المعتمد (قوله إعادة اللعان) بالكلمات الخمس لأجل نفي الولد ولا يحتاج الى عادته لغيره (قوله غضب الله عليها) وخصت بالغضب الذي هو البعد مع الانتقام وخص هو باللعن الذي هو الطرد والبعدان جرمة الزنا أشد من جرمة القذف (قوله بالبناء للفعول) ليشمل الرجل والمرأة (قوله لفظ شهادة الخ) أولفظ الله بغيره كالرحمن (قوله بين الكلمات) أى لا بين اللعنين من الزوجين (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وكذا كل ما يضر في قطع الفاتحة قاله بعض مشايخنا وشيخنا قلا عن شيخنا الرمل (قوله أمر القاضي) ولو بنائه ومثله السيد في ملائمة رفيقه والمحكم كالحاكم الا في نفي الولد فلا يجوز التحكيم فيه لأنه حقائق نسبة فلا يسقط برضا غيره إلا ان كان بالغاً ورضى (قوله كلماته) أى الخمس (قوله فيقول قل الخ) ظاهره أنه لا بد من تلفظ القاضي بهاراً لا يكفي الأمر منه بها وهو ما اعتمد عليه شيخنا وظاهر كلام الشارح خلافه حيث قاسه على اليمين وذلك كاف فيها ولم يرتضه شيخنا تغليباً لمعنى الشهادة (قوله وأن يتأخر الخ) فلو حكم حاكم بتقديره نقض حكمه (قوله ويلاعن

الكلمات احتاج لفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها وقبل يحتاج (وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التسكلم فتقول غضب الله على آخره ولا يحتاج الى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكركه فتقول وهذا الولد ولله ليستوى اللعانان (نفيه) تقدم فيها اذا أنت بولد علم أنه ليس منه أنه لا يقدرها اذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحيداً يقول في اللعان لفيه كما قاله الماوردي أشهد بالله اني من الصادقين

[قوله فان غابت] أى بسبب حيض أو غيره من مرض أو موت ونحوه [قوله في الكلمات] أى في كل منها وذكر الزاني واجب أيضاً ان أراد اسقاط الحد بسببه [قوله أن الوطء بالشبهة] يريد وطء نفسه [قوله لاحتمال الخ] أقول فلو قال من اصابته غيرى أو من وطء غيرى ونحو ذلك فيفتنى أن يكون كافياً وحده لا انتفاء هذا الاحتمال والله أعلم [قوله ولا يحتاج المرأة الخ] لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لأنها تقول قد تقدم وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد لنفي الولد خاصة هذا مظهره وهو ظاهر ان شاء الله [قوله وحيداً الخ] لاحتمال أنه قد يجوز أن يكون من وطء شبهة وأن يكون من نكاح للغير سابق قال الزركشى وطريقه أن يقول من اصابته غيرى اه [قوله لم يصح ذلك] وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسماءه تعالى [قوله وقيل لا يصح الخ] لهذا قال الزركشى لوهر في هذه المسئلة بالمذهب لوافق اصطلاحه يعنى أبدل لفظ الغضب بلفظ اللعان فان فيه طريقين [قوله ويلقن]

فيها وميتها به من اصابة غيرى لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة ما هو مني الى آخر كلمات مغن اللعان ولا تلحق المرأة اذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله (ولو بدل) بالبناء للفعول (لفظ شهادة بخلاف ونحوه) كأن قيل أحلف أو أقسم بالله الى آخره (أر) لفظ (غضب بلعن وعكسه أو ذكرنا قبل تمام الشهادات لم يصح) ذلك (في الأصح) اتباعاً لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظراً للمعنى وقيل لا يصح أن يأتي بدل لفظ الغضب بلفظ اللعان لأن الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشتط الموالات بين الكلمات الخمس على الأصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أى في اللعان (أمر القاضي) به (ويلقن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله الى آخره لأن اللعان يمين واليمين لا يعتد بها قبل استحلاف القاضي وان قلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عندئذ بإذنه (وأن يتأخر لعانها عن لعانه)

لأن لعانها لا سقط الحد الذي وجب عليها بل لعان الزوج (ويلاعن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فإن لم يكن ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرها لتصرف الوقوف على ما يريده (ويصح) اللعان (بالجمية) وإن عرف العربية لأن المقلب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما بالغات سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفيمن عرف (٣٥) العربية وجه) أنه لا يصح لعانه

بالجمية لعدمه عما روي  
الشرع به مع قدرته عليه  
وعلى الصحة بها إن أحسنها  
القاضي استتبع أن  
يحضره أربعة من محسنها  
وان لم يحسنها فلا بد ممن  
يترجم ويكنى من جانب  
المرأة اثنان لأن لعانها تنفي  
الزنا وفي جانب الرجل  
طريقان أحدهما على  
قول إن الاقرار بالزنا يثبت  
بأثنين أو يحتاج إلى أربعة  
لأن لعان الزوج قول يثبت  
به الزنا عليها كما أن الاقرار  
بالزنا قول يثبت به الزنا  
وأصحهما القطع بالاكتفاء  
بأثنين والأظهر نبوت  
الاقرار بأثنين (ويطّظ)  
اللعان (بزمان وهو بعد  
عصر جمعة) فيؤخر إليها إن  
لم يكن طلب أكيد فإن كان  
فبعد عصر أي يوم كان لأن  
اليمين الفاجرة بعد العصر  
أغلظ عقوبة لحديث  
الصحيحين بالوعيد  
الشديد في ذلك وبعد عصر  
الجمعة أشد لأنه ساعة  
الاجابة فيها عند بعضهم  
وهما يدعون في الخامسة  
باللغو والغضب (ومكان  
وهو أشرف بلدة) أي  
بلد اللعان (فبمكة بين

أخرس) أصلى الخرس أو طارثه ولم يزوج زواله قبل ثلاثة أيام ولا ينتظر وقوله بإشارة تغليباً لجانب اليمين  
الذي هو الأصح غالباً ولو قال بعده لم أرد القذف بإشارتي لم يصدق أو لم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم  
المؤبد والفرقة ويقبل فيها كشيوت نسب الولد ولزوم الحد له وله اللعان لثبوتها حيث لم يفت ولو نطق  
في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها وإشارة للباقي  
فلو في كلام المصنف مانعة خلقاً ويكتب مع الكتابة التي نويت كذا (قوله ترجمة الشهادة الخ) وكذا  
لفظ الله كما س (قوله وأصحهما) هو المعتمد (تنبيه) ما ذكر في لعان الأخرس يجري في قذفه (قوله  
ويطّظ) قال شيخنا والتفليظات منوطة بنظر القاضي ولا عبرة برضا الزوجين فيها ولا تغليظ فيمن  
لا يعظم زماناً ولا مكاناً كالدهري والزنديقي فلاعن في مجلس الحاكم كإسياني ويحسن أن يحلفه بالله الذي  
خلقه ورزقه ونحو ذلك (قوله بزمان) ولولا كافر فيما يظنهم من الأوقات عندهم ومن الأوقات عندنا  
الشريعة نحو رجب ورمضان والعيد وعاشوراء (قوله بعد عصر) أي بعد أول وقته فهو فيه وبعد فعله  
أولى وكونه بعد عصر الجمعة أكد (قوله عند بعضهم) وهو قول من أحد وأربعين قولاً فيها أرجحها أنها  
فيما بين جالس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما صرح بها (قوله أي بلد اللعان) ويحرم الانتقال من  
بلد إلى غيره ولولا مكة والمدينة واللعان في الأماكن الآتية في كل بلدانها هو فيها (قوله الركن الأسود)  
وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بيضاء من اللبن  
فسودته خطا إلى آدم (قوله والمقام) أي المعروف بمقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من  
الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدران ثم يهبطه (قوله رهو)  
أي ما بينهما (قوله المسمى بالحطيم) لما قيل إنه حطم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم (قوله  
وقيل في الحجر) بكسر الحاء والأصح أنه بسان عنه لأن غالبه من البيت وهو بسان عن ذلك لأنه أفضل من  
المسجد حوله ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر اسمعيل وأمه هاجر (قوله بيت المقدس) ويسمى  
إطياء بكسر أوله وثالثه مع المد (قوله عند الصخرة) وهي أشرف المسجد لأنها قبلة الأنبياء كما قيل وإن  
نوزع فيه ولأنها من الجنة أيضاً (قوله ومصحح البغوي) هو المعتمدان لم يصعدا فعند المنبر من جهة المحراب  
وهو في المدينة الشريفة من الروضة المنيفة لأنها ما بين القبر الشريف والمنبر وهي من الجنة أو تستبرج جزءاً من  
الجنة كما قيل وقد ورد أن الحلف فيها يوجب النار (قوله حائض) ولو متحيرة وكذا النساء ويندب  
ممن هما قبله ثم التلقين معتبر في سائر الكلمات ولا يكتفى في أولها فقط [قوله لأن لعانها الخ] استدل  
الزركشي بقوله تعالى ويدراً عنها العذاب [قوله ويلاعن أخرس] أي بناء على أن المقلب كونه يميناً فإن  
قلنا شهادة لم يصح منه [قوله أو كتابة] أي فيكتب كلمات اللعان أربع مرات ثم الخامسة [قوله وهو بعد  
عصر جمعة] الأولى أن يكون بعد فعله [حديث الصحيحين] وفي هذا الوقت أيضاً تنزل الملائكة  
وتصعد بالأعمال [قوله عند المنبر] روى ابن ماجه والحاكم ومصححه لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة  
ولو على سواك رطب الاوجب له النار ثم المراد عند المنبر مما يلي الحجر الشريف وهو الروضة من الله علينا  
برؤية ذلك قبل الممات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم [قوله  
الصخرة] في الحديث الشريف الصخرة من الجنة [قوله لا يلقي] أي لأنه رفعة وليس من أهلها [قوله وذم]

الركن) الأسود (والمقام) وهو المسمى بالحطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر  
الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها ومصحح البغوي نعم لأن النبي ﷺ لاعن بين الجملاني وأمراته على  
المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لأن السعود لا يلقي بحالهما والثالث إن كثير القوم يصعدانبر وهما والا فلا (د) فلاعن (حائض)



باب المسجد ) حرمة مكنتها فيه ويخرج القاضي إليها أو يبعث نائباً ( وذى في بيعة ) لا نصارى ( وكنيسة ) لليهود لأنهم يعظمونها  
 كعظيمنا المساجد ( وكذا بيت نار مجوسى فى الأصح ) لأنهم يعظمونه فيحضره القاضي رعاية لاعتقادهم أشبه الكتاب والثالث  
 لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن ( ٣٦ ) فى المسجد أو فى مجلس الحكم ( لا يبت أصنام ونحوها ) لأنه لا حرمة له واعتقادهم

غير مرعى فيلاعن فى مجلس الحكم وصورته أن يدخل دارنا بأمان أو هدنة ( وجمع ) أى ويغلق بحضور جمع من أعيان البلد ( الله أربنة ) فان الزنا يثبت بهذا العدد فيحضرون اثباته باللعان ( والتعليقات سنة لا فرض على القسب ) كتقليظ المؤمنين بتعديد أسماء الله تعالى ووجه الفرض الاتباع وهما قولان فى المكان طردا فى الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فيهما والأصح القطع به فى الجمع دون الزمان ( ويسن للقاضى وعظهما ) بأن يخوفهما بالله تعالى ويقول لهما عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا ويقرأ عليهما ابن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم الآية ( ويبالغ عند الخامسة ) منهما فى الوعظ فيقول له اتق الله فان قولك على لعنة الله نوجب اللعنة ان كنت كاذبا ويقول لها مثل ذلك بلفظ الغضب لعلهما يفرجان ويتركان فان أيا لفتها الخامسة ( و ) يسن

إيهالهما الزوال المانع ( قوله باب المسجد ) فيخرج إليها الحاكم بعد فراغ لعان الرجل عند المنبر ( قوله ) لحرمة مكنتها أى لاعتقادها الحرمة فالجنب المسلم كذلك وهل يلحق بهما من به نحو جراحة نضاجة أو على بدنه مثلاً نجاسة غير معفوفة وخرج المرأة الكافرة ولوتحت مسلم ولو حائضاً والكافر الجنب فيدخلان المسجد لعدم ما ذكر فيهما الادخول المسجد الحرام ( قوله وذى ) ومثله المعاهد والمؤن وكذا الذمية ولوتحت مسلم ككافر ولوطالب الذى المسجد أجيب جوازاً لا ندباً ( قوله بيعة للنصارى وكنيسة لليهود ) وهذا هو الأصل والعرف الآن بعكس ذلك ( قوله فيحضره القاضي ) وكذا الجمع المتقدم نعم ان كان فيها صور محرمة حرم الحضور فيها ( قوله لأنه لا حرمة له ) أى ليس لأهله احترام وأن دخوله معصية ( قوله فيلاعن فى مجلس الحكم ) ومثله نحو زنديق ودهرى ممن لا يعظم زماناً ولا مكاناً ككافر ( قوله وصورته أن يدخل دارنا بأمان ) قال شيخنا وفى التصور نظر فلا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل معه الى بلاده لأن النقل من بلد الملاحن الى غيره لا يجوز ولو لمسكة والمدينة كاتقدم وحضور الأما كن المتقدمة فيها انما هو لمن هو فيها وقت اللعان ككافر ( قوله فان الزنا الخ ) يفيد اعتبار كونهم من أهل الشهادة وعن يعرف لغة المتلاعنين ( قوله وعظهما ) بعد أن يأتى رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من ورائها كذلك كما أمر به صلى الله عليه وسلم ( قوله ويبالغ ) أى ندباً فهو عطف على وعظ ( قوله ويجامس الخ ) يفيد أن كلامهما يكون بحيث يرى الآخر ويسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه لا لعذر كسائر المندوبات هنا ( تنبيه ) يكفى لعان واحد فى الزوجة وان تعدد الزنا والزاني سواء طلب كل واحد منهما أو أحدهما ولو قبل الآخر فله اللعان لدفع الزاني اذا طلب قبلها نعم لو ذكر بعض الزناة فى لعانه فليغيره مطالبته وله اللعان أيضاً لدفعه وهكذا لا يكفى لعان واحدلاً كتر من زوجة بل لابد من لعان لكل واحد وان اتحد الزاني سواء قذفهن معا أم مرتباً ورب اللعان ندباً فى المرتب وفى المعية يبدأ باجتهاد قاض أو رضامنهن أو بقرعة ان تنازعن ( قوله زوج ) ولو فيها مضى كما يعلم مما يأتى وخرج به السيد فى أمته وسياقى ( قوله ويعزر المميز ) منهما فان كلاً سقط

الأحسن وكتابى ليشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب [ قوله لأنه ليس له حرمة وشرف ] هذا بوجه أن البيع والكنائس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالأحسن ما قلناه غيره لأنه لم يكن لها حرمة قط ( تنبيه ) الكافرة فضل ذلك وان كان زوجها مسلماً لكن قال الرافعى وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا منع منه وعلل بأن التغليظ عليها حقه فله ترك هذا محصل ما فى التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات راجعة لنظر القاضى لا تتوقف على رضا الزوجين [ قوله فى المكان ] فيه أيضاً طريفة بالقطع بالاستحباب تنسب لابن القاص لكها شاذة فلناتركها الشارح رحمه الله [ قوله قاتمين ] الأوضح من قيام [ قوله زوج ] مما خرج به السيد فى الأمة [ قوله يصح طلاقه ] وذلك لأنه يمين فاشترط فيه ما اشترط فى الخالف دون الشاهد واحتج الأصحاب على كونه يميناً وليس شهادة بما فى الحديث فى قصة هلال أحلف بالله الذى لا إله إلا هو انى لصادق وبأن المرأة لما أتت به على النعت المكروه قال صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لى ولها شأن وبأنه يصح من الفاسق والأعمى ويؤتى به فى معرض الحضرة وبلاعن الملاحن لنفسه والشخص لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تساوى الرجل وبأن الأيمان تكرر كافى القسامة بخلاف الشهادة قال النورى

( أن يتلاعنا قاتمين ) ليراهما الناس ويشتر أمرهما ويجلس هى وقت لعانه وهو وقت لعانها ( وحرمة ) أى للملاحن ( زوج يصح طلاقه ) بأن يكون بالغاً عاقلاً وسواء الذى والرقيق والمحدود فى القذف والسكران وغيرهم فلا يصح من سبي وجنون ولا يقتضى قذفهما لعاناً بعد كماله بغير المميز على القذف تأديباً وللعان

من أجنبي وتقدم محته من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محته من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد طه فزف وأسلم في العدة لا من) لبقاء النكاح (ولو لا عن) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي في العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الردة حتى اقتضت العدة (صادف لعانه بينونة) لتبين الفرقه من حين الردة فإن كان هناك ولم تقاه باللعان فهو نافذ واللاتينا فساد ولا يندفع به حد القذف على الأصح (و يتعلق بلعانه فرقة) لحديث البيهقي المتلاعنان (٣٧) لا يجتمعان أبدا ولولم تحصل الفرقه

كان الاجتماع حاصلًا وهي فرقة فسح كالأضاح لحصولها بغير انقضائه وتصل ظاهرا وباطنا وقيل ان كانت الزوجة صادقة لا تحصل باطنا (وحمة مؤبدة وان كذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حد قذفها أو تعزيره ان كانت غير محصنة (ووجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانه دل على ذلك كله الآيات السابقة ، وسيأتي في أواخر الباب مسئلتان لا يجب عليهما فيها حد الزنا ، والذمية يجب عليها الحد بناء على وجوب الحكم بينهما اذا تراضوا اليها وهو الأظهر وعلى مقابلة لا يجب حتى ترضى بحكمنا فان رضيت ولم تلacen حدث (واتقاء نسب قناه بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج الى نفي ممكن

التعزير اكتفاء بآجر التكليف (قوله من أجنبي) منه السيد في إمامته فنفية بالاستبراء والحلف ولو ملك زوجته وأنت بولده يمكن من النكاح فقط فله اللعان لنفيه وتناهد الحرمة (قوله حال الردة) كلامه فيمن قذف حالة الردة والحكم لا يتقيد بذلك فلو قذفها قبلها ولم يكن ولد أو كانت قبل الدخول كان كذلك وانما قيد المصنف بما ذكرناه الصورة التي يتبين فيها فساد اللعان حيث لا ولد وأصر واستدخل المني ولو في الدبر كالوطء (قوله بلعانه) ولو كاذبا ولم تلacen هي أول حكم الحاكم به (قوله لا يجتمعان) قال شيخنا الرملي كوالده لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى في الجنة (قوله وحمة مؤبدة) ولو ملك لها بعده أو كانت أجنبية كوطء الشبهة (قوله وان كذب نفسه) لكن اذا كذب نفسه سقط الحد عنها وكذا عنه كافي المطلب ووافقه الخطيب (قوله حد قذفها) ان كانت محصنة أو تعزيره ان لم تكن محصنة والاعتبار في ذلك بحالة القذف لا بما بعده أو قبله وكذا حد قذف الزاني وتعزيره اذا ساء في لعانه فلو عمم الشارح لكان أولى فان لم يسمه أعلام اللعان لأجله ولو طلب الزاني حقه قبل طلبها فله اللعان لدفعه ثم اذا طلبت لاعن أيضا كما مر (قوله مسئلتان) وهو ما لو قذفها زنى مطلق أو مضاف لما قبل نكاحه بناء في الثانية على مرجوح (قوله واتقاء ولد) ونسقط حصاتها ان لم تلacen وكذا ان لا عنت بذلك الزنا الذي عينه وأطلق ولا تسقط في حق غيره ولا في حقه بغير ذلك الزنا ولا تسقط حصانة الزاني مطلقا (قوله يمكن منه) خرج الممسوح ومن لم يبلغ تسع سنين (قوله بأن ولدته) وهونام والافيحبر ما تقدم في الرجعة (قوله من العقد) الأولى من امكان اجتماعهما ولا نظر لنحو ارسال مائه اليها أو وصوله بنحو ولاية كما مر (قوله والنفي على الفور) بأن أتى الى القاضي

رحمه الله في التفتيح والمراد بالزوج من له علقه النكاح فلا يردها لعان الأجنبي بعد البينونة لنفي الولد أو الحد ولا لعان من وطء بشبهة من ظنها زوجته أو أمته أو في نكاح فاسد ثم قذفها فانه يلاعن لنفي النسب وقوله أو الحد أي فيما اذا قذفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلاعن [قوله حيث كان ولد] مثله ما لو قذفها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل [قوله واللاتينا فساد الخ] هذا محله اذا كان القذف في حال الردة كما هو صورة المسئلة التي في المناهاج فان كان في حال النكاح فهو صحيح كما لو قذف زوجة ثم أبانها [قوله فرقة] لا يشكل على ذلك قول عويمر لها ثلاثا تعقب اللعان لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه الهلم بصدقه وكذبها وجر أنها فطلقها باهلا بحكم اللعان قاله الشافعي رضي الله عنه [قوله وان كذب نفسه] أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأيد لأنهما حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب فانهم ما يعودان لأنهما حق عليه وأما حدها فهل يسقط قال في الكفاية لم أره لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحدد ولا تحتاج الى اللعان أقول وفي ذكر المتن وان كذب نفسه قبل هذا اشارة اليه [قوله وسقوط الحد] لأن ظاهر قوله تعالى فشهادة أحدهم الى آخره يفيد ذلك [قوله ووجوب حد زناها] أي اذا أضافه لحال الزوجية والافسيائي [قوله أي فيه] أراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا أن قول الشخص وأن هذا الولد ليس مني من جهة اللعان [قوله لاتقاء زمن الخ] علة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء بين الآتين [قوله لاتقاء

منه فان تعذر) كونه منه (بأن ولدته لسته أشهر من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو) لأكثر من ستة أشهر بزمن الوطء والوضع و(طلق في مجلسه) أي مجلس العقد لاتقاء امكان الوطء (أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب) لاتقاء امكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه (وله نفيه ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت وله فلان (والنفي على الفور في الجديد) كلرد بالعب بجامع الضرر بالامساك والقديم لا لأن أمر النسب خطير قد يحتاج فيه الى نظر وقامل فيحمل ثلاثة أيام وله النفي متى شاء ولا يسقط الا باسقاطه قولان (وبعذر)

قول الفور (لعنر) كأن بلغه الخبر ليلاً فأخرجني يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعاً فأكل أو مريراً أو هبوباً  
أولم يجد القاضي فأخبره عليه أن يشهد أنه باق على النفي فإن لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي  
جل وانتظار وضحه) لينتقل ويقتضى احتمال كونه ربحاً فإن قال علمت أنه ولد وأخوت رجاء الاجهاض مينا فأكتفى  
الأمر ورفع السر بطل حقه من النفي في الأصح المنصوص لتأخيره بلا عذر مع علمه ، والثاني لأن الحمل لا يبين فلا أثر قوله  
علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيئته ان كان غائباً) قال في الشامل إلا أن تستفيض وتنتشر (وكذا  
الحاضر) يصدق (في مدة يمكن جهله فيها) بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في محلة أو محلتين أو دار أودارين (ولو  
قبل له تمت بولده أوجله الله (٣٨) لك ولها صالحا فقال آمين أو نعم تعذر نفيه) لتضمن ذلك للإقرار به

ويقول له إن الولد ليس مني بخلاف اللعان (قوله لعنر) قال شيخنا الرملي من أعتذر الجملة إلا  
قليلاً منها ، وظاهر قياسه على العيب كما سبق أن تعتبر أعتذاراً هناك وفي ابن حجر اعتبار الأضيق  
فيهما فانظرو (قوله بطل حقه) هو المعتقد (قوله جهلت الولادة) وكذا لو ادعى جهل النفي  
أو القورية فيه كمن أسلم وقرب عهده أو قال لم أصدق الخبر وهو غير عدل (قوله تعذر نفيه) يعلم  
يحمل على ولد آخره (قوله وان قال) أي في وقت لا ينافي الفور (قوله ولها) بل يلزمها ان صدقت  
(نفيه) لو أسلم ذمى بعد نفي ولد لم يتبعه في الاسلام فإن استلحقه ولو بعد موته وقسمه تركته  
على ورثته الكفار تبعه وحكم باسلامه ونقضت القسمة ورجع الارث له ولا نظر للنهية .

(فصل) فيما يترتب على اللعان وحكمه (قوله ولدفع حد القذف) ان طوبى به كما مر (قوله غير  
محسنة) أو مكرهة أو نائمة أو جاهلة بالحكم (قوله طفلة) وكذا مسح ورفقاء وقرناء ان لم يقيد بالدير  
ويستفصل لو أطلق (قوله الا بطلبها) أي في غير الصغيرة ويستوفيه القاضي فيها ولا طلب لها لو بلغت بعد

امكان اجتماعهما في المدة [أي لأن من بالشرق لا يمكن اجتماعه مع الذي بالمغرب والعكس في المدة المذكورة  
وهي ستة أشهر ولحظتان أي لم يلحقه أي ولد استلحقه] قوله على قول الفور [صرح الزركشي بأنه يعذر  
في التأخير لعنر عن الثلاث على القول بها أيضاً] قوله مع امكان بيينة [ظاهر القرآن بخالفه ولكن صدق عنه  
الاجماع قال الزركشي ومن أحسن الأجوبة أن شرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سبب وسبب الآية  
كان الزوج فيه فاقد البيينة [قوله ولها لدفع حد الزنا] ظاهر العبارة أن لها تركه وان كان الزوج كاذباً  
لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب لئلا تجلد أو ترحم فتفضح أهلها .

(فصل : له اللعان لنفي ولد) أي ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد ، والغرض من هذا الكلام  
أن ثمرات اللعان للتقدمة لا يضر تخلف بعضها في مثل هذا [قوله ولدفع حد] لو أضاف الزنا إلى  
ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم مما سيأتي [قوله ولتعزيره] أي لأنه اذا كان يسقط الحد فالتعزير  
أولى ، والظاهر أن الفرقة تثبت بهذا اللعان وأنه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة  
المنهاج توهم خلاف الثاني [قوله تعزير تكذيب] كأن وجه التسمية مافي التعزير من اظهار  
كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها [قوله عن الحد] ومثله التعزير

والإقرار لا يرتفع بالنفي  
(وان قال جزاك الله خيراً  
أو بارك الله عليك فلا)  
يتضمن نفيه لأن ذلك  
لا يتضمن الإقرار به ،  
والظاهر أنه قصد مكافأة  
الله بما بهاء (وله اللعان  
مع امكان بيينة بزناها)  
لأنه حجة كالبيينة (ولها)  
اللعان (لدفع حد الزنا  
فيها بلعانها) ولا يتعلق  
بلعانها غير ذلك فان أثبت  
زناها بالبيينة فليس لها  
أن تلعن لدفع الحد لأن  
اللعان حجة ضعيفة فلا  
يقاوم البيينة .

(فصل : له اللعان لنفي  
ولد وان عفت عن الحد  
فزال النكاح) بطلاق  
أو غيره بل يلزمه اذا علم  
أن الولد ليس منه كما تقدم  
(ولدفع حد القذف وان  
زال النكاح ولا ولد  
ولتعزيره) أي ولد دفع تعزير

القذف بأن كانت الزوجة غير محسنة كالذمية والرقيقة والصغيرة التي يوطأ مثلها (لا تعزير تأديب لكذب) [قوله

محكوم (كقذف طفلة لاوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بالبيينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا  
يستوفى الا بطلبها وتعزير التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة مالد كورة لا يستوفى الا بطلبها  
على الصحيح (ولو عفت عن الحد أو أقام بيينة زناها أو صدقته) فيه (ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تعف (أو جنت  
بعد قذفه) ولا ولد في صورتين أيضاً (فلا لعان في الأصح) اهدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولا تفتاء طلبه في صورتين  
الأخيرتين والثاني له اللعان لفرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بإيجاب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بعد انقضائها ان لم تلعن وانما  
كان في الصور الخمس ولد فله اللعان لنفيه قطعاً (ولو ألقها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها زناً مطلق أو مضاف إلى) زمن على

(ما بعد النكاح لاهن ان كان ولد يلقه) يريد نفيه ونفاه في لعانه كافي صلب النكاح ويسقط حد القذف منه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها اما اذا لم يكن ولدا فلا يلعن ويحد وقيل يلعن ان أضاف الزنا الى حالة النكاح ويدخل في الولد الحمل فيلعن قبل انفصاله في الأظهر فان لاهن وبان أن لاجل بان فساد اللعان (فان أضاف) الزنا (الهما) أحفظ من (قبل نكاحه فلا لعن ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان) ولد (في الأصح) (٣٩) والثاني لعان لأنه قد يلعن

الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وأجيب بأنه كان حقه حقيقا أن يطلق القذف ولا يؤرخه (لكن له إنشاء قذف) مطلق (وبلاعن) نافيا للولد ويسقط عنه بلعنه حد القذفين فان لم ينفى حد وعلى مقابل الأصح ورجحه أكثرهم كقوله في الشرح الصغير اذا لاهن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لأنها لم تلتحق فراشه حتى ينتقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق ففي تأيد حرمتها عليه وجهان الأصح نعم وعلى مقابله قال في الروضة هل يفقر الى محلل كالطلاق الثلاث وجهان الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد التوأمين) بأن ولدتهما معا أو أحدهما بعد الآخر ويدنهما أقل من ستة أشهر لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر فالتويمان من

(قوله ما بعد النكاح) أي بعد عقده فهو في حال نكاحه (قوله فلا يلعن) هو المعتبر (قوله في قوله في الأظهر) هو المعتبر كاتقدم (قوله وكذا ان كان الخ) هو المعتبر (قوله مطلق) أو مضاف لما بعد نكاحه كما مر (قوله في أحد الوجهين) هو المعتبر (قوله الأصح نعم) المعتبر خلافا فلا تأيد الحرمة (قوله الصحيح) المعتبر خلافا فلا بد من تحليل (قوله يجمع) وفي نسخة يجتمع وعلى الأولى يقرأ الفصل مبنيًا للجهول بدليل رفع ولد بعده (قوله لحقه الآخر) ويحد بقذفها لمناقضة كلامه (قوله فسكت عن نفيه) أي لم ينفعه فوراً ومثله لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول (قوله لحقه الأول) ولا يحد لقذفها في هذه لأنه بحكم الشروع وانما لم ينفذ الثاني تبعاً للأول لقوة الذنب فإنه يثبت بغير استلحاق مع الامكان ولأنه يثبت بعد نفيه ولا عكس (قوله ستة أشهر فصاعداً) فيه مع مقابلة نظر اذ ما بين الستة ودونها يصدق بلحظة وكونه معها لا يجتمع ماء الرجلين وبدونها لا يحتمل ماؤهما تناقض لأنهما قد اجتمعا في جميع المدة قبل تلك اللحظة اتفاقاً وبذلك علم فساد قول بعضهم إن المراد أنه لا يجتمع ميان لتخلق أو أن في الرحم تقوى بامتدة اذ انزل المني في واحدة انسدت فتأمل ذلك وحرره وراجعه من مظانه

### (كتاب العدد)

اسم من اعتد أو جمع عدة بكسر العين فيهما وهي لغة مأخوذة من العدد بفتحها لاشتراكها عليه غالباً وضمها لنحو أهبة القتال وجمع هذه عدد بضم العين أيضاً (قوله وهي) أي شرعاً (قوله لتعرف الخ) هذا هو الأصل فيها فان أصل مشروعيها لصيانة الأنساب وصيانة اختلاط المياه وقد تكون للتعبد أو للتفجع كما سيأتي وللطلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقرع مع حصول البراءة به (قوله حرة) ولو بظنه أو في الواقع فلو طوى أمة يظنها حرة اعتدت كحرة نظراً لظنه أو حرة يظنها أمة فكحرة نظراً للواقع (قوله بفرقة حتى) ومنها مسخه حيواناً (قوله وفسخ) منه أو منها بالعيب مثلاً (قوله كاهن ورضاع) هما انقضاء كالردة لانقضاء فان كانا مثاليين للفسخ فالمراد به ما يعم الانقضاء فتأمل (قوله بدوطة) ولو في دبر أو بد كخصي أو صغير يمكن دوطه كما يأتي أذكر أشل أوزائد على سمت الأصلي فقط وضبط الزركشي الوطء الموجب للعدة بما لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة نعم قال شيخنا لا تجب العدة بوطء المسكرة

[قوله ما بعد النكاح] أي بعد عقده [قوله كافي صلب النكاح] قاله الزركشي وأولى لأن اللعان حجة ضعيفة فاذا أثرت مع قيام الفرائض فبعد انقطاعه أولى [قوله فان أضاف] مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح [قوله في أحد الوجهين] لعل سبب التعريف أنهما وجهان مذكوران في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد اذا كان هناك ولد ثم قذف ولاعن فان الظاهر أن في وجوب الحد عليها خلافاً وأن الأصح عدم الوجوب لعدم تلطيف الفرائض [قوله فسكت عن نفيه] جعل الزركشي مثل ذلك ما لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول .

### (كتاب العدد)

[قوله النكاح] خرج الوطء في غير النكاح فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة .

ماء رجل واحد في حل فلا يصح أن ينفي أحدهما ولو نقاهما باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت نفيه لحقه الأول مع الثاني أما اذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فصاعداً فهما حلالان يصح نفي أحدهما (كتاب العدد) جمع عدة وهي مدة تترى فيها المرأة لتعرف براءة رجها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ) كاهن ورضاع (وانما تجب بعد وطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن

فالحكم طهر من عدة (أواستدخل منه) لانه كالوطء (وان يتيقن براءة الرحم) كافي الصغير تعبد (لا بخلو في الجديد) والقديم حكم  
مكتم الوطء لأنها مظنته (وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والقروء) الذي هو  
واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمان الطهر لأن الطلاق في  
الحيض حرام كاتقدم وزمن العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقروء الحيض كافي حديث النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقراءها  
والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان  
طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن (٤٠) الطهر شيء (انقضت بالطنن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك

بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قروءا سواء  
جامع فيه أم لا ولا بعد في  
تسمية قروءين وبعض  
الثالث ثلاثة قروء كأنفس  
قوله تعالى الحج أشهر  
معلومات بشؤال وذى  
القعدة وبعض ذى الحجة  
فان لم يبق من زمن الطهر  
شيء كان قال أنت طالق آخر  
طهره فانما تنقض عدتها  
بالطنن في حيضة رابعة  
(أو) طلقت (حائضا في  
رابعة) أي فتقضى عدتها  
بالطنن في حيضة رابعة  
لتوقف حصول الأقراء  
الثلاثة على ذلك (وفي قول  
يشترط يوم وليلة بعد  
الطنن) في الحيضة الثالثة  
في الأولى والرابعة في الثانية  
ليعلم أنه حيض وعلى الأول  
أي الاكتفاء بالطنن  
نظرا إلى أن الظاهر أنه دم  
حيض لو اقطع لسون يوم  
وليلة ولم يعد حتى مضى  
خسة عشر يوما تبين أن

ويلحقه الولد كما سر لأن سقوط الحد عنه لشبهة الاكراه لأنه مباح له بل هو آثم فراجع (قوله) أواستدخل  
(منه) ولوى الدبر أو من محبوب أو خصي أو غير مستحكم لأن مسح والمراد المني المحرم بأن لا يكون حال  
خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع فشمم الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلا أو باستمنائه بيدها أو  
بوطء أجنبية يظنها حليلته أو عدسه أو بوطء شبهة كسكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولومع علمه بها فذا  
استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب به العدة ولحقه به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء  
وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كلزنا والاستمناء بيد غير حليلته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر أو  
الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنته غير محرم كافي شرح شيخنا لكن تقدم عن  
الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث الفرائض وبما ذكره علم  
أنه كان الأولى للصنف اسقاط الضمير في منه فتأمل (قوله كافي الصغيرة) أي التي يمكن وطؤها ولا فلاة  
به وكذا الصغير الذي لا يمكن وطؤه صرح بذلك المتولى في الأولى والزركشي في الثانية فراجع (قوله) وعدة  
حرة ولو في ظنه وان خالف الواقع أو عكسه كما سر أو التحقت بدبر الحرب بعد ذلك واسترقت ولو في أثناء  
العدة (قوله ذات أقراء) ولو باقرارها ولا يقبل رجوعها بعده (قوله بأن كانت تحيض) وان كانت حاء لامن  
زنا ولو احتملا لا فيصح نكاحها بعد الأقراء ويجوز وطؤها ولومع الحل وان انتفى الحد في المحتمل للشبهة (قوله  
ثلاثة) ولو مستحاضة غير متحيرة بأقراءها المردودة إليها وان جلبت الحيض بدواء (قوله والقروء بضم القاف  
وفتحها مشترك) قال ابن الحاجب وعليه أجمع أهل اللغة (قوله ويجمع الخ) وقال ابن الأنباري ان الطهر جمعه  
قروء كافي الآية والحيض جمعه أقراء كافي الحديث المذكور (قوله في حيضة) قال في الروضة ولا عبرة بالطنن  
في النفس فيما هنا وما يأتي (قوله ثم لحظة الطنن) أي على أقوال الأول أو اليوم والليلة على القول الثاني (قوله

[قوله وان يتيقن] أي لأن الانزال خفي فأدير الأمر على السبب الظاهر وطرده في سائر الوطئات اعموم مفهوم  
قوله تعالى من قبل أن تمسوهن [قوله مقام الوطء] قال بذلك عمر وعلى وقول الصحابي حجة في القديم [قوله  
والقروء الطهر] قال الغزالي رحمه الله تعالى يشهد لذلك أن العدة وجبت ترصاعن النكاح وذلك جدير بأن  
يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض [قوله الذي هو الخ] يريد أن الذي يحكم  
عليه بالطهر هو هذا والا فالقروء لغة سيأتى تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك [قوله والقروء بالفتح الخ]  
يريد أن ماضى تفسير مراد وهذا تفسيره اللغوي [قوله وقد بقي] أي هذا هو المراد وان كانت  
العبارة صادقة بغيره أيضا [قوله وفي قول الخ] هذا الخلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض

[قوله]

العدة لم تنقص بما ذكر ثم لحظة الطنن أو اليوم والليلة ليستا من العدة بل يتبين بهما

اقتضاؤها وقيل هما منها فتصح فيهما الرجعة على هذا دون الأول (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عدتها بالأشهر  
(قروء قولان بناء على أن القروء انتقال من طهر إلى حيض أم طهر محتوش) بفتح الواو (بدين) ان قلنا بالأول فيحسب وتنقض عدتها  
بالطنن في حيضة ثالثة أو بلثاني فلا يحسب وانما تنقض عدتها بالطنن في حيضة رابعة (والثاني أظهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في  
كيفية اعتبار الطهر المفسر به القروء هل هو طهر بين دميين أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني  
واعتبر نفس الانتقال قروءا حتى

اكتفى في اقتضاء عدة من قال لها أنت طالق في آخر طهره أو معه الطعن في حيضة ثالثة وعلى الآخر انما تنقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين يصدق بدمي الحيض و بدم النفاس ودم الحيض كما في القرء الأول بان طلق في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق بدم النفاس أيضا فيمن بلغت الحبل دون الحيض ولو قال لها حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلبة فانها بناء على أن القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق طلبة في الحال لأنه طهر يقتل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقره (وعدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقراءها المردودة) هي (ألبها) حيضا (٤٩) وطهر او قد تقدم في الحيض أن المعتادة ترد الى عاداتها في

بفتح الواو) لأنه أحاط به غيره وبكسرهما للحيط بغيره (قوله بدمي الحيض) وكذا بدمي نفاسين (قوله وعلى أنه الخ) مرجوح والمعمد وقوع الطلاق في الحال كالتى قبلها والاحتواش انما اعتبر للتكرار لا للتسمية ولذلك كانت من لم تحض تعتد بالأشهر وان سبق لها نفاس على المعمد (قوله ومتحيرة) وكذا مجنونة لم يعرف لها حيض ولا طهر (قوله أكثر) أى يوم وليلة فأكثر على المعمد (قوله أو خمسة عشر) أو أكثر منها بأقل من يوم وليلة كما تقدم (قوله قال أكثرهم) هو المعمد وانما لم يعتبر لحظة من الشهر الرابع لاحتمال أن آخر ما قبله طهر (قوله بأن عتق بعضها) دفع به التكرار في كلام المصنف (قوله بقرءين) نعم لو تزوج لقيطة فأقرت بالرق اعتدت للحياة كحرة نظرا لحقة وللموت كأمة نظرا لحق الله تعالى وانما اختلفت العدة في الحرة والرقبة مع أنها من توابع الأمور الجبلية لأنه لما كان المقصد الأصلي من العدة براءة الرحم وهي تحصل بقرء واحد وقد ورد الشرع بكونها في الحرة ثلاثا احتياطا وكانت الأمة على النصف منها اعتبر فيها قرآن وانما كانت القرء الثاني لتعذر معرفة نصفه قبل تمامه (قوله ثلاثة أقوال)

[قوله بناء الخ] هذا البناء زيفه الامام بأن القائل بالانتقال يشترطه من الطهر الى الحيض والذي تقدم للصبي لم يكن طهرا قال ابن الرفعة لأنه من طهرت وذلك انما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا يعتد به قرءا على القولين اه قال الزركشى ومقصود التصحيح في المنهاج المسئلة المبني عليها ليعلم حكم المبني [قوله والثاني أظهر] استشكله الرافعي وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلبة وأجاب باحتمال أن ترجيحهم فيها لمعنى يخصها لا لكون القرء هو الانتقال وبين الزركشى المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لأجل براءة الرحم ورجح الطلاق في مسئلته لوجود الاسم ثم لا يخفى أن هذا الحكم الذى ذكره الرافعي رحمه الله تعالى يشكل على مسئلة الشارح الآتى نقلها في الروضة عن المتولى [قوله الى دم] لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية [قوله بثلاثة أشهر] وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فان قلنا كبتدأة فثلاثة أشهر جزما أى هلالية لأعلى الوجه الآتى في كلام الشارح رحمه الله تعالى لأنها اذا جعلت كبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الهلال لأنه الغالب كما سلف في باب الحيض فنكون عدتها في الحقيقة بالأقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر [قوله على الخلاف الآتى] أى والأصح منه الأول [قوله كالقنة] روى أبو داود طلاق القنة طلقتان وعدتها حيضتان وفيه رواتكاهم فيه لكن اعتضد برواية أخرى وأيضاً الأمة على النصف من الحرة في الحد والقسم فكذا هاتم لافرق في الأمة المذكورة بين الوطاء واستدخال الماء ونحو ذلك مما سلف في الحرة

المعتادة ترد الى عاداتها في الحيض والطهر والمبينة الى التمييز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض الى أقله وفي قول الى غالبه وفي الطهر الى باقى النهار أى الثلاثين يوما من حين رأت الدم فتقضى عدتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتحيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطل وعلى الثانى لايزاد في نبوت الرجعة وحق السكنى على الثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطا فيما يتعلق بها والاعتبار بالأشهر الهلالية فعلى الأول ان انطبق الطلاق على أول الهلال فذاك وان وقع في أثناء الشهر الهلالى فان بقى منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب

(٦ - قليوبى وعميرة - رابع) ذلك قرءا لاشتاله على طهر لا محالة وتعتد بعده بشهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فادونها في وجهه بحسب قرءا أيضا لأن الغالب أنه طهر وأن الحيض في أول الهلال والأصح لا يحسب قرءا لاحتمال أن يكون حيضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية لأن الأشهر ليست متأصلة في حقها حتى تنبى على المنكسر وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو وثست وعلى هذا عتكت شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو عتكت تسعين يوما من الطلاق على الخلاف الآتى قريبا في الآيسة (وأموله ومكانة) ومدبرة (ومن فيها راق) بأن عتق بعضها (بقرءين) كالقنة (وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو بينونة فأمة في الأظهر) ويتحصل من جميع المسائلين ثلاثة أقوال أحدها تكمل

عدة حرة مطلقا لوجود العلق في العدة. والثاني عدة أمة مطلقا وطروا العلق لا يغير ما وجب والثالث الأظهر تكمل الرجعية عدة حرة لأنها كالزوجة فكأنها عتقت قبل الطلاق. والبائن عدة أمة لأنها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (وحررت لم تحض) أصلا (أو ينسب) من الحيض (بثلاثة أشهر) (٤٢) قال تعالى واللأني ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة

أشهر والألاني لم يحضن أي فعدتهن كذلك والمواد بالأشهر الحملية والأمراض ظاهر ان انطبق الطلاق على أول الشهر كأن علقه به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في أثناء شهر فبعده هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقيل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لأن المنكسر يتم بما يليه فينكسر أيضا فتعدت بنسعين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في خلال التيمم (وأمة) لم تحض أو ينسب (بشهر ونصف) على النصف من الحرة (وفي قول شهران) لأنهما بدل عن القرين في ذات الأقراء (وفي قول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعدها فان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم

وفي انفراد كل على حديثها قولان وهذا في غير المتعبرة وأما هي فان طلقت في ابتداء شهر فكذلك أوفى أثناءه فان بقي منه أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر هلالى فقط أو دونها لفا واعتدت بعده بشهرين هلالين على المتمد (قوله لم تحض) وان ولدت ورأت نفاسا كما مر (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه والاقتلانة بالأهلة كما في السلم (قوله حاضت فيها) خرج ما بعدها فلا يؤثر في انقضاء العدة كذا في شرح شيخنا الرملى والخطيب وغيرهما وهذا فيمن لم تحض أصلا قبل الفرقه فتعدت بالأشهر اذا لم تحض فيها وان لم تصل الى سن اليأس أو حاضت بعدها كذلك وأما الآية بعد الحيض فسيأتى حكمها وهو أنه اذا حاضت ولو بعد الأشهر تعود الى الحيض مالم تنزوج (قوله وما يتعلق بالطبع الخ) تقدم الجواب عنه (قوله ومن انقطع دمها) حرة أو أمة سواء انقطع قبل الطلاق أو بعده في العدة على المتمد كما يأتى (قوله فتعدت بالأشهر) وعلى هذا فيمته زمن الرجعة الى اليأس قاله شيخ شيخنا البرلسى وتصدق في بلوغها سن اليأس يمينها على المتمد قالوا وهذه امرأة ابتليت فلتصبر (فتبينه) يظهر أن نفقة هذه المرأة ونحوها في المدة التي هي غير محسوبة من العدة لانها لا تنضم الزوج على نظير عدة شبهة تخلت في عدة طلاق وقد يفرق لكن سيأتى أنها لا تنضمه فراجعه وحرره (قوله وفي القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد (قوله وجبت الأقراء) فان انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت الأشهر الثلاثة ولا تلتحق العدة فلو عاد الدم أتمت على الأقراء الماضية نعم لو وطئت بشبهة ملك البين وجب الاستبراء به بقدره فقط [قوله عدة حرة مطلقا] رجعه العراقيون وغيرهم قال الزركشى ونص عليه وهو المختار لأن ما اختلف به انعدة ينظر فيه للاقتناء دون الابتداء كعتدة الأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولأن الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد [قوله لم تحض] هو شامل كما قال الزركشى قلاعن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضاسا بقا فانها تعتد بثلاثة أشهر [قوله وجبت الأقراء] ولا يحسب ما مضى قرءا في الأولى وكذا الثانية إلا اذا كانت تحيض قبل اليأس [قوله في ذات الأقراء] أي في الحرة ذات الأقراء فانها عند اليأس تعتد بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قرين [قوله لأن الماء الخ] أي فارق انقضاء عدتها بقرين لأن الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها بعد وضوع على التفاضل ففارقت الحرة فيه الأمة [قوله تصبر الخ] قضى عثمان رضى الله عنه في المرضع بذلك برأى على وزيد رضى الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالاجماع من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين [قوله أو تيأس] انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضى بثلاثة أشهر كخطبه السالف في المتعبرة الظاهر الأول [قوله أو لا لعله فكذا في الجديد] أي لأن الأشهر لم تجعل الامن لم تحض وللآيسة وأيضا فلا بد للاقتطاع من سبب وان خفي [قوله فتعدت بالأشهر] ظاهر الخلاف كغيره أنه لا فرق في ذلك بين الانقطاع بعد الطلاق وقبله وحيفئذ فلا تطلقها ثم حاضت مرتين مثلا ثم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعتد بثلاثة أشهر وهو موضع نظرو الوجه أن يحسب لها القرآن أن تم تكمل العدة بشهر ويحمل كلامهم هذا على من انقطع حيضها قبل الطلاق [قوله تسعة أشهر] استدلل له في القديم بما رواه سعيد بن المسيب عن عمر قال اليه عاب الشافعى على من خالف أثر عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه فكيف

يجوز

يتبين الحل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرة (ومن انقطع

دمها لعله) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعدت بالأقراء (أو تيأس فبالأشهر) وان طالت مدة الانتظار (أو لا لعله) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعدت بالأقراء أو تيأس فتعدت بالأشهر (وفي القديم) تقر بسنة تسعة أشهر) مدة الحمل غالباً (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أمارة فيها وجبت الأقراء





لا تسمى حلالا لا يثبت كونها أصل الولد (و بمضفة فيها صورة آدمي خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عند من كلاً كانت ظاهرة عند غيره  
أيضا بظهور يد أو أصبع أو ظفر أو غيرها (فإن لم تكن صورة) أصلا لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمي) لو ثبت  
لتصور (انقضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم وفي قول لا تنقض به خرج من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت  
بذلك لا تنقضاء اسم الولد وقطع بعضهم بالأول ولو شكت القوابل في أنها لم تنقض بوضعها قطعاً (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر رجل للزوج  
احتدت بوضعها) ولا اعتبار بما مضى (٤٤) من الأقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو ارتأبت فيها) أي في العدة المذكورة

ومكث أعواما كثيرة ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة وضاع صدقت بجينها (قوله ولا  
يثبت الخ) فيه بحث من وجوب الفصل بها وإيجاب النفاس عقبا (قوله أخبر بها) ولو بغير لفظ  
شهادة الا عند حاكم (قوله القوابل) المراد أهل الخبرة بذلك ولو ذكورا وأقلامهم في النساء أربع  
ويكفي اخبار واحدة في الجواز باطنا (قوله من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك) ومن نفسه  
على عدم وجوب الفترة فيها ولذلك تسمى هذه مسألة النصوص ، و فرق بأن المدار هنا على براءة  
الرحم وأصل آدمي أولى من الحيض فكذا قالوا وفيه نظر لوجود مثل ذلك في العلقة مع عدم  
الانقضاء بها كإسار وتعليقها بعدم يثبت أنها أصل آدمي يجري هنا لأن قول القوابل ان المضفة أصل آدمي  
لا يفيد اليقين ولذلك لم يعتبروه في العلقة فتأمل (قوله لم تنكح) فيحرم عليها ذلك (قوله باطل) أي  
ظاهرا فلو تبين عدمها صح كإلزام مال مورثه أو زوج أمته طائفا بحياته فبان ميتا لله شيخنا (قوله  
والولد للاول) ان أمكن كونه منه دون الثاني (قوله فالولد للثاني) ان أمكن كونه منه وان أمكن  
كونه من الأول لقيام فراشه فان لم يمكن من واحد منهما فالصحيح لا يبطل النكاح كإني شرح الروض  
وبه قال شيخنا وكالثاني وطه الشبهة (قوله نكاحها) فيكره نكاحها وفي الروضة أنه خلاف الأول (قوله  
أبطلناه) ان أمكن إلحاق الولد بالأول أخذا بقوله علم (قوله والا) بأن لم يعلم مقتضى البطلان بأن لم تلد أصلا أو  
ولدت ولدا لا يلحق بواحد منهما بأن كان بينه وبين الأول فوق أربع سنين وبين الثاني دون ستة أشهر فلا  
نبطله كما تقدم (قوله لحقه) وان أقرت بانقضاء عدتها قبله ولو بالأقراء لأن حق الولد في النسب لا ينفك  
باقرارها (قوله سياق كلام المصنف) بقوله أبانها فلذلك جعل عليه (قوله وفيه تساهل) لعل المراد بالتساهل

لثقل وحركة تجدهما (لم  
تنكح) آخر بعد تمامها  
(حتى زول الرية) فان  
نكحت فالتنكاح باطل  
للتعدد في انقضاء العدة  
(أو بعدها) أي ارتأبت  
بعد العدة (وبعد نكاح)  
الآخر (استمر) النكاح  
لا نقضاء العدة في الظاهر  
وتعلق حتى الزوج الثاني  
(الا أن تلد لدون ستة أشهر  
من بعده) فيثبت بطلانه  
والولد للاول بخلاف  
ما إذا ولدت ستة أشهر  
فأكثر فالولد للثاني (أو  
بعدها قبل نكاح) الآخر  
(فانصبر) عن النكاح  
نوبا (لنزول الرية) فان  
نكحت (قبل زوالها  
فالمذهب) المنصوص  
(عدم إبطاله في الحال)  
لأننا حكمنا بانقضاء العدة  
في الظاهر ولا تنقض الحكم  
بمجرد ذلك بل نقف (فان  
علم مقتضيه) أي مقتضى  
إبطاله بأن ولدت لدون ستة  
أشهر منه (أبطلناه) والا

ما قاله الرافعي بأنها إذا ولدت ستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء وإذا سقط  
منها لحظة الوطء خرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح (قوله أخبر بها القوابل) حكى أن ذلك وقع  
في زمن الاصطخري فأنكره علي بن فضال فظهر التخطيط (قوله وقلن هي الخ) قال الروياني كأن طريق  
علمه بذلك أن يشاهد شيئا من العروق والأعصاب الدالة على أنها حية ولد (قوله فالتنكاح باطل) أي  
ولو انكشف بعد ذلك عدم الحمل (قوله فلتصبر ندبا الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى  
ما لا يريبك (قوله فان نكحت الخ) مثله ما لو راجعها (قوله نقف) قال القاضي ليس هذا كالوقوف على  
القديم لأن مقتضى هنا بالصحة ثم رفع العقد لم يظفر (قوله لأربع سنين) استشكله الشيخ عز الدين من  
حيث كثرة الفساد في هذا الزمان (قوله فلا يلحقه) ولكن تنقض به العدة ان ادعت وطه الزوج لها  
بشبهة وان أنكر ومثله لو كان الطلاق رجيا وادعت رجعة وان أنكر (قوله قبل الابانة) عبارة

غيره

فلا يبطله والطريق الثاني في إبطاله قولان للتعدد في انتفاء المانع في الحال وان بان انتفاؤه بناء على

القولين فيمن باع مال مورثه على ظن حياته فبان ميتا وأظهرهما الصحة كما تقدم في باب (ولو أبانها) بخلع أو غيره (فولدت لأربع سنين) فما  
هوها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أولا أكثر) منها (فلا) يلحقه لأن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق  
أكثرهم الأربع سنين من وقت الابانة كما هو سياق كلام المصنف أيضا قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي مخرضا  
عليهم من وقت أمكن العلوق قبل الابانة والازدادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجيا) والحال ما تقدم من الاتيان بولدت لأربع سنين  
لولا كثر (حسبت العدة من الطلاق) لأن الرجعية كالباثن في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجة

كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم أنه قد يوجد قبل وقت الابانة زمن كأيام أو شهور مثلا لا يمكن فيه الاجتماع وإذا انضم ذلك إلى الأمر بعة المعتبرة من الابانة لزم زيادة مدة الحل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدريب وما سلكه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد إن لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله وفي اطلاق القولين) وهما اعتبار الطلاق على الأول وانصرام العدة على الثاني (قوله التساهل) فالحق اعتبار إمكان الاجتماع وفيه بحث أذكر بما يلزم حالة الخلاف فتأمل (قوله هذا) أي عدم الاخلاق على القول الثاني (قوله وحيث حكمنا) أي على كل قول من الأقوال السابقة (قوله ولها السكنى والنفقة) وغيرهما بما تقتضيه أحكام الزوجية (قوله فكأنها لم تنكح) أي من حيث لحوق الولد وعدمه كما أشار إليه بقوله أو يكون الخ وأما النكاح فصحيح كقوله في المطلب فراجع مع ما تقدم (قوله فاسدا) أي في الواقع لاني ظن الواطئ والافهوزان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضا وخرج به نكاح الكفار إذا اعتقدوا محتمة فهو كالصحيح عندنا فيما مر ولا يحتاج لقائف (قوله بوضعه) أي ان فرق بينهما قبله (قوله لحقه) وانقضت عدته بوضعه بشرطه المذكور (قوله البائن) وكذا الرجعي على المعتمد خلافا للبليغيني (قوله وقد تقدم حكمه) ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه المذكور (قوله فان لم يكن قائف) أي في دون مسافة القصر (قوله انتظر بلوغه وانفساه) ولا تتوقف العدة على ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينف عنها اهتدت به عن أحدهما ثم تعدل لآخر بثلاثة أقراء بعده والا فان اتفقت عنهما اعتدت لكل بثلاثة أقراء وتقدم عدة الأول.

(فرع) الحل المجهول لاتحد المرأة به لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشكت هل هو محترم أو من زوج غيره قبيل الابانة [قوله وفي قول الخ] على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعية [قوله وعلى الثاني الخ] عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد أطلق الشيخ أبواب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه متى أتت به من غير تقدير لأن الفرائض على هذا انما يزول بانقضاء العدة والثاني أنه اذا مضت العدة بالأقراء أو الأشهر ثم ولدت لاكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لأنها محققة أنه لم يكن موجودا في الأقراء والأشهر فتبين بانقضائها وتصير كالمولود بالطلاق ثم ولدت لاكثر من أربع سنين وهذا الثاني هو الأصح عند الأكثرين وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه وذاك أن تقول هذا وان استمر في الأقراء لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعدد بالأشهر فاذا حلت بان أن عدتها لا تنقضي بالأشهر اهـ [قوله أو أكثر] أي فاذا كان لاكثر هل يبطل النكاح الثاني حلا على أنه من وطء شبهة من غيره أم يصح حلا على الزنا أو وطء شبهة منه يحصل ما في شرح الروض عن ابن الرفعة والأذهرى والزر كشي الثاني [قوله لحقه] أي فتتقضى عدته بوضعه ثم تعدد للأول بعد النفاس [قوله أيضا لحقه] أي اذا ألحقه بالثاني قال البند نيجي فلا تنقضي عدة المطلق بهذا الوضع وان احتمل كونه منه لأن الاخلاق بغيره مانع [قوله انتظر بلوغه الخ] قال البند نيجي وعليها بعد وضعه أن تستأنف ثلاثة أقراء احتياطاً لأنه ان كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الأول فقد أوفت عدتها من الثاني ولا يمكن أن تبقى العدة حتى يتبين أمره للضرر وعبارة الروضة فاذا وضعت ومضت ثلاثة أقراء حلت للأزواج قالوا اذا انفيا عنهما فمن الشيخ أبي حامد تكمل العدة عن الأول ثم تعدد الثاني قوله في الحاشية ثلاثة أقراء احتياطاً حتى لو سبق قبل الحل قرأ أن مثلاً فلا عبرة بهما ونسألف كلاً احتياطاً وله الرجعة قبل وضعه لا بعده لاحتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به

فلن لحقه بأحدهما فكلا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وإن ألحقه بهما أو أشبه الحال عليه أو لم يكن قائف انتظر بلوغه وانفساه بنفسه

فلن لحقه بأحدهما فكلا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وإن ألحقه بهما أو أشبه الحال عليه أو لم يكن قائف انتظر بلوغه وانفساه بنفسه

وان تمت به الزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدته لكون ستة أشهر من تسلك الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحدا منهما (فصل) اذا (لزمها عدنا شخص من جنس) واحد (بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر جاهلا) في باقى أوجعية بأنها المطلقة (أو عالما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطء زنا لاسرعة له (تداخلنا فبتدئ عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق (وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (٤٦) وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطء وتسقط بقيتها قال وقياس ذلك أن

أو أجني (قوله البائن) وكذا الرجعي على المعتمد كما تقدم (قوله لا يلحق واحدا منهما) ولا يبطل به النكاح كما مر .

(فصل) في تداخل العدتين وعدمه (قوله جاهلا بأنها المطلقة) أو جاهلا بالتحريم وقرب عهد أو نشأ بعيدا عن العلماء والأقراء فان فيه عدة لا يشيخنا فراجع (قوله وقال الحلبي) مرجوح لأن عدة الطلاق أقوى فلا يرفعها الأضعف (قوله قال) ظاهر كلامه أنه راجع للحلبي وفي الروضة أن قائل ذلك العبادي ورد عليه دهمي الإجماع (قوله والمرجوح) هذا هو المراجع المعتمد في المذهب ولعل الشارح اغتر برجوع الشيعين المبني على الضعف ولم يتنبه للبناء (قوله بالأصح) هو مرجوح وذاؤه على ما ذكره قبله وكذا ما بعده مبني عليه أيضا (قوله لشخصين) أي محترمين أمّا الحريران فان أشدّت مع أحدهما أو زافها إليها اشدّت للثاني فقط خلافا للباقيين ولتبقى عدة الأول إلا ان كانت حاملا فتعد بعده للثاني

[قوله فظاهر الخ] قال في الروضة واذا انقضاء عنهما فمن الشيعين لم يمانعه أنه لا تنقضي العدة بوضعه عن واحد منهما بل بعد الوضع تكمل العدة عن الأول ثم تعد عن الثاني اهـ

(قائلة) الحمل المجهول كما هنا يحمل بالنسبة للعدة على الزنا كما قلناه عن الروياني وأقراء وأخي به القائل وجعل الأمة المجهول مخلوك ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقلنا الحامل نجيس وهو الأظهر حل للمستبد الوطء والا فلا بد من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سيأتي في باب الاستبراء أنه يحصل بوضع حمل زنا في الأصح قلت لا إشكال لأن المجهول يحتمل أن يكون من شبهة فيسكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وجهه على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا .

(فصل لزنها إلى آخره) [قوله وقال الحلبي] مقالة الحلبي رضيها الإمام بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تنقطع بالأضعف وقيل البقية تنقضي للأولى ثم تبدئ عدة الوطء وأفسده في البسيط لأنه لو لم يبق إلا نصف قرء فهو الواجب ولا عدة بوجوب نصف القرء [قوله لكن الإجماع إلى آخره] سيأتي فيما لو وطئها الزوج في العدة علمت حكاية وجه بعدم الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرد على العبادي في حكاية الإجماع هنا [قوله والأخرى أقراء] زاد في الأنوار وأشهر [قوله وهي ترى الدم الخ] قيد في المستثنين فان قلت ما الحامل له على هذا التقيد اللازم له جعل التداخل في المثنى مفرعا على مرجوح . قلت قول المتن تداخلنا [قوله أول شخصين] انظر هل الأولى أن يقول أو شخصين

لا تراجع في البقية لكن الإجماع صدقته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت أحدهما حيا والأخرى أقراء) بأن طلقها حائلا ثم وطئها في الأقراء وأجلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدم مع الحمل وقلنا بالراجع إنه نجيس وبالمرجوح ان العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدل على البراءة (تداخلنا) أي دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لا اتحاد صاحبهما (فتقتضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي هو ان كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) راجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الأصح أنها لا تتداخلان لاختلاف

جنسهما وعلى هذا إن كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة [قوله]

قبله أو لعدة الوطء تمت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لأهلهم تكمل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة الشبهة أما إذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطء ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها بقية عدة الطلاق والزوج الرجعة قبل الوضع وبعد ما إلى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت أكلت باقي منها بعد الوضع وله الرجعة إلى الوضع (أو) لزما عدتان (لشخصين) بأن كانت في عدة زوج أو شبهة غوطت بشبهة

أو نسكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة من شبهة فطلقت فلا بد من إخلال لتعدد المستحق بل تعدل كل منهما عدة كاملة (فإن كان حل قدمت عدة) صاحب كان أم لا عقلاً لأن عدة المخل لا قبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت شبهة فلما وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعدد بالأقراء للشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي (٤٧) الوقت وطء الشبهة لخروجها

حينئذ عن عدته بكونها فراشا للوطء وإن كان الحل من وطء الشبهة قلنا وضعت انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق أو بقية الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لأنه من العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وإن لم يمكن حل (فإن سبق الطلاق) وطء الشبهة (أنقضت عدته) لقوتها باستنادها إلى عقد جائز (ثم استأنفت الأخرى) أي عدة وطء الشبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدته) ويأتي في وقت الوطء ما تقدم عن الروابي (فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وإن سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي أنه لو كان الوطء بنسكاح فاسد انقطعت به عدة الطلاق أي إلى أن يفرق القاضي بينهما

(قوله أو نسكاح فاسد) عطف خاص (قوله وللزوج الرجعة) لأنها استدامة وليس له التجديد لأنه ابتداء (قوله الوقت وطء الشبهة) فليس له الرجعة فيه والمراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء أخذنا من العلة وهما سيذكره بعد وإن طالبت المدة بينهما سواء في النسكاح الفاسد أو غيره كما يأتي (قوله لأنه من العدة الخ) فيه تساهل والأولى قول غيره لأن عدة المخل لم تنقض (قوله وله الرجعة في عدته) وله التجديد في البائن بدون ثلاث لأن العدة له (قوله فاذا راجع) أو جدد انقطعت ولا يسقط باقيها كما يعلم مما يأتي ولو اشتبه المخل جدد مرتين قبل وضعه وبعده (قوله وشرعت في عدة الشبهة) ما لم تكن حاملاً من الزوج والأفلا تشرع إلا بعد النفاس (قوله ولا يستمتع) شمل النظر ولو بلا شهوة (قوله وسيأتي الخ) فلا يرد على المصنف على أن كلام المصنف في عدتين وهذه عدة فرائش لأعدته فيه وهذه من أفراد ما تقدم عن الروابي أيضاً (قوله إلى أن يفرق القاضي) خرج به غيبته عنها مثلاً إلا أن عزم أن لا يعود فهو كالنفرين ومثله أيضاً اتفاقهما على الفرقة وموته وطلاقه على ظن الصحة وإذا وجد التفريق المذكور كانت عدة الطلاق ثم تشرع في عدة الشبهة (تفسيه) يقدم في عدتي الشبهة المخل على غيره مطلقاً والأسبق إن لم يكن حل وهل فرائش إحدى الشبهتين يقطع الأخرى إلى التفريق قياساً ما مر في النسكاح القطع بالأولى هنا فراجع وحرر (فصل في حكم معاشرة المعتدة) (قوله عاشرها) أي الرجعية كما يأتي ولو في أثناء العدة أو مع علمه بالتحريم وليس زانيا بوطئها ولا حد عليه به كافي شرح شيخنا وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها منع من حسابان عدتها لأن الطلاق مدتها لأنها في فرائش أجنبي بوجود طلاقها لكنها كالمعتدة لأنها خرجت منها إلى فراغ المعاشرة بالتفريق بينهما وطئاً بمقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن إلا في طوق الطلاق وما لحق به وإذا انقطعت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها شيء على المعاشرة والافتساح كلها ولها في حكم البائن فلا يصح رجعتها فيها وتنقض به عدة وطء قبلها وإن تكرر لدخولها فيها فتأمل ذلك وراجع (قوله كزوج) أي كمعاشرته لما قبل طلاقه لأنه زوجها ولو أسقط الكاف لكان أنسب فالمراد بالمعاشرة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً أو نهاراً وخلوة بها كذلك وغير ذلك (قوله بلا وطء) قيد به لأجل استمرار العدة مع المعاشرة لأن الوطء شبهة فيوجب عدة أخرى ويتداخلان فلا تكون عدة طلاق فقط ومثل عدم الوطء ما لو وطئ بغير شبهة كما يأتي (قوله ولا رجعة) هو المعتقد وكذا لا نفقة لها ولا كسوة فموجب لها السكنى كافي شرح شيخنا ولا يصح منها لعان ولاظهار ولا إيلاء ولا نورث ولا تنقل لعدة وفاة لومات عنها وليس له تزويج نحو أخيها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا يصح

[قوله فلا بد من إخلال] قال الرافعي إن العدة نوع حبس استحققه الرجل على المرأة فلا يجوز أن تكون محبوسة للأنثى في وقت واحد كالنسكاح [قوله بكونها فراشا للوطء] قضية هذا أنه لو كان بنسكاح فاسد لا يرجع حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الإرشاد [قوله وله الرجعة في البقية الخ] وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النسكاح في البائن [قوله عدة طلاق] أي إذا كانت بغير حل .

(فصل عاشرها الخ)

[قوله أي مطلقة] أي ولو مع علم التحريم [قوله ولا رجعة] لو مات عنها انتقلت إلى عدة

(فصل عاشرها)

أي مطلقة (كزوج بلا وطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أمهما إن كانت بائناً انقضت والأفلا) والثاني تنقضي مطلقاً والثالث لا تنقضي مطلقاً لأنها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر إلى أن القصد من العدة مضي المدة الدالة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والأول نظر إلى قيام شبهة الفرائش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر)

فان لم تنقض بهما العدة احتياطاً (قلت ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كاذكروه الرافعي وقال إنه مقتضى الاحتياط (ولو طهرها أجنبي) بلاوطه أو معه (انقضت واقعة علم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالماً انقضت لأنه وطئ نالاً حرمة له وأجاءه لأوالرجعية مطلقاً فقط تقدم في الفصل السابق أن الوطء (٤٨) يجب به عدة تبدأ منه وتدخل فيها بقية الأولى لكن لا تنزع الرجعية فيها

مادام الزوج يطؤها كما قاله في التهمة ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت بوضعه بلاشك مطلقاً (ولو نكح معتدة بظن الصحة طئ انقضت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفرائش بالوطء (وفي قول أوجه من العقد) لأنها به معرضة عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقيل من آخر الوطء الواقعة في النكاح واذالم يطأ لم تنقطع العدة لانقضاء الفرائش وقيل تنقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حائلاً ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم تبنى) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع تنقض عدتها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا فلورفعت بعد الرجعة ثم طلقها (حائلاً) ثم طلقها (فيالوضع فلورفعت) ثم طلق استأنفت عدة بالأقراء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلاعدة) عليها بناء على أن الحامل تبنى لتعذر بناء الأقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها أنه ان وطئ قبل الوضع أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذلك وقيل لا عدة عليها فتني الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما في المحرر لوني بما ذكر (ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في العدة (موطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة

خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه وتقيم أنه لا يجب بوطئها (قوله فان لم تنقض بهما العدة) أي من حيث لحق الطلاق كما علم (قوله ويلحقها الطلاق) أي بلاعرض كإمساك ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضاً لأنه تغليظ ويلزمه عدة لهذا الطلاق قاله شيخنا م وانظر ما فائدة هذه العدة (قوله الى انقضاء العدة) أي بالتفريق بينهما ويلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أو لم تنصل كما سيأتي ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها ان وجد وليس لها أن تزوج فيها كإقبلها والظاهر أنه لا سكنى لها فيها وأنه لا يمنع عليه نحو أختها بعد التفريق فراجع ذلك (قوله ولو طهرها أجنبي انقضت) وليس منه السيد فمعاشرة لأتمه المطلقة من زوجها كمعاشرة الزوج سواء بوطء أو غيره وظاهر كلام شيخنا الرملي إنه في معاشرة السيد لا فرق بين الطلاق الرجعي والبائن ولم يوافق شيخنا في البائن لأنه بالأولى من الزوج بل أنه توقف في إلحاق السيد بالزوج اذ لا علة بينه وبين المفارق فراجع (قوله أو معه) أي بلاشبهة والافسيائي (قوله جاهلاً) أو بشبهة كإسيائي (قوله مادام الزوج يطؤها) أي مادام معاشراً لها ولو بلاوطه لكن بعد وجود وطء كما يؤخذ مما يأتي قريباً وما مر آنفاً (قوله في عدة حمل انقضت مطلقاً) وان كان الحمل من وطئها بعد المفارقة لانحداد صاحب العدة فيهما (قوله وتعود اليها) أي على القولين وان لم يطأ بعد الوطء الأول الى التفريق (قوله واذالم يطأ) أي ولو مع المعاشرة لم تنقطع العدة كما سيأتي (قوله ولو راجع حائلاً) خرج ما لو طلقها بلا رجعة فيكفيها عدة الطلاق الأول عنهما وكانها وقامعا وان كان الثاني بعوض (قوله فلاعدة) وعلى هذا يقال لتأعده من زوج انقضت والزوجة في عصمته (قوله بناء على الخ) يفيد أن هذا الوجه مبنى على مرجوح وأنها على الراجح تستأنف هنا قطعاً فتأمل (قوله لتعذر الخ) هو علة لعدم القول بالبناء هنا المنطوق تحت عدم العدة فافهم (قوله بعد الوضع) مفعول لقوله (قوله أو قبله) مفعول لزاد (قوله أو حذفه) عطف على زاد (قوله موطوءة) أي له رشمل وطء الشبهة فراجع (قوله استأنفت عدة) من الطلاق بعد الوطء (قوله ودخل فيها البقية من العدة) لأنها انقضت بمجرد العقد

الوفاة وهل ثبت التوارث قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم نبوته [قوله وقال الخ] أخذ ابن الرفعة رحمه الله تعالى من ذلك عدم جواز الخلع كما لا تستحق الرجعة [قوله ثم طلق] خرج ما لو طلق الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف [قوله فلاعدة] قال الزركشي أي ويحكم على هذا الوجه بأن قضاء عدتها بالوضع تحت الزوج اه قال الرافعي في توجيهه ويجوز أن تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر فقوله ويحكم بانقضاء عدتها أي عدة الطلاق الأول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الرافعي وإذا قلنا بالبناء فراجعها في خلال القرء الثالث مثلاً فهل يجب ما مضى منه قرءاً حكى المؤلف يعني الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لأن ما بعد القرء نازل منزلة جمعه فعلى هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول البناء لتنام الأقراء لما مضى والثاني لا وعليها قرء ثالث فان بعد الطهر الأول لا معنى لجهله قرءاً والظاهر هو الوجه الثاني [قوله بناء على أن الحامل الخ] اعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن هذا الذي في المتن وجه

مرجوح

مرجوح (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلاعدة) عليها بناء على

أن الحامل تبنى لتعذر بناء الأقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها أنه ان وطئ قبل الوضع أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذلك وقيل لا عدة عليها فتني الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما في المحرر لوني بما ذكر (ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في العدة (موطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة



الوطء بنت على ماسبق من عدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

(فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر

وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أى عشر

ليال بآيامها وتستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة

والمدخل بها وغيرها وذات الأقراء وغيرها

وزوجة الصبي وغيره لاطلاق الآية المحمولة على

الغالب من الحائز الحائلات وتعتبر الأشهر بالأهلة

ما أمكن فان مات أول الحمل فواضح أوفى خلال

شهر بقی منه عشرة أيام أو أقل ضمت الى ذلك

أربعة أشهر بالأهلة وأكملت بقية العشر بما بعدها

أو أكثر من عشرة أيام ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر

بالأهلة وأكملت عليه بما بعدها بقية أربعين يوما

وقيل اذا انكسر شهر اعتبرت الأشهر كلها بالعدد

ثلاثين ثلاثين (وأمة) حائل (نصفها) وهو

شهران وخمسة أيام بلياليها ويقاس الانكسار بما

تقدم (وان مات عن رجعية

ولو قبل الوطء وقال ابن سريج لا تنقطع قبل الوطء كما في الأجنبية ورد بأنه لا يجوز أن تكون معتدة عنده منه أى لعقد صحيح فلا ينافى ما تقدم (قوله والوطء) ذكره مضرأ ولا حاجة إليه لأنه ان اعتبر وجوده في نفي عدة اقتضى بقاءها بعد العقد اليه وتقدم رده وان اكتفى بالعقد في نفيها فلا حاجة إليه فتأمل (قوله بنت) أى بعد الطلاق الثاني (قوله على ماسبق) قبل عقد النكاح الثاني من عدة الطلاق الأول (قوله وأكملتها) أى عدة الطلاق الأول (قوله في نكاح جديد) أى وطلق فيه قبل الدخول (قوله بخلاف ما تقدم في الرجعية) بقوله يعودها بالرجعة الى النكاح الذى وطئت فيه فتأمل ولو كانت حاملا بعد التجديد انقضت بوضعه وتستأنف بعد الطلاق الثاني عدة .

(فصل) في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها (قوله حرة) أى ولوفى ظنه وان خالف الواقع كما في عدة الحياة قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا الزبائدي (قوله أربعة أشهر وعشرة أيام) وحكمة ذلك أن الحمل يظهر في الأربعة أشهر فلو كان ثم حل لظهر وجعلت العشرة استظهارا (قوله أى عشر ليال) فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد أيامها وانما اعتبر الليالي لأنها غرر الشهور والأيام وأشار بقوله بآيامها الى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من عدة فتأمل (فرع) لو قال لها أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيا ويؤخذ مما يأتى أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما تقدم (قوله وأمة) أى من فيها رق ولو مبعضة وفيما لوطنها حرة ماسر (قوله عن رجعية) أى في عدة غرقت المعاشرة بعدها فلا تنتقل كما مر (قوله وسقطت بقية عدة الطلاق الخ) وتسقط نفقتها أيضا ولو حاملا وعدة الفسخ كاطلاق (قوله فلا تنتقل) فلا تسقط نفقتها لو كانت حاملا ولا يلزمها الاحداد ومثلها في ذلك أم الولد والمفارقة عن نكاح فاسد والموطوءة بشبهة لأن عدة الوفاة والاحداد من خواص النكاح الصحيح ودخل في البائن المعلق طلاقها

مصحوح مفرع على قول البناء وأن الأصح على البناء وجوب الاستئناف وعبارة الرافعي فان لم يمسهما وقلنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالبناء يقدر بناء الأقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه والثاني لعدة عليها وتبقي عدها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الأقراء والأشهر اه ملخصا [قوله بنت على ماسبق] قال الرافعي رحمه الله اذا نكح التي خالعه في العدة فعن ابن سريج لا تنقطع العدة ما لم يطأ كنكاح الأجنبي فيها جاهلا والصحيح الاقطاع بنفس النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يجوز أن تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التجديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها بدت على العدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية اه أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الأقراء والأشهر بعد التجديد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من البناء على الأقراء والأشهر ومن الاستئناف في مسألة الحمل وينبغي أن يجري فيها وجه بسقوط العدة كنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذته من نظيره في مسألة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على أن الحامل الخ .

(فصل : عدة حرة الخ) [قوله أى عشر ليال بآيامها] ذهب الأذرع الى عشر ليال وتسعة أيام لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام ورد بأن العرب تغلب التأنيث في اسم العدد إذا أر يد الليالي والأيام تقول سرت عشرا وقوله تستوى في ذلك الخ أى بخلاف عدة الطلاق لأن مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التفجع لأنها غير مجفوة بالطلاق ولذا وجب الاحداد وثلاث يتخذ افكار الاصابة ذريعة ولا منازع ولأن الموت يقرر المهر كالدخول ونسأف مالك عند رؤية الدم في الأشهر [قوله انتقلت الخ] أى بالاجاع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد .

[قوله أو بائن] فلو علق الطلاق البائن بالموت فينبغي أن تعتد للوفاة وان كانت لا تثر احتياطي في الموضعين



بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لطلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو احتمالا كنفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الأشهر) لا بالوضع لأن الحمل منى عنه لعدم انزاله (وكذا لمسوح) أى مقطوع الذكر والأنثيين فإنه اذا مات عن حامل اعتدت بالأشهر لا بالوضع (اذلا بلحقه) الولد (على المذهب) لأنه لا ينزل ولم تجر العادة بأن يخلق له ولد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من قبة الى الظاهر وهما باقيان (٥٥) ويحكي ذلك قولاً للشافعي رضى الله عنه فتتقضى عدتها بالوضع على هذا (و يلحق بحبوا

بقي أنفياه) لبقاء أوعية الحى وقد يصل الى الرحم بغير ابلاج (فتتعد) زوجته الحامل (به) أى بالوضع لو فاته ولا عدة عليها لطلاقه لأنه لا يتصور منه الوطء (وكذا مسلول) خصيته (بقي ذكره) يلحقه الولد (على المذهب) وقيل لا يلحقه لأنه لا ماله ودفع بأنه قد يبلغ فى الابلاج فيلنذ وينزل ماء رقيقا وإدارة الحكم على الوطء وهو السبب الظاهر أولى من ادارته على الانزال الحى فتتعد زوجته الحامل بالوضع لو فاته وطلاقه على المحرق وبالأشهر للوفاة وبالأقراء لالطلاق على عدم المحرق (ولو طلق احدى امرأتيه) معينة أو مبهمة كأن قال لها احدا كطالى ونوى معينة أولا (ومات قبل بيان) للعينة (أو تعيين) للمبهمة (فان كان لم يطقا) واحدة منهما (اعتدنا لوفاة) لأن كل واحدة

بموته فتتعد للوفاة ولا تراث احتياطاً قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله وحامل) حرة أو غيرها (قوله بوضعه) ولا ثانى توأمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل فى وضعه مالموات فى بطنها فلا بد من انفصاله وان مكث سنين كامراً (قوله فهو مقيد) ولا يناسب اعتبار الغالب كما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه محض فتأمل (قوله كنفى بلعان) هو تميم لغاد الشرط السابق فى كلام المصنف وان لم يتصور هنا وقال بعضهم هو تنظير وليس بسد يد صوره شيخنا الرملى هنا بما لو لاغن حامل لئفى ولدوله زوجة أخرى حامل ثم طلق احدهما ومات قبل التعيين وفيه نظر وصورها غيره بما لو رماها بوطء شبهة رأته بولد ولا عنها لفيه فاتها لا تبين منه على قول ضعيف (قوله فلومات صبي) لم يبلغ أو ان الاحتمال (قوله وغيره) منه القاضيان والصيدلانى والصيمرى وأبو عبيدة قاضى مصر فانه قد ألحق ولدان بخصى فحمله على كتفه وخرج ينادى بين الناس يقول ان القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الخصيان (قوله وقد يصل الخ) يفيد أنه لا فرق بين أن يعلم استدخال مائه أولا وفى شرح شيخنا تقييده بما اذا علم ذلك والا فلا يلحقه ولا تعتد به فراجع (قوله ولا عدة عليها لطلاقه) أى مالم تستدخل مائه وتحمل منه والاعتدت له به (قوله وينزل ماء رقيقا) وقولهم ان الخصية اليمنى للئى واليسرى للشعر ولذلك لالحية لخصى لعله لا تغلب اذا قد شوه دخلا (قوله وان وطئ كلا منهما) أو احدهما وهى ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء فى طلاق رجعى ويمكن ادخال ذلك فى كلامه (قوله أخذنا بالاحتياط) هذا انما يحتاج اليه اذا مضى قبل الموت أكثر من قدر عدة الرجعية وما ذكره بقوله وقد تقدم الخ انما يأتي اذا لم يمتض قبل الموت قدر عدة الرجعية أيضا (قوله من الطلاق) وانما اعتبرت لأقراء من الطلاق فى المبهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لأنه لما أيس منه اعتبر بسببه وهو الطلاق وقال البلقينى قبا للبغوى وابن الصباغ يجعل الموت كالتعيين (قوله بالأكثر) قال فى الكفاية وانظر لم يرجع الى بيان الوارث كامراً وقد يقال احتياطاً لحق الله تعالى فى العدة وأما لأجل الارث فهو معتبر لأنه الذى قد مر

[قوله بل تكمل عدة الطلاق] قالها ولها النفقة ان كانت حاملا وذكروا فى النفقات خلافه وقوله الطلاق مثله الفسخ [قوله فهو مقيد الخ] هذا قد يخالفه جعلها فيما سبق محمولة على الغالب لأنه حينئذ ينفى عن التقييد [قوله لأنه لا ينزل] زاد غيره لأن الأنثيين محل المنى يندفق بعدا انفصاله من الظهر [قوله وغيره] أى كلقاضيين والصيدلانى والصيمرى وأبو عبيدة بن حروب حكي أنه ولي قضاء مصر قضى بالمحرق فحمله الخصى على كتفه وخرج يقول القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الخصيان [قوله لبقاء أوعية المنى] زاد غيره وما فيها من القوة المحملة للدم [قوله وان احتمل الخ] هذا الاحتمال محل فرضه فى الرجعية إذا كان الموت بعد انقضاء الأشهر والأقراء والا فلا يصح فرضه لا نقاطا الى عدة الوفاة [قوله بالأكثر] لان الأقراء ان كانت أكثر

منهما كما نَحْتَمِلُ أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذنا به احتياطاً (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذاتا أشهر) سواء كان الطلاق بائنا أم رجعيا (أو أقراء والطلاق رجعى) فانهما يعتدان عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التى هى أقل من عدة الوفاة فى ذات الأشهر وكذا ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر أخذنا بالاحتياط أيضا وقد تقدم أن الرجعية تنتقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق فى فتوى الأقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقربائها) احتياطاً أيضا (وعدة الوفاة من الموت والأقراء من الطلاق) فلومضى قرء أو قرآن قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة من قرءين أو قرء

(ومن غاب) بسفر أو غيره (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتيقن موته أو ملاقاه) لأن النكاح معلوم يتيقن فلا يزول الا يتيقن وعن التفال لو أخبرها عدل بوفاته حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تبرص أربع سنين ثم تعدل وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضى الله عنه رواه مالك وتحسب المدة من (٥١) وقت اقطاع الخبر لكن فتقر

الى ضرب القاضى لها فى الأصح فلا يحسب ماضى قبله واذا ضربها بعد ظهور الحال عنده فقت فلا بد من الحكم بوفاته وحصول الفرقة فى الأصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مسند الثاني أن عمر رضى الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقي (فلو حكم بالقديم) أى بما قبل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد المدة (قاض تقض) حكمه (على الجديد فى الأصح) لخالفته لقياس الجلى فانه لا يحكم بوفاته فى قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى

(قوله ومن غاب) كلامه فى الزوج ومثله الزوجة (قوله ليس لزوجه نكاح) والمستولته (قوله يتيقن) بمعنى ما يشمل الظن لشموله حكم الحاكم وإخبار اليقنة على ما مر فى الفرائض (قوله وعن التفال لو أخبرها الخ) هو المعتمد وخزم به ابن المقرئ (قوله عدل) ولو رواية كعبد وامرأة وهل يلحق بذلك غير عدل اعتقدت صدقه راجعه (قوله حل لها) لاسكن لا تقرر عليه ظاهرا فيفرق الحاكم بينهما اذا علم هما (قوله وفى القديم) ونقل أن الشافعى رضى الله عنه رجع عنه لما علم أنه من قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأن المجتهد لا يقلد مثله (قوله قبله) أى قبل ضرب القاضى كما صرح به ابن حجر (قوله مكنه من أخذ زوجته) وهو صريح فى أن الفسخ ينفذ ظاهرا فقط فهو المعتمد من الوجهين واسكن لا يستمتع المفقود بها حتى تنقضى عدة وطه النكاح بها ولا حد عليه به ولا عليها كما أتى (قوله لقياس الجلى) مع الاحتياط للابضاع (قوله بعض التبرص) لاحاجة اليه بل هو تصوير وانما المدار على كون النكاح بعد العدة سواء قبل ضرب القاضى أو بعده على ما مر عن القديم ولا يقال عطف العدة على التبرص لأنه غيرهما كما مر (قوله ميتا) قبل النكاح بمقدار العدة وخارج ما لو بان حيا فهو له على ما تقدم (قوله وقت الحكم) أيضا يفيد أن ما ذكره المصنف مبنى على القديم والحكم بالصحة مبنى على الجديد وضح هنا لخفاء أثر الشك فلا ينافى ما مر فى المرتابة (قوله فى الواقع) أى مع الاستناد الى سبب خفى فلا ينافى ما مر فى المرتابة لاستناده الى سبب ظاهر (قوله لا يبطؤها) ولا يستمتع بها كما مر ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا فى الثاني ولنشوزها على

فان كانت هى المطلقة فعلى عدتها وان كانت هى الزوجة فقد حصلت الأشهر فى ضمنها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هى المطلقة فقد حصلت الأقراء وان كانت هى الزوجة فعدها الأشهر قال فى الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على أن الوارث هل يقوم مقام المورث فى البيان وكان ينبغي بناؤها على ذلك [قوله حتى يتيقن موته الخ] رواه الشافعى عن عمر رضى الله عنه ومثله لا يقال من قبل رأى وللقياس الجلى كما سيأتى فى كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترض وتنقض عدتها منه [قوله تقض] قال القاضى والامام رجع الشافعى عن القديم إذ بان له أن تقليد الصحابي لا يجوز للاجتهاد [قوله بعد التبرص والعدة] أى وبعد ما سلف من ضرب القاضى وحكمه هذا مراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرها بحثا قبل اطلاق على تصريح الشارح بمعناها فى قوله الآتى وقت الحكم بالفرقة فثبت الحد [قوله صح النكاح الخ] نظرفيه الزركشى بما سلف من عدم صحة نكاح المرتابة اذا حصلت الرية وان بان أن النكاح صادف اليقونة قال وقد جعلوا من موانع النكاح الشك فى حل المنكوحه كالونكح من لا يدري أم معتدة أم لا وهل هى أخته من الرضاع أم لا اه أقول لا اشكال لأن الأمر هنا متما كد بضرب القاضى وحكمه فأقل مراتبه أن يكون كالأول حدثت الرية بعد قضاء العدة وهو لا يضرب كما سلف [قوله ويجب الاحداد] من أحد وهو المنع لأنها تمنع نفسها التزين وتمنع الخضاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكثت أربعة أعوام هل تعد مدتها أو ولدت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أمان تعدد بالأكثر من الأقراء والأشهر لو فرض

الأصح) ملقوه عن المانع فى الواقع والثانى لا يصح لانتفاء الجزم بخلوه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد أن نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد لتبين الخطأ فى الحكم لكن لا يبطؤها حتى تعدل للثانى وقبل هى زوجة الثانى لا رافع نكاح الأول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقبل الأول مخبر بين أن يزعمها من الثانى وبين أن يتركها ويأخذ منه مهر مثل لقضاء مهر رضى الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب

الاحكام على معتدة وفاة) لحديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أو أربعة أشهر وعشرا أى فانها يحل لها الاحداد عليه أى يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أى لا يجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم والأولى أن تزين بماء عود الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي أنه يستحب لها الاحداد (و يستحب لبائني) بخلع أو ثلاث (وفى قول يجب) كالتوفى عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح و فرق بأنها محفوفة بالطلاق فلا يليق بها ايجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو ترك لبس مصبوغ لزينة وان خشن) لحديث الصحيحين عن أم عطية كنانتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وأن نكتحل وأن تنطيب (٥٢) وأن تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ماصبغ غزله ثم نسيج) كالبرود لا تتقاه

الزينة فيه بخلاف ماصبغ بعد الفسج كالمصفر والمزفر (ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان وكذا ابريسم) أى حرير (فى الأصح) كالكتان اذا لم تحدث فيه زينة كتنش والثاني يحرم لأن لبسه تزين فعل هذا يحرم العتاني الذى غلب فيه الابريسم ويباح الخرق طعنا لا تثار الابريسم فيه بالصوف الذى هو سداه (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزينة) بل اصبية أو احتمال وسخ كالأسود والكحل لا تتقاه الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان برا قاصا فى اللون حرم لأنه مستحسن يتزين به أو كدرا مشبها فلا لأن للشبع من الأخضر يقارب للأسود ومن الأزرق

الأول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث (قوله الاحداد من) أحد ويقال الحداد من حد ويقال بالجيم بدل الحاء وهو وفاة المنع وشرعا منع مخصوص من التزين والتغضب ونحوهما وقال بعضهم انه اتفق فيه اللغتان (قوله على معتدة وفاة) ولو صغيرة ومجنونة بالزمان وليهما ورقية وذمية ولو على ذمى والمعاهد والمؤمن كذلك فى الشقين وقيد الأذمى بما اذا ترافعا والى الا فلا تعرض لهم وخرج بمعتدة الوفاة ما زاد على الأشهر فيمن تعدى بالآ كثر منها ومن الأقراء فيما روى مالو ولدت عقب الموت ونازع فيها بعضهم ومالو كانت حاملا من شبهة عند الموت فلا تحد الا بعد الوضع نعم ان كان الحمل عن الشبهة والوفاة وجب الاحداد ولا تمنع منه للشبهة وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع ولو لأربع سنين فراجع (قوله تؤمن الخ) هو الغالب كما علم مما مر (قوله للاجماع) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن البصرى فى ذلك (قوله قال بعضهم) أى الأصحاب كفى الروضة (قوله والأولى أن تزين الخ) حل على مالذا كانت ترجو رجعة ولم تكن ربة فى فرجها بطلاقه (قوله يستحب لها الاحداد) هو الاعتماد اذا لم ترج رجعة كالبائن وخرج بهما المعتدة عن شبهة أو نكاح فاسد ولو بالموت فيهما وأم الولد فلا ينسب لمن الاحداد كما مر (قوله لبس مصبوغ) ولوليا وستورا نعم يكفى ستره اذا لبسته حاجة (قوله لزينة) أى ما جرت العادة أن يتزين به انشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها (قوله كالبرود) وهى المشهورة بالطرح أو نحو القليعة بضم أرله (قوله وكتان) بفتح الكاف وحكى كسرها (قوله أى حرير) فسر به الابريسم اشارة لشموله للقر ومحل ما لم يحدث فيه ما يفيد الزينة من صبغ وغيره (قوله كالأسود) اذا لم تكن عادتهم التزين به وإلا كالأعراب فيحرم (قوله مستحسن يتزين به) أى ان جرت عادتهم به والأفلا وكذا ما بعده والطرار كالفسج وحواشى العتاني كالنسيج أيضا (قوله ويحرم حلى الخ) أى نهارا ويكره ليلا بلا حاجة ولا كراهة معها (قوله وغيرها) كالقرط وهو حاقا الأذن والسماج وهو سوار العضد والمتحلى بنحو النحاس ان كان للزينة أو اشبه بالذهب حرم (قوله وقال الامام الخ) هو مرجوح (قوله

زيادة الأقراء فالوجه سقوطه فى الزائد لأن تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم [قوله على معتدة وفاة] هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهى لو مات عنها وهى معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى تشرع فى عدة الوفاة بعد الوضع [قوله بالاجماع] نقل ابن المنذر أن الحسن البصرى خالف اه ومن الأدلة على الوجوب أن الاحداد كان ممتنعا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق [قوله وأن نكتحل] كأن هذا من عطف الجمل والمعنى ونهى أن تفعل كذا على زوج [قوله وكتان] هو بفتح الكاف وحكى كسرها

[قوله]

يقارب الكحل (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس

المصفر من الثياب ولا المشقة والحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهى المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويستوى فى الحلى الخلل والحوار والحاتم وغيرها لا يطلق الحديث وقال الامام والغزالي يجوز لها التختيم بخاتم الفضة كالرجل وانما يحرم عليها ما تختص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤ فى الأصح) من تردد للامام وجزم به الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لأنه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الرويانى ولو تلمعت بنحاس أو رصاص بموه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الا بعد التأمل

للهز والافان كانت من قوم يزينون مثله لم يحز أيضا أو يستعملون المنفعة يتوهمونها فيه جاز (و) يحرم (طيب في بدن ونوب) حديث  
 أم عطية السابق وأن تطيب (وطعام وكل) غير محرم قياسا على البدن والتوب (و) يحرم (اكتحال بالعمد) وان لم يكن فيه طيب حديث  
 أم عطية السابق وأن نكتحل (الاحاجة كرمذ) فتكتحل به ليلا وتمسحه نهارا فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الأصفر  
 وهو الصبر بكسر الباء كالأمد في الحرمة حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم (٥٣) دخل على أم سلمة وهي حادة

على أبي سلمة وقد جعلت  
 على عينها صبرا فقال ما  
 هذا بأمر سلمة فقالت هو  
 صبر لا طيب فيه فقال  
 اجعليه بالليل وامسحيه  
 بالنهار أما الكحل الأبيض  
 كالتوتيا فلا يحرم لأنه  
 لازينة فيه وقيل يحرم على  
 البيضاء حيث تزين به  
 وقيل لا يحرم الأصفر على  
 البيضاء وقيل لا يحرم  
 الأمد على السوداء لأنه  
 بسواده لا يفيد جالا  
 (و) يحرم (اسفيداج)  
 بالقال المجمة (ودمام)  
 بضم المجمة وكسر هار هو  
 المسمى بالحرة لأنها تزين  
 بهما الوجه وكذا يحرم  
 الأمد في الحجاب لأنه يزين  
 به (وخضاب حناء) ونحوه  
 حديث أبي داود السابق  
 ولا تختضب وذلك فيما يظهر  
 من البدن كالوجه والبدن  
 والرجلين ولا يحرم فيما تحت  
 الثياب ذكره الروائي  
 (أو يجل تجميل فراش  
 وأثان) بأن تزين بيتها  
 بالفراش والستور وغيرها  
 لأن الحداد في البدن لافي

و يحرم لؤلؤ) أي نهارا كما مر وكذا بقية التحلى نعم ان دعت ضرورة الى لبسه نهارا كاحرازه جاز (قوله  
 لم يحز) هو المعتمد وكذا ما بعده والتوبة ليس قيد ونحو الصدق والعاج والودع كذلك لمن يزين بها (قوله  
 ويحرم طيب الخ) أي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يحرم على المحرم نعم يجوز نحو قسط أثر حبض وشملت  
 الحرمة الابتداء والدوام وهو كذلك ولو احتاجت اليه فهو كالاحاجة للاكتحال الآتي والحرمة كالعمدة في  
 استعمال الطيب ابتداء لا دوما كما يأتي (فرع) يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها وبقية شعور الوجه لأنه  
 زينة لادهن بقية البدن (قوله حاجة) قال شيخنا وهي ما تبيح التيمم وفيه بعد والوجه الاكتفاء بما  
 لا يتحمل عادة (قوله دعت الحاجة) قال شيخنا المراد بها هنا الضرورة فراجع (قوله الأصفر) ولو  
 للبيضاء والأسود ولوللأسوداء كاستدشيره اليه (قوله بكسر الباء) أي مع فتح الصاد وباسكان الباء مع فتح  
 الصاد وكسرها (قوله فقال اجعليه) وفي رواية فقال لافانه يشب الوجه أي يوقده ويحسنه (قوله فلا يحرم)  
 ولونهارا (قوله ويحرم اسفيداج) افظة مولدة (قوله دمام) قال الأسنوي بكسر الدال المهملة وبميمين  
 بينهما ألف وفي الشرح جواز الضم أيضا (قوله المسمى بالحرة) بالحاء المهملة المضمومة (قوله الوجه)  
 شمل اللثة والشفة والخدين والذقن وغير الدمام مثله في ذلك (قوله يحرم الأمد في الحجاب) وغير الأمد مثله  
 ويحرم تصفير الحجاب أيضا بالقاء خضابه بالصفرة لا تصفيره بالعين المجمة وقيل يحرم أيضا وقال شيخنا  
 كالحطيط وأما ازالة شعر الأبط والعانة والرأس وغيرها فلا حرمة كازالة الأوساخ والاستحمام وغسل  
 الثياب ونحو ذلك (قوله حناء) هو مذكر مهموز مدود واحد حناء بالهمزة والمد أيضا (قوله ونحوه) منه  
 النقش والتطريف في الأصابع وتصفيف الشعر وتجعيده (قوله بأن تزين بيتها) اشارة الى أن نسبة  
 التجميل الى الفراش مجازية والمراد أنها تتجمل بالفراش ومنه الوسائد والأنطاع فلا يحرم (قوله أثان)  
 بثلاثين أمتة البيت وسكت عن معنى التجميل فيه وفي دخوله فيما قبله بعد فتأمله (قوله في البدن) يفيد أن  
 القطاء بنحو الاحفاف كالثياب وبه قال شيخنا تبعه الابن الرفعة فيحرم بولوليل (قوله ليس من الزينة) أي  
 المقصودة للزوج فلا ينافي إطلاق الزينة على ذلك في الجمعة (قوله عصمت) ان دعت وهي مكلفة والاشرف غير  
 المكلفة على وليها ان علم (قوله أي المرأة) لا للرجل فيحرم عليه ولو على نحو زوجته لفقده قوة الصبر في حقه  
 التي طلب الاحداد لها في النساء وجوز له الامام له ثلاثة أيام ولم يوافقه عليه (قوله احداد) أي تعزّن بغير تغير  
 ملبوس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم (قوله على غير زوج) ممن يطلب الحزن عليه ولو اجنبيا

[قوله ويحرم طيب] لو كانت تحترق فيه فحل نظر [قوله واسفيداج] هو يؤخذ من الرصاص وهي  
 لفظة مولدة [قوله حناء] هو مذكر مدود مهموز واحد حناء [قوله فراش] هو ما رقد عليه  
 من مرتبة ونطع ووسادة فأما ما تنطقي به فقال ابن الرفعة الأشبه أنه كالثياب لأنه لباس [قوله من  
 الموتى] قال الزركشي من الأقرب

الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بضمل رأس وقلم) لأظفار (وازالة وسخ قات ويحل امتشاط وحام) ان لم يكن فيه خروج محرم  
 واستعداد فان ذلك كله ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسكت عن التقييد في الحمام (ولو تركت الاحداد) الواجب عليها كل  
 المدة أو بعضها (عصمت واقتضت العدة) كالوفارقت المسكن) الذي يجب عليها ملازمته كإسبائي فاتها تعصى وتنقض عدها بمضى المدة  
 (ولو بلغت الوفا بعد المدة) أي مدة عدة الوفاة (كانت منقضية) لمضى مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من المهر

(ثلاثة أيام) فخلعونها (وتحرم الزيادة) عليها (وا لله أعلم) وذلك ما أخذ من حديثي الصحيحين السابقين وقد ذكر هذه المسائل الراقية في الفرح ولم يصرح بحرم الزيادة (فصل: يجب سكنى المعتدة طلاق ولو بآئن) بخلع أو ثلاث - أملا كانت أو حاتلا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) (٥٤) بأن طلقت حال نشوزها فانها لا سكنى لها في العدة كافي صلب النكاح قال

في التمة ولو نشزت في العدة سقطت سكنها فان عادت الى الطاعة عاد حتى السكنى وقبل ان نشزت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستصحت عليه من كل وجه فلا سكنى لها وتسكنى الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فلها لا سكنى لها بناء على الأصح أنها لا تستحق النفقة - حالة النكاح وكذا تستثنى الأمة حيث لا يجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولمعدة وفاة في الأظهر) لحديث فريرة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت ان فوجي لم يتركني في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا سكنت في الحجرة أوفى المسجد طائي فقالا مكنتي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه

بلارية كصديق وعالم وصالح وصهر وسيد ومملوك (قوله ثلاثة أيام) قال شيخ شيخنا حميرة وقد مر في التعزية اعتبار الثلاث من الموت أو الدفن فيبغى أن يأتي مثل ذلك هنا راجعه وقال بعضهم ينبغي هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب في الموت (قوله وتحرم الزيادة) أي بقصد الاحداد والا فلا .

(فصل) في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك (قوله يجب) وان أسقطتها عن الزوج لما فيها من حق الله تعالى ولأنه إسقاط لما لم يجب لزوجها يومها (قوله المعتدة) خرج أم الولد والمفسوخة بعيب أو غيره كردة (قوله طلاق) خرج وطء الشبهة ولو من نكاح فاسد وان وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة وعليها أجرته وللزوج اسكانها (قوله بآئن) مرفوع خبر مبني محذوف ولم يقدره الشارح كعادته لما قيل إنه وجده مجرورا بضبط المصنف بالقلم وعليه فهو صفة لطلاق محذوف وقول شيخنا الرمي أنه نعت لطلاق المذكور فيه نظرمع الفصل بلو تأمل (قوله فان عادت) ظاهره أنه راجع لنشوزها في العدة ويجوز رجوعه للأولى أيضا ويصرح به ذكر الخلاف بعده (قوله عاد حتى السكنى) وللوليوم الذي عادت فيه وان لم يجب نفقتها فيه اذ لا تلازم بينهما كافي. معدة الوفاة ورجع عابها بأجرة المسكن في مدة النشوز وإن كان لزوجها وله اخراجها اذا نشزت ويجب عودها اذا عادت (قوله وقيل ان نشزت الخ) وبه قال الامام مالك ولا يكون ما ذكر الا اذا نشزت حال الطلاق (قوله وتسكنى الصغيرة) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال مائه (قوله وكذا تستثنى الأمة) نعم للزوج اسكانها بعد فراغ خدمة السيد صونا لمائه (قوله لمعدة وفاة) أي غير ناشرة أيضا وكذا لمعدة الفسخ الانية (قوله في الحجرة) أي محض داره والمسجد بجوارها وهي محل القبر الشريف الآن (قوله أرجح) لأنه الأصل فيه ما يعارض (قوله وفسخ) بالمعنى الشامل للانفساخ بدليل ما بعده (قوله ورضاع) ولعان (قوله في ارتفاع النكاح) خرج ما لو كان لها مدخل في العدة كأن طلقها وادعت الاصابة وأنكرها فهي كالناشرة على المعتد (نفية) انما وجبت سكنى معدة الوفاة والبائن الحامل لأنها لصيانة الماء المحتاج اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لأنها

[قوله وتحرم الزيادة] قال الامام لأن في ذلك اظهار عدم الرضا بالقضاء والأنيق التلغف بحجاب الصبر ورخص في الثلاث لأن النفوس قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت التعزية فيها لأن اعلام الحزن تنكسر بعدها اه وقد سلف أن مدة التعزية من الموت وقيل من الدفن فيبغى أن يجيء مثله هنا . (فصل يجب) [قوله ولو بآئن] بالجر قال الزركشي والوجه نصبه [قوله وكذا تستثنى الأمة] لكن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو أراد الزوج - حكى الراقى عن الامام إن بينا في صلب النكاح أن تكون في المسكن الذي يعينه الزوج وجبت الملازمة وان قلنا بحجاب السيد فوجهان وقضية البناء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي [قوله ولمعدة وفاة] لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعيًا ثم مات في أثناء العدة وجب لها السكنى قطعا [قوله الحجرة] أي محض الدار [قوله وعيب] لم يذكر فرقة اللعان لأن البغوى جزم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (فائدة) حيث قلنا لا تستحق فلواراد الزوج الاسكان وجب عليها

الاجابة

الترمذي وغيره والثاني لا سكنى لها كاهو قضية اذن النبي لفريرة

أولا وقوله لها ثانيا مكنتي في بيتك محمول على التدب جمع بينهما ومجاب بأن حله على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق جامع فرقة النكاح وفي الحياة ومساواة الفسخ بردة واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا يجب لأن وجوبها بمنزول النكاح مستبعد والنص إنما ورد في المطلقة فيبقى غيرها على الأصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح كأن فسخت

بغير العتق أو عيب الزوج أو فسخ هو بيعها فلا سكنى لها قطعا وإن لم يكن لها مدخل في ارتضاعه كأن افسخ بسلام الزوج أو ربه والراضع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقه الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجب في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن واضافة البيوت البين من جهة أنها مسكنهن قال في النهاية والرجعية كغيرها (٥٥) في ذلك قال في المطلب

ونص عليه في الأم وفي الحاوى والمهذب أن الزوج أن يسكنها حيث شاء كالزوجة وجزم به المصنف في نكته التفتية (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بآئن في النهار لشراء طعام وغزل ونحوه) لحاجتها الى ذلك وعبر في الروضة كأصلها بشراء طعام أو قطن أو بيع غزل (وكذا ليلا الى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما) للتأنس فيها لكن (بشرط أن ترجع ونيت في بيتها) وفي البائن قول قديم أنها لا تخرج لما ذكر بخلاف المتوفى عنها المأورء فيها من حديث مجاهد أن رجلا استشهدوا بأحد فقالت نساؤهم يا رسول الله انا نستوحش في بيوتنا فنييت عند احداهن فأذن لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عند احداهن فلذا كان وقت النوم

للسلطنة المنتفية فيهما (فرع) حيث لم تجب السكنى ندب للامام اسكانها وللزوج اسكانها أيضا وأجنبي أيضا حيث لاربية وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها خصوصا اذا كانت في مسكن فورقت فيه (قوله قال في النهاية والرجعية كغيرها) هو المعتمد (قوله ولها) أى المعتدة حيث لم تجب نفقتها (قوله لحاجتها الى ذلك) فلوا احتاجت ليلا جاز كأنهار قاله شيخنا واذا لم تحتج لم تخرج أصلا ولولا إعادة أو زيارة أو تجارة أو تنمية مال (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف إلا أن يؤول الشراء في كلامه بما يشمل البيع كذا قيل والوجه خلافه بل يجعل ونحوه عائدا الى الشراء أولا ذكرك من الشراء وغيره نعم كون الغزل للبيع أقرب من كونه للشراء فتأمل (قوله الى دار جارة) والمراد بها الملاصقة وملاصقتها لامافى الوصية (قوله للتأنس) أى ان احتاجت إليه (قوله وفي البائن الخ) فيه اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف (قوله بأحد) اسم الجبل الذى كانت عنده الوقعة (قوله أما الرجعية) ومثلها البائن الحامل (قوله الابذنه) أى فيما يتعلق بالنفقة لوجوبها عليه أما غيرها فلها الخروج لما تحتاج اليه كالتأنس مع الجارة وغيرها مما مر (قوله وتنقل من المسكن) أى الى أقرب المساكن إليه حيث أمكن وجوبا (قوله وما لها) وان قل واختصاص (قوله أذى) بفتح الهمزة منون أى اذى شديد بحيث لا يحتمل عادة نعم ان تعدت عليهم منعها الحاكم منه ومن الخروج (قوله للحاجة الى ذلك) أى الخروج وكذلك لو أسلمت بدار الحرب ولم تأمن مع الاقامة أو لزمها أحد أو دعوى أو يمين وليست مخدرة أو لزمها تعزيب في زنا (قوله الأحياء) أى غير أبويها نعم لو كان المسكن لها أو ضاقت الدار عنها وعنهم وطال التأذى منها لهم أو عكسه فقلوا عنها وجوبا وأما الأبوان فلا يجب نقلها عنهما لأن المشاحة بينهما لا تطول بل يندب نقلها فقط وقولهم وضائق الدار عنهم صريح في أنها اذا اتسعت لا يجب النقل وفيه بحث فراجع (قوله الى مسكن) أى في البلد (قوله قبل وصولها)

الاجابة وينبغي أن يكون مثل ذلك ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول بعدم الوجوب [قوله لم يجز] قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضى فكذا توابعها بما فيه حق الله تعالى [قوله مسكنهن] أى لامن حيث انها مملوكة لهن والامساخات الحكم بالطلاق [قوله وكذا بآئن] روى مسلم عن جابر رضى الله عنه قال طلق خالتي سليبي فأرادت أن تجذخلها فزجرها رجل أن تخرج فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى تجذنى فملك فأنك عسى أن تنصديق أو تنفعلى خيرا قال الشافعى رضى الله عنه ونجى الأنصار قريبة من منازلهم والجذ لا يكون الا نهارا .

قأوى كل امرأة الى بيتها رواه الشافعى والبيهقى أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الابذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفائها (وتنقل من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فساق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم بها أذى شديدا والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعى في الشرح وما يصدق به الجيران الأحياء وقد فسر قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة بالبذاءة باللسان على الأحياء (ولو اتفقت الى مسكن بائن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها إليه اعتدت فيه على النص) لأنها مأورة بالمقام فيه وقيل تعتد في الأول لأنها لم تحصل وقت الفراق فى الثانى وقيل تنخير بينهما لأنها غير مستقرة فى واحد منهما حالة الفراق ولها تطلق بكل منهما



وقيل تعتد في أقربهما إليها عند الفراق وإن استوبا فتخيرت أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إلى الثاني فتعتد فيه جزوا وإن لم تنقل الأمتعة من الأول (أو غير إذن في الأول) تعتد (وكذا لو أذن ثم وجبت قبل الخروج) منه فانها تعتد فيه (ولو أذن في الانتقال إلى بلد فمكسكن) فيما ذكر فان وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق عمرانه اعتدت في مسكنها منه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول إلى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول إليه اعتدت فيه جزوا (أو) أذن (في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي) وهي معتدة (٥٦) في سيرها (فإن مضت) وبافت المقصد (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع)

في الحال (لعتد البقية في المسكن) فإن كانت العدة تنقضي في الطريق وجب الرجوع أيضا في الأصح للقرب من موضع العدة وإن لم تمض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت العدة قبل الخروج من مسكنها لم تخرج منه أو بعد الخروج منه للسفر ولم تفارق عمران البلد لزمها العود إليه لأنها لم تشرع في السفر وقيل تتخير بين العود والمضي لتضررها بتركه للفتوت لفرضها وقيل في سفر الحج تتخير وفي سفر التجارة يلزمها العود والعمره كالحج في جميع ما ذكر (ولو خرجت إلى غير الدار المألوقة) لسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق بيمينه) لأن الأصل عدم لأن فيجب رجوعها في الحال إلى دار المألوقة ولو وافقها على الأذن في الخروج لا يجب الرجوع

أي وبعد خروجها من البيت والواجب بقاؤها فيه وسيأتي (قوله وإن لم تنقل الأمتعة) وكذا لو عدت إلى قتلها (قوله في الأول) ما لم يأذن لها في الإقامة في الثاني (قوله قبل الخروج منه) وإن بعثت أمتعتها (قوله في انتقال) أو مطلقا (قوله قبل فراق عمرانه) أو سورة إلى محل تقصير فيه الصلاة (قوله في الطريق) أي بعد ما ذكر (قوله فلها الرجوع) وهو أولى (قوله أقامت فيه) أي بقدر الحاجة من تمام الحج أو غيره وإن زاد على ثلاثة أيام أو بقدر مدة قدرها لها ويقتصر لها بما بعد ما إلى مادون الثلاث أو إلى وجود رفقة إن احتاجت إليهم ونحو من طريق (قوله لزمها العود) وفي هذه والتي قبلها لو كانت أحرمت بالحج أتمت بعد العدة إن أمكن والاتحلت وعليها القضاء ودم الفوات هذا ما اعتمدته شيخنا الرمي (قوله والعمره كالحج الخ) نعم لا يتصور فيها الفوات وغير سفر الحج والتجارة مثلها ولو لغير حاجة أو لئزها ولو سافرت معه فوجبت العدة في الطريق أو في مقصد الزوج لزمها العود حالا بالشرط السابق لانقطاع تبعيتها مع عدم الأذن وما في المنهج من اغتفار مدة المسافر غير مراد (فخرج) لوجهل حال السفر والأذن فيه حل على النقلة (قوله وقال) أي الزوج ومثله في هذه وأرنه (قوله وهما قولان الخ) لعله إشارة إلى أن المراد بالمذهب الراجح بدليل تعبيره به كالمصنف لا بمعنى أن الخلاف طرق وقيل إشارة إلى أن أحد الخلافين مبني على الآخر فأشبه الطرق فتأمل (قوله لأنها أعرف) أي مع اتفاقهما على الأذن وبذلك فارتقت ما قبلها وهل تسقط سكنها إذا لم تصدق هي في المسئلتين راجعه (قوله وبيتها من شعر) تفسير لما قبله والشعر مثال وبيوت الحلة كبيوت القرية والحلتان كالقريتين فيما تقدم وكذا بيوت الختان والسفينة فإن عدت بيوت السفينة ولها محرم فيها مثلا أخرج الزوج منها فإن تعذر إخراجها أخرجت هي إلى أقرب شط تأمن فيه فإن تعذر اعتدت فيها مع الاحتياط من النظر والخلاوة مثلا (قوله قومها) أي أهلها وغيرهم (قوله للضرورة) فيعين أقرب محل تأمن فيه (قوله أو أهلها) أي ارتحلوا لأمع رجاء عودهم والأكان هربوا من عدو مثلا ويعودون وجب عليها الإقامة حيث أمنت وكذا لو ارتحل بعض أهلها (قوله والأصح تتخير) هو المتمدن ولو رجعية خلافا للبلقيني (قوله بموكا) ولومن حيث المنفعة (قوله ولا يصح بيعه) أي لغيرها نعم لو سبق العدة رهن وتعذر الوفاء من غيره بيع فيه أو سبق حجر فليس فهمي [قوله وقيل تعتد الخ] قال ابن أبي الدم الأقيس ويشهد له حديث الرجل الذي خرج تائباً فأت واختصمت فيه الملائكة [قوله فيه الخلاف] قال الامام ولو أرادت الإقامة في بلد بين البلدين لتقضي عدتها فيه لم يجز اتفاقا [قوله أو تجارة] مثله لئزها [قوله لم يجب الرجوع] أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام [قوله لأن الأصل الخ] أي وكما خاطبها بكتابة الطلاق واختلاف في النية ولأن القول قوله في أصل الأذن فكذلك في صفته [قوله والأصح تتخير] خولف ذلك في الحضرية فتلزمها الإقامة وتختلف الحضرية أيضاً فلو أذن الزوج للبدوية في النقلة من - إلى - لم يملك في أثناء الطريق فلها الإقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرية [قوله ويليق بها]

في الحال (ولو قالت قلت) أي أذنت لي في النقلة إلى هذه الدار فأعتد فيها (فقال بل أذنت) في الخروج إليها (حاجة) قال ذكرها فاعتدى في الأولى (صدق) بيمينه (على المذهب) لأن الأصل عدم الأذن في النقلة ومقابلته تصديقها بيمينها لأن الظاهر معها بكونها في الثالثة وهما قولان محكيان فيها لو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزل بدوية وبيتها من شعر كمنزل حضرية) فعليها ملازمته إلى انقضاء عدتها فإن ارتحل في أثناءها قومها ارتحل معهم للضرورة أو أهلها فقط وفي الباقيين قوة وعدد فقيل تعتد بينهم لتيسره والأصح تتخير بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة أهل عسرة موحشة (وأنا كان المسكن) بموكا (له ويليق بها تعين) لأن تعتد فيه لما تنتم (ولا يصح بيعه إلا في عدة ذات أشهر فكمستأجر)

فيصح في الأظهر كما تقدم في باب الأجارة (وقيل باطل) قطعاً والفرق أن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لا تملكها فكان المطلق باعها واستحق منفعتها لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو مستعار الزمها فيه فإن رجع المبرور لم يرض بأجرة نقلت) بخلاف ما إذا رضى بها فتلزم المطلق ولا تنقل (وكذا مستأجرها نقضت مدته) فإنه إذا لم يرض بالملك بتجديد أجارة تنقل منه (٥٧) بخلاف ما إذا رضى بذلك (أو) ملكها

(لها استمرت) فيه لزوماً (وطلبت الأجرة) من المطلق قاله صاحب المذهب والتهديب وقال صاحب الشامل وغيره وصححه في أصل الروضة تنخير بين الاستمرار فيه بأجرة أو أجارة وهو أولى وبين طلب النقل إلى غيره (فإن كان مسكن النكاح نفيساً فله النقل إلى لائق بها أو خيراً منها) (الامتناع) من الاستمرار فيه وطلب النقل إلى لائق بها وحيث تنقل ينبغي أن تنقل إلى قريب من المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم أن ذلك واجب واستبعد الغزالي الوجوب وتردد في الاستحباب (وليس له مساكنتها ومساكنتها) حيث فضلت الدار على سكنى مثلها لما يقع فيها من الخلوة بها وهي حوام كالخلوة بأجنبية (فإن كان في الدار محرم لها بمزكرو (أو) محرم (له) بمز (أثني أو زوجة أخرى) كذلك (أؤامأة أو امرأة أجنبية جاز) ما ذكر لا تقفاه المفسر فيه لكن يكره لأنه لا يؤمن

كالفرع. وتقدم هي على الفرع والورثة في غير ذلك ويصح بيعها مطلقاً (قوله فيصح في الأظهر) وإن توقعت الحيض فيها بنحو بلوغ تسع سنين مثلاً وإذا طرأ الحيض فيها تنخير المشتري (قوله قطعاً) إشارة إلى أن المبرع عنه بقيل طريق قطع وهو معلوم من التشبيه قبله ولكنه مخالف لاصطلاحه (قوله والفرق) أي من حيث الخلاف (قوله مستعاراً) ولو بعد الفرقة (قوله رجع المبرر) أو خرج عن الأهلية بنحو جنون أو فقه أو زوال ملكه عنه (قوله نقلت) ولا يلزمها العود له لورضى بعدها (قوله فتلزم المطلق) فهي عارية لازمة من جهة الزام الشارع (قوله بخلاف ما إذا رضى) فيلزم المطلق الأجرة ولا يجوز له نقلها (قوله وطلبت الأجرة) أي أجرة قدر ما يليق بهامنه وسواء طلبت بنفسها أو أوليها فلزم طلبها فلا أجرة حيث كانت رشيدة كما لو سكن معها في بيتها باذنها مدة ولم تطلبها وإن كانت أمتعت في محل وحدها فإن لم تأذن له فلها مطالبته بها (قوله وصححه في أصل الروضة) أي صحح أنها تنخير وهو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف وإن أمكن حل كلامه على الجواز دون الوجوب بأن يقال استمرت إن شئت (قوله وظاهر كلامهم أن ذلك واجب) أي نقلها إلى القريب أي تعين القريب وهو المعتمد (قوله وليس له) ولو في رجعية (قوله ومداخلتها) أي ولا مداخلتها وكان المناسب للشارح ذكرها (قوله حيث فضلت) قيد للجواز الآتي فغيرها يمنع مطلقاً (قوله ذكر) ليس قيداً كما يشير إليه الشارح ولا بد في المحرم وغيره من يأتي أن يكون ثقة وقال شيخنا في محرمها يكفي أن يكون له غيره ولو غير ثقة ولا بد فيمن ذكر أيضاً أن يكون بصيراً وقال شيخنا يكفي أعمى قوى الإدراك (قوله أو امرأة) أو مسح أو عبدها (قوله اشترط محرم) أو غيره ممن تقدم (قوله وينبغي) أي يجب (قوله أن يخلق) وأولى منه أن يسمر وأولى منه أن يبنى (قوله كما اشترطهما) أي الغلق وعدم المرور وهو المعتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف (قوله وعلا) والأولى إسكانها فيه لأنه أبعد عن الإطلاع عليها (فرع) بحرم خلوة أمرد بأمرد وإن تعدد أو رجل بأمرد وإن تعدد أو بنسوة غير ثقات كذلك

قال الماوردي وغيره من العراقيين أنه يعتبر هنا في ملازمة المسكن أن يكون لا تقابها قال ويخالف سكن النكاح الذي يراعى فيه حال الزوج دونها لما توجه في هذه المسكن من حق الله تعالى قال الزركشي بعد سوقه في النفقات ما يخالفه [قوله وطلبت الأجرة] أي أجرة المسكن الذي يكفيها منه .

(تفنيه) لومضت المدة من غير طلب فلا أجرة كالسكنى في صلب النكاح بخلاف النفقة [قوله فإن كان في الدار الخ] أي حيث فضلت عن سكنائها ثم الظاهر أن صورة المسئلة أن الدار مع كونها فاضلة ليس فيها بيت واحد والا لا تحدث مع المسئلة الآتية الآن مثل هذا التصویر لم يكتفوا فيها بالمحرم الامع بناء حائل [قوله ذكر] قال الزركشي يكفي الأثني بالأولى ولو كانت أجنبية فكذلك تكفي على الأصح في الروضة [قوله والا فلا يشترط] استشكل ما ذكره المؤلف في الشقين أما الأول فلأن المحرم قد لا يكون معها عند قضاء الحاجة ولا يلزمها على الدوام وأما عدم اشتراطه عند التعدد فلأنه قد لا يكون قد لا يكون ثم سكان والمحدور موجود فيها إذا كانت الدار كبيرة ذات مرافق وليس فيها غيره فالتجته حل كلامهم على غيرها . (تفنيه) لو كانت المرافق عند التعدد خارج الحجرة في الدار لم يجوز لأن الخلوة لا تمنع مع ذلك .

(٨ - (قلوبى وعميره) - رابع) معه النظر ولا عبرة بالجنون والعبي الذي لا يميز (ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحدهما والاخر الاخرى فإن اتحدت المرافق كطبخ ومستراح) ومعه إلى السطح (اشترط محرم) حذراً من الخلوة فيها ذكر (والا فلا) يشترط (وينبغي أن يخلق ما بينهما من باب أو أن لا يكون عزاً واحداً) يعرفه (على الأخرى) كما اشترطها صاحب التهديب والتمة وغيرهما حذراً من الخلوة في ذلك ومنهم من يشترط الثلثى كفى البيتين من الخلق (وسفلها ولو كدار وحجرة) فيلزم كرم من أنه إن اتحدت المرافق اشترط محرم والا لا يشترط

فمن ان لم تكن رية كشارع ومسجد مطروق فلا تحرم

(باب الاستبراء)

هو بالدلغة طلب البراءة وشرعا ما سبذ كره وهو في الأمة كالعدة في الزوجة ولذلك ذكر عقبا وخص بهما الاسم لأنه اعتبر أقل ما يدل على البراءة (قوله التبرص بالمرأة) الأولى تبرص المرأة والمراد بها الأمة ولو عبر بها لكان أنسب (قوله بسبب الخ) هذا هو الأصل والمراد حل الاستمتاع كما سيأتي ولو بلا حدوث أو زوال أو إرادة تزويج كافي المكاتبه ونحوها وتزويج موطوءة (قوله أو تعصبا) عطف على تعرف منصوب بنزع الخافض وقيل غير ذلك (قوله بسببين) أي بأحد سببين أصالة كإسرا فلا يرد وطء أمة غيره بظنها أمة (قوله أمة) ولو احتمالا فشمّل الخنثى وهل يكنى استبراءه قبل اتضاحه راجعه وينبغي أن يجري فيه ماني الجوسية الآتية (قوله أو هبة) أي مع قبض أو أوارث ولو قبل قبض أو بيع بعد لزومه لاقبله (قوله أو سبي) أي بعد قسمة أو اختيار تملك كما في الجهاد (تفنيه) قال شيخنا الرملي يجوز وطء السراري المجاورة الآن من الروم لاحتمال أن من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكرناه في محله من كتاب الجهاد (قوله أوردت بعيب) خرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردّها المسلم لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما في الروضة مبني على مرجوح (قوله أو قبول وصية) أو رجوع مقرض أو بائع مفلس أو والده في هبة فرعه أو أمة قراض بعد فسخه لأمة تجارة بعد إخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا الرملي وتوقف فيه شيخنا الزيادي والتوقف ظاهر خصوصا مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل (قوله ومن استبرأها البائع) ويجوز في هذه تزويجها من غير المشتري ومنه ان أعتقها قبل الاستبراء ومثلها المملوكة من صبي أو امرأة (قوله فيها) الأولى فيه لأنه عائد إلى الغير ويحتمل عود الضمير لجميع المذكورات (قوله أو طاس) بضم الهمة أفصح من فتحها اسم واد من هو ازن عند حنين (قوله وألحق) أي الزايف أي قاص كما ذكره قبله والمغايرة تفنن (قوله في مكاتبه) أي كتابة صحيحة وكذا أمة مكاتب عجز (قوله عجزت) بضم العين وتشديد الحيم مبني لأجهول بدليل تفسير الشارح المذكور (قوله وكذا مرتدة) وكذا ردة السيد أوهما معا قال البلقيني ولو أسلمت أمة كافر ثم أسلم بعدها وجب الاستبراء (قوله لعود الخ) يفيد أن المراد بحدوث الملك فيما تقدم ملك الاستمتاع لا ملك اليمين فتأمل قال شيخنا وماذا كرم حيث حل التمتع وأما التزويج فان كان قد وطئ قبل الكتابة أو الردة وجب الاستبراء والا فلا فراجع (قوله بذلك) أي المذكور من الصوم والاعتكاف والاحرام ولو اشتراها كذلك كفي الاستبراء في زمنه على المعتمد ولا يتوقف على زواله (قوله لاذنه) قيد للحرمة فالولم تحرم عليه لعدم اذنه فيه فهو أولى بعدم الوجوب

(باب الاستبراء)

[قوله أو سبي] أي مع القسمة ثم محس الا كفتاء بالاستبراء اذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما سيأتي في الجوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الاحرام لم يكف ولا بد من اعادته [قوله ومن استبرأها البائع] أي لكن هذه يجوز تزويجها لغير المشتري وله ان أعتقها من غير تجديد استبراء وكذا المملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة اذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها غيره الا بعد الاستبراء لنسبها بالحرث كما سيأتي [قوله لعود ملك الاستمتاع] عبارة غير أنها بالكتابة كالحارثة عن ملكه في تحريم الاستمتاع وإيجاب المهر بوطئها [قوله وكذا مرتدة] لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقيني فالظاهر أنه لا بد من الاستبراء ولو زوج الشخص أمة فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والا فلا تشبهها بالحرث [قوله بعد حرمتها على السيد بذلك] احتراز به عن التي اشتراها محرمة ونحوها فانه

(ببب بسبين أحدهما ملك أمة بشرأ أو إرث أو هبة أو سبي أورد بعيب لو تخالف أو أقاله) أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومتقلة من صبي وامرأة وغيرها) أي غير المذكورات ويدخل فيه الصغيرة والآيسة والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سبائك أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضت رواه أبو داود وغيره وقاس الشافعي رضي الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من الإطلاق في المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما سيأتي (ويجب) الاستبراء (في مكاتبه عجزت) أي عجزها السيد لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالكتابة وكذا لو فسخت الكتابة يجب (وكذا مرتدة) عادت إلى الاسلام فانه يجب استبرأؤها (في الأصح) لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالردة والثاني لا يجب لأن المرأة لا تنافي الملك

مخلاف الكتابة (لأن من خلعت من صوم أو اعتكاف أو احرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لاذنه فيه فانها لا يجب استبرأؤها لأن حرمتها بذلك لا تغل بالملك بخلاف الكتابة (وفي الاحرام وجه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة لنا كذا الحر منته

لأنه لم يتجدد البتراء حل  
وانما استحب لتمييز ولد  
النكاح عن ولد ملك العيين  
فانه في النكاح ينقصد علو كما  
ثم يعتق في الملك وفي ملك  
العين ينقصد حرا ونصير  
أمة أم ولد (وقيل يجب)  
الاستبراء لتجدد الملك  
(ولو ملك مزرعة أو معلقة)  
عن زوج أو وطء شبهة  
وهو عالم بالحال أوجاهل به  
وأما البيع (لم يجب) في  
الحال استبراء لأنها مشغولة  
بحق غيره (فان زالا) أي  
المدكوران من الزوجية  
والعدة بأن طلقت قبل  
الدخول أو بعده أو انقضت  
العدة أو انقضت عدة الشبهة  
(وجب) الاستبراء (في  
الأظهر) لحدوث الملك  
والثاني لا يجب لأن حدوث  
الملك يخلف عنه حلها فيسقط  
آثره (الثاني زوال فراش  
عن أمة موطوءة) غير  
مستولدة (أو مستولدة  
بعق أو موت السيد)  
فيجب عليها الاستبراء كما  
تجب العدة على المفارقة  
عن نكاح (ولو مضت  
مدة استبراء على مستولدة  
ثم أعتقها) سيدها (أو  
مات) عنها (وجب) عليها  
الاستبراء (في الأصح)  
لما تقدم والثاني لا يجب

(قوله وقطع الجمهور) فالأولى التعيير بالذهب (قوله ولو اشترى) أي الحر الكامل زوجته استحب  
الاستبراء بخلاف المكاتب لا امتناع الوطء عليه مطلقا ولو باذن السيد ومثله البعوض (قوله فانفسخ)  
يفيد أنه لا اختيار في البيع أو الخيار له فقط والافله الوطء في خيار البائع وحده لبقاء الزوجية ويمتنع اذا  
كان الخيار لهما لجهل المبيع (قوله لأنه لم يتجدد الخ) فلو تجدد كأن ملك معتدة منه وجهه الاستبراء  
بعد العدة ولو رجعية (قوله لتجدد الملك) ولعل عدم النظر اليه اسبق الحل المستمر عليه (قوله ولو  
ملك) وسيأتي لو أعتق (قوله أو وطء شبهة) وان تعددت فلو وطئ شريكاً أمة مشركة بينهما ولو في  
نحو حض أو وطئ اثنان أمة رجل ظنها كل منهما أمته ثم استبراها في صورتين أو أراها تزويجها وجب  
استبراء أن كعتدين لاثنين ويقدم الأسبق ان كان ويجب استبراء ثالث من ملكها ولو اشترى من شريكين  
لم يطأها واحد، نهما أو اشترى من نساء أو صبيان هل يتعدد الاستبراء بتعدد البائع أو يكفي استبراء واحد  
فيه نظر (تنبيه) يجب على السيد استبراء أمته الموزوجة غير مستولدة حالاً اذا طلقت قبل الوطء وبعد  
انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقاً وهذا بالقسبة لحل الوطء أما لو أراد  
تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقاً سواء أم الولد وغيرها كما سرفى المسكينة والمرتدة قياساً عليهما (قوله عن  
أمة موطوءة) أي له أو مستولدة بخلاف غير الموطوءة فلا استبراء لتزويجها وكذا الموطوءة لغيره اذا تزوجها  
من الواطئ الذي الماء منه أو من غيره والماء غير محترم أو كان استبراءها من انتقلت منه اليه (قوله بعق)  
أي فيهما (قوله أو موت) أي فيهما أيضاً وقال بعض مشايخنا تبعاً للبرلسي انه راجع للمستولدة فقط وأما  
الأخرى فهو من حدوث الملك للوارث ولا استبراء من حيث الموت وفيه نظر فراجع (تنبيه) يلحق  
بما ذكر زوال الفراش عن وطء شبهة بنكاح فاسد بالتفريق بينهما أو بزوال الوطء عن نحو جارية ابن  
(قوله ولو استبراء أمة موطوءة) أي له والافسحاً تقدم (قوله لما تقدم) بقوله كما يجب الخ (قوله فأعتقها)  
أي لم يجب الاستبراء وخرج ما لمات عنها لأنها تنتقل للوارث فلم تنتقل له كدبرة فكالمستولدة فيجب

لا يكفي الاستبراء قبل زوال ذلك لأنه يصدق أن تحررهما على السيد لأجل الاستبراء لأجل المدكورات  
وأيضاً فعل الوجه الآتي في الحرمة اذا كان الاحرام بغير الاذن [قوله ولو اشترى زوجته] بشرط الخيار  
قال الرافعي فليس له الوطء اضعف الملك [قوله لتجدد الملك] قال الرافعي لأن الموجب وجدول يمكن ترتيب  
حكم عليه حالاً فاذا أمكن ترتيب ولا بعد في تراخي الحكم عن السبب كافي المعتدة عن نكاح اذا وطئت بشبهة  
تعتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة [قوله موطوءة] خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا استبراء  
عليها الا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرئها قبل البيع فانه لا بد من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع  
المدكور ومن ثم تعلم أن تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بغيره بزوال الملك ثم قوله بعق أو موت السيد  
فيه نوع قصور إذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الأب عن وطء جارية الابن ونحو  
ذلك كان الحكم كذلك [قوله أو موت السيد] الظاهر أن هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينتقل  
الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم الا أن يريد المدبرة  
والمستولدة [قوله فأعتقها] لم يقل أو مات عنها لأنها تنتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم  
الأول ولا يدفعه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت نعم للوارث تزويجها من الغير بلا استبراء وكذا من  
نفسه اذا أعتقها وقلنا لأنها تنتقل الى الوارث بمتنى المدبرة فاما تعتق بموته ويكتفي فيها بالاستبراء السابق  
كأن أعتقها فيما يظهر [قوله لم يجب عليها الاستبراء] ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه لكن هل يشترط في عدم

ويكتفي بمضى (قلت ولو استبراء أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها الاستبراء (وتزوج في الحال اذا تشبه منكوحة)  
بخلاف المستولدة ذكره الرافعي في الشرح (واقعة أعلم).

ويحرم زواج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل الاستبراء حنرا من اختلاط الماءين ولو أعتق مستولته فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما ينكح المعتدة منه والثاني لا لأن الاعتاق يقتضي الاستبراء فيتوقف نكاحه عليه كتزويجها لغيره (ولو أعتقها لومات) عنها (وهي مزوجة) في المستلثين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي والاستبراء في ذات الأقراء (بقوله وهو حصة كاملة في الجديده) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كافى العدة وفرق على الأول بأن العدة تنكز رفيها الأقراء فتعرف برامظرهم بالحيض المتخلل بينهما وهنا لا تنكز رفيهم الحيض الدال على البراءة وبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقيتها فلا ينقضى (٦٠) الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب

في أثناء الطهر اكتفى ببقائه على أحد الوجهين كافي للمنفذ وجه في البسيط وجزم الجوى بأنه لا يكفي ولا ينقضى الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ويرجعه في الشرح الصغير وشارك العدة بأن فيها عددا جاز أن يعبر بلفظ الجمع من اثنين وبعض الثالث (وذات أشهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن القرء حيضا وطهرا في الثالث (وفي قول بثلاثة) نظرا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرمة والرقبة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحلق لما تقدم في الحديث (وان ملكت بشراء) وهي في نكاح أو عدة (فقد

الاستبراء (قوله ويحرم زواج أمة موطوءة) له وفي غير الموطوءة لما تقدم (قوله ولو أعتق مستولته) وكذا موطوءته فله نكاحها بلا استبراء (قوله يقتضى الخ) ظاهره أن الخلاف في الوجوب وأن النكاح لا خلاف فيه فراجع (قوله ولو أعتقها) أومات وهي مزوجة أو معتدة عن نكاح لا عن شبهة (قوله فلا استبراء عليها) أي لاحالا ولا مالا كافي شرح شيخنا .  
(فروع) لومات سيد أمة مستولدة وزوجها فإن سبق موت الزوج اعتدت له ولا استبراء عليها إلا ان مات السيد بعد فراغ عدتها فيجب الاستبراء وان سبق موت السيد أو ماتا معا فكحرة ولا استبراء عليها أيضا ، وان أشكل الأمر اعتدت بأربعة أشهر وعشر من وقت موت آخرهما إلا ان تخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام يقينا فعليها حيضة وان لم تحض في العدة ولا توث ولها تخليف الورثة أنهم لا يعلمون حينئذ عند الموت (قوله ثم تحيض ثم تطهر) فأقل الاستبراء اذا وجد سببه في آخر الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ولا يقطع الاستبراء وطه السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله وهي الصغيرة) وكذا المتحيرة ومن لم تحض أيضا لكن لوحاضت هذه ثم انقطع فلتصبر إلى سن اليأس كافي العدة (قوله بوضع جززا) أي ان لم يحض قبل وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر في غيرها ولا اكتفى بذلك كافي العدة (قوله بدليل محبة بيعه) فكل ما صح بيده قبل قبضه كذلك كوصية بعد القبول وهبة فرع بعد الرجوع (قوله لتنام الملك ولزومه) بأن لم يكن خيار وكذا لو كان الخيار للشترى وحده (قوله وتسمع الخ) يمكن أن يقال يحمل كلامه على القول بمصير الملك فيها بالعقد ويعلم منه مقابله بالأولى أو يقال لا هبة وان قلنا تلك بما ذكر فنامله (قوله ولو اشترى محوسبة أو مرتدة) وكذا معتدة عن زوج أو شبهة أو أمة مأذون عليه دين قبل سقوطه لم يكف الاستبراء قبل

اللعوق أن بنفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني [قوله وهي مزوجة] مثلها المعتمدة [قوله حل زنا] سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضرت في زمنه أو مضى شهر فيمن لم تحض فهل يكفي بذلك مع وجوده قضية مافى الروضة أن ذلك لا يكفي الأعلى القول بعدم كفاية وضع حل الزنا نعم رأيت في شرح البهجة نقلا عن فتاوى الزركشى أنها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حل زنا لا يوجب منعاً فالفرغ منه لا يوجب حلا وبه أفتى القفال [قوله بارت] ألحق بعضهم به مافى معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على القبض كرجوع الوالد في هبته وقبول الوصية ونحو ذلك قوله أو مرتدة أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جعل

سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالها مافى الأظهر فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع لأنه إما غير واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل الاستبراء بوضع حل زنا في الأصح والله أعلم) لا إطلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاملة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كالاتنقضى به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكيد بدليل اشتراط التنكز فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن ملك بارت) لأن المملوك بدلنا كد الملك فيه نزل منزلة المقبوض بدليل محبة بيعه (وكذا اشراء في الأصح) لتنام الملك ولزومه والثاني لا يحسب لعدم استقرار الملك (لا هبة) فانه إذ لمضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يحسب لتوقف الملك فيها على القبض في الأظهر كما تقدم في بابها وتسمع هنا في التصير فيها مع غيرها بالملك قبل القبض لاداعي الاختصار (ولو اشترى محوسبة) أو مرتدة (أو اشترى مكاتب أمة) حياها الملك كور في الاستبراء لانه

الرجائي

لا يستحب حل الاستمتاع الذي هو القصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطء) لما تقدم (وغيره) كقبلة ولس ونظر بشهوة قياسا عليه (الامسية فيجعل غير وطء وقيل لا) يحل فيها أيضا كغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لمأته عن الاختلاط بماء الحربي لحرمة ماء الحربي (وأذا قالت) علوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فان ذلك لا يعلم الامنها ولا تحلف فانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت السيد فقتل) لها (أخبرني تمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها (٦١) بعد الفصل لأن الاستبراء مفقوض الى أماته ولهذا لا يحال

بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تحليف وجهان الأصح في الروضة نعم قال وعليها الامتناع من التمكن اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبحناها له في الظاهر (ولاصير أمة فراشا الابوطء) ويعلم الوطء باقراره به والبينة عليه (فاذا ولدت للامكان من وطئه لحقه) وان لم يعترف به وهذا فائدة كونها فراشا بالوطء وقبله لافراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك البين وقد يتصد به التجارة

الاسلام فيجب بعده وبعد فراغ المدة وبعد سقوط الدين بخلاف مراهونة وأمة مفاس فتعند فيهما بالاستبراء قبل فك الرهن أو الحجر (قوله) ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) خرج المشتري لأن الاستبراء بعده لامعه خلافا لما توجه بعض أكابر الفضلاء ومن الاستمتاع النظر وسبأني (قوله بوطء) وتقدم أنه لا يقطع الاستبراء وان حرم نعم ان حلت منه قبل تمام الاستبراء انتقلت اليه فلا تحل إلا بوضعه (قوله قياسا عليه) فيه نظر مع أن الواقعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا تقياس حينئذ ولا اجاع فراجع (قوله الامسية فيجعل غير وطء) وكذا المشتراة من حربي (قوله صيانة لمأته) أي أصالة فلا يرد البكر وما نقل عن نص الشافعي رضى الله عنه من حرمة التمتع فيها بغير الوطء كغيرها أجيب عنه بالاجماع على خلافه في قصة ابن عمر رضى الله عنهما وأيضا قد صح الحديث الدال بمفهومه على جوازها ومذهب الامام الحديث اذا صح كما ذكره بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله صدقت) ويحرم عليه ان كذبها وتصدق هي أيضا في عكس هذه بأن ادعى أنها حاضة وأنكرت (قوله صدق) كما يصدق فيما لو ورث أمة وادعت انها حرام عليه بوطء مورثه وأنكر لأن الأصل عدم الوطء (قوله لا يحال بينهما) وان كانت جيلة جدا وهو مشهور بالزنا وعدم المسكة كمال اليه شيخنا (قوله الأصح في الروضة) هو المعتمد فقوله صدق أي باليمين (قوله الابوطء) أي في القبل ومثله ادخال المني فلا لحوق بالبر فيهما على المعتمد (قوله أو البينة عليه) أي الوطء وقيل راجع للاقرار والأول صريح كلام المنهج (قوله ونفي الولد) قال شيخ شيخنا عميرة أوسكت عنه وكذا الاستبراء فالجمع بينهما تصوير وأحدهما كاف في النفي (قوله ستة أشهر) خرج دونها من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء (قوله المنصوص) فالمناسب التعيير بالنص (قوله ومنهم من خرج الخ) فصار في كل من المستثنين قولان بالنص

الجرجاني من ذلك أيضا ما لو اشترى صغيرة لا تحتمل الوطء فاستبرأها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك [قوله لا يستحب حل الاستمتاع] علل أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف اذا اقترن ودوام [قوله وغيره] أي لاحتمال أن تكون أم ولد لبائعها أو حامل بحرم من وطء شبهة فلا يصح البيع على التقديرين ولأنه يدعى الوطء بخلاف ولد الحربي في المسئلة فانه لا يمنع الرق ولا حرمة لمأته [قوله غير الوطء] قضية هذا الاطلاق الحل حتى فيما تحت الازار وقد تردد الامام في ذلك وايراد البند نجي يقتضي الحل [قوله صيانة لمأته] هذا الاياتي في البكر مع أن حكمها كغيرها [قوله ونفي الولد] ظاهره أنه لو سكت عن النفي والاستلحاق أنه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر [قوله ستة أشهر] خرج ما لو أتت به لدونها فانه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا [قوله المنصوص وفي قول يلحقه تخريج الخ] به نعم أنه كان من حق العبارة أن المؤلف يقول على النص [قوله وقد عارض الوطء] أي فلم يبق بعد المعارضة

والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالامكان من الوطء (ولو أقر بوطء ونفي الولد وادعى استبراء) بعد البوطء بحضة وأتى الولد لسته أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه تخريجاً من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه والفرق على الأول أن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الامتناع فلم يترتب عليه اللحق ومنهم من خرج في مسئلة الزوجة من نص الأم قولاً بعدم اللحق (فلن أنكرت الاستبراء حلفاً أن الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل يكفي الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق بلايين ولهذا

حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأنا قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرأنا فيه وجهان (ولو ادعت استيلادا فأنكر) (٦٢) أصل الوطء وهناك ولد لم يحلف على الصحيح) لموافقته للأصل من علم

الوطء والثاني يحلف لأنه لو اعترف ثبت النسب فإذا أنكر حلف وإذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقني الأصح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدهوى الاستبراء

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

تقدم الحرمة كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يصلح به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك مما ياتي (انما ثبت لبن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت لبن رجل لأنه لم يخلق لفداء الولد ولا لبن حتى مالم تظهر أنوثته ولا لبن بهيمة حتى اذا ضرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لفداء الطفل صلاحية لبن الآدميات ولا لبن ميتة كأن ارتفع منها طفل أو حلب وأوجره لأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة ولا لبن من لم تنبأ تسع سنين لأنها لا تعتمل الولادة واللبن المحرم فرعها بخلاف من بلغها الوصولها لبن الحيض وسواء فيها

والتخريج والمعتمد النص فيهما (قوله حلف) فان نكل توقف لحوق الولد على يمينها على أوجه الوجهين كما في شرح الروض فان نكلت أيضا رجع إلى يمين الولد بعد بلوغه وقتل عن شيخنا الزبدي لحوق الولد بمجرد نكول السيد (قوله وجهان) المعتمد الاكتفاء بكل منهما فالخلاف لفظي (قوله) لأنه لو اعترف الخ) يفيد أن الخلاف فيما اذا كان المراد اثبات النسب فان أريد نفي الاستيلاد حلف قطعا

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

بفتح الراء أفصح من كسرهما ويجوز الحاقه تاء تأنيث فيقال الرضاعة ويجوز ابدال ضلعه بمشاة فوقية أيضا وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشربا حصول ابن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه فأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع وله شروط تأتي قال بعضهم وعلم عما ذكر أن المعنى اللغوي أخص من الشرعي على خلاف الغالب فيهما فليراجع (قوله تقدم الحرمة به) والمحرمية المفيدة لجواز النظر والخلوة وعدم تقض الوضوء باللس ولا يثبت له من الأحكام غيرها فلا توارث بينهما ولا نفقة به ولا عتق بملكه ولا لعان لنفيه ولا سقوط قود ولارده شهادة (قوله امرأة) اسم خاص بالآدمية كالرجال والنساء قاله ابن النقيب وغيره ويدل له ما سيذكره الشارح وأما لفظ ذكر وأنثى فعام في الجن والانس وغيرهما وحكم الجنينة هنا كالآدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتمد عند شيخنا الرملي وأتباعه حيث علمت أنوثتها وان لم يكن ثديها أو فرجها في محل المعهود أو لم تكن هي على الصورة المعهودة للآدمي وخالفه العلامة الخطيب في الجن مطلقا (قوله حية) أي حال انفصال اللبن منها بشرب أو غيره مما ياتي حياة مستقرة فان وصلت إلى حركة مذبوح فكذلك ان كان عن مرض فان كان عن جراحة لم يحرم كاليتة فان شفيت حرم (قوله بلغت تسع سنين) قرية قرؤية كما في الحيض (قوله ولا لبن حتى مالم تظهر أنوثته) ولو بعد لارضاع بانضاحه بهانم يكره له كالرجل نكاح من ارضعت بلبنهما (قوله ميتة) خلافا للأئمة الثلاثة ويكره عندنا كراهة شديدة (قوله ولو حلبت لبنها) أي من محل المعهود فلو خرج من غيره فقال بعضهم ينبغي أن يجري هنا ما في النفي في الفسل ورجحه العبادي والذي يتجه أنه ان كان من صورة الثدي المعهود ومن محل يمكن فيه خروج اللبن منه أعطى حكمه والأفلا فراجع وحرره (قوله وهو حلال محترم) ربما يفيد هذا أن لبن الميتة نجس وليس كذلك فاعل المراد من

سوى مجرد الامكان وهو غير كاف في ملك اليمين [قوله حلف] قال القاضي انما سمعنا يمينه لأنه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أي كما في نفي ولد الحرة واستنساكه في المطالب من حيث ان يمينه ليست منطبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق النفي قال ولذا قالوا اذا أجاب بنى المدعي لم يحلف الاعلى ما أجاب ولا يكفيه أن يحلف على أنه لاحق له على إلا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره [قوله وهناك ولد] قال الرافعي أما اذا لم يكن ولد فلا يحلف بالاخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بالاخلاف اذا عرضت على البيع ونحوه لأن دعوها تنصرف إلى حريتها دون ولدها [قوله لم يحلف] وجهه المتولى بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضي نسبا فلا معنى للتعليف .

### ﴿ كتاب الرضاع ﴾

[قوله لبن امرأة] لو افترق لها موضع من غير الثدي ونزل منه لبن قال بعضهم اتبع قياسه بالألة المنفتحة

في

البكر والحلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها ومات (فأجر بعد موتها حرم)

بالتقديس (في الأصح) لانقطاعها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعث اثبات الأمومة بعد الموت (ولو جبن أو تزوج منه فزهد)



**وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذية به (ولو غلط بمائع حرم ان غلب) بفتح الفين على المائع (فان غلب) بضم الفين بأن زالت أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب السكّر قليل أو البعض حرم في (٦٣) الأظهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني**

لا يحرم لأن المغلوب المستهلك كالمعدوم والأصح أن شرب البعض لا يحرم لاتقاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كأن بقي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزاً على الأظهر (ويحرم) بالتشديد (بإجمار) وهو صبة اللبن في الحلق ليصل الى الجوف لحصول التغذية بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الأنف ليصل الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لأن الدماغ جوف للتغذية كالعدة

والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يحرم لاتقاء التغذية به (لاحقة في الأظهر) لاتقاء التغذية بها لأنها لسهولة ما نفقد في الأمعاء والثاني يحرم كما يحصل بها الفطر (وشروطه رضيع حي) يعني أن يكون الرضيع حياً فلا أثر لوصول اللبن الى المعدة الميت لخروجه

عن التغذية (لم يبلغ سنتين) فان بلغهما لم يحرم إرضاعه لحديث لارضاع الاما كان في الحولين روله البهي والدارقطني وتعتبر السنتان بالأهله فان انكسر الشهر الأول كل بالعدد

حيث حمة الاجارة عليه لامن حيث الطهارة والنجاسة (قوله وأطعم) أي الجبن أو المنزوع زبده وهو الخيض وكذا الزبد لبقاء اللبن فيه والقشطة بالأولى بخلاف السمن الحالى عن اللبن والمصل كذلك فافهم (قوله ولو غلط) أي اللبن المخلوب في خمس مرات كما هو معلوم ظاهر لا يحصى عنه ولا يجوز العدول الى فهم خلافه وعمره كذلك بدليل حمة نسبة التحريم اليه المعلوم مما يأتي وحله على المرة الأخيرة المبني عليه ما أطال به بعضهم هنا من الاشكال من باب التحريف والاستشكال وما قيل ان كلام ابن حجر مخالف لذلك أو لبعضه مردود بالفهم السليم فراجع وافهم وحور ويكنى في كل مرة قدر ما يدركه الطرف انقصالاً ووصولاً (قوله بمائع) شمل لبن امرأة أخرى ولا مانع منه ويحصل التحريم بهما معاً والجامد كالمائع (قوله حرم ان غلب) اللبن بأن بقي وصف من أوصافه الآتية فان زالت أوصافه كلها حساً أو تقديرًا فبالأشد كاسر (قوله وشرب السكّر الخ) أي ان شربه في خمس مرات كما تقدم وكذا البعض على المروج (قوله أقل من قدر اللبن) بما يمكن أن يكون في خمس مرات على ما تقدم (قوله في الحلق) قيد لتسميته بإجمار أو لا فيسكني وصوله يقينا الى الجوف من منفذ مفتوح ولو من جانبة مثلاً وهذا يشمل وصوله من ثقبه في البطن أو الرأس قائمة مقام فرج منسد أو غير قائمة مقامه فهل هو كذلك راجعه لأن وصوله من الفرج لا يحرم ولو قليلاً (قوله ليصل الى الجوف) فان عاد بالقي قبل وصوله اليه لم يحرم (قوله لحصول التغذية) أي بحسب الشأن والغالب فلا ينافي كونه قليلاً (قوله في الأنف) خرج به الأذن والعين والمسام نعم ان وصل من الأذن الى محل يفطر به المسام حرم (قوله لاحقة) ولومن القبل ويمكن جريان العلة المذكورة فيه (قوله كما يحصل به الفطر) وفي تعليل الأول بالتغذي المعتبر هنا الجواب عن هذا .

(تنبيه) علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجوف وأنه يحصل التغذية بالواصل اليهما فاعلم ذلك (قوله يعني الخ) تأويل لفساد الحبل اذ الرضيع ركن كاسر والشرط حياته فتأمل (قوله الميت) ولو حكما كمن في حركة مذبوح على ما تقدم (قوله لم يبلغ) أي في ابتداء الرضعة الخامسة فيحرم المقارن لتمامها وما ورد مما يخالفه منسوخ أو خصوصية ويعتبر الحولان بالأهله ويجم الأول ان انكسر ثلاثين يوماً بعدهما من الشهر الخامس والعشرين (قوله بنها) أي الولد أي انفصال جميعه كاسر وهو المعتمد (قوله وخمس رضعات) وحكمتين أن الحواس التي هي سبب الادراك خمس والرضعات جمع رضعة فاعتبر فيها التفرق واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة (قوله ففسخن بخمس معلومات) وتعام الحديث فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فبا يقر من القرآن قال شيخ الاسلام وضميروهن عائدة الى الخمس بمعنى أن من لم يبلغ الفسخ لتأخره أو قرب عهده بالاسلام يقرأ خمس رضعات يحرم من فلما بلغه

في نقص الخارج منها وعدمه [قوله وأطعم الطفل] أي ذلك الجبن والزبد أو الجبن واللبن المنزوع منه الزبد فان العبارة صادقة بذلك [قوله لحصول التغذية به] قال بعضهم بل هو أباغ في حصول التغذية من مائع اللبن والحاصل أن الشافعي رضى ان عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر اسم الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما في معناه في الجوف [قوله لأن المغلوب المستهلك كالمعدوم] أي كافي الخرا اذا استهلك في ما لا أحد فيها وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه [قوله فان تحقق الخ] أي فتسكون هذه الحالة كما لو شرب السكّر [قوله يعني أن يكون] تصحيح للعبارة ودفع لما يقال الرضيع ركن لا شرط [قوله رضعات] لابد من اشتراط التفرق كما يرشد اليه جمع الرضعة

من الشهر الخامس والعشرين وابتدأوها من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة كان فيها أنزل خمس رضعات معلومات ففسخن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلو قطع

أمرضا تعدد أوله وعلف الحلق أو تحول من ثدى إلى ثدى فلا تعدد (ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه) أى حلب منها في خمس مرات وأوجره في مرة (فرضة) نظرا إلى انفصاله في المسئلة الأولى وإيجاره في الثانية (وفي قول خمس) نظرا إلى إيجاره في الأولى وانفصاله في الثانية (ولو شك هل) رضع (حسا أم أقل أو هل رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم) للشك في سببه (وفي الثانية قول أو وجهه بالتحريم) نظرا إلى أن الأصل بقاء المدة (وتعير المرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مسئولات أو أربع (٦٤) نسوة وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار ابنه في الأصح) لأن لبن الجميع

منه (فيحرم من على الطفل لأنهن موطوءات أيه) ولا أمومة لمن من جهة الرضاع والثاني لا يصير لبنة لأن الأبوة تابعة للأمومة من حيث أن انفصال اللبن عنها مشاهد والأمومة فلا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل للمسئولات بنات أو أخوات) فوضع طفل من كل رضة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (في الأصح) لأن الجدوة للام أو الخولة إنما تثبت بتوسط الأمومة والأمومة هنا والثاني تثبت الحرمة تزيلا للبنات والأخوات مسئلة الواحدة كما في المسئولات وعلى هذا قال البغوي يحرم للمرضعات لكونهن أخوات الطفل لوهمته واعتضه الرافعي والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل أب وليس بأب وهو ما اجتلام أو ظال فينبى أن يقال يحرم من

الفسخ رجع عن تلاوتها وهذا لا يوافق جوابه في المنهج بقوله تلى حكمهن وفيه ما نظر إذا الحس ليس فيها تلاوتها مطلقا ولذلك رجع العبادى عود الضمير للعشر وقسم هذا الحديث على مفهوم حديث مسلم لا تحرم الرضة ولا الرضعتان لا اعتضادهما بأصل عدم التحريم (قوله أعراضا) أو نوما (قوله تعدد) أن لم يبق الثدى في فمه وإن عاد فورا كما في شرح شيخنا والا فلا يتعدد (قوله أو تحول) أو حوله أو قطعتة لشغل أو نحوه فلا يتعددان قصور من ذلك ولا تعدد (قوله من ثدى إلى ثدى) شمل ما لو تعددت المرضعة وغيره في المنهج بقوله إلى ثديها وقال هو أولى من تعيره بشدى أى لأنه إذا تعددت المرضعة تعدد قطعاً فراجع (قوله منها) قيد للخلاف فالو حلب من خمس نسوة وأوجره دفعة أو حسا حسب من كل رضة قطعاً بل قال بعضهم في الثانية يحصل خمس رضعات من كل منهن وهو وجه حيث امتزج لبنهن فتأمله (قوله نظرا إلى انفصاله الخ) فتعتبر الحس انفصالا ووصولا على الرجوع في المذهب ومن تعدد الانفصال ما لو خرج من الثدي بالقبض عليه خمس قطرات في خمس مرات كما قاله شيخنا الرملى وظاهره يخرج ما لو كانت القطرات الحس من قبضة واحدة لتقطعه عند خروجه لئلا يوجد أو برد وفيه نظر فراجع (قوله ولو شك) منه ما تقدم في المخلوط إذا بقى قدر اللبن فأكثر (قوله هل رضع الخ) أو هل حلب في خمس أو أقل أو هل قطع أعراضا مثلا أولا أو هل طال الزمن أولا ويمكن شمول كلام المصنف لذلك (قوله فهم إخوة الرضيع) صريح في أن ضمير أولاده عائدا إلى ذى اللبن وفي شرح شيخنا الرملى أنه عائدا إلى الرضيع قال وهو أولى أى لاتحاد الضمائر ولاقتصار المصنف على الأولاد دون الأصول والحواشي وأعدم ذكره أولاد الرضيع فيما بعد كذا قالوا فراجع (قوله لأن ابن الجميع منه) فلو كان من غيره وارضة طفلة لم تحرم عليه وما في الروضة مبنى على مرجوح وقول الأسنوى وثبوت

(قائدة) فعلة إذا كان اسما أو مصدرا فتحت عينه في الجمع كمرقات وصخرات وركعات وإذا كان وصفا سكنت نحو ضخمت [قوله ولو حلب منها] خرج ما لو حلبه من خمس وأوجره فرضه فإنه يحسب من كل رضة [قوله فرضة وفي قول خمس] اعلم أن في صورة الأولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضة وكذا في الثانية لكن المرجح في الأولى طريقة الخلاف وفي الثانية طريقة القطع وتعبير المصنف يقتضى استواءهما في ترجيح طريق الخلاف [قوله نظرا إلى أن الأصل الخ] به تعلم أن الشك في الثانية من تعارض الأصلين وبحث ابن الرفعة ثبوت الحرمة دون المحرمية لأن الأصل عدم المحرمية والأصل في الارضاع التحريم [قوله والذي منه اللبن أباه] منه تعلم أن المرأة إذا نزلها لبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بالنظر لها دون الزوج [قوله لأن لبن الجميع منه] به تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن فتى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم [قوله منزلة الواحدة] أى البنت الواحدة أو الأخت الواحدة [قوله كفى

المسئولات

لكنهن كالثلاث لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أما تكون خالة

وكذا أخت الخلق (وأباه المرضعة من نسب أورضاع أجداد الرضيع) فإن كان أى حرم عليهم نكاحها (وأمهاتها) من نسب رضيع (جداته) فإن كان ذكر أكرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب أورضاع أخوته وأخواتها) من نسب أورضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخواله وخالاته (وأبوفى اللبن) أى أبو المنسوب إليه اللبن (جده وأخوه عمه وكذا الباقي) فأما جدته

وهو أخوه أو أخته وأخوه وأخته عمه أو عمته وأولاد الرضيع من نسب أو رضاع أحفاد المرضعة والفعل (واللبن لمن نسب إليه ولدته له بنسب) بنسب أو وطء شبهة (لأنه لا حرمة للبن الزنا فلا يحرم على الزاني أن ينسكح) (٦٥) الصغيرة المرتضعة من ذلك اللبن

لكن يكره (ولو طء) أى  
فى الزوج الولد (بلطفه) اتقى  
اللبن النازل به (حتى لو  
ارتضعت به صغيرة حلت  
للزاني فلو استلحق الولد  
لحق الرضيع أيضا (ولو  
وطئت منسكحة) أى وطئها  
واحد (بشبهة أو وطئ  
اثنان) امرأة (بشبهة  
فولدت) بعد ذلك الوطء  
ولدا (فاللبن) النازل به  
(لمن لحقه الولد) فما ذكر  
(بقائه أو غيره) بأن  
انحصر الامكان فيه فى  
الصورة الأولى وكذا الثانية  
والقائفة حيث لا ينحصر  
الامكان فى واحد فالمرضع  
من ذلك اللبن وله رضاع  
لمن لحقه الولد (ولا تنقطع  
نسبة اللبن عن زوج مات  
أو طلق) وله لبن (وان  
طالت المدة) كعشر سنين  
بأن ارتضعت منه جماعة  
مترتبون (أو انقطع) اللبن  
(وعاد) لأنه لم يحدث  
ما يحال عليه اذ الكلام فى  
الحلية وقيل ان عاد بعد  
أربع سنين لا ينسب إليه  
كما لو أتت بولد بعدها (فان  
نسكت آخر ولدت منه  
فاللبن بعد الولادة له وقبلها  
لأول ان لم يدخل وقت  
ظهور لبن حمل الثاني)  
ويقال ان أقل مدة يحدث

الأبوة دون الأمومة مشكل فقد قالوا لو ارتضعت صغيران على بهيمة لم تثبت الأخوة لأنها فرع الأمومة وإذا لم تثبت الأصل لم تثبت الفرع مردود لأن الأبوة أصل كالأمومة (قوله وأخوه وأخته عمه وعمته) ذكر الأخ مكررا لتقدمه فى كلام المصنف وقد يقال ذكره لانضمامه للعمة وقيل المراد أخو الجدة وأخته عمه وعمته بواسطته (قوله وأولاد الرضيع الخ) خرج به أصوله وحواشيه فلا حرمة بينهم وبين المرضعة وذى اللبن وفارق أصولهما وحواشيها بأن اللبن جزء منهما وهما وحواشيها جزء من أصولهما فسرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الافروعه فسرت الحرمة اليهم فقط وقد نظم الامام جمال الدين القنوى ذلك بقوله :

وينتشر التحريم من مرضع الى أصول فصول والحواشى من الوسط  
ومن له درة الى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله نسب اليه ولد) أى ألحق به ولو بمجرد الامكان من حين العقد ولا يشترط اقرار بوطء واستدخال منى خلافا لابن القاصر رحمه الله (قوله بنسكاح) ولو فاسدا بالأولى من وطء الشبهة بل هو منه واستدخال المنى كالوطء كما هو مثل وطء الشبهة ملك لليمين (قوله على الزاني) فلا تثبت الأبوة ولا أخوتها وخرج الأم فثبتت أمومتها وأخوة الأم منها (قوله حلت للزاني) أى ان لم يكن وقع منه وطء للرضعة بأن لحقه بمجرد الامكان (قوله منسكحة) أى بنسكاح فاسدا لأن النكاح الصحيح يلحق به الولد متى أمكن ولا عبرة بالقائفة فيه فتأمل (قوله بأن انحصر الخ) بيان للغير ولو عبر بالكاف كان أولى ليدخل ما لو توقف القائف أو ألحقه بهما أولم يوجد فى مسافة القصر فانه يؤمر الولد بعد بلوغه وجوبا بالانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب بالقدشهى بل يعيل الطبع ويلحق اللبن من انتسب اليه فان لم ينتسب ببقى الاشكال كولو تعدد الولد وانسب بعضهم لواحد وبعضهم لآخر ولأولاد الولد بعد موته حكمه فيما ذكر ولا يجب الأمر بالانتساب فى ولد الرضاع ولو بقائفة لأنه لا دخل له فيه (قوله فان نسكحت) مثال فالمراد وطئت ولو بشبهة أو ملك يمين أو زنا فاللبن للواطئ وان انقطع وعاد أو طأت مدته حتى تلد (قوله بعد الولادة) أى تمام انفصال الولد (قوله له) أى للواطئ أو للولد ولو من زنا كما مر (قوله ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما) وقال الماوردى أول حدوثه عند استكمال خاق الحمل وقال الامام والغزالي يرجع الى قول

المستولدات [فالهن ينزلن منزلة المستولدة الواحدة اذا أرضعت خمس رضعات] (قوله وولده أخوه أو أخته) هذه تقدمت بعد قوله وتسرى الحرمة الى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للأقسام كلها [قوله لمن نسب اليه ولد] يقتضى أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد اليه بالامكان من غير أن يثبت وطء كفى ولد بالنسكاح لكن خالف فى ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة وله له بنى مخالفتة على أن المهر لا يستقر بذلك أما اذا قلنا يستقر فينبغى أنها تثبت أبوة الرضاع الآن يقال ان ذلك انما يثبت ويستقر بعد اليقين لأجل المهر وعين الرضاع لا مدخل ليمين المرأة فى اثباتها وأفادت عبارة المناهج أيضا أن اللبن لو ثار بالوطء قبل الحمل لا يثبت الأبوة وهو كذلك [قوله فان نسكحت آخر الخ] مثله وطء الشبهة اذ حلت منه وولدت وأما وحلت من الزنا وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي الدم لم أرفيه فقلولا يبعد أن ينقطع عن الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة له قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو ارتضعت صغيرا بلبنها ثبتت الأخوة بينه وبين ولدها من الزنا [قوله ويقال ان أقل الخ] وقال الشيخ أبو حامد يرجع الى قول القوابل وعلى ذلك

(٩) - (قليوبى وعميره) - رابع) فيها اللبن للحمل أربعون يوما (وكذا ان دخل) وقته يكون اللبن

لأول دون الثانى لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل فيتبع المنفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم لا وسواء انقطع وعاد للحمل أم لا

(وفي قول الثاني) فيما اذا انقطع ثم عاد للحمل (وفي قولهما) وفي قول ان زاد فلها والافلا (فصل : تحته صغيرة فأرضعتها أمه لولاخته) من نسب أوضاع (أزوجة) (٦٦) أخرى له (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته من الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة نصف مهرها) المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثلها (وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كله) لأنها أنفقت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول اعتبر بما يجبه له بما يجب عليه (ولورضعت من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لأن الانفساخ حصل بفعلها وذلك يسقط للمهر قبل الدخول (ولو كان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الأظهر) لأنها صارتا أختين ولا سبيل الى الجمع بين أختين والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل للرضاعها (وله) على الأظهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتقر به المرضعة ماسبق) فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة ان

القبائل وانظر هل الأربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم يعضد الثاني .

(فصل : في طرق الرضاع على النكاح وغيره) (قوله أمه الخ) لو قال فأرضعتها من يحرم عليها بنتها لكان أعم وأولى فيشمل زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم (نفيه) تقدم في العدد أن استدخال المني كالوطء وقيد شيخنا الرملي كما مر بمن بلغت حد الوطء ولم يوافقه شيخنا (قوله وللصغيرة نصف مهرها) على الزوج الحر في ماله والرفيق في كسبه وله كذلك ان لم يأذن ولم تكن المرضعة مملوكة له والمفروم للعبد لسيده (قوله وله على المرضعة نصف مهر) ولو مكروه أو لمزمها الارضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبتها وفي المبيعة بالقسط وقرار الضمان في المكروهة على من أكرهها ولو حلت لبنا وأمرت غيرها بإيجاره فان اعتقد وجوب الطاعة فعليها (قوله وفي قول كله) كالورجع شهود الطلاق قبل الدخول وفرق بتحقيق الفرقة هنا (قوله اعتبر الخ) أي من حيث الجزئية وان اختلف المقدار ولا ترجع على الكبيرة بمهرها الثلاث لخلو النكاح عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله من نائمة) وكذا مستيقظة ساكنة وقولهم التمكن من الرضاع كفعله هو من حيث التحريم به وفارق ضمان المحرم شعره اذا تمكن من دفع حلقه بأنه في يده أمانة (قوله ولا مهر للرضعة) بل عليها في مهرها مثل الكبيرة أو نصفه ولو حلت الرمح اللبن فلا غرم على أحد (نفيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلا ودبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا الرملي فيما لو كانت تحته صغيرة وكبيرتان فأرضعتها احدهما رضعتين والأخرى ثلاثا أن الغرم عليهما سوية كالألف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجع

جری امام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يحدث الا عند استكمال خلق الحمل وجوز دلالة [قوله وفي قول لهما] أي فيجوز أن يكون له أبوان من الرضاع وان لم يجز مثله في النسب .

(فصل : تحته) اعلم أن الرضاع الطاريء يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أو تحريم جمع وسياق أثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أبيه أو ابنه أو أخيه اذا ارضعت بلبانهم [قوله أو زوجة أخرى] هذه الزوجة تحرم أبدا سواء ارضعت بلبنه أو بلبن موطوءة غيره لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فان كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءة سواء ارضعت بلبنه أو بلبن غيره وان لم تكن موطوءة فالتحريم تحريم جمع فقط لأنها ربيبة لم يدخل بأمها وسياق ذلك في المتن ثم الكبيرة اذا كانت مدخولا بها فلها المهر والافلا [قوله ومن الكبيرة] هذه الكبيرة اذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها أنفقت عليه بضع نفسها وقوته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها الثلاث بصبر النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم الكبيرة كاسياق [قوله وله على المرضعة] أي ولا يمنع من ذلك تعيين الارضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة [قوله وفي قول] هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا وافرقت بأن الفرقة هنا حقيقية بخلاف تلك فان النكاح باق بزعمهم وقد حالوا بينه وبين الزرع [قوله فله على المرضعة الخ] (فرع) تحته كبيرتان وصغيرة فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد

والثاني لا شيء عليها لأن البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمات الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمات أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأتها) فتحرم عليه أبدا (ولو نسكت مطاقتة صغيرا وأرضعت بلبنه حرمات على المطاقت والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على القول المرجوح أنه يزوجه (فأرضعت لبن السيد حرمات عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحت بلبنه أولبن غيره) بأن تزوجت غيره (حرمنا عليه) أبدا لصيرورة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختا) لصيرورة الصغيرة (٦٧) بنتا للكبيرة واجتماع الأم

والبنت في النكاح تمتنع (وحرمات الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فربيبة) له فإن دخل بالكبيرة حرمات عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغار فأرضعتن حرمات أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغار إن أرضعتن بلبنه أولبن غيره وهي موطوءة) لأنهن بناته أو بنات مدخولته وسواء أرضعتن معا أم مرتبا (والا) أي وإن لم تكن موطوءة (فإن أرضعتن معا باجمارهن) الرضعة (الخامسة انفسخن) لصيرورتهن أخوات ولا اجتماعهن مع الأم في النكاح (ولا يحرم من

(قوله والثاني الخ) قياسا على ما لو نكح امرأة على أختها ورد بأن نكاح الثانية باطل فلم يجتمع مع الأولى بخلافه هنا (قوله أم زوجته) أي بواسطة (قوله بنت زوجته) أي بواسطة فهي ربيبة بواسطة ولا مانع من تسميتها بذلك (قوله بلبنه) خرج لبن غيره فلا تحرم على المطلق (قوله بابن السيد) خرج ابن غيره فلا تحرم عليه وإن انفسخ النكاح (قوله ولو كان تحتها الخ) هذه تقدمت وإنما ذكرها هنا لأجل ما بعدها (قوله أرضعتن مرتبا الخ) ولو أرضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ نكاح من عدها لانفرادها أو وأرضعت واحدة ثم ثنتين انفسخ لكل كما علم (قوله كالأول نكح امرأة على أختها) وتقدم الجواب عنه آنفا .

(تنبيه) حيث لم يحرم كما مر فله نكاح من شاء منهن من غير جمع كما قاله فيما مر وتبعه في المنهج وما اعترض به عليه في غير محله فراجع .

(فصل : في الاقرار بالرضاع ومآله) (قوله حرم تناكهما) خرج به المحرمية بينهما فلا تثبت وتحريم أصول كل منهما وفروعه على الآخر فلا تثبت ولا يقبل رجوعهما خلافا لأبي حنيفة حيث قال بصحة الرجوع وانفساخ النكاح وفارق الرجعة بدوام الحرمة هنا ثم لو أقر الولي برضاع محرم بين موليته والخاطب ثم رجع فله تزويجها منه ويحجر عليه ويصير عاضلا إن امتنع قاله البغوي والقاضي الحسين (قوله باقراره)

الروس أم لي عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره من العتق ترجيح الأول [قوله أم زوجته] أي جدة زوجته [قوله فلا تحرم] أي لأن الربيبة لا تحرم إلا بالدخول [قوله فتحرم عليه أبدا] أي ولا نظر إلى طر والامومة بعد النكاح الخاف للطارى بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد [قوله فأرضعت لبن السيد الخ] احتراز عن غير بلبنه فإن النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه [قوله انفسختا] هذه الصورة تقدمت أول الفصل وذكرت هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان القرم . (فصل : قاله هند الخ) [فرع] قال الأب بينها وبين الخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب أن يجوز له التزوج منه فلا صر وجب أن يحجر فإن امتنع ففاضل وأجاب القاضي الحسين بنحوه [قوله حرم تناكهما] لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يفد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فانها تصدق والفرق تأيد الحرمة فكان كالقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال

مؤبدا (لا تتقاء الدخول بأمنهن فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن) (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم من) مؤبدا لما ذكر (وتنفسخ الأولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية) بارضاع الثالثة لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا ينفسخ) لأن اجتماع الأختين إنما حصل بالثالثة فيختص الانفساخ بها كالأول نكح امرأة على أختها (ويجوزى القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا أنفسخان أم الثانية) فقط أظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معا بالطريق السابق انفسخ نكاحهما جزما لما تقدم والمرضة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

(فصل : قال هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أخى) أو ابني برضاع (حرم تناكهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره

بشرط الامكان فلو قال فلانة بنتي وهي اكبر سنا منه فلفو (ولو قال زوجان يتنازعا محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر المثل ان وطئ) (٦٨) وان لم يبطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضا فانكرت الفسخ) النكاح مؤاخذه

له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل اقل من المسمى فان نكحت حلف هو ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء له (وان ادعته) أي الرضاع (فانكر صدق يمينه ان زوجت برضاها) منه لتضمن رضاها الاقرار بحلفها (والا) بأن زوجها المجبر (فالأصح تصديقها) يمينها والثاني يصدق هو يمينه وحمل الخلاف اذا لم يمكنه فان مكنته فكما لو رضيت (ولها) في الصورتين (مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها) عملا بقولهما فيما لا تستحقه والورع للزوج فيما اذا ادعت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لتعمل لغيره ان كانت كاذبة (ويحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على ب) رجلا كان أو امرأة لأن الرضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في حله ولو نكل المنكر أو المدعي عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت

وينسخ النكاح ظاهرا وباطنا ان صدقة الآخر والافظاها فقط (قوله بشرط الامكان) أي حسا وشرعا ولم يذ كر محترز الشرعي قال ابن حجر وغيره لعله اعدم تصوره هنا فراجع (قوله زوجان) وان قضت العادة بجهالهما لشروط الرضاع (قوله وسقط المسمى) ان لم يكن الرضاع مضافا لما بعد الوطء والاوجب (قوله ووجب مهر مثل) ان لم تكن عالة والا فلا شيء لها (قوله انسخ) وان كذبت المرأة المنسوب اليها الرضاع (قوله ولها المسمى الخ) أي ان كانت معذورة (قوله ولزمه مهر المثل) ان لم تكن مفوضة والا فالتمتع فقط (قوله صدق يمينه) فدعواها مسموعة وان لم تذ كر عذرا خلافا لما في الروضة ونفي الزوجية وعليها الامتناع ان كانت صادقة وعليه مؤنتها على المعتمد لاستمتاعه بها نعم ان امتنعت من الذهاب الى محل طاعته فلا نفقة أي ما لم يستمتع بها كما في شرح شيخنا الرمي (قوله برضاها) ولو بسكوتهما في البكر قال العلامة البراسي والصورتان هما رضاها وعدمه (قوله منه) خرج به ما لو كان إذنها لغير معين فهو كالمزوجت بغير رضاها (قوله فان مكنته) أي عالة لالتحوظ لطلقة (قوله مهر مثل) ان لم تكن قبضت المسمى والا فلا يسترد ولو زاد مهر المثل على المسمى لم تطالب بالزائد في حلقه (قوله فلا شيء لها) نعم ان كانت قبضت المسمى لم يسترد منها (قوله عملا بقولهما فيما لا تستحقه هكذا) في المنهج وغيره وهو الصواب بمعنى أنه عمل باقرارها فسقط المسمى الذي يستحقه وفي نسخة فيما لا تستحقه بزيادة لا وقد يوجه بأن الرضاع لا يصح معه النكاح فلا يستحق معه المهر وقد أقرت بذلك (فرع) لو أقرت رقيقة بأخوة بينها وبين سيدها ولو قبل ملكه لها لم تقبل على المعتمد أو بمصاهرة كأن كانت زوجة أبيه ولو قبل ملكه أيضا قبلت كالرضاع لم يسبق منها تمكين له بلا عذر (قوله رجلا كان أو امرأة) راجعان لمنكره ومدعيه ولا يضري في العموم عدم حضور الحلف من الزوج المدعى له أو عدم الرد عليه لأنه ما لم يقدم في مؤاخذه باقراره والمراد في الجملة فلا ترد أيضا وتصور شيخنا الرمي له في الدعوى بما لو ادعى حسيبة على غائب بينه وبين زوجته رضاع محرم فانه يحلف مع اليينة يمين الاستظهار على البت وفي الرد بما لو زوجت بالايجاب ولم يسبق منها مناف ثم ادعت رضا محرم ما وردت اليين على الزوج تكلف غير محتاج اليه مع أن المدعي حسيبة لا يمين عليه فراجع (قوله فعل الغير) ولا نظر للارتضاع لأنه كان في الصغير (قوله لاختصاص النساء الخ) منه الشهادة أن هذا من لبن فلانة

يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة أن المحرمية لا تثبت عملا بالايجاب قال ولم أره منقولا [قوله وسقط المسمى] لو كان الرضاع مضافا لما بعد الوطء ووجب المسمى [قوله ووجب مهر المثل] أي اذا كانت جاهلة عند الوطء [قوله انسخ] أي ولو كذبت المرأة التي نسب الرضاع اليها [قوله صدق يمينه] أي قسمه دعواها لتحليفه لكن في الروضة قبيل الصدق قيده بـ لا أبدت عذرا من نسيان ونحوه ثم الظاهر أنها تستحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه [قوله برضاها] انظر هل منه ما لو اسؤذنت البكر فسكتت ثم رأت في كلامهم أنه كالنطق في هذه المسئلة [قوله فالأصح تصديقها] لأنها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالوذكرت ذلك قبل النكاح [قوله في الصورتين] ظاهره أن الأمر كذلك في الأم ولو كان المسمى أنقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الأذرعى فقال يجب تقييده بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أما اذا كان زائدا فليس لها المطالبة بالزائد [قوله حلف على البت] أي لأنها مثبتة [قوله وبأربع] خالف أحد رضى الله عنه فأثبتته بالرضعة وحدها لظاهر حديث ورد في ذلك وحله أمحاننا على الورع (فرع) لو كان الشرب من ظرف لم يكف النساء المتمحضات كذا نقل في التتمة

وقبضت الرضاع (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه قالوا كالولد فتوكل فتيين رجل وامرأتين فيه النساء يقبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار به شرطه رجلان) لأنه مما يطلع عليه الرجال فطالب

(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكر فضلها) كأن شهدت بأن بينهما رضاعا بوصفه الآتي (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لأنها غير متهمة في ذلك (٦٩) والثاني لا تقبل له كرها فاعل نفسها

كما لو شهدت بولادتها وافرقت الأول بانها ماما في الولادة اذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط النكاح أما اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانها ماما بذلك (والأصح أنه لا يكفي) في الشهادة أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذاهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدراء أو قرآن كالتقام ندى ومعه وحركة حلقه بتجرع وازدراء بعد علمه أنها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذا بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرآن بل يعتمد ما يجزم بالشهادة ومقابل الأصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن أن يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله

نعم لا تقبل شهادتهم على الشرب له من ظرف بل لا بد من الرجال (قوله) وتقبل شهادة المرضعة) بأن كانت تمام النصاب ولا تنكفي شهادتها وحدها خلافا للإمام أحمد (قوله ان لم تطلب) أي ان لم تذكر حال شهادتها استحقاق الأجرة لو كانت مستأجرة بأن سكنت عنها ولا يضر طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها (قوله بوصفه) يفيد أنه لا بد من تفصيلها في الشهادة كغيرها (قوله طلبت على ما تقدم) وهل من الطلب ما راقا وما أخذته من الأجرة حتى أولات طالبوني به راجعه (قوله لانها ماما) لعود نفعه عليها (قوله بل يجب الخ) ولومات الشاهد مثلا قبل تفصيله وجب التوقف على المعتمد (قوله وعدد الرضعات) ولا بد من ذكر التفريق مع العدد للاحتراز عن اعتقاد تعددها باعتبار المصا أو التحول من ندى الى آخر مثلا ويمكن أن تدخل في كلام المصنف ولا يمنع منه اقتصار الناصر في المحترز فتأمل (قوله جوفه) بالمعنى الشامل للمعاينة كما مر (قوله ويعرف ذلك) أي الوصول (قوله بفتح اللام) كما في خط المصنف ويجوز اسكانها بمعنى الفحل (قوله وإيجار) قيد في الحلب (قوله أو قرآن) لأنها تفيد الظن أو العلم (قوله عدم اللبن) مع احتمال نحو تعلق (قوله ويحرم) ولا يضر ذكر القرآن بعد الحزم على أنها مستندة لآعلى وجه الرية (قوله قال الرافعي ويحسن الخ) هو المعتمد (قوله العارف) عند القاضي الموافق له مذهبه وليس في المسئلة اختلاف ترجيح وشرط ابن الرفعة كونها مقادين لأن الاجتهاد قد يتغير وهو واضح (قوله والاقرار بالرضاع لا يشترط الخ) هو المعتمد فهو كالشهادة (قوله والثاني لا يشترط) هو المعتمد فلا فرق بين الفقيه وغيره (قوله تبعاله) فالمعتمد القبول مع الاطلاق كما في قبول الاقرار كذلك قاله شيخنا وتقدم أن الاطلاق إنما يقبل من العارف وحينئذ فالشهادة على الرضاع وعلى الاقرار به كالاقرار به فتأمل .

### ﴿ كتاب النفقات ﴾

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير وعلى صرف الشيء في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة الى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة الى أنها تجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى فتأمل (قوله وأسبابها) إشارة لوجه جمعها (قوله ثلاثة) وما زيد عليها اما خاص لأسباب خاصة أو على قال الأذرعى والذى فيها أن لا يقبل الا الرجال [قوله ان لم تطلب أجرة] أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الخلوة والمسافرة كما أن اليهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح [قوله لأنها غير متهمة] أي ولأن فعلها غير مقصود ولأنها تشهد على الوضع الذى هو فعل الغير [قوله بل يجب الخ] ضيعه يوهم إيجاب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراد اذ كان الوصف بالتحريم حكما لا يجب التعرض له [قوله أو قرآن] لأنها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرآن قد تفيد اليقين [قوله بعد علمه] أي لأنه قد يلتزم نديها ليعمل به كما يفعل بالمفطوم وتكون المرأة غير ذات لبن [قوله قال الرافعي ويحسن الخ] قال في المطلب وكونه فقيها لا يكفي بل ينبغي أن يكون على مذهب القاضي وكلاهما مقلد فلو كانا مجتهدين ففيه نظر لأنه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة [قوله وفي قبول الشهادة الخ] المرجح في الشهادة على الاقرار بالزنا الا بشرط وقد سوى بينهما المتولى في الخلاف .

### ﴿ كتاب النفقات ﴾

في الأخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لأن المقرر لا يحتاط فلا يقر الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تبعاله جمع نفقة وأسبب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك الميكن وقراءة البضعية وستأنف

### ﴿ كتاب النفقات ﴾



وبدا بأولها فقال (على موسر لزوجته كل يوم مد طعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف) واحتج الأصحاب لأصل التفاوت بقوله تعالى لينفق فوصفة من سعة الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الزمة وأكثر ماوجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك (٧٠) في كفارة الأذى في الحج وأقل ماوجب فيها لكل مسكين مد وذلك

مرجوح كما يعلم من السير (قوله وبدأ بأولها) وهو ملك النكاح لكونه الأغلب والأكثر ولا يسقط بعض الزمان (قوله كل يوم) ببليلة المتأخرة عنه أخذاً بما يأتي (قوله واعتبروا) أي قاسوا (قوله ما بينهما) وهو نصف ماعلى كل منهما (قوله ولا تعتبر كفايتها) خلافاً لأبي حنيفة وإن قيل أنه قول قديم عندنا وجرى عليه السلف والخلف (قوله والمد مائة الخ) تقدم في الزكاة اعتبار السكيل فيأتي مثله هنا وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائيسع رطلاً وثلاثاً من حب الشعير وقد مر أنه نصف قرح بالسكيل المصري (قوله ومن فوقه) منه من يلك أو يكسب قدر كفايته مع أنه من المعسر هنا فالمراد بمن فوقه ما فوق هذا (قوله بالرخص والغلاء) وقلة العيال وكثرتهم (قوله والمبعض) وجعله موسراً في الكفارة ونفقة القريب لأن الاعسار يسقطهما (قوله البلد) أي محل الزوجة وقت الوجوب وإن لم يلق به واعتبر ابن سريج قوت الزوج (قوله وجب لائق به) يساراً وعدمه ولا عبرة بأسرافه وتقيره (قوله طلوع الفجر) أي فجر كل يوم بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شيء أوفضل دون مد ونصف فمعسر أو مد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل من كسبه جمعاً لأنها أنواع ثلاثة [قوله وبدأ بأولها] أي لأنه معاوضة ولا يسقط بعض الزمان بخلاف الأخيرين [قوله كل يوم] أي ببليلة أعنى المتأخرة صرح بذلك الرافعي في الفسخ بالأعسار فقال واليوم الثالث إلى انقضاء اليوم والليلة بعده لأن النفقة لها وبمضيها تستقرا أقول وبه تعلم أنها ونشرت الليلة المستقبلة سقطت نفقة اليوم قبلها [قوله واعتبروا النفقة الخ] وأيضا فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة بنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وذلك يدل على المقارنة والمساواة بينهما قال الامام ولأن نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبهها فإذا بطلت الكفاية حسن فقر بها من الكفارات [قوله وذلك في كفارة الأذى] أي الحاق [قوله وعلى المتوسط ما بينهما] أي وهو نصف ماعلى هذا ونصف ماعلى هذا [قوله ولا تعتبر كفايتها الخ] هذا الذي قول عندنا ينسب للقديم قال الزركشي وهو القوي في الدليل وحديث هند يشهد لذلك وهو مذهب أبي حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقياس على الكفارة لا يصح لأن الله تعالى جعل الكفارة فرعاً لنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضي وعليه أن يحتج ويقدر [قوله والمد مائة الخ] قد سبق في الزكاة أن المدار على السكيل وينبغي أن يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائيسع رطلاً وثلاثاً من حب الشعير [قوله ومسكين الزكاة معسر] قيل العبارة مقلوبة والأصل والمعسر مسكين الزكاة [قوله وقيل يرجع إلى العادة] به قال المتولي واقتضى كلام البغوي أنه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام أكثرين حيث لم يتعرضوا للضبب اتكالا على العرف انتهى وقال الزركشي إن الأول من تفقه الامام وكلام الأصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعسار هنا وإن أخرجت عن استحقاق سهم المساكين [قوله غالب قوت البلد] أي لا ماخرجه ابن سريج من أنه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الحاقاً

في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلمة والذمية والحررة والأمة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشبهها (والمد مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم) لأنه رطل وثلاث بغدادى ورطل بعدد مائة وثلاثون درهماً كما تقدم في زكاة النبات (قلت الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هناك من أن الرطل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه (معسر) ومن فوقه إن كان لو كاف مدين رجع مسكيناً فتوسط والافوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل

الموسر من يزيد دخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل لجنسها يرجع في الثلاثة إلى العادة وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد (فرع) العبد ليس عليه النفقة المعسر وكذا المسكين والمبعض وإن كثرت مالهما وانصف ملك المسكين ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الحنطة وغيرها (قلت فإن اختلف) غالب قوت البلد أو قوتها من غير غالب (وجب لائق به) أي بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم)

لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالمرس حينئذ عليه نفقة اليسار وإن أعسر في أثناء النهار والمسر بحسبه ذكر ذلك كله  
الرافى في الشرح (وعليه تملكها حبا) كالكفارة (وكذا) عليه (٧١) (طحنه وخبزه في الأصح)

للحاجة اليهما والثاني  
لا كالكفارة وفرق الأول  
بأنها في حبسه والثالث أن  
كانت من أهل القرى الذين  
عادتهم الطحن والتجيز  
بأنفسهم فلا ولا انقم (ولو  
طلب أحدهما بدل الحب)  
من خبز أو غيره أى طلبته  
هى أو بذله هو بالمجبة  
(لم يجبر المتنع) منهما  
(فان اعتاضت) عنه شيئا  
(جاز في الأصح) الا خبرا  
(ودقيقا) فلا يجوز (على  
المذهب) أما الجواز في  
غيرهما كالإبراهيم والدنانير  
والثياب فلائنه اعتياض  
عن طعام مستقر في الذمة  
لمعين كالاعتياض عن  
الطعام المنسوب المتلف  
ووجه المنع القياس على  
المسلم فيه والكفارة فانه  
لا يجوز الاعتياض عنهما  
قبل قبضهما وانفصل الأول  
في قياسه عن ذلك بأن  
المسلم فيه غير مستقر وطعام  
الكفارة لا يستقر لمعين  
وأما الجواز في التجيز  
والدقيق الذي قطع به  
البعوى فلائنه تستحق  
الحب والاصلاح وقد فله  
فاذا أخذت ما ذكر فقد  
أخذت حقها لا عوضه

كل يوم على مؤنة مؤنه فيه كذلك (قوله لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم) أى من حيث أن لها  
المطالبة به ولا يلزمها الصبر عليه وليس لها حبسه ولا للعالم اجباره لأنه واجب موسع وليس لها  
مطالبته بنفقة مستقبله وإن أراد سفرا على المعتمد عند شيخنا الرمى ولو وقع التمكن في أثناء  
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة  
اليوم واللييلة فإن كانت قبضتها فله استردادها (قوله تملكها) أى الدفع اليها ولو كانت أولى ولها  
أوسيد غير المكانية ولو بالوضع بين يدي المدفوع له (قوله وكذا عليه طحنه الخ) أى بنفسه أو  
نائبه فإن اعتادت أكله حبا أو باعته أو طحنته بنفسها مثلا فلها مؤنته (قوله فان اعتاضت عنه)  
أى الحب وكذا عن مؤنته وكذا عن الكسوة كما سيأتى (قوله جاز) بشرط القبض في المجلس  
خروجا من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه (قوله الا خبرا الخ) أى الا أن لزم  
وجود ربا (قوله مستقر) ولو بحسب المال فيدخل نفقة اليوم الحال كما يأتي فهو كالمؤمن في زمن  
الخيار (قوله المنع لأنه ربا) هو المعتمد كما تقدم (قوله الماضية أو الحالية) ولها في الماضية  
مطالبته بالحكم والزامه بها بخلاف الحالية كما مر وما يقع من تقرير مقدار معين عليه في الوثائق  
كل يوم فباطل الا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة الا في الفصل الأول (قوله فلا يجوز  
الاعتياض عنها) أى من الزوج كما هو سياق كلامه ولا من الأجنبي بالأولى (قوله ولا يجوز  
الاعتياض) من غير زوج قطعا أى فيما يجوز فيه الاعتياض من الزوج فيدخل الماضية والحالية  
وهو صحيح في الثانية ، وأما الماضية فيصح الاعتياض من الأجنبي عنها على المعتمد والاعتياض  
عن الكسوة كهو عن النفقة .

(فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام فهو تملك وهو مقدر بالكفاية وجنسه من  
مالح أو عذب ما يلبق به بعادة أمثاله (قوله أكلت) خرج ما لو تلفت أو أعطت غيرها فلا تسقط  
نفقتها وعليها الضمان (قوله معه) أى عنده وكذا لو أضافها أحد اكراماله ولو أياها فان قصد  
اكرامها فبالقسط (قوله سقطت) فما أكلته بدل عن الواجب كما هو أحد الوجهين ومحل  
السقوط أن أكلت قدر الواجب فأكثر والا رجعت بقدر ما بقى من الواجب وتصدق بيمينها في قدره

لجنسها بقدرها [قوله وعليه تملكها] أى الواجب الدفع ويكنى الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب  
والقبول فليس بشرط لأن هذا وفاء عما وجب في ذمته [قوله جاز في الأصح] شمل اطلاقه  
الاعتياض عن المؤن فان قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والا ثار  
خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفة كذا في المطلب وقوله والامعنا أن يعتاض عن  
الجميع وتمام الاعتياض يسقط ما يقابل المؤن لأن منعهما من ذلك انما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق  
الصفة [قوله ولا يجوز الاعتياض] انظر ما وجهه [قوله سقطت نفقتها] قلت هو كذلك ولكن هل  
الواجب أحد الأمرين التقدير أو الأكل أو الواجب المقدر وهذا بدله اغتفر رفقا ومساعدة احتمالا في  
المطلب ولو أضافها انسان أياها فالظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبرع وقال بل على النفقة  
صدق الزوج بلا يمين كما لو دفع اليها شيئا وأدعت أنه هدية وقال بل عن المهر قاله الزركشى

ورجح العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لأنه ربا هذا كله في الاعتياض عن النفقة الماضية الحالية وأما المستقبل فلا  
يجوز الاعتياض عنها قطعا ولا يجوز الاعتياض من غير الزوج قطعا (ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح) لا كقتفاء  
الزواج به في الأضرار والأضرار وجريان الناس عليه فيها والثاني لا تسقط

لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الآن تكون غير رشيدة ولم ياذن ولها والله أعلم) في أكلها معه فاتها حينئذ لا تسقط عنه جزما كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما إذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ما جرى قائما مقام الاعتياض يعني أن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب في كل فصل (٧٢) ما يناسبه (و يقدره قاض باجتهاد و يفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج

(قوله وتطوع بغيره) أي من حيث الدفع والافهم مضمون عليها كما نقله البلقيني عن الأصحاب (قوله غير رشيدة) أي محجور عليها والمهمة كالرشيدة (قوله لا تسقط عنه جزما) ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد أنه عن النفقة والافل عليه الرجوع في الأولى ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلابدين في قصده ذلك أن أنكرته وادعت نحو الهدية كما مر في المهر (قوله أذن الولي) أي صريحا باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وسيد الأمة المطلق التصرف أو وليه كالولي ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه والالم يصح الاذن ويأتي ما مر وتردد العلامة والشيخنا الرملي في المراد بالولي ومال شيخنا إلى أنه ولي المال وهل ينقطع الاذن بموته تأمله (قوله ففيه الخلاف) والمعتمد منه السقوط كما مر (قوله يعني أن لم الخ) قيد للتفريع أي فإن لاحظ ذلك لم يكن مفرعا على ما ذكره (قوله آدم غالب البلد) أي يلد الزوجة أي محلها كما مر فإن لم يكن آدم غالب فلا يليق به لابلها ولو تعدد الأدم وجب الجميع اختيار وجبن ولو لم يحتج الواجب إلى آدم لم يجب آدم غيره (قوله و يقدره قاض) أي عند تنازعهما ولو تبرمت من الأدم فلها ابداله إن شامت ولا يلزم الزوج ابداله إلا أن كان غير مميزة أو سفية وليس لها من يقوم بأمورها فلا تلاقى أنه يلزم الزوج ابداله قاله الأذرعى وأقروه (قوله أوقية) وهي أر بعون درهما (قوله ويجب لحم) يفيد بعطفه على الأدم أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ معه من نحو قرع وكرنب وقياس ما مر في الأدم لزومه عليه لها وإن لم تأكله وأنه يقدره القاضي عند تنازعهما فيه وأنه يفاوت في قدره كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله ويشبه أن يقال الخ) حل شيخنا الرملي الأول على ما إذا كفي اللحم للعداء أو العشاء والثاني على ما إذا لم يكف لهما ولم يخلفه شيخنا (قوله وكسوة) بكسر الكاف وضمة (قوله تكفيها) لأن التمتع بجميع بدنهما فوجب كفايته ولا يجب لمادونه وإن كانت عاداتهم

إليه المد يفرضه على العسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكينة زيت أو سمن أي أوقية فقريب (و) يجب (لحم) يليق بيساره واعساره كعادة البلد وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حل على العسر وجعل باعتماد ذلك على الموسر وطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة البلد وقال البغوي يجب في وقت الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الفلاء في أيام مرة على ما يراه الحاكم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن قنع قال الرافعي

[قوله لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره] ظاهر هذا التعليل أنه يذهب بحجنا ونقل البلقيني عن الأصحاب الضمان [قوله الآن تكون الخ] قيل هذا يشكل على ماسلف من التعليل بجريان الناس على ذلك فانهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلامعنى لاعتباره في شيء دون شيء [قوله ولم ياذن ولها] انظر كيف الاذن في الصغيرة وكأنهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي [قوله بخلاف ما إذا أذن الولي] لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن والمراد بالولي [قوله ويجب آدم] فيه الزر كشيء على وجوب المشروب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا انظر قال الرافعي وقد تغلب الفواكه في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزر كشيء مرادهما إذا غلب التأدم بها والافتسح كما صرح به صاحب الترغيب اه وفيه نظر [قوله أي أوقية] حكى الجيلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أر بعون درهما وهو ظاهر فإن العراقية لاتفي شيئا [قوله وجب الأدم] كذا قطعوا به ولوقيل انه تفريع على المذهب من عدم لزوم الكفاية لكان متجها [قوله تكفيها] أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع

بخلاف

وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم

ولم تعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظار إلى عاداتها والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من العاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) أي على قدر كفايتها وبخلاف ذلك بطولها وقصرها وهزالها وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف

عدد الكسوة يسلم الزوج واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قبض وسراويل رخار) للرأس (ومكعب) أو نحوه بداس فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصيف كما يؤخذ مما سياتي أنها تعطى الكسوة أول شتاء وصيف (وتزاد في الشتاء) على ذلك (جبة) محشوة أو نحوها للحاجة إلى ذلك فإن لم تكف أشدة البرد زيد عليها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الحار أن نساء أهل القرى إذا لم تجر عاداتهن أن يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن (٧٣) شيء (وجنسها) أي الكسوة

(قطن) فتكون لامرأة الموسر من لينه ولامرأة المعسر من غليظه ولامرأة المتوسط مما بينهما (فإن جرت عادة البلد لمثل) أي الزوج (بكتان أو حرير وجب في الأصح) ويفاوت بين الموسر والمعسر في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة (ويجب ما تقعد عليه كزلية) بكسر الزاي أي لامرأة المتوسط (أوليد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف كلاهما لامرأة المعسر وللموسر طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف (وكذا فراش للنوم في الأصح) فيجب مضربة وثيرة أو قטיפه والثاني لا بل تنام على ما تقعد عليه نهاراً (ومخدة ولحف) أو نحوه (في الشتاء) في البلاد الباردة وذكر الغزالي الملحفة أي في الصيف وسكت غيره عنها في البحر لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير

بل لو طلبت التطويل ولونحو ذراع أجبت (قوله عدد الكسوة) بخلاف جنسها ونوعها كما يأتي والعبرة في التعدد بأحالتها ولو انتقلت إلى بلد اعتبر أهله (قوله قبض) ويقبض ما يحتاج إليه من خيط ونحوه كالأزرار فيلزمه وإن لم تحيط به كما مر في الطحن ونحوه ولودفعه لها مخيطاً لم يلزمها بقوله ويكفي ليس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد (قوله وسراويل) هو اللباس المعروف ويتبعه نكته وما يحيط به ويلحق به الأزار والرداء (قوله وخار للرأس) هو ما تغطي به ويلحق به الكوفية ونحوها (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه مقلا وبكسر فسكون مخففاً هو المداس (قوله أو نحوه) كالنعل والخف والقباب وما يتبع ذلك وجميع ما ذكر حيث جرت العادة به وكذا جميع ما يأتي ولا يحتاج لذكرها في كل موضع (قوله بقدر الحاجة) فلوجرت تحطب أو غم أو سرجين وجب أيضاً (قوله لم يجب لأرجلهن شيء) هو المعتمد (قوله عادة البلد) أي محل الزوجة (قوله لمثل) أي مع مثلها فكل منهما مراعى هنا (قوله بكتان) أو حرير أو شعر أو صوف أو أدم نعم لو اعتادوا رقيقاً لا يستر العورة وجب صفيق يستر (قوله رعونة) أي نقص عقل وهي بضم أوليه المهملين (قوله زلية بكسر الزاي) وبتشديد اللام والتحتية المشددة أيضاً مضربة وقيل بساط صغير (قوله طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وضمهما وكسر الطاء وفتح الفاء وهي بساط صغير ويجب ما يفرش تحته من نحو حصير (قوله نطع) بفتح النون وكسرهما مع سكون الطاء وفتحها (قوله وثيرة) بالمثلثة لينة الحشو (قوله قטיפه) هي الدية (قوله ومخدة) بكسر الميم وفتح الخاء المخجمة سميت بذلك للاصقتها للخذ ولا يجب أكثر من واحدة وإن جرت العادة بالأكثر قاله شيخنا ويجوز مثله في اللحف وغيره مما ذكر (قوله في البلاد الباردة) وقت البرد ليلاً أو نهاراً ويلحق به زيت سراج ومنارته وآتيته ونحو قيلته (قوله الملحفة) وهي المعروفة بالملاية الآن فتجب لها أن احتاجت للخروج لنحو حمام مثلاً ويغني عنها الأزار المعروف (قوله لم يلزم شيء) هو المعتمد (قوله كشط) وخلال وسواك (قوله ودهن) ولو لجمع البدن أو مطبياً (قوله وما يسل به الرأس) وكذا ما يسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان (قوله ونحوه

بخلاف الكفارة ووجهه البغوى بأنه يستمتع بجميع بدنها فعليه كفايتها [قوله وسراويل] مثله المتر في حق من اعتاده [قوله لمثل] قضيته النظر إلى الزوج ودرزها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الرافعي وغيره مصرح بأن اللزوم على عادة البلد والمراد به لمثلها من مثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار كسوة بلدها بمثلها [قوله وثيرة] هو بالناء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها [قوله على ما تقعد عليه نهاراً] أي من الذي سلف قريباً [قوله ومخدة ولحف] لم يذكروا فيها الخلاف في التي قبلها لأنه لا غنية ههنا بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما تجالس عليه نهاراً [قوله ودهن] وينبغي أن يجب للسراج على العادة وأما الصابون والأشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلال وجب عليه [قوله ومرتك] هو معرب [قوله هياء لها] فإذا هياء وجب عليها استعماله [قوله لأنه لحفظ البدن] أي فلا

(١٠ - (قليوبي وعميرة) - رابع) لباسهم لم يلزم شيء آخر وليسكن ما يلزم من ذلك لامرأة المعسر من

المرتفع وامرأة المعسر من النازل وامرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرتك ونحوه لدفع صنان) إذا لم ينقطع بالماء والتراب (لاكل وحضاب وما يزين) بفتح الياء غير ملذ كرفاته لا يجب فإن أراد الزينة به هياء لها تزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وقاصد فلا يجب ذلك لأنه لحفظ البدن

فان كانت ممن لا تتأدد دخوله فلا تجب والثاني لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الفصل الا في الحمام وعليه الفزالي وحيث وجبت قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة (و) الأصح وجوب (نمن ماء غسل جاع ونفاس) اذا احتاجت الى شرائه (لاحيض واحتلام في الأصح) والفرق أن الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون عن لمسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التمسكين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على أنه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً أخذاً من سياق كلام الرافعي كما أخذ هنا من الحر الخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عليه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحوها) كعرفة (وسكن) أي ولها عليه نهية مسكن (يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكاً) بل يجوز

كاسفيداج وتونيا وراسخت (قوله وأدومها) وكسوتها وآلة تنظيفها ودهنها وغير ذلك من جميع ما سر (قوله في كل شهر مرة) والمعمد اعتبار العادة فيه ولو باخلائه لها (تفنيه) دخول الحمام جازئ لمن بلا كراهة حيث لا ريب ولا معصية (فرع) له وطء زوجته وان علم عدم اغتسلها الصلاة الصبح مثلاً والآن عليها (قوله ماء غسل جاع ونفاس) أي لزوجه لا من زنا وشبهة وتغييره بالماء أولى من تغيير غيره بمن الماء لأن الماء هو الواجب أصالة قوله اجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضاه وكذا كل ما وجب لها ما ذكر خلافاً لبعضهم (قوله لا حيض واحتلام) فلا يجب ماؤها ومثلها ادخال ذكره في نحو نوم (قوله ماء الوضوء) واربقة ويلحق به ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة مندوبة (قوله بلمسه) ولو معها بأن تلامسها (قوله لا غيره) أي غير لمسه بأن يكون بلمسها وحدها أو بغير لمس (قوله عليه آلات أكل) ويعتبر فيها عدة أمثالها كخرف أو خشب أو نحاس أو صيني أو غيره ويلحق به اجابات الفسيل ونحوها (قوله وشرب) بفتح أوله وضمة زادا بن حجر وكسره وله منعها من أكل ذي ربح كربه أو لبسه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت نشزت (قوله وقصعة) بفتح أولها .

(تفنيه) جميع ما وجب لها ما سر اذا دفعه لها يجوز أن تمنعه من استعماله ولو في نحو أكل وشرب ولها أن تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثلاً لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بأبداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها مما يناسبه بقسط ما بقي منه ان أمكن التقييط والاسلمه لها ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما سر في النفقة قاله شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة ابن قاسم أنه يلزمه قسط ما بقي منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهو أوضح مما تقدم وأولى الا ان تراضيا بالأول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه ولو نشزت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في النفقة (قوله ومسكن) حضرية كانت أو بدوية (قوله أو غيرها) كشر أو مدف أو خشب أو قصب وان كانت من قوم لا يعتادون السكنى على المعمد (قوله يليق بها) وفارق اعتبار غيره بالزوج لأنه امتناع وغيره تمليك ولأنه يمكنها ابداله بخلاف المسكن ومنه يعلم أن له نقلها من بلد لبلدية حيث لاقت بها وان خشن عيشها وادس له منعها من نحو أبيها وولدها من دخوله استمتاعه ولا سدا طقات المسكن الا لريبة أو نظراً اجنبياً فيجب سدها وله منع نحو أبيها وولدها من دخوله لا خادماً وله منعها من الخروج ولولرض أبيها أو ولدها أو ولوتهم (قوله ومستعاراً) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها ثم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الأجرة كما مر (قوله لمن) أي لحره كما سيأتي (قوله في ذلك) أي في كونها بمن يليق بها أن تخدم نفسها (قوله في بيت أبيها) أي كون مثلها يخدم عادة في بيت أبيها وان لم تخدم بالفعل ليجل من أبيها مثلاً قال العلامة البرلسي وكذا لو اعتادت أن تخدم في بيت زوج قبله ومنه بالأولى يعلم أن بيت أبيها كذلك (قوله بحرة أو أمانة) وكذا ذكر يحل نظره

يجب كما لا تجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها نظير غسل الدار وكفها [قوله ولها طعام] مثله آلة التنظيف والكسوة [قوله بحسب العادة] قضية صنيع الشارح أن المراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي من الماوردي [قوله والثاني لا تجب] أي الحاقاً له بالطيب وعليه فيجب ما تزيل به الوسخ من الماء [قوله وشرب] قال الزكشي هو بالفتح المصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب [قوله والعبرة في ذلك بحالها] لو اعتادت ذلك في بيت الزوج دون أبيها ثم طلق

وتزوجت كونه مستأجراً ومستعاراً (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها اخدامها) لأنه من المعاشرة بالمعروف بالأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أبيها متلادون أن ترفع بالانتقال الى بيت زوجها (بحرة أو أمانة)

لومستأجرة أو بالانفاق على من يحبها من حرة أو أمة خادمة) ان رضى بها (وسواء في هذا مومر ومعر وعبد) ومكانه وليس له أن يخدمها بنفسه في الأصح لأنها تستحي منه وتعتبر بذلك كعب الماء عليها وجهها اليها المستحى أو الشرب ونحو ذلك وله أن يفعل ما لا تستحي منه قطعا كالكنس والطبخ والغسل ( فان أخدمها بحرة أو أمة بأجرة فليس (٧٥) عليه غيرها) أي غير الأجرة

(أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن يحبها لزمه فقها) ولزوم فقها تقدم فهو مكر (وجنس طعامها) أي المصحوبة (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مد على معسر) كالمخدومة لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح وموسر مد وثلاث) اعتبارا بثلاثي نفقة المخدومة فيهما وقيل على المتوسط مد وثلاث كالوسر وقيل وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخدمة كالمخدومة وقيل على كل من الثلاثة مد فقط (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالها) من قيص ومقنعة وخف وملحفة لحاجتها الى الخروج وجبة في الشتاء لاسراويل عند الجمهور ويجب لها ما تفرشه وما تنقطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وباريق الصيف ومخدة ويكون ذلك دون ما يجب للمخدومة جنسا ونوعا (وكذا) لها

كصغير لا يميز وممسوح ومحرم وشمل ما ذكر المسلم الذي في مسأله أو ذمية وفهم من كلامه أنه لا يلزم أكثر من واحدة وان كانت عاداتها أكثر فهو كذلك الان نحو مرض لا يكتفى فيه واحدة مثلا وتعين الخادم ابتداء اليه وفي الانتهاء اليها كأن أفته ما لم تكن ربية (قوله وليس له الخ) أي لا يجبرها على أن تخدمها بنفسه وطمانعه منها فتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وليس لها جباره على دفع أجرة الخادم لها وتخدم نفسها ولا تجبر على الرضا بخدمة متبرعة عن الزوج لأنه كذا قالوا وفيه نظر كما مر في دفع الأجنبي النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجع (قوله وله) أي يجوز له ذلك برضا ولا يجبره عليه ولا تمنعه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقرير سقط ما لبعضهم هنا فراجع (قوله فهو مكر) كذا قاله تبعاً لغيره قال شيخنا الرملی وهذا استرواح أي أخذ الشيء على الراحة من غير تعب بفكر وتأمل بل ذاك لبيان أقسام الخدمة وهذا البيان ما يلزمه لها اذا رضى بها وقال بعضهم هو توطئة لما بعده وفيه تسليم للاعتراض (قوله لأن النفس الخ) دفع لعدم اعتبار النسبة الآتية في المعسر كغيره فتأمل (قوله اعتبارا الخ) وذلك لأن للخدمة والمخدومة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويزاد في الأولى للمغضولة ثلث ما يزداد للفاضلة كالأبوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند وجود الفرع الوارث الذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاب فيها ثلثان وللأم ثلث فقط زيد للاب ثلث الملام فتأمل (قوله ومقنعة) وهي الخمار المتقمة في الخدمة وقيل انها فوق الخمار (قوله لاسراويل عند الجمهور) اعتبارا بما كان في الزمن الأول وقد جرت العادة الآن به فالمعتمد وجوبه (قوله وبارية) بتشديد التحتية كافي الباقى وحكى تخفيفها نوع ينسج من قصب كالخصير (قوله ذلك) أي ما يجب لها من الكسوة (قوله أدم) ومنه اللحم حيث جرت العادة به قاله شيخنا (قوله وقدره بحسب الطعام) فيكون بقدر ثلثي ما يجب للمخدومة كافي النفقة (نفيه) كل ما وجب لها بما ذكر يجب ما ينبه كزرق القميص وخيطه وتكبة السراويل وظروف الأكل والشرب والطبخ وغير ذلك (فائدة) علم بما ذكره أن نفقة الخادمة مساوية لنفقة المخدومة في الجنس والنوع وناقصة في القدر وأن الأدم مساوية في الجنس وناقصة في القدر وأن الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية وناقصة في الجنس والنوع وينبغي أن تكون توابعها مثلها وكذا توابع غيرها مما مر من الظروف وغيرها فتأمل (قوله وتأذت) أي الخادمة الأتية ومثلها الذكر (قوله ومن تخدم نفسها) أي من لا يجب اخدامها (قوله وجب اخدامها) أي بقدر الحاجة ولو أكثر من خدمة (قوله لريقة) أي من فيها رق وان جرت عادة وتزوجت غيره فالظاهر وجوب الاخدام ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض كثيرا [قوله أو مستأجرة] قال الامام والغزالي يشترط أن لا تزيد الأجرة على نفقة الخادم والا فلا يجب الاستئجار [قوله في القدر] تصحيح لعمود الضمير فانه عائد على الجنس [قوله وكذا متوسط] استشكل الخلق المتوسط بالمعسر هنا بخلافه في نفقة المخدومة [قوله لاسراويل] أي لأنها لكمال السردون أصله [قوله وكذا أدم على الصحيح] سكت عن اللحم بناء على الرافعي على الخلاف في مساواة أدمها لأدم المخدومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم لزومه

(أدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه ويكون من جنس أدم المخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لأدم لها ويكتفى بما يفضل عن المخدومة (لا آلة تنظيف) لأن الاتق بها أن تكون شعبة ثلاثتها اليها العين (فان كثرت وسخ وتأذت بقمل وجب ان ترفه) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العلة ان احتاجت الى خدمة لمرض أو مرضه وجب اخدامها) كما ذكر حرة كانت أو أمة (ولا اخدام لريقة)

باخدامها (قوله حيث لا حاجة) فان احتاجت فهي كالتى قبلها (قوله لقصها) أى عن الحرمة به برد على الوجه المذكور بعده (قوله ويجب في المسكن امتاع) وكذا الخادم أخذاً من العلة (قوله وفيما يستهلك الخ) لوقال وفي غير المسكن والخادم لكان أولى وأخصر وأعم وقد أشار الشارح اليه ومآل من الاعتذار عن المصنف بذكر الخلاف مردود لتسكنه من الوفاء به بأخصر مما ذكره فتأمل (قوله تملكك) وان كان ذلك عن زمن مستقبل كالزكاة المجلة لأن العتد سبب أول وله استرداده اذا عارض مانع ولا يحتاج في تملككها الى ايجاب وقبول لأنها تملك بدفعه لها بشرطه الآتى وتملكه بزيادته المتصلة كحرير بدلا عن قطن بخلاف المنفعة كانا من لزمه أحدهما فلا تملك الآخر الا بلفظ أو صدقة أو هدية منه لها (قوله كالكفارة) يفيد أنه لا بد من قصد دفعه عما وجب عليه والا فلا يقع عنه ويبقى الواجب ديناً عليه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بعد فينبغى الاكتفاء بقصد هاهنا بما جرت العادة أنه يدفع عنها فراجع نعم ان قصد به التصديق عليها فظاهر (قوله فلو قترت) أى ضيقت (قوله بما يضرها) أو يضر الزوج أو يضرهما أو الخادم (قوله المملوكة لها) أنتى كانت أو ذكراً كإمر (قوله أو الحرمة) خالف ذلك شيخنا الرضى في شرحه واعتمد أنه يملكها للخادمة والمالك فيها لها لكن للخدومة مطالبة الزوج بدفعها للخادمة ولا تطالبه بنفقة مملوكته ولا أجرة مستأجرة (قوله ولها أن تصرف الخ) أى بناء على ما ذكره من أنها ملك للخدومة (قوله تملكك كالنفقة) فيجوز فيه ما مر آتفاً ولها منعه من الانتفاع بجميع ممتلكه من الفرس والأواني وغيرهما كإمر (قوله شتاء) وهو ستة أشهر وهى فصل باعتبار وجوب الكسوة للسنة باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهى الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبدأ بعد تلك البقية فصول كوامل دائماً وبما ذكره على أن ما يهر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكين الذى رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لزم أنه لا تم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وأيضا قد علم أن يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع الى قائل الأول فلعمري أن هذا الراد ما جاهل أو غافل أو ذاهل

لأن الأدم دون آدم الخدومة نوعاً [قوله وفي الجلية وجه] بحث ابن الرفعة جريانه في الحرمة الجلية التى لا يجب اخداها بالأولى [قوله كما تقدم الخ] إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق [قوله بما يضرها] مثله ما يضره دونها كأن تباع آلة للتنظيف وتجلس شعبة [قوله تملكك] هذا قد بدى فهمه من قوله فيما سلف ان عليه تملككها حباً ويحجب بأن الفرض هناك بيان الجنس وهما بيان صفة الاعطاء [قوله تملكك] وجه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلاً للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملكك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستعاراً وعدمه وغير ذلك ونازع الزركشى في ظروف الطعام والفرش قد كرر أن الوجه أن يكون امتاعاً وأطلق في ذلك

حيث لا حاجة لقصها جلية كانت أم لا (وفي الجلية وجه) لجرىان العادة باخدامها (ويجب في المسكن امتاع) لا تملك كما تقدم أنه لا يشترط كونه ملكاً (و) في (ما يستهلك كطعام تملكك) كالكفارة وألحق به نحوه كأدم ودهن (وتصرف فيه) أى فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكها له (فلو قترت بما يضرها منعه) من ذلك ويملكها أيضاً نفقة مصحوبتها المملوكة لها أو الحرمة ولها أن تصرف في ذلك وتكفيها من مالها (وما دام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملكك) كالنفقة (وقيل امتاع) للانتفاع به مع بقاء عينه كالمسكن والخادم فيجوز كونه مستأجراً ومستعاراً على هذا دون الأول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) من كل سنة



وطبق سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير مجدود وقت تجديده على العادة (فان تلفت فيه) أى فى الشتاء أو الصيف أى قبل مضيه (بلا تقصير لم تبدل ان قلنا عليك) فان قلنا امتاع أبدلت (فان مات فيه لم ترد) على التملك (٧٧) وترد على الامتاع (ولولم يكس منه

فدين) على التملك ولا شئ على الامتاع .

(فصل : الجديد أنها)

أى النفقة (تجب) يوما

فيوما (بالتمكن لا العقد)

والقديم تجب بالعقد وتستقر

بالتمكن فلو امتنع منه

سقطت (فان اختلفا فيه)

أى فى التمكن (صدق)

على الجديد لأن الأصل

عدمه وصدقت على القديم

لأن الأصل بقاء ما وجب

(فان لم تعرض عليه مدة)

وهو ما كنت عن الطلب

أضا (فلا نفقة فيها) على

الجديد (لا تقام التمكن)

وتجب نفقة تلك المدة على

القديم إذا لم يسقط (وان

عرضت) عليه كأن بعثت

إليه اتي مسلة قسي اليك

والفريق على الجديد

وهى عاقلة بالغة (وجبت)

نفقتها (من بلوغ الخبر)

له (فان غاب) أى كان غائبا

عن بلدها ورفعت الأمر

إلى الحاكم مظهرة له التسليم

(كتب الحاكم الحاكم

بلده ليعلمه) الحال (فيجوز)

لها يتسلمها (أو يوكل) من

يجب لها يتسلمها وتجب

النفقة من وقت التسليم

ويكون المجهى بنفسه أو

وكيله حين علمه بالحال من

غير تأخير (فان لم يفعل)

حيث لم يميز بين السلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وما يبقى الخ) وأما ما لا يبقى سنة فيجدد على العادة فيه كالدهن وماء العسل (قوله كالفرش) وآلة الطبخ والأكل والشرب (قوله تلفت) أو تلفت كذلك ويلزم المتلف الضمان (قوله بلا تقصير) قيد للخلاف فلا تبدل فى التقصير قطعا (قوله مات فيه) أو مات هو أو طلق أو ولدت الحامل البائن وخرج بذلك ما لو نزلت فيسترد ما أخذته وان أطاعت فى أثناء الفصل كما مر كالنفقة فان كان النشوز فى أثناء بعض الفصل الذى مكنت فى أثناءه وجع بالقسط الذى دفعه لها عنه (نفيه) سياتى فى آخر الينبات أنه لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو أحدهما ووارث الآخر فى أمتعة دار فان صلحت لأحدهم فقط فله والافسكل تحليف الآخر ان لم تكن بينة ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها قال شيخنا الرملى واعتمده (قوله ولولم يكس) وكالأكسوة جميع ما مر غير الاسكان والاخذام للعله المذكورة .

(نفيه) لو تصرف فيما أخذته ثم ثبت استرداد رجوع فى بدله ولا يبطل النصرف كذا قال شيخنا هنا وسياتى قريبا عنه وعن شيخنا الرملى وابن حجر خلافة فى النفقة فراجعه .

(فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها (قوله أى النفقة) لو قال أى المؤن لكان أولى ليشمل الأدم والكسوة وغيرهما وعذره قول المصنف الآتى فلا نفقة (قوله يوما فيوما) وان أراد سفرا ولوطو لا خلافا لابن حجر (قوله بالتمكن) أى الناشئ عن العقد فلا يراد نحو وطء الشبه ومنه النكاح الفاسد بعد علمه بانفساد لاقبله كما سياتى (قوله وصدقت على القديم) كما لو اختلفا فى النشوز والنفقة وفرق بالنظر الى الأصل فى الجميع (قوله فان لم تعرض عليه) أولم يعلم بالعقد (قوله من بلوغ الخبر) ان كان المخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر (قوله كتب الحاكم) وجوب بان عرف محله والا كتب لحاكم البلاد مع القوافل وينادى باسمه فان لم يعرف فرضها قاض من ماله ان وجد له مال ويسلمها لها يكفيل لاحتمال طلاقه أو موته فان لم يوجد له مال اقترض لها وأذن لها فى الاقتراض على الوجه المذكور فى الاقتراض للأصل ويفرضها نفقة موسران علم يساره والافسار ولومنه عذره من الحضور لم يفرض القاضى عليه شيئا لعدم تقصيره (قوله حين علمه) بما تقدم فى الخبر (قوله بل قالوا تجب الخ) وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى

[قوله كالفرش] مثل ذلك آلة الطبخ والشرب والأكل كما يؤخذ من اطلاقهم [قوله فان قلنا امتاع أبدلت] وأما اذا كان بتقصير فلا بدال على الأول بالأولى ويبدل على الثانى وعليها غرم القيمة [قوله فان مات فيه لم ترد] مثله موته وطلاقه وولادة الحامل البائن صورة والمسئلة فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فالأقبس كما قال الزركشى أن الحكم كذلك واستبعد فى المطلب أن يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلا فى يوم النكاح ونحوه قال والأولى أن يجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة وهو ما عليه قضاء زماننا اه قال الزركشى وبه صرح الصيمرى .

(فصل : الجديد) [قوله بالتمكن] دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم له نفقة النفقة قبل البناء بها ولأن العقد يوجب المهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثانى قديما فيه نظر فى مختصر البوطى آخر قولى الشافعى لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب القولين الى لأنها بمنوعة عن الرجال بحبسه اه ومن فوائد الخلاف محبة الضمان وأخذ الرهن على قدرتها والحوالة بها وعليها [قوله لا العقد] الذى حاول ترجيعه فى المطلب الوجوب بهما قال إذ لو وجبت بالتمكن المجرد لوجبت فى وطء الشبهة اه والذى نقله الماوردى عن جعل التمكن أصلا أنها تجب بالتمكن والعقد شرط [قوله والقديم تجب] حجته وجوبها

ما ذكر (ومضى زمن وصوله) إليها (فرضها القاضى) فى ماله وجعل كالمفلس لها لأن المانع منه ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ويمضى زمان امكان القسم عليها حكاه فى الروضة تبعا للشرح (والخبر فى مجئونة

ومراقة عرض ولي) لها ولا عبرة بمرضهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها فسلمها الزوج ونقلها المهره وجبت النفقة (وتسقط) النفقة (بنشوز) أى (٧٨) خروج عن طاعة الزوج (ولو بمنع لس بلا عذر) أى تسقط نفقة كل يوم

بالنشوز بلا عذر في كله وكذا في بعضه في الأصح ونشوز المجنونة والمراهقة كالعاقلة البالغة (وعبالة زوج) أى كبراً لانه بحيث لا تعملها الزوجة (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عذر) في النشوز عن الوطء (والخروج من بيته بلا إذن) منه (نشوز) لأنه عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا أن يشرف على انهزام) فتخرج خوفاً من الضرر (وسفرها بأذنه معه) حاجته أو حاجتها (أو وحدها (لحاجته لا يسقط) النفقة (ولحاجتها يسقط في الظاهر) لا تنفاه التمكن والثاني لا تسقط لأذنه في السفر ومنهم من أجرى القولين في سفرها حاجتها معه (ولو نشزت فغاب فاطاعته) كأن خرجت من بيته بفراذه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (في الأصح) لا تنفاه التسليم والتسليم والثاني تجب لعودها الى الطاعة (وطريقها) على الأول في الوجوب (أن يكتب الحاكم) بعد رفعها الأمر

تبعاً للبقينى واعتمد شيخنا الرملى ما في النهاج من اعتبار الرفع الى القاضي (قوله ومراقة) الصواب أن يقول ومعصر لأنه وصف الاناث والأول وصف الذكور عند أهل اللغة (قوله فسلمها الزوج) ولو صغيراً أو مجنوناً أو سلمها مكرهة والمجنونة مثلاً (قوله ونقلها) ليس شرطاً على المعتمد كما علم (قوله وتسقط النفقة) وبقية المؤن (قوله بنشوز) ومنه ما وجبسته ولو بحق أو حبسها هو ولو ظلماً قاله شيخنا الرملى ومنه كونها معتدة عن غيره كوطء شبهة ومنه دعواها طلاقاً مثلاً وهل منه ما لو لم تكن في عدة قبل عدته نحو من انقطع حيضها وأصرت بالصبر الى سن اليأس لتعتد بعده بطهر نعم فراجعها وتقدم أنها كذلك لا تلزم الزوج ولو صرف لها المؤن غير عالم بالنشوز ثم علم فله الاسترداد ولو تصرف فيه لم يصح لأنه باق على ملكه كما سيأتى ولو استمتع بها في حالة النشوز لحظة من نهار وجبت نفقته أو من ليلة وجبت نفقتها قاله ابن حجر وبقية شيخنا في شرحه ويجرى ذلك في سائر صور نشوزها وسيأتى (قوله خروج عن طاعة الزوج) وإن لم تخرج من بيته أو قدر على تسلمها نعم لو استمتع بها حالة النشوز لم تسقط مؤنتها فيجب مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار كما مر آخراً عن ابن حجر وشيخنا (قوله بمنع لس) أو نظر بنحو تعطية وجهه لا لدلال (قوله كل يوم) وهو النهار وليلته (قوله وكذا في بعضه في الأصح) هو المعتمد وكسوة الفصل كنفقة اليوم ويرجع فيما دفعه لها عن ذلك ويتبين أنه على ملكه ولو تصرف فيه تبين بطلانه كما تقدم ولا تعود بمودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على المعتمد كما تقدم (قوله ونشوز المجنونة الخ) وإن كان لا ثم عليها (قوله وعبالة الزوج) عذر لا تسقط به نفقتها وتثبت باقراره أو بأربع نسوة ينظرنه منقشر أو لا يحرم ذلك عليهن لأجل الشهادة ولا يمنه من نظره لذلك (قوله عن الوطء) لاعتنا الاستمتاع (قوله والخروج) طاعة أو مكرهة بحق والالم تسقط مؤنتها للعذر (قوله بلا إذن) ولا علم رضائه ولا ما جرت به عادة الحكم ولا خروج لتعلم أو استفتاء لم يفتها عنه ولا لعيادة أبوها مثلاً قبل منعه منها ولا لطلب حق عند قاض (قوله خوفاً من الضرر) ويلحق به خوفها من سارق أو فاسق أو من ضرر به المبرح (قوله وسفرها الخ) هذه تقدمت في باب القسم والنشوز بأولى مما هنا (قوله بأذنه معه) لأحاجة لأذنه في سفرها معه نعم إن نهاها عن السفر معه ولم ترجع فهي ناشرة وإن قدر على ردها ما لم يستمتع بها كما مر (قوله حاجتها) ولو مع حاجتها (قوله حاجتها) أى فقط وحاجة الأجنبية بسؤال أحدهما كحاجة المشول وخروج بالسفر خروجها في البلد ولو لصناعة بأذنه أو علم رضاه فليس مسقطاً (قوله كأن خرجت) فلازم تخرج وجبت النفقة بمجرد اطاعتها كرتدة أسلمت (قوله وطريقها الخ) بناء على ما تقدم من اعتبار الرفع الى

للمريضة وإقامة عدم النشوز مقام عدم التمكن [قوله ومراقة] قال الزركشى فيه خلل من جهة اللغة فإن ذلك من وصف الذكور وأما الأنثى فيقال فيها معصرة ذكره الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأة معصرة إذا بلغت عصر الشباب [قوله ولو بمنع لس] أى كقبلة ونحوها قال الامام الآن يكون امتناع دلال ولو منعه من نظرة لوجهها أو غيره بلا عذر فناشرة [قوله بلا إذن] لو خرجت بلا إذن لزيارة أبوها أو عيادتها فليس بنشوز كما سيأتى [قوله أو حاجتها] لو تزوج امرأة ببغداد وهى بالكوفة ثم ذهب الى الموصل وطلبها فسفرها من الكوفة الى بغداد لا نفقة فيه لأن التسليم لم يحصل ومن بغداد الى الموصل لها النفقة لأن العبرة في التسليم ببلد بغداد وهى بعدها مسافرة بأذنه حاجتها وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقد ولم يوجد قبل وصول بغداد [قوله فغاب] مثله لو حصلت الغيبة قبل النشوز ثم عبارته فقام

(ولو خرجت في غيبته لزيارته) لأهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قاله البغوي (والأظهر أن لانفقة صغيرة) لا تحتمل الوطء لتعذره اعني فيها كالناشرة والثاني تستحقها وهي معذورة في فوات وطئها كالمرضاة والرتقاء وفرق الأول بأن للرض بطراً ويزول والرتق مانع دائم قد رضى به والخلاف حيث عرضت على الزوج أو لمحت له والافالحكم ماسبق في الكبيرة وشملت العبارة ما إذا كان الزوج صغيراً أيضاً وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الأظهر (أنها تجب) (للكبيرة على صغير) لا يتأتى منه

(٧٩)

الجماع وقد عرضت نفسها

على وليه لأنه لا مانع من جهتها والممانع من جهته والثاني لا تجب وهو معذور في فوات الجماع عليه (واحرامها بحج أو عمرة بلا إذن) من الزوج (نشوز ان لم يملك تحليلها) بأن كان مأحومت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بأن كان مأحومت به تطوعاً أو فرضاً على الأظهر كما تقدم في الحج (فلا) أى فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فساقرم لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها في الأظهر كما تقدم أو بفتر اذنه فناشرة كما تقدم أن خروجها بفتر اذنه نشوز (أو) أحومت بما ذكر (باذن ففى الأصح لها نفقة ما لم تخرج) لأنها في قبضته والثاني لانفقة نفقات الاستمتاع بها ودفع بان فواته لسبب اذن هو فيه فاذا خرجت فساقرم لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والافسقط على الأظهر كما

الحاكم الذي اعتمده شيخنا الرملي (قوله ولو خرجت في غيبته) أى من غير اذن أو منع قبل غيبته والا لم تسقط في الأول مطلقاً وتسقط في الثاني كذلك على ما مر قريبا والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد (قوله لأهلها) ولو غير محارم على المعتمد حيث لا ريبه وخروج بهم الأجانب مطلقاً (قوله كعبادة لهم لم تسقط) قال شيخنا الرملي وكذا تشييع جنازتهم وخالفه شيخنا الزبائدي ولو في نحو أيها فالكاف عنده استقصائية وخرج بما ذكره وجهها لزيارة قبورهم فلا تجوز كفرهم (فرع) لو التحست زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها شيئاً اذ لا فائدة له والافرض لها نفقة معسر بشرط اثباتها نكاحه وإقامتها في منزله وحلفها على أنها تستحق النفقة وانما لم تأخذ منه قبل غيبته نفقة مسبقاً (قوله وشملت العبارة) في كلام المصنف باطلاقها في الزوج كما تقدم (قوله وهو أولى) قال بعضهم بل العكس أولى إذ في الكبيرة نفقة ممكنة حيل بينه وبينها بخلاف الصغير فتأمل (قوله للكبيرة) أى من تحتمل الوطء ولو لم تبلغ (قوله على صغير) ومجنون وغيره (قوله واحرامها) وان لم تخرج على هذا من البيت نشوز قال شيخنا الرملي مطلقاً ولائهم عليها اذ لم ينهها بخلاف الصوم الآتي فراجع (قوله على قول) هو مقابل الأظهر كما يأتي (قوله باذنه) ومثله علم رضاه كما قاله شيخنا كما مر (قوله لسبب) هو منون وأذن بعده فعل ماض (قوله بأن لم تسقط) ما لم ينهها كما مر (قوله صوم) مثال فكل نقل مطلق من غيره كذلك (قوله لا تمتنعها الخ) فيه اشعار بأن الكلام في تمكين تمكين وهو متمكن منه وأراد فعله فيخرج بالأول صوم نحو رتقاء وثلثاني من هو في اعتكاف واجب واعتمده شيخنا الرملي فيهما خلافاً لابن حجر في تعميمه لجواز تحليلها مطلقاً وبالاثبات ما لو لم رد التمتع بها فلا تمتنع منه ولم يرتضه شيخنا الزبائدي والرملي

انها لو نشزت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحسب كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو ظاهر لأنها لم تخرج من يده [قوله قلة البغوي] يستثنى منه ما لو نهاها عن الخروج ولو مطلقاً فانه يفتى أن يكون الخروج مع ذلك مسقطاً [قوله والأظهر الخ] يجرى ان في تسليم المهر أيضاً [قوله ماسبق في الكبيرة] أى عند عدم التسليم من محبي القولين وعدم الاستحباب على الجديد [قوله نشوز الخ] أى لأنه أبلغ في ذلك من النشوز بالفعل أعني في الحالة التي يكون الاشتغال به نشوزاً ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالاً أو محرماً أيضاً [قوله كما تقدم] أى في الأظهر وكذا المذهب . فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها معه . قلت بلى لما قال الشارح فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك أن في سفرها معه طريقين أرجحهما القطع بعدم السقوط هذا مراده رحمه الله [قوله وسواء الخ] يفتى أن يكون راجعاً الى مسألة الأظهر يعنى أن الخلاف ثابت سواء خرجت الخ ويحوز رجوعه أيضاً الى مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر كلامه يوم أن سفر المرأة مع الزوج بفتر اذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل [قوله فان أبت فناشرة] أى ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا

تقدم وسواء خرجت باذنه أم بفتر اذنه لوجرد الاذن في الاحرام (ويمنعها) الزوج (صوم نقل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منه (فناشرة في الأظهر) لا تمتنعها من التحسين بما فعلته والثاني لا لأنها في قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرم في مكايبة الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والأصح أن قضاءه لا يتضييق) كأن لم يمتنع بالقطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفات (كنفل فيمنعها) منه الى أن يتضييق وله إلزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضييق فان أبت فكما تقدم والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمتنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان

لا تجب نفقة قضاء ما عتدت فيه بالخطر تعديها (د) الأصح (أنه لا يمنع من تجهيل مكتوبة أول وقت لتحوز فضيلة أول الوقت (وسنن رابئة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الأصح ينظر إلى أنه نفل

(فرع) صوم الاثنين والتجسس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعاً وصوم هرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الأصح وصوم النذر المفشأ بغير إذنه كصوم النفل فيما تقدم فيه (ويجب للرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (الامؤنة تنظف) فلا تجب لها لامتناع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحرة والأمة والحائل والحامل (فلو ظنت حاملاً) فأنفق فبانت حاملاً استرجع ما دفع بعد عتبتها) وتصدق في قدر أقرائها باليمين أن كذبها والا فلا

يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة ولا كسوة) لها لا تنقاه سلطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن (لها) أي لنفسها بسبب الحمل

(وفي قوله للحمل) نفسه وهي طريق في الوصول إليه لأنه لا يتقذى بفدائها (فعلى الأول

وقال لأنه قد يطرأ له إرادته فيمتنع منه حياء ومروءة قال شيخنا ويؤخذ من ذلك منعها من تعليم صفائر لأنه يحقش عن أخذها من عندهن قضاء وطره بخلاف نحو خياطة (قوله أصحهما) هو المعتمد على المرجوح (قوله أما الأداء) أي المؤقت أخذاً بما يأتي في النذر بعده (قوله وفي وجه) هو مرجوح (قوله لتحوز فضيلة أول الوقت) ربما يفيد أنه لو كان التأخير أفضل كإبراد أن له المنع ولم يرتضه شيخنا الزيلادي وشيخنا الرمي والتأخير المذكور لا يفوت فضيلة أول الوقت لمن عجل فافهم ولوصلت ثم قالت كنت محدثة مكنت من الثانية ولا يسقط من نفقتها شيء وفارق سقوط ما يقابل الثانية من أجره الأجير في نظيره مع وجوب الإذن له بأن ما هنا مستدرك بخلاف الأجير (قوله وسنن) عطف على مكتوبة أي لا تمنع من تجهيلها أول الوقت ويعلم منه عدم المنع من فعلها بالأزلى وقيل عطف على تجهيل وتقتصر في الفرض والنفل المذكور على ما يطلب لا مام غير المحصورين قال بعض مشايخنا وهل ذلك إذا كان معها في الدار وليس مشغلاً بغيرها بحيث لا يبالي ببعدها عنه وهو أصح (قوله رابئة) ولو غير مؤكدة (قوله بخلاف النفل المطلق) يفيد أن المراد بالرابئة ما عداه فيشمل العيد والضحي والكسوف وغيرها (قوله فيمنعها منه) لتكرره فالأيام البيض مثلاً من كل شهر كذلك (قوله فلا يمنعها منه في الأصح) هو المعتمد لعدم تكرره فالأيام البيض من شوال كذلك (قوله وصوم النذر) وكذا اعتكافه وصلاته (قوله بغير إذنه) أي سواء كان مطلقاً أو معيناً بزمان نعم إن شرعت فيه بإذنه فليس له قطعه أما النذر بإذنه فله منعها منه مالم تشرع فيه أيضاً نعم ليس له منعها من نذر معين أذن لها فيه وفي تعيينه (فتبينه) لافرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها ولو ادعت فساد شيء مما لا يمنعها منه أذن لها في قضائه أو إعادته كما مر .

(فرع) لو كان النذر قبل النكاح معينا فكالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خيار له لو جهله ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الإجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار إن جهل لقوات التمتع عليه وإن رضى المستأجر بتسكينه لأنه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بأن هنا يدا حائلة (قوله ويجب للرجعية المؤن) نعم إن ادعت طلاقاً بآثنا أو ولادة وادعى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وإن راجعها مالم تصدق ودخل في الرجعية المطلقة عن نكاح فاسد لم يعلم بفساده أخذاً من العلة (قوله فلو ظنت حاملاً) ومثله لو كانت صغيرة وظنها مطيقة فأففق فبان خلافه فيرجع أيضاً بخلاف ما وقع عليها طلاقه ولم يعلم به إلا بعد العدة والمنكوحه نكاحاً فاسداً إذا لم يعلم به إلا بعد الاتفاق لوجود حبسها له كما مر (قوله في قدر أقرائها) إن عرفتها والا فيما زاد على قدر عاداتها إن لم تختلف والا فيما زاد على قدر أقرائها فإن نسبتهما فإزاد على ثلاثة أشهر كما في الروضة (قوله بخلع أو ثلاث) أو فسخ أو انقاسخ ولو بعارض على المعتمد كرده ورضاع (قوله وتجبان) أي النفقة والكسوة وكذا الأدم والخادم قاله شيخنا الرمي

قضية الملاقهم [قوله مكتوبة أول وقت] في فتاوى القفال رحمه الله تعالى لو صلى الأجير ثم قال كنت محدثاً مكن من الإعادة وسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشي وقياسه أن يجزيه هنا أه أقول أما مجيء وجوب الإذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من النفقة فحمل نظر [قوله رابئة] انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشر نعم يشملها بدليل قول الشارح بخلاف النفل المطلق [قوله إلى أنه] أي المذكور من التجهيل والسنن رابئة [قوله وتجبان لحامل] قال القاضي حسين المعنى فيه أنها مشغولة بمائه فهو مستمتع برحها فكان كالاستمتاع في حالة النكاح إذا انفصل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت

لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) وتجب على الثاني لها على الواطئ لأن الحمل له (قلت لا نفقة لمعدة وفاة وإن كانت حاملا وانقضاء الحمل)  
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بانت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (٨١) (ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح

وقبل تجب الكفاية) فيزاد  
وينقص بحسب الحاجة  
والراجح في الروضة وأصلها  
القطع بالأدول ( ولا يجب  
دفعها قبل ظهور حمل)  
سواء جعلت لها أمه (فاذا  
ظهر وجب) دفعها (يوما  
ييوم وقيل) انما يجب  
دفعها (حين تضع) فتدفع  
دفعه واحدة والأول مبنى  
على أن الحمل يعرف وهو  
الأظهر والثاني على مقابلة  
وفي الروضة وأصلها حكاية  
خلاف المسلتين قولين  
( ولا تسقط ) نفقة العدة  
(بعض الزمان على المذهب)  
وقيل في الحمل خلاف  
مبنى على أن النفقة لها أو  
للحمل ان قلنا بالثاني  
سقطت لأن نفقة القريب  
تسقط بمضي الزمان

( فصل : أعسر بها )  
أي بالنفقة كأن تلف ماله  
أو غصب ( فان صبرت )  
بها بأن أنفقت من ماله أو  
مما اقترضه (صارت ديناً  
عليه والافلها الفسخ على  
الأظهر) كما تفسخ بالجب  
والعنة بل هذا أولى لأن  
الصبر عن الاستمتاع أسهل  
من الصبر على النفقة والثاني  
لافسخ لها لأن المعسر  
منظر لقوله تعالى وإن كان  
فوعسرة فنظر إلى مبصرة

(قوله لحامل) بأن نعم ان كانت الفرقة فيها بفسخ أو انفاسخ بمقارن لم يجب لها شيء فله شيخنا الرملي  
(قوله لها) هو المعتمد ولذلك تلزم المعسر وتسقط بالفشوز كاستناعها من مسكن لائق بها ولا تسقط  
بمضي الزمان ولا بموته في أثناء العدة لأنها لا تنفصل اعدة الوفاة كما مر (قوله وفي قول للحمل) فعليه  
كالقول الأول لانجب لحامل بحمل نفاه فلواستلحقه ولو بعد الرضاع رجعت عليه وعلى ولدها بعده  
بأجرة الارضاع وبما أنفقته الى وقت الاستلحاق كما لو أنفق على ولده لظنه معسرا فبان موسرا  
(قوله لحامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوحه  
(قوله لمعدة وفاة) وان انتقلت إليها كرجعية بخلاف بان حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنفصل  
فليست معدة وفاة كما تقدم (قوله والراجح الخ) هو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف (قوله  
ظهر) أي باعتراف الزوج أو بيئته ولو أربع نسوة (قوله يوما بيوم) أي من وقت الظهور ويجب  
دفع ما قبله من حين العلوق دفعه واحدة (قوله يعرف) أي يعطى حكم المعروف وهو الراجح (قوله  
وفي الروضة الخ) فيه اعتراض من حيث الخلاف (فرع) لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى  
تضع أو أعتق مملوكته الحامل منه فلا شيء عليه لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة \* (قوله  
أعسر) أي الزوج ولو صغيرا أو مجنوناً نعم ان كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر فلافسخ أوضمنها  
أب عن محجوره وهو موسر فلافسخ أيضا ويثبت اعسار الصغير بالبيئته كغيره واعسار غيره بها  
ان عرف له مال والاكتفى باليمين على المعتمد (قوله بالنفقة) قال بعض مشايخنا أو بما يتبناها كأجرة  
الطحن وغيره لابنحو ظروف ولا بالاعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده لامع عدمه  
ومنه علم أنه لافسخ بالجزء عن الخادم من أصله (قوله صارت ديناً) ان لم تمنع نفسها منه زمن  
الاعسار (قوله والافلها) ولورجعية (قوله أن لافسخ لها بمنع موسر) ولا متوسط سواء حضر  
أوغاب وان انقطع خبره بأن تواصلت القوافل الى الاماكن التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وان  
وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وان شهدت بيئته بأنه غاب معسرا  
وهذا ما اعتمدته شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي وقال الاذرى انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف  
ذلك مردود نعم لو شهدت البيئته أنه معسر الآن اعتماداً على اعساره السابق على غيبته من غير  
أن تصرح بذلك قبلت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطبرلاوى

نفقتها [قوله لانجب لحامل عن شبهة) أي لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت  
منكوحه [قوله وقيل تجب الكفاية] أي نظرا الى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية  
الحامل فلا تزاد بالاخلاف [قوله على المذهب] أي سواء قلنا النفقة لها أم للحمل لأنها التي تنفع  
بها وتسقط ببراءتها فلم تجز بحرى نفقة القريب .

(فصل : أعسر بها) [قوله صارت ديناً عليه] أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الاعسار [قوله  
فلها الفسخ] أي ولورجعية [قوله كما تفسخ بالجب والعنة] استدل أيضا بما روى البيهقي عن أبي  
هريرة يرفعه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وقد كتب عمر رضى الله عنه  
الى أمراء الأجناد يأمرهم بأخذ النفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها قال الشافعي ولا أعلم  
أحدا من الصحابة خالفه [قوله لأن المعسر الخ] أي وكما لا يفسخ بشوزها فلا يفسخ بجزءه ،  
[قوله لا يفسخ لها بمنع موسر] لكن قالوا لهامتناع من الاستمتاع قال الزركشى وهل تثبت نفقتها مع

(١١ - قلوبى وعبرة - رابع ) ( والأصح ان لا يفسخ ) لها ( بمنع موسر - حضر أو غاب ) بأن لم يوفها

حقها لاقتفاء الأعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحكم والثاني لها الفسخ لتضررها بالمنع

(ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر) فافوقها (فلها الفسخ والا) بأن كان دونها (فلو يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول) لمافيه من (٨٢) مئة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب كل يوم قدر

والغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا لوالد شيخنا الرملي في بعض الحواشي وهو غير معتمد له (تنبيه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على بينة الاعسار لم يقبل الابينة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيثئذ يبين بطلان الفسخ قاله شيخنا الرملي وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا (قوله وغاب ماله الخ) ومثل غيبته ما لو كان ديناً غير متيسر الحصول بأن كان على غير مؤسر مقر باذل وغيبة مال مدينه كغيبته ماله وتعذر بيع ماله كأن كان عروضا كغيبته أيضا ولو طلب الامهال لاحضار ماله الذي في مسافة القصر أمهل ثلاثا فان لم يحضره أمهل ثلاثا أخرى التي هي مدة الفسخ ثم تفسخ (قوله بمسافة القصر) وهي مرحلتان فاكثروا هذه ليس لها فوق وقول الشارح فما فوقها يقتضي حل كلام المصنف على الأول وهو غير مستقيم فتأمل (قوله فلها الفسخ) وفارق عدم الفسخ بغيبته هو بأن العذر في غيبة ماله من جهته وفي غيبته من جهتها (قوله بأن كان دونها) أي مسافة القصر فلا فسخ ومثله لو كان مؤجلا بقدر مسافة الامهال فأقل أو كان على مؤسر مقر باذل كما علم بمأمر أو تعذر احضار ماله لنحو خوف (قوله رجل) ليس ولدا عن والد لزمه اعفافه ولا ولدا عن ولد في حجره ولا سيذا لأتمه أو عن عبده فيلزمها القبول في ذلك ولا تفسخ وهذا ما اعتمده شيخنا الزياي وشيخنا الرملي وقول الأذري بلزوم القبول أيضا في ولد عن والد لا يلزمه اعفافه غير معتمد وان تبعه والد شيخنا الرملي في بعض حواشيه (قوله عنه) خرج ما لو دفعها له فيلزمها القبول لأن المنة على الزوج لاعليها لأنه ملكها بأخذها (قوله على الكسب) أي الحال الاتق به نخرج بالأول الكسب بالخمر وآلات الملاهي وصناعاتها وبالكهانة والتنجيم ونحو ذلك فلها الفسخ مع قدرته عليه وبالتالي غير الاتق كفعالة لدى هيئة وقول بعضهم لا عبرة بكونه لا تقا به محمول على ما إذا حصل منه الكسب بالفعل والكلام هنا في القدرة عليه (قوله فلو كان يكسب) لو قال فلو كان يقدر الخ لكان أنسب بكلام المصنف ولأن القادر إذا امتنع من الكسب لم يكن لها الفسخ لأنه كاللوسر الممتنع قاله شيخنا الرملي (قوله أو ثلاثة أيام) أو أكثر ولو لنحو أسبوع (قوله البسير) لو سكنت عنه كان أولى لما علم أن المعتبر كون كسبه يفي بما مضى ولو لم يكسب بعد تلك المدة لعارض ثبت لها الفسخ أولا لمتاع فلا كما علم ولو عجز عن الكسب لمرض يرجى زواله في نحو ثلاثة أيام فلا فسخ والأفلاها الفسخ ولو عجز عنه اهدم من يستعمله فان كان نادرا فلا خيار والأفلاها الخيار (قوله والاعسار بالكسوة) أي بأقلها وهو ما لا يستغنى عنه كالقميص بخلاف نحو السراويل والفرش أخذها من العلة ويقال في المسكن كذلك وان لم يلق بها فليس لها الفسخ (قوله أظهرها تفسخ) سواء كان الامتناع في ذمته قياسا ما قالوا في المعسر عدم الثبوت وفيه نظر اه أقول قياس قوله بالاستحقاق عند المنع لاجل عدم قباض المهر الاستحقاق هنا مع الامتناع [قوله ولو تبرع الخ] مثله أداؤها بضمين التبرع فيما يظهر [قوله كالمال] فعلى هذا لو امتنع كاف الكسب كما يكاف المؤسر اعطاء المال والافسخ (فرع) الكسب الحرام كالعدم لكن لو كان يكسب بصنعة الملاهي مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الاجرة على تفويت عمله قاله الماوردي والرواي قال الزركشي وهذا سردود مخالف لكلام الاصحاب اه قال أعني الماوردي والرواي وكسب المنجم والكاهن قد بذل عن طيب نفس فليتحق بالهبة [قوله حتى ثبت] ولو علموا اعساره

التفقة فلا خيار لها فان التفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة أيام ثم لا يكسب في يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي الأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تنشق الاستدانة لئلا هذا التأخير البسير (وانما تفسخ بعجز عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة المؤسر أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة) لأن النفس لا تتبع بدونها (وكذا بالأدم والمسكن في الأصح) للحاجة اليهما والتضرر بهما (قلت الأصح المنع في الأدم والله أعلم) لقيام النفس بدونه ووجب المنع في المسكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء لابعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع في يد المفلس وتلفه والثاني تفسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جيع الوطء وتولم تستوف كبقاء بعض المبيع في يد

(ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره) باقراره أو بيعة فلا بد من الرفع الى القاضي (في نسخه) بعد الثبوت (أو بأذن لها فيه) وليس لمطلع علمها بالجز الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل اذنه فيه (ثم في قول (٨٣) ينجز الفسخ) للاعسار بالنفقة وقت

وجوب تسليمها وهو طالع الفجر ولا يلزم الامهال بالفسخ (والأظهر امهاله ثلاثة أيام) ليتحقق عجزه وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الأن يسلم نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يومان بالنفقة وأتفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين وفسخت صبيحة الخامس (وقبل تستأنف) الثلاثة فلا فسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لانقضاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها الرجوع ليلا) لأنه وقت الدعة قال الروايين وليس لها منعه من الاستمتاع بها قال البخاري لها منعه قال في الروضة وهو أقرب (ولورضيت باعساره) العارض (أو نكحته عالة باعساره) فلها الفسخ بعده (لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبدا فانه وعد لا يلزم الوفاء به) (ولورضيت باعساره بالمهر فلا) أي فليس لها

الاعسار بكله أو بعضه على المعتمد وان قبضت بعضه الآخر (قوله ولا فسخ) أي في جميع ما تقدم من النفقة والكسوة والسكن والمهر حتى يثبت عند قاض أو محكم اعساره ففسخ بعد الثبوت ولو في غير مجلس القاضي وفسخه بأذن في خط المصنف بالرفع على الاستئناف ويجوز التنبؤ أيضا (قوله وليس لها الخ) نعم ان فقد القاضي والمحكم أو كان يقرهما مالا فلها الاستقلال بالفسخ قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق اذلا عبرة بمهلة بلا قاض وفسخها ينفذ ظاهر أو باطنا قاله شيخنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها (قوله للاعسار بالنفقة) قيده بهذا مع شمول كلامه لغير النفقة من الكسوة والسكن كما يأتي لما تقدم أول الفصل (قوله امهاله) أي في النفقة وغيرها ولو المهر على المعتمد خلافا لمتن الروض وغيره (قوله أن يسلم) أي بالفعل أو بالقدرة عليها (قوله نفقته) أي الرابع ولو أراد جعلها عن غير الرابع لم يقبل الا برضاها وما بعده كالخامس والسادس مثله (قوله بما مضى) من الايام الثلاثة أو غيرها الامع البناء الآتي ولو تراضيا على جعل النفقة المذكورة عما قبل مدة الامهال فلها الفسخ على المعتمد في الخامس وكذلك لو جعلوها عن بعض مدة الامهال لأنها تنبئ كإمسا (قوله وعجز عن الرابع الخ) وكذا لو أتفق الثالث والرابع وعجز عن الخامس اذا ضابط أنه متى أتفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت والا فبني قال بعض مشايخنا ولو فسخت فقد رفي بقية اليوم على نفقته لم يبطل الفسخ وفيه نظر (قوله ولها الخروج) وان أمكنها الكسب في بيتها (قوله النفقة) وغيرها مما لها الفسخ به (قوله وليس لها منعه الخ) حل شيخنا الرمي الأول على غير زمن التحصيل فسقط نفقتها بمنعه فيه والثاني على وقت التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه (قوله العارض) دفع لتكرار ما بعده معه (قوله بعده) أي بعد الرضا أي ان أعسر ثلاثة بعد يوم الرضا (قوله ولورضيت باعساره بالمهر فلا) فسخ قال بعضهم وان كان الرضا قبل العقد فممن يعتبر رضاهما فيه فراجع (قوله وكذا الخ) إيراد على كلام المصنف ليناسب ما قبله أو من حيث الخلاف (قوله بمهر ونفقة) وكذا غيرها ويصير ذلك دينا على الزوج كما روي لو أتفق عليهما الأب ليرجع فله الرجوع قاله شيخنا الرمي (قوله زوج أمة) ولو مكاتبه لكن لا يلجئها أو مبعدة في قدر حصته وله الجأؤها فيها (قوله بالنفقة) خرج المهر فلا سيد الفسخ به لأنه حقه في غير المكاتبه واللبعضة الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو المعتمد كما مر (قوله فلها الفسخ) وان لم يرض به السيد ما لم يسلمها النفقة كما مر (قوله لانه حقه) الأنسب لانها لأنه عائد على النفقة ولها مطالبة الزوج بها أو رؤه منها ويربأ بتسليمها لها ولا تدخل في ملك السيد الا بعد تسليمها فلا يصح إبراؤه منها قبله ولا يتصرف فيها بعده الا ان أبدلها بغيرها وهذا في غير النفقة الماضية أما هي فالحق فيها للسيد فله الإبراء

قبل سفره لم يكف أن يشهدوا بذلك بل لابد أن يشهدوا بالاعسار من غير إضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استصحا بالما كان [قوله بنفقته] أي لا بالمدّة الماضية لأن الماضي لا يفسخ به وان توقف عليه الفسخ [قوله ولا فسخ بما مضى] أي في حالة التماسيم وعدمه ولذا عبر بالواو دون الفاء [قوله وقيل تستأنف] أي لأن القدرة الكائنة به قطعت ما قبلها وزيفه الامام لأنه يؤل إلى أن ينقضي يوما ويترك ثلاثا وهكذا فيتخذ عادة قال وما عندي ان صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذا لم يتكرر ذلك ويقتضى الى الاعتقاد [قوله زمن المهلة] وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لورضيت بالمقام معه في غير زمن المهلة [قوله لها منعه] أي ولا نفقة عند المنع [قوله ولا أثر لقولها رضيت] يستثنى يوم القول المذكور فانه يؤثّر فيه [قوله ولورضيت الخ]

الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته عالة باعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع وهو للمرأة لا مدخل لولي فيه وينفق عليهما من مالهما فلان لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) لأنه سمها



(فان رضيت) باعساره (فلانفسخ للسيد في الأصح) والثاني له الفسخ لأن الملك في النفقة له وضرر فواتها يعود إليه وأجاب الأول بأنها في الأصل لها ويتلقاها السيد من حيث (٨٤) انها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (أن يلجئها إليه)

أى الى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقول) لها (افسخي أو جومي) فلما فسخت أنفق عليها واستمتع بها وأوزجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها (فصل يلزمه) أى الشخص ذكرًا كان أو أنثى (نفقة الوالد وان علا) من ذكر أو أنثى (والولد وان سفل) من ذكر أو أنثى والأصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الأول عليه بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والوالد بالتعهد والخدمة أليق (وان اختلف دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار المنفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه) وليتسه ما يصرفه لى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواساة (وبيع فيها ما يبيع في الدين) من عقار وغيره تشبهابه وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يبيع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقار له (ويلزم كسوبا كسبها في الأصح) كما يلزمه ان

منها والتصرف فيها وغير ذلك (تفسيه) تصدق الأمة في عدم قبضها من الزوج اذا ادعاه وفي قبضها منه اذا أنكره السيد والكسوة وغيرها في جميع ما تقدم كالنفقة (قوله فان رضيت) أو كانت صغيرة أو مجنونة (قوله ان يلجئها) ما لم تكن صغيرة أو مجنونة أو مكاتبه (قوله أو وزجها من غيره) (فرع) لا يلزمه تزوج مستولية ولا عتقا ولا يبيعها من نفسها ويجبر ان لم ينفق عليها على تخليتها للكسب أو إيجارها فان تعذر افعلى بيت المال نفقتها فان تعذر كل ذلك فقال المتولى ترجع الى تزويجها ولو مع غيبة سيدها وأقر ذلك شيخنا في شرحه (فصل) في مؤنة القريب أى في لزومها وقدرها ونحو ذلك (قوله يلزمه أى الشخص) دفع به ارادة الذكرك فقط أو الفرع فقط أو الأصل فقط والمراد به الحر أو المبعوض بخلاف الرقيق لأنه لا ماله وكذا المكاتب كالأفقة له على غيره نعم عليه نفقة ولده من أمته أو من زوجته المملوكة لسيده وليست مكاتبه له (قوله نفقة) وكذا كسوة وأدم وسكنى وغيرها ولو نحو دواء وأجرة طبيب وخادم احتاجه ولو لنصب ومؤنته وزوجة لزم اعفافه بها فلو عبر بالمؤنة لكان أولى وظاهر كلامهم عدم وجوب آلة تنظيف ونحو ما غسل أو وضوء وتفكه ونحو ذلك فراجع (قوله الوالد) أى المصوم الحر ولو مبعوضا وكذا الولد فخرج تارك الصلاة والزاني المحض والمرتب ونحوهم وخرج الحواشي فلان تجب نفقتهم على بعضهم خلافا لأبى حنيفة (قوله والأصل في الثاني الخ) قال شيخ الاسلام كذا استدلوا بهذه الآية والأولى الاستدلال بآية فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن لأنه اذا لزمه أجره ارضاعه فنفقته أئزم وفيه نظر اذا تلازم كما سيأتى (قوله المنفق) من الولد لوالده (قوله عن قوته) أى المنفق والمراد من القوت المؤنة الشاملة للكسوة والسكنى والأدم وما يتعلق بذلك لا عن دينه (قوله عياله) قال الأذرى وهم زوجته وخادمها وأولاده (قوله يومه وليته) المتأخرة عنه كافي نفقة الزوجة فيعبر بذلك اليسار عند فجر كل يوم ولا يعتبر كون ذلك فاضلا عما يكفي للعمر الغالب بخلاف ما مر في الزوجة نظر الحرمة البعضية ولعدم العينية بفواتها كما يأتى فكل موسر في الزوجة موسر هنا ولا عكس (قوله ما يصرفه) سواء كفاه أولا وما يبدل من فاضل أو معمول له بتأويل أن يفضل (قوله من عقار وغيره) كالخادم أى اذا لم يحتج الى ذلك كافي باب الفليس فليراجع من محله (قوله وجهان) المعتمد منهما الثاني في كلامه (قوله ويلزم الخ) هو في النفقة الحالة اذا طلبت كالدين ودخل في ذلك نفقة حليلة أصله وخادم أصله وغيرهما مما مر وغير النفقة من المؤن مثلها (قوله والثاني الخ) وأجيب بان ما هنا في المؤن الحالة والافهى من الدين المذكور (قوله مكتسبها) أى قادر

قد يستشكل بما لو انقطع المسلم فيه ورضى المسلم بذمة المسلم اليه بأن له الفسخ بعد ذلك وأجيب بأن المالية هنا لما كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر في المسلم فيه .

(فصل : يلزمه نفقة الوالد) وكذا عبده المحتاج اليه وزوجته وغير الأصول والفروع لا وجوب عليهم عندنا خلافا للحنفية استدلوا بقوله تعالى وعلى اوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رحمه الله تعالى بأن المراد في أمر المضاربة كذا فسر ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى [قوله والولد] خرج به الحمل [قوله لوجود البعضية] أى وأحكامها كاعتق ورد الشهادة واعوم الأدلة [قوله عياله] قال العراقي لا يقدم على القريب الا الزوجة ولفظ العيال يؤهم خلافه اه . أقول مثلها خادما فيما يظهر ثم الدليل ما روى مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلاك فان فضل عن أهلاك شيء فلذى قربانك ثم الذى يحسن رأيت في الخادم بعد ذلك منقول والمستولية كالزوجة اه [قوله من عقار وغيره] كالخادم [قوله ولا مكتسبها]

ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقار له (ويلزم كسوبا كسبها في الأصح) كما يلزمه ان الكسب نفقة نفسه والثاني لا كما يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا تجب لك كفايته ولا مكتسبها) لا تنفاه حاجته الى غيره (وتجب لفقر

على كسبها الامن اكسب بالفعل لأنه من أفراد ما قبله والكلام في كسب حلال لائق به كما مر في الزوجة على  
 للتعتمد خلافاً لا ندعى (تفنيه) قدرة الأم وأبنت على التزوج لا تسقط المؤنة الا اذا تزوجت ومكنت  
 لوجوب مؤنتها حينئذ على الزوج ولو معسرا (قوله غير مكتسب) أي بالفعل بدليل ما بعده من التفصيل  
 (قوله زمنا) أي به آفة تمنعه من الكسب فصح عطف الصغير عليه أو من هو عاجز عن الكسب فعطف الصغير  
 عليه خاص والالحاق المذكور بعده يؤيد الأول (قوله المريض والأعمى) وكذا المتصرف في مال ولده  
 والمستغل به لم شرعى والكسب يمنعه منه (قوله لا فرع) بل يكلف الفرع الكسب لأجل أصله ولو بأمر وليه  
 (قوله الكفاية) بأن يطعمه ولو بأكله معه أو بوكيله ما يقدمه على التردد عادة لانهاية الشيع ولودفعها له  
 لم يجز له التصرف فيها بغير الأكل فان أسرق قبل أكلها لم ترد ولودفعها للفرع ثم تلفت ولو باتلافه لم يدفع  
 بدلها لسفيه ونحوه لا الرشيد ويضمن الفرع ما دفع له ان كان رشيدا أيضا وما ذكر في نفقة البعض وأما  
 نفقة الحمل فثل أمه وأما نفقة زوجة الأب فتقدره نفقة المعسر كما مر وكذا نفقة خادمها وبني أن يكون  
 خادم البعض مثله مقدرا بالكفاية وأما غير النفقة فبقدر الحاجة (قوله ولا نصير) أي النفقة وكذا غيرهما من  
 المؤن المتقدمة دينا وان تهدى بمنها نعم تقدم أن نفقة الحمل والمنفى اذا استلحقه ولو بعد سنين تصير دينا  
 وترجع بها الأم ان كانت باذن الحاكم أو أشهدت عند فقده والا فلا (قوله بفرض قاض) بالقضاء ليس المراد  
 به أن يقول القاضي فرضته في ماله كل يوم كذا لأنها لا تصير دينا بذلك بل المراد أن القاضي يقتض من  
 شخص مالا ثم يأذن لذلك الشخص بعد عودته اليه أن يعطى للأب مثلا كل يوم كذا ولو حل الشارح كلام

ان أريد من حصلها بالكسب رجع الى الأول وان أريد القادر وهو الذي في الشرحين والروضة  
 لم يصح ذلك مطلقا على طريق الرافى وبالنسبة للاصول على طريق النووي كما سيأتى في قوله والا  
 فأقول الخ فانه مفروض في القادر على الكسب كما هو صريح تعليل القولين الاولين وبجواب باختيار  
 الشق الأول ويمتنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثاني ويريد بالمكتسب من هو شأنه وعادته بخلافه  
 فيما يأتى لكن هذا الثاني يلزم عليه أن الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر [قوله  
 أو صغيرا] أو بلغ مبلغا يحسن فيه الاكتساب كأولاد المحترفة فحكمه كالكبير نعم لو هرب وترك  
 الحرفة لزم الولي النفقة [قوله أحسنها نجب]

(تفنيه) قدرة الأم وأبنت على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لأن حبس النكاح أمد طويل  
 فلا تزوجت اسقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسرا . أقول فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف  
 على الارسال له ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح  
 أقول على هذا تعليل ما سلف بقولهم لا يجمع بين منفقين وكفى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها [قوله  
 وهي الكفاية] أي لقصة هند رضي الله عنها مع خلوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها  
 ما يستقل به للتصرف والتردد لا الشيع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى في الأدم  
 ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الأدوية والمسكن والفراش لكن مسكن المتفق يقدم به بلا  
 ريب على مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون عمله بالنظر الى الكفاية في القوت  
 ونحوه [قوله لا يجب فيها التملك] فعليه لو قال كل متى كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام ولو أعطاه نفقة  
 أو كسوة لم يجز أن يملكها اغيره فلو لم يأكلها حتى عرض اليها لم يجز له الرجوع فيها ولو نفى الولد ثم رجع  
 رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تسقط بمضى الزمان [قوله أو اذنه الخ] أي لم  
 يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن هذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم المحصر يرد عليه مالم يكن

غير مكتسب ان كان  
 زمنا أو صغيرا أو مجنونا  
 لعجزه عن كفاية نفسه  
 وألحق البغوى بالزمن  
 المريض والأعمى (والا)  
 أي وان لم يكن كاذر  
 (فأقول أحسنها نجب)  
 لأنه يبيع أن يكلف بعضه  
 الكسب مع اتساع ماله  
 والثاني لا تجب للقدرة على  
 الكسب (والثالث) تجب  
 (لأصل لا فرع) لعظم حرمة  
 الأصل (قلت الثالث أظهر  
 والله أعلم) وإيراد الرافى  
 في شرحه يشعر بترجيحه  
 (وهي الكفاية وتسقط  
 بفواتها ولا تصير دينا عليه)  
 لأنها مواساة لا يجب فيها  
 التملك (الا بفرض قاض)  
 بالقضاء (أو اذنه في اقتراض)  
 بالقاف (افيه أو منع)  
 فانها حينئذ

تصير دينا في القيمة وصبر ورتها دينا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو اسحق في التذكرة  
والبندينجي وغيرهم لاتصير (٨٦) دينا لابل ذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبن) بالهمز من غير مد لأنه

المصنف على هذه وجهه بالقاف لوافق المعتمد الذي هو المذقول لأن الأول بحث للغزالي كما ذكره في شرح  
الروض والمراد بقوله أو اذنه أن القاضي يأذن الاب مثلا أن يقترض من شخص مالا ويأذن له بعد القرض  
أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا فلا بد من وقوع القرض أيضا قبل الاذن والا فلا يصير دينا هكذا قررتم  
شيخنا واعتمده وفي شرح شيخنا وفاقته وكذا في شرح الروض وغيره والشرحين والروضة واعترض في  
شرح الروض وشرح المنهج وغيرهما على النووي في تعبيره بالفاء نعم سيأتي أن إذن القاضي لأجنبي في  
الاتفاق يصير به دينا وهذه غير ما هنا فتأمل (فروع) له أن يأخذ من مال قريبه قدر نفقة كل يوم عند  
امتناعه ولا يجوز مع عدم الامتناع الا باذن حاكم وكذا لو كان المزموم مجنوناً نعم للأب وان علا لولي على مال  
طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد ولو فقد الحاكم فأنفق القريب على نفسه  
باقتراض رجع ان قصد الرجوع وأشهدوا الا فلا واكتفى شيخ شيخنا عميرة بقصد الرجوع من غير ائتمان  
فراجعه والاب والجد ابجار فرعه لنفقتهما كأم (قوله لاتصير دينا لابل ذلك) أي الاقتراض والاذن فيه  
على ما تقدم تصويره (نفيه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة شائبة  
امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة اباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغير أكله وشائبة تملك  
من حيث ملكه لها بالرفع من غير صيغة وعدم اتردادها منه لو أيسر فيأكلها (قوله وعليها الرضاع الخ)  
ولها أخذ الأجرة عنه وطلبها لأنه الذي ملكها (قوله لأنه لا يعيش الخ) فلو امتنعت فبات قل بعض مشايخنا  
فعليها الضمان قال وما نقل عن ابن أبي شريف من عدم الضمان انما هو في المسئلة الآتية بعد هذه وقال شيخنا  
بعد الضمان في هذه أيضا ويشارك ما لو شئت رائحة فاجهضت حيث تضمن جنيته بأن سبب الموت هنا ترك  
وهناك فعل لماله الرائحة وفيه نظر ظاهر ثم عاد ومال الى الأول فراجعه (قوله ومدته يسيرة) ويرجع في  
قدرها الى أهل الخبرة من كونه مرة أو أكثر ولا يتقيد بزمن وقيد بعضهم بثلاثة أيام فتعديده بالمدّة المطلقة  
فيه تجوز فتأمل (قوله وجب ارضاعه) أي مع الأجرة كما مر بالأولى وفي هذه لو امتنعت فبات فلا ضمان  
عليها اتفاقا (قوله منسكوحة أيه) خرج منسكوحة غيره فله منعها ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل فكاحه  
(قوله لبس له منها) ولو بطلب أجرة المثل لكن لا نفقة لها ان نقص استمتاعه بها (قوله وطلبت)  
خرج ما لو سكنت فلا أجرة لها (قوله أجيبت) أي الأم ولو خلية وفرضه في الزوجة محل الخلاف  
(قوله وكذا ان تبرعت الخ) ويصدق بيمينه في وجود المتبرعة ونحوها (قوله لاتجاب الأم الخ) نعم  
لوتضرر الرضيع بغير لبن أمه أجيبت الأم بالأجرة بخلاف (نفيه) المراد بأجرة المثل فيما ذكر أجرة  
مثل الأم وتجب في مال الرضيع ان كان له مال والا فعلى من عليه نفقته والكلام في ولد وأم بلا زوج  
أحرار والاذن زوج الحرة المنع مطلقا والمجاب السيد في الأمة مطلقا (قوله ومن استوى فرعاه) أي في القرب  
حاكم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم  
غيرها من مستحق الاتفاق [قوله أوفوقها فلا] هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان  
غيرها الموجود أجرة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لأن ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هناك  
من جودة اللبن أو غيره [قوله بأقل] لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة  
الأم وجهان وقضية المتن اجابته أعنى الأم اذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم  
لزوم اجابة الأم لما فيه من الكفاية عليه والفرض كفايته بالارضاع وهو حاصل بما ذكر [قوله من  
أجرة المثل] الظاهر أن المراد أجرة مثل الأم [قوله والثاني تجاب الأم] لو كانت الأجرة من مال

لا يعيش غالبا الاب وهو  
اللبن أول الولادة ومدته  
يسيرة (ثم بعده) أي بعد  
ارضاع اللبن (ان لم يوجد  
الاهي أو أجنبية وجب  
ارضاعه) على من وجسد  
منها ابقاء له (وان وجدنا  
لم تجبر الأم) على الارضاع  
سواء كانت في نكاح  
أيه أم لا لقوله تعالى  
وان تعاسرتم فسترضع  
له أخرى (فان رغبت) في  
ارضاعه (وهي منسكوحة  
أيه فله منعها) من  
ارضاعه (في الأصح) لأنه  
يستحق الاستمتاع بها  
وقت الارضاع لكن يكره  
له المنع (قلت الأصح ليس  
له منها وما صححه الأكثرون  
والله أعلم) لأنها أشفق  
على الولد من الأجنبية  
ولبنا له أصلح وأوفق  
(فان اتفقا) على ارضاعه  
(وطلبت أجرة مثل) له  
(أجيبت أوفوقها فلا)  
تجاب الى ذلك (وكذا ان  
تبرعت أجنبية أوزيت  
بأقل) من أجرة المثل  
لاتجاب الأم الى طلب  
أجرة المثل (في الأظهر)  
لقوله تعالى وان أردتم أن  
تسترضعوا أولادكم فلا  
جناح عليكم والثاني تجاب

أحدهما أقرب والآخ  
وارثا (فالأصح أقربهما)  
لأن القرب أولى بالاعتبار  
من الارث (فإن استوى  
قربهما فبالارث في  
الأصح) لقوة قرابته  
وقيل لا أثر للارث لعدم  
توقف وجوب النفقة عليه  
(والثاني بالارث ثم القرب)  
هذا مقابل قوله فالأصح  
أقربهما فيقدم على هذا  
الوارث البعيد على غيره  
القريب فإن استويا في  
الارث قسّم أقربهما  
(والوارثان) على الوجهين  
(يستويان أم توزع  
بحسبه) أي بحسب الارث  
وجهان) وجه الاستواء  
اشتراكهما في الارث  
وجه التوزيع اشعار  
زيادة الارث بزيادة قوة  
القرابة وسيأتي ترجيحه  
في المسئلة بعد هذه (ومن  
له أبوان فعلى الأب) نفقته  
صغرا كان أو بالغا أما  
الصغير فلقوله تعالى فإن  
أرضعن لكم فأتوهن  
أجورهن وأما البالغ  
فبالاستصحاب (وقيل  
عليهما لبالح) لاستوائهما  
في القرب وهل يستوي  
بينهما أو يجعل بينهما  
أثلاثا بحسب الارث وجهان  
رجح منهما الثاني (أو

والارث أو عدمه اتفاقا مع الا فالمتبر القرب ثم الارث ثم يوزع بحسبه ومثله الأصول (قوله وان  
تفاوتنا في اليسار) أو كان يسار أحدهما بمال والآخر بكسب ولو غاب أحدهما أخذ الحاكم  
قسطه من ماله ان وجد والا فاقترض الحاكم عليه فإن لم يتيسر إذن الحاكم فللحاضر أو لأجنبي أن  
ينفق بقصد الرجوع عليه اذا حضر أو على ماله ان رجد واعتبار قصد الرجوع مع اذن الحاكم تأكيده  
نعم لو لم يكن الحاضر مؤتمنا دفع الحاكم ما يأخذه منه أو من الأجنبي لعدل ينفق عليه (قوله هذا  
مقابل قوله فالأصح أقربهما) أي وصرح به لقونه وان كان المعتمد الأصح المذكور وأما المقابل  
لقوله في الأصح فقد ذكره الشارح عقبه (قوله فإن استويا) أي على هذا الوجه (قوله في الارث)  
أي في وجوده لاني قدره كبت وبنت ابن أخذا مما بعده (قوله والوارثان) وان اختلف قدر الارث أيضا  
(قوله على الوجهين) يعلم أنهما استويا يقربا أيضا (قوله وجهان) أطلقهما هنا اعتمادا على المسئلة الآتية  
فإن المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على المعتمد وهو كونها توزع بحسب الارث قال  
بعضهم ولم يقع للصنف اطلاق الخلاف من غير ترجيح في المنهاج الا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها  
والثاني في شروط الاقتداء والثالث في باب الدعوى بناء على المرجوح وتقدم في شروط الاقتداء مافيه  
زيادة على ذلك فراجع (قوله ووجه التوزيع) هو المعتمد كما علم (قوله وسيأتي ترجيحه) أي بناء  
على المرجوح فيها كما علم أيضا (قوله أبوان) أي أب وان علا من جهة الأم والأب وأم وان علت من  
جهة الأب والأم (قوله فعلى الأب) هو المعتمد (قوله لبالح) أي عاقل والمجنون كالصغير (قوله رجح  
منهما الثاني) وهو كونه عليها بحسب الارث على هذا الوجه المرجوح (قوله أجداد وجدات) المراد  
أجداد فقط أوجدات فقط فإن اجتمعا فعلى مامر في الأبوين فيقدم الأجداد على الجدات وان كن  
أقرب منهم وعلى كل اذا تساوا أو تساوين في القرب والارث أو عدمه اتفقوا أو اتفقن معا والاقدم الأقرب  
ثم الوارث ثم يوزع كما مر وفي الروضة استواء السك والضعف (قوله كالخلاف في طرف الفروع) يعلم منه أن ذلك  
عند الاختلاف في القرب والارث معا بأن اجتمع وارث بعيد مع غير وارث قريب كأي الجد مع أي الأم  
فبالقرب فإن استويا في وجود الارث واختلفوا في القرب كأم أم الأم وأم الأب فعلى الأقرب قطعا أو استويا

الطفل وهناك متبعة فلا وجه لجريان هذا [قوله وقيل لا أثر الخ] رد بأنه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفردا  
أن لا يعتبر مرجحا لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه أنهما يستويان على هذا الوجه فاعلم ذلك فإنه ينفعك في فهم  
الحاشية الآتية على قوله والا فبالقرب [قوله فإن استويا في الارث] مثاله بنت وبنت ابن [قوله فعلى الأب]  
أي وان علا [قوله لبالح] أي غير مجنون [قوله والا فبالقرب] قد سلف أن الجد مقدم على الأم في إيجاب  
النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالأولى فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبو الأب والأم قال  
الرافعي ان اكتفينا بالقرب - وبينا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أي الأب اه . أقول اذا  
قدم أبو الأب على الأم فهلا قدم على أيها ثم رأيت الأذرع في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين  
ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين أن قضية قول الرافعي المذكور انما هي  
تقديم الأب لأمه استويا يقربا وعند الاستواء في القرب يراعى الارث كما أرشد إليه قول الشارح السالف  
كالخلاف في طرف الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الأصح القائل بأنه لا أثر  
للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان [قوله وقيل بولاية المال] قال في البسيط مستند هذه  
الطريقة أن الشافعي رضي الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ قال الرافعي والمراد

أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالأقرب ) منهم عليه النفقة ( والا فبالقرب وقيل الارث ) كالخلاف في طرف الفروع  
(وقيل بولاية المال) فانها تشعر بتفويض القرية اليه

هو من أصل وفرع في الأصل على الفرع وان بعد) لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في السفر والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن ابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كفايتهم (يقدم زوجته) لأن نفقتها (٨٨) أكد (ثم الأقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في

طرق الفروع والأصول (وقيل الأولى) في الأصول كما تقدم.

(فصل : الحضانة حفظ من لا يستقل) بأمره (وتريته) بما يصلحه (والاناث أليق بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لوفور شفقتها (ثم أمهات) لها (بدلين باناث) لأنهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم أقربهن) فأقربهن (والجسد يد يقدم بعدهن أم أب ثم أمهاتها المدليات باناث ثم أم أبي أب كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث (ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث يقدم من كل من الأمهات المذكورة القربى فالقربى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهم في الارث لأنهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهات (والقديم) تقدم (الأخوات والخالات) عليهن أي على أمهات الأب والجد المذكورات

في القرب واختلّفوا في الارث وعدمه كأي الأب وأبي الأم فعلى الوارث على المرجح (قوله أصل وفرع) سواء بعد كل منهما أم لا وسواء استويا في القرب إليه أم لا كما يؤخذ من أمثلة الشارح الآتية (قوله مثاله) أي اجتماع الأصل والفرع (قوله فعلى الفرع) وفي تعدده ما تقدم وكذا في الأصل (قوله محتاجون) من الأصول والفروع أو أحدهما فذكر الزوجة لاجابة إليه بل هو مضر لاقتضائه تقديمها على نفسه وليس كذلك (قوله ثم الأقرب) من الأصول والفروع ولا يقدم أصل على فرع استويا قربا وحينئذ يوزع الواجب عليهما ان سد مسدا والا أقرع والكلام في المستوين في السكال أو عدمه والافيقدم الولد الصغير أو المجنون ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير والأوجه استواء أب مجنون مع ولد صغير أو مجنون ويقدم في المستوين أبواب على أبي أم وذو صغر أو مرض أو ضعف على غيره كذا قال ذلك كله شيخنا الرملي فراجع وتأمله .

(فصل : في الحضانة هي بفتح الحاء لغة مأخوذة من الحضن بكسرهما وهو الجنب لضم الحاضنة المحضون إليه وتنتهي بالبلوغ وبعد التمييز تسمى كفالة أيضا (قوله الحضانة) أي شرعا (قوله حفظ الخ) عبر بالمصادر فأجرة الحاضنة والأعيان اللازمة خارجة عنها فهي في مال المحضون ان وجدوا لا فعلى من عليه نفقته ولذلك ذكرت عقب النفقات (قوله من لا يستقل) شمل الذكر والأنثى والصغير والبالغ والمجنون والحر والرقيق نعم حضانة المزدوجة لزوجها ان أمكن وطه كعكسه وبنت المجنون تقدم على غيرها وحضانة الرقيق لسيده وحضانة البعض لسيده وقربه على ما راضيا عليه من مهابة بينهما أو من غيرهما أو غيرها فان تنازعا أخذه الحاكم منها وأعطاه لحاضنة وألزمها أجرتها وللرجل حضانة ولد أمته وله نزع من أبويه الحرين وتسليمه لغيرهما لجواز التفريق (قوله بما يصلحه) ويدفع عنه الضرر بصل جسده وثيابه ودهنه وكله وربطه في المهد وتحريكه لينام وهذه الحضانة الكبرى كما سيأتي (قوله والاناث بها أليق) أي من الذكور والمراد الاناث والذكور من النسب إذ لاحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة (قوله أشفق) ولا نظر انحوا عطية وقوة سلطنة (قوله بدلين بالأم) يفيد أن المراد الخالات والأخوات من جهتهما فقط (قوله على عمه) وتقدم بنت أتي كل جهة على بنت ذكرها

بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال [قوله استصحابا لما كان الخ] رجع أيضا بأن الوجوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها .

(فصل : في الحضانة) [قوله لأنهن أشفق] أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة ومؤنها على الأب كالفقعة ولهذا ذكرت ذبلا للنفقات وقيل لأجرة لها بعد الفطام واعلم أنه قد سلف أن الأم التي تحت والد المحضون ليس له منعها من الرضاع ولكن اذا نقص الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الأجرة فهل الحضانة كالرضاع فيما ذكر هو محتمل [قوله ووجه القديم الخ] وجه أيضا بأن الأخوات اجتمعن مع الولد في الصلب والبطن وبما روى البخاري الحالة بمنزلة الأم [قوله بدلين بالأم] منه تعلم أن المراد الأخت لأبوين أو لأم [قوله لأنها أقرب منها] أي ووارثة [قوله وبنت أخ وأخت] خالف ابن الرفعة فقدم العمه وكذا الروياني والماوردي قال ابن الرفعة وظاهر

النص

وجه الجديد أنهن أقوى قرابة لأنهن يعتن على الولد ووجه القديم أن الأخوات والخالات

بدلين بالأم وهي مقدمة على الأب فلذا يقدم من بدلي بها على من بدلي به (وتقدم) جؤما (أخت على خالة) لأنها أقرب منها (وخالة على بنت أخ و) بنت (أخت) لأنها تدلي بالأم خلفهما (وبنت أخ و) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الأخ في

على الم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) قوة قربانها (والاصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة ارثها والثاني عكسه لادلاء بالام (وخالة وعمه لأب عليهما لام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه رعاية لجهة الامومة (وسقوط كل جدة لارث) وهي التي تدلى بذكريين أثنيين كأم أبي الام لادلائها بمن لاحق له في الحضانة على الاصح والثاني لا تسقط لولادتها وشمول أحكام الاصول لها في العتق ولزوم الثقة وغيرها لكن تتأخر عن (٨٩) جميع المذكورات لضعفها وفي

معنى الجدة الساقطة كل محرم تدلى بذكر لارث كبت ابن البنت وبنت الم للام (دون أختي غير محرم كبت خالة) وبنت عمه وبنتي الخال والم أي الاصح لا تسقط بكونها غير محرم لشفتقتها بالقربة وهدايتها الى التربية بالانوة والثاني تسقط لان الحضانة تخرج الى معرفة بواطن الامون ويقع فيها الاختلاط التام فلا احتياط تخصيصها بالمحرم (وتثبت) الحضانة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب والجد والابن والابن والجد والم لقوة قربانهم بالمحرمة والارث والولاية (على ترتيب الارث) حالة الاجتماع وقد تقدم كيفيته في باب (وكذا غير محرم) وهو وارث (كأب عم) فان له الحضانة (على الصحيح) لو فور شفتته بالولاية (ولا تسلم اليه مشتهة بل) تسلم (الى ثقة يعينها) هو كفته وغيرها

(قوله وأخت من أبوين) وكذا عمه وخالة (قوله لقوة جهة الابوة) أي بعد جهة الامومة أو غالباً (قوله كل جدة) ولومن جهة الأب (قوله عن جميع المذكورات) أي من الاصول والافهسي مقدمة على الاخوال والحالات (قوله وبنت الم للام) قال شيخنا الرملي في شرحه هو عطف على كل محرم اذ للمحرمة لها وخارج بها بنت الخال وبذلك علم أن من أدلت بذكر غير وارث لاحق لها ان كانت محرمات أو كانت بنت عم للام والافلها حق تأمل (قوله الاصح لا تسقط) هو المعتمد وان كان المحضون ذكراً فان بلغ حدا يشتهى فيه ماسياً في وفارقت بنت الم للام كما مر بقرب الخال للام مع ادلائها بجنتين تأمل (قوله وتثبت) أي عند فقد الاناث (قوله حالة الاجتماع) نعم يقدم الجد على الابن مطلقاً ويقدم الابن على الاخ للام فلو قال على ترتيب النكاح لكان أولى (قوله غير محرم) أي من القرابة لامن العتق وغيره كما تقدم (قوله بالولاية) وبهذا فارق بنت الم للام كما مر (قوله كفته وغيرها) بشرط كونها ثقة وظاهر كلامه تسليم الذكوره ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث لاربية وبهذا يجمع التناقض (قوله أو الارث دون المحرمة) أو عكسه كالعتق (قوله وأبي الأم) أي أبوين الأخ من الأم كما في شرح شيخنا

النص يقتضيه [قوله لادلاء بالام] أي كما تقدم أم الام على أم الاب ورد بأن الجدة من جهة الأم مساوية للجدة من جهة الأب في الميراث بل أقوى لأنها لا تسقط بالأب بخلاف أمهاتها وامازت بالادلاء بالام التي هي أهل للحضانة وفي الأخت من الأب زيادة في الميراث وقد تضرعصة وأيضاً الجدة فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة في غيرها. أقول وهذا التوجيه يرد عليه ماسياً من تقديم الخالة والعمه لأب عليهما لام [قوله لقوة جهة الابوة] ربما يرد على هذا تقديم أم الأم على أم الأب [قوله رعاية لجهة الامومة] أي وليس هنا ميراث مرجح كما في الأخت للأب مع الأخت للام [قوله كام أبي الأم] هذه العبارة تشمل التي من جهة الأم والتي من جهة الأب وهو كذلك [قوله لكن تتأخر] أي عن الاصول والافهسي مقدمة على الاحوات والحالات على هذا [قوله وبنت الم للام] كذا في عدة نسخ ولعله تحريف فانها غير محرم [قوله وبنتي الخال والم] تبع في بنت الخال ارافضي في الشرح وخالفه وغيره لادلائها بذكر غير وارث [قوله وتثبت] لما انتهى الكلام على اجتماع محض الأناب شرع في اجتماع محض الذكوره أحوال أربع اجتماع الارث والمحرمة كالأب والارث دون المحرمة كابن الم فقدما كابن الخال فقد الارث فقط كالخال [قوله وكذا غير محرم] يرد عليه المعتقد [قوله لضعف قربانته] أي بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي الدية لكن ينبغي تقديم هذا على المسئلة قبلها لان الخلاف فيه متساك لمكان المحرمة والمرجح في الاولى طريق القطع [قوله ثم الأب] يقدم على أمهاته لادلائها به [قوله وقيل تقدم عليه الخ] الخلاف تفرع على الجديد السابق في قوله والجديد مقدم بعدهن

(١٣) - (قليوبى وعمره) - رابع) والثاني لاحضانه له لانتفاء المحرمة (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمة) كابن الخال وابن العمه (أو الارث) دون المحرمة كالخال والم للام وأبي الام (فلا) حضانه له (في الاصح) لضعف قربانته والثاني له الحضانة لشفتته بالقرابة (وان اجتمع ذكور واناث فالام) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الاب وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من الام) لادلائها بالام بخلاف الأخت للأب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته. وبعد من الجد أبوه وهو مقدم على أمهاته وبعد من أبو الجد وهو مقدم على أمهاته (ويقدم الاصح) من ذكر أو أنثى

على ما تقدم (في الحاشية) كالأخ والأخت وإن تقدم خلاف بتقديم الأخت (فإن فقد) الأصل من الذكر والأنثى وهناك حواشي (فالأصح الأقرب) فالأقرب منهم فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالحالة والعمة (والأ) أى وإن لم يكن فيهم أقرب بأن استووا في القرب (فالأنثى) فتقدم (٩٠) الأخت على الأخ وبنت الأخ على ابن الأخ (والأ) أى وإن لم يكن فيهم

(قوله على ما تقدم) أى من الترتيب قطعاً وأعلى الراجع (قوله الأقرب منهم) ومنه تقديم الحالة على بنت الأخ وبنت الأخت خلافاً لما في الروضة (قوله فالأنثى) أى يقينا إذا الخنى هنا كالأخ فان ادعى الأنوثة صدق بيمينه (قوله على الأخ) ولوشقيقاً (قوله وبنت الأخ) ولومن الأم (قوله على ابن الأخ) ولولا بون (قوله ولا حضنة لرقيق) نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعها ولدها وحضنته لها كما في الروضة وأصلها لفراغها بمنع السيد من قربانها قاله الأسنوى فإن فسكت انتقلت الحضنة لاهلها المستحقين لها لا للاب لكفره (قوله ومجنون) ومثله الإبرص والأجنم وتارك الصلاة وذو مرض دائم يشغله عن أحوال المحضون والسفيه والضعيف والمغفل سواء الذكر والأنثى في جميع ذلك (قوله على مسلم) ولولا لفظ فن وصف الإسلام من أولاد الكفار انتزع وجوباً منهم احتراماً للكلمة قاله الأذرى (قوله الذكر والأنثى) والأعمى والبصير (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يضر العمى لكن يستيب الحاكم عنه وأنه يكتفى بالعدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعده فإن نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة بالجرح (قوله ونأكله الخ) نعم لو خالته على حضنة الطفل ولومع مال آخر لم تسقط حضنتها بالنكاح لأنه عقد أجرة وهو لازم (قوله أبى الطفل) أى جده وان علا (قوله وان رضى) أى ولم يرض الأب المذكور والاستمرت لها ولا حق لنا كحة أبى الأم كما فهم من كلامه (قوله الأعمه الخ) المراد من له حق الحضنة ولو غير من ذكر كما يؤخذ من العلة أى لو كان منفرداً قاله شيخنا الرملى فلو فسق المم مثلاً انقطعت حضنة الأم وخالفه شيخنا لأن الحضنة لقبه حقيقة (قوله وابن أخيه) صورته شيخنا الرملى بما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لأبيه فانها تقدم على ابن أخيه لأبيه في الأصح اه فتأمل (قوله أن ترضعه) ولو بالأجرة فإن امتنع من إرضاعه سقط حقها (قوله عسر عليه) أى مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الأب ذلك وان عسر عليه (قوله طلق) ولورجعي أو رضى المطلق بدخوله بيته (قوله حضنت) أى حالاً بلاتولية حاكم وتأنيث الضمائر نظراً للأنات الأغلب والأقرب من

الخ [قوله بتقديم الأخت] انظر لم يقل والحالة [قوله فالأصح الأقرب فالأقرب] يرد عليه ما جزم به من تقديم الحالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة الجديد ولذا قال الزركشى لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الحالة لانا نقول معارض بالمثل فتأتى القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك [قوله فتقدم الأخت على الأخ] قضية عبارته كما ترى أن الأخت ولومن الأم تقدم على الأخ ولومن الأبوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقس عليه ما يشابهه كفت الأخ وغيرها [قوله ولا حضنة الخ] عدم الماوردى والقاضى من الموانع السفه وأما العمى فالظاهر أنه لا يقدح بخلاف الجزام والإبرص فالظاهر أنهما قادحان [قوله وفاسق] ظاهره الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فلا يكلف الثبوت عند القاضى لكن عبر في المحرر بالعدالة كورفى الحاوى وتهذيب الشيخ نصر الاكتفاء بالستر لكن أفتى النووى بأنها إذا دعت عليه الحضنة وأنكر الزوج لم تقبل الابينة ويحث في باب الحجر الاكتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشى في الحضنة أولى [قوله ونأكله غير أبى الطفل] أى بمجرد العقد وإن كان الزوج غائباً [قوله أبى الطفل] أى وإن علا كما في زوجة الجد أبى الأب وصورته إن تزوج ابنه بنت

أبى كالأخوين وأبى أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأصح وجهان أحدهما تقدم الأنات مطلقاً فتقدم العمة والحالة على الأخ والم والثانى تقدم العصبات على غيرهم لقيامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الأخ والم على الأخت والحالة (ولا حضنة لرقيق ومجنون وفاسق) لأنها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية له عليه وسواء فيما ذكر الذكر والأنثى ورقيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع الا إذا كان يسيراً كيوم في سنة (ونأكله غير أبى الطفل) لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وان رضى (الأعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا (في الأصح) لأن لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الاجنبى والثانى لا حضنة لها في ذلك كلاجنبى (فإن كان) الطفل (رضيعاً اشترط) في نبوت الحضنة لأمه (أن

ترضعه في الصحيح) والثانى لا يشترط وعلى الأب استئجار مرضعة ترضعه عند أمه والاول قاله في تكليف الأب ذلك عسر عليه حيث تنتقل المرضعة الى مسكن الأم (فإن كملت ناقصة) بأن عتقت أو أفاقت أو تابعت لو أسلمت (أو طلقت منكوبة حضنت) لزوال المانع (فإن غابت الأم زوجته



لوا تمتعت من الحضانة (فلجدة على الصحيح) كالمات أوجنته الثاني لابل تكون السلطان كالغلب الولي للنكاح أو عضل تفعل  
الولاية لسلطان لالا بعد وأجيب بأن القريب أشق وأكثر فراغ من السلطان (هذا) الذي تقدم (كله في) طفل (غير مميز والمميز إن اختلف  
أبواه) من النكاح (كان عند من اختار منهما) لأنه صلى الله عليه وسلم خير (٩١) غلامين أبيه وأمه حسنة الترمذي

(فان كان في أحدهما جنون  
أو كفر أو ورق أو فسق أو  
نكحت) أجنبيا (فالحن  
الآخر) فقط ولا تخير  
(وتخير بين أم وجد) لأنه  
بمغزلة الأب (وكذا أخ  
أو عم) مع الأم (أو أب  
مع أخت أو خالة في الأصح)  
والثاني يقدم في الأولين  
الأم وفي الآخرين الأب  
(وان اختار أحدهما)  
أي الأبوين أو من لحن بهما  
كما ذكر (ثم الآخر حول  
اليه) لأنه قد يظهر له الأمر  
على خلاف ما ظنه أو يتغير  
حال من اختاره أولا ولو  
رجع عن اختيار الثاني إلى  
الأول أعيد اليه كما تصدق  
به عبارة المصنف (فان  
اختار الأب ذكر لم يمنعه  
زيارة أمه) ولا يكلفها  
الخروج لزيارته (ويمنع  
أنتي) من زيارة أمهات التألف  
الصيانة وعدم البروز  
والأم أولى منها بالخروج  
لزيارتها (ولا يمنعه) أي  
الأم (دخولا عليهما زائرة  
والزيارة مرة في أيام) حتى  
الحادة لاني كل يوم ولغا  
زارت لا تطيل المكث  
(فان مرضا فالأم أولى

له حق الحضانة من تقدم (قوله أو امتعت) ولا تجبر الا اذا لزما نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من له  
حق الحضانة (فرض) لو قام بهم كلهم مانع منها عين الحاكم وجوبا من تصلح منهم أو من غيرهم (قوله غير مميز)  
ومنه من بلغ سفيا (قوله والمميز) وهو من وصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي  
وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله عند من اختار) وان أسقط حقه قبل كفالته ولا يجبر عليها وان  
اختاره الا اذا لزمته نفقته ولو امتنع ما عانها انتقل الاختيار لمن بعدهما ان كان والا أجبر الحاكم من تارمه  
نفقته عليها ولو عاد المتنع منها عادله التخيير (قوله مع الأم) وكذا تخير بين مستويين كأخوين أو أختين  
على المعتمد (قوله أو أب) ومثله بقية العصة ومثله العمة أيضا (قوله مع أخت) أي أغير أب فقط .  
(نفيه) دخل في العصة ابن العم لكن لا تسلم له كإسار بل توضع في موضع يراقبها فيه أو يكون  
عنده امرأة ثقة (قوله حول اليه) وان لم يطلبه (قوله أعيد اليه) نعم لو ظهر أن تكرره لقله  
عقله فهو كغير المميز فيوضع عند من كان عنده قبله .

(نفيه) علم بما ذكر أن من بلغ رشيدا ولو أتى لا يمنع من اعتزال أبيه وغيرهما من له الحضانة  
في نوم وغيره ما لم تكن ربة ويصدق مدعيها من ذكر يمينه فيها (قوله كما تصدق به عبارة المصنف) بأن  
يقال اختار أحدهما ولو تأتيا وأكثر وحينئذ فقيده الشارح باختيار الأول ليس مرادا (قوله لم يمنعه) أي  
يحرم منعه (قوله أنتي) ومثلها الخنثى هنا في جميع ما يأتي (قوله من زيارة أمها) خرج به التمر يض فيجب  
تمكين أنتي من تمر يض أمها حيث أحسنه ولا يجب تمكين ذكر وان أحسنه وعلم أنه لا يمنعه من  
عبادتها (قوله ولا يمنعه الخ) قبل يشكل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب بأن في هذا  
مظنة الافساد عليه (قوله لاني كل يوم) أي ان لم تجز به عادة والاجاز أخذنا من العلة (قوله فان مرضا)  
فلو ماتا أو أحدهما فليس للأب منع الأم من حضور تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في محل  
دفنه أجيب الأب (قوله في الشقين) وهما زيارة الأم في الصحة وعبادة الأب لهما في المرض أوهما  
التمر يض في بيته أو في بيتها وهذا أقرب لسكلامه وان كان حكم الأول كذلك (قوله وعند الأب) وان  
علا ومثله الوصي والقيم والمراد بالليل عدم وقت الحرفة ولونهارا وعكسه (قوله ويسلمه) وجوبا (قوله  
لمسكتب) ظاهره أنه بفتح الميم وسكون الكاف وتخفيف القوية وأنه اسم للعلم كما يصرح به كلام  
الشارح وقال بعضهم انه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد القوية اسم للعلم أيضا وهو الذي أراده الشارح  
وأما الأول فهو اسم لمحل التعليم وقد يقال هو على حذف المضاف بدليل عطف حرفة عليه وهو الوجه ليساوي  
الآخر وعلى الأول يقال له كتاب بضم أوله مثقلا (قوله حرفة) أي غير دينية ان لم تكن حرفة أبيه وعلم بما  
ذكر أنه تراعى مصلحة الولد فلو كان أبوه في غير بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضانة لايه كما أفنى

زوجته من غيره فتقدم منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحصنه زوجة جده [قوله أو امتعت] منه تعلم عدم  
الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأون عليها لفقد الأب فلا إشكال في التعيين به عليه ان الرفعة [قوله  
بأن القريب] أجيب أيضا بأن الممتعة صالحة للحضانة في حال الامتناع بخلاف الولي الغائب لتعذر الوصول  
اليه [قوله أو عم] مثله ابن العم لكن ان كان المميز أنتي فالأم أحق قطعا [قوله حول] أي بخلاف اختيار

يخو منها) لأنها أهدى اليه من الأب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذاك (والا فني بيتها) وبمودة ومحتفى في الشقين  
من الخلوة بها (وان اختارها) أي الام (ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يؤديه) بالامور الدينية والحيوية (ويسلمه  
لمسكتب أو) ذي (حرفة) يتعلم منهما الكتابة والحرفة (أو أنتي فعندها ليلا ونهارا

يزورها الأب على العادة) ولا يطلب اضلها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (وان لم يخرجه) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة (٩٣) لها ولم يخرجه غيرها (وقيل يقرع) بينهما لأن الحضنة لكل منهما هذا

كله في المقيمين (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لخطر السفر وسواء طالت مدته أم لا (أو سفر قلة فالأب أولى) من الأم بالحضنة حفظا للنسب وان كان هو المراد للسفر لكن (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومسافة قصر) بين البلدين بخلاف مادونهما فكالمقيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمون لغارة ونحوها لم يكن له انتزاع الولد واستصحابه (ومحارم العصبية) كالجد والم والأخ (في هذا) المذكور في سفر النقلة (كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضنة حفظا للنسب (وكذا ابن عم لذكر) كذلك أيضا (ولا يعطى أثنى) حذرا من الخلوة بها لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقته بنته سلم) الولد الاتي (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة.

(فصل: عليه كفاية رقيقه فقة وكسوة وان كان أعمى

به ابن الصلاح (قوله) يزورها الأب) ويحترز في زيارتها كما مر ثم لو كانت من زوجة ومنعه الزوج من دخول بيته خرجت الى الباب ليراهوا يتفقدها (قوله وان اختارها) وهو عيز (قوله) ولو أراد أحدهما فلأرادا معا سفرًا واختلفا طر يقاوم مقصدا فالأم أولى وان طال السفر نعم ان كان طريق الأم مثلا غير مأوون أوفيه اضاءة للولد قدم الأب عليها (قوله مع المقيم) يذهب ان خلت الإقامة عن مثل ماتقدم وكان فيها مصلحة للولد والا كان مع المسافر (قوله تقة) وصدق في قصدها فان رد عليها الميمن حافت وأمسكته (قوله أولى من الأم) نعم ان سافرت معه استمر حقها كما يعود لها اذا عاد من سفره (قوله أو نحوها) كعدم صلاحية البلد بحر أو برد أو ضرر بغير الطاعون وان كان في أمثاله فليس عذرا لا مكان تخلفه (قائدة) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة ماسة (قوله فهم في ذلك أولى من الأم) نعم ان كان واحد منهم مقيما بلد الأم لم ينزع منها الا في الأب والجد لأنهما أصل النسب فينقل مع الأب وان بقي الجد ومع الجد وان بقي الأخ ولوجعل الشارح الأب شاملا للجد هنا وفيما قبله لكان أنسب فتأمل (قوله بنته) أي التقة كما مر وغير البنت من المحارم مثلها (قوله اليها) أي ان لم تكن في رحله والاسلمت اليه (فصل) في مؤنة المملوك ومأمعها (قوله عليه كفاية) يفيد اعتبار نفس العبد زهادة ورغبة وان زاد على كفاية أمثاله (قوله نفقة وكسوة) لو سكت عنهما لكان أولى ليشمل غيرهما كإيه طهارة وتراب تيم وأجرة طبيب ونحو ذلك وغير ذلك وقد يقال اقتصاره عليهما تارة بالحديث ولأنهما أهم وأدوم ونصبيهما في كلامه بنزع الخافض الخافض الباء أو من أو على التمييز بجمل كفاية بمعنى كاف أو غير ذلك (قوله) وان كان أعمى (أو زنا أو مدبرا أو معقنا أو مستولدة أو موهونا أو مؤجرا أو موصى بمنفصته أو صغيرا أو معارا أو آبقا أو جانيا ولو على كفايته أو مرتدا أو كسوبا وان امتنع من الكسب أو مبعضا بقسطه أو في نوبته أو موهوبا وكذا من زوجة لم تسلم لزوجها ليلانها في مقابلة الملك المتمكن من ازالته وبذلك تفرق نفقة الزوجة النائرة لأنها في مقابلة السلطنة ونفقة قريب المشروط فيه العصمة لعدم تمكنه من ازالة القرابة (تراه لكتاب) مالم يهجر نفسه وان لم يهجره السيد قال شيخنا الرمل خلافا للخطيب وشمل الكتابة الفاسدة وهو كذلك لاستقلاله بالكسب وانما وجبت فطرته فيها لأنها في مقابلة كسابه (قوله) من غالب قوت رقيق البلد) قال بعضهم هي عبارة مقبولة والمراد من قوت غالب أرقاء البلد وفيه نظر والصواب الأول والمراد بلد اقامة العبد عادة (قوله من الخنطة الخ) ويدفع له جميع ذلك مهيا وفارق الزوجة باشتقاله بخدمة السيد ولا سيد ابدال طعامه ولو بعد دفعه الا ان حصل له مشقة بتأخيرها عن وقت حاجة الاكل مثلا أو غيره (قوله في اليسار والاعسار) لان الزهادة والبخل والاسراف كإياي ويراعى أيضا أمثال ذلك السيد مجهول النسب لا يصح رجوعه عنه متعلق حق الغير [قوله فالأب أولى] أي ولو كان سفره الى بادية والأم في مدينة ولا فرق أيضا بين أن يكون الأب في البلد التي فيها الأم أم لا [قوله قيل ومسافة قصر] قال الرافعي يشبه أن يكون مفشا الخلاف النظر الى حفظ النسب أو التأديب والتعليم فمن نظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الأول اشترط لا مكان معرفة الأحوال بورود القوافل والاخبار عنده القرب اه ولومات الولد فاختلغا في محل دفنه فالظاهر أن الاب يجب

(فصل: عليه كفاية رقيقه)

وزنا ومدبرا ومستولدة) حديث مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطيق ولا شئ على السيد للكتاب لاستقلاله (من غالب قوت رقيق البلد) وأمه وكسوتهم) من الخنطة والشعر والزيت والقطن والكتان والصوف وغيره ويراعى حال السيد في اليسار والاعسار فيجب ما يطيق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكتفى) الاقتصار على (سفر الصورة) قال الفزالي

المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالباً بخلاف أوريضة قيل له الاقتصار في رقيقته على ذلك والصحيح لابل يلزمه رعاية الغالب (وتسقط بعض الزمان ويبيع القاضي فيها ماله) إن استع منها كما في ثقة القريب (فإن قد المال أمره ببيع) أو أجارته أو (اعتاقه) فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجاره وهل يبيعه شيئاً فنيماً أو يستدين عليه إلى أن يجتمع شيء صالح يبيع ما يبيع به وجهان أحدهما في الروضة الثاني (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) لبنها لما قسم (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره و) على (إرضاعه بعدها إن لم يضرها) وليس لها استقلال بنظام ولا إرضاع (ولا حرة حتى في الترية فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرين (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر (ولهما) إرضاع التام (و) (و) (الزيادة) على الحولين (ولا يكف رقيقه إلا عملاً بطيفه) الحديث السابق (ويجوز

وإن تعدد ويراى كل سيد بحسب حاله ويراعى أمثال ذلك الرقيق جبالاً وغيره فيفضل الجبل ونحو المأذون في التجارة والنفس ذكر أو أتى على غيره (قوله بيلادنا) أفاد اعتبار كل بلد بما يناسب أهلها (قوله بلاد السودان) أي ونحوهم فيكتفى بستر العورة عندهم حيث جرت به العادة والمراد بالعورة ما يحرم نظره في الأمة البرزة جميع البدن نعم يجب ستر عورة لا تنقيد بالنظر مطلقاً نظراً لحق الله تعالى (قوله ينأوله) أي قسراً بسد مسدود ويسن أن يجلسه ليأكل معه خصوصاً في معالج الطعام مالم تكن ريبة (قوله على الاستحباب) أو على قوم أقواتهم متقاربة أو على جواب سائل علم صلى الله عليه وسلم حاله فأجابه بمقتضاه (قوله دون اللاتق الخ) ولو كان يأكل ويلبس فوق اللاتق به فله فضل ذلك منه أيضاً الألفية وله اعتبار الغالب كأم (قوله ويبيع القاضي فيها) أو يؤجر ماله ويقدم الاجارة على البيع ويقتصر على بيع قدر الكفاية أو أجارته فإن عسر آخره حتى يجتمع قدر يسهل به ذلك فإن عسر باع الكل قال بعضهم بل الوجه بيع كله ابتداءً ثلاثاً كل نفسه وهو ظاهر (قوله كافي ثقة القريب) راجع للسنتين قبله فيفيد أنها لا تصير ديناً إلا باقتراض القاضي لفية السيد مثلاً كما تقدم ومنه أن يقول القاضي للرقيق استدين وأنفق على نفسك قال بعض مشايخنا وفيه نظر ويغني لاحقاً كم أن يأمر الرقيق بالاكسابة إذا كان قادراً عليه مقدماً على اقتراضه فليراجع (قوله فإن فقد المال) أي من سلطة الحاكم (قوله أمره ببيع) في غير أم الولد (قوله) أو أجارته أو اعتاقه ولو في أم الولد نعم قد مر أنه لا يجبر فيها على العتق ولا التزويج بل عليه تخليتها لتكسب وتتفق على نفسها فإن تعذر كسبها فتقتها في بيت المال أو على أغنياء المسلمين كما يأتي (قوله باعه القاضي أو أجاره) لكن يجب أن يقدم أجارته على بيعه كما مر يفعل في محجور الاحتفاظ فإن تعذر البيع والاجارة قال شيخنا أو كان السيد محتاجاً إليه فكفايته في بيت المال مجاناً إن كان السيد فقيراً والاقتراض على السيد فإن تعذر بيت المال فعل أغنياء المسلمين كذلك (قوله أحدهما في الروضة الثاني) هو المتمدن (قوله ويجبر أمته) أي له إجبارها على إرضاع ولدها لأن اللبن ملكه فإن تعينت وجب الاتي وقت استمتاعه (قوله أو من غيره) ولو حراً وليس له منعها منه إلا إذا لم يكن مملوكاً (قوله وكذا غيره أي غير ولدها) وله منعها منه (قوله إن لم يضره) أو يضرها أو يضرهما فإن تعارض ضررها ورويتها هي قاله الشمس الخطيب (قوله إن لم يضرها) أو يضره أو يضرهما (قوله وليس لها الخ) فيحرم عليها ذلك إلا بذنه أو وجدوا للافاذن حاكم إن وجد والافاضة الاستقلال مع المصلحة (قوله وللحرة) قال بعض مشايخنا لو قال وللزوجة كان أولى ليشمل الأمة فراجع مع كلام الشارح (قوله فليس الخ) مقتضاه الحرمة (قوله أي الأبوين) وكذا كل من له حق في الحضنة (قوله فطمه) أي منعه من الإرضاع ولو على غير أمة وإن لم يكن ضرر فيه (قوله من غير رضا الآخر) فإن تنازعا عمل بالأصح (قوله إن لم يضره) ولم يضرها ولم يضرهما (قوله ولا أحدهما فطمه) أي ندبا وإن لم يرض الآخر بعد الحولين حيث لا ضرر ولا أجبره الحاكم عليه ولو بأجرة (قوله ولهما) أي مع الكراهة الاحتاج (قوله ولا يكف رقيقه) لو قال مملوكه لكان أولى فإن غير الآدمي مثله (قوله لا عملاً بطيفه) بأن لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة قال شيخنا الرمل يبيع التيمم وهو يقتضى تخصيصه بالآدمي ويلزم عدم معرفة مثله في غيره فالوجه الأول فراجعه أما لا بطيفه فيحرم تركه به وإن رضى المملوك به والمراد على الدوام كيوم أو يومين أو ثلاثة ثم يهجر به بذلك مطلقاً أو يوماً مثلاً وله تركه

[قوله وإن فضل عنه] محله إذا كان الولد منه أو مملوكه والافاضة إرضاعها الغير [قوله فليس لأحدهما الخ] للبليل عليه قوله تعالى فإن أراد فاصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الشريفة أنه لا فرق بين أن تريد الأم استحلال إرضاع الحولين بنفسها أو بغيرها لأن المؤنة على الأب في

الزيادة) على الحولين (ولا يكف رقيقه إلا عملاً بطيفه) الحديث السابق (ويجوز

عملا شاقا في بعض الأوقات ويجب على الرقيق بذل جهده في خدمة سيده وترك الكسل فيها ولا يمنعه سيده من فعل رتبة ولو في أول وقتها كالقرض إلا أن اتسع الوقت واحتاج إليه ويجب عليه إراحته في وقت جرت العادة بالراحة فيه كاركابه في سفر عند تعبته ولو حمله سيده على الفساد أو كلفه مامرا أجبر على بيعه إن تعين طريقا (قوله) مخارجه بشرط رضاها (لأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين فلا بد من أهليتهما للتصرف وهي قد جازت من الجانبين فكل فسخها متى شاء (قوله) وهي خراج أي ضرب خراج (قوله) كل يوم أو أسبوع) أي مثلا (قوله) عما يكتسبه أي من كسب حلال والامنع كما مر ولا بد من كونه فاضلا عن مؤنته إن جعلت من كسبه وله التبسط بما زاد عن مال مخارجه لا التصديق به ونحوه ويجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ومن الكسب ما يحصل بالبيع والشراء وغيرهما من العقود فله ذلك كالأذن وللولى مخارجه رقيق محجوره إن كانت مصلحة (فرع) يكره أن يقول عبدي وأمتي بل يقول غلامي وفتاى وجاريتي وفتاى ويكره للولاء أن يقول ربي بل يقول سيدي ومولاي ولا يكره أن يقال رب الدار ورب الدابة ويكره أن يقال لهم في دينه سيد وسيدة ويكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخدام والولد ويجرم الأذى لهم بلا سب وأما حديث أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف باتفاق المحققين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الأنصاري على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن لي بنات وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدعو عليهن بالموت فإن البركة في البنات هن الجميلات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والمرضات عند الشدة تقاهن على الأرض ورزقهن على الله اه (قوله) ودوابه أي المحنرة ولو عجميا زمني مقلطة ككلب ويقدم على الزاني المحسن ويندب قتل غيرها لا بنحو جوع وعطاش (قوله) بسكون اللام الخ) لعله ليناسب ما بعده وبتحيتها ما تلطف به ويعتبر بقدر ما يدفع به ضررها وبغنى عنه تخليتها للرعى فإن لم يكفها وجب اتماها ويقال في السقي كذلك وقال العلامة السباطي يعتبر العرف فيهما وكالغلف ما يدفع الحر أو البرد عنها ويقدم المأ كوعلى غيره ويجب ذبح المأ كول إذا عجز عن تفقته مع غيره وله استعمالها ولو في غير ما هي له عرفا كفرس الحلو وبقر لركوب (فرع) له حبس حيوان ولو لسماع صوته أو لتفريج عليه أو نحو ذلك للحاجة إليه مع أطعمته (قوله) أن ألفت ذلك) فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه (قوله) على بيع) أو أجارة (قوله) أو ذبح) ويتعين عند تعذر غيره (قوله) وفي غيره على بيع) أو أجارة كما تقدم وله البيع هنا ابتداء بخلاف الرقيق صونا لا آدمي عن شبهة السلق (قوله) على ما يراه) ويقدم غير المأ كول عليه فإن تعذر فكفائتها في بيت المال ثم على أغنياء المسلمين مجانا أو قرضا كما تقدم في الرقيق (فرع) يذبح المأ كول لأكل غير المأ كول إلا أن احتاج للمأ كول كبيع في برية يحتاج لركوبه (تفنيه) له غصب الغلف والماء والحيط لأكلها وشربها وجرحها لكن يبدله (قوله) ولا يحلب) أي يحرم كما قاله شيخنا ولو احتاج لغير اللبن وجب أيضا ويجب في النحل ما يدفع ضررها كبقاء عسل أو نحو ذلك مشوية يعلقها بياب الكوارة وفي دود القز كذلك من ورق توت أو غيره وبيع ماله لذلك ويجوز تزويته لأخذ الحرير عنه وإن مات فيه لأنه كذبح المأ كول (فرع) قالوا يحرم ذبح غير المأ كول ولولتسهيل خروج روحه كالذي في حركة المذبوح فراجع (قوله) ما يفضل عنه) أي عن كفائته بما لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة ويجب حلب ما يضر بقاؤه ويندب أن لا يستقصى الحالب بل يبق في الضرع شيئا وأن يقص أظفاره دفعا للأذى عن الحلوب (فرع) يحرم

مخارجه بشرط رضاها وهي خراج معلوم يؤديه كل يوم أو أسبوع) مما يكتسبه حسبما يتفقان عليه (وعليه غلف دوابه) بسكون اللام كما ضبطه المصنف مصدرا (وسقيها) لحرمه الروح ويقوم مقامهما تخليتها لترعى وورد الماء أن ألفت ذلك (فإن امتنع أجبر في المأ كول على بيع أو غلف أو ذبح وفي غيره على بيع أو غلف) صونا لما عن التلف فإن لم يفضل نائب الحاكم عنه في ذلك على ما يراه وبقضيه الحال (ولا يحلب) من لبنها (ما ضررها) وإنما يحلب ما يفضل عنه (وما لا روح له كقنطرة ودار

الحالين اه أي إذا امتنع من الفطام قبلها بشرط رضاها أي وإن يكون الكسب في ذلك عادة بعد اخراج كفائته منها وحللا اه

ضرب للمتابعة على وجهها أو مقاتلتها مطلقا وعلى غير ذلك لغير حاجة ويحرم جزئيا نحو الصوف من أصل الظهر كلفه لأنه يؤذى والكراهة في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه محمولة على كراهة التحريم .

**(فرع)** يحرم التهرش بينهم وإنزاع خيل على بقر ويكره إنزاع حمار على خيل ونحو ذلك ويطلب الإنزاع في غير ذلك **(قوله)** لا تجب عمارتها أي بل تندب ويكره تركها إذا أدى إلى الخراب والمراد من حيث الملك لحق الله تعالى والمال لا تجب تيممه وخرج بحق الله تعالى حق الآدمي فيجب على الناظر عمارة الموقوف من ريع الوقف أو من جهة شرطها الواقف ويجب على الولي عمارة مال موليه منه أو من غيره مما هو له ويجب على الراهن عمارة المرهون إن لم يراضيا على الترك كما يأتي وتجب العمارة على الناظر في المشترك بطلب شريكه سواء الموقوف والملوك لنحو مسجد لا عكس ذلك وكذا على ولي المحجور ويجب على الحاكم في مال غائب أو ميت لا وارث له خاص وعليه ديون **(قوله)** ويكره ترك سقي الزرع والشجر أي إن كان عليه أو فيه ثم ينفى بمؤنة السقي ولم يحتج لتجفيفه لنحو وقود والأفلا كراهة ويجب السقي في مرهون حفظا لحق المرتهن مالم يراضيا على تركه كما مر خلافا للدارمي **(قوله)** حذرا من إضاعة المال أي بغير الفعل أما إضاعته بالفعل فحرام مطلقا كالقاء متاع في البحر بلا خوف كما صرح به الشيخان وبذلك يجمع التناقض في كلام الأصحاب **(فرع)** لا تكره العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع والنهي عنها محمول على ما لنحو ثقاف أو تعاطم وأما الزيادة على قدر الحاجة فغلاف الأولى وقيل مكروهة **(تنبيه)** ورد في الحديث الحسن أو الصحيح خلافا لمن زعم خلافه إذا أراد الله بهد سراح أخيه في الماء والطين حتى يبنى وفيه أيضا كل بناء وبال على صاحبه إلاها وها يعني الإتيان نحو المساجد مما يطلب وفيه أيضا العبد إذا تطاول في البنيان ناداه الملك إلى أين يا عبد الله وفيه أيضا أن التطاول في البنيان من علامة الساعة وروى أيضا من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين .

### ﴿ كتاب الجراح ﴾

بكسر الجيم وأصل مشروعيته حفظ النفوس لأن القاتل إذا علم أنه يقتل انكف على القتل وهو معنى آية ولكم في القصاص حياة وهو أحد الكليات الخمس كما يأتي والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر وهو يوجب العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ولا يتحتم به لغير مستحله خلود في النار ولا دخوله ولا عقوبة لا مكان العفو ويسقط حق الآدمي بالعفو أو بالتقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ويسقط حق الله بالتوبة الصحيحة لأنها صحيحة منه على الرجوع المعتمد أو بالحج على الصحيح أيضا لا بتسليم نفسه للقتل **(فائدة)** قال بعضهم ينقسم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد وحرام كقتل المعصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريبه إذا لم يسمعه يسب الله مثلا ومندوب كقتل الغازي المذكور إذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح كقتل الامام الأسير عند استواء الخصمال في الأخطية فراجع **(قوله)** جمع جراحة وهو جمع كثرة وجمع القلة جراحات وأما جروح فجمع جرح للكثرة **(قوله)** أو غير ذلك كالورضة ومأمعها **(قوله)** أي الجراحة أو الجراح لأنه جماع **(قوله)** وغير ذلك كالتجويع والسحر ولوعبر بالجناية لشم كل ذلك بعد تخصيصها بالأبدان فلا ترد

### ﴿ كتاب الجراح ﴾

جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار أفرادها قبل التعبير بالجنايات أولى لعمومها وأوجب بأن الترجمة بها باعتبار الأغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقه **[قوله]** أو غير ذلك كالسحر وشهادة الزور **[قوله]** الفعل للزهرق هو شامل للباشرة والسبب ويخرج لغير الزهرق مما يقتلوه جنس الفعل لكن

لا تجب عمارتها ولا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذرا من إضاعة المال والله أعلم  
﴿ كتاب الجراح ﴾  
جمع جراحة وهي إما مزهقة للروح أو مميئة للعضو أو غير ذلك ويأتي معها غيرها كالقتل بمقتل ومسموم وغير ذلك والترجمة للأغلب

(الفعل المزهق) الروح (ثلاثة محذوف خطأ وشبه عمد) وسيأتي التمييز بينها ووضح الاخبار بها عن الفعل لأن المراد به الجفص (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص (٩٦) بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جارج) بالجبر بدل من ما كسيف (أو مثل)

بفتح التثنية والقاف  
المستفدة أي قبل كأن رضى  
رأسه بحجر كبير (فان فقد  
قصد أحدهما) أي الفعل  
أو الشخص (بأن وقع  
عليه فأت أورمى شجرة  
فأصابه) فأت أورمى  
شخصا فأصاب غيره فأت  
(خطأ) وظاهر أن فقد  
قصد الفعل يلزمه فقد قصد  
الشخص وأن الوقوع  
مفسوب للواقع فيصدق  
عليه الفعل المقسم (وان  
قصد هما) أي الفعل  
والشخص (بما لا يقتل  
غالبا) عدوانا فأت (فشبه  
عمد ومنه الضرب بسوط  
أو عصا) وسيأتي في كتاب  
الدبائ أن فيه وفي الخطأ  
الدبة ودليها آية ومن قتل  
مؤمنا خطأ فتحرر برقبة  
مؤمنة ودية وحديث قتيل  
الخطأ شبه العمد قتيل  
السوط والعصا فيه مائة  
من الأبل رواء أبو داود  
وعبره وصححه ابن حبان  
وغیره وأجمعوا على  
وجوب القصاص في العمد  
بشرطه وظاهر أن الفعل  
غير المزهق ينقسم الى  
الثلاثة أيضا (فلو غرز  
إبرة بمقتل) كالسباغ والعين  
والخالق والمحصرة فأت

الجنابة على الأموال مثلا وبذلك علم أن تعبير المزهق بالجنابة معترض أيضا فدعواه الأولوية في غير محلها فكل  
من العبارتين أولى من الأخرى من وجه فتأمل (قوله النعل) أي بمعناه اللغوي الشامل للقول لأنه فعل  
اللسان كالإقرار والسحر لكن قيل وصف القول بالمزهق بعيد وخرج بذلك القتل بالعين أو بالمال  
وسيأتي (قوله المزهق) أي السرع لوت (قوله الا في العمد) ومنه قصد أي واحد من جماعة (قوله  
قصد الفعل) أي وجوده أيضا اذ لا يلزم من قصده وجوده (قوله والشخص) أي الإنسان المعين ولو ضمنا  
(قوله عدوانا) أي من حيث القتل لا من حيث الفعل وان كان حراما أيضا فغير كبيرة كما يأتي (قوله أي  
الفعل أو الشخص) بيان للاحد وهو صادق بفقد هما معا وهو المراد بقوله بأن وقع الخو ليس في كلام  
الشارح الآتي معارضة له كما ستعرفه ومثل لفقد الشخص وحده بقوله أورمى شجرة الخ وبقول الشارح أو  
رمى شخصا الخ وزاده ليفيد أن الشجرة غير قيد وأشار بقوله وظاهر الخ الى عدم تصور وجود القتل مع  
فقد قصد الفعل أي عدم وجود الفعل مع قصد الشخص الشامل له كلام المصنف فهو معلوم الانتفاء وأشار  
بقوله وأن الوقوع الخ الى أن تلك الصورة من أفراد الفعل المتقدم في كلام المصنف ليصح التقسيم كما صرح  
بمع قطع النظر عن التصديفها اذ ليس فيها قصد كما تقدم فلاندفع ولا تعارض ولا اعتراض فانهم وتأمل والله  
الموفق (قوله أو عصا) أي لم يقتل بها ما يقتضى القتل غالبا كحر أو برد أو توال (قوله ودليها) أي الدية في  
شبه العمد والخطأ فذليل مفرد مضاف لأن دليل الخطأ الآية دليل شبه العمد الحديث وأخبر دليله مع تقدم  
ذكره فيما مر مراعاة لشرف الآية والاختصار (قوله وأجمعوا الخ) هو مفهوم ما في الدليلين السابقين  
(قوله وظاهر الخ) هو توطئة لما بعده وفيه استدراك على تعبيره بالمزهق فيما قبله فكان الوجه اسقاطه  
(قوله ابرة) المراد بها ابرة الخياط لا نحو ابرة خياطة الظروف كالمسلة لأنها تقتل غالبا (قوله بمقتل) بفتح  
القوية والميم (قوله والمحصرة) والاحليل والثانية (قوله ان تورم) مستدرك اذ المدارع على التأمل الآن

سيأتي أن غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضا وأورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور فلو  
عبر بالجنابة وحذف وصف الزهق لتناول ذلك مع الجنابة على مادون النفس [قوله ثلاثة] الحصر  
فيها ظاهر وذلك لأنه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا والثاني الخطأ والأول ان كان بما يقتل غالبا  
فعمد والافشبه عمد [قوله ولا قصاص الا في العمد] قال الزركشي سواء مات في الحال أم بالسراية  
وسواء النفس والطرف وفيه نظر لأن المقسم الفعل المزهق [قوله عدوانا] أي ويكون العدوان أيضا من  
حيث القتل [قوله فقتله] عطف على قصد الفعل أي وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وانما قيد الشارح بهذا  
وكذا قوله جارج أو مقتل وهو تصريح بما شملته العبارة لبشير الى خلاف أبي حنيفة رضي الله عنه في المقتل  
لنا حديث الجارية التي رضى رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالتن اقتضت أن الغلبة وصف للاكف ولو جعلت  
وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الابرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتهما لذلك [قوله بالجبر] ويجوز  
الرفع [قوله فأت] في الخطأ وشبه العمد الآتين لأن المقسم هو الفعل المزهق [قوله أورمى شخصا الخ] فيه  
رد على الزركشي حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق [قوله أورمى شخصا فأصاب غيره] لو  
رمى شخصا ثم زيدا فاذا هو عمرو وجب القصاص [قوله وظاهر أن فقد الخ] ليس الفرض من هذا  
إبراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بفقد هما وانما غرضه اوضح  
الكلام وتحقيق المرام [قوله ومنه الضرب بسوط أو عصا] خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير

مقتل

(فعمد) لخطر الموضع وشدة تأثره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أي غير

مقتل كالألية والفخذ (ان تورم وتألم حتى مات) فعمد لظهور أثر الجنابة وسرايتها الى الهلاك

في البدن مقاتل خفية وموته في الحال يشعر باصابة بعضها (وقيل لاشئ) فيه من قصاص أودية لأنه لا يقتل مثله فالموت بسبب آخر (ولو غرزها فيها لا يؤلم بكلفة عقب) ولم يتألم به فأت (فلاشئ) فيه (بحال) من قصاص أودية لأنه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب) لذلك (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حرا وبردا ففقد الماء في الحر ليس كهوى البرد (والا) أى وإن لم تمض المدة المذكورة (فإن لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فنبه عمد وان كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحبس الحال فعمد) لظهور قصد الاهلاك (واد) أى وإن لم يعلم الحال (فلا) أى فليس بعمد (في الأظهر) لأنه لم يقصد اهلاكه ولا أتى بهلك والثاني هو عمد لحصول الهلاك به والأول قال حصل به وبما قبله فيجب فيه نصف دية شبه العمد (ويجب القصاص بالسبب)

يقال انه علامة عليه (قوله فإن لم يظهر أثر) أى قوى اذ لا يخلو عن ألم أصلا (قوله في الحال) أى بحسب العرف ولو بعد زمن يسير (قوله فنبه عمد) ويقال خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (قوله لأنه لا يقتل الخ) فلو كان يقتل مثله غالبا كصغير فعمد وهو كذلك كما قاله العبادى (قوله حبسه) لاحاجة إليه أو احترازهم به عما لو أخذ طعامه في مفازة غير مستقيم لأن حبسه مع عدم منعه من الطلب غير مضمن فالوجه أنه خارج بمنعه (قوله الطعام) ومثله منع استغلال في حر ولبس عار في برد وشد محل فصد (قوله والشراب) الواو بمعنى أو هنا وفيما يأتي في الجوع والعطش (قوله والطلب) لاحاجة إليه ان أريد منع التناول والابأن أريد منع احضار طعام له فهو محتاج إليه لكن يخرج عن المقصود لأن المنوع حيثئذ وهو المطلوب منه لا المحبوس على أنه لا يلزم من منع الطلب عدم الحضور فتأمل (قوله فإن مضت مدة) قدرها الأطباء باثنين وسبعين ساعة وهي ثلاثة أيام بلياليها وليس مرادا اذ المدار على مامن شأنه أن يكون مهلكا لمثل ذلك الشخص غالبا ولذلك لو اعتاد الجوع مثلا أياما كثيرة لم يعتبر (قوله فإن لم يكن به جوع وعطش) لا يخفى أن الواو في هذا على بابها من حيث الحكم وبمعنى أو من حيث الوصف بسابق وعليه يحمل كلام ابن حجر وأبو يجعل فاعل سابق كل منهما (قوله فنبه عمد) أى ان كانت المدة مما يمكن احالة الهلاك عليها والا كساعة فهدر لانه موافقة قدر قاله ابن حجر (قوله وان كان به بعض جوع وعطش) سواء كان بحبس أولا والواو بمعنى أو كما مر (قوله فعمد) فعلى الحابس القصاص فإن عفا فدية كاملة ان كانت المدة السابقة قصيرة كساعة والآن نصف دية ويهدر النصف الآخر المقابل للجوع والعطش السابق ان لم يوجد فيه حابس والافعليه القصاص أو نصف الدية أيضا كما يأتي بوزياعا على المدتين ولا نظر لطول احداهما على الأخرى كذا قالوا وهو بظاهره يشمل ما لو كانت مدة الحبس قصيرة كساعة في القصاص والدية وفيه بعد والوجه ان تقيده بما ينسب اليها الهلاك مع انضمامها لما قبلها والافلاشئ على الثاني على نظير ما مر وظاهر كلامهم أنه لا قصاص على الاول في الموت بالمدتين وفيه نظر والوجه وجوبه عليه كالثاني كالشتركين في القتل (قوله وان لم يعلم الحابس الحال) ويصدق بجميعه في عدم العلم به (قوله فلا) أى فليس بعمد بل هو شبه عمد فعلى الحابس نصف دية شبه العمد مطلقا بشرطه السابق (قوله والثاني الخ) خصه بما بعد الاوفى الروضة رجوعه لما قبلها أيضا وهو ظاهر فراجع.

(تنبيه) ما ذكر من الحبس وما بعده في الحر لأن الرقيق بضمن بوضع اليه عليه مطلقا (قوله بالسبب) وهو ما يؤثر في القتل ولا يحصله وهو ما شرعى كالشهادة أو عادى ويقال عرفى كالضيافة ومقتل والمضروب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التنصيص على السوط والعصاذ كرهما في الحديث الآتي [قوله فإن لم يظهر أثر] نفي الظهور دون الوجود يفيدك أن أصل الأثر لا عبرة به [قوله ومات في الحال] أما لو تأخر الموت زمانا ولو غرزها فيها لا يؤلم [قال الزركشى] ولم تتجاوز القوى [قوله ولو حبسه ومنعه] خرج ما لو منعه فقط بأن كان في مفازة مثلا فأخذ طعامه وشرابه حتى مات فلا ضمان [قوله والافلا في الأظهر] الملائم لعبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعا لهذه الحالة والتي قبلها [قوله لحصول الهلاك به] أى فكان كما لو ضرب مريض اضربا يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فانه يجب القصاص ويحجب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فإن كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أحها ان علم الحابس الحال لزمه القصاص والافلا والثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر الى الدية وجب في حالة العمد دية عمدا كاملة وفي حالة الجهل دية شبه عمد وان لم نوجبها فالأظهر نصف دية العمد وشبه العمد [قوله ويجب القصاص بالسبب] منه مسئلة



وترك علاج الجرح أوحى كالا كراه والالتقاء من شاعق أو في ماء (قوله كالباشرة) وهي ماتوثر في القتل وتحصه ومنها ترديه في نحو البئر وأما الشرط فهو مالا ولا ولكن يحصل التلف عنده كالخفر والامساك وليس من ذلك راوى الحديث والمقتى وتقدم المباشرة ثم السبب ثم الشرط عند الاجتماع غالبا كما يعلم مما يأتي ولعل المصنف استغنى عن الضمان بالشرط مع ذكره له لجعله من السبب كما يأتي (قوله على رجل) وهو أولى من شخص لاطلاق القصاص في كلام المصنف فتأمل (قوله بقصاص) ويسمى قودا لأنهم كانوا يقدون الجاني بحبل ونحوه لمحل قتله والقصاص من القص وهو القطع ومنه المقتص أو من قص الأثر (قوله وقالا تعمدنا) فإن قال أحدهما أخطأ صاحبي أو أخطأت أو أخطأنا أو قالا أخطأنا فلا قود على واحد منهما فإن رجع أحدهما اقتص منه إن قال تعمدت وتعمد صاحبي والا فلا (قوله بعلمه) أي حالة القتل (قوله وعلمنا الخ) جعله ابن حجر قيدا وتبعه شيخنا في شرحه وفيه نظر مع ما بعده إلا أن يخص بمن يخفى عليه فتأمل (قوله فإن قالا) وكذا لو سكتا ففيه التفصيل المذكور بالأولى خلافا لابن حجر نعم لو قالا ظهر لنا ما يقتضي رد الشهادة فالقاضي هو المقصر وعليهما دية العمد (نفيه) ذكر هذه المسئلة هنا لأجل بيان السبب والافتتائي في رجوع الشاهد في كتاب الدعوى ومعه رجوع الزكي ورجوع القاضي اجتماعا وانفرادا (قوله ولوضيف) التضيافة قيد وسيأتي محترزها وهي من السبب العرفي كما مر وهل منها مناولته له بيده على وجه الاكرام أو بعثه له الى محله مثلا راجعه (قوله بمسموم) أي بسم منفردا أو مع غيره ولو في أطعمة متعددة لكن شرطه في التعدد أن يقدم له المسموم منها وليس أدون من غيره قاله شيخنا وفيه بحث واضح فراجع (قوله صيا أو مجنونا) مراده غير المميز ويقال به ما بعده كما أشار إليه (قوله وجب القصاص) إن كان السم يقتل غالبا وعالم به والأفشبه عهد في الأول وخطأ في الثاني (قوله وإن لم يقتل هو مسموم) قيل الصواب عكس هذه الغاية لأنها تقتضي أن وجوب القصاص مع القول بأنه مسموم أولى منه مع السكوت مع أن الأمر بالعكس لأن في القول تنفيرا واعلاما بالقاتل واختلاف الناس في الجواب عن ذلك فقيل وهو الوجه إن الضيافة احسان والقول المذكور ينافيها فهو أولى بوجوب القصاص لأنه حينئذ مسمى بخلاف السكوت الموهوم بقاء الضيافة فهو محسن وقيل إن السكوت يقرب من شريك الخطي وقيل إنه يقرب به من أخذ الطعام في المفازة وقيل لعدم الإغراء فيه الذي يوجد مع القول وقيل المراد من العبارة التعميم لا الغاية وقيل المراد منها أني ما يتوهم من جريان الخلاف مع السكوت وقيل المراد منها عدم الأمر بالأكل أي وإن لم يقتل كل من هذه الطعام وقيل غير ذلك مما يعلم بالوقوف عليه (قوله ولم يفرقوا) هو مرجوح والمعتمد التقييد المذكور بعده بقوله تقييد الحبس السابقة فكان ينبغي تأخيرها عن هذا [قوله فلو شهد بقصاص الخ] قال الزركشي أما لو توقف الحاكم في الحادثة فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب ففي فتاوى البغوى ينبغي وجوب القود كالشاهد وقال القفال والامام بالمنع فإن الخبر لا يختص بالواقعة حكى ذلك الرافعي قبيل الديات [قوله لزهما القصاص] قال الامام هو أولى بذلك من الاكرام فإن المسكوه قد يحترز ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص عن الحكم بالشهادة قال العراقي المقتضى لوجوب القصاص رجوعهما مع الاعتراف بالتعمد لا كذبهما حتى لو شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لاحتمال عدم التعمد [قوله أي فلا قصاص عليهما] لأنهما لم يلجئا إلى البولي لذلك في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار قولهما شرطا محضا كالامساك مع القتل [قوله ولوضيف بمسموم صيا] مثله الأهمى الذي يعتقد وجوب طاعة الأمر فتكون هذه الصورة واردة على كلامه الآتي [قوله وإن لم يقتل هو مسموم] وجه هذه الغاية أن حالة عدم القول قوية الشبه بشريك الخطي .

كالباشرة (فلو شهدا) على رجل (بقصاص) أي بموجبه (فقتل) بأن حكم القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالا تعمدنا) (الكذب) فيها (لزمهما) القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما) فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولي القصاص وفي الروضة كاصلها بعد تعمدنا وحصلنا أنه يقتل بشهادتنا فإن قالا لم نعلم أنه يقتل بها فإن كانا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهما أو ممن يخفى عليه لقرب هذه بالإسلام فشه عهد (ولوضيف بمسموم صيا أو مجنونا) فأكله (فإن وجب القصاص) وإن لم يقتل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظروا إلى أن عهده عهد وللنظر فيه مجال كذا في الروضة كاصلها وعن القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والنووي وغيرهم تقييد الصبي بغير المميز

السبي بغير المميز ومثله المجنون بأن لا يكون له نوع تمييز وكذا أعجمي يعتقد وجوب الطاعة (قوله أو بالغا عاقلا) أعني مجزا ولو غير بالغ لأنه الذي يقال في عمده عمد ولأنه في مقابلة غير المميز قبله وهو عطف على صيبا ضئيف مقدر فيه وخرج به ما لو قال لبائع عاقل كل هذا فأكله فهو هدر وان لم يقل هو مسموم فان أكرهه على أكله وجب القود إن جهل الآكل كونه مسموما أو الإفهدر وان جهل كونه قاتلا ويصدق في دعوى جهل كونه سمانا خفي عليه (قوله ولم يعلم حال الطعام) هو قيد لجريان الأقوال والإفهدر قطعاً (قوله فدية) أي لشبه العمد (قوله بالضم والفتح) وبالكسر أيضا (قوله في طعام شخص) أي يميز وخرج به ما لو دسه في طعام نفسه فأكله من يعتاد الدخول اليه مثلاً ففات فهو هدر (قوله الغالب أكله منه) قيد للخلاف لأنه شرط للقول بوجوب القصاص والإفالحكم أنه شبه عمد مطلقاً فذكر المنهج له ليس في محله وغير المميز يجب فيه القود مطلقاً (فرع) لو كان في دهليزه مثلاً بر ودعا عجمي أو بصيرا جاهلا بها وهي مغطاة فوق وقع فيها ضمنه ان كان معينا وليس له مندوحة عن المرور عليها والإفلاضمان وإذا ضمن فهو بالقود في غير المميز وبديهة شبه العمد فيه ومثل البئر بطكب عقور ببابه وقال شيخنا لا يضمن هنا غير الأعمى لأن البصير مقصر (فرع) لو أنهش حية ضمنه أو ألقاها عليه أو عكسه فلا ولو في مضيق ولو أنهش سباعاً أو ألقاه عليه أو عكسه أو أغراه عليه في مضيق لا يمكن فيه التخلص ضمنه والإفلاضمان شأن الحية النفور من الأدعى (قوله ولوترك الخ) هو من السبب العادي ويقال له العرفي كما مر (قوله لأن البراء الخ) يفيد أنه في عو النصد لاضمان (قوله ولو ألقاه) هو من السبب الحسي قال في شرح شيخنا أنه غير قيد فلا أخذ نحو جراب من عائم عليه ففرق ضمنه ولم يرتضه شيخنا الزبدي قال لأنه كن أخذ طعامه في مفازة قال بعض مشايخنا وقديفرق والفرق ظاهر لأنه قادر في المفازة أن ينتقل إلى محل يجذ فيه ما يقيه من الجوع وليس قادراً في المأوى أن يقتل إلى محل يقيه من الفرق ولأن من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المفازة الاهلاك فتأمل (قوله في ماء) هو معدود مفرد المياه وهو صريح كلام الشارح بعده وظاهر قول المصنف سباحة أيضا وقيل ان ماموصول أو نسكرة بمعنى شئ فيشمل نحو بحر من زبقي وعلى الأول فالحكم واحد (قوله بسكون الفين) ونقل عن المصنف أنه بفتحهما مع تشديد الراء المكسورة (قوله لأنه المهلك نفسه) منه يؤخذ أنه متمكن من خلاص نفسه والاكتنوف فهو عمد (فرع) مثل ذلك ما لو ألقاه مكتوفاً في محل لا ماء فيه ذلك الوقت فطرافيه الماء ففرق به فان غلب وجود الماء فيه فعمد أو ندر فشبه عمد أو عرض نحو سبل غطاً (قوله عوم) هو علم لا ينسى (قوله عارض فشبه عمد) خرج ما لو كان وجود حال اللقاء فهو عمد (قوله وان أمكنته) ويصدق

[قوله أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية] أي دية شبه عمد [قوله وفي قول قصاص] احتج له بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها لما قتلت مات بشر بن البراء رضي الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحمول ما أخرجه البخاري من عدم قتلها لكن جمع البيهقي بينهما بأنه لم يقتلها أولا فلما مات بشر قتلها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فانها انما قدمت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص اه نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضي الله عنه ورجحه الروياني والبعقوي والصيمري [قوله لتناوله باختياره] فتغلب المباشرة [قوله ولودس سما] وجمعه سمام وسموم [قوله فعلى الأقوال] لكن هنا طريقة قاطعة بعدم الضمان [قوله ولوترك المجرع علاج جرح مهلك] خرج به ما لو فسد عرقه بغير أنه فترك عصب نفسه حتى مات وأيضا السلامة موثوق بها عند الربط [قوله فكش فيه مضطجعا] أي والفرض ان كان الحركة [قوله وان منع منها عرض] أنهم أنه لو ألقاه مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر [قوله وان أمكنته فتركها] أي لفضب مثلا استشكل هذا بإيجاب القصاص على الصائل اذا أمكن

(أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فأت (فدية وفي قول قصاص وفي قول لاشئ) لتناوله باختياره والثاني قال لتغير يرمو الأول قال يكفي في التقرير الدية (ولودس سما) بالضم والفتح (في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلا) بالخال فأت (فدى الأقوال) وجه الثاني التسبب والأول قال يكفي فيه الدية (ولوترك المجرع علاج بجرح مهلك فأت وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لأن البرء غير موثوق به لو عاجل (ولو ألقاه في ماء لا بعد مغرقا بسكون الفين) كمنسبط فكش فيه مضطجعا (أو مستقليا) حتى هلك فهدر (لأنه المهلك نفسه (أو) ماء مفرق لا يخلص منه الا بسباحة) بكسر السين أي عوم (فان لم يحسنها أو كان مع احسانها) مكتوفاً أو زمناً فهلك (فعمد وان منع منها عارض كرمع وموج) فهلك (فسبه عمد) ففيه الدية (وان أمكنته فتركها)

الوارث إذا ادعى عدم الامكان أو وجود العارض المتقدم (قوله يمكن الخلاص الخ) فإن لم يمكنه الخلاص فهو عمد وفيه القصاص (قوله فكث فيها) أي بلا عارض والافشيه عمد كما مر قبله في الماء (قوله أظهر عدم الوجوب) هو المعتمد (قوله واحترز الخ) لوجعل هذا المحترز راجعا للماء أيضا لكان أولى كذا قيل وهو مردود لما فيه من لزوم التكرار فتأمل (قوله ولو أمسكه) ولولغير القتل وهذا من الشرط كالخفر بعده (فرع) لو قدم صيدا لمهدف فأصابه سهم رام فعلى الرامي الضمان بالتقودان علم به قبل رميه والخطأ فان قدمه أحد بعد ابتداء رمى الرامي فالضمان بالتقود أو بالدية على المتقدم قاله شيخنا الرملى وفيه تقديم الشرط على المباشرة فراجعه والوجه فيه وجوب القصاص على المتقدم وجوب نصف دية خطأ على الرامي (قوله فرداه) هو من المباشرة بعد الشرط فان قتله غير المردى فهو المباشرة والمردى سبب ومنه يعلم أن الشيء الواحد يكون مباشرة ثلثة وسببا أخرى ولا مانع منه (قوله أو ألقاه) هو من السبب الحسى وتلقيه من المباشرة (قوله فقتلاه آخر) أي لم يعط به الملقى حال القائه والافعليلهما التقود كالودفعه على من ييده سكين فقتلاه بها لأنه قتل تعاون عليه اثنان وفيه مساواة السبب للمباشرة وليس كالا كراه فراجع (قوله أي قطعه نصفين) أصل القدر لغة الشق طولا واقطع القطع عرضا والقطع يعهما وهو المراد هنا فلذلك حل الشارح كلام المصنف عليه بل المراد الأهم من ذلك وهو حصول قتله به وحينه فقتله نصفين ليس قيدا وله احترز به عن نحو قطع أصبع مثلا فتأمل (قوله فالتقصاص على القاتل الخ) هو لف مرتب وهذا ان كانوا أهلا للضمان فان كان واحد منهم حريا فلا ضمان على شريكه لقطع أثر فعله بمن هو من جنس من يضمن ولا عليه لعدم التزامه وان كان مجنونا أو مجنونا سبع فالضمان على المسك والحافر والملقى وهو بالدية في الكل أو بالتقصاص

الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قود . قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي ألقى صار لا يمكنه الكف وقضيته أن الصائل لورمى بسهم فثبت الموصول عليه مع امكان التحرك لا ضمان وقديلتزم [قوله ولاقصاص في الصورتين] أي ولوقلنا بوجود الدية [قوله وفي النار وجه] أي كما لو ترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة .

(نبيه) إذا لم نوجب الدية في النار وجب على الملقى أرش ماعلق فيه النار الى وقت امكان التخلص فان لم يعرف قدره فلا شيء سوى التعزير [قوله فالتقصاص على القاتل الخ] دليل الأول حديث ورد بمعنى ذلك وقياسا على المرأة تمسك لزنا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافا لما لك رجه الله تعالى فان كان المقتول عبدا جاز مطالبة المسك والقرار على القاتل بخلاف ما لو أمسك المحرم صيدا فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لأنه ضمان بدلا ضمان اتلاف واعلم أنهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سوا بينهما ثم هذا كله اذا كان القاتل مكلفا ما لو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فالتقصاص على المسك وأما الثانية فتقدما للمباشرة ادلا أثر للشرط معها وأما الثالثة فتقدما للمباشرة على السبب ولأن الالتقاء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة اقتلبت شرطا محضام محل الخلاف اذا كان الشاهق يموت منه غالبا قال الامام في باب وضع الحجر ولو ألقى انسانا على سكين بيد انسان فقتلاه صاحب السكين بها فالضمان عليهما وقرى ابن الرفعة بأن التلث فيها حصل بنوع واحد تعاون عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاد بالسيف فتعارضوا في النظر في تقديم الأقوى ولو كان القاد مجنونا فالضمان على الملقى بالتقصاص

فهك (فلا دية في الأظهر) لأنه المهلك نفسه باعراضه مما ينبجيه والثاني يقول قد بينه مناهضة وعارض بلحسن (أو في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى هلك (في الدية القولان) أظهرهما عدم وجوبها (ولا قصاص في الصورتين) أي الماء والنار (وفي النار وجه) بوجوبه بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق أن النار تؤذي بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضا واحترز بقوله يمكن الخلاص منها عما لا يمكن لعظمها أو كونها في وحدة أو كونه مكتوبا أو زمانا فمات بها فعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بثر فرداه فيها آخر أو ألقاه من شاهق) أي مكان عال (فقتلاه آخر فقتله) أي قطعه بالسيف نصفين (فالتقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط) أي دون المسك والحافر والملقى (ولو ألقاه في ماء

وجوب القصاص في الأظهر)  
لأن الالتقاء سبب الهلاك  
والثاني تجب الدية لأن الهلاك  
من غير الوجه الذي قصد  
(أو غير مفرق) فالتقمه  
الحوت (فلا) يجب قصاص  
قطعا وتجب دية شبه العمد  
(ولو أكرهه على قتل)  
فأتى به (فعليه) أي المكروه  
بكسر الراء (القصاص وكذا  
على المكروه) بفتحها (في  
الأظهر) لأن الأكره بقوله  
مثلا اقتل هذا والا قتلتك  
يولد ادعية القتل في المكروه  
غالبا ليدفع الهلاك عن  
نفسه وقد أثرها بالبقاء  
فهما شريكان في القتل  
ومقابل الأظهر وجه بأن  
المكروه آلة للكراهة ودفع  
بأنه آثم بالقتل قطعا (فان  
وجبت الدية) بأن عني من  
القصاص اليها (وزعت)  
عليهما (فان كافأ أحدهما  
فقط فالتقصاص عليه)  
دون الآخر فاذا أكره حو  
عبدا أو عكسه على قتل  
عبد فقتله فالتقصاص على  
العبد (ولو أكره بالغ  
مراهقا) على القتل فعليه  
(فعلى البالغ القصاص ان  
قلنا عمد السبي عمد وهو  
الأظهر) فان قلنا خطأ فلا  
قصاص على البالغ لأنه  
شريك مخطئ ولا قصاص  
على السبي بحال ولو أكره

في غير الحافز أو بالقصاص في الكل فيه تردد وصرح مافي حاشية شيخنا الثالث فراجعه نعم ان كان  
الامساك والالتقاء لنحو دفع صيال فلا ضمان أصلا (قوله مفرق فالتقمه حوت) أي حيوان قاتل ولو غير  
حوت وهذه المسئلة من توابع مسئلة الماء التي تقدمت فكان ذكرها معها أنسب ولعل عذره ضم مسئلة النار  
الى الأولى لتناسيها في الخلاف فتأمل (قوله وجب القصاص) سواء علم بالحوت أولا أذن له في الالتقاء أولا  
(قوله أو غير مفرق) فلا يجب قصاص وتجب دية شبه العمد ومحل ان لم يعلم بالحوت والاوجب القصاص كما  
علم (فتفيه) لو قذفه الحوت سالما قبل القصاص امتنع أو بعده وجب على من اقتص دية عمد في ماله  
لورثة المقتص منه ولا قصاص للشبهة (قوله فعليه أي المكروه بكسر الراء القصاص) وان تعدد أو كان بواسطة  
(قوله مثلا) راجع للقول المفسر بالجملة بعده فيشمل أمر من تخشى سطوته من فانه أكره وأشار نحو أكرس  
بذلك (قوله اقتل هذا) خرج ما لو قال اقطع يده فقتله فليس من الأكره بل القصاص على القاتل وحده  
لأنه عدول عن المأمور به إلى أغلظ بخلاف ما لو أمره بالقتل فقطع يده لأنه من جملة المأمور به فهو مكره سواء  
مات منه أم لا قاله شيخنا الرمي وقال شيخنا الزيايى ليس من الأكره اعدوله كالتى قبلها (قوله قتلتك)  
خرج ما لو قال أتلفت مالك أو قتلت ولدك مثلا فليس أكرها ولو ذكر له ما يتضمن تعذيبا نحو قطعك اربا  
اربا أي قطعنا متعددة فهو أكره أيضا كما يأتي (قوله بأنه آثم بالقتل) أي ولو كان آلة لم يآثم ومنه يعلم أن  
القتل لا يباح بالأكره ومثله الزنا لكن لا حد عليه للشبهة بخلاف سائر المحرمات (قوله بأن عني) الأولى كان  
أخذنا بعده لأن من لا يجب القصاص عليه يلزمه نصف دية عمد في الحر ونصف قيمة في العبد (قوله وزعت  
عليهما) ان عني عنهما معا وكانا اثنين فان عني عن أحدهما يلزمه حصته أو زادوا على اثنين وزعت عليهم  
(قوله مراهقا) المراهبة وبالسبي المذكور بعده غير البالغ والمجنون كالصبي وقال ابن عبدالحق ان عمد  
غير المميز منهما كالخطأ وهو كذلك كما صرحوا به لكن من حيث انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل  
نصف دية عمد في ماله (قوله فعلى البالغ القصاص) وعلى الآخر نصف دية عمد في ماله كما مر (قوله  
شريك مخطئ) أي شريك من نزل فعله منزلة فعل المخطئ لأنه ليس من المخطئ في الظن بخلاف ما سياتي

[قوله لأن الهلاك الخ] أي فصار شبهة دارة للقصاص ثم هذا الثاني خرج الر بيع من الالتقاء من شاهر  
والأصح بين راد هذا التخرج ومضعف له وذلك لأن الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهنا تجب الدية عند  
انتفاء القصاص قال الزركشى فظهر الفرق بينهما وهو أن الارسال في الهواء لا يقتل مالم يصدم فلما اعترضه  
معرض نسب اليه وهنا حصوله في الماء مهلك لا محالة قال ثم لا فرق بين أن يلتقمه الحوت قبل وصول الماء  
أو بعده اه وقوله ثم لا فرق الخ بشكل على الفرق فتأمل ثم رأيت هذا الذي ظهر لي مسطورا في الرافعي  
ثم قل عن الامام الفرق بأن الحوت ضار بطبعه وليس له اختيار فكان كالألة [قوله أو غير مفرق فالتقمه  
الحوت] أي ولم يعلم به الملقى والاوجب القود [قوله وكذا على المكروه في الأظهر] محل الخلاف اذا كان  
المكروه على قتله غير نبي والا فيجب القصاص قطعا [قوله ومقابل الأظهر وجه الخ] أي فكان كما لو  
ضربه واحتج له أيضا بحديث رفع عن أمي الخطأ الخ [قوله ولو أكره بالغ مراهقا] أي بالغ عاقل [قوله  
فعلى البالغ القصاص] أي وعلى السبي نصف دية مغلظة [قوله ان قلنا عمد السبي عمد] أي الذي له نوع تمييز  
وهو الأظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى أن ننقل فعل المكروه الى المكروه على صفته أم نجعل المكروه  
المباشر للقتل وننظر الى صفة فعل المكروه قال الرافعي رحمه الله وهذا يقدح في معنى الشركة اه يريد أن  
الراجع كون المكروه بالفتح شريكا وهذا يقتضى ترجيح القول بأنه آلة [قوله فان قلنا خطأ] عبارة

(قوله علم المكره بكسر الراء أنه رجل) فعليه القود إن كافأه والافاضة دية محمد وعلى المكره بالفتح نضدية خطأ (قوله أنه شريك مخطئ) ورد بأن الخطأ في الظن لا يعتبر كما تقدم (قوله لأنه لم يتعمد) فهو خطأ فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الخطأ (قوله على صعود شجرة) ومثله نزول نحو بشر (قوله فزاق) وإن لم تكن مما يزلق عليها غالباً على المعتمد والتقييده عنده من ذكره لتحريم مكان الخلاف وذكركه في بعض نسخ المنهج لا محل له (قوله فشبهه عمد) فعلى عاقلة المكره بكسر الراء دية شبه العمد كاملة (قوله وقيل هو عمد) هذا رأى الغزالي أن كافأه أو الدية أو القيمة (قوله فقتل نفسه) أي رهو عجز حر والافاقود على مكرهه (قوله فلا قصاص) وعليه نصف دية عمد وكفارة خلافاً لابن حجر (قوله لاتحاد المأمور به والخوف به) يؤخذ منه أنه لو قطع طرف نفسه لم يكن أكرهاً قطعاً وأنه لو قال قطع طرف نفسك والقتلتك كان أكرهاً قطعاً وأنه لو هدد بقتل يتضمن تعذيباً كان أكرهاً أيضاً وهو كذلك وصرح بهذه في الشرح الصغير (قوله والثاني يمنع ذلك) هل المراد يمنع الاختيار أو يمنع عدم الإكراه أو يمنعهما راجعه (تنبيه) لكل من المكره بفتح الراء والمكره على قتله دفع المكره بكسر الراء ولا ضمان فيه لو قتله (قوله فقتله) وكذا لو قطع طرفه لأنه من الجملة المأذون في اتلافها قاله ابن الرفعة وتبعه شيخنا الزبدي وقال شيخنا الرمي بضمن العضو وقد تقدم عنهما قريباً عكس هذا فراجع (قوله لا قصاص) سواء انحدر أرقاً وحرية أو اختلفا لشبهة الاذن

الزركشي فإن قلنا عمده تخطأ البالغ [قوله وعلى البالغ القصاص في الأظهر] هذا هو الأظهر السابق حكايته في وجوب القصاص على المكره بالفتح [قوله قطعاً] صرح هنا بالقطع لأنه رتبة المكره في المؤاخذه دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف في المتن [قوله فالأصح وجوب القصاص على المكره] أي وعلى عاقلة الظان نصف دية مخففة خلافاً لما في الروضة من أنه لا شيء عليه [قوله ووجه المنع الخ] كذا في الروضة ووجه الأول أن المكره هنا لما جهل الحال وظن حل الفعل كان كالآلة للجاهل وأشبهه بالأمير صدياً لا يعقل ثم الوجوب مذسوب للتنبيه والتهديب قال البلقيني وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المكره كالآلة قالوا والمعتمد في الفتوى أنه لا قصاص لأنه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضي وتعليق البغوي والنهاية والبسيط ومنع بعضهم صحة تفريعه على المرجوح قال فإن محل الخلاف بين الراجح والمزجوح يصور بما إذا كان المكره والمكره عالين فرجوا فيه كون المكره شريكاً لا آلة لظهور إثارت نفسه أمام الجهل فلا يثار فهو بالآلة أشبه وهذا التقرير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشك كل بما سلف من أن البالغ لو أكره صدياً وقلنا إن عمده خطأ لا قصاص وذلك لأن جهل الحال هنا يقتضي إلحاق المكره بالآلة موقوف في صورة الصبي المذكورة لأنه عالم بالحال [قوله فلا قصاص على أحد] أي وعلى عاقلة كل نصف الدية وأطلق المتولى أن الحكم يتعلق بالرامي ولا شيء على المكره [قوله وقيل هو عمد] أي كافي جهل المكره السابق قال الزركشي وهذا مراده وليس بوجه [قوله أو على قتل نفسه] خرج الطرف وكذا الولد [قوله والثاني يمنع ذلك] علله الرافعي بأنه بالجهل وحله قاتله [قوله فالذهب] نظريه الزركشي بأن محل الطرفين الاذن المجرد ومع الإكراه فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف إذا أمكن دفعه بغير القتل والافلا ضمان جزماً لأنه دفع صائل ولو عدل عن قتله إلى قطع طرفه فمات قال القاضي سألت عنها القفال فخرجها على مالوكه في الشراء بألف فزاده هل يجوز أولاً ونزع ابن الرفعة في ذلك وقال الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان خلافاً لتخرج القفال [قوله بناء الخ] علل أيضاً بأن القتل لا يباح بالاذن فكان كاذن المرأة في الزنا لا يسقط الحد أقول في التشبيه بالمرأة نظر لانه

به فلا قصاص على المرامي وعلى البالغ القصاص في الأظهر إن قلنا عمد الصبي عمد فإن قلنا خطأ فلا قصاص قطعاً (ولو أكره على رمي شاخص علم المكره) بكسر الراء (أنه رجل وظه المكره صيدا) فرمى فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر ووجه المنع أنه شريك مخطئ (أو على رمي صيد فأصاب رجلاً) فمات (فلا قصاص على أحد) منهما لأنهما لم يتعمدا قتله (أو على صعود شجرة فزلق ومات فشبهه عمد) لأنه لا يقصده القتل غالباً (وقيل) هو (عمد) فيجب به القصاص (أو على قتل نفسه) بأن قال اقتل نفسك ولا تقتلك فقتل نفسه (فلا قصاص في الأظهر) لأن ما جرى ليس بأكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قال اقتلني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالذهب لا قصاص) عليه للاذن لم يفتى القتل وفي قول من الطريق الثاني عليه القصاص بناء على أنه ثبت للولدت ابتداء (والأظهر) على عدم القصاص

(قوله لادية) يفيد أنه في الحرج يجب في الرقيق قيمته لأنه لا عبرة بأذنه في المال (قوله غير الائم) ظاهره أنه آثم وإن علم هو أو المأمور أنه ليس باكره فراجع.

(فصل) في الجنابة من اثنين وما معها (قوله معا) أي في وقت واحد (قوله فعلا) هو للجنس فيشمل ما لو كان فعلا واحدا منهما كأن رميا عليه صخرة ويشمل ما زاد على الفعليين من المتعددينهما أو من أحدهما (قوله من هقان) أي يقينا وعلم من كلامه أن المزهق أعم من المذفق (قوله ماسيائي) بقوله وإن جنى الثاني الخ (قوله هو القاتل) وعلى الآخر ضمان جرحه قودا أو دية أو حكومة (قوله رجل) أي مثالا للمرأة وغير البالغ وغير العاقل كذلك ولو قال شخص لكان أعم ولعل المصنف أراد اثبات الحكم في غير الرجل بالأولى لأنه من البرهان فتأمل (قوله إلى حركة مذبح) أي يقينا ولو بأخبار عدلين وكذا لو شك على ما هو الوجه لأن شغل ذمة الثاني مع الشك بعيد مع تحقق جنابة الأول (قوله ابصار ونطق) هما غير منوبين على نية الإضافة لما بعد الثالث ولذلك عبر بعضهم باختيارات ومن ذلك ما لو قطع رأسه أو قطع نصفين مثلا وصار بعد ذلك يتكلم فلانظر لكلامه ولا يعتبر وإن انتظم لأنه اتفقا ومنه ما حكى أن رجلا قد نصفين وصار يتكلم وطلب الاستقامت وسقى وما حكى أن رجلا قطع رأسه ووقع منه مثل ذلك وأنه لصق رأسه بيدنه فالتصق وحلت فيه الحرارة فعاش زمنا طويلا فلا يسقط القود عن قاطعه ويرث ماله ولا يعود إليه وتخرج زوجته عن عصمته ولا يهدن إليه كما هو الوجه لوجه فراجع (قوله أقطع الأول يده الخ) قال الزركشي والقطعان من بدو واحدة وكلام الشارح ظاهر فيه ثم قال ولا يقال إن فعل الثاني قطع أثر فعل الأول كالحز بعد القطع لأن انتشار الألم إلى الأعضاء الرئيسية بالقطع الأول من القطعين أي مع نسبة الموت إليهما معا فلا يرد المشبه به فراجع (قوله ولو قتل مريضا) ولو بضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل مرضه كما يأتي لأن جهله لا يبيح له الضرب فيجب القصاص عليه ولو عفا عنه وجبت دية عمده في ماله وفارق عدم لزوم القود فيما لو كان به جوع سابق وجهله لأن الضرب ليس من جنس المرض ولذلك لو ضرب من به جوع ضربا يقتل مثله وجب القود ويؤخذ من التعليل السابق أنه لو أبيع له الشرب لنحو مؤدب لم يجب القود وهو كذلك ويلزمه دية عمده وقال ابن حجر دية شبه عمده (قوله بخلاف من وصل بالجنابة الخ) وهو المتقدم في قول المصنف وإن أنه الخ وذلك لوجود السبب فيه دون المريض ولو أنه مات جرح جنابته واستمر محموا حتى مات فإن قال عدلان إن موته من الجنابة وجب القود والأفلاشي فيه (تنبيه) من وصل إلى الحالة المذكورة لا يصح منه اسلام ولاردة ولا وصية ولا لعان ولا قذف ولا عقد كبيع ولا حل كعتق كما مر لكن لا تشرع زوجته في العدة ولا تنقض عدها لو ولدت حينئذ ولا تجب مؤنة تجهيزه ولا يجوز تجهيزه فلا يكفي غسله

حق الله تعالى وهذا حتى الآذن [قوله فليس باكره] خالف في ذلك القاضي وتبعه ابن عبد السلام فلم ير الإبهام مسقطا لآلة الإكراه قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المسكوك بناء على اشتراط قصد العين.

(فصل) هو معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيهما تقديم الأقوى والقسوية بين المتعادلين كذا قاله الزركشي. أقول وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لأنه مقدمة لما بعده [قوله إذا] قدرها المكان الفاء في قوله فقائلان [قوله مذفغان] هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للفعليين لأنهما ينقسمان إلى المذفق وغيره ولا يصح أن ينقسماهما إلى المذفق وغيره لأنه يفسد بذلك قوله الآتي والا فقائلان [قوله فقائلان] أي لأنه لا يمكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه [قوله عيش مذبح] عبارة الامام لو انتهى إلى سكرات الموت وبدت أماراته تغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل يلزم

(فليس باكره) فن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شيء على الأمر غير الائم (فصل)

إذا (وجد من شخصين معا فعلا من هقان) الروح (مذفغان) بالجملة والمهمل أي مسرعان للقتل (كفر) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير مذففين (كقطع عضوين) مات منهما (فقائلان) فعليهما القصاص وإن كان أحدهما مذفقا دون الآخر فقياس ماسيائي أن المذفق هو القاتل كذا في الروضة كأصلها (وإن أنه رجل إلى حركة مذبح بأن لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالأول قاتل) لأنه صيره إلى حالة الموت (ويعزر الثاني) لمسكه حرمة ميت (وإن جنى الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذفك كفر بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال) ولا نظر إلى سرية الجرح لولا الحز لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وإن لم يذفك الثاني أيضا ومات المجنى عليه بالجنابتين كأن

أجاءه أو قطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقائلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضا في الفزع وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص لأنه قد عيش عيش بخلاف من وصل بالجنابة إلى حركة مذبح)

ولا تصح الصلاة عليه ولا يجوز دفنه نعم تعتبر أفعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا ينقل ماله للوارث بخلاف الجريح فيها فراجع .

**(فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاءة في القتل وغير ذلك مما سيأتي (قوله قتل) أي مسلم أو ذمي استغناؤه والواجب القود (قوله مسلما ظن كفره) أي حوابته بمعنى أنه تردد في حوابته وعدمها كاسلامه أو ذميته فالمراد بالظن مطلق التردد هنا وفيما يأتي ويصدق في ذلك إن ادعاه (قوله زى الكفار) بكسر الزاى المعجمة أي عليه هيئة الحر بين لأنهم المراد وعلم بذلك أن ذلك ليس بردة خلافا لمن زعمه بدارنا ومثله تعظيم آلهتهم بدارهم (قوله بدار الحرب) ومثله صفهم في دارنا لوجود المعنى فيه فهو هدر أيضا (قوله للعذر) أي بالتردد المذكور وخرج ما لو عهده حريا فبان مسلما فإن قتله بدارهم فهو هدر بالأولى من الظن أو بدارنا وجبت دية شبه عمد لا قصاص على المعتمد كذا قالوه والوجه في هذه القطع بعدم وجوب القصاص فتأمل (قوله أو بدار الاسلام وجبا) أي وجب القصاص ان وجدت شروطه والافلاكية (قوله وفي القصاص قول أنه لا يجب) قال العلامة البرلسي محل هذا فيما لو عهده حوابته فان ظنها وجب القصاص قطعاً وصريح كلام المصنف والشارح خلافه وهو الوجه وقد مرّت الإشارة اليه فراجع (قوله من عهده مرتدا) أو ظنه بالأولى (قوله أو ذميا) المراد غير حري في كافر (قوله أو ظنه قاتل أبيه) ولا يتصور فيه خلف العهد وخرج بما ذكره لو ظن أو عهده اسلامه فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعاً فان شك فيه وقتله بدارنا مطلقاً أو بدارهم وعلم مكانه فكدلك والافهدر وهذه مستثناة من عموم التردد السابق فتأمل فانه فيه نظر (قوله فالذهب وجوب القصاص) ينبغي تقييده بما تقدم في المسلم فتأمل (قوله وفيما عدا الأولى قول الخ) فالجبر عنه بالمذهب أحد القولين الموافق لطريق القطع في الجميع أصلاً وطردا (قوله بحث الرافعي الخ) فاجراء المصنف الطرق فيها نظرا لذلك البحث أو تغليبا وهو الوجه إذ الرافعي ليس من أصحاب الوجوه (تنبية) شمل ما ذكره ما لو كان قاتل المرتد هو الامام وبه قال الخطيب وهو الوجه وخالفه غيره (فرع) لو ترس الحريون بمسلم فان قتله من علم اسلامه بدارهم وجبت الدية والافلاكية شيخنا الرملي فراجع مع ما سيأتي**

قاتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود اهـ هذا ولكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصريح بذلك جماعة من الأصحاب ولو شرب سماً انتهى به إلى حركة المذبوح فالظاهر أنه كالجريح

**(فصل قتل مسلماً)**

[قوله لا قصاص وكذا لادية في الأظهر] إطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقریب الجزم بوجوب الدية إذا علم أن فيها مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان اتنى الأمران فلا دية جزماً وان وجد أحدهما فلا دية على الأظهر ونفى الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة، وثمة قال الرافعي رحمه الله تعالى من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولأنه أسقط حرمة باقائه بدار الحرب ووجوبها لأن ظاهر حال من في الدار العصية [قوله وفي القصاص قول] هذا القول قال الزركشي هو الأقبس لأن من خرج في دارنا على زى الكفار لا نرتاب في كونهم منهم . أقول فيه نظر لأن فرض المسئلة في الحريين والنفي في دارنا يظن أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عند تبين الاسلام [قوله من عهده مرتدا أو ذميا] لو كان بدارنا يظن فيها الظن قال الرافعي فالمتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين [قوله ولو ضرب مريضاً الخ] من نظائر المسئلة لو وطئ أجنبية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصاباً يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعاً وينبئ جربان خلاف القصاص فيها ومحله في غير المؤدب والافلاقص

**(فصل) إذا قتل مسلماً عن كفره) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لادية في الأظهر) للعذر والثاني عليه الدية لأنها ثبتت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) أنه لا يجب ونجب الدية (أو قتل) من عهده مرتدا أو ذميا أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه فالذهب وجوب القصاص عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي مجيبه في الأخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لأن جهله لا يبيح الضرب**



في القتل اسلام وأمان) كما في التذييل والمعاهد (فيهدر الحربي) لا تنفاه الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيدكر في حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قتله القصاص (والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) لأنه لا تسلط له على المسلم (أو مسلم فلا) يقتل به (في الأصح) نظرا الى استيفائه حدا لله والثاني قال استيفاء الحد للامام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف اذا قتل قبل أن يأمر الامام بقتله فان قتل بعد أمر الامام بقتله فلا قصاص قطعا

(و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعديبه وألحق به من تعدى بشرب دواء مزبل للعقل وهذا كالمستشفى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب وفي قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذا بما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صيا أو مجنونا صدق بيمينه إن أمكن

( ١٤ - (قليوبي وعميرة) - راجع ) الصبا فيه (وعهد الجنون) قبله (ولو قال أنا صبي) الآن (فلا قصاص ولا جلف) أنه صبي (ولا قصاص على حربي) لعدم التزامه (ويجب) القصاص (على المعلوم) بعهد أو غيره (والموتد) لالتزام الأول

وبقاء علة الاسلام في الثاني (ومكافاة) بالهمز من المقتول للقاتل (فلا يقتل مسلم بذي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (و يقتل  
 ذي به) أي بمسلم (و بذي وان اختلفت ملتهما) كيهودي أو نصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذي ذميا وأسلم  
 الجرح ثم مات الجرح (١٠٦) فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافاة وقت الجرح والثاني

ينظر الى المكافاة وقت  
 الزهوق (وفي صورتين  
 أما يقتص الامام بطنب  
 الوارث) ولا يفوض اليه  
 حفرا من تسليط الكافر  
 على المسلم (والأظهر قتل  
 مرتد بذي) والثاني  
 لالقاء علة الاسلام في  
 المرتد وعورض بأنه غير  
 مقرر بالجزية (و بمرتد)  
 والثاني لا اذ المقتول مباح  
 الدم (لا بذي بمرتد) والثاني  
 يقتل به لبقاء علة الاسلام  
 فيه وعورض بما تقدم  
 (ولا يقتل حر بمن فيه رق)  
 لعدم المكافاة (ويقتل  
 قرن ومدير ومكاتب وأم  
 ولد بعضهم ببعض)  
 لتكافئهم بتشاركهم في  
 المملوكية (ولو قتل عبد  
 عبدا ثم عتق القاتل أو)  
 جرح عبدا ثم عتق)  
 الجراح (بين الجرح  
 والموت فكك حدوث  
 الاسلام) للذي القاتل  
 أو الجراح فيما تقدم وهو  
 عدم سقوط القصاص في  
 القتل وكذا في الجرح في  
 الأصح (ومن بضه حر  
 لو قتل مثله لا قصاص وقيل  
 ان لم تزد حرية القاتل)

الجرح لأن القتل فيه معلق بالبلوغ (قوله وبقاء علة الاسلام) فهو ملتزم للأحكام حكما وليس له تأويل  
 وبذلك فارق ما لو قتل باغ عادلا في القتال حيث يهدر (قوله ومكافاة) وأصلها في اللغة المساواة والمراد بها  
 هنا أن لا يزيد القاتل على المقتول بإيمان أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (قوله فلا يقتل مسلم) ولو  
 زانيا محصنا أو رقيا (قوله بذي) كغيره من الكفار أو لم تبلغه الدعوة بالأولى ولعله ذكره للرد على أبي  
 حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه (قوله وبذي) وبمعاهد ومؤمن وكذا يقال فيما بعده (قوله وأسلم  
 الجراح) خرج ما لو أسلم قبل الجرح ولو بدعواه لأنه المصدق فيها فلا قصاص وكذا لو أسلم بعد الرمي لم يجب  
 قصاص أيضا كما لم بما يأتي من أن المكافاة تعتبر من أول أجزاء الجنابة الى الزهوق (قوله والأظهر قتل  
 مرتد بذي) وبمعاهد كما مر ويقدم قتله قصاصا على قتله بالردة لأنه حق آدمي فان عني عنه قبل موته قتل  
 بالردة ولا أرض ولادية للعاني لأنه لا يجب شيء منهما في مال المرتد على الراجح المعتمد الا ان عني بعد اسلامه  
 (قوله وعورض الخ) بل هو مردود لأن بقاء علة الاسلام فيه توجب زيادة في اهداره بدليل عدم محبة  
 بيع مرتدة وعدم محبة تزويجها من كافر وشمل ذلك ما لو أسلم المرتد بعد جنابته وهو كذلك كما تقدم (قوله  
 ولا يقتل حر) ولو ذميا بريق ولو مسلما خلافا لأبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه كما مر ودليل عدم  
 القتل حديث لا يقتل حر بعد وما ورد بخلافه لم يثبت أو منسوخ أو مقيد (قوله بمن فيه رق) ولو بالشك فلو  
 قتل حر عبدا من ثلاثة أعبد عتق أحدهم منهما وخرجت الحرية للمقتول لم يجب قصاص وكذا لو شك في  
 أنه حر أو رقيق نعم ان قتله بدارنا وجب القود وكذلك القبط (قوله ومكاتب) نعم لا يقتل مكاتب بقتله عبده  
 وان كان أصله على المعتمد نظرا للسيادة فيه (قوله ومن بضه حر لو قتل مثله لا قصاص) والمثلية من حيث  
 التبويض لا المقدار كما يدل له الخلاف المذكور وفي التساوي قال شيخنا الرمي يتعلق ربع الدية وربع القيمة  
 بماله وربع بهما بريقته وبذلك علم محبة ما أفتى به العراقي وغيره من أنه لو قطع من نصفه حر يد نفسه لزمه من

[قوله فلا يقتل مسلم بذي] نص عليه لخلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالأولى وكذا حكم المسلم اذا  
 قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به [قوله والثاني الخ] أي هو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد  
 الجرح ومات ويجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا [قوله قتل مرتد بذي] أي لأن  
 المرتد أسوأ حالا منه [قوله والثاني] قديريد بعدم محبة بيع العبد المرتد للذي [قوله وبمرتد] فتكون  
 عصمته بالنظر الى اسلامه السابق وقديقدح في قصر العصمة على الاسلام والأمان [قوله لا بذي بمرتد]  
 الخلاف في هذه بناء الفقهاء على الخلاف في عكسها وكما لا يقتل به لا يضمنه [قوله يقتل به] أي وطلبه  
 للامام [قوله وعورض] قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهدر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين  
 لأن قتله تصرف شرعي [قوله وغرض نافي القصاص الخ] مما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر الى  
 الدية وكانا نصفين تعلق ربع الدية وربع القيمة بماله ومثلها بريقته .

(فرع) شخص له عبيد ثلاثة أعتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يقرع بينهم  
 فان خرج العتق لأحد الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بان أنه قتل حرا وكانت الدية لورثته قال  
 القاضي ولا قصاص على ظاهر المذهب لأن الحرية لم تمنع عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت حر قبل

على حرية المقتول بأن كانت قدسها أو أقل منها

(وجب) القصاص لأن المقتول حيثن مساو أو أفضل وعرض نافي القصاص بأنه لا يقتل بحظه الحرية جزء الحرية ويجزء الرق جزء  
 الرق بل يقتل جميعه بجميعه حرية ورقا شاعا فيلزم قتل جزء حرية ويجزء رق وهو ممتنع

جرح

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحردمي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالذمة والمحرر لا يقتل بالعبد ولا تجبر الفضية في كل منهما  
 قيمته (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يقاد لابن (١٠٧) من أيه صححه الحاكم والبيهقي

والبغت كالابن والأم كالأب  
 قياسا وكذا الأجداد  
 والجندات وان علوا من  
 قبل الأب أو الأم والمعنى  
 فيه أن الوالد كان سببا في  
 وجود الولد فلا يكون  
 الولد سببا في عدمه (ولا)  
 قصاص (له) أي للولد على  
 الوالد كأن قتل عتيقه  
 أو زوجة نفسه وله منها ابن  
 (ويقتل بوالديه) بكسر  
 الدال أي بكل منهما  
 كغيرهم (ولو نداعيا)  
 مجهولا قتلته أحدهما فإن  
 أخفه القاتل بالآخر  
 اختص (أي الآخر لثبوت  
 أبوته (والا) أي وان  
 لم يلحقه به (فلا) يقتص  
 لعدم ثبوت أبوته وبعبارة  
 المحرر وغيره أن أخفه  
 بالقاتل فلا قصاص وفي  
 الروضة كأصلها لو أخفه  
 بغيرهما اقتص أي ان  
 ادعاه (ولو قتل أحد  
 أخوين) شقيقين (الأب  
 والآخر الأم معا) والمعية  
 والترتيب الآتي بزهور  
 الروح (فلكل) منهما  
 (قصاص) على الآخر لأنه  
 قتل مورثه (ويقدم)  
 للقصاص (بقرة) أحدهما  
 (فان اقتص) الآخر (بها)

قيمته لسيده (قوله) ولا قصاص بين عبد مسلم وحردمي) وهذا تصريح بما هو معلوم من عموم كلامه المتقدم  
 كما مر الإشارة إليه (قوله) ولا يقتل ولد) أي لا يقتل والدان علا بقتل ولده ولو منفيا بلعان على المعتقد  
 وينقض الحكم بقتله إلا أن الان أضجعه وذبحه كالهيمة لقول الامام مالك به حيثئذ (قوله) ولا قصاص (له) أي  
 لو ورث الولد قصاصا على والده لم يقتص منه بل قال ابن الرفعة ولا يرث القصاص أيضا لمقارنة المسقط للسبب  
 (قوله) ولو نداعيا) هي من أفراد ما قبلها لا فائدة أن الأصالة تسقط القود وان ثبتت بعده بالاجتهاد وتقدم  
 البيينة على القاتل وان تأخرت عنه وعلى الانتساب بعد بلوغه أيضا (قوله) وان لم يلحقه به) سواء أخفه  
 بالقاتل أو بغيره أو لم يلحقه بأحد أو تحير فلا قصاص فهي أعم من عبارة المحرر وشاملة أيضا لما في الروضة ولو لمع  
 الشرط الذي ذكره الشارح فهي أولى من عبارتهما جميعا فتأمل (قوله) شقيقين) زاد في المنهج حارث بن  
 وهولابد منه لدفع احتمال أن للأب زوجة أخرى غير أمهما وأحتمال شقيق ثالث لم يقتل مع أخويه فقول  
 البرلسي لم أفهم للتقييد به معنى غير مستقيم (قوله) معا) أي قتيلا على الأوجه وقال شيخنا ولو احتمالا بأن شك  
 في المعية وفيه نظرا لاحتمال السبق في كل منهما فلا قصاص عليه ولو علم السبق ورجى وقف الأمر إليه  
 ولا فالصالح فراجع (قوله) فلكل قصاص) فان عفا أحدهما اقتص منه دون الآخر (قوله) بقرة) أي  
 وجوباً في فعلها والتقديم بها (قوله) أحدهما) هو نائب فاعل يقدم وهو المقتص منه ولا ينافيه المبادرة  
 المذكورة لأنها قبل القرعة كما ذكره الشارح خلافا لما ذكره بعضهم فراجع (قوله) أرجحهما في الروضة  
 الثاني) أي تقديم البادى بالقتل للاقتصاص وهو العتمد ولا يصح التوكيل لبطلانه بالموت وللإمام

جرح فلان لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكاة الرازي عن بعض الأصحاب [قوله] ولا  
 قصاص بقتل ولد [نقل الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الاجماع ومراده في الجملة والافتقار خلف مالك فيما لو ذبحه  
 كالشاة ولو قتل في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منفيا بلعان فلا قصاص يقتله  
 أيضا لأنه بصد أن يلحقه بالاستيلاء [قوله] وان سفل) لأنه حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه السافل والعالي  
 كالارث وغيره كالنفقة [قوله] ويقتل بوالديه) لأن أخذ الأقتص بالأكمل اقتصار على بعض الحق وعكسه  
 استفضال عن الحق قاله الماوردي [قوله] فقتله أحدهما) أي ولو قبل العرض على القاتل لجواز العرض  
 بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له إذ لو قتلاه فلا أمر كذلك لأن شريك الأب يقتص منه  
 [قوله] اقتص) أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل انكشاف الحال خلافا لماوردى وقوله أي  
 الآخر إشارة إلى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي فلان لا يقتصاص الآخر فقط للمطلق القصاص  
 فلا يراد ما قاله بن الفركاح من أن عبارة المنهاج تقتضي أنه لو أخفه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه اذا  
 كان اقتص مبنيًا للجھول [قوله] لعدم ثبوت الخ) من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستحقاق اقتص  
 منه وان لم يلحقه القاتل بأحد منهم ولو تزوجت امرأة في العدة وأنت بولي يمكن أن يكون من كل منهما فانها  
 كاتية قبلها الا في شيء وهو أن الجھود لا يفيد النفي لثبوت النسب بالفراش فلا يسقط بالجھود [قوله] فلا  
 قصاص) [تتمة] عبارة المحرر وان أخفه بالآخر اقتص [قوله] شقيقين) شرط الصحة قوله فلكل  
 منهما القصاص على الآخر وبغير ذلك مما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي [قوله] الآخر  
 جعل الفاعل فيهما ضمير أحدهما وجعله فيما هنا ضمير الآخر والصواب أن يقول بدل الآخر من

لومبادرا) أي قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتل بحق) وهو الراجح (وكذا ان قتل مرتبا ولا زوجية)  
 بين الأب والأم أي فلكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتداء بالقتل وجهان أرجحهما في الروضة الثاني  
 ولو لم يدر من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أو لا بتدائه بالقتل فقتل الآخر

فلولته قتل ( والا ) أي وان كانت زوجية بين الأب والأم ( فعل الثاني فقط ) القصاص لأنه إذ سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل ( ١٠٨ ) الآخر الأم ورثها الأول فتنقل اليه حصتها من القصاص ويسقط باقية

قتلها معا ( قوله فعلى الثاني فقط ) نعم قال البلقيني لو وجد مانع من تقديم أحدهما مع الزوجية كعدم ارتها أو بغيره كالدور فعلى كل القصاص منه كأن كان الولدان من أمته التي أعتقها في مرض موته وتزوج فيها ( قوله حصتها ) وهي الثمن ويلزمه لورثة أخيه الباقي وهو سبعة أثمان الدية ( قوله وسواء ) أي في القتل وتوزيع الدية كما تصرح به عبارة المنهج ( قوله ولا يقتل شريك خطيئ ) خرج بالقتل القطع وسيأتي والمراد بالمشركة نسبة الموت الى فعليهما معا لا حقيقة المشاركة من وجود فعليهما معا كما يعلم مما بعده وشمل الخطيئ نحو الأب في قتل ولده خطأ فيغلب جانب الفعل ومنه شريك صبي ومجنون لا تميز لهما لأن غيرهما عمده عمد كاسر ومنه شريك سبع أوحية كما في الأنوار وقيد شيخنا بما لا يقتل غالبا منها واعتمده مخالفا لما في حاشيته والافقتل شريكهما والوجه التعميم كافي الحاشية لأنه لا تميز لهما فلا يقال عمدهما عمد فتأمل ( قوله بعد القطع ) هو قيد لتسميته شريك قاطع لا للحكم بل هو عام شامل للعبة والقبلية ويمكن دخول المعبة في كلامه بأن يكون المراد بعد الشروع في القطع فيشملهما ويعلم وجود القود في قبلية بالأولى ( قوله بعد جرح الدافع ) فيه ما ذكر قبله ولو كان الثاني دافعا أيضا لم يضمن كالأول ( قوله وفرق الخ ) قد يقال لا حاجة لفارق لعدم الجامع إذ لا يشبه من لا يضمن أصلا بمن هو ضامن بالمال إلا أن يقال ذكر الفرق لإفادة القاعدة وهي أن من امتنع قتله لعنى في فعله لا يقتل شريكه ومن امتنع قتله للعنى في فعله أو لعنى في ذاته يقتل شريكه ومنه ما للورميا مسلما في صف كفار وأحدهما عالم به دون الآخر فيقتل العالم لا الجاهل لعذره بالجهل وهو معنى في ذاته وأوليس في فعله ومنه ما لو أكرهه على رمي شخص ظنه المسكره بفتح الراء صيدا فيقتل المسكره بكسر الراء دون المسكره بفتحها لعذره كما مر ومن هنا يعلم أن الأولى في القاعدة أن يقال يقتل شريك من امتنع قتله للعنى في فعله كما مر فتأمل ( قوله أورث الخ ) أي فالزهورق حصل بما يجب فيه القود وما لا يجوز فيه القود فهو من قاعدة اجتماع مقتض ومانع فغلب الثاني وليس ذلك في القاعدة الثانية لأن المانع فيها أمر خارج عما حصل به الزهورق فتأمل ثم اللازم للخطيئ حصته من دية الخطأ على

أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فان قيل قوله ويتقدم للقصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن ينقل الاشكال الى قوله أو مبادرا فتأمل [ قوله فلورثه ] أي الآخر [ قوله ورثها ] أي فبرث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذي قتل الأم سبعة أثمان الدية [ قوله واستحق قتل أخيه ] أي ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور [ ثلاثة أرباع الدية ] قوله ويقتل الجميع بواحد [ قال الزركشي بشرط أن يكون فعل واحد لو انفرد لقتل أه و يجب تقييده بما إذا لم يتواطأوا على أنه سيأتي في مسألة السياط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشي وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصد به الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل في التلف [ قوله وعن جميعهم ] هذا يفهم بالأولى [ قوله ويقتل شريك الأب ] خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله لنا ما لو عفا أحد الشريكين وما للورميا ثم مات أحد الراميين قبل الاصابة [ قوله بعد القطع ] أفهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مرادا فيما يظهر [ قوله بعد جرح الدافع ] فيه نظر [ قوله لأنه شريك من لا يضمن ] عبارة غيره لأن من لا يضمن أخف حالا من تضمين الخطيئ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضموم [ قوله بأن الخطأ شبهة في الفعل ]

ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه ( ويقتل الجميع بواحد ) كأن ألقوه من شاق أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة ( وللولى ) الغزو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار ( الرمس ) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهورق كاللدشة الخفيفة فلا اعتبار بها ( ولا يقتل شريك خطيئ ) شريك ( شبه عمد ) ويقتل شريك الأب ) في قتل الولد ( وعبد شارك حرافى عبد وذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حرى ) في مسلم ( و ) شريك ( قاطع قصاصا أو حدا ) بأن جرح المقتوع بعد القطع فأت منها ( وشريك النفس ) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأت منها ( و ) شريك ( دافع الصائل )

أي

بأن جرحه بعد جرح الدافع فأت منها ( في الأظهر ) والثاني لا يقتل في الصور المذكورة

لأنه شريك لا يضمن كشریک الخطيئ وقرئ الأول بأن الخطأ شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك

عاقلته واللازم في شبه العمد حصته من دية العمد على عاقلته واللازم لشریکهما حصته من دية العمد في ماله  
 وظاهر كلامهم أن الدية موزعة عليهما نصفين وهو واضح إن استويا في الجناية كأن قطع أحدهما يده  
 والآخر اليد الأخرى والا كان قطع أحدهما يده والآخر أصبعه مثلا فيذنب أن يجب على كل واحد بقدر  
 جنايته وقيل لو أوجب جناية أحدهما قودا كأن قطع يده عمد أو آخر يده الأخرى خطأ ومات بهما فلا قود  
 في النفس وعلى المخطئ نصف دية الخطأ ويقاد من العامد في اليد ولا شيء عليه من الدية فإن كان المقتول عمد  
 أصبا اقتص منه فيه ولزمه أربعة أعشار الدية كذا نقلوه فراجع وحرة فانه غير مستقيم (قوله ولو جرحه  
 الخ) هذه من أفراد ما تقدم وذكرها لدفع تزعم أن الشخص لا يسمى شريك نفسه (قوله في الأولى)  
 وعليه فيها نصف دية مخففة على العاقلة ونصف دية مغلظة في ماله قال شيخنا الرملي مع قود الجرح أن كان كما  
 قالوا وفيه نظر بما مر آتيا بل هو سهو لأنه شريك مخطئ لما فيه من تضاعف الغرم فراجع والذي يتجه أنه  
 مع قود الجرح أن قتل به لا غرم فيه كما تصرح به عبارة الخطيب وغيره وقد تقدم عن شيخنا فراجع وتأمل  
 (قوله فيما بعدها) وعليه فيه ضمان جرحه حالة العصمة قودا أو مالا (قوله ولو داوى) هو مثال فالحيطة  
 والسك ونحوهما كذلك (قوله جرحه) خرج به ما لو داوى جرح غيره في المذنب يجب عليه القود  
 وحده وعلى الأول ضمان جرحه من المال قاله شيخنا وظاهره عدم وجوب القود فيه وإن كان عمدا  
 وأمكن وفيه نظر فراجع وفيما يقتل غالبا وعلمه يجب القود عليهما والافدية شبه العمد عليهما كذا قاله  
 شيخنا وفيه نظر والوجه أن على الأول ضمان جرحه من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبه العمد  
 أن لم يقتل غالبا وعلمه والا فن دية الخطأ فتأمل (قوله مذنب) ولو جاهلا بحاله (قوله فلا قصاص على  
 جرحه) أي من حيث النفس ولا دية أيضا من حيث النفس ويلزمه ضمان جرحه فقط قودا أن علم المجروح  
 الحال والا فن دية العمد فقط قول شيخنا على جرحه نصف دية شبه العمد فيه نظر فراجع (قوله فشریک  
 جرح نفسه) أي جرحه شريك جرح نفسه فعليه القصاص كما مر (قوله أصحها) أي الأوجه يجب  
 أي القصاص على السك أن تواطوا فإن حصل عفو عنهم وزعت دية العمد عليهم على عدد الضربات  
 لأعلى عدد الرءوس وفارق الجراحات فيما مر بأن الضرب لا يقصد به الإهلاك غالبا ولا يعظم تأثيره لكونه في  
 ظاهر البدن ولو حصل العفو عن بعضهم فعليه ما يخصه بعدد ضرباته (قوله بخلاف الخ) أي إذا لم يتواطوا  
 لا قصاص عليهم وعلى كل حصته من دية شبه العمد بعدد الضربات أيضا (قوله عن القاتل) أي واحترز  
 بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عمالو كان ضرب كل واحد قاتلا لو انفرد فعليه القصاص فإن وجد عفو  
 أي فكان كالو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد [قوله فيه] أي في الفعل فالضمير فيه راجع  
 لقوله شبهة في الفعل [قوله ٤ خطأ] هو بدل من قوله جرحين [قوله وهو قاتل نفسه] سواء  
 أعلم بحال السم أم لا وكما ينتق القصاص لادية أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو أرشه [قوله  
 لم يقتل] أي جزا [قوله لقصد الداوى] هذا الوجه زيفه الردياني بأنه لا يعتبر قصد الفاعل بل  
 كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد  
 الإصلاح فلو استجبل لراحة نفسه مثلا فهو شريك قاتل نفسه قطعا .

(قائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه  
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في  
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جملة السيات بحيث يقصد  
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الا مع التواطؤ .

(فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (التي ثبتت) قلت) أخذاً من الرافعي في الشرح (فلو قتل غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصاً للأول دية والله أعلم) ولو قتل غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك .

### (فصل)

إذا جرح حريياً أو مرتداً أو عبداً نفسه فأسلم (الحربي أو المرتد) (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أودية اعتباراً بحالة الجنابة (وقيل تجب دية) اعتباراً بحالة استقرار الجنابة (ولو رماهما) أي الحربي أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحال الإصابة وقيل لا تجب اعتباراً بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيما إذا أسلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف في المذهب لذلك وقوله مخففة على العاقلة هو

فكأمر ولو اختلف ضربهم فلكل حكمه في القصاص والدية وقيد شيئا وجوب القصاص في هذه بمن علم بضرب غيره وفيه نظر فراجع (قوله أو أشكل) هو عطف على مرتب بدليل جمع المسائل بعده ولو عطف على ماتوا أو أريد بالمعية ما يشمل المحتملة لكان جائزاً لكنه خلاف الظاهر (قوله فبالقرعة) وهي واجبة لقطع النزاع (قوله كذلك) أي يقع قتله قصاصاً وإن أساء في هذه كالتى قباه وأغيره الدية ولو قتل أولياء القتلى أو بعضهم أساءوا وحصل لكل منهم بقدر حصته من عددهم وله المطالبة بما بقي فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث دية مقتوله من قدرها ولا قصاص عليهم لأن قتلهم بحق .

(نفيه) الدية الواجبة يعبر في قدرها عن نفس المقتول لا القاتل كما سيأتي في العفو وتؤخذ من تركه الحر إن كانت والا فني ذمته حتى يطالبه المجني عليه به في الآخرة وفي رقبة الرقيق فإن مات فالمطالبة عليه في الآخرة أيضاً (فصل) في تغير حال المجروح ومأمعه . ومسائله مبنية على ثلاث قواعد أولها كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال في الانتهاء ثانيها كل جرح مضمون في الحالين فالعبرة في قدر الضمان بالانتهاء ثالثها أن يعتبر في وجوب القود المكافأة من أول أجزاء الفعل إلى الانتهاء وبقي حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى أي أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال كالردة بعد الجرح كما يأتي (قوله جرح) أي معصوم حريياً أو مرتداً وفي عكسه بأن جرح حرياً أو مرتداً معصوماً عليه من مسلم أو ذمى أو مرتداً وأسلم الجرح فلا شيء على الحربي ويجب على المرتد القود فان عفا عنه فالدية (قوله هو أرحم الأوجه أنه دية خطأ) وهو المعتد على وجه الوجوب الرجوع هنا المبرع عنه بالمذهب (قوله بالأول) وهو أنه دية خطأ على وجه الوجوب المرجوح المتقدم بقوله وقيل تجب دية أي إذا قلنا بوجوب الدية على ذلك الوجه فنقطع

[قوله ومن قتل جماعاً] قد ذكر المصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد لئلا يتوهم أن الواحد يكفي قتله عن الجماعة .

(فرع) لو ضربه أحدهما حسين سوطاً ثم ضربه الثاني ثلاثة أسواط مثلاً وهو عالم بالأول فعليهما القصاص وإن كان جاهلاً فلا قصاص على أحد وإن انعكس الأمر فلا قصاص مطلقاً لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ شرح الروض [قوله بين الترتيب والمعية] هما معتبران بالزهوق لا بالفعل [قوله عصي] هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك [قوله وللأول دية] أي دية قتله لادية القاتل .

### (فصل : إذا جرح الخ)

محصل ما فيه بيان تغير حال المجني عليه بين الفعل والموت [قوله أو مرتداً] أي إذا لم يكن الجرح مرتداً مثله [قوله فلا ضمان] أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه [قوله وقيل تجب] اعترض الزركشي بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنفي الدية وفي الثالثة القطع بانفي الثانية فيها قولان [قوله تجب دية] أي مخففة [قوله أي الحربي أو المرتد والعبد] معنى كلام الشارح أن أحد الأمرين من الحربي والمرتد جزء المتي والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فانك إذا أردت تفسير المتي من قوله إذا جاء زيد وعمراً فأي زيد وعمراً ولا يصح أن تقول أي زيد وعمراً والله أعلم [قوله والمذهب الخ] قضيته استواء المسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عبد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل تجب [قوله دية مسلم] أي حرياً [قوله بحال الإصابة] والرمي كالمقدمة قال الزركشي يخرج من هذا التفسير طريقة قاطعة بالوجوب [قوله مخففة] يريد أن تعبير المتن يفيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب

على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزم به في الشرح الصغير (ولوارث الجرح ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كاللوحمة وقطع اليد (في الأظهر) اعتبارا بحالة الجنابة والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قريبه المسلم) للنسب (وقيل الامام) لأنه لا وارث للزوجة (فان اقتضى الجرح) (١١١) ملاوجب أقل الأمرين من أرشه

ودية) للنفس (وقيل) الواجب (أرشه) بالفا مابلغ ففي قطع اليد نصف الدية عليهما وفي قطع اليدين والرجلين دية على الأول وديتان على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعا للنفس لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب فيه لا يأخذ القريب منه شيئا (ولوارثه ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص) لتخلل حالة الإهدار (وقيل ان قصرت الردة وجب) القصاص ولا يضر فيه تخللها (وتجب الدية) على الأول لوقوع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزيعا على حالي العصمة والإهدار وفي ثالث ثلثها توزيعا على حالي العصمة وحالة الإهدار والاقوال فيها اذا طالت الردة فان قصرت وجب كل الدية قطعا وقيل هي في الحاليين (ولو جرح) مسلم (ذميا فأسلم أو حر عبدا فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) لأنه لم يقصد

بأنه دية خطأ ولعل هذا توجيه آخر لتعريف المصنف بالمذهب وان سكت عنه الشارح أي اذا قلنا بأن الدية مخففة على وجه الوجوب الراجح في مسائل الرمي هنا فنقطع بأنها كذلك على وجه الوجوب المرجوح في مسائل الجرح السابقة فالعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين في وجوب الدية وعدمه وعذره في التعبير به ترتيب الخلاف وأحد الأوجه الثلاثة في كونها مخففة أولا ولم يذكره الشارح عذرا في التعبير به فيها اما اكتفاء بالعذر الأول أو لعدم محته هنا لعدم قطع الامام والغزالي في المسئلة السابقة لافي هذه لأن ترتيب الخلاف فيهما بعكس الأول ويمكن كونه توجيها كما مررت الاشارة اليه فتأمل (قوله ومات بالسراية) فان اندمل جرحه ولم يمت فله الاستيفاء بنفسه فان مات قبله فلورثته (قوله ويجب قصاص الجرح) فان وجب مال وقف بكيفية أمواله (قوله يستوفيه قريبه المسلم) وهو وارثه لولا الردة وله العفو على مال كما يأتي وينتظر كماله فان لم يكن وارث فلا مال القود والعفو (قوله وعلى الوجوب) أي وجوب المال ابتداء أو بعفو يكون فينا (قوله ولوارثه) أي المجروح وحده أو مع الجراح معاون عاذا الى الاسلام معا فلا قصاص على الوجه الوجهيه وقول شيخنا الرمي ببقاء القود في الثانية فيه نظر لخالفته للعله وللعايدة السابقة اذ ليس معنى المكافاة المساواة كما توهمه بل عدم نقص المقتول عن القاتل بواحد مما مر فتأمل (قوله وتجب الدية) وهي دية عمد حالة في ماله (قوله والأقوال) أي الثلاثة من وجوب كل الدية أو ثلثها أو نصفها (قوله وقيل هي الخ) أي الأقوال المذكورة ولوقال المصنف وتجب الدية وان قصرت زمن الردة على المذهب لكان أنسب (قوله وتجب دية مسلم) أي مغلظة حالة في ماله (قوله وهي لسيد العبد) فهو يطالب الجاني بها لابقيمته لكن لو دفع الجاني القيمة وجب على السيد قبولها وان كانت الدية عند الجاني (قوله فالزيادة) أي على قيمة العبد من الدية لورثته بالقرابة الخاصة وهذه على العكس فيما لو جرح ذميا ثم استرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولو قطع الخ) أي فالذي مر في جرح لا مقدر له (قوله الواجبة) قال العلامة البرلسي كالزركشي

[قوله على وجه الوجوب] هو قول المتن وقيل تجب دية [قوله ولوارثه] هذا عكس ما تقدم [قوله أي لا يجب لها شيء] كما لو قتل في هذه الحالة وأولى [قوله والثاني يعتبر حالة استقرارها] وذلك لأن الجنابة قد صارت نفسا فكما لا شيء في النفس بتلك الجراحة والنفس هنا مهذرة فلو أدرجنا لأهدرنا جعلت الردة قاطعة قائمة مقام الاندمال [قوله ولوارثه] هذه الحالة متوسطة بين ما سلف [قوله تخللها] لأنه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فاتمهت الشبهة [قوله ولو جرح الخ] هذه في الحقيقة نظير التي ابتداء الفصل بها لكنها تفارقها من حيث ان المجروح مضمون في أول الأمر [قوله فلا يسد الأقل الخ] فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو أرض الجنابة على ملكه وما زاد في حال الحرية لاحقه فيه وان كانت الدية أقل فما نقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتاق [قوله الواجبة] مستدركة [قوله ونصف قيمته] احتراز عن قيمة النصف [قوله وفي قول الخ] الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتجه غيره قياسا على المسئلة قبله والافا الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارش هنا مقفرا وفي الأولى غير مقدر فلي تأمل [قوله بأن يقدره موت المقطوع]

بالجنابة من يكافؤه (وتجب دية مسلم) لأنه في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبدا فعتق ثم مات بسراية فلا يسد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) أرض اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع (وفي قول الأقل من الدية وقيمتها) لأن السراية حصلت بمضمون للسيد فلا بد من النظر اليها في حقه بأن يقتصر موت المقطوع رقيقا



ومع بأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان كانت للدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني غيرها ومن اعتاق السيد جاء النقصان (١١٢) وان كانت أكثر من ذلك فالزيادة لورثة المقتول كما تقدم وان كانت

لامعنى له انتهى وفيه نظر فراجع (قوله ويحب) أى القود على الآخرين فان وجد عفو وزعت الهبة اثلاثاً فعليهما ثلثاها للورثة وعلى الأول ثلثها يأخذ السيد منه الأقل منه ومن أرش جنائيه وهو نصف القيمة وما زاد للورثة أيضاً ولو جرحه الأول أيضاً بعد العتق فالسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة (تفنيه) لولم يمكن وارث أخذ السيد الزائد أيضاً بالولاء لأنه الوارث الآن

(فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني وماءها (قوله يشترط لقصاص الطرف) ولو طرف عبد المكاتب خلافاً للبلقيني نعم قد يوجد قصاص النفس حيث لا يوجد قصاص الطرف كالوقوع حريه عبد ثم عتقه سيده ثم مات سرية وكفى شلل بعض الأعضاء فإنه يقتل السليم بالأشل ولا يقطع به ولا يشترط في القتل الانضباط بخلاف الطرف فتأمله (قوله بفتح الراء) وهو يسكنونها للبصر (قوله بضم الجيم) وهو بفتحها نفس الفعل أو محله والمعاني كالجرح (قوله معصوما) ومكافئاً أيضاً (قوله وضعا) أى كلهم أو بعضهم أو غيرهم (قوله سيفاً) مثله كل محدد يقطع ومنه منشار تجاذبوه فان أمسك بعضهم عن الجذب عند جذب غيره فلا قود وهذا يجمع التناقض (قوله وتحاملوا) أى كلهم فقط (قوله عليه) أى السيف (قوله دفعة) بفتح الدال المرة وبضمها ما ينصب من مطر أو أماء مرة وكل صحيح هنا وخرج بهما لوتيمز فعل بعضهم فلا قصاص على واحد منهم ويجب على كل حكومة تليق بفعله ويجب بلوغ مجموع الحكومات دية اليد على المعتمد وفارق وجوب القصاص في الجراحات بأنه لا يقال هنا ان كل واحد منهم قطع يدا (قوله وشجاج الرأس والوجه) اضافتهما لبيان الواقع لأنه في غيرهما يسمى جرحاً لاشجة وأما الاسماء الآتية من الحارصة وما بعدهما من العشرة فلا يختص بالرأس والوجه (قوله عشر) أى بالاستقراء باعتبار ذاتها وسيأتى ان أسماءها أكثر من عشرة (قوله حارصة) من حرص القصار الثوب شقه وتسمى قاشرة أيضاً (قوله وقيل معه) وتسمى حينئذ دامة بمهمات وبه مع القاشرة تكون الأسماء اثني عشر اسماً (قوله ومتلاحة) تفاؤلاً بالتحامها (قوله وسمحاق بكسر السين) مأخوذ من سحاق البطن وهو الشحم الرقيق فيها ويقال لها لاطية وملطاة وملطة وبذلك تكون الأسماء خمسة عشر (قوله وتسمى الجلدة به) وكذا كل جلدة رقيقة (قوله تظهره) بمعنى تصل اليه ويعلم وصولها اليه

أى بقدر موته حراً وموته رقيقاً ونوجب للسيد أقل العوضين [قوله ويحب] أى القصاص قطعاً وكذا النفس على الأصح [قوله لوجودها] ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول (فصل يشترط لقصاص الطرف) دليل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط مباشر للنفس من كون الجناية عمداً الخ فلأن الشرع معتن بصيانة النفوس أعني فإذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبه العمد ففيما دونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشم المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السلمية لا تقطع بالشلاء والكاملة الأصابع لا تقطع بناقصتها ولو قتله لقتله به لأن قصاص النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والشلل والنقصان لا يحلها وقصاص الطرف لصيائه وقد تفاوتا فيه اه قال الفزالي هو يفارق النفس في شيئين أحدهما أن قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنائيتها الانضباط بخلاف مادون النفس .

(فرع) لو قتل السيد مكانه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا يلغزه [قوله قطعوا] كالنفس [قوله عشر] الدليل على ذلك الاستقراء [قوله أى تظهره] أى بحيث يصل اليها ما يوضع في الجرح وان لم ير العظم

صاوية له فظاهر (ولو قطع يده ففتق جرحه آخر) كأن قطع أحدهما يده الأخرى والآخر رجله (ومات بسرانهم) أى بسراية قطعهم (فلاقصاص على الأول ان كان حراً) لعدم الكفافة (ويجب على الآخرين) لوجودها وللسيد على الأول أقل الأسرين من ثلث الدية وأرض القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول الأقل من ثلث الدية وثلث القيمة

(فصل . يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء كاليد (وشرح) بضم الجيم (ما شرط للنفس) من كون الجناية عمداً واعدوا والجاني مكافئاً لمتزماً والمجنى عليه معصوماً (ولو وضعوا سيفاً على يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر السين جمع شجة بفتحها (عشر حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلاً) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الياء (تدميه) بضم أوله أى تدمى الشق من غير سيلان الدم وقيل معه

(وباضحة) بموحدة ومججمة ثم مهملة (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحة) بالمهملة (تفوص فيه) أى اللحم [قوله]

ولا تبلغ الجلدة بعده (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وتسمى الجلدة به أيضاً (وموئحة توضع العظم) بعد خرق الجلدة أى تظهره (وهاشمة تهشمه)

أي مكسره (ومنتقلة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (وماسومة) بالهمز (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به السجاة أم الرأس (ودامغة تخرقها) وتصل الدماغ وهي مذففة عند بعضهم والعشر تصور في الجهة كالرأس ويتصور ماعدا الأخيرتين منها في الخد وفي قسبة الأنف واللحي الأسفل (١١٣) ويجب القصاص في الموضع

فقط لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (وقيل وفيها قبلها سوى الحارصة) لا مكان ضبطه بخلاف الحارصة وما بعد الموضع واستثناء الحارصة مزيد على المحرر أخذا من الشرح (ولو أوضح في باقي السدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو أذن ولم يمتعه وجب القصاص في الأصح) أماني الايضاح فلما تقدم في الموضع وقول الثاني ليس فيها هنا أرض مقدر بخلاف الموضع لا يضرب وأما في القطع بأن يقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفى من الجاني مثله فلتيسر ذلك والثاني يمتعه والمارن مالان من الأنف (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) لانضباطه وهو بفتح الميم وكسر الصاد (حتى في أصل غفد ومنكب ان أمكن بلا إجابة وإلا) أي وإن لم يمكن إلاها (فلا) يجب (على الصحيح) لأن الجواقب لاتنضبط والثاني قال ان

بنحو غرز إبرة مثلا (قوله تكسره) ولو بلا انفصال وبلا اوضح (قوله تنقله) بضم أوله وكسر القاف المثقلة وقيل بفتح أوله وضم القاف المخففة وهو لا يناسب اسمها المذكور وإنما يناسبه لو قيل لها ناقلة والمراد بنقله ازالته عن محله ولو بلا همش ولا اوضح (قوله الدماغ) وهو الدهن المجتمع في داخل تلك الخريطة . (نفيه) علم بما ذكر أنه اجتمع في الرأس اثنا عشر اسما المسميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما ثبت فيه الشعر المحلوق والاحم اسم لما تحته والسمحاق واللاطية والمطاة والمطة اسم للجلدة التي تحته والقحف والعظم اسم لما تحته وأم الرأس والخريطة والآمة بالمد اسم للجلدة التي تحته والدماغ اسم للدهن فيها (قوله عند بعضهم) وسيأتي أنه مردود (قوله وفي الخد) وكذا في سائر البدن (قوله لا مكان الخ) ورد بأن الامكان لا يكفي بل لابد من التيسر كما سيذكره (قوله أو أذن) وكذا حشفة ولسان وشفة واطارها وهو المحيط بها الاطار الدبر له دم ضبطه وعليه يحمل مافي الروضة إذ الاطار ما أحاط بغيره كما في الصحاح (قوله ولم يمتعه) بأن بقي زيادة على الجلد ولم يلتصق بحرارة الدم بعد فان التصق بها وجب حكومة فقط وان بقي الجلد فقط أو فصله وجب القصاص قطعا وان عاد والتصق (قوله وقول الخ) هو مبتدأ خبره لا يضر لأنه لا تلازم بين الأرض والقصاص فان الأصبع الزائدة فيها القصاص فان لم يجب حكومة لأرض والجائفة فيها الأرض دون القصاص (قوله بالجزئية) لا بالمساحة لئلا يلزم أخذ عضو كامل ببعض عضو وسيأتي فيه كلام (قوله مثله) أي الى قدر ما بقي من الجلدة المعلقة مما يفعل ما هو الأصلح لنفسه بقول أهل الخبرة من إبقائها أو عدمه ويجب إزالة المتحم بعد إبانته لا قبلها ولا قدود بقطع ذلك المتحم (قوله أصل غفد) وهو مأثور الورك (قوله ومنكب) هو مجمع ما بين العضد والكتف (قوله فلا يجب) ان لم يمت المجنى عليه والا جيف لأن النفس مستوفاة نعم ان قال ان لم يمت لم يقتله لم يكن منها (قوله وقال أهل البصر) أي عدلان من أهل الخبرة وأجيب بأن ذلك تخمين والجراحات لا تكاد تنضبط قوة وضعفا (قوله تعويرها بالعين المهمة) أي فلا يتوقف على فقشها بالفعل (قوله وقطع أذن الخ) هذا معلوم مما قبله الآن يقال لا تلازم بين البعض والكل (قوله أي جلدتي البيضتين) فسر الاثنين بذلك لأنه معانها لغة وليناسب التعليل المذكور الشامل

[قوله ويجب القصاص في الموضع] أي ولا نظر الى غلط ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو الكبير بالصغير [قوله لا مكان ضبطه] هذا مردود فانا نعتبر المائلة بالجزئية لا بالمساحة والا لأدى الى أخذ موضع بمتلاحة واذا كان كذلك فكيف ينتهي الى غاية العظم لتنضبط بالجزئية [قوله وما بعد الموضع] محله اذا لم يكن مع الذي بعدها اوضح والافله أن يوضح ويأخذ باقي الأرض كما سيأتي [قوله أو قطع] قيل الأحسن شق [قوله لا يضرب] أي كما أن اليد السلاء والأصبع الزائدة فيهما القصاص بمثلها وان لم يكن فيهما أرض مقدر [قول بالجزئية] أي لا بالمساحة كما في الموضع تقدر بالمساحة [قوله والثاني يمتعه] أي ويجعله قدر المتلاحة مثلا [قوله فلا يجب على الصحيح] نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الأرض كما سيأتي [قوله أهل البصر] أي عدلان منهم [قوله وقطع أذن] ولوردها في حرارة الدم فالتصقت [قوله بفتح الجيم] وحكي كسرها أيضا وهو غطاء العين من فوق وأسفل [قوله أي جلدتي البيضتين] عبارة الزركشي هما البيضتان وجعل الخصيتين تفسيراً للجلدتين

أجاف الجاني وقال أهل البصر يمكن أن يقطع ويجاف

(١٥ - (قليوبي وعميرة) - راجع )

مثل تلك الجائفة وجب لأن الجائفة هنا تابعة لا مقصودة (ويجب) القصاص (في فقه عين) أي تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر وأثني) أي جلدتي البيضتين

لأن لما نهلت مضبوطة  
(وكذا ألبان) بفتح  
المهمزة حتى آية وهو  
من النوادر وهما موضع  
القدم (وشمران)  
بضم الشين حرقا الفرج  
(في الأصم) لما ذكر  
والثاني قال لا يمكن  
استيفائها إلا بقطع غيرها  
والخلاف جار في الشفة  
واللسان بضعف (والأصم)  
في كسر العظام لعدم  
الوثوق بالماثلة فيه (وله)  
أي الجني عليه (قطع)  
أقرب مفصل إلى موضع  
الكسر وحكومة الباقي  
به أن ينفذ ويعدل إلى  
المال كافي الروضة كأصلها  
وظاهر من ذكر القطع أن  
مع الكسر قطعاً ومن ذلك  
قوله بعد ولو كسر عضده  
وأبانه إلى آخره المشتل على  
زيادة (ولو أوضع وهشم  
أوضح) الجني عليه (وأخذ  
خسة أجرة) أرض الهشم  
(ولو أوضع وقل أوضح)  
الجني عليه (وله عشرة  
أجرة) أرض التنقيط  
المشتل على الهشم (ولو  
قطعه من الكوع فليس له  
التقاط أصابعه فإن فعله عزز  
ولا غرم) عليه لأنه يستحق  
انقلاب الجثة (والأصح أن  
له قطع الكف بعده)

لها ولأن شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلدتهما سواء قطعتهما معهما أو وقتنا بأنفسهما  
بعده والأضيق دية لأقصاص وكذا يودقهما كما قاله الرافعي وبما ذكر علم أن إطلاق الأضيق على  
البيضتين مجاز للجواردة وأنه مشترك وصريح كلامه الآتي يدل عليه (قوله وهو) أي مشامع  
حذف الفوقية المخالف للقياس وإن كان هو الأصح كما قاله الجوهري (قوله موضع القعود) بن الظهور  
والفخذ (قوله بضم الشين) أي هو الفصيح وفتحها اسم لشفري العين (قوله بضعف) أي فهو كالعضم  
فلم يلفت إليه المصنف (قوله لعدم الوثوق بالخ) فإن أمكن وجب كافي السن على المعتمد بأن تفسر بفشار  
مثلاً وهو بنون بعد الميم أو تحية أو همزة (قوله أقرب مفصل) بفتح الميم وكسر المهمة وإن تعدد  
كان كسر عظم الكوع فله لقط الأصابع قاله ابن حجر وابن عبد الحق وسيأتي ما فيه (قوله وظاهر الخ)  
هو جواب عن اعتراض على المصنف بأن الكسر في الجني عليه ليس فيه إبانة ولا يجوز قطع عضو الجاني  
بدونها وبأن ما هنا مكررم ماسيأتي وتقرر الجواب أن يقال إن قطع الجاني يعلم منه أن الكسر  
في الجني عليه مشتمل على الإبانة فلا حاجة للتصريح بها وأن ماسيأتي فرد من أفراد ما هنا مشتمل  
على زيادة كقطع المفصل الأبعد فلان تكرار فتأمل (قوله المشتمل على الهشم) أي بالفعل وقول  
بعضهم غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك ولولم يشتمل عليه لزمه خسة أجرة فقط أرض التنقيط وحده  
وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد ومؤول ولو أوضح وأتم أوضح وأخذ ما بقي من أرض  
المأومة وهي ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث بعير لأن فيها ثلث الدية كما يأتي ومعنى أوضح فيما ذكر  
استحق الايضاح فلا ينافي ما يأتي أنه يוכל فيه وأن له العفو عنه (قوله من الكوع) أي مفصله  
وهو العظم الذي يلي الإبهام إلى المفصل ويسمى الكعك أيضاً وما يلي الخنصر يسمى الكرسوع  
وما بينهما يسمى الرسغ بالمجعة آخره وما يلي إبهام الرجل يسمى البوع وأما الباع فهو مد اليدين  
يميناً وشمالاً ولذلك يقال للجني لا يعرف كوعه من بوعه ونظم بعضهم ذلك بقوله :

وعظم يلى الإبهام كوع وما يلي الخنصره الكرسوع والرسغ ما وسط

وعظم يلى إبهام رجل ملقب ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

والأربعة مضمومة الأولى (قوله فليس له التقاط أصابعه) أي ليس له التقاط شيء منها ولو أتتله فهو مفرد  
مضاف فيم (قوله فإن فعله) أي اللقط ولولا أصبح عزروا عن عفا عن الباقي ولو قبل اللقط (قوله والأصح أن  
له قطع بقية الكف بعده) أي لا طالع حكمه لدخولها في قطع الأصابع كالقولته فقطع رجله أو يديه ثم أراد

[قوله مضبوطة] أي وكانت بمنزلة الأعضاء التي لمفاصل [قوله بضم الشين] أما بالفتح فهو نصب العين ثم  
حكى اقتضاه أيضاً [قوله والخلاف جار] يريد ليس الخلاف مختصاً بما بعد كذا كما توهمه العبارة ثم هو  
خلاف غير هذا الخلاف [قوله وله قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي] خالف في ذلك أبو  
خليفة رحمه الله تعالى نظراً إلى أنه لا يجمع بين القود والمال ونظر الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن ذلك أقرب إلى  
المأنة وأيضاً لومع من ذلك لا يتخذ الناس ذريعة إلى القصاص في الأطراف [قوله ومن ذلك الخ] جواب  
عما يقال هذا يعني عما يأتي [قوله من الكوع] هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الإبهام وما يلي الخنصر  
كرسوع والبرع هو الذي عند أصل الإبهام من كل رجل وقال صاحب تنقيف السنان الكوع رأس الزند مما  
يلي الإبهام والباع ما بين طرفي يدي الإنسان أو أحدهما يميناً وشمالاً [قوله والأصح أن له الخ] استشكل  
هذا بما قلناه فيما لو قطع من نصف الساعد وأراد اللقط فإنه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضاً  
أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجنابة فلا يقاس بغيره لا يستشكل

اليدين (قطع من المرفق)  
لأنه أقرب مفصل إليه  
(وله حكومة الباقي فلا  
طلب الكوع) لقطع  
(ممكن) منه (في الأصح)  
لجزءه عن محل الجناية  
ومساحته والثاني لا لمحوه  
عما هو أقرب إلى محل  
الجناية ولو قطع من الكوع  
على الأول فلا حكومة  
الساعد مع حكومة القطوع  
من العضد (ولو أوضعه  
فذهب ضوءه وأضحه فان  
ذهب الضوء) فظاهر  
(والأذهب بأخف يمكن  
كتتريب حديدية بحذاء من  
حدقه) أو وضع كافور  
فيها (ولو لطمه لطمه  
تذهب ضوءه غالبا فذهب  
لطمه مثلاً فان لم يذهب  
أذهب) بالمعالجة كما ذكر  
(والسمع كالصبر يجب  
القصاص فيه بالسراية) في  
الأصح لأنه محال مضبوط  
(وكذا البطش والنوق  
والشم) يجب القصاص  
فيها بالسراية (في الأصح)  
لأن لها محال مضبوطة  
ولأهل الخبرة طرق في  
ابطالها والثاني يقول  
لا يمكن القصاص فيها  
(ولو قطع أصبا فتأكل  
غيرها) كأصبع أو كف  
(فلا قصاص في التأكل)

الضوء عن النفس على الدية لم يجب له شيء بالعمول لأنه استوفى قدرها كذا قالوا وفيه نظرية مسيئة أن حكومة  
الكف تدخل في دية الأصابع لاني لقطعها والقياس المذكور لا يصح لأنه لا يمكن الزيادة في القتل على دية  
النفس (قوله) لأنهم من مستحقه أي مع وصوله به إلى تمام حقه فلا يرد ما يأتي (قوله) ممكن منه (في الأصح)  
هو المعتمد وخرج بالكوع والمرفق ما لو طلب لقط الأصابع فلا يمكن الأمن لقط أصبع فقط لتعدد الجراحة  
فان لقط أكثر منها عزر كما مر عن ابن حجر وابن عبد الحق بتعذر مفصل  
أقرب هناك بخلافه هنا وفيه نظرمع العلة المذكورة فراجعه (قوله) وله حكومة الساعد أي مع حكومة  
الباقي من العضد السابقة فلو طلب حينئذ القطع من المرفق لم يمكن منه لتعدد القطع مع عدم وصوله  
إلى تمام حقه قال بعضهم والضابط لذلك أن من أخذ مسمى اليد امتنع عليه القود والأفان وصل بالقيود  
إلى تمام حقه ممكن منه والأفان .

(نفيه) لو جنى عليه بقطعها من المرفق فطلب القطع من الكوع أو لقط الأصابع ولو أصبعا واحدة لم يمكن منه  
لغيرته على استيفاء تمام حقه فلو قطع منه أو لقط الأصابع عزر وليس له طلب قطع الباقي ولا حكومة له لأنه  
استوفى ما يسمى بدماغ تقصيره كذا قاله شيخنا فانظر مع ما مر (قوله) ضوءه هو بفتح الصاد وضما وهذا  
شروع في وجوب القود في المعاني ومنها الكلام وسيأتي اللبس ولم يذكره دخول في البطش فان أمكن زواله  
وحده وجب فيه القود خلافا للطاوسي ومنها العقل وسيأتي ولا وصول إلى القود فيه للاختلاف في محله  
ولا وصول إلى زواله بالسراية (قوله) أو ضمه قال ابن حجر بالشرط المذكور في اللطمة وسيأتي (قوله) لطمه  
مثله أي أن زال الضوء من عينيه جميعاً أو من أحدهما وقال أهل الخبرة أن اللطمة تذهب ضوءها فقط  
والامتنع اللطم ووجب المعالجة فان لم يمكن أيضاً فالدية كالممكن إذا ذهب الضوء الإباحة بالحدقة وخرج  
باللطمة الموضحة فله استيفاء مطلقا خلافا لابن حجر في التسوية بينهما وإن تبعه شيخنا في شرحه وخرج  
بهما نحو الماشمة فيمتنع مطلقا ويرجع للمعالجة كما مر (فائدة) الحدقة اسم لسواد العين كله والنظر  
اسم للسواد الأصفر في وسطه والمثاق اسم للسواد والبياض جميعا (قوله) والسمع كالصبر صريح بذلك أنه  
لا خلاف في وجوب القصاص فيه كالصبر لكن قال ابن الرفعة إن نص الشافعي وقول الجمهور أنه لا قود  
فيه قال وهو المذهب وضعفه (قوله) فتأكل أو شل (قوله) فلا قصاص في التأكل بل فيه دية مغلظة في

بما لو قطع من المرفق فاقصص من الكوع فانه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ  
صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة [قوله] ممكن [قوله] ممكن [قوله] ممكن [قوله] ممكن  
ويشكل تمكنه من قطع الكف بعد لقط الأصابع وفيه نظري على من الحاشية التي على قول المتن والأصح  
أنه [قوله] أو ضمه غير الموضحة مثلاً وانما خصها لثلاثتهم ابتداءً فيها كذا في الزركشي ومراده  
مثلاً في أن الضوء الذاهب بها يجب فيه القصاص والأفان لا يلزم لاهتمامه والثاني لا وعليه جاعة من  
الأصابع [قوله] أو ضمه [قوله] أو ضمه [قوله] أو ضمه [قوله] أو ضمه [قوله] أو ضمه [قوله] أو ضمه  
فكانت كالروح [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه [قوله] من حدقه  
والمثاق شعاع العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة [قوله] لطمه مثلاً [قوله] لا يشكل  
هذا بما لو ضمه فذهب ضوءه فانه لا يلزم بل يعالج بعد ذلك فان الفرق لا شيء وإن كان هذا وجهها  
استحسنه الشيخان [قوله] وكذا البطش هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والنوق بها على  
القم والثم بها على الرأس [قوله] بها أي بالسراية .

بالسراية وخرج فيه القصاص من ذهاب الضوء بها وفرق بأن الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوها  
من الأجسام فيقصد بمحل الضوء مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها .

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) وغير ذلك على ما سيأتي بيانه في الجميع (الاتقطع يسار يمين) من يد يـ  
أورجلين مثلا (ولا شفة سفلى بعليا) (١١٦) وعكسه) أى يمين يسار وشفة عليا بسفلى (ولا أئمة) بفتح الهمزة

وضم الميم في الأفصح  
(بأخرى) ولا أصبع  
بأخرى (ولا زائد بزائد  
في محل آخر) كزائد بجنب  
المختصر وزائد بجنب  
الاجهام لاتقاء المساواة  
في الجميع في المحل المقصود  
في القصاص (ولا يضر)  
فيه حيث اتحد الجنس  
(تفاوت كبر) وصغر  
(وطول) وقصر (وقوة  
بطش) وضعفه (في) عضو  
(أصلى) وكذا زائد في  
الأصبع (لأن المماثلة فيما  
ذكر لا تكاد تتفق والثاني  
في الزائد قال ان كان أكبره  
في الجاني لم يقتص منه  
أوفى الجاني عليه اقتص منه  
وأخذ حكومة قدر القصاص  
(ويعتبر قدر الموضع)  
في قصاصها (طولا وعرضا)  
فيقاس مثله من رأس  
الشاج ويخط عليه بسواد  
أوجرة ويوضح بالموسى  
(ولا يضر تفاوت غلظ لحم  
الجلد) في قصاصها (ولو  
أوضح كل رأسه ورأس  
الشاج أصفر استوعبناه)  
إضاحا (ولا تتمه من  
الوجه والقفا بل تأخذ قسط  
الباقى من أرض الموضع  
لو وزع على جميعها) فان  
كان الباقى قدر الثلث

ماله ولو اقتص في الأصبع فتأكل غيرها من الجاني لم يقع قصاصا ولا يسقط شيء في مقابلته بل لو هنا  
الجاني عليه عن الأصبع لزم الجاني أربعة أخماس دية الكفان تأكلت الأصابع الأربع من الجاني عليه .  
(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

والقصاص من قص بمعنى قطع واقتص بمعنى تبع ويعبر عنه بالقود كإمر والمراد بالكيفية ما يعم المماثلة  
والاستيفاء وقدم المستوفى هنا لأنه قديم وجد الاستيفاء من غير اختلاف مع قصر لفظه وأخره فيما يأتي لأنه مع  
الاختلاف لا يكون إلا بعده مع طول الكلام عليه ووقوعه بعد الأمرين جميعا (قوله وغير ذلك) كالعضو  
المدكور في الباب وسكوته عنه هنا ليس معيبا (قوله لا تقطع) الأولى لا تؤخذ كما في النهج ليشمل المعاني  
ولا عبرة برضا الجاني أو الجاني عليه بذلك وتجب في الثاني دية وكذا الأول ويسقط القصاص فيه لأن الرضا  
بغيره يتضمن العفو عنه (قوله يمين) وإن فقدت يمين الجاني بعد الجناية أو لم تكن وكذا جميع ما يأتي ودخل  
في كلام المصنف جانب الرأس فلا يؤخذ الجانب الأيمن عن الأيسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر  
عضو وباطنه ونحو ذلك والقاعدة المنع عند اختلاف الاسم أو المحل (قوله ولا زائد الخ) ولا أصلى بزائد  
وان اتحد المحل ولا حدث بعد الجناية بما قبلها ولا رائد بزائد أو أصلى دونه كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفصل  
ولزائدة الجاني عليه أو أصليته مفصلان ولا بد من مستوية الأصابع والكف يبدأ أقصر من أختها ولو خلقة على  
المعتمد (قوله في محل آخر) فان كان في محله أخذ به ان لم يكن دونه كما سرو يؤخذ زائدا بأصلى ليس دونه ان  
اتحد امحلا كأن تقع أصبعه وينبت له غيرها في محلها ثم يقطع نظيرتها الأصلية من غيره وصوره في الروضة بأن  
يخلق بأربع أصابع ثم ينبت له أصبع في محل المفتوحة ثم يجنى على نظيرتها من غيره وفيه نظر اذ هذه أصلية تأخر  
وجودها فراجع (قوله وطول وقصر) أى في الجاني والجاني عليه حيث ساوت كل بدأ أختها كما سر والافلا  
قصاص وتجب دية ناقصة حكومة ان كان القصر بجناية مضمونة أو لافدية كاملة وكذا يقال في الضعف المدكور  
بعده (قوله بالموسى) أى لا بسيف وحجروان أوضح بهما لاحتمال الخيف قال الخطيب فان أمن الخيف جاز  
وانما اعتبرت المساحة هنا لأنه في وصف للعضوان لزم استدعاء عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من اعتبار  
الجزئية في الأعضاء والجواب بغير هذا فيه نظر ان لم يؤول به فأمثله (قوله ولا يضر تفاوت الخ) وكذا لا يضر  
وجود شعر وعدمه ويجب إزالة شعر يخشى مع بقاءه خيف عند الاضاح نعم لو كان منبت رأس الجاني عليه  
فاسدا امتنع القود على المعتمد (قوله ولا تتمه من الوجه والقفا) وكذا عكسه فلا تقم الجبهة من الرأس

### (باب كيفية القصاص)

من القص وهو القطع قاله الأزهري ولما كان القصاص تارة يستوفى وتارة يعفى عنه بدأ الآن بكيفية  
استيفائه ثم يذكر بعد ذلك فصلا لحكم العفو عنه [قوله ومستوفيه] هو عطف على كيفية ولو أخره عن  
الاختلاف كان أولى لأن فصل الاختلاف الآتى سابق على فصل المستوفى [قوله لا تقطع يسار يمين الخ]  
هذه الأمور في الأطراف بمنزلة الكفاءة في القوس ولو قال لا تؤخذ ليشمل ففى العين ونحوه كان أولى  
[قوله ولا زائد بزائد] كالأصلى [قوله لأن المماثلة الخ] أى ولا تطلق آية وكتبنا عليهم فيها الآية ولأن  
في اعتبار ذلك إبطال مقصود القصاص ولذا قتل وقطع العالم بالجاهل والصانع بالآخرق [قوله والثاني الخ]  
علل بأنه ليس للزائد اسم مخصوص يوجب النظر إلى القدر ومراعاة الصورة [قوله ولا تتمه من الوجه  
والقفا] أى ولا من غيرها [قوله لو وزع] أى الأرض على جميعها أى الموضع

[قوله]

فلا تؤخذ ثلث أرضها (وان كان رأس الشاج أكبر  
أخذ) منه (قدر رأس المشجوع فقط

موضعه إلى الجاني) والثاني  
إلى المجنى عليه (ولو أوضح  
ناصية وناصبته أصغر ثم  
عليها (من باقي الرأس)  
من أي موضع كان (ولو  
زاد المقتص في موهبة على  
على سقته) عمدا (لزمه  
قصاص الزيادة) ويقتص  
منه (بعد اندسال) موهبته  
(فإن كان) الزائد (خطأ  
أو عني على مال وجب)  
له (أرض كامل وقيل قسط)  
منه بأن يوزع عليهما (ولو  
أوهبه جمع) بأن تحاملا  
على الآلة وجروها معا  
(أوضح من كل واحد مثلها)  
أي مثل موهبته (وقيل  
قسطه) سهلا مكان التجزئة  
(ولا تقطع صحبة) من  
يد أو رجل (بشلاء)  
بالمس (وان رضى) به  
(الجاني فلو فعل) من غير  
أذنه (لم يقع قصاصا بل  
عليه دينها) وله حكومة  
(فلا سرى فعله قصاص  
النفس) فإن كان قطع  
بأذن الجاني فلا قصاص  
في النفس ولادية في الطرف  
إن أطلق الأذن ويجعل  
مستوفيا لحقه وإن قال  
أقطعها قصاصا ففعل فقيل  
للمجنى عليه وهو مستوف  
لحقه وقيل عليه دينها وله  
حكومة وقطع به بغوى  
كذا في الروضة كأصلها  
(وقطع الشلاء) من يد أو رجل

(قوله أن الاختيار في موضعه إلى الجاني) هو المعتمد لأنه حق لزمه وجب على رأسه محل لجواز أدائه فله قضاؤه  
من أي محل أراد وهذا في حالة الاستيعاب وسيأتي البعض (قوله ولو أوضح ناصية الخ) يفيد أنه لا يجوز  
أخذ قدر الناصية من غيرها كخوخر الرأس أو أحد جانبيه وهو كذلك كما لا يجوز أخذ جانب يسار عن عين  
وعكسه كما علم عامر (قوله من أي موضع كان) أي مع الاتصال والامتنع ولو بالرضا (قوله المقتص) أي  
المجنى عليه بأن فعل قهرا أو برضا الجاني فلا يخالف ما يأتي من وجوب التوكيل من الامام (قوله خطأ) أي  
بغير ولو باضطراب منه فإن كان باضطرابهما معا هدر نصفها إن وجب قصاص فيقتص بقدر نصفها بالمساحة  
فإن وجب مال وجب أرض كامل لأن نصفها موهبة كاملة لو انفرد كما يعلم مما يأتي بذلك صرح الخطيب  
وغيره وفيه نظر لأنه حينئذ لا معنى لاسقاط النصف المذكور فتأمل ولو كان الزائد باضطراب الجاني وحده  
فهو يصدق في أنه بغير اضطرابه لأن الأصل عدم اضطرابه (قوله أوضح من كل واحد مثلها) كما سرفي  
قطع عضو منه وإذا وجبت الدية فعلى كل واحد منهم أرض موهبة كاملة على المعتمد لأن ما يخص كل واحد  
لو انفرد به كان موهبة كاملة ولأنه قد لزم كل واحد منهم موهبة كاملة وبذلك توزع الدية نعم  
يشكل على ما هنا ما سرفي أخذ القسط إذا قصت رأس الشاج وقد يجاب بأنه لما كان ضمما من استيفاء عضو  
كامل كان في إيجاب الأرض السكامل يشبه تضاعف الغرم فتأمل (قوله ولا تقطع صحبة) وان شئت) بفتح  
الشيخ بعد الجناية لعدم تعلقي القصاص بها ابتداء ولا عبرة بحدوث الجناية وبذلك فارق ما لو قطع ناقص  
الأصابع كاملة ثم قصت الأصابع الماثلة للناقص حيث تقطع الآن لأن القصاص تعلقي بالأصابع الأربع وانما  
كان هدم القطع مانع وهو الأصبع الخامس وقد زال فتأمل (قوله من يد أو رجل) قيد بذلك لمناسبة  
ظاهر كلام المصنف المذكور بعده والافغيرهما كذلك الأفي أنف وأذن وكذا لو سرى القطع مطلقا (قوله  
به) أي بالقطع (قوله بل عليه) أي المجنى عليه دية الصحيحة التي قطعها من الجاني وله على الجاني حكومة يده  
الشلاء التي قطعها الجاني ولا قصاص هنا لعدم وجود مماثل (قوله فعله) أي المجنى عليه قصاص النفس أي  
نفس الجاني وتسقط به دية الصحيحة لدخولها في النفس فيقتل المجنى عليه في الجاني فإن عطف وجب دية  
كاملة على المجنى عليه وعلى الجاني أوفى تركته حكومة الشلاء للمجنى عليه أو لورثته أو لكل واحد منهن  
وجوبها واليه يشير قول المصنف قصاص النفس فتأمل (قوله فلا قصاص في النفس) اقتصر على نفسه لأنه  
المثبت في كلام المصنف والافلا دية فيها أيضا كما صرح به جعله مستوفيا لحقه (قوله ولادية في الطرف)  
ومعلوم عدم القصاص فيه كما تقدم (قوله إن أطلق الأذن) راجع للقصاص والدية (قوله وإن قال الخ) هو  
مقابل للاطلاق (قوله وقيل عليه الخ) هو المعتمد أي على المجنى عليه دية الصحيحة للجاني وله على الجاني  
حكومة الشلاء ولو سرى إلى نفس الجاني هدرت للأذن قال شيخنا وفيه نظر لأن اعتبار الأذن يسقط دية  
الصحيحة أيضا وقال ابن عبدالحق بوجوب الدية على المجنى عليه والأذن أسقط القصاص فقط ولعل المعنى

[قوله والصحيح الخ] علل ذلك بأن جميع رأسه محل الجناية ومنعه الزركشي نقلا وتوجيها قال لأن  
الحق عليه فيؤديه من حيث شاء كالحقوق المالية أقول هذا التوجيه يقتضي أن الخيرة للجاني لأنه  
نظير من عليه البرن ثم صوب أن الخيرة للمجنى عليه لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال  
فكيف يرجع الأول ويبرر بالصحيح [قوله لزمه قصاص الزيادة] أي لأن قدره لو انفرد كان  
موهبة ولا يمكن قضاؤه على الأول لأن ذلك استيفاء حق وهذا فعل على وجه التعدي [قوله وقيل قسط]  
لأنحاء الجراحة والجراح ثم هذا ينسب للقال وقيل أنه رجع عنه [قوله مثل موهبة] أي كما يقتل الجمع  
بواحد [قوله وقيل قسطه] كأنلاف المال قال الزركشي هذا احتمال الامام والمقول هو الأول

(الصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم يسد فم العروق بالحسم فلا تقطع حفرا من استيفاء النفس بالطرف وتجب دية الصحيحة (١١٨) (ويقع بها) لو قطعت (مستوفيا) ولا يطلب أرشا للشلل وقطع شلاء بشلل.

مطلها أو أقل شللا إن لم ينفذ زف الدم كما تقدم والشلل بطلان العمل قاله الامام (ويقطع سليم) يدا ورجلا (بأصم وأعرج) والصم بمهملتين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو الضفد (ولا أثر لخضرة أظفار وسوادها) المزولين لضارها فيقطع بطرفها الطرف السليم أظفاره منهما (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار بسليمتها دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الأظفار بذاهبتها لأنها أعلى منها ولا قائل في الأول بعدم القطع لاقتفاء وجهه وللإمام احتمال في الثانية بالقطع لأن الأظفار زوائد تم الهدية بدونها والبغوي قال ينقص منها شيء وهذا الاحتمال مقابل الصحيح وهو القطع في الثانية كالأولى (والذكر صحة وشلا كاليد) كذلك فيما تقدم فلا يقطع الصحيح بالأشمل ويقطع الأشمل بالصحيح والأشمل بالشرط السابق (والأشمل منقبض لا ينبط أو عكسه) أي

على هذا وجوب نصف دية على ذبة الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة لدخولها فيها فتأمل وافهم (قوله أهل الخبرة) أي اثنان منهم (قوله بشلل) نعم لو حمت لم يمنع القطع لتبين أن لاشلل وبذلك فارق ما لو أسلم الكافر أو عتق العبد قاله العلامة ابن عبد الحق وفيه بحث لأن محتملها بعد قطعها لا يتصور وإن حمت قبل قطعها فهي من قطع صحيحة بصحيحة لأن الاعتبار بماثلتها وقت الجناية فتأمل فلعلمه عن سبق قلم نشأ من توهم أن المقطوعة هي الصحيحة (قوله والشلل بطلان العمل الخ) وإن لم يزل الحس والحركة ومنه ما ساقى في كلام المصنف (قوله تشنج) بمثابة مفتوحة فجحة كذلك فنون مشددة مضمومة لجسم أي يمس وقيل الأصم ميل وإعوجاج في الرغ والأصم من به شيء من ذلك وقيل من عمله يد يراه أكثر ويقال له الأصغر (قوله أو قصر الخ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ به مستوية بيد أقصر من أختها إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا كان الصم في يديه جميعا وهو خلق أيضا وأن هذا بيان لعنافة وليس مراد هنا فليراجع (قوله ولا أثر الخ) ما لم يكن بجناية أو قوى استحشافها والأفلا يؤخذ السليمة منها بها (قوله ذاهبة الأظفار) ولو غير خلقية وله حكومة الأظفار (قوله وهو القطع الخ) فيه تصريح بأنه كان الصواب عدم ذكر الخلاف في الأولى والتعير بالذهب في الثانية (قوله والذ كرمحة وشلا كاليد) ونصبهما على الحال المقدمة على صاحبها الذي هو ضمير الخبر عند الجمهور أو من المبتدا على رأى سيدي به وخرج به تغير الأظفار فليس داخل في التشبيه مع أنه معلوم لا تنفاه هنا فتأمل (قوله والأشمل الخ) ظاهر كلامه أنه عائد للذكر فقط والأول عموم له لكل ما فيه اتقباض وانخساض وعلى كل هو من أفراد الشلل المتقدم تعريفه (قوله منقبض) أي منكش وفيه إيماء إلى أنه لا بد فيه من يمس أو استحشاف كما قاله الخطيب (قوله أي جلدنا الخ) الذي دل عليه ما ذكره أن الخصبة اسم مشترك بين البيضتين والجلدتين وأن الأثنين اسم للجلدتين فقط كما مر وأن متنى خصبة إن كان مع التاء فهو اسم للبيضتين أو بدونها الذي هو من النواذر فهو اسم للجلدتين فراجع ذلك

[قوله ولا يطلب أرشا الخ] لاستوائهما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ الصاع الردي بدل الجيد [قوله بطلان العمل] أي وإن لم يزل الحس وقيل يشترط زوال الحس ولم يرجح الشيخان شيئا من الوجهين ورجح ابن الرفعة الأول [قوله تشنج] أي يمس [قوله ولا أثر الخ] علله الامام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وعلله في الأم بأن ذلك علة ومرض في الظفر . أقول قضية العلة الأولى أن التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال للإمام سيأتي [قوله منها شيء] أي من الهدية [قوله كرمحة وشلا] حال من ضمير الخبر [قوله وللإمام احتمال في الثانية] قال الزركشي هذا الاحتمال إنما فرضه الامام في ذاهبة الأظفار خلقية وقول المتن ذاهبة الأظفار تصوير آخر [قوله كاليد] اعترض الزركشي بأن الأ كثر شللا من اليد لا يؤخذ بالأقل منه وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع . أقول وقول الشارح الآتي بالشرط السابق إذا نظرت لعمومه وجدته مخالفا لمقالة الماوردي المذكورة والله أعلم [قوله لا ينبط] أي ولا حركة هناك أصلا [قوله لأنه لا خلل في العضو] فكان كأذن الأصم وأنت الأغصم بخلاف اليد الشلاء وقوله تضعف الخ ظاهره رجوعه لسكل منهما وقد جعل ذلك غير مرجح للعين خاصة [قوله كالأثنين] أي فأنهما جلدة البيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف . والحاصل أن جلدة

البيضتين

منبسط لا ينقبض (ولا أثر لاقتشار وعدمه فيقطع خل بحصى وعين) أي

ذكر الأول بذكر كل من الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتعذر الانتشار لضعف في القلب أو السماع والخصى من قطع خصيه أي جلدة البيضتين كالأثنين متنى خصية وهو من النواذر والخصيتان البيضتان والعين العاجز عن الوطء .



(و) يقطع (أصحح)

عما (بأختم) أى غير علم لأن الشم ليس فى جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) لأن السمع لا يعمل جرم الأذن (لا عين صحيحة بحدقة عمياء) مع قيام صورتها (ولسان ناطق بأخرس) لأن النطق فى جرم اللسان ويجوز العكس برضا المجنى عليه (وفى قلع السن قصاص لافى كسرها) لعدم الوثوق بالمائة فيه (ولو قلع سن صغير بشر) بضم أوله وسكون ثانيه الثلث وقبح ناله المجهم أى تسقط أسنانه الرواضع التى من شأنها السقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان فى الحال) لأنها تعود فى جلة الرواضع غالبا (فان جاء وقت نباتها بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المبت وجب القصاص ولا يستوفى له فى صفه) فيؤخر حتى يبلغ فان مات الصبي قبل بلوغه اقتصر وارثه فى الحال أو أخذ الأرض (ولو قلع سن منثور فنبت لم يسقط القصاص فى الأظهر) لأن العود نعمة جديدة والثانى قال المادة قائمة مقام الأولى وعلى القولين للمجنى عليه

(قوله عما) خرج به نحو استحشاف فهو كاليد الشلاء فيما روى وكذا الأذن (قوله وأذن سميع بأصم) ولا يمنع القود قب لأذن وان التحمت ولا خرمها ان لم يذهب به بعضها ولا قود بقطع الأذن الملتصقة (قوله بحدقة) لو أسقطه كان أخصر وأولى لأن الحدقة اسم لسوادها فقط كما روى ولأن نسبة العين الى الحدقة دون جميع العين تحكم لأنه عدم الابصار من الناظر الذى هو السواد الأصفر فى داخل الحدقة فافهم (قوله مع قيام صورتها) لعله احتراز به عن فقد بعض الأجزاء أو فقد الهدب فانه مانع من القود ولو منع الابصار [قوله ولا لسان ناطق] ولو حكما كالصغير (قوله بأخرس) يقينا بأن بلغ أو ان النطق ولم ينطق (قوله فيها) أى العين واللسان (قوله برضا المجنى عليه) ويقبح به لا يطلب أرشا (قوله وفى قلع السن قصاص) بمثله تزلزله (قوله لافى كسرها) نعم قد مر وجوب القصاص فيه ان أمكن منه فشر (قوله ولو قلع الخ) حاصله أن القاع والمقلوع اما مشغور أو غير مشغور بن أو القاع غير مشغور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل امان يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير دون الآخر فهو ستة عشر صورة وحكمها أن غير المشغور ينظر فيه القود وأن المشغور لا ينظر فيه ذلك (قوله بضم الخ) فهو مثل يضرب سبينا للفعول لأنه من باب (قوله الرواضع) المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التى تنبت أولاً من أعلى وأفل المسماة بالشباب وتسمى غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله فلا ضمان فى الحال) لكن يعزر (قوله دونها) فان عادت سليمة فلا شيء عليه أو معيبة وجب قسط أو أراض بحسب الحال (قوله أهل البصر) أى الخبرة والمراد اثنان منهم (قوله وجب القصاص) فلا تقتصر ثم عادت وجبت دية المقلوعة قصاصا (قوله فان مات قبل بلوغه) أى وبعد الحكم بالياس من عودها كما هو فرض المسئلة والا فلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط قاله شيخنا فراجع (قوله للمجنى عليه) أى ان كان بالغاً والا انتظر بلوغه فان مات فلوارثه ما ذكر (قوله أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال) فلا عادت به ذلك فعلى الأظهر هى نعمة جديدة فلا رجوع عليه بدية ولا بما أخذ من الدية والقياس على القول الآخر أنه يرجع بدية المقلوعة قصاصا أو بالدية التى أخذت منه فراجع (تنبيه) لو عادت سن الجاني بعد قلعها قلمت ولو أكثر من مرة على ما فى شرح شيخنا كابن حجر وقيد شيخنا الزبائى بمرة فقط نعم لو كان الجاني غير مشغور ورضى المجنى عليه المشغور بقلع سنه فقلعها ثم عادت لم تقلم ثانياً لأنه رضى بدون حقه مع جواز عدوله الى الدية

البيضاين لما اسمان الخصيتان والأثنيان هذا امراده والله أعلم [قوله يقطع الخ] قيل ان كل الشم والسمع لا يثبتان عند قتل الآفة المذكورة فلا يتجه القطع [قوله لا عين صحيحة الخ] علل ذلك بأن البصر فى العين قال الامام وهو يخالف قول الأطباء ثم قال لكن الأمر الشرعى لا يدار على الأمور الخفية ثم قوله لا عين تقديره لا تؤخذ عين اذ تقدير القطع غير صالح فى العين [قوله ويجوز العكس فيها] أى وهو أخذ العمياء بالصحيحة والأخرس بالناطق رضا المجنى عليه وهو ذو العين الصحيحة واللسان الناطق [قوله وفى قلع السن] قوله تعالى والسن بالسن [قوله لأنها تعود] خولف هذا فى الموهمة حيث يقتصر حالا وان غلب الالتحام لثلا يفتى الضمان فى غالب الوصحات [قوله لأنها تعود الخ] قريب من قول غيره لأن القصاص انما وجب فى السن لفساد المبت فكانت كالشعر [قوله وعدن دونها] قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة لغير العاقل يختار فيه فقلت على فعلن [قوله ولا يستوفى له الخ] قيل هذا يأتى فى قوله وينظر غائبهم وكما صيهم ورد بأن ذاك فى الوارث وهذا فى المستحق [قوله لم يسقط القصاص فى الأظهر] محل الخلاف اذ انبت قبل القصاص أو أخذ الدية [قوله لأن العود الخ] أى فهو كانهما الموعدة [قوله ولا ينتظر العود] لكن لو فعل ثم عادت قلنا بالثانى فليس للجاني قلع العائدة وهل يستحق أرض سنه ويستردده اذا كان دفعه فيه القولان

أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال ولا ينتظر العود (ولو قصت يده أصعبا فقطع كاملة قطع

وعليه أرض أصبع) ولا جنى عليه أن يأخذ يد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة فإن شاء المقتطوع أخذ يد أو أصابعه الأربع وإن شاء لقطها) وليس له قطع اليد الكاملة (والأصبع أن يحكمه منابن نجب أن لقطا لأن أخذ يدتين) لأن الحكومة من جنس اليد دون القصاص فدخلت فيها دونه ومقابل الأصبع في اللقط قاس على اليد وفي اليد قلة تختص قوة الاستتباع بالكل (و) الأصبع (أنه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع (١٢٠) نستبع الكف كما نستبعها كل الأصابع أي فلا حكومة في المسئلة أصلا (ولو قطع

لأنه غير بينهما كما قاله الشيخان عن ابن كعب (قوله وعليه أرض أصبع) أي ناقصة حكومة خمس الكف الذي استوفاه بالقطع (قوله فإن شاء الخ) علم أنه ليس له قطع الكف لاشتغالها على الأصبع الزائدة فلو سقطت تلك الأصبع قبل أخذ الأرض جاز له قطع الكف كما مر (قوله مثلها) ولو بعد الجناية بأن سقطت أصابعه مثلا قاله شيخنا الرملي وتقدم ما يشير إليه (قوله قطع) أي الكامل كفه أي الناقص وأخذ أي الكامل دية الأصابع لكن ناقصة حكومة الكف الذي قطعه (قوله المختلفا الترجيح) من حيث أن الأصبع الاستتباع في اليد دون اللقط .

(تنبيه) لو عكس ما ذكره بأن قطع كامل الأصابع يدا مشلولة أصبعين فله لقط الثلاثة الصحيحة وحكومة المشلولتين وله مع ذلك حكومة جيع الكف لأن الحكومة لا تستتبع مثلها لضعفها بخلاف اليد كما مر .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله قد) أي قتل إذا لقت الشق طولا والقط عرضا والقطع بعنقه كما مر وليس خصوص واحد منهما مرادا (قوله ملفوفا) ولو على هيئة الأموات واللف ليس بقيد وإنما هو لا فائدة الحكم في غيره بالأولى (قوله صدق الولي) وإن لم يسلم دم أو قال أهل الخبرة أنهم موثق (قوله يمينه) وهي يمين واحدة هنا وفيما يأتي خلافا للبقيني وتقبل الشهادة بحياته ولو اعتمدا على أنهم رأوه يتلف ولا تصح بأنهم رأوه يتلف لأنه لازم بعيد (قوله لأن الأصل بقاء الحياة) قال البلقيني يؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن علمت له الحياة والا سقط صدق الجاني قطعا وهو المعتمد (قوله وهذا لا أصل له) هو كذلك (قوله فالواجب الدية) أي دية عمد وهو المعتمد (تنبيه) دعوى حريته ورقبته كدعوى حياته وموته (قوله به) أي بالأصل فيه أي العضو وكذا لو ادعى حدونه بعد جنياته

[قوله وعليه أرض أصبع] بخلاف الشلاء يقنع بها في الكاملة إذا رضى الجاني بأخذها نظير ذلك من أتلف صاعه يرفو جلد لتلف صاعا أخذه ويطلب ببذل الباقي وإن أتلف له صاعا جيدا فوجد له صاعا رديا فليس له الأخذ مع الأرض [قوله أصلا] أي لا حكومة خمس الكف ولا حكومة منابن الأصابع إذا لقطها [قوله فلاقصص عليه] لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كمنظيره في الأمان ولينأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجناية مستحقة القطع بجناية أخرى [قوله ولو قطع فاقد الأصابع الخ] هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصبعا فقطع كاملة وعليه أرض أصبع [قوله فقطع يدا الخ] لو كان شلل الأصبعين متأخرا عن القطع فالحكم كذلك بالأولى [قوله وإن شاء قطع يده] بقياس الأولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع الصحيحة .

(فصل قديم) [قوله لأن الأصل الخ] أي ورجح هذا على الأصل الآتي لاعتضاده بوجود الجناية وهذا المعنى تجده ملحوظا في المسائل الآتية وهو النافع في دفع اشتباهاها [قوله فالواجب الدية] لأن الميمن من المدعى لا تثبت القصاص [قوله ولو قطع طرفا] أعم من هذا ولو جنى على مادون النفس

كف بلا أصابع فلاقصص عليه (الا أن يكون كفه مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه وأخذ يد الأصابع) نص عليه (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعه فقطع يدا كاملة فإن شاء) المجنى عليه (لقط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ يد أصبعين وإن شاء قطع يده وقنع بها) وفي استتباع الثلاث حكومة منابن واستتباع دية الأصبعين حكومة منبهما اختلافان السابقان المختلفا الترجيح

(فصل) إذا (قد ملفوفا) في نوب (وزعم موته) حين القتل وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه في الأظهر) لأن الأصل بقاء الحياة ووجه مقابله أن الأصل براءة النمة وقبل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثياب الأحياء قال الامام وهذا لا أصل له قال في الروضة وإذا صدقنا

الولي بلا يمينه فالواجب الدية دون القصاص (ولو قطع طرفا وزعم نفسه) كشلل أو فقد أصبع (فالذهب تصديقه أن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالذكر (فلا) يصدق ويصدق المجنى عليه والفرق عسرا قامة البيئة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقا لأن الأصل براءة ذمته والثالث يصدق المجنى عليه مطلقا لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين

(قوله وأن لاقصاص) هو المعتمد (قوله ما يعتاد ستره مروه) هو المعتمد

(نفيه) دعوى عدم العضوية التفصيل المذكور كما لو ادعى أنه أزال ذكره وأنثيه فأنكر أحدهما فقط (قوله وزعم سرية) أو قلا قبل الاندمال (قوله يمكن) وصادق مدعى عدم الاندمال أو عدم الامكان منهما (قوله أم لا) قال شيخنا ولا بد من امكان الاندمال هنا أيضا لأن إيهام السبب أضعف الاستناد إليه فراجعه وحرره (قوله بلايين) نعم إن إيهام الولي السبب وادعى الجاني أنه قتله عقب قطعه فلا بد من اليقين (قوله سبب الموت) عينه أولا (قوله تصديق الولي) إن لم يمكن الاندمال والاصدق الجاني (قوله لأن الأصل الخ) ولم ينظر لهذا الأصل في جانب الولي فيما مر لاشتغال ذمة الجاني ظاهرا بديتين (قوله بأن قصر الزمان) هو اصلاح لكلام المصنف المقضى ظاهرا أن يقال صدق إن أمكن كونه قبل الاندمال والايتمن ذلك صدق الجريح وهذا غير صحيح ولذلك لم يذكر الشارح ما بعد الافتأمل وافهم (قوله يمينه) أي إن أمكن الاندمال والاصدق بلايين ويجب أرض فقط (قوله لرفع الخ) أي أن الأرض الثالث وجب لأجل الرفع الذي ثبت يمين الجريح أنه وقع بعد الاندمال الذي وجد قبل ذلك الرفع فرفع متعلق بثالث وبعده متعلق برفع وقبل متعلق باندمال ويمينه متعلق بالثبوت الواقع لرفع الرفع من الوجوب فتأمل ذلك وافهمه فإنه محتاج إلى دقة فهم .

(نفيه) محل الخلاف إذا اتفق الرفع والجناية في العمد أو غيره والأوجب الثالث قطعا

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه (قوله الصحيح ثبوته) أي تلقيا على المعتمد كما رجع إليه شيخنا آخره والدية مثله ومحل الخلاف في قصاص النفس وأما غير هاتين للورثة تلقيا بخلاف ولا يصح العفو فيه على مال قبل الاندمال (قوله لكل وارث) بحسب الارث ودخل في الوارث وارث من ارتد وان خرج عن الارث ودخل فيه أيضا ذوا الأرحام لأن أخذهم المال بالارث على الرجوع فتخصيص الشارح ليس

[قوله فالاصح تصديق الولي] ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام [قوله يمينه] أي ولو طالت المدة جدا بحيث لا تتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليقين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموفختين الآتية [قوله سببا] عينه أو إيهام كما سبق [قوله وجه الثاني] عبارة الزركشي ووجه الثاني أن الأصل براءة الذمة قال فالمسئلة إذا من تعارض الأصلين فلم قدم الأول وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية اه وبه تعلم أن هذه المسئلة لا تشكل على قطع اليدين والرجلين السابقة لأن ما زعمه فيها معتضد أيضا بالجناية [قوله صدق أن أمكن] استشكل هذا بما لو قطع أطرافه ثم قتله وقال قتله قبل الاندمال فعلى ذمة وقال الولي بل بعد فعلك ديات والزمان يحتمل الاندمال فإن الولي يصدق في بقاء الديات أقول لعل هذا محمول على ما إذا طال الزمان نعم مسألة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة [قوله والا] لم يقل والابأن لم يمكن لأنه مشكل إذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة أروش بلا شك قطعا وإنما المراد بقوله والآن يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال [قوله لرفع الحاجز] عبارة الزركشي لأنه ثبت رفع الحاجز باعترافه وثبت الاندمال يمين المجني عليه فقد حصل موصحة نالته وجه الاصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزمني الأرض فاذا لم يقبل قوله في الاتحاد وجب أن لا يقبل في الثالثة وأعل لا زائدة [قوله بعد الاندمال قبل الرفع يمينه] يريد أن الاندمال كأن قبل الرفع باليمين فقول باليمين متعلق بمقدر .

(فصل : الصحيح) [قوله ثبوته] أي بعد ثبوته للمجني عليه قبل الموت لكن جزم الرافعي بخلافه

(أو) قطع (يدبه ورجليه  
فات وزعم) القاطع  
(سرية والولي اندمالا  
يمكننا) قبل الموت (أوسببا)  
آخر للموت عينه أم لا  
(فالاصح تصديق الولي)  
يمينه لان الأصل عدم  
السرية فتجب ديتان  
والثاني تصديق الجاني  
يمينه لاحتمال السرية  
فتجب دية واحترز بالممكن  
عن غيره لقصر زمنه كيوم  
ويومين فيصدق الجاني  
في قوله بلايين (وكذا  
لوقطع يده) ومات (وزعم  
سببا) للموت غير القطع  
(والولي سرية) من القطع  
فالاصح تصديق الولي  
يمينه لان الأصل عدم  
وجود سبب آخر ووجه  
الثاني احتمال وجوده  
فيجب على الاول دية  
وعلى الثاني نصفها (ولو  
أوضح موفختين ورفع  
الحاجز) بينهما (وزعمه  
قبل اندماله) أي الايضاح  
ليقتصر على أرض واحد  
(صدق ان أمكن) بأن  
قصر الزمان يمينه  
(والاحلف الجريح) أنه  
بعد الاندمال (وثبت) له  
(أرسان قبل وثالث) لرفع  
الحاجز بعد الاندمال قبل  
الرفع يمينه ودفع بأنها  
دافعة للتص عن أرشين  
فلا توجب زيادة

كالدية وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لأنه للفتنى والسبب ينقطع بالموت فلا حاجة إلى الفتنى (و ينتظر غائبهم) إلى أن (١٢٣) يحضر (و كمال صديقهم) بالبلوغ (و محبونهم) بالافاقة (و يحبس القاتل)

في المسائل الثلاث ضبطا لحق القتل (ولا يخلى بكفيل) لأنه قد يهرب ويفوت الحق (وليتفقوا) أى مستحقو القصاص (على مستوف) له أحدهم أو غيره بالتوكيل وليس لهم أن يجتمعوا على مباشرة استيفائه لأن فيه تعديبا للمقتص منه (والا) أى وإن لم يتفقوا على مستوف بأن أراد كل منهم أن يستوفيه بنفسه (فقرعة) بينهم فن خرجت له تولاه باذن الباقيين (يدخلها العاجز) عن المباشرة (و يستنيب) إذا خرجت له (وقيل لا يدخل) لأنها إنما تجري بين المستوفين في الاهلية وفي أصل الروضة أنه أصح عند الأكثرين وإرافى نقل ترجيحه عن الامام وجاعة وترجيح الأول عن البقوى وهو أوجه (ولو بدر أحدهم فقتله فلا يظهر لقصاص) عليه لأن له حقا في قتله (وللباقيين قسط الدية من تركته) أى المقتول وله مثله على المبادر (وفي قول من المبادر) لأنه أنلف ما يستحقه هو وغيره فلزمه ضمان حق غيره

للتقييد (قوله وقيل للعصبة) أى مطلقا أو الذ كرر خاصة ومن العصبة ذو والارحام على الأصح ومنهم الامام اذا لم يكن وارثا ولم يكن مستغرقا فيستوفيه مع الوارث (قوله و ينتظر) وجوب باغائبهم حتى يحضر أو يأذن (قوله وكال صديقهم بالبلوغ) ولوسفها لأن عفوه عن القصاص صحيح وكال محبونهم بالعقل نعم لوليه الأب أو الجد فقط أن يعنوا عن الدية عند حاجته بخلاف ولى الصبي لأن له أمدا ينتظر ويراعى الجنون اذا اجتمع مع الصبا قاله شيخنا الرمل والزبادى والوجه انتظار بلوغه فاذا لم يفق عمل بمقتضى الجنون فراجع (قوله ويحبس) ولو بلا طلب الا فى حامل كياتنى والا فى غائب قتل عبده فلا بد من اذنه قاله الأذرى والا فى قاطع طريق تختم قتله فلا امام الاستيفاء مطلقا (قوله القاتل) أى الجانى ولو فى طرف أو معنى (قوله لحق القاتل) يفيد أن الحابس الحاكم وأنه لا يحتاج الى طلب كإمساك فلا حاجة لما استشكل به من أنه لا ولاية للحاكم على أموال الغائبين (قوله على مستوف) أى غير كافى مسلم (قوله أحدهم أو غيره بالتوكيل) من باقيمهم أو منهم وهذا فى قصاص النفس أما فى غيره فيتعين بتوكيلهم لغيرهم كياتنى (قوله لأن فيه تعديبا) يؤخذ منه جواز الاجتماع فى نحو غرق وهو كذلك (قوله فقرعة) أى وجوب با لقطع النزاع (قوله باذن الباقيين) لاحتمال العفو وبذلك فارق ولاية النكاح (قوله وقيل لا يدخل) وهو المعتمد حتى لو خرجت لقادر فجزأ أعيدت بين الباقيين ولا ينافى ذلك اعتبار اذنه لما مر وسيأتى (قوله فلا يظهر لقصاص) نعم ان جهل تحريم المبادرة فلا قصاص جزما وسيأتى أو حكمها كم بمنعه وجب القصاص جزما أيضا (قوله وله) أى لورثته (قوله فان جهله) أو حكمها كم له باستقلاله والدية على عاقلته لأن الجهل كالحطأ قاله شيخنا ولو قتله أجنبى لزمه قصاص أودية لورثته وحق الآخرين فى تركته ولا مطالبة لهم على الأجنبى (قوله لزمه القصاص) وأما حصته من الدية فلورثته فى تركته الجانى وكذا بقية المستحقين ومنهم العاقب ان عفى على الدية والافلاشى له وعلم أنه لو قتل بعد عفو نفسه لزمه القصاص بالأولى ولا شئ لورثته ان كان قد عفى مجانا والا فكم كإمساك (قوله وهذا صادق الخ) وذلك لأنه جعل الضمير فى به عائدا لنى القصاص والمعنى أن

فى الكلام على قوله اقتلنى والاقتلتك ثم ان المراد أن القصاص يثبت لجلتهم لأن كل واحد يثبت له كل القصاص ولو كان الوارث بيت المال فقيل لا يثبت له القصاص لأنه يلزم ثبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر والصحيح الثبوت لأنه للجهة [قوله كالدية] بجامع أن كلاحق موروث وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فاهله بخير النظرين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وجه الدلالة أنه خبرهم بين القتل والدية والدية تثبت لجلتهم أنفا فافسكذا القصاص [قوله وقيل للعصبة] أى الذ كور اسكن ظاهر كلام الامام أن أصحاب الولاء يدخلون على هذا الوجه [قوله ويحبس القاتل] أى كإلوا وجد الحاكم مال ميت مفصونا والوارث غائب فانه يأخذه حفظا لحق الغائب [قوله وقيل لا يدخل العاجز الخ] وهو المعتمد [قوله ولو بدر] أى أسرع [قوله فى قتله] أى فكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه ولأن مالها يجوز لسكل الانفراد [قوله فلزمه ضمان حق غيره] أى كما فى اتلاف المال المشترك بين المتلف وغيره [قوله لأنه استوفى أكثر من حقه] أى فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف [قوله فله قسطه] حاصل هذا اذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بركة الجانى دون المبادر قطعا [قوله وهذا صادق بنى العلم] فى صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فان جعلت الواو بمعنى أو توضح

ومقابل الأظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه ومحله اذا علم تحريم القتل فان جهله فلا قصاص قطعا ولولا وعلى وجوبه ان اقتص منه فله قسطه من الدية فى تركته الجانى كالباقيين (وان بدر بعد عفو غيره لزمه القصاص) اذا لاحق له فى القتل (وقيل لا) قصاص (ان لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أى بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم

وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الاولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى أن لكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عفى بعضهم عنه (١٢٣) كان لمن لم يعف أن يستوفيه (ولا

يستوفى قصاص الا باذن الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل) به مستحقته (عزّر) واعتدبه (ويأذن لأهل) لاستيفائه من مستحقة (في نفس لاطرف في الأصح) ولا يأذن لغير أهل كالشيخ والزمن والمرأة ويأذن له في الاستئابة وعدم الاذن في الطرف لأنه لا يؤمن أن يزيد في الايلام بترديد الآلة فيسرى ومقابل الأصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمدا) بقوله (عزّر) ولم يعزله لأهليته (ولو قال أخطأت وأمكن) بان ضرب كتفه أو رأسه بما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بججزه ويحلف (ولم يعزّر) اذا حلف (وأجرة الجلاد) وهو المنصوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الجاني) في القصاص (على الصحيح) لأنها مؤنة حق لزمه أدائها والثاني على المتمسكين والواجب على

الحكم بعده لم يوجد معلوما فالقول بالقصاص مقيد بما اذا وجد العلم بالعفو ووجد الحكم بعدم القصاص معار الا فلا وهذا من دقائق الشارح رحمه الله تعالى قصده الرد على من اعترض على كلام المصنف فله دره ما أدراه بأساليب التراكيب وانتزاع محبات الأساليب (قوله الا باذن الامام) نعم لا يحتاج لاذنه في سيد في قتل عبده وفي قاتل في الحرابة وفي مستحق مضطراً أو منفرد بحيث لا يرى سواء عجز عن الاثبات أو لا بعد عن الامام أولاً (قوله عزّر) ان علم (قوله واعتد به) أي بالقصاص وخرج به حد القذف والتعزير فلا يعتد بهما ولو باذن الامام لعدم تعلقهما بمحل معين مع امكان التدارك فيهما (قوله لأهل) أي من المستحقين حيث جاز أو من غيرهم سواء وجدت قرعة أولاً (قوله ويأذن له) أي لغير الأهل في الاستئابة سواء قلنا يدخل في القرعة على المرجوح أولاً اذ لا بد من أنه يوكل لتوقف الاستيفاء على اذنه فما أطال به بعضهم هنا غير مستقيم فراجع (فتنبه) لا يأذن الامام لكافر في مسلم كإمام ولا لعدو في عدو ولا لايضاح والمعاي كالطرف المذكور فلا يأذن للمستحق فيهما (فرع) يجوز للامام أن يأذن للشخص أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع ولو في سرقة لافي جلد ونحوه لايهام عدم ايلام نفسه وظاهر من الجواز أنه لا يأتي بقتل نفسه هنا (قوله بقوله) لأنه لا يعلم الا منه (قوله وأمكن) فان لم يكن فكذلك العمد فيعززه ولا يعزله (قوله عزله) مالم يكن ماهراً (قوله على الجاني) ان لم يرزق الجلاد من بيت المال من سهم المصالح فان تعذرت على الجاني بأن كان غير موسر بما في المفطرة وتعذرت بيت المال فعلى أغنياء المسلمين (قوله في القصاص) شمل النفس والطرف والقيدي به لأجل قول المصنف الجاني فغير القصاص كذلك كما يدل له ما ذكر قبله بقوله وهو المنصوب الخ (قوله ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك ان شاء بخلاف المال كالأرش أو الحكومة فلا يجب دفعه الا بعد الاندمال كما قاله الزركشي وقد مر أنه لا يصح العفو في الجرح على مال قبل الاندمال (قوله فان التجأ الى المسجد الحرام أخرج) أي وجوباً فيحرم الاستيفاء فيه ان خيف تلوينه بالدم وإلا كره (قوله أو غيره من المساجد) أي ففيه ما ذكر من التفصيل والمقابر كالمساجد (قوله وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه) أي المسجد الحرام ويجاب عن قول الله تعالى ومن دخله كان آمناً بأنه مقيد بغير الجاني كافي حديث الصحيحين إن الحرم لا يعذّر فاراً أو على أن المراد الأمن في الآخرة (قوله ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً) أي فيحرم الاستيفاء فيهما بخلاف ظاهره وإن أمن التلوين وهو غير بعيد لشرف الكعبة ولذلك لم يجز في خلاف المسجد

ولو لا في تصريح الشارح بل لا يمكن أن التفي في عبارة المنهاج صرف الى المجموع فيصدق بما قاله الشارح اللهم الا أن يعتذر بأن تقدير لم يبان الا عراب فقط وقوله وهذا راجع لعبارة المنهاج مع قطع النظر عن التصريح بل في المعطوف [قوله ويأذنه] أي ولا يجوز الاذن لعدو الجاني [قوله ولم يعزله] أي بأن يكون الذي فعله فعلاً لم يحصل به الاستيفاء [قوله وأجرة الجلاد] ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصاً بهذا الباب [قوله في القصاص] انظر ما حكته تقييده بالقصاص [قوله لأنها مؤنة حق] أي فكان ذلك كالحلق والختان [قوله والواجب على الجاني التمسكين] والأول يقول لا يحصل التمسكين الا بابانة العضو عن الجثة [قوله أي للمستحق ذلك] ولا يقال يؤخر قدر مدة سرية الجرح الى نفس المقتول ولا يؤخر في الأطراف الى الاندمال قاله الزركشي [قوله وفي الحر] ظاهره ولو كان الجاني فعل ذلك

الجاني التمسكين (ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل صيانة للمسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً (و) في (الحر والبرد والمرض)

وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب (وتحبس الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبن) بهمز من غير مد وهو اللب  
أول النتائج لا يعش الولد بدونه غالباً (١٢٤) (ويستغنى بغيرها) صيانة له (أو فطام) له (لحولين) ان لم يوجد

ولأنه في ذلك الغير استعماله ولذلك لم يجز فيه خلاف أيضاً (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه  
الأسباب) أي الحرم والحرم والبرد والمرض وحمل على الندب أو على حدوداته كالجلد في الزنى أو الرجم فيه فإنه  
يجب تأخيرها لذلك لبنائها على المساحة .

(نفيه) قتل النفس كالقصاص وقطع السرقة وجلد القذف كقصاص الطرف هنا (قوله) وتحبس  
وجوبا ان طلب المستحق ولو بولي ومنه الحاكم فيمن لا ولي له والا فلا رعاية للحمل ومنه علم أنها  
لا تحبس في حقوق الله تعالى (قوله) الحامل ولو من زنا أو مرتدة أرحمت الحمل بعد وجوب القود  
وعبر في المهج بذات حمل ولله لكون لفظ الحامل مذكراً لعدم هاء التأنيث أو لشمول الحمل لغير  
الجنين كشيء على رأسها مثلاً أو لكون الحامل تطلق على غير العاقلة كالبهيمة أولان رصفها بالحامل  
في دعواه كما يأتي ليس حقيقة فتأمل (قوله) لحولين) ليس قيداً فيجوز قبلهما ان لم يضر ويؤخر  
عنهما ان احتاج اليه ولا عبرة بالتوافق على النقص أو الزيادة (قوله) من مرضعة) تعيّن أولاً يجبر  
الحاكم المتعينة أو واحدة منهن عند امتناعهن لكن بأجرة فيما ولو لم يوجد إلا زانية محصنة قتل وأخرت  
الجانية لندب العفو في الجناية (قوله) أو بهيمة) نعم يندب صبر الولي حتى توجد امرأة (قوله) تصديقها) ان  
أمكن الحمل والا كآيسة فلا تصدق (قوله) بغير مخيلة) أي أمارة على الحمل ومعها لا يحتاج الى يمين وإذا  
صدقت لزم المستحق الصبر الى ظهور الحمل لا إلى أربع سنين قاله شيخنا الرملي (نفيه) لا يمنع الزوج من  
وطئها وان أدى الى عدم القود (فرع) لو قتلها المستحق أو غيره قبل الولادة فعليه غرة ان انفصل الحمل ميتاً  
أودية ان انفصل حياً متألماً ومات وان انفصل سالماً أو لم ينفصل فلا شيء وعلى قاتلها غير المستحق القصاص  
بشرطه وان قتلت بعد الانفصال وقبل استغناء الولد فمات وجب فيه قصاص ولو على جلد فان أكرهه  
الامام فعليهما معا (قوله) خنق بكسر النون مصدر) قال المصنف وبسكونها وفي المضارع مضمومة فقط  
(قوله) ونحوه) منه القاؤه في نار وعكسه وسم الامهري لم يقتل به وسهم مسموم وذبح كالبهيمة وكسر عند  
ورجم في شهود رجعوا وإنهائه حية قاله شيخنا الرملي وخالف شيخنا في هذه (قوله) اقتص به) ان علم تأثيره  
في الجاني والا كضرب يقتل مريضاً تعين السيف (قوله) أو بسحر) وسيأتي ما يتعلق به في فعل ما ثبت به  
القود والمال (قوله) وكذا آخر) يتعين فيه السيف ومثله بول وماء متنجس لكن على جوازه يبدل بطاهر  
وله العدول عن الملح للعذب لا عكسه (قوله) وفي قول السيف) هو المتمد (قوله) الى سيف) أي قطع رأس  
لا ذبح (قوله) للمائة) يفيد أنه لا تقطع يسار عن يمين وعكسه وقال بعضهم له ذلك لأن آلاف الجملة والنفس

في وقت الاعتدال [قوله وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب] نصره الزركشي ونقله من صاحب  
البحر وغيره وأيده بقولهم فيما لقطع اليسار وبقي قصاص اليمين لا يجوز استيفاؤه حتى يندمل قطع اليسار  
[قوله وتحبس الحامل] ولو من زنا [قوله في قصاص النفس] لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف  
لأن فيه هلاك نفسين وخروج بهذا حدود الله تعالى فلا تحبس فيها بل ولا تستوفي مع وجود مرضعة لبنائها  
على المساحة فترضعه هي ثم يسلم للكافل فان لم يوجد امتنع إقامة الحد عليها [قوله والصحيح تصديقها]  
لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن ومن حرم عليه السكتان وجب قبول قوله في  
الظهار كالشهادة وقوله أيضاً تصديقها قال الماوردي باليمين قال الرافعي في باب الفرائض وظهور مخايل  
الحامل كاف في الصبر وان لم تدعه المرأة فتتظر المخيلة الى مدة الحمل وهي أربع سنين [قوله مصدر] أي لخنق  
يخنق بضمها في المضارع وجوز المصنف فتح النون [قوله وله القطع ثم الحز] لا يلزم من هذه العبارة أن

لا يستغنى به عن أمه من  
مرضعة أولين بهيمة يحل  
شربه (والصحيح تصديقها  
في حملها بغير مخيلة) لأن  
له أمارات تخفى تجدها من  
نفسها فتتظر المخيلة والثاني  
قال الأصل عدم الحمل  
(ومن قتل بمحدد)  
كسيف أو مثقل (أو خنق)  
بكسر النون مصدر (أو  
تجويع ونحوه) كالغراق  
والقاء من شاطئ (اقتص  
به) رعاية للمائة وسيأتي  
أن له العدول عن غير السيف  
اليه (أو بسحر فبسيف)  
لأن حمل السحر حرام ولا  
ينضبط (وكذا آخر) بأن  
أوجرها (ولو لا) بأن لا  
يصغى (في الأصح) والثاني  
في الخمر يؤجر مائتا كحل  
أوماء وفي اللواط يدس في  
دبره خشبة قريبة من  
آلته ويقتل بها (ولو جوع  
كتجويعه فلم يمت زيد)  
تجويعه حتى يموت (وفي  
قول السيف) يقتل به  
(ومن عدل الى سيف  
عن غيره مما ذكر) تكتنق  
وتجويع (فله) ذلك لأنه  
أسهل وأسرع قال البغوي  
وهو الأول (ولو قطع  
فسرى) القطع الى النفس  
(فلولي خز رقبة) تسهلاً  
عليه (وله القطع) للمائة (ثم الحز) للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (للسراية)  
تسكمل المائة (ولو مات بجائحة أو كسر عضو فالحز) فقط للولي

يكون

للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (للسراية)

تسكمل المائة (ولو مات بجائحة أو كسر عضو فالحز) فقط للولي

(وفي قول) له (كفعله) أى الجاني فيجنيه أو يكسر عضده وان لم يكن في الجانفة والكسر لولم يسر يا قصاص والأول نظر الى عدمه فيهما (فان لم يمت) بالجانفة (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تحز رقبتة والثاني تزد حتى يموت والأول من الخلاف الأول قال الرافعي في الشرح أظهر عند البخوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين والرويان وعبر في الروضة بدلمهم بالأكثرين وبعبارة المحرر فيستوفى القصاص بمثل ذلك أو بالسيف فيه قولان رجح كثيرون الثاني وكأنه لما تقدم (١٢٥) عنه في الشرح سبق قلم مشي

عليه في المنهاج ولم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد (ولو اقتصر مقطوع ثم مات سرية فلوليه مؤوله عفو بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يدها فاقصص مات جان من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وان ماتا) أى الجاني القاطع والمجنى عليه المقتصص (سرية) معاً أو سبق المجنى عليه فقد اقتص (بالقطع والسرية) (وان تأخر فله نصف الدية) في تركة الجاني (في الأصح) والثاني لاشئ له لأن الجاني مات من سرية بفعله وحصلت المقابلة ودمج بأن القصاص لا يسبق الجناية وفي سبق المجنى عليه وجه أن له نصف الدية لأن سرية الجاني مهددة (ولو قال مستحق يمين أخرجها فخرج يسرا وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فهدرة) أى

مستوفاة والمائة من حيث سرية لا مقابلة سرية فراجع (قوله وفي قول له كفعله) هو المعتمد الآن قال إذا لم يمت لم أقتله فيمنع ويتعين السيف (قوله لم تزد الجوائف) هو المعتمد (قوله بل تحز رقبتة) وان امتنع عزز (قوله والأول) الذى هو الحز (قوله من الخلاف الأول) الذى هو الحز ومقابلة (قوله سبق قلم) فكان الصواب أن يقول رجح كثيرون الأول الذى هو بمثل ذلك الذى هو الثاني في المنهاج المعبر عنه بقوله وفي قول كفعله الذى هو المعتمد فسبق القلم منسوب إليه أيضاً وزاد في الاعتراض على المصنف بقوله لم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد فهو أقوى بالاعتراض من الرافعي (قوله ولو اقتصر الخ) محل هذه والتي بعدها فيما لو تساوى في الدية والا كما مرأة قطعت يد رجل فقطع يدها ثم مات فلعفو ثلاثة أرباع الدية لأن يد المرأة بقدر ربع دية الرجل وفي عكسه لاشئ في العفو (قوله لا يسبق الجناية) فلوا عتبه كان كالمسلم في القصاص وهو ممتنع (قوله وفي سبق المجنى عليه وجه) فيه اعتراض على المصنف من حيث عدم ذكر الخلاف (قوله ولو قال الخ) أى وكل منهما بالغ عاقل حر فلو كان المستحق مجنوناً هدرت اليسار أو المخرج مجنوناً فكالدخلة أو رقيقاً لم تهدر اليسار وان قصد إباحتها (قوله وقصد إباحتها) أى علم أنها اليسار وأنها لا تجزى وتبرع بتسليمها للقطع (قوله فهدرة) وكذا نفسه لو سرى إليها (قوله فكذب) ليس قيدا فالتصديق كذلك (قوله في الظن المرتب الخ) أى فلا حاجة للجمع بين الظن والجعل ولا عبرة بالتكذيب في الجعل (قوله فلا قصاص في اليسار) أى مطلقاً وان علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزى (قوله وتجب دية فيها) أى اليسار بلا يمين إلا إذا ادعى القاطع أن المخرج أباحها فلا بد من يمينه أنه لم يبعها فان رد اليمين على القاطع حلف وأهدرت (قوله ويبقى قصاص اليمين) ويلزمه الصبر به إلى اندمال اليسار ثلاثيها بالموالة نعم ان ظن القاطع أجزاء اليسار أو أخذها عوضاً سقط قصاص اليمين وتجب ديتها (قوله دهشت) وكذا لو قال لم أسمع منه أخرج يمينك (قوله ظننتها اليمين) أو ظننت أنها تجزى فان قال في حال دهشة المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت عدم اجزائها أو دهشت لزمه

يكون الولي يكتفئ من مباشرة الطرف فيخالف ما مر ثم لنا وجه قائل بذلك في مثل هذا [قوله لم تزد الجوائف في الأظهر] لا اختلاف تأثير الجوائف باختلاف محلها والثاني تزد أى طلباً للمائة [قوله والأول من الخلاف الأول] هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي قوله كفعله لأنه قطع بحق روى البيهقي عن عمرو بن عبد الله عنهما من مات في حد أو قصاص فلا دية له لأن الحق قتله اه وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية [قوله وقصد إباحتها] أى مع علمه بأنها اليسار [قوله فهدرة] قضيتها ان قطعها لو سرى إلى النفس فلا ضمان فيه [قوله فكذب] قضية هذا أنه لو صدقه يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص في اليسار ويبقى قصاص اليمين الا اذا أخذها عوضاً وهذا الاستثناء عام في الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضاً أن يظن أنها اليمين بخلاف ما لو ظن أنها تجزى عن اليمين [قوله لا قصاص] أى سواء قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى أم ظننت أنها اليمين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين [قوله ظننتها الخ]

لا قصاص فيها ولادية سواء تلفظ بالأذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويمر في العلم (وان قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج (عن اليمين وظننت إجزائها) عنها (فكذب) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فالأصح لا قصاص في اليسار) لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً (وتجب دية) فيها بالجعل المذكور ومقابل الأصح فيها القصاص لان قطعها بلا استحقاق (ويبقى قصاص اليمين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي المسئلة قبلها (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (ظننتها اليمين وقال القاطع) المستحق أيضاً (ظننتها اليمين) أى فلا قصاص فيها في الأصح وتجب ديتها ويبقى



قودها (تنبيه) متى وجبت الدية فهي في ماله لا على عاقلة وحاصل مسألة الدهشة المذكورة أن يقال إن  
اليمن فيها القود إلا أن ظن القاطع أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد  
المخرج الإباحة مطلقا وفيها القود إن دهشا معا أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن إباحتها  
والإفادية (تنبيه) علم مما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عدم  
السمع وأن الحكم في اليسار إهدارها في الأول ووجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الآخرين أن  
ظن القاطع أنها اليمن أو ظن أنها تجزئ والإفادية القود وفي اليمن مامر والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فصل : في موجب العمد) أي فيما يلزم الجاني في جنابة القتل والقطع عمدا وفي العفو عنها (قوله بفتح  
الجيم) أي واجبه أما بكسرهما فهو الفعل المترتب عليه الوجوب ويقال له السبب والآخر المسبب (فائدة)  
روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة موسى صلى الله عليه وسلم تحتم القود وفي شريعة عيسى  
صلى الله عليه وسلم تحتم الدية تخفف عن هذه الأمة بتغييرها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة  
فراجع (قوله بدل عنه) أي عن القود الذي هو بدل نفس الجاني عليه فهو الواجب و بدل البدل يسمى  
بدلا فيجب على امرأة قتلت رجلا دية رجل وعلى رجل قتل امرأة دية امرأة وهذا هو المعتمد الذي عليه  
الشافعي وأصحابه (قوله بغير عفو) بأن مات الجاني أمانى نحو الأب فالواجب الدية ابتداء وقد يقال وجوبها  
ابتداء لعارض لا يمنع كونها بدلا كفاي التيمم للعاجز عن استعمال الماء وكفاي الفدية للعاجز عن الصوم ونحو  
ذلك وهو الوجه (قوله لا بعينه) فهو المراد وفهم المصنف اتحادها مع إهام فعبه عنه مراعاة للاختصار  
فيه نظر فإن أحد المبهمين قد لا يكون مهايير الحقيقة الآخر وأشار الشارح إلى أن المراد من العبارتين القدر  
المشترك أي الحصة التي متى نسبت إلى أحدهما كانت هي المقصود (قوله للولى عفو) ومعناه على  
الثاني العدول إليها وغلب عليه معنى الأول فعدى العفو بعلى بقوله على الدية أي على كل الدية أو بعضها (قوله  
إن قبل الجاني) أي باللفظ لأنه صالح فلا بد له من صيغة (قوله بأن لم يتعرض للدية) بأن سكت بعد أن قال

خرج ما لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظنفت الإباحة أو دهشت فإن قصاص اليسار واجب  
وبقي حالة رابعة وهي أن يقول لم أسمع منه إلا أخرج يسارك فأخرجتها قال الشيخان في كتب  
الأصحاب أنه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم إن الفعل المطابق للسؤال كالأذن يلتحق بصورة  
الإباحة اهـ والحاصل أن المخرج إن قصد الإباحة هدرت يده والإفادية مضمونة بالدية إلا في حالة الدهشة  
على ما سلف فبالقصاص واليمن قصاصها باق إذا أخذ اليسار عوضا

(فصل : موجب العمد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص  
ولم يذكّر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بحديث من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين  
أما أن يودي وأما أن يقادله ورد بأن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما أن ماسح الخف بخير بين  
المسح والغسل والغسل هو الأصل قال الامام ولوقلنا بالثاني فلسنا نذكر كون القصاص مقصودا لغرض الزجر  
[قوله بغير عفو] كأن مات الجاني [قوله وهو القدر المشترك] يريد أنه ليس واحد امعينا منهما ولكنه  
مبهم علينا بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق في ضمن أي  
معين منهما [قوله وعلى القولين] قال الامام رحمه الله إذا كنا نخير على القولين ونرجع للدية عند الموت  
ففي العبارة المشهورة اترجة القولين تكاف والعبرة بالناصة على المقصود أن يقال العمد يقتضي ثبوت المال  
لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص فهل ثبت تبعاو بدلا لأصلاوه معارض قولان [قوله للولى عفو]  
لو كان الولي السلطان فالظاهر تعيين الدية على الثاني دون الأول [قوله وعلى الأول] سكت عن الفرع  
على المرجوح لأنه طويل ولا عمل عليه [قوله فالذهب لادبية] لكن له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا

قصاص اليمن

(فصل موجب العمد)

في نفس أو طرف وهو  
بفتح الجيم (القود) بفتح  
الواو أي القصاص وسمى  
قودا لأنهم يقولون الجاني  
بجبل وغيره له الأزهري  
(والدية بدل) عنه (عند  
سقوطه) بغير عفو أو  
بعفوه عنها (وفي قول)  
موجب (أحدهما مبهما)  
وفي المحرر لا بعينه أي وهو  
القدر المشترك بينهما في  
ضمن أي معين منهما  
(وعلى القولين للولى  
عفو) عن القود (على  
الدية بغير رضا الجاني)  
لأنها بدل القصاص على  
الأول واحد ما صدق  
موجب على الثاني (وعلى  
الأول لو أطلق العفو) عن  
القود بأن لم يتعرض للدية  
(فالذهب لادبية) وفي قول  
أوجه من طريق يجب

لأنها بدله والاول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الدية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان الاغنى كالصوم (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الدية ثبت) الغير المعفو عليه (١٢٧) (ان قبل الجاني) ذلك وسقط

القصاص (والافلا) ثبت (ولا يسقط القود في الاصح) لان العوض م يحصل والثاني يسقط لرضاء بالصلح عنه وعلى هذا قال البغوي هو كما لو عفا مطلقا أى فيأتى فيه الخلاف السابق (وليس لمحجور فلس عفو عن مال ان أوجبنا أحدهما) للتقويت على الغرماء (والا) بأن أوجبنا القود بعينه (فان عفا) عنه (على الدية ثبت وان أطلق) العفو (فكما سبق) أى أن المذهب لادية (وان عفا على أن لامال فالمذهب أنه لا يجب شئ) وقيل تجب الدية بناء على أن اطلاق العفو يوجبها فليس له تقويتها ودفع بأن المفلس لا يكلف الا اكتساب (والنذر) بالمجعة (في الدية كفضل) فلا تجب في صورتى العفو (وقيل كصبي) فتجب (ولو تصالحا عن القود على مائتى بعير لغا ان أوجبنا أحدهما) لانه زيادة على الواجب (والا) بأن أوجبنا القود بعينه (فالاصح الصحة) لانه

عفوت لأنه ينصرف للقصاص والدية معا أو بعد أن قال عفوت عن القصاص زمنا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع والاوجب (قوله يمنع البدلية) لعل المراد يمنع إيجابها (قوله بعده) ولو على التراخي (قوله ولو عفا) على كل من القولين (قوله لمحجور فلس) ومثله المريض فيما زاد على الثلث (قوله فكما سبق) أى لأن المحجور لا يكلف اكتساب والعفو اسقاط للقود الثابت والدية تابعة له فيه لا إثبات للدية المدومة كما أشار اليه الشارح بقوله بناء الخ (قوله وقيل تجب الخ) قال بعضهم فيه إشارة إلى أن في المسئلة وجهين فلا يناسب التعبير بالمذهب وفيه نظر لاحتمال أنه أشار إلى الطرق بالبناء المذكور فعلى أن العفو يوجبها بحجى وجهان في الوجوب وعدمه وعلى مقابلة يقطع بعدم الوجوب فالعبر عنه بالمذهب اما طريق القطع الموافق لأحد الوجهين من الحكاية أو عكسه فتأمل (قوله لا يكلف الخ) أى شأنه ذلك فلا يرد أنه يصح عفو وان كان عليه دين عصي بسببه وان كان يجب عليه الاكتساب له (قوله في الدية) أى في إيجابها بالعفو المذكور كما أشار اليه الشارح (قوله لأنه زيادة) أى متعينة وبذلك فارق مامر في غير الجنس (قوله رشيد) المراد به البالغ العاقل الحر ولو سكران أو سفها فاذن الصبي والمجنون كالعدم واذن الرقيق يسقط القصاص لا المال (قوله وفي قول تجب دية) أى كاملة في القتل ونصفها في القطع وان سرى وقيل دية كاملة فيهما (قوله عن قوده) والعفو مطلقا ينصرف اليه كما في الأم لا للأرض أى لأنه لم يجب لسكونه قبل السراية فان أطلق في العفو بعدها انصرف للقود أيضا وتبعه الأرض فسكانه عفا عن القود والأرض معا كما مر وكلام المصنف في الحالة الأولى لأن العفو صادر من المقتطوع ولذلك كان تارة بلفظ الوصيه وتارة بلفظ غيرها كما يأتى فقول شيخنا صورة كلام المصنف أن يقول عفوت عن قوده على الدية أو على الأرض ثم يقول عفوت عن

على الثاني تعينت الدية [قوله لأنها بدله] أى ولظاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ الآية وأجيب بأنها محمولة على العفو على الدية [قوله لغا] لو فرعنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجبت أو عفو عليها فلا قود ولو تراخى الزمن [قوله ولو عفا الخ] قال الزركشى هو تفريع على القولين خلاف ما توهمه العبارة أقول لكن الشارح حل العبارة على التفريع على الأول خاصة بدليل قوله فيأتى فيه الخلاف فتأمل على أن الزركشى ذكر آخر أمثل هذا [قوله لرضاء بالصلح] فهو نظير ما لو صالح عن الرد بالعيب على مال قال الزركشى قضية التنظير أنه لو وقع الصلح مع العلم بفساده سقط القود قطعا قال وهو متجه [قوله فالمذهب الخ] قال الرافعى ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالقيد بالنفى أولى وان قلنا بوجوبه فهنا وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كلف المفلس أن يطلق ليثبت المال لكان تكليفا لا اكتسابا فلهذا عبر المؤلف بالمذهب [قوله وقيل تجب] لأنه لو أطلق العفو لوجب نظرا للمبنى عليه فيكون النفى كلاسقاط بماله حكم الوجوب [قوله في الدية] أى بخلاف القود [قوله وقيل كصبي] أى لأن حجره لحق نفسه فتلفوا عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شئ أو وصى له به لم يصح رده قال غيره كما لا يصح اعراضه عن الغنيمة بخلاف المفلس في كل ذلك [قوله على مائتى بعير] أى بالصفة الواجبة [قوله لانه الخ] أى فكان كالصلح من مائة درهم على مائتين عن الواجب وهو القود [قوله وفي قول تجب دية] أى كاملة في الثانية ونصفها في الاولى أما القود فلا يجب قطعا .

بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول الدية خلفه فلا يزداد عليها (ولو قال رشيد الآخر) (اقطعنى ففعل فهدر) أى لا قصاص فيه ولادية (فان سرى) القطع (أو قال اقلنى) فقتله (فهدر) (للاذن) (وفي قول تجب دية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالبناء للمفعول أى عضوه (فعفا عن قوده)

وأرشفه فلن لم يسر) القطع (فلاشئ) من قصاص أو أرض فيه (وان سرى) الى النفس (فلاقصاص) فيه في طرف ولا نفس لأن السراية من معفو عنه (وأما أرض العضوفان جرى) في لفظ المعفو عنه (لفظ وصية كأوصيت له بأرض هذه الجناية فوصية لتأثله) الأظهر معفو عنها كما تقدم في بابها فان أبطلت لزمت أرض العضو وان (١٢٨) صححت سقط أرضه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى

(لفظ ابراء أو اسقاط أو عفوسقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقاً ودفع بأنه اسقاط ناجز والوصية (ماتعلق بالموت) وتجب الزيادة عليه) أى الأرض (الى تمام الدية) للسراية (وفى قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أى الزيادة وهذا ومقابله الرجوع القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أوصيت له بأرض هذه الجناية وأرشفه ما يحدث منها أو تسرى اليه بنى على القولين في الوصية للقائل ويجيء في جميع الدية ما تقدم في أرض العضو في الوصية ولو قطعت يداه فعفا عن أرض الجناية وما يحدث منها فان لم تصحح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صححت سقطت بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححت الأبراء عما لم يجب أم لم تصححه لأن أرض الدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شئ (فلوسرى)

أرشفه كما نقله عن شيخه الطندائى ليس على ما ينبغي فراجعه وحرره وخرج بالقود مالا قود فيه بكائفة وان عفا عن أرضها صح العفو وان عفا عن قودها لم يصح لأنه لا قود فيها وان عفا عن قودها لوسرت فسرت الى النفس فللولي القود لأنه عفا عنه قبل وجوبه وهو لا يصح أيضاً ثم اعلم ان صيغة عفوه لها أنواع لأنه اما أن يقول عفوت عن قوده وأرشفه أو يقول عفوت عن قوده وأرشفه وأرشفه ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرشفه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرشفه وأرشفه ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأبرأته مثلاً من أرضه أو من أرضه وأرشفه ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سذكروه وحاصله أنه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقاً وعن أرضه كذلك ويسقط حالا ان لم يكن بلفظ وصية والافله حكمها وأنه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قود أو أرض الا ان كان بلفظ وصية وله حكمها فراجع ذلك وتأمله (قوله وأرشفه) عطف على قوده أى فهو من العفو عنه لكن بغير لفظ وصية (قوله فان جرى الخ) أى وان كان حين عفا عن أرض العضو بعد المعفو عن قوده أتى بلفظ وصية فله حكمها والاسقط حالا (قوله سقط قطعاً) أى ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث الزائد كما أشار اليه فهى طريقة قاطعة ومقابلها الحاكية المشار اليها بقوله وقيل الخ فالخلاف من حيث انه اسقاط ناجز أو معلق بالموت والافالأرشف معتبر من الثلث فيهما لأنه كإبراء المريض غرماءه من دينه عليهم (قوله للسراية) أى في مقابلتها أو لاجلها سواء تعرض في عفوه لما يحدث أو لا لما سر أنه قبل وجوبه ويدل له ما بعده (قوله ولو قطعت يداه الخ) هو مفهوم ما ذكره قبله بقوله وتجب الزيادة المقدمة (قوله فعفا) ولو بلفظ غير الوصية لأنه وصية حكما فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بكاملها الخ) محله ان تساوت الديتان كما مر (قوله في الأصح) تقدم أنه في النفس يضمن بلا خلاف (قوله بسراية) قيد خرج به المباشرة فلو قطع طرفه ثم خرزقته

[قوله الى النفس] أما السراية الى العضو فستأتى [قوله ولا نفس] شرط هذا أن يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلأجافه فعفا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لأنه عفا عن قود مالا قود فيه [قوله اتفاقاً] أى سواء أكان بهذه الألفاظ أم بلفظ الوصية [قوله وتجب الزيادة] أما اذا لم يتعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكما سيأتى [قوله في عفوه] أى اذا كان بلفظ ابراء أو اسقاط بدليل ما يأتى عن الشارح قريباً من قوله ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية [قوله فان لم تصحح الوصية الخ] كذا هو في الرافعى وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الأبراء لوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححت الأبراء عما لم يجب أم لا هذا ما تبين لى وهو ظاهر [قوله سواء الخ] انظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية [قوله في الأصح] وجهه أنه عفا عن الجناية في الحال فيقصر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال [قوله في الأظهر السابق] مراده بذلك القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته [قوله ومن له قصاص] ما تقدم في عفو المجنى عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجنى عليه [قوله بسراية] احتراز عن المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه إذا عفا عن أحدهما لا يسقط الآخر

[قوله]

قطع العضو المعفو عن قوده وأرشفه ( إلى عضو آخر) كأن قطع أصبعه فتأكل باقي

الكف (واندمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الأصح) والثاني ينظر الى أنها من معفو عنه ويضمنها أيضاً في التعرض في العفو لما يحدث من الجناية في الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع

(أو عفا عن النفس فلا قطع له) لأن مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو عفا عن الطرف فله جز الرقة في الأصح) لاستحقاقه والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا) (١٢٩) عن النفس مجانا فان سرى القطع بان

بطلان العفو) ووقت السراية قصاصا (والا) أي وان وقت (فيصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) عفو (فلا قصاص عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وأنها عليه لاعلى عاقلته) أي فتكون حالة في الأصح مغلظة في المشهور وهي لورثة الجاني (والأصح أنه لا يرجع بها على العاق) لأنه عمن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده فهو والخلاف في قوله وأنها وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فكسحها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الأول أيضا والرافعي في الشرح عزا ترجيحه للبغوي وقال في المحرر رجع الأول

(كتاب الديات)

جمع دية والهاء عوض من واو فاء الكلمة يقال

وديت القاتل أعطيت ديته وبيانا يأتي (في قتل الحر المسلم مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملا) لحديث الترمذي بذلك (وسواء أوجب) القصاص فعن عن الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبحر يطلق على الذكر والأنثى والخلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (ومخمسة

فغوه عن أحدهما لا يسقط الآخر فلو قطع طرف عبد فعتق فجز رقبته فقصاص الطرف للسيد والنفس للورثة (قوله أدعفا) أي وارثه أو أن من واقعة على الوارث (قوله فلا قطع) على المعتد خلافا للبلقيني (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أي لومات المجنى عليه بقطع طرفه سراية فقطع وليه طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع إلى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجنى عليه (قوله مجانا) ليس قيذا وتظهر فائدته فيما لو كان العفو بعوض فانه لا يلزم ويلزم ردّه ان كان قبض (قوله ووقعت السراية قصاصا) لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو (قوله والا فيصح العفو) أي وان لم يسر قطع طرف الجاني إلى نفسه بل استمر حيا صح العفو عنه فلا يلزمه شيء في مقابلة نفس المجنى عليه بخلاف ما قبله لأن العفو عما يؤثر فيما بقي لا فيما استوفى (قوله لعذره) أي الذي هو غير مقصّر فيه فلا يرد قتل المبادر من الورثة لتوقفه على الاذن ولا قتل من عهده حريا لعدم الثبوت فهما مقصران ولذلك لو قصر الوكيل بأن أخبره بالعفو من وثق به ولو نحو فاسق لزمه القود قطعاً لعدم جهله حينئذ (قوله فالأظهر وجوب دية) وان تمكن الموكل من اعلامه بالعفو لأنه لا يلزمه (قوله مغلظة) فهي دية عمد في ماله (قوله وجهان) فالتميز بالأظهر في غير محله لكنه تغليب (قوله قصاص عليها) أي في نفس أو طرف أو غيرها سواء كانت الجناية على الزوج بغير القتل أو على مورثه مطلقا (قوله جاز) أي صح النكاح والصداق وخروج بالقصاص ما لو زنحاله دية فنكحها عليها فيصح النكاح ويفسد الصداق لعدم صحة الاعتياض عنها وسواء في المرأة الحرة والرقية ولو كانت الجناية على الزوج فسرى إليه ومات فإزاد على مهر مثله وصية لقاتل قاله شيخنا فراجع (قوله رجع بنصف الأرض) هو المعتد

(كتاب الديات)

أخرها عن القصاص لأنها بدله كما مر وجعها باعتبار الأشخاص أو باعتبار النفس والأطراف بناء على أن الحكومة أو الأرض تسمى دية وهو الأصح فهي شرعا المال الواجب بالجناية على حرق نفس أو غيرها وغلبها على القيمة في غير الحر أشرفها (قوله والهاء عوض من واو فاء الكلمة) فأصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهملة كوعدا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية (قوله في قتل الحر المسلم) أي المصوم لا الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد الأمر لأنهما مهران وان وجب القصاص فيهما لو كان القاتل مثلها كما في المرتد لمثله (قوله خلفه) جمعها خلف بكسر ميم فتح أو خلفات من لفظها أو حوامل من غير

[قوله مجانا] كذلك الحكم لو كان على عوض [قوله والأظهر وجوب دية] استثنى ابن أبي عسرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالعفو لغو ولا ضمان لكن الأصحاب أطلقوا القولين [قوله وجوب الدية] لانه بان أنه قتله بغير حق [قوله وهي لورثة الجاني] غرضه من هذا أن العاق لوعفا عن مال لم يستحق الذي على الوكيل وانما هو لورثة الجاني [قوله لاعلى عاقلته] لأنه عائد في فعله غاية الأمر أن القصاص سقط للشبهة وعلة مقابله أنه فعل معتقدا الاباحة [قوله جاز] أما النكاح فواضح وأما الصداق فلأن ما جاز الصلح عنه صح جعله صداقا.

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله [قوله في قتل الحر] خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة [قوله خلفه] في الحديث في بطونها أولادها قال الرافعي اختلف فيه فقيل تأكيد وقيل اسم الخلفة يقع أيضا

(١٧ - (قليوبي وعبره) - رابع)

لفظها ومن كلامه يعلم اعتبار كون المائة اثنا (قوله جمع حقة وجذعة) يشير إلى أنها جمان لمؤث وفي كلام شيخنا الرملي مانعه أن الأول جمع لأنه ذكر والمؤث وأن الثاني جمع لأنه ذكر فقط وانما ذكر الشارح ذلك إشارة إلى اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضي خروج الشارح عن نهج اللغة إلى الخطأ المحض فيها فراجع النظر لأن اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضي خروج الشارح عن نهج اللغة إلى الخطأ المحض فيها فراجع (قوله فان قتل) أو قطع أو جرح لذكر أو أتى مسلم أو غيره من الأحرار كباقي وكذا في المعاني (قوله في حرم مكة) ولو بقطع هوأته بالسهم وان مات خارجه بخلاف عكسه قاله شيخنا في شرحه وقال شيخنا بلفظ مطلقا والتقليظ في هذا خاص بكون الجنى عليه مسلما (قوله أوفى الأشهر الحرم) ولو بقطع السهم لبعضها على ما ذكر (قوله ذى القعدة) وهو أولها على المعتمد فهي من سقطين ويغلف في هذا وما بعده في الجنى عليه المسلم وغيره ولا تغليظ في العبد قتل أو جرح أو لا في قتل الجنين بالحرم ولا تغليظ في الحكومات (قوله والحرم) خص بوصف التحريم لما قيل إن الله حرم فيه الجنة على إبليس وقيل لأن أول تحرّم القتال وقع فيه وآل فيه لأح الصفة وخصت به لأنه أول السنة كأنه قيل الشهر المعروف نسكه الخ وأضيف إلى الله دون غيره كما يقال شهر الله المحرم لما ذكر ولأنه اسم إسلامي وكان يسمى قبل ذلك صفرا الأول قاله الجلال السيوطي (قوله محرما ذارحم) لو قال محرم رحم بالإضافة كما فعل غيره كشيخ الإسلام في المنهج لكان أخصر وأولى ليخرج به نحو بنت عم هي أم زوجته أو مرضعتها (قوله ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة) ولومع القرابة كما مر (قوله مؤجلة) بالنصب حال من فاعل الظرف وقيل بالرفع خبر (قوله أي دية) لم يقل مثل ذلك في الخطأ مع أنه المراد لمكان الشرط عقبه المانع منه (قوله لماسيأتي) وهو خبر الصحيحين أن امرأتين اقتلتا غدفت بالهاء والذال المهملتين أحدهما الأخرى بحجر أي لا يقتل غالبا أخذ من لفظ الخذف فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي العاقلة وقتلها شبه عمد كما علم في الخطأ أولى والمعنى في ذلك أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم من أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحميلهم بغير العمد لكثرته خصوصا ممن يتعاطى الأسلحة فحسنت آعائته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت عليهم

على التي ولدت ومعها أولادها اه ثم قيل جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمرأة تجمع على نساء [قوله في الخطأ] ولو بفعل صبي عمدا إذا جعلنا عمده خطأ وجوز ابن الرفعة أن يغلف بالتثنية قال غلف به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا [قوله جمع حقة وجذعة] يريد أن الذكر منهما لا يجزئ [قوله فان قيل خطأ] خرج غيره فإنه لا يزداد تغليظه بذلك لأن المكبر لا يكبر كما في غسلات الكلب لا يطب فيها تثنية [قوله في حرم مكة] سبب التغليظ فيه تأمينه لدخاله فإذا غلف على الأمة في شأن طيره وصيده فالضمان بالأدنى أولى بالتغليظ [قوله ذى القعدة الخ] قال في شرح مسلم الأخبار تظافرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من بدأ بالمحرم لتسكون من سنة واحدة اه واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون دائما أول العام [قوله المدينة] قال بعض الأصحاب إلا أن قلنا بضمان صيده قال بعضهم ولو ضمنا لاختصاص مكة بالفلسك [قوله لماسيأتي في بابها] منه أن شبه العمد مردد بين العمد والخطأ فاعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر من جانب وحديث الحامل التي ماتت برمية الحجر [قوله بمثل الرد] إنما ألحق به لأنها تشبهه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الأنحية مثلا [قوله ومريض] من عطف الخاص على العام نه عليه لئلا يتوهم صحة أخذه من الأبل

في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وينوبون وحقق وجذاع جمع حقة وجذعة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على المشهور فيهما (والحرم درجب أو محسوما فارحم) كالأخ والأخت (فتلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بمحرم مكة حرم للمدينة ولا الأحرار ولا الأشهر الحرم رمضان ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة ولا تقرب غير محرم كولد للمم (والخطأ وان تلث) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (مؤجلة) لماسيأتي في بابها (والعمد) أي دية (على الجاني مججلة) على قياس ابدال المتلفات (وشبه العمد) أي دية (مثلثة على العاقلة مؤجلة) التثنية لحديث النسائي وغيره والباقي لماسيأتي في بابها (ولا يقبل معيب) بحيث الرد في الرد في البيع (ومريض الإبرضاء) أي

(والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) وإن كان الغالب أن الناقصة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها حكاية لخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب ابل بلده) إن كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القليلة (والا) أي وإن لم يكن له ابل (فغالب) بالجر ابل (بلدة بلدى) أو قبيلة بدوى (والا) أي وإن لم يكن في البلدة أو القليلة ابل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي فن غالب ابل الأقرب ويلزمه النقل إن قربت المسافة فإن بعثت بأن كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة والمنفعة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل الى نوع وقيمة الا براض) فيجوز العدول به قال في البيان هكذا أطلقه وليكن مبينا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة فقها (ولو عدت) الا بل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن الثل (فالتقديم) الواجب (قيمته) بالغة

رفقاهم (قوله المستحق) أي الاهل وعطف المريض خاص (قوله بأهل خبرة) أي اثنين منهم ويكتفى بتدقيق المستحق بأنها احوال فان تبين عدم الحمل ردها وأخذ بدلها ولومات وتنازع في أنها احوال شق جوفها فان ظهر عدم الحمل فكما مر فادعى الدافع إسقاطها عند الأخذ صدق بيمينه إن أخذت بتدقيق الأخذ في جاهل أو بدلين به وأمكن والاصدق بلايين (قوله قبل خمس سنين) أي قبل تمام الخامسة منها (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض من حيث الخلاف (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق وما يخرج من لزمه الأرض أو القيمة أو الحكومة فيخير بين النقد والابل (قوله فقها) أي من ابله أي من نوعها ولا تتعين عينها بل يتعين غيرها لو كانت معينة وكذا يقال فيما يأتي وظاهر كلامه أنه لا يجوز العدول الى ابل بلده الا عند عدم ابله وفي الروضة أنه مخير بينهما قال شيخنا وهو المعتمد (قوله بلده) أي بلد اقامته وإن لم يكن محل الحفاية وكذا ما بعده ولو لم يكن له بلد ولا قبيلة اعتبر غالب ابل الناس وكذا لو وجبت في بيت المال لأن جهة الاسلام لا تختص وقول البلقيني بوجوب القيمة في هذه مرهود (قوله فأقرب بلاد) فلا يعتبر قرب القبيلة في البلد وعكسه ولو استوى اليه بلدان ولم يختلف نوع الغالب فيهما تخير كذا قال شيخنا وفيه نظر لأنه مع اتحاد نوع الغالب في ابل البلدين لا يتصور التخيير لأن الذي يخرج مساوئ لكل من النوعين وانما يتصور التخيير إذا اختلف نوع الغالب في البلدين والتخيير حينئذ ظاهر فتأمل (قوله وعظمت المؤنة والمنفعة) قال شيخنا ما عطف على بعثت به يعلم اجتماع الأمور الثلاثة وفيه نظر بل أحدها كاف في سقوط الطلب بهامع أنه قد يجعل عظمة المؤنة أو المنفعة ضابطا لبعثت قال والمراد بالمؤنة أن تزيد على قيمتها وهو بعيد جدا بل الوجه أن يراد بهاملا لا يحتمل بذله عادة في مثل ذلك وبالمشقة لا يحتمل تكلفه كذلك (قوله ولا يعدل الى نوع) ولو أعلى قال شيخنا الرمى (قوله والأصح منه) هو المعتمد وأخذ من التعليل بجهالة صفتها جواز الصلح عنها إذا علمت وهو كذلك وعلمها بما يأتي في أخذ قيمتها على الجديد (قوله بأكثر الخ) لعله بقدر لا يتغلب به (قوله أو اثنا عشر) هي للتنوع فالذهب من أهلها والفضة من أهلها وانظر ما المراد بالأهل فيهما (قوله والجديد قيمتها) أي إن لم يصبر المستحق الى وجودها (قوله بنقد بلده الغالب) اقتصر المصنف على بلده لأنه المتصور إذ اعتبر غيره انما يوجد عند وجود الا بل فيه فقول شيخنا الاوى أن يقول بنقد محل الوجوب ليشمل غير بلده كما فعل شيخ الاسلام وغيره فيه نظر (قوله وقيمة الباقي) سواء كان البعض الموجود من ابله أو ابل بلده أو ابل أقرب البلاد اليه

المرض كالزكاة كذا قيل وفيه نظر فان المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ في الزكاة من مثله [قوله في الدية] كل سلم فيه اشارة الى الفرق بين هذا وبين الزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين [قوله بأهل خبرة] الحاقا لذلك بالتقويم [قوله والأصح اجزاؤها الخ] أي لصدق الاسم عليها [قوله فقها] أي تيسيرا عليه [قوله من غالب ابل بلده] أي لأنها عوض متلف فاعتبر الغالب لا البلد المتلف [قوله فأقرب] كما في الفطرة [قوله ولا يعدل الى نوع] ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الرافعي رحمه الله تعالى لكن نقل النص عن الاجزاء فيه ونسب لجمع من الأصحاب [قوله هكذا أطلقوه] الضمير فيه يرجع الى قوله فيجوز [قوله فالتقديم الخ] ظاهره التخيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أي الدنا يصر على أهلها والورق على أهلها فأوفى كلامه للتنوع [قوله أو اثنا عشر ألف درهم] قضيته أن الدينار يقابله اثنا عشر درهما [قوله لحديث] لكن مرسل [قوله بنقد بلده] أي كافي بلد المتلفات [قوله أخذ] لأن الميسور لا يسقط بالميسور [قوله وقيمة] أي على الجديد وعلى القديم قسطه من النقد

لواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) فضة لحديث بذلك رواه ابن حبان وغيره (والجديد) الواجب (قيمته) بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم (بنقد بلده) الغالب (وإن وجب بعض) منها (أخذ وقيمة الباقي

وظراء والختى) في الدية  
 نصف دية الرجل وألحق  
 بنفسها جرحها بها الختى  
 نكسا وجرحا لأن زيادته  
 عليها مشكوك فيها (و)  
 دية (يهودى ونصرانى  
 ثلث) دية (مسلم) أخذا  
 من حديث عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده أنه  
 صلى الله عليه وسلم فرض  
 على كل مسلم قتل رجلا من  
 أهل الكتاب أربعة آلاف  
 درهم ورواه عبد الرزاق  
 في مصنفه وقال به عمر  
 وعثمان رضى الله عنهما  
 (و) دية (مجوسى) ثلث  
 دية (مسلم)  
 كإلحاق عمر وعثمان وابن  
 مسعود رضى الله عنهم  
 ثمانمائة درهم ويعبر عن  
 ذلك بحمس دية الذى وهو  
 من له كتاب ودين كان  
 حقا وتحمل ذبيحته  
 ومناكته ويقر بالجزية  
 وليس للمجوسى من هذه  
 الخمسة إلا الخامس فكانت  
 دينه خمس دينه (وكذا  
 وثنى) أى عابد وثن بالثلاثة  
 لئى صنم (له أمان) بأن  
 دخل لنا رسولا فقتل  
 ومنه عابد الشمس والقمر  
 أى دينه دية مجوسى  
 والمرأة في الأربعة على  
 النصف عند كرو (والمذهب  
 لأن من لم يبلغه الإسلام)  
 وقيل (أن تمسك بدين  
 لم يبدل فدية دينه) دية وقيل دية مسلم لظنه (والا) بأن تمسك بدين بدل (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين بالنظر

(١٣٣)

(كنصف) دية (رجل نكسا وجرحا) بضم الجيم روى البيهقى حديث دية المرأة

فإن وجد بعض من كل منها فإن اتحدنوها فذلك والألفه الأتمام من التأخر إن كان أعلى والأرجح  
 إلى القيمة وهذا كله على الجديد وأما على القديم فيؤخذ بالقسط من النقد المذكور وهل القسط  
 باعتبار عدد المائة من الأبل أو باعتبار قيمة المأخوذ والمردوم لوجعت أو باعتبار نقص قيمة المأخوذ  
 عن الألف حتى لو ساءه فلا شيء راجع ذلك (قوله والمرأة) أى الأثنى وهى مبتدأ والظرف بعدها  
 الخبر كما أشار إليه الشارح والختى عطف عليها (قوله نكسا وجرحا) وطرقا ومعنى نعم في حلة الختى  
 وهذا كبره وشغريه الأقل من دية امرأة وحكومة كل منها (قوله ودية يهودى الخ) أى له كتاب ودين  
 يقر عليه بالجزية ويشترط أن يكون له أمان وإن تحمل مناكته والاهدر في الأول ووجب دية مجوسى  
 في الثلثى ويقاس بالدية غيرها كذا قاله شيخنا وفي الثاني نظر لأن الدية معتبرة بأغلظ الأصل كما يأتي  
 فظاهر كلام المصنف أن لفظ يهودى وما بعده مرفوع عطفا على المرأة وأخرجه الشارح عن إعرابه  
 بتقدير لفظ دية قبله وهو معيب وقيل عنده عدم صحة الأخبار عنه بما بعده وأوجب الإمام مالك  
 في نحو اليهودى نصف دية مسلم وأوجب أبو حنيفة فيه دية مسلم كاملة وأوجب الإمام أحمد دية المسلم  
 في العمد ونصفها في الخطأ وشبه العمد (قوله ثلث عشر) الأخصر ثلث خمس مسلم قال الخطيب لعدم  
 تكرار الثلث وتصويب الحساب (قوله وهو) أى الذى (قوله أى صنم) وقيل الوثن ما يكون من  
 نحو نحاس والصنم ما يكون من حجر وعلى كل منهما فالكواكب لا تسمى بواحد منهما وإن اتحد  
 حكم الدية في الجميع (قوله له أمان) لما تقدمت الإشارة إليه وإن كان ظاهر كلامه رجوعه للوثنى  
 وحده (قوله والمرأة) ومثلها الختى كما مر في المسلم (قوله أن تمسك) أى يقينا فإن شك هل بلغته دعوة  
 نبى أولا فهدر على المعتد (قوله بدين لم يبدل) أى عند أهله أو باعتبار اعتقاده بأن لم يبلغه ناسخ له  
 (قوله وقيل دية مسلم) فالتعبير بالمذهب ليس في محله (قوله وقيل دية ذلك الدين) وفيه طريق قاطع  
 بالأول وأعل تعبير المصنف بالمذهب لأجلها وجع الأولى معها قطليا وكان حق الشارح أن ينبه على ذلك  
 (فتنبه) يجرى في هذه الديات التعليل في العمد وشبهه وفي الخطأ في الأشهر الحرم وفي الحرم المحرم لاقى  
 الحرم كما مرّت الإشارة إليه في قتل كتابي مثلامدا أو ذارحم أو في الأشهر الحرم من كل من الحقات  
 والجذعات عشر ومن الخلفات ثلاث عشرة خلفه وثلث خلفه وفي قتل نحو مجوسى كذلك جذعتان  
 وحقتان وخلفتان وثلاث خلفه ويعبر في المتولد أكثر أصوله دية أب كان أو أم سواء حلت مناكته  
 أولا كما في جزاء الصيد نظرا لمنع ابتداء والله أعلم .

[قوله والمرأة الخ] لما فرغ من مغلطات الدية شرع في منقساتها فنها الأنوثة ثم الكفر إلى آخر ما قرره [قوله  
 نكسا] أى بالاجتماع [قوله وجرحا] أى بالقياس [قوله أربعة آلاف] قال الزركشى فاعتبر الثلث في الإبراهيم  
 فقسنا عليه الأبل وذهب أبو حنيفة إلى إيجاب دية مسلم ومالك إلى إيجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث  
 فأخذه الشافعى للاتفاق عليه ومنه تم أن دليل إيجاب الأبل فيه الإجماع [قوله أيضا أربعة آلاف] وأما  
 إيجاب الأبل فيه فدلله الإجماع لأنه أقل مما قيل [قوله ويعبر عن ذلك] أشار بهذا إلى القياس الذى ثبت  
 به الحكم المعتضد بقول الصحابة [قوله أى عابد وثن] (فتنبه) المتولد بين مختلفي الدية يلحق بأغلظهما  
 قيل ويشكل بالختى حيث ألحق بالمرأة قال السهيلي ولا يقال وثن الألمان فإن من غير صخرة كالنحاس  
 وغيره [قوله له أمان] ظاهره عوده إلى الوثنى فقط وينبى عوده إلى الكل [قوله والافكم مجوسى] أعلم  
 أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبى أصلا وفيه طريقان أحدهما  
 قولان أرجعهما وجوب الأخص والثاني دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعير المصنف بالمذهب صحيح

لم يبدل فدية دينه) دية وقيل دية مسلم لظنه (والا) بأن تمسك بدين بدل (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين بالنظر



(فصل : في موهجة الرأس أو الوجه لمسلم) أي منه (خمس أبرة) لحديث في الموهجة خمس من الأبل رواه القزويني والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكر والأنثى (و) في (هاشمة مع إضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من (١٣٣) الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي

موقوف على زيد (ودونه) أي وفي هاشمة من غير إضاح (خمس) أخذا بما ذكر قبل (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (د) في (منقلة) وهي مسبوقة بهشم وإضاح (خمس) عشر (بعير) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود والذائي وابن حبان والحاكم ورواه من حديثه ماسبق في الموهجة (و) في (مامومة ثلث الدية) لحديث عمرو بذلك أيضا وقيل بها الدامغة وقيل تزد حكومة تطرق الخريطة وقيل فيها الدية لأنها تذف ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر) ونقل ثالث وأم راج فلي كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيرا وثلاث بعير وهذا كله في المسلم الذي ذكرنا خمسة في الموهجة مثلا نصف عشر دية فتراعي هذه النسبة في حق غيره ففي موهجة المرأة بعيران ونصف والذي بعير وثلثان

(فصل) في حكم واجب مادن النفس في المسلم وغيره من الذكر والأنثى والخنثى والحر والرقبي (قوله) في موهجة الرأس) ومنه البياض خلف الأذن هنا دون الرضوء لتعلقه فيه بالشعر (قوله أي منه) أشار إلى أن اللام بمعنى من لدفع توهم أنه المستحق لها بالجناية على غيره ولا فائدة أن الظرف متعلق بالرأس والوجه فتأمل (قوله خمس أبرة) أو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أولى لأن الخسة مثلية أو خمسة كما يأتي ولكان أعم لأنه المعتبر وسيأتي (قوله والثلاثة) هم أبو داود والنسائي وابن ماجه (قوله والبعير يطلق على الذكر والأنثى) وهذا الإطلاق لغة ولو سكت عنه لكان أولى لأن المعتبر هنا الأنثى كما تقدم في الدية وسيأتي الإشارة إليه (قوله مع إضاح) ولو لحاجة إليه لإخراج العظم المشوم ولو وصلت الهاشمة إلى جثة أو فم أو الموهجة إلى أنف وجب مع الأرض حكومة أيضا ومحل ما ذكر في رأس أو وجه غير زائد يقينا والا فالواجب حكومة لأرض (قوله أخذا بما ذكر قبل) من أن شرط وجوب العشرة اجتماعهما والواجب في شيئين يقتضي التوزيع عليهما (قوله فهشم) الواو أولى (قوله وأم راج) بفتح الهمزة وتشديد الميم فعل ماض فلو دمغ خامس فان قلنا بالمرجوح أن الدامغة مذففة فهو القاتل فعليه الدية وعلى كل ممن قبله ضمان جرحه والا فان مات بجراحاتهم وزعت الدية على الخمس وسقط مقدار الجزوع الأول والا فعلى الخامس حكومة فقط فراجعه (قوله وهذا كله الخ) أي كما صرح به المصنف أولا وتؤخذ الذكورة من تذكير لفظه المتقدم وسكوت الشارح عن الحر هنا مع ذكر المسلم لأوجه له فتأمل (قوله فتراعي هذه النسبة الخ) هو صريح في اعتبار التثليث والتخميس ففي الموهجة عمدا خمس أبرة اثنا عشرة حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفيها خطأ خمس نخسة بفت مخاض وابن لبون وفت لبون وحقة وجذعة فراجع ذلك وحرره (قوله والذي) أي الذكورة ما ذكره وفي الدية نصف وثلث بعير وفي المجوسية سدس بعير وانظر كيف التثليث والتخميس فيها وغيرها (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس غير الموهجة من الهاشمة وغيرها عليها في تلك النسبة فتأمل (قوله ان عرفت) يقينا (قوله وجب قسط) أي ما لم تكن الحكومة لواهتبرت أكثر منه والواجب فان استؤجر بتخبر (قوله وفي جائة ثلث دية) وكذا في دامغة بل هي منها كما يأتي وفي مامومة كما مر بالنظر لهذا فيندفع الاعتراض بان الخلاف في غيره أوجه وبقي من المنقصات الرق والاجتنان وسيأتيان .

### (فصل : في موهجة الرأس)

[قوله أخذا بما ذكر] وذلك لأن الواجب في شيئين يوزع عليهما عند الانفراد [قوله وقيل حكومة] على هذا هل تبلغ أرض موهجة تردد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغ بها [قوله خمسة عشر] لو قل من غير إضاح فهل يجب عشرة أبرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الإضاح [قوله فهشم] الايتان بالواو أولى [قوله حكومة] أي ولا يجوز أن يبلغ بها أرض الموهجة [قوله ففيه حكومة] وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتياهما على المحاسن والحواس وثلثا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه

والمجوسى ثلث بعير وعلى هذا القصاص (والشجاج قبل الموهجة) من الحارصة وغيرها المتقدم (ان عرفت نسبتها منها) أي من الموهجة بان كان على رأسه موهجة إذا قيس بها الباضعة مثلا عرف أن المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم (وجب قسط من أرضها) أي الموهجة (والا) أي وان لم تعرف نسبتها منها (فحكومة كجرح في سائر البدن) أي باقية كالأضاح والهشم والتخيل ففيه حكومة (وفي جائة ثلث دية) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا

كالستنى بمقابلته (وهى جرح ينفذ) بالهجمة (الى جوف كبطن وصدر وثمرة فم) بضم المثناة (وجين وخاصرة) أى كداخل المذكورات  
وصور الجين بمقابلتهم من (١٣٤) أن الجرح النافذ منه الى جوف الدماغ جاقفة ووجهه الصول عن قول المحرر وغيره

الجين المفهوم مما ذكر  
مع ومتا الورك وليس من  
الجوف داخل الفم والألف  
(ولا يختلف أورش موضحة  
بكبها) فالكبيرة وغيرها  
سواء فى أورشها التقيم  
(ولو أوضح موضعين بينهما  
لحم وجلد قبل أو أحدهما  
فوضعتان) وجهه فى  
الثانية وجود حاجز بين  
الموضعين والأصح فيها  
واحدة لأن الجنايا قامت على  
الموضع كله كاستجابته  
بلايضاح ولو عاد الجاني  
فرفع الحاجز بينهما قبل  
الانفصال لزمه أورش واحد  
على الصحيح وكذا لو  
تأكل الحاجز بينهما لأن  
الحاصل بمرأية فله  
منسوب اليه (ولو اقتصمت  
موضعه عمدا أو خطأ  
أو شملت رأسا ووجهها  
فوضعتان وقيل موضحة)  
نظرا للصورة والأول نظر  
الى اختلاف الحكم أو المحل  
(ولو وسع موضحة فواحدة  
على الصحيح) كما لو أتى به  
ابتداء كذلك والثانى  
فتان (أو) موضحة  
(غيره فتان) لأن فعله  
لا يبنى على فعل غيره  
(والجاقفة كموضحة فى  
التعدد) وعدمه فلا أجابه

(قوله كالستنى) لعدم أداة الاستثناء فيه والذى قبله خرج سائر البدن (قوله وخاصرة) ومثانة  
ومجان بكسر أوله المهمل وهو ما بين الخصى والذبر (قوله جاقفة) وهى الدامغة السابقة فى كلام  
الشارح ولم يذكرها المصنف هناك لدخولها فيما هنا (قوله الجين) بنون بعد الجيم متى جنب  
(قوله مما ذكر معه) وهو الخاصرة بعده والبطن قبله (قوله ومنه) أى مذكر (قوله داخل الفم  
والألف) وكذا العين والفخذ والذكر فالمراد بالجوف ما فيه حالة للغذاء أو الدواء أو ما هو طريق  
له غير المذكورات (قوله لزمه أورش واحد) ان اتفقت الجنايتان عمدا وغيره والا تعددت كما يأتى  
ولو رفعه غير الجاني لزمه أورش ولزم الأول أورشان ولو رفعه مع غيره فكذلك كذا قالوا وقياس  
ما يأتى فيما لو أوقعه جمع أنه يلزم الجاني ثلاثة أروش ويلزم من شاركه فى رفع الحاجز أورش واحد  
ولو اشترك فى الموضعين ورفع أحدهما الحاجز لزم الرفع أورشان والآخر أورش واحد كذا قالوا  
وقياس ما يأتى فيما لو أوقعه جمع أنه يلزم الرفع ثلاثة أروش ويلزم الشريك فى الموضعين أورشان فتأمل  
(قوله ولو اقتصمت الخ) يشير الى أن الموضحة كالجاقفة تعد بصورة ومحل وحكما وقاعلا (قوله شملت)  
بكسر الميم أفصح من فتحها (قوله أو موضحة غيره) فغير محرر عطف على ضمير موضحة من غير العدة  
الجار وهو طريق المصنف تبعاً لشيخه ابن مالك ولم يجعله عطف على ضمير وسع مع محته لمنع العطف عليه  
من غيرنا كيد اتفاق مع ان غير وجدت فى خط المصنف مجرورة (قوله فى التعدد) ثم لو وسع جاقفة غيره  
من داخل فقط أو من خارج فقط لحكومة فقط (قوله وكذا الخ) أى مما جاقفتان فالتشبيه

[قوله كالستنى] وذلك لأن جروح باقى البدن ليس فيها مقدر الا الجاقفة [قوله مما قبله] الذى قبله قول  
للتن كجرح [قوله وهى جرح ينفذ الى جوف] أى ولو كان ذلك بابرة ونحوها [قوله وثمرة فم] كأنها  
الثمرة التى فى أعلى الصدر بين الترقوتين [قوله وصور فى الجين] لك أن تقول هذا التصوير يرجع الى  
أن ذلك مأمومة فالخلق ما فى المحرر الآن يقال لابد فى الجاقفة من خرق الجلد أعنى خريطة الدماغ فان قيل  
هذه تكون دامغة قلنا نعم ولكن الدامغة لا يتقدم لها دية فى التهاج [قوله المفهوم مما ذكر] الذى ذكر  
قول المتن كبطن الى قوله وخاصرة الا قوله وجين فليس مما ذكر [قوله ومنه] الضمير فيه يرجع الى قوله  
بما ذكر [قوله موضحة] غيرها مما لم يقدر كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم [قوله لأن الجنايا] عبارة  
الامام لأنه بازاله أحدهما أثبت الجنايا على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجب أكثر من أورش الموضحة  
فأولى [قوله عمدا وخطأ] نصب إما على نزع الحافض أو صفة مصدر محذوف [قوله أو شملت رأسا  
ووجهها] خرج ما لو شملت رأسا وقفا فلا خلاف فى إيجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لو عمت  
الجبهة والخد فوضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الأفصح [قوله أو موضحة غيره] أى فغيره محرر  
ويجوز أيضا رفعه عطف على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه إقامة له مقام المضاف اليه [قوله كموضحة] من  
جهة ما دخل فى التشبيه بعدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها  
الشارح وقد تعرض لها الزركشى فقال لو وسع غيره الجاقفة من الظاهر والباطن تعددت والا لحكومة  
على الموسع [قوله وكذا لو اقتصمت عمدا وخطأ] ظاهره اتحاد الجاقفة بذلك وهو خلاف ما فى  
الروضة وأصلها حيث قالوا ويجوز فى اختلاف حكم الجاقفة واقسامها الى عمد وخطأ ما تقدم فى الموضحة  
والجواب عن الشارح رحمه الله تعالى ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أى فهما جاقفتان

[قوله]

فى موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما جاقفتان ولو رفع الحاجز بينهما  
أو تأكل فواحدة على الصحيح وكذا لو اقتصمت عمدا وخطأ (ولو نفقت) بالهجمة (فى بطن وخرج من ظهر جاقفتان فى الأصح)

اعتبروا للخارجة بالداخلة والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانه طرفان فثنتان) حيث الحاجز بينهما سليم (ولا يسقط الأرض بالتحام ونهضة وجائفة) لأنه في مقابلة الجزء الذاهب والألم الحاصل (والمذهب أن في الأذنين دية لحكومة) وهو قول أوجه مخرج وجه بأن السمع لا يحلها وليس فيها منفعة ظاهرة واستدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الأذن حسون من الأبل رواء البارقطني والبيهقي وسواء فيما المقطع والقلع والسمع والأصم (وبعض) منهما (بقسطه) من الدية وهو صادق بواحدة ففيها النصف وبه صرح في المحرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أيدسهما) بالجناية (فدية وفي قول (١٣٥) حكومة) لأن منفعتيها لا تبطل

بذلك وهي جمع الصوت ليصل إلى الصياح ومحل السماع وعورض ببطان المنفعة الأخرى وهي دفع الهواء بالأحاساس (ولو قطع بإستين حكومة وفي قول دية) الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني كما في المحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن حزم في العين حسون من الأبل رواء مالك وحديثه أيضا وفي العينين الدية رواء النسائي وابن حبان والحاكم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أي ذى عين واحدة ففيها نصف الدية لأن المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر إليه (وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء) فيها نصف الدية (فان نقص فقسط) منه فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالصحيحة التي لا يياض فيها (فان لم ينضبط) النقص (لحكومة)

راجع لقوله لو أجافه في موضعين فأتومهم بعضهم هنا ليس في عمله (قوله أن في الأذنين دية) ولو تعددت الأذان فان كانت كلها أصلية أو اشتبهت تعدت الدية فان علم زيادة بعضها ففيه حكومة وكذا جميع ما يأتي (قوله وهو) أي ائتمان بالحكومة قول أوجه مخرج ومقابلة المبرعنه بالمذهب نص فالتعبير بالمذهب ليس في عمله (قوله) وليس فيها منفعة ظاهرة) هو مردود بأن دفع الهواء وجمع الصوت من المنافع المقصودة خصوصا مع الجمال الاعتباري (قوله وسواء الخ) ولو حصل مع ذلك إيضاح وجب أرشه أيضا (قوله وبعض الخ) يجوز فيه الرفع على الابتداء لوصفه المقدر كما ذكره الشارح والجرح عطف على الأذنين ولكن يبعده حرف الجر بعده ولزوم جريان الخلاف السابق فراجع (قوله من الدية) اقتصر عليه لأنه الراجع وكان المناسب أن يزيد أومن الحكومة فتأمل (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة لمعرفة الجزئية المعتبرة في أجزاء الأطراف كما مر بخلاف السكل لا اعتبار المائلة وفي اعتبار المساحة ما مر في الموهضة فراجع (قوله وعورض الخ) مراده رد القول ببقاء منفعتيها لأن هذه المنفعة توجب الدية وحدها كما تومهم بعضهم ولو أسقط لفظ الأخرى لكان وانحأ لأن المنفعة واحدة لهاجهتان جمع الصوت ودفع الهواء فتأمل (قوله الأول مبنى على الأول) لنقص المنفعة عنده والثاني مبنى على الثاني لزوال جميع المنفعة عنده كذا قالوا وفيه على الثاني بحث دقيق فتأمل ومحل القولين في قطع غير عمد أو عفا على مال والأوجب القود كما لا يقال العفو عن القود يقتضى وجوب الدية لأنه لا تلازم بينهما كما لو قتل مرتد مثله فيجب القود ولا شيء لو عفا وكما لو قطع يديه فسرى كما تقدم (قوله ولو هي) قدر المتبذل أدون كان أمالاً أنه وجدعين مرفوعة في كلام المصنف أولاً أنه أخصر (قوله ففيها نصف الدية) خلافاً للائمة الثلاثة (قوله باقية في أعينهم) نعم لو كان نحو العمش بجناية نقص لأجله حكومة (قوله أم الناظر) وهو السواد الأصفر الذي هو محل الابصار في وسط السواد الأعظم (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وفي هدبه حكومة ان فسد المنبت والا فالعزير فقط (قوله على قياس الخ) اذ لانص في ذلك خلافاً لمن زعمه ويندرج في الدية حكومة الاهداب (قوله وفي مارن) ولو باشلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد

[قوله اعتبارا الخ] أي كما أن الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها [قوله لأنه في مقابلة الخ] وفارق ذلك سن غير المغفور وان كان الغالب على الموهضة الالتحام لئلا يلزم اهدار الموهضات دائماً بخلاف السن فان المجنى عليه ينتقل إلى حالة أخرى يضمن فيها [قوله بقسطه] وقيل حكومة فلأخر الماتن قوله لا حكومة إلى هنا لا فادنبوت الخلاف في البعض [قوله لحكومة] هذا بشكل على قطع الصحيحة بها [قوله وفي كل جفن] وان لم يكن هدب [قوله على قياس الخ] يريد أنها لم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب الماوردي في قوله أنه ورد في كتاب عمرو [قوله وقيل في الحاجز الخ] على

فيها وسواء كان البياض على البياض أم على السواد أم الناظر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كان (لاعمى) ففي الأربعة الدية على قياس أن في المتعدد من جنس الدية تقسم على أفراد كالعينين والأذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الألف مشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحديث عمرو بن حزم وفي الألف اذا استؤصل المارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الألف اذا قطع مارنه مائة من الأبل رواء البيهقي ولايزاد في قطع القصبة مع شيء وتندرج حكومتها في دية في الأصح (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما) أي في الطرفين (دية) لأن الجمال والمنفعة فيهما وقال الأول وفي الحاجز

(و) في (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الهدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولو لا لکن وأرت) بالثنية (والتخ) بالثنية (وطفل دية) لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الهدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بتحرر بكلمة) (ومص) فان لم يظهر فحكومة (ولاخرس حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الهدية (و) في (كل سن) لذكر حرم عبد الله بن عمرو بن العاص في كل سن خمس من الابل رواه أبو داود وحديث عمرو بن حزم (١٣٦) صل خمسة أبخرة) لحديث

وفي السن خمس من الابل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستر بالحكم (أوقلعهابه وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص المنافع (فكصحيحة) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) في سنها (أو نقصت) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كصحة) ففيها الأرض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو وقع سن صي لم يضر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت وجب الارش) السابق (والاظهر) انه لو مات قبل البيان للحال (فلاشئ) لان الاصل براءة الذمة والظاهر العود لوعائش والثاني يجب الارش لتحقق الجناية والاصل

الوجه (قوله وفي كل شفة) ولو باشلال وهي ما بين الشدين مما يستر الاسنان والثة ويندرج فيها حكومة الشارب ونحوه (قوله نصف) نعم لو كانت مشقوقة قصت حكومة (قوله وفي الشفتين الهدية) أي مع القياس المتقدم في التعدد وقال مالك بوجوب ثني الهدية في الشفة السفلى (قوله وفي لسان دية) وان كان له طرفان أصليان فان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا ففي الأصلي الهدية وفي الآخر حكومة تنقص عن قسط قدره من الأصلي (قوله لناطق) ولا عبرة بالذوق معه كذا في شرح شيخنا وفي العباب خلافة فراجعه وتأمله وسيأتي قريبا ما يؤيده (قوله والتخ) فعمل أنه لا يضر نقص بعض الحروف حيث لم يكن بجناية (قوله من ذكر قبل) وهم النسائي وابن حبان والحاكم (قوله وطفل) نعم ان بلغ أو ان النطق ولم يظهر فحكومة بلا خلاف وفي لسان أصم لا يحسن الكلام دية على الأصح في الأنوار (قوله فان ذهب ذوقه) أي الأخرس وجبت الهدية ويدخل فيها حكومة للسان ولو ذهب ذوق الناطق مع كلامه فديتان على المعتمد ولا حكومة للسان .

(فرع) لو عاد اللسان بعد قطعه لم يسقط الهدية ولا الأرض وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن غير الثغور وسلخ الجلد والبكارة وأما المعاني فيسقط الأرض يعودها مطلقا لأن ذهابها مظنون (قوله وفي كل سن) أصلية تامة مشغورة متميزة خمسة أبخرة لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أعم وأولى ولو كانت أسنانه صفيحة واحدة وجب دية صاحبها فقط على المعتمد وفي ابطال منفعة السن أرض كامل كقلعها على المعتمد (قوله وإعجام الخاء) ويقال بالجيم (قوله أوقلعهابه) أي معافولقلعه وحده بعدها وجب فيه حكومة كما لو قلعه غيره وفي جعل إزالة السن دون نسخها قلعا تجوز لأنه كسر لاقطع فتأمل (قوله وفي سن زائدة) أي خارجة عن سمت الاسنان والاففها أرض كامل كما في الأصبع الزائدة ولو قلع مع السن شئ من عظم الرأس وجب له حكومة ولو طالت السن بحيث لا تصلح للضغ ففيها حكومة فقط كما لو كانت ناقصة عن أختها (قوله وان بطلت المنفعة) أي كلها اذا قلعه وهي كذلك (قوله أو نقصت) أي بغير جناية والاففها أرض ناقص حكومة (قوله ولو قلع الخ) تقدم مافيه (قوله أي من أسنانه) بيان للقاعدة (قوله الأرض السابق) وان عادت ناقصة وجبت حكومة للنقص وكذا لو عادت كاملة تجب حكومة لأجل الألم قاله شيخنا فراجعه (قوله وهي ثنتان وثلاثون)

هذا لو قطع طبقة مع الحاجز وجب نصف الهدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التفتيش محل الخلاف اذا أفرد الحاجز بالجناية لكن عبارة المصنف في حكاية الوجه تتناول ما لو قطع أحد الطرفين مع الحاجز وواجبه نصف الهدية وحكومة [قوله وفي كل شفة] خالف مالك فقال في السفلى الثلاثان أي حركتها وفي العليا الثلاث [قوله وفي اللسان] نقل الشافعي في الأم وكذا ابن المنذر فيه الاجماع [قوله سواء الخ] لو أبطل نفعها بالكلية فكذلك [قوله أو نقصت] ظاهره ولو بجناية [قوله ففيها الأرض] لنقص البطش [قوله فلاشئ] يعني لادية والاففها حكومة واجبة [قوله والثاني يجب] أي لو عاد بعضها مهمات فالظاهر عدم مجئ هذا القول [قوله وهي ثنتان وثلاثون] أربع ثانيا وأربع رباعيات وأربع ضواحك لعله

عدم العود (و) الاظهر (انه لو قلع سن مشغور فعادت لا يسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة والثاني وأربع قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا تزيد على دية إن اتحد جان بجناية) كان يسقطها بضربة ولو أسقطها بضربات من غير تغلل ان دمال ففيها القولان وقيل تزداد قطعها كما لو تغلل الا فدمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني (و) في (كل لحي) بفتح اللام (نصف دية) كالأذن والاحيان منبت الأسنان السفلى (ولا يدخل أرض

عشرة (في دية اللحيين في الأصح) والثاني يدخل اتباعا للأقل الأكثر ففيهما بأسنانهما على الأول مائة وثمانون بغيرا وعلى الثاني مائة وقد لا يكون عليهما أسنان كلحي طفل لم تنبت أسنانه أو شيخ تنازت أسنانه (وفي كل يد نصف دية إن قطع من كف فان قطع من فوقه فحكومة أيضا) في (كل أصبع عشرة أبخرة) في (كل أظفار) من غير ابهام (ثلث العشرة و) في (أظفار ابهام نصفها والرجلان كاليدين) في جميع ما ذكر في قطع كل رجل من القدم نصف دية ومن فوقه حكومة أيضا وفي كل أصبع منها عشرة أبخرة وأنامل أصابع الرجل كأنامل أصابع اليد كذا قالوا روى النسائي وغيره من حديث

عمر بن حزم في اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الأبل (وفي حلمتها) أي المرأة (ديتها) في كل واحدة وهي رأس الثدي النصف لأن منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يزال يقطع الثدي معها

غالب في الآدمي نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالأربعة التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة بالنواجذ في ضحكه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكه تبسم والتي تليها تسمى الأنياب وبعدها اثنا عشر ضرسا ويلها أربعة تسمى النواجذ وهي من الأضراس يقال لها أضراس العقل ولا مانع من ارادتها في ضحكه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في الخصى والكوسج فأسنانها ثمانية وعشرون سنا قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقر أربعة وعشرون سنا وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنا وأسنان التيس ثلاث وعشرون سنا وأسنان الغنم تسعة عشر سنا (قوله وهي ست عشرة) أي في كل لحي ثمانية كما مر ولو ذكر جميع الأسنان لكان أنسب لكنه لما خص الكلام باللحيين الأسفلين اقتصر على ما ذكره ولا يقال لما عليه الأسنان العليا لحي (قوله وكل يد) وإن تعددت سواء علمت الأصالة في السكك أو أشبه الأصلى بغيره ففي كل واحدة القود أو نصف الدية وإن علمت زيادتها بقول أهل الخبرة لنحو قصر فاحش أو قلة بطش ففيها حكومة (قوله من كف) أي كوع دفعة واحدة فلو قطع أصابعه قبل كفه لزمه دية كاملة للأصابع وحكومة للكف ولو سلخه غيره أو هو قبل قطعه نقص منه حكومة الجلد ولو قطع رجله واحدة يديه أصياله ما قاله شيخنا وخالفه غيره ثم قطع اليد الأخرى تعديا ومات بذلك لزمه ثلث الدية للبد قاله شيخنا وفيه نظر فراجع وانظره (قوله وفي كل أصبع عشرة أبخرة) وإن زادت على العدد الأصلي حيث كان السكك أصليا أو أشبهه فإن علم زيادتها كما مر في اليد ففيها حكومة (قوله وفي كل أظفار ثلث العشرة) فإن زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل للأصبع وجب في كل أظفار ربع العشرة إلا أن علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانه يجب دية كاملة للأصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا ولا وفيها حكومة كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو أشبهت وجب فيها ستون بغيرا وما في المصحح مرجوح أو مؤول يعود الضمير فيه على الأنامل دون الأصابع فراجع (قوله وأنامل أصابع الرجل الخ) ففي كل أظفار من غير ابهام ثلث العشرة وفي أظفار ابهام نصفها (قوله كذا قالوا) تبرأ منه لما قيل إن في خنصر الرجل أظفارين فقط والواقع أنها ثلاثة وإن كانت غير ظاهرة في الحس (قوله وهي رأس الثدي) فهي منه ولونها مخالف لونه وحولها دائرة كذلك ولا يزال يقطع الثدي معها شيء كالد كرم مع الحشفة

وأربع أنياب واثنا عشر رحي وأربع نواجذ وهي أقصاها وآخرها نباتا ويسمى ضرس الحلم وفي الغالب لا تنبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اثنتان فتكون ثلاثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواجذه يريد بها الضواحك وانما يجب في زائد هنا بجنابة لأن نباتها مختلف ويتقدم ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا [قوله وفي كل يد] نقل ابن المنذرية الإجماع [قوله إن قطع] ذكره على إرادة العضو ثم هذا القيد بالنظر إلى قوله فان قطع فوقه والا فلو لقط الأصابع وجبت دية اليد [قوله فحكومة] هذا يشكك بما صححه في الروضة من أن القصة تنبع الأنف [قوله وفي أصبع] فيها وكذا الأظفار تسع لغات شهيرة وتزيد الأصابع عشرة وهي أصبوع [قوله ثلث العشرة] أي بالإجماع [قوله ومن فوقه] أي ولو من الفخذ [قوله وفي كل أصبع] أي وكما قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أناملها وتركه الشارح للعلم به من هذا [قوله وهي رأس الثدي] هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول

الرجل (حكومة وفي قول دية) كالمرأة و فرق الأول بالتقاء المنفعة فيه (وفي أنثيين) أي جلدتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث  
 جمهور من حرم في الذكر وفي الأنثيين (١٣٨) الدية رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (ولو) كان

الذكر (الصغير وشيخ  
 ونسب) فدية (وحشفة  
 كذا ذكر) فيها دية لأن  
 معظم منافع الذكر وهي  
 لغة المباشرة تتعلق بها  
 (وبعضها بقسطه منها وقيل  
 من الذكر) لأنه المقصود  
 بكامل الدية (وكذا حكم  
 بعض مارن وحلمة) أي  
 يكون بقسطه من المارن  
 والحلمة وقيل بقسطه من  
 جميع الأنثى والثدى بناء  
 على اندراج حكومة قصبة  
 الألف وحكومة الثدى في  
 دية المارن ودية الحلمة  
 وقد تقدم (وفي الأليين)  
 وهما موضع القعود (الدية)  
 كالأنثيين والمرأة كالرجل  
 ففي أليهايتها وفي الواحدة  
 النصف ولو قطع بعض  
 أحدهما وجب قسطه ان  
 عرف قدره والا فالحكومة  
 (وكذا شراها) أي المرأة  
 وهما حرفا الفرج فيها  
 ديتها كالأليين (وكذا حكم  
 سلخ جلد) فدية المسلوخ  
 منه (ان بقي) فيه حياة  
 مستقرة وحز غير السلخ  
 رقبته بعد السلخ أي ان  
 فرض ذلك والا فالسلخ  
 قاتل له وجعل في وجوب  
 الدية كواحد وجبت فيه  
 من البدن كاللسان والذكر

ولو أيسر الثديين فدية أو قطع لنبها أو أرغامها فحكومة (قوله أي الرجل) ولو احتملا  
 فنسمل الخنثى (قوله أي جلدتي الخ) تقسم ما فيه ومحل وجوب الدية ان سقط البيضتان والا ففي  
 الجلدتين حكومة ولو سل البيضتين فدية ناقصة حكومة الجلدتين (قوله وكذا ذكر) بقطعه  
 أو إعلاله وفي تعذر الجاع به حكومة فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية على العتد قاله شيخنا  
 وفيه نظر فراجع (قوله فيها دية) ولا يزداد بقطع الذكر معها شيء كما علم (قوله بقسطه منها) فلو  
 اختل معه مجرى البول وجب الأكر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى كما في الروضة (قوله  
 وفي الأليين) ومثلها للأحمتان النانثان بحسب سلسلة الظهر فبيها الدية (قوله وحز غير السلخ  
 رقبته) أو حزا السلخ واختلفت الجناية عمدا وغيره ولو نبت الجلد استردت الدية كما تقدم آنفا  
 (قوله فرع) التعبير به أنسب من التعبير بالفصل كما لا يخفى وزاد الترجمة به لطول الكلام قبله وهو في  
 إزالة المعاني المعبر عنها بالمنافع (قوله المنافع) ذكر منها ثلاثة عشر ومحل الوجوب فيها ان لم يرج  
 عودها بقول اثنين فأكثر من أهل الخبرة فان لم تعد أومات بعد مضي زمن قدره وجبت الدية  
 والا فلا كما مر (قوله في العقل) سمي بذلك لأنه يعقل صاحبه أي يمنع عن ارتكاب ما لا يليق  
 والكلام في العقل الفرزي اذا زال كله وهو ما عليه التكليف وقد مر أول الكتاب أنه غريزة  
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس ومحل القلب على الراجح وله شعاع متصل  
 بالماغ وقيل محل الدماغ وعليه أبو حنيفة وجاعة وقيل محلها معا وقيل لا محل له قاله الامام فان  
 زال بعضه وعلم كأن صار يحزن يوما ويفيق يوما وجب قسطه وإلا فحكومة كافي العقل المكسب وهو  
 ما به حسن التصرف (قوله أي ازالته) كذا عبر به هنا وفي الشم وعبر في البصر بالازهاب معا  
 والازالة وفي السمع وغيره بالابطال فقيل هو تفنن في التعبير بدليل تغييره أولا في الجميع بازالة  
 المنافع وبدليل أن المصنف لم يعبر بالابطال ولا بالمذهب وقيل وهو الأقعد إن هذه الألفاظ الثلاثة  
 قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره منها كما يقال لمن صرف ماله في شيء أذهب ماله  
 في كذا ولا يقال أبطله ولا أزاله ويقال لمن أفسد صلاته أبطأها ولا يقال أذهبها ولا أزالها ويقال لمن قتل  
 شيئا من محل إلى آخر أزاله ولا يقال أبطله ولا أذهبه فلعن المصنف والشارح نظرا إلى مثل ذلك فتأمل  
 (قوله كأن ضرب رأسه أو لطمه) أي أو مكن زواله بذلك والا كضربه بقم فزواله بهاموافقة قدر لاضمان  
 غيره بعد هذا الذي يلتمه المرضع اه قال الامام ولونها في الغالب يخالف لون الثدي وحولها دائرة عل  
 لونها وهي من الثدي لامن الحلمة [قوله وعنين] أي لأن العنة ضعف في القلب لا في نفس الذكر [قوله لأن  
 معظم منافع الذكر] أي فهي كالأصابع مع الكف [قوله منها] أي كالسن [قوله وهما حرفا الفرج] هو  
 تابع للأثر هري حيث قال الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران أطرافهما كما أن أشفارا العين أهدابها وقال  
 غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقم (فرع في العقل دية) قد مر لأنه  
 أشرف المعاني [قوله وجبا] أي لا اختلاف المح ثم اعتل محل القلب وقيل الرأس وقال الامام لا محل له معين  
 [قوله وفي قول يدخل] وجه هذا بأن العقل يشبه الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوء  
 البصر من حيث إنه يبقى الجلال في الأعضاء مع زواله كما يبقى الجلال في الحديقة بعد ذهاب الضوء فتشبيهه  
 بالروح يدخل ارش الجناية في دية اذا كان الارض أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وارش الجناية على

(فرع) في إزالة المنافع (في العقل) أي ازالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية ونقل  
 ابن المنذر فيه لا جاع ولا يزداد عليها ان زال بجناية لأرض لها ولا حكومة كأن ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بمجرع له أرض  
 أو حكومة وجبا) أي الدية والارض أو الحكومة (وفي قول يدخل

**الأقل في الأكثر** ففي زواله بالإيضاح يخلل أرش الموصفة في دية وفي زواله بقطع الدين والرجلين تدخل دية في ديته (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) أى العقل بالجناية وأنكر الجاني (فإن لم ينتظم قوله) أى المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن روقب فيها (فله دية بلايين) لأن يمينه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وإن انتظم قوله وفعله في خلواته صدق الجاني بيمينه وإنما حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقاً أو جواً على العادة وفي قوله ادعى المدلول إليه عن قول المحرر وغيره أنكرك الجاني نصح بالمدعى الأصل للانكار وفهم من السياق أن المدعى المجنى (١٣٩) عليه واستشكل سماع دعواه

المتضمنة لزوال عقله وأول بأن المراد ادعى بوليته ومنه منصوب الحاكم (وفي السمع) أى إبطاله (ديه) روى البيهقي حديث في السمع الدية وقتل ابن المنذر فيه الإجماع (و) في إبطاله (من أذن نصف) من الدية (وقيل قسط النقص) منه من الدية (ولو أزال أذنيه وسمعه فديتان) لأن السمع ليس في الأذنين (ولو ادعى زواله وانزعج للصباح في نوم وغفلة فكاذب) لكن يحلف الجاني لاحتمال ان النزاع بسبب آخر اتفاق (والا) أى وإن لم ينزعج (حلف) لاحتمال تجلده (وأخذ دية وإن نقص) السمع (فقسطه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدره بأن عرف أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلاً (والا) أى وإن لم يعرف قدره بالنسبة

فإنما (قوله في الأكثر) وكذا لو تساوى على هذا الوجه (قوله لأن يمينه تثبت جنونه) ولا يقال بيمينه ثبت عقله لا مكان صدوره اتفاقاً (قوله والمجنون لا يحلف) يعلم منه أنه في زوال كل العقل والاحلف زمن اتفاقه (قوله وفي قوله الخ) جواب عن عدول المصنف المقتضى للاشكال المذكور المحجج للتأويل ولو بني ادعى في كلامه للجهول لم يحتج لذلك فتأمل (قوله المتضمنة لزوال عقله) صوابه أن يقال المتضمنة لبقاء عقله أو المتضمنة لعدم زوال عقله أو المنافية لزوال عقله فتأمل (قوله وفي السمع) وهو أفضل من البصر وغيره من الحواس على المعتمد خلافاً للخطيب ولذلك قسم على البصر في كلام الله ورسوله غالباً ولأنه يترك به من سائر الجهات (قوله أى إبطاله) خرج ما لو ارتق بقول أهل الخبرة فيه حكومة فإن رجى عودته فلا شيء كما مر (قوله يحلف الجاني) أن سمعه باق ولا يكفيه أن يحلف أنه لا يلزمه شيء (قوله حلف) ولا بد أن يقول إنه زال من جنابة هذا (قوله وإن نقص) أى من الأذنين أو من أحدهما وسيأتي الثاني في كلامه وما ذكره يصدق بوحدة من الأذنين وفيها نصف الدية ولا يتعدد السمع لأنه واحد تعدد منفذه بخلاف البصر فإنه متعدد وعمله الحديقة كذا قاله الخطيب فراجع (قوله إن عرف) ولو بقوله ولا بد في محلة دعواه من تعيين قدر (قوله بفتح القاف) وحكى كسرهما ويسمى ترابكسر المنة الفوقية وسكون الراء المهمة قبل الموحدة (قوله كل عين) ولو عين أحول أو عشى وهو من لا يبصر ليلاً وأخفش وهو من لا يبصر نهاراً ولو أعشاه

الجرم كما لا يجمع بين دية الضوء ورش العين القائمة وإن كان بفوات العين القائمة تجب الحكومة بل يدخل الأقل في الأكثر [قوله تدخل دية] أى وعلى الأول تجب ثلاث ديات [قوله الأصل للانكار] أى لأنه لا يصلح الإبهام [قوله وأول الخ] لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المقتضى مبنيًا للجهول أى فلا يحتاج إلى تأويل [قوله وفي السمع] جعل الماوردي من طرق إبطاله الصوت المهائل الخارق للعادة [قوله ومن أذن نصف الخ] قياساً على غيره من المتعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أى في الذهاب من إحدى الأذنين الحكومة فإن السمع واحد وربما كان الذهاب بانسد إحدى الأذنين دون النصف أو أزيد ولكن لما عسر ضبط قصه جعل المنفذ ضابطاً لأنه أقرب بخلاف ضوء البصر فإن تلك اللطيفة متعددة ومحلها الحديقة اه ولو ارتقت الأذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة نلقيه بقول أهل الخبرة بالحكومة [قوله وقيل قسط النقص] أى لأن السمع واحد [قوله السمع] أى من أذنيه [قوله أنه كان يسمع الخ] أى عرف منه ذلك قبل الجنابة وقس على نظيره الآتي [قوله بفتح القاف الخ] أما بكسرهما فهو المكافي ثم طريق الاعتبار بالقرن أن يجلسا معاً ويؤمر من يرفع صوته ويناديهما من مسافة بعيدة لا يسمع فيها واحد منهما ثم يقرب شيئاً فشيئاً إلى أن يقول السليم سمعت فيعلم الموضع ثم يديم النداء وهو يقرب إلى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخرى لا يكذب تكثير الارش هذا كتبه قبل رؤيته في كلام الشارح [قوله سدت الخ] بقى ما لو ادعى زواله من إحدى الأذنين قال الشافعي

(الحكومة) فيها (باجتهاد قاض وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح القاف وسكون الراء أى من له مثل سنه (في محته ويضبط التفاوت بين سمعيهما) وذلك بأن يجلس قرنه بجنبه ويناديهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي شيئاً فشيئاً إلى أن يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يديم المنادي ذلك الحد من رفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أى ويؤخذ بنسبته من الدية (وإن نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم حكس) أى سدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليقة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فإن كان النصف ووجب ربع الدية (وفي ضوء كل عين)



أي اذهابه (نصف دية) ذكروا فيه حديث معاذ في البصر الدية وهو غريب (فلوقفاها لم يزد) على النصف بخلاف قراءة الألف  
وابطال السمع منها لما تقدم (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة  
عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن  
بتقريب عقرب أو حديد من عينه بغتة ونظر هل يزعج) أولا فان ازعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم يزعج فقول الجاني  
عليه بيمينه وفي الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الأم وجاعة والامتحان عن جاعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن  
المتولى (وان نقص) الضوء (فكالسمع) في نقصه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من  
نصفها مثلا فقصته من الدية (١٤٠) والاحكام في الاصح وان نقص ضوء عين عصبت ووقف شخص

فنصف دية أو أخفشه أو أعمشه أو أجهره أو أشخص بصره لحكومة والفرق احتمال أن عدم قوة الابصار  
اضوء النهار (قوله أهل الخبرة) ويكنى اثنان منهم واذا شهدوا بذهابه أخذت الدية بلا تحليف  
بخلاف الامتحان الآتي (قوله اذ لا طريق لهم إلخ) فيه نظر بما مر أن لهم معرفة بتوقع عوده  
إلا أن يقال لا يلزم من معرفتهم ببقائه لنوع من الادراك معرفتهم بزواله لعدم علاقة عليه (قوله  
أو يمتحن) أي بعد السؤال على المعتمد فأوللتنويج وأما الوجه الثالث وهو رد الأمر الى خبرة  
الحاكم فهو مؤخر عنهما على الراجح لأنه أضعفها (قوله ويؤمر أن يتباعد إلخ) تقدم في السمع  
عكس هذا بتقديم التباعد على القرب ولعله تفنن لافادة جواز كل من الأمرين في كل من الحالتين  
وهذا لا يخالف ما في شرح شيخنا الرملي من ذكره لذلك حكمة فراجعه .

(نفيه) متى اتهم الجاني عليه في شيء مما ذكرنا من تخالف المسافة في الجهة أو بتغير نحو ملبوس  
وغير ذلك حتى يظهر صدقه وكذا ما يأتي (قوله وعلم قدر الذاهب إلخ) أي بما مر في السمع لأنه مثله  
ولادخل لأهل الخبرة فيه أيضا (قوله وفي الكلام إلخ) أي بعد امتحانه وحلفه (قوله ثمانية وعشرون)  
في الأم ان كانت الصحيحة اذا سدت بشيء عرف ذهاب سمع الأخرى سدت وان كان لا يعرف فالقول قوله  
بيمينه ويجب له نصف الدية اه قال الماوردي وما ذكر من التجربة لا يكفي مرة بل لابد من مرات يزول  
بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف هل على أقل الوجوب [قوله لم يزد] هو كذلك واذا قلع الحدقة مع  
ذلك وجب لها حكومة [قوله سئل أهل الخبرة] أي ولا تحليف [قوله ورد الأمر إلخ] أي وهو الذي في المتن  
[قوله والاحكام في الأصح] ومقابلته يعتبر بقرنه [قوله عصبت إلخ] أي ويفعل ذلك مرات وينظر قدر  
المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما سلف نظيره في السمع [قوله وعلم قدر الذاهب] قال الزركشي ويمتنع  
عند التنازع بسد أخذ المنخرين كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمنا  
انه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والاحكام هذان من جملة مراد الشارح  
فما يظهر [قوله ربع سبع] لأن الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع [قوله وقيل لا يوزع] قال  
الاصطخري وابن أبي هريرة وأفسده الماوردي لما قاله الشارح فيما يأتي ولانه يلزمه ما مضى من الحروف  
الشفهية فان التماثل والافسد التعليل [قوله في لغة العرب متعلق بالموزع] أي فتفيد العبارة أن غير لغة

في موضع يراه ويؤمر  
أن يتباعد حتى يقول  
لا أراه فتعرف المسافة  
ثم تعصب الصحيحة  
وتطلق العلية ويؤمر  
الشخص بأن يقرب  
راجعا الى أن يراه  
فيضبط ما بين المسافتين  
ويجب قسطه من الدية  
(وفي الثم) أي ازالته  
بالجناية على الرأس وغيره  
(دية على الصحيح)  
ذكروا فيه حديث عمرو  
ابن حزم في الشم الدية  
وهو غريب والثاني فيه  
حكومة لانه ضعيف الدفع  
ودفع بأنه من الخواص  
التي هي طلائع البدن  
فكل من كفيره منها وفي  
لزالته من أحد المنخرين  
نصف الدية وان نقص  
وعلم قدر الذاهب وجب

العرب

قسطه من الدية وان لم يعلم لحكومة (وفي الكلام) أي

ابطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر في اللسان الدية ان منع الكلام وتقل الشافعي في الام فيه الاجماع  
(وفي) ابطال (بعض الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) أولها في الذكر عادة ألف أي همزة  
ففي ذهاب نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية)  
والاولى البلاء والفاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والغين والحاء المهملتان لأن الجناية على اللسان  
توزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد في جميعها  
على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الخلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفوة وقيل شفوة وعليه قول الحرر الشفهية  
وقوله في لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أي ان كان في البعض الباقي كلام مفهوم ظن لم يكن فيه ذلك

فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لأن منفعة الكلام قد فانت وجزم به بغوى وقتل الروائي إنه المذهب والثاني وجوب القسط  
وماتصل به من المنفعة لا يجب به شيء كإكسر صلبه فقطع مشبه قال المتولي وهو المشهور ونصه في الأذم كذف الروضة وأصلها  
(ولو هجز عن بعضها) أي الحروف (خلقة) كالأرت والألثغ (أوبافنة) (١٤١) سماوية فنية) في إبطال كلامه

لأنه مفهوم (وقيل قسط)  
منها بالنسبة إلى جميع  
الحروف (أو بجناية  
فالمذهب لا تكمل دية)  
في إبطال كلامه لثلاث  
يتضاعف الغرم في القدر  
الذي أبطله الجاني الأول  
وقيل تكمل والخلاف  
مرتب على الخلاف  
فيما قبله قاله الرافعي أي  
فإن قلنا بالقسط هناك  
فهنا أولى أو بالكمال  
هناك فهنا فيه وجهان  
وحاصله طريقان قاطعة  
وحاكية الخلاف ولو أبطل  
بعض ما يحسنه في المسائل  
الثلاث وجب قسطه  
بما ذكر على الخلاف  
فيه (ولو قطع نصف  
لسانه فذهب ربع كلامه  
أو عكس) أي قطع  
ربع لسانه فذهب نصف  
كلامه (فنصف دية)  
اعتباراً بأكثر الأمرين  
المضمون كل منهما  
بالدية ولو قطع النصف  
فذهب النصف فنصف  
دية أيضاً وهو ظاهر  
(وفي الصوت) أي  
إبطاله مع بقاء اللسان

ولام ألف مكررة فلا شيء فيها استقلالاً وفي غير لغة العرب يوزع عليها قات أو كثرت ويوزع على  
أكثر اللغتين لمن عرفهما إن كان الحرف الذي أزيل من المشترك بينهما والا فعلى لغة هو منها  
واصبر شيخنا الزيدى العربية مطلقاً متى اجتمعت مع غيرها (قوله فأحد الوجهين) هو المعتمد (قوله  
أو بجناية) أي من جنس من يضمن كالخرفي والأجناية سبع فكألفه فقوله ثلاثاً يتضاعف الغرم  
أي في نفسه عن شأنه الغرم سواء ضمن أم لا كمبد إذا جنى عليه سيده وسواء أخذ أولاً (قوله  
وجب قسطه) ويوزع في الهجز الخلق والآفة على ما يحسنه إن أدخل كلامه بالمقصود والواجب جميع  
الدية وتوزع في الجناية على الجميع قاله شيخنا ولا يجبر حرف حدث أو أكثر أرش حرف ذهب  
بالجناية ويوزع على ما كان وقت الجناية (قوله مما ذكر) وهو ثمانية وعشرون حرفاً أو غير  
الشفوية والحلقية ما يحجز عنه أو بغير جناية أو بها (قوله المضمون كل منهما بالدية) أي الكلام واللسان  
بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان الأخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه  
بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف  
كلامه فاقتصر بقطع نصفه فذهب ربع كلامه وجب ربع الدية ولو ذهب ثلاثة أرباع كلامه فلا شيء  
لأن المتولد من القصاص هدر (قوله مع بقاء اللسان الخ) ومع بقاء مبلع الطعام صحبها أيضاً فلو ضاق  
بأعوجاج عنق مثلاً وجبت حكومة ولو أنسد فقال الغزالي وإمامه وجبت دية وإن لم يمت أوبات بغير عدم  
الطعام وهو المعتمد (قوله وهذا من الصحابي الخ) هو مردود لأن زيدا المذكور تابعي لاصحابي وقد  
يقال مراده أن هذا لفظ الصحابي حكاه التابعي عنه فاعني وهذا اللفظ الذي ذكره التابعي هو لفظ الصحابي  
النقل عنه وهو من الصحابي الخ فتأمل (قوله وفي الذوق الخ) أي الذي هو أحد الحواس الظاهرة ومحل

العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة وإن كثرت كما يشير لذلك قول المنهاج الآتي ولو  
هجز من بعضها خلقة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثرهما حروفاً وقيل على  
أقلهما [قوله خلقة] دخل في هذا من كانت لغته كذلك كالفارسي فإن الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا طاء  
ولا ظاء ولا عين فضية عبارته ثبوت الخلاف والمعروف القطع بكمال الدية [قوله لأنه مفهوم] ولأن ضعف  
منفعة الضوء لا يقدر في كماله كضعف البصر وسائر المعاني [قوله لثلاث يتضاعف الغرم] قضيته أن جناية الخرفي  
كألفه وفيه نظر [قوله على الخلاف وفيه] أي فعلى الراجح ينسب في مسألة الجناية إلى جميع الحروف وفيما  
قبله إلى ما يحسنه وقيل العكس [قوله فيه] الضمير فيه يرجع إلى قوله مما ذكر [قوله فذهب ربع كلامه] يريد  
ربع الحروف [قوله اعتباراً بالأكثر] قال الزركشي لأن الجناية لو لم تؤثر إلا في أحد هما لكان مضموناً بالدية  
فإذا أرت في كل منهما وجب أن ينظر إلى الأكثر وغيره وكما لو أبطل البطش بقطع بعض الأصابع  
تجب دية ولو جاء آخر وقطع باقي اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأغلظ أيضاً ولو ذهب  
نصف الكلام بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة [قوله أي إبطاله مع بقاء  
اللسان على اعتداله الخ] كذا صور في المطلب قال وبهذا يبين أن مراد الأصحاب بزوال النطق  
زوال الكلام وإن وجد معه صوت لا يفهم واللسان معنى الأمرين واحداً [قوله فلهجز]

على اعتداله وتمكنه من التقطيع والتريد (دية فإن بطل مع حركة لسان فلهجز عن التقطيع والتريد فديتان) لأنهما منفعتان  
في كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويفوت بطريقتين انقطاع الصوت وهجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان  
روى البيهقي عن زيد بن أسلم قال مضت السنة في الصوت إذا انقطع بالدية وهذا من الصحابي في حكم المرفوع (وفي الذوق)  
أي إبطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجناية على اللسان أو الرقبة أو غيرهما

(وتدرك به حلاوة وجودة ومراودة وعذوبة وتوزع) الدية (عليه) فإذا أبطل ادراك واحدة وجب خمس الدية (قالن قصص)  
 الادراك فلم يدرك الطعوم عن كمالها (حكومة) في القص (وتجب الدية في المضغ) أي ابطاله لأنه المنفعة العظمى للأسنان وفيها الهية  
 فكذا منفعتها بالبصر مع العينين (و) تجب (في قوة اسناء) أي ابطالها (بكسر صلب) لقوات الماء المقصود للذلل (و) (في قوة حبل) أي  
 ابطالها من المرأة لقوات النسل وهي (١٤٢) دية المرأة (و) في (ذهاب جاع) بحناية على صلب مع بقاء الماء وسلامة

الذكر كاصوره فيكون  
 المراد بطلان الاتخاذ  
 بالجماع وعبر الامام بشهوة  
 الجماع واستبعد ذهابها مع  
 بقاء النحي وعلت المسئلة  
 بأن الجماع من المنافع  
 المقصودة ولو أنكر الجاني  
 ذهاب الجماع صدق الجني  
 عليه بيمينه لأنه لا يعرف  
 الامنه (وفي إفضائها) أي  
 المرأة (من الزوج وغيره)  
 أي من أي منهما (دية)  
 أي ديتها (وهو رفع ما بين  
 مدخل ذكر ودبر وقيل)  
 مدخل (ذكر و) مخرج  
 (بول) وهو فوقه واقتصر  
 في الروضة كأصلها على  
 الثاني في كتاب النكاح في  
 مسئلة لا يثبت الخيار  
 بكونها مفضاة قال الماوردي  
 وعلى الثاني تجب الدية في  
 الأول من باب أولى وعلى  
 الأول تجب في الثاني حكومة  
 وقال المتولي الصحيح أن  
 كلامهما افشاء موجب  
 لاديه لأن الاستمتاع يختل  
 بكل منهما فلأزال  
 الحاجزين لزمه ديتان  
 وسكت على مقالته في  
 الروضة كأصلها بعد

السان لأنه مفروض في سطحه على المعتمد وقبل في طرف الخنجره (قوله) وتدرك به حلاوة الخ) فالحلاوة  
 كالعمل والحلوة كالخل والمرارة كالصبر والملاحة كالملح والعذوبة كالماء ويصدق في زوال ذلك بيمينه  
 فان اتهم امتحن بالمطعومات (قوله فان قصص) أي ولم يعلم قدر النقص والواجب القسط (قوله عن كمالها)  
 أي مع ادراك لذتها فان ذهبت لذتها وجبت الدية (قوله) وتجب الدية في المضغ الخ) قد خالف في تعبيره بهذا  
 أسلوبه السابق ولعله للاختصار بإسقاط لفظ الدية في جميع ما بعده ويصدق الجني عليه في هذا وما بعده  
 بيمينه وسيصرح الشارح ببعضه (قوله أي ابطاله) بنحو تخدير الأسنان أو صلب مغرس اللحين بمنع  
 حركتهما وفي قص ذلك حكومة كغيره (قوله كالصبر مع العينين) أي من حيث إنه المنفعة العظمى فيهما  
 لا من حيث الحكم كإعلم (قوله أي ابطالها) بأن لم يبق له مني يخرج أصلا وكذا منع إقباله مع خروجه ففيه  
 دية أيضا قال الأذرى مالم يظهر للأطباء أنه عقيم والافلاشي (قوله صلب) فيه لغات ثلاث ضم أوليه وفتحهما  
 وضم فسكون ويقال صالب أيضا (قوله وفي قوة حبل) أي مالم يظهر للأطباء أنها عاقرة (قوله) وعبر  
 الامام بشهوة الجماع) وهي المرادة سواء من الرجل والمرأة فذكر الشارح لأول تصوير (تنبيه) في ابطال  
 اللبن بالجناية على الثديين مثلا حكومة كإمر وفارق النحي بأنه وصف ذاتي واللبن يطرأ أو يزول (قوله وفي  
 افضائها) أي ان لم يلحقها حكومة كإفضاء الخنحي وزوال بكارته لأنه جراحة (قوله ديتها) ويندرج فيها  
 أرض البكارة لا المهران أزالها بوط لا اختلاف جهة الوجوب ولولم يستمسك الغائط وجب حكومة أيضا (قوله)  
 وهو رفع الخ) هو المعتمد (قوله وعلى الأول الخ) هو المعتمد على المعتمد (قوله فلأزال) أي قول المتولي  
 المرجوح وسكوته في الروضة وأصلها على مقالة المتولي هذه برجوب ديتين للإشارة إلى أنه وجه ثالث لا اعتماده  
 وفي بعض النسخ سكت عنه بمعنى أسقطه (قوله ولا يلزمها) بل ولا يجوز فيحرم عليها (قوله افتضاها)  
 بالقاء والقاف (قوله فارشها وهو الحكومة) نعم لو أزالها بكر وجب القود عليها (قوله كنكاح فاسد)  
 المعتمد فيه وجوب مهر بكر فقط (قوله فلا مهر) ولورقيقة (قوله ولا أرض) أي في الحررة ويجب في الرقيقة

المراد بهذا عدم النطاق [قوله كالصبر الخ] أي وكالشلل مع اليد [قوله صلب] هو بعضهم ما وفتحهما  
 وضم الأول مع سكون الثاني وصالب [قوله وفي افضائها] علله الماوردي بأنه يقطع التنازل  
 لأن النطفة لا تستقر في محل العلوق فكان كقطع الذكر وقد روى الحاكم ذلك عن زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولولا التحم سقطت الدية بخلاف الجائفة  
 [قوله دية] أي ويدخل فيها أرض البكارة [قوله وقيل مدخل ذكر] أي لأن افضاء ما بين القبل  
 والدبر عسر على الآلة فكان مرادهم بالافضاء هذا [قوله بالافضاء] أي سواء التفسير الأول والثاني  
 [قوله فارشها] يستثنى ما لو كان هذا المزيل يستحق عليها القصاص في نفسها [قوله أو بذكر]  
 ولو بمائل كما هو مقتضى الإطلاق [قوله لشبهة أو مكرهة] يجب أيضا أرض البكارة عند انتقام  
 الأمرين اذا كانت رقيقة وقلنا بعدم اندراج أرض البكارة في المهر وهو الأصح [قوله فمهر مثل]

الوجهين السابقين وسواء الافضاء بالوط وغيره كأصبع وخشبة والوط بشبهة وبزنا (فان لم يمكن الوط) للزوجة الذي وأرض  
 هو حق الزوج (الابافضاء فليس للزوج) الوط ولا يلزمها تمكينه (ومن لا يستحق افضاضها) أي البكر (فأزال البكارة بغير ذكر) كأصم  
 وخشبة (فارشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كإسائي (أو بذكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهة فمهر مثل نص وأرض)  
 البكارة (وقيل مهر بكر) ولا أرض وان طأ وعته فلا مهر ولا أرض (ومستحقة) أي بالافضاء وهو الزوج (لا شيء عليه في إزالة البكارة بذكر)

أوغیره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرض) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والأول يمنع اقتضاء العدول أروا (وفي البطش) أي ابطاله بأن ضرب يديه فشلتا (دية وكذا المشي) أي ابطاله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من المنافع الخطيرة (و) (ف) (نصفها محكومة) ومن قص المشي أن يحتاج فيه الى عصا (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو) (١٤٣) مشيه) (ومنيه فديتان) لأن

كلاهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب محل المشي ومنه يتبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية ومنع الأول محلية الصلب لما ذكر (فرع) اذا (أزال أطرافاً ولطائف تقتضي ديات) كاليدين والرجلين من الأول والعقل والسمع والبصر من الثاني (فات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها لدخوله في النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) أي حزه رقبته قبل اندماله جروحه تجب دية (في الأصح) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو حزه بعد الاندمال وجب مع دية النفس ديات ما تقدمها لا تقرر اهابا لاندماله (فان حزه عدا والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل) أي لا يدخل مادون النفس فيها (في الأصح) المبني مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق

(قوله أو غيره) ويحرم ان تضررت به (تفنيه) لو كانت يفضيها كل أحد فلزوج الخيار في فسخ النكاح لأنه من الرق قاله الرافعي قال شيخنا وقياسه ثبوته لما اذا كان هو يفضي كل امرأة فراجعها فان فيه نظراً ظاهراً (قوله بأن ضرب يديه فشلتا دية) هو صريح في أن بطش كل عضو مضمون بما يضمن به ذلك العضو من مقدار أو حكومة فراجعها (قوله بأن ضرب صلبه) أي ولم يكسره والافلات تجب الدية الا بعد الاندمال لاحتمال عود السلامة فلوعاد وحصل شين فحكومة فقط (قوله وفي قصهما حكومة) أي ان لم يعرف والا فقسطه (قوله وجماعه) أي لذته كاسر (قوله فديتان) فان أزال ذكره مع ذلك فدية ثلاثة فان شلت رجله فدية رابعة وهكذا (قوله فرع) هذه ترجمة ذكر فيها اجتماع جنايات ما تقدم (قوله اذا) قدرها الشارح لأجل الجواب بعدها ويقال للفاء انها الفاء الفصيحة (قوله أزال أطرافاً ولطائف) أي أعضاء ومعاني من آدمي هي حقيقة ولورقيقا ويجب في البهيمة قيمتها وقت الموت مع أرض أطرافها ولا يندرج الارش في القيمة وفارقت الآدمي بأن فيه نوع تعبد (قوله ديات) فيه تغليب على قيمة العبد (قوله فات منها) أي مجموعها اذ لا يتصور من اللطائف سراية (قوله بعد الاندمال) أي لجميعها وكذا لبعضها فتجب دية ما ندمل زيادة على دية النفس (قوله أي لا يدخل مادون النفس فيها) أي ولا يدخل بعض مادون النفس في بعض مع اختلاف الجناية عمداً وغيره أيضاً كما علم بماسر في الموصحة (قوله تسقط الديتان) أي دية الخطأ في الأولى ودية العمد في الثانية لأنهما ديتا غير النفس فيهما

(فصل) في الجناية التي لا يتقدر أرشها وفي الجناية على الرقيق (قوله تجب الحكومة) سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيرهما لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لأنه يبعد أن يقال بعدم وقوعها الموقوع لودعه الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخول الحاكم فيها نظراً لأنها المعتبر فيها النسبة التي مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه على الحاكم ظاهر كإسيائي في نحو آئله لها طرفان الواذا لم يوجد نقص فراجعها (قوله فيما لا مقدر فيه) أي من الأطراف واللطائف

وأرض البكارة الأولى للاستمتاع والثاني لزوال البكارة ووجه الوجه الثاني ان الفرض الاستمتاع [قوله أو غيره] استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد ان كان مهر بكر [قوله وقيل دية] محل الخلاف اذا كانت الرجل والذكر مع ذلك سليمين لاشلل فيهما والافيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فانها تدخل في الدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف الى كسر الصلب [قوله فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ] أي وأما غيرها فدخولها بالأولى [قوله منها] خرج ما لومات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فان أرشه لا يدخل قال البلقيني لكن نص اللطافي في الثانية يقتضي الاندراج [قوله وكذا لو حزه الخ] أي لأن دية النفس وجبت قبل استقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كما لو سرت [قوله فلا تدخل] لأنه انما يليق بالتفقات دون المختلفات وهذا عكس الراجع في نظيره من العدد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين [قوله تسقط الديتان فيهما] المراد بهما دية الخطأ ودية العمد

(فصل تجب الحكومة)

لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر [قوله لا مقدر فيه] ولو بكارة [قوله من الدية]

الحزوماً تتمم في العمد أو الخطأ ولو قطع يديه ورجليه خطأ ثم حزه رقبته ٤٠ أو قطع من عمداً ثم حزه خطأ وعفا في العمد فيهما على دية وجب في الأول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى الداخل تسقط الديتان فيهما (ولو حزه) الرقبة (غيره) أي غير الجاني المتقسم (تصدت) أي الدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر (فصل : تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه) من الدية

(وهي جزء نسبتة الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها) أى الجناية (من قيمته لو كان رقيقا بصفاته) التى هو عليها فلا كانت قيمته بدون الجناية عشرة (١٤٤) وبعد الجناية تسعة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر

والجراحات ولم يقع فيه قود وأما الشعور فلا قود فيها مطلقا وتجب الحكومة فيما شأنه الزينة منها كالحية ولو لامرأة أو تعتبر فيها بلحية رجل كبير وفي غيره التعزير فقط راجعه (قوله وهي جزء نسبتة الى دية النفس) أى فى الحر ونسبته الى القيمة فى الرقيق لأن المعتبر فى الرقيق القيمة ولا يقوم الا بالنقد والمعتبر فى الحر الدية ولا يقوم الا بالابل أصالة ويجوز اعتبار النقد فيه أيضا نعم لو قطع أئمة له أطرافان وجب مع ديتها حكومة باجتهاد قاض لا بالنسبة لعدم امكانها (قوله أى لاجله) أى الطرف أى لراحة عليه ودفع بذلك كون الجناية بازالة الطرف والحكومة لازاته فتأمل (قوله اشترط الخ) أى على القولين فلا يبلغ جرح رأس أرض موشحة ولا جرح بطن أرض جائفة ولا حارصة أرض متلجة وهكذا (قوله قال الامام) معتمد (قوله فان لا تبلغ دية نفس) وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فالمراد أنه لا يضرب بلوغها أرض عضو مقدر كما أشار اليه الشارح وهذا فى الحكومة الواحدة فلا تعددت ولو لجرح واحد جاز بلوغها دية النفس كما يأتى (قوله ويقوم بعد اندماله) الا ان مات المجروح بغير السراية أو دوام الجرح بلا بره فيقوم قبل اندماله (قوله أقرب نقص) أى أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاندمال اليه وهكذا الى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلا فرض القاضى حكومة باجتهاده على المعتمد (تنبيه) اذا فرض القاضى حكومة فى شخص لم تصر حكما لازما فى كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره فى جزاء الصيد (قوله يتبعه الشين) وهو ما تقدم فى التيمم (قوله ولا يفرد الخ) أى ان اتحد المحل والا كوخة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتمد ولو أوضح جيفته فأزال حاجبه وجب الأكثر من أمور ثلاثة أرض الموشحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستثنى مما تقدم (قوله يفرد الخ) أى فىقوم غير مجروح ثم مجروح بلا شين فما نقص فهو حكومة الجرح ثم مجروح مع شين فما نقص بعد النقص الأول فهو حكومة الشين ويجوز بلوغ ذلك دية النفس وله العفو عن احدهما فلا اشكال فى ذلك كما زعمه بعضهم (قوله كما رجه) أى بالأصح المذكور فى المحرر وهو المعتمد وفى ذلك تصريح بأن لفظ فى الأصح ليس فى عبارة المصنف وإنما ذكره الشارح اعتراضا عليه ونسبته الى المحرر زيادة فى الاعتراض فتأمل (قوله وفى غيرها) أى نفس الرقيق مما لا يتقدر من الحر وما نقص من قيمته نعم ان

دية العضو المجنى عليه كاليد (فان كانت) أى الحكومة (لطرف) أى لأجله (له) أرض (مقدر اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) فان بلغت نقص القاضى شيئا منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفى حط أقل ما يتحمل (أو) كانت اطراف (لا تقدير فيه كنفخذ) وظهر (فان) أى فالشرط أن (لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) ويجوز أن تباع دية طرف مقدر الارش كاليده وأن يزاد على ديته (و يقوم) لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا فى القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه لنقص القيمة (الى الاندمال وقيل بقدره) أى النقص المذكور (قاض باجتهاده) لاختلاف الجناية من غرم (وقيل لا غرم) وحاشى يجب التعزير (والجرح المقدر) أرضه (كوخة يتبعه الشين حواليه) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر) أرضه (يفرد الشين حواليه) (بحكومة فى الأصح) كما صرح به فى المحرر والثانى المذكور فى الوجيز أنه يدع

يرجع الى قوله تجب الحكومة [قوله فيجب عشر دية النفس] أى لأن جلته مضنونة بالدية فكذا أجرؤه يعتبر بها كالمبيع لما ضمن بالثمن كان أرضه جزءا من الثمن [قوله وقيل عشر دية العضو] أى فان كانت على يده وجب عشر ديتها أو على أصبعه وجب عشر ديتها وأفسده الماوردى من حيث ان التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر بالنص بها وأيضا جناية الحكومة قد تقارب جناية المقدر كالسمحاق مع الموشحة فلوا اعتبر النقص لبعدهما بين الارشين مع قرب ما بين الجنايتين قال الاصحاب وقوم الحر عبدا كما ألحقنا العبد بالحر فى تقدير أطرافه من قيمته وقديس تانس أيضا بتقويم ما عتق بالسراية [قوله كاليده] أما الذى لا مقدر فيه فانه يعتبر من دية النفس بخلاف [قوله بعد اندماله] أى لأن الجراحة قد تسرى الى النفس أو الى عضو مقدر فلا يكون فى واجبه الحكومة [قوله لا غرم] أى اهدم النقص [قوله ففسبته] الضمير فيه يرجع الى قوله ذلك الغير [قوله ففسبته من قيمته] لو قطع يد عبده قيمته ألف فترجع الى ثمانمائة غرم منه خمسمائة فلو قطع آخر يده قبل الاندمال ثم اندمنا لم نغرمه أر بعامة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخسون لأن

الجناية الجناية (نفس الرقيق) التلغ (قيمته) بالغة ما بلغت الجناية ليستوى فيه القن والمدير والمسكاتب وأم الولد (وفى غيرها) أى النفس من الأطراف واللطايف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر والا) أى وان قدر فيه كالموشحة وقطع الطرف وغيرها (ففسبته من قيمته) أى فيجب مثل نسبته من الدية من قيمة

كان الجرح على ماله أرش مقدر اشترط أن لا يبلغ أرشه أرش المقدر الذي هو عليه فان بلغه نقص منه القاضي كما تقدم في الحر قاله البلقيني واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وفي شرحه تبعنا لابن حجر خلافاً وفرق تبعاً له أيضاً بأن المنظور إليه في الرقيق أصالة نقص القيمة حتى في المقدر أرشه على قول بخلاف الحر .

(ففيه) يعتبر المبعوض بقدر ما فيه من الحرية من الدية وبقدر الرق من القيمة ففي قطع يد بمن نصفه حر ربع الدية وربع القيمة وفيما لا مقدر له يقوم كله رقيقاً سليماً بلا جرح ثم رقيقاً به ويوزع النقص نصفين فيجب نصفه من الدية ونصفه من القيمة وقال بعضهم يتجه أن يقدر حراً كله ثم رقيقاً كله وينظر الواجب لذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر رقيقاً وينظر ما نقصه الجرح من القيمة ثم يوزع كل منهما على الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حراً كما مر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة اه كلامه وفيه نظر وفساد ظاهر فراجع له وتأمله (قوله يجب قيمتان) نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يده مثلاً مرتباً قبل الاندخال لم يمت منهما لزم الثاني نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأول ثمانمائة لزم الأول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخمسون لأن ربع مائة لأنه لما لم تستقر جنايته وقد أوجبنا على الثاني نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصفها فلما اندملت قبل جناية الثاني لزمه أربع مائة فتأمل ذلك ففيه نظر ظاهر وفساد واضح .

#### (باب موجبات الدية)

بكسر الجيم أى الأسباب المقتضية لا يجابها (قوله في الباين) غلب الباب لسبقه على الكتاب ولدفع توهم عوده لكتاب الجراح (قوله والكفارة) عطف على الدية ولذلك سكت الشارح عنه بخلاف ما قبله ولا يخفى ما في كلام المصنف من القلاقة وأشار الشارح بقوله وذكر فيه الخ إلى أنه من الزيادة على الترجة وليس بمعيب (قوله صاح) ولو بلا آلة أوفى ملك نفسه (قوله على طرف) لا على غيره كوسطه إلا أن كان نحو جلون مدحرج (قوله سطح) أى عال بحيث ينسب للوقوع منه الهلاك (قوله بأن ارتعد) قال شيخنا هو قيد لوجوب الدية وفي ابن حجر خلافاً والوجه اعتبار نسبة الوقوع إلى الصباح سواء ارتعد أولاً أو يصدق الصائم في عدم الارتعاد أى عدم نسبة الوقوع لصياحه بيمينه (قوله بعد الوقوع) قيد خرج به ما لو مات مكانه فهدر فالمراد بعد ابتداء الوقوع وكلوت تلف بعض أطرافه أو لطائفه كزوال عقله ففيه الدية أيضاً ويجرى هذا في المميز الآتي

الجناية الأولى لم تستقر كي يمكن اعتبار النقص وقد أوجبنا نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصف القيمة [قوله يجب] هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبرة بالحرر جزء من القيمة نسبتها إليها نسبة الواجب في الحر إلى الدية [قوله منها] أى كما أن الواجب في الجملة القيمة [قوله فلائى] هذه المسئلة خالف فيها الحر لماسلف من أنه يجب في مثل هذا حكومة باعتبار إحدى الحالات إلى الاندخال ويخالف أيضاً وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أوصافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكر والأنثى ووجوب نقد البلد دون الأبل ولو قتل بعد قطع يده وجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كأن المراد منه بعد اندمال اليدين .

#### (باب موجبات الدية الخ)

[قوله على صبي] أى ولو كان في ملك الصائم [قوله بأن ارتعد به] صرح به في الحرر [قوله فمات] في قصيره بالفاء ما يقتضى الفورية وليس مراداً والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لزمه دية

العبد ففي قطع يده نصف قيمته (وفى قول) يجب (ما انتقص) منها نظراً إلى أنه مال وتقدم في الغصب أنه قديم (ولو قطع ذكره وأثنياء في الأظهر) يجب (قيمتان والثاني) يجب (ما انتقص) من قيمته (فان لم ينقص) عنها (فلائى) فيه على هذا القول

#### (باب موجبات الدية)

أى غير ما تقدم في الباين (والعاقلة) عطف على موجبات وسيأتي بيانهم (والكفارة) للقتل وذكر فيه قبلها الغرة وجناية العبد اذا (صاح على صبي لا يميز) كائن (على طرف سطح) أو برأ ونهر (فوقع بذلك) الصباح بأن ارتعد به (فمات) بعد الوقوع (فدية) أى ففيه دية (مغلظة) بالتثنية (على العاقلة وفى قول) فيه (قصاص) لأن التأثر به غالب والأول يمنع غلبته

و يجعل مؤثره شبه محدوقوله لا يميز مقابله قوله بعد و مراهي متيقظ (ولو كان) الصبي المصيح عليه (بأرض) ذوات (أوصاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فسقط ومات (فلا) (١٤٦) دية) فيها (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لأن الصياح حصل به في الصبي

الموت وفي البالغ عدم التماسك المقتضى البعد دفع بأن موت الصبي بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة قدر (وشهر سلاح كصياح) فيما ذكر فيه (ومراهي متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه (ولو صاح على صبيد فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (يسوء فأجهضت) أي أقت جنبنا فرعاً منه (ضمن الجنين) بالبناء للفعول أي وجب ضمانه وسيأتي أن فيه الغرة على العاقلة (ولو رضع صبياً في مسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولاً (وقبل أن لم يمكنه انتقال) عن موضع الملاك (ضمن) لأن الوضع والحال ماذكر يعد أهلاً كاعرفاً والأول قال ليس بأهلاً ولم يوجد ما يلجئ السبع إليه ولو

ولو بالغ على المعتد (قوله) ويجعل مؤثره هو بفتح المثلثة بمعنى التأثير (قوله) وقوله لا يميز الخ) يفيد أن المراد بصبر المميز غير قوي التمييز لأن المتيقظ هو قوي التمييز وما في الخطيب وغيره المخالف لهذا غير مناسب فراجع وتأمله (قوله بالغ) أي قوى التمييز فالجنون والمبرسم والمعتوه والنائم الموسوس كغير المميز (قوله) فلا دية ولا قصاص) بلا خلاف وسواء في جميع ماذكر الواقف والجالس والمضطجع وغيرهم (قوله) وشهر سلاح) أي على بصبر راد أو التهديد كشهرة السلاح ولو على أعمى (قوله) ولو صاح) حلال أو محرم على صيد أي مثلاً فاضطرب صبي ومات فدية خطأ (قوله) لا يميز) بالمعنى السابق والصبي مثال كاتقدم (قوله) ولو طلب سلطان) أو غيره على لسانه بأذنه أو كاذباً والمراد بالسلطان من نخشى سطوته (قوله) من ذكرت الخ) فغيرها بالأولى قال بعض مشايخنا ومثل الطلب المذكور مالوا أخبرها بموت نحو ولدها أو قذفها فأجهضت فيضمن الجنين فقط لأنه فيها اه وفيه نظر والوجه خلافه فيضمنها أيضاً لأن الاجهاض سبب ظاهر للمهلك كما يأتي (قوله) ضمن الجنين) وكذا أمه إن ماتت بالاجهاض (قوله) على العاقلة) أي عاقلة السلطان إن كان بأمره ولم يعلم الطالب بظلمه والأفعلى عاقلة الطالب إن لم يكن مكرها والأفعلى عاقلةتهما معا كافي الجلاذ (قوله) ولو وضع صبياً) أي حراً إذ الرقيق يضمن بوضع اليد مطلقاً (قوله) في مسبعة) بفتح الميم وسكون السين المهمة وفتح الموحدة كما يدل له التفسير المذكور وقيل بضم أوله وكسر الموحدة (قوله) موضع السباع) جمع سبع والمراد به الحيوان الضاري فيشمل نحو كلب عقور (قوله) أم لا) أي أم لم يمكنه التخلص بذاته لصغر أو هرم فإن كتفه مثلاً ضمنه وكذلك ألقى أحدهما على الآخر وهما في مضيق لاني تسع لأن السبع ينفر من الإنسان بطبعه في المتسع وبذلك فارق مالوا غري نحو أعجمي ولو أنه شه حية لان ألقى أحدهما على الآخر ولو في مضيق لأنها تنفر مطلقاً والضمان في هذه المذكورات بالقود وقال شيخنا في السبع شبه عمد (قوله) ولم يوجد ما يلجئ السبع الخ) لعله احتراز عن القاء أحدهما على الآخر وقد تقدم (قوله) فلا ضمان) وكذا لو كانت الأرض غير مسبعة وإن أكله سبع قطعاً (تنبيه) لوتلف الصبي بغير السبع كسر أو برد أو جوع قال شيخنا الرمي ضمنه كالفرق فراجع (قوله) ضمن) أي بدية شبه العمد على هذا الرجوح (قوله) المقتضى الخ) أي مع عدم قصده لملاك نفسه (قوله) انخسف به سقف) لا بفعل الحارب والا كان ألقى نفسه عليه فلا ضمان (قوله) ضمنه التابع له) أي بدية شبه العمد (قوله) لما ذكر) وهو الجأؤه إلى الحرب الخ (قوله) والثاني لا لعدم شعوره) أي التابع فلو شعر به كأن علم سخافة السقف أو قتل الحارب ضمنه قطعاً

[قوله لا يميز الخ] يريد أن المراد بعدم التمييز من ليس مراهما مستيقظاً حاول بذلك دفع ما قبل مفهوم عبارته في المميز غير المراهق متدافع (تنبيه) في فتاوى البغوى صاح بدابة الغير أهيجها بوثبة ونحوها فسقطت في ماء أو وحدة وجب الضمان كالصبي [قوله فلا دية] اقتصره على الدية يقتضى أنه لا قاتل هنا بالقصاص [قوله ولو صاح] أي ولو محرمًا على صيد غير الصيد من آدمي مثله فيما يظهر [قوله ضمن الجنين] أي لأن علياً أشار به إلى عمر رضي الله عنهما فدفعوا إليه فكان اجعاً ولو ماتت هي فلا شيء فيها إلا إذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة ديتها وينبغي للمحاكم إذا طلبت امرأة أن يسأل عن حملها ويكشف الحال [قوله لأنه باشر] أي والمباشرة مقدمة على السبب [قوله وكذا لو انخسف به سقف] قيد الامام هنا بما إذا كان الانخفاف بسبب ضعف السقف بخلاف مالوا ألقى نفسه في بئر ونحوها

كان الموضوع بالغاً فلا ضمان قطعاً (ولو وقع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) فهلاك [قوله ضمن] له على التابع لأنه باشر إهلاك نفسه قصداً (فالوقوع) فيما ذكر (جاهلاً) به (أعمى أو ظلمة ضمن) التابع له لجهته إلى الحرب المقتضى إلى الملاك (وكذا لو انخسف به سقف في هربه) فهلاك أي ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكر والثاني لا لعدم شعوره بالمهلك

وفي الصورة الأولى لو كان  
الراي فيه صيا وقتنا  
عمده خطأ ضمنه التابع  
له (ولو سلم صبي إلى سباح  
ليعلمه) السباحة أي العوم  
(ففرق وجبت دية) لأن  
غرقه بإهمال السباح وهي  
دية شبه العمد ومعلوم  
أنها على العاقلة وأن  
المسلم الولي (ويضمن  
بمخبر بئر عدوان) أي  
الحفر ما يترك فيها من  
المال بخلاف الحفر  
فضمنه العاقلة وكذا  
القول في الضمان في جميع  
المسائل الآتية (لا) حفر  
(في ملككم وموت) لملك  
أو الارتفاق فانه غدير  
عدوان فلا ضمان فيه (ولو  
حفر بدله بئر أو دعا  
رجلا) فدخله (فقط)  
فيماهلك (فالأظهر ضمانه)  
لأنه غره والثاني لا ضمان  
فيه لأن المدعو غير ملجأ  
(أو) حفر (ملك غيره أو  
مشترك بلا إذن) في  
المستلئين (فضمنون) أي  
حفره فيما (أو) حفر  
بطريق ضيق يضر المرة  
فكذا) أي هو مضمون  
وان إذن فيه الامم وليس  
له الاذن فيما يضر والثلاث  
من العدوان (أو لا يضر)  
المارة (وأذن الامم) فيه

(قوله) وقتنا عمده خطأ أي على المرجوح اذا المعتمد أن عمده محمد فلا يضمنه التابع ومن ذلك يعلم أن الكلام في  
صبي له قصد والاضمنه قطعا (قوله) ولو سلم صبي) فغير تسليم يكون مضمونا بالأولى وخرج بالصبي البالغ فغير  
مضمون إلا إن دخر به السباح إلى محل الفرق وتركه برفع يديه من تحته مثلا فيضمنه بالقود لا بالفرق كظبة  
فلا ضمان قال شيخنا ولعل المراد لا ضمان بالقود وينبغي ضمانه بالدية لأنه مقصر بإدخاله لما ذكر فراجع  
(قوله) العوم) وهو علم لا ينسى (قوله) بإهمال السباح) ومنه ما لو أمر شخص الصبي بدخول الماء فدخله  
مخارا ففرق فهو مضمون على الأمر قاله العراقيون ومشى عليه شيخنا الرمي لكن فيه نظر ظاهر لأن  
عمده عمده إلا أن حمل على من يعتقد وجوب طاعة الأمر أو على غير مميز فليراجع (قوله) على العاقلة) أي  
على عاقلة السباح فقط لا عاقلة الولي ولو متدنيا بتسليمه وكذا لو سلمه أجنبي ولو بغير إذن الولي لأن السباح  
مباشر (قوله) وأن المسلم الولي) هو قيد لا مفهوم له من حيث الضمان كاعلم بل من حيث الجواز اذا كان  
لمصلحة (قوله) أي الحفر) أفاد أن لفظ عدوان صفة للحفر قبله لا مضاف للبئر ولا صفة لها لعدم صحتها  
لكن مقتضاه تضمن المتأمر وسيأتي خلافه إلا أن يقال هو لا صلاح كلام المصنف لأن من حيث الحكم  
فتأمله (قوله) من المال) انما قيد به الضمان لا سنده إلى الحافر بدليل ما بعده والمراد بالمال غير الرقيق لأنه  
مضمون بالقيمة على العاقلة كالحفر (قوله) وكذا القول الخ) أي أن الضمان في المال على الحافر ونحوه  
وبالدية على العاقلة لأنه شبه عمده (قوله) لا في ملكه) أي فيما يملك رقبته أو منفعة فيشمل المؤجر والمستأجر  
والموصى به بالمنفعة والموقوف عليه نعم لو حفر في ملكه في الحرم ووقع فيه صيد ضمنه (قوله) ودعا الخ) خرج  
التعدي بالدخول فهو غير مضمون ولو رفيقا (قوله) رجلا) هو ثلث فلا تثنى والصبي والمميز وغيره سواء  
أولا فائدة أن غيره بالأولى (قوله) لأن غيره) فهو جاهل بهامعذور فلورأها أو أعلم بها أو كانت ظاهرة أو في  
منعطف وانحرف إليها فلا ضمان ومنه يعلم أنه لا ضمان بكل عقور مربوط بدله بئر أو سقاية فيه أو على بابه  
فيهما ولا بتعليق فتدبل كذلك ولا بفرض حصار أو حشيش كذلك ولا بنصب عود أو سقف كذلك ولا  
بتطين جدار تلبس به ملبوس ملاصقه (قوله) والثلاثة من العدوان) فهي أمثلة له والأنسب تقديمها على  
الحفر في ملكه ويزول التعدي في الأولى بمنع المالك من طمها أو برضاها ببقائها أو بملك الحافر لمحلها وكذا  
يقال في حصة شريكه في الثانية وتصديق المالك على الاذن بعد التردى لا يدفع الضمان بل لا بد من بينة  
(قوله) وأذن الامم) ولو بنائيه ومثله التاضي كما قاله الهروي وتقريره كاذنه فان نهى ضمن الحافر مطلقا  
(قوله) سواء الخ) لعله يرجع إلى المستثنين وسكوت الشارح عنه في الأولى يرشد إليه (قوله) فلا ضمان) أي  
أن أحكم رأسها والا فيضمن مطلقا ولو فتحها غيره بعد سدها أو حفرها بعد طمها فعليه الضمان وحده ولو زاد

[ قوله وأن المسلم الولي ] في الزركشي لو سلمها أجنبي فمما شرى كان وفيه نظر [ قوله عدوان ]  
أي لو كان التردى بعد موت الحافر ولو تردى فلم يمت ثم مات جوعا فلا ضمان ولو زال التعدي كأن اشترى  
البئر من مالكها أو رضى بأبقائها قال المتولى أو منعه من العلم فلا ضمان ولو حفرها في أرضه  
المؤجرة فلا ضمان وان تعدى بالحفر [ قوله لملك أو الارتفاق ] قضيته أنه لو حفرها للهدن  
الفرضين بضمن وقد تبع في هذا التقيد بغوى والمتولى لكن قال الامم مثل ذلك ما لو حفرها  
في الموات لا يفرض [ قوله ودعا رجلا ] خرج به الصبي فان الظاهر ضمانه قطعا ويحتمل جريان  
خلاف نظرا إلى أن عمده عمده أو خطأ [ قوله فالأظهر ضمانه ] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك ولو كان  
الطريق واسعا بحيث لا يظلم المرور على البئر لكن في كلامهما على مسئلة الطعام المسموم صور المسئلة بما  
إذا كان الغالب مردود عليها وكانت مغطاة ولم يعلمه [ قوله وأذن الامم ] تقديره بعد الحكم كاذنه ومثله



(فلاضمان) فيه قال في التتمة سواء حفر لمصلحة نفسه خاصة أو لمصلحة المسلمين (والا) أي وإن لم ياذن (فإن حفر لمصلحة فقط)  
(فلاضمان) فيه (أو لمصلحة عامة) كالحفر للاستقامة أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (في الظاهر) لجوازه والثاني قال الجواز مشروط  
بسلامة العاقبة (ومسجد) (١٤٨) كطريق) فيما ذكر فيه من الحفر بتفصيله ومنه ما في التتمة لو حفر بئرا في

مسجد ليجمع فيها ماء المطر فوقع فيها إنسان إن فعل ذلك يذنب الإمام فلا ضمان فيه أو بغير إذنه فعلى القولين (و ما تولى من جناح) أي خشب خارج (إلى شارع فمضمون) وإن كان إشرافه جائزا بأن لم يضر بالمرء لأن الارتفاق بالشرع مشروط بسلامة العاقبة لم يفرقوا في الضمان بين أن ياذن الإمام في الأشراع أولا والمتولد من جناح إلى درب منسد بغير إذن أهله فيه الضمان وبأنهم لا ضمان فيه (ويحل إخراج الميازيب إلى شارع) للحاجة الظاهرة فيه (والتالف بهامضمون في الجديد) لما تقدم في الجناح والقديم لا ضمان فيه لضرورة نصريف المياه ومنع الأول الضرورة (فإن كان بعض في الجدار فقط الخارج) منه فإن تلف شيئا (فكل الضمان) به (وإن سقط كله) فإن تلف (فمنه) أي الضمان (في الأصح) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع على الخارج النصف والثاني

في حفر غيره فطعنا معا سوية وإن كان حفر أحدهما أكثر (قوله لجوازه) فهو المعتبر وبه يرد تعليل الثاني كذا قالوه وفيه نظر يعلم مما سيأتي (قوله ومسجد كطريق) بتفصيله وحاصله أن الحفر فيه مضمون إلا إذا لم يضيق على المصلين وقد حفر لمصلحة عامة ولو بغير إذن الإمام أو لمصلحة نفسه بآذنه خلافا للزركشي في هذه (فتبينه) الحفر للمصلحة كالحفر لمصلحة نفسه فيما ذكر (قوله ومنه ما في التتمة الخ) فهذا المذكور فيها هنا لا يخالف ما مر عنها خلافا لمن زعمه (قوله فمضمون) أي على التفصيل الآتي في الميزاب وإن جاوز في إخراج العادة (قوله ولم يفرقوا الخ) أي لأن الانتفاع بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (قوله إلى درب منسد الخ) وكذا إلى ملك غيره فبآذنه لا ضمان ولا فلاضمان ومحل في الدرب إذا خلا عن نحو مسجد كبير مسبله والأفكالشارع المتقدم (قوله ويحل) أي لغير كافر في شوارع المسلمين (قوله الميزاب) جمع ميزاب من وزب يزب إذا مال وهو بتحتية بعد الميم أو بهمزة بدلها وكذا براء مهمة قبل الزاي وعكسه ففيه أربع لغات والأخيرة ذكرها ابن الأنباري وهي المشهورة على الألسنة (قوله والتالف بهامضمون) وللنازل منها ولو بعد وقوعه على الأرض حكمها والضمان على مالكها كالجناح لأعلى ناصبها (قوله لما تقدم من الجناح) وهو شرط سلامة العاقبة (قوله ومنع الأول الضرورة) أي لجعلها حاجة ظاهرة كحفر (قوله فالتلف) أي الخارج كله أو بعضه ولو بعد انفصاله من الداخل من الهواء بعد سقوطه كله (قوله بالداخل غير مضمون) ولو بعد انفصاله من الخارج في الهواء بعد سقوط جميعه (قوله وفي الروضة) وفي نسخة في أصل الروضة وتقدم الفرق بينهما في باب الحدث (قوله ترجيح الوزن) أي بناء على الوجه المقابل للأصح (قوله إلى شارع) وكذا المسجد أو الملك غيره بغير إذنه لا بآذنه فيه ولو مستأجرا (قوله مضمون) لتعديده بغيره مائلا وبذلك يجبره الحاكم على تقضه وإصلاحه فإن لم يفعل فللعامة تقضه حينئذ كافي الأنوار (قوله قال إلى شارع) وكذا الملك غيره لكن للمالك مطالبته بتقضه وإصلاحه ولو لم يفعل فلاضمان عليه ومثله أغصان شجرة مالت في هواء ملك غيره (قوله لأن السقوط الخ) ولذلك لا يلزمه رفعه من

القاضي [قوله وإن لم ياذن] أي ولم يذنه ولا ضمن مطلقا [قوله ولم يفرقوا الخ] قال الرافعي لأن الحاجة إلى الجناح أغلب من الحاجة إلى البئر وأكثر وإذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل إهداره اه وأسقط الفرق من الروضة قال الزركشي وضمان الجناح ها كضمان الميزاب فإن كان بالخارج فالكل أو بالجميع فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة ركب من غير سقوط فلاضمان كالقاعد في الطريق إذا تعثر به ما شئ اه أقول ينبغي تخصيصه بالجناح الذي فيه المصادمة [قوله الميازيب] قال المصنف فلا يقال من رباب وردت بأنها لغة حكاه ابن مالك عن ابن الأنباري [قوله مضمون] ظاهر إطلاقه ولو بعد اجتماع الماء النازل منها في الأرض [قوله ومنع الأول الضرورة] أي لا مكان نصريف الماء في ملكه في خد ونحوه [قوله إلى شارع] مثله ملك الغير وكذا السكة المفسدة وإعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من الميزاب والجناح وحكم غير المائل كالطرف الداخل [قوله وقيل الخ] يقال أبو اسحق وابن أبي هريرة والقفال وأبو الطيب والرويانى والماوردي وغيرهم [قوله ولو سقط بعد ماله] أمالو بناء مائلا فالظاهر أنه يضمن من تعثر بالساقط كما يضمن ما تلف

بالسقوط

القطر قبل بالوزن وقيل بالمساحة وفي أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من

التمرح (وإن في جداره مائلا إلى شارع فكجناح) أي فأتوا له منه مضمون (أو) بناءه (مستويا فال) إلى شارع (وسقط) وأتلف شيئا (فلا ضمان) به لأن الميل لم يحصل بغيره (وقيل إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التقض والإصلاح (ولو سقط) بعد ماله (بالطريق) فتركه بمشخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلاضمان في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بغيره والثاني الضمان لتقصيره بترك رفعه ما سقط الممكن

فيما قبله (ولو طرح قامت) بضم القاف أى كنت كنت (وقشور بطبخ) بكسر الباء (بطريق) فحل بها تلف لثني (فمضمون على الصحيح) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة والثاني غير مضمون لجريان العادة بالمساحة في طرح ملاذ كر ولو طرح في موات فلا ضمان (ولو تعاقب سببا هلاك فعل الأول) الحواله وذلك (بأن حفر) واحدا بئرا (ووضع آخر حجرا عدوانا فحفره) بالبناء للمفعول (ووقع) التأثير (بها فعل الواضع) الضمان لأن العثور بما وضعه هو القى الجأء الى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فان لم يتعد الواضع) بأن وضع حجرا في ملكه وحفر آخر بئرا عدوانا فحفر ثالثا بالحجر ووقع في البئر فهلك (فالمقول تضمن الحافر) لأنه المتعدى قال الرافى وينبى أن يقال لا يجب عليه ضمان كما قالوا فيما لو كان حصول الحجر على طرف البئر بالسييل (ولو وضع) واحدا (حجرا) في طريق (وآخران حجرا) بجنبه (فحفرهما) آخر فمات (فالضمان) له

الشارع وان أمر به الامام ومنع الطروق خلافا لما في الأنوار ما لم يجاوز العادة في الطول نعم لودق على الجدار لاصلاحه فسقط فمضمون (تنبيه) متى قيل بالضمان فيما مر من الجدار أو الميزاب أو الجناح لم يبرأ يبيعه مثلا إلا إن ملكه من مال الى ملكه ورضى به .

(فرع) لو سقط من سطح شئ أو انسان في شارع مثلا فأنتلف شيئا لم يضمنه ان كان سقوطه بانتهار الجدار تحته والافضمن (قوله فالخلاف الخ) أى فعمل مرتبة الخلاف الأول من الخلاف الثاني لأنه عينه ببليل اتحاد العلة فيهما ولذلك فرعه بالقاء فتأمل (قوله ولو طرح) خرج ما لو وقعت بنفسها فلا ضمان وان قصر في رفعها قاله شيخنا وفي شرح شيخنا أنه كالطرح (قوله بكسر الباء) أى على الأصح ويجوز فتحها ويقال فيه بطبخ أيضا (قوله بطريق) خرج طرحها في ملكه أو على بابها فمات ما مر في وضع السقاية مثلا وخرج بالقمامات الرش فغير مضمون ان كان لمصلحة عامة ولم يجاوز العادة وإلا فهو مضمون على الراش لأنه المباشر وهو غير مضبوط وبذلك فارق باقى نحو الجناح فيما تقدم

(فرع) ما تلف بوضع الطين والتراب في الشارع مضمون ان خالف العادة والافلا وتكسيرا الخطب فمضمون ان ضاق الشارع والافلا ووضع المتاع بباب الخانات مضمون وكذا مشى أعمى بلا قائد (قوله فمضمون) أى على الرؤوس لو تعدد الطارح كما في وضع الحجر الآتي (قوله في موات فلا ضمان) وكذا لو تعدد الماشي المشى على القمامة أو كانت في منعطف من الطريق وتقدم ما في ملكه (فرع) ما تولى من نحو سدر أو نخامة في حام فعل الفاعل في اليوم الأول وعلى الجاهل فيما بعده لجريان العادة بضله كل يوم نعم ان منعه الفاعل من ازالته استمر الضمان عليه (قوله سببا هلاك) خرج سبب اشترك فيه جمع فكأمر فيما لو زاد في حفر غيره والمراد بالسبب هنا ماله مدخل في الهلاك لأن الحفر شرط كما تقدم (قوله بأن حفر واحد بئرا) ولو عدوانا (قوله ووضع آخر) أى أهل للضمان والا تحربى وسيل وسبع فلا ضمان على الحافر أيضا (قوله عدوانا) قيد في وضع وكذا في حفر كما مر به في المنهج لكنه غير محتاج اليه في ضمان الواضع المتعدى وبه في عدم تعدى الواضع هنا كما مر (قوله فوضع الحجر سبب أول للهلاك) أى لافى الوجود بل هو بالعكس وفيه اشارة أيضا الى أن التعاقب المذكور ليس قيد في الوضع فتأمل (قوله لأنه المتعدى) أى مع كونه كالمباشر وكذلك لو وضع غيره سكين في البئر تعدى فلا ضمان عليه بل على الحافر ولو لم يتعد الحافر هنا فلا ضمان على واحد منهما ولو هو أحد اثنين في بئر جذب الآخر فهو يامعا فاما فكل منهما مضمون كما لو تجاذبا حبلا فاقطع بينهما على التفصيل الآتي نعم ان قصد الهاوى بمجذبه لآخر خلاص نفسه فهو مضمون لا ضمان له الأذرى ولو ألقى شخصا على سكين بيد غيره ضمنه الملقى الا ان تلقاه الآخر بها فعليه الضمان (قوله قال الرافى الخ) وأجيب بأن السيل ليس من جنس أهل الضمان كما تقدم (قوله بجنبه) خرج ما لو كان أحدهما أمام الآخر فالضمان على الواضع اثنان الذي تليه البئر لا الأول لقطع أثره بالثاني قاله شيخ شيخنا البرلى واعتمده شيخنا لكن قياس ما مر تضمن الأول لأن الثلاثة أسباب للهلاك متعاقبة

بالسقوط [قوله فالخلاف هنا] يرجع الى قوله الممكن [قوله فحصل] لو تعدد المشى عليها فزلق بها فلا ضمان [قوله فعلى الأول] لو تعادل السببان كأن حفر واحد وأعمق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عبدا من بئر بحبل فاقطع الحبل ومات ضمن قلة البغوى [قوله لأن العثور] أى فكأن العثور به بمنزلة الدفع من واضعه [قوله كما قالوا] أقوى من هذا في الاشكال عليه ما نقله عن المتولى أنه لو حفر في ملكه ونصب شخص في البئر حديدة ومات المتردى بها فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواضع فلا أن المتردى هو المقتضى الى الحديدة ولهذا يقال كيف يقول الشيخان المتقول مع وجود مسئلة المتولى هذه [قوله بجنبه]

(الكلام) نظرا الى عدد الواضع (وقيل فصلان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا الى عدد الموضوع (ولو وضع حجر) في طريقه (فصر به رجل فدرج به فصر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) لأن الحرج إنما حصل هناك بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نام أو واثب بالطريق وماتا أو أحدهما فلا (١٥٠) ضمان ان اتسع الطريق) كذا في الحرر ووجه الاشتراك في عدم التمديد

وفي الروضة كما صلاها والشرح الصغير اهدار العاثر وضمان عاقلة المعثور به أي لنسبته الى تقصير (والا) أي وان ضاق الطريق (فالمذهب اهدار قاعد ونام) لتقصيرهما (لا عاثر بهما وضمان واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق (لا عاثر به) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار المعثور به والرابع عكسه (نفيه) ما تقدم من تضمين الواضع والحافر والمدرج وغيرهم النفس من الاسناد الى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها .

(فصل) اذا (اصطدام) أي كاملان ماشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوقهما وماتا (فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتد الآخر لأن كلامهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ

فراجعه (قوله) نظرا الى عدد الواضع) ورد بأنه من باب الاتلاف (قوله ضمنه المدرج) سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا أو قصد ازالته من الطريق لتعطف فعاد اليها (قوله بالطريق) أي لا في منعطف منها ولا لنفع عام أو دفع ضرر كذلك بالطريق متعلق بقاعد ونام وواقف (قوله فلا ضمان) أي على المعثور به بل هو مضمون على العاثر كما يأتي لتقصيره واطلاق الشارح في كلام المصنف ليوافق أصله الذي في الحرر وكان الأولى له حل كلام المصنف على ما بعده المذكور في الروضة الذي هو المعتمد (قوله اهدار العاثر) ولو أعمى أو قذلة (قوله فان ضاق الطريق) قال الأذرى أو اتسع ووقف لغرض فاسد (قوله لا عاثر بهما) فهو مضمون عليهما (قوله وضمان واقف) على العاثر به نعم ان انحرف اليه الواقف فكاشين اصطدما وسيأتي (نفيه) الجالس في المسجد أو النائم فيه ان كان لما لا يبره عنه كاعتكاف وصلاة مضمون على العاثر به أو لما يبره عنه كنائم غير معتكف فيه تفصيل الطريق المذكور (قوله على عاقلتهم) بالدية الشاملة لقيمة الرقيق تقليبا قال في المنهج في نصب الجناح ومثله وضع الميزاب وبناء الجدار لو كانت عاقلة يوم النصب غيرها يوم التلف فالضمان عليه قاله بغوى وهو واضح وخص ما ذكر لعدم تصور مثله في غيرها فتأمل .

(فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان وما يقبضه (قوله كاملان) بياوخ وعقل وحرية وقيد به لثلاث يتكرر مع ما بعده وان اتحدا في الحكم وكان دية أن يقيد بغير الحامين أيضا (قوله ماشيان أو راكبان) وكذا راكب وماش وكان الأول ذكره لأنه أخفى مما قبله لا يقال إنه راعى ظاهر كلام المصنف الآتي لأن مراعاته تخرج المشايين فتأمل (قوله بلا قصد) لعمى أو غفلة أو ظلمة أو عدم قدرة على ضبط الدابة أو قطعها عنانها الوثيق أو نحو ذلك (قوله فوقهما وماتا) أشار بالفاء الى ترتب الموت على الاصطدام فورا أو مع بقاء الألم والأفلا والوقوع مثال (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) خطأ في عدم القصد ونصف دية شبه العمدي في قصدنم هي مثاله في العمدي كما يأتي فان قصد أحدهما دين الآخر فكل حكمه ومحل ذلك ان لم تكن حركة أحدهما ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع حركة الآخر والا فالقوى هدر وعليه ضمان الآخر وهذا يجري فيما يأتي من الدابتين وغيرهما (قوله لو ارتد الآخر) أي وقد يقع التقاص ان وجبت قيمة

خرج به ماله كان أحد الحجرين أمام الآخر فصر بالأول ثم بالثاني فالمدار على الثاني [قوله ضمنه المدرج] لو مات هذا المدرج من تلك العثرة فلا خفاء في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون المدرج مفسوبا الى الواضع معنى فهلا كان ضمان الثاني عليه [قوله لتقصيره] أي ولأن التلف حصل بحركته فلا يشكل عليه كون المشي من مرافق الطريق كالوقوف [قوله ضمان العاثر] علته أن الطريق للطروق وهم بالعمود ونحوه مقصرون [قوله والرابع عكسه] علته أن القتل بحركته والمشي لارتقائهم [قوله وغيرها] منه قوله في مسألة الامام الطالب للراءة ضمن الجنين بالبناء للفعول ومن ذلك اطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعلقه بالفاعل .

(فصل : اصطدام) [قوله فعلى عاقلة كل] من ثم تعلم أنهما حران [قوله فنصفها] على العاقلة [قوله بناء الخ] أي فتكون الكفارة التي على كل واحد نصفها عنه ونصفها عن رقيقه لأنهما اشتركا

(وان قصد) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلكل حكمه) من التخفيف والتقليظ (والصحيح أن على كل) منهما (كفارتين) واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تتجزأ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني (وان مات مع مراكبه فكذلك) دية وكفارة (وفي تركه كل) منهما

فيما ذكر فيهما ومنه التعليل المبني على الأظهر أن عمدتهما عمد وسواء ركباً بأنفسهما أم أركبهما وليهما (وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان) لأن في الارتكاب خطراً والأول قال لا تنصير فيه (ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودأبنيهما) تعديه في ذلك والضمان الأول على عاقلته ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما (أو) اصطدم (حاملان وأسقطنا) وماتتا (فالدية كما سبق) من أن على عاقلة كل نصف الخ (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) لا شرا كهما في اهلاك أربعة أشخاص نفسيهما وجنيتيهما والثاني كفارتان بناء على التجزؤ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فشلات على الوجه الأول وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرقى جنيتيهما) لأن المرأة إذا ألفت جنيتها بجنايتها وجب على عاقلتها الفسرة كما لوجنت على حامل أخرى (أو) اصطدم (عبدان) وماتا (فهدر) لأن ضمان جناية العبد تعلق برقه وقد قامت وسواء اتفقت القيمتان أم اختلفتا وإن مات أحدهما

الابل واتحدت وكان عاقلة كل ورثة الآخر وكذا يقال في جميع ما يأتي فتأمل (قوله نصف قيمة الخ) لقيمة النصف كما قيل (قوله أي مركوبه) هو لمناسبة كلام المصنف قبله سواء كان مملوكاً له أو لا وتهدر حصه كل في الأول ويجب في الثاني نصف قيمة كل من المركوبين في تركه كل من الراكبين وسكت عمالومات المركوبان أو أحد الراكبين أو المركوبين لظهور حكمه مما ذكر (قوله إن عمدهما) أي الصبيين أو المجنونين عمد لكن بشرط وجود نوع تمييز لهم (قوله وقيل إن أركبهما الولي) والمراد به على هذا الوجه ولي التأديب واعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ولي الارتكاب فيدخل من تلق واحد منهما في مفازة وأركبه حاجته إليه (قوله لا تنصير فيه) يفيد أن محل الوجه الثاني فيما إذا لم يركبهما تعديلاً أو كان أركبهما جواً لا قدرة لهم على ضبطها مثلاً فعلى الولي الضمان لهما ولداً بينهما قطعاً كالأجنبي (قوله ولو أركبهما أجنبي) ولو وصلحتهما لكن بغير إذن الولي لمصلحة كإعلم ضمنهما ودأبنيهما فإن أركبهما باذن الولي لمصلحة تعلق الضمان وعدمه بالولي (قوله ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما) وإن قصد الاصطدام وقلنا همدما عمد على المعتمد (فرع) لو تجاذبا حبلاً ولو غيرهما فانقطع فسقطا وماتا فإن كان أحدهما ظالمًا هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر والافعل كل نصف دية الآخر فإن قطعته غيرهما فعلى عاقلته ديتهم وإن أرخاهما أحدهما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر قاله شيخنا وفي نظر الوجه وجوب دية كلها فتأمل (قوله وعلى الثاني كفارتان) المناسب لما سيأتي أن يقول أربعة أنصاف (قوله نصف غرقى جنيتيهما) وهو غرة كاملة فلهذا دفع أن يسلم لكل رقيقاً كاملاً يختص به كما قاله ابن بونس وله أن يسلم لكل رقيقاً مشتركاً بينهما نصفه لهذا ونصفه لذلك (قوله عبدان) وكذا أمتان حاملتين أو لأو يراد بالبعد ما يشمل الأمة كما تقدم عن ابن حزم (قوله فهدر) إن لم يوجد فيها أو في أحدهما غصب والالزم الغاصب ولو متعدد فداء المصوب بالأقل من نصف قيمته وارش جنايته وقيل من كل قيمته الارش وهو ظاهر ما في المنهج ولم يعتمد شيخنا والاستيلاء كالغصب فيلزم السيد الأقل مما ذكر وضمان الجنين الرقيق بعشر قيمة أمه (قوله برقة الحى) الا في نحو المستولدة كإمر.

(تنبيه) لو اصطدم حور رقيق فإن مات الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويهدر باقيه أومات الحر فنصف دية في رقة الرقيق ويهدر باقيه أيضاً أوماتا معانصف قيمة الرقيق الذى على عاقلة الحر للسيد لكن يتعلق به نصف دية الحر ولورثته المطالبة به للتوثق (قوله والملاحان فيهما المجران لهما) أى المتعلق بهما إجرأوهما بنفسهما أو بغيرهما كالرجح سواء تعدد كل منهما أو انفرد ووصفه بالملاح من الملاحه لأصلاحه شأن السفينة وقيل أنه وصف للرجح سمي المسير لها للباسه وقيل أنه مأخوذ من معالجة الماء الملح والمراد به أنه دخل في سيرها إلا أن تعين كالمسلك للدفة فالضمان عليه وحده

في قتل زيد فكفارته عليها موزعة وفي قتل عمرو وكذلك [قوله نصف قيمة الخ] أى لقيمة النصف (فرع) لو داس بمقدم مداسه على مؤخر مداس سابقه فتدرك لزمه نصف الضمان أيضاً [قوله ضمنهما] أى ولو تعددا [قوله نصف غرقى الخ] قيل هذه العبارة تقتضي أنه يجب على كل واحد عدى نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلو فرق النصفين أجزاء [قوله وإن مات أحدهما] فلو أثر الحى في الميت عيباً تعلق أرشه بنصف هذه القيمة ويحصل التقاص في ذلك المقدار [قوله والملاحان] هو المصلح لشأن السفينة فهو من الملاحه وقيل هو اسم للرجح سمى به الملاح وقيل لمعالجته الماء الملح [قوله كراكين] قضيته أنها لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشى والظاهر أنه لا يتعلق به ضمان لأن العمد من الصبيين هو الذى اقتضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كارتكاب الدابة لأن الارتكاب

وجب نصف قيمته متعلقاً برقة الحى (أو) اصطدم (سفينتان فكدا بتين والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين

(قوله فيما تقدم في ذلك) منه ضمان الولي إذا أركب صبيين أو مجنونين أو الأجنبي كذلك على ما مر منه تعلق الضمان برقبتهما لو كانا رقيقين وغير ذلك (قوله نصف قيمة الحر) أي استقرارا والافاطالة بكل القيمة ويرجع الغارم (قوله بما فيها) أي مع نصف قيمة ما فيها من ماله (قوله نصف دية الآخر) مخففة في الخطأ ومغلظة في غيره على العاقلة في غير العمد وعليه فيه فعمل أنه يجب فيه القود أن أمكن بعدم الموت (قوله نصف ضمانه) بالمثل في المثل و بالقيمة في المتقوم ولو كان فيهما أوفى أحدهما أرقاه فهم من المال المذكور أو أحرار فعلى عاقلة الضامن لهم نصف دية كل منهم في غير قصد الاصطدام والافاقود ويقاد منه لواحد بالقرعة أو بالسبق فيهم والبقية الديت في ماله أو في تركته (قوله نصف قيمتهما) أي استقرارا كما مر (قوله فلا ضمان) ويصدق بيمينه في عدم قصيره (فرع) خرق السفينة للإصلاح شبه عمد ولعدمه يوجب القود وإصابة غير محل الخرق خطأ والضمنان بالقسط على المعتمد فلا كان فيها تسعة أعدل فوضع عدلا عاشراف فرق فعليه العشر فقط (قوله سفينة فيهما متاع وراكب مثلا) أو متاع وحده أو راكب وحده (قوله على غرق) أي لمسا أو لمتاعها أو لراكبها أو لثنين منهم أو لـ لكل (قوله جاز طرح متاعها) أي أن أذن من له تعلق بذلك المتاع من مالك أو وليه أو سيد رقيق مع مرتين في مرهون أو غريم في مفلن وعلم الرضا كالأذن ولا يطرح من متاعها إلا ما يحتاج إلى طرحه منه بحسب الحال (قوله لرجاء سلامتها) هو بيان لمحل الجواز وهو ما تنوقف صحة الكلام على تقديره لأن قول المصنف لرجاء نجاة الراكب متعلق بقوله يجب كما يدل له مخالفة الأسلوب ولا يصح تعلقه بجواز أيضا ولا بجواز وحده وبذلك سقط ما لبعضهم هنا لما يقول عليه فراجع (قوله ويجب لرجاء نجاة الراكب) أي وإن لم يأذن المالك ولا غيره وصرح كلامه الآتي دخول المتاع في الراكب وفي وصفه بالراكب تجوز نظرا للتغليب فلا يعطفه على المتاع عطف عام أو من حيث وصفه بالالقائه وعدمه ومنه يلزم وجوب القاء بعض المتاع لسلامة بعضه والقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه أن يقال يجب القاء غير الحيوان لسلامته والقاء غير المعصوم منه لسلامة المعصوم منهما والقاء بعض كل لسلامة بعضه ولا يجوز القاء الحيوان المعصوم لسلامة غيره ويجوز القاء بعض المتاع المعصوم لسلامة بعضه كما في القائه لسلامة السفينة كما تقدم فافهم (قوله إذا خيف هلاكه) أي وظنت سلامته فإن انتفى الخوف امتنع القاء ولو لمال نفسه أو لم ترج السلامة امتنع الوجوب (قوله ما لا روح فيه) قال شيخنا ولو نحو مصحف (قوله ذي الروح) أي المعصوم ولو كلبا بخلاف الحربي والمرئذ والزاني المحسن ويلقى كل منهم لنجاة غيره ولو مالا أو كافرا معصوما ويقدم في اللقاء من هؤلاء الأخص أخذ من القاعدة هنا المبني عليها ما ذكره من أنه يقدم للقاء الأخص فالأخص في الأموال والأديمين نعم لا يلقي رقيقا لحر ولا كافرا لمسلم وياق أسير كافرا لنجاة غيره ولو متاعا إن رآه الأمير مصلحة (لطيفة) حكى أن بعض الملاحين الحذاق أشرفت سفينة على الفرق وفيها مسلمون وكفار فتحير في أمره ثم اتفق معهم على أن يمزج بعضهم ببعض ويجعلهم حلقة ويدور فيهم بعدد مخصوص وكل من وقع عليه آخر العدد يلقه في البحر ففعل ذلك فوقع العدد على جميع الكفار فآلقاهم ونجا المسلمون وصورة المزج تعلم من هذا البيت :

الله يقضى بكل يسر ويرزق الضيف حيث كان

فما تقدم في ذلك إن كانتا  
لهما فلذا تلفت السفينتان  
بما فيهما المملوكتان  
فلاحين المجرىين وهلكا  
أيضا بالاصطدام ففي تركته  
كل منهما نصف قيمة سفينة  
الآخر بما فيها وعلى عاقلة  
كل منهما نصف دية الآخر  
وفي مال كل منهما كفارتان  
على الصحيح السابق  
(فإن كان فيهما مال أجنبي  
لزم كلا) منهما (نصف  
ضمانه وإن كانتا لأجنبي  
لزم كلا) منهما (نصف  
قيمتها) ووجه الضمان  
في ذلك أن الاصطدام  
نشأ عن الاجراء فإن  
حصل بغلبة الرياح  
وهيجان الأمواج فلا  
ضمان في الظاهر ومقابلته  
قيس على غلبة الدابة  
للراكب و الفرق الأول بأن  
ردها بالجلع يمكن (ولو  
أشرفت سفينة) فيهما متاع  
وراكب مثلا (على غرق  
جاز طرح متاعها) في  
البحر لرجاء سلامتها  
(ويجب) طرحه (لرجاء  
نجاة الراكب إذا خيف  
هلاكه) ويجب القاء مالا  
روح فيه لتخليص ذي  
الروح وتلقى الدواب

بحملها على السير والاتلاف [قوله فلا ضمان] أي والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر [قوله جاز طرح  
الح] أي بحسب الحاجة قال البلقيني في هذا ولا يجوز إلا بأذن صاحبه [قوله إذا خيف الح] قال الزكشي ينبغي  
تنزيل هذه الحالة على ما إذا غلب الهلاك والاولى على ما إذا غلبت السلامة اه أقول مثل غلبة السلامة استواء  
الأمرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف أن هذا الحكم لا يتوقف على إذن المالك وإن توقف على عدم

طرح مال غيره بلا اذن  
ضمنه (والا) أى وان طرحه  
بأذنه رجاء السلامة (فلا)  
ضمان (ولو قال) لغيره (أنى  
متاعك) فى البحر (وعلى  
ضمانه أو على أنى ضامن)  
فألقاه فيه (ضمن) الملقى  
(ولو اقتصر على) قوله  
(أنى) مناسك فى البحر  
فألقاه (فلا) ضمان (على  
المذهب) وفى وجه من  
الطريق الثانى فيه الضمان  
كقوله أذ دينى فأداه فانه  
يرجع عليه فى الأصح وفرق  
الأول بأن أداء الدين ينفعه  
قطعا واللقاء قد لا ينفعه  
(وانما يضمن ملتصق  
لخوف غرق ولم يختص  
نفع اللقاء بالملقى) فى غير  
الخوف لا ضمان وكذا فى  
الاختصاص بأن يكون  
القائل على الشط أو فى  
سفينة أخرى وفى الأولى  
المتاع وصاحبه فقط ولو  
كان معه الملتصق أو غيره  
قليل يسقط قسط المالك  
وهو فى واحد معه مثلا  
النصف والأصح المنع  
(ولو عاد حجر منجنيق)  
بفتح الميم والجيم (فقتل  
أحدرماته هدر قسطه وعلى  
عاقلة الباقيين الباقي) من  
ديته لأنه مات بفعله وفعله  
خطأ فان كان أحد عشرة  
سقط عشر ديته ووجب  
على عاقلة كل من التسعة  
عشرها (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتله (أو قصدوه

فكل حرف. همل مكان مسلم وكل حرف. محجم. كان كافر والعدد بتسعة بعد تسعة من أوله إلى آخره مرة بعد  
أخرى فافهم وتأمل (قوله فان طرح) ولو فى حالة الوجوب مال غيره المعصوم بلا اذن ممن تقدم اعتبار إذنه  
ضمنه بما مر (قوله ولو قال لغيره) أى ولو فى سفينة أخرى (قوله ألقى متاعك) وان لم يكن معلوما ولا بحضرته  
وفى شرح شيخنا تقييده بكونه معيناً أو مشاراً إليه وبأن لا يرجع القائل قبل اللقاء ومال شيخنا الزايدى  
إلى الأول تبعاً للبلقيني ولو قال لزيد ألقى متاع عمرى فالضمان على مباشر اللقاء (قوله على أنى ضامن)  
ولا بد من ضمير مثلاً يعود إلى المتاع أى ضامن له أو ضامنه والا فلا ضمان والضمان عليه وحده ولو قال  
أنا وأهل السفينة ضامنون لزمه السكل إلا ان أراد اخباراً عن أحد منهم أو كلهم وصدقه فعليه وعلى من  
صدقه ويصدق منكر الاخبار عنه بيمينه ويظهر أن الضمان فيه بعدد الروس فراجع (قوله ضمن  
الملقى) بفتح القاف أى ضمن القائل المتاع الذى ألقاه المقول له وان لم يقل للقائل فيها شئ. أو لم تحصل  
النجاة باللقاء والضمان بماسماه ان كان سمي شيئاً كقوله وعلى ضمانه بكذا والاضمنه بقيمته أى بما  
يساويه فى ذلك الوقت فى ذاته عند أهل الخبرة سواء المثل والمثلى والمنقوم لأنها للحيلولة ولذلك لولفظه البحر  
وجب رده ويرجع بمادفعه وهذا ما اعتمدته شيخنا عفا الله عنه لشيخنا الرملى كوالده فى قولهما يضمن  
المثل بمثله مع موافقتهما على الرجوع اذ اردته (تنبيه) ألحقوا بهذا مالاً قال لغيره اعف عن هذا الأسير  
ولك على كذا أو اعف عن قصاص هذا ولك على كذا أو أطعم هذا ولك على كذا فانه يلزمه ما التزمه لأنه  
الترام لقرض بعض صحيح وانظر لو قال فى ذلك وعلى ضمانه (قوله وانما يضمن ملتصق) أى بشرطين  
أحدهما وجودى وهو المشار إليه بقوله لخوف غرق والآخر عدمى وهو المشار إليه بقوله ولم يختص الخ  
وتقدم شرطان آخران المشار إلى أحدهما بقوله ألقى متاعك وإلى الآخر بقوله وعلى ضمانه (قوله لخوف  
غرق) أى للتمس لنفسه فقط أو مع غيره أو لماله فقط أو مع غيره أو مع مال غيره ويبحث فيه خوف  
غرق غيره فقط لأجل الشرط بعده فتأمل (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقه فى سفر مثلاً  
خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى متاعك وعلى ضمانه ضمنه كإهنا وفيه نظر كما يعلم بما يأتى وبما تقدم  
من الشروط فتأمل (قوله ولم يختص الخ) بأن اختص بالتمسق أو به أو بالملقى أو بأجنبى فقط أو به  
وبأحدهما أو مع الثلاثة فهذه ست صور ذكرها شيخنا وفى دخول الثلاثة نظر مع فرض المسئلة فى خوف  
التمسق إلا أن يقال هو من حيث عموم العبارة كما مررت الإشارة إليه (قوله والأصح المنع) هو المعتمد  
فيضمن الملتصق السكل كما علم وذكرها لعل الخلاف (قوله منجنيق) هو آلة لرمى الحجارة ولفظه فارسى  
معرب ويقال منجنيق باللام ومنجنيق بالواو ويذكرو يؤنث (قوله أحدرماته) وهم من مسك الحبل  
ورمى الحجر لامن مسك الخشبة أو وضع فيه الحجر إلا ان كان لهم دخل فى القتل (قوله خطأ) بالنصب حال

الضمان أى فى حال الثانى [قوله لأبقاء الأدميين] ولا يجوز اللقاء الكافر المعصوم لخلاص المسلم كما لا يجوز  
قتله فى الخمسة [قوله أو على أنى ضامن] أى له [قوله ضمن] ان سمي قدراً لزمه والا فالظاهر القيمة مطاقاً  
وأن تعبر قبل الهيجان ولا بد أنه يقول ألقى هذا أو يكون المتاع معيناً معلوماً للقائل أو غير معلوم ولكن ألقاه  
بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لأنه ليس على حقيقة الضمان بل افتداء كقوله أعتق عبدك عني على كذا  
ولو لفظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه [قوله ولم يختص الخ] تحت ست صور (فرع) قال لرفيقه  
فى الطريق خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى وعلى ضمانه فالحكم كذلك [قوله لا ضمان الخ] والحال  
أنه قال على أنى ضامن [قوله منجنيق] هو فارسى معرب ويقال فيه أيضاً منجنيق بالواو ومنجنيق  
باللام [قوله فان كان] أى المقتول [قوله أو قصدوه] نظر بعضهم فى هذا بأن قصدوه مع فرض الغلبة كيف

فعمد (قوله) في الأصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمد لأنه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق والأول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشبه  
عمده حزما (فصل : دية الخطأ أو شبه (١٥٤) العمد تلزم العاقلة) كما تقدم أول كتاب الديات وذكر هنا توطئة لما بعده روى

فالواجب دية خطأ موزعة عليهم نعم ان قصدوا معينا منهم وغلبت الاصابة فهو عمد فتجب دية عمد  
عليهم ولا يلزمهم قصاص لأنهم شركاء مخطئ وسكتوا عن ذكر هذا الشرط هنالحنحقق العاقلة بخلاف  
ما بعده (قوله نعمد قوله) أي فعلهم القود فان آل الأمر الى الدية وزعت عليهم (قوله وان غلب  
عدم الاصابة) أو استوى الأمران فشبه عمد أيضا .

(فصل) في بيان العاقلة وكيفية تحملهم وسموا بذلك أخذاً من العقل بمعنى المنع لئلا يمتنع عنه أو بمعنى الدية  
لتحملهم لها أو بمعنى الحبس أو العقاب لحبسهم الا بل بقاء دار المستحق بعقلها (قوله نفذت) بالخاء والذال  
المجتمين كما ضبطه شيخ الاسلام وهو بمعنى الرمي لكن مع اعتبار كون المرمي به من الحصى الصغير أى  
مع نسبة القتل اليه وسكت في الحديث عن كون الغرة على العاقلة أيضا لأنه معلوم لأنه لا يتصور فيه عمد  
كما سيأتى (قوله في الخطأ أولى) لوجود المعنى السابق فيه بعذره (قوله وهم عصبة) والمراد بهم عند  
الاطلاق المتعصبون بأنفسهم أصالة والمراد بهم هنا أعم من ذلك والتقييد بالجمع على أرثهم الخ للأغلب  
وليرتب عليه ما بعده كقوله بالجمع على أرثهم الصالحون لولاية النكاح ولو بالقوة ليدخل الفاسق من حين  
الفعل الى القوات فلوارث الجارج بعد جرحه وقبل موت الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرض الجرح والزائد  
في ماله فلو عاد الى الاسلام قبل موت الجريح فكل الدية على العاقلة باعتبار ابا الطرفين ولو ارتد الجريح فعلى  
العاقلة الأقل من أرض الجرح والدية والباقي في ماله كذا قالوا فراجع فان فيه نظرا من وجوه وقولنا عند  
الاطلاق لدفع اراد الاخوة من الأم وذوى الأرحام لأنهم يعقلون كما سيأتى (قوله أى الجاني) ربما  
يفيد أن المجنى عليه يعقل نفسه اذا كان عصبة للجاني وأن الجاني لا يعقل وان كان عصبة للمجنى عليه  
فراجع (قوله من النسب) الأولى اسقاطه ولا يعارضه الاستثناء بعده لأن الكلام في ضبط العاقلة لافى  
تقديم بعضهم على بعض فتأمل (قوله في الحديث الخ) أشار بالحديث الأول الى الدليل على تحمل العصبة  
وبالحديث الثاني الى اخراج الفرع منهم وبالحديث الثالث الى اخراج الأصل وقدم القياس عليه اهدم محته  
كما يؤخذ من صيغة التريض (قوله هنا) بخلافها في النكاح فهي غير مقتضية ولعل الفارق بينهما  
وجود النص هنا على الولد لا يعقل أولاً لأن الأم أقوى شفقة على الولد فهي أشد اعتناء بدفع الضرر عنه  
(قوله نظرا الى أن الخ) ورد بأن قرابة الأم تمنح للترجيح (قوله ثم معتق) أى يوزع عليه وان تعدد  
ما بقى بعد عصبة النسب (قوله ثم عصبة) أى المعتق فيوزع عليهم ما بقى بعده ويقدمون كفى النسب  
فيقدم اخوته ثم بنوهم ثم أعمامهم ثم بنوهم ويعقلون ولو في حياة المعتق (قوله ثم معتق) أى المعتق على مامر

يجرى فيه الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالمنجنيق .

(فصل : دية الخطأ وشبه العمد) أى أما العمد ولومن يميز فعلى الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن  
عباس رضى الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل اللزوم أن تشهد البيئة أو  
يعترف بالقتل ويصدقوه [قوله وهم عصبة] أى الذين هم بصفة الكمال أعنى من يصح أن يكون ولي  
نكاح بفرض الجاني أتى من الفعل الى الموت فن أسلم بعد الجناية لاشيء عليه [قوله والأول يجعل البنوة  
مانعة هنا] اهموم الحديث [قوله ثم عصبة] توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء  
لأنه لا سب ولا نسب وقال أيضا ان الأصح عموم الضرب على عصبة المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

الشيخان عن أبي هريرة  
أن امرأتين اقتلتا غنقت  
إحداهما الأخرى بحجر  
فقتلتها وما فى بطنها فقضى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن دية جنيها غرة  
عبد أو أمة وقضى بدية  
المرأة على عاقلتها أى القاتلة  
وقتلها من صور شبه العمد  
واذا ثبت أن الدية فيه  
على العاقلة ففي الخطأ أولى  
(وهم عصبة) أى الجاني  
من النسب (الا الأصل  
والفرع) أى الأب وان  
علا والابن وإن سفل في  
الحديث السابق في رواية  
وأن العقل على عصبتها  
وفي رواية فيه لأبي داود  
وبرأ الولد أى من المعتل  
ويقاس عليه الأصل وروى  
الفسائى حديث لا يؤخذ  
الرجل بجريمة ابنه (وقيل  
يعقل) فى المرأة (ابن هو  
ابن ابن عمها) كما يلى نكاحها  
والأول يجعل البنوة مانعة  
هنا (ويقدم الأقرب)  
فالأقرب بأن ينظر فى  
صدده والواجب آخر  
الحول ويوزع على العدد  
على ما يأتى بيانه (فان بقى  
شيء) من الواجب (فن  
يليه) أى الأقرب يوزع

الباقي عليه وهكذا والأقرب الأخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم  
كلارث (و) يقدم (مدل بأوين) على مدل بأب (والقديم القنوية بينهما) نظرا الى أن المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبة النسب (معتق ثم  
عصبة) من النسب الا أصله وفرعه فى الأصح (ثم معتق ثم عصبة) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أى وان لم يوجد معتق ولا عصبة

هكذا

(نعتى أبى الجاني ثم عصبة) من النسب (ثم معتق معتق الأب وعصبة) وفي (١٥٥) المحرر وغيره ثم بدل الواد (وكذا الجاني)

أى بعبد معتق الأب وعصبة معتق الجد وعصبة إلى حيث ينتهى ويعلم مما تقدم استثناء الأهل والفرع من عصبة معتق الأب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعتيقها) أى المرأة (بعقلها عاقلها) دونها (ومعتقون كمعتق) فيما عليه كل سنة لأن الولاء لجميعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لأن الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتى أن على الغنى من العاقلة كل سنة نصف دينار والمتوسط ربع دينار (ولا يعقل عتيق في الأظهر) لا تنفاه ارثه والثاني نظر إلى أن العقل نصرة والعتيق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أولم يف) ماعليه بالواجب في الجناية (عقل بيت المال عن المسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الذمي فانه فيء فالواجب في ماله (فان فقد) بيت المال (فكله) أى الواجب بالجناية (على الجاني في الأظهر) بناء على أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحملة العاقلة

(قوله نعتى أبى الجاني) ويعقل معتق الأمهات أيضا على الترتيب في معتق الآباء لكن يقدم معتق الذكر على معتق الأنثى في كل مرتبة تساويا فيها ويستثنى فيهم الأصول والفروع وعصبة معتق الأمهات كمصبة معتق الآباء أيضا مادام الولاء لهم فان انتقل عنهم سقط العقل عنهم بمعنى انتقاله إلى عصبة الأب ان اكتفى بهم فلان زوج رقيق بعتيقة فالولاء على أولاده لمعتقها وعصبة فيه مقلون عن الولد فان عتق الأب أبحر الولاء عنهم لمعتق الأب وعصبة فيسقط التحمل عنهم على مامر كما سيأتى في كتاب العتق (قوله ومعتقون كمعتق فيما عليه) أى فعلهم كلهم نصف دينار ان كانوا أغنياء أو ربعه ان كانوا متوسطين ويوزع ذلك النصف أو الربع عليهم بحسب الملك لا الروس فان اختلفوا غنى وغيره فعلى الغنى منهم حصته لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته لو كان الكل متوسطين (قوله وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) لكن بحسب حال كل منهم فالوكان الشخص من العصبة غنيا فعليه ماعلى المعتق لو كان غنيا وعكسه وان كان المعتق متوسطا في الأولى أو غنيا في الثانية (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو كان له معتقان بالسوية أحدهما غنى والأخر متوسط فعلى الأول نصف النصف من الدينار وعلى الثاني نصف الربع منه وعلى كل من عصبة الأول مثله ان كان غنيا والآخر نصف الربع وعلى كل من عصبة الثاني نصف الربع ان كان متوسطا مثله والآخر نصف النصف فراجع ذلك وتأمله (قوله وسيأتى الخ) (تنبيه) لو كان الفاضل بعد التوزيع على الأقرب أقل مما يلزم الأبعد كأن فضل عن الأخوة مثلا ثلث دينار أو ربعه وهناك عم غنى فالوجه أنه لا يطالب الابن فقط ولو كان الواجب أقل مما يقتضيه التوزيع فالوجه أن ينقص من حصة كل واحد بقدر النسبة فالوكان الواجب دينارا بالجناية وله أربعة من العصبة أغنياء في درجة لزم كل منهم ربع دينار أو جينا على كل منهم نصف دينار لزيادة على قدر الواجب ولو أوجبنا على أحدهم مثلا نصفًا وعلى أحدهم ربعا كذلك لكان من التحكم وهكذا فتأمل ذلك وحرره (قوله ولا يعقل عتيق) وان سفل ولا عصبة (قوله بمن ذكر) أى من العصبة من النسب والولاء ولو سكت عن هذا لكان أولى ليشمل ذوى الارحام والأخوة للام لأنهم يعقلون بعد العصبة المذكورين ويقدمون على بيت المال للاجتماع على توزيعهم في الجلة وعلى كل واحد منهم نصف دينار أو ربعه كما تقدم (قوله عقل بيت المال) أى من سهم المصالح (قوله عن المسلم) أى غير اللقيط لأن وارثه بيت المال فلا فائدة في أخذه ما منه وعودها اليه وكذا كل من ورثه بيت المال لعودها المذكور مالم يظهر له وارث فترجع الدية اليه (قوله بخلاف الذمي) ومثله المؤمن وكذا المرتد لأن ماله فيء ولا عاقلة له فالواجب بقتله خطأ في ماله مؤجلا فان مات سقط الأجل (قوله فكله) أو الباقي منه بعد التوزيع على الجاني مالم يكن ذر وأرحام من الأخوة للام أو غيرهم والافهم مقدمون عليه بناء على الرجوع من توزيعهم ويقدمون أيضا على بيت المال اذ لم ينتظم كفاي الارث والكلام في المذكور منهم غير الأصول والفروع بناء على أن الواجب ابتداء عليه وهو المعتمد وفي الميرى وغيره أن الخلاف في الروضة وغيرها وجهان ولم ينبه الشارح عليه فراجع (قوله وحيث الخ) فيه تنبيه على أن قول المصنف على العاقلة ليس قيدًا فلو

هكذا في شرح الزركشى [قوله والثاني] على هذا يتجه تأخره عن المعتق وعصباته وأما عصبات العتيق فلا يتحملون قطعا وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الجاني تحمل عنه ويمكن جريان الخلاف فيه نظرا لذلك (تنبيه) قطع الشافعى رحمه الله بأن العتيق لا يرث وتردد في تحمله العقل لأن الميراث مداره على النعمة ولا نعمة له على المعتق والعقل على المناصرة وهي لا تقة به [قوله عقل بيت المال] لقوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه [قوله فكله] أى والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيرا ثبت في ذمته [قوله وحيث وجب] دفع لما عساه يتوهم من

والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون دينا في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب



في بيت المال أو على الجاني. فيتأجل تأجيله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثة (وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والله كورة  
بصالحية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواء البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاء الشافعي في  
المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه (١٥٦) وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنته وتأجيلها بالثلاث

أسقطه لكان أولى وأعم نعم يخالف الجاني العاقلة بأنها يسقط الواجب عنها بموتها بخلافه وبأن الواجب عليه  
كل سنة ثلث الواجب بخلاف الواحد منها (قوله في بيت المال أو على الجاني) وكذا على الاخوة للأم أو  
على ذوى الأرحام كما تقدم (قوله وتؤجل) أي تثبت مؤجلة (قوله بعد الحرية) المعلومه من لفظ الدية  
(قوله وعزاء الشافعي الخ) أفاد بهذا أن قضاء عمر وعلى به ليس عن اجتهاد منهما لأن الشافعي لا يستدل به  
وحيث قد كان المناسب اسقاطهما أو تأخيرهما ليقع اتقوية لعز الشافعي المذكور فتأمل (قوله والظاهر  
الخ) هو حكاية عن قول الأصحاب لا بحث من الشارح فتأمل (قوله لكثرتها الخ) سيأتي ما يترتب على  
الخلاص (قوله لأنها ثلث الخ) والذمية والمعاهد والمؤمن والمجوس ذكورا وإناثا كذلك لأنها ثلث أو  
أقل من الثلث (قوله امرأة مسلمة) وخشي كذلك (قوله وتحمل العاقلة العبد) بالمعنى الشامل للأمة أو  
هي مثله والمراد قيمته بالجناية عليه من الحر وأما الجناية منه فهي تتعلق برقبته ولا يحمله أسيدته ولا عاقلته  
ولا عاقلة أسيدته وهذا معنى قولهم لا تحمل العاقلة عبدا كما لا تحمل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا (قوله قدر  
ثلث دية) أي دية نفس كاملة فإن كانت قدر نصف دية في السنة الأولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي  
وهكذا فإن كانت قدر ديتين في ست من السنين وكذا يقال فيما يأتي في الأطراف ومأمعها (قوله رجلين)  
أي مسلمين (قوله في ثلاث) من السنين وكذا ثلاثة رجال وأكثر ولو قتل ثلاثة رجال واحدا فعلى  
عاقلة كل منهم تسع دية في كل سنة من الثلاث (قوله من الزهوق) بزهق أو يسراية جرح (قوله من  
الجناية) لكن لا مطالبة إلا بعد الاندمال فإن حصل قبل تمام سنة من الجناية طولت العاقلة بواجبها  
وإن مضت السنة قبل الاندمال سقط الطلب بواجبها عن العاقلة ويطلب به بيت المال أو الجاني فلو  
مضى جميع السنين الثلاثة قبله فلا مطالبة على العاقلة بشئ هذا مافي الروضة وغيرها نعم لو جنى على  
أصبع فسرى الى الكف فأجل الكف من سقوطها لامن الجناية على المعتمد (قوله من العاقلة)  
خرج الجاني وقد مر أنه يؤخذ الجميع دفعة من تركته إذا مات (قوله فلا يؤخذ الخ) أفاد أن المراد  
بالسقوط عدم الوجوب عليه (قوله ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (قوله من لا يملك) أي من ليس في ملكه  
شئ زائد على ربع دينار فوق الكفاية المعتبرة في الكفارة على دوام بقية العمر الغالب فمن في ملكه  
زائد على ذلك فليس فقيرا ثم إن كان الزائد قدر عشرين دينارا فأكثر فغنى أو دونها وأكثر من ربع  
دينار فتوسط فإن لم يكن أكثر منه فقير كما علم لأنه يدفع الربع يعود الى وصف الفقير لعدم ملكه زيادة  
على كفاية العمر الغالب وقد اعتبروا أن يبقى معه زيادة على كفاية العمر ولو دون الربع ليخرج بها

لكثرتها وقيل لأنها بدل  
نفس (و) تؤجل دية  
(ذمى سنة) لأنها قدر ثلث  
وجه المسلم (وقيل ثلاثا)  
لأنها دية نفس (و) تؤجل  
دية (امرأة) مسلمة  
(سنتين في الأولى) منها  
(ثلث) من دية الرجل  
والباقي في الثانية (وقيل)  
تؤجل (أثلاثا) لأنها دية  
نفس (وتحمل العاقلة  
للعبد) بالقيمة (في الأظهر)  
لأنها بدل نفس والثاني هي  
في مال الجاني حالة كبديل  
البيمة وعلى الأول إذا  
كانت قدر دية أو ديتين  
(ففي كل سنة قدر ثلث دية  
وقيل) كلها (في ثلاث)  
لأنها بدل نفس (ولو قتل  
رجلين في ثلاث وقيل  
ست) تؤخذ ديتهمافي كل  
سنة لكل ثلث دية على  
الأول وسدس دية على  
الثاني (والأطراف)  
والأروش والحكومات  
(في كل سنة قدر ثلث دية  
وقيل كلها في سنة) قلت  
أو كثرت (وأجل النفس  
من الزهوق) للروح  
(وهي من الجناية)  
وقيل من الاندمال (ومن)

مات من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شئ

بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفضل  
عن كفايته على الدوام لامن لا يملك شيئا أصلا

لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصي ومجنون) وامرأة لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا موالاة بينهما فلا نصرة (ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه في الأظهر) لا اشتراكهما في الكفر المقر عليه والثاني نظر الى انتطاع الموالاة بينهما (وعلى الفنى) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو) أى المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لأنه أول درجة المواساة في زكاة الذهب وبالربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شئ عليه ومن عليه النصف (ويعتبران) أى الفنى والمتوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أيسر بعد ومن أعسر بعد أن كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه (فرع) من كان فى أول الحول رقيقا أو صيا أو مجنونا أو كافرا وصار فى الآخرة بصفة

من ذلك الوصف وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله ورقيق) وكذا ببعض لكن يعقل عنه بعتق بعضه كإعالم (قوله ومجنون) وان تقطع جنونه وكان قليلا (قوله وامرأة) كإعالم مما سر من أنها لا تعقل عتقها والخنى كل امرأة لكن اذا بان ذكوره رجع عليه بما كان يلزمه فيؤخذ منه ويدفع منه للمستحق لا للعاقلة وترجع العاقلة على المستحق بقدره مما دفعه له (قوله) ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه والمراد بكل منهما غير الحر فى يشمل المعاهد والمؤمن ويشترط فى غيرهما إقامة جميع السنة التى يعقل فيها فى دارنا وفيهما إقامة تلك السنة مع جزء مما بعدها كذلك فمن أقام منهما سنة فأقل ومن غيرهما دون سنة لم يطلب بشئ قاله الأذرى (قوله وعلى الفنى من العاقلة) أى عن يؤخذ منه العقل من الورثة ليدخل ذوو الأرحام كإعالم (قوله نصف دينار) أى مقداره اذ الواجب الابل فلوا أخذ منهم دراهم صرفت فى الابل (قوله فى زكاة الذهب) لأنه نصف مثقال من عشرين مثقالا (قوله لحصول المواساة) لأنه نصف ما بين النصف والعدم ولأن دون الربع لا نفع فيه بدليل عدم القطع به فى السرقة وعن الامام مالك والامام أحمد أنه لا تقدير بل يرجع الى رأى الامام (قوله ومن أعسر فى آخر الحول) وكذا من رقيق أو جن فى سنة سقط عنه التحمل فى ذلك الحول سواء الحول الأول أو غيره وكذا من كان كذلك فى أثنائه ولو أعاد الشارح ضمير فيه الى الحول المضاف اليه لشمله (قوله من كان فى أول الحول رقيقا الخ) وكذا من كان كذلك قبل أوله من حين الفعل فلورمى ذمى صيدا فأسلم فأصاب السهم انسانا لم يعقل عنه مسلم ولا ذمى ولو جرح ذمى انسانا خطأ ثم أسلم ثم ملت الجرح سرية فعلى عاقلة الذميين أرض الجرح وعليه الباقي فان جرحه نائيا بعد اسلامه ومات بالجرح حين سرية فعلى عاقلة المسلمين نصف الدية من الباقي فان بقى منه شئ فعليه وتقدم أول الفصل لوارتد فارجع اليه ان شئت (قوله رقيقا) ولومبعضا أو صبيا ولومصراها أو مجنونا ولو كان جنونه منقطعاً أو كافرا ولومرتدا (قوله لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده) كإعالم وهو العتد (تنبيه) المعتمد أن الدعوى بالدية على الجاني وأن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قاله شيخنا وغيره والله أعلم .

(فصل : فى جنابة الرقيق) هو من اضافة المصدر الى فاعله أى ضمان الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال (قوله مال جنابة العبد) بالمعنى الشامل للأمة ولو أعجميا أو غير مميز لكن فى هذين بأمر غيرهما يتعلق الضمان بالآمر ولو قطعاً فى سرقة ويلزمه الفداء بالأرض بالنفا ما باغ والمبعض فى جزئه الحر كالحرق فى الرقيق كالرقيق ولا نظر لمهابة ويغديه السيد بالأقل من حصته وما يقابلها من الأرض

يقال حصة الحول من الدية لا تجب الا فى آخره لأن موجب الدية القتل وهو متقدم ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الأجل للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وأن يحل الأجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة فى المال ولكن لا يضاف وجوبها الى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين الوجوب عليهم والاتبين تعلق الوجوب ببيت المال اذ لم يكن بيت المال اه [قوله نصف دينار] أو قيمة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أوسنة دراهم أى على أهل الفضة (تنبيه) الدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيتكرر كالزكاة كذا علوا به ونظر فيه بعضهم بأن الزكاة لا تنقيد بثلاث [قوله واجب الثلاث] فعلى هذا يجب على الفنى فى كل سنة سدس والمتوسط نصف سدس [قوله آخر الحول] يفيد عدم اعتبار غيرهما من الشروط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صبيا أو نحو ذلك ثم كل فلا شئ عليه مطلقا كما نبه عليه الشارح بالفرع الآتى .

(فصل : مال جنابة العبد)

الكال لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده وقيل يدخل فيما بعده وقيل فيها (فصل : مال جنابة العبد) بأن كانت غير محمد

أو عمدا وعنى على مال  
(يتعلق برقبته وليس له  
بيعه لها) أى لأجلها أو  
تسليمه لبيع فيها (وفداؤه  
بالأقل من قيمته وأرشها  
وفي القديم) فديه (بأرشها)  
بالغا ما بلغ لأنه لو سلمه  
ربما يسع بأكثر من  
قيمتها والجديد ما يعتبر  
هذا الاحتمال وتعتبر  
القيمة يوم الجناية وقبل  
يوم الفداء (ولا يتعلق  
بذمته مع رقبته في الأظهر)  
والثاني يتعلق بالنمة  
والرقبة موهونة بما في  
النمة أى فان لم يوف الثمن  
به طوب العبد بالباقي  
بعد العتق (وإفداؤه ثم  
جنى سلمه للبيع) أى لبيع  
أو بعه (أو فداء) كما تقدم  
(ولو جنى ثانيا قبل الفداء  
بأيه فيهما) أو سلمه  
ليباع فيهما (أو فداء بالأقل  
من قيمته والأرشين)  
في الجديد (وفي القديم)  
يفديه (بالأرشين) لما  
تقدم (ولو أعتقه أو بعه  
ومحتملها) أى قلنا  
بمحتملها وهو القول  
الراجح في اعتاق المومر  
والمرجوح في بيعه (أو فداءه)  
لزوما (بالأقل) من  
قيمتها والأرض قطعا  
لتعذر البيع باحتمال الزيادة  
(وقيل) فيه (القولان)  
أحدهما يفديه بالأرض

(قوله أو عمدا وعنى على مال) ولا يقال إن المال في العفو ثبت برضا مستحقه فيتعلق بالنمة نظر الأصل  
سببه ولذلك جله في المبيع غاية ويتعين على المجنى عليه أو وارثه العفو لو سبقه غيره إلا بطريق له سواء لتقدم  
غيره عليه (قوله يتعلق برقبته) لأنه من جنس العقلاء فجنايته مضافة إليه بذلك فارق البيعة وعلم من  
إضافة التعلق إلى رقبته أنه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجناية ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه  
محانا انفك من الرقبة بقسطه فليس كالمرهون لكون التعلق هنا قهرا (قوله وليس له بيعه) أى إن أذن  
المستحق والأفلا يصح البيع كالمرهون وله أن يبيع منه بقدر الواجب إن أمكن ووجد راغب وعلم بما ذكر  
أنه يوفى جميع الأرض حالا ولو في غير جناية العمد وهو الراجح المعتمد وقيل إنه يؤجل كالدية في الحرفيباع  
منه في غير العمد قدر ثلث الأرض في السنة الأولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بأن لا أجل في القيم (قوله لها)  
أى للجناية أى لأجلها ونوقاله أى المال لكان أنسب (قوله أو تسليمه لبيع) أى ولا سيد تسليمه لمن شاء  
ليبيعه لأجل الأرض ولو بعد اختياره الفداء كما يأتي (قوله وفداؤه) أى ولا سيد فداؤه ولو قهرا على المجنى عليه  
(قوله ربما يسع بأكثر) فلو وجد المشتري بذلك اعتبر قطعا (قوله القيمة يوم الجناية) والمعتمد سواء  
منع السيد من بيعه وقتها أولا (قوله ولا يتعلق بذمته مع رقبته) فلو بقي شيء من الأرض زائدا على قيمته  
لا ينبع به بعد العتق وعلم أنه لا يتعلق بذمته فقط لاضرار المستحق بفوت حقه أو تأخيرها إلى مجهول مع  
عذره بعدم رضاه وبذلك فارق نحو القرض ولا يكسبه وحده أو مع ذمته أو رقبته أو مع ما عا ولا بذمة السيد  
ولا بأمواله وإن أذن له في الجناية لأنه لو اعتبر أنه لما يتعلق برقبته كالمعاملات نعم غير المميز ولو بالغا إذا جنى  
بأمر غيره ولو سيده يتعلق الأرض بالأمره كإمارة أو أقر الرقيق بجناية ولم يصدقه سيده ولا ينفه  
تعلق أرشها بذمة الرقيق كإمارة في الإقرار ولو أقره السيد على لقطعة في يده فتلقت وهو غير أمين أو ألقفها  
مطلقا تعلق المال برقبته وأموال السيد كإمارة في اللقطة (قوله أى فان لم يلح) يقتضى أن تعلقه بالرقبة  
ليس على معنى الوجوب الذي في المرهون والألماسح العتق قبل الوفاء أو ألزم السيد بالوفاء فراجع  
(قوله سلمه) أى ولو بعد منعه أو بعد اختياره الفداء ولو في الجناية الأولى لأنه وعد كإمارة (قوله أى لبيع)  
دفع لتوهم أن البيع وقع وهذا تسليم له (قوله بالأقل من قيمته) أى وقت الجناية كإمارة لكن انظر  
هل يعتبر قيمته وقت الجناية الأولى أو الثانية لو اختلفا ويظهر اعتبار الأكثر منهما إن كان الأرض  
أكثر منهما فراجع (قوله والمرجوح في بيعه) أى قبل اختيار الفداء والأفلا راجع محبة البيع أيضا  
وحل عليها بعضهم كلام المصنف (قوله والأرض) لأمه للجنس فيشمل صورة الارشين المذكورة  
وتوزع قيمته أو الواجب منها أو مال الفداء عليهما بالنسبة .  
(قوله لو بعه السيد بعد اختياره الفداء ثم تعذر الفداء بنحو غيبة أو إفلاس فسخ البيع وبيع في الجناية  
قاله شيخنا وانظر هل ينسخ العتق أيضا لو كان أعتقه السيد بعد اختيار الفداء والقياس نعم لسبق تعلق حق  
[قوله وليس له] أى لأنه متعلق الحق كالمرهون فيتخير فيما ذكر [قوله ولا يتعلق بذمته إلخ] أى لأنه  
لو تعلق بها لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات [قوله فان لم يوف] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك  
على هذا القول ولو كانت الجناية خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن أرض الخطأ لا يجب على الجاني  
ولا على عاقلة الرقيق [قوله ولو جنى ثانيا إلخ] قال ابن القطان في فروعه لو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يصف  
بيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطان فلو لم يجد من يشتريه لمكان  
القود فنحنى إن القود يسقط لانا نقول لصاحبه إن صاحب الخطأ قد سبقك فلو قدمك لا بطلنا حقه  
فأصل الأمور أن تشركا ولا سبيل إليه الا ترك القود والعفو

(فلوهرب) العبد (أومات برى سيدة) من علقته (الاذاطلب) منعه (فنه) فيصير مختارا لفدائه وغير ذلك صادق بأن لم يطلب منه أو طلب ولم يمنعه (ولو) اختار الفداء فالاصح أن له الرجوع وتسليمه) لبيع والثاني يلزمه الفداء (ويفدى أم ولده) الجناية لزوما لامتناع بيعها (بالأقل) من قيمتها والارش قطعا (وقيل) فيها (القولان) أحدهما يفديها بالارش أبدا وتعتبر القيمة يوم الجناية وقيل يوم الاستيلاء (وجنبايتها كواحدة في الاظهر) فيفديها بالأقل من قيمتها والارش فتشترك أصحاب الاروش الزائدة على القيمة فيها بالخاصة كأن تكون ألفين والقيمة ألفا والثاني يفديها في كل جناية بالأقل من قيمتها وأرش تلك الجناية والثالث كالثاني ان وقعت الجناية الثانية بعد فداء الأولى وكالاول ان أخر الفداء عن الجنائيات (فصل : في الجنين) الحر المسلم (غرة ان انفصل ميتا بجناية) على أمه مؤثرة فيه كضربة قوية لا لظمة خفيفة (في حياتها أو موتها)

المجنى عليه فراجع (فائدة) يقال فدا لمن دفع مالا وأخذ رجلا وأفدى لعكسه وفادى لمن دفع رجلا وأخذ رجلا (قوله فلوهرب العبد) ويلزم السيد عوده اذا عرف محله ولا مشقة فيه (قوله أومات) أى بغير جناية مضمونة والاتعلق المجنى عليه ببذله فيلزم السيد تسليم الأرض منه أو من ماله فان أوجبت الجناية فودا السيد أن يقتص ويفوت حق المجنى عليه على المعتمد وفي الروض أنه يلزم الفداء (قوله وغير ذلك) أى مفهوم كلام المصنف في الاستثناء (قوله صادق الخ) ولو قال مخرج لكذا أو مفهوم لكذا لكان أولى إذ الصدق على شيء لا يمنع من الصدق على غيره فراجع (قوله ولو اختار الفداء) ولا يكون الا باللفظ لأنه أمر ثبت بالشرع ولا يكون بالفعل كالوطء (قوله الرجوع) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أهرب أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يفرم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للمجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء (قوله لامتناع بيعها) أى وقت ارادته فيشمل ماله حدث الاستيلاء بعد الجناية ومثلها منذور العتق والموقوف وفداؤها على التاخر والواقف ولو بعد موتها من تركتهما ويخرج ماله كانت المستولدة مرهونة من معسر ويقدم بيعها للمجنى عليه على المرتين ويفديها في كل جناية كغير المستولدة (نبيه) لاتعلق للمجنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو للسيد فان لم يفد هابيعا وللسيد حصصة الحمل من الثمن يوم الجناية على المعتمد كما تقدم ويظهر في تقويمهما ما صرفي الرهن (قوله فيشترك أصحاب الاروش) وان ترتبت أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا وجبت وكانت جنائيتين مرتبا وأرشد كل منهما ألف فلـ كل خمسمائة فان كان الأول قبض الألف رجع عليه الثاني بنصفه وان كان أرشد الثانية خمسمائة رجع بثلثه وان كان أرشد الأولى خمسمائة والثانية ألفا قبض الأول الخمسمائة رجع عليه الثاني بثلاثها وعلى السيد بخمسمائة تمام القيمة ليكمل له ثلثا الألف ومع الأول ثلثه .

(فصل) في الغرة وهي لغة اسم للخيار من الشيء كاهنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمي غرا أو مطلق البياض وذكر التحجيل على هذا لبيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا بمعناه اللغوي كما هو الرقيق خيار ما ملك الانسان أولا اعتبار سلامته هنا (قوله في الجنين) ذكر أو أنثى أو خنثى وهو اسم لاولد مادام في البطن مأخوذا من الاجنتان وهو الخفاء ومنه الجن خلفاؤهم عنا (قوله الحر المسلم) قيد بهما لأجل ما يأتي ولا بد من كونه معصوما ليخرج جنين حربية من حر في وجنين مرتدة مملوك جعلت به حال ردتها ثم أسلمت ثم أجهضت (قوله بجناية على أمه) ولو غير معصومة أو أمة (قوله كضربة) أو صوم أو جوع أو صلاة حيث

(قوله برى) لو علم مكان الهارب لزمه احضاره لأن التسليم واجب عليه كذا بحثه الزركشى وينبغي تخصيصه بما إذا لم تكن مؤنة (قوله أن له الرجوع) علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المؤسر اذا المعسر لا أثر لاختياره قطعا (قوله والثاني الخ) أى سواء قال اخترت الفداء أو قال أنا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلا أتى بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق الحق بذمة العبد مع الرقة فالله مال اليه الامام الصحة (قوله قطعا) استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضامنا اه ثم قضية كلامهم الضمان ولو مات عقب الجناية وأما معها فالظاهر عدمه (قوله وقيل القولان) قال الزركشى لعل مأخذها جواز بيع أم الولد (قوله فيفديها بالأقل) أى ولاتأتى الطريقان خلافا لظاهر العبارة (قوله وأرشد تلك الجناية) لأن الاسترداد بعيد . (فصل : في الجنين غرة) أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن العلاء أنه يجب أن تكون بيضاء (قوله كضربة) أو شرب دواء أو طلب سلطان أو تخويف أو تهديد أو صوم يخشى منه ولو فرضا

يعتبر فيها انفصاله (والا)  
 أي وان لم ينفصل ولا ظهر  
 بالجناية على أمه (فلا شئ  
 فيه لأننا لم نتيقن وجوده  
 (أو) انفصل (حيا) بجناية  
 على أمه (و يبق زمانا بلا ألم  
 ثم مات فلا ضمان) فيه لأننا لم  
 نتحقق موته بالجناية (وان  
 مات حين خرج أودام ألمه  
 ومات فدية نفس) لأننا  
 تيقنا حياته وقدمات بالجناية  
 (ولو ألفت) أي المرأة  
 بالجناية عليها (جنينين  
 ففترتان) فيهما (أو بدا  
 فقرة) فيها الظن أنها بالجناية  
 بأت من الجنين الذي  
 تحقق بها (وكذا لحم قال  
 القوابل فيه صورة خفية)  
 أي على غير أهل الخبرة  
 (قيل أو قلن لو بقي لتصور)  
 أي فيه غرة وان شككن  
 في تصوره لو بقي فلا غرة  
 فيه قطعا (وهي) أي الغرة  
 (عبد أو أمة يميز سليمان من  
 هيب مبيع) ولو رضى  
 بقبول المبيع جاز (والأصح  
 قبول كبير لم يهجز بهرم)  
 والثاني لا يقبل بعد عشرين  
 سنة والثالث لا يقبل  
 بعدها في الأمة بعد خمس  
 عشرة سنة في العبد  
 (ويشترط بلوغها) قيمة  
 (نصف عشر الدية) وهو  
 خمس من الأبل (فان  
 فقدت خمسة أبخرة) بدلها  
 (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر (فلان قد قيمتها) على هذا (وهي لورثة الجنين)

اقتضى ذلك الاجهاض أو شرب دواء كذلك نعم يجوز القاؤه ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه خلافا للفرالي  
 (قوله متعلق بانفصل) أي لا بجناية لأنه لا شئ في جنين انفصل بجناية على أمه بعدموتها على المعتمد (قوله  
 بخروج رأسه مثلا ميتا) أي وان عاد أو مات أمه قبل انفصاله لأنه محل الخلاف فان انفصلت بقيته وجبت  
 الغرة بخلاف كما يعلم من الشارح (قوله لتحقق وجوده) فلو خرج شخص رأسه حيا لزمه القود إلا ان  
 كان في حركة المذبوح بالجناية (قوله لأننا لم نتحقق) وفي نسخة لم نتيقن وهي المناسبة لما بعده (قوام وان  
 مات حين خرج) أي بعد تمام انفصاله ولو في حركة مذبوح لانحوا اختلاج (قوله فدية نفس) قال بعض  
 مشايخنا دية شبه عمد فراجع (قوله جنينين) أي مثلا فإزاد كذلك وكذا بدنين ولو برأس واحدة  
 أو أكثر من بدن ولم تتحقق اتحاد الرأس أي فتجب غرتان (قوله أو يد فقرة) أي ان ماتت عقبها أو ألفت  
 باقيه والا فصف غرة وفي بدنين ورجلين أو بدنين فأكثر أو رجلين فأكثر غرة ولا يزاد حكومة للزائد على  
 المعتمد (قوله فيها) أي اليد وكذا ضميراتها وبها المذكورين (قوله وكذا تجب الغرة في لحم قال  
 القوابل) أي أربع منهن أو رجل واحد أو رجلان فيه صورة ولولم نحويده خفية أي على غير القوابل ففيه  
 الغرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا شئ فيه وان كانت تنقضي به العدة (قوله وهي عبد أو أمة) والخبرة  
 للدافع (قوله ميمرا) ولدودون سبع واشترط شيخنا الطباوى بلوغه سبعا أيضا (قوله سليم الخ) فلا يقبل  
 كافر وخنى وحامل وخصى (قوله لم يهجز بهرم) فلا يهجز الهرم هنا كافي الكفارة قال شيخنا على  
 المعتمد فيها خلافا لشيخ الاسلام في المنهج والتعبير بعدم القبول في غير المميز وغير السليم وعدم الاجزاء في  
 الهرم يفيد الاجزاء في الأولين مع القبول بخلاف هذا فراجع و بعضهم عبر في الهرم بعد لزوم القبول أيضا  
 فيجوز في مافي الذي قبله وهو مفاد كلام المصنف (قوله والثاني الخ) علل بأخذه في النقص والثاني في  
 الأمة كذلك وفي العبد بعد دخوله على النساء (قوله قيمة) هو منصوب على التمييز المحول عن المضاف اليه  
 ونصف بعده منصوب على المفعولية بعد حذف المضاف والأصل قيمة نصف عشر الدية وادعى بعضهم أنه  
 لا يميز هنا وأن قيمة مفعول مضاف الى نصف ويلزم عليه تغيير اعراب كلام المصنف فتأمله (قوله وهي)  
 راجع الى نصف العشر المذكور وأنه لأجل الخبر كما هو الأولى (قوله نصف عشر الدية) أي دية الأب المساوي  
 لعشر دية الأم كما سيذكره الشارح لأنه أولى (قوله خمس من الأبل) ففي غير الخطأ حقة ونصف وجذعة  
 ونصف وخلفتان وفي الخطأ واحد من كل من الأصناف الخمسة فيه (قوله فان فقدت) أي الغرة العبد والأمة  
 (قوله خمسة أبخرة) على الوجه الراجح (قوله قيمتها) أي الغرة المذكورة على الوجه المرجوح (قوله  
 وهي لورثة الجنين) وفارقت حصته من مورثه الموقوف له حيث تعود لورثة الميت الأول اذا انفصل هو ميتا

[قوله متعلق بانفصل] أي فلا يجوز أن يتعلق بجناية لقوله أو موتها [قوله انفصاله] أي وقفا مع الوارد [قوله  
 لم نتيقن وجوده] أي وان كان هناك قبل حركة [قوله فدية نفس] أي ولو كانت حركته حركة مذبوح  
 [قوله عبد أو أمة] أي ولا بد من أن يكون سنه سبع سنين فلو يميز قبلها فلا يكفي في الغرة أي والخبرة للفرام [قوله  
 عيب مبيع] أي كافي ابل الدية لأنه حق آدمي لوحظ فيه مقابل ما فات من حقه فغلب عليه شائبة المالية ثم  
 ضابطه هذا يقتضي أن الحامل لا تجزى ويقتضى أجزاء الكافر لكن جزم الشيخان بأنه لا يجبر المستحق  
 على قبول الكافر [قوله والأصح قبول كبير] لوجود المنفعة [قوله والثالث] رد بأن السن كالم يختلف  
 في الابتداء فينبغي أن لا يختلف بينهما في الانتهاء [قوله و بعد خمسة عشر] من اعتبر العشرين علل بالنقص  
 بعدها ومن اعتبر الخمسة عشر علل بأنه لا يدخل على النساء [قوله فان فقدت الخ] مفرع على الاشتراط  
 [قوله وقيل لا يشترط] أي لا إطلاق الحديث [قوله فلان فقدت الخ] مفرع على قوله لا يشترط [قوله وهي لورثة  
 الجنين] قال الأصحاب لو كان قد مات مورث الجنين وأوقفنا شيئا فلا يجعل هذا الموقوف لورثة الجنين بل

بنتقير اتصاله حيا ممموتة (وعلى عاقلة الجنائي) خطأ كانت جنائته أو شبه عمد أو عمدا بأن قصد غير الحامل فأصابها أو قصد لها بما يؤدي إلى الاجهاض غالبا أو بما يؤدي إليه (وقيل ان تعمد فعلية) والأول ينفي (١٦١) العمد في الجنين لعدم تحققه أو عدم

بإشترته بالجنائية وظواهره  
لاقصاص فيه ونص عليه  
في الأم وتقدم حديث  
الفرقة مع الدية في فصل  
لزومها العاقلة (والجنين  
اليهودي أو النصراني قيل  
كسمل وقيل هدر والأصح)  
فيه (غرة كثلث غرة  
مسلم) كما في ديبته (و)  
الجنين (الرقيق) فيه  
(عشر قيمة أمه) على  
وزان اعتبار الفرقة في  
الحرب بشرية أمه المساوي  
لنصف عشر الدية المتقصد  
(يوم الجناية وقيل يوم  
(الاجهاض) والقيمة في  
الأول أكل غالبا فان  
فرض ز يادتها بعده اعتبرت  
الزيادة فيعتبر أقصى القيم  
من الجناية إلى الاجهاض

بالغليظ على الجنائي هنا (قوله جنائته) أي الجنين أي الجنابة عليه (قوله كما في ديبته) وقياسه  
في الجنين فهو المجوسى كثلثي عشر غرة مسلم كاسر في ديبته أيضا (قوله والجنين الرقيق) هو مبتدأ  
خبره الجملة بعده المحذوفة الخبر المشار إليه بقول الشارح فيه ويصح عطفه على اليهودي مع التقدير  
المذكور والقول بأنه معطوف على الجنين أول فصل ليس بشئ فتأمل (قوله فيه) ولواتى كاسر (قوله  
عشر قيمة أمه) ولوأم ولد أو مكاتبه وقد عبر بعضهم في هذا بالشرط ومقتضاه عدم اجزاء مادونه فانظر  
هل المراد ذلك أو المراد عدم لزوم القبول كما تقدم (قوله على وزان اعتبار الخ) فهذا هو الضابط كما مر  
الإشارة إليه (قوله فيعتبر أقصى القيم) هو المعتمد نعم لو انفصل حيا مممات بالجنابة اعتبر يوم انفصاله  
قطعا (قوله لسيدها) فلا كانت هي الجنابة أو سيدها فلا شئ فيه (قوله للملك الجنين) فالمعتبر المالك  
ولولم يكن سيدها (قوله أمر خالق) يفيد أن النقص الطارئ بجنابة يفرض عدمه قطعا (قوله في  
الأصح) هو المعتمد نعم أن الأم تقوم سليمة مطلقا وكذا تفرض كالأب دينا ان فضلها فيه .

(فروع) لو كان الجنين مبعضا وزعت الفرقة على قدر الرق والحرية على الأوجه ولو كانت الأم مبعضة  
فهل المعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها أو عشرهما معا راجعه ولو كانت كافرة والجنين مسلم قدرت مسامة  
أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجنائي أصل الجنابة أو أقر بها وأنكر الاجهاض  
أو أقر بهما وادعى نزوله ميتا أو ادعى موته بسبب آخر وأمكن لطول زمن صدق بيمينه في جميع ذلك  
وتقبل بينة الوارث ولورجلا وأمرأتين مطلقا وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة  
وتشهد في الأخيرة بدوام الألم إلى الموت ولولم يمكن فيها ماذ كر صدق الوارث ولو أقاما بينتين في شئ  
من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت جنين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو  
غرة ودية أتى ولو ألفت حيا وميتا وسات هي والحي وادعى الوارث الجنين سبق موتها ووارثها عكسه  
فان حلفا أو نكلا فلا توارث والاقتضى للحالف

يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الفرقة يقدر فيها حياته تغليظا على الجنائي وإنما نص الشيخ على أنها  
لورثة الجنين لخروج ذلك عن القواعد من التضمن مع الشك في الحياة ولأن الليث بن سعد قال يصرف  
للإمام خاصة لأنه بمنزلة عضومنها وعن عليٍّ للعصبة وعن زبيدة الأيوبي قال البندنجي ويقدر ملك  
الجنين لهائم يورث كما في الدية [قوله وقيل ان تعمد الخ] قيل قضية هذا التعبير تصور العمد فيه وأنه  
مع ذلك يجب على العاقلة على الراجع وليس كذلك لأن من يقول على العاقلة يمنع تصور العمد . أقول  
لا يلزم من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليتأمل [قوله قيل كسمل] أي لاطلاق  
الخبر وقيل هدر أي لأن التسوية غير لائقة والباب باب تعبد فلا يصار إلى التجزئة فيكون هدرا قال  
الزركشي والتجوير في حكاية الوجه الأول أن يقال تجب غرة نسبة قيمتها إلى دية البصرية كنسبة الخمس  
من الأبل إلى دية المسلم [قوله وقيل يوم الاجهاض] لو مات قبل الاجهاض على هذا فهل يرجع إلى يوم  
الجنابة أو تقدر حياتها يوم الاقاء أو نعتبرها قبيل الموت احتمالات الأولان للإمام والأخير لابن الرفعة  
[قوله لسيدها] أي لأنه المالك للجنين غالباً ولو كان غيره فهو للمالك الجنين [قوله أمر خلقي] كأنه يشبر  
بهذا إلى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعا

(لسيدها) للملك الجنين  
(فان كانت مقطوعة) أي  
مقطوعة الأطراف  
(والجنين سليم قومت  
سليمة في الأصح) بأن  
تقدر كذلك لسلامته  
والثاني لا تقدر سليمة  
لنقصها لأن الأعضاء أمر  
خلق وفي تقدير خلافه بعد  
ولو كان الجنين مقطوع  
الأطراف والأم سليمة لم  
تقدر مقطوعة في الأصح  
لأن نقصان الجنين قد

(٢١) - (قيلوبى وعبره) - رابع )  
في الجنين الرقيق (العاقلة في الأظهر) هما القولان السابقان في حل العاقلة العبد . ثانيهما أنه في مال الجنائي

(فصل تجب بالقتل)

هذا أو عبه عمد أو خطأ  
(كفارة) قال تعالى ومن  
قتل مؤمنا خطأ فمحرر  
ورقة الآية وغير الخطأ أولى  
منه (وان كان القاتل صبيا  
ومجنونا) فتجب في الملهما  
فيقتل الولي منه (وعبدا)  
فيكفر بالصوم (وذميا)  
وتكفيرة بالعق بأن يسلم  
هبه فيعتقه (وعامدا)  
ومخطئا) كمتوسط بجنابة  
شبه العمد (ومتسبيا)  
كبائر (بقتل مسلم ولو)  
كان (بدارحوب) بأن ظن  
كفره لكونه على زى  
الكفار (وذمى وجنين)  
لضمانهما (وعبد نفسه  
وقسه) لحق الله تعالى  
(وفي نفسه وجه) أنه لا تجب  
لها كفارة كما لا يجب  
ضمانه (لامرأة وصبي  
حريين وباغ وصائل  
ومقتص منه) أى لا يجب  
الكفارة بقتل واحد من  
الخمسة لعدم ضمان الأولين  
والحاجة الى دفع الاثنين  
بدهما ولاستحقاق القصاص  
في الأخير (وعلى كل من  
الشركاء) في القتل (كفارة  
في الأصح) لأن كلا منهما  
قاتل والثاني على الجميع  
كفارة (وهي كظهار) أى  
ككفارته المقدمة في بابه  
(لكن لا اطعام) فيها  
(في الأظهر)

(فصل في كفارة القتل وتقدم معناها في بابها والمراد هنا من تلزمه وهو غير حربي لا أمان له بقتله معصوما  
عليه (قوله تجب) أى فورا في العمد على المعتمد (قوله بالقتل) خرج به الأطراف والمهاني والجروح  
فلا كفارة فيها (قوله صبيا ومجنونا) أى لهما نوع تميز مطلقا أولا بأمر غيرهما والافعل الأمر لهما كما سر  
(قوله فيقتل الولي) ولو غير أب وجد ومنع الولي من العتق محمول على عتق التبرع (قوله منه) أى ماله  
وللاب أو الجدان يكفر من ماله فان لم يكن لهما مال بقيت في ذمتها ولو صام الصبي أجزاء والسفيه كالصبي فيها  
ذكر (قوله وعبدا) بالمعنى الشامل للأمة ويكفران بالصوم (قوله وذميا) ومعاهدا ومؤمنا لا حريا  
(قوله بأن يسلم الخ) أو يبيع ضمنى (قوله وعامدا) ومنه جلا دعلم ظم الامام (قوله ومتسبيا) بالمعنى الشامل  
للشرط كخاف برؤى بعد موته وشهادة ضرور ولا تجب على المتسبب مع المباشر قاله شيخنا وفيه نظر فراجعهما  
يأتى في الشركاء (قوله ولو بدارحوب) وان هدر (قوله وذمى) ومعاهد ومؤمن وفي مرتد بقتله مرتدا  
آخر (قوله وجنين) ولو بقتل أمه له في اصطدام (قوله ونفسه) ان كانت معصومة أخذا من العلة بخلاف  
قتل مرتد نفسه أو زان محصن كذلك أو تارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف قتل واحد منهم للآخر كما يعلم  
مما سر لأنه معصوم عليه وهذا المذكور موافق لما قاله ابن حجر في باب التيمم وقال شيخنا الرملى وأتباعه ان  
كل من المذكورين معصوم على نفسه (قوله لامرأة وصبي) ومجنون كذلك لأنه مهدر (قوله وباغ)  
قتله عادل أو عكسه (قوله ومقتص منه) ولو بوكالة أو جلا في غير ما سر أو منفرد بلا اذن الامام .  
(فرع) لا كفارة على عاتق يقتل بعينه كالأقود ولا دية عليه لأن القتل عندها لا بها لأنه ينفصل عنها جواهر  
لطيفة غير مرئية تتخلل المسلم ويندب للعاكم حبسه ولو أبدا وله تعوير عينيه ويندب للعائن أن يدعو  
للمعين فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنك بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا  
ودفعت عنك السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لوروده في بعض الأخبار (قوله لا تجب الكفارة  
بقتل واحد من الخمسة) وهم المرأة الحرة والصبي الحربي والباغى والصائل والمقتصر منه وبقي المجنون  
الحربي وعادل قتله باغ كما مروني الوجوب المناسب لكلام المصنف برأيه عدم الطلب ولونديا أو جوارزا  
(قوله ولاستحقاق القصاص) أى كله أو بعضه (قوله وعلى كل من الشركاء كفارة لأن كلا منهما قاتل) أى  
مع عدم الدل هنا بذلك فارق جزاء الصيد حيث وزع جزاؤه على قاتليه (قوله والثاني على الجميع كفارة)  
قال شيخ شيخنا عميرة ويظهر لزوم رقبة كاملة على الجميع ولا يتجزأ اعتاقهم (قوله لا اطعام فيها) أى  
(فصل تجب بالقتل الخ) [قوله أولى منه] ذهب مالك وأبو حنيفة الى عدم الوجوب في العمد لأنها عقوبة  
فلا يدخلها القياس [قوله ومجنونا] وكذا كره [قوله منه] كذا يعق من ماله عنهما ان شاء اذا كان  
أبا أو جادا ولو صام الصبي أجزاء في الأصح وسكتا عن السفيه وقد ذكرنا في كفارة اليمين أنه يكفر فيها بالصوم  
لكن صرح الصيمرى في باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه في ماله [قوله ومتسبيا] أى ولو شرطا كالحفر  
والبهيمة [قوله ولو كان بدارحوب] أى فانه لا يجب فيه قصاص ولا دية [قوله وذمى] لقوله تعالى وان كان  
من قوم بينكم وبينهم ميثاق الآية [قوله كما لا يجب ضمانها] ولأن في الكفارة معنى العادة فيبعد أن  
تثبت على الميت [قوله وباغ] كذا الوقتل الباغى العادل لا كفارة عليه كما لا يضمنه قاله الزركشى [قوله  
وعلى كل من الشركاء] أما في العمد فكالقود ولأن فيها معنى العادة وهي لا تنوزع بخلاف الدية وفارق  
جزاء الصيد لأنها لملك الحرمة لا بدل بخلاف الصيد ولو كان بعضهم حريا مثالا فالظاهر عدم التجزؤ  
قطعا بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل ذلك بخلاف الكفارة [قوله والثاني] عليه يتجه أن يجب  
على الجميع تحصيل رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم نعيه بالأصح بخلاف تعبيره في اصطلاح المسلمين  
بالصحيح [قوله والثاني على الجميع كفارة] أى كما في جزاء الصيد

التصلا على الوارد فيها من اعتناق رقة مؤمنة فان لم يجدوها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعم ككفارة الظهار الوارد فيها فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وتقدم الكلام على ذلك (كتاب (١٦٣) دعوى الدم والقسامة)

بفتح القاف وهي الأيمان  
تقسم على أولياء لهم  
قاله الجوهري وعبر عن  
القتل بالدم للزومه له غالبا

والدعوى به تستنجع  
الشهادة به الآتية في الباب  
(يشترط أن يفصل) مدعى

القتل (ما يدعيه من همد  
وخطأ) وشبه عمد (واقترانه  
وشركة) فان الأحكام

تختلف باختلاف هذه  
الأحوال (فان أطلق  
استفصله القاضي) بما ذكر

لتصح بتفصيله الدعوى  
(وقيل يعرض عنه) لثلا  
ينسب الى تلقين وفي الروضة

كأصلها في كلام الأئمة  
ما يشعر بوجوب الاستفصال  
وقال الماسرجسي لا يلزم

الحاكم أن يصحح دعواه  
وهذا أصح أي فلا يلزمه  
الاستفصال فيكون أوله

(وأن يعين المدعى عليه  
فلو قال) في دعواه في  
جاعة حاضرين (قتله

أحدهم) فأنكروا وطلب  
تحليفهم (لمحلفهم القاضي  
في الأصح) أي لا تحليف

لابهام المدعى عليه والثاني  
محلفهم أي يأمر محلفهم  
للتوصل الى اقرار أحدهم

من المكفر فلوليه بعد موته أن يكفر عنه بالاطعام لكنه بدل عن الصوم (قوله على ذلك) ومنه  
أن القياس لا يقع في الأصول وانما يقع في الأوصاف كالأيمان للرقبة .

### (كتاب دعوى الدم والقسامة)

أي دعوى القتل والأيمان عليه وعبر بالدم للزومه القتل غالبا كما سيذكره وبالقسامة لأنها صارت حقيقة  
عرفية على الخمينيين من جانب المدعى ابتداء كإسباتي (قوله وهي) أي لغة واصطلاحاً وقيل لغة اسم  
للأولياء (قوله وعبر عن القتل بالدم) لأنه لا قسامة في غيره من الأطراف والجراحات والمعاثي (قوله  
تستنجع) فسكوته عنها في الترجمة غير معيب (قوله في الباب) قال بعضهم فيه إيماء الى أن التعبير به  
كان أنسب من التعبير بالكتاب الذي سلكه المصنف أي لأنه من جملة ما قبله (قوله يشترط الخ)  
الحاصل من الشروط ستة تعتبر في كل دعوى ولو بغير القتل كما يؤخذ من كلامه الآتي وهي كونها منفصلة  
ملزمة معلومة غير متناقضة من معين ملزم على مثله وما خرج عن ذلك مستثنى لا يرد عليه (قوله أن  
يفصل) أي في غير القتل بالسحر لعدم الاطلاع عليه فيعمل بتغيير السحر (قوله من عمد الخ) أي مع  
وصفه الامن فقيه موافق للقاضي في مذهبه (قوله وشركة) أي وذكرك عدد الشركاء ولو بقاية كقوله  
لا يز يدون على عشرة ويطالب المدعى عليه بحصته من ذلك العدد كالعشر من العشرة نعم أن أوجب  
القتل قودا لم يحتج الى عدد لوجوبه على كل واحد (قوله الماسرجسي) بمهملتين مفتوحة فساكنة فيم  
مكسورة عند الأسنوي أو مفتوحة عند السرخسي ثم سين مهملة (قوله فلا يلزمه الاستفصال) فهو مندوب  
وهو المعتمد كما أشار اليه بقوله فيكون أولى نعم ان كان الذي أغفله من الشروط امتنع استفصاله .

(فرع) كتب ورقة وقال ادعى بما في هذه الورقة كفي على المعتد ان قرئت بحضرة خصمه  
(قوله أي لا تحليف) أشار الى أنه لا يحلف واحدا منهم لعدم صحة الدعوى وفي شرح شيخنا أنه يحلفهم  
اذا كان لوث فاذا امتنع واحد منهم مثلا أقسم الولي عليه واستحق الدية وكذا لو حلفوا كلهم  
وظهر للولي تعيين واحد ولم ير فضة شيخنا الزبدي تبع لابن حجر (قوله أي يأمر بتحليفهم) لاجابة  
الى هذا التأويل على ذلك الوجه بل فيه إيهام أن القاضي لا يحلفهم بنفسه وليس مراداً فتأمل (قوله  
للتوصل الخ) فلا حلفوا كلهم على هذا فافهم ما ذكر قبله قاله شيخنا الزبدي أيضاً فراجع (قوله وسائر المعاملات)

### (كتاب دعوى الدم الخ)

شطر بيت موزون [قوله تستنجع الخ] أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها [قوله من عمد الخ] لا بد من تفصيل  
حقيقة العمد وغيره أيضاً [قوله في جاعة حاضرين] عبارة الزركشي محل الخلاف اذا انحسروا والا فلا يبالى  
بقوله ولا يشكل بقصة خير لاحتمال أن تكون الدعوى على قوم معينين منهم .

(تفصيل) انما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسامة في الدعوى على الغائبين مختلف  
فيها وان كان الأصح ساءها [قوله لم يحلفهم] لعدم صحة الدعوى [قوله أي لا تحليف] لم يقل أي لم يأمر  
محلفهم كإسباتي نظيره فلا يوجبهم أن لهم الحلف من غير أمره بعد طلب الخصم [قوله والثاني محلفهم] هذا يؤيد  
بصحة الوصية مبهمه [قوله ولا ضرر] أي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التحليف فلونكوا جميعاً قال  
في الوسيط استشكلت اليمين الردودة على الدعوى المبهمه [قوله بخلاف الخ] ولو نشأت تلك المعاملة عن  
وكيله أو وليه أو مورثه أو عبده ومات المعامل فهل يجري الخلاف أولا لسكون أصلها معلوما محل نظر

(ويجوز ان في دعوى غصب وسرقة وانلاف) على أحد حاضرين بخلاف دعوى اقترض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختيار  
المتعاقدين وشأنها أن يضبط كل منهما صاحبه (وانما تسمع) الدعوى (من مكلف) أي بالغ عاقل



(مقدم) كاذبي بخلاف الحربي (على مثله) أى مكاف ملزم ومنه فى الشقين محجور بسفه أو فلس (ولو ادعى) على شخص  
(انظره بالقتل ثم ادعى على آخر) (١٦٤) الشركة أو الافراد (لم تسمع الثانية) لأن الأولى تكذبها ولا يمكن

من العود الى الأولى لأن  
الثانية تكذبها (أو)  
لدى (عمدا ووصفه بغيره  
لم يبطل أصل الدعوى فى  
الأظهر) لأنه قد يظن ما  
ليس بعمد عمدا فيعتمد  
وصفه والثانى يبطل لأن  
فى دعوى العمد اعترافا  
ببراءة العاقلة (وتثبت  
القسامة فى القتل بمحل  
لوث) بالثلاثة (وهو) أى  
اللوث (قرينة لصدق  
المدعى بأن وجد قتيل فى  
محلة أو قرية صغيرة لأعدائه  
أو تفرق عنه جمع) ولو  
لم يكونوا أعداءه وفى  
الروضة كأصلها وصف  
محلة بمنفصلة عن بلد كبير  
(ولو تقابل صفان لقتال  
واقتتلوا) وانكشفوا عن  
قتيل (من أحد الصفين  
(فان التحم قتال) بينهما  
أو وصل سلاح أحدهما  
الى الآخر كفى الروضة  
وأصلها (فلوث فى حق  
الصف الآخر وإلا) أى وان  
لم يتحم قتال ولا وصل  
سلاح (فلوث) فى حق  
صفه (أى القتييل  
(وشهادة العدل) الواحد  
بأن شهد أن زيدا قتل  
فلانا (لوث وكذا عبيد  
أو نساء) أى شهادتهم

خرج بها الوصية والاقرار والمثمة والكسوة والنفقة ونحوها فتسمع فيها الدعوى بالمجهول (قوله  
ملزم) فيه زيادة على ما قبله لشموله للسكران وفى الأول شمول للعاهد والمؤتمن والمراد  
الزامه حالة الدعوى وان لم يكن ماتزما لبلها حال الجناية مثلا (قوله ومنه محجور بسفه) أوردت  
أوفلس فتسمع عليهم وليس منه صبي ومجنون نعم تسمع عليهما لمن معه بيعة كما سيأتى (قوله لم  
تسمع الثانية) نعم ان صدقه الثانى وكان قبل الحكم بالأولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الأولى  
(قوله ولا يمكن من العود الى الأولى) أى ان كان قبل الحكم بها والا عمل بمقتضاها ولا تسمع  
الثانية (قوله أو ادعى عمدا ووصفه بغيره) هو مثال والمراد مخالفة وصفه لدعواه (قوله لم يبطل أصل  
الدعوى) وهو دعوى القتل مثلا (قوله لأنه قديظن) يفيد أنه لا فرق بين من يخفى عليه وغيره  
(قوله فيعتمد وصفه) وتتم به الدعوى مع الأصل المذكور ولا يحتاج الى تجديد دعوى .

(ثمة) تقدم أنه يشترط للدعوى أن تكون ملزمة فلا تصح دعوى اقرار بشيء أو به أو يبعه حتى يقول  
فى الهبة وقبضتها باذن الواهب وفى غيرها يلزمه التسليم الى نعم يقول السفه فى دعوى المال ويلزمه التسليم  
الى ولي لعدم محبة نصرته فى الأموال (قوله بمحل لوث) فلا يكون القاتل معلوما يمينه أو اقرار (قوله وهو)  
أى شرعا وأما لغة فهو الضعف وقيل القوة أو هو من الأضداد (قوله قرينة) ولو حالية أو مقالية كالحسية  
المذكورة (قوله قتييل) وكذا بعضه ان علم موته والافليس لو نأفليس من اللوث عدم وجود شخص دخل  
دار غيره مثلا ولو وجد بعضه فى محل وبعضه فى آخر فالولى أن يقسم على كل منهما أو أحدهما (قوله لأعدائه)  
أى فى دين أو دنيا وهو متعلق بقرية ومحلة لكن يشترط على المعتد أن لا يساكنهم غيرهم ولو من غير  
أصدقائه وأهله (قوله جمع) أى محصورون ولو بارادته على المعتد (قوله بمنفصلة) وهو المعتد والافسكالقرية  
المذكورة أولا (قوله تقابل) بالموحدة للنسبة لقوله اقتال (قوله واقتتلوا) ذكره لقوله وانكشفوا وفيه  
خزاة مع ما بعده فتأمل (قوله أو وصل سلاح) ولو من نحو نبل (قوله فلوث فى حق الصف الآخر) أى ان  
ضمنوا والا كأهل عدل مع بقاء فلا (قوله وشهادة العدل) أى اخباره بغير لفظ شهادة وكذا ما بعده  
فلا يكون لو نأ مع لفظ الشهادة فى القتل العمد العدوان بعد الدعوى بل يحلف يميناً واحدة ويستحق المال  
(قوله بأن شهد) ولو قبل الدعوى (قوله أن زيدا) أو أحد هذين (قوله وكذا عبيد أو نساء) ويكفى عبد  
أو امرأة ويعلم من هذا أن العدل فيما قبله هو عدل الشهادة تأمل (قوله وقول فسقة وصبيان وكفار)  
قال شيخنا فلا بد من ثلاثة فأكثر من كل صنف واعتمد شيخنا الرملى الاكتفاء بواحد كالم

[قوله ملزم] هذا يفتى عن التكليف ويكون شاملا للسكران فلا يقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره  
انما يتبرع به الدعوى ولو كان فائتاه عند الجناية [قوله أو عدو وصفه بغيره] قال الزركشى مثله عكسه وفيه خلاف  
أيضا [قوله أصل الدعوى] وهو مطلق القتل [قوله والثانى يبطل] أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع  
للعمد [قوله قرينة] حالية أو مقالية [قوله لأعدائه] الضمير فيه يرجع الى كل من قوله محلة أو قرية [قوله لأعدائه]  
محل هذا اذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به فى الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حيث  
شبهة بالدار التى تفرق أهلها عن قتييل [قوله واقتتلوا] انظر هذا مع قوله الآتى والا [قوله قتل فلانا] أى  
ولو بعد الدعوى [قوله لوث] قال الماوردى لو كانت شهادتهم فى قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لو نأ بل يحلف  
معها ويستحق المال [قوله لا احتمال التواطؤ] رد بأن ذلك كاحتمال الكذب فى شهادة العدل [قوله وكفار]

لان اتفاهم على الاخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنيه قتله

(١٦٥)

اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعي على هذا دون الأول (وقيل لا يبطل) اللوث (بتكذيب قاسق) لأن قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص اقولين بالعدل والأصح لا فرق (ولو قال أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع الدية) لا اعترافه بأن الواجب نصف الدية وحصة منه نصفه (ولو أنكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه) أي القتيل (صدق يمينه) وعلى المدعي اليمين (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الأصح) لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة والثاني قال بظهوره خروج الدم عن كونه مهودرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال الا في عبد في الأظهر) بناء على الأظهر السابق أن العاقلة تحمله ومقابله مبنى على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر لأنها خلاف القياس يقتصر فيها على

(تفيه) من اللوث الشيعي على السنة العام والخاص بأن فلانا قتله ونحو أمرضته بسحري ونحو تطلخ نوبه ونحو سيفه بدم وتحرك يده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده بلا سلاح ولا تطلخ يد ولولعدو ولا قالوا قال قتلني فلان أو جرحني أودى عنده لاحتمال ارادة ضرره لعداوة مع خطر القتل وبذلك فارق صحة اقراره بالمال ونحوه ولولوارث (قوله) وكذبه الآخر) أي صريحا والافلا يبطل وما هنا في الحاضر وسيأتي الغائب (قوله بطل اللوث) نعم بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بخطأ أو شبه عمد بعد دعوى أحدهما لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذب أن يحلف خمسين يمينا ويستحق (قوله وله ربع الدية الخ) فلو قال كل منهما المجهول غير من عينه أخى رد كل ما أخذه لتكاذبهما ولكل تحليف من عينه وان قال كل منهما المجهول من عينه أخى حلف كل خمسين يمينا أخرى عليه وله كمال نصف الدية وان قال أحدهما شيئا ما ذكر دون الآخر فلكل حكمه (قوله صدق يمينه) وهي يمين واحدة وقال شيخنا خسون وفيه نظر لأنها لدفع اللوث (قوله وعلى المدعي اليمين) بأنه كان حاضرا قتله فان أقامها وأقام هو يمينه بغيته قدمت هذه ان اتفقا على سبق حضوره على غيبته والاسقطنا ولو أقام المدعي عليه وحده يمينه بغيته سمعت وان اقتصر على قولها كان غائبا (قوله ولو ظهر لوث) بشهادة عدل مثلا ولو بعد دعوى مفصلة (قوله فلا قسامة) ولا يحلف مع شاهد لو كان لعدم مطابقتها للدعوى (قوله يمينه) وهي خسون يمين في الطرف والجرح ويمين واحدة في المال (قوله وهي) أي القسامة أي حقيقتها عرفا (قوله أن يحلف المدعي) أي ابتداء خمسين يمينا والافلا تسمى قسامة (قوله على قتل) ولولوكافر أو أتى أو جنين أو عبد أو أمة كإمر (قوله خمسين يمينا) وحكمة كونها خمسين أن الدية تقوّم بألف دينار أو أنها ألف دينار على القديم السابق وقد طلب التغليظ في عشرين دينار الجفلا لكل عشرين دينار يميننا قال بعضهم وفي هذه المحكمة نظر من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الفرة على نصف العشر منه وأن قيمة

هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العبيد والنساء فلذلك أفرد كلا عن الآخر [قوله بطل اللوث] فتتحول اليمين على المدعي عليه [قوله وفي قول لا] أي كسائر الدعاوى [قوله والثاني قال بظهوره الخ] روجه في المطلب وقال إنه ظاهر النص لاسيما اذا قلنا الوجوب بإلحاقه ابتداء وعضد ذلك بكلام قتله عن الرافعي محضه أنه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر بظهوره فيما يرجع الى الانفراد والشركة كذلك صفة القتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله ونقل الزركشي عن التهذيب مثله ثم قال فظهر بهذا فساد عبارة المتن بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وثبت القسامة فيحبس المدعي عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمدا لزم دية الخطأ في ماله اهـ [قوله وجرح] أي ومعنى [قوله لأنها الخ] وأيضا فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة [قوله أن يحلف] أي ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعي عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعي حلف المدعي عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعي في اليمين في كل ذلك خسون ولا يسمى قسامة [قوله على قتل ادعاه] يفيد

مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعي عليه يمينه مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعي على قتل ادعاه خمسين يمينا) لحديث الصحيحين بذلك المخصص لحديث البيهقي اليمين على المدعي واليمين على المدعي عليه (ولا يشترط موالاتها على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط

لأن لها أثر في الزجر والردع  
والأول نظر إلى أنها حجة  
كالشهادة لجوز قهر بقها  
في خمسين يوما (ولو تخلفها  
جنون أو غباء بني) بعد  
الافتاق وان اشترطت المولاة  
قيام العذر (ولو مات)  
قبل تمامه (لم يمين وارثه على  
الصحيح) والثاني صححه  
الروائي (ولو كان للقتيل  
ورثة وزعت) الخمسون  
(بحسب الارث وجبر  
الكسر وفي قول يحلف  
كل) منهم (خمين) لأنها  
كيمين واحدة في غير  
القسامة من جماعة والفرق  
بأن الواحدة لا تنبعض  
ظاهر (ولو نكل أحدهما)  
أي الوارثين (حلف الآخر  
خمين) وأخذ حصته (ولو  
غاب) أحدهما (حلف  
الآخر خمسين وأخذ  
حصته) لأن الخمسين الحجة  
(والا) أي وإن لم يحلف  
الحاضر (صبر للغائب)  
حتى يحضر فيحلف معه  
ما يخصه ولو حضر الغائب  
بعد حلفه حلف خسا  
وعشرين كما لو كان حاضرا  
ولو كان الوارث غير حائز  
حلف خمسين ففي زوجه  
وبنت تحلف الزوجة عشرا  
والبنت أربعين

الرفيق قد لا تنفي به أنها تزيد على الهدية وأن الأيمان هنا واجبة وأن التغليب لا يكون بأيمان مستقة  
يقال إن الحكمة بالنسبة للهدية الكامل ولا يلزم اطرادها وكونها بأيمان مستقة لفظ أمر القتل فتأمل .  
(نليه) يجب في كل يمين أن تفصل كادهي من عمد أو شبهه أو خطأ أو أفرادا وشركة وقال الخطيب إن  
ذلك مندوب لأن يمينه منزلة على دعواه فيكفي أن يقول والله أن فلانا أو هذا قتل فلانا أو هذا ولا يكفي أن  
يكسر لفظ والله وحده اتفاقا (قوله ولو تخلفها جنون أو غباء بني) وكذا عول قاض وعوده فان عاد غيره  
استؤقت (قوله لم يمين وارثه) بخلاف ما لو مات المدعي عليه قبل تمام أيمان توجت عليه فان وارثه يمين  
لأنها أيمان نفي فتفيد مطلقا (قوله والثاني يمين الخ) قياسا على ما لو أقام شاهد ثم مات فأقام الوارث شاهدا  
بعد موته والفرق ظاهر (قوله بحسب الارث) ولو عاتلا في زوج وأختين لأب وأختين لأم يحلف الزوج  
ثلاثة أسباع الخمسين يعني ثلثا سبعة عشر يمينا وكل من الأختين لأب اثني عشر يمينا لأن لها تسعين من  
أربعة أسباعها والأختان للأم اثني عشر يمينا كل واحدة ستة أيمان لأن لهما قدر تسعينها ويكمل  
المنكسر في الجميع وهذا في الارث المتيقن أما في الشك فيحلف الأكثر يأخذ الأقل ففي ابن واضح ووله  
خنتي يحلف الواضح ثلثي الخمسين أو بعاد ثلاثين يمينا ويأخذ نصف المال ويحلف الخنتي نصف الأيمان  
ويأخذ ثلث المال ويرقب الباقي على المدعي عليه إلى البيان أو الصلح ولا تعاد القسمة بعد البيان فيعطى  
الباقي لمن تبين أنه له بلا يمين ولو كان خنثيين حلف كل أو بعاد ثلاثين يمينا ثلثي الخمسين مع الجبر ويأخذ  
ثلث المال وفي الباقي مأمور . (فرع) لورثته بنون ثلاثة حلف كل منهما ثلث الخمسين سبعة عشر  
فان لم يحضر الا واحد ولم ينظر حضور الاثنين حلف خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر حلف  
خسا وعشرين وأخذ الثلث أيضا فان حضر الآخر حلف سبعة عشر فكل واحد يحلف بقدر  
ما يخصه لو كان حاضرا مع من قبله قاله ابن حجر وغيره ولو أراد أحد الحاضرين أن يحلف الخمسين  
مكن من ذلك قاله العبادي (قوله ولو نكل الخ) وإنما لم يبطل القسامة لأن نكوله ليس تكذيبا وإنما  
يبطلها التكذيب (قوله ولو غاب أحدهما) أو جن أو كان صغيرا (قوله حلف الآخر) أي الحاضر خمسين  
فلو تبين موت الغائب قبل حلفه وكان وارثا للغائب أخذ الباقي بلا إعادة حلف وإن مات بعد حلف الحاضر  
فلا بد من أن يحلف قدر حصة الغائب ويأخذها (قوله وإن لم يحلف الحاضر) ولو مع امتناعه بأن قال  
لا أحلف الا قدر حصتي لأن امتناعه ليس تكذيبا كما مر (قوله صبر للغائب) وإنما لم يكتف بالأيمان في  
غيبته بخلاف إقامة البيعة لأن البيعة حجة عامة (قوله تحلف الزوجة عشرا والبنت أربعين) لأن لهما  
خسة من الثمانية هذا ان لم يكن رد لانتظام بيت المال والاحلف الزوجة سبعة أيمان بجبر المنكسر  
لأن لها ثمن الخمسين لعدم الرد عليها وهو ستة وربع وحلفت البنت أربعة وأربعين بالجبر لأن لها الباقي  
فرضا ورثا وفي زوجه مع بيت المال تحلف الزوجة خمسين وتأخذ الربع ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل  
ينصب الامام مسخرا يدهي على المنسوب اليه القتل ويحلفه خمسين يمينا فان حلف لم يطالب بغير حصة الزوجة  
أنه لا بد من التعرض في اليمين لما فصل في الدعوى وينبغي أن يكتفي بقوله مثلا القتل المدعي به [قوله لأن لها  
أثر الخ] وأيضا كالمعان وفرق بتعلق الاحتياط في المعان من حيث الأنساب والعقوبة [قوله والثاني صححه  
الروائي] وجهه القياس على توزيع الأيمان على الورثة لأنه ينافي الحقيقة فالبناء على يمين المورث أولى  
[قوله وجبر الكسر] فلو خلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل واحد يمينين وإنما كان كذلك لأنها  
لو أسقطناه نقص نصاب القسامة [قوله وفي قول يحلف] هما مبدان على أن الدية تثبت للوارث  
ابتداء أولا [قوله ولو نكل الخ] يريد بهذا أن التوزيع مقيد بعدم نكول بعضهم وعدم غيبيته

(والذهب أن يمين المدعى عليه بلاوث و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى أو) المردودة بشكول المدعى (على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خسون) لأنها يمين واحدة في الأربع لأنها (١٦٧) ليست مما ورد فيه النص بالتحسين

وفي الأولى طريقة قاطعة بالأول أسقطها من الروضة وفي الثالثة طريقة قاطعة بالأول هي الراجعة فقوله المذهب للمجموع (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمد دية على العاقلة) مخففة في الأول ومغلظة في الثاني كما تقدم (وفي العمد على المقسم عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي القديم) فيه (قصاص) كما في غير القسامة وفرق الأول بضعها (ولو ادعى عمدا بلاوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خسين) (كأول) (وفي قول خسا وعشرين) كما لو كان حاضرا يحلف عليهما خسين قال الرافعي في الحر وغيره بحثا هذا الخلاف (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (والا) أي وان كان ذكره فيها (فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) كاقامة الينة ومقابله وجه بضعف القسامة والثالث اذا حضر يقاس بالثاني فيما ذكر فيه

وان امتنع من الحلف حبس الى أن يحلف أو يقر لأن المسخر لا يحلف (قوله أن يمين المدعى عليه) وان تعدد في حلف كل واحد خسين يميناً (قوله من) أي المدعى عليه أي وان تعدد كما مر وظاهره سواء كان الذي رد كلهم أو بعضهم فراجع (قوله على المدعى عليه) وله ردّها على المدعى الناكل لأنها غير الأولى الأصلية عليه وكذا اليمين مع الشاهد لما ذكر وبذلك فارقت القسامة غيرها (قوله وتجب بالقسامة دية) عليه في العمد وعلى عاقلة في غيره وخرج بها اليمين المردودة فيجب بها القصاص على المعتمد لأنها كالأقرار أو كالينة (قوله ولا قصاص فيه في الجديد) لخبر البخاري ما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونا بحرب من الله وأما خبر تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فالمراد بدل دمه جعابين الدليلين وقدم الأول لصراحته وأخذ الينة والدم يطلق عليها وعلى النقود (قوله في غير القسامة) استدبل بالقياس دون الحديث لما تقدم (قوله كالأول) لكن بلا تجدد دعوى وانما حلفه خسين لأنه لم يتعدّد بل هو مدع واحد وحلفه على الحاضر الأول من المدعى عليهم لا يفيد وجوب استحقاقه على من بعده فهو تجدد استحقاق واذا حضر المدعى عليه الثالث من الثلاث حلف عليه كالذي قبله خسين أيضاً ما ذكر ولذلك لو ذكر الاثنين الغائبين في حلفه على الأول أو ذكر الثالث في حلفه على الثاني لم يحتج الى إعادة الحلف على من ذكره كما قاله الرافعي وتبعه المصنف بقوله ان لم يكن الخ (قوله قال الرافعي الخ) هو إشارة الى أن القيد المذكور ليس من كلام الأصحاب وفيه اعتراض على المصنف حيث ساقه مساق المذهب (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله يقاس الخ) فيحلف خسين على مقابل الأصح ان ذكره وعلى الأصح ان لم يذكره ولا يحلف على الأصح ان ذكره (قوله ومن استحق الخ) ذكره توطئة لما بعده لعلمه بما مر في حلف المدعى وخرج به من ارتد بعد أن جرح غيره ومات مرتدا فلا يقسم عليه لأن ماله في (قوله من وارث) ولو كافرا ومحجورا (قوله ولا يقسم سيده) نعم ان عجز نفسه قبل الحلف حلف سيده لأنه المستحق الآن ولو أوصى لأم ولده مثلاً بقيمة عبده ان قتل فالحلف الوارث بعد دعواه أو دعوى الموصى له وهو غير مستحق فعلم أن الحالف قد يكون غير مدع أو غير مستحق نعم قال ابن الرفعة لو كالموصى به في يد الموصى له فهو الحالف جزماً فراجع

[قوله المردودة على المدعى] قال الزركشي فيه إشارة الى أنه اذا نكل المدعى عن القسامة في محل اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل أنها رد على المدعى مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى ذلك وأن السبب الممكن للمدعى من الحلف أو لا اللوث والسبب الممكن هنا النكول فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة [قوله مع لوث] يرجع الى قول الشارح المردودة [قوله هي الراجعة] أي لقوله صلى الله عليه وسلم أفترئكم يهود بنحسين يميناً قال القاضي في هذه المسئلة وانما يحلف على المدعى عليه بعد تجديده الدعوى هذا اذا كان واحداً ولو كان واجاعة حلف كل خسين بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كلام المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعى كما ينفيه العمد واذا تعدد المدعى لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد [قوله قصاص] أي شرطه [قوله كما في غير القسامة] منه تعلم أنه لو كان واجاعة قتل في القديم ثم قوله أولاً بالقسامة يخرج به اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لأنها كالأقرار والينة [قوله فان حضر آخر أقسم عليه] قال الزركشي ادعى وأقسم عليه . أقول وهذا فيه نظر يعرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي [قوله بحثا] منه تعلم أن كلام المناج موهم [قوله وجه بضعف الخ] عبارة غيره لأن اللوث ضعيف فلا ينض قريئة حتى يسلم من قدح الخصم [قوله ومن استحق بدل الدم أقسم] خرج ما لوجرح

(ومن استحق بدل الدم أقسم) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب يقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد)

قبل أن يقسم (فالأفضل تأخير أقسامه ليسم) فانه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فان أقسم في الردة صح) أقسامه (على المذهب) لأن الحاصل به نوع اكتساب لئلا فلا يمنع منه (١٦٨) الردة كالاكتساب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولا

(قوله قبل أن يقسم) فهو انما ارتد بعد موت الجريح كما تقدم (قوله قال الرافعي الخ) يفيد أن في المسئلة قولين أو نصا وعجزا فلا يناسب التعبير بالمذهب وفي الزركشي أن الخلاف طرق وانما ذكر المصنف أحد طريقين وهي عامة أي سواء قلنا بزوال ملكه أولا والثانية ان قلنا بزوال ملكه لم يحلف أو بعدم زواله حلف وعلى هذا فتعير المصنف بالمذهب صحيح وكان حق الشارح التنبيه عليه فراجع (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله ويحلفه) فان لم يحلف حبس الى أن يقرأ ويحلف كما مر ولا يحلف المنصوب .  
(فصل) فيما يثبت به موجب القود أو المال (قوله بكسر الجيم) لأنه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا الترتيب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم أن المراد بالاجاب ترتب الحكم المذكور فيجوز العفو أو يندب فتأمل (قوله القصاص) أي في النفس أو عضو أو جرح كالوضحة قال شيخنا ولا يقبل غير الرجال في الموضحة وان أوجب مالا فراجع (قوله باقرار) ولو حكما فيشمل اليمين المردودة كما مر (قوله أو شهادة عدلين) ومثلها علم الحاكم (قوله من قتل) أي خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قود فيه كقتل الوالد ولده (قوله موجب المال) ان ادعاه وهو ما عدا القتل العمد (قوله ولا يثبت الأول بالأخيرين) ولو تبعوا فلوا دعي بمال أو قصاص وأقام رجل وامرأتين ثبت له المال دون القصاص (قوله ولو عفا الخ) سواء قبل الدعوى أو بعدها والخلاف في الثانية ولا يقبل في الأولى قطعا وفي ابن حجر عكس ذلك وتبعه شيخنا في شرحه ولعله سهو (قوله لم يقبل) نعم ثبت بذلك لو ثبت الحلف معه (قوله لأن العفو الخ) وبهذا فرق السرقة فانها ما يثبتان فيها معا ولو أقام بعد هذا العفو رجلين قبلا (قوله بهاشمة قبلها ايضاح) أي شهد بهما معا وهم من شخص واحد في مرة واحدة قال بأن كانا من شخصين أو في مرتين من شخص ثبت أرش الهاشمة بذلك (قوله وهو مخرج) أي من نصه فيما لو نفذ السهم من شخص الى آخر حيث عدت جائرة ثانية وأجيب بأن هذا خطأ فتأمل

مسلمنا فارتد ومات فلا يقسم عليه لأن ماله فيء [قوله على المذهب] قال الزركشي اختلفوا على طريقين احدهما تنزيل قسامته على الخلاف في ملكه ان قلنا لم يزل اعتد بها والا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقا وهو الصحيح لأنه لا يمنع الاكتساب ثم قال وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والا فلا قسامة لعدم الارث ولو عاد الى الاسلام اعتبرنا ماصدر في الردة من القسامة .

(فصل : انما يثبت الخ) [قوله باقرار] أي ولو حكما فيشمل الحلف بعد النكول نعم قد برد حكم القاضي [قوله عدلين] خرج الرجل والمرأتان أو اليمين فان ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فان المال يثبت وان تخلف القطع لأن الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لأن الواجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان لم تقبل تثبت لونا [قوله لأن العفو الخ] مبنى على أن الواجب القود عينا أو مالوقلنا الواجب أحدهما لا بعينه فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي ان الثاني مفرع على هذا (قوله وهو مخرج الخ) ايضاح ذلك أن الشافعي رضى الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زبدالى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولان بالنقل والتخرج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجنابة هنا متحدة فاحتيط لها [قوله أرشها] أي الهاشمة وأما الموضحة فلا يثبت قودها ولا أرشها وقيل يثبت أرشها .  
(فرع) لو ادعى رجل قصاصا ومالا فشهد له بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص .

عجزا ولو منصوصا أنه لا يصح (ومن لا ورث له) خاصا (لا قسامة فيه) لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن ولكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه

(فصل : انما يثبت موجب للقصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو شهادة عدلين) به (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو رجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) ولا يثبت الأول بالأخيرين ولا الثاني

بامرأتين ويمين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات فذكرت هنا تبعا للشافعي رضى الله عنه (ولو عفا) من القصاص (ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل ويمين (لم يقبل) في ذلك (في الأصح) لأن العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكر والثاني يقبل لأن القصد المال (ولو شهد هو ومها) أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها

[قوله]

ايضاح لم يجب أرشها) أي الهاشمة (على المذهب) لأن الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بمن ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب أرشها لأنه مال ومثل المرأتين اليمين

(وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كاقْتَلَ (فلو قال ضربه بسيف فجرحه فبات لم يثبت) قتله (حتى يقول فبات منه أوقفته) لا احتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسالدمه ثبت دامية) بذلك ولو قال فسالدمه لم يثبت لا احتمال سيلانه بغير الضرب (و يشترط لموهمة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل (١٦٩) يكفي فأوضح رأسه) لفهم المقصود

منه وهذا جزم به لولا في الروضة كأصلها ثم ذكر ما قبله عن حكاية الامام والغزالي وعبر فيه في المحرر بالأقوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أى الموهمة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر والاقرار أن يقول قتله بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فاقرار بالعمد أو يقتل نادرا فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الأول القصاص وفي الأخيرين الدية في حال الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه لأن اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لمورثه) غير أصله وفرعه (يجرح قبل الاندمال لم يقبل) لأنه لومات كان الأرض له فكأنه شهد لنفسه (و بعده يقبل) لاتقاء التهمة (وكذا) لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الأصح) والثاني

(قوله وليصرح) أى وجوبا (قوله لم يثبت قتله) لكنه لو ثبت كاتقدم (قوله فبات منه) أو فبات مكانه على المعتمد أو أنهر دمه فلو قال ابتداء أشهد أنه قتله كفى أيضا (قوله وقيل يكفي) هو المعتمد في علمي لا يعرف مدلول الايضاح الشرعى وإلا فلا كذا قاله شيخنا الرملى قال بعضهم وهذا جاع بين الوجهين لكن يلزمه إجماع الخلاف (قوله ليكن قصاص فيها) فان أوجبتمالا وجب بيان محلها من كونه من الوجه أو الرأس أو غيرهما ولا يجب ذكر القدر في الأول لأن الأرض لا يختلف به ويجب في الثاني لاختلاف الحكومة قاله شيخنا فراجع (قوله بالسحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه وشرعا مزاولة النفوس الحبيثة بأقوال وأفعال لينشأ عنها أمور خارقة للعادة وهو مذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة وأنه يؤلم ويمرض ويقتل ويفرق ويجمع وتعليمه حرام إلا التحصيل نفع أو دفع ضرر أو الوقوف على حقيقته واختلاف هل فيه قلب أعيان والأرجح لا والفرق بينه وبين الكرامة والمهجزة توقفه على المزاول المذكورة وتوقف المهجزة على التحدى وعدم توقف الكرامة على شيء نعم قالوا إن السحر والكرامة لا يظهران إلا على يد الفساق وفيه نظر فان كتب القوم مشعوثة بذكر الكرامات عنهم (قوله فان قال الخ) وكذا لو قال قتله بالنوع القلاني وشهد عدلان بأنه يقتل غالبا فان قال لا يقتل غالبا فبشبه عمد ولو قال أمرضته بسحري فلم يمت به فهو لو ثبت فيقسم الولي ويأخذ الدية ولو لم يقتل شيئا بل اقتصر على قتله بسحري وجب عليه دية خطأ جلا على اليقين وخرج بالسحر القتل بالحال أو بالعين فلا قود ولادية ولا كفارة فيهما وقد مرهما يتعلق بالعين في فصل الكفارة أيضا ويلحق بهذين القتل بنحو أسماء الله تعالى (قوله ولو شهد) أى الوارث وقت شهادته وان لم يكن ولم نأقبله أو بعده (قوله كان الأرض له) أى أصالة فلا يردهم الصحة مع دين مستغرق (قوله وفرق الأول بأن الجرح الخ) وكذا يفرق بأن المال يجب حالا (قوله العاقلة) أى الذين هم في محل التحمل ولو فقراء لأن الغنى متوقع كل وقت كالولاية بخلاف الأبعد اذا وفى الأقرب لم يتوقع الموت كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في عدم صحة رهن المدبر وعلوه بقرب الموت فراجع (قوله في المجلس) قال شيخنا الرملى أو بعده وأشار بقوله مبادرة الى أنها أخبار لاشهادة وقائدها توقف الحاكم عن الحكم ندبا فله الحكم من غير توقف حيث علم باستمرار الولي على تصديق الأولين (قوله فان صدق الولي الأولين) أى دام على تصديقهما حكم بهما وكذا لو لم يكذبهما

[قوله قتله] خرج الجرح فانه ثبت بذلك وحيفه ذفلى اذا زعم بعد ذلك أن الموت منه أن يحلف خسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق [قوله ويشترط لموهمة الخ] أى أمران الأول ما قاله الثاني ما في قوله ويجب الخ [قوله ليكن قصاص] قضيته ثبوت الأرض عند الاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع الموهمة من الرأس ومساحتها قال الزركشى وقياس هذا أن يثبت الأرض برجل وامرأين وبه صرح في الحاوى الصغير واستنكره وكلام الرافعي هنا كالصرح في عدم الثبوت اه [قوله باقرار] أى ولو حكما ولو قتله بالعين فلا ضمان لأنه لا يقدر على القتل بها اختيارا قال الامام وإلا قضينا بنظر من نظر الى من تنوق نفسه اليه أو بالحال فقال بعض المتأخرين يجري فيه تفصيل السحر [قوله والاقرار الخ] لو قال امريض بسحري ولم يمت فهو لو

(٢٢) - (قلىوبى وعميره) - رابع ) لا يقبل كالجرح للتهمة وفرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل يحملونه) من خطأ أو شبه عمد لأنهم متممون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الأولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأوليين) أى استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لأن الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع

بطلان أى الشهادة وهو ظاهر فى الثالث وجهه فى الثانى أن فى صدق أى فريق تكذيب الآخر وفى الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لهما (ولو) (١٧٠) أقر بعض الورثة بضع بعض) منهم عن القصاص وعينه أو لم يمينه

(سقط القصاص) لأنه لا يلغى وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي ولغير العاني والعاني على الهدية حقهما منها بخلاف من أطلق العفو فى الأظهر وإن لم يمين العاني أو عين فأنكر ويصدق بيمينه فهو للكل (ولو اختلف شاهدان فى زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كان قتل أحدهما قتله بكرة والآخر عنية أو قتله فى البيت والآخر فى السوق أو قتله بسيف والآخر بريح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما للتناقض فيها (وقيل) هى (لوث) للاتفاقى فيها على القتل والاختلاف فى الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قيل مأخوذ من طريقة حاكية للوليين فى اللوث كقاطعة به وقاطعة باتتفاله وعبر فى الروضة بالمذهب

(كتاب البغاة)

جمع باغ (هم مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد له) (أو منع حق توجه عليهم) كالزكاة (بشرط شوكه لهم وتأويل) لخروجهم على الامام أو منعهم الحق

(كتاب البغاة)

(قوله بطلان) أى وبطل حقه أيضا كما عبر به الجمهور (قوله للقتل) خرج به الاختلاف فى الاقرار فلا يبطل الشهادة به الا ان تعذر الجمع كأن شهد واحد أنه أقر بمكة يوم كذا والآخر أنه أقر بمصر ذلك اليوم فتبطل شهادتهما ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر بالاقرار به فهو لوث وله الحلف مع أيهما شاء فإن حلف مع شاهد الاقرار فالدية على الجاني أو مع شاهد القتل فهى على العاقلة (قوله فيقسم المدعى) أى على هذا الوجه المرجوح مع أحد الشاهدين ويأخذ البديل وأجيب عنه بأن القسامة قد غلط فيها بدليل تكرار الأيمان (قوله وعبر فى الروضة بالمذهب) أى وهو الصواب الجارى على اصطلاحه السابق والله أعلم

من البنى وهو مجاوزة الحد لغة ولذلك سموه فهم لغة قوم متجاوزون الحدود وأول من قاتل البغاة أى المرتدين منهم أمير المؤمنين أبو بكر الصديق رضى الله عنه وأول من قاتل غير المرتدين منهم أمير المؤمنين على رضى الله عنه وليس البنى وصفا مذموما لأنه يتأويل وماورد من ذمه محمول على ما فقد شرطا مما سبأى (قوله هم) أى شرعا مسلمون ولو فيما مضى فيشمل المرتدين كما مر على المعتمد (قوله مخالفو الامام) ولو جازا أو فاسقا (قوله وترك الانقياد له) هو مفاد ما قبله (قوله أو منع) عطف على ترك لأنه من الخروج عليه وسيأتى فى الشارح ما يصرح بأنه عطف على الخروج فهو من عطف الخاص (قوله كالزكاة) هو حق الله ومثله حق آدمى بالأولى (قوله وشوكه) بحيث يحتاج الامام الى احتمال كلفة معهم بنفسه أو برجاله أو صرف أمواله أو نصب قتال وإلا كافر اذ قليلة يسهل الظفر بهم فليسوا بغاة ولذلك اقتصر من عبد الرحمن بن ملجم بضم أوله وكسم الجيم قاتل على رضى الله عنه بقطع يديه ورجليه ورأسه وحرقه مع تأويله بكونه نائبا عن امرأة قتل على رضى الله عنه ولدها ومن قاتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو لؤلؤة عبد المظفر ابن شعبة واسمه فيروز الفارسى وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكذا لو استولوا على حصن وتحصنوا به فان استولوا على ماوراء أيضا بغاة (قوله تحصل به قوة الشوكه) أشار به الى أن المطاع شرط فى الشوكه لا شرط مستقل (قوله منصوب) صفة كاشفة (قوله ولو أظهر قوم رأى الخوارج) أى اعتقادهم وظهوره إما بالفعل أو بالقوة وقد أشار الى الأول بترك الجماعات وللثانى بالتكفير المذكور (قوله وتكفير ذى كبيرة) فيحكمون بحباط عمله وخلوده فى النار ولا يفسقون بذلك سواء قاتلوا أولا فى قبضتنا أولا وتأويلهم (قوله فلا يتعرض لهم) أى بالقتل ان كانوا فى قبضتنا ولنا التعرض لهم بالدفع ان نصررنا بهم كإظهار بدعتهم

[قوله بطلان] ظاهره أن أصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر فى تكذيب بعض الورثة فيحلف الخصم لكن عبارة الجمهور بدله حقه [قوله ولو أقر] خرج مالهوشهد فلا يخفى حكمه [قوله للقتل] خرج مالهوكان المشهود به الاقرار فانه لا يؤثر الاختلاف فى الزمان ولا المكان وكذا الاقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر [قوله حق] فله تعالى أو لأدمى وبما يدخل (كتاب البغاة)

فى هذا الضابط كما قال العراقى مالهو قاتل فثان من المؤمنين فأصلح الامام بينهما لأنه كان من حقه هم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والافتيات عليه منع لحق متوجه عليهم [قوله حتى لا تتعطل الخ] كأنه يريد ما قال ابن الرفعة رجه الله الخلاف فى الامام لأجل تنفيذ الأحكام لالعدم الضمان [قوله والأصح عدم اشتراطه] أى بدليل أن أهل سفين وأهل الجبل لم ينصبوا لها إماما قاله امام الحرمين [قوله تركوا]

وذلك

(ومطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكه (قبل وامام منصوب) لهم حتى لا تتعطل الأحكام

فيهم والأصح عدم اشتراطه ولا تبطل لها (ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذى كبيرة قوله قاتلوا تركوا) فلا يتعرض لهم

(والا) أى وان قاتلوا (قطع طريق) أى لحكمهم حكمهم كذا فى الروضة كاصلها عن البغوى بعد قولهما عن الجمهور ولو  
بعت الامام اليهم والياقتلوه فعليه المقاص وهو ليتعمق قتل قاتله كقاطع الطريق لأنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد اخافة الطريق  
وجهان زاد المصنف أصحهما لا يتعمق (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم (١٧٩) (وقضاء قاضيهما فيما قبل) فيه

(قوله) والى وان قاتلوا (قطع طريق) أى ان أشهروا السلاح وأخافوا الطريق والافلا على هذا يحمل التناقض  
المذكور (قوله) أصحهما لا يتعمق (هو المعتمد بشرطه المذكور ولو سبوا الأئمة عزروا) (قوله) (الأن يستحل)  
ولو احتملوا المراد بغير تأويل والافيقيل وهذا يجمع بين الكلام المتخالف فى كلام النووى والرافى (قوله)  
دماها) أو أمواتا كاسيد كره (نفيه) قاضينا وشاهدنا فى هذا الاستحلال كذلك كما قاله الشافعى رضى  
الله عنه (قوله) لا تنفاه العدالة) لم يقل لكفره لمكان التأويل (قوله) وكذلك الشاهد) أوردته مع شمول  
كلامه له بجعل الاستثناء عائدا اليه أيضا كما قال الزركشى نظرا للظاهر من كلامه ولعدم التثنية بعد العطف  
بالولو ولو أوله بكل لكان أقرب (قوله) والمال كالدم) وكذا بقية المفسقات كالفرج قاله الزركشى (قوله)  
وينفذ بالتشديد) ضبطه بذلك لأن السلام فى عملنا به لافى نفوذ فى نفسه (قوله) جوارزا) فهو خلاف  
الأول نعم يجب ان كان لواحد مناه على واحد منهم وكذا كتابه بسماع البيعة (قوله) ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا  
(قوله) وأخذوا زكاة) ولو بجلة وان زالت شوكتهم قبل وقتها (قوله) صح ما فعلوه) ان كان من مطاعهم والا  
فلا (قوله) فى البلد) ليس قيدا (قوله) وما ألقه باغ) ولا يوصف اتلافهم محل ولا حومة لأنه خطأ معفو عنه  
لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه كذلك (قوله) وجب ضمانه قطعا)  
لعدم المبيع له فى كل من الجانبين كما مر حتى لو طوى أحد هاتمة الآخر بلا شبهة حد ولزمه المهران لم تطاوعه  
والنووى رقيق (قوله) والمتأول بلا شوك) أو بتأويل يقطع بطلانه ضامن لانه ليس من البغاة (قوله) فلا يضمن  
الح) قصر التشبيه على هذا ليخرج قضاء القاضى وشهادة الشاهد وغير ذلك من فليسوا كالبغاة فيه فلا  
يعمل به (فرع) المرتدون ولم يشوكه لم حكم البغاة على الراجع كما مر فى الاشارة اليه (قوله) ولا يقاتل  
الامام) أى لا يجوز فيحرم حتى يبعث اليهم فيجوز أى يجب لأنه بعد منع فعله أن قتالهم واجب على الامام وكذا  
البعث ويجب فى قتالهم ما فى قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك (قوله) أمينا الح) أى ندبا فى  
الجميع نعم ان كان البعث للمناظرة وجب كونه فطنا (قوله) مظلة) بكسر اللام) اسم لما يظلم به فان  
كانت مصدرا جاز الكسر والفتح (قوله) أزالها) أى الامام ولو بنائبه المبعوث (قوله) نصحبهم) أى ندبا

وذلك لأنهم ليسوا كفارا وقد قال لهم على رضى الله عنه لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله  
أن تذكروا فيها اسمه ولا تمنعكم النىء مادامت أيدينا فى أيديكم ولا تبدأ لكم بقتال [قوله] وتقبل الح) أعمال  
يستثنى من الخطأ ما لو كانت الشهادة على موافقيه أو صرح بالسبب لا تنفاه التهمة حينئذ [قوله] لتأويلهم) أى  
فليسوا فاسقة [قوله] فيما قبل فيه) أى فلا يعضى اذا خالف نصا أو قياسا جليا ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف  
فيه شرط مع مكانه [قوله] (الأن يستحل) يرجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما [قوله]  
الأن يستحل) أى بأن يعلم ذلك أو يشك فيه [قوله] وكذلك الشاهد) حاول الزركشى أن يدخله فى عبارة  
المزج بجعل الاستثناء راجعا للصنفين [قوله] ولو أقاموا الح) أى اذا كان المقيم لذلك ولاية أمورهم [قوله]  
ضمن) يستثنى من هذا ما لو أريد اضعافهم وهزيمتهم قاله الماوردى [قوله] ودفع بشبهة تأويله)  
استدل أيضا بقوله تعالى فأصلحوا بينهما حيث لم يذكر تباعا بدم ولا مال وكما فى حروب صفين والجل

على العادل لأنه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان الاتلاف لاسبب القتال وجب ضمانه قطعا (والتأول بلا شوك) يضمن  
مأثله من نفس ومال وان كان فى قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن مأثله فى قتال على القول الراجع (ولا يقاتل) الامام  
(البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا ناهيا يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلة) بكسر اللام) (أو شبهة أزالها فان أمروا) بعد  
التركة (نصحبهم) بأن يعظهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (ثم) أى ان لم يرجعوا



(آذنتهم) بلد أى أهلهم (بالقتال فان استمهلوا) فيه (اجتهد) فى الامهال وعدوه (وفعل مارآه صوابا) منهما فان ظهر له أن استمهلهم لتأمل فى إزالة الشبهة أهلهم أولا ستلحاق مدد لهم لم يعملهم (ولا يقاتل) اذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (مشخصهم) من أنتخته الجراحة أضغته (وأسيرهم ولا يطلق وان كان صبيًا وامرأة حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا فى الرجل بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل ظاهر فى ذلك (ويرد ولما نصبى والمرأة فيطلقان (١٧٢)

فله المبادرة الى قتالهم ان كان فى عسكره قوة والا انتظرها ولا يتقيد وجوب قتالهم حيث يشاء عنهم حقًا ولا غير ذلك قاله شيخنا الرملى (قوله آذنتهم بالقتال) أى بعد اعلامهم بالمناظرة أو بعد وجودها (قوله أمهلهم) ولا يتقيد بمدة (قوله لم يعملهم) وان بذلوا مالا ودرهنا زرارهم ويقال لهم بالأسهل فالأسهل لأنهم كالمساكين (قوله ولا يقاتل) أى يقتل كما أشار اليه الشارح (قوله مدبرهم) غير متحيز ولا متحرف ولا يقتل من ألقى سلاحه أو أغلق بابَه أو ترك القتال ولا قود لو وقع قتل فى شئ من ذلك بل بحب دية وكفارة (قوله ولا يطلق) أى أسيرهم ان كان صبيًا أو امرأة أو رقيقًا من جنسه (قوله ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يعود بعده (قوله وأما نصبى والمرأة) أى غير المقاتلين كما علم (قوله ويرد) وجوبا (قوله ولا يستعمل سلاحهم وخيلهم) فيحرم ويضمن وتلزىء الأجرة ولو فى الضرورة (قوله كما يرد غير ذلك) أى غير السلاح والخيل من أموالهم بمجرد انقضاء الحرب (قوله كنار) وتفرق وإلقاء حيات ولا يمنع طعام ولا شراب (قوله واحتج) يفيد أن المراد بالضرورة الحاجة (قوله ولا يستعان الخ) فيحرم الضرورة (قوله ولا بمن يرى الخ) فيحرم ان لم يره الامام كحنفى (قوله ابقاء عليهم) وفى نسخة ابقاء لهم وفى أخرى اشفاقا عليهم (قوله وآمنوهم بالمد) والقصر مع تشديد الميم من لحن العوام (قوله أى عقدوا الخ) يفيد أن الاستعانة فى طلب عقد الأمان فهو من عطف الطرف على مظهره والابان لم يكن فى صلبه نفذ الأمان علينا وعليهم واذا قاتلوا انتقض عهدهم فى حقنا وحقهم (قوله وقال الامام الخ) هو المعتمد (قوله أهل الذمة) خرج أهل العهد والأمان فينقض عهدهم إلا ان ثبت بحجة أنهم مكروهون (قوله مكروهين) ولو بقولهم (قوله أو أنهم محقون) أو ظننا أنهم استعانوا بنا على كفر أو ما كن (قوله ويقاتلون الخ) خرج بالقتال غير من ضمان ما نلفوه نفسا ومالا فيلزمهم ولو قودا على الراجح .

وغيرهما [قوله ولا يطلق الخ] قال الماوردى وغيره المراد من ذلك حبسه وعلل بأنه امتنع من واجب عليه فيحبس به كالدين وقال الجمهور لا لأنه يضعف البغاة وهو الصحيح لأنهم لو حبسوا لوجب البيعة لما جاز اطلاقهم الا بها فعلى الأول يكون الحبس واجبا وعلى الثانى يكون موكولا الى رأى الامام [قوله بعودهم الخ] يفيد أن ذكر أمن الغائبة هنا لا ينافى ايماله فى الأسير لأنهم اذا تفرق جمعهم فقد أمنت غائبتهم [قوله ولا يستعمل الخ] لقوله ﷺ لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه [قوله ولا يقاتلون الخ] لأنهم قد يرجعون فلا يجدون الى النجاة سبيلا [قوله فاحتج] قد يقال تغيير المصنف بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التقييد بعدم الضرورة ينفى أن يأتى مثله فى المعطوف الآتى [قوله كما أفصح به] يرجع الى قوله فاحتج وقوله كما فى الروضة يرجع الى قوله واحتجنا [قوله وآمنوهم] فى كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة تقضى عن التصريح بعقد الأمان فيكون فى عبارة الكتاب تصريح بالالزام ثم ضبط آمنوهم بالمد كما فى قوله تعالى وآمنهم من خوف وعكى مكى من اللحن قصر الحمزة والتشديد [قوله أو مكروهين فلا] قضية كلام الراعى الا كفاء بدعوى ذلك من غير احتياج الى بيته وصرح به ابن الصباغ وشرطه المزنى والبندنجى

سلاحهم وخيلهم اليهم اذا اقتضت الحرب وأمنت غائبتهم) بمودتهم الى الطاعة أو تفرقهم كما يرد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (فى قتال الضرورة) بأن لم يجد أحدا ما يدفع به عن نفسه الاسلحة أو ما يركبها وقودت هزيمة الاخيلاهم (ولا يقاتلون) بعضهم كنار (ومنحنى) بفتح الميم والجيم آخرى الجارة (الا لضرورة) بأن قاتلوا به فاحتج الى المقاتلة بمثله دفعا كما أفصح به فى المحرر (أو أحاطوا بنا) واحتجنا فى دفعهم الى ذلك كما فى الروضة

وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) كالحنفى ابقاء عليهم (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمد أى عقدوا لهم أمانا ليقاتلوا معهم كما فى الروضة وأصلها (لم ينفذ) بالمجعة (آمانهم علينا ونفذ عليهم فى الأصح) والثانى المنع لأنه أمان على قتال المسلمين

وعلى الثانى قال البغوى لهم أن يكروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الامام ليس لهم اقتيالهم بل يبلغونهم المأمن (ولو أعانهم أهل الذمة عالين بتحريم قتالنا) مختارين فيه (انتقض عهدهم أو مكروهين فلا ينتقض) (وكذا ان قالوا ظننا جوازهم) أى القتال اعانته (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على المذهب) وفى قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم (ويقاتلون) أى من قلنا لا ينتقض عهدهم فى المسائل الثلاث (كفاءة) لانضمامهم اليهم

فصل

**(فصل : شرط الامام كونه مسلماً)** ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكفاً) ليلي أمر الناس (حراذ كرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ ويحسن من مخالطة الرجال (قرشياً) لحديث الفسائي الأئمة من قرش عدل يوثق به عالماً (مجتهداً) ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يفوت الأمر عليه باستكثار المراجعة (شجاعاً) ليفزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق) ليرجع اليه ويتأق له فصل الأمور وما اشترطه الماوردي من سلامته من نقص (١٧٣) يمنع من اسقياء الحركة وسرعة

التفويض داخل في الشجاعة كما دخل في الاجتهاد العلم والعدالة بناء على اعتبار هافيه (وتعقد الامامة بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضي الله عنهم (والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر فيهم عدد والثاني يعتبر كونهم أربعين كالعدد في الجمعة والثالث يكفي أربعة أكثر نصب الشهادة والرابع ثلاثة لأنها جماعة لا يجوز مخالفتهم والخامس اثنان لأنهما أقل الجمع والسادس واحد لأن عمر بايع أبا بكر أولاً ثم وافقه الصحابة رضي الله عنهم ويشترط في الواحد أن يكون مجتهداً (وشرطهم صفة الشهود) أي العدالة وفي الروضة وأصلها وأن يكون فيهم مجتهد لينظر في الشروط المعبرة هل هي حاصلة فيمن يولونه (و) تنعقد أيضاً (باستخلاف

**(فصل : في شروط الامام الأعظم وماءه)** والامامة فرض كفاية كالتقضاء فيجوز فيها ما فيه من جواز القبول وعدمه (قوله حرا) وأما حديث أطيعوا وان ولي عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الرقيق أو على الخث في بذل الطاعة ونحو ذلك لأنها قضية شرطية (قوله ذكرنا) بقينا فالخثي كالمرأة وان بان ذكرنا (قوله قرشياً) فان فقد فكناني فن بنى إسماعيل أوجرمي فن بنى اسحق وقال ابن الرفعة لا يبعد التقديم بما في انبأت الاسم في الحيوان (قوله مجتهداً) ويقدم المجتهد العدل على المجتهد الفاسق فان فقد المجتهد مطلقاً فعدل جاهل أولى من عالم فاسق ويقدم الأقل فسقاً عند عدم العدل (قوله البيضة) أي جماعة الاسلام (قوله وسمع) ولو بأذن واحدة أو به قتل (قوله وبصر) ولو بعين واحدة أو هو أعشى (قوله ونطق) ولومع تمتعة ولا يضر فقد الشم والذوق (قوله داخل في الشجاعة) فلا بد من اشتراطه ولا يحتاج الى التصريح به وهذا في الابتداء فلا يضر طرؤ ذلك كما لا يضر طرؤ فسق أو قطع يد أو رجل أو جنون قليل أو اغماء ويضر طرؤ قطع اليدين أو الرجلين (قوله بناء الخ) هو مرجوح من حيث ذلك الاعتبار ولا بد من وجودها هنا (قوله بالبيعة) والمعتبر عدم الرد لا القبول ويشترط الاشهاد في تولية الواحد لا الجمع (قوله يتيسر اجتماعهم) بلا كلفة والمراد حل الأمور وعقدها (قوله ولا يعتبر فيهم عدد) فيكني واحد ولو غير مجتهد على المعتمد (قوله ويشترط) أي على الوجه السادس المرجوح (قوله وفي الروضة الخ) مبنى على المرجوح من اشتراط العدد (قوله من عينه) وكل منهما أهل ولو أصله أو فرعه أو جماعة مترتين (قوله أي جعله الخ) أي أن يعقد له في حياته ليكون خليفة بعده ويشترط عدم الرد قبل موت من عهد له ولو غاب المعهود له بعد الموت وتضرروا بغيبته فلم يقامة نائب عنه مكانه ينزل بقدمه ويعتبر ترتيبه ولومات مقدم تولى من بعده وان صار الأمر اليه تولية غيرهم (قوله فيرضون) ان ارادوا ولو في حياته (قوله بين ستة)

**(فصل)** لما كان البغي الخروج على الامام ناسب ذكره عقبه [قوله مكفاً] لما ولي المقتدر الخلافة كان سنة ثلاث عشرة فألف الصوفي كتاباً احتج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى نبأ يحيى بن زكريا صلى الله عليه وسلم وهو صبي وأن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الصبيان في أمور قال الزركشي وأظنه خرقاً للاجماع وما عسك به لاحجة فيه [قوله من مخالطة الرجال] في الصحيح لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو ولي الخثي ثم بان ذكرنا لم يصح [قوله قرشياً] وأما قوله صلى الله عليه وسلم اسعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الامامة العظمى [قوله مجتهداً] أي ولو فاسقاً عند تعذر المجتهد العدل أي فهو مقدم على العدل غير المجتهد خلافاً لقضية كلام القاضي الحسين [قوله وسمع وبصر ونطق] اقتضى هذا أنه يجوز أن يكون فاقد الشم والذوق وهو كذلك قال الروياني ولا يجوز أن يكون أعور بخلاف القاضي [قوله ويشترط في الواحد] أي الذي ذكره السادس [قوله وباستخلاف] أي يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضاً ووقته بعدموت المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت [قوله فيرضون] ظاهره الوجوب وليس كذلك بل ان تركوا فسكان لا عهد

الامام من عينه أي جعله خليفة بعده ويعبر عنه بهده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما (فلو جعل الأمر شورى بين جمع فكاستخلاف) الا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضي الله عنه الأمر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) تنعقد أيضاً (باستبلاء جامع الشروط) بعد موت الامام من غير عهد ولابيعة بأن يقر الناس بشوكة وجنوده لينتظم شمل المسلمين

وهم عثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم ومن بقية الصحابة أجمعين (قوله وكذا فاسق وجاهل) وكذا غيرهما ماعدا الكافر .

(نفيه) ليس لقبر الامام خلعه ولو بمن ولاه ولا أن يخلع نفسه ولا ينفذ خلعه وإن رضى ولا يخلع نفسه الا بسبب يقتضيه في كل ذلك ولو عجز عن القيام بأمور الخلافة انخلع (قوله ولو ادعى دفع زكاة الى البغاة) أى مطاعهم ولو نائبه (قوله صدق بيمينه) ندبا ان انهم والاصدق بلايين (قوله المسلم) خرج الكافر فلا يصدق بخلاف (قوله ويصدق) أى بلايين (قوله في حد) أو تعزير (قوله وذكر هذه الخ) جواب عن اعتراض على المصنف (قوله من ذكر الرافعى لها) أى فى الشرح .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

أعذنا الله وسائر المسلمين منها بمنه وجزيل كرمه وهى لغة الردة من الرجوع وشرعا ما ذكره المصنف وكان حدها القتل لأنه المكن في قطع ألتها لأنها اعتقاد يخشى دوامه وهى أغش أنواع الكبائر بعد الشرك بالله تعالى وأهى منه وهى أغش منه ويليها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكليات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والقب والعرض والمال وأخر الردة عن القتل مع أنها أغش منه كما مر اعمومه وكثرت وحصوله بمن لا توجد الردة منه واعلم أنها تحبط ثواب الأعمال مطلقا وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا فيهما والا فلا تحبط بمعنى أنه لا تلزم إعادة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب الاعادة لأنها عند تحبط العمل أيضا وقيد بعضهم العمل الذى تحبط الردة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجع (قوله هى قطع الاسلام) أى بعد وجوده حقيقة فخرج المنتقل لأنه يبلغ المأمّن والزندق والمنافق لعدم سبق الاسلام لهما وولد المرتد كذلك ولكن لهم حكم المرتد فيما سأتى ويعتبر فى القطع المذكور كونه عمدا بلا عنركا يأتى فيخرج من سبق لسانه اليه أو وقع منه عن اجتهاد أو ذكره حاكيه وإن حرمت حكايته عند غير القاضي ولغير نحو تعليم (قوله بنية كفر) أشار الى أن لفظ نية غير متون قصد اضافة ما بعده اليه ولفظ فعل منون وإن اعتبر فيه القيد لعدم صحة اضافة ما سبقه اليه (قوله فى القول) قيد به نظرا للظاهر فى كلام المصنف فالتية والفعل كذلك فلو عممه وأراد بالقول ما يعين التية والفعل لصح ذلك كقول العرب قال سيده مثلا لو كان أكثر فائدة وأدفع الاعتراض نعم قد يكون قصد الشارح بالقيد الفرار من ركاكة نسبة التية التى تدخل فى القول على ذلك التقدير الى الاعتقاد الذى هو بمعنى التية لى يرجع الى أنه سواء نوى التية فتأمل (قوله استهزاء الخ) فخرج من يريد تبجيد نفسه أو اطلاق كقول من

[قوله وجاهل] قال الزركشى الواو بمعنى أو فان الخلاف جار فى أحدهما قال وسائر الشروط كذلك ونبه على أن إطلاق النهاج يشعل المتقلب فى حياة الامام قال والأمر كذلك ان كان العلم متعلبا والا فلا يتعد للثانى [قوله صدق بيمينه] أى استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثانى دون الأول [قوله المسلم] خرج به الكافر فلا يصدق فى دفعه جزما .

### ﴿ كتاب الردة ﴾

قال للأصحاب الردة انما تحبط الأعمال بالموت عليها قوله تعالى فيهت وهو كافر فعليه لا يجب إعادة الحج الذى فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلا فالأبى حنيفة لكن نص الشافعى على أن ثواب الأعمال يحبط بمجرد ما وهى فائدة جليلة [قوله الردة] هى لغة الرجوع عن الشيء وشرعا ما قاله المصنف [قوله هى قطع الخ] يرد عليه من تردد ويجاب بأن المراد قطع الجزم به مما فيه دور لأن الردة أحد أنواع الكفر فليحمل الكفر فيه على الأصل وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلماتا لآية حين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم بإسلامه تبعا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أى أعرب به عن نفسه [قوله وهذا مثل الخ] أى فقد ثبت عن

تسعة باسقبلاهما الموجود فيه بقية الشروط (فى الأصح) لما ذكر وان كان عاصيا بفعله والثانى ينظر الى عصيانه (قلت) كقال الرافعى فى الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة البنا (لو ادعى) بعض أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه) لأنه أمين فى أمور الدين (أو جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لأن الذمى غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا خراج) أى لا يصدق المسلم فى دفعه (فى الأصح) لأنه أجرة (ويصدق فى حد) أنه أقيم عليه (لا أن يثبت يمينه ولا أثره فى البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثر بالبدن وفى غير الأثران ثبت باقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وذكر هذه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافعى لها عند قوله فى البغاة ولو أقاموا حدا الى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

### ﴿ كتاب الردة ﴾

(هى قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مفكر (سواء) فى

القول (قاله استهزاء أو اعتقلا) وهذا مثل قول الجوهرى سواء على قت أو وقعت

سئل عن شيء لم يردده ولو جاءني جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلته واعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ لاتيفد فيكفر باطنا أيضا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا (قوله فاندفع الخ) أي لأنه يرجع إلى أنه لا تنعين المزمة إلا مع وجود أم وعكسه (قوله فن نفي الصانع) هو الله تعالى وليس ههنا من أسمائه لأنها توقيفية على الأصح (قوله أو الرسل) لأمه للجفيس والنبي كالرسل (قوله أو كذب رسولا) خرج ما لو كذب عليه ومثل تكذيبه لو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سبه أو سب الملائكة أو صدق مدعى النبوة أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معذور البعث أو مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحسب أو الثواب أو العقاب والوجه فيمن قال علم الله أو فيما يعلم الله كذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد أنه كذب لأن غايته أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جوز ذلك فلا شك في كفره .

فاندفع تصويب ذكر  
المزمة بعد سواء ومقابلتها  
بأم (فن نفي الصانع أو  
الرسل أو كذب رسولا أو  
حل محرم ما بالاجماع كالزنا  
وعكسه) أي حرم حلالا  
بالاجماع كالنكاح (أو نفي  
وجوب مجمع عليه) كركعة  
من الصلوات الخمس (أو  
عكسه) أي اعتقد وجوب  
ما ليس بواجب بالاجماع  
كصلاة سادسة (أو عزم  
على الكفر غدا أو تردد  
فيه كفر) ومثله العزم  
حل عليها قوله بنية كفر  
المزيد على الرافض ولم  
يذكره في الروضة وهو أعم

(فرع) من صلى خوفا من العذاب وأنه لولا ذلك عصى بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم الاستحقاق كفر (قوله بالاجماع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد من كونه معلوما بالضرورة فخرج انكار أن لبث الابن السدس مع بنت الصلب فلا يكفر به ولو من عالم بخلاف بعضهم (قوله كالزنا) والمكس والربا (قوله كالنكاح) والبيع (قوله أو نفي وجوب مجمع عليه) وكذا لو نفي مشروعية نفل راتب كالعيد (قوله كركعة) أو سجدة (قوله صلاة سادسة) أو زيادة ركعة في واحدة من الصلوات (قوله أو تردد فيه) أي الكفر أي هل يكفر أولا وبعضهم جعله شاملا للتردد في إجماد فعل مكفر أيضا كالتردد في القاء مصحف بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع (قوله كفر) أي حالا وهو فعل ماض جواب من نفي وكفره بذلك لأن فيه تكذيبا للرسل صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم التكفير بتكذيب الله تعالى بالأولى كأن ينفي محبة أبي بكر رضي الله عنه أو ينفي رمي بنته عائشة بمبارها الله منه وخرج بذلك من سبه أو غيره من الصحابة كعمر بن الخطاب والحسن والحسين أو نفي وجود أبي بكر أو غيره من الصحابة وإن لم يعلم عليه نفي محبة أبي بكر لأن لازم المذهب ليس بمذهب فلا يكفر بشئ من ذلك على الأصح المتمد (قوله وهو أعم) أي القول المتمد الذي هو النية لغة أعم لشمولها الحال كالاستقبال وخصوص العزم بالثاني فحمل بعضهم النية على العزم غير مستقيم ففي كلامه رد للاعتراض على المصنف بأن ذكر النية مستدرك وقيل الضمير قائم إلى العزم كما صرح به ابن حجر كالماوردي وغيره فهو أعم من النية وفيه نظر واضح لأنهم صرحوا في

اللفظ فلا يعترض [قوله الصانع] هذا شمل إطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أقن كل شيء والافليس من أسمائه تعالى وهو خارج عن الأسماء الحسنى [قوله أو كذب رسولا] أو نفي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه خلافا للجويني [قوله أو حل الخ] لحديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم بعث أباه المحرجل عرسا بامرأته فضرب عنقه وأعطى ماله وحل هذا على أنه استحل ذلك [قوله أو نفي وجوب مجمع عليه] لقوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة واعلم أن الإمام استشكل تكفير مخالفة الإجماع بأن من خرق الإجماع ورد أصله لا نكفره وحل كلام الأصحاب على ما إذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني بأن نكفره من حيث مخالفة الإجماع وقال ابن دقيق العيد الحق أن المسائل الاجماعية إن صحها تواتر كفر جاحدا لمخالفة التواتر لأن مخالفة الإجماع والافلا قال الزركشي وغيره وهو الصواب وقضية هذا أن لا يقول على حكم الإجماع في هذا الشأن ويحجب بأن وجه اختصاصه بالذكر كونه الغالب على المجمع عليه التواتر وعلمه من الدين بالضرورة [قوله ولم يذكره في الروضة] الضمير فيه يرجع إلى القول من قوله حل عليها [قوله وهو أعم] وجه الأهمية شموله من نوى أن يكون كافرا حالا من غير قول ولا فعل جوارح

(والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا بالدين أو وجوده له كإلقاء مصحف بقاذورة) بأعجام الذال (وسجود لصنم أو شمس) فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء (١٧٦) بالدين أو وجوده له واقتصر في الروضة كأصلها على الاستهزاء ومثل

غير موضع بأن العزم مغاير للنية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن تراخي عنه سمي عزما فإن قالوا هذا العزم الشرعي وأما اللغوي فهو شامل فيقال لهم النية لغة شاملة فهي مساوية له وحلها على الشرعية دونة ودعوى الأعمية فيه تحكم فتأمل (قوله والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا) خرج بالعمد والسهو والغفلة ونحو النوم والاستهزاء نحو إكراه أو خوف كسجود أسير لصنم بحضرة كافر والقاء نحو مصحف بقاذورة خوفا من وقوعه في يد كافر قال شيخنا الرملي وفيه نظر إذا لم يظن إهانتة له وبالصرح ما كان معه قرينة تصرفه عنه كالإصاق على اللوح لأجل مسح ما فيه من القرآن (قوله كإلقاء مصحف بقاذورة) بالفعل أو بالعزم والتردد فيه ومسه بها كإلقائه فيها وألحق بعضهم به وضع رجله عليه ونزعه فيه والمراد بالمصحف ما فيه قرآن ومثله الحديث وكل علم شرعي أو ما عليه اسم معظم قال شيخنا الرملي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة وإلا فلا وشملت القاذورة الطاهرة كبصاق وغائط ومني (قوله أو شمس) وكذا كل مخلوق ولوحيا والركوع كالسجود ومنه الانحناء عند ملاقة العظماء وقيد شيخنا الرملي بما إذا قصد بذلك تعظيم الرাকع له أو الساجد له كتعظيم الله تعالى وإلا فلا (قوله واقتصر في الروضة) أي فهو كاف عن الجحود فذكره في كلام المصنف مستدرك (قوله أي لا اعتبار الخ) أشار إلى أن وصف ما ذكر بالصحة وتسميته ردة مجاز فيهما (قوله الجن) أفاد بالفاء أن الجنون لم يتأخر عن الردة وإلا بأن طوب وامتنع قبل جنونه فيقتل فيه حتما (قوله لم يقتل) أي لا يجوز قتله ولا ضمان على قاتله وإن أمم (قوله ردة السكران) أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق والأفضل تأخير استنابته إلى إفاقته (قوله وإسلامه من ردة) ولا بد من عرض الإسلام عليه بعد الإفاقة فإن وصف الكفر فرتد (قوله وقطع بعضهم الخ) والمصبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة الموافقة لطريق القطع في الردة والمخالف لما في الإسلام فتأمل (قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي بلا تفصيل هو المعتمد (قوله أي على وجه الخ) أي فطلقا ليس من صيغة الشهادة كما يتوهم بل المراد عدم تفصيل الشاهد في شهادته فيكفي كفر بالله أو ارتد عن الإيمان وكذا كفر أو ارتد خلافا للرافعي ولو طلبوا من حاكم عصمة دمه خوفا من رفعه لحاكم لا يقبل التوبة بعد الشهادة أجابهم ويمتنع على الشاهد أن يشهد عند من لا يرى التوبة (قوله وقيل يجب التفصيل) ومشي عليه شيخ الإسلام وتبعه الخطيب (قوله فيلزمه الخ) فإن أبي قتل فلو قال بعد الشهادة كنت مكرها صدق بيمينه فإن لم يحلف عمل بالشهادة ولا ضمان على قاتله (قوله لفظ لفظ كفر) أو فعل فعل كفر وادعى إكراهها

بها (ولا تصح رد نصي و) لا (جنون و) لا (مكره) أي لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنفاه تكليفهم (ولو ارتد جنن لم يقتل في جنونه) لأنه قد يعقل ويهود إلى الإسلام (والمذهب صحة ردة السكران وإسلامه) عن ردة وفي قول لا تصح ردة وقطع بعضهم بصحتها وفي قول لا يصح إسلامه وإن صحت ردة وقطع بعضهم بعدم صحة إسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الإطلاق (وقيل يجب التفصيل) لاختلاف الناس فيما يوجبها والأول قال غطرها لا يقدم الشاهد بها إلا عن بصيرة (فيلي الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقتضته قرينة كإسرها كفار) له (صدق بيمينه) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والأى وان لم تقتضه قرينة فلا) يصدق ويجوز عليه حكم

[قوله والفعل الخ] قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا [قوله ما تعمد] خرج غير العمد كالسهو [قوله صريحا] خرج الفعل المتردد كشدة الزنار لمن دخل دار الكفر مثلا فلا ينصرف إلى صريح الكفر إلا بقرينة [قوله بالدين] متعلق بقوله استهزاء [قوله أي لا اعتبار] يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالصحة نفيا وأثباتا ثم دليل الإكراه قوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقضية إطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة الصبي ولو قلنا بصحة إسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عرض له الجنون فلا اعتبر والفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا [قوله بها] أي لعدم التفصيل لا إنكار كما توهمه العبارة [قوله وإلا فلا] بحث ابن الرفعة أن الشهادة إن كانت على إقراره بالكفر

المرتد (ولو فلا) أي الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إكراهها صدق مطلقا) بقرينة أدونها فانكر والحزم أن يحدد كلمة الإسلام (ولو مات معروف بالإسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرا فإن بين سبب كفره) كسجود لصنم (لم يرتد ونصيه في) ليت المال

لأنه قد يعتقد ما ليس بكفر  
كفرا والثالث الأظهر في  
أصل الروضة كالوجيز  
يستفصل فإن ذكر ما هو  
كفر كان فيثا أو غير كفر  
صرف اليه واقتصر في  
المحرر على الأولين وفي  
الشرح الصغير على  
الأخيرين ورجح فيه  
الثالث (وتجب استنباط  
المرتد والمرتدة وفي قول  
تستحب وهي) على  
القولين (في الحال وفي قول  
ثلاثة أيام فإن أصرا قتلا)  
لحديث البخاري من بدل  
دينه فاقتلوه واستنبت قبل  
القتل لاحتمال أن يكون  
عنده شبهة فتزال (وان  
أسلم) المرتد ذكرا كان  
أو أنثى (صح) اسلامه  
(وترك وقيل لا يقبل اسلامه  
ان ارتد الى كفر خفي  
كزنادقة وباطنية) هذا  
المقول وجهان وقيل  
لا يقبل اسلام الزنادقة  
الذين يبتلون الكفر  
ويظهرون الاسلام وقيل  
لا يقبل اسلام الباطنية أى  
القائلين بأن للقرآن باطنا  
وأنه المراد منه دون ظاهره  
(وولد المرتد ان انعقد  
قبلها) أى الردة (أو بعدها  
وأحمد أبو به مسلم  
فسلم) بالتبعية (أو) أبواه  
(مرتدان فسلم) لبقاه

صدق أى جينه مطلقا بقرينة أو دونها وفارق الطلاق في عدم القرينة وبأنه حق آدمي وبحقن الدماء هنا  
(قوله وكذا ان أطلق) مرجوح (قوله والثالث الأظهر الخ) هو المعتمد (قوله أو غير كفر) كشرب  
خمر أو زنى أو أكل لحم خنزير فإن تغذر استفساله ولو باصراره على عدم التفصيل لم يحرم من الارث  
على جميع الأقوال كذا في شرح شيخنا (قوله واقتصر في المحرر على الأولين) أى فالصنف تابع له وهما غافلان  
عمدا كراه في الروضة وفي الشرح الصغير (قوله وتجب) هو المعتمد وكذا كونها في الحال (قوله فإن  
أصرا قتلا) ودفنا بمقابر الكفار ويتولى القتل الامام ولو بنائبه لا غيره الا السيد في رقيقه ويعز غيرهما  
وإن اعتد به ولو ذكر عند ارادة قتله شبهة ناظرناه بعد اسلامه لا قبله أو جوعا أطعم لأجل المناظرة (قوله وان  
أسلم) بأن أتى بالشهادتين مرتبتين متواليتين ولو بالجمية وان أحسن العربية وقال شيخنا لا تشترط  
الموالة وفيه نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان ينكرها أو البراءة عما يخالف دين الاسلام ولا بد من  
رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه ولا بد من تكرار لفظ أشهد قال شيخنا أو أتياه بالواو بدلها كما في تشهد  
الصلاة وبه يجمع التناقض ولا بد من مراعاة هذه الصيغة فلا يبدل لفظ منها ولو بمرادفه فلا يكفي  
لا مهور بحق الا الله أو لا الرحمن الا الله أو لا إله الا الرحمن أو أعلم أن لا إله الا الله أو أعلم أن  
محمد رسول الله أو أشهد أن أحمد مثلاً رسول الله أو أن محمدا عبده أو أن محمدا رسول الرحمن  
أو نحو ذلك وأفرد المصنف ضمير أسلم الراجع الى المثنى اما باعتبار المذكور أو كل أو عموم لفظ المرتد لاثنى تغلبا  
(فرع) لا يعز مرتد أول مرة (قوله وترك) نعم ان كانت ردتة بقذف حد بعد اسلامه (قوله  
هذا المقول) هو باليم وفي نسخة بدونها وليس صحيحا وعليه فيراد المذكور (قوله الذين يبتلون  
الخ) هذا ما قاله الشيخان هنا وفي صفة الأئمة وفي الفرائض وقال في اللعان الزنديق من لا ينتحل  
دينا قال الأسنوى وهو الصواب (قوله وأنه المراد منه) أى وأن الباطن هو المراد من القرآن  
(قوله وولد المرتد) أى من غير كافر أصلي والا فكافر أصلي لأنه أشرف أبيه (قوله ان انعقد)  
أى حلت به أمه (قوله وأحد أبويه) ولو أتى أو من جهة الأم أو كان ميتا فالمراد بالأبوين الأصلان  
ولو بواسطة حيث نسب اليه ولو نسبة اقوية (قوله أو أبواه مرتدان) أى وليس في أصوله المنسوب  
اليهم مسلم والا فهو مسلم (قوله الأظهر مرتد) ظاهره وان كان في أصوله كافر أصلي فانظر مع  
ما مر أيضا والوجه حل هذا على ما مر (قوله ونقل العراقيون الاتفاق على كفره) ان أراد بالكفر الردة  
أو الأعم فهو زائدة في الرد على اقول باسلامه وتقوية لما رجحه وان أراد به الكفر الأصلي فقط فهو مرجوح

فأنكر أنه يقبل ذلك منه كتنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا [قوله وتجب استنباط] لأنه كان  
معصوما بالاسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة [قوله والمرتدة] كأنه يشير الى قول أبي حنيفة  
بعدم قتلها وانما تحبس وتضرب [قوله وفي قول يستحب] أى لحديث من بدل دينه فاقتلوه  
ولم يذكر توبة [قوله في الحال] لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولأنه حد فلم يؤجل  
[قوله وفي قول ثلاثة] لأنه ورد عن عمر رضى الله عنه وعن الصحابة أجمعين [قوله وقيل لا يقبل اسلام  
الباطنية] كأن وجه دخول هذا في الخفي من حيث إنه خفي في ذاته وان أظهره صاحبه [قوله  
أو بعدها] لوشك في القبلية والبعدية كان الحكم كذلك لأن الحادث يقدر بأقرب زمن كذا بحثه  
الزركشي وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباءهم فلا يسرى لأولادهم [قوله وفي قول كافر  
أصلي] أى لأنه لم يثبت له حكم الاسلام [قوله على كفره] هو صادق بما رجحه وبالكفر الأصلي ومحل ذلك كله

عبرة الروضة وبه أي بأنه  
كافر قطع جميع العراقيين  
وقيل القاضي أبو الطيب في  
كتابه المجرى أنه لا خلاف  
فيه في المذهب (وفي زوال  
ملكه عن ماله بها) أي  
الردة (أقوال أظهرها أن  
هلك مرتدًا بان زواله بها  
وإن أسلم بان أنه لم يزل)  
والأولى زواله بها والثاني  
عدم زواله بها (وعلى  
الأقوال يقضى منه دين  
لزمه قلها وينفق عليه  
منه) مدة الاستنابة (والأصح  
يلزمه غرم انلافة) مال  
غيره (فيها ونفقة زوجات  
وقف نكاحهن وقريب)  
والثاني لا يلزمه ذلك بناء  
على قول زوال ملكه كما في  
الروضة وأصلها حكاية  
الخلافة على هذا القول  
(وإذا وقفنا ملكه فتصرفه  
إن احتمل الوقف كعتق  
وتدبير وصية موقوف إن  
أسلم نفذ بالمهمة (والأ  
فلا يبيعه وهبه ورهنه  
وكتابته باطلة) في الجديد  
(وفي تقديم موقوفة) إن  
أسلم حكم بصحتها والأفلا  
(وعلى الأقوال يجعل ماله  
مع عدل وأمه عند امرأة  
ثقة) لتعلق حق المسلمين  
به وإن قلنا ببقاء ملكه  
(ويؤجر ماله) كعتق  
ورقيقه (ويؤدى مكاتبه  
النجوم إلى القاضي)  
مفظا لها

﴿كتاب الزنا﴾

وإنما ذكره مبالغة في الاعتراض على الرافعي في حكمه بالاسلام (قوله أبو الطيب) هو امام العراقيين فصح  
نسبة القتل اليهم (نفيه) لا يخفى أن هذا الخلاف بالنسبة لأحكام الدنيا أما الآخرة فمن مات من أولاد  
المرتدين أو الكفار الأصليين قبل بلوغه فهو في الجنة على الراجح خادماً لأهلها (قوله عن ماله) أي المال  
المعرض للزوال الموجود قبل الردة لا نحو أمواله ومكاتب ولا مملكته حال الردة بنحو اصطيد لأن فيه وجهين  
هل يملكه أو باق على اباحتها (فرع) لا بد من ضرب الحجر على المرتد من جهة الحاكم لأجل أهل النية  
ولا يصبر محجوراً عليه بنفس الردة (قوله يقضى الخ) ولو في حال حياته فيقتضيه الحاكم وإن قلنا ببقائه  
على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للوارث قضاء دين الميت منها فلا اشكال على القول الأول والأظهر  
(قوله قبلها) ولو بغير انلافة (قوله) ويلزمه غرم انلافة فيها) أي الردة نفسها ومالا وتقييد الشارح له  
بالمال نظر الظاهر لا يمنع ذلك (قوله ونفقة زوجاته الخ) أي نفقة المومنين (قوله وقريب) وإن تعدد  
وتجدد وكذا أم ولد ورقيق (قوله وحكاية الخلاف الخ) أي فإن قلنا ببقاء ملكه لزمه ما ذكر قطعاً  
(قوله وتدبير) وإيلاد (قوله الأقوال) كلها متقدمة عند امرأة ثقة أو نحو محرم (قوله إلى القاضي)  
لأنه لفساد قبضه ويعتق إذا أدى ولو أدى زكاة ماله حال رده اعتدبه وإن أسلم ونبته للتمييز

### ﴿كتاب الزنا﴾

أخوه عن القتل والردة لأنه دونهما وهو من أكبر الكبائر ومن السبع الموبقات ومن الكليات الخمس كما مر  
وإنما لم تقطع آله كالسرقة حفظاً لبقاء الفسل مع أمن تهاديه لظهوره فلا ينافي ما مر في قتل المرتد

إذا لم يكن له أحد من أصوله مسلم [قوله عبارة الروضة] وجه سياقها أن الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب  
والمنسوبة للعراقيين القطع بذلك [قوله أظهر الخ] وجه ذلك القياس على بضع امرأته بعد الدخول ووجه  
الثاني أن العصمة تزول بالردة فكذا المال ووجه الثالث أن الكفر لا ينافي الملك وأعلم أن الثاني رجعه  
كثير من الأصحاب ونسب للصنف قال صاحب البحر لأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت  
لكفره فكذا حرمة مثله بالأولى ثم إن الأصحاب جعلوا معنى الزوال بما لا لا يفسخ النكاح قبل الدخول  
بالردة إلا ما ورد في فتل عن ابن سريج أن معناه زوال التصرف لأنه زال في نفسه والالم بعد قال ابن  
أبي الدم وهو حسن جداً لكنه غريب ثم الظاهر جريان هذه الأقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطيد  
ونحوه وحينئذ فعلى قول الزوال هل ينتقل صيده لأهل لقيه أم نقول الصيد باق على اباحتها لعدم  
أهليته للملك ذهب المتولى إلى الثاني ويحتمل ترجيح الأول كما في العبد يكتب لسيده لكن يلوح  
فاق من حيث أن المرتد لا يقصد بالكسب أهل النية بخلاف العبد [قوله والأول الخ] كأن وجه  
التعبير بالأول أنها محكمة في كلام الأصحاب على وجه جعل هذا أولاً وما في المتن ثالثاً فإبراجع من كلام  
الأصحاب [قوله وعلى الأقوال] أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلا نغاية  
ذلك أن يكون المرتد كالميت تقضى ديونه من تركته وإذامات وهناك دين هل نقول انتقل الشكل  
لأهل النية والدين متعلق به أم المنتقل ما عدا قدر الدين القياس الأول [قوله والأصح الخ] قال الزركشي  
ظاهرة أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكره الأصحاب إلا على قول الزوال [قوله وإذا وقف الخ] أي  
أما لو أزلناه فواضح وإن أبقيناه منه اتصرفه نظراً لأهل النية فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن ينفذ  
تصرفه إلى أن يحجر عليه [قوله في الجديد] هما القول في رفق العتود [قوله وإن قلنا ببقائه] ولا يمكن  
على هذا القول بالجعل بل لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله .

### ﴿كتاب الزنا﴾

قوله

(الإلاج الذكرك فرج محرم)  
لعينه خال عن الشبهة  
مستهي) يعني هو مستهي  
الزنا (يرجى الحد) أي وهو  
الرجم القاتل في المحسن  
والجلد والتغريب في غيره  
كما سيأتي والمعتبر بالإلاج قدر  
الحشفة والمراد بالفرج  
القبل (ودبر ذكر وأنتي)  
أجنبية (كقبل) فيوجب  
الإلاج فيه وهو اللواط  
الحد (على المذهب) كالزنا  
فبرجم المحسن ويجلد ويغرب  
غيره وفي قول يقتل فاعله  
بالسيف محصنا كان أو غير  
محسن وفي طريق أن  
الإلاج في دبر المرأة زنا  
(ولا حد بمخاضة) بأعجام  
الذال ونحوها من مقدمات  
الوطء (ووطء زوجه) بهاء  
الضمير المتصلة بالجميع وبالتاء  
الفوقانية المنقوثة (وأنته  
في حيض وصوم واحرام)  
لأن التحريم لعارض  
(وكذا أنته المزوجة  
والمعتدة) قطعاً وقيل في  
الأظهر (وكذا لما لو كنه  
المحرم برضاع) أو نسب  
كأخته منها وبنته وأمه  
من الرضاع أو مصاهرة  
كموطوء أبيه أو ابنه  
(ومكره في الأظهر) لشبهة  
الملك والاكرام والثاني  
ينظر إلى المحرمية التي  
لا يسقبح الوطء معها

(قوله بالقصر) أي على الأفصح وهي لغة حجازية وبالمدفحة تميمية وهو لغة مطلق الإلاج في مطلق  
الفرج أوفى قبل الآدمي خاصة وكلام الشارح ظاهر في هذا ولذلك يقال في الدبر لواط وفي البهيمة  
اتيان وشرعاً ما ذكره قاله ابن حجر وكلام الشارح يوافقه بقوله وهو أي شرعاً ما ذكره الخ وفيه تأمل  
(قوله الذكرك) من الآدمي الأصلي المتصل في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أودبر وبذلك علم أنه يشمل  
الإلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كأن أوج ذكرك نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله  
البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كفطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد  
ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا الزبدي وهو صريح مافي شرح شيخنا الرزلي (قوله  
مستهي) أي جنسه ليدخل الصغيرة (قوله يعني الخ) هو كالصرع في فساد كلام المصنف وليس كذلك فإن  
اسمه معلوم من كونه المبوب له ويصرح به ما مر بقوله وهو ما ذكر مع أن وجوب الحد معلق به  
فكان حقه أن يعلله به وقد يقال أشار بذلك إلى إخراج اللواط الشامل له كلام المصنف من حيث  
التسمية لغة بدليل تقييده الفرع بالقبل المتفق عليه لأن في الدبر طريقين فتأمل (قوله قدر الحشفة)  
الصواب اسقاط لفظ قدر لأن العبرة بها مع وجودها وإن خرجت عن حد الاعتدال وكذا يعتبر  
قدرها من مقطوعها ويعتبر قدرها معتدلة من أقران فاقدها خلقة فافهم (قوله والمراد الخ) خصه  
للتنبية المذكور بعده ولأجل التسمية السابقة والافهم من جلة الحد المذكور من حيث الحكم (قوله  
أجنبية) أي غير حليلته أما هي فدبرها لا يوجب الحد مطلقاً ولكنه يحرم، طلقاً ويغزى به في غير المرة الأولى  
وليس كبيرة في تلك المرة ونقل بعضهم جوازها عن بعض الصحابة كعلي رضي الله عنه ونوزع في ذلك النقل  
وتبرأ شيخنا من تلك النسبة وشمل الذكر عده فيحد بوطئه في دبره (قوله كالزنا) ظاهره أنه لا يسمى  
زناً وبدل له ما ذكره بعد وهذا من حيث اللغة فهو زنا شرعاً ولذلك يبحث فيه من حلف لا يزني (قوله  
فبرجم المحسن) أي الفاعل وأما المفهول فيجلد مطلقاً وفي كلام الشارح تصرع بأن ذكر الخلاف والتعبير  
بالمذهب في كلام المصنف غير مستقيم لأن وجوب الحد الذي هو المقصود لا خلاف فيه وأن كونه لا يسمى  
زناً لا خلاف فيه أيضاً إلا في دبر الأنتي فتأمل (قوله وبالتاء الفوقانية) أي بدلا من الهاء لامتعاها وكان  
حقه ذكر البدلية المذكورة أو التعبير بأو فتأمل رسوا في الوطء المذكور في القبل أو الدبر

(ففيه) أحكام الجن تبنى على حل من أحكامهم وعدوها فليراجع من محله (قوله وقيل في الأظهر) فيه اعتراض  
على المصنف بعدم ذكر الخلاف الذي هو طرق وليس في الفصل بكذا إشارة إليه بدليل ما بعده (قوله لما لو كنه  
المحرم) وكذا المشتركة ولو في دبرها بخلاف أمة بيت المال فيحد لضعف الشبهة فيها ومن ظنها مشتركة فبانت  
أجنبية فيحد بها لأن حقه المنع (قوله لشبهة الملك) راجع لأنته المزوجة والمعتدة والمملوك المحرم والخلاف في  
المحرم فقط بدليل المقابل ولور جمع المسئلة للزوجة أيضاً ويراد بالملك ما يعم الرقبة والانتفاع لم يكن بهيداً ولا يتأفیه  
تطيل الزوجة السابق وهذه من شبهة المحل وخرج بها شبهة الظن كأن ظنها حليلته فلا تسقط الحد كما علم (قوله  
والاكرام) أي ولشبهة الاكرام في المكروه وهذا من شبهة الفاعل ويلزمه المهر ولا يثبت النسب وفي كون

[قوله خال عن الشبهة] قيد مستدرك لأن محرم يعني عنه اذ وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا تحريم [قوله أو غير  
محسن] لحديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه [قوله وفي طريق الخ] أي فيثبت له حكم الزنا  
بلا خلاف ثم من هنا تعلم أن مسئلة دبر الذكر ليس فيها طرق [قوله ووطء زوجه] شبهة محل [قوله ومكره]  
شبهة فاعل [قوله ويقول الانتشار] منه تعلم أن محل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضاً عدم الخلاف  
في المرة وفيه نظر [قاعدة] الزنا لا يحل بالاكرام قال الرافعي سواء الرجل والمرأة وبحث الزكشي نفى الأثم

بحال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار



(وكذا كل جهة أباح بها عالم كسكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك (أو بلا ولي) كذهب الامام أبي حنيفة لاحد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة (١٨٠) الخلاف والثاني بمحذ معتقد تحريمه في السكاح بلاولي (ولا) حد (بوطء مينة

المكره بكسر الراء طر يقان في ضمان المهر وجهان (قوله لشبهة الخلاف) وهذه من شبهة الطريق ويؤخذ منها عدم الحد في السكاح الموقت لقول ابن عباس بجوازه وفي السكاح بلاولي ولاشهود معا لقول داود الظاهري به (قوله لاحد بالوطء فيه) أي في السكاح بلاولي بدليل المقابلة في كلامه اشارة الى الاعتراض على المصنف في تعميم الخلاف لغيره وهذا من أسرار الشارح فتأمل وافهم (قوله ولا بوطء بهيمة) فاعلة كانت أو منعولة (قوله لكن يعزر) أي الآدمي (قوله فيها) أي الميتة والبهيمة (قوله وتذبح الخ) بناء على القول بقتل الفاعل (قوله ومبيحة) والقول بجملة عن عطاء كذب عليه (قوله وليس ماذكر) من الاباحة والاباحة والعقد في المحرم شبهة والراهن في محرمه المملوكة كما علم محامس فذكر الغاية في كلام المصنف وهو محل التوهم بعدم ايجاب الحد ويجب الحد بوطء مطلقته ثلاثا وملاعتته وزوجة غيره ومعتدة وخامسة وأخت وزوجة ومرددة ووثنية قال البغوي وكذا مجموعية والمعتمد خلافه لما قيل بصحة العقد عليها (نفيه) لو ادعى سقطا للحد كجهل تحريم أو نسب مدعى ان أمكن والا فلا (قوله وشرطه التكليف) يباوغ وعقل مع التزام الأحكام فيحد ذمي ومرد لا حر في ونحو معاهد (قوله فلا يجد الصبي) وان بلغ في أثناء الوطء واستدامه للشبهة في الابتداء بخلاف ما لوطن أنه صبي فبان بالغاً فيحد (نفيه) حكم الخنثى هنا ما صر في الغسل (قوله وحد المحسن) أي رقت وطء الزنا وان تغير بعده فبرجم حر استرق لا عكسه وبرجم ذمي أسلم فلا يسقط حده باسلامه وان ثبت باقراره على المعتمد والعبرة في صفة الحد بوقت الأداء فيحد تخفيف من بالسياط وسدين تخف بالعشكال (فائدة) الاحصان لغة المنع وشرعا يطلق على نحو سبعة معان الاسلام والباوغ والعقل وبكل منها فسرت آية فاذا أحصن والحرية وبها فسر آية والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا وبها فسر آية والذين يرمنون المحصنات والاصابة في نكاح صحيح وبها فسر آية محصنين غير مسافحين وهذه المرادة هنا (قوله الرجم) واستخفى به عن قطع آتله خوفاً في جلة بدنه الهالك كما دخل فيه الجلد لوسيقه كأزني بكر اثم محصن ابرجم فقط ولا يجلد ولا يغرب على قاعدة ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا بوجوب أدونهما بعمومه كما في الحد الثالث الأصغر مع الأكره كذا قالوا هنا وفيه تأمل (قوله وهو) أي المحسن هنا مكلف يباوغ وعقل كما مر وحرية كاملة ووطء في نكاح صحيح كما يأتي (قوله حر) أي كامل الحرية (قوله ولو هو ذمي) هو قيد لوجوب الحد والا فلا حر في محسن كما قاله شيخنا الرمي لوجود ما يأتي فيه فالزني بعد اسلامه رجم (قوله حال حرية) ولو

في الأصح) لأنه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني بمحذ به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لما تقدم لكن يعزر فيهما ومقابلته قبس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محسن وتذبح المأكولة وتؤكل وان كانت لغير الفاعل وجب عليه التفات بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكولة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان زوجها) وليس ماذكر شبهة دافعة للحد (وشرطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف) الا السكران وعلم تحريمه فلا يجد الصبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا قربا عهده بالاسلام وزاد على غير استثناء السكران أي فانه يحد وهو غير مكلف لا تتقاء فهمه وحده من قيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحسن) رجلا كان أو امرأة (الرجم) لأمره

عن المرأة ونسبه للقضاء (قوله وكذا كل الخ) شبهة طريق (قوله أباح بها) أي الوطء ثم يستثنى ما لو حكم القاضي بالصحة أو الفساد فلا يكون من هذا (قوله والثاني) الى قوله بلاولي فيحد أن على كلام المصنف مؤاخذه في حكاية الخلاف في السكاح بلاشهود (قوله ويحد في مستأجرة) قل عن أبي حنيفة رحمه الله أن ذلك شبهة قال الزركشي لأننا لو كان شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أو يقول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكره شبهة ولا يثبت النسب على ما بحثه ونقله عن صاحب التتمة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحة وأن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله وان كان زوجها) خلافاً لحنفية حيث جعلوا العقد شبهة (قوله ومن جهل تحريم الخ) والظاهر أنه يحلف (قوله مسلم وغيره) قال ابن المنذر يجلد ويرجم أي لحد يث ورد بذلك (قوله وهو مكلف) هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحصان (قوله غيب حشفته) ظاهره ولو مكرها وليس ببعيد ومثله التحليل فيما يظهر كذا حاوله الزركشي (قوله والثاني) عبارة غيره

لأن صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حر ولو) هو (ذمي غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح لافساد) فانه فيه غير محسن (في الأظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى النكاح (والأصح انقطاع التخييب حال حرية

وتكليفه) والثاني يكفى به  
 في غير الحالين (و) الأصح  
 (أن الكامل الزاني بناقص)  
 من رجل أو امرأة (محسن)  
 نظر إلى حاله والثاني يشترط  
 كمال الآخر (و) حد (البكر)  
 من المكلف (الحرة) وجلا  
 كان أو امرأة (مائة جلد)  
 وتغريب عام) لأحدث  
 مسلم وغيره بذلك المزيد  
 فيها التغريب على الآية (إلى  
 مسافة القصر فما فوقها)  
 إذا رآه الإمام (وإذا عين  
 الإمام جهة فليس له طلب  
 غيرها في الأصح) والثاني له  
 ذلك فيجب إليه (ويغرب  
 غريب من بلد الزنا إلى  
 غير بلده) هو (فإن عاد إلى  
 بلده منع) منه (في الأصح)  
 والثاني لا يعرض له (ولا  
 تغرب امرأة وحدها في  
 الأصح بل مع زوج أو محرم  
 ولو بأجرة) له عليها (فإن  
 امتنع بأجرة لم يجبر في  
 الأصح) والثاني يجبر لأقامة  
 الواجب وبهذا وجه تغريبها  
 وحدها (و) حد (العبد  
 خسون ويضرب نصف  
 ستة) على النصف من الحر  
 (وفي قول سنو) (في قول)  
 لا يغرب) والمراد به الجفص  
 الصادق بالذكور والأنثى ومنه  
 المدبر والمكاتب وأم الولد  
 والمبعض (ويثبت) الزنا  
 (بينة أو اقرار مرة ولو أقروا  
 ثم رجع سقط) الحد

حريا لأن أنكرتهم محكوم بصحتها (قوله وتكليفه) أى يشترط في التغيب الذى لا يصير به محصناً أن  
 يوجد في حال حرية وتكليفه وإن وقع عقد النكاح قبلهما (قوله بناقص) هو متعلق بالكامل كما  
 يصرح به كلام الشارح لا بالزاني كما يتوهم فسقط ما لبعضهم مما عملوا يقول عليه (قوله مائة جلد) وتغريب  
 عام) بأمر الإمام فلو فعلهما بنفسه أو فعلهما غيره به وإيس نأبنا عن الإمام لم يعتد بهما ويصدق في مضى  
 العام ويندب تخليفه إن اتهم لأنه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره فيكفى ولو ذهابا وإيابا ولا يحتاج  
 في عودته إلى إذن الإمام ويكفى حد واحد لمن زنى مرارا قبله (قوله إلى مسافة قصر) بشرط أمن الطريق  
 والمقصود عدم طاعون لحرمة دخول بلده وعدم اجارة على عينه لعمل يتعذر مع التغريب فيؤخر التغريب  
 إلى زوال ما ذكر وله استصحاب أنه يتسرى بها أو زوجة فقط ومال للنفقة لا غيرها كأهل ومال يزيد على  
 النفقة نعم لو خرج أهلها معه لم يمنحوا بل له استصحاب من يخاف عليهم بعده ويقدر إن خيف هرب به أو عوده  
 ويحبس إن خيف أفساده للنساء أو الغلمان قال شيخنا الرضى وكذا كل من خيف منه هذا الأمر ولو غير  
 زان قال وهو مسألة نفيسة (قوله جهة) خرج البلد فله الانتقال إلى أخرى بقر بها أو بعهده مثلا (قوله إلى  
 غير بلد) وجوبا (قوله فإن عاد) أى إلى دون مسافة القصر مطلقا أو إلى بلده أى ببلدونه الأصلية أو إلى  
 بلد غريب منه (قوله منع منه) أى منعه الإمام وأعادته إلى ما كان فيه أو إلى مثله واستأنف المدة ومن لا وطن  
 له بترك حتى يتوطن وإن لزم فوات الحد لأنه بعيد ويغرب مسافر ولو لحج إلى غير مقصده وإن فاته الحج ولو  
 زنى فيما غرب إليه نقل إلى غيره في غير جهة وطنه ولا تستأنف المدة عليه (قوله ولا تغرب امرأة) وختى  
 وأمرد جميل (قوله بل مع زوج أو محرم) أو ممسوح أو امرأة ثقة والمراد محبة من ذكر لها ذهابا وإيابا  
 لا إقامة قاله شيخنا ونوزع فيه (قوله بأجرة) عليها أن قدرت عليها والافضى بيت المال والافضى المسلمين  
 (قوله لم يجبر) ولا أم عليه وعلى هذا يتأخر التغريب إلى وجوده (قوله والمراد به) أى بالعبد الجنس ولو قال  
 والمراد به الرقيق والمملوك أو من فيه رق أو ما يشمل الأمة لكان وانحاز في الصدق الذى ذكره تأمل  
 ظاهر (قوله الصادق بالذكور والأنثى) وبالمسلم والكافر يأتى فيمن يصحب الأمرد أو الأتقى مامرا في الحرمة  
 والحر الأمرد ولا نظر لضرر السيد بغيته أو بقتله كما في قتله بالردة وقدر أن للسيد أن يحد عبده ولو كافرا  
 لكافر (قوله أو اقرار) أى حقيقى فخرج ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه مازنى فرد عليه اليمين وحلف  
 فلا يثبت الزنا ولا الحد على واحد منهما ولا بد في الاقرار والبيعة من التفصيل ولو من عالم بذكر الزنى بها وكيفية  
 الادخال وزمانه ومكانه وكونه على وجه الزمانه بها (قوله سقط الحد) أى جيعه أو ما بقي منه أن يرجع في أثناءه  
 وإن شهد حاله بكذبه والرجوع مندوب بل والستر على نفسه ابتداء مطلقا ويندب للشاهد عدم الشهادة وما

لأن الفاسد كالصحيح في العدة والنسب [قوله بناقص] متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير  
 فائدة بل يستغنى عنه وأما تعلقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أفسده الزكشى من وجوه فإرجاع وقد قال  
 بعضهم الصواب الثاني بناقص [قوله من المكاف] من تبعية [قوله جلد] قال الرويانى وغيره سمي  
 الجلد جلد لوصوله إلى الجلد [قوله لأحداث مسلم الخ] أى وليس فيه نسخ للآية خلافا للحنفية  
 ثم في عطفه الترتيب بالواو إشارة إلى عدم الترتيب ولفظه التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه لا يكفى  
 به وهو كذلك [قوله فما فوقها] أى لأن المقصود الابعاد [قوله لم يجبر] والظاهر أنه لا أم ثم محل  
 الخلاف إذا تعين [قوله والعبد خسون] لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد  
 الجلد لأن الرجم لا يتبع [قوله وفي قول سنة] أى كما أن مدة العنة والابلاء لم يفرقوا فيها بين الحر  
 والعبد ووجه الثالث ما في التغريب من تغريب حق السيد ثم الظاهر أن الأمة تعتبر معها محرم كالحرمة .

(ولو قال لا تحذوني أو هرب) من إقامة الحد (فلا) سقوط له (في الأصح) والثاني قال ذلك مشعر بالرجوع (ولو شهد أربعة بزناهم أو مع أنها عذراء) بالهبة والمدة (١٨٢) (لم تحذوني) لشبهة العذرة (ولا قاذفها) للشهادة بزناها واحتمال عود البكارة (ولو

عين شاهد) من الأربعة (زانية زناه والباقون غيرها لم يثبت) لعدم تمام العدد في زانية (ويستوفيه) أي الحد (الامام أو نائبه) فيه (من حر ومبعض) لجزئه الحر (ويستحب حضور الامام وشهوده) أي الزنا استيفاءه وحضور الامام شامل للاقرار (ويحد الرقيق سيده) رجلا كان أو امرأة (أو الامام) وقيل في المرأة تعيين الامام (فان تنازعا) فيمن يحده (قال أصح الامام) لعموم ولايته ويرى أبو داود والنسائي حديث أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم (و) الأصح (أن السيد يغربه) لأن التقريب بعض الحد والثاني يحط رتبة السيد عن ذلك (و) الأصح (أن المكاتب) في حده (كحر) لخروجه عن قبضة السيد والثاني لأنه عبد ماني عليه درهم (و) الأصح (أن الفاسق والكافر والمكاتب يحدون عبيدهم) والثاني لا نظرا إلى أن في الحد ولاية وليا من أهلها (و) الأصح (أن السيد يميز) عبده في

قيل إنه يندب له أن يأتي للامام ويطلب إقامة الحد على نفسه كافي الشهادات حمله شيخنا على حق الأدعي فانه يجب تسليم نفسه له بعد الاقرار (فرع) يقبل الرجوع في غير الزمان حقوق الله كالشرب والسرقة من حيث سقوط الحد والقطع ولا يقبل الرجوع عن الاقرار بالبلوغ أو الاحسان واعلم أنه بسقوط الحد عنه وباقامته عليه لا يعود محصنا أبدا فلو قذفه شخص لم يحد أو قتله لم يقتل منه بل عليه الدية (نبيه) لو أقر وأقيمت عليه بينة عمل بمقتضاها وان تأخرت لأنها أقوى من حقوق الله تعالى ولو حكم حاكم بعد ما كان أسند حكمه للينة امتنع الرجوع والافله الرجوع (قوله لا تحذوني) خرج ما لو قال قد حدني امام فيقبل وان لم ير له أثر يبدنه (قوله أو هرب) فلا سقوط لكن يكف عنه وجوبا ان لم يتكرر هربه لاحتمال رجوعه (قوله عذراء) وصفت بذلك لتعذر وطئها وكذا لو كانت قرناء أو رتقاء (قوله لم تحذوني) ان لم تكن غوراء أخذنا من العلة والا حذت (قوله ولا قاذفها) ولا الشهود أيضا ولو طالب المهران قامت بينة بأنه أكرهها مع عدم الحد أيضا (قوله واحتمال عود البكارة) هو مفعول معه والاول للبيعة ولو لم يحتمل عودها حد قاذفها ومنه الشهود فيحدون (قوله لم يثبت زناها) خلافا للحنفية ويحد قاذفها والشهود أيضا (قوله من حر) وان رزق كاعلم بماسر (قوله ومبعض) وموقوف ومحجور بلاولي وموصى بهتفه زنى بعد الموت وقبل عتقه لتوقفه على الاجازة وان أجاز الوارث بعد وقن بيت المال ولو مسلما على كافر ويستوفيه من الامام بعض نوابه أو امام آخر (قوله ويحد الرقيق) وان عتق وسواء حد زنا وغيره ولو قصاصا أو قطعاً في سرقة (قوله سيده) ولو بنائه وان كان به بعد الزنا أو عتقه كاسر والولي ولو وصيا أو قاتلي محجوره كالسيد في عبده ودخل في السيد مشترية قبل الحد وموصى له به كذلك لبقاء الملكية فيه وبذلك فارق الحر اذا رزق (قوله أن السيد يغربه) ومؤنة التغريب على السيد وان زادت على مؤنة الحر فان غربه الامام فامانة في بيت المال قاله شيخنا (قوله وأن المكاتب) أي كتابة صحيحة وقت زناه وان عجز نفسه بعده كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الرمي في شرحه (قوله كحر) ويقدم ما ألحق به في حقه أي من حيث استيفاء الامام الحد منه (قوله والكافر) في عبد كافر (قوله والمكاتب) والمبعض والمرأة (قوله ولاية) علم بهذا رد هذا الوجه لأن الاستيفاء في هؤلاء بالملك لا بالولاية ولذلك يحد العبد سيده بعلمه بخلاف القاضي (قوله وأن السيد يميز عبده) بأوصافهما السابقة (قوله ويسمع) أي السيد بأفراده السابقة (قوله ويقيم السيد معها) أي الحدود

[قوله ولو شهد أربعة] لما فرغ من مسقط الاقرار شرع في مسقط البيعة [قوله لم تحذوني] محله ما لم تكن غوراء والا حذت [قوله لم يثبت] خالفه في ذلك أبو حنيفة لا مكان الوطء في زوايا. لنا أن الحد يدور بالشبهة ثم اقتصره على نفي الثبوت يفيد أن حق القذف واجب على القاذف والشهود وهو كذلك كما قاله الزركشي [قوله ويحد الرقيق] أي سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعته في السرقة والحراية [قوله لأن التغريب إلخ] لكن مؤنة تغريبه في بيت المال فان لم يكن فعلى السيد أو ما النفقة زمن التغريب فعلى السيد [قوله والثاني إلخ] استدلل له باقتصاره في حديث الجارية على قوله ولا يحد [قوله في حقوق الله] يريد الشارح رحمه الله أن تغزير العبد لحق السيد مقطوع به ليس من محل الخلاف وأما حقوق غيره من الأدمين فسكت عنها وقضية التقييد بحقوق الله تعالى إلحاقها بحقوق السيد [قوله ويسمع البيعة] كما يقيم العقوبة يسمع بينها ثم قضية هذا اسماعه البيعة على شرب الخمر وحده القذف وقطاع السرقة والحراية وهو محتمل [قوله والثاني قل إلخ] من ثم تعلم أن الامام لو نازعه فلا إشكال في تقدم الامام عليه [قوله ويقيم السيد معها]

الضمير

حقوق الله تعالى كما يؤدبه في حق نفسه (ويسمع البيعة بالعقوبة)

أي بموجبها والثاني قال للتغزير غير مضبوط فيفتقر إلى اجتهد ومجامع البيعة من منصب القاضي ويعمل باقراره جزأاً وبشاهدته له وقيل لآبناء على عدم القضاء بالعلم في الحدود ويقيم السيد معها .

قتل الردة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم) حتى يموت (بمدر وحجارة معتدلة) لا بحصبات خفيفة ولا بصخرة مذففة (ولا بحفر للرجل) إذا ثبت زناه بالبينة أو بالاقرار (والأصح استحبابه للمرأة أن (١٨٣) ثبت زناها (ببينه) فإن ثبت

بأقرار فلا يستحب لميكنها  
الحرب ان رجعت والثاني  
يستحب مطلقا الى صدرها  
والثالث لا يستحب بل هو  
الى خيرة الامام (ولا يؤخر  
لمرض وحر وبرد مفرطين)  
لأن النفس مستوفاة فيه  
(وقيل يؤخر ان ثبت  
بأقرار) لأنه لو لم يؤخر  
ربما رجع في أثناء الرمي  
فيعين ما وجد منه على قتله  
(ويؤخر الجلد للمرض)  
المرجوة البره منه (فان لم  
يرج برؤه) منه (جلد  
لا بسوط بل بمشكال)  
بكسر العين وبالثالثة (عليه  
مائة غصن فان كان) عليه  
(خمسون) غصنا (ضرب  
به مرتين وتعمه الأغصان  
أو ينكبس بعضها على  
بعض ليناله بعض الألم)  
فان اتقى المس والانكسار  
لم يسقط الحد (فان برأ)  
بفتح اراء بعد الضرب  
بالمشكال (جزاء) الضرب  
به (ولا جلد في حر أو برد  
مفرطين) بل يؤخر الى  
اعتدال الوقت (واذا جلد  
الامام في مرض أو حر أو  
برد) فهلك الجلود (فلا  
ضمان على النص فيقتضى  
أن التأخير مستحب)  
ومقابل النص قول مخرج  
التأخير أو يجوز التججيل

(قوله قبل والقطع والقتل قصاصا) المعتمد أن للسيد جميع ذلك كما تقدم  
(تنبيه) يشترط في الحد بالجلد نيته وان أخطأ فيه كأن جلده عن زنا فبان عن شرب وفي الاكتفاء  
في الخطأ نظر يعلم من قاعدة ما يجب التعرض له جلة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه فتأمل ولا يكتفى بالإطلاق  
ولانية غير الحد كصدارة ولا يشترط للقتل نية ولا يضر نية غيره فلو قتله بقصد الظلم فبان أنه قاتل  
أبيه اعتد به (قوله والرجم) سمي بذلك لكونه بالرمي بالأحجار ولو قتل بسيف اعتد به وان  
فان الواجب (قوله بمدر) أى طين مستحجر (قوله وحجارة معتدلة) قال الماردي فالخيار  
أن تكون ملء الكف (قوله ولا يحفر للرجل) أى لا يندب فالامام يخبره ولا يربط ولا يقيد (قوله  
والأصح استحبابه) أى الحفر للمرأة قال بعضهم ومثلها الأمر الجليل (قوله بينة) أولعان (قوله  
فلا يستحب) والحفر في قصة الغامدية مع أنها مقررة بيان للجواز

(تنبيه) يجب في كل من الرجل والمرأة ستر عورة وأمر بصلاة دخل وقتها وتوقى ضرب وجهه ويندب  
فيها ستر بقية البدن وعرض توبة أو أجابة للشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ولا يبعد الضارب عنهما ولا يدنو  
منهما (قوله ولا يؤخر) أى الرجم أى لا يجب تأخير المرض أو حر أو برد مفرطين نعم يندب  
التأخير لمرض يرجى برؤه ويجب لجل ولو من زنا وفطام وغيره كما تقدم في القصاص وكذا سائر  
حدود الله تعالى (قوله ويؤخر الجلد) وجوبا للمريض وغيره كما يأتي ولا يجبس وان ثبت الزنا  
بالبينه وخيف هربه (قوله بكسر العين) أى على الأشهر وهو اسم للمرجون وعليه التماريح التي  
بها يحصل استيفاء الحد المذكور (قوله فان اتقى الخ) ولو احتمالا بأن شك في ذلك وفارق الأيمان  
باعتبار الزجر هنا (قوله برأ بفتح الراء) أى على الأفصح ويحوز الكسر (قوله بعد الضرب) أى بعد  
جميعه فان برأ بعد بعضه اعتد بما مضى وجلد الباقي كالأصحاء (قوله ولا حد) أى جائز لأن الأصح  
وجوب التأخير كما يأتي وسكت المصنف عنه لأجل الخلاف الآتي (قوله يؤخر الى اعتدال الوقت) ولو  
ليلا وهذا ان أمكن وإلا فلا يؤخر ولا ينقل الى بلد معتدل ولا يجبس لو أخر كما مر (قوله فيقتضى الخ) هو  
مرجوح كما يأتي (قوله ومقابل النص قول مخرج) أى من التعزير وسأيت الفرق بينهما فهو هنا

الضمير فيه يرجع الى قوله في الحدود [قوله والرجم الخ] قال الأصحاب جميع بدنه محرر للرجم والاختيار أنه  
يتوقى الوجه [قوله ولا يحفر للرجل] ظاهر كلامه امتناع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التخيير [قوله  
فان ثبت بالاقرار الخ] يحتمل أن يكون مثله ما لو ثبت بلعان لا احتمال أن تلاعن فيه سقط ويحتمل خلافه نظرا  
الى أن الرجوع على الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وهذا جزم في شرح المنهج [قوله ولا  
يؤخر لمرض الخ] نعم تؤخر الحامل ولو من زنا حتى تقطم الولد ويوجد من يكفله [قوله وقيل يؤخر] ظاهر  
اطلاقه جر بان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجى برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه تقتضى وجوب  
التأخير وليس كذلك بل قاله يحمل ذلك مستحبا كما في الجلاء الآتي . أقول قضية التشبيه وجوب تأخير  
عن الرجم [قوله ويؤخر الجلد] هل يجبس مدة التأخير هو متجه في اثبات البينة [قوله فان لم يرج برؤه  
جلد] لما روى أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلده على عظمه فوق على جارية بعضهم فأمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها مرة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه  
وإذا اختلفت هيئة الصلاة باختلاف حال المصلي فهذا أولى [قوله فلا ضمان] أى بخلاف ما لو ختت الامام في

بوجوب الضمان وهو لجميعه أو نصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمير يجب  
بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة

مرجوح أيضا والراجع بناء عليه من الخلاف المذكور الأول في الجميع (قوله المذهب وجوب التأخير) هو المعتمد ولا ضمان مطلقا على المعتمد أيضا فقوله مطلقا أي سواء قلنا بالضمان أولا كما صرح به الخطيب والديمري وفارق وجوب الضمان في التعزير والخائن بأنهما بالاجتهاد وهو قد يخطئ ولا كذلك الحدود لأنها مقدرة بالنص .

### (كتاب بيان حد القذف)

أخره عن الزنا لأنه دون رتبة وقد رאו الحد من حيث هو لغة نهاية الشيء أو طرفه وشرعا عقوبة مقدرة تجب على معصية مخصوصة حقا لله أو لآدمي أو لهما كالشرب والقصاص والقذف فانه لهما والمقلب فيه حق الآدمي لمضايقته والقذف لغة الرمي مطلقا وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعزير لتخرج الشهادة به فنفير الشارح له الرمي بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين إلا أن يقال هو من التعريف بالأعم وسكت عنه هنا لذكره في اللعان وهو من أكبر الكبائر ومن السكيات الخمس ومن السبع الموبقات وفاعله فاسق بنص القرآن والنساء كالرجال بالأولى لأنهم أحرص على الزنا لتقصيهم نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة الا عقاب كذب لا ضرر فيه كما مر وكان حد القاذف دون حد الزاني لأنه أخف ودون حد المرتد لا مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه بإسلامه وإنما لم تقطع آله كالسرقة حفظا للعبادة والمعاملات وابقاء لأشرف نوع فضل به الإنسان كالم تقطع آله الزاني ببقاء للفصل كما مر (قوله شرط حد القاذف) أي شرط القاذف الذي يجب عليه الحد وهو أحد أركان الثلاثة وتقدم شرط القذف وأحال شرط المقذوف على مافي اللعان من كونه مكلفا حرا مسلما عفيفا (قوله التكليف) أي مع التزام الأحكام ولو حكما ليدخل المرتد وعبد الذمي ويخرج الحر في والمهاد والمؤتمن (قوله فلا يحد المكره) أي بفتح الراء وكذا المكره بكسرهما لكن يعزى الثاني (قوله له نوع تمييز) قال شيخنا فيسقط بالكمال (قوله ولا يحد بقذف الولد) لكن يعزى وكذا ما ذنون له في القذف لأنه لا يباح بالاذن وإنما سقط الحد للشبهة ومحل في اذن خال عن نحو قرينة استهزاء (قوله ذكر كرا كان الولد أو أمتي) لو قال ذكر كرا كان كل منهما أو أمتي لشم الولد أيضا وكان أفيد (قوله كما لا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثله انحصار الارث فيه والافقير استيفاء الجميع كما يأتي لأن حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لو مات المقذوف مرتدا فلوارثه لولا الردة استيفاءه لأنه للثبني ولو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء ولو عفا وارث على مال سقط حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يحد بقذفه بعده فراجع (قوله فالحر) أي كامل الحرية حالة القذف ثمانون وازرق بعده كما مر (قوله فالعبد لا تقبل شهادته) أي عند غير الحنابلة وبذلك علم عدم صحة دعوى الاجماع كاذ كره بعضهم واقتصر على العبد لأنه محل توهم قبول الشهادة فاخراج الأمة بالفحوى أو المراد به ما يشملها (قوله والرقيق) أي من فيه رق حالة القذف أو يموت وان عتق بعده كما مر (قوله الاحصان) ولا يلزم القاضي أن يسأل عن احصانه ولا عن غيره من نحو أصالة أو اذن حرا أو برد فانه يضمن بالدية وفوق بأن الخلق ثبت بالاجتهاد فأشبه التعزير فشرط فيه سلامة العاقبة بخلاف الحد ثم تخصيص المصنف المرض وما عطف عليه يفيدك أن نصوص الخلق أي ضيقه لوجلد بغير المشروع كان مضمونا [قوله وجوب التأخير مطلقا] أي سواء قلنا بالضمان أم بعده .

### (كتاب حد القذف)

[قوله فلا يحد المكره] أي لأنه معذور ولا المكره لأنه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليقتل به بخلاف القصاص لا يمكن أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة إلى وجوبه على المكره بالفتح كالتقصص [قوله كما لا يقتل به]

المذهب وجوب التأخير مطلقا

### (كتاب حد القذف)

بالمهمة أي الرمي بالزنا (شرط حد القاذف التكليف الا السكران) زاد استثناءه والكلام فيه كما تقدم في الباب قبل هذا (والاختيار) فلا يحد المكره على القذف كما لا يحد عليه الصبي والمجنون (ويعزى المميز) من صبي أو مجنون له نوع تمييز (ولا يحد بقذف الولد وان سفل) ذكر كرا كان الولد أو أمتي كما لا يقتل به (فالحر) حده (ثمانون) جلدة الآية فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد فيها الأحرار لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا فالعبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف (والرقيق) حده (أربعون) جلدة على النصف من الحر ومنه المدبر والمكاتب وأم الولد والمبعوض (و) شرط (المقذوف) الذي يحد قاذفه (الاحصان) سبق (في) كتاب (اللعان) بقوله

(قوله والمحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء محبته) هذه الجملة مقول القول والقول مع مقوله بيان لما سبق (قوله ولو شهد) أي عند قاض أو لاعلى المتمد (قوله دون أربعة بزنا حدوا) وكذا أربعة فيهم الزوج لأنه لا يتم به النصاب وينبى للشاهد مراعاة المصلحة للشهود له وعليه من ستر أو عدمه ولا يحد بشهادته إذا صرح بالزنا فيها (قوله حدوا) نعم لهم تحليف المشهود عليه أنه مازنى فإن حلف حدوا والاحلفوا أنه زنى وسقط عنهم الحد كذا قاله شيخنا وهو يقتضى وجوب الحد عليهم إذا لم يحلفوا وفيه نظر والوجه سقوطه عنهم بامتناعه من الحلف لوجود الشبهة فراجع (قوله أربعة نسوة) لو أسقط لفظ أربعة لكان أخصر وأعم إذ الأقل والأكثر كذلك وكذا الجمع في عبيد وكفرة (قوله من أهل الذمة) قيد لوجوب الحد عليهم فلا حد على حرى ولو معاهدا أو مؤمنا كما مر (قوله يحدون) هو بيان للتشبيه وقية تغليب الذكور ولو أعاد العبيد والكفرة الذكور الشهادة بعد الكمال بالحق والاسلام قبلت منهم (قوله ليسوا من أهل الشهادة) أى من أصلها فلا يرد ما لو شهد أربعة من الفسقة فإنه لا حد عليهم ولا تقبل منهم لو أعادوها بعد الكمال لايهام تزويج شهادتهم الأولى وبذلك فارقوا ما مر (قوله فليس تقاصا) فيعزى كل منهما (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) سكت عن الجنس المذكور قبله وهو يقتضى اتفاقهما فيه وقد يقال عدم الاتفاق فيه معلوم بالأولى من عدم الاتفاق في الصفة وكذا النوع أن لم تشمله الصفة (قوله المرور وذى) بمهمة بعد الميم ساكنة فواو مفتوحة فمهمة ثقيلة مضمومة فواو ساكنة فذل معجمة مكسورة فتحتية قيل هو من الزيادة في النسبة إلى مرو (قوله لم يقع الموقع) وإن أذن فيه القاذف ويضمنه المقذوف في غير الأذن لومات نعم لمن بعد عن السلطان أو عجز عن بيئة القذف الاستقلال ولو في البلد حيث أمن وكذا السيد العبد القاذف له وكذا لولى المحجور القاذف له (قوله من منصب الامام) لكن لا يجوز للامام الاستيفاء إلا أن طلب صاحب الحق (نفيه) خرج بالقذف السب فلمن سبه شخص أن يسبه بمثل ما سبه به وهو المراد بقول المنهج بقدر ما سبه به بشرط أن لا يكون كذبا ولا قذفا نحو ظالم وأحق لأنه لا يخلو أحد عنهما ولا يجوز سب أمه ولا فرعه وإذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الآخر من حقه ولا تعزير عليهما لكثرة وقوع ذلك وعلى الأول أتم الابتداء لحق الله تعالى .

### (كتاب قطع السرقة)

أخرها عن القذف لأنها دونها إذا اعتما بحفظ العرض أشد على أن المال وقايتها له وسيأتى ولو أسقط لفظ قطع لكان أولى وقد أجاب عنه شيخنا في شرحه بأن القطع هو المقصود وفيه نظر فإن القصد لا ينافى الأولوية فتأمل والوجه أن يقال ذكره لصحة عود ضمير وجوبه عليه والتصريح بوجوده فراجع وهى من الكبائر أى قياس الأولى لأن القصاص يجب للكافر على الكافر وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الأم والجندات كالأب زاد الخفاف سواء كان الأصول من جهة الأب أو الأم ثم قضية الاقتصار على نفي الحدوث التعزير قال الزركشى وهو المنصوص [قوله ولو شهد دون أربعة] دليل هذا أن عمر رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخارى ولم يخاف فكان اجبا [قوله والثانى ينظر إليها] وجهه أنهم جاءوا شاهدين لاهاتكين قال الغزالي وهو الأقرب ثم محل الخلاف إذا كانت الشهادة في مجلس الحكم وعمله أيضا إذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كالمشهد بجرحه فاستفسره القاضى فأخبره بزناه فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا [قوله وكذا أربعة الخ] هذا في نقص الصفة والأولى في نقص العدد قال الامام ومحل الخلاف إذا شهدوا ثم انكشف نقص صفتهم والافهم قاذفون .

### (كتاب قطع السرقة)

والمحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء محبته وتقدم شرح ذلك (ولو شهد دون أربعة بزنا حدوا في الأظهر) حذرا من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة والثاني ينظر إليها (وكذا أربعة نسوة وعبيد وكفرة) من أهل الذمة فانهم في كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لأنهم ليسوا من أهل الشهادة والاطريقى الثاني في حدهم القولان تنزيلا لنقص الصفة مغرلة نقص العدد (ولو شهد واحد على إقراره فلا حد عليه) ولو قاذفا فليس تقاصا لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لاختلاف القاذف والمقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا نقله الرافى عن ابراهيم المرورذى (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء لم يقع الموقع) لأن إقامة الحد من منصب الامام .

### (كتاب قطع السرقة)

بفتح السين وكسر الراء ( يشترط لوجوبه في المسروق أمور ) الأول ( كونه ربع دينار خالصا أو قيمته ) أى مقوما به والدينار وزن متقال روى مسلم حديث (١٨٦) لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والبخارى حديث تقطع اليد

لأنها نوع من الغصب وشرع القطع فيها لحفظ المال لأنها أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع آلتها الأصل ولعلم تعطيل المنفعة عليه من أصلها (قوله بفتح السين وكسر الراء) وهو الأصح ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها وهى لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ الشيء أو المال خفية من حرز مثله بلا شبهة ويعتبر في الأثم كونه عمدا ظلما وفى الضمان كونه مالا متمولا وفى القطع كونه المال نصابا كما يأتى وعلم مما ذكر أن أركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق وقديعته الحرز فيكون رابعا (قوله كونه ربع دينار) أى يقينا فلو شك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقا ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقريم إذا لم يحلف الآخذ على الأقل (قوله عن الغشوش) أى بما ليس بمقوما والا اعتبرت قيمته ونضم اليه في النصاب (قوله فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار) أى وزنا وقيمة وكذا التبر والقراضة والسيكة والحلى المذكورات (قوله والتقويم) أى لغير الذهب مطلقا وللذهب غير المضروب لأنه يعتبر بالمضروب (قوله شيئا) أى من غير الذهب (قوله يساوى) أى فى الوزن أو القيمة أوهما (قوله ولا يبلغ) أى فى القيمة (قوله ولو سرق ربعا) أى من الذهب وزنا (قوله ولا يساوى ربعا) أى فى القيمة كما يصرح به ما علل به (قوله ولو سرق خاتما) أى من الذهب (قوله نظرا الى الوزن) هو صريح فى أنه لو بلغ وزنه ربعا قطع به وهو يقتضى اعتبار قيمة الصنعة وفيه نظر فراجع.

(تنبيه) علم مما تقرر أنه يعتبر فى الذهب بلوغه ربعا وزنا وقيمة معا كما قاله شيخنا الرملى لكن لما كان لا يتصور نقص القيمة فى المضروب اعتبر فيه الوزن فقط وأنه يعتبر فى غير الذهب ولو من الفضة المضروبة أو من كتب حديث أو علم شرعى أو مصحف أو ثياب أو ماء أو تراب أو فاكهة أو بقول أو حشيش أو طعم أو لوم بما يسرع فساد أو معدن بلوغه قيمة ربع دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة فى التقويم بنقد البلد الغالب لى آخره لا حاجة اليه بل لا معنى له الا ان كان يتوقف عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فتأمل وحرر (قوله ولا أثر لظنه) أى لا عبرة به مع وجود قصد السرقة ولذلك لو ظن أنه له فيان لغيره لم يقطع (قوله ولو أخرج نصابا من حرز) أى بنقب الحرز أو نحوه لا بهدم جداره أو نحوه كما سيأتى لأن هذا من ازالة الحرز لا من هنك (قوله وفى أصل الروضة الخ) يفيد أن إعادة الحرز من غير المالك كالعدم وهو ما فى شرح

هى تتعدى باللام وبمن وبالضمير كالحبة والحكمة فى مشروعية هذا الحد لها صون الأموال عن أخذها خفية من حرزها لتعسرافامة البيئة على ذلك ولذا لم يقطع فى الغصب لظهوره ولما قال للملحد : يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت فى ربع دينار أجابه السنى : عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الحيانة فافهم حكمة البارى

[قوله الأول] مبتدأ خبره قول المصنف كونه [قوله أى مقوما به] أى حال السرقة [قوله والبخارى حديث] وفى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا فى محن أى ترس قيمته ثلاثة دراهم قال الشافعى ولا مخالفة بين الأحاديث فان الدينار كان إذ ذاك اثني عشر درهما ولذا قومت الدية باثني عشر ألف درهم من الورق أو الفدينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختلف باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشى [قوله من غير المضروب] متعلق بقوله يساوى ربع دينار [قوله لا يساوى] هو أفصح من يسوى [قوله قطع الخ] قال الرافعى لأن المذکور فى الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب [قوله والثانى ينظر الى الوزن] عبارة الرافعى لبلوغ العين فى ذلك النصاب كما فى نصاب الزكاة [قوله فان تخلل] أى وأمكن الذهاب اليه

فى ربع دينار فصاعدا  
أوفيا قيمته ربع دينار  
فصاعدا واحترز بالخالص  
عن الغشوش فان بلغ  
خالص المسروق منه ربع  
دينار قطع به وكذا خالص  
التبر ويقطع ربع دينار  
قراضة والتقويم يعتبر  
بالمضروب فلو سرق شيئا  
يساوى ربع متقال من  
غير المضروب كالسيكة  
والحلى ولا يبلغ ربعا  
مضروبا فلا قطع به  
(ولو سرق ربعا سيكة)  
أو حليا (لا يساوى ربعا  
مضروبا فلا قطع) به (فى  
الأصح) نظرا الى القيمة  
فيها هو كالسلة والثانى  
ينظر الى الوزن ولو سرق  
خاتما وزنه دون ربع  
وقيمة بالصنعة ربع  
فلا قطع به على الصحيح  
نظرا الى الوزن والثانى  
ينظر الى القيمة (ولو سرق  
دنانير ظنها فلولا لتساوى  
ربعها قطع) ولا أثر لظنه  
(وكذا ثوب رث) بالثلاثة  
فيها (فى جيبه تمام ربع  
جهل) السارق فانه يقطع  
به (فى الأصح) ولا نظرا الى  
جهل والثانى ينظر اليه  
(ولو أخرج نصابا من حرز  
مربى) بأن تم بالثانية

قبل

(فان تخلل) بهما (علم المالك وإعادة الحرز) بإصلاح النقب أو اغلاق الباب مثلا

(فلا يخرج الثانى سرقة أخرى) فلا قطع فى ذلك وفى أصل الروضة وأعلته الحرز (والا) أى

وان لم يتخلل علم المالك أو يتخلل ولم يعد الحرز (قطع في الأصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يبقيه ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة وفي (١٨٧) وجه ان اشتهر خراب الحرز بين

المرتين لم يقطع والقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أوفى ليلة أخرى فلا (ولو تقب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب) أي مقوم به وهو ربع متقال كاقدم (قطع) بذلك (في الأصح) لهتك الحرز الخارج به نصاب والثاني ينظر الى عدم اخراجه (ولو اشترك في اخراج نصابين) من حوز (قطعهوا لا) بأن كان الخرج أقل من نصابين (فلا) يقطع واحد منهما توزعاً للمسروق عليهما بالسوية في الشقين (ولو سرق خراباً وخزيراً وكاباً وجلد ميتة بلا دغ فلا قطع) به لأنه ليس بمال وسواء سرقه مسلم أم ذمي (فان بلغ إناء الخمر نصاباً قطع) به (على الصحيح) نظراً الى أخذه من حوزة والثاني نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة فجعله شبهة في دفع القطع (ولا قطع في) سرقة (طنبور ونحوه) لأنه من المالاى كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره نصاباً قطع قلت الثاني أصح) وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين (والله أعلم) واختار الأول الامام (الثاني) من الشروط

شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزياى (قوله وان لم يتخلل الخ) هو صريح في أن يتخلل أحدهما لا يمنع القطع خلافاً للبقين وان اشتهر خراب الحرز عند الطارقين أو اختلفت الليلة كما يعلم مما بعده (قوله ولم يعد الحرز) هو مبنى للفاعل والحرز مفعوله على مافى الروضة أو المفعول والحرز نائب فاعله على مافى المنهاج فتأمل (قوله ورأى الامام الخ) فيه اعتراض على التعبير بالأصح في الثانية والجواب عنه باسقاطه من الروضة (قوله وفي وجه) لم يقل والثالث لثلاثتهم رجوعه للصورتين وهو لا يصح لأن الثالث يعتبر اشتهار الحرز عند الناس الطارقين وعدمه والرابع يعتبر اختلاف الليلة وعدمه سواء وجد فيهما علم المالك واعادة الحرز أو لم يوجد كذا ما بعده (قوله والثاني بنظر الخ) هو شامل لما لو خرج دفعة أو شيئاً فشيئاً فقول شيخنا عميرة ان الأولى ليست من محل الخلاف فيه نظر (قوله قطعاً) ان كانا أهلاً وان لم يطق كل منهما حل النصابين فان كان أحدهما صيباً أو أجمعياً بأمر الآخر قطع الكامل وحده وكذا يقال فيما بعده ولو تميزا في الاخراج قطع من أخرج نصاباً دون الآخر أخذاً من كلام المصنف والعلّة (قوله في الشقين) وهما ما قبل الاوما بعدهما (قوله خراباً وخزيراً الخ) في تعبيره بالواو إشارة الى أنه لا فرق بين سرقة الجميع أو بهضه اقول الشارح لأنه أى المذكور (قوله وجلد ميتة) وكذا جزء من حي كآلية شاة لأنه ميتة نعم ان دغ الجلد قبل اخراجه من الحرز قطع به ومثله خر تخلفت ولو بلغ إناء الخمر نصاباً قطع به (قوله نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة) فيه إشارة الى أنه دخل الحرز بقصد السرقة فان دخل بقصد الاراقة لم يقطع قطعاً لجواز دخوله لذلك وهو كذلك (فرع) قال شيخنا ويجزى ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته لجواز دخوله فلا قطع بها الا على من دخل بقصد سرقتها وفيه نظر والوجه أنه لا قطع بها مطلقاً لأنها غير محرزة فتأمل ولو كسر آلة اللهو أو إناء النقد قبل اخراجه من الحرز ثم أخرجه وبلغ نصاباً قطع به قاله الخطيب (قوله من المالاى) ومثلها كل محرم نحو صليب وكتب محرمة (قوله الثاني أصح) بشرطه السابق وهو أن يكون قاصداً للسرقة والابان قصد ازالة المسكر فلا قطع (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على الرافى في تصحيحه ما ليس عليه المعظم (قوله ملكاً لغيره) أى كاه يقينا (قوله فلو ملكه) كاه أو بعضه كما باتى (قوله كسراً) ولو قبل تسليمه وكذا هبة ولو قبل قبضها وجود القبول وبذلك فارق

قبل السرقة الثانية كذا ضبطه بعضهم [قوله وان لم يتخلل علم المالك] هذا يلزم منه عدم اعادة المالك للحرز لأنها غير ممكنة مع عدم العلم فتأمل [قوله ولو تقب الخ] يريد أنه لا يشترط الاخراج باليد ونحوها بل ما هو فيه معنى ذلك [قوله فانصب الخ] الذى في الروضة ان حصل الانصاب دفعة قطع أو على التدرج فكذلك على الذهب وقيل وجهان وبه تعلم أن على المنهاج تقدمان وجهين [قوله وهو ربع] الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب [قوله الخارج به] يرجع لهتك [قوله فلا يقطع واحد منهما] أى هذا مراده فلا يرد ما قيل العبارة تصدق بقطع أحدهما دون الآخر على أن الزركشى اعترض هذا الايراد بأنه انما يتوجه في مطلق النقي لاقى النقي المنحط على اثبات شئ سابق كما هنا [قوله فلا يقطع واحد منهما] ولا يشكل بنظيره من القصاص لأن الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير ميمز فهو كالآلة [قوله ولو سرق الخ] قيل الأحسن ولو أخرج لأنه ليس بسارق [قوله بلا دغ] أى ولو دخل حوزة قطع آية شاة وأخرجها فلا قطع لأنها ميتة [قوله ولا قطع] كأنه يقول يشترط في المسروق أن يكون محترماً [قوله طنبور] هو فارسي معرب [قوله كونه ملكاً لغيره] ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وان قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل

(كونه) أى المسروق (ملكاً لغيره) أى السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالزهرن والمساجر (فلم ملكه) بالثقة (وغيره) كسراء (قبل اخراجه من الحرز أو قص فيه)



موصى به قبل قبوله ولو بعد موت الموصى فيقطع به الموصى له كغيره (قوله بأكل) ومنه باع نحو جوهرة أو دينار إذا لم يخرج بعد ذلك فإن خرج ولو ناقصا وجب القطع (قوله كاحراق) ومثله تضمنع بنحو ملك لأنه بعد تلفه (قوله وكذا ان ادعى الخ) يؤخذ من تعليل الشارح في هذه وما بعدها أنها من محترزات الشرط الثالث الآتي لعدم الشبهة ولعل ذكرها هنا لأجل الملكية فتأمل (قوله ادعى ملكه) أى لنفسه أو لمن لا يقطع بسرقة ماله كأصله وسيد (قوله أى المسروق) وكذا لو ادعى ملك الحرز المسروق منه وان علم مالكه كقوله شيخنا وانظره مع ما بعده وكذا لو أقر مالك المسروق أو المسروق منه بأنه ملك للشارق (قوله لأن مادعاء محتمل) أى في ذاته وان كذبه الحس أو الشرع أو قامت بينة بخلافه أو كذبه المقر أو المقر له وكذا لو ادعى أنه أخذ من غير حرز أو أنه دون نصاب أو أن المالك أذن له في الأخذ ولا يستفصل في دعواه بشئ من ذلك ان علم كذبه نظرا الى أن الحدود تدفع بالشبهات قال أبو حامد ودعوى الملك المذكورة من الحيل المحرمة ويسمى مدعى بالشارق الظريف قاله الامام الشافعي وأما دعوى زوجية المزني بها فهو من الحيل المباحة وفارقت الأولى بأن فيها دعوى ملك ماله مملوك لغيره بخلاف هذه وظاهر كلامه شموله لمن هي زوجة لغيره وظاهر العلة يخالفه فراجعه وعمل عدم القطع بدعوى الملكية المذكورة قبل الرفع الى القاضي أما بعده ولوقبل الثبوت فلا يسقط القطع (قوله وحل النص) هو مبنى للفاعل والنص مفعوله وضميره عائد للوجه أو القول المخرج وبنائه للمفول بعيد جدا فتأمل (قوله لأنه مقر بتكذيب رفيقه) فإن لم يكذبه بأن صدقه أوسكت أو قال لأدري فلا قطع عليه أيضا (قوله أنه ملكه) أى قال المسروق منه إن المسروق ملك للشارق فلا قطع وان كذبه الشارق ومثل ذلك الحرز (قوله لأنه في كل جزء حقا) هو يقتضى قطعه بحال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرقة من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما وفيه ودخله بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سرقة نصف دينار) أو ما قيمته ذلك ولعل هذا هو المراد للتأمل (قوله لما بينهما من الاتحاد) شامل لما لو كان أحدهما رقيقا أو لم يجب ثقته على الآخر وهو كذلك ومن عبر بوجوبها يراد به في الجملة نعم لو نذر عتق رقيق غير ميمر لصغر سرقة أصله أو فرعه قطع لعدم جواز تصرفه فيه (قوله مال سيد) أى لا يقطع من فيه رق ولو مكاتباً ومبعضا بسرقة مال سيده ولا بحال أصل سيده أو فرعه أو غيره ممن لا يقطع السيد بسرقة ماله ولو سرقة السيد مال المكاتب أو ماله ملكه البعض بعضه الحر لم يقطع على الراجح (قوله أحد زوجين الخ) وفارقت الزوجة العبد بأن ثقته دين على الزوج والدائن يقطع بسرقة مال مدينه نعم ان أخذت مال الزوج عن ثقة لها ماضية ولو بدعواها فلا قطع أو أخذ الدائن مال مدينه بقصد دينه فلا قطع ويصدق في دعوى جحد مدينه أو معاملته (قوله فيها هو محرز عنه) ككونه في محل لا يجوز له دخوله أو في نحو صندوق مقفول أو خزانة كذلك والا فلا قطع (قوله لعدم الادلة) لم يقل لعدم الشبهة الذي هو مفهوم الشرط المذكور فاقضى أنه يقول بوجودها كالقول الثاني لكنها لما ضعفت هنا كما علم من الفرق المذكور بينهما وبين العبد لم تعتبر

القبض لا قطع بسرقة [قوله عن نصاب بأكل وغيره] هذا عنه الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعلى دعوى الزوجية عند ثبوت الزنا من الحيل المباحة [قوله كاحراق ثم أخرجه] بخلاف ما نقص بعد الإخراج كصبر تخمر خلافا لأبي حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول [قوله ان ادعى] ومثله لو زعم المسروق منه أنه ملك للشارق وان كذبه لكن لا قطع في هذه. بخلاف [قوله ولو] الاتيان بالفاء أحسن [قوله ومال سيد] أى بالاجتماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح [قوله للشارق] وكذا لا قطع بسرقة

للشارق (ملكه) أى المسروق لم يقطع (على النص) لأن مادعاء محتمل فيكون شبهة في دفع لقطع وفي وجه أو قول مخرج يقطع وحل النص على لاهته بينة بمادعاء (ولو سرقا وادعاء) أى المسروق (أحدهما له أو لماف كذبه الآخر لم يقطع المدعى) لما قسم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقر والثاني لا يقطع المكذب لصعوى ورفيقه الملك له كالحال المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع (وان سرقة من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الأظهر وان قل نصيبه) منه لأن لفي كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لاحقه في نصيب شريكه فالشارق نصف دينار من المشترك بينهما بالسوية كان سارقا لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للشارق لما بينهما من الاتحاد (و مال سيد) للشارق لشبهة استحقاق للثقة عليه (والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيها هو

وكان الوجه في التعليل فافهم وتأمل (قوله ان فرز) أي أفرزه الامام ولونائبه وهذا القيد  
 لاجابة اليه كما يعلم مما بعده فتأمل (قوله لطائفة) وان لم يكن لهم سهم مقدر خلافا للامام (قوله كمال  
 مصالح) ولوغيا (قوله وكصدقة) نحوز كاة سواء سرق منها أو من مال وجبت فيه وان لم يكن من  
 جنسها كمال تجارة وذكر الفقير ليس قيدا كما يؤخذ من كلام الشارح ليدخل نحو غارم وغارو وثلاثة  
 فالمراد من يجوز له الأخذ منها (قوله والمذهب قطعه بباب مسجد) أي عام فان خص بطائفة فلهم  
 الحكم المذكور ويقطع غيرهم مطلقا قطعا (قوله فان لاسلم الانتفاع الخ) وكل ما شأنه ذلك لا قطع به  
 لأن له فيه حقا ومنه المسجد نفسه والبسط التي تفرش فيه والنبر والمارة وكرسي مصحف ومصحفه  
 وبكة المؤذن وسلمها ودلو بر ورشاؤها وبلاطه ورخامه في أرضه وكذا بكرة وفي شرح شيخنا عدم  
 القطع في البكرة في الذي أيضا وفيه نظر لأن عدم القطع على الذي إنما هو في الجهات العامة كما  
 يأتي فان حل كلام شيخنا على ذلك فواضح وان كان بعيدا (قوله لتحسينه وعمارته) وكل ما شأنه  
 ذلك به كسواربه وجدرانه وجنوعه وباب سطحه وسطحه وشبابيكه والوجه أن رخام جدرانه مثلها  
 وكذا يقطع بستر الكعبة المحاط عليها ونحوه ان شد عليها ليكون محرضا قال الخطيب ومثله ستر المنبر  
 وفيه نظر (قوله ورأى الامام الخ) أي ان الامام خرج من عدم القطع في نحو المحصر وجهارته الى الباب  
 والجذع بدم القطع فيها فصار فيهما وجهان فالتميز بالمذهب فيها لا يصح لا بتقليب ما بعدهما عليهما  
 (قوله وذكر) أي الامام (قوله في المحصر والقناديل وجهين) أي فهما طريقة حاكية مقابلة للمذهب  
 الذي هو الطريق الجازم كما يأتي (قوله وثالثا) أي وحكي الامام وجهها ثالثا فضلا وهو المعتمد من  
 حيث الحكم وفيه نظر من حيث الخلاف لأن قناديل الزينة ليست في كلام المصنف للتعديد بقوله تسرج  
 فلا يصح دخولها في القاطعة المعبر عنها بالمذهب ولا في الحاكية المقابلة لها وقناديل الاستضاءة داخلة فيهما  
 فلا يصح كون هذا الوجه مقابلا لهما . فان قيل الطريقة الحاكية شاملة للقسمين لعدم ذكر القيد المذكور  
 فيها قلنا هذا لا يستقيم لأنه يلزم أن يكون هذا الثالث هو عين المعبر عنه بالمذهب لأن ذكر القيد فيه صريح في  
 التفصيل المذكور ويلزم عدم صحة قول الشارح فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة  
 ثم ان أراد بقوله كما يقطع الخ أنه داخل في الطريقة الجازمة لم يصح كما علمت من ذكر القيد وان أراد أن القطع  
 فيه مفهوم من ذلك القيد فلم فتأمل (قوله المقابل لها الخ) فيه نظر لأنه ان أراد الاعتراض على المصنف  
 فلم وقد علمت فيما مر وان أراد الجواب عنه فغير مستقيم لأنه لا يجوز أن يكون الوجه الواحد مقابلا لطريقة  
 قاطعة ولا حاكية وبذلك علم رد ما قاله بعضهم من أن تعبير الشارح بقوله على الطريقة الأولى الجازمة وهي  
 طريقة الجمهور اشارة الى الجواب عن تعبير المصنف بالمذهب فتأمل (نفيه) قال شيخنا لا يقطع بواب  
 المسجد بشئ مما ذكر فيه لأنه غير محرز عنه فراجع (قوله والذي يقطع في المسائل المذكورة) وهي ما يتعلق  
 بالمسجد كما هو ظاهر كلام الشارح من تقييده السابق بالمسلم والأولى عمومها لما قبلها فيدخل ما يتعلق بمال

بسرقة بعض مال سيده [قوله وهو يملك الحجر عليها] زاد الزركشي برفعها بالمذهب مالك [قوله ومن سرق  
 مال بيت المال الخ] ما ليس فيه سهام مقدرة لا يؤثر فيه الافراز به على ذلك البلقيني فلا أفرز لطائفة من  
 العلماء مثلا فلا قطع بسرقه غيرهم [قوله وهو فقير] يرجع الى قوله وكصدقة [قوله وان لم يكن له الخ] مثاله  
 الفتي يسرق مائة الصدقات [قوله والقناديل] وجه القطع فيها بأنه اذا ثبت في حق آدمي حق الله أولى [قوله  
 كما يقطع فيه على الطريق الأولى] أي أخذ من مفهوم الشرح [قوله على الطريقة الأولى] وهي قول المصنف  
 والمذهب قطعه [قوله ما رأى الامام] الذي رأى الامام قوله ورأى الامام تخرج وجه الخ [قوله وما ذكره الخ]

وهو يملك الحجر عليها  
 (ومن سرق مال بيت المال  
 ان فرز) بالقاء والزاي آخوه  
 (لطائفة ليس هو منهم  
 قطع) إذ لا شبهة له في ذلك  
 (والا) أي وان لم يفرز  
 لطائفة (فالأصح أنه ان  
 كان له حق في المسروق  
 كمال مصالح وكصدقة وهو  
 فقير فلا يقطع للشبهة  
 (والا) أي وان لم يكن له  
 فيه حق (قطع) لا تناف  
 الشبهة (والمذهب قطعه  
 بباب مسجد وجذعه)  
 بأعجام الذال (لا يحصره  
 وقناديل تسرج) فيه لأن  
 لاسلم الانتفاع بها بالفرش  
 والاستضاءة بخلاف به  
 وجذعه في سقف مثلا  
 فانها لتحسينه وعمارته  
 ورأى الامام تخرج وجه  
 فيهما لأنهما من أجزاء  
 المسجد والمسجد مشترك  
 وذكر في المحصر والقناديل  
 وجهين وثالثا في القناديل  
 الفرق بين ما يقصد  
 للاستضاءة وما يقصد  
 للزينة أي فيقطع في الثاني  
 كما يقطع فيه على الطريقة  
 الأولى الجازمة المقابل لها  
 ما رأى الامام تخرج وجه  
 ذكره من الخلاف والذي  
 يقطع في المسائل المذكورة  
 بلا خلاف (والأصح

بيت المال أيضا ولا نظر لا تنفع الذي يذبح الرباطات والقاطر لأنه بالتبعية لنا ضرورة أقامته بدارنا لا لحقه فيه ولا نظر أيضا النفقة الامام عليه عند مجزؤه لأنها للضرورة بشرط الضمان عليه أي ان كان بالغافلا يرد ما قامه الرافعي أنه لا رجوع في نفقة الامام على اللقيط الذي (فرع) لو سرق من مال مرتد لم يقطع ان علمت على الردة والسارق حق في التمسك والاقطع قاله شيخنا وقد يقال لا قطع مطلقا نظر القول بزوال ملكه بالردة فراجع (قوله قطعه بموقوف) أي على من يقطع بسرقة ماله فلا يقطع بموقوف على نحو أخاه وسيداه ولا بسرقة الموقوف عليه كله أو بعضه لأنه مستحق له وظاهر العلة قطع الواقف بما رقه رفاهه نظر نظرا للقول بأنه ملكه (قوله وأم ولد) أي ويقطع بأمواله (قوله سرقة نائمة أو مجنونة) أو غمى عليها أو سكرى أو مكره أو عيما أو أعجمية تعتقد الطاعة (قوله مضمونة بالقيمة) أي وغير مستقلة بالتصرف ليخرج المكاتب والمبعض فلا قطع على سارقهما (قوله وكذا في الموقوف) أي الملك فيه ضعيف بناء على القولين الأولين القائلين بالملك فيه وعلى القول الثالث بعدم الملك فهو من المباحات فقوله وعلى القول الخ من تمة الوجه الثاني فتأمل (فرع) لا قطع على مسلم ولا على ذمي بموقوف على الجهات العامة أو في وجوه الخير نحو بكرة بئر مسجلة وآلات رحا كذلك وفارق الذي هنا مرقى نحو القاطر بأنه هنا داخل في الموقوف عليهم قصد من حيث العموم كما علم (قوله أو حصانة) بالصادق المملوكة هي القوة والمنعة (قوله وكل منها) أي الصحراء والمسجد والشارع (قوله أو حصانة له) أي في نفسه ولذلك لو دفن ماله بصحراء فلا قطع بسرقة لأنه مضيع له وقد قال الغزالي والحرز ما لا يعد المالك أنه يضيع لماله فيه ومرجعه العرف لأنه ليس له ضابط لغة ولا شرعا كالقبض في المبيع والأحياء في الموات (قوله دوام لحاظ) أي عن استحضاره صاحب المتاع والأفليس محرزا قاله شيخنا أخذا من مسألة الحمام فراجع فان فيه نظرا ظاهرا ولا يضر في دوام الفترات العارضة عادة ولو تغفل السارق فيها قطع ولا نظر لعدم رؤية الملاحظ خلافا للبلقيني (قوله بكسر اللام) اسم لمؤخر العين ويقابله الموق وهو مقدمها الملاصق للأنف والمراد هنا مطلق النظر منها (قوله وإصطبل بكسر الهمزة) قال الزركشي وهي همزة قطع أصلية (قوله حرزدواب) ان اتصل بالهمزة مطلقا والأفلايد من غلق الباب وملاحظ كما سيأتي (قوله خسيصة) أي ولم تجر العادة بوضعها فيه والاكباء توبذعة ونحو سطل وسرج غير نفيس فهو حرز لها (قوله حرز آنية) يتجه أنه غير ممنون لنية إضافة بذلة إليه خلافا لظاهر كلام الشارح لتخرج الآنية النفيسة لأنها في معنى الحلى كما صرح به الزركشي (قوله لا حللى الخ) أي لأن حرزها بيوت الدور والخانات والأسواق النبعة (قوله أو توسد) أي مثلا فنه الخاتم في الأصبع وليس مخاخلا ولو بفص ثمين والدوار في اليد ونحو الخلل في الساق والعمامة على الرأس والملاس في الرجل والمئزر متزنا به والرداء متوحشا به (قوله متاعا) أي بما يعد التوسد حرزا له لا نحو كيس جوهر أو نقد خزره شدة بوسطه لانومه عليه (قوله فلو انقلب) ولو بقلب السارق ومثله رمية عن دابة وهدم حائط دار واسكاره حتى غاب عقله لأن

الذي ذكره قوله وذكر في الحصر [قوله بموقوف] احتراز به عن غلة الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان وقفا على القمامة مثلا قطع ولو كان ذميا [قوله وعلى القول] هو أيضا من فقار يع الضعيف [قوله أو حصانة] أي مع لحاظ معتاد وبدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند اغلاقها وقد يرد بأن هذا لم ينحل عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل له بالراقد على المتاع [قوله وان كان] أي قوله مستد فيفدك أن الدفن للمال في الصحراء ليس بحرز [قوله وإصطبل الخ] أي واللحاظ المعتاد لا بد منه ولو لحظ الجيران مع الاغلاق في المتصل بالعمارة نهرا كذا ينبغي [قوله بكسر الهمزة] وهي همزة قطع أصلية قال أبو عمرو وليس هو من كلام العرب [قوله حرز دواب] أي لأنه في الحديث جعل للمراح حرزا للماشية [قوله بذلة]

قطعه بموقوف سرقة) لأنه مال محرز (وأم ولد سرقة) نائمة أو مجنونة) لأنها مملوكة مضمونة بالقيمة والثاني قال الملك فيها ضعيف وكذا في الموقوف بناء على أن الملك فيه للواقف أو للموقوف عليه وعلى القول بأن الملك فيه لله تعالى فهو كالمباحات (الرابع) من الشروط (كونه محرزا بملاحظة أو حصانة موضعه) فان كان بصحراء أو مسجد أو شارع وكل منها لا حصانة له (اشتراط) في كونه محرزا (دوام لحاظ) بكسر اللام له (وان كان بحصن) كدار وحانوت (كفي لحاظ معتاد) ولم يشترط دوامه ومن الحصن حرز لمال دون مال كما في قوله (وإصطبل) بكسر الهمزة (حرز دواب) أي وان كانت نفيسة (لا آنية وثياب) وان كانت خسيصة (وعرصة دار وصفها حرز آنية وثياب بذلة) بالمهمة (لا حللى) وتقد وثياب نفيسة (ولو نام بصحراء أو مسجد) أو شارع (على ثوب أو توسد متاعا) حرز فلو انقلب فزال عنه فلا أي فليس حينئذ محرزا (وثوب ومتاع وضعه بقرية بصحراء) أو مسجد (ان لاحظته)

كما تقدم (حرز والا فلا) ولو كثرت الطارقون مع الاحتاط خرج بزحمتهم عن كونه محزرا في الأصح (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثة) فان كان ضعيفا لا يبالى به السارق والموضع بعيد (١٩١) عن الغوث فليس محزرا (ردار

منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا) أى وان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الغوث كما تقدم أو قوى نائم (فلا) أى فليست حرز مع فتح الباب واغلاقه وفي وجه أنها في اغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح الصغير وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وجزم الرافي في المحرر بمقابله انتهى ولا ترجيح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أى بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أى الباب (وحافظ ولو) هو (نائم) ليلا ونهارا (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهارا في الأصح) والثاني هو حرز في زمن الأمن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يقظان تغفله سارق) فانها في ذلك غير حرز (في الأصح) لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب والثاني بنى التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة ولو بالغ فيها فاتهمز السارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أى الدار المتصلة من حافظ فيها (فالذهب أنها حرز نهارا

ذلك من زوال الحرز لا من هتكه (قوله كما تقدم) أى لحاظا دائما وفيه إشارة الى أن هذه المسئلة هي السابقة بقوله فان كان بصحراء الخ والتصرح بالقرب هنا معلوم من الملاحظة ولذلك قال شيخنا الراملى ان ذكرها ايضاح (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام الزينة ولو لنفسه ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار ما لكها غير محرزة بلا حافظ وأما الثقلية فمحرزة في الأزقة ولو بلا حافظ لا في الصحارى الا بحفاظ (قوله وإلا فلا) أى وان لم يلاحظه فليس بمحرز فلا قطع وان أغلق باب المسجد ودخله بقصد السرعة لا باحد نحوه (قوله ولو كثرت الطارقون) وكذا الواقفون كرحمة نحو خبز أخذوا بقوله خرج عن كونه محزرا بزحمتهم (قوله وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق) أى على منع السارق بالفعل وان ضعف عن غيره فلو وضع مناعه بموضع فتغفله سارق أضعف منه قطع أو أقوى منه فلا قطع (قوله أو استغاثة) بمجتمعة فثلاثة أو هائلة فنون (تنبيه) لا يشترط في الملاحظ أن يراه السارق على المعتمد و يشترط كونه يقظان (قوله ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز الخ) سواء زمن أمن أو خوف ليلا أو نهارا ولو قال محرزة كان أولى ليشملها وما فيها نعم هي محرزة دون ما فيها زمن أمن بلا حافظ (قوله وفي وجه الخ) هو المعتمد وفي ذكره اعتراض على المصنف فتأمل وخرج بقوله بها ما لو كان خارجا عنها فلا بد من يقظته كما تقدم (قوله أى بدور أهله) بمد الهمة المفتوحة وكسر الهاء وفتح اللام أى فيها أهلها (قوله حرز مع اغلاقه) ومثل اغلاقه ما لو كان له صرير يوقظ النائم أو كان نائما خلفه بحيث لا يمكن فتحه إلا بإيقاظه (قوله وحافظ ولو هو نائم) وكذا ضعيف (قوله في زمن الأمن) هو قيد لجريان الوجه المرجوح فزمن الخوف غير حرز قطعاً (قوله اعتمادا الخ) يؤخذ من علة هذا الوجه ضعفه لعدم نظر الجيران ما في الدار وأما نفس الدار فمحرزة بذلك وكذا أبوابها المركبة عليها المنصوبة ومسايرها المثبتة وستوفها كذلك اتفاقاً (قوله وكذا يقظان تغفله سارق) أى بغير الفترات القليلة المغتفرة فيما مر فالمراد أن الغفلة في نفس الحافظ اليقظان تزيد الحرز وخرج بها ما لو اتهمز فرصته فيقطع كما سيذكره (قوله فانها في ذلك غير حرز في الأصح) لعل اسم الإشارة عائدة لزمان الحافظ الذي توجد منه الغفلة والتشبيه من حيث جريان الخلاف فيه فلا يقال مقتضى التشبيه إنها غير حرز ليلا قطعاً فتأمل (قوله والثاني بنى الخ) صريح كلامه أن الثاني لا يشترط دوام المراقبة فلا يجعله مع الغفلة مقصرا والأول يشترطها فيعده مقصرا ومنه يعلم عدم توارد الخلاف على محل واحد فتأمل وإفهم (قوله نهارا) ويلحق به ما قبل الشمس من الاسفار وما بعد الغروب الى انقطاع الطارقين (قوله واغلاقه) وليس مفتاحه موضوعا بقر به ويلحق باغلاقه ما مر آتيا من صريره ونحوه (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف

يرجع الى كل من قوله آنية وثياب [قوله محرز وإلا فلا] ثم لا فرق في الصحراء بين الموات والملك كما بحثه الرافي رحمه الله [قوله سارق] قيل يؤخذ من التنكير أنه لو كان ضعيفا ولكن السارق أيضا ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقة في هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط المفارقة التي بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو يشترط مفارقتها لذلك الموضع عرفا أو يكفي دفنه بالأرض وأن يفارق الموضع الظاهر الأخير ولو تنازعا في الاحتاط فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كشتغافلا صدق أيضا [قوله مع فتح الباب] قاربن سراقه إلا أن يكون نائما على الباب [قوله والثاني هو حرز الخ] محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن المتاع في بيت من الدار مغلق وإلا وجب القطع [قوله بعدم اشتراط دوام المراقبة] ظاهره أن هذه العلة متفق عليها هنا وحينئذ فيشكل [قوله أو الوقت ليلا] من ثم تعلم أن ما يسرق من الأسواق المحكمة

زمن أمن واغلاقه) أى الباب (فان فقد شرط) مما ذكر بأن كان الباب مفتوحا أو الزمن زمن خوف أو الوقت ليلا (فلا) أى فليست حرزا وعبر في الروضة بالمذهب أيضا وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل

(وخيمة بصحراء ان لم تشد أطناها وترخي أذيالها) بالمهمة (فهي وما فيها كتاع بصحراء) فيشترط في كون ذلك محرزاً دوام لظلمة (والا) بأن شدت أطناها وأرخيت (١٩٣) أذيالها (حزب بشرط حافظ قوي فيها ولو) هو (نائم) وفي الروضة

بكونه عبر بالمذهب مع عدم الطرق بل عدم الخلاف من أصله وبجعله متناول الأصحاب مع أنه بحث للرافعي (قوله وخيمة بصحراء) خرج مالوكاوت بالعمران ولو في مسجد أو شارع فهي محرزة والصحراء هنا قيد فلا بد في كونها وما فيها محرزين من دوام لحاظ لعدم هيبة المرورجين (قوله وفي الروضة الخ) يفيد أن كون الحافظ فيها ليس قيداً وهو كذلك (قوله وترخي بالرفع) لعل الملقب له إلى ذلك رسمه بالياء التي يجب حذفها مع الجزم ولو جعله مجزوماً على لغة من يحزمه بحذف الحركات أو على خطأ الكاتب بآبائنا أومحو ذلك لسلماً بما يأتي من الاعتراض عليه بقوله هو من عطف جملة على جملة توجيه الصحة للرفع وفيه نظر لأنه ان أراد بالجملة الثانية الجازم ومدخوله لم يصح كونه في حيز النفي الذي ذكره وان أراد بها الفعل ونائبه لم يصح الرفع لقول النحاة بوجوب جزمه لأنه فعل مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم الثاني وأن المراد بالثاني معناه غير سديد وتصريحه بانتفاء الشد والارخاء معاً قبل الإيوجب شمول ما بعدهما لوجود أحدهما دون الآخر أيضاً وهو فاسد إذ مع انتفاء الشد وحده تكون كالوائفيا معافهي كتاع بصحراء فلا بد من دوام الاحتفاظ ومع انتفاء الارخاء وحده يكون ما فيها كذلك وتكون هي محرزة بحافظ ولو نأما فتأمل (قوله ولو صرح الخ) هو مسلم من حيث كونه يصبر من عطف المفرد لامن عطف الجملة فيسلم من حيث الاعتراض في الأهراب وأما الاعتراض من حيث الحكم فباق فتأمل (تنبية) اكتفى هنا بالنائم بقرب الخيمة كافي الروضة كما تقدم بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفس منها أرهب فراجعه (قوله بأبنية) يلوم من نحو شيش أوقصب والكلام فيما إذا أحاطت الأبنية بجميع جهات محل الماشية من سائر جوانبه فلو اتصل جانب منه بالبرية ففيه ما يأتي بعده (قوله محرزة بلاحافظ) ظاهره ولو ليلا مع عدم الأمن وفي شرح شيخنا تنقيده بالنهار والأمن (قوله ولو كانت الأبواب مفتوحة) هو مفهوم مغلقة اشترط حافظ مستيقظ ويكفي عنه قرب غوث أو نومه في الباب (قوله مثلاً) يحتمل رجوعه لابل وترعى فيشمل بقية الماشية كما هو المقصود ويشمل مالوكاوت في مراح لكن يشترط في هذه كونها معقولة أيضاً (قوله لم تكن محرزة) نعم يكفي في كونها محرزة وجود الطارقين للرعي مثلاً (قوله في المذهب الخ) مرجوح (قوله ومقطورة) أي وابل مقطورة كما هو صريح كلامه وليس هو قيداً بل غير الابل وغير المقطورة كذلك لأنه لا يعتبر القطار ولا عدد القطار إلا في الابل والبغال حالة كونهما في العمران (قوله تقاد) انما قيده لأجل كلام المصنف بعده والافالسائق كالقائد (قوله التفات) ويكفي عن التفاته مرورها بين الناس في نحو الأسواق (قوله فائدها) وسائقها وراكب آخرها كذلك (قوله تسعة) اعتمده الخطيب ومن تبعه وفي المنهج اعتبار سبعة بتقديم السين واعتمده شيخنا الرمل ومن تبعه وفي شرحه موافقة السرخسي في التفصيل وسيأتي (قوله في الأصح) مرجوح

ليلا لا قطع فيه الآن يكون بها حارس [قوله وماشية بأبنية الخ] سكت هنا عن اشتراط النهار زمن الأمن فيحتمل اعتبار ذلك هنا كتنظيره من الدار المتصلة ويحتمل اغتفار ذلك نظراً إلى أن الماشية ليست كغيرها والوجه الاعتبار [قوله ولو هو نائم] لو خلت الابل عن الأبنية وكانت معقولة اكتفى بالنائم أيضاً [قوله وابل بصحراء] إلى آخر أحكامها لما فرغ من الكلام على الابل إذا أحرزت في البناء أخذتكم عليها في غير ذلك [قوله ولم يبلغ صوته] أي مع النظر [قوله ومقطورة الخ] أي سواء كانت في الصحراء أو العمران بدليل ما يأتي عن أبي الفرج ثم هذا فيما يتعلق بالسائرة والذي سلف فيما يتعلق بالقارة في الأبنية أو الصحراء [قوله وأن لا يزيد] معطوف على قوله التفات قائدها [قوله فكثير المقطورة] أي الآلية لا التي

كأصلها أو نام بقرها وقوله وترخي بالرفع من عطف جملة على جملة في حيز النفي أي ان اتنى الشد والارخاء ولو صرح بالثاني في المعطوف كالحرر وغيره كان وانما (وماشية بأبنية مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلاحافظ ويرية يشترط في إحرازها) حافظ (ولو) هو (نائم) ولو كانت الأبواب مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (وابسل بصحراء) تره مثلاً (محرزة بحافظ يراها) فان لم ير بعضها لكونه في وهددة مثلاً فذلك البعض غير محرز ولو نام هنا أو تشاغل لم تكن محرزة له ولو لم يبلغ صوته بعضها إذا رجاها ففي المذهب وغيره أن ذلك البعض غير محرز وسكت آخرون عن اعتبار بلوغ الصوت لا مكان العدد إلى ما لم يبلغه ولا ترجيح في الروضة كأصلها (ومقطورة) سائرة تقاد (يشترط) في إحرازها (التفات قائدها إليها كل ساعة بحيث يراها) وراكب أولها كقائدها فان لم ير بعضها الحائل فهو غير محرز (وأن لا يزيد قطار على

والثاني محرزة بساقها المنتهى نظرها إليها كالقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الأول في الحرر بالأشبه ومنهم من لم يقيّد القطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا يقيّد القطار بعدد وفي العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة إلى عشرة فإن زاد لم تكن الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الأحسن وعبر (١٩٣) عنه في أصل الروضة بالأصح (وكفن في قبر بيت محرز) ذلك

البيت (محرز) ذلك الكفن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي محرز (في الأصح) للعادة والثاني أن لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كتاع وضع فيه (لا بمضيعة) بكسر الضاد وبسكونها وفتح الياء أي بقعة ضائعة كافي الحرر وغيره فإنه غير محرز (في الأصح) إذا لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القسبر حرز للكفن حيث كان لأن النفوس تنهاب الموتى ولو كان بمقبرة مخوفة بالعمارة يندر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأتى فيه النباش أو كان عليها حراس مرتبون فهو محرز جزماً

(قوله والثاني محرزة الخ) هو المعتمد (قوله بساقها) ومثله راكب آخرها (قوله وتوسط أبو الفرج السرخسي) بأنه لا يقيّد القطار في الصحراء بعدد وفي العمران يقيّد بما بين سبعة إلى عشرة واعتدله شيخنا الزيادي ونقله عن شيخنا الرمي وهو لا يخالف ما مر عنه فراجع (تنبية) لصوف الدواب وشعرها وبرها ولبنها والأشعة عليها حكمها في الأحراز وعدمه فلا يوجب من لبنها ما يقطع لكن قيده بعضهم بما إذا اتحد مالك ما حلب منه أو كان مشتركاً أو لا كشاتين كل منهما الواحد فلا يقطع فراجع (قوله وكفن) ولو غير مشروع (قوله وكذا كفن) أي مشروع ولو من غير مال الميت أو من بيت المال وليس من نحو غضب (قوله في قبر) أي مشروع لا نحو مضروب ولا على وجه الأرض ونصب أحجار عليه نعم إن تعذر الحفر قطع سلوقه (قوله محرز في الأصح) فيقطع سارقه إن أخرجه من جيع القبر لا من اللحد في هواء القبر (قوله لا بمضيعة) وبالألقائه في بحر وإن غاص فيه (قوله عليها حراس) وإن زاد الكفن على المشروع (تنبية) لا يقطع على حافظ القبر بسرقة الكفن منه لأنه غير محرز عنه ولا سرقة مال من ادعاه لدخول داره أو حانوته ولو لنحو شراء (فرع) المالك في الكفن لصاحبه وهو الخاص به لو سرق ولو أكل الميت نحو سبع عاد لمالكه سواء كان المالك بيت المال أو أجنبياً من ماله أو وارثاً من التركة أو من ماله.

(فصل) فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرز الشخص دون آخر أو مال دون آخر وما يتبع ذلك (قوله يقطع) مؤجر الحرز) اجارة صحيحة قبل انقضاء المدة (قوله المالك له) أي لمنفعته (قوله لأنه مستحق لمنافعه) وبذلك فارق عدم حد السيد بوطء أمته المتزوجة (قوله فلا يقطع مؤجره) ولا غيره أيضاً وكذا بعد فراغ المدة (قوله لاستحقاقه منفعة) يفيد أن العارية صحيحة مستمرة وأن المسروق مما يستحق وضعه فيه والأقلا قطع وقال شيخنا الرمي إن لزمته الأجرة كأن أحدث وضع الأتعة فلا يقطع والاقطع إن لم يؤمر بالرد راجع ذلك (فرع) لو أعار عبده لحفظ مال غيره أو رعى دوابه ثم سرق السيد من ذلك شيئاً أو أعار ثوباً لشخص ثم سرق شيئاً من جيبه أو سرق من دار اشتراها قبل استحقاق قبضها قطع في المسائل الثلاث فإن استحق القبض بأن وفي الثمن أو كان مؤجلاً فلا يقطع بسرقة مال البائع منها وقيد شيخنا

سلفنا لأن الكلام في السائرة [قوله وتوسط الخ] يدل على أن قولك ومقطورة لا فرق بين الصحراء والعمران [قوله وكفن] خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظراً إلى أن اللباس إنما يخصه. لنا حديث من ينش قطعناه وسواء قلنا ملك الكفن لله تعالى أم للكفن كمنظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضاً نظراً إلى أن تعيينه للميت واختصاصه به معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائداً كما نبه عليه الشارح بالقياس الآتي [قوله بكسر الضاد] أي والأصل مضيعة بسكون الضاد وكسر الياء ثم نقلت الكسرة إلى الضاد.

(فصل: يقطع مؤجر الحرز) لا يشكل على هذا عدم حد من وطئ أمته المتزوجة وقوله مؤجر أي اجارة صحيحة [قوله فخرج بهذا التوجيه الخ] هذا قد يشكل بأن يد المستأجر على الحرز ولاحق للمؤجر في منافعه تلك المدة وليس كغاصب الحرز لأنه لا يد له [قوله وكذا معيره] لو أعاره قيصاً فطوى المعير جيبه

(٢٥) - (قليوبى وعيمره) - رابع) يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعته والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث إن دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غضب حرزاً لم يقطع مالكه) بسرقة منه لأن له الدخول فيه (وكذا أجنبى) أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لأنه ليس حرزاً للغاصب والثاني قال ليس للأجنبى الدخول فيه

(ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرقة المالك منه مال الغصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) أما المالك فلأن له دخول الحرز لأخذه ماله والثاني نظرا إلى أنه أخذ غير ماله وأما الأجنبي فلأن الحرز ليس برضا المالك والثاني فيه نظرا إلى أنه حرز في نفسه والخصم (١٩٤) عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع مختلس

ومنتهب وجاحد وديعة) وفهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي والأولان يأخذان المال عيانا ويعتمد الأول على الحرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان غيره بخلاف السارق لأخذه خفية فشرع قطعه زجرا (ولو قب) في ليلة (وعاد في ليلة أخرى فسرقة قطع في الأصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بأن علمه المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لانتهاك الحرز ومقابل الأصح وجه بأنه علة بعد انتهاك الحرز والأصح أي الحرز بالنسبة إليه ولو تقب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف مما تقدم في إخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فإنه هناك تم السرقة وهنا ابتدأها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد

بأن دخل لا بقصد السرقة والاقطع أيضا فراجع (قوله ولو غصب مالا) أي وان قل وكذا اختصاصا وخرج بالغصب من عنده مال قراض أو وديعة أو رهن فسرقة ماله معه مال العامل أو الوديع أو المرتين فإنه يقطع ان دخل بقصد السرقة والا فلا كما مر (قوله المال المغصوب فلا قطع) أي على الأجنبي فلو أخذ مال الغاصب ولو مع المغصوب قطع كما يؤخذ من التعليل بخلاف المالك للمغصوب وان دخل بقصد السرقة فلا قطع عليه (قوله والثاني فيه) أي الأجنبي (قوله وجاحد وديعة) ومثلا العارية والأمانة (قوله والأولان الخ) وسكت عن الثالث وهو الخائن المفسر بجاحد نحو الوديعة لعدم أخذه المال من ماله قهرا عليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين السارق كما ذكره بخلاف الأولين فتأمل (قوله قطع في الأصح) ان لم يعد الحرز والأبأن أعيد الحرز وتقبه ثانيا وأخذ المال فإنه يقطع قطعا (قوله لا انتهاك الحرز) أي بظهوره للمالك أو للطارقين واكتفى بذلك في عدم القطع هنا لعدم الشروع في السرقة بخلافه فيما مر فاعتبر مانع قوى بإعادة الحرز فيه وبهذا تعلم أن ماله على الشارح في توجيه الأولوية غير مستقيم (قوله وأخرج غيره) ولو جنى بالقسم عليه أو مكرها أو حيوانا معلما كقرد أو أعجميا لا يعتد الطاعة فإن اعتقد الطاعة أو كان آدميا غير مميز قطع الأمر وفارق ما هنا وجوب القود على المسكره بكسر الراء وعلى من أمر نحو قرد بالقتل لأن القود يجب بالسبب والقطع هنا إنما يجب بالمباشرة أو مافى حكمها مما تقدم .

(فرع) لا يقطع أعني حل بصيرا معه مال مسروق حامل له (قوله فلا قطع) أي بالمال المخرج على أحد فلو بلغ قيمة نحو الأجر الذي أخرج من الجدار نصابا قطع الناقب وحده لأنه أخرج من حرزه بنقصه له وان لم يأخذه أو لم يمنع المالك منه فتأمل (قوله تعاونوا في النقب) أي من موضع واحد فلو نقبا من موضعين معا قطع من أخرج نصابا منهما أو من أحدهما أو مرتبا فلا قطع على الثاني لأنه لم ينقب حرزا وكلامه شامل لما لو نقب أحدهما نصف عرض الجدار مثلا والآخر باقيه فراجع (قوله ناقب) لو أسقطه لاستغنى عن القيد الذي ذكره الشارح عن الروضة وأصلها (قوله ولو وضعه) أي أحد الناقبين بوسط تقبه أي في أجزائه وأخذه الآخر لم يقطعها وكذا لو ناله فيه لصاحبه فان ناله له أو وضعه خارج النقب فيهما وأخذه الآخر قطع الداخل أو داخل النقب قطع الآخر الخارج ولو قال أو بدل لو لاستغنى عن ما ذكره الشارح (قوله ولو رماه إلى خارج حرز) أو أخرج يده به من الحرز قطع

وسرق منه قطع بلا خلاف [قوله ولا يقطع مختلس الخ] لما انتهى الكلام في شأن المسروق شرع يتكلم في شأن السرقة مشيرا إلى تعريفها [قوله وجاحد وديعة] لو قال وجاحد عارية كان أولى لأن الامام أحدنا لقنا فيها وقال بالقطع مستمسكا بحديث المرأة التي كانت تستعير المتاع وقطعت وسلف لنا جوابه [قوله ولو نقب واحد وأخرج الخ] قال الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة الأجر الذي أخرج من النقب مقدارا يجب به القطع قطع [قوله ولو تعاونوا] أي بأن يتحاملا على الآلة معا ويخرج هذا لينة وهذا لينة على الأصح [قوله وهو في الثانية الخ] لو قال المصنف الآخر بالتعريف لوفى بهذا الغرض وبعضهم لأجل تناول هذا القيد جعل قوله وضعه معطوفا على انفراد وكذا يقال في المسئلة الآتية [قوله حرز] الأحسن الحرز معرفا

منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولو تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالأخراج [قوله] أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شريك في النقب كقاي الروضة وأصلها (ولو وضعه بوسط تقبه فأخذه خراج وهو يساوي نصابين لم يقطعها في الظاهر) لأنهما لم يخرجاه من تمام الحرز والثاني يقطعان لاشتركا في النقب والأخراج كذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ أن الخلاف في المشركين في النقب (ولو رماه إلى خارج حرز

أوضحه بماء جار) خرج به من الحرز (أظهر دابة سائرة) خرجت به من الحرز (١٩٥) (أو من مخرج هابة فأخرجته)

من الحرز (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بماء جار (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الأصح) لأن لها اختيارا في السير والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء الراكد لا يتحركه فان حركة فخرج قطع (ولا يضمن حر بيد ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيرا بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد الصبي محزنة به والثاني جعل سرقة لها (ولو نل عبدا على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة قطع) لأنه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر محرز والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق إلى محزن دار بابها مفتوح قطع) لأنه أخرجه من حزره إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا أو كما مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في

وان أعاده به أو تلف بالرمي كإحراق نار وان علمها أو أعاده إلى حزره بعد الرمي أو أخذه غير الرمي ولو مالكة أو وقع في حزر آخر للمالك وقول شيخنا عميرة لا قطع لو أخذه المالك لتوقف القطع على الطلب فيه نظر وقول شيخنا الرمي بعدم القطع في وقوعه في حزر المالك يحمل على ما إذا لم يخرج من حزر مثله ولم يتخلل بينهما غير حزر كالأخرجه من صندوق في بيت هو حزر له أيضا فتأمل (قوله أو وضعه بماء جار) ولو حكا كالورمي شجرة فسقط ثمرها في الماء المذكور فيقطع بشرط كون الرمي داخل في حزر الثمرة (قوله سائرة) أي لجهة محل الخروج والافسك والواقفة (قوله لرمي هابة) أي بالفعل بخلاف ما لو طرأ هبها (قوله لأنه أخرجه من الحرز) وان لم يأخذها وأخذ غير كاسر (قوله فلا يقطع) وان استولى عليها بعد خروجها أو فتح لها بابا مغلقا فخرجت منه خلافا للبقيني (قوله لأن لها اختيارا في السير) شمل ما لو أشار إليها بنحو حشيش أو سارت مثقلة أي فلا قطع وخروج ما لو ساقها أو قادها فيقطع ومن هنا يؤخذ أنه لو سرق شاة لا تساوي نصابا فتبعها ما يكمل به النصاب من ولدها أو غيره فلا قطع (قوله فان حركة فخرج) بالمسروق قطع وان حركة غيره قطع المحرك ان كان مشاركا لآخر في الذنب معا والافلا وان حركة نحو سبل أو ربح فلا قطع (قوله ولا يضمن حر بيد) ومثله ببعض ومكان كتابة محيطة (قوله ولو سرق صغيرا) ولو نأما (قوله بقلادة) أي مثلا فينابيه ونحو دابة هورا كبها كذلك فلا قطع (قوله لأنها في يد الصبي محزنة) فان نزعها منه قطع والكلام في قلادة لا تقة به والافلا قطع الا إن أخذها معه من حزرها فيقطع ومثله من أخذ قلادة نحو كلب من حزرها ولو معه وعلم من كلامه أن حزر القلادة هو نفس الصبي فقول بعضهم انه لو نزعها بعد إخراجها من الحرز قطع والافلا غير مستقيم (قوله ولو نل عبدا) ونحو قويا ومثله عبد متيقظ غير مميز أو مميز وأكرهه والافلا بغير محرز معه (قوله قطع) أي بالعبدا والبعير أو بهما معا (قوله لأنه أخرجه) أي المذكور من الحرز إلى غير حزر وان أدخله بعد في حزر آخر كقافلة أخرى نعم ان اتصلت القافلتان فلا قطع حتى يخرج منهما كما مر من الإشارة إليه (قوله أو حر) أي لو أخرجه من القافلة حرانأما على بعير فلا يقطع ولو غير مميز ومثله ببعض ومكان كاسر (قوله لأن البعير في يد الحر محرز) ولو رماه عنه فان كان قبل إخراجها من القافلة قطع أو بعده فلا (قوله وبابها مفتوح) أي لا يفتحها والالم يقطع حتى يخرج من الباب (قوله قطع) ان لم يكن هو البواب أو أحد السكان وليس المال محزرا عنه ولذلك لودخل دارا فحدث بها مال وهو فيها فأخذه وخرج به لم يقطع لأنه أخذه من غير حزر الآن (قوله من بعض حزره) وبه يعلم أن الكلام في مال يكون محزن الدار حزره والقطع بلا خلاف (قوله وبيت خان) ومثله نحوه مدرسة وورباط وحوش فيه

[قوله فشت بوضعه] أي ولو كان ذلك عقب الوضع خلافا للصحيح في نظيره من فتح قصص الطائر [قوله ولا يضمن حر بيد] خرج الرقيق فان كان غير مميز ولو مجنوناً فأخذه من حزره ولو من فناء دار سيده ولو خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان نائما أو سكران أو حوله مربوطا قطع وكذا قوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه أو نام على بعير بقافلة كاسياني هذا محصل ما في شرح الارشاد ومثله وفي الزركشي لو جعل العبد فلا قطع في الأصح [قوله ولو سرق صغيرا] مثله لو سرق الأمتعة من عليه ولم يكن المحل الذي وقع فيه القطع حزرًا لتلك الأمتعة [قوله وأخرجه عن القافلة قطع] قال الزركشي لو كان العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومثله خلافا [قوله أو حر فلا] أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد إخراجها من القافلة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يمسكه قاله البغوي [قوله أو مغلقين] أي ولو كان محزن الدار لا يصلح حزرًا لتلك المتاع

المفتوح أنه غير حزر (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حزره والأول قال من بعض حزره فان الباب الثاني منه (وبيت خان ومثله كبيت و) محزن (دار في الأصح)



فيقطع في القسم الأول دون الباقي على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطالان من الختان مشترك بين السكان  
**(فصل : لا يقطع مبي ومجنون)** لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الا كراه الدافعة للمعد وقطع السكران على الخلاف فيه  
 من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (١٩٦) (و يقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أى كل منهما لا التزام الذمي

مساكن متعددة (قوله فيقطع الخ) هو المعتمد

**(فصل : فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها)** وعلم من كلامه أن شرط المقطوع كونه مكلفا  
 مختارا ملتزما عالميا بالتحريم ولو حكما لا شبهة له وليس أصلا ولا مأذونا له ويعزران (قوله لعدم تكليفهما)  
 ويعزر من له نوع تمييز منهما (قوله ومكره بفتح الراء) ولا يعزر أيضا خلافا لبعضهم ويعزر المكره بكسر  
 الراء ولا يقطع عليه الا اذا أمر من يعتقد الطاعة على ماسياتي (قوله على الخلاف فيه) المتعمد منه وجوب  
 قطعه (قوله كل منهما) عائد الى كل من السارق والمسروق منه دفع به توهم الاجتماع وكان الأولى التعبير  
 بأوفيهما (قوله وفي معاهد) ومؤمن (قوله لا قطع) أى على المعاهد أو على المؤمن بسرقة ولولماله مثله  
 ولا على غيره بسرقة ماله ولو مسلما (قوله قال فيه) أى الشرح وفيه اشارة الى مخالفة عبارة المحرر له والمنهاج  
 كالمحرر فالاعتراض عليه أقوى (قوله مطلقا) أى سواء شرط عليه القطع أو لانهم ينتقض عهد من شرط  
 عليه و يبلغ المأمن (قوله وتثبت السرقة) أى المرتب عليها القطع كما سيذكره وسكوته عنه هنا لعدم  
 القطع في البعض كما يأتي (قوله فيقطع بها) أى اليمين المردودة وهو مرجوح (قوله والثاني لا يقطع بها) وهو  
 المعتمد ولا خلاف في وجوب المال المسروق مطلقا (قوله وباقرار السارق) أى تثبت السرقة به لكن لا بد  
 في القطع من وقوع الاقرار بعد دعوى لتوقفه على طلب المال كما يأتي ويشترط في الاقرار التفصيل كافي  
 الشهادة الآتية (قوله والمذهب قبول رجوعه) أى من حيث القطع ويجب المال قطعا في هذه الطريق كما  
 في الطريق الثالث لأنها قاطعة بقبول الرجوع وبغرم المال أخذ من تعبيره بقوله أيضا والطريق الثاني عكس  
 الأولى فقوله وفي الغرم قولان أى على الطريق الثاني فتأمل (قوله كالزنا) يفيد صحة الرجوع في أثناء القطع  
 فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده الى الاقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر  
 وأقيمت عليه بينة فحكم حاكم عليه ففيه ما مر في نظيره في الزنا فراجع (قوله ومن أقر بعقوبة الله الخ)  
 خرج بالاقرار البينة والعقوبة المال وبالله الأدبي فلا يحل التعريض في شيء منها (قوله أن للقاضي أن  
 يعرض له بالرجوع) جواز ا بعد الاقرار وندبا قبله ليمتنع منه كقوله شيخنا وفيه نظرم حيث فوات المال  
 بعدم اقراره في الثانية فراجع الا أن يحمل على عدم اقرار المال كما يأتي وكذا له أن يعرض للشهود ليمتنعوا  
 من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعيد ما بعد الانكار وكذا في قيد الانكار كما مر نعم ان خيف  
 انكار المال لم يحل التعريض (قوله والثاني لا يعرض) قال شيخنا في حرم التصريح على جميع  
 الأوجه (قوله ما خالك سرق) بكسر الهمزة وبنو أسد فتفتحها وهو القياس قال الزركشي

**(فصل : لا يقطع مبي)** [قوله ومكره] كافي الزنا [قوله ان شرط قطعه] قضيته عدم الاكتفاء على  
 هذا القول بشرط عدم السرقة من غير تعرض للقطع [قوله مطلقا] كذلك لا يقطع المسلم بسرقة ماله قال  
 الامام من المستحيل أن لا يقطع المعاهد بسرقة مال المسلم و يقطع المسلم بسرقة مال المعاهد [قوله لأن القطع  
 حق لله] كما لو ادعى عليه أنه زنى بأتمته مكرهة وحلف اليمين المردودة [قوله لا قطع بوجوب الغرم أيضا]  
 يريد أن هذه الطريقة مراد المثلن وأن الامام نسبها للحققين لكنه نبه بعد ذلك على أن المرجح في الرافعي  
 طريق الخلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الأمر كذلك [قوله فالصحيح الخ] أما التعريض بالانكار

الأحكام كالمسلم (وفي  
 معاهد أقوال أحسنها إن  
 شرط قطعه بسرقة قطع  
 والا فلا) يقطع والأول  
 يقطع مطلقا والثاني عدسه  
 (قلت) كما قال الرافعي في  
 الشرح (الظاهر عند  
 الجمهور لا قطع) مطلقا  
 (واقة أعلم) قال فيه  
 والتفصيل حسن وفي المحرر  
 أحسنها (وتثبت السرقة  
 بيمين المدعي المردودة في  
 الأصح) فيقطع بها لأنها  
 كالبينة أو كقرار المدعي  
 عليه وكل منهما يقطع  
 به والثاني لا يقطع بها لأن  
 القطع حقه تعالى كذا  
 في الروضة كأصلها وفيهما  
 في الدعوى الجزم بالثاني  
 (وباقرار السارق) ولا يشترط  
 تكريره (والمذهب قبول  
 رجوعه) كالزنا وفي قول  
 لا كلال والطريق الثاني  
 القطع بقبول رجوعه  
 فلا يقطع وفي الغرم قولان  
 أظهرهما وجوبه وفي طريق  
 ثالث القطع بوجوب الغرم  
 أيضا (ومن أقر بعقوبة  
 الله تعالى) أى بوجوبها  
 بكسر الجيم كالسرقة  
 والزنا ابتداء أو بعد

دعوى (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عن الاقرار و (ولا يقول) له

**(الرجوع)** عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم أنه الرجوع وان علم فلا يدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم  
 لما عر القم بالزنا طالع قبلت أو غزت أو نظرت رواء البخاري ولن أقر عنده بالسرقة ما أخالك سرق رواء أبو داود وغيره

وصريح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد والمناسب أن يقول لعلك غصبت أو أخذت بأذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك فتأمل .

( تنبيه ) لا يجوز القطع إلا بعد طلب المالك ماله بمعنى الدعوى به وإثباته وإن لم يأخذه وانما توقف على الطلب لاحتمال أن المالك يقر باباحته للسارق بملك أو غيره فيسقط القطع ولا يكفي العلم بعدم عفو المالك بمصر قبل الدعوى لاحتمال عفو عند إرادتها ( قوله ولو أقر بلا دعوى ) ليس قيدا ( قوله أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع ) ومثله الصبي والمجنون وكذا السفينة على المعتمد ويقتظر كالمحضور الغائب لاحتمال أن يملكوا المال للسارق قبل الرفع للقاضي فيسقط القطع عنه ( قوله بل ينتظر حضوره ) لكن يحبس المقر إلى حضوره وكذا إلى كمال من ألحق به بمن مر ( قوله أو أقر أنه أكره أمة غائب على زنا ) هو قيد لوجوب المهر لها وعدم الحد عليها لالوجوب الحد عليه الذي الكلام فيه فلا أسقطه . كان أنسب بقوله حد في الحال و يتوقف المهر إلى حضوره ( قوله وقفها عليه ) بناء على المرجوح من عدم الحد على الموقوف عليه بوطء الموقوفة عليه والمعتمد وجوبه عليه كما مر في باب ( قوله ) ويشترط ذكر الشاهد الخ ظاهره ولو عالما بشروطها فراجع ولا مدخل لشهادة الحسبة في المال فلا شهدت بالسرقة ثبت القطع دون المال كذا قاله شيخنا وانظره مع ما تقدم من اعتبار طلب المال وتوقف القطع عليه ( قوله المسروق منه ) أي هل هو زيد أو عمرو مثلا بدليل ما بعده ( قوله وغير ذلك ) مجرود عطفا على السارق لإفادة ذكر ما بقى من الشروط كبيان السرقة وكونه لاشبهة للسارق فيه كما ذكره في شرح الروض وغيره والكاف في قول الشارح كاتفاق الشاهدين قياسية وقول بعضهم إن غير ذلك مرفوع عطفا على قول المصنف ذكر وهو توطئة لما بعده والكاف للتمثيل غير مناسب فافهمه قال شيخنا ولا يشترط ذكر كون المال نصابا لأنه لنظر الحاكم ولا لكونه لغير المالك لأن المالك ثبت ماله بغير هذين الشاهدين ( تنبيه ) لا تصح الشهادة على الغائب في ذلك إلا إن ادعى عليه قبل غيبته لأن حقوق الله تعالى لا تثبت بالدعوى على الغائب ومثل الغيبة للتعز والتماري ( قوله أي أحدهما ) خرج ما لو شهدا معا أنه سرق بكرة وآخر أن أنه سرق عشيبة فان اتفقا على عين واحدة تساقطا ولا حكم ولا أثبت ما شهد به كل وثبت القطع ( قوله أن يحلف مع أحدهما ) أي مع كل منهما إن وافق دعواه ويغرمه ما شهد به معا كأن ادعى بدينار وعشرة دراهم فشهد أحدهما بالدينار والآخر بالدرهم ولو اختلفا في الحرز أو المسروق منه فباطلة أيضا فان وافق أحدهما الدعوى حلف

قبل الاعتراف فهو جائز قطعا بل جزم الماوردي والقاضي وغيرهما بالاستحباب كذا في التكملة للزركشي رحمه الله [ قوله لم يقطع في الحال ] أي ولكن يحبس إلى حضوره [ قوله وأنه أكره ] لو أقر أنه زنى بها ولم يتعرض لأكراه كان الحكم كذلك لكن فائدة ذكر الأكراه ثبوت المهر [ قوله ثبت ] ولو شهد رجلان حسبة من غير دعوى ثبت القطع دون المال أي ولكن لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ماسلف في مسألة الاقرار بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن نقول هنا لا قطع حتى يثبت المال ولو باقرار أو رجل وامرأتين [ قوله شروط السرقة ] لأنه قد يظن ما ليس سرقة وسرقة واختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جهة ماساقه الرافي هنا أنه يشير إلى السارق إن كان حاضرا ويرفع نسبه إن كان غائبا قال الزركشي وهو مشكل إذ حدود ماله تعالى لا يقضى فيها على غائب أقول يمكن حل كلام الرافي على شخص ادعى عليه بالسرقة فأنكر ثم غاب في البلد مثلا فشهدت عليه البيعة فان الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بلوغه النصاب ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الأخير خلاف فليراجع [ قوله وغير ذلك ] كأنه بالرفع عطفا على ذكره توطئة لما بعده [ قوله أي لا يترتب عليها ] يريد أنه ليس المراد بالبطان عدم

( ولو أقر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الأصح ) لا احتمال أن يقر أنه كان أباحه له والثاني يقطع في الحال لظهور موجب (أو) أقر ( أنه أكره أمة غائب على زنا حد في الحال في الأصح ) والثاني ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر أنه كان وقفها عليه ( وثبت ) السرقة المرتب عليها القطع ( بنهاده رجلين فلا تشهد رجلين وامرأتان ) بسرقة ( ثبت المال ولا قطع ) وكذا شاهد ويمين المدعى بها ( ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ) الموجبة للقطع ببيان السارق والمسروق منه والمسروق وكونه من حرز بتعيينه أو صفته وغير ذلك كاتفاق الشاهدين بها ( ولو اختلف شاهدان كقوله ) أي أحدهما ( سرق بكرة والآخر عشيبة فباطلة ) أي لا يترتب عليها قطع ولا غرم ولا شهود له أن يحلف مع أحدهما فيغرمه

أبو داود وغيره (وقطع يمينه) أولاً (فان سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى ورابعا رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغمس محل قطعه بزيت أودهن مغلي) لتفسد أفواه العروق وينقطع الدم (قيل هو قطة للحد) لأن فيه مزيد ايلام (والأصح أنه حق للقطوع) لأن الفروض العاجلة ودفع الهلاك عنه بنزف الدم (فؤته عليه وللإمام إهماله) وعلى الأول ليس له إهماله ومؤنته كؤنة الجلاذ (وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم) من الساق (ومن سرق مرارا بلا قطع كفت يمينه) لاتحاد السبب (وان نقصت أربع أصابع قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (وكذا لو ذهبت الخمس في الأصح والله أعلم) والثاني يعدل الى الرجل (وقطع يد زائدة أصبعا في الأصح) والثاني لا بل يعدل الى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو جناية (سقط القطع) ومن لا يمين له قطع رجله (أو) سقطت (يساره) بأفة (فلا) يسقط قطع يمينه (على المذهب) وقيل يسقط في قول

المدعي معه وغرمه ولو شهد واحد بكبش مثالا والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع به ان باغ نصابا وله الحلف مع الآخر وأخذ الثاني (قوله وعلى السارق رد ماسرق) غنيا كان أو لا قطع أو لا وقال مالك ان كان غنيا غرمه والا فلا وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع (قوله وتقطع) بعد جلوس المقطوع وضبطه ثلاثين حرك أي يقطع الإمام ولو بنائبه أو نحو السيد من عبده ولو قطع السارق يد نفسه باذن الإمام كفي أو بغير اذنه لم يقطع حدا و يؤخذ مما سيأتي أنه ان قطعها بعد ثبوت المال سقط القطع عنه أو قبله عدل الى الرجل (قوله يمينه) أي ان كانت موجودة حال السرقة ولو שלא ان أمن نزف الدم أو ناقصة بعض الأصابع أو زائدتها خلة أو عرضا ولو تعددت قطعت الأصلية ان تميزت والا كفت ولا يقطعان معا ولو سرق بعد ذلك قطعت الأخرى ولا يعدل الى الرجل ولو تعدد قطع احدهما عدل الى الرجل ولو زادت على اثنتين فعل ما ذكر ولو قطع الإمام يده اليسرى أولا فقياس ما يأتي في قاطع الطريق الأجزاء لأنه حد تام وان أساء (قوله فرجله اليسرى) أي بعد اندمال يده وجوبا وفارق الخرابة بأن اليد والرجل فيها حد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها (قوله بعد ذلك) أي بعد فقد الأربع ولو بغير قطع أو كان في ابتداء السرقة وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لأنها آلات السرقة بالأخذ والمشى وقدمت اليد لقوة بطشها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني ابقاء للنسل واللسان القاذف ابقاء للعبادة وغيرها كما مر والأمر بقتل السارق مفسوخ أو مؤول بمن استحل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأصل له (قوله ويغمس) أي ندبا على ما يأتي وهذا في الحضري ويحسم البدوي بالنار نظرا للعادة فيهما (قوله مغلي) بضم الميم وفتح اللام والقصر من أغليت وفتح الميم وكسر اللام لحن لأنه لا يقال غليت (قوله أنه حق) أي مصلحة (قوله فؤته عليه) أي على التفصيل في مؤنة الجلاذ كما سيذكره (قوله وللإمام إهماله) نعم ان كان غير مميز بلا كافل وخيف هلاكه وجب الحسم على الإمام وكذا على غيره ممن علم وقدركذا استدركه بعضهم فخره (قوله كفت يمينه) وكذا غيرها (قوله لاتحاد السبب) أي مع كونه حق الله تعالى فلا يرد تعدد الفدية في الحج لأنها حق الفقراء (قوله وكذا اودھبت الخمس) ولومع بعض الراحة أيضا (قوله والثاني) مبنى هو وما بعده على القياس على القود ورد بعدم اعتبار مماثلة هنا (قوله ولو سرق فسقطت يمينه) قال شيخنا الرملي بعد طلب المال وثبوته والتقييد بيمينه في المرة الأولى وكذا الحكم فيما بعدها (قوله سقط القطع) لأن الحق تعلق بهيها وقد زالت (قوله ومن لا يمين له) أي حال استحقاق القطع كما علم أو تعدد قطعها كما مر أو شلت ولم يؤمن نزف الدم تعلق الحكم بما بعدها وكذا ما بعدها . (فرع) لو أخرج المقطوع يده اليسرى للجلاذ فقطعها فان قال أخرجتها لظني أنها اليمين أو أنها تجزئ أجزأته والافلا على المعتمد قاله شيخنا الرملي والوجه ضمناها بما في القود في مسألة الدهشة .

#### (باب قاطع الطريق)

من القطع بمعنى المنع لما يترتب عليه من منع سلوك المارة فهو البروز لأخذ مال أو قتل أو ارعاب على ما يأتي الاعتبار أصلا وعبرة المحرر لم يثبت بشهادتهما شيء [قوله وعلى السارق] خالف الحنفية فقالوا ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والافلا لنا أن القطع لله والغرم للآدمي [قوله وتقطع يمينه] أي ولو שלא [قوله بعد قطعها] خرج ما لو تكررت السرقة قبل قطعها كما سيأتي [قوله والثاني] يعدل الى الرجل [أي لفقد مابه البطش] [قوله والثاني لا] كالتصاص [قوله سقط القطع] أي لفقد اليد .

#### (باب قاطع الطريق)

على قوة وقدرة يظلمون بها حيث لا غوث كإسائي (لا يختلسون بترضون لآخر قافلة) يسلبون شيئا (يعتمدون الحرب) بركض الخيل أو العدو على الأقدام فليسوا قاطعا لا تقاء الشوكة (والذين يظلمون شردمة) بالهجم الذال (بقوتهم قطاع في حقهم لا) قطاع (لقافلة عظيمة) سلبوا منهم شيئا بل يختلسون (وحيث يلحق غوث) بالثلثة (ليس) ذوو الشوكة بما ذكر (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمارة (أو لضعف) في أهلها مع القرب عن الأغانة (وقديظلمون) أي ذوو الشوكة (والحالة هذه) أي الضعف (في بلد فهم قطاع) وعبرة المحرر فلهم حكم القطاع ولا تشترط فيهم الذكورة فالنساء قاطعات طريق والواحد إذا كان له فضل قوة يظلم بها الجماعة وتعرض للنفس والأموال مجاهرافهو قاطع طريق والكفار ليس لهم حكم القطاع وإن أخافوا السبيل وقتلوا والمراهقون لا عقوبة عليهم (ولو علم الامام قوما يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا) نفسا عزوهم بحبس وغيره (والحبس في غير موضعهم أولى) وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة

وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر النصاب في السرقة فذكر معها وأخر عنها لأنها كجزءه وعبر بالقاطع دون القطع لأجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور ولو في داخل الأبنية والدور ولهم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لأنهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاختاف في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاختاف مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفرد أو جمع القتل مع أخذ المال فتأمل ويثبت برجلين لأرجل واحد أو اثنين أو يمين (قوله مسلم مكلف) ولورقيقا وسيأتي محترهما (قوله بجماعة) قيد لمناسبة ما بعده وسيدكر محترزه (قوله للأموال) قيد للهاب كما علم (قوله شردمة) ولومساوية لهم (قوله بالثلثة) والباقيين المحجمة وقيل بالمهملة والنون (قوله ذوو) بواوين جمعا وفي نسخة بواو مفردا في معنى الجمع وفي نسخة ليسوا وهي أوضح لمناسبة الخبر ولا حاجة للتأويل الذي ذكره الشارح معها وأراد بما ذكر القوة ولوجعل ضمير ليس عائدا للذين المذكور قبله لكان أقرب فتأمل (قوله لضعف في أهلها) أي بالنسبة للقطاع وإن كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولومع قربه وقوته فهم قطاع في حقهم كما علم (قوله أي الضعف) وسكت عن البعد عن الغوث وكان الوجه ذكره وما قيل أنه سكت عنه لعدم تصوره بمنوع إذا لم يبعد استغاثة أهل بلد بأهل بلد أخرى فتأمل (قوله وعبرة المحرر الخ) وهي أولى من عبارة المنهاج (قوله الواحد) ولو أتى وهذا مفهوم ماسبق بقوله بجماعة (قوله والكفار) ولو واحد أو هذا مفهوم مسلم فيما سركونهم ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والأفلهم حكم المسلمين فيأذكر (قوله والمراهقون) ولو واحد أو هذا مفهوم مكلف فيما سرك واستثناهم من القطع فقط كما أشار إليه بقوله لا عقوبة عليهم وإن كان لهم حكم القطاع من حيث غرامة المال وبذل النفس (قوله ولو علم الخ) فله الحكم بعلمه (قوله قوما) ولو واحد (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (قوله عزوهم) وجوب إن لم ير المصلحة في عدمه (قوله بحبس في غير موضعهم) كافي الروضة والأولى استدلاله إلى ظهور توهمهم (قوله نصاب السرقة) فيعتبر فيه القيمة بالذهب المضروب وإن كان النصاب من جمع مشتركين فيه ويكون أخذ المال من حوز مسلم وعدم الشبهة ويؤخذ منه توقف القطع على طلب المال وسقوطه بما يسقط به القطع في السرقة وثبوته بما ثبت به كما مررت الإشارة إليه (قوله يده اليمنى) أي للمال كالسرقة ورجله اليسرى للجارية ولو تعددت اليد أو الرجل فكما مر في السرقة ولو فقدت أحدهما اكتفى بالباقية ولو فقدت أمتاعا تعلق الحكم بما بعدهما ولو عكس ما ذكر كأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أولا أجزأ لأنهما حد تام وإن أساء وأجزأ ولا ضمان ولو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى أولا لم يعتد بقطع رجله وفيها الضمان بما مر في مسألة الدهشة ولا يسقط قطع رجله اليسرى وفارق ما قبله لأن

[قوله هو مسلم] خرج الكافر وقوفامع مورد الآية لكن اعتمد الزركشي وغيره اعتبار الالتزام بالأحكام ليدخل الذمي [قوله فليسوا قاطعا] أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم [قوله والذين يظلمون] بين بهذا أن شرط الشوكة بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا [قوله بما ذكر] راجع لقوله الشوكة [قوله لا عقوبة عليهم] أي ولكن يضمن النفس والمال وإنما اختص المعتمد القوة بالتقليظ لفظ جنابته حيث اعتمد قوته بخلاف من يعتمد الحرب [قوله ولو علم] يقتضي الحكم بالعلم هنا وقد يقال ما فيه من حق الأدعي سوغ ذلك [قوله قوما يخيفون] الأول مفعول أول والثاني منقول ثان واعتراض بأن قوما منكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لهم [قوله ولا قتلوا] يجوز أيضا أن يضمن يأخذوا معنى يتلفوا فيستغنى عن هذا [قوله بحبس وغيره] ظاهره وجوب ذلك كحقتل غيره وقطعه والواو في عبارته بمعنى أو

ومن قتل قتل حتما لا يسقط بوجه (وان قتل وأخذ مالا) ربع دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله ونكفنيه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبق حتى يسيل صديده وفي قول يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) ويغسل ويكفن ويصلى عليه (ومن أعانهم وكفر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (هزر مجس وتغريب وغيرهما) (٢٠٠) أي بواحد مما ذكر رأى الامام (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) واذا

فيه تبعية خصله لم تعد مركبة من خصلتين (تنبيه) يؤخذ مما صرح في السرقة أنه لو سقط العضو المستحق قطعه بعد طلب المال رائبانه سقط القطع أو قبله لم يسقط وينقل لما بعده فراجع (قوله قتل) لأجل القتل احتمالا لأجل المال ان كان حال قتله ملاحظا لأخذه سواء أخذه أم لا ولا فلا يتحتم قتله ويصدق في عدم الملاحظة قبل أخذه وفيما بعد أخذه نظرا لقاله الأذرى (قوله ثم صلب) أي حتما (قوله بعد غسله ونكفنيه) والصلاة عليه في محل محاربه ان كان في محل مرور الناس والافنى أقرب محل اليه مما هو من محل مرورهم ندبا ولومات حتف أنه قبل صلبه لم يصب (قوله ثلاثا) أي من الأيام بلياليها وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها ولو خيف انفجاره قبل اتمامها أنزل وجوبا أيضا (قوله ومن أعانهم) ولو بدفع سلاح أو مركوب أو تبليت ولو اضافة وليس معذورا بخوفه منهم مثلا (قوله عزز) أي عززه الامام وجوبا بما ذكر مما يراه (قوله بتغريب) وسيأتى أنه دون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق (قوله وهل يعزر في البلد الخ) هو تغريب على الوجه المرجوح المعين للتغريب والمتمتع عليه ماصححه في الروضة (قوله وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) هو المعتمد لأنه حق آدمي اجتمع مع حق الله تعالى (قوله لا يقتل الأب بولده) ولا بغير كف. وهل يتحتم قتله كافي العفو الآتي راجعه (قوله ولو عفا) أي ولو بلا مال لم يسقط قتله أي عن المحاربة ويسقط قتله عن القصاص (قوله لتحتم قتله) ولذلك لا يسقط باقراره ولا يصح الرجوع فيه لو ثبت بالقرار ولا شيء على قاتله بعد العفو وتجبدته قبله لورثته ودية المقتول في تركته (قوله وعلى الثاني) وهو كون المقلب معنى الحد والخامسة فيه القتل بمقتل أو بقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة قتل الجمع والثانية الموت والأولى في قتل نحو ولده وذكرها على الف والشر غير المرتب لأنه الأولى (قوله ولا قيمة فيها) أي في الثانية في قتل العبد (قوله كالخائفة واجبه المال) أي جزما ولا قتل فيه مطلقا (قوله والسارى) أي من الجروح قتل لشمول القتل لما بالسراية (قوله لا بعدها) ما لم يثبت توبته قبلها بينة بعد دعواه بها (قوله في الشقين) وهما قبل التوبة وبعدها والمعبر عنه بالمذهب فيهما طريق القطع (قوله ودليل السقوط الخ) أي ولأنه قبلها غير متهم فيها بخلافه بعدها قال شيخنا في شرحه والمراد بما قبل القدرة أن لا يعتمد اليهم يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الأقرب فراجع

[قوله ثم صلب] أي حتما [قوله ثم ينزل] هذا والوجه عقبه مفروضان بعد استيفاء الثلاث لكنه لو تغيب قبلها أنزل وكذا لو خيف تغيبه على الأصح [قوله وفي قول] وجهه أن الصلب في الحياة فيه تعذيب فلو قدم القتل لفات فكان كجلد الخمر يقدم على القصاص على ما اعتمده الزركشي ونقله عن الامام كاسنبيه عليه آخر الباب [قوله وهل يعزر في البلد] أي هل يعزره أو يكتفى بالنفي [قوله ولو عفا عليه] الضمير فيه يرجع الى قوله بالأول [قوله ويقتل في الأولى] لو قتل عبد نفسه أو غير معصوم كزان محسن لم يقتل على هذا القول أيضا [قوله والسارى قتل] هو محتمل قوله فاندمل [قوله وقيل في كل منهما قولان] وجه السقوط بعد القدرة أنه تعالى خصص هنا وأطلق في آية السرقة بقوله فمن تاب من بعد ظلمه ورد بأنه في هذا حمل المقيد على المطلق عكس القاعدة

عين صوبا منه العدول الى غيره وهل يعزر في البلد المنتني اليه بضرب وجس وغيرهما وجهان قال في الروضة الأصح أنه الى رأى الامام وما اقتضته المصلحة ( وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويستوفيه السلطان ( فعلى الأول لا يقتل بولده وذمي) وعبد (ولومات) من غير قتل (فدية) في الحر وقيمة في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد والباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالأول ولو عفا عليه لم يسقط قتله لتحتمه (ولو عفا عليه) أي المقتول (بمال وجب) المال (وسقط القصاص ويقتل حدا) لتحتم قتله (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولغا العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل في الأولى (ولو

[قوله]

جرح فاندمل لم يتحتم قصاص في الأظهر) فالقاطع فيه كفره والثاني يتحتم كالقتل

والثالث يتحتم في الدين والرجلين المشروع فيهما القطع حدا دون غيرها كالأنف والأذن والعين والقصاص على الأقوال المقابلة بالثلث وبالقصاص فيه كالخائفة واجبه المال والسارى قتل وقد تقدم حكمه (ونسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب) في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين

كجواب من قبل أن تقدروا عليهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب (ولا يسقطه سائر الحدود) أي باقيها وهو حدود الزنا والسرقة والشرب والقذف (بها) أي بالتوبة (في الأظهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق (فصل) في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق (٢٠١) (من لزمه) لأميين

(قصاص) في النفس

(وقطع) لطرف (وحد

قذف وطالبوه جلد ثم

قطع ثم قتل ويأمر بقتله

بعد قطعه لاقطعه بعد جلده

ان غاب مستحق قتله) لأنه

قد يهلك بالموالة فيفوت

قصاص النفس (وكذا

ان حضروا قال عجلوا القطع)

فانا لانجمله (في الأصح)

خوفا من الهلاك بالموالة

والثاني قال التأخير كان

لحقه وقد رضى بالتقديم

(واذا أخر مستحق النفس

حقه جلد فان برأ) بفتح

الراء (قطع) ولا يقطع قبل

البرد خوف الهلاك به (ولو

أخر مستحق طرف) حقه

(جلد وطى مستحق النفس

الصبر حتى يستوفى الطرف)

حذرا من فواته (فان باهر

فقتل فلمستحق الطرف

دينه) لفوات استيفائه

(ولو أخر مستحق الجلد)

حقه (فالقياص) مما سبق

(صبر الآخرين) فلا

يقتل ولا يقطع قبل الجلد

(ولو اجتمع حدود الله

تعالى) على واحد بأن

شرب وزنى بكرا أو سرق

وارتد (قدم الأخف) منها

(قوله فان تابوا) اعلم أن التلاوة الا الذين تابوا فلهذه سهو من الشارح أو تحريف من الناسخ واعلم أن التوبة لغة الرجوع مطلقا وشرعا الرجوع عن الطريق المعوج الى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا يستدعى سبق ذنب وشروطها في حقوق الله تعالى النذب والاقلاع والعزم على عدم العود ويزاد في حق الآدمي رد المظالم اه فراجعه لأن رد المظالم شرط للتوبة مطلقا (قوله من قطع اليد) في المرة الثانية والرجل أى في المرة الأولى لأن ذلك هو المأخوذ للمحاربة وهو جزاء وعقوبة وقع تابعا لاختلاف الجهة (قوله ولا يسقط سائر الحدود أى باقيها) وان ثبت بالاقرار نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وتارك الصلاة بفعلها ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة (قوله وهو حدود الزنا) ولو من كافر أسلم على المعتمد فيحد بعد اسلامه جلدا ورجا وقتلا وقطعا وتقدم أن الحد يتعدد إن حد عقب كل مرة والا كفى حد واحد ويدخل الجلد في الرجم لمن زنا بكرا ثم محصنا لامن زنى محصنا كافرا ثم رق ثم زنى فلا يدخل على المعتمد كذا قاله شيخنا فراجعه (قوله أى بالتوبة) والتفصيل المذكور بالنسبة للظاهر والا فهي تسقط العقوبة مطلقا في الآخرة كما لو أقيمت عليه الحدود في الدنيا نعم لابد في هذه من التوبة عن العزم والاقدام .

(فصل: في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الآدمي أو لهما) فهي أقسام ثلاثة سواء في قاطع الطريق وغيره والتقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليس في محله ولعله ناظر الى الخلاف فلي تأمل (قوله قصاص الخ) وكذا تميز فهي أربعة ويقدم التعزير على الجلد لأنه أخف (قوله ويأمر بقتله) وجوبا (قوله لاقطعه بعد جلده) فيمهل وجوبا الى أن يبرأ (قوله لأنه قد يهلك) فلو علم عدم هلاكه عجل قال العلقي نعم ان خيف بالامهال فوت ما بعده نحو من به مرض مخوف طلب التحجيل قال شيخنا وجوبا (قوله خوفا الخ) فان لم يخف موته عجل جزما (قوله وعلى مستحق النفس الصبر) لأن العفو مندوب اليه وربما يؤول اليه الأمر فسقط ما لا امام هنا (قوله فان باهر فقتل) جعل مستوفيا لحقه لكنه يعزر (قوله صبر الآخرين) وجوبا (قوله ويمهل) أى وجوبا والتعزير بين الجلد والقطع على المعتمد (قوله بأن انضم الى ما ذكر) وهو الشرب وزنا البكر والسرقة والردة وانما ذكر القذف دون غيره لذكر المصنف له (قوله ثم يقتل) أى بلامهلة (قوله لأنه حق آدمي) والقاعدة أن حق الآدمي

[قوله من قطع اليد] اعترض المنهاج بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد لأنه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اختيار عدم سقوط اليد [قوله ولا يسقط الخ] أى سواء ثبت بالبينه أم بالاقرار [قوله والقذف] نازع الزركشي في ثبوت الخلاف فيه وخصه بحدود الله سبحانه وتعالى [قوله الثاني يسقط بها] ظاهره عدم التوقف على صلاح حاله .

(فصل: من لزمه قصاص) [قوله جلد فاذا برأ قطع] هذا قد يغنى عن قوله السابق لاقطعه بعد جلده الخ الان ذكره هنا استيفاء للتقسيم [قوله دينه] أى في تركة المقتول [قوله على حد زنا]

(٢٦) - (قيلوبى وعميره) - رابع )

(فالأخف) وجوبا وأخفها حد الشرب فيقام ثم يمهل

وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتمع (عقوبات لله تعالى ولآدميين) بأن انضم الى ما ذكر قذف

(قدم حد قذف على) حد (زنا) لأنه حق آدمي وقيل لأنه أخف (والأصح تقديمه على حد شرب

مقدم مطلقا ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا أو قطعاً قاله شيخنا الرملي وبه صرح شيخ الاسلام  
ولعله للأغلب كما يعلم مما يأتي فلما اجتمع قطع قصاص وقتل ردة قدم القطع أو اجتمع قطع سرقة  
وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما لاستواء الحتين قطعاً اذا المخاب في المحاربة القود ورجله للمحاربة  
أو قتل زنا وقتل ردة عمل الامام بالصلحة في أيهما يقدم لاستوائهما في كونهما حقين لله تعالى أو قطع  
سرقة وقتل محاربة قطع ثم قتل وصلب للمحاربة وقدم حق الله هنا لعدم فوات حق آدمي به  
ولو اجتمع قصاص بلا محاربة وقتل محاربة قدم أسبقهما لاستوائهما في كونهما حقا لآدمي فان  
لم يكن سبق أقرع بينهما ولو اجتمع قتل قصاص وقتل ردة قدم القتل على القصاص وان سبقت  
الردة لأنه حق آدمي ولا ينظر الى مصلحة أخذها مما سبق في القاعدة وقد ينظر فيه بما مر في قطع  
اليدين عن السرقة والمحاربة معا الا أن يقال لا يتصور في قطع اليد سبق لتوقفهما معا على طلب  
المال فتأمل (قوله وأن القصاص الخ) تقدم المتمد فيه عن شيخنا .

### ﴿ كتاب الأشربة ﴾

أي بيان حقيقتها وحدودها ومستحقيها وفيه بيان التعزير ومستحقه لأنه قد يكون على مشروب  
أو لتقليب الحد عليه لكونه عقوبة أو لغير ذلك (قوله جمع شراب بمعنى مشروب) وحقيقته المتخذ  
من ماء العنب وألحق غيره به وقيل الخ حقيقة في الجميع واختلاف أنواعها جمعها كالنعير والمراد  
بالمشروب ما يعم الماء كقول (قوله أسكر) أي بأن كان فيه شدة مطربة في ذاته لا مافيه تخدير كالبنج  
والحشيش كما يأتي (قوله حرم) للاجتماع على تحريمه الواقع آخر في غزوة خيبر لا تحريمه في ثالث سني  
الهجرة بعد أن كان حلالا قبلها في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرتين أو أكثر فهو  
مما تكرر عليه النسخ كما مر في الذكاح وشربه كبيرة وان منجه بمثله من الماء ويكفر مستحله  
الاقدرا لا يسكر من غير العنب لقول أبي حنيفة بحله (قوله وحد شارب) وان لم يسكر حيث كان  
مكلفا مسلما مختارا عامدا عالما به وبتحريمه وتعاطاه شرابا صرفا بلا شبهة ولا يرد حد الحنفى  
لما يأتي ويتعدد الحد لمن حد عقب كل مرة والا كفى حد واحد كما مر (قوله وحريا)  
ولو معا هذا كالذي بالأولى (قوله وعدم التزام الخ) أي بسبب عقد الجزية فلا يرد عقابهما  
في الآخرة ويجب على كل منهما أن يتقايها وكذا كل مكاف ولو مكرها كما اعتمده شيخنا ويندب  
لصبي ومجنون ولو بعد افاقته ويصدق المكره بيمينه (قوله لوجهين) أحدهما وجوب الحد بناء

وأن القصاص قتلا وقطعا  
يقدم على (حد الزنا)  
تقدما لحق آدمي والثاني  
العكس تقدما للأخف  
﴿ كتاب الأشربة ﴾  
جمع شراب (كل شراب  
أسكر كثيره حرم قليله)  
وكثيره (وحد شارب)  
قليلا كان أو كثيرا من  
عنب أو غيره (الاصيا  
ومجنونا وحريا وذميا  
وموجرا) أي مصبوبا في  
حلقه قهرا (وكذا مكره  
على شربه على المذهب)  
فلا يحدون لعدم تكليف  
الأولين والآخرين وعدم  
التزام المتوسطين حمة  
الشراب ومقابل المذهب  
طريق حاك لوجهين  
(ومن جهل كونها) أي  
المر

أي زنا البكر [قوله تقدما للأخف] هذا قاصر على جلد الزنا وكأنه فرّ بهذا عن قول البلقينى  
ان كان حد الزنا رجلا فلا خلاف في تقديم القطع عليه اه وعلى قياس ما قاله البلقينى حد القذف  
مقدم على الرجم قطعاً ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أي فيقدم على حد القذف لأنه أخف  
لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع .

### ﴿ كتاب الأشربة ﴾

[قوله وحد شارب] ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر [قوله  
الاصيا الخ] الظاهر أن الاستثناء من الحد خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لأن الصحيح  
أن السكفار مخاطبون بفروع الشريعة [قوله وكذا مكره الخ] نقل في شرح المذهب عن الأكثرين  
أن عليه أن يتقايها سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من الماء كقول والمشروب  
والنهي في البحر وغيره الاستحباب [قوله لوجهين] أحدهما يحد بناء على أن شربها لا يباح بالكراه .

وهي المشتقة من صبر العنب (خرا) فشر بها (لم يحد) لعنره (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لجهله (أو) قال بعد علمه بتحريمها (جهلت الحد حد) لأن حقه أن يتمتع (ويحد) (٢٠٣) بحدوى خرا وهو ما ينقضي

في أسفل انائها نخيتا (لاخبز عجن دقيقه بها) ومجهون هي فيه (لاستهلاكها) وكذا حقنة (وسعوط) بفتح السين أى لا يحد بهما (في الأصح) لأن الحد للزجر ولا حاجة فيهما الى زجر والثاني يحد بهما للطرب بهما كالشرب والثالث يحد في السعوط دون الحقنة (ومن غص) بفتح الغين (بلقمة أسافها) بخمر ان لم يحد غيرها (وجوبا ولا حد) (والأصح) تحريمها لدواء وعطش) اذا لم يحد غيرها لعدم النهي عنها والثاني جوازها لذلك والثالث جوازها للتداوى دون العطش والرابع عكسه والجواز في التداوى مخصوص بالقليل الذي لا يسكر وبقول طيب مسلم ويرتفع الجواز في العطش الى الوجوب كتناول الميتة للضطر وعلى التحريم قيل يحد وقيل لا وعلى الجواز لاحد (وحد الحر أربعون ورقين) عشرون (على النصف من الحر) (بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب وقيل يتعين سوط) لاقتصار

على أنها لا تباح بالا كراه (قوله) وهي المشتقة الخ) هو بيان حقيقة الخرة والمراد هنا المسكر مطلقا كما مر ويصدق في جهله بيمينه نعم ان نشأ بين المسلمين بحيث لا يخفى عليه لم يصدق ويحد (قوله انائها) أضافه نظرا لما السلام فيه والا فالحدوى اسم لما يرسب في أسفل اناء كل مائع (قوله نخيتا) فهي خرة معقودة وحده بها نظرا لأصلها كما لا يحد بالخشيش والبنج ونحوهما ولو مذابة نظرا لأصلها لم تصل الى الشدة المطربة (قوله لاستهلاكها) راجع للخبز والمجهون ولا يتقيد الحكم بهما أخذنا من العلة فالماء ونحوه كالعسل كذلك والمراد باستهلاكها عدم ظهور عينها بالرؤية (قوله والثاني يحد الخ) صريح في أن الخلاف في الحد وأما الحرمة فهي باقية اتفاقا وهو كذلك في هذا وكذا ما قبله أيضا لان الحد يحد كإتيان (قوله في السعوط) نظرا لكونه في الدماغ فلا يسمى شرابا (قوله ومن غص) بفتح الغين (أى المحجمة) ويجوز ضمها وبعدها صادمهلة ثقيلة بمعنى شرب (قوله ان لم يحد غيرها) مما يقوم مقامها ولو من بول نحو كلب فهو قيد للوجوب ويلزم عدم الحرمة وعدم الحد والا فلا يجب بل يحرم ولا حد للشبهة (قوله تحريمها لدواء) أى وهي صرفة والا فيجوز التداوى بما هي فيه كصرف بقية النجاسات (قوله اذا لم يحد غيرها) أى بما يفي عنها ولو من مطلق كما تقدم وهذا قيد للخلاف فان وجد غيرها حرمت قطعا ولكن لاحد كما مر (قوله والجواز في التداوى الخ) هو قيد للجواز المبني على الوجه الثالث المرجوح (قوله ويرتفع الجواز في العطش) أى على الوجه الثاني والرابع وكذا على الأول الرابع والثاني لأن حالة الاضطرار لا خلاف في الجواز فيها فلأسقط لفظ الجواز من عبارته لكان صوابا فتأمل (قوله الى الوجوب) وحيث لا حرمة فيها كما مر ومثل العطش غيره مما تقدم (قوله وقيل لا) أى لا يحد وهو المعتمد (قوله وعلى الجواز) أى فيما ذكر من الوجوه الأربعة لاحد بخلاف نعم يحد حتى يشر به ما يقول بجواز زجر الميل الطبع اليها لأنها من باب درء المفاسد ولذلك لا تزدها (فرع) يجوز إزالة عقل لنحو قطع سلعة بنحو بنج لا يسكر على المعتمد (قوله وحد الحر أربعون) وقال الأئمة الثلاثة ثمانون (قوله ورقين) ولو مبعضا عشرون على النصف من الحر وقياس ما ذكر عن الأئمة الثلاثة أن حده أربعون وهو معطوف على الحر وعدم تعريفه المناسب رعاية للاختصار وهو يشمل الذكر والأنثى فيهما (قوله لاقتصار الصحابة عليه) أى على السوط بعده صلى الله عليه وسلم (قوله فانه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان يضرب) أى بأمر بالضرب كما مر فالأحاديث كلها إيان لمطلق الضرب من غير تقدير كما سجد كره (قوله بأن سأل) أى أبو بكر من حضره في مجلسه أو من

[قوله ولو قرب اسلامه] يستثنى الخاطل للعلماء كأهل القمة بمصر [قوله انائها] أضافه لقول المتن دردى خرا والا فالحدوى ما يرسب في أسفل المائع مطلقا [قوله ولا حاجة] أى لأن النفس لا تدعو الى ذلك [قوله والثالث يحد] كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحقنة [قوله بفتح الغين] أى وفيه الضم أيضا [قوله وعطش] بحث الزركشى جواز كل النبات المحرم عند الجوع اذا لم يحد غيره ومثله بالخشيش قال لأنها لا تزيد الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عند أكلها [قوله والثاني جوازها لذلك] كغيرها من النجاسات واحتج الأول بأن الله لما حرّمها سلب نفعها بأن شر بها يثير العطش بعد ذلك [قوله أربعون] أى خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا إنها ثمانون [قوله وقيل يتعين سوط] فلا يجوز الأيدي والنعال ومراده بالسوط ما يشمل العصا لا خصوص المتخذ من سيور ففي الحديث أتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته

الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالأيدى والنعال وأطراف الثياب رواء الشافعي وفي صحيح البخارى نحوه وفيه وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجريد والنعال وقد ذكر ذلك الضرب للشارب بأربعين في زمن أبي بكر رضي الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى أن



فاستشار جلده ثمانين قال  
على رضى الله عنه لأنه إذا  
شرب سكر وإذا سكر هذى  
وإذا هذى افترى (ولو  
رأى الامام بلوغه ثمانين  
جلى في الأصح) كما فعل  
عمر رضى الله عنه والثاني  
لمنع لأن عليا رضى الله عنه  
رجع عن ذلك فكان يجلد  
في خلافته أربعين (والزيادة)  
عليها (تعزيرات وقيل  
حد) بالرأى (ويحد باقراره  
أو شهادة رجلين لا بريح  
خبر ويكره في) لاحتمال  
كونه غائطا أو مكراها (ويكفي  
في اقرار وشهادة شرب  
خرا وقيل بشرط وهو عالم  
به مختار) لاحتمال أن  
يكون جاهلا به أو مكراها  
عليه ودفع بأن الأصل عدم  
الجهل والا كراه (ولا يحد  
حال سكره) بل يؤخر الى  
أن يفيق ليرتدع (وسوط  
المحدود) في الشرب والزنا  
والقذف (بين قضيب  
وعصا ورطب ويابس)  
للاتباع (ويفرقه) أى  
السوط من حيث العدد  
(على الأعضاء) ولا يجمع  
في ههنا واحد (الاماتل)  
كشجرة النحر والفرج  
ونحوهما (والوجه قيل  
والرأس) لشرفه كالوجه  
والأصح لا والفرق أنه مغطى  
غالبا فلا يخاف تنويهه  
بالضرب بخلاف الوجه

حضر الجلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم ولعل المستول أجاب بالأثر بين أخذ ما  
بعده أى أجابه بذلك اجتهدا ووافقاه عليه الحاضرون ففعله أبو بكر وقيل أجابه برواية مسلم أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يضرب في الحجر بالجريد والنعال أربعين وعلى هذا فاعمل أبا بكر لم يكن بلغه ذلك حين سأل  
وفيه نظر والوجه أن هذه الرواية لم تثبت وأن كانت في مسلم ولا ماسيا في عن علي رضى الله عنه كما يصرح به  
قول الشارح وقد رد ذلك الخ إذ لو ثبت لكان عدم بلوغها للخلفاء الأربعة ولما حضر من الصحابة أبا بكر  
حين سؤاله عن ذلك من أبعاد البعيد ولما استشار الامام عمر رضى الله عنه من حضره في كم يضرب ولما وسعه  
الاجتهاد بمخالفها بالزيادة عليها ولما وسع الامام عليا أن يقول كل سنة فتأمل وافهم وراجع والخى أحق من  
المراء (قوله تتابع الناس) أى أكثر منهم الشرب (قوله فاستشار) أى عمر كما هو الظاهر أى شاور من حوله  
في الزيادة على الأثر بين الثمانين فقيل لم يشير وأعليه ففعلها باجتهاده وهو الموافق لما سياتى وقيل أشاروا  
عليه بما وافقهم ولذلك قال علي رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر  
ثمانين وكل سنة وهذا أى الأربعون كما قاله ابن حجر وغيره أحب الى تبعه الله صلى الله عليه وسلم (قوله قال علي  
رضى الله عنه الخ) هو بيان لمستند الامام عمر في ضربه ثمانين لأن ذلك لازم (قوله هذى) من الهذيان  
وهو التكلم بغير روية (قوله افترى) أى قذف وحد القذف ثمانون (قوله كما فعل عمر رضى الله عنه)  
باجتهاده ولم يثبت عن الصحابة موافقته عليه فدهوى الاجماع عليه مدخولة فلذلك رجع عنه على رضى الله  
عنه كما ذكره بعد (قوله والزيادة الخ) هو جواب عن الواقع من عمر رضى الله عنه باجتهاده أو مع موافقة  
الصحابة عليه أو مع وجود النص بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر كما قيل فيما مر (قوله عليها)  
أى الأثر بين الثمانين فقط ولا يجوز الزيادة بعدها لقيام الاجماع على منع الزيادة عنها (قوله تعزيرات)  
أى أكثر من تعزير على وجه مخصوص فلذلك بلغت قدر الحد وامتنعت الزيادة فافهم (قوله وقيل حد  
بالرأى) أى وقيل الزيادة حد برأى الامام الذي يأمر بالحد لا بالنص عليها لعدم الاتفاق على ثبوته كما مر  
فهو مخالف لبقية الحدود لجواز ترك بعضها وعدم تحقق مقتضيه (قوله ويحد باقراره) أى الحقيقي ومثله  
علم السيد في عبده لا غيره (قوله ولا يحد حال سكره) فيحرم ولكن يجزئ لو وقع مالم يصير ملقى كالخسبة  
ويكره في المسجد ويحرم ان لو أنه بنجس (قوله وسوط) هو في الأصل سيور تلف وتلوى سمي بذلك لأنه  
يسوط الجلد أى يشقه وكون السوط بين ماذكر واجب كما قاله الزركشى وقيل مندوب (قوله الحدود)  
لوقال العقوبة كان أولى ليشمل التعزير (قوله في الشرب والزنا والقذف) أشار الى أنه لا يوجد تعين  
الجلد في غيرها فالمراد بالزنا في البكر (قوله قضيب) هو عصا رقيق جدا (قوله ويفرقه) وجوبا (قوله  
من حيث العدد) لامن حيث الزمان أو الخفة والثقل (قوله الاماتل) فيحرم ولا ضمان لومات (قوله  
والوجه) فيحرم (قوله والأصح لا) قيده بعضهم بغير نحو مخلوق وأفرع والا فيجذب قطعا ومتى  
وضع يده على محل لم يعد عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيحرم ان تأذى به ويجلد الرجل قائما ندبا والمرأة جالسة

فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به وجلد [قوله لأن عليا رضى الله عنه رجع عن ذلك]  
لك أن تقول ان كان الذى صدر من عمر اجاعا فكيف ساغ لعل مخالفة وان كان غير اجاع فكيف احتج  
به الأصحاب ويحجب بأنه اجاع على جواز الزيادة لاعلى تعينها لما سياتى أنها تعزيرات [قوله تعزيرات]  
أى لأنها لو كانت حدا ما جاز تركها ووجه الثاني أن التعزير لا بد من تحقق سببه وأيضا لو كان تعزيرا لما  
جاز بلوغه أربعين ورد بأن ذلك تعزيرات واعترض الرافعي بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر فيجز  
مجاورة الثمانين [قوله ويحد باقراره] أى الحقيقي [قوله قضيب] وهو الفصن أى فيكون ضعيفا .

كذلك ويلف عليها ثيابها وجوبا ويلفها نحو امرأة ومحرم والخثي كالمرأة ولا يلف ثيابه الا محرم (قوله ولا تشديده) أى المحدث ولو أنى والد مفرد مضاف فيشمل اليدين معا فيحرم شدهما عند شيخنا الرملى ويكره فقط عند الخطيب والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤله ولا يتولى الجلد الا الرجال ولومن أتى وخثى ويجلد ذوا الهيئة في محل خال واستحسن الماوردى ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنها أسرتها (قوله ولا تجرد) فيكرهه (قوله دون نحو جبة) فيجب نزعه (قوله فلا يجوز) أى عدم تواليه فيحرم ولا يعتد به نعم إن بقي ألم الأول عند الضرب الثانى كفى قاله الامام ورجحوه

(فصل : فى التعزير) من العزر وهو مفرد التعازير كما مروى يطلق لغة على التعظيم والتفخيم والتأديب والاحلال والرد والمنع والضرب الشديد ودون الحد وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً وهو لله أولادى ولا يستوفى ما يتعلق بالآدمى الا بعد طلب ذلك الآدمى كفى حد السرقة وغيره ويلزم الامام إجابته المصلحة (قوله فى كل معصية الخ) هذا الضابط للغالب فقد يشرع التعزير ولا معصية كتأديب طفل وكافر وكن يكذب بالآلهة ولا معصية فيها رقد يفتنى مع انتفاء الحد والكفارة كقطع شخص أطراف نفسه وكصغيرة صدرت من ذى هيئة قبل نهى الحاكم له وان تكررت ومثله وطء حليته في دير هالذا تكرر وتكليف المالك مملوكه مالا يطبق وقد يجتمع مع الحد كما فيمن تكررت منه الردة لأن الاصرار على الردة ردة ويعزر بعد اسلامه وقد تجتمع مع الكفارة كما فى الظهار واليمين الغموس وافساد صومه يوما من رمضان بجماع منه لحليته وقد يجتمع الثلاثة نحو من زنى بأمة فى رمضان زاد ابن عبد السلام وهو صائم معتكف محرم فى جوف الكعبة قال فيلزمه العتق والفدية ويحد للزنا ويعزر لقطع رجه واتهك الكعبة (فرع) يعزر من وافق الكفار فى أعيادهم ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لدمى يا حاج ومن سمى زائر قبور الصالحين حاجا (قوله كباشرة الأجنبية) من رجل بوطه أو غيره وان أوهم كلامه الأول والمراد بالأجنبية غير حليته ولو محرماً له (قوله والتزوير) هو محاكاة خط الغير (قوله بحبس) وله ادامة حبس من يكثر أذاه للناس ولا يكفه التعزير حتى يموت (قوله صفع) هو الضرب بجمع الكف أو يبطنها (قوله أوتو يبخ بالكلام) وبالقيام من مجلس وخلع ملبوس ويجوز باركاب دابة نحو حمار مقاباً ودورانه بين الناس وبكشف رأسه وبحلق رأس لمن يكرهه ويصلب دون ثلاث وتقريب دون عام فى الحرودون نصفه فى الرقيق ولا يجوز منع طعام أو شراب أو صلة أو خلق لحية وان قلنا بالأصح انه يكره خلقها لنفسه من نفسه وخلق رأس المرأة كاللحية ولو عزر به فيهما كفى ومنع شيخنا الرملى تبعاً لابن دقيق العيد الضرب بالردة المعروفة الآن لدوى الهياآت لأنه صار عاراً فى ذريتهم فراجع (قوله ويجتهد الامام) وكذا غيره ممن يجوز له التعزير من نحو كافل صبي أو مجنون أو سفيه وسيد فى رقيقه ومعلم لم تعلم منه لكن باذن ولي محجور وزوج خلق نفسه (قوله وله أن يجمع الخ) هو دفع لما توهم من أن أو لأحد الاشياء فيفيد أنها للإباحة فله جمع نوعين فأكثر ونجب مراعاة الأخف فالأخف كالتصايل (قوله وله فى المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة) بخلاف المتعلق بالآدمى كما مر فى الاشارة اليه

(فصل : يعزر بحبس أو ضرب الخ) وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصانا لا يبلغ مع الذى ضم اليه من ألم الحبس مثلاً أدنى الحدود ثم من الأنواع التى يعزرها التقي أيضاً ولا يجوز خلق لحيته وفى تسويد وجهه وجهان والأكثر على الجواز ولا يجوز على الجديد بأخذ المال .

(ولا تشديده) بل ترك يذاه مطلقين حتى يتقى بهما (ولا تجرد ثيابه) بل يترك عليه قميص أو قميصان دون جبة محشوة أو فروة (وبالضرب) عليه (بحيث يحصل زجر وتنكيل) فلا يجوز أن يضرب فى كل يوم سوطاً أو سوطين (فصل) فى التعزير (يعزر فى كل معصية لا حد لها ولا كفارة) كباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة مادون النصاب والسلب بما ليس بقذف والتزوير وشهادة الزور والضرب بغير حق (بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ) بالكلام (ويجتهد الامام فى جنسه وقدره وقيل ان تعلق بالآدمى لم يكف توبيخ) فيه بخلاف المتعلق بحق الله تعالى وله أن يجمع بين الحبس وغيره وله فى المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة فيه

(فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلد و) في (حر من أربعين) جلد أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا (٢٠٦) جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لابل يعتبر كل معصية منها بما

يناسبها مما يوجب الحد فتعزير مقدمات الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد ينقص عن حد الزنا لاعتدال القذف

والشرب وتعزير السب بما ليس بقذف ينقص عن حد القذف لاعتدال الشرب وتعزير سرقة مادون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو مائة جلد لأن القطع أبلغ منها (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للإمام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو) مستحق (تعزير فله) أي للإمام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأصحين أن الحد مقدر لا يتعلق بنظر الإمام فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الإمام فإذا لم يؤثر فيه إسقاط غيره

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية

(له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وذمي حر وعبد وصبي ومجنون

(قوله فان جلد) وغير الجلد مثله كالمس (قوله ولو عفا مستحق حد عنه فلا تعزير) ولا تجوز الشفاعة في ترك الحدود إن بلغت الإمام أو كان المحدود صاحب شر والجلزت وتجوز الشفاعة في التعزير مطلقا إلا لذى شر أيضا (قوله فله الخ) أي للإمام أن يعزر من لزمه التعزير بعد عفو مستحقه لما فيه من الإصلاح وقد فرق الشارح بينه وبين الحد .

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية وكذا ضمان غيرهم وحكم الخائن وسكوته عنهما غير معيب والصيال لغة الاستطالة والثوب وشرعا استطالة مخصوصة (قوله له) أي أن لم يكن من الولاية والأوجب الدفع عليهم ولو عن المال وفي غير الصيال ولهم وكذا لغيرهم عند الأذن على المعتمد المجمع على فاعل المعصية كمشرب خمر في بيته كما قاله الإمام وتفسير الضمير بالشخص يشمل دفع ذمي أو حر في مسلم صال على كافر ولو حريا أو على مسلم ولو غير معصوم أو على بضع أو مال ولو حرية أو حر في قال شيخنا وهو كذلك لأنه لا يجوز لغير المعصوم نحو القتل على ما يأتي (قوله مسلم الخ) سواء الذكور أو الأنثى ولو أجنبية حاملا والأصل والفرع نعم لا يدفع مضطر ولا مكره على اتلاف مال غيره وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الكراه بالقتل أو القطع فان كان بإتلاف ماله جاز لئلا يدفعه ولكل من المسكره بفتح الراء والموصول عليه دفع المسكره بكسر الراء ولا ضمان وإن ظهر الإكراه بعد القتل مثلا (نبيه) لا يخفى أن الاختصاص كالمال فيما ذكر فيه (قوله على نفس) ولو بمال أو للصائل وكذا ما بعدهما وجوباً أو ندباً فمن رأى شخصا يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل بماله أو رآه يزني بماله وجب دفعه عنه (قوله أو بضع) وكذا مقدماته (قوله إذا كانت الخ) هو قيد لوجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز الدفع عن غير المعصوم إلا بنحو قطع أو تلف منفعة عضو نعم قال شيخنا يجب الدفع عن بضع الحرية ولو بالقتل قال ودخل في المعصوم الكتاب المحترم فيجب الدفع عنه ولو كان الصائل عليه مسلما معصوما أدى إلى قتله ونقل عن الخادم ما يخالفه فراجع (قوله فان قتله) أي قتل الدافع الصائل لم يضمنه وعكسه بأن قتل الصائل الدافع فيضمنه ولو بالقود أو ان لم يوجب الدفع على المعتمد (قوله فلا ضمان) وفارق قليل المال هنا مافي السرقة لوجود المبيع هنا (قوله ولا يجب) أي على غير الولاية كالمس (قوله الدافع عن مال) لا يقتصر كولي في مال محجوره ووديع وكالمرهون ولو على غير المرهون وكما لو لم على عدم الدفع قص جاء أو منصب أو خسارة أو نحو ذلك واختار الفزاري وجوب الدفع عن المال مطلقا كما ذكره شيخنا في شرحه والاختصاص كالمال ويشترط الأذن كما يأتي في نحو النفس (قوله وكذا نفس) كلا أو بعضا أو منفعة وأول ذمي (قوله كافر) ومثله مسلم غير معصوم أيضا (قوله أو بهيمة) أي صائفة كما هو الفرض فخرج به ما لو كانت بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه (قوله فيجوز الاستسلام) أن لم يمكن هرب أو نحو استغاثة والأوجب ذلك فان قاتل مع ذلك صار ضامنا لقتله [قوله وفي حر من أربعين] لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الجرمين لأنهما تعزيرات لا تعزير واحد

(كتاب الصيال)

[قوله كل صائل] دخل المرأة الحامل وبحث بعضهم تخريبها على تترس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل هذا في دفع المرأة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول [قوله فلا ضمان] أي جواز القتل بنافي ذلك ولأنه أبطل حرمة دمه بصياله [قوله وكذا نفس] بحث الزركشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا لتفاءلها الموجب هنا [قوله فيجوز الاستسلام] منه ما وقع

لثمان

(على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فان قتله فلا ضمان)

فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لا روح فيه (ويجب عن بضع) قال البغوي بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الأظهر) فيجوز الاستسلام له

بعض مشايخنا نعم لا يجوز استسلام من به نفع عام كعالم أو شجاع قاله شيخنا (قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه الخ) أى ذاتها أو ما تعلق بها من مال وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب نارة الى الأول وبقوله ولا يجب أخرى الى الثانى لكن كلام المصنف ظاهر أو صريح فى ارادة الأول وعلى كل فهذا داخل فيما قبله ولعل ذكره لأجل مخالفة الخلاف فتأمل (قوله ولا يجب الدفع عن المال بشرطه) وفارق حرمه كتمان الشهادة المؤدى للضياع بوجود الصيال هنا (قوله فيها) ضميره فى الموضوعين عائد الى أخرى للاشارة الى أن فى الدفع عن المال طريقين وأنه لاخلاف فى الدفع عن النفس خلافا لما يوحى به كلام المصنف (قوله ضمنا) ان كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والا كفصوب أو نحو ميل فلا ضمان لها بل يضمن واضعها ما أنلفته (قوله ويدفع الصائل) ويصدق فى دعواه عدم الصيال وفى مراعاته الممكن بيمينه فيهما ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه عنه (قوله بكلام أو استغاثته) فهما سواء الا ان لزم على الاستغاثته ضرر من نحو ظالم فيجب تأخيرها عن الزجر (قوله بالمجمة والمثلثة) لا بالمجمة والنون فانه لا يصح لشموله الاستغاثته بمن يقتله أو يضربه مثلا (قوله وتحريم قتال) وكذا غيره من نحو ضرب أو قطع فان خالف ضمن ولو بالقصاص على المعتمد أى حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثته من حيث الحرمة إذ لا ضمان فيهما وكذا غيرها مما فيه الترتيب وخالفه فسقط ما بعضهم هنامن الاعتراض فراجعوه ولو أمكن المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة .

(تنبيه) محل مراعاة الترتيب عند امكانه فالولم يجد الاسكينا أو سيفا ابتداء فله الدفع به أو التحم قتال واشتد الأمر سقط الترتيب أو كان المصول عليه غير معصوم كحرى فكذلك قال شيخ الاسلام وكذا فى الفا حشة كأن رآه قد أوج فى أجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه ولم يعتمد عليه شيئا تبعنا الشيخنا الرملى ونقل عن

لعثمان رضى الله عنه [قوله والثانى يجب] أى أقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وكما يجب عليه احياء نفسه بالطعام [قوله والدفع عن غيره الخ] اقتضى هذا الكلام أولا وآخرا أن من رأى انسانا يتلف مال الغير أو مال الرأى وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل بتحريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالى بالوجوب ثم لا يخفى أن ازالة المنكر من فروض الكفايات فلعل المنفى هنا الوجوب العيني ثم ظهر لى أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال فى ازالة المنكر بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فان توقف التخلص على دفع وقتال كان ذلك فى الأموال ونحوها جائزا لا واجبا كما بين فى هذا الباب وبهذا ان شاء الله تعالى يزول الاشتكال [قوله فان أمكن هرب] أى اذا كان الصيال على النفس أو غيرها وأمكن الحرب به [قوله فالذهب وجوبه] اذا تأملت هذه العبارة استفتت منها أن معنى جواز الاستسلام السابق أنه اذا دار الأمر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما اذا أمكن الحرب فانه يجب ويحرم الثبات والا لكان من حق المؤلف أن يقدمه على تحريم القتال ولا يذكر وجوب الحرب وهذا ظاهر ان شاء الله ولكن بقي شئ وهو أنه لو تمكن من الحرب فلم يفعل هل يكون مضمونا الظاهر نعم ولا يشك على هذا ما لو اتقاء فى ماء مغرق فترك السباحة وهو يحسنها

والثانى يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب تارقه ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب) فيها (قطعا) لأن له الايثار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما اذا لم يخف على نفسه قال الرافعى كذلك قيده الشيخ ابراهيم المروروذى وغيره وسكت فى الروضة عن العزو (ولو سقطت جرة) من علو على انسان (ولم تندفع عنه الا بكسرها) فكسرها (ضمنها فى الأصح) والثانى لا تنزيلا لها منزلة البهيمة الصائلة ودفع بأن للبهيمة اختيارا (و يدفع الصائل بالأخف) فالأخف (فان أمكن بكلام أو استغاثته) بالمجمة والمثلثة (حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثانى

لا يجب النظر في الثاني حل نص الحرب على من يقن النجاة به ونص عدمه على من لم يقن (ولو عشت يده خلعها بالأسهل من فكه لحية وضرب شديقه) بكسر الشين (٢٠٨) (فان مجزئتها فدرت أسنانه) بالنون أى سقطت (فهدر) لأن العض لا يجوز بحال

شيخنا الرملي حل كلام شيخ الاسلام على المحسن (قوله عضت) قال أهل اللغة العض بالاضاد المجمة ان كان بالجراحة والافبالطاء المشالة نحو عظ الزمان (قوله بالأسهل) فيقدم الانذار ثم الزجر ثم الفك ثم نحو بيع بطنه أو عصر خصيته ثم ضرب شديقه ثم فقه عينه فالواو بمعنى الفاء (قوله فهدر) أى ان كان العضوض معصوماً أو حياً كان العاض مظلوماً والاكتارك صلاة بعد الأصر بها وزن محسن ومرتد فلا يهدر (قوله لأن العض لا يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والا فهو حقه فله فعله (قوله ومن نظر البناء للفعول) لأن بناءه للفاعل فاسد ويشترط كون النظر للغرض كخطبة وليس النظر أصلاً ولا فرعاً للظنوراليه ويصدق ان ادعى غرضاً بمكنا (قوله الى حرمه) جمع حرمه من الاحترام ولو خنتى أو أمرد ولو مستورة (قوله فى داره) ولو عارة أو مؤجرة ومثلاً الخيمة فى الصحراء وخرج بهما غيرهما كالمسجد والشارع ونحوهما (قوله من كوة) أى غير واسعة وكذا من نحو منارة مما لا يعد صاحب الدار مقصراً بفتحته بخلاف باب مفتوح أى بغير فتح الناظر (قوله عمداً) خرج مالو وقع اتفاقاً أو خطأ ويصدق الرامى فى ذلك لو خالفه الناظر وخرج مالو كان الناظر مجنوناً أو أعمى أو فى ظلمة فهو مضمون وان تبين بعد الرمى (قوله أى الناظر) ولو مؤجراً أو عبراً أو امرأة وصيباً (قوله بخفيف) لا بثقل الا اذا لم يجد غيره فله رميه به فان لم يندفع به استغاث عليه بنحو سلطان فان تعذر فله ضربه بسلح ورميه بقبل (قوله وزوجه) أى حليلة ولو أمة أو متاعاً (قوله قيل وعدم استتار الخ) هو مرجوح فى رمى ولو مستورة كما تقدم (قوله قيل وشرط انذار الخ) اعتمده شيخنا الرملي ان ظن أنه يفيد والا فلا يشترط وهو جمع للتناقض (تنبيه) متى قصر الرامى فهو ضامن مالا أو قوداً (قوله ولو عزز ولى ولده) أى مولى (قوله وزوج زوجته) أى الحرة وكذا الأمة بلا اذن سيدها (قوله ومعلم صبية) الأولى متعلمة منه ولو غير صبية وسواء أذن له الولي أو لا إذله التأديب ولو بالضرب بغير اذن الولي على المعتقد (قوله فمضمون) نعم لا ضمان على سيد أو مآذونه فى عبده بالضرب أو بنوع مخصوص منه فان قال عززه وأطلق فهو مضمون ولا على من عزز غيره بأذنه مطلقاً أو بنوع مخصوص ولا على من عزز ممتنعاً من أداء حق عليه وان أدى الى قتله كما مر فى الفلس عن شيخنا الرملي ولا على مكرتدابة بضربها المعتاد (قوله على العاقلة) فهو ضمان شبه عمد نعم ان ضرب به ضريراً يقتل غالباً أو بما يقتل غالباً أو قصد قتله وجب القصاص أو دية مغلظة فى ماله كذا قاله بعض مشايخنا فليراجع (قوله اذا حصل به هلاك) منه يعلم أنه لا ضمان بنحو تو بيخ بكلام وصفه (قوله ولو وحده مقدراً فلا ضمان) ولو فى حراً أو برد أو مرض يرجى رؤه (قوله بالنص) بيان للراد من المقدّر فيخرج به ما بالاجتهاد وسيأتى (قوله دون الشرب) قيد لعدم الخلاف لا للاخراج من الحكم كما يعلم بما بعده (قوله ضرب) مبنى للجھول وكذا ضربه المذکور بعده (قوله بأن يتعين السوط) اذا تأملت ما ذكره الشارح فى تقرير الخلاف ظهر لك أن المعبر عنه بالصحيح

(ومن نظر) بالبناء للفعول (الى حرمه) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (فى داره من كوة) بفتح الكاف طاقه (أو ثقب) بفتح المثناة (عمداً فرماه) أى الناظر صاحب الدار (بخفيف كحصاة فأعماه) أو أصاب قرب عينه فخرجه فات فهدر بشرط عدم محرم وزوجه للناظر) لأن له معهما شبهة فى النظر (قيل و) عدم (استتار الجرم) بالثياب لأنه مع استتارهن لا يطلع على شئ فلا يرمى ودفع بأنه لا يدري متى يسترن ويتكشفن فيحسم باب النظر (قيل و) شرط (انذار) بالمجمة (قبل رميه) على قياس دفع الصائل أولاً بالأخف وهورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو هزرولى) ولده (دوال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من شوز وغيره (ومعلم) صبية ويسمى فى غير الوالى تأديباً أيضاً (فمضمون) تعزيرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقبة

لأن الفعل وهو الالقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم [قوله لا يجب] لأن اقامته بذلك المكان جائزة فلا ترجب مفارقتها [قوله فأعماه الخ] قضيته التحجير والمنقول أنه يقصد العين ثم لا يضر اصابته ما بقربها خطأ [قوله فهدر] خالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة [قوله واستتار الجرم] عطف على قوله محرم [قوله وانذار] عطف على قوله عدم [قوله فمضمون تعزيرهم] قال الزركشى لو كان الضرب يقتل غالباً وجب القصاص [قوله ولو وحده] أى الامام ولو جلد المقدوف القاذف بأذنه فات فلا ضمان والاوجب الضمان بالقود [قوله مقدراً] هو تأكيد فان الحد لا يكون الا مقدراً لكن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص [قوله بالنص]

(ولو وحده مقدراً) بالنص كذا التقذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شارب بنعال وثياب) دفع فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصحيح) والثاني فيه الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب هكذا بأن يتعين السوط (وكذا أو يعون سوطاً)

أكثر) من أر بعين غلات (وجب قسطه بالعدد) ففى أحد وأر بعين جزء من أحد وأر بعين جزءا (وفى قول نصف دية) لأنه مات من مضمون وغير مضمون (ويجزيان فى قاذف جلد أحدا وثمانين) ففى قول يجب نصف الدية والأظهر جزء من أحد وثمانين جزءا منها (ولستقل) بأمر نفسه (قطع ساعة) منه وهى بكسر السين غدة تخرج بين الجلد واللحم إزالة للسين بها (الإغوفة) من حيث قطعها (لا خطر فى تركها أو الخطر فى قطعها أكثر) منه فى تركها فلا يجوز له قطعها بخلاف ما الخطر فى تركها أكثر أو فى القطع والترك متساو فيجوز له قطعها كغير الخوفة (ولأب وجد قطعها من صبي) ومجنون مع الخطر (فيه) ان زاد خطر الترك (عليه) (لاسلطان) بعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع ولو زاد خطره على خطر الترك أو تساوى امتنع القطع (وله) أى للولى الأب أو الجدة (ولسلطان قطعها بلا خطر) فيه (وفصد وحجامة فلو مات) الصبي أو المجنون

طريق قاطع بعدم الضمان فى الضرب بالسوط وأن المعبر عنه بالمشهور ومقابلته طريق حاكية مقابلة له وأن مقابل المشهور طريق قاطع بالضمان فى غير السوط وأن الصحيح ومقابلته طريق حاكية مقابلة له فتأمل وافهم والله الموفق (قوله أو أكثر من أر بعين) لم يقل سوطا على ما هو ظاهر العبارة ليفيد أن هذا لا يتقيد به بل يجزى فى غير السوط مما تقدم فتأمل (قوله ووجب قسطه) أى ان بقى ألم الضرب قبله وإلا فكل الضمان به عليه (قوله فى أحد وأر بعين) أى فى الحر وفى أحد وعشرين فى غيره جزء من أحد وعشرين جزءا من قيمته وهو ثلث سبعا (قوله والأظهر الخ) استشكله الزركشى بأن ألم السوط الأخير لا يساوى ألم السوط الأول لأن هذا لاقى البدن محييا فيجب أن يسقط فإن جهل ووجب النصف وأجيب بأن المراد بالألم المعنوى وهو واحد فى كل ضربة وأما ألم الجسم فغير معتبر وإن كان واسطة فى التألم الأول ولذلك لم يوجبوا كون الضربة الثانية مثالا على محل الضربة الأولى فراجع (قوله ولستقل) وهو البالغ العاقل الحر ولو سفيها ومثله المسكاتب والموصى بعقده بعد موت الموصى ولوقبل اعتاقه (قوله قطع سلعة منه) بنفسه أو بنائبه ولا ضمان عليه (قوله بكسر السين) على الأنصح ويجوز فتحها مع سكون اللام وفتحها وهو الأنصح فى الأمانة (قوله غدة) أقلها كالخصة وأعلاها كالبطيخة (قوله لا خطر فى تركها) أى والخطر فى قطعها فقط (قوله بخلاف ما الخطر فى تركها أكثر) أو كان فيه فقط (قوله كغير الخوفة) بأن لا يكون خوف فى تركها ولا فى قطعها فجعل الصورتين يمنع القطع فى اثنتين منها بأن يختص الخطر بالقطع أو يكون فيه أكثر ويجب فى اثنتين أيضا بأن يختص الخطر بالترك أو يكون فيه أكثر كما قاله البلقيني وأقره شيخنا فى شرحه ويجوز فى الباقيتين فقله فيجوز هو جواز بعدم منع فيصدق بالواجب فتأمل وبقى ما لو جهل خطر الترك أو القطع أوهما معا وفى ابن حجر جواز القطع فى الأولى دون البقية كذا قالوا وفيه بحث واضح لأنه اذا جهل خطر الترك فاما أن يعلم خطر القطع أولا والقطع فى الأول ممتنع والثانى هو جهلها معا واذا جهل خطر القطع فاما أن يعلم خطر الترك أولا والقطع فى الأول ممتنع والثانى هو جهلها معا وبما ذكر علم أن ما عدا جهلها معا داخل فى كلامهم السابق لأن قولهم ان الخطر يختص بالترك شامل لما اذا علم عدم خطر القطع أو جهل وقولهم ان الخطر يختص بالقطع شامل لما اذا علم عدم خطر الترك أو جهل فلم يخرج عن كلامهم إلا مسئلة جهل خطرهما معا والظاهر فيها عدم القطع لاجتماع مقتضى المانع فراجع وتأمله ويعلم الخطر بقول أهل الخبرة ولو واحدا أو بمعرفة القاطع بنفسه أو بمعرفة الولى اذا كان عارفا بذلك (قوله ولأب وجد) ومثلها أم لها وصاية وقيم ووصى والجواز هنا بمعنى الوجوب لأنه بعد منع كإس فيجب بالأولى عند اختصاص الخطر بالترك وحده (قوله لالسلطان الخ) ظاهره وان اختص الخطر بالترك فراجع مع ما يأتى (قوله أو تساوى امتنع القطع) بخلاف المستقل كما مر لأنه يتصرف فى نفسه (قوله الأب أو الجدة) وكذا من ألحق بهما كما مر ولسلطان علاج لا خطره فيه أى العلاج ومنه سلعة لا خطر فى تركها ولا فى قطعها كما فى المستقل كما مر ومنه ثقب الأذان وإن كره فى الذكر وخرج بالولى والسلطان غيرهما كالأجنبي ومنه أب رقيق أو سفيه ومنه سيد فى رقيقه فليس لهم علاج مطلقا ويضمنون قودا أو مالا (قوله كالتعزير) وقرئ بخوف الهلاك هنا (قوله ولو فعل سلطان) وكذا غيره بمن مر بصي أو غيره ما منع منه فدية مغلظة

دفع لما يقال ذكر التقدير فى المتن مستدرك [قوله غلات] أى بالجميع [قوله أحدا وثمانين] ذكر باعتبار السوط [قوله ولستقل] بأمر نفسه أى وهو الحر المكاف ولو سفيها [قوله والثانى الخ] أى فتجب الدية قال الزركشى وتكون شبه عمد [قوله فدية] ظاهره ولو كان الخطر فى القطع أكثر أولا

ولا قصاص ولو كان ذلك بغير الأب أو الجدة فدية في ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حد وحكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال) مثال الحدة ضرب في (٢١٠) الحمر ثمانين فئات في محل ضمانية القولان (ولو حده بشاهدين فبانا

هسدين أو ذيبين أو صراحتين) فئات (فان قصر في اختبارهما فالضمان عليه وإلا فالقولان) وفي الشق الأول قال الامام يتردد نظر الفقيه في وجوب القصاص فيجتمعل أن لا يجب للاستناد الى صورة البينة والأظهر وجوبه لمجموعه (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على النسيين والعبد في الأصح) لأنهم يزعمون أنهم صادقون والثاني نعم لأنهم فروا والقاضي الثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال وعلى الرجوع على العبد ينعلق القرم بذمتها وقيل برقبتهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين لأن قول الصبي لا يصلح للاتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حجج أوفد باذن) من يعتبر اذنه فأقصى الى تلف (لم يضمن) وإلا لم يفعله أحد (وقتل جلاد وضربه بأمر الامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الامام دون الجلاد (وإلا) أي وان علم ظلمه

في ماله وسيد ذكر الشارح بعضه (قوله ولا قصاص) نعم لو عاج بقطع سلعة الخطر في قطعها فقط أوفيه أكثر وجب القصاص قاله البلقيني وأقره شيخنا في شرحه وخالفه الخطيب (قوله وما وجب) أي من غير الكفارة (قوله بخطأ امام في حد وحكم) ومنه التعزير (قوله فعلى عاقلة) أي الامام (قوله فبانا) أو أحدهما (قوله فان قصر) قال شيخنا الرملي بأن لم يبحث أصلا (قوله والأظهر وجوبه على عاقلة) هو المعتمد اذا لم يبحث أصلا كما مر (قوله فلا رجوع على النسيين) وكذا لا رجوع على المراهقين وكذا لا رجوع على الفاسقين إلا ان كانا متجاهرين بنفسيهما بغير الكفر كما مر وهذا هو المعتمد لأن تدليسهما الظاهر ألنى تقصير الامام فعليهما القصاص أو المال (قوله ومن حجج أوفد) أي مثلا فكل علاج كذلك بجراحة أو دواء (قوله باذن) بحيث ينسب الفعل اليه (قوله من يعتبر اذنه) ومنه الولي فيما يجوز له فعله بنفسه (قوله لم يضمن) ان كان عالما ولم يخطئ أو قال له ارض داو في بهذا الدواء مثلا فان أخطأ أو كان غير عالم بالطب ضمن مطلقا وكذا ان قال له افصدني مثلا ان رأيت مصلحة وكان غير خاذق بقول أهل فنه قاله شيخنا الرملي (تنبيه) يحرم على المئتم قتل نفسه وان زاد ألمه ولم يطفئه لأن برأه مرجو نعم له مراعاة أهون مهلكين كان يلقي نفسه من نار في ماء أو يعدل الى السيف (قوله وان علم ظلمه وخطأه) الواو بمعنى أوفده مخالفة الاعتقاد كأن أمرا مام حتى جلادا شافعيًا بقتل مسلم في ذمى فان أكرهه الامام فلا ضمان على واحد منهما وإلا فعلى الجلاد وحده وفي عكس ذلك لاضمان على الجلاد وان لم يكرهه الامام (قوله ويجب ختان) الأولى ختن لأن الختان محل القطع من الذكر والأنثى ويندب اظهار ختن الذكور واخفاء ختن الاناث وأول من اختن من الرجال إبراهيم الخليل بالقدوم ومن النساء حليته هاجر أم ولده اسمعيل والقدوم مخففا اسم آل النجار على الأرجح وقيل اسم مكان وكان عمره ثمانين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وحل بعضهم الأول على ما بعد النبوة والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليتأمل (قوله الاحمية) المسماة بالبظر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة وهي فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر وخرج بالرجل والمرأة الختن فيحرم ختنه لأن الجرح مع الاشكال ممنوع على المعتمد في الروضة والمجموع ومنه يعلم أن من له ذكر ان مثلا لا يجوز ختن واحد منهما اذا اشتبه فان علم الأصل ختن وحده أو كانا أصليين ختنهما ولو خلق مخنونا سقط الوجوب وقد ولد مخنونا من الأنبياء أربعة عشر وقال السيوطي سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله : وسبعة قد رووا مع عشرة خلقوا وهم ختان غفد لازلت مأنوسا

خطر في الترك لكن قطع الماوردى هنا بوجوب القصاص [قوله وفي قول في بيت المال] لأن الواقع تكفر والعصمة لا تطرد فابجابه على العاقلة اجحاف [قوله لأنهم يزعمون] أي ولأنه أيضا مأمور بالبحث [قوله وعلى الأول] يتعلق بقوله بذمتها [قوله وعلى الأول الخ] هذا يشبه قول الأصحاب لو أنلف العبد الودعية فان قلنا الصبي يضمنها لو أنلفها لتعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة [قوله من يعتبر اذنه] شمل اذن الولي فيما يجوز له فعله [قوله ويجب ختان] قيل الصواب الختن مصدر لأن الختان موضع الختن ومنه اذا اتقى الختانان [قوله بعد البلوغ] أي على الفور إلا لعذر ولو بلغ مخنونا فلا وجوب قتل

وخطأه (فالقصاص والضمان على الجلاد ان لم يكن أكره) من الامام وان أكرهه فالضمان عليهما والشارح والقصاص على الامام وكذا الجلاد في الأظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أي بقطع جزء (من اللحمية بأعلى الفرج والرجل بقطع ما ينكشف حشفته) حتى ينكشف جميعا (بعد البلوغ)

محمد آدم ادريس ثيث ونو ح سام هود شعيب يوسف موسى  
لوط سليمان يحيى صالح زكريا حفظة مرسل للرسل مع عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظر لأنه ليس نبيا الا إن كان مراده مطلق من ولد محتونا وغلب غيره عليه .  
(فرع) يجب قطع السر من المولود بالأولى من الختن لتوقف الحياة عليه غالبا وهو بضم السين ثم المهمة  
المستددة ويقال لمحله السرة (قوله الذي هو مناط التكليف) أى فاستغنى بذلك عن التكليف الذى هو المراد  
ولابد من الاطاعة أيضا والسكران كالسكر وخروج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يطيقه فلا يجب ختنهم وقال  
شيخنا يجب على ولي المجنون ختنه ولا يجوز ختن الميت وان تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من  
وجوبه أنه يجبره الامام عليه لو امتنع وأنه لا ضمان لومات به الا ان كان في نحو حو فعليه نصف الضمان قاله  
شيخنا (قوله للأمر به) علة للوجوب بقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان كما مر وأمرنا  
باتباعه أمرنا بفعل تلك الأمور فهو من شرعنا وليس أمرنا بها صيرها شرعا لنا (قوله وعدم الخ) دفع  
لما يقال لا يلزم من الأمر باتباع الملة الوجوب لاشتمالها على الواجب والمندوب والجواب أن هذا قطع  
جزء ولا يخلف ولولم يكن واجبا لما جاز كما في قطع اليد أو الرجل في السرقة (قوله في سابعه) ويكره  
قبله والكلام في المطبق (قوله سابع يوم من الولادة) أى بعده فلا يحسب من السبع يوم الولادة بخلاف  
العقبة والفرق لائح فان أخر فالى الأربعين ثم الى السنة السابعة (قوله أخر) وجوبا (قوله حتى  
يحنثه) بقول أهل الخبرة (قوله وعليه الدية) مغلظة في ماله لأنها دية عمد (قوله أى أب أوجد)  
وكذا وصى وقيم وكلام المصنف يشملهما (قوله أجنبي) أى غير من له ولاية بغير اذن وليه أو بأذنه  
وهو عالم بعدم اطاقته فان جهل فالضمان على الولي ويصدق في دعوى جهله بيمينه (قوله ضمنه) أى  
بالقود وان قصد اقامة الشعار نعم ان ظن الجواز فلا قود وتجب الدية المغلظة (قوله وأجرته) وبقيّة  
مؤنه (قوله في مال المختون) فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب أو بيت مال أوسيد في رقيقته .

(فصل) في بيان حكم ما تلتفه الدواب (قوله مع دابة) الأولى معه دابة وولدها السائب معها مثلها كما  
سيأتى (قوله ضمن) ولوصيا أو قنا في رقبة ولو بأذن سيده (قوله اتلافها) أى ما تلف بها أو بما عليها  
لوروق على شيء أو بسببها كأن ازعج بها فتلف وضمان النفس على العاقلة (قوله أم غاصبا) قال شيخنا  
وكذا المكروه لكن قرار الضمان على المكروه بكسر الراء فراجعه (قوله وسواء الخ) وسواء البصير  
والأعمى أيضا وهذا إذا انفرد من ذكر فلا اجتماعا أو اثنان منهم استوى السائق والقائد ويقدم الراكب  
عليهما قال ابن يونس الا إن كان زمامها بيد غيره فعليه لاعلى الراكب فراجعه ولوتعد دارا كب فعلى  
المقيم ان نسباليه فعل لانحو مريض ولوركب ثلاثة في الجانبين والوسط فقال شيخنا الزيادة والعلامة  
ابن قاسم كالطبلوى ضمنوا سواء وقال شيخنا الرمل كوالده بتضمين الذى في الوسط وحده ولوتعد

الشارح الذى هو مناط التكليف كأنه يشير الى ذلك [قوله ويندب تعجيله] أى ولو لأثنى [قوله  
فلا ضمان في الأصح] [تتمة] كما يجب الختان يجب قطع السرة لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك قال  
الغزالي وتثقيب أذن الصغيرة لتعلق الحلقى حرام لأنه جرح لم تدع اليه ضرورة الآن ثبت فيه شيء من  
جهة الشرع ولم يبلغنا ذلك واعترض بحديث أم زرع قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبى زرع الخ  
وقد نص الامام أحمد على جوازه للصبية لأجل الزينة وكرهته في حق الصبي [قوله والثاني الخ] هذا  
يرشدك الى شمول عبارة المنهاج لمن بلغ مجنوننا وإن أباه قول الشارح السابق وهو في الصغير أسهل .

(فصل من كان معه دابة أو دواب)

الذى هو مناط التكليف  
للأمر به وعدم جوازه لولم  
يكن واجبا (ويندب  
تعجيله في سابعه) أى سابع  
يوم من الولادة (فان ضعف  
عن احتماله) في السابع  
(أخر) حتى يحنثه (ومن  
ختنه في سن لا يحنثه)  
من ولي وغيره فمات (لزمه  
قصاص الا والدا) فلا وعليه  
الدية (فان احتمله وختنه  
ولى) أى أب أو جدا وأعلم  
ان لم يكن له ولي غير فمات  
(فلا ضمان في الأصح) لأنه  
لا بد منه وهو في الصغير  
أسهل والثاني نظر الى أنه  
غير واجب في الحال وان  
ختنه أجنبي فمات ضمنه  
في الأصح (وأجرته في مال  
المختون) لأنه لمصلحة

(فصل من كان معه دابة  
أو دواب ضمن اتلافها نفسا  
ومالا ليلا ونهارا) سواء  
أ كان مال كها أم أجبره أم  
مستأجرا أم مستعبرا أم  
غاصبا سواء أ كان سائقها  
أم راكبها أم قائدها لأنها في  
يده وعليه تعهدا وحفظها  
(ولو بالثأر أو رات) بالثأر



(بطريق فتلف به نفس أو  
ملا فلا ضمان) لأن الطريق  
لا تخلو عنه والمنع من  
الطروق لا سبيل إليه  
(ويحترز عما لا يعتاد  
كركض شديد في وحل  
فان خاف ضمن ما تولد  
منه) لخالفته المعتاد (ومن  
حمل حطباً على ظهره أو  
بهيمة خاك بناء فسقط  
ضمنه) لأن سقوطه بفعله  
أو فعل دابته المنسوب إليه  
(وان دخل سوقاً فتلف به  
نفس أو مال ضمن) ذلك  
(ان كان زحام) بكسر  
الزاي (فان لم يكن وتمزق)  
به (نوب فلا) يضمنه (الا  
نوب أعمى ومستدير  
البهيمة فيجب تنبيهه) أى  
كل من الأعمى والمستدير  
فان لم ينبهه ضمنه (وانما  
يضمنه) أى ماذ كر (اذالم  
يقصر صاحب المال فان  
قصر بأن وضعه بطريق  
أو عرض له الدابة فلا)  
يضمنه (فان كانت الدابة  
وحدها فأتلفت زرعاً أو  
غيره نهاراً لم يضمن صاحبها  
أو ليلاً ضمن) (لاحديث  
الصحيح في ذلك رواه  
أبو داود وغيره وهو على  
وفق العادة في حفظ الزرع  
ولحوم نهاراً والدابة ليلاً) (الا  
ان لا يفرط في ربطها) بأن  
أحكمه وعرض حلها (أو  
حضر صاحب الزرع وتهاون

أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الروم فلم لوسقطت الدابة بمرض أو موت أو الركب كذلك فتلف بهما  
شيء فلا ضمان قال الزركشي وكالمرض الرمح الشديدة وخالفه ابن حجر ولو غلبت ركبها وأتلفت شيئاً ضمنه  
لتقصيره بر كوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارقت السفينة وخرج بغلبتها مالوا أنفلتت  
قهر عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث (تنبيه) لو أركب أجنبي أو ولي صبياً أو مجنوناً دابة ضمن  
الركب وان أمكنهما ضبطها على المعتد ولو نخسها انسان بغير اذن من معها ضمن الناحس وان كان رقيقاً  
ولو غلبت ركبها فردها انسان بغير اذنه ضمن الراد حيث نسب ردّها اليه ولو بإشارة فان رجعت فزعامة  
فلا ضمان عليه (تنبيه) ضمان النفس ونحوها في هذا الباب على العاقلة (فرع) لو كان خلف الدابة تبع  
لها كولدها ضمن ما يتلفه ان كان له يد عليه بذلك أو غصب أو إغارة أو ودية أو استحفاظ والا فلا يضمن  
ذلك كما لا يضمنه أيضاً (قوله فتلف به) أى بالبول أو الروث حال وجوده أو بعده نفس أو مال فلا ضمان هو  
المعتد خلافاً لما في المنهج (قوله في وحل) أو في زحمة للناس فيضمن ومثله في الضمان سوق نحو غم أو بقر  
أو ابل غير مقطورة في الأسواق قاله شيخنا الرملي وخالفه شيخنا (قوله لخالفته المعتاد) فما يعتاد من  
الركض وغيره لا ضمان فيه نظراً للعادة (قوله ضمنه) أى بمثله لأن اللبنة مثلية لصحة السلم فيها وضربها  
عن اختيار وما قيل من ضمانه بالقيمة يحمل على المالم يكن بناؤه بلبنات نعم لا يضمن جدار بنى مثلاً (قوله  
ان كان زحام) أى حال دخوله فان طرأ الزحام فلا ضمان (قوله فان لم يكن) أوطراً كما علم (قوله الانوب)  
أى مثلاً والمراد مامعها وكذا أنفسهما (قوله أعمى) وكذا معصوب العين (قوله ومستدير الخ) أى  
مطلقاً وكذا مقبل غير معزباً أو جنون وغافل ومفكر مطلق وملفت وكذا لو لم يجد منحر فانه يحرف اليه  
(قوله ضمنه) أى كلاً من المذكورين وماعه ولو نحو مداس ويجب كل الضمان وان لم يكن من صاحب المتاع  
جنب والا فمليه نصف الضمان ولو شك في فعل أحدهما رجع الى القرينة (قوله بأن وضعه بطريق) ولو  
واسعاً وبأذن الامام ومنه بطدابة بباب داره أو على حانوته فيضمن مطلقاً أيضاً ومن التقصير في المار مالو  
أراد أن يسبق دابة عليه احطب فتمزق به ثوبه فلا ضمان فيه (قوله صاحبها) أى من معها ولو غاصباً كما مر  
(قوله على وفق العادة الخ) فلو جرت بالحفظ نهاراً دون الليل فعليه أو بالحفظ فيهما ضمن فيهما أو بعده  
فيهما لم يضمن فيهما سواء البنيان والصحراء قاله شيخنا كابن حجر وقال شيخنا الرملي انه يضمن في البنيان  
مطلقاً (قوله أو حضر صاحب الزرع) أى حافظه ولو غير مالكة وتهاون في حفظه مع تمكنه من الدفع فلا  
ضمان والا ضمن صاحبها ولو أرسلها في مكان مقصوب فانتشرت بغيره وأفسدته ضمنه المرسل ليلاً ونهاراً ولو  
وجدتها في زرعها فان لم يلزم على إخراجها دخولها في زرع غيره فله إخراجها الى حديقته من فيه عودها الى  
زرعها فان زاد عليه ضمنها ان لم يكن مالكة سببها ولو أمكنه منعها من الأكل بنحو ربط فهاوأم ن تلف  
شيء يبقاها لزمه بقاءها فان أخرجها ضمنها بشرطه المذكور فان لزمه على إخراجها دخولها في زرع  
غيره ولو زرع مالكة لزمه بقاءها اذ لا ضرر عليه لأنه يغرم مالكة ما أتلفتة الا ما أمكنه منعها منه

أى ولو مقطورة (قوله بطريق) احتزبه عن مالك [قوله ضمن ذلك] أى مطلقاً عن التقييد بالأعمى  
والمستدير [قوله اذا لم يقصر الخ] ألحق القفال بالتقصير مالو كان يمشى من جهة وجار حطب من  
جهة أخرى فر على جنب الحمار وأراد أن يتقدمه فتمزق ثوبه بالحطب فلا ضمان لأنه جان بمروءه  
وجعل من ذلك مالو كان الحطب موضوعاً بالطريق الواسع فربه انسان وتعلق به [قوله لم يضمن صاحبها]  
محله اذا أرسلها في الصحراء دون العبد والمراد بصاحبها ذواليد لكن قال بغوى ان المودع والمستأجر  
يضمنان نهاراً وتوقف فيه الشيخان [قوله رواه أبو داود] وهو حديث البراء السابق وعلى التهار حمل

في دفعها) فلا يضمن

(وكذا ان كان الزرع في محوطه باب زركه مفتوحاً) فلا يضمن (في الأصح) والثاني يضمن لخالفته للعادة في ربطها ليلاً (وهرة) تلفطيراً أو طعاماً ان عهد ذلك منها ضمن مالها في (في الأصح) لأن هذه ينبغي أن تربط ويكف شرها والثاني لا يضمن ليلاً ولا نهاراً لأن المادة أن الهرة لا تربط (والا) أي وان لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن

العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة (كتاب السير)

بكسر السين وفتح الياء هو مشتمل على الجهاد وما يتعلق به المتلقى من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته فترجم بها ومنهم من ترجم بالجهاد (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد الهجرة (فرض كفاية) وقيل (فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا يمدبكم عذاباً أليماً ومن لم يخرج من المدينة كان يحرسها وحراسها نوع من الجهاد والأول يمنع حراسة الجميع (وأما بعده فلا كفارة حالان أحدهما

ينحوا مأمراً لتفريطه فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ماقتلته من زرع غير مالها لتعديده ولو نذر بهير وأتلف شيئاً كزرع فلا ضمان وكذا لو أفلتت دابته من يده أو نفرت الدواب على الراعي لهيجان ربح أو ظلمة في النهار فلا ضمان بخلاف ما لو تفرقت الدواب لنومه أو غفلته أو اشتغاله لتعديده .

(نفيه) يستثنى من الدابة الطيور كحمام وان أرسله مالها وأتلف شيئاً أو التقط حبا فلا ضمان عليه ليلاً ولا نهاراً لجرى العادة به وان جازحبه مع تعهده بما يحتاجه نعم ان أرسله لشيء بعينه ضمنه . (فرع) لو حلت الرمح ثوباً وأشرف أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء إلى ملك غيره لم يضمنه (قوله) وهرة) ومثلها كل حيوان عاد الا الطيور كحمار ومنها النحل على المعتمد عند شيخنا الزبدي فلا ضمان فيما أنلفه مطلقاً وبه قال العلامة الخطيب تبعاً للامام البلقيني ونقل شيخنا الرمي خلافة (قوله عهد) ولو مرة واحدة (قوله ضمن مالها) ما لم يفرط مالها والمراد بمالكها ذواليد عليها ولو بايواء أو لنحو تأديب نعم ان أفلتت قهراً فأتلفت شيئاً فلا ضمان فيه كما مر .

(نفيه) يدفع ذلك الحيوان بالأخف فالأخف وجوباً وان أدى إلى قتله كالمائل قال بعضهم لو كان يندفع بالزجر لكنه يعود ويكلف مادفع عنه مع التغافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لأنه لا يكف شره الا بالقتل فراجع .

### (كتاب السير)

أي الجهاد بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون الياء وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبع أو الذكر الحسن عند الناس واصطلاحاً ما يؤخذ بما ذكره الشارح توجيهاً للتعبير بالسير التي ليس هذا محلها وانما المناسب هنا التعبير بالجهاد والكتاب شامل للغزوات وهي ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم وكانت ستاً وعشرين وقيل سبعا وعشرين ورجع ولم يقاتل بنفسه الا في واحدة منها وهي غزوة أحد وقيل انه قاتل في تسع أو أكثر وحمل على معنى عزمه على القتال أو على ما لو احتيج اليه لقاتل ولم يقتل بنفسه الا واحداً وهو أنس بن خلف في غزوة أحد وشامل للبعوث والسرايا وهي ما لم يخرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم وكانت سبعا وأربعين (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكل ممنوعاً مطلقاً وله بعدها ثلاثة أحوال لأنها يبيع له أو لا قتال من قاتله لا ابتداء به ثم أبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أبيع له مطلقاً وليس فرض الكفاية الا في الثالثة فيحمل قولهم انه بعد الهجرة فرض كفاية عليها فكأنه قال بعد الهجرة وبعد اباحتها مطلقاً فأملاً وافهم (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين (فرع) قال شيخنا الزبدي تبعاً لشيخنا الرمي المعتمد أن القيام بفرض العين أفضل من القيام بفرض الكفاية (قوله والأول يمنع الخ) أو يقول فرض العين على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم للخروج لأن الامام اذا عين شخصاً لقيام بفرض الكفاية يتعين عليه ولا يجوز له انابة غيره فيه ولا أخذ أجره عليه (قوله وأما بعده) لو أسقطه كان أصوب أو هو الصواب لأن الحالين المذكورين في عهده أيضاً (قوله يجب في كل سنة مرة) وتجوز الزيادة

حديث « الجماء جبار » أي هدر .

### (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم الفنائم تتداخل فصولها فما نقص من أحدهما فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها [قوله فرض كفاية] وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يفرضه بنفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم [قوله وأما بعده الخ] اعترض بأن الحال الثاني

يكونون ببلادهم ففرض كفاية (يجب في كل سنة مرة

عليها ويقع الزائد فرض كفاية كما هو قضية كلام السبكي وكما في صلاة الجنازة ويجوز ترك المرة لعذر  
كضعف بنا أو رجاء اسلامهم (قوله اذا فعله الخ) و يغني عن ذلك أن يشحن الامام الثغور بمكافئين مع  
إحكام الحصون أي الثغور وتقليد الأمراء ذلك أو بأن يدخل الامام أو نائبه دار الكفار بالجيش لقتالهم  
فأحد هذين الأمرين كاف عن الفعل المتقدم على المعتمد (قوله من فيهم كفاية) ولو من صبيان وأرقاء  
ونساء لأنه أكثر نكابة للكفار وبذلك فارق عدم الاكتفاء بغير المكلف في احياء الكعبة في الحج ورد  
السلام ونحوهما (قوله سقط الحرج) أي الاثم عن الباقيين فيأثم الجميع بتركه حيث كانوا من أهل  
الوجوب (قوله الحجج العلمية) وهي البراهين على اثبات الصانع عز وجل وما يجب له من الصفات وما  
يستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى اثبات ما ورد به الشرع من  
المعاد والحساب وغير ذلك (قوله وحل المشكلات) أي الأمور الخفية المدرك لقوته (قوله ودفع الشبه)  
وهي أمور باطلة تشبه بالحق (قوله بما يتعلق بهما) أي من علم العربية قل العجشري والعربية تنقسم  
إلى اثني عشر علما اللغة والصرف والاستقاف والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط  
وقرض الشعر وإنشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة (قوله  
بحيث يصلح للقضاء والافتاء) بأن يكون مهزباً على ما لا بد منه فإن قدر على الترجيع دون الاستنباط فهو  
مجتهد الفتوى وإن قدر على الاستنباط من قواعد امامه ووضوابطه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من  
الكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثلاثمائة الف ليلة على الناس ولا يشترط في  
المجتهد حرية ولا ذكورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد المفتي بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد  
وتعدد القاضي بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد (قوله لما ذكره بعد) وهو بحيث الخ وهي عطف  
على تفسير والكاف استقصائية ولا يصح عطفه على علوم خلافاً لمن زعمه لما لا يخفى (قوله وأسقط أي  
المصنف من عبارة المحرر الفتوى ولعله استغنى بذكر القضاء عنها) (فائدة) قال الشافعي رضي الله عنه  
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة والجهاد (قوله والأمراخ) ولا ينكر الأعلى فاعل بتعدد التحريم ولا  
عذر له وإن لم يعتقد المنكر التحريم يعمل الحاكم بعقيدته فيعزر شافعي خفيارفع اليه في شرب نبيذ مسكر  
وشرط وجوب الأمر سلامة العاقبة ولو في العرض وعدم جراءة الفاعل وارتكابه أقوى مما أنكر عليه فيه  
ونحو ذلك وللمجانب الانكار على فاعل المسكروه وتارك المندوب من الشعائر الظاهرة (قوله واحياء  
الكعبة) أي يجمع يحصل بهم الشعائر من هم أهل للفرض لا غيرهم واكتفى العلامة السنباطي بواجده ولو من  
أهل مكة (فائدة) عدد الحجاج في كل عام ستون ألفاً فان نقصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم  
فراجعه (قوله بأن يؤتى بالحج والعمرة) فهذا هو المراد من الزيارة في كلام المصنف ولا يكتفى بنحو صلاة  
واعتكاف ولا حج من غير اتمام أو عكسه (قوله ودفع ضرر المسلمين) أي كل مسلم من المعصومين وكذا  
كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضاً [قوله بحيث يصلح للقضاء] احتراز عن القدر الضروري فإنه فرض  
عين [قوله والافتاء] يريد أن القاضي يرجع إليه الناس في فصل الخصومات والمفتي يراد لفرض آخر فلا  
يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالمجتهد المقيّد ويغني  
أن يحصل بذلك الفرض الفتوى وإن لم يحصل به فرض الكفاية في احياء تلك العلوم التي يستمد منها المفتي  
[قوله وأسقط من المحرر] فاعله النووي رحمه الله [قوله وأسقط الخ] معطوف على قوله وعرف [قوله أي الأمر  
بواجبات الشرع الخ] قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس  
بواجب وقد تعرضنا للجواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه [قوله بأن يأتي بالحج]

(إذا فعله من فيهم كفاية)  
سقط الحرج عن الباقيين  
كأهوشان فرض الكفاية  
بناء على قول الجمهور أنه  
على الجميع (ومن فرض  
الكفاية القيام بأقامة الحجج)  
العلمية (وحل المشكلات  
في الدين) ودفع الشبه (و)  
القيام (بعلوم الشرع  
كتفسير وحديث) بما  
يتعلق بهما (والفروع)  
الفقهية (بحيث يصلح  
للقضاء والافتاء للحاجة  
اليها عرف الفروع دون  
ما قبله لما ذكره بعده  
أسقط من المحرر الفتوى  
(والأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر) أي الأمر  
بواجبات الشرع والنهي  
عن محرماته (واحياء  
الكعبة كل سنة بالزيارة)  
بأن يأتي بالحج والاعمار  
كافي الروضة وأصلها بدل  
الزيارة الحج والعمرة  
(ودفع ضرر المسلمين)

كافر معصوم (قوله ككسوة عار) بما بقي بدنه عما يضره من نحو حر أو برد (قوله واطعام جائع) بقدر الكفاية (قوله بركاة) أو بنذر أو وقف أو كفارة أو وصية (قوله بأن لم يكن فيه شيء منه) أي من سهم المصالح (قوله أهل الثروة) أي المال بأن يملك ما يذله زيادة على كفاية سنة فقط لا العمر الغالب خلافاً للبقيني ويقدم حاجة مسلم على كافر وكالكسوة والاطعام أجرة طبيب وثمان دواء لمر يض وخادم لقطع وحمل عاجز عن المشي وحمل متاع عاجز عن حمله ويحرم المنع على من سئل وإن كان ثم غيره دفعا للتواكل (قوله وتحمل شهادة) أي إذا حضر محل التحمل أو دعا معه مذور جعة أو امرأة (قوله والصنائع) عطف خاص على الحرف لأن الصناعة ما كانت بالآلة والحرفة أعم منها وسميت بذلك لانحراف الشخص إليها لأجل الكسب غالباً كما سر في الكفارة (قوله وماتم به العايش) أي بابه قوام الدين والدنيا وعطفه على ما قبله مرادف (قوله وجواب سلام) أي مطلوب كل منهما بصيغة شرعية ولو من مصل علم قصده به أو بغير العريية لقادر عليها فخرج جواب أتى مشتقاً من رجل ليس بينهما نحو محرمية فلا يجب بل يحرم عليها الرد كالابتداء عليه ويكره له الرد والابتداء عليها ويجوز في نحو المجوز بلا كراهة ويندب في نحو المحرم ويحرم على كل من الخنئين مع الآخر ابتداء وردا واغتني مع الرجل كالأتى ومع الأتى كالرجل وخرج جواب كافر لمسلم لأنه يحرم على المسلم ابتداؤه به حتى لو علم كفره بعد سلامه عليه وجب كما قاله شيخنا وندب كما قاله شيخ الاسلام أن يقول رد على سلامي ولو بالسبي خلفه وأما عكسه بأن سلم الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليكم فقط بالواو أو بدونها وبالميم ودونها وخرج نحو سلام الله عليكم أو الاسلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على المسلمين فلا يجب الرد لهم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكرنا لأن صيغته المطلوبة ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك رداً وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية تكفي في الابتداء أيضاً فلو ذكرها شخصان معاً تلاقيا وجب على من لم يقصد الرد منهما أن يرد على الآخر ويندب ذكر الميم في الواحد وزيادة وحقة الله وبركاته ابتداء وردا وخرج نحو الآكل من يأتي (قوله على جماعة) وهو قيد لفرض الكفاية وإن كان في المسلم عليهم غير مكاف ولا يكتفي بغير المكاف منهم ولا رد غيرهم ممن لم يسلم عليه عنهم ولو مكافاً وجواب الواحد فرض عين ويكتفي بجواب واحد الجماعة سلموا ولو مرتباً إذا لم يطل فصل سواء قصد هم أو أطلق (قوله ويسن ابتداؤه) وإن ظن عدم اجابته لأن علمه وهو أفضل من الرد الواجب ولو من غير مكلف فيهما ومثله إبراء المعسر وانظاره ولا ثالث لهما على الأصح وذكر شيخ الاسلام لهما ثالثاً في الصلاة بالسواك في جواب اشكال فيه والأولى فيه في الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن ركب البعير على ركب الفرس ومنه على ركب الحمار ومنه على المشي ومنه على الجالس ونحوه وشمل الابتداء باللفظ أو بالكتابة لنحو غائب أو بإشارة حتى للأخس ويجب اتصال الجواب به كافي البيع ويجب معه الإشارة لنحو أصم ولا عبرة بإشارة ناطق ابتداء ولا ردوا ولا بلفظ السلام وحده أو لفظ عليكم وحده كذلك ولا يقدح الخطاب

ويبنى أن يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكتفي واحد واثنان ونحو ذلك [قوله ككسوة عار] أي لجميع بدنه على العادة ولا يكتفي ستر العورة ويختلف الحال شتاءً وصيفاً ثم قضية كلام الرافعي الاكتفاء بسد الضرورة دون الارتقاء إلى كفاية الحاجة (فرع) يجب على الأغنياء فك الأمر ولا يجب من بيت المال [قوله وبيت مال] لو كان فيه ولكن تعذر الوصول إليه كان كالأعدم ثم يحتمل أن يكون ذلك حقيقاً فرضاً على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام [قوله وتحمل الشهادة] أي إذا حضر التحمل عليه أو كان الطالب قاضياً أو معذوراً [قوله وأداؤها] لا يخفى أنه فرض على المتحملين فقط بخلاف التحمل [قوله وجواب سلام] هو - حق لله تعالى

ككسوة عار واطعام جائع  
إذا لم يندفع بركاة وبيت  
مال من سهم المصالح بأن لم  
يكن فيه شيء منه وهذا في  
حق أهل الثروة (وتحمل  
الشهادة وأداؤها) للحاجة  
اليهما (والحرف والصنائع  
وماتم به العايش) كالبيع  
والشراء والحرائن (وجواب  
سلام على جماعة) فيكتفي  
من أحدهم (ويسن  
ابتداؤه)

أهل السلام على مسلم (لأعلى قاضى حاجة وأكل و) كائن (في حمام) ينتظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعدم  
سنه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لضعفها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة  
ولا عبرة بالصداق والحي الخفيفة (٢١٦) (وذى عرج بين) وإن قدر على الركوب ولا عبرة يسير لا يمنع المشى (وأقطع

وأشلى) لأن كلا منهما  
لا يمكن من الضرب  
(وعبد) وإن أمره سيده  
(وعادم أهبة قتال) من  
صلاح وثقة وراحلة في  
سفر القصر فاضل جميع  
ذلك من ثقة من تلزمه  
ثقة وما ذكر معناه في الحج  
(وكل عذر منع وجوب  
الحج منع الجهاد) أى  
وجوبه (الاخوف طريق  
من كفار وكذا من  
لصوص مسلمين على  
الصحيح) أى فإن الخوف  
الذكر لا يمنع وجوب  
الجهاد لبنائه على مصادمة  
الخصوف ومقابل الصحيح  
يقيد بها بالكفار (والدين  
الحال) على موسر (يحرم  
سفر جهاد وغيره) بالجر  
(الاباذن غيرهم) أى رب  
الدين مسلما كان أو ذميا وله  
منه السفر بخلاف المعسر  
وقبل له منه لأنه نهر جوان  
يوسر فيؤدى وفي الجهاد  
خطر الهلاك ولو استتاب  
الموسر من يقضى دينه  
من مال حاضر جازله السفر  
(والمؤجل لا يحرم السفر فلا  
ينعصر الدين (وقيل يمنع  
سفرًا مخوفًا) كسفر الجهاد  
وركوب البحر (ويحرم)

فيهما الا في تبليغ رسالة بأن يقول له السلام على فلان قبله له فاذا قال له فلان بسم عليك كفاه أن يقول وعليه  
السلام فإن قال له سلم لي على فلان أو حملتك السلام على فلان وجب على الرسول أن يقول السلام عليك من  
فلان ولا يكتفى فلان بسم عليك ويجب الرد بقوله وعليك السلام أو عليك وعليه السلام أو عليكما السلام  
ولا يكتفى غير ذلك قاله شيخنا فراجع (قوله على مسلم) تقدم مفهومه (قوله وآكل) بالمد أى متلبس  
بالأكل أن يسلم عليه حاله بلعه أو مضغه بخلاف ما بعد بلع لقمة وقبل وضع أخرى (قوله ينتظف) خرج غير  
المنتظف ومن بمسوحة (قوله ولا جواب عليهم) بل يكره تقاضى الحاجة ومثله الجماع (قوله له دم سنه) قضية  
هذا عدم وجوب الرد على فاسق لعدم ندمه عليه وعلى مستمع الخطبة لكرهته عليه والعمد فيه ما وجوب  
الرد فالعلة للأغلب والأصل (قوله ولا جهاد) أى واجب وأجائز على ما يأتي (قوله وامرأة) ومثلهما الخنثى  
والكافر (قوله وأقطع) بدا أورجلا (قوله وأشلى) بدا أورجلا ومنه يعلم عدم الوجوب على الأعمى وقاعد  
الأصابع من إحدى اليدين قال في العباب وكذا إذا قعد أكثر أنامل يده (قوله وعبد) أى من فيه رق ولو لمكانا  
ومبعضاوي يحرم أيضا بغير اذن السيد (قوله وعادم أهبة) وله الرجوع بعد فراغها ولو من الصف ما لم يلزم فشل  
المسلمين وسواء سفر القصر ودونه فما ذكر الا في عدم الركوب فيعتبر كون السفر سفر قصر (قوله والدين  
الحال) وإن كان به رهن أو كفيل أو كان قليلا كدهرهم (قوله يحرم سفر جهاد) وكذا الجهاد أيضا وانما  
لم يذكره لعلمه بالأولى لأنه أشد خوفا منه والمراد بالسفر هنا ما يجوز فيه النقل على الراحلة قاله شيخنا فراجع  
فلعله بعيد (قوله الاباذن غيرهم) أو يعلم رضاه (قوله وله منعه) وإن حدث الدين في السفر نعم لا يحرم دوامه  
بغير منع بعد الحدوث فيه وكالدين الحال مؤنة أصل أو فرع واجبة وإن سلم مؤنة يوم سفره وقال البلقينى  
لا يحرم في يوم سلم مؤنته ومال اليه شيخنا (قوله والمؤجل لا يحرم السفر) وإن قصر الأجل وله المنع بعد  
حلوله في أثناء السفر (قوله ويحرم على الرجل) قيده لأنه محل الوجوب وبه يعلم الحرمة على غيره بالأولى (قوله  
جهاد) أى نفسه وسفره كما يعلم بما بعده فليس ساكتا عنه كاقيل وسواء فيه وفيما بعده السفر الطويل والقصير  
حيث كان مخوفاً ويعتبر في الطويل الاذن ولو غير مخوف أيضا والقصير أقل ما يحل فيه التفضل على الدابة كما مر  
(قوله بغير اذن أبويه) وكذا بقية أصوله ولو مع وجود الأقرب ذكرنا واننا (قوله ان كانا مسلمين) خرج  
الكافر من أصوله فلا يعتبر اذنه أى بالنسبة للجهاد فهو في غيره كالسلم ولو أسلم بعد سفره فينبغي أن يكون  
كحدوث الدين فيمنع كما تقدم وشمل الأصل الحر والرقيق والمراد بالولد الحر والمبعض ويعتبر في المبعض اذن  
سيده أيضا ويعتبر في الرقيق اذن سيده فقط (قوله لا سفر تعلم فرض عين) وكذا كفاية على المعتمد فلا يحرم  
السفر لهما ولو نحو صنعة ومثلهما آتيا (قوله جائز) أى أن أمن الطريق ولو منفردا وليس في بلده من  
يفنيه ويعتبر في فرض الكفاية أن يكون رشيدا وليس أمرد جيلا (قوله فان أذن أبواه) أى جميع أصوله  
كما مر (قوله والغريم ثم رجعوا بعد خروجه) قيده بمناسبة ما بعده فقبله يتمتع بالأولى (قوله إلا أن يخاف على  
نفسه) كالأب وبعضا تاتا ومنفعة ولو أمكنه الإقامة في طريقه في محل إلى رجوع من يأمن معه لزمه والافله المضى  
[قوله وثقة] ذهابا وإيابا وكذا إقامة ويكتفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاده قلته بمخا وهو ظاهر [قوله  
من تلزمه ثقته] أى حين يحضر [قوله سفر جهاد الخ] الظاهر أنه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر

على الرجل (جهاد الاباذن أبويه) ولو كان الحي أحدهما فقط لم يجز الاباذنه أيضا (لا سفر تعلم فرض  
عين) فانه جائز من غير اذنها (وكذا كفاية في الأصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقبضه على الجهاد وفرق الأول بخطر الهلاك في الجهاد  
(فان تلقن أبواه والغريم) في الجهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم به (وجب) عليه (الرجوع ان لم يحضر الصف) إلا أن يخلف على نفسه

أوامله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضرو (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الأظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث  
يتخير بين الانصراف والمصاهرة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم  
أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن) على كل منهم (٢١٧) حتى على فقير وولد ومدين وعبد

بلاذن) من الأبوين  
ورب الدين والسيد (وقيل  
ان حصلت مقاومة بأحرار  
اشترط) في العبد (اذن  
سيده) فلا يجب عليه  
والنسوة ان كان فيهن  
قوة دفاع كالعبيد والا فلا  
يحضرن (والا) أى وان  
لم يمكن تأهب لقتال (فن  
قصد دفع عن نفسه بالممكن  
ان علم أنه ان أخذ قتل)  
يستوى فيه الحر والعبد  
والمرأة والأعمى والأعرج  
والمرضى (وان جؤر  
الأسر) والقتل (فه  
أن يستسلم) وأن يدفع  
عن نفسه (ومن هودون  
مسافة القصر من البلدة  
كأهلها) فيجب عليه أن  
يجيء اليهم ان لم يكن  
فيهم كفاية وكذا ان كان  
في الأصح مساعدة لهم  
(ومن) هم (على المسافة  
يلزمهم الموافقة بقدر  
الكفاية ان لم يكف أهلها  
ومن يليهم قبل وان  
كفوا) يلزمهم الموافقة  
مساعدة لهم (ولو أسروا  
مسلمًا فالأصح وجوب  
النهوض اليهم خلاصه

(قوله أوامله) ظاهره وان قل فراجع (قوله فان حضر) قيد به لمناسبة المقام والا فالشروع ولو بلا سفر كذلك  
(تفيه) هذا الخلاف والتفصيل خاص بالفرع والمدين كما هو صريح كلام المصنف فغير مما له  
الرجوع والانصراف مطلقا إلا مع الفشل كما مر الإشارة إليه آنفا (قوله بلدة لنا) مما مثال اذ غير البلد  
كالجبل والخراب القريب منها كذلك وبلاد الذميين كبلادنا لأنه يلزمنا الذب عنهم كما يأتي (قوله  
ان علم الخ) أولم تأمن المرأة والأمرد فاحشة لو أخذنا (قوله وان جؤر الخ) أو أمن من ذكر الفاحشة  
ولو حال القتال وله الدفع اذا أريدت منه بعهده الأسر (قوله فله أن يستسلم) لأنه قد أمن المحذور الآن  
وقد يستمر وبذلك فارق ما لو حال عليه كافر فتأمل (قوله في الأصح) هو العتمد والكلام فيمن يلزمه  
الجهاد ابتداء وليس لمن بلغه الخبر تأخير لترك خروج غيره بخلاف (قوله بقدر الكفاية) فهو فرض  
كفاية في حقهم وفيمن بلغه الخبر بما عالت (قوله ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب النهوض اليهم)  
ولو على رقيق ونحوه بلاذن (قوله ان توقعناه) أى خلاصه والا كان توغلا في بلادهم تركناه للضرورة  
(فصل) فيما يكره من الغزو ومن يكرهه وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم وما يتبع ذلك  
والغزو لغة الطلب لأن الغار يطلب اعلا كلمة الله تعالى واصطلاحا يعلم عما يأتي (قوله يكره) أى في  
المتطوعة ويحرم في المرتزة بلاذن نعم ان كانت المصلحة في الغزو لكن تركه الامام وجنده باقبالهم  
على الدنيا أو امتنع من الاذن فيه أو كان انتظار الاذن يفوت مقصودا لم يكره بغير اذنه (قوله ويسن  
أن يؤمر الخ) نعم إن لزم على عدم الامارة خلل في القتال وجبت ويسن منع مخذل أو مرجف من الخروج  
ومن الجهاد بل يجب ان لزم على خروجه فساد في القتال أو طمع في المسلمين (قوله اذا ثبت سرية)  
سميت بذلك لأنها تخرج سرا أولا غالبا وتعود الى الجيش وأقلها مائة وأكثرها أربع مائة والمراد  
بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكتيبة والفئة وهي مادونها الى الواحد ولما فوقها ويسمى  
بالمنسرى ثمانمائة ثم بالجيش والخميس الى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية (قوله البيعة)  
بفتح الموحدة اليمين بالله (قوله بطاعة الأمير) ويحرم كونه مبتدعا نحو فاسق .

(تفيه) يجوز بل يندب لكل جماعة أرادوا سفرا ولو قصيرا أن يؤمرا عليهم واحدا منهم  
ويجب عليهم طاعته وتحريم مخالفته (قوله وله الاستعانة بكفار) وان لم يخالفوا معتقد العدو على  
العتمد وسواء احتيج اليهم أولا ويراد بالمقاومة ولو بالقوة وشمل الكفار مالو كانوا نساء باذن

لى فرق بين لفظ السفر هنا واسقاطه في مسألة الأصول الآتية [قوله قيل وان كفوا] قال الامام  
هذا يلزمه الاجاد على كل الأمة لكن قاله بوجهه على الأقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر  
بأنهم قد كفوا وأخرجوا [قوله يلزمهم الموافقة] لم يقل بقدر الكفاية كما هو ظاهر العبارة لئلا يتدافع  
(فصل: يكره غزو) [قوله بمافي المصلحة] قيل محل هذا في غير المرتزة والا فيمتنع عليهم لأنهم بصد  
مهمات الدين التي تعرض فلا يغزون بغير اذن الامام [قوله البيعة] هي اليمين والحلف بالله تعالى وسميت  
السرية سرية لأنها تسرى ليلا وقيل من الشيء السرى أى النفيس وقيل لأنهم يخفون سيرهم من السروردة

(٢٨) - (قيلوبى وعميره) - رابع) ان توقعناه) كاي نهض اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لأن حومة المسلم

أعظم من حومة الدار والثاني قال ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد

(فصل: يكره غزو وبغير اذن الامام أو نائبه) الأمير لأنه أعرف بمافي المصلحة (ويسن اذا ثبت سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة)  
عليهم (بالتبات) ويأمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم للتابع (وله الاستعانة بكفار تؤمن خياتهم) أهل ذمة

أومشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفرة ومنهم) قال في الروضة عن الماوردي و يفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من  
لقد ادهم جانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بين المسلمين (و) له الاستعانة (بعبيد باذن السادة ومراقبين أقوياء) في القتال  
ويقتنع بهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة وكذا اذا بذل واحد من  
الرحمة (ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لأحد لأنه بحضور الصف يتعين عليه فلا أجره له (و يصح استئجار ذمي) لجهاد (للامام قيل وفيه)  
من الآحاد والأصح المنع لأنه من (٢١٨) المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويغفر جهالة العمل لأن المقصود القتال على

ما يتفق (ويكره لغاز قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الا أن يسمعه يسب الله تعالى) (أو رسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم) فلا يكره قتله (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثي مشكل) للنهي في حديث الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وإلحاق المجنون بالصبي والخنثي للمرأة فان قاتلوا جاز قتالهم (ويحل قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير وشيخ) ضعيف (وأعمى وزمن لا قتال قيم ولا رأى في الأظهر) لعدم قوله تعالى

أزواجهن (قوله أومشركين) أي أهل حرب ولوعبيدا ومراقبين بالاذن كإمر ويمكن شمول ما بعدهم (قوله وبعبيد) ولومكانيين وموصى بمنفعتهم ولوليت المال ذكورا أو إناثا وكذا ما بعده من المراقبين ولا بد من الاذن في الجميع على المعتمد (قوله في القتال) أي فيما يتعلق به بدليل ما بعده (قوله والسلاح) عطف خاص (قوله فينال الخ) يمكن رجوعه للمستثنين قبله (قوله ولا يصح استئجار مسلم) ولو صغيرا ورفيقا على المعتمد والعلة للأغاب والأصل (قوله و يصح استئجار ذمي) أي كافر مطلقا خلافا للامام مالك وأبي حنيفة وتصح بلفظ المصالحة وتنسخ بإسلامه وبالصلح على ترك القتال قاله شيخنا وفي شرح شيخنا عدم الفسخ ولا تتوقف الاجارة على الحاجة واذا لم يخرج الكافر أو انفسخ تجريع عليه بما أخذه كله في الأولى وكذا في الثانية ان لم يعض من زمن الاجارة شيء والاقبال قسط كذا قاله بعض مشايخنا فراجع (قوله والأصح المنع) أي منع محبة اجارة الكافر من غير الامام وهو المعتمد ولومن نحو قضاة العساكر حيث لا نيابة لهم فيها (قوله لأنه من المصالح العامة) ولذلك صح الاستئجار للأذان من غير الامام ولأن الأجر في الأذان مسلم فهو مأمون (قوله ويغفر الخ) وأيضا يغفر في معاقدة الكفار ما لا يغفر في غيرها كما يأتي (قوله ويكره لغاز قتل قريب) وكذا محرم لأقربائه قاله شيخنا وعن شيخنا الرمي خلافه (قوله وقتل محرم) أي قريب أيضا وكان الأولى للشارح ذكره (قوله الآن يسمعه يسب الله) أي يعلم منه ذلك (قوله أو رسوله صلى الله عليه وسلم) ولو قال رسولا لكان أعم والنبي كالرسول ولو عبر به كان أعم وأولى وكذا من سب الاسلام أو المسلمين قاله ابن حجر (قوله ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثي) ومن به رقة (قوله فان قاتلوا جاز قتلهم) وكذا من سب منهم الاسلام أو المسلمين نعم لا عبرة بسب صبي ومجنون (قوله ويحل قتل راهب) هو عابد النصرى (قوله وأجير) أي من استأجروه على قتالنا أو استأجرناه لقتالهم ثم انضم اليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم النينا (قوله وتفرع الخ) أي لعدم ذكر الخلاف فيه (قوله وتسبي نسائهم) ولوم ترهبات وكذا خناياهم وأرقائهم ومجانينهم (قوله ويجوز الخ) أي على قول الترك (قوله ويجوز رميهم بنار الخ) وان أمكن

بأن اللام في السرراء [قوله بعييد ومراقبين] نبه بالأول على ما في معناه كالديون والولد والثاني على ما في معناه كالنساء [قوله مسلم] أي ولو رفيقا لأن الأرقاء يجب عليهم اذا قصد الكفار دار الاسلام بمثل ذلك حضور الصف [قوله و يصح الخ] الظاهر أنه لا بد منها من شروط الاستعانة بالكفار كما سلف ولو حصل صلح في أثناء الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت الاجارة وقضية نظيره من الحج عدم الاستحقاق مطلقا [قوله من الآحاد] كالأذان [قوله على ما يتفق] أي يقع [قوله ومحرم] ظاهره وان لم يكن قريبا والوجه خلافه بدليل تقدم الأقارب مطلقا في التصديق على محارم الرضاع [قوله ضعيف] هو صفة لشيخ [قوله لا قتال فيهم] قال الزركشي ينبغي أن يرجع للشيخ وما بعده فان الأجير والراهب

لا

وصيائهم (و) تنعم (أموالهم) وعلى المنع يرقون بنفس الأسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل

يتركون ولا يتعرض لهم ويجوز سبي نسائهم وصيائهم واغتنام أموالهم في الأصح (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق وتبييتهم في غفلة) أي الاغارة عليهم ليلا وان كان فيهم نساء وصبيان قال تعالى وخذوهم واحصوهم وحاصر صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وراه الشيخان ونسب عليهم المنجنيق رواه البيهقي وقبس عليه رمي النار وارسال الماء وأظفر صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وبش عن المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذريتهم فقال هم منهم رواهما الشيخان

**(ان كان فيهم مسلم اسجلوا تاجر جاز ذلك)** أى الرى بما ذكر وغيره **(على المذهب)** وفيها اذالم يكن ضرورة اليه قول بحرمته هذه طريقة والطريقة الثانية ان علم هلاك المسلم لم يجز والا فقولان (ولو اتهم حرب فقتلوا بفساد وصبيان) منهم ولو تركوا لغلبوا المسلمين كقول الروضة كأصلها (جاز رميهم) في هذه الحالة (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم فالأظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رميهم ورجحه في الروضة (وان تفرسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم (٢١٩) تركناهم) فلا يرميهم (والا) أى وان

دعت الى رميهم بأن يظفروا بنالور تركناهم (جاز رميهم) في هذه الحالة (في الأصح) على قصد قتال المشركين وتتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع اذالم يتأتى رمي الكفار الا برى مسلم (ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلثا) بأن كانوا مثلثا أو أقل قال تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خبر بمعنى الأمر (الاستحراق لقتال) كمن ينصرف ليكمن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليقبض العدو الى متسع سهل للقتال (أو متحيزا الى فئة يستنجد بها) قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا الى آخره (ويجوز الى فئة بعيدة في الأصح) والثاني يشترط قربها ومن يجوز بمرض ونحوه الا انصراف بكل حال (ولا يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك متحيزا

قتلهم بغير ذلك نعم يجب عرض الاسلام على من تبغى الدعوة قبل قتاله ويحرم ذلك ان التجثوا لنحو الحرم بلا ضرورة فيه **(قوله فان كان فيهم مسلم الخ)** ولو ظنا أو يقينا **(قوله جاز ذلك)** أى ولا ضمان في المسلم لأنه لم تعلم عينه كما هو فرض المسئلة **(قوله قول بحرمته)** المتعمد الكراهة فقط **(قوله والثاني جواز رميهم)** هو المتعمد حيث كانت حاجة ولو بلا ضرورة **(قوله بمسلمين)** أو ذميين **(قوله تركناهم)** وجوبه على المتعمد ولا عبرة بالحاجة هنا وفارق ما قبله بأن الحق في المسلم لله وفي نحو النساء للغانمين **(قوله وان دعت)** أى الضرورة جاز رميهم **(قوله ويحرم الانصراف)** أى على كل مكلف حريجه عليه القتال كما هو وسيأتي في الشرح بعض مفهوم ذلك **(قوله من الصف)** خرج غير الصف فيجوز فرار مسلم من كافرين وان طلبهما وان لم يطلباه **(قوله اذالم يزد الخ)** ولا بد من اعتبار القوة أيضا فيجوز انصراف ما ثم مناضفاء عن مائتين الا واحدا منهم أقوى **(قوله ليسكن)** مضارع كمن كنصر **(قوله من مضيق)** أو نحو شمس أو ربح **(قوله متحيزا)** ذاهبا **(قوله فانه يجوز)** ويصدق في قصده ذلك وان لم يعد لأنه لا يلزمه العود **(قوله بعيدة)** بحيث لو استغاث بها لم تسمعها **(قوله ولعل الخ)** أو يحتمل على جاسوس أرسله الامام فانه يشارك مطلقا. والحاصل أن كلا من المتحرف والمتحيز يشارك فيما غنم قبل مفارقتها وحال مفارقتها وبعد عوده إلا ان بعد **(قوله ولم يشب)** هو بيان لما قبله أولا حاجة اليه **(قوله ونص الخ)** ظاهره سواء بعد أولا ومنه المتحيز **(قوله وواحد)** وكذا اثنان وثلاثة لا أكثر على المتعمد **(قوله وتجوز المبارزة)**

لا فرق فيما بين الشباب والشيخ . أقول لعل مراده لا قتال بالفعل فيعود للكل ويقتن به محل الخلاف **[قوله وفي الخ]** أى وأما عند الضرورة فيجوز قطعا **[قوله والطريقة الثانية]** ظاهره أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبغي اختصاص هذه الطريقة بعدم الضرورة ثم رأيت الزركشى صرح بذلك بأن حالة الضرورة لا خلاف فيها **[قوله والا فقولان]** عبارة الزركشى نقلا عن الروضة فالقولان **[قوله وان دفعوا بهم]** عبارة أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن دفعوا بهم عن أنفسهم اهـ لكن قال الزركشى إنه يعني المنهاج احتراز بهذا عما لو فعلوا ذلك مكر أو خديعة لعلمهم بأن شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعا ثم قال وما اقتضاء كلامه من أنه اذا لم تدع ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع لا يتركون غير صحيح . أقول تأمل الجمع بين كلاميه المذكورين **[قوله والثاني الخ]** قال الزركشى أى كما ينصب المنجنيق وغيره عليهم وان كان فيهم ذرية **[قوله تركناهم]** أى قطعا **[قوله الاستحراق لقتال الخ]** لو ادعى التحرف صدق بيمينه قال الفزالي وشرط فيه البغوى أن يعود قبل انقضاء القتال وصححه في الروضة في باب قسم الغنيمة **[قوله نص عليه]** الضمير فيه يرجع الى كل من قوله يشاركه ولا يشاركه **[قوله ونص الخ]** هذا ساقه لأنه كالل دليل على ما رجاه **[قوله والثاني يقف مع العدد]** أى ويقول تتبع الأوصاف عسر والأول قال يستنبط من النص معنى يخصه **[قوله المبارزة]** مأخوذ من البروز وهو الظهور .

الى قرية) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الأصح) والثاني لا يشاركه لمفارقتها ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها قطعاً والمتحرف يشاركه فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشاركه فيما غنم بعد هانص عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك أهله فيمن لم يبعد ولم يغيب ونص فيما اذا انحرف واقطع عن القوم قبل أن يضمنوا أنه لا يشاركهم (فان زاد) العدد (على مثلثا جاز الانصراف الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضاعف الأصح) نظرا الى الثاني يقف مع العدد (وتجوز المبارزة)



ولا يستحب ابتداؤها ولا يكره (فان طلبها كفارا استحب الخروج اليه) لها (وانما تحسن ممن جرب نفسه) وعرف قوته وجرائته فاضيف  
 التي لا يثق بنفسه يكرهه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (بأذن الامام) فلو بارز بغير اذنه جاز ومثله الأمير المعبر به في الروضة كأصلها (ويجوز  
 اطلاق بناتهم وشجرهم لحاجة القتال (٢٢٠) والظفر بهم وكذا) يجوز اطلاقها (ان لم يرج حصولها لنا فان رجب نذب

الترك) والأصل في ذلك  
 حديث الشيخين أنه صلى  
 الله عليه وسلم قطع نخل بني  
 النضير وحرق فأزول الله  
 ما قطعتم من لبنه الآية  
 (ويحرم اطلاق الحيوان  
 الا ما يقتلون عليه) كالخيل  
 فيجوز اطلاقه (للفهم أو  
 ظفر بهم أو غنمنا وخفنا  
 رجوعه اليهم وضرو) لنا

فيجوز اطلاقه دفعا لضرره

(فصل: نساء الكفار

وصبيانهم اذا أسروا قوا)

وكذا العبيد (يصيرون

بالأمر أرقاء لنا) فيكون

الثلاثة كسائر أموال

الغنيمة الخمس لأهل الخمس

والباقي للغانمين (ويجتهد

الامام في الأحرار الكاملين)

اذا أسروا (ويفعل) فيهم

(أحظ للمسلمين من

قتل) بضرب الرقبة

(ومن) بتخلية سبيلهم

(وفداء بأسرى) مسلمين

(أموال واسترقاق) للاتباع

ويكون مال الفداء ورعا بهم

اذا استرقوا كسائر أموال

الغنيمة ويجوز فداء مشرك

بمسلم أو مسلمين أو مشركين

بمسلم (فان خفي) على الامام

(أحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي

والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترق وثني) لأنه لا يقر بالحرية (وكذا عربي في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير

عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم (وفي الخبر

في الباقي وفي قول يتعين الرق) أي يصير رقيا بنفس الاسلام

نعم تحرم على فرع ومدين ورقين لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البروز وهو الظهور بأن  
 يظهر اثنان مثلا كل واحد من صف للقتال بين الصنفين مثلا (قوله وانما تحسن) أي تجوز أو تستحب  
 (قوله نكروه) وان أذن له الامام وطلبها الكافر (قوله جاز) أي مع الكراهة وان طلبها  
 الكافر. والحاصل أنها تباح لقوى أذن له الامام ان لم يطلبها الكافر منه وتسئل له ان طلبها وتكره  
 في غير ذلك وتقدم ما تحرم فيه (قوله ومثله الأمير) لاحاجة اليه لأنه من أفراد ما قبله ولعل ذكره  
 من الشارح للاعتراض على الروضة بذكره بعد ما قبله فتأمل (قوله نذب الترك) فيكره الاطلاق  
 نعم ان فتحنا بلادهم صلحا على أنها لنا أو لهم أوقرها ولم نحتج اليها حرم اطلاقها (قوله والأصل الخ)  
 لا يخفى أنه ليس في الحديث تصريح بواحد من الأحكام الثلاثة المذكورة وهي حاجة القتال والظفر  
 بهم وعدم حصولها لنا فانظره (قوله ويحرم اطلاق الحيوان) أي المحترم فنحو خنزير يجوز اطلاقه  
 مطلقا بل يندب.

(فصل) في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (قوله نساء الكفار) وان كن حاملات بمسلم أو غير  
 كتابيات والمراد غير المرتدات والخائفات كالنساء (قوله يصيرون الخ) فغنى الرق فيهم انتقله لنا لأنه  
 مستمر وان كانوا مسلمين ولا يسرى في البعض رقه بل لجزئته الحر حكم الحر على العتد والمجانين كالصبيان  
 ذكورا وإناثا (قوله الكاملين) بذكورة يقينا وبلوغ وعقل وحرية ولولبعضه كاسر (قوله ويفعل)  
 وجوبه بحسب اجتهاده (قوله بأسرى مسلمين) وكذا بكفار وله فداء أسرانا بسلاحهم لأنه دوام وبذلك  
 فارق عدم بيعه لهم ولو اختار خصلة ثم ظهر له غيرها جازله الرجوع عنها الا ان كانت الخصلة التي اختارها  
 أولا قتل والا فلا تغليب الحقن الدم ومعلوم أن المبعوض لا يقتل وله ضرب الرق على جزء الواحد ولا يسرى  
 لباقيه على المعتد كاسر (قوله ويكون مال الفداء) ولو سلاحا لأنه لا يرد اليهم اذا أخذ كالنبي فيخمس  
 (قوله ولو أسلم أسير) كامل أو بذل الجزية بالتزامها عصم دمه وكذا ولده الصغير والمجنون أخذا بما  
 يأتي ومن التعليل بالاسلام لأنه صار مسلما تبعا وكذا ماله ان لم يختر الامام رقه لزوجته فلا يعصمها

(فصل: نساء الكفار الخ) لنا قول أن العربي الكامل لا يجوز اطلاقه فينبغي جر بأن نظيره هنا لم يذكره  
 وخرج بإضافة النساء الى الكفار نساء المسلمين الكافرات فلا ترق على ما سيأتي بيانه وينبغي أن يجري  
 خلاف في - بي الرامية قاله الزركشي [قوله من قتل] قد فعله صلى الله عليه وسلم في عقبه بن أبي معيط  
 والنضر بن الحرث بدر وجعل المن ثمانية بن أثال وأبي عزة والفداء كثير قال تعالى فامنا بعد وإفداء  
 والاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني المصطلق وحي بعض الأصحاب فيه لاجماع [قوله لأنه لا يقر بالجزية]  
 أي وفي الاسترقاق تقرير ويحجب بأن كل من جاز المن عليه جاز استرقاقه [قوله وكذا عربي في قول]  
 ذكره الشافعي رضي الله عنه في موضع من الأم عن بعض العلماء وقال لولا أننا لم نلتزم بالتمني لمتينا أن يكون  
 الحكم كهذا انتهى والتأنيم بالتني فائدة جلية ثم دليل المذهب سبي هوازن وغيرهم من قبائل  
 العرب كبني المصطلق [قوله وفي قول الخ] وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء

[قوله

(أحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي

والوثني والعربي وغيره (وقيل لا يسترق وثني) لأنه لا يقر بالحرية (وكذا عربي في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير  
 عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم (وفي الخبر  
 في الباقي وفي قول يتعين الرق) أي يصير رقيا بنفس الاسلام

(واسلام كافر قبل ظفر به)  
يعصم دمه وماله) للحديث  
السابق ففيه وأموالهم  
(وصغار ولده) عن السبي  
ويحكم باسلامهم تبعاً له  
(لازوجه) عن الاسترقاق  
(على المذهب) وفي قول  
من طريق يعصمها لثلا  
يبطل حقه من النكاح  
(فان استرقت انقطع  
نكاحه في الحال) قبل  
دخول وبعدة لامتناع  
اساك الأمة الكافرة  
للكناح (وقبل ان كان بعد  
دخول انتظرت العدة فطعها  
تعتق فيها) فان اعتقت  
استمر النكاح وان لم تسلم  
لأن اساك الحرمة الكتابية  
جائز (ويجوز إرراق  
زوجة ذمي) اذا كانت  
حرية وينقطع به: نكاحه  
(وكذا عتيقه) الحربي  
يجوز إرراقه (في الأصح)  
والثاني المنع لثلا يبطل حقه  
من الولاية (لاعتيق مسلم  
وزوجه الحربيين) أي  
لايجوز إرراقهما (على  
المذهب) وفي قول من  
طريق يجوز (واذا سبي  
زوجاً أو أحدهما انفسخ  
النكاح) بينهما (ان كانا  
حريين) صغيرين كانا أو  
كبيرين واسترق الزوج  
لحدوث الرق (قبل أو  
رقيقين) أيضاً لحدوث  
السبي

بالأولى من زوجة من أسلم قبل الظفر به على ما يأتي (تنبيه) من قتل أسيراً بعد اختيار قتله فلا شيء عليه أو قبله عز فقط أو بعد اختيار رقه لزمه قيمته غنيمة أو بعد المن عليه لزمه دينه لورثته ان قتله قبل بلوغ مأمته والافهدر أو بعد الفداء فعليه دينه غنيمة ان لم يكن قبض الامام فداءه والا لزمه دينه لورثته ان لم يبلغ مأمته والافهدر (قوله واسلام كافر قبل ظفر به) أي قبل أسره كافر يعصم دمه وماله وان كان بدارهم وليس معه (قوله وصغار ولده) وكذا حله والكبير المجنون من ولده أخذاً من العلة والكلام في الأولاد الأحرار (قوله لازوجه) قال شيخنا أي الموجودة حال اسلامه ولو حالاً منه كافر وقال شيخنا الرمي إنه يعصمها لأنها الآن زوجة مسلم وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يوجد زوجة لمسلم غير معصومة فان قيل يتصور في زوجة أسرت قبل إسلامه لأن إسلامه يهدأ سرها لا يعصمها عن الاسترقاق الذي حكم به قبل إسلامه ويؤول قول الشارح عن الاسترقاق بالسابق على إسلامه ويرده أن كلام المصنف بقوله فان استرقت الخ صريح في خلافه فالوجه الذي لا يتجه غيره أن يراد بزوجه المذكورة هنا التي لا يعصمها أنها هي التي عصمتها حين أسلم وزوجه التي يعصمها كما يأتي هي التي تزوجها بعد إسلامه أو هو مسلم أصلي لثلا يلزم على كلام شيخنا الرمي تضعيف كلام المصنف وكلام الأصحاب المرتب عليه فتأمل وراجع وافهم والله الموفق للصواب (قوله فان استرقت) الأولى رقت لأنه لا يحتاج إلى ضرب رق كما تقدم وكذا يقال فيما بعده وغيره فراجع (قوله انقطع نكاحه في الحال) لأن المسلم لا يجوز له نكاح الرقيقة الكافرة مطلقاً ولا المسلمة إلا بشروط هي معدومة هنا وبذلك علم رد الوجه المذكور (قوله فان اعتقت الخ) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجوز إرراق زوجة ذمي) أي الحكم بالرق لأضرب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كما مر قال العلامة السبكي لعل هذا في زوجة ليست تحت قدرتنا أو في زوجة طرأت بعد عقد الجزية فلا ينافي ما قالوه ان عقد الذمة لكافر يعصم زوجته تبعاً فراجع من محله وتأمله (قوله وينقطع به نكاحه) أي الذي لأن حدوث الرق نقص يمنع ابتداء نكاحها وهذا شامل لما وكانت كتابية وقد مر جواز نكاح الكتابي الحر لها فراجع نعم سيأتي أن حدوث الرق كاللوث فلا فرق فتأمل (قوله وكذا عتيقه) أي الذي يجوز إرراقه وان أسلم الذي بعد أو كان العتيق عاقلاً كبيراً وبرق بنفسه لا سر كالمقيق الأصلي على المعتمد فقول الشارح يجوز إرراقه مرجوح أو مؤول بمراعاة كلام المصنف كما مر (قوله والثاني المنع) ويرد بأن سيده لو التحق بدار الحرب جاز رقه فعتيقه أولى (قوله لا عتيق مسلم وزوجه) قال شيخنا الرمي أي الموجودين حال اسلامه وان كان كافراً قبل وفيه نظر فالوجه أن يراد بعتيقه من أهتقه بعد إسلامه أو هو مسلم أصالة وبزوجه كذلك كما تقدم فلا تغفل (قوله ان كانا حريين) وكذا لو كان أحدهما ورق بسبي أو أرقاق (قوله واسترق الزوج) عائد لقوله كبيرين فقط وسواء فيما ذكر سبياً معاً أو مرتباً وسواء سبق سبي الزوج أو الزوجة (قوله لحدوث الرق) أي وحدوثه كاللوث كما صرحوا به وبذلك فاق جواز نكاح رقيق

[قوله ظفر به] وهو أسره [قوله عن السبي] وكذا لو كانت الأم هي التي أسلمت قبل الظفر [قوله لازوجه] لاستقلالها [قوله حقه] أي كما في الولاية [قوله اساك الأمة] ولأنه زال ملكها عن نفسها فزال ملك الغير عنها أولى [قوله فان اعتقت إلى آخره] هو من تمة الوجه [قوله زوجة ذمي] أي بخلاف زوجة المسلم الآية لأن نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين [قوله لا عتيق مسلم] أي ولو كان السيد حين الاعتاق كافراً ثم أسلم قبل الأسر [قوله انفسخ النكاح] وذلك لأن السبي إذا أبطل ملك المال أبطل ملك النكاح [قوله لحدوث السبي] عبارة غيره لأن السبي يقتضي في الحرمة ملكاً لم يكن فوجب مثله في الأمة واجتماع رقين

والأصح التمسك أولاً إذا لم يحدث رقّة وإنما انتقل من ملك إلى آخر فأشبه البيع وغيره (وإذا أرق) حربى (وهلبه دين لم يسقط فيقضى من ماله إن غنم بعد إرقاقه) وانزال ملكه عنه بالرقّة فإن غنم قبل إرقاقه أرمعه لم يقض منه وفى المعبة وجه فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقی فی ذمته الى أن يمتق فيطالب به هذا كله ان كان الدين لمسلم وبمثله أجاب الامام ان كان لدمى وذكر البغوى فيه وجهين وإن (٢٢٢) كان لحربى فعن القاضى حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال

لرقبة أو حرّة ابتداء (قوله والأصح المنع) هو المعتمد فلا يفسخ النكاح بينهما سواء سبياهما أو مرتباً لهما من حدوث الرق (قوله ان كان لدمى) وكذلك المعاهد أو مؤمن والمطالبة فيهما به وبودائعها ونحوها للامام (قوله وهو الظاهر) أى سقوط الدين ان كان لحربى هو الظاهر وهو المعتمد وكذلك العكس الذى فى التهذيب وهو ارقاق الدائن أى والمدين حربى لانه العكس (قوله لا يسقط) هو المعتمد فالحاصل أنه لا يسقط لإدين حربى على مثله بارقاق أحدهما (قوله فيطالب) بكسر اللام سواء عتق أولاً فإن مات قبل عتقه فالطالب الامام (قوله ثم أسلم) أو أحدهما معاً أو مرتباً (قوله أو قبلاً) أو أحدهما كذلك جزية أو أماناً أو عهداً كذلك دام الحق (قوله فأسلم) أو قبلاً جزية أو عهداً أو أماناً وكذلك المتلف على ما تقدم وكالحربى مع مثله اذا عصم أحدهما الحربى مع المعصوم اذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والائلاف به دام الحق فى الأول وعدم الضمان فى الثانى كما علم (قوله وكذا يحكم بالغنيمة على ما أخذه) أى قهراً أو برضا فى حال الحرب فدار الحرب غير قيد (قوله واحد أو جمع) أى مسلمون أما الذى فىمملك ما أخذه (قائدة) قال شيخنا الرملى وأتباعه أخذوا بما ذكر إن السرارى المجاورة من نحو الهند والترك يجوز وطؤها والتصرف فيها لاحتمال أن السابى لها أولاً ذمى لكن الأحوط شراؤها من أمين بيت المال فإن علم اسلام السابى امتنع ذلك حتى تخمس اه وفيه نظر ظاهر لأن الأضباع محتاط لها فلا يكتفى باحتمال الحل فيها ولأنها ان كانت مملوكة لكافر سبها فلا ولاية لأمين بيت المال عليها أو لمسلم وجب تخميسها ولا ولاية للأمين على أهل الخمس إلا أن يقال يحتمل أنه ملكها كافر ثم ملكها منه مسلم ثم رجع أسرها لبيت المال بنحو موته بلا وارث وفيه من البعد ما لا يخفى ودونه خرق القتاد وقدمر (قوله غنيمة) فيخبر الامام فى الكامل منها بما سر (قوله لمسلم) أو ذمى (قوله وفى المهذب والتهذيب سنة) هو المعتمد (قوله يعود فيه الخلاف) الأصح منه أنه غنيمة (قوله وللغنائين) ولو أغنياء أو ذميين ولو أجراء بغير إذن الامام ولم يرضخ لهم (قوله التبسط) أى التوسع (قوله قبل القسمة) أى قبل اختيار تلك الغنيمة (قوله بأخذ القوت الخ) أى بأن يأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه من النوت لنفسه وعمونه لغيره (قوله يعتاد أكله) لا التدهن بنحو دهن (قوله وفى الحرر الخ) وإهل المصنف أسقطه لصحة جعله معمولاً للمصدر أو صفة لمصدر محذوف (قوله وعلف الدواب) المحتاج إليها فى الحرب لانه هو الزينة (قوله بسكون اللام) مصدر عطف على أخذ فمأخذه معمول له ويجوز فتحها عطفاً على القوت وما بعده حال أو معمول لمحذوف أو بدل على المحل واختيار الأول لأنه لا يشترط العلف بالفعل كما يؤخذ مما بعده (قوله للحمة) وكذا يجوز ذبحه لأكل غير لحمه كجلده ويجب رد جلده لا يؤكل ولا يجوز جعله سقاء أو خفاً كما لا يجوز الذبح لذلك

محال فقدم الأقوى المستند الى السبى لتعذر إسقاطه [قوله ثم أسلم الخ] مثله لو عرض ذلك لأحدهما [قوله أو أسلم المتأب] انما قيد بذلك لأجل الخلاف [قوله من دار الحرب] مثله دارنا إذا دخلها بأمان [قوله وعليه الامام والغزالي] بل ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليه [قوله وذبح حيوان ما كول] استدلل بفهمهم

للإمام وفى التهذيب سقوط الدين فى عكس هذه أيضاً وهو ارقاق الدائن وقال الامام فيها اذا كان على مسلم دين قرض أو غنم حربى استرق لا يسقط وفى الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربى من حربى أو اشترى منه ثم أسلم أو قبلاً جزية دام الحق) لا التزامه بعقد (ولو أطلق عليه فأسلم) أو أسلم المتلف (فلا ضمان) عليه (فى الأصح) لعدم التزامه والثانى قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً غنيمة) كما تقدم فى باب قسمها وذكر هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة اللقطة) مما يعلم أنه لكفار فأخذ فانه فى القسمين غنيمة (على الأصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمسة لأهل الخمس والباقي لمن أخذها والثانى يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فان

أمكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) بأن كان هناك مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوماً أو يومين وفى المهذب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق (وللغنائين التبسط فى الغنيمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموماً) وفى الحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تجنا وشعبنا ونحوهما وذبح حيوان ما كول للحمة والصحيح جواز الفاكهة) وهى مما يؤكل غالباً والثانى قال لا يتعلق بها حاجة

حالة ولا يجوز الفانيد والسكر ومانندر الحاجة اليه على الصحيح ( د ) الصحيح ( أنه لا يجب قيمة المذبح ) والثاني يجب لنذور الحاجة الى ذبحه وضع الأول الى ندورهما ( وأنه لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف ) بفتح اللام والثاني يختص به فلا يجوز لقبه أخطهما لاستغنائه عن أخذ حق الفير والأول قال ليس فيما ورد في ذلك ( ٢٢٣ ) من الأخبار تقييد بالحاجة نعم

ليس له صرف الطعام مثلا الى حاجة أخرى بدلا عن طعامه ( وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة ووجه الجواز مظنة الحاجة ) وعزة الطعام هناك ( وأن من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية ) مما تبسطه ( لزمه ردها الى المغنم ) أى الغنيمة كما فى الصحاح والثاني لا يلزمه لأن المأخوذ مباح والأول قال بقدر الكفاية وهما فى الروضة وأصلها قولان ولا يملك بالأخذ ( وموضع التبسط دارهم ) أى الكفار كما فى المحرر وغيره دار الحرب ( وكذا ) محل الرجوع ( مالم يصل عمران الاسلام فى الأصح ) فان وصله انتهى التبسط والثاني قصره على دار الحرب ( ولغانم رشيدولو محجورا عليه بفسل الاعراض عن الغنيمة قبل قسمة ) وبه يسقط حقه منها ولا يصح اعراض محجورا عليه بسفه ( والأصح جوازه ) ( رشيد ) بعد فرز الجنس ( لأن حقه لم

ويضمنه ذابحه بقيمة لحمه وجلده ( قوله حاقه ) بمهمة ففاف مشددة أى قوية ( قوله ولا يجوز الفانيد والسكر ) فن احتاج الى شئ منهما فله أخذه ويحسب عليه من قسمه وكذا يقال فى الملبوس والركوب فيلزم من استعماله أجرته الا ان كان لضرورة القتال فلا والفانيد المراد هنا هو العسل الأسود وخرج به عسل النحل فيجوز التبسط به لنص الحديث عليه ( قوله ومانندر الحاجة اليه ) أى لا يجوز أخذه كدواء وسقاء وخف ونحوها ( قوله نعم ليس له الخ ) أى لا يجوز لمن أخذ الطعام الا أكله فقط لأنه على سبيل الاباحة لا التملك كإسائى وله التزود منه لذهابه ورجوعه الى ما يأتى ( قوله والحيازة ) فقبل الحيازة له التبسط وان لم يكن له حق فى المغنم كإسائى وفى شرح شيخنا منه ولم يرتضه شيخنا ( قوله الى دار الاسلام ) أى دار فى قبضة المسلمين وان لم يكن فيها مسلم ( قوله لزمه ردها ) أى البقية الى الغنيمة قبل القسمة أو الى الامام بعدها ويقسمها الامام ان أمكن والا أخرج لأهل الخمس حصتهم منها وجعل الباقي للمصالح وكان الفانين أعرضوا عنه وكان عدم لزوم حفظه له حتى يضم لغيره لأنه تافه ( قوله كما فى المحرر الخ ) دفع به توهم عود الضمير الى المسلمين المفهوم من دار الاسلام ( قوله مالم يصل عمران الاسلام ) بالمضى المذكور فيما مر نعم لو وقع القتال فى دار الاسلام وعز فيها ما تقدم فلم يتم التبسط فيها ( قوله رشيد ) أى حال اعراضه ولو بعق أو بولغ أو عقل طرأ بعد القتال فيخرج ضدهم نعم يصح اعراض المكاتب واعراض البعض فى جزء الحرية أى ان لم يكن مهايأة وفى الكل فى نوبته ان كانت صحيح وفى غير ذلك باطل لأن الرقيق لا يصح اعراضه لأن الحق لسيد ( قوله قبل القسمة ) أى واختيار التملك ( قوله فلا يصح الخ ) هو المعتمد لأنه من التصرف فى الأموال والمحجور ممنوع منها وبذلك فارق محبة اسقاطه القصاص وانما يصح اعراض الفليس لأنه من الاكتساب وهو لا يلزمه قال شيخنا الرمى ومقتضاه أنه لو لزمه لوفاء دين عصى به لم يصح اعراضه انتهى وفيه نظر بما قاله فى باب الفليس أنه لا يلزمه التمسك لأجل الدين وان عصى به وانما اللزوم من حيث الخروج من العصيان فراجع من محله والصبي والمجنون كالسفيه الا ان كلاهما كإسائى ( قوله لأن حقه الخ ) أى لأن الأخماس الأربعة باقية على الشيوع ( قوله لجمعهم ) أى حيث كانوا كاملين وصيغة الاعراض أن يقول أعرضت عن حقى أو أسقطته أو سأحت منه أو وهبته لهم وأراد الاسقاط فان أراد الهبة لم يصح وله الرجوع عن الاعراض قبل اختيار تلك الفانين ونقل عن شيخنا الرمى عدم محبة الرجوع مطلقا لأن المعرض عنه حق تملك لا عين وبذلك فارق جواز العود بعد الاعراض عن نحو كسر الخبز والسنايل قبل أخذ غيره لهما

قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهابها لم يرجع كفافا [ قوله لا يجب قيمة المذبح ] وإلا لما جاز الذبح [ قوله وأنه لا يختص ] تشبيها بطعام الولائم لأن المأخوذ مباح كالصيد [ قوله ولا يصح ] استشكل بصحة عفو عن القصاص مجانا وقد اعتمد الزركشى وغيره محبة عفو ونسب لقضية كلام الجمهور كالفلاس ( فرع ) لو أعرض الشخص ثم رجع فيه تمتل الصحة قبل تملك الفانين ويحتمل أن التملك بمنزلة القبض فى الهبة كالأعراض عن كسرة ثم رجع اليها [ قوله والثاني منع ذلك ] لأنه يلزمه تملك الأخماس الأربعة [ قوله بلا عمل ]

بتعين منه والثاني لتمييز حق الفانين ( وجوازه لجمعهم ) أى الفانين ويصرف حقهم مصرف الخمس والثاني منع ذلك ( وبطلانه من قوى القربى وسالب ) أى مستحق سلب والثاني محته منهما كالفانين وحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حق قوى القربى بلا عمل وحق الفانين بعمل حصل به المقصود الأعظم من الجهاد وهو اعلاء كلمة الدين والغنيمة تابعة

وغير ذوى القربى من أصحاب الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض (والعرض كمن لم يحضر) فيضم نصيبه الى الغنم (ومن ملأ) ولم يعرض (حقه لوارثه) فله طلبه (٢٢٤) والاعراض عنه (ولا تملك) الغنمية (الابقسمة ولهم) أى للغانين (التملك)

(قوله وغير ذوى القربى إلخ) هو جواب عن سكوت المصنف عنهم الموهوم لصحة الاعراض منهم وليس كذلك (قوله الابقسمة) أى ان قبل ما أفرز له أورضى به لا بمجرد القسمة لأن المعتبر هنا هو اختيار التملك (قوله والتملك فى الأول) المنقلم بقوله ولهم التملك ولا بد من اللفظ كما أشار اليه بقوله كأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى ولا يملك بالاستيلاء (قوله طريق نان) أى على الوجه الثانى ومنفرد على الأول المعتمد (قوله فى أحد أوجهه) وهو مرجوح والمعتمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامام أو غيره (قوله قرب) يجوز بناؤه للجهول والمعلوم (قوله تنفع) راجع لسكب وكلاب وغلب الثانى وخرج ما لا ينفع فكالعدم (قوله عددا) أى لقيمة لضعف الملك هنا بتوقفه على اختيار التملك وبذلك فارق اعتبار قيمتها عند من يراها فى الارث (قوله سواد العراق) سعى سوادا لكثرة حضرتها بالأشجار والحضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لاستواء أرضه بخلوها عن الجبال والأودية وأصل العراق الاستوام وهو من اضافة الجنس الى بعضه لأن طول السواد والعراق واحد وهو مائتا فرسخ وعرض السواد مائة وستون فرسخا وعرض العراق منه مائة وخمسة وعشرون فرسخا فالسواد يزيد عليه فى العرض بخمسة وثلاثين فرسخا وجملة السواد بالتكسير عشرة آلاف فرسخ هذا ما فى شرح شيخنا فراجع (قوله بفتح العين) أى قهرا لأنه لو كان صلحا لم يقسم وتفسير عنوة قهرا هو المراد والافهوى قال على الصلح فهو من أسماء الأضداد كما قاله بعضهم فراجع (قوله بين الغانين) وأهل الخمس ولعل اقتصار الشارح على الغانين لأجل ما بعده (قوله ثم بذلوه بعدة قسمته) واختيار تملكه والبذل إنما يكون بمن يمكن بذله وهم الغانمون وذو القربى ان انحصروا بخلاف غيرهم من بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام فى وقف حقهم الى بذله لأن له أن يفعل فيه بالمصلحة (قوله وقفه عمر) بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو أول وقف صدر فى الاسلام (قوله وآجره لأهله) اجارة مؤبدة للحاجة والمصلحة الكلية (قوله وخواجه) المضروب عليهم بقدر معلوم لكل جريب وهو ثلاثة آلاف ذراع وستائة ذراع ولعل هذا فى اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصة ستة أذرع فقط وفى شرح التوضيح لشيخ خالد أن القصة ستة أذرع وثلاث ذراع وضربها فى عشرة أقصاب هو عشر الجريب فيكون الجريب على هذا أربعة آلاف ذراع وأربعة مائة ذراع وأربعة وأربعين ذراعا وأربعة أنصاع من ذراع فراجع وتأمل والمخرج المضروب على كل جريب قدر معلوم فعلى جريب الشبر درهمان والبرار بعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثناعشر أى فكان كالأثر [قوله وقيل يملكون قبلها إلخ] وجهه أن ملك الكفار قد زال ويبعد بقاؤه بلامالك [قوله بأن يقول كل منهم إلخ] أى بخلاف القسمة فانها اذا حصلت مع الرضا كانت طريقا أيضا وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه [قوله ويملك العقار] أى خلافا لأبى حنيفة حيث خبر الامام بين قسمته أو وقفه أو رده على الكفار . لنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ الآية وقسمة خير على الغانين ولو استولينا على البلد والعقار ثم أزلونا عنه بعد أيام مثلا فالوجه عدم انقطاع حقا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بعد ذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن أن الاستيلاء ثبت به حق التملك كما فى المنقول وجعل الزركشى قوله كالمنقول إشارة للقياس [قوله قرب به ملك العقار] وجه التقريب فى الاستيلاء أن الاستيلاء فى المنقول أكمل [قوله فتح صلحا] أى ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بعضه صلح وبعضه عنوة وقيل بالوقف

قبلها (وقيل يملكون) قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو أعرضوا (فلا) ملك لهم والتملك فى الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى طريق ثانى للكم (ويملك العقار بالاستيلاء كالمنقول) الذى الكلام السابق فيه فى أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرر مذكور فى الروضة كأصلها قرب به ملك العقار والاكتفاء فى ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أى الغنمية (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية (وأراد به) من أهل الجهاد أو الخمس (ولم ينازع أعطيه والا) أى وان نازعه غيره (قسمت ان أمكن) قسمها عددا (والا أفرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنوة) بفتح العين (وقسم) بين الغانين (ثم بذلوه) بالمجعة أى أعطوه (ووقف)

[قوله]

هون مساكنه لما سبأ فى (على المسلمين) وقفه عمر رضى الله عنه وآجره لأهله

(وخواجه) بزرع أو غرس (أجرة تؤدى كل سنة لصالح المسلمين) والوجه الثانى فتح صلحا

(قوله وهو) أى السواد والمبدأ والغاية داخلان في الحدود المذكورة (قوله الموصل) سمي بذلك لأن نوحاً صلى الله عليه وسلم لما وصل بسفينته إلى الجودي أدلى حجاراً في حبل ليعلم به قبر ما بقي من الماء فوصل الله الأرض في ذلك المحل (قوله القادسية) سميت بذلك لأن إبراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لها بالقدس (قوله البصرة) بثلاث الباء والفتح أفصح والنسبة إليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قيل كان بها سبعة آلاف مسجد وعشرة آلاف نهر اسكن نهر اسم مخصوص وبنى بعدها الكوفة بسنتين على الأشهر في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله يسمى الفرات) الصواب أن هذا هو نهر الصراة وما بعده هو نهر الفرات فإذ ذكره الشارح فيهما خلاف الصواب والفرات اسم مكان بها لأنه النهر المشهور (قوله أحياء المسلمون) وهم عثمان بن أبي العاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضى الله عنه (قوله بعد) أى بعد فتح العراق (قوله من الدور والمساكن) إلا الخانات فإنها من الوقف قال شيخنا وكذا الأشجار فهي وقف لدخولها في وقف الأرض فيمتنع التصرف فيها كان موجوداً منها حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات (قوله وفتحت مكة صلحا) أعلاها على يد الزبير رضى الله عنه وأسلفها على يد خالد بن الوليد رضى الله عنه لكن بعد وجود صورة قتال ابتداء من جهة خالد قبل التسليم له ثم سلموا فكف عنهم وبهذا يجمع التناقض في الأخبار والأقوال وفتحت مصر عنوة وقيل فتحت قراها صلحا وضعفه شيخنا الرملي وفتحت مدن الشام صلحا وقراها عنوة ورجح السبكي أن دمشق فتحت عنوة وسيأتى في الجزية زيادة على المذكور هنا فراجع .

(فصل : في الأمان مع الكفار) وهو أحد العقود التي تفيدهم الأمن وهي ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأن العقد انطلق بمحصور أصالة فهو الأمان والأمان كان إلى غاية فالهدنة والأمان الجزية وهذا يختص بالامام وتأتي وبوالى الأقليم في عقد الهدنة (قوله يصح) أى يعتبر الأمان ويعمل به ان وجد من مسلم مكلف مختار ولفظه كل لاحاجة إليه فان أمنه غير من ذكر بلغ المأمن ان ظن محته (قوله أمان حرى) وهذا من مقابلة الفرد بالفرد سواء كان كل منهما ذكراً أو أنثى (قوله وعدد محصور) وهذا من مقابلة المفرد بالجمع وعكسه أولى وأما مقابلة الجمع بالجمع كأن أمن مائة ألف من مائة ألف منهم فقال الامام في كل واحد لم يؤمن الا واحدا منهم لكن محل الصحة ان لم يندس باب الجهاد ولا بطل الكل ان وقع العقد دفعة والا فيصح الأول فالأول إلى

[قوله وهو من عبادان] ابتداء الغاية داخل في الكل وكذا انتهؤها [قوله وهو من عبادان إلى حديث الموصل الخ] هو بالفراخ مائة وستون طولاً وعثمان عرضاً [قوله أحياء المسلمون] ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق وكان البناء في سنة سبع عشرة ولم يعد بها صنم قط ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موات كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم [قوله الصحيح] موضع الخلاف الأبنية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضى الله عنه فأما الحادث فلك قطعاً نعم استثنى بعضهم من الأبنية التي كانت الخانات ونحوها مما يستقل لجهة وقفها كالأراضي والشجر ولو اتخذ من طين الأرض ابن وبنى به فوقوف والشجر الذي غرس بعد ملكه ويجوز أن يبنى من طينها المساجد والربط [قوله وأرضها المحياة] يفنى أن ير يد التي كانت محياة وقت الفتح ليكون للفاء معنى والافالموات وقت الفتح ملك من أحياء بعده سواء فتحت عنوة أو صلحا

(فصل : يصح من كل مسلم مكلف الخ) لو دخل دارنا وزعم رسالة لم يجز قتله وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب مالي الذي عندكم وسيأتى ذلك في الجزية

(وهو من عبادان) وهو من عبادان إلى حديث  
المشقة ( إلى حديث  
الموصل) بفتح الحاء والهم  
(طولا ومن القادسية إلى  
حايان) بضم الحاء (عرضا  
قلت) أخذنا من الرضى  
في الشرح (الصحيح أن  
البصرة) بفتح الباء في  
الأشهر (وان كانت داخلة  
في حد السواد فليس لها  
حكمه الا في موضع غربي  
دجلتها) يسمى الفرات  
(وموضع شرقها) أى  
لدجلة يسمى نهر الصراة  
وما عدا ذلك منها كان  
مواتاً أحياء المسلمون بعد  
ومن أدخله في الحكم مشى  
على التحديد المذكور  
(و) الصحيح (أن ماني  
السواد من الدور  
والمساكن يجوز بيعه والله  
أعلم) ومن منعه مشى على  
على أنه وقف (وفتحت  
مكة صلحا فندورها وأرضها  
الناس يقبضونها  
(فصل : يصح من كل مسلم  
مكلف مختاراً أمان حرى)  
واحد ( وعدد محصور)  
منهم كعشرة قوماً (فتحا)  
أى بخلاف

أهل ناحية و بلدة و دخل في الضابط العبد والمرأة و المحجور عليه بسفه و غير هو خرج المكروا و الصبي و الكافر ( و لا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الأصح ) و الثاني يصح دخوله ( ٢٢٦ ) في الضابط و الأول نظرا إلى أنه مقهور في أيديهم ( و يصح ) الأمان ( بكل لفظ

ظهور الخلل في بطل ما زاد ( قوله أهل ناحية و بلدة ) أي لم يعلم عددهم فلا يصح أن انسداد باب الجهاد و لا فيصح على المتمد كاعلم ( قوله لمن هو معهم ) و لا لغيرهم أخذنا من العفو يؤخذ من ذلك صحة أمان الأسير المطلق بدارهم المنوع من الخروج منها و لا يصح أمان أسير معنا الا من الامام و نائبه و كذا بمن أسره ان لم يقبضه الامام منه و الا فلا على المتمد ( قوله ولو كان الرسول كافرا ) و لو صييا مأمونا تغلبا لحقن الدماء ( قوله و كذا ) أي لا يحصل الأمان للكافر ان لم يقبل في الأصح هو العتمد و به يعلم أن القبول على الفور ( قوله من قدر على النطق ) و هي كناية منه مطلقا من الأخرس فيها التفصيل المعروف و يصح بالجمية أيضا ( قوله أن لا يزيد ) أي في أمان الرجال أما النساء و الخنثى فلا يتقيد الأمان لمن زمان لعدم انسداد باب الجهاد فيهن ( قوله بطل في الزائد ) ان لم يكن بناضع و الا فيصح في الزائد بحسب الحاجة الى عشر سنين كما في الهدنة فان احتيج لزياة عليها زيد بعقد آخر أو أكثر و لا يزيد في كل عقد على عشر ( قوله و لا يجوز أمان يضر المسلمين ) و لو من الامام لغيره لا ضرر و لا يضر أرى لا يضر أحد نفسه و لا يضر غيره و لا يضر أحد غيره و لا يتضرر اثنان مثلا و قد مر ( قوله و طليعة ) هي ما يتقدم على الجيش ليطالع على أحوال عدوهم ثم يخبرهم ( قوله قال الامام الخ ) هو المتمد ( قوله و ليس للامام نبد الأمان ) و لا لغيره بالأولى ( قوله فان خافها نبذه ) أي الامام و كذا من أمته لا غيرهما ( قوله و لا يدخل الخ ) أي ان أمته غير الامام و نائبه و هو بدارنا ( قوله ماله ) أي مامعه من المال سواء كان محتاجا اليه أو لا و سواء كان له أو لغيره على المتمد ( قوله و أهله ) أي و لا يدخل ولده الصغير و المجنون و لا تدخل زوجته و لو بالنص عليها و كانت بدارنا ( قوله بدار الحرب ) و ان شرط دخولهما ( قوله و كذا مامعه ) أي ما بدارنا من ماله و ولده لا يدخل الا بشرط دخوله الزوجته كالمسلم و ما ذكره المصنف قسم من ثمانية أقسام لأنه اما أن يكون الكافر بدارنا أو بدارهم و على كل اما أن يكون ماله و أهله معه أو لا و على كل اما أن يؤمنه الامام و لو بنائبه أو غيره و حاصل الحكم فيها أنه ان أمته الامام أو نائبه دخل مامعه من ماله و أهله و كذا زوجته و هنأولو بلا شرط سواء أمته بدارنا أو بدارهم و يدخل ما ليس معه منها ان شرط دخوله و الا فلا و ان أمته غير الامام لم يدخل ما ليس معه مطلقا و يدخل مامعه ان شرط دخوله و الا فلا و لم لا تدخل زوجته و هنأولو بالشرط كما تقدم ( قوله و المسلم بدار كافر ) أو بدار اسلام استولى عليها الكفار و لا تسمى دار كفر لأن الاسلام يعا ( قوله استحب له الهجرة ) أي ان لم يرج نصرته المسلمين بمقامه و لم يقدّر على الاعتزال فان رجع ما ذكره فقامه أفضل أو قدر على الاعتزال حرمت

[ قوله لمن هو معهم ] هو مستدرك فغيرهم كذلك [ قوله في الأصح ] خص الامام الخلاف بتأمين غير من أسره و الا فيبطل قطعا ثم الامان من الأسير غير نافذ حتى في حق نفسه [ قوله أو كناية ] قال الماوردي لا بد من النية [ قوله بكتابة ] أي مع النية [ قوله ولو كان الرسول كافرا ] توسعة في حقن الدماء و لو كان الرسول صبيّا ففعل نظر [ قوله فلو بدر مسلم الى آخره ] و لو كان المؤمن و نازع الزر كشي في هذا الشرط و استند الى ظاهر قصة أم هانئ عام الفتح [ قوله و كذا ان لم يقبل ] لو سبق استيجاب أعتنى عن القبول [ قوله و الثاني لا يبطل بالسكوت ] لبناء الباب على التوسعة كالمدينة عند قوتنا ما لم تبلغ سنة لأن الجزية ترتبط بالسنة في استيفائها منع للجزية [ قوله كالمدينة ] أي على قول [ قوله و لا يدخل الخ ] لما فرغ من حكم النفس أخذ يتكلم على المال و الأهل [ قوله و كذا مامعه ] أي لأن اللفظ قاصر عن اقلدة ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل ثياب بدنه [ قوله الا بشرط ] راجع لما بعد كذا فقط

فيصغى مقصوده ) صريح نحو أمتك أو أروتك أو أنت في أمان أو كناية نحو أنت على مانع أو كن كيف شئت ( و بكتابة ) بالنو قانية ( و رسالة ) و لو كان الرسول كافرا ( و بشرط علم الكافر بالأمان ) بأن يبلغه فان لم يبلغه فلا أمان فلو بدره مسلم فقتله جاز و اذا علمه ( فان رده بطل و كذا ان لم يقبل ) بأن سكت ( في الأصح ) و الثاني لا يبطل بالسكوت ( و تنكفي إشارة مفهومة للقبول ) من قدر على النطق و كذا في الإيجاب ( و يجب أن لا تزيد مدته على أربعة أشهر و في قول يجوز الأمان ( ما لم تبلغ سنة ) كالمدينة فلو زاد على الجائر بطل الزائد فقط تفريقا للصفة و اذا أطلق حل على أربعة أشهر و يبلغ بعدها المأمّن ( و لا يجوز أمان يضر المسلمين كجاسوس ) و طليعة فلا ينقد قال الامام و ينسبني أن لا يستحق تبليغ المأمّن ( و ليس للامام نبد الأمان ان لم يخف خيانة ) فان خافها نبذه كالمدينة و هو جائز من جهة الكافر بنبذه متى شاء ( و لا يدخل في الأمان ماله و أهله بدار الحرب و كذا

مامعه منها في الأصح الا بشرط ) و الثاني لا يحتاج الى شرط ( و المسلم بدار كافر ان أمكنه اظهار دينه ) قوله بأن كان مطاعا في قومه أوله عشيرة بمحمونه و لم يخف فتنة في دينه ( استحب له الهجرة ) الى دار الاسلام لئلا يكيدوا له

(ولا وجبت ان أطاها) فان لم يقدر عليها فمذور الى أن يقدر (ولو قدر أسير على حرب لزمه) غلومه به من قهر الأسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتل وسبيا وأخذاً لمال (أو على أنهم في أمانه) (٢٢٧) حرم عليه اغتيالهم (فان تبعه قوم فليدفعهم ولو قتلهم كالصائت (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بالشرط (ولو عاهد الامام علجاً) وهو الكافر الغليظ الشديد (بدل على قلعة) فتحت عنوة (وله منها جارية جاز) ذلك للحاجة اليه معينة كانت أو مبهمة رقيقة أو حرة لأنها صير رقيقة بالأسر والمبهمة بينها الامام (فان فتحت بدلانته) وفيها الجارية (أعطيا أو بغيرها فلا) شيء له (في الأصح) لأن القصد المبالاة الموصلة الى الفتح والثاني يستحقها بالادلة (فان لم تفتح فلا شيء له) لقوله فيها (وقيل ان لم يعلق الجمل بالفتح فله أجرة مثل) لدلالته (فان لم يكن فيها جارية أو مانت قبل العقد فلا شيء له) (أو بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل جزماً) (أو قبل ظفر فلا) بدل (في الأظهر) لعدم القدرة عليها والثاني يجب لأنها حاصلة وتسلم تسليمها (وان أسلمت) بعد الظفر أو قبله (فالذهب وجوب بدل) وقيل في كل قولان (وهو) أي البدل حيث

المهجرة ثلاثا يستولى الكفار على محله فيشبه دار الكفر (قوله ولا وجبت) ولو على امرأة بلا حرم (نتيجه) كانت المهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه وبعده من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كإسراء وأما المهجرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على إزالتها فقتل شيخنا لا يجب بل تندب وقال العلامة السباطي صكفيرة يجب أيضاً (قوله لزمه) وان أمكنه اظهار دينه (قوله اغتيالهم) والفتية أن يخدعه فيذهب به الى مكان فيقتله فيه (قوله على أنهم في أمانه) وكذا عكسه نعم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك فله اغتيالهم أيضاً (قوله فليدفعهم) أي ندبا (قوله كالصائت) فليدفعهم بالأخف فالأخف مالم يحاربوه وإلا انتقض عهدهم وله قتلهم مطلقاً (قوله لم يجز له الوفاء) ان لم يتمكن اظهار دينه وإلا فله الوفاء ولو حلفوه مكرها لم تنعقد يمينه ومنه منعهم من اطلاقه من الحبس إلا بالحلف بالله أو بالطلاق فلا كفارة ولا وقوع (قوله علجاً) من العلاج لقوته في نفسه والمراد به مطلق الكافر قال شيخنا وكذا المسلم على المعتمد لكن تعطى له الجارية اذا أسلمت (قوله قلعة) فتحت اتفاق مع فتح اللام وسكونها وأصلها الحصن النبيع سواء كانت معينة أو مبهمة في قلاع محصورة (قوله منها) لا بما عنده الا ان علمت (قوله جاز) ان كان في دلالته كلفة كما في الاجارة على المعتمد والا لم يجز (قوله فان فتحت) على يد من عاقده عنوة بدلاتها أعطيا وان فتحت صلحا أعطى بدلها الآتي ان رضى به والا فان رضوا بدفعها مجاناً أو ببذلها وهو من حيث يكون الرضخ أعطيا والا نبد الصلح وبلغوا المأمن (قوله أو مانت) أو هربت قبل العقد فلا شيء له (قوله أو مانت قبله) أي الظفر وبعد العقد فلا شيء له أيضاً أو مانت بعد الظفر وجب البدل بوسايتي (قوله وان أسلمت) أي بعد العقد سواء قبل الظفر أو بعده وجبت قيمتها (قوله وجوب بدل) قال شيخنا الرمي وهو من أصل الفضيحة فان لم تكن فن بيت المال (قوله في المعينة) وكذا في المبهمة بأن مات كل جارية فيها وعينها الامام (قوله وقيل قيمتها) وهو المعتمد والحاصل أنه ان فتحت القلعة قهراً بدلالته وفيها الأمة بعد الظفر حية أعطيا ان لم تسلم أو قيمتها إن أسلمت أو مانت بعد الظفر وإلا فلا شيء له (فرع) لو حاصر ناقله فصالح زعيمها على نفي القتل عن مائة شخص منها مثلاً جاز فان عداً فغير نفسه فلذا قلناه

[قوله أو على أنهم في أمانه] مثله عكسه [قوله فله أجرة مثل] قال ابن داود من خمس الخمس [قوله لدلالته] رد هذا بأن قوله منها في معنى التعليق على الفتح وان لم يصح به لفظاً [قوله أو مانت الخ] منه تعلم أن لموتها ثلاث أحوال [قوله فلا شيء له] أي وقد أخطأ ظنه وقيل يرضخ له لأنه أعانتا [قوله وجب بدل] لأنها حصلت في قبضة الامام فكانت من ضمانه [قوله في الأظهر] هذا الخلاف مفرع على قولنا بعدم الاستحقاق اذا لم يفتح [قوله وتعذر] أي بالموت [قوله وان أسلمت بعد الظفر] لو أسلم هو أيضاً في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ ان تأخر اسلامه عن اسلامها لم تسلم اليه ولا أسلمت [قوله أو قبله] بخلاف نظيره من الموت لأنها هنا موجودة حساً غاية الأمر أن الاسلام منع (نتيجه) هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في شرح المنهج وهو ظاهر [قوله وقيل الخ] جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على نظيره من الموت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصاً وقد قالوا بأن البدل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم

وجب في المعينة (أجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كإصلها أن الجمهور عليه فضائها ضمان يد وعلى الأول ضمان عقد وترجيحه صلى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصلح قبل قبضه وتقدم ترجيحه في بابه



﴿ كتاب الجزية ﴾ هي مال يلزمه الكفار بقصد على وجه يأتي (صورة عقدها) الأصل من الموجب (أقركم وسيأتي) في المهر وغيره أقررتمكم (بدر) (٢٢٨) الاسلام أوأذنت في اقامتكم بها على أن تبذلوا) بالمجعة أى تطوا

### ﴿ كتاب الجزية ﴾

من المجازاة لأنها في مقابلة اقامتهم بدارنا وكف أذانا عنهم لاني مقابلة مقامهم على الكفر وقيل من الجزاء بمعنى القضاء وذكرت عقب الجهاد لأنه مغياها والمعنى في أخذها أنه معونة لنا واهانة لهم وربما حملهم على الاسلام وغاية مشروعتها الى نزول عيسى صلى الله عليه وسلم لزوال شبهتهم فلا يقبل منهم إلا الاسلام وهذا من شرعنا لأنه يحكم به متقيا له من الكتاب والسنة والاجماع وبالاختداد المستمد من هذه الثلاثة وهو لا يخطئ فيه وليس للأذهاب عنده اعتبار إذ لا عبرة بالاجتهاد مع النص والاجتهاد لا يقلده مثله فافهم (قوله) هي مال الخ) أى تطلق على المال وكذا على العقد وعليهما معا واختار الأول لمناسبة ما يأتي فأركانها خمسة كما يؤخذ عند كراع قدم عقود له ومال وصيغة ومكان (قوله صورة عقدها الأصل) فلا يرد مصتها مع اقامتهم بدار الكفر وسيد كره ولا ابتداء الكافر بعقدها ولا عقدها للنساء لأنه يكتفى فيه بالترام حكم الاسلام (قوله) من الموجب) وسيأتي أنه الامام ولو بنائبه فقط لا الآحاد (قوله) وفي المهر الخ) فعبرة منهاج أولى لافادتها الصحة مع المضارع الذي لا يصح معه غيرها من العتود (قوله) بدار الاسلام) أى غير الجمال كما يأتي (قوله) لحكم الاسلام) هو مفرد مضاف فيساوى مافى المهر وغيره (قوله) لا اعتقادهم حله) فالعقد منزل على ما يعتقدون حرمة وإن لم يصرح به (قوله) ولو قال الخ) هو مستثنى من التأقيت المبط (قوله) بخلافنا) أى بخلاف المشيئة من جهتنا بأن يقول أقررتمكم ماشئت أنا أو ما شاء المسلمون أو ما شئت أنا وكذا ما شاء الله فلا يصح العقد في ذلك كله (قوله) ويشترط لفظ قبول) أى بشروطه في البيع من اتصاله بالاجاب وبغيره وفي الاشارة الى الكتاب ما صرح في الضمان واذا فسد العقد من الامام أو نائبه لم يلزم الكافر أقفها لمدة إقامته بدارنا وخرج بضاد العقد ما إذا بطل بأن عقده الآحاد فلا شيء عليه (قوله) فقال) أى قبل أسره والا فلا بد من يئنه (قوله) صدق بلايين) ويندب ان انهم ولا جزية عليه لعدم عقدها له (قوله) أو نائبه في عقدها) ولو عموما على الحمد (قوله) المراد به) أى بالجالسوس مافى الروضة كأصلها الذي هو الأعم منه بدليل وصفه بقوله نخافه

### ﴿ كتاب الجزية ﴾

[قوله الأصل] قيد به لقوله بدار الاسلام [قوله دون الشرب] أى ودون العبادات ونكاح المحرم من المحارم وما أشبه ذلك [قوله لا كف الا لسان الخ] أى وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزما [قوله ولا يصح مؤقتا] أى لأنه عقد يتحقق الدم كالا سلام فكما لا يجوز الاسلام مؤقتا كذلك هذا ثم اذا عقد مؤقتا بلغوا المأمن ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة قاله المزر كشي [قوله ولو قال الخ] يريد أن هذا كالمستثنى من ضرر التأقيت كما يستثنى من محل الخلاف ماشئت أنا أو ما شاء الله فانه يبطل العقد جزما لعدم العلم بمقدار الأجل نعم هذا الذي اغتفر هنا من التعليق بمشيتهم لم يفتروا مثله في الهدنة [قوله لفظ قبول] مثله الاشارة في الأخرس وكذا ينبغي أن ينقد بالكتابة بالفوقانية كالبيع [قوله أنه يطالب] وجه ذلك أن الغالب كون الحربى لا يدخل دارنا إلا بأمان [قوله في عقدها] خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اختصت بالامام لاحتياجها الى نظر واجتهاد وتعليقها بالمصورين وغيرهم [قوله جاسوسا] هو صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير [قوله المراد الخ] يريد أن عبارة منهاج لا نفيد تحريم اجابة الجاسوس ولكنه مراده

(جزية) وتقلدوا لحكم الاسلام) وفي المهر وغيره أسكنكم ومنها المتعلق بالعمالات والفرامات كما ذكرهما صاحب التهذيب والبيان وحده السرقة والزننا دون الشرب لا اعتقادهم حله كما ذكرت في أبوابها (ولا يصح للشرط ذكر قسرها) أى الجزية كالأجرة وسيأتي أن أقفها فينزل لكل سنة من كل واحد والثاني لا يشترط ويحل للطلق على الأقل (لا كف الا لسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أى لا يشترط ذكره لأن في ذكره لا يخلو غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دهمى عدم ابرادته (ولا يصح العقد مؤقتا على المذهب) وفي قول أووجه يصح الطريق الثاني القطع بالأول ولو قال أقررتم ماشئت جاز لأن لهم بند العقد متى عازا بخلافنا وسيأتي اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لما أوجب (ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله أو

رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا تعرض له (وفي دعوى الأمان وجه) أنه يطالب عليه بيئنه لا مكانها غالبا (ويشترط لعقدها بالامام أو نائبه) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا إلا جاسوسا نخافه) المراد به مافى الروضة كأصلها عقب وجوب الاجابة فلونخاف فاعلمهم وأن ذلك مكينة منهم

لم يجهم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا تعقد إلا اليهود والنصارى والمجوس وأولاد من يهود  
أوتنصر قبل النسخ) لهينه وإن كان بعد التبدل فيه (أوشككننا في) (٢٢٩) وقته أي اليهود أو النصارى أو أولاد من يهود

قبل النسخ أم بعده (وكذا  
زاعم التمسك بصحف  
ابراهيم وزبور داود صلى  
الله عليهما وسلم ومن أحد  
أبويه كتابي والآخروني  
على المذهب) في المستلين  
وهو في الأولى أصح وجهين  
قطع به بعضهم في الثانية في  
أصل الروضة أصح الطرق  
وقول من طرقي ثان قطع  
بعضهم بمقابله وعبر في  
الروضة كآصلها في  
الذكورين بأنهم يقرون  
بالجزية ولا يقر بها أولاد  
من يهود أوتنصر بعد  
النسخ في ذلك الدين ولا  
عبدة الأوثان والشمس  
والملائكة والسامرة  
والصابثون إن خالفوا  
اليهود والنصارى في أصول  
دينهم فليسوا منهم فلا  
يقرون ولا فقههم والأصل  
في اقرار المذكورين  
بالجزية قوله تعالى قاتلوا  
الذين لا يؤمنون بالله إلى  
قوله من الذين أتوا  
الكتاب حتى يعطوا الجزية  
إلى آخره أي يلغزموها  
منقادين لحكم الاسلام  
وغلب من أحد أبويه  
كتابي وأدرج فيهم  
التمسك بالصحف  
والزبور والروى البخاري

الشعر بأن المراد ما منعه الخوف وذكره فيهما منفردا خاص بعد عام لم يفتح توهم إرادة الجمع في الذي قبله  
هكذا فهم والجاسوس صاحب السر والشهر والناموس صاحب السر الخبير ولا تعقد لأسير طلبها (قوله  
لم يجهم) فيحرم عقدها لهم كما يجب عليه إذا طلبوا مع الأمن (قوله قبل النسخ) وكذا معه كما يعلم  
بما بعده والمراد من يهود قبل نسخ شريعة موسى ببيعة عيسى أو من تنصر قبل نسخ شريعة عيسى  
بيعة نبينا ﷺ وقبل دعواه القبلية بلايين فإن تبين كذبه بشهادة عدلين فلا ملام قتل وان لم  
يشترطه عليه في العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله وإن كان الخ) أفاد أن الاعتبار بالنسخ وأنه لا يعتبر  
التبدل ولا عدم اجتنابه وكذا التحريف (قوله وكذا زاعم الخ) وطارق عدم صحة نكاح المتمسكة  
بذلك بطلب حقن الدماء هنا وأفاد بذلك الزعم أنه يؤخذ بقوله وإن لم يعلم صدقه وينبغي أن يعتبر في  
التمسك المذكور كونه قبل بيعة تفخه كاسر (قوله بصحف ابراهيم) وهي عشرة صحائف ومثلها  
التمسك بصحف ثبوت وهي خسون صحيفة أو بصحف ادريس وهي ثلاثون صحيفة تعقد الجزية  
لجميع هؤلاء تغليا لحقن الدم كاسر وسكت من صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة للاستغناء عنها  
بالتوراة (قوله أحد أبويه) الذكور والأثني والمعتبر من نسب اليه وغلب فيه حقن الدم نعم إن اختار دين  
الوثني بعد بلوغه لم تعقله لأنه لا يقر وما في المنهج مؤول فراجع والمراد بالكتابي هنا من له كتاب عما ذكر  
(تفنيه) لو انتسب إلى أبوين من اليهود أحدهما تمسك قبل النسخ والآخري بعده فقياس ما ذكر أن  
تعقله الجزية ويحتمل خلافه فراجع (قوله بعد النسخ) أي يقينا كما علم (قوله إن خالفوا الخ)  
فلهم هنا حكم ما في النكاح وأصل كل دين نبيه وكتابه كاسر (قوله وأدرج الخ) لوجعل هذا من  
مدخول الثاني أو مقياسا على ما فيه لكان أولى فتأمل (قوله وما روى) عطف على الدليل القرآني  
قوله (قوله من مجوس هجر) وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب وأخذها أيضا من أهل نجران  
(قوله ولا جزية على امرأة وخنتي) فإن طلبا عقدها لهما أعلمهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبا في  
بطلان عقدها لهما وما يؤخذ منهما هبة ولوتين ذكورة الخنتي طوب بهما من وقت العقد ولا يفتى عنها مادفعه  
أو لا على المعتمد ولولم تعقله لم يلزمه شيء على المعتمد (قوله ومن في هرق) ولا تعقله لو طلبها نعم ينبغي أن  
يكون المبيع كالمرأة لملكه ببعضه الحر ولو عتق الرقيق عقدت له إن كان ممن تعقله وطلبها والبالغ  
المؤمن سواء أعتقه مسلم أم كافر (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله  
ومجنون) ولا يصح عقده عليه عنه كالصبي ولا يجوز عقده السفيرة ولا عقده ليه بأكثر من دينار ولا عبدة بالسف  
الطاريء بعد الرشد حال العقد وسيأتي (فرع) لو عقد على الرجال على أن يدلوا عن ذرائعهم شيئا  
غير ما عليهم جازولزمهم إن كان من ملهم لا من مال الفراري (قوله كساعة من شهر) أي مثلالزمته والضابط

[قوله وأولاد الخ] قال العراقي يرد على عبارة المنهاج والتفنيه والحاوي إذا تنهوا بالأصل أوتنصر قبل النسخ  
لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية كما نص عليه [قوله  
أوشككننا] هو عمدة الصحابة في تقرير نصارى العرب [قوله بصحف ابراهيم] لشمول الكتاب في الآية  
لها [قوله وعبر في الروضة الخ] كان يريد بهذا أن الأحسن إسقاط الحصر الذي في عبارة المنهاج [قوله  
أي يلغزموها منقادين] الالتزام تفسير الاعطاء والاقنياد تفسير الصغار [قوله لأن آيتها السابقة الخ]  
ولأن الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمرأة محقونة وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وخنتي) لأن آيتها السابقة للذكور (ومن في هرق) وقيل نجب  
بجسط حريته (وصبي ومجنون) لعدم نكاحيهما (فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم يورم) أو يومين (فالأصح

بلفظ الاقامة فاذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الأغلب فان استوى الرمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبذل) بالمجبة أى بيط (جزية الحق بأمنه وان بذلها عقد له) وتقدم أن اعطائها بمعنى التزامها (وقيل عليه كجزية أبيه) ولا يحتاج (٢٣٠) الى عقد اكتفاء بعقد أبيه (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم

وأحمى ورأى وأجبر) لأنها كاجرة الدار (وفقير هجر من كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو مصر في فتمه حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير أن لاجزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول وغيره مشهور أنه لاجزية عليه وعلى هذا انعقد له على أن يفتلها عند القدرة فاذا أسر فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الجبل) وفي الشرح ومن الإقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدينة واليامة وقراها) كالطائف لمكة وخيبر للدينة (وقيل له الإقامة في طرقة الممتدة) لأنها ليست موضع إقامة الناس روى البيهقي عن أبي هيبدة بن الجراح آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الجبل وروى الشيخان حديث أخرجوا للمشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لأخرج اليهود والنصارى

أن تكون أوقاته لولفت لا تقابل بأجرة قاله شيخنا الرمل (قوله تلفق الإقامة) ان أمكن وإلا انسحب عليه حكم الجنون فيها (قوله الحق بأمنه) فان مضت مدة قبله لزمه لها أقل جزية (قوله وتقدم الخ) هو اصلاح لتعبير المصنف بالبذل الذي فسر بالاعطاء أى فالمراد منها عقداه (قوله وفقير) أى تلزمه الجزية لأنها أجرة والمراد به فقير الزكاة لو كان مسلماً وقيل الفطرة

(ففيه) يدخل في عقد الجزية للذمي أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له به علقه بقراءة أو مصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والأرقاء ان شرط دخولهم (قوله ومقابل المذهب) فيه اعتراض على التعبير به (قوله ويمنع كل كافر من استيطان الجبل) والاقامة به معاقبة له بأخراج النبي صلى الله عليه وسلم منه كذا قيل فراجعه وسمى بالجبل كاسر لحجزه بالجبل والجبل أولاً لأنه حاصر بين نجد وتهامة وبين الشام واليمن لكن فيه نظر بما في الحديث أنه من اليمن الان حل على مجاورته وهو مقابل لأرض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب كما يأتي (قوله وفي الشرح ومن الإقامة به) وهي أدلى كما اقتصر عليها في الروضة ويمنع أيضاً من أن يشترى شيئا منه أو يتخذ له ولولسكنى مسلم خلافاً لابن حجر ومن الإقامة بجرائزه ولؤخرها ومن الإقامة في بحريه ولو في سفينة نعم له ركوبها خارج الحرم لافيه (قوله واليامة) اسم لأرض واسعة ينسب إليها مسيلة الكذاب وأصلها اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولاقتها بتلك الأرض سميت بها وهي حجاز كذا كر قيل يمن وقيل فاصلة بينهما (قوله كالطائف بمكة) ومثله وجع وجدة (قوله وخيبر للدينة) على ثمانية برد منها ومثلها الينبع وسكت عن قرى البجامة لعدم وجودها في الضمير العائد إليها تطلب فراجع (قوله آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في شأن الكفار أو في شأن الجبل أو المراد آخر ما سمعه الراوى المذکور فتأمل (قوله المشتمة له عليه) لأنها من أقصى عدن إلى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام عرضا وسميت جزيرة لأنه أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر فارس وبحر الحبشة كاسر (قوله أذن له) قال شيخنا وجوباً وسواء الذكروا لأتقى في ذلك (قوله ما يحتاج اليه) هو مبنى للجهول أى ما يحتاج اليه المسلمون لأنهم المذكورون قبله (قوله لم يأذن) فيحرم ولو مع مسلم لتجارة معهما أو لطلب أو صياغة نص عليه

[قوله فاذا بلغت سنة] أى هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر نواقص أخذنا قدر الناقص بعد ذلك من زمن الإقامة [قوله ولو بلغ ابن ذمي] ولو بنات العانة [قوله ان اعطاها] أى المذكور في الآية أى فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام [قوله كجزية أبيه] لو كان أباه مفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقر به كذا قاله الزركشى ولك أن تقول صورة المشتمة أنه ابن ذمي فلا بد أن يكون لأبيه جزية ولو فقد [قوله وشيخ] إذا لم يكن ذا رأى والافقر جزماً [قوله وفقير] وجهه أنها الحقن السهم والفقير والغنى يشتركان فيه [قوله ومقابل المذهب] عبارة الزركشى في حكاية هذا وقيل يبنى على قتلهم وبالتأمل يظهر لك أنه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان [قوله وقرأها] الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط [قوله وخيبر] منها أيضاً فذكره وقر يظفوا للضمير ويمنع من الجبل أيضاً [قوله وقيل] هو خاص بغير الحرم [قوله آخر ماتكم به]

من جزيرة العرب والقصد منها الجبل المشتمة عليه (ولو دخله) الكافر (بغير إذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه مخوف) منه (فان استأذن أذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبر حاجة لم يأذن

وقد روي إلى رأي الإمام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا) والإمام في الحرم (خرج إليه الإمام أو نائبه يسمعه) ويجبر الإمام (وان) دخله (مرض فيه قل وان خيف موته) من قله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن نيش وأخرج) منه (وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والا نقل فان مات) فيه (وتعذر نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يحج بعد العام مشرك وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالأمان .

(فصل : أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن خذ من كل حالم أى محتمل دينارا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للإمام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الغنى

وغيره

(قوله الا بشرط أخذ شيء منها) مرة في السنة فقط كالجزية فم ان باع ما دخل به ثم رجع واشترى غيره أو مثله بغيره ثم دخل به أيضا أخذ منه شيء آخر ثانيا وكذا ثالثا وهكذا بخلاف ما لو لم يبعه ورجعه ثم عاد به ودخل فلا يؤخذ منه شيء ثانيا (قوله وقدره) أى المأخوذ إلى رأي الإمام ظاهره قدر العشر ووقته ودونه فراجعه (قوله ولا يقيم) أى في موضع واحد فان تعدد فله الإقامة ان كان بين كل موضعين مسافة قصر والا فلا (قوله ويمنع دخول الحرم) ولو لمصلحة عامة أو بذل مال (قوله ويجبر الإمام) فان امتنع الا من أدانها مشافهة تعين خروج الإمام له فان تعذر رد بها أو أسهها من يجبر الإمام بها ولو كان طيبا وجب اخراج المريض إليه محمولا فان تعذر رد أو وصف له مرضه وهو خارج ولا تجوز إجابته وان بذل مالا كاسر (قوله نيش) أى مال يكن قد تهوى (قوله وعظمت المشقة) أو خيف موته من قله أو زيادة مرضه وهذا هو المعتد وقيل يجب قله مطلقا وقيل لا ينقل مطلقا (قوله وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه) أى من حيث الوجوب ولكنه يندب ويجوز في غير الحجاز دخول كل كافر له بأمان ولو لعب تجارة ونحوها كما ذكره .

(فصل) في مقدار مال الجزية وما يتبعه مما يأتي (قوله أقل الجزية دينار) أى عند قوتنا والا فيجوز المقدم معهم بدونه والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان سلوا ما يجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضا قيمته ولو نقصوا غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بنحو عقد كسبة (قوله مما كسبه) أى مشا حقولا يجوز عقدها بدونها حيث أمكن ولا يجوز عقد هالسيه بأكثر من دينار احتياطا ولو بولي لموجود حقن الدم به وبذلك فارق صلحه على التخاص بأكثر من الدية وان حجر عليه بعد العقد بأكثر مما عقده كما يأتي (قوله حتى يأخذ من متوسط دينارين) وضبط شيخنا في شرحه بعلالين حجر المتوسط والغنى بما ذكره في النفقة وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية عمره الغالب أكثر من مد ونصف إلى مدين فان ملكهما أو أكثر فهو غنى وخالقهما شيخنا واعتد ضبطهما بالعاقل وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية العمر الغالب أكثر من ربع دينار إلى عشرين دينارا فان زاد عليها فهو غنى (قوله ويعتبر الخ) هذا ان عقد على الأوصاف كأن يقول عند العقد على المتوسط منكم كذا وعلى الغنى منكم كذا فان عقد على الأشخاص بالمما كسبه عند العقد فقط فلا يجوز أخذ زيادة على ما عقده كاسر فان فضل شيء مما عقده فدين ولا يتصور بقاء شيء في العقد على

لعل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار (قوله لم يأذن الا بشرط الخ) قال الفزالي محل ذلك في الذمى وأما الحربى فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما نقله البلقيني من النص قال البلقيني وجرى عليه الأصحاب . (فصل : أقل الجزية دينار) أى فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها (قوله عن كل واحد) أى ولو فقيرا أو سفيا (قوله ولو شرط الخ) انظر كيف هذا مع قول الزركشى محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلا مما كسبه كائن عليه الشافعى رضى الله عنه اه والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن معنى المقتن تستحب المما كسبه عند العقد ولا يتعين على الإمام إجابة الكافر إلى طلب العقد بدينار بل يسن له أن يخالفه ويمالكه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله ولو شرط ذلك في العقد جاز) معناه أن يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقدان كان غنيا آخر الحول أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عاقدتكم على أن على الغنى كذا والمتوسط كذا والفقير دينارا ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله ويعتبر) معطوف على قوله جاز

الأصناف (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (قوله ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين) أخذت الجزية لمن أسلم منه أو مات أو جرح عليه بسفه أو فلس أخذ جزية من أي السنين الماضية من تركته في الموت ومن ماله في غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب في العقد لا بالآخر الحول ومحل في الموت أن خلف وارثا مستقرا فلن لم يخلف وارثا أصلا سقطت أو غير مستغرق أخذ جميع ماضى قبل موته من السنين. قدما على الارث وأخذ السنة الموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كما يأتي وسقط الباقي سواء قبل القسمة وبعدها على المعتمد (قوله أو في خلال) أي لو أسلم أو مات أو جرح عليه بسفه أو فلس في أثناء سنة فقسط من الجزية بقدر الماضى منها كذا في المنهج ويأتي في الميت ما مر وأخذ القسط فيه ظاهر وكذا في المجنون إن أطبق جنونه وأما معجور السفه والفلس ففيهما نظر لأنه إن كان المراد سقوط ما بقي من السنة عنهما فلا قائل به وإن أراد أنه يؤخذ منهما في بقية السنة قسط السفه والمفلس فهو مردود لأن المعتمد أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه به مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقد على الأوصاف وكان المحجور قبل حجره غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرره (قوله كالزكاة) وفرق بأن الجزية معاوضة (قوله وتؤخذ) بالحوال (قوله) ما لم تؤخذ باسم الزكاة كما يأتي (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول يا عدو الله أذحق الله تعالى (قوله ودعوى استحبابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هي حرام إن حصل بها أذى أو أكرهت (قوله المستند إلى تفسير الصغار في الآية) والصواب في تفسيره أنه بالتزام ما كانا

[قوله ناقضون] فعليه لو طلبوا العقد بدينار بعد النقض بما ذكر هل تجب أجابهم نقل الزكشي عن النص أنهم إن دعوا إلى ذلك قبل ظهور الإمام عليهم لم يكن له الامتناع [قوله بعد] متعلق بكل من قوله أسلم أو مات [قوله منه] متعلق بقوله أخذت [قوله والطريق الثاني] محصلها تخريجه على الأقوال في امتناع حق الله وحق الآدمي لكن الأصح هنا استواءهما نظرا لجانب الأجرة والأصح في الزكاة ودين الآدمي تقديم الزكاة .

[فرع] أسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيما يظهر [قوله بالحوال] والأول يقول تجب بالعقد وتستقر بمضى المدة كالأجرة [قوله ويقبض الآخذ لحيته] لو لم يكن له حية فهل يأخذ بموضعها هو محتمل [قوله من الجانبين] وهل يضربها في الجانبين أو يكتفى بجانب ظاهر المنهاج الأول وبحث الرافعي الثاني [قوله وكله مستحب] لأن الغرض أخذ المال وهو حاصل بدون ذلك [قوله وقيل واجب] تحصيله لمعنى الصغار [قوله بخلاف الثاني] فلا يוכל مسلما ولا كافرا .

[فرع] لو وكل شخص شخصا في أمر الدعوى وجلس مع القاضي منع من ذلك ذكره الزبيلي في آداب القضاء [قوله قلت الخ] قال الشافعي رضي الله عنه في الأم وإن أخذ منهم الجزية أخذها بأجل ولم يضرب أحد منهم ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لأن يضربوا ولا أن يؤذوا انتهى قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به [قوله ودعوى استحبابها] لاشك أن الوجوب أولى بالانكار فكان ينبغي أن يقول فضلا عن وجوبها ثم وصفها بالبطلان يقتضى أنها محرمة عنده [قوله عليها] في نسخة عليه وهو ظاهر الضمير على الخلاف وأما تأنيته فيعود للهية أو الآية [قوله المسائل المذكورة]

أومات بعد سنين أخذت جزية (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (قوله ولو أسلم ذمي أو مات بعد سنين) أخذت الجزية لمن أسلم منه أو مات أو جرح عليه بسفه أو فلس أخذ جزية من أي السنين الماضية من تركته في الموت ومن ماله في غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب في العقد لا بالآخر الحول ومحل في الموت أن خلف وارثا مستقرا فلن لم يخلف وارثا أصلا سقطت أو غير مستغرق أخذ جميع ماضى قبل موته من السنين. قدما على الارث وأخذ السنة الموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كما يأتي وسقط الباقي سواء قبل القسمة وبعدها على المعتمد (قوله أو في خلال) أي لو أسلم أو مات أو جرح عليه بسفه أو فلس في أثناء سنة فقسط من الجزية بقدر الماضى منها كذا في المنهج ويأتي في الميت ما مر وأخذ القسط فيه ظاهر وكذا في المجنون إن أطبق جنونه وأما معجور السفه والفلس ففيهما نظر لأنه إن كان المراد سقوط ما بقي من السنة عنهما فلا قائل به وإن أراد أنه يؤخذ منهما في بقية السنة قسط السفه والمفلس فهو مردود لأن المعتمد أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه به مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقد على الأوصاف وكان المحجور قبل حجره غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرره (قوله كالزكاة) وفرق بأن الجزية معاوضة (قوله وتؤخذ) بالحوال (قوله) ما لم تؤخذ باسم الزكاة كما يأتي (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول يا عدو الله أذحق الله تعالى (قوله ودعوى استحبابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هي حرام إن حصل بها أذى أو أكرهت (قوله المستند إلى تفسير الصغار في الآية) والصواب في تفسيره أنه بالتزام ما كانا

في الروضة لانهم أصلا معتمدا ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الحارثيين وقال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون انتهى وفيه تحمل على القائلين لها والخلاف فيها المستند إلى تفسير الصغار في الآية بها المبنى عليها المسائل المذكورة (ويستحب للإمام لها أمكنه

التي هي عليهم فاصولوا في بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويجعل على الأول (على غنى) ومنوط لا تقبل في الأصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (وبذكر عدد) (٢٣٣) الضيفان رجلا وفرسانا وجنس الطعام

والأدم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنيصة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام) والأصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يمر بهم من المسلمين وروى الشيخان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والأدم كالحبز والسمن والعلف كالتبن والحشيش ولا يحتاج إلى ذكر قدره وإن ذكر الشعر بين قدره وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد ولا يخرجون أهل المنازل منها ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم (ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فلامام اجابته إذا رأى) ذلك ففسقظ عنهم الإهانة (ويضعف عليهم الزكاة) كإفعل عمر رضى الله عنه (فن خسة أجرة شاتن وخسة وعشرين بنتا مخاض) وأربعين شاة شاتان (وعشرين دينارا ديناروماتي درهم عشرة

(قوله من يمر بهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا بسفرو (قوله من المسلمين) قيد للندب لا للجواز ويجعل الاطلاق المار على المسلم سواء كان مسافرا أم غيرهم أو عكسه وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم (قوله زائدا على أقل جزية) وهو الدينار فلا يجوز كونها منه إذا أمكنت من غيره (قوله ويذكر) وجوبا عدد الضيفان وعدد أيام الضيافة كاتمة يوم في السنة مثلا وقدر الإقامة (قوله وجنس الطعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على العادة وبلغهم أجرة طبيب وثمان دواء (قوله وعلف الدواب) أي جلتها أو لكل واحد واحد مثلا ويجعل الاطلاق عليها وهم في الجلة يوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض وله أن يقارب بينهم في القدر كأن يجعل على واحد عشرة وعلى آخر دونها (قوله ومنزل الضيفان) ويشترط عليهم رفع يده ليدخله الفارس راكبا مثلا (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) ندبا وعليهم أن يعطوا الضيف عند رحيله كفاية يوم وليلة ولولم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بدل الضيافة إلا إن شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم بغير ذلك العدد (قوله أيلة) بفتح الهمزة واللام وبينهما تحية ساكنة وآخوه هاء هو اسم للوضع المعروف بالعقة من منازل الحج المصري وهو المراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما إيلياء بكسر الهمزة واللام وبينهما تحية وآخوه ياء مفتوحة بعدها همزة ممدودة فهو بيت المقدس (قوله كالحبز والسمن) والزيت ونحوها لاذبح دجاج ونحوه (قوله والعلف كالتبن والحشيش) والقت ولا يحتاج إلى ذكره لأن الاطلاق يحمل عليه (قوله ولا يحتاج) أي إذا ذكر جنس العلف لا يحتاج إلى ذكر قدره (قوله وإن ذكر الشعر) هذا مستثنى من ذكر القدر أي لا يحتاج إلى ذكر القدر في شيء من أنواع العلف إلا في الشعر إذا ذكره قال شيخنا لكونه من الحبوب المسكية وينبغي أخذنا من العلة أن القول ونحوه كذلك (قوله ولا يخرجون أهل المنازل منها) فيحرم ومنى امتنعوا من شيء مما شرطه عليهم مما ذكرنا تنقض عهد الله منعهم إلا إذا أمكن الأخذ منه بالاجبار (قوله ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم) احتج به عنه بفتح الميم فإنه اسم مكان الإقامة وهو مستثنى عنه بقوله ومنزل الضيفان الخ (قوله باسم صدقة) أي باسم زكاة لأنه المراد فلامام اجابته جوازا (قوله ففسقظ عنهم الإهانة) أي لا يطلب فيمتنع فعلها على القول بها السابق (قوله ويضعف عليهم) مرة ومرتين وأكثر بقدر إمكانه نعم لا يضعف زكاة الفطر وسيأتي وجوب التضعيف إذا لم يف الأصل بالدينار (قوله كافعل) أي أخذ كذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد فصار اجابا (قوله وخمس العشرات) فيما يكون واجبه العشر وعشرها فيما واجبه نصف العشر (قوله لم يضعف الجبران) لأنه خلاف القياس ولأنه يكثر التضعيف ولأنه يؤخذ منا ومنهم فلو ملك ستون لآتين بغير اليس فيها بقتال بون أعطى لنا بنتي مخاض ومع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما أو أعطى حقتين لنا وأخذنا لكل واحدة

أي في المثلن وهي التوكيل والحوالة والتضمين [قوله أن بشرط] متعلق بقوله يستحب [قوله في بلدهم] خرج بلدنا [قوله في الأصح] الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرفعة فإذا لا خلاف [قوله ولكل] قيل الواو مستتركة [قوله والأصل في ذلك] هو دليل على أصل المشروعية وعلى كون ذلك خارجا عن الجزية [قوله وخمس العشرات] أي في المسقى بلامؤنة [قوله ولو وجب الخ] إنما خص الخلاف بهذه الصورة إشارة إلى أنه لو دفع حقتين من ست وثلاثين بدلا عن بنتي لبون لم

(٣٠ - (قيلوبى وجميعه) - رابع) وخمس العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران) بدل بنتي لبون عند الله (لم يضعف الجبران في الأصح) والثاني يضعفه فيأخذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعين درهما

ما ذكر وهذا يقتضي أن الجبران يؤخذ عن الأصل وعن التضعيف وبه صرح شيخنا في شرحه فالمراد بمنع تضعيف الجبران منع تكراره عن كل واحدة كما أشار إليه الشارح .

**(ففيه)** الخيرة في الصعود والنزول هنالامام ولو بنائبه لالملك كائن عليه الشافعي رضي الله عنه **(قوله)** لم يجب قسطه أي قدر قسطه ولا يجب شيء في الوقص ولا في مال غير زكوى كالعوامل والمالوفة ويعتبر النصاب جميع الحول نعم لو تم الحول وليس عنده مال بزكى أخذت الجزية من بقية أمواله **(قوله)** ثم المأخوذ جزية فيصرف كله مصرفها ولذلك قال عمر رضي الله عنه هؤلاء قوم حتى أبوا الاسم ورضوا بالماضي **(قوله)** كالمرأة والصبي فلا تؤخذ من مالهما خلافا للإمام مالك في الأخذ منهما ولأي حنيفة في الأخذ من المرأة فقط **(فصل)** في بقية أحكام عقد الجزية مما يطلب مناهم أو عكسه أو يمتنع كذلك **(قوله)** يلزمنا ) بعقد الجزية وإن لم يشترط **(قوله)** الكف عنهم ) سواء كانوا بدارنا أم لا **(قوله)** نفسا ومالا ) وعرضا وسائر ما يقرون عليه تكفر وخزير لم يظهرهما **(قوله)** وضمان ما تلغف عليهم ) روى أبو داود حديثا حسنه غير واحد ولفظه ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة اه قالوا وهذا يحتمل أن يكون للزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقته ويكون حكمته صون أمته صلى الله عليه وسلم عن توهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في موقف الخاصمة وهذا معلوم لا يتفاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال تخصمته عن الكافر إن لم تكن باذنه فهو فضولى أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لأننا نقول إن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب الغائبين في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولى ولأن في تخصمته المذكرة أوضح دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى أمتي أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه تنبيها للكافر على أنه لا ينبغي له أن يتعاشى عن طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يراعى أمتي في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم نقص في مقامه كإعمال ماسر فافهم وتأمل **(قوله)** ودفع أهل الحرب عنهم ) وكذا غيرهم من مسلم وذمى فلا يطلق الدفع كان أدلى وأعم ولو شرط عدم الدفع فسد العقدان كانوا بدارنا أو بمحل لو قصدهم عدوهم مر علينا والأفلا ولا جزية عليهم مدة عدم الدفع حيث وجب **(قوله)** وفي الروضة الخ ) هو المعتمد **(قوله)** لا يلزمنا الدفع عنهم ) أي إن لم يكن معهم مسلم ولو أسيرا والأوجب الدفع عنه وعنهم لأجله في الموضع الذي ينسب إقامته فيه عرفا وهذا المراد بجوار بلدهم لنا **(قوله)** في بلد أحدثناه ) أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله **(قوله)** كبغداد والقاهرة والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع أو ثمان وخسين وثمانمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين في خلافة عثمان رضي الله عنه وهدم ذلك البناء قبل تقضم العهد كما في العباب رويني ولو قبل بلوغهم مأماتهم والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود يضعف له الجبران قطعا وقول الشارح بدل الخ دفع لما عساه يقال عبارته تقتضي أن بنى الخاض تجبان عينا مع الجبران وهو لا يكون **[ قوله ولو كان بعض نصاب الخ ]** أي لأن الآثر عن عمر ليس فيه ذلك **[ قوله والثاني الخ ]** لو كان مال الكا لما دون النصاب فهل يجري فيه ذلك تردد فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة بالخلطة أضعفت بلا خلاف .

**(فصل يلزمنا الكف عنهم نفسا ومالا )**

فيه الخلف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف **[ قوله ونعمهم أحداث كنية ]** أي وإن لم شرط

**[ قوله ]**

**(ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه في الأظهر)** والثاني يجب ففي عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة **(ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه)** كالمرأة والصبي ويزاد على المصنف إن لم يف بدينار عن كل رأس إلى أن يفي به ويجوز الاقتصار على قدر الزكاة ونصفها إذا وفي بالدینار **(فصل : يلزمنا الكف عنهم)** بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا **(وضمان ما تلغف عليهم نفسا ومالا)** أي ضمنه المثلث منا **(ودفع أهل الحرب عنهم)** كائنين بدار الاسلام أو منفردين ببلد **(وقيل إن انفردوا ببلد لم يلزمنا الدفع عنهم)** وفي الروضة كأصلها تقييد البلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون فإلا الحرب وبذلوا الجزية لا يلزمنا الدفع عنهم جزما **(ونعمهم أحداث كنية)** وبيعة **(في بلد أحدثناه)** كبغداد

(أو أسلم أهله عليه) كالمين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال أنه كان في قرية أو برية فاقص به عمارة المسلمين وإن عرف أحداث في قنص (وما فتح عنوة لا يحد ثوبها فيه ولا يقرون على كنيسة كانت فيه في الأصح) (٢٣٥) والثاني يقرون بالمصلحة (أو) فتح

(صلحا بشرط الأرض لنا) (شرط أسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) والبيع (جاز) وإن ذكروا أحداثها (جاز أيضا) (وإن أطلق) أي لم يشترط ابقاؤها (فالأصح المنع) منه والثاني لا وهي مستثناة بقرينة الحال لحاجتهم إليها في عبادتهم (أو) بشرط الأرض (لهم) ويؤدون الخراج (قررت) ولهم الأحداث (أيضا) في (الأصح) والثاني المنع لأن البلد تحت حكم الاسلام (و) يمنعون وجوبا وقيل ندبا من رفع بناء على بناء جار مسلم) وإن رضى لحن الاسلام (والأصح المنع من المساواة) أيضا للتميز بين البنائين (و) (الأصح) (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن العمارة (لم يمنعوا) من رفع البناء والثاني يمنعون منه لما فيه من التعجل والشرف (و) يمنع (الذي ركوب خيل) لأن فيه عزا واستغنى الجويني البراذين الحسية (لا جبر) وقال نفيسة) وقيل يمنع ركوب البغال النفيسة لما فيه من التحمل (ويركب) بكاف وركاب خشب (لا حديد ولا سرج) تمييزا له عن المسلم والا كلف بكسر

والبيعة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وما يأتي فيما ليس لنحو زول المارة (قوله) (أو أسلم أهله عليه) كلهم أو المعتبر منهم (قوله) كالمين قال شيخ الاسلام والمدينة وهو مثال لما أسلم أهله عليه من حيث الاسلام والافهم ممنوعون من التجاوز مطلقا كما مر (قوله) وما يوجد في الأول) وفي الثاني بالأولى لا ينقض إلا أن عرف أيضا (قوله) وما فتح عنوة) كصرا وأصهان والمغرب ومثله ما فتح صلحا مطلقا من غير شرط كون الأرض لنا أو لهم أو بشرط كون الأرض لنا مع السكوت عن أحداث وابقاء فلا يجوز فيه الأحداث ولا يقر على الموجود (قوله) جاز) أي الأحداث والابقاء قال شيخنا الرمي بشرط وجود ضرورة (قوله) أي لم يشترط ابقاؤها) وكذا أحداثها وإنما لم يذكره لمراعاة كلام المصنف (قوله) (فالأصح المنع) أي من الابقاء ومن الأحداث بالأولى كما مر والحاصل أنه لا يجوز الابقاء ولا الأحداث إلا فيما فتح صلحا بشرط كون الأرض لهم مطلقا أو لنا مع شرط ذلك (فرع) قال الزركشي وإذا حرم ابقاؤها أو أحداثها لم يحرم علينا دخولها بغير إذنهم اه وفيه نظر لأن البناء ملك لهم واستعماله حرام فإن حل عدم الحرمة على جواز اشغال الأرض التي ليس عليها نحو بلاط لهم فواضح فراجع (قوله) قررت) يشير إلى أن المراد بالجواز المذكور إقرارهم على ذلك والافهم من المعاصي ولو تعدد الفتح واختلف الشرط كبيت المقدس اعتبار الأول (قوله) ويمنعون) أي ابتداء أخذ من ذكر البناء وكذا الإعادة بعد الهدم على المعتمد فخرج ما لو استأجره أو اشتراه ممن جاز له الرفع لأنه دوام والروشن كالبناء لكن يمنع فيهما من إشرافه وأولاده على المسلمين حتى يجعل مانعا ولو نحو بناء حاجر مرتفع فوق البناء ولم يمنع منه هنا لأنه لمصلحة فتمل (قوله) من رفع بناء) أي زيادة على قدر كفايته والاجازة للحاجة إليه (قوله) جاز) المراد به أهل محله وملازمه (قوله) وإن رضى) لأنه لحق الاسلام ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا لمسلم وإن حكم الحاكم بمنع هدمه على المعتمد نعم يسقط الهدم باسلامه ويرفع بناء المسلم عليه بعده (قوله) بمحلة منفصلة عن العمارة) أي عمارة المسلمين بحيث لا يكون منهم إشراف على المسلمين ولا مجاورة عرفا (قوله) ويمنع) وجوبا الذي أي الكافر ولو معاهد أو مؤمنا الذي ذكر المكلف بخلاف غيره من ركوب خيل ولو في محلة افتردوا بها ويمنعون وجوبا مطلقا من الركوب في زحمتنا ومن حمل السلاح ومن التختم ولو بفضة ومن استخدام المماليك ومن استخدام المسلم ومن خدمتهم للأمراء ولو بالرضا (قوله) ويركب) أي ويؤمر وجوبا بركوبه بكاف الخ وبركوبه عرضا سواء في طويل السفر وقصيره ونقل عن شيخنا الرمي جواز الركوب بغير العرض في الطويل (قوله) لا حديد الخ) فيحرم تمكينه من ذلك لمن قدر عليه من المسلمين (قوله) ويلجأ) وجوبا فيحرم إثارته لمن قصد تعظيمه والافلا (قوله) ولا يوقر ولا يصدر في مجلس فيه مسلمون) ولو واحدا ولو طارئا وجوبا فيحرم ذلك بالضرورة ويحرم الميل إليهم بالقلب من حيث الكفر ويكره لغيره ونكره مهاداتهم إلا لنحو رحم أو رجاء اسلام أو جوار (قوله) ويؤمر) ولو أتى بالغيار ويغنى عنه العمارة ونحوها المعروف الآن ولا يمنع من لبس نحو ديباج أو طيلسان (قوله) والزنا) ويغنى عنه نحو منديل على الكتف مثلا (قوله) فوق الثياب) للذكر وتحت الأزار لا ثيابي والخنثى بحيث يظهر بعضه ليرى

[قوله ولهم الخ] قال الشافعي لأنها ليست أكبر من الشرك .

(فرع) لا يجوز لنا دخولها إلا بإذنهم وإن كان فيها صور حرم مطلقا وكذا كل بيت فيه صورة [قوله] وجوبا ظاهر صنيعة أنه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك [قوله] للتمييز أي كما يميزون في اللباس وغيره

الهمزة يطلق على البرذعة ونحوها (ويلجأ إلى أضيق الطرق) عند نزح المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهددة ولا يصدمه جدار روى الشيخان حديث إذا لقيتم أحدهم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه إلى أضيقه (ولا يوقر ولا يصدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر بالغيار) بكسر المعجمة (والزنا) بضم الزاي (فوق الثياب) والأول ما يخالف لونه لونها بحيث على الكتف ونحوه والأولى باليهودى الأصفر



وبالنصراني الأزرق والثاني خيط غليظ يشد به وسطه وهما للتمييز وجمعهما المنقول عن عمر رضي الله عنه تأكيد والفيار واجب وقيل مستحب (واذا دخل حماميه مسلمون) متجردا (أو تجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أورصاص) بفتح الراء (٢٣٦) (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي الحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويمنع من

(قوله وبالنصراني الأزرق) أولا كهب وهو الرمادي وبالجموسى الأسود وبالسامري الأحمر وقد وقع الأمر بذلك في زمن المتوكل محمد بن المعتض بالله بن المكتفي بالله سنة سبع مائة واستمر إلى الآن وخص اليهودى بالأصفر لصفرة ألوانهم من الفس فيها ولا يضر كونه كان شعارا لبعض الصحابة كاقيل للعلم بكالم و بعد زمنهم من البدع ويمنعون من العدول لغير ما أمروا به مما ذكر (قوله وجمعهما الخ) فأحدهما كاف قالوا بمعنى أوفى كلام المصنف (قوله والفيار) بالمعنى الشامل للزنا واجب هو المعتمد وهو في حق البالغين العقلاء منهم (قوله فيه مسلمون) ولو واحدا (قوله جعل) وجوبا وكونه في عنقه مثلا أدى من نحو يده (قوله بفتح الراء) قال شيخنا الرملي وكسرها من لحن العوام فراجعه (قوله أي الخاتم) يفيد أن نحوه معطوف على خاتم وهو مرفوع كما يدل عليه عبارة الحرر بكون جعل مبنيا للفعول أو منصوب بكونه مبنيا للفاعل ويجوز جره عطفا على حديد أورصاص (قوله وقولهم بالنصب) أي عطفا على شركا ومود ضمير الجمع بعد الأفراد سائغ ولا يجوز فيه الجر عطفا على اسماع لأن القول من غير اسماع لا يمنعونه منه نعم لو جر عطفا على ضمير اسماع المضاف جاز ولا يضر عدم إعادة الجار الذي أوجه الجمهور لأن المصنف لا يوجهه كشيخه ابن مالك (قوله في عزير والمسيح) أي بأنهما ابنا لله مثلا وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله (قوله وناقوس) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وهو آلة من نحو خشب تضرب بها النصارى لإعلام وقت صلاتهم مثلا (قوله وعيد) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وكذا نحولهم ونوح وقراءة نحو تورات وأنجيل ولو بكنايتهم ولا يمنعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر في رمضان وإن حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع وبذلك حرم بيع المنطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها نهارا لأنه إغارة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتد دخولهم المساجد (قوله أظهارها) بأن اطلع عليها المسلمون من غير تجسس (قوله لم ينتقض العهد) ففائدة الشرط الأرباب والتخويف (قوله ولو قاتلونا) أي بلا شبهة كما صرفي البغاة (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم قاتل منهم وكذا من امتنع من إجراء الأحكام عليه أو من امتنع منهم عن الجزية نعم من أمكن أخذ الجزية منه بالإجبار لم ينتقض عهده كما تقدم وهو في الروضة (قوله ولو زنى ذمى بمسلة) أولا ط بمسلة (قوله أي باسمه) أي النكاح أي بلفظه من النكاح أو تزويج والتأويل باسمه لدفع إيهام محته ومحل النقض فيه لمن كان عالما بامتناعه (قوله ودعا الخ) عطف تفسير (قوله أودى كر رسول الله) أي واحدا من الرسل أو نبيا أيضا أو القرآن أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (قوله فالأصح) هو المعتمد (قوله أنه ان شرط الخ) أي وعلمنا وجود الشرط يقينا فان شك فلا نقض وسواء قلنا بنقض عهده أولا بإقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير (قوله جاز دفعه وقتاله) هو عطف تفسير وهو جواز بعد المنع فهو واجب لأن المعتمد وجوب قتله ولا يبلغ المأمون وظاهر أنه لا يجاب لو طلب تجديده عهده فراجعه (قوله لم يجب الخ) وفارق الهدنة بأنها محض أمان وفارق بلوغ من أمانه صبي إلى ما أنه يعتقد لنفسه أمانا (قوله بل يختار الخ) ما لم يطلب تجديده عهده والأوجب إجابه (قوله ومعلوم الخ) وحينئذ يتعين المنع عليه فقط (قوله وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم) لو قال ذرارهم كان أعم ليدخل الخنثى والمجانين ولو طلب أحد من هؤلاء

اسماعه المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزير والمسيح) صلى الله عليهما وسلم (ومن أظهار خبر وخزير وناقوس وعيد) فان أظهر شيئا مما ذكر عزروا إن لم يشرط في العقد (ولو شرطت هذه الأمور) في العقد أي شرط فيها (بخالفوا) بأن أظهارها (لم ينتقض العهد) لأنهم يتدينون بها (ولو قاتلونا أو امتنعوا من) إعطاء الجزية أو من إجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمى بمسلة أو أصابها بنكاح) أي باسمه (أودى أهل الحرب على هوية للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه) ودعا إلى دينهم (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالأصح) أنه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتضرر المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تخل بمقصود العقد ومحله في أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو بغيره لم يجب إبلاغه بأمانه في الأظهر بل يختار الإلام فيه قتلا ورضا وفعله قلن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع قتله (ولو بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم

باب

المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تخل بمقصود العقد ومحله في

أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو بغيره لم يجب إبلاغه بأمانه في الأظهر بل يختار الإلام فيه قتلا ورضا وفعله قلن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع قتله (ولو بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم

كاتبهم في الأمان وفع بآتهم لم يوجد منهم نقض (ولذا اختار دمي نبد العهد والمعوق بدلو الحرب بلغ المأمن) أي ما بين فيه ليكون مع النبد الجاز له خروجه بأمان كدخوله ﴿باب الهدنة﴾ (٢٣٧) على الصلح مع الكفار على

ترك القتال مدة معينة من غير عوض أو مع كاسياتي (عقد الكفار الاقليم) كالروم والهند (يختص بالامام ونائبه فيها) فيجوز لها (و) عقدها (بلدة) أي لكفارها (يجوز لوال الاقليم) تلك البلدة كما في أصل الروضة (أيضا) أي معهما (وأنما تعد لصاحبة كضعفا بقلة عدد وأهبة أوجاء اسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل (فان لم يكن) أي ضعف كافي المحرر وغيره (جازت) بلاعوض (أربعة أشهر) لآية فسيحوا في الأرض أربعة أشهر (لا سنة وكذا دونها) فوق الأربعة لا تجوز (في الأظهر) والثاني تجوز لنقصها عن مدة الجزية والأول نظر الى مفهوم الآية (ولضعف تجوز عشر سنين فقط) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحديبية على وضع الحرب عشر سنين وفي الروضة كما أصلها أن العشر

بلوغ المأمن أوجب النساء والخناثي وكذا الصبيان بعد البلوغ والمجانين بعد الافاقة وقبل ذلك لا يجابون إلا إن طلبهم من له الحضانة (قوله كاتبهم) أي من شأنهم التبعية وإن احتاجوا في التبعية الى شرط (قوله بلغ المأمن) لأنه لم يوجد منه نقض ولا خيانة وأمانه دار الحرب المشار اليها بقوله ما يأمن فيه أي على نفسه وما له وغيرهما ومن له أمان اعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تغير الامام ﴿باب الهدنة﴾

من الهدون وهو السكون بسكون القتال بسببها فيها شبه الجزية والأمان كالمسرو تسمى مهالدة ومسألة ومعاودة وموادة وأصلها الجواز وقد تجب (قوله هي) أي شرعا وأمالعة فاسر أو مطلق المصاحبة (قوله امام) أي لأهل العدل فلا يعقدها امام البغاة فلو عقدها لمن ظنوا محضمانه بلقوا المأمن كالمعقدها الأحاد (قوله ونائبه فيها) أي في عقدها ولو بالعموم (قوله وبلدة) أي يجوز لوال الاقليم أن يعقدها لأهل بلد وكذا الاقليم بقدر الحاجة على العتمد (قوله في الرجاء والبذل) وكذا في اعانتهم لنا أو عدم اعانتهم علينا أو بعد دارهم (قوله كافي المحرر) دفع به توههم عود الضمير للرجاء والبذل (قوله بلاعوض) أو مع (قوله أربعة أشهر الخ) هذا في حق الرجال وأما النساء ونحوهن والأموال فيجوز عقدها لها مؤبدا (قوله فقط) فلا يجوز أكثر من العشر ولو في عقود متعددة فان احتيج بعد فراغ عقد جدد عقد آخر (قوله وفي الروضة الخ) هو المتمد (قوله وأظهرهما) هو المتمد ولو دخل البنا كافر بأمان لسمع كلام الله تعالى واستمع في مجالس لم يهل أربعة أشهر لحصول غرضه بدونها (قوله واطلاق العقد يفسده) لأنه يقتضي التأييد وهو باطل وليس له مدة محقة يحمل عليها لاختلافها بحسب المصلحة وبذلك فارق الأمان (قوله بأن شرط الخ) ومن المفسد شرط اقامتهم بالحبجاز أو دخولهم الحرم (قوله مال المسلمين) فصل اللام يقتضي أن المراد المال المضاف للمسلمين ووصلها يقتضي خلافه وعبرة المنهج مالنا والظاهر منه أن ما سم موصول أي الذي للمسلمين من .

#### ﴿باب الهدنة﴾

[قوله مع الكفار] أي سواء منهم من يقر على دينه ومن لا يقر قال الزركشي ومعناها في اللغة المصاحبة أي وأصلها السكون [قوله أو مع] كأنه يريد المسئلة المذكورة في قول المنهاج الآتي أو بذل جزية فانه معطوف على رجاء لا على اسلامهم بدليل قول الشارح عقبه من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل اه والا لقال في الرجاء وأسقط قوله والبذل هذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه نظر والله أعلم [قوله لتلك البلدة] يرجع لقول المتن الاقليم [قوله أي معهما] الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الامام ونائبه [قوله كضعفنا] هذا مثال حاجة وهي أخص من المصلحة [قوله أو رجاء] عطف على ضعفنا هذا مثال لأربعة أشهر والذي قبله مثال لعشر سنين [قوله أو بذل جزية] معطوف على قوله أو رجاء اسلامهم [قوله أي ضعف] خلاف ظاهر العبارة من انتفاء كل ما تقدم [قوله لا سنة الخ] قضية العبارة عدم الخلاف في السنة وليس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال في الروضة لا يجوز فوق السنة قطعا ولا سنة على المذهب ولا ما بينها وبين الأربعة على الأربعة [قوله بحسب الحاجة] متعلق بقول المتن الجائز [قوله على الصحيح] مقابله يصح العقد ويلغو الشرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى تفسد بفساد الشرط [قوله أو لتعقد] أي أو صلح لتعقد الخ

ومادونها بحسب الحاجة (ومتى زاد على الجائز) بحسب الحاجة (فقولا تفريق الصفقة) في عقد أحدهما يبطل في المزيد وغيره وأظهرهما في المزيد فقط (واطلاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده وكذا شرط فاسد) يفسده (على الصحيح) بأن شرط منع فك أسرفهم منهم (أو ترك مالنا) أي مال المسلمين في أيديهم (لم أو لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد

(أو يدفع مال اليهم) معطوف على يكون وسيأتي رد مسئلة تأنيانهم والتعير في التقديف بالأصح (وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء) فقام هذا القيد مقام تعيين المدة في الصحة (ومضى صحت) أي الهدنة (وجب الكف عنهم حتى تنقضى) مدتها (أو ينقضوها بتصرح) منهم (أو قتلنا أو مكاتبه أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم) ومما تنقضى به المدة قد الامام في مسئلة التقيد بمشيئته (واذا انقضت) أي الهدنة (جازت الاغارة عليهم وياتهم) (٢٣٨) بفتح الموحدة في بلادهم فلا كانوا بدارنا بلقوا مأمنهم (ولو قص بعضهم)

مسلم ومال وغيرهما كرد مسلم أفلت منهم فاللام في مالنا على الأول جزء كلمة وعلى الثاني حرف جر وهو الأنسب لعمومه لما تقدم فتأمله (قوله أو يدفع مال اليهم) نعم ان دعت ضرورة كفك أسرى بعد بونهم أو خوف استئصالهم لنا جاز بل وجب دفعه اليهم لكن لا يملك كونه والعقد فاسد ومحل نذب فك الأسرى في غير المعذنين والافواج بوجوب بعضهم الوجوب على الامام والنذب على غيره فيه نظر (قوله معطوف على بدون) لا على دينار لأن العقد حينئذ صحيح (قوله وسيأتي الخ) يفيد أنه من جهة ما هنا والجواب عن اراده لأجل نوع الخلاف وعن تأخير ضرورة التقسيم معه (قوله أن ينقضها الامام) وكذا ذكره على ذور أي في الحروب ولا مام حدث بعد الأول تقضها ان فسدت بنص أو اجاع وبذلك علم أنها لا تنقض بموت الامام ولا بعزله (قوله متى شاء) ولا يجوز أن يشاء أكثر مما يصح العقد به ابتداء ولا تصح مع متى شاء الله أو غيره الا ما تقدم (قوله وجب الكف) أي كف أذا ما وأذى أهل العهد لا الحر بين ولا بعضهم عن بعض (قوله أو مكاتبه أهل الحرب) أو أيوائهم وان لم يشرط في العقد (قوله قتل مسلم) أو أذى بدارنا أو سب الله أو نبى له من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (قوله ومما تنقضى الخ) فهو من أفراد كلام المصنف وكلام المعين السابق (قوله انقضت) وان لم يعلموا بالنقض (قوله بعضهم) سواء أميرهم أو غيره (قوله لا شعار الخ) وفارق مثل ذلك في الجزية لقوتها وكذا في المسئلة بعدها (قوله المأمن) ومن له مأمنان يعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تخير الامام فيهما كإم (قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة) خرج شرط رد مسلم سواء قيده بذكره أو أطلقه فلا يفسد العقد كما سيذكره وخرج شرط رد كافر أو كافرة فلا يفسد بالأولى (قوله تأنينا) وكذا لو أسلمت عندنا بعد مجيئها من عندهم (قوله وسواء الحر والأمة) والواحدة والختى (قوله فلا تكرار) أي على ما هنا وفي الروضة التعير في هذه بالصحيح أيضا فهو مكرر مع قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنينا أو أسلمت عندنا كإم ولا يجوز ردها اليهم وان جنت بعد اسلامها أو شككنا في جنونها هل هو بعد اسلامها أو قبله ولو كانت كافرة وجنت ووصفت الكفر ثم أفاقت ردت اليهم (قوله الصادق الخ) أي الأمر محتمل للوجوب ولعديه وهذا العدم موافق للأصل الذي هو براءة الذمة وهو يصدق بالنذب ورجحوا هذا النذب لما ذكره فالصادق نعت سببي للنذب وضعير به عائد اليه وعدم فاعل يصادق والموافق نعت لعدم والضهير في رجحوه عائد للنذب فتأمل

[قوله ومما تنقضى الخ] يرد أن هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها [قوله وياتهم] من عطف الخامس على العام [قوله لا شعار الخ] ولما أن هدنة البعض هدنة للكل [قوله وبلغهم] التبليغ واجب خلافا لظاهر العبارة نعم في نسخة وبلغهم المأمن [قوله تأنينا] مستدرك [قوله فلا ترجعوهن الى الكفار] هذه الآية نزلت بعد ما وقع في الحديبية من الشرط العام فهي ماسخة أو مخصوصة هذا ان صح رواية التعميم وان كان الشرط الذي وقع فيها خاصا بالرجال كجروى فلا اشكال [قوله فسد] أي لأنه شرط أحل حواما [قوله والنذب] فيه نظر فانه حقيقة في الوجوب [قوله الصادق به عدم الوجوب] الذي في

العهد (ولم ينكر الباقون بقول ولا فصل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انقض فيهم أيضا) لا شعار سكونهم بالرضا بالنقض (وان أنكروا باعترافهم أو اعلام الامام يقاتهم على العهد فلا ينقض فيهم) (ولو خاف) الامام (خياتهم) بظهور أماره لا بمجرد الوهم (فله) فيذ عهدهم اليهم وبلغهم المأمن) أي ما يأمنون فيه من المسلمين وأهل عهدهم (ولا يفيد عقد الذمة بهيمة) بفتح الهاء لأنه عقد معاوضة مؤبد (ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنيانهم) لا ممتنع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحر والأمة (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح) أشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة تقدمت بالصحيح لشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء)

منهم مسلما لينا (أولم يذكر ردا لجأت امرأة) مسئلة (لم يجب)

ليرتفع نكاحها باسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الأظهر) والثاني يجب على الامام اذا طلب الزوج المرأة أن يدفع اليه ما يملكه من كل الصداق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبذل شيئا فلا شيء له وان لم يطلب المرأة لا يسطى شيئا قال تعالى وآتوهن من الأنواج ما أنفقوا أي من المهور الأمر فيه محتمل للوجوب والنذب الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل

قول

ورجعه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) ممن جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (معي ومجنون) وأتاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عشيرة له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد (٢٣٩) الاخيران قوتهما بالنسبة الى غيرهما

وقطع البعض بالرد في الحر والجهور بعنده في العبد (ويرد من له عشيرة طلبته اليها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشيرته الطالبه (الأن يقدر المطلوب على قهر الطالب والمهرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرد أن يخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديعة (ولا يجبر المطلوب على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض به لا التصريح) به روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وأباصبر وقد جاء في طلبه رجلان فرده اليهما فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر وروى أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلارد (ولو شرط) عليهم في الهدنة (أن يردوا من جاءهم مرتدا) من لزيمهم الوفاء) بذلك (فان أبوا فقد قضوا) العهد (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) المرتد

(قوله لما قام الخ) وهو عدم شغل القيمة التي هو الأصل كما مر (قوله ولا يرد صبي ومجنون وأتاهما) وحرهما وريقهما فان كلا جاز ردهما حيثنذ وان وصفا كفرا (قوله وكذا عبد) ويعتق ان جاء قهرا على سيده أو قبل عقد الهدنة (قوله عشيرة طلبته) كلها أو من يحمله منها ولو واحدا برسول (قوله والمهرب) الواو بمعنى أو (قوله ولا يجبر الخ) أي لأنه اذا لم يجبر المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في بلاد الاسلام فلا بد للكفر أولى فلو شرط على الامام بعنه فسد العقد (قوله ولا يلزمه الخ) بل عليه المهرب من البلد اذا علم بمجي من يطلبه خصوصا إن خشي فتنة (قوله وله قتل الطالب) قال شيخنا ان عجز عن غير القتل وهو يقتضى أنه كدفع الصائل فراجع (قوله ولنا التعريض له به) بقتل طالبه ولو بحضرة طالبه (قوله لا التصريح) فيمتنع نعم لنا التصريح لمن أسلم بعد عقد الهدنة قاله الزركشي وفيه نظر (قوله وأفلت) أي هرب (قوله أن عمر قال) وأهل النبي صلى الله عليه وسلم سمعوا وأقره أو علم به كذلك (قوله من جاءهم مرتدا) حرا أو رقيقا ذكرا أو أنثى (قوله لزيمهم الوفاء) وهو الرد فيما يظهر وهل يكفي التخيلة والتسكين كما سيذكره على القول الثاني فراجع (قوله والأظهر جواز شرط أن لا يردوا المرتد) لكن يفرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عدلنا رددنا عليهم القيمة دون المهر لأن الرقيق يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة لهم كذا في الروضة واعترض بأن الردة تقتضى انفساخ النكاح أو توقفه على انقضاء الهدنة فلا وجه للفرم بأن صيرورة الرقيق ملكا لهم مبنى على جواز بيع المرتد للكافر وهو مرجوح وقد يجاب بأن استيلاءهم على المرأة منزل مفلة الشهادة بما يفسخ النكاح من نحو رضاع مجامع الحيولة وبأن استيلاءهم على الرقيق منزل منزلة الملك لا أنه ملك حقيق فراجع (ففيه) يجوز شراء مولى المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لأنه يملكه بالقهر لغير المعاهد لامن أبيه وان قلنا بالمعتمد أنه يملكه بالقهر ولا يجوز سبيهم وعلى هذا يحمل ما قاله الماوردي فراجع (كتاب الصيد والنباه)

ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالفروود ذكره في الروضة وغيره عقب ربح العبادات لأنه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظرفأمل (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوجة وجمعها لا اختلاف أنواعها اما بذاتها كضخم وبقرو صيد وطير أو بهيمة ذبحها ككونه في حلق أولية أو غيرها كرمي بسهم أو بمحل ذبحها كالحلق واللبث وغيرها أو بالآلة ذبحها كسكين وسهم وركب وجارحة والمعنى الأول هو المناسب لقولهم وافراد الصيد لأنه في الأصل مصدر وهو هنا بمعنى الصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي أركان أربعة (قوله ذكاة الحيوان) هو لغة التطهير والتطيب والتحليل وشرعا ما ذكره والمزاد الذكاة بالفعل أو بالآلة أو بالتبعية فلا

قول المتن لم يجب دفع [قوله ورجعه] الظاهر أن الضمير يرجع الى السدب فتأمل [قوله وكذا عبد الخ] صورة المسئلة مع الشرط السابق والافلارد جزما [قوله ومعنى الرد الخ] علل بأن الشرط لم يجز معهم وتقديم انكاره على الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقتله من قتله قال بعضهم ويجب عليه الحرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تنبيه) قولهم لأن الشرط لم يجز معهم قد رأيت متكررا في كلامهم وفيه نظر فان قضيتهم عدم تعدى الحكم لمن ولد هنا بعد العقد

(كتاب الصيد والنباه) [قوله ذكاة] الذكية لغة التطيب ومنه رائحة ذكية أي طيبة والذكاة تطيب الحيوان

والثاني التح بل لابد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فطهيم التسكين منه والتخيلة دون التسليم

(كتاب الصيد والنباه) جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان لما كول) البرى

المطالبة هو ما خلا كذا تحصل (بذبحه في حلقه) هو أعلى الحلق (أوليه) بفتح اللام هي أسفله (ان قدر عليه) وسيأتي أن ذكاته بقطع كل الحلقوم والمرى فهو معنى الذبح (٢٤٠) وذالهما مجمة (والا) أي وإن لم يقدر عليه (فيعقر) بفتح العين

(محقق) الروح (حيث) أي في أي موضع (كان) ذكاته (وعشره ذابح) وطهر (وصائد) ليحل مذبوحه ومعتوره ومصيده (حل منا كته) بأن يكون مسلما أو كتيابيا بشرطه المذكور في كتاب النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتحل) ذكاة أمة كتيابية) وإن لم تحل منا كته والفرق أن الرقمانع في النكاح دون الذبح وهذا مستثنى من مفهوم الشرط وخرج به الجوسى وغيره (ولو شارك مجوسى مسلما في ذبح أو اصطيد) قاتل كأن أمرا مكينا على حلق شاة أو قتلا صيدا بسهم أو كلب (حرم) المذبح والمصطاد تغليا للحرام (ولو أرسل كلبين أو سهمين فإن سبق آلة السلم فقتل) الصيد (أو أنهاء إلى حركة المذبح حل ولو انكس) ماذكو (أو جرحه مما لا يهل) ذلك (أو سرتبا ولم يذفب أحدهما) بأعجام وإعمال أي لم يقتل سريما فهلك بهما (حرم) تغليا للحرام ومسئلة الجهل مزيدة وفي الرخصة ككأصلها

يرد الجنين (قوله المطالبة شرعا) دفع تحصيل الحاصل المأخوذ مما ذكر بأن معنى الذكاة والذبح واحد وقد دفع ذلك بتقييد الذبح بكونه في الحلق أو اللبة والمقيد غير المطلق وحكمة الذبح تمييز حلال اللحم من حرامه (قوله ان قدر عليه) أي حالة اصابه الآلة له ولا نظر لما قبلها فلورمى سهمها على صيده ووقع في حفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حينئذ في غير مذبحه لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل المناكحة كما يأتي بأن القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (قوله يقطع الخ) سواء في مرة أو أكثر بحيث يكون به في ابتداء المرة الأخيرة حياة مستقرة (قوله في أي موضع) لعله مما ينسب إليه الزهوق لانهو حافر وخف (قوله حل منا كته) من أول اجراء الفعل ولو بارسال جارحة إلى الزهوق فلو تخلل أو اقترن بجزء من ذلك مانع لم يحل والمراد حل المناكحة من حيث هي في ذات النكوح فلا يرد الحرمة لعارض خاص كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ونحو المطلقة ثلاثا والملاحنة والأمة الكتيابية للنبي صلى الله عليه وسلم وقول بعضهم لأهل ملته لتدخل الأمة المذكورة معترض بدخول المرتد والمرتدة ولذلك لم يعتبره المصنف (قوله والفرق الخ) فيه أنه فرق بصورة المسئلة (قوله ولو شارك مجوسى) وإن أسلم بعد الشروع في الفعل كما تقدم وهذا فيما لو وقع الفعل منهما جيبا فلو أكره المجوسى مسلما أو المهرم حلالا على الرمى أو الذبح كان حلالا كما في شرح شيخنا وانظر حكم عكسه (قوله حرم) ويضمنه المجوسى ان أزمه المسلم أولا (قوله وفي الروضة الخ) وهي أولى لشمولها للعبة والترتيب كذا قيل والوجه تساويهما لقول الشارح ذلك فذكره لعبارة الروضة استشهاده لكلامه فتأمل (قوله ويحل ذبح صبي ميمز) هو من المصدر المضاف إلى فاعله ورميه وإرساله جارحة كذبجه كاسيد كره ولا يكره ذلك وكأصبي في ذلك الأتى والخشى والحائض والنفساء والأخرس والأطفال والمكره (قوله وكذا غير ميمز) أي فهو عطف على ميمز قبله فهو في الصبي ويدلله عطف ما بعده عليه ورجوع الخلاف للجميع ولا يختص بماله نوع تمييز وقيل عطف على صبي فخطب ما بعده خاص بعد عام وعليه فيستثنى منه نحو النائم أخذ من العلة وعلى كل فلفظ غير مرفوع مبتدأ خبره كذا ومجنون وسكران عطف عليه ولا يصح عطفهما على المضاف إليه (قوله لأن لهم) أي حالة الفعل قال بعضهم منه يعلم عدم صحة ذبح من صار كالخشيبة للمقامة من السكران أو المجنون أو الغمى عليه لأنه حينئذ أسوأ من النائم وهو واضح لكن تغييره بقوله في الجملة ربما ينافيه (قوله في الأصح) هو الاعتماد فانه لو خرجت روحه بغيرها كالخفق لتغير لجه لونا وطعما [قوله بذبحه الخ] أي بالاجاع قيل الحكمة فيه أنه أسرع إلى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافى ماسيأتى في قوله من نحر ابل وذبح بقر وغنم [قوله فيعقر] أي ولكن يستثنى عقرا الكلب للتردى ككسأنى وهو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الشارح ذكاته [قوله حل منا كته] أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبح كالأبل خلافا لما لك رحمه الله ولو قال نكاحا له بدل صيغة الفاعلة لكان أوضح ولو أكره الشخص على الذبح صح وحل أكله [قوله أوتو الكتاب] المراد اليهود والنصارى وروى الشافعى في المجوس سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير آكلى ذبائحهم ولا ناكحى نساءهم [قوله قاتل] خرج الاشتراك في مجرد الاصطيد أي الاصطيد غير القاتل [قوله صبي ميمز] أي ولو كتيابيا قال الشافعى وذبحه وكذا ذبح الحائض أحب إلى من ذبح الكتيابى [قوله لأنه ليس له قصد] أي فصار كما لو أسترسل الكلب بنفسه

بجلبها ولو لم يعلم أنها قتله حرام (ويحل ذبح صبي ميمز وغير ميمز ومجنون وسكران في الظاهر) لأن لهم قصدا وإرادة في الجملة والثاني لا يحل لفساد قصدهم (ونكره ذكاة أعمى) لأنه قد يخطئ المذبح (ويحرم صيده ويحرم كلب في الأصح) لأنه ليس له قصد صحيح والثاني يحل كذبجه أطلقه جماعة

[قوله]

فيحرم لأنه لا يرى الصيد فلا يمكن قصده (قوله وقيد الخ) أي فاذا لم يخبره أحد لم يحل جزأ (قوله والمجنون) والسكران أيضا على المرحوح (قوله والمذهب هنا الحل) أي لما صاده الصبي ولو غير مميز والمجنون كذلك والسكران كذلك سواء بالسهم أو بالجراحة وهو العتيد (فرع) لو أخبر بصير بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة فرماه حل جزأ ولو أخبر فاسق أو كذاب أنه ذبح هذه الشاة مثلا قبلناه وحلت ولورأينا شاة مذبوحة ولم ندر من ذبحها فإن كان في البلد نحو محسوس لم تحل والاحلت وهذا بظاهره شامل لما لو قل المجوس كواحد في بلد أو إقليم وليس كذلك خصوصا في نحو مصر وإقليمها فالوجه تقييده بما إذا لم يعلم من تحل ذبيحته وقيد بعضهم أيضا بجري العادة فيها بذبح نحو المجوس وهو غير بعيد وما إلى شيخنا (قوله وتحل ميتة السمك) والمراد به حيوان البحر الذي يعيشه في البر عبث مذبوح (قوله وكذا الدود المتولد من طعام) ومثله النحل الصغير في شمعته ونحو سوس باقلا أو تمر فيه فهو حلال معه ولو بطبخ وأما المتولد من غير الشيء كمنمل في خل أو عسل فلا يحل إلا أن تهري ولو بطبخه معه أي ولم يغيره كما يعلم من باب الطهارة ويحل ما تهري من جراد وقع في قدر ويعنى عما في باطنه للشقة كما يأتي في السمك (قوله ميتة) أو حيا أيضا (قوله لعسر تميزه) أي شأنه ذلك (قوله أشار إليها المحرر الخ) أي لأن ما حلت ميتته لا حاجة لذبحه (قوله ولا يقطع الشخص بعض سمكة) أي يكره له نعم يسن ذبح سمكة كبيرة والقليل كالقطع (قوله أو بلع سمكة حية) أي فهو حلال وخرج الميتة فتحرم الكبيرة قطعا وتحل الصغيرة على أقرب الوجهين عند شيخ شيخنا عميرة (قوله لما في جوفه) ورده بأنه معفو عنه وهذا في الصغير كما مر فلا يتنجس به دهن قلى فيه مثلا ولا يحرم قليه حيا على المعتمد نعم ما يقع الآن من تفقيع الصغير وجعله بسارية قبل استقصاء غسله فالوجه نجاسته ودهنه وما يتصل به فراجع (فرع) وجدت سمكة في جوف أخرى حلت ما لم تتغير (قوله وطردها الوجهين في الجراد) المعتمد أنه كالسمك في جميع أحواله

والمجنون بالكلب والسهم قال في شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد المميز بهما كذبحه (وتحل ميتة السمك والجراد) إجماعا ولو صادهما مجوس (فتحل ولا اعتبار بفعله قال في الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود المتولد من طعام كحل وفاكهة إذا أكل معه) ميتا يحل (في الأصح) لعسر تميزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثاني يحل مطلقا لأنه جزء منه طبعا وطعما والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قال في الدقائق أشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حية (فإن فعل ذلك) (أو بلع) بكسر اللام (سمكة حية حل) ما ذكر (في الأصح) والثاني لا يحل المقطوع كما في غير السمك ولا البلوغ لما في جوفه قال في الروضة وطردها الوجهين في الجراد (وإذا رمى صيدا متوحشا أو بعير أوشاة شرقت بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب شيئا من بدنه ومات في الحال

[ قوله ميتة السمك ] أي سواء مات طافيا أو راسبا خلافا لأن حنيفة . لنا قضية العنبر (نفيه) خالف مالك رحمه الله في صيد المجوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيرا يطول بقاؤه فيستحب إراحته له [ قوله ولا اعتبار الخ ] قضية هذا الحل فيما لو صادهما محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشي [ قوله وكذا الدود الخ ] يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه الخلل في العسل قال في الأحياء إلا إذا وقعت غلّة أو ذبابة وتهرت أجزاءها فانه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل [ قوله وإن قيل بطهارته ] هو رأي القفال [ قوله وهذه المسئلة ] مراده التي في قول المتن وكذا الدود [ قوله كالسمك والجراد ] تمة العبارة لا حاجة إلى ذبحه ثم الإشارة في الكاف الداخلة على السمك والجراد [ قوله ولا يقطع ] اقتضى هذا أن القطع حرام للتعذيب وإنما الخلاف في حل التلول واعتداه الزركشي وقال إنه وقع في الروضة ما يخالفه فلا تغتر به وأن قول المنهاج حل يريد به حل تناول اه أقول وقول الشارح ما ذكر فيه مخالفة له فيما يظهر ويجب أن قوله والثاني الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذي في الروض التصريح بالحل [ قوله حل في الأصح ] لقطع بعض سمكة فانت بذلك حل المقطوع [ قوله كافي غير السمك ] أي لعموم ما بين من حي فهو ميت [ قوله لما في جوفه الخ ] هذا لا يختص بالحية وعلله بحديث أحلت لنا ميتتان لأنه يخرج هذا ثم الخلاف جار في القائه في الزيت المغلى وهو حي قال الزركشي ولو بلع سمكة كبيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك وجهان وميلهم إلى الجواز

وقد ورد بمعنى فترك كلنحوش واحترز بقوله كأصله المزبد على الروضة وأصلها ومات في الحال عما إذا أدر كهوفيه حياته مستقرة أو ماكنه ذبحه ولم يذبح ومات فانه يحرم كإسائي (ولو تردى بغير نحو في برولم يمكن قطع المقومه فسكاند) في حله بالرمي وكذا بإرسال الكلب في رجه اختاره البصريون (قلت الأصح لا يحل بإرسال الكلب ومعه الروي والشاشي إنا أعلم) ورفق الروي بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة وهجر الكلب بخلافه (ومنى تيسر لحوقه) أى الناد (بعد أو استعانة) بنون ومهملة (بمن يستقبله فقدور عليه) فلا يحل إلا بالذبح في المذبح (ويكنى في الناد والمتردى جرح بفضى (٢٤٢) الى الزهوق وقيل بشرط مذف) أى مسرع للقتل لينزل منزلة

(قوله) نذ وشرد بمعنى فترك الخ) لكن لا يستعمل نذ الا في الابل خاصة (قوله) ولم يمكن أى لم يسهل ذلك الوقت وان سهل بعد ذلك وقال شيخنا لا بد من التعذر (قوله) الأصح لا يحل أى المتردى بإرسال الكلب ونحوه وهو المعتمد (قوله) ومنى تيسر أى بالنسبة لحال الطالب قوة وضعفا واعتبر شيخنا التعذره كإسائي (قوله) أو استعانة) بمهملة فنون أو بمججمة فتلك (قوله) جرح بفضى الخ) فان نفذ الى الجانب الآخر فلو وصل بعد نفوذه الى صيد آخر وآثر فيه كذلك حل حيث لا يحل لموته على سبب آخر (فرع) لو تردى بغير ان مثلاً فوق بعضهما في نحو برقان مات الأسفل بثقل الأعلى فلا يحل بخلاف ما لو طعن الأعلى بنحو سهم أو رمح فوصل الى الأسفل وآثر فيه شقياً فلهما حلان وان لم يعلم بالأسفل (قوله) فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) أى لم يضل على ظه ادراكها فلا تحل اذا شك في وجودها فيه والحياة المستقرة ما يكون معها حركة اختيارية وتعرف بالحركة القوية أو تفجر الدم أو القيام وتقدم أنه يكتفى بوجودها عند ابتداء آخر مرة لو تعذر القطع وهذه انما تعتبر فيما إذا لم يكن سبب الموت أو كان بسبب يحال عليه الموت كجرح وأكل نبات سعى وأكل ما يحصل به نفخ أو مرض وصل الى حركة مذبح بالمرض فلا تعتبر فيه تلك الحياة (قوله) بلا تقصير) يقينا فلوشك في تقصيره حل وليس من التقصير حيولة نحو سبوح أو اشتغاله بنحو توجيهه للقبلة أو طلب مذبحه أو قلبه ولو وقع منكسافلا يحرم في ذلك (قوله) قبل القدرة عليه) ولا يكلف العدو خلفه مثلاً (قوله) لتقصيره) ومنه الذبح بظهر السكين وسميت سكيناً لأنها تسكن الحياة والحرارة الناشئة عنها وتسمى مدينة لقطعها مئة الحياة أيضاً (قوله) غصبت) أى قبل الرمي فان غصبت بعده فلا تقصير فيه (قوله) أى علقت فيه) أى لا تعارض والافتحار (قوله) وفيها التذكير) وهو الغالب (قوله) في الحال) قيد لا بد منه فان تركه بعد قدرته عليه حتى مات لم يحل (قوله) وقيل يحرم العضو) هو المعتمد أخذاً من تصحيحه في الروضة كأصلها (قوله) بقطع) يفيد أنه محدد من آلات الذبح فخرج نحو خنق وبندقة وزرع رأس نحو عصفور بيده (قوله) مخرج) أى محل الخروج ويلزمه الدخول فهو مساو لما في الروضة (قوله) يستحب الخ)

قطع الحلقوم في المقيدور عليه (وإذا أرسل سهما أو كلباً أو طائراً على صيد فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتطرذبحه بلا تقصير بأن سل السكين فأت قبل امكان) لذبحه (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيها ذكر (وان مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نثبت) بفتح النون وكسر الشين المججمة (في الفم) بكسر المججمة الخلاف أى علقت فيه ففسر إخراجها وفيها التذكير أيضاً وسيأتى (حرم) في الصور المذكورة (ولو رماه فقتله نصفين حلاً) تساوا أو تفاوتا (ولو أبلن منه عضواً) كيد أو رجل (بجرح مذف) أى مسرع للقتل فأت في الحال كافي الروضة وأصلها (حل العضو والبدن) أى باقية (أو بغير مذف ثم

[قوله] وزد وشرد أى فلا يفتى أن يتوهم مغايرتهما من ظاهر المتن [قوله] تيسر [يريد] أمكن [قوله] ويكنى الخ [دليله] حديث لوطعت في نخذه لأجزاء وجرح الفخذ ليس مذففاً غالباً ثم قضية كلامه أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعاً محل الخلاف في الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذلك فيها قطعاً [قوله] ومات [ولو ما لا فلا يفتى] جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة [قوله] السكين [سميت بذلك لأنها تسكن حركة المذبوح] [قوله] قدر عليه [يرد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بذكاة أمه وان كان مقدوراً عليه] [قوله] والمرى [جمعه مرؤ كسر ر وسرر] [قوله] وهما عرقان [قال] الزركشي

ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مذففاً) فأت (حرم العضو) لأنه أبين من حي (وحل الباقي) وحل في الصورة الثانية هما فيما إذا لم يشته بالجرح الأول فان أثبت به تعين ذبحه ولا يجزى الخرج لأنه مدة دور عليه ذكره في الروضة كأصلها (فان لم يمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) كما لو كان مذففاً (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي ومعه في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) يرى (قدر عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها بمجره خروجه ودخوله (و) كل (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والبدال (وهما عرقان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى مؤشرا بكل إلى أنه يضرباء يسير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاه عصى فان أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والمرى) وبه حياة مستقرة

حل (إلا فلا) محل (وكذا ادخال سكين بأذن ثعلب) ليذبحه ان أسرع فقطع الحلقوم والمرىء داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل  
 وإلا فلا محل (ويسن نحر ابل) في المبة (وذبح بقر وغنم) في الحلق للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أي ذبح  
 ابل ونحر بقر وغنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وأن يكون البعير قائما معقول رقبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه  
 سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المهذب يستحب أن (٢٤٣) تكون المعقولة اليسرى وقد ذكرت

فدراية أبي داود عن جابر  
 فان لم ينحر قائما فباركا  
 (والبقرة والشاة مضجعة  
 جنبها الأيسر) الذي عليه  
 عمل المسلمين لأنه أسهل  
 على الذابح في أخذه السكين  
 باليمين وامساكه الرأس  
 باليسار كما قاله في شرح مسلم  
 (وتترك رجلها اليمنى) بلا  
 شد لتسترج بتعويكها  
 (وتشد باقي القوائم) ثلاثا  
 تضرب حالة الذبح فيزل  
 الذابح (وأن يحد شفرته)  
 بضم الياء وفتح الشين  
 لحديث مسلم وليحد أحدكم  
 شفرته وهي السكين  
 العظيمة (ويوجهه للقبلة  
 ذبيحته) بأن يوجه  
 مذبحها وقيل جميعها  
 ويتوجه هو لها أيضا  
 (وأن يقول) عند الذبح  
 (باسم الله ويصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا يقل  
 باسم الله واسم محمد) أي  
 لا يجوز ذلك لايهامه  
 التشريك ودليل الاجماع  
 والتوجيه والتسمية  
 الاتباع في أحاديث الشيخين  
 وغيرهما في الأضحية

ولا يحرم قطع مئزاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين ويسميان الوريدين دون  
 الحلقوم والمرىء وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتقيا  
 لم يحل على الأصح كما لو أخرج شخص حشوته أو نخسه في خاصرته حالة ذبحه (قوله حل) أي مع  
 الصبيان والتعلب مثال (قوله نحر ابل) وكل ما عنته كذلك كالنعام لأنه أقرب لمفارقة الحياة (قوله  
 وذبح بقر وغنم) وكل ما قصر عنقه كالخيل (قوله جنبها الأيسر) لا الأيمن وإن عسر عليه لم يكون  
 عمله بيده اليسرى بل يستنبذ غيره (قوله الذي عليه عمل المسلمين) المراد بيان عادة الناس لأنه دليل  
 (قوله وهي السكين العظيمة) بيان للشفرة لغة والمراد هنا الأعم ويندب استمرار الآلة برفق ذهابا وإيابا  
 وأن لا يجدها والذبيحة تنظره وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى بحيث تنظر إليها وأن لا يبين رأسها  
 وأن لا يزيد على القطع المطلوب وأن لا يكسر عنقها وأن لا يقطع عضوا منها قبل وقتها وأن ينقلها عن  
 محلها قبل موتها وأن يسوقها للذبح برفق وأن يعرض عليها ماء للشرب (قوله وأن يقول بسم الله)  
 عند الذبح أو أرسال الجارحة (قوله ولا يقل) هو نهى محتمل للحرمة والكراهة ويحتملها تغيير الشارح  
 بقوله لا يجوز الخ والحاصل أن يقال تحرم الذبيحة والقول عند قصد التشريك وإلا فلا تحرم الذبيحة  
 مطلقا ولكن بكرة القول أن قصد التبرك ويحرم أن أطلق ولو ذبح على اسم الكعبة أو التقرب للجن  
 حرم المذبح فيهما أو على قصد صرف الجن عنه لم يحرم المذبح لعدم قصد التشريك  
 (فصل) في الركن الرابع من أركان الذبح وهو آلة الذبح وماعنها (قوله محل ذبح الخ) هو من اطلاق

هما الوريدان في الآدمي ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحرم الزيادة  
 لأنها جرح بعد تمام الذبح [قوله ويجوز عكسه] أي خلافا لما لك حيث قال لا يجوز ذبح الأبل  
 ولا نحر البقر والغنم لكن قال ابن المنبر لأعلم أحدكم ذلك وإنما كرهه مالك فقط [قوله وأن يكون  
 البعير] أي لقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم [قوله  
 معقول] هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لإضافته إلى معرفة [قوله مضجعة] ثبت ذلك في الشاة  
 وقيس به البقرة وحكى في شرح مسلم الاجماع في ذلك [قوله وأن يقول الخ] خاف أبو حنيفة فقال ان  
 تركها عمدا لم تحل لنا لأنه يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذبحونها وفي الحديث أيضا ان قوما من  
 الأعراب يأتونا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا واكلوا  
 وأما الآية فتؤولة وكفكاف دليلا على صحة التأويل الاجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق  
 قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد  
 به الميتة قاله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون  
 نأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعني الميتة [قوله من توجيهه الذبيحة] أي المأمور به في الأحاديث  
 (فصل : محل ذبح إلى آخره) قيل الأحسن المقدور عليه لا يحل الا بالذبح بكل محد الخ

بالضأن والحاق غير ذلك به ويفهم من توجيهه الذبيحة للقبلة توجهه الذابح لها وسن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها نص  
 عليه الشافعي رحمه الله (فصل : محل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد) بفتح الدال المشقة  
 أي شيء له حد (يجرح كحديد) أي كحديد حديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة ورماس (إلا ظفرا وصنا  
 وسائر العظام) لحديث الشيخين ما نهر الدم



وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلومهما سيأتي أن ماقتله السكاب بظفره أو نابيه حلال فلا حاجة إلى استثنائه (فلو قتل بمقتل (٢٤٤) أو قتل محمد كبنفقة وسوط وسهم بلانصل ولا حرم هذه أمثلة للأول

والسهم بمنزل أوحد قتل يقتله من أمثلة الثاني (أو) قتل (بسهم وبنفقة أو جرحه فصله وأثر فيه هرض السهم في ممروره ومات بهما) أي بالجرح والتأثير (أو انخسق بأحولة) وهي ما يعمل من الجبال للاصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بأرض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المسائلين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري للموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسئلتى سهم وبنفقة وجرح وتأثير فقلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمه المنخني والمقتول بالمثل أو قتل المحدث لقوله تعالى والمنخقة والموقودة أي المقتولة ولو كانت أصابة السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والمقتول بفتح القاف المشددة الثقيل (وبحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد بحل المصطاد بها المدرك ميتا

المصدر على اسم المفعول إذ المراد أن المذبوح من الحيوان تحصل ذكاته المحللة له بالفعل أصالة أو تبعا كما في الجنين الآتي في الأطعمة بكل آلة تجرح بجرحه بها في أي موضع منه في غير المقدور عليه ابتداء أو دواما أو بقطع الحلقوم والمرى المقدور عليه كذلك وإن حرم الفعل أو الآلة أو كانت نجسة أو متنجسة أو غير ذلك قال بعضهم ومنها خيط قطع بجرحه لا ينخني (قوله وذكر اسم الله عليه) هو قيد للأكل وضيمر عليه وكلوه للهورأى المذبوح المأخوذ من أنهر وحكمة المنع المذكور في الظفر لأنه ممدى الجحوس وألحق به السن وحكمة المنع في العظم لأنه زاد الجح غالبا فلا ينحس عليهم وهذا ظاهر في أنهم لا يأكلون لحم الميتة وحينئذ فالمنع في عظمها حسب الباب (قوله فلا حاجة إلخ) لأنه لا يمكن الاحتراز منه والاستثناء عائدا إلى كلام المصنف والحديث ويؤخذ مما ذكر أنه لو قتله بعظم معلق في قلادته أنه لا يحل وهو محتمل فراجعه والوجه حرمة (قوله وبنفقة) ويجوز الاصطياد بالبندق في صيد لا يموت به وإلا فيحرم كالعصافير والبندق شامل لما كان بواسطة نار أو لا وهو مثال فكل مثل ذلك (قوله عرض السهم) هو بضم العين بمعنى الجانب وفتحها مقابل الطول وبكسرهما موضع المدح والذم من الناس (قوله بأرض عالية) المراد بهما ما ينسب موته إلى الوقوع منها على غيرها فدخل ما وقع عن غصن شجرة على آخر أو أصابه جدران حائط في نحو بثر وقع فيها سواء كان به ماء أو لا وما لو انغمس في الماء بوقوعه فيه أو بالسهم سواء كان هو أو الرامي في هواء الماء أو في الماء أو خارجا عنه (قوله حرم في المسائل كلها) نعم إن كان الجرح مذهباً في المسائل كلها أو كانت الأحولة في علق الجارحة وإن علمت على الصيد بها أو ماتت بثقل الجارحة كما يأتي لم يحرم وخرج بسقط ما لو تدرج على الأرض أو الجبل فلا يحرم كالأول كان السقوط قريبا لا يؤثر في الموت ولومات بشدة عدوه أو فزعا من الجارحة حرم (قوله في الهواء) ولو باعانة الهواء للسهم وسيأتي (قوله بأرض) فإن سقط بنار حرم أو بماء فقدم (قوله ككسر جناح) ومثله جرح غيره وثر وهذا تنقيح لأصابة السهم في كلامه (قوله ويحل الاصطياد) أي غير المقدور عليه حال عدم القدرة عليه (قوله بجوارح) أي كواسب من قول الله تعالى ويعلم ما جرحتم أي كسبتم (قوله ككباب) أو خنزير وإن حرم اقتناؤه (قوله والمراد إلخ) فأطلق المصدر على اسم المفعول (قوله في حركة المذبوح) فإن كانت حركته أقوى منها فإن ذكي حل وإلا فلا (قوله وما علمتم من الجوارح مكليين) وهو مأخوذ من السكاب بفتح اللام بمعنى الأغراء وقيل من التضرية بالاضداد المجمة بمعنى الاعتقاد (قوله معلمة) ولو بتعليم نحو محجوسى أو وثنى (قوله صاحبه) ليس قيداً في هذا وما بعده (قوله ولا يأكل منه) عقب إمساكه أو قتله بلا إذن من صاحبه له أما بعده من طويل أو باذن صاحبه فلا يضر وشمل الأكل من لحمه وكرشه وعظمه وأذنه وغيره لا يشعره ورشه ووبره ولعق دمه كما يأتي لآنها غير مقصودة للصائد

[قوله أو انخني] كان ينبغي ذكرها مع مسائل المقتول بسبب واحد [قوله عالية] فيه رد على من يقول تعبيرة بالوقوع بالأرض غير مستقيم [قوله لا يدري] أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم تغليباً للحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المان أولاً ومات بهما [قوله لقوله تعالى] استدلل أيضاً بمفهوم حديث ما أنهر الدم [قوله بفتح القاف المشددة] فيه رد على الزركشى حيث قال بالكسر [قوله والمراد إلخ] يعني (٢) أما وضع اليد على الصيد ومساكه بغير المذكورات أيضاً حتى بالبندق خلافاً لبعض الأصحاب [قوله ليأخذه الصائد] يعني يشترط في التعليم أن تمسك الجارحة بالصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فأخذه

أوفي حركة المذبوح كما في الروضة كاصليها والمحرم قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح [قوله] أي صيده (بشرط كونها معلمة بأن تفرج جارحة السباع بزجر صاحبه) في ابتداء الأمر بعد شقة عدوه (وبترسل بترسله) أي يبيع باغترائه (وبمسك الصيد) ليأخذه الصائد (ولا يأكل منه)

وفيها ذكر كبر الجارحة وسبأى تأنيها نظرا الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (و يشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تقتل بالضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف السكب ونحوه وفي الروضة كأصلها ويشترط فيها أن نهيج عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في ازجارها بعد الطيران ويبعد اشتراط انكشافها في أول (٢٤٥) الأمر انتهى (ويشترط نكسر

هذه الأمور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط نكسر ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما لم يملك لحم صيد لم يملك ذلك الصيد في الأظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحلوا كله يحتل أن يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد اذا أعبه ولو نكسر أكله حرم المأكل منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الترخ الصغير الأقوى التحريم (ولا أثر للعلم) في كونه معلما لأنه لم يتناول ما هو مقصود الصائد (ومعنى السكب من الصيد نجس والأصح أنه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الأصح على الأول (أنه يكفى غلبه بماء و تراب) أى سبعا إحداها بتراب (ولا يجب أن يقسور ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفى الغسل لأنه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بقلها حل في الأظهر) كما لو قتلته

(قوله نظرا الى المعنى) في التذكير بكونها كلبا أو بازا أو اللفظ في التأنيث بكونها جارحة (قوله وفي الروضة) هو المصداق أن يريد غير الاغراء لأن المعتبر فيها أمران ترك الأكل وأن تهيج في الابتداء فقط (قوله ثم أكل) أى مما أرسل اليه حال صيده أو عقبه كما مر لا من غير ما أرسل اليه ولا منه بعد زمن كما تقدم وعليه حل خبر كل وإن أكل مع أنه قيل بضعفه واللحم ليس قيدا كما سبق آتقا (قوله لم يحل ذلك الصيد) أى الذى أكل منه لا ما قبله فهو حلال ولو حال الجارحة بين الصيد والصائد بمنع تسليمه له بطل تعليمها أيضا (قوله ومعنى الخ) ذكره استطرادى وعمله باب النجاسة (قوله ولو كان الخ) شروع في أنه يشترط في الذبح الفعل أو القصد كما يشير اليه بالعله (قوله باعانة ربح) خرج ما لو نسبت الاصابة الى الربح وحده فلا يحل أكله [قوله وفيما ذكر تذكير الجارحة] أى في قول المتن بزجر صاحبه [قوله ثم أكل] لو اختلف غير ذلك كالانزجار مثلا قال الرافى فينبغى أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم [قوله حرم المأكل منه آخر] أى جزأ وهو واردة على الكتاب وقوله وفيما قبله أى مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح منقول عن عبارة الشرح الصغير وحيث قد انظر بين ذلك وبين مسألة القولين هل اختلفا في أى صورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكل منه الماضيين لاستقام ثم رأيت القونوى فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينقطع التحريم على ما صطلده من قبل ما لم يتكرر منه الأكل وفى موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذى أكل منه ان اعتدال الأكل لأن اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسى اعترض ما فى الحاوى الذى مشى القونوى على ظاهره وصوب أن الذى لم يأكل منه حلال سواء اعتدال الأكل أم لا ونقل ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو نكسر الخ مفرع على مقابل الأظهر [قوله وفيما قبله] أى ما أكل منه كما صرح به فى الشرح الصغير أما قبل ذلك فلا ينقطع عليه بالتحريم كما أشار اليه المصنف بقوله ذلك الصيد [قوله والثاني يجب] قال الامام هذا القائل يطرد هذا في كل لحم وما فى معناه بمضة السكب بخلاف مجرد ملاقاة الاماب من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعنى عنه مع نجاسته طاهران أصاب هر قاضا ان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير [قوله حل] قال الرافى رحمه الله بقوله تعالى فكوا مما أمسكن عليكم فلم يفرق بين ما قتله بنابه أو ظفره أو ثقله ولأنه يبعد تعليم الجوارح أن لا تقتل الا جرحا انتهى ولومات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعا [قوله كالأقل بثقل السيف] ربحه جماعة والقولان مبنيان على أن الصفات أعنى قوله تعالى من الجوارح هل هى للتخصيص أو للتفريق أقول وفى هذا أن الجوارح ليست بمعنى السكواب وهذا الباء ينتسب للشافى رضى الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أنهر الدم ولومات بالجرح والنقل حل قطعا [قوله لا تتفاء الذبح] راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب [قوله صاحبه] مثله غيره [قوله فزاد] خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا مثلا بغير إذن صاحبه حل الصيد كالسكين المصوبة [قوله لم يحل الصيد فى الأصح] لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم ولأن العدو ناشئ عن

بجرحها والثاني يحرم كالقتل بثقل السيف والسهم (ولو كان يده سكين فسقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو فى يده فاقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب به فقتل لم يحل) واحد من الثلاثة لا تتفاء الذبح وقصده والارسلان (وكذا لو استرسل كلب فأغراء صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (فى الأصح) والثاني ينظر الى الاغراء المزيد به العدو ويحلب بنصيب الحرم (ولو أصابه) أى الصيد (سهم باعانة ربح) حل إذ لا يمكن الاحتراز عن هبوجها

ينظر إلى قصد الفعل دون  
مورده (ولو رمى صيدا  
فنه حجرا) حل ولا اعتبار  
بظنه (أو سرب طلباء فأصاب  
واحدة حلت ولو قصد  
واحدة فأصاب غيرها حلت  
في الأصح) لوجود قصد  
الصيد والثاني ينظر إلى أنها  
غير المقصودة (ولو غاب عنه  
الكلب والصيد ثم وجده  
ميتا حرم) لاحتمال أن  
موته بسبب آخر (وان  
جرحه وغاب ثم وجده ميتا  
حرم في الأظهر) لما ذكر  
والثاني يحل حلا على أن  
موته بالجرح ومعه  
البغوى قال في الروضة  
والغزالي في الاحياء وفي  
شرح المذهب وهو الصحيح  
(فصل: يملك الصيد بضبطه  
بيده) وان لم يقصد تملكه  
(و يجرح مذف) أي  
مسرح للهلاك (وبالزمان)  
برمي (وكسر جناح) ويكفي  
فيه ابطال شدة العدو  
وصبرونه بحيث يسهل  
لحوقه (و يوقعه في شبكة  
نصبها) فهو له وان طرده  
طارده فوق فيها (وبالجائه  
إلى مضيق لا يفلت) يضم  
أوله وكسر اللام أي ينقلب  
(منه) بأن يدخله ميتا  
ونحوه (ولو وقع صيد في  
ملكه) كزرعة (ومار  
مقدورا عليه بنوحل وغيره

(قوله) ولو أرسل سهما لاختبار قوته) أو أرسل كلبا عبثا أو إلى حجر أو إلى ما لا يحل يقينا أي فأصاب  
صيدا لم يحل في ذلك كله كما يأتي ولو أرسل سهما وكلبا على صيد فإن أزمته السكب ثم ذبحه السهم  
حل والا فلا (قوله ظنه حجرا) أو ظنه لا يحل كذب فانه يحل ولا اعتبار بظنه أي لظنه بالاصابة  
فلو أصاب غيره لم يحل لأنه خطأ في الظن والاصابة معا وبه يعلم أنه لو علمه حجرا أو ذنبا وأصاب غيره لم  
يحل بالأولى كما مر (قوله سرب) بكسر أوله قطع وأصله جماعة (قوله) ولو قصد واحدة) أي برمي  
أو بارساله الجارحة (قوله فأصاب غيرها) واحدة أو أكثر أو أمسكت الجارحة كذلك أو أمسكت  
واحدة بعد إرسال أخرى نعم ان أمسكت غير الأولى قبلها مع استدبارها حرمت المسوكة (قوله وان  
جرحه) أي جرحا غير مذف والاحل قطعا (قوله حرم في الأظهر) هو المعتمد وفي كلام الشارح  
إيماء إلى الاعتراض على التعبير بالأظهر .

(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (قوله يملك الصيد) الذي ليس بحرمي ولا به أثر ملك ونحوه  
تخصب وقص جناح فان وجد به ذلك فضالة أولقطة أو هدى (قوله بضبطه بيده) أي بأخذه ولو بغير اليد  
وهو غير محرم ولا مرند ولولينظر إليه وان كان غير مميز ولو بأمر غيره نعم ان قصد المميز ولو بصيا غيره كان  
للقصود بناء على ما مر عن شيخنا الرمي أنه يعتبر قصد الصبي في تملك المباحات وتقدم أنه منظور فيه  
وعليه فيظهر أن يكون ذلك القصد مقارنا لأول الفعل لأنه لا يقدر على إزالته ملكه بعد ثبوته فتأمل (قوله  
وان لم يقصد تملكه) بل وان قصد عدم التملك (قوله وكسر جناح) وكذا قص ريشه (قوله ويكفي فيه)  
أي في الزمان الموجب للهلك كما هو الظاهر أو في الملك الناشئ عن الزمان وخرج بشدة العدو ماله وقت  
إعياء أو عطشا لا يجزا فلا يملك به (قوله في شبكة) أي لم يفلت منها ولم يذهب بها أو ذهب بها ولم يقدر على  
الامتناع بها والافلا يملكه (قوله نصبها) ولو غاصبها أي وكان نصبها لأجل الاصطياد أولا بقصد شيء فان  
قصد غير الاصطياد لم يملك ما يقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكر يحمل ما في  
المنهج وغيره وخرج بالنصب ماله وقت منه فتعثر بها صيد فانه لا يملكه (قوله فهو له) أي فالصيد يملك  
للصاحب وان كان الوقوع فيها بعد موته فيكون تركه له (قوله إلى مضيق) بحيث يمكن أخذه بسهولة (قوله  
ونحوه) أي الليت ومنه نحو تركه لأجل صيد سمك وحفرة لوقوع وحش (قوله ولو وقع صيد) أو عشنش  
في ملكه أي ما يستحق منفعة ولو باجارة أو أعاره (قوله لم يملكه) ولا ما حصل منه كبيض وفرخ (قوله  
فان قصد به) أي قصد بالتوكل الاصطياد ومثله البناء ولقد شيخنا الرمي ما ذكر بما يعتاد  
توكله أو بناؤه للصيد كالأبراج والافلا يملكه وان قصد به قال بعضهم وعليه فينبغي أن يقيد بما إذا سهل  
انفلاته منه والافهم من الجائنه إلى المضيق فراجعه حيث قلنا لا يملكه فهو أحق به من غيره فليس لغيره أخذه

الاسترسال المحرم وز يذته بالاغراء لاتنافيه (قوله ولو أرسل سهما) قال صاحب المعتمد لو كان بدل السهم  
جارحة لم يحل وجهها واحدا . أقول عبارة الروضة على المذهب (قوله أو سرب) هو القطيع من المتوحش  
ومن غيره السرب بافتح (قوله والثاني يحل) بعض هذا مسألة الظنية وتصديق الولي في قتل الملفوف  
ويعضد الأول امتشاط المحرم اذا حصل انتاف وشك هل هو منه أو من أمر سابق فانه لا فدية .  
(فصل: يملك الصيد بضبطه بيده) أي كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قوله  
وكسر جناح) عطف على قوله برمي (قوله وكسر جناح) أي بأن تكون منفعة به فقط (قوله  
في شبكة) ولو مفضوبة (قوله في ملكه) حكم المستاجر والمعار كذلك

[قوله]

لم يملكه في الأصح) والثاني يملكه كوقوعه في شبكته وفرق الأول بأن سقى الأرض  
النشئ منه الترحل لم يقصد به الاصطياد فان قصد به فهو كمنصب الشبكة

(وكذا) لا يزل (بارسل)

المالك له في الأصح) كل

سبب دابته فليس لغيره أن

يصيبه إذا عرفه والثاني

يزول كما لو أعتق عبده

لكن من صاده ملكه

والثالث أن قصد بارساله

التقرب الى الله تعالى زال

ملكه والا فلا وعلى التقرب

قيل لا يحل صيده كالمجد

المعتق والأصح في الروضة

حله ثلاثا يصبر في معنى

سوائب الجاهلية وعلى

الأول لا يجوز ارساله لهذا

المعنى ولو قال عند ارساله

أبحث لمن يأخذه حل

لأخذه أكله ولا ينفذ

تصرفه فيه (ولو تحول

حامه) من رجه (الى برج

غيره) المشتعل على حامه

(لزمه رده) ان تميز عن

جمله وان حصل بينهما

بيض أوفرخ فهو تبع

للأقوى فيكون لملكها

(فان اختلطا وعسر التميز

لم يصح بيع أحدهما رهبة

شيئا منه ثالث) لأنه

لا يتحقق الملك فيسه

(وبجوز) بيع أحدهما

رهبة ماله منه (لصاحبه

في الأصح) وبقتل الجهل

بعين المبيع للضرورة والثاني

ما يفترقه (فان باعهما) أى

الحامين ثالث (والعدد

معلوم والقيمة سواء صح

البيع ووزع الثمن على

غير اذنه لكن اذا أخذه ملكه ومن هذا ما لو استأجر سفينة فنزل فيها سمك .  
**(فرع)** لو اصطاد سمكة فوجد في جوفها جوهرة فان لم تكن من بحر الجوهر أو كان بها أثر ملك  
 فهي قطعة ولا فيملكها ولو باع السمكة بها صارت ملكا للشترى تبعا لكفى المعدن في الأرض التي  
 ملكها جاهلا به وقضيته أنه لو علم حال شرائها بالجوهرة فيها أنه لا يملك الجوهرة فيها فراجع **(قوله قاله**  
**في الشرح الصغير الخ)** وهو المعتمد **(قوله بافلاته)** لا ينفذ قطع الشبكة كالمس أو بكسر باب حبس  
 فيه ابتداء من غير ضبط يده **(قوله والأصح في الروضة)** أى بناء على وجه التقرب المرجوح **(قوله**  
**وعلى الأول)** الذى هو المعتمد من منع الارسال مطلقا **(قوله لا يجوز)** أى فيحرم نعم ان خيف من  
 حبسه هلاك له أو لغيره كإرضاع له أو منه وجب ارساله أخذا من حديث الغزاة ولا يزل ملكه عنه  
 بارساله نعم لا يجب ارساله ان كان ولدا مأكولا فله ذبحه **(قوله حل لأخذه أكله)** أى العالم باباحته  
**(قوله ولا ينفذ تصرفه فيه)** لغيره ولو بالأكل قاله شيخنا كوالده وفي شرح الروض جواز اطعام  
 غيره منه واستوجهه العلامة العبادى وهو وجهه على به أسوة **(قوله لزمه رده)** أى ان وضع يده  
 عليه والا فاللزم له التخلية والتكفين **(قوله لم يصح الخ)** نعم ان علما التقدير والقيمة صح قاله  
 شيخنا الرملى تبعا للزركشى وابن الملقن والكلام فيما اذا باع منه شيئا بالشقص ولم يقين أنه ملكه  
 فان باع جزءا معلوما بملكه أو تبين أن ما باعه فلا مانع من الصحة حينئذ وكذلك لو قال له أحدهما  
 أركل منهما بعتك الحمام الذى لى فيه بكذا **(قوله أى الحامين ثالث)** فيه إيماء الى أنه كان الأنسب أن  
 يقول فان باعاه أى الحمام بعتي ثالث **(قوله والعدد معلوم)** أى عدد مال كل واحد منهما منه معلوم كما اشار  
 اليه بالثالث **(قوله والقيمة سواء)** أى قيمة كل واحدة من أحد الحامين مساوية لقيمة كل واحدة من  
 الحمام الآخر أو قيمة أفراد الحامين مساوية هذا ظاهر كلامهم أو صريحه وينبى أنه كذلك فيما لو علم أن  
 جملة قيمة حمام أحدهما قدر نصف قيمة جملة حمام الآخر مثلا فالثمن أنثلاث بينهما وكذا لو علم مساواة جزء  
 منساوى الاسم لكل منهما كأن تكون قيمة كل واحدة من تلك حمام أحدهما مساوية لقيمة كل  
 واحدة من تلك حمام الآخر وقيمة الثلثين الباقيين من كل منهما كذلك كما لو كان لأحدهما تسعون حمامة  
 منها ثلاثون قيمة كل واحدة درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم والآخر ستون حمامة منها  
 عشرون قيمة كل واحدة منها درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم فالثمن بينهما أخماس  
 للأول ثلاثة أخماس وللثاني خساء وهكذا فافهم وتأمل والله يؤتى فضله من يشاء **(قوله أى وان جهل**  
**العدد الخ)** قصر كلامه على هذه مراعاة لما في الروضة وأصلها وهو غير مناسب لأنهما يكون عدول  
 المصنف ٤ فبيها للعموم فانه يدخل في كلامه هنا ما لو علم العدد وجهلت القيمة وما لو جهلا معا ونحو ذلك  
**[قوله لم يزل الخ]** فهو كباقي العبد قال الشافعى رضى الله عنه لو كان هرب الوحشى يخرج من الملك لكان  
 هرب الانسى كذلك قال الزركشى وأما في ارساله فمكالموسيب دابته بل لا يجوز **[قوله لكن من صاده**  
**ملكه]** استدراك على قوله كما لو أعتق عبده **[قوله وعلى التقرب]** أى على الوجه الضعيف الثالث كما  
 في الروضة **[قوله وعلى الأول]** هو قول المتن في الأصح **[قوله لهذا المعنى]** أى لأجل هذا المعنى يحرم ارساله  
 على الوجه الأول وقوله وعلى الأول يفهم الجواز على غيره من الأوجه وفيه نظر **[قوله بعين المبيع]** قال  
 بعضهم لو علما القيمة والعدد في هذه الحالة ينبغي الصحة قطعاً قال الزركشى ثم ما صححناه هنا بشكل عليه أنه لو  
 اختلط عبده بعبيد الغير فقال بعتك عبدي من هؤلاء فإنه لا يصح كقوله البغوى والمتولى **[قوله باعهما]** قيل  
 الأحسن أن يقول باعتهما بالافراد ليعود الضمير على الثالث المتقدم **[قوله ولم تستوا القيمة]** كأن المراد قيمة  
 العدد فان كان أحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن أنثلاثا (والا) أى وان جهل العدد كفى الروضة كما أصلها أى ولم تستوا القيمة واستوت

فراجعه (قوله فلا يصح) نعم لو وكل أحدهما الآخر في بيع حمامه صح ولهما قسمة الثمن بالمصلحة وفارق عدم صحة بيع عبده وعبد غيره بوكالته ولو مع اختلاطهما للضرورة هنا ولكثرة الاختلاط في الحمام ولو توافقا على قيمة الحمام ابتداء صح ولكل التصرف فيما يخصه .

(فروع) لو شك في أن الحمام المختلط بحمامه مباح أولا جازله التصرف فيه لأن الإباحة هي الأصل فلو ادعاه غيره لم يصدق والورع تصديقه مالم يعلم كذبه ولو اختلط حمام مباح غير محصور بحمام بلد ولو غير محصور جاز الاصطياد منه فإن كان المباح محصورا حرم ولو اختلطت حمامة أو نمرقة بملاوكة لغيره بحمام أو بئر له فله الأكل منه بالاجتهاد الواحدة ولو اختلط حمام أو دهن أو دراهم أو نحوها حرام بملكه فيزقد الحرام وصرفه في مصارفه جازله التصرف في الباقي ولا يخفى الورع ولذلك كره بعضهم اصطياد الحمام والأكل منه وبناء الأبراج والأكل من حمامها بل الواقع الآن اختلاط حمام الأبراج يقينا وأن ما يصاد من حمام الأبراج المملوك يقينا لكن مالكه مجهول فلا يجوز صيده ولا بيعه ولا شراؤه ولا الأكل منه (قوله أو أزمين) أي الثاني فله الصيد وإن كان لازمان بانضمام جرحه إلى الأول كما شملته العبارة قاله شيخ شيخنا عميرة وكلامهم يرجح في خلافه كما سيأتي فيما لو أزمين أحدهما وذفب الآخر وغيره فراجع (قوله وإن أزمين الأول فهو له) وهو حيفئذ مقدور عليه فكذلك (قوله ثم إن ذفب الثاني) أي وفيه حياة مستقرة بقطع ما ذكر حل لوجود تذكيره وإن ذفب لابقطعهما أو وصل إلى حركة مذبوح حال جرحه الأول لم يحل (قوله بقيته مزمنا) إن كان فيه حياة مستقرة حال تذييفه والا فلا يضمن الثاني أصلا (قوله وفي الجرح الخ) قال شيخنا هذا على المرجوح والمعتمد أنه إن ذبحه الأول الزمن بعد جرح الثاني لزم الثاني ما قص من أرض لحمه وجلده فقط وإن لم يذبحه مع تمكنه فقد قوت على نفسه فلا يلزم الثاني جميع القيمة بل زيادة على الأرض المتقدم بما يأتي وإن لم يتمكن الأول من ذبحه لزم الثاني جميع القيمة فلو كانت قيمته سلما عشرة ومجروحا جرح الأول تسعة وجرحه الثاني وصارت قيمته مذبوحا ثمانية لزم الثاني في عدم تمكن الأول ثمانية ونصف لأن الدرهم التاسع فاب فعليه ما فيوزع عليهما والتمانية فانت بفعل الثاني وحده وفي التفويت تجمع قيمته قبل الجرحين وهو عشرة مع قيمته بعد الجرح الأول وهي تسعة فلهما تسعة عشر ويوزع عليهما ما فوقناه وهو العشرة فيلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من

(فلا) يصح البيع للجهل بحصة كل بائع من الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فإن ذفب الثاني) أي قتل (أو أزمين دون الأول فهو للثاني) ولا شيء على الأول بجرحه لأنه كان مباحا حينئذ (وإن ذفب الأول فله) الصيد وعلى الثاني أرض ما قص من لحمه وجلده إن كان لأنه جنى على ملك الغير (وإن أزمين الأول) (فله) الصيد (ثم إن ذفب الثاني بقطع حلقوم ومريء فهو حلال وعليه للأول ما قص بالذبح) عن قيمته مزمنا (وإن ذفب لابقطعهما أولم يذفب ومات بالجرحين فحرام) لاجتماع المبيح والحرم المقلب (ويضمنه الثاني للأول) في التذيف بقيته مزمنا وفي الجرح بنصفها وقيل بكلاهما

الأفراد [قوله أو أزمين] هو شامل لما إذا تحقق الأزمان بالثاني بأن كان الأزمان حاصلين بمجموع الجرحين والحكم فيها أنه للثاني كما اقتضته العبارة [قوله دون الأول] العبارة صادقة بما لو ذفب الثاني وأزمين الأول وليس مرادا وفي الجرح بنصفها أعلم أنه إن مات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه فقصية كلامهم يلزمه تمام القيمة مزمنا واستدرك عليهم صاحب التقریب أنه إذا كانت قيمته سلما عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا ثمانية يلزم الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك هو الأصح وأما إذا تمكن من ذبحه قبل موته وترك فوجهان أحدهما لا شيء سوى الأرض لتقصير الأول والأصح يضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة مزمنا والأصح أنه كالجرح عبد نفسه وجرحه غيره ومات بهما وكانت القيمة كذا كرمثا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الأول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لكونه مالكا وعلى الثاني أربعة ونصف قاله ابن سريج وضعفه الأئمة لأن فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الإيضاح وأطبق العراقيون على ترجيح أنه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما فوقناه وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من العشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا محصل ما في الروضة والأوجه الستة مبسوطه فيها فقول الشارح نصفها انما يخرج على

العشرة وهي أر بعقدراهم وأربعة عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من درهم والاول لو كان ضامناً عشرة أجزاء من ذلك فتقدر وهي خمسة دراهم وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من درهم وهذا ما صححه الشيخان كصاحب التقریب (قوله وان جرحاً معاً) والاعتبار بالاصابة (قوله وذقفاً) بأن كان جرح كل منهما لواحد مذكفاً وكذا في أزمنا (قوله أو أزمنا) وكذا لو ذقف أحدهما وأزمنا الآخر فإن احتمل كون ماذ كرمهما أو من أحدهما فهو لهما وإن علم تأثير فعل أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن علم تأثير جرحه ووقف النصف الآخر فإن تبين الحال أو اصطلاحاً فواضح والاقسم بينهما ونحب استحلال كل منهما الآخر (قوله ومعلوم الخ) قال في المطلب ويكون الصيد بينهما وبغني أن يجري هنا مفسر في الاحتمال السابق .

( فرع ) أرسل جماعة كلابهم على صيدهم وجد ميتاً فإن علم قتل الجميع له كأن تعلق جميع الكلاب به فهو بينهم أو علم قتل بعضهم له كأن تعلق به كاب واحد مثلاً فهو لصاحبه فإن شك وقف الى الصلح فإن خيف فساد به بيع ووقف ثمنه لذلك .

### ( كتاب الأنحية )

ذكرها عقب الصيد والذباح لاشتراكها فيه في توقف الحل على الذبح في الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعبدین وزكاة المال والفطر (قوله بضم الهمزة وتشديد الياء) أي على الأخص من لغاتها الثمانية لأنه يقال فيها أنحية بضم الهمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها وجمعها أضاحي ويقال أنحية بفتح الهمزة وكسرهما وجمعها أنحى كأرطاة وأرطوي ويقال أنحية بغير همز كما سجد كره بفتح الضاد وكسرهما مع تشديد الياء فيهما وجمعها أنحيا (قوله اسم لما يضحى به) وهو ما يضحى من النعم تقرت بالي الله تعالى في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة (قوله أي التضحية) وهو الفعل المفهوم من الأنحية إذ لا تطلق الأنحية على الفعل حقيقة ولا مجازاً وما في شرح شيخنا غير مستقيم (قوله سنة) لسلم بالغ عقل حرو لو مبعضاً غنى بأن ملكها زائدة على كفاية ثمنه يوماً وليلة كما في صدقة التطوع قاله ابن حجر وبعده شيخنا الرمي واعتبر شيخنا الزيادة كفاية يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كعك وسك وفطرة ونحوها وهي أفضل من صدقة التطوع لأنه قيل بوجوده ولو سيأتى أنها كانت واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أنحية مندوبة أيضاً وأسكه صلى الله عليه وسلم من أنحيته محمول عليها ويكره تركها لقادر عليها وليس للولي فعلها من مال محجوره ويسن من ماله عن المولود لاعتن الجنين (قوله في حقنا) وأما هو صلى الله عليه وسلم فكانت واجبة عليه خصوصية له صلى الله عليه وسلم كاسم والواجب عليه واحدة وما زاد عليها مندوب وسيأتى كونها سنة كفاية أو عين (قوله لا تجب الا بالترام بالنذر) وكذا

الوجه المذكور الذي ضعه الأئمة فليتأمل ثم تأملت الوجوه الستة التي في مسألة العبد فرأيت فيها أيضاً وجهاً خامساً ذهب إليه صاحب التقریب وغيره واختاره الامام والغزالي هو أن على الجراح الأول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف فعمل الشارح رحمه الله اعتمد هذا الوجه وبني كلامه عليه ولكن الذي اعتمد ابن المقرئ وغيره وهو الذي في متن البهجة هو الوجه السابق والله أعلم [قوله فلهما] قال الزركشي محله إذا كان جرح كل واحد لواحد أو أزمنا أو ذقف [قوله وان ذقف واحد] قيل كان الأحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية .

### ( كتاب الأنحية )

[قوله لا تجب الا بالترام] يراد به أن نية الشراء للأنحية لا توجهها وهو كذلك على الأصح [قوله بالنذر] أي

( وان جرحاً معاً وذقفاً )  
بجرحيهما ( أو أزمنا ) به  
( فلهما ) الصيد لاشتراكهما  
في سبب الملك ( وان ذقف  
أحدهما أو أزمنا ) في  
جرحيهما ما ( دون الآخر  
فه ) أي للذقف أو لأزمنا  
الصيد لا لقراده بسبب  
الملك ولا شئ على الآخر  
بجرحه لأنه لم يجرح ملك  
الغير ومعلوم حل المذقف  
في المستثنين والتذفيف في  
المذبح أو في غيره ( وان  
ذقف واحد ) في غير المذبح  
( وأزمنا آخر ) مرتباً  
( وجهل السابق ) منهما  
( حرم ) الصيد ( على  
المذهب ) لاحتمال تقدم  
الازمان فلا يحل بعده الا  
بقطع الخلقوم والمريء ولم  
يوجد في قول من طريقي  
ثان لا يحرم لاحتمال تأخر  
الازمان ورجحان الأول  
لا احتياط في حل الصيد  
ومعلوم حله إذا كان  
التذفيف في المذبح .

### ( كتاب الأنحية )

بضم الهمزة وتشديد الياء  
اسم لما يضحى به كالضحية  
( هي ) أي التضحية كما  
في المحرر وغيره ( سنة ) في  
حقنا مؤكدة ( لا تجب  
الا بالترام ) بالنذر

(وَمِنْ لَرَبِّهَا أَنْ لَا يَزِلَّ شَعْرُهُ وَلَا ظَفْرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضْحَى وَأَنْ يَذْبَحَهَا) أَى الْأَحْمِيَةِ (بِنَفْسِهِ وَالْأَفْسَهْدَهَا) رَوَى  
الْشَيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا أَحَادِيثَ تَضَحِيته (٢٥٠) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَفْسِهِ وَمُسْلِمٌ حَدَّثَ إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ

أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى فَلْيَمْسِكْ  
عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ وَفِي  
رِوَايَةٍ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ  
وَأَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَى  
وَالْحَاكِمُ حَدَّثَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ قُورَى  
إِلَى أَصْحَابِكِ فَاشْهَدِي بِي  
فَإِنَّهُ بَأْوَلُ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا  
يَنْفِرُ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ  
ذُنُوبِكَ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ  
وَقَوْلُهُمْ سَنَةٌ أَرَادُوا سَنَةً  
كَفَايَةً وَسَنَةً عَيْنَ الْمَسِيئَاتِ  
عِنْدَهُمْ (وَلَا تَصِحُّ) الْأَحْمِيَةُ  
مِنْ حَيْثُ التَّضَحِيَةُ بِهَا  
(الْأَمِنْ أَيْ بَقَرٌ وَغَنَمٌ)  
الْمُقْتَصَرُّ عَلَى الْوَارِدِ فِيهَا  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
(وَشَرَطُ إِبْلِ أَنْ يُطْعَنَ فِي  
السَّنَةِ السَّادَةِ وَبَقَرٌ وَمَعْزٌ  
فِي الثَّلَاثَةِ وَضَأَنٌ فِي الثَّانِيَةِ  
وَيَجُوزُ ذِكْرُ أَتَى وَخَصَى)  
وَالطَّاعِنُ فِي الثَّانِيَةِ هُوَ  
الْجَنُوعُ وَالْجَذْعَةُ وَفِيهَا قَبْلَهُ  
الْثَنَى وَالثَّنِيَّةُ رَوَى أَحَدُ  
حَدِيثَ لَحْوًا بِالْجَنُوعِ مِنْ  
الضَّانِّ فَاتِمَّةٌ بَزْ وَلَابِنْ مَا جَاءَهُ  
نَحْوُهُ وَيُرْوَى الشَّيْخَانُ  
قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَأَبِي بَرَّةٍ فِي التَّضَحِيَةِ  
بِجَذْعَةٍ لِلْمَعْزِ وَلَنْ تَجْزِيَ  
عَنْ أَحَدٍ بِهَذَا أَى وَأَمَّا  
تَجْزِي الثَّنِيَّةِ وَالثَّنَى

مَا لَحِقَ بِهِ (قَوْلُهُ لَرَبِّهَا) سِوَا طَلَبَتِ مِنْهُ أَوْ لَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ أَوْ لَا وَمَا غَيْرُهُ فَيَنْبَغِي عَلَى مَا سَبَقَتْ مِنْ حَصُولِ  
الثَّوَابِ لَهُ وَحَصُولِ نَحْوِ الْمَغْفِرَةِ وَالْعَتَقِ فَهُوَ كَالْفَاعِلِ أَوْ مِنْ سَقُوطِ الطَّلَبِ عَنْهُ فَقَطْ فَلَا يَكْرَهُ لَهُ الْإِزَالَةُ (قَوْلُهُ أَنْ  
لَا يَزِلَّ) فَتَكْرَهُ الْإِزَالَةَ الْأَعْزَرُ وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ تَحْرِمُ الْإِزَالَةُ الْمَذْكُورَةُ (قَوْلُهُ شَعْرُهُ) وَلَوْ مِنْ نَحْوِ عَانَةِ  
وَإِبْطِ (قَوْلُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ) وَلَوْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِأَنَّ الْأَقْلَ بَرَأَى وَحِكْمَةُ ذَلِكَ شُمُولُ  
الْمَغْفِرَةِ وَالْعَتَقِ مِنَ النَّارِ لَجَمْعُ أَجْزَائِهِ (قَوْلُهُ حَتَّى يَضْحَى) وَلَوْ بِوَاحِدَةٍ لَمْ تَعْدُدَتْ فِي حَقِّهِ وَتَخْرُجُ وَقْتُ  
عَدَمِ الْإِزَالَةِ لَمْ يَضْحَى بِزَوَالِ وَقْتِ التَّضَحِيَةِ (قَوْلُهُ بِنَفْسِهِ) وَلَوْ مَرَاهِقًا وَسَفِيهَا (قَوْلُهُ أَوْ لَا) بَلَّنْ  
وَكُلِّ غَيْرِهِ أَى اسْتِنَابَهُ لِيَذْبَحَ عَنْهُ وَالْأَفْضَلُ لِلرَّأَةِ وَالْحَقُّ فِي الْاسْتِنَابَةِ وَيَكْرَهُ اسْتِنَابَةَ كَافِرٍ وَنَحْوِ صَبِيٍّ وَأَعْمَى  
فَتَصِحُّ اسْتِنَابَتُهُمْ وَالْمُرَادُ بِشُهُودِهِ حُضُورُهُ وَلَوْ أَعْمَى (قَوْلُهُ تَضَحِيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَفْسِهِ) فَقَدْ نَحَى  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِائَةِ بَدَنَةٍ تَحَرَّ يَدَيْهِ مِنْهَا ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَدَنَةً وَأَمْرٌ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَحَرَّ عَامَ الْمِائَةِ تَقَرُّفِي  
ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى مَدَّةِ حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَوْلُهُ أَنْ يُطْعَنَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ مِنْ بَابِ نَصَرٍ وَخَصَتْ الْأَسْنَانَ  
الْمَذْكُورَةَ وَهِيَ تَحْدِيدِيَّةٌ لِعِلْمِ الْأَنْزَاءِ وَالْحُلِّ فِيهَا الْمُؤَدِّينَ إِلَى رَدَائَةِ لَحْمِهَا أَوْ قَتْلِهِ (قَوْلُهُ وَفِيهَا قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ  
الطَّاعِنِ الَّذِي هُوَ مِنَ الضَّانِّ الْمَعْلُومِ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالثَّانِيَةِ وَالَّذِي قَبْلَهُ هُوَ الْمَعْزُ وَالْبَقَرُ وَالْأَيْلُ (قَوْلُهُ وَالْخَصَى)  
أَى يَجْزِي وَهُوَ لَفْظٌ وَشَرْعًا مِنْ جَمْعٍ مَازَكَرَ وَقَدْ تَمَّ لِهَذَا مَرِيدِيَّانِ فِي الْبَدَنِاتِ وَمَحْصَلُهُ أَنَّ الْمُتَضَحِّيًا مَعَ تَأْتِي الثَّانِيَةِ  
اسْمُ اللَّيْضَتَيْنِ وَمَعَ عَدَمِهَا اسْمُ الْجِلْدَتَيْنِ وَأَنْ لَزِمَهُ سَقُوطُ اللَّيْضَتَيْنِ وَتَدَوَّرَهُ عَدَمُ التَّاءِ فِي مِثْلِهِ (قَوْلُهُ  
عَنْ سَبْعَةٍ) أَى هُنَا وَكَذَا فِي الْكُفَّارَاتِ وَالْمَتْنِ فِي الْحَجِّ وَارْتِدَاءِ كَابِ مَحْظُورَاتٍ فِيهِ وَكَذَا كُلِّ أَسْبَابٍ  
مُخْتَلِفَةٍ وَاجِبَةٍ أَوْ لَا نَمُ الْمُتَوَلَّدَةِ بَيْنَ غَنَمٍ وَهَزْ أَوْ أَيْلٍ وَبَقَرٍ لَتَجْزِي عَنْ أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٌ وَسَيَأْتِي وَيُجْزَى فِي  
السَّبْعَةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْهُمْ مُسْتَقِلًّا سِوَا كَانَ لَهُ أَهْلٌ يَتَّأَوَّلُوهُ وَيُظْهِرُ وَجُوبَ التَّصَدَّقِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِجِزَاءِ  
مِنْ حَسَنَةِ نَيْتٍ وَأَخْرَجَ بِالسَّبْعَةِ مَا لَوْ كَانُوا أَكْثَرَ كُنْهَاتِهِ وَاشْتَرَكُوا فِي بَدَنَةٍ أَوْ بِدَتَيْنِ فَلَا تَقَعُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَوْ  
مَعَ الْجَهْلِ بِعَدَدِهِمْ أَوْ بِالْحُكْمِ أَوْ ضَمَّ لَهَا شَاةٌ كَالْوِاشْتَرَكِ اثْنَانِ فِي شَاتَيْنِ وَلَا يَضُرُّ شُرْكَةُ غَيْرِهِ ضَمُّ مَعَهُ فِي  
الثَّوَابِ فِي الشَّاةِ أَوْ فِي الْبَدَنَةِ وَلَوْ امْتَنَعَ بَعْضُ الشَّرَكَاءِ فِي الْبَدَنَةِ مِنَ الذَّبْحِ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ لَاحْتِاجٌ إِلَى  
نِيَّةٍ كَالْمَذْكُورَةِ مِنْهُ ذَبَحَتْ قَهْرًا عَلَيْهِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِنْ خِيفَ خُرُوجُ وَقْتِ الْأَحْمِيَةِ نَظَرًا لِلْوَصُولِ لِحَقِّهِ  
وَأِنْ فَاتَتْ كَوْنَهَا أَحْمِيَةً عَلَى الْمُتَمَتِّعِ لِقَصْبِهِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرْجِعَ الْحَاكِمُ لِيَنْوِيَّ عَنْ الْمُتَمَتِّعِ كَافِيَ الزَّكَاةِ فَرَاغَ  
ذَلِكَ وَلِلشَّرَكَاءِ قِسْمَةٌ لِأَحْمٍ لَأَنَّهَا أَفْرَازٌ لَا يَبِيعُ مَا دَامَ نَيْتًا وَالْأَفْهَمُ مَقْشُومٌ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ شَاةٌ وَاجِبَةٌ فَذَبَحَ بِبَدَنَةٍ وَقَعَ  
سَبْعًا عَنْ الْوَاجِبِ وَالْبَاقِي تَطَوُّعًا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَجَ بِعِزٍّ عَنْ شَاةٍ فِي الزَّكَاةِ كَمَا مَرَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ فِيهَا بِكَوْنِهَا فِي

وَمَا لَحِقَ بِهِ بِكَلْمَتِهَا أَحْمِيَةً أَوْ هَذِهِ أَحْمِيَةُ [قَوْلُهُ يَسْنَ لَرَبِّهَا] لَوْ دَخَلَ يَوْمَ جُمُعَةٍ وَهُوَ مَرِيدٌ بِالتَّضَحِيَةِ لَمْ يَطْلُبْ  
مِنْهُ تَرْكُ أَخْذِ الشَّعْرِ وَنَحْوِهِ وَكَذَا لَوْ أَرَادَ الْأَحْرَامَ بِالْعِمْرَةِ أَوْ مَا كَرَاهَةَ تَخْلِيلِ الْحِمَةِ كَالْحَرَمِ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ  
أَنْ طَلَبَ التَّرْكَ يَزُولُ بِأَوَّلِ شَاةٍ يَذْبَحُهَا وَلَوْ كَانَ يَرِيدُ التَّعَدُّدَ [قَوْلُهُ وَأَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ] نَحْرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الْهُدَى ثَلَاثًا وَسِتِينَ بَدَنَةً وَأَمْرٌ عَلَيْهِ نَحْرُ مَا غَيْرَ مِنَ الْمِائَةِ أَقُولُ فِيهِ إِشَارَةً خَفِيَّةً إِلَى عَدَدِ  
أَعْوَامِ حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَدَيْتَهُ بِنَفْسِي وَأَبِي وَأُمِّي وَوَلَدِي وَالنَّاسَ أَجْمَعِينَ [قَوْلُهُ وَشَرَطُ إِبْلِ الْحِ] قَالَ  
الزَّكَاةَ هَذِهِ الْأَسْنَانُ تَجْزِي بِالْأَجَاعِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْنَانَ لَا تَحْمِلُ أَثَاها وَلَا يَزِيدُ ذِكْرُهَا قَبْلَ ذَلِكَ  
[قَوْلُهُ وَخَصَى] لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَى بِكَبْشَيْنِ مُوجُوهَيْنِ أَى مُخَصَّيْنِ وَأَيْضًا فَلَانِ الْمُخَصَّيْنِ غَيْرِ  
مَا كَوْنَتَيْنِ عَادَةً بَلْ قَبْلَ مَحْرَمَتِهِمَا وَكَذَا لَمْ يَكُنْ الْفَرْجُ لِلْإِسْتِقْدَارِ [قَوْلُهُ وَفِيهَا قَبْلَهُ] الضَّمِيرُ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ

وَيُقَالُ بِالْمَعْزِ وَالْبَقَرِ وَالْأَيْلِ وَالْخَصَى مَا قَطَعَ خَصِيَاهُ أَى جِلْدَتَا اللَّيْضَتَيْنِ مِثْلَ خَصِيَةِ وَهُوَ مِنَ النُّوَادِرِ وَالطَّاعِنُ  
وَالْمُخَصَّيْنِ اللَّيْضَتَانِ وَجِبْرًا مَقَطَعَ مِنْهُ زِلَّةً لِمَطْيَا وَكَثْرَةِ (وَالْبَعْبُ وَالْبَقَرَةُ) أَى كُلِّ مَنْهَا يَجْزِي (عَنْ وَاحِدٍ)

فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أى سنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البقر والبقره والشاة يقع على الذكر والأنثى وإجزاء كل من الأولين عن السبعة مقبوس على ما في حديث مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقره عن سبعة أى في التحلل للأحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الأبل (وأفضلها) أى الأنحية (بغير ثم بقره ثم ضأن ثم معز) كذا في أصل الروضة ولا حاجة إلى ذكر الأخير إذ لا شئ بعده وفي الشرح والمحرر والبدنة أحب من البقرة والبقره من الشاؤ الضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواح إلى الجمعة المذكورة في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياه أفضل من بغير) أو بقره لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بغير) أو بقره للانفراد بآرافة لهم (وشرطها) أى الأنحية لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لها فلا تجزئ محققاً) أى ذاهبة

الزكاة أصلاً أو بدلاً بخلافه هنا (قوله وإن كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم) صريح هذه الجملة أن المراد بأهل البيت من تلزم نفقتهم للمضحي وأن الثواب لهم كالمضحي وأن المضحي هو المتزوم بالنفقة وشيخنا وافق على الأول لأنه لو كان المراد بأهل البيت من اجتمعوا في المؤنة عرفاً أوفى السكني قاتل وإن كانوا أهل بيت وخالف في الباقي وقال أنه لا فرق بين أن يكون المضحي هو المتزوم أو غيره منهم وأن الثواب خاص به هناك وإنما يسقط عن الباقيين الطلب كما هو شأن فرض الكفاية أو سنة الكفاية وكلام الشارح صريح في خلافه في هذه ومحمّل في التي قبلها (قوله وأفضلها) أى من حيث كثرة الثواب (قوله إذ لا شئ بعده) مردود إذ بعده شرك من بدنة ثم شرك من بقره إلا أن يقال لا شئ بعده مع الانفراد أو لا شئ بعده في كلامه لأنه سيذكر المشاركة (قوله وسبع شياه الخ) واقتصره على الله عليه وسلم على الكبشين في بعض أحواله لأنهما الموجود إذ ذاك فلا يعارض ما مر والسبع من الضأن أفضل منها من المعز قال العبادي ويظهر وجوب التصديق بجزء من كل واحدة من السبع والوجه خلافه إذ المضحي واحد (قوله بقدرها) فإن زاد فهو أفضل على المعتمد واستكثر القيمة أفضل من العدد والعم خبر من الشعم ويقدم الأقرن على غيره ويقدم السمن على اللون وأفضل الألوان البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم البقاء ثم الجراء ثم السوداء والذي ذكر أفضل من الأنثى مالم يكن زوانه وإلا فالأنثى أفضل والخنثى كالأنثى (قوله وشرطها سلامة) حالة الذبح فقط (قوله المنخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره قوله والمنخ دهن العظام يشمل غير الرأس (قوله ومقطوعة بعض أذن) ففادتها ولو خلقة لا تجزئ بالأولى لأنها عضو لازم للحياة وبذلك فارتفع نحو الآية كالضرع وقال أبو حنيفة يجوز مقطوعة ثلث الأذن وقال الإمام مالك يجوز مقطوعة الأذن لا مكسورة القرن وتجزئ فاقدة الآية لا مقطوعتها إلا قلقة يسيرة أو ما يقطع من طرفها لأجل سمنها وخرج بالقطع الشق والخرق والتقب وسبأى وشلل الأذن كفقدها إن خرجت عن كونها مأكولة ولا تجزئ مقطوعة بعض اللسان (قوله وذات عرج) واللين فيه ما تتخلف به عن المشاية وقت السحى لنحو المرمي وكذا يمنع العرج ولو حال الذبح فقط العضو بالأولى (قوله وعور) فالعوى بالأولى ولم يقيد العور باللين لأن فيه

والطاعن [قوله حصلت السنة لجميعهم] انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والظفر أم يخص ذلك بصاحب البيت ينبغي الأول [قوله أى سنة الخ] حكمة التعبير بأى أن ما بعدهما استفاد من التثنية وما قبلها استفاد من الشرح [قوله وأفضلها] المراد الأفضلية بالنظر إلى إقامة الشعائر وإلا فلحتم الضأن أطيب من الجميع ويرى البيهقي في البقر ألبانها دواء ولحمها داء وزعم أنه صحيح الاستناد واعتراض بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن نساءه بالبقر وهو لا يتقرب بالهاء [قوله أى الأنحية] يعنى عند الانفراد فلا ينافى ما يأتي من أفضلية السبع [قوله إذ لا شئ بعده] لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقره [قوله وفي الشرح الخ] هي أحسن من عبارة المنهاج لأن قولهما والضأن من المعز لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل [قوله تقديم البدنة الخ] أى فيدل الحديث على الأفضلية على هذا التقريب (فائدة) قال النووي وأما تضحيته صلى الله عليه وسلم بكبشين فله لم يتيسر له غيرهما في ذلك الوقت [قوله بقدرها] خرج المشاركة بأزيد فهي أفضل [لتجزئ] أما لو نذر معيبة فضحي بها أو قال جعلها أنحية فإنها تتعين ويجب ذبحها وقت الأنحية وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الأنحية المطلوبة شرعاً بخلاف السليمة المذكورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الاجزاء عن الأنحية [قوله فتزول] بل الجنون نوع من المرض

للمخ من شدة هزها والمخ دهن العظام (ومجنونة) وهى التي تستدير في المرمي ولا ترمى الا قليلاً فتزول (ومقطوعة بعض أذن) وإن كان يسيراً وهو كما قال الإمام مالا يلوح النقص به من بعد وفيه وجه أنه لا يضر (وذات عرج وعور



ومرض وجوب بين) في الأربعة (ولا يضر سببها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لا تنفاه قص اللحم (وكذا شئ أذن  
وخوقها وقتها) لا يضر (في الأصح) إذ لا قص فيها (قلت الصحيح المنصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر سبب الجرب  
والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والدك وتبع في المحرر الغزالي والامام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزى في الأضحية  
الموراء البين عورها والمريضة (٢٥٢) البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاء ومحمه ابن حبان وغيره

وجه مقابل الأصح في  
شئ الأذن ونحوه أن  
موضعها يتصلب ويصير  
جلدا (نفيه) قل المصنف  
في بابزكاة النعم من شرح  
المهذب عن الأصحاب أن  
الحاصل لا تجزى في  
الأضحية لأن المقصود فيها  
الحكم وهو يقل بسبب  
الحمل بخلاف الزكاة لقصد  
القتل (ويدخل وقتها) أي  
التضحية كما في المحرر  
وغیره (إذا لارتفعت  
الشمس كرم يوم النحر)  
وهو العاشر من ذي الحجة  
وفي الشرح بدخول وقت  
صلاة العيد (ثم مضى قدر  
ركعتين) خفيقتين  
(وخطبتين خفيقتين  
ويبقى حتى قرب) الشمس  
(آخر) أيام (التشريق)  
الثلاثة بعد العاشر (قلت  
ارتفاع الشمس فضيلة  
والشرط طلوعها ثم مضى  
فبدر الركعتين والخطبتين  
والله أعلم) هذا مبنى على  
دخول وقت صلاة العيد  
بالتلوع كما تقدم في بابها  
والأول على دخوله

صفة كاشفة كافي الحديث ولا يضر ضعف بصري لا يؤثر في الرمي ولولولا وقال شيخنا لا يضر عدم الإصلا ليل  
(قوله مرض) والبين فيه ما يؤثر في المزال ومنها الهيا وهي التي تميم في الأرض ولا ترمى ومنها التولاء  
ومنها المجنونة (قوله ولا فقد قرون) أي لا يضر في الأجزاء فيجزى منها فاقد قرن واحد بالأولى وخرج  
بالفقد الكسر فيضركم ومحل أن أثر في المزال أو قص اللحم به والا فلا يضر ولا يضر السكتى ولا فقد  
الأسنان كلها أو بعضها ولو طارئا إلا أن أثر في المزال (قوله وكذا شئ أذن) لا يضر ولا خوقها ولا تقها  
والشق ما فيه طول واخراج والحرق فيه الأول والتقب ما فيه استدارة (قوله المنصوص) أي الرجاء  
المعتمد (قوله حديث الخ) ليس فيه دليل لمنع الجرباء إلا أن قيل بالتقياس على الجفاء بدليل ما علل به فيه  
(قوله إن الحمل الخ) ولو علقه ومضغه ومثلها قربية العهد بالولادة وفي شرح شيخنا أجزاء هذه (فرع)  
لا تجزى المتولد بين نم وغيره ما يعتبر في المتولد بينهما الأقل فالمتولد بين غنم وبقر يجزى عن واحد فقط كما  
تقدم (قوله خفيقتين) لو قال خفيقات لكن أولى والخفة بأن يقتصر على الواجب فيهما وهي في عبارته  
قيد في الركعتين والخطبتين كما أشار إليه الشارح وليس ذلك بمن باب الحذف من الأول لدلالة الثاني كما قيل  
وفي شرح شيخنا أن الثانية باعتبار أن الخطبتين واحد والركعتين واحد فراجع (قوله أيام التشريق  
الثلاثة) قيدها بالثلاثة إشارة إلى رد قول الامام مالك بأنها يومان (قوله طلوعها) أي طلوع جزء منها ويعتبر  
في النروب جميعها إلحاق الخفي بالظاهر فيهما (قوله مبنى على الخ) هو معتمد مبنى على معتمد (قوله ومن  
نذر) وهو رشيد مطلقا أوسفاه أو عبد في ذمته والتعيين فيهما بعد الرشد والعق والسفيه التعيين قبله قال  
بعضهم وعليه فلا بد من اذن الولي له فيه فراجع ذلك (قوله أضحية) بأن قال الله على أن أضحي أو أن أضحي  
بهذه وينصرف في الأول لما يجزى أضحية وقت ذبحه وفي الثاني لما عينه على ما يأتي (قوله معينه) قال

[قوله وجرب] هو نوع من المرض [قوله ولا فقد قرون] قال المالوردي الجرب أن مالكا رحمه الله يمنع  
مكسور القرن ويجوز مقلوع الأذن وذلك غير ما كوله هذه ما كولة وتجزى المخالفة بالأذن وبلاية  
[قوله وخوقها وقتها] مقابل الأصح تمسك بحديث رواء على رضي الله عنه ومال إليه ابن الرفعة والخرقاه هي  
صاحبة الحرق المستدير كذا فسر في شرح المهذب قيل فيشكل على تصحيحه أن بعض الأذن ولو يسيرا  
مضر قال الزركشي والحرق والتقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار [قوله كرم] وذلك أن  
ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر [قوله يوم النحر] لو غلطوا فوقفوا الثامن وذبح في التاسع بناء على  
ذلك أجرا لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتلوع يقع للحج ولو انكشف وأيام التشريق باقية  
لا يضر ذلك [قوله المحكي هناك] يرجع أقوله على دخوله [قوله هنا] أي في اعتباره الارتفاع وهناك أي في  
اعتبار الطلوع [قوله واعتذر] أي بقوله أنه جرى هناك على رأى وفرع هناك على آخر [قوله واعتذر  
عنه] الضمير فيه راجع للوجيز [قوله معينه] لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الامر كذلك  
أيضا بخلاف مجرد النية. والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الإضافة إلى الله تعالى

بالارتفاع المحكي هناك والمحرر تبع الوجيز هنا وهناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأى وروى [قوله]  
الشيخان حديث أن أول ما يبدأ به في يومنا هذا نصلي ثم زجج فتشجر فمن فعل ذلك فقد أصاب سقتنا وحديث أنه صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي المدين قبل المحطة فيؤخذ منهما أن أول وقت التضحية بعد الصلاة والمحطة وروى ابن حبان حديث في  
كل أيام التشريق ذبح (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على أن أضحي بهذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها)

مثلها (ويذبحها فيه) أى  
في الوقت المذكور فان  
كانت قيمتها يوم الاتلاف  
أكثر من ثمن مثلها اشترى  
بها كرماء وأقل منه حصل  
مثلها كفى الروضة كأصلها  
وليس فيها مسئلة المساواة  
(وان نذر في ذمته) ما يضحى  
به (ثم عين) المنذور له  
(لزمه ذبحه فيه) أى في  
الوقت المذكور (فان  
تلفت) أى المينة عن النذر  
(قبله) أى الوقت (بقي  
الأصل عليه في الأصح) الذى  
قطع به الجمهور والثاني  
لا يبقى لأنه عينه فعين  
والأول قال هو مضمون  
عليه (وتشترط النية)  
للتضحية (عند الذبح) لما  
يضحى به (ان لم يسبق  
تعيين) لأنه أخصية (وكذا  
ان قال جعلتها) أى الشاة  
مثلا (أخصية) وهذا تعيين  
يشترط فيه النية عند ذبحها  
(في الأصح) والثاني قال  
يكفى تعيينها هذا ان لم  
يوكل (وان وكل بالذبح نوى  
عند اعطاء الوكيل)  
ما يضحى به (أو) عند  
(ذبحه) التضحية به وقبل  
لانكفى النية عند اعطائه  
وله تفويضها اليه أيضا  
وفي الروضة كأصلها يجوز  
تقديم النية على الذبح في  
الأصح المنهي عليه جوازها  
عند اعطاء الوكيل فيقيه  
اشترائها عند الذبح بما اذا لم تقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة أخصية ولم يلفظ بشيء

شيئنا يشترط كونها من الثمن ولو بغير صفة الاجزاء ولا تقع أخصية بغير الصفة وان مكنت بعد النذر  
كحكسه ويلزمه ذبحها وتفرقتها وعلم بمكس أنه لا يصح نذر التضحية بغير الثمن كالنزاع ومقتضاه  
عدم وجوب ذبحه وتفرقته فراجحه .

(تنبيه) قد تعين التضحية بغير النذر كما تقدمت الإشارة اليه ومنه ما لو قال بعد شراء شاة مثلا  
هذه أخصية أو جعلتها أخصية وان جهل وجوبها بذلك فیتعين ذبحها وتفرقة جميعها نعم ينبغي عدم  
الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه أخصيتي فاجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقربة ارادة التبرك فليراجع  
(قوله في هذا الوقت) فان فات الوقت لزمه ذبحها قضاء وان ذبحها قبله لزمه تفرقتها كلها ولزمه قيمتها في  
أكثر الوقتين ويتصدق بها ولا يشترى بها غيرها (قوله وان ألتفها) حقيقة بقتل أو كل أو غيره وألتفها  
حكما كأن قصر حتى تلفت ولو بنحو سرقة أو اضلال (قوله فان كانت الخ) فالتعبراً أكثر القيمتين من  
وقت الاتلاف ووقت وجوب الذبح قال بعض مشايخنا ويتر ما بينهما أيضا (قوله لزمه ان يشترى) بنفسه  
وان كان قد خان باتلافها (قوله كريمة) أو اثنين أو أكثر ولو بالشاركة (قوله أو أقل منه) أى لو كانت  
قيمتها أقل من ثمن مثلها حصل به مثلها ان كان هو الملتف فان كان الملتف أجنبياً أخذ القيمة منه ثم اشترى  
بقدره مطلقاً (قوله وان نذر في ذمته ثم عين) منه بل لا تعيين قال شيخنا ولو لم يعيها على المعتمد وقدم أنه لا يقع  
أخصية فلعل الكلام هنا من حيث وجوب ذبحه وتفرقته وفيه بحث ظاهر والأفضل أن يعين عنه سلباً  
والوجه أنه لا يعين الا تسليم الجزئى لأنه المنصرف اليه النذر كما مر فراجحه (قوله لزمه ذبحه) فان ذبحه  
غيره لم يقع عنه لعدم النية ويلزمه أرش أو قيمته ويعين للنذر غيره وجوباً (قوله فان تلفت قبله) ولو بلا  
تقصير أو بلا تلف أجنبي أو تعينت بما يمنع الاجزاء بقي الأصل عليه ويلزم الملتف قيمتها للنذر ولو ضلت فعين  
غيرها ثم وجدها ولو قبل ذبح المعين على المعتمد يلزمه ذبحها لأنها عادت للملكة والتقيد بقوله قبله ليس قيداً  
(قوله الذى قطع به الجمهور) هو اعتراض على المصنف في تعييره بالأصح (قوله ان لم يسبق تعيين) أى  
بصفة نذر ابتداء أو بصفة نذر عند تعيين مافى القدمه أو عند الجعل الآتى فلا يذبحها حيث أجنبي في الوقت  
كفى ويلزم المالك تفرقها ان تمكن ولو باسترداده من أخذه والافكال وتلفت ويلزم الأجنبي الأرض  
بصرف كالأصل وقال بعضهم يلزمه قيمتها مذبوحة يشترى بها لحم ويفرقه المالك واستوجه بعضهم صحة  
تفرقة الأجنبي وهو وجه (قوله وكذا ان قال الخ) وكذا لو عينها عسافى الذمة لا بصيغة نذر ولو ذبحه أجنبي  
فكأمر في المينة عسافى الذمة للاحتياج الى النية كاتقدم (قوله عند اعطاء الوكيل) ولا يحتاج الى نية  
الوكيل ولا يشترط في هذه سلامة ولا غيره لأنه لو لم يعلم أنه مضى لم يضر (قوله وله تفويضها اليه) أى الى الوكيل  
بصرف كونه مسامحاً لا كافراً وحكراً ونحوهما نعم يكره تفويضها لنحو صبي ولا أجنبي في واجب ولو هداه

[قوله قبله] منه فيه قبل التمكن [قوله ثم عين لزمه] وذلك لأن التعيين يؤثر من غير سبق التزام فع سبقه  
أولى [قوله قبله] كذلك الحكم لو تلفت في الوقت أو بعده نعم ينتفى الخلاف اذا قصر بعد دخول الوقت  
حتى مضى [قوله لأنه عينه] أى وخرج من ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالمعين في الابتداء  
[قوله والأول قال هو مضمون عليه] يعنى أن هذا المعين مرصد لوظائف مافى الذمة فوجب أن يكون من  
ضمانه الى حصول الوفاء كالبيع يتلف قبل القبض وكأن اشتراء بدين على البائع [قوله وتشترط النية] أى  
قصد اراقة الدم للتقرب فلا يضحى عنه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشيخين ما يخالف هذا فيما لو  
ذبحها أجنبي [قوله فيقيد اشتراطها الخ] أى الذى أفهمته عبارة المنهاج السابقة وهذا متعين والا  
فلا كفتاء بها عند اعطاء الوكيل واشترائها عند الذبح فيها ذبح بنفسه كاقضاء صبيح المنهاج مما لا وجه له

اشترائها عند الذبح بما اذا لم تقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة أخصية ولم يلفظ بشيء

فالجديد أنها لا تصبر أحمية بخلاف ما لو تلفظ بذلك (وله) أى الضحى (الأكمل من أحمية نطوق والطعم الأغنياء) منها (لا يملكهم) ويجوز تملك المقراء منها ليتصرفوا (٢٥٤) فيه بالبيع وغيره (وإيا كل ثلثا وفى قول نسا) ويتصدق بالباقي عليهما وفى

أو كفارة (قوله) فالجديد أنها لا تصير أنحية) أي لا تصير واجبة على المتمدل لأنه لا يحصل النذر بنير اللفظ فلا يحصل الجعل كذلك بالأولى (قوله) وله) أي المسلم غير المرتد (قوله الأكل) ندبا (قوله) وطعام الأغنياء) بمافي الزكاة (قوله لا عليكم) أي بنحو هبة أو بيع فيجوز الإرسال إليهم منها هدية ويمتنع عليهم التصرف فيه بنير الأكل وكذا على مرتهم ولا يجوز إطعام كافر مطلقا سواء المضحي وغيره (قوله) وفي قول يتصدق بثلاث الخ) وهذا هو المتمد (قوله) والقانع) من قنع كضرب إذا سأل لا من قنع كعدمه لأنه لمن رضى ومضارع كل منهما مفتوح العين والأصح وجوب التصديق ببعضها ولو أقل متمول ويجب كونه نيتا لا قديدا ولا يجوز التصديق به على كافر ومن تلزمه فقته كقوله شيخنا فراجع ولا نفي الهدية عن التصديق وإذا لم يتصدق ضمن أقل متمول يشتري به شيئا (قوله) ولا يكتفى عنه الجلد) ولا غيره كالكرش والرتة والسكبد والأذن وإن كانت من اللحم (قوله) والأفضل التصديق بكليهما) ولا يجوز قتلها كلزكاة لا تمدد الاطعام اليها وبذلك طارعا الكفارة والنذر ويناب عليها ثواب الأنحية كلها وثواب الصدقة على ما تصدق به ولو كلها ولا يكره ادخالها ولو في زمن غلاء وله اعطاء مكاتب منها لا عبد نفسه (قوله) الاقتمالخ) والا فضل كونها من السكبد اقضاء بفعله وأمره صلى الله عليه وسلم وأهل حكمته كونها يقع بها إكرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد أن أولي إكرامه لهم بأكلهم زيادة كبدا الحوت (قوله) ويتصدق) هو ومثله وارثه بجلدها قال شيخنا ولو على من تلزمه فقته ولا يجوز بيعه ولا اجارته ونحو عار يتولى أخذه التصرف فيه لا بنحو بيع ولا يجوز اعطاؤه أجرة للجزار وجوز بعضهم لمن يأخذه التصرف بالبيع وغيره وهو وجهه إن كان الفتي أخذه من الفقراء كافى من اللحم والافلا فليراجع (قوله) ولله العينة) أي من غير نذر كالجعل المتقدم (قوله) يذبح) وجو باوان ماتت أمه وفي أكله ما يأتي (قوله) فإن الحل الخ) فهي حين التضحية غير حامل أخذا من لفظ الولد (قوله) وله أكل كله) هو المتمد والجنين كالولده وسواء ماتت الأم أولا وكالاكل غيره كضيافة وتصديق لائحو بيع ولهم ركوب الأم لحاجة بأن لم يجد غيرها ولو باجارة ولا نظر للاغرة ولها ركابها لغيره لحاجة بشرط الضمان وليس له اجارتها ولا ولدها وإذا قلنا أو أحدهما فعلى المؤجر الاجارة والضمان وعلى الأجير

قول يصدق بثبوتها كل  
ثقتا ويهدى الى الاغنياء  
ثقتا ودليلها القياس على  
هدى التطوع الوارد في قوله  
لعالى فسكوا منها وأطعموا  
البائس الفقير أى الشديد  
الفقر والقانع والمعتز أى  
السائل والمتعرض من غير  
سؤال (والأصح وجوب  
تصدق ببعضها) وهو  
ما يطلق عليه الاسم من  
الحكم ولا يكفى عنه الجلد  
ويكفى عليه كلسكين واحد  
ويكون نيتا لامطبوخا  
والثانى يجوز أكل جميعها  
ويحصل الثواب بآراقة  
الهمضية القرية (والأفضل)  
التصقنى (بكلمها الا لقما  
يتجرك بأكلها) فانها مسنونة  
كالكلمة فى أصل الروضتروى  
البيهقي أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يأكل من كبد  
أهنيته (ويصدق بجلدها  
أو يفتقع به) فى الاستعمال  
وله اثار نعدون بيعه واجارته  
(وولد) الأهنية (الواجبة)  
للعينة ابتداء من غير نذر  
أوبه أو عن نذر فى النعمة  
(بذبح) مع أمه سواء  
كانت حلالاً أو نذر التعيين  
أم حلت بعده كآنى الروضة  
سكاملها وليس فيه  
تضيعة بحمل فان الحمل  
قبل انقضاء لاسمى ولها

[قوله من أضحى] أفهم عدم جواز الجيع أى فى حقه وحق الأغنياء أيضا قربنة عطف الاطعام على الأكل (فرع) لو نهي عن ميت حرم الأكل منها على المضحي لأنها وقفت عنه فلا يأكل المضحي إلا بذنه وهو متعذر فيجب التصديق بجميعها قاله انفعال [قوله لا تملكهم] أى لا يملكهم تملك تصرف بدليل صحة الاهداء لمسم [قوله منها] أى فليس له اطعام الجيع لهم [قوله وفى قول الخ] قال الرافعى يشبه أن لا يكون هذا مخالفا للأول بأن يكون من اقتصر على الثنتين ذكر الأفضل أو توسع فعدت الهدية صدقة [قوله قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا] لم يحمل الأكل على الوجوب لأن أصل إخراجها ليس بواجب وكفى العقيقة وبقى أمر الاطعام على ظاهره لأن الصدقة هى المقصود ونظير الآية كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه وقوله تعالى وكانهم وآتوهم من مال الله . (تفنيه) قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين الأولين من حيث أنه جعل ذلك صنفين كما أن آية وأطعموا الفقير والمعتد دليل الثالث من حيث أنه جعلها أقساما ثلاثة [قوله أو يفتق به] وإن كان التصديق أفضل [قوله لا يسمى ولها] راجع لقول الملقن الواجبة [قوله وله أكل كله] قال الزركشى هو مبنى على سرجوح وهو جواز الأكل من أمه

قوله

كذلك كراه في كتاب الوقف (وله) أي المضحى (أكل كل) وقيل يجب  
المصدق يرضه لأنه أنصبة وصحة الروياني والاول الغزالي

(و) له (قرب فاضل لبنا) عن ولدها وقيل لا وفي آكله منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المهذب لا يجوز وفي الروضة كأنها ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في العينة ابتداء (٢٥٥) والمنع في الأخرى وبالله

ذهب الماوردي وعلى الجواز في قدر ما يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجزأة كقوله إن شئ الله مريض فقتلني أن أمي بهذه الشاة أو بشاة لم يحز الأكل منها جزأ (ولا تضحية لرقيق) بناء على الظاهر أنه لا يملك بغيرك سيده (فإن أذن سيده فيها (وقته) أي للسيد بشرطها وإن قلنا يملك بغيرك سيده وأذن له فيها وقت للرقيق وسواء فيذكر القن والمدير والمستولدة (ولا يضيء مكاتب بلاذن) من سيده فإن أذن له التضحية في الظاهر والثاني المنع لأنها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك له في يده والأول قال له فيه حتى فالحق لا يعدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن بعضه رقيق له التضحية بما ملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن (ولا تضحية من النير) الحى (بنير الله) وبأذنه تقسم (ولا عن ميت إن لم يوص بها) وبأصاته تقع له .

الأجرة فقط فإن علم فكالنحر والقرار عليه (قوله له شرب فاضل لبنا) هو المعتمد وإن كره والصوف ونحوه كاللبن فيأخذ كرو قال الخطيب إن كان بقاؤه بضرها جاز أخذه (قوله أحدهما) هو المعتمد وجلدها وكبدتها وبقية أجزائها كاحمها فلا يجوز الأكل منها . (تنبيه) وارث المضى مثله في جميع ما تقدم ويجزى في التصديق عليه مأمور في الجلد (قوله ولا تضحية لرقيق) أي غير مكاتب كما سيذكره (قوله بشرطها) وهو أن ينويها عن السيد وعن شيخنا الرملى أن الأذن للعبد متضمن لنية السيد فلا حاجة لنية العبد بل لو نواها العبد لنفسه وقعت عن السيد فراجع (قوله) أي غير مكاتب إذا مضى بأذن سيده وقعت عنه لا عن السيد على الراجح (قوله ومن بعضه رقيق الخ) هو المعتمد (قوله ولا تضحية عن النير) نعم يصح أن يضيء الولي من ماله عن محجوره واستثناء بعضهم تضحية الإمام عن المسلمين وتضحية واحد من أهل البيت وذبح أجنبي أضحية مندورة معينة ابتداء كالمهر غير صحيح لأنه ليس فيها تضحية عن الغير فانهم (قوله وبأصاته تقع له) قال شيخنا ويجب التصديق بجميعها على الفقراء ولا يجوز أكل الأغنياء منها ولا الناظر على وقفها ولا ذابحها لتعذر إذن الميت في الأكل نعم إن كان الذابح ممن فيه شرط الميت فينبى جواز أكله .

(فرع) نسن التسمية ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم التكبير ويسن التثليل في ذلك ثم يستقبل القبلة بنفسه ويوجهها أيضا مذبح ذبيحته ثم الدعاء بقوله اللهم هذا منك واليك فتقبل مني . (فصل في الحقيقة) من العنق بمعنى الشق لأن ما يذبح يشق نحره ويندب أن تسمى نسيكة وذبيحة ويكره أن تسمى عقيقة لما فيها من التفاؤل وهي لثة شعر رأس المولود وشرعا ما يذبح لأجله والمعنى فيها اظهار السرور ونشر الفرح غالباً فلا يرد ولد الزنا (قوله نسن) مؤكدة من تلزمه نفقته أن ملكها زائدة على ما في الفطرة قبل مضى أكثر مدة النفاس كما قاله شيخنا وغيره ولا تطلب من أيسر بعدها ولا تجوز من مال المولود لأنها تبرع وصرها عن الوجوب القياس على الأضحية لأن كلاهما أراقة دم بلا جناية (قوله من مولود) ولو من زنا حتى أمه إن لم يكن حار وإن مات قبل السبع (قوله من غلام) ولو احتمالا كالخنثى على المعتمد (قوله بشاتين) وأفضل منهما ثلاث وما زاد إلى سبع ثم يعبر ثم يفرق كالشاتين سبعان من نحو بدنة فأكثر وتجوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم من حقيقة أو بعضهم من أضحية أو لا ولا كالمهر وفضل الذكر كالمدينة (قوله بشاة) فلو جمعها مع الأضحية بشاة كفي قاله شيخنا الرملى وهو جار على ما قاله من تدخل الولائم كالمهر في ابن حجر وغيره خلافه وهو الوجه (قوله بأن يذبح) أي ما ذكر من الشاتين أو الشاة بنية الحقيقة فلا يكفي بدونها

[قوله له شرب الخ] ولا يجوز بيعه قطعا واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الأصل عن ملكه بالتعيين [قوله بشرطها] أي من النية وغيرها ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية [قوله ولا تضحية عن النير] أي لأنها عبادة [قوله وبأذنه تقدم] كان مراده بذلك التوكيل السالف في الحاشية على قوله فيفيد اشتراطها الخ [قوله وبأصاته] أي والفرض أنها من غير ماله وبالأولى فيها إذا كانت من ماله وقال الرافعي فينبى أن يقع له وإن لم يوص لأنها ضرب من الصدقة وحكى عن أبي العباس السراج شيخ البخاري أنه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحى عنه مثل ذلك .

(فصل: يسن الخ) [قوله وجارية] قال القفال إنما كان كذلك لأن الفرض منها استبقاء النفس وفداؤها

(فصل في الحقيقة) : (يسن أن يعق من) مولود (غلام) أي ذكر (بشاتين وجارية) أي أنثى (بشاة)

بأن يذبح بنية الحقيقة ما ذكره بطبخ كاسباني والشافعي

منها (سكالاً ضحية) في  
الله كورات (ويسن  
طبخها) ويكون بحلو  
تفاؤلاً بحلاوة أخلاقه (ولا  
يكسر عظم) تفاؤلاً بسلامته  
من الآفات (وأن تذبح يوم  
سابع ولادته) أي المولود  
وبها يدخل وقت الذبح ولا  
نفوت بالتأخير عن  
السابع (ويسمى فيه  
ويحلق رأسه بعد ذبحها  
ويتصدق بزنته) أي  
النسر (ذهباً أو فضة  
ويؤذن في أذنه حين يولد  
ويحلق بخر) بأن يصفغ  
وبذلك به حنكه داخل  
الفم حتى يزل إلى جوفه  
فهي منه ذكره في شرح  
لهذه روى الترمذي  
 وغيره حديث عائشة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمرهم أن يقى عن  
الغلام شاتان وعن الجارية  
شاة وحديث سمرة الغلام  
مرتون بحقيقته تذبح عنه  
يوم السابع ويحلق رأسه  
ويسمى وحديث أنه صلى  
الله عليه وسلم أذن في أذن  
الحسن حين ولدته فاطمة  
بالصلاة وقال في كل حسن  
صحيح وروى مسلم أنه  
صلى الله عليه وسلم أتى بسلام  
حين ولدته فمات فلا كهن ثم  
فتراه ثم محبه فيه وروى  
الحاكم ومعه عن علي

(قوله وسنها الخ) أي وهي كالأضحية في سننها وسلامتها والاهدا والتصدق وقدر الواجب وجنسه  
ووجوبها بالتكر أو الجعل واعتبار الأفضل منها قدر وجنسها ومشاركة ولو نأوا جواز الادخار من غير الواجبة  
وجوب التصديق بجميع الواجبة وجوازاً كل ولدها وشرب فاضل لبنها وعدم محبة نحو البيع ولولجدها  
وغير ذلك فم لا يجب التصديق بجزء منها شيئاً ويجوز بيع التي ما هدى له منها قال شيخنا (قوله ويسن  
طبخها) ولو مندورة نعم يعطى نفعها شيئاً للقاءة والأفضل الأيمن (قوله بحلو) كسائر الولائم وبكبر  
بحامض ولو مع حلو (قوله ولا يكسر عظم) ولو بدنة شارك بسبعها لأولاً كثيراً وكما عمن واحد أو أكثر  
فإن كسر خلاف الأولى لا مكروه ويندب العق أول النهار عند طلوع الشمس ويندب لطخ رأسه  
بزعفران ويكره بدم الحقيقة ولم يحرم لحمه ورد فيه بل قيل بندبه وبحرم اطبخ الأبواب بدمها ودم  
الأضحية والأفضل بها إلى الفقراء لادعائهم اليها (قوله ولا نفوت بالتأخير) وإن مات المولود فإذا بلغ سقط  
العق عن غيره وطلب منه عن نفسه ولا يفوت الحلق ومعه أيضاً بالتأخير ولا بالموت إلا الحلق بالموت كذا قال  
شيخنا (قوله وأن يسمى) ولو سقطاً فإن جهلت ذكوره وأنوته سمي باسم يصلح لهما نحو هند وطلحة  
وأن يحسن اسمه وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الله تعالى غير الخاص به كالخالق كقوله  
النور ولا باسم نبي أو ملك ونكره بعبد النبي أو بعبد علي وبكل ما يتطير بتفنيه أو إثباته بركة وغنيمة ونافع  
ويسر وحب ومرة وشهاب وشيطان وحمار وتشتد الكراهة بنحو ست الناس أو العلماء أو القضاة  
أو العرب أو بالطيب وتحرم تلك الأسماء ورفيق الله ونحوهما وبحرم التسمية بأبي القاسم مطلقاً ولا بأس  
بطب حسن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبد الدين وعبد الدين وأمين الدين فهو خلاف  
الأولى أو مكروه وبحرم التلقب بما يكره وإن كان فيه لالنحو تعريف كالأعمش وتحرم تسمية كافر  
ومبتدع وفاسق إلا لعذر لأنهم ليسوا من أهل التكرمة ويسن تسمية أهل الفضل ولو من النساء (قوله فيه)  
أي السابع ولا بأس بتسميته قبله ولو يوم ولادته كافي بعض الأخبار وقال النووي تسن في السابع لمن أراد  
العق قبله لغيره ولو ولد ليلا حسب اليوم التالي لتلك الليلة (قوله ويحلق رأسه بعد ذبحها) أي كافي الحج  
ويأتي هنا هناك في كيفية الحلق (قوله أفضة) هي للتزويج وعبرة الروضة فإن لم يتيسر ذهب وعبرة  
غيرها فإن لم يرد بالذهب (قوله في أذنه) أي اليمنى ويقام في اليسرى ليكون أول ما يطرق سمعه في الدنيا  
ذكر الله تعالى ولأن فيه أمناً من تابعة الجن ولأن فيه طرد الشيطان من نخسه حالاً إذ لم يسلم منه إلا صريحاً وبها  
كافي الأخبار (قوله بأن يصفغ) أي يصفغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على القمح  
وبعدهما حلوم ثم النار (قوله حنكه) أي المولود ذكر أو غيره (قوله الغلام مرتين) أي  
لا يعموم مثله ولا يشفع في والديه يوم القيامة إذا لم يقى عنه وتقاس الغلامة بالغلام في هذا وغيره بما ذكر  
(قوله فلا كهن) من لا يلو كقام يقوم أي مضغهن وفتر بفتح المجنتين فتح ومجه بالجمع أي قفل  
بريقه يصفقه فيه وكان المولود ابن الأنبي طلحة وسماه عبد الله (قوله وقبس عليها الذهب) وقسم عليها لأنه  
أكل ولعل أمره بها بالفضة كان لعدم وجود الذهب عندها (قوله يحصل أصل السنة بشاة) ويقبى أن  
منه سبع من بدنة أو بقرة ولو عجز به كان أولى وغلم من كلاله أنه لا تحصل السنة ولا أصلها بغيره من  
حيوان أو غيره وفارق الوليمة بالنص هنا كما مر (فائدة) يندب النهشة في الولد للوالد ونحوه بنحو برك

فأشبهت الدبة [قوله من تلمذه ثقة المولود] أي ولو بتقدير إيساره [قوله من ماله] الضمير فيه راجع لقوله  
المولود [قوله ويكون بحلو] ولا يكره بحامض [قوله ولا نفوت بالتأخير] كما يؤخذ من عطف أن تذبح على

لن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقتل زنى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وقبس  
عليها الذهب وعلى الله ذكر فيها ذكر الأتقى (ففيه) يحصل أصل السنة في حقيقة الله ذكر بشاة كافي الروضة كأصلها

**(كتاب الأضمة)** أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان عبثه عبث مذبوح (السك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي (٢٥٧) حلف الله أو مضطه أو صدمة

أو انحسار ما لم يضر به صلبه (وكذا غيره) أي غير السمك المشهور وحلال (في الأصح وقبل لا) يحل لأنه لا يدمى سمكا ولا يؤكل يقال يساه (وقيل إن كل مثله في البر) كبقر وغنم (حل والإ) أي وإن لم يؤكل مثله في البر (فلا يحل) كسكب وحرار (الثاني زاده في الروضة وقال وإن كان في البر حراما للوحش المأكول صرح به صاحب الشامل والتهديب وغيرها أي تقليبا لشبه الحرام وعلى الثالث لا ينظر له في البر حلال (وما يعيش في بر) وبحر كضفدع) بكسر أوله وناله (وسرطان وجبة) وعقرب وسلحفاة بضم السين وفتح اللام وتمساح (حرام) وفي الأولين قول والآخرين وجه بالحلل كالسمك والحمرمة في الأربعة للاستنباط وفي الحية والعقرب للسمية (وحيوان البر) يحل منه الأنعام قال تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وهي الأبل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية

الله لك فيه وبنه ورزقك بره والرد بنحو جزاك الله خيرا  
(كتاب الأضمة)

جمع طعام بمعنى مطعم وذكره عقب العيد لبيان ما يحل منه وما لا يحل كذا ذكر عقبه الأضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى بعد العلم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه أو أنه طعام حلال والحيوان طعام بحسب المسأل (قوله أي الحلال الخ) أي من حيث ذاته لا معنى خارج كنصب ونحوه كغيره وتسمى (قوله غيره) منه الدنيلس بنشديد النون المكسورة وهو المعروف بأمل الحلال ومنه القروش المعروف ويقال له لحم بلام ومجمعة مفتوحين ومنه الدمايص ويقال له دود الماء (قوله المشهور) هو جواب عما ذكره بعده من التسمية بالسمك فيهما (قوله لأنه لا يسمى سمكا) فيه تصريح بأن الحل تابع للاسم على الوجهين والوجه أنه لا حاجة إليه على الأول (قوله وما يعيش في بر) أي ماشأنه ذلك (قوله كضفدع) بكسر أوله وناله وبكسر أوله وفتح ناله وتكسبه و بضم أوله وفتح ناله ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه إذا كفى طشت في بركة هو فيها منع من نعيقه فيها (قوله وسرطان) ويقال له عقرب الماء وهو يتوكل من لحم الدنيلس غالبا (قوله وفتح اللام) أوضهما (قوله وتمساح) ونسناس وترسة ويقال لها الاتجاه بالجيم والمراد بالفسناس البري لأنه نوع من القروء بخلاف البحري كما لم (قوله للسمية) الوجه أن هذه حكمة لأعلة فإن الحرمة ثابتة وإن لم تكن سمية مع أن حيوان البحر الذي فيه السمية يحرم للضرر كما مر. نعم ما كان من هذا النوع له نظير ما كوله من البر كقروش البحر يحل بتدكيته لا بدونها على المعتمد (قوله وحيوان البر) أي ماشأنه أن لا يعيش إلا فيه وعبثه في البحر عبث مذبوح (قوله يحل منه) أي بذبحه بشرطه (قوله الأنعام) سميت بذلك لكثرة نعم الله على عباده فيها من دروسل وشعر وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله والخيل) وأصل خلقها من الرج وهي أربعة أنواع منها العتاق أبواها عريان والمقرق أبوه عجمي وأمه عربية والمجني تكسبه ومنها البراذين أبواهما مجنيان وسميت خيلا لاختياليها في منيها (قوله وبقر)

يسن ولومات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسبته بعد الموت

(كتاب الأضمة)

[قوله أي ما هو بصورته المشهورة] بر يدفع ما قبل عبارة المتن تقتضي اختصاص اسم السمك بالذئب المشهور والأصح عدم الاختصاص [قوله وانحسار ماء الخ] قال أبو حنيفة بحرمة الذي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال القفال رحمه الله إنما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دم له يسيل وعبثه في الماء ينظفه ويطيبه وإذا فارقه لم يلبث أن تزهر روحه وقد لا تنبأ له آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجد في الشق الأول من كلامه دون ما بعده [قوله حل] أي بشرط الذكاة على هذا الوجه [قوله وما يعيش في بر الخ] لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر حرمنا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وفوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل وبالعكس كالسلحفاة يحرم أن يستقر فيهما ومرعاه فيهما ينظر أغلب أحواله فإن استوت فوجهان [قوله كضفدع] ورد انتهى عن قتلها (قائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الدنيلس [قوله وبقر وحش وحملته] أي وإن استأنسا كما يحرم الأهل وإن استوحش

(٣٣ - (قليوبي وعميرة) - رابع)

صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وقبس به الأول

سميت بذلك لأنها تبقّر الأرض أي تشقها ومنه الجواميس كالغراب وتقيده بلوح حتى لا يخرج الأهل بل لعطف الحمار عليه (قوله وظي) بالمعنى الشامل للفرزال ومنه نيس الجبل بالجيم والموحدة المفتوحين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وبضم الواو مع كسر العين ويسمى الخريت بمهجمة فهمة فثانيتين بينهما تحتية ويسمى الأيل بهزمة مفتوحة فتحية مشددة مكسورة (قوله وضيع) هو اسم للذكر والأنثى وجعهما ضباع كسبع وسباع قاله ابن الأنباري وقال الأزهري هو اسم للأنثى فقط ويقال لها ضباعة وضباعة وجعهما ضبعانات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال لثني منهما أومن أحدهما الضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن شأنه أنه يحض ومن حقه أنه يتناول حتى يصاد وهو سنة ذكر وسنة أنثى (قوله وضى) وهو حيوان يشبه الورل يعيش نحو سبعمئة سنة ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأنه للأنثى منه فرجان وللذكر ذكران ومنه أم حين بمهجمة مضمومة فوحدة مفتوحة فتحية ساكنة فنون دوية قمر الكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقيل هي الحرباء (قوله أكل على مائدته) ولم يأكل منه شيء فقيل له أحرام هو فقال لا ولكنه ليس بأرض قومي فنفسى تعافه (قوله وأرب) وهو يشبه العناق غير أنه قصير اليدين طويل الرجلين كاليربوع ويقال للأنثى منه عكرشة ولولدها خرنق (قوله وتعلب) ويكنى أبا الحصين وأثناء يسفدها أي يطؤها العقاب كذا قاله وفيه نظر بما مر أن المتولد بين ما كور وغيره لا يحل إلا أن يقال إن هذا أمر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع ومن شأنه الروغان وأثناء تعلبة وكنيتها أم هر بل قيل ومنه اثنا بالثلاثة ثم الفاء (قوله ويربوع) نوع من الفأركابن عرس وحلها مستثنى منه واليربوع قصير اليدين طويل الرجلين كما مر عكس الزرافة (قوله وفذك) دوية يؤخذ من جلدها الفراء كالسمور (قوله وسمور) حيوان كالسمور ويحل القنفذ ومنه الدلدل والوبر بموحدة ساكنة في شكل القنفذ ويسمى غم بني إسرائيل وابن عرس والحوصل والقائم والسنجاب وهو في شكل اليربوع وهذه الثلاثة يؤخذ منها الفراء كالسمور والأخيران من ثعالب الترك ويحرم اليربوع موحدين مفتوحة فساكنة ويقال له الفرائق بالفاء أوله وهو من السباع ويعادى الأسد وتحرم الزرافة على الأصح في المجموع وفي العباب أنها حلال وبه قال بغوى وصوّبه الأذرى والزركشى وهو حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس اليربوع ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل وجلد كالنمر وذنب كالظبي وقرون وقوائم وأظلاف كالبقرة في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك وقيل متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بحلها المذكور (قوله ويحرم بثل) وإن حلت به فرس لأنه متولد منها ومن الحمار وأكثر شبهه بأمه ويحرم ذبحها مادامت حاملا لأدائه إلى موته نعم المتولد بين فرس وحمار وحشي لم يحرم (قوله وحمار أهلى) وكنية الذكر أبو زياد والأنثى أم محمود (قوله وكل ذى ناب)

[قوله وضيع] هو اسم للأنثى ويقال للذكر ضباع [قوله وضى] العرب تستطيبه وتمدحه [قوله لأنه بعث] بوركه اليه الخ [لم يبلغ أباحيفة الحديث حرمه] [قوله لأن العرب] أي وأنها ضعيف أيضا [قوله والحمار] أي فتحريم الحمار لم يقع إلا في زمن خير وقبله كانت حلالا وبهذا رد على من تمسك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيث إنه في معرض الامتنان ولم يذكر الأكل ووجه الرد أن الآية مكية فلودات على التحريم للزم تحريم الحمار قبل خير وهو ممتنع بالاتفاق [قوله وكل ذى ناب] قيل ينبغي أن يستثنى من ذى الناب الضبع والتعلب واليربوع وقوله ناب المعنى فيه أن يعيش من فريسته التي يكسرها بنابه

(وظي) بالاجماع (وضيع) بضم الباء مثل جابر رضى الله عنه الضبع صيد يؤكل قال نعم قيل له أقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح (وضب) روى الشيخان أنه أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرب) لأنه بعث بوركه اليه صلى الله عليه وسلم قبله رواه الشيخان زاد البخارى وأكل منه (وتعلب) (ويربوع) بفتح الفاء والواو (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة لأن العرب تستطيب الأربعة وظاهر أن المراد في كل مما ذكر الذكر والأنثى (ويحرم بثل) روى أبو داود عن جابر ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من البغال ولم ينهنا عن الخيل واستاده على شرط مسلم (وحمار أهلى) لحديث جابر السابق عن الشيخين (وكل ذى ناب من السباع)

وطلب بكسر الميم (من الطير) انتهى عن الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما يهدو على الحيوان ويتقوى نابه (كأسودغر) بفتح النون وكسر الميم (وذئب) بالهمزة (٢٥٩) والهمز (ودب) وفيل وقرود وباز وشاهين

ولأن كاله من فريسته كذئب الخلب كأسد وله سمائة اسم وثلاثون اسما (قوله ومخلب من الطير) ومنه الوشق واللقاني والشرشير والصدرد (قوله وغر) بفتح النون وكسر الميم وسكون الميم مع فتح النون وكسر هاسمي بذلك لا اختلاف لونه لا يزال غضبان مجعبا بنفسه ان شبع نام ثلاثة أيام (قوله وذئب) بالهمز وتركه وطبعه الانفراد والوحدة ونيام باحدى عينيه (قوله وقرود) وطبعه ذكاء الفهم وسرعته والانس بالناس والضحك ومنه الفسائس البرى كاسر وهذا آخر أمثلة ذئب الناب (قوله وشاهين) هو فارسى معرب (قوله وصقر) بالصاد أو الزاى أو السين وهو من غطف العام (قوله ونسر) بفتح أوله وضمة وكسره (قوله وهقاب) نوع من الحداة (قوله وكذا ابن آوى بالمد) أى فى الحمزة أوله وهو مفرد وجعه بنات آوى سمى بذلك لأنه يأوى الى جنسه ويعوى اذا استوحش ليلا وصياحه يشبه صياح الصبيان وهو كربه الريح دون السكب وفيه شبه من الذئب والطلب ومن خواصه أنه اذ مر تحت حائط عليه دجاج تساقطت من شدة خوفها منه وهذا ما يندم ملحق بذئب الناب وأفرده للخلاف فيه (قوله وهرة وحش) وهى المعروفة بالنمس وقيل غيرهم فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بيم مضمومة فقف ساكنة فهملة مكسورة فضاء مجعمة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدق يضم ففتح وهو دودية أصغر من الفأر كلاء اللون طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرب النبات (قوله وتحرم الهرة الأهلية) كالأحشية المتقدمة وهى السنور وفى تغييره بالصحيح فيها جواب عن تخصيص المصنف لها بالوحشية فيما مر (قوله ويحرم ما ندب قتله) ومنه القمل والبرغوث والبق والبعوض والزنبور (قوله حكية وعقرب) هما اسم للذئب كروا لآتى (قوله وغراب أبقع) ويقال له الأسور لحدته بصره أول كونه يغمض إحدى عينيه عند النظر وسأى آتى (قوله وحداء) بوزن عنة (قوله وفأرة) ومنها الجرذان (قوله والسكب العقور) هذا القيد لمحل الندب والافه حرام مطلقا ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا تقع فيه ولا ضرر كما قل عن والد شيخنا الرملى تبالا لام الشافعى رضى الله عنه (قوله وكذا رخة) طائر أبيض كبير بطيء الطيران مصفر المنقار (قوله وبنانة الخ) هى من البوم وهو حرام بأنواعه كلها قلة والصدى والضوع وملاعب ظله وغواب الليل ومنه الخفاش وهو الطوطى نعم استثنى شيخنا الرملى من البعاث النورث : يسمى الجوزية فقال انه حلال ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور جثة لأن طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف ذراع (قوله ويقال له الزاغ) بمجهتين وقد يكون حجر المقار والرجلين هذا أحد نوعيه والآخر أسود أو رمادى اللون ويسمى الغداف الصغير وهو حلال على الأصح المعتمد أيضا (قوله ويحرم الغراب الأسود الكبير) ويسمى

وهى ميتة وكذا يقال فى ذئب الخلب [قوله بفتح النون وكسر الميم] ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرهما [قوله وشاهين] هو فارسى معرب [قوله وصقر] قيل الصواب أن هذا مع الذئب قبله من غطف العام على الخاص [قوله ونسر] قال ابن الصباغ لا مخلب له يعدو به ولكنه خبيث كالرخة (فائدة) قال ابن مطرف الفسري مثل النون [قوله وهرة] قال ابن الصلاح رحمه الله ويحرم النمر لأن له نابا يعدو به على الدجاج وهو أسوأ حالا من الهرة [قوله لأن الأول تستخبه] زاد الزركشى من جنس الكلاب وله ناب يعدو به ويأكل النجاسات [قوله ويحرم ما ندب قتله] لأن الأمر بقتله أسقط احترامه ومنع اقتنائه ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله وجب ذبحها وحل أكلها [قوله حكية] هى وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى [قوله بينا]

وبالهمزة والثالثة طائر أبيض بطيء الطيران أصغر من الحداة ألحق بها (والأصح حل غراب زرع) وهو أسود صغير قاله الزاغ بمجهتين وقد يكون حجر المنقار والرجلين لأنهم مستطاب بأكل الزرع والثاني نظر الى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الكبير فى الأصح وقطعه بعضهم لأنه مستخبت بأكل الجيف (و) الأصح (تحريم بينا) بفتح الموحدين وقنديه الثانية والجملتين وبالقصر .



وهو المعروف بالذرة  
(وطاوس) لأنهما  
مستخبران والثاني يمنع  
ذلك (ونحل نعامه  
وكركي ويط) بفتح أوله  
(دأوز) بكسر أوله وفتح  
ثانيه (ودجاج) بفتح أوله  
(وحام وهو كل ما عب)  
أي شرب الماء من غير  
مص (وهدر) أي صوت  
(وما على شكل عصفور)  
بضم أوله (وان اختلف  
لونه ونوعه كعندليب)  
بفتح العين والهمال  
المهملتين بينهما نون  
وآخره موحدة بعد  
تختانية (وصعرة) بفتح  
الصاد وسكون العين  
للمهملتين (وزرزور) بضم  
أوله لأنها من الطييات قال  
نحالي أحل لكم الطييات  
(لاخطاف) بضم الخاء  
وتشديد الطاء في الصحاح  
(ونحل ونحل وذباب) بضم  
المججمة (وحشرات) بفتح  
السين (كخفساء) بضم  
الخاء وفتح الفاء وبالمد  
(وهود) أي قاتها لا تحل  
لاستخباتها وفي التزويل  
في صفة النبي صلى الله عليه  
وسلم ويعمر عليهم الخبائث  
وتقدم حل أكل دود الخمل  
والفاكهة معه (وكذا  
ماتوله من مأكول  
وفيره) لا يحل

الضاد الكبير والجبل لأنه يسكن الجبال ويحرم بقية أنواع التراب كالعقور يقال القمقم وهو على قدر  
الحمامة طويل الذنب ذولونين أبيض وأسود قيل وهو الأبقع السابق والمعروف أن الأبقع ملونه بسواد  
ورماديه يتشام العرب بصوته ويعرف بالأعور كاسر (قوله وهو المعروف بالذرة) وإيست من طيور  
العرب بل تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الأصوات وقبول التلقين (قوله وطاوس) وهو  
ذو ألوان فريضة يجلبها وبفسه وهو عفيف طبعاً لكنه يتشام باقتنائه (قوله ويط) هو من الأوز  
فقطف الأوز بعده عام (قوله وحام) هو بتفسيره المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالليمام والقطا  
والدباسي والدرجاج والفاخت والحباري والشقراق وأبو قردان والحجرة والحجل ويسمى دجاج البر والقبيج  
بالقاف والموحدة المفتوحين والجيم ويسمى ذكره يعقوب والقمرى ويقال لذكره ورشان وشفتين  
بكسر الشين والنون وبينهما فاء ساكنة ويطلق على ذكر الليمام كاسر (قوله وهدر) هو لازم لعب  
فذكره تأكيد (قوله وما على شكل عصفور) سمي بذلك لما قيل أنه عصى نبي الله سليمان صلى الله عليه  
وسلم وفرمته وكيفية أبو يعقوب ومنه الغر بضم النون وفتح العين المججمة ويصغر على غير ومنه  
حديث أبي عمير ما فصل النعير كقيل والببل بضم الموحدين ويقال له الهزار وأثم بكسر المثناة  
كالأوز والتهب بكسر المثناة أوله كاللقلق والتنوط بضم المثناة أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل  
بفتح المثناة أوله كاللجاج (قوله بضم أوله) ويجوز فتحه (قوله كعندليب) وهو المعروف بالهزار  
بفتح الهاء كاسر يلتد بصوته (قوله وصعرة) صغير أحر الرأس (قوله وزرزور) بضم أوله  
وثالثه المهمتين سمي بذلك لأن صوته الزرزرة (قوله لاخطاف) وهو المعروف بعصفور الجنة  
نسب إليها لزمده في أقوات الناس ويطلق الخطاف على الخفاش وهو الوطواط وهو حرام أيضاً  
وكذا القمق والنحاس والضوع وملاعب ظله واللقلق كاسر (قوله ونحل) يحل قتل الصغير  
الأحر منه لا بذاته وسمى بذلك لتدله بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو لاجوف له وعينه  
بالشم مع أنه أحرص الحيوان على القوت (قوله ونحل) جمع مفردة نحلة ويقال له البهر بفتح  
المهملة وسكون الموحدة أوحى إليه في يوم الرحة وهو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة  
والنظر في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة وأوقات المطر وتدير المرعى والمرتع وطاعة الأمير  
وبديع الصنعة وذكر أنه تسعة أصناف (قوله يذباب) مفرد جمعه أذبة كغراب وأغربة وقيل  
جمع وهو أجهل الحيوان يلقي نفسه فيما يهلكه كاللار والمراد به العروف ويطلق على ما يشمل  
البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها فخطفه على هذا عام ومنه  
الحديث الصحيح الذباب كله في النار إلا النحل أي لتعذيب أهلها به لا لتعذيبه بها (قوله  
وحشرات) ومنها الحرياء بكسر الحاء وسكون الراء وفتح الموحدة تمتد وتقصر وهي كالقار  
تتلون بياض الألوان ومنها حار قبان بموحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار ومنها  
الحرفون بمهملتين مكسورة فساكنة فذال مججمة مفتوحة كالورل (قوله كخفساء) منها اللزعفوق  
ويسمى الجطلان بضم الجيم ومنها الجدد بمجتمتين مضمومتين وهو الصرصار (قوله ماتوله من  
مأكول) وإن كان على صورة الماء كحل وويل على غير صورة الماء كحل نحو كحل

قال الزركشي ليست من طيور العرب وإنما تجلب من النوبة واليمن [قوله ونحل نعامه الخ] قال القاضي قاعدة  
لشافعي رضي الله عنه إن كل طير يأكل المأكل ولا يكون نهاشاً فهو حلال إلا ما استثنى [قوله ونحل ونحل] قال  
القائل الحكمة فيهما أنه لا حلية فيهما يتنفع بها [قوله وحشرات] يستثنى منها القنفذ والبرع والوبر

تقليد لأصله الحرام (وما لانس فيه ان استطابه أهل يسر وطباع سليمة من العرب في مال رفاة حل وان استغثوه فلا وان جهل اسم حيوان ستراعنه وعمل بنسبتهم) له مما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له

(٢٦١)

صوة أو طبع أو طعم لحم (واذا ظهر تغير لحم جلالة) من نم أو دجاج وهي التي تأكل العذرة اليابسة أخذنا من الجلة بفتح الجيم بالراحة والتثن في عرقها وضربه (حرم) أ كاه (وقيل يكره قلت الأصح يكره والله أعلم) قلها الرافعي في الشرح عن إيراد أكثرهم وتبع في المحرر الامام والبنوي والتزالي في ترجيحهم الأول (فان علفت طاهرا فطاب لهما) بزوال الرائحة (حل) أ كاه بالذبح من غير كراهة ويجزى الخلاف في لبنها ويضها على الحرمة يكون اللحم نجسا وهي في حياتها طاهرة والأصل فيها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تطفأ أو يمين ليقروا والدارقطني والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الإسناد والبيهقي ليس بالقوي ولفظ نهى يصدق بالحرمة والكره (ولو تنجس طاهر) مائع (تخل ودبس ذائب) بالجمعة (حرم) تناوله لتعذر تطهيره وفي وجهه يظهر الله من كلزيت فضله كما تقدم

من شائين (فرع) يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولى اعتبر حاله الآن في حرم أ كاه ويخرج عن ملك مالكة فان عدلينا عاد الملك مالكة كجاء دبح فيجبرده اليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ ما عسخ كبن خرج من ذرعه دما ومعنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا (قوله نظيبا لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السمع بكسر السين من الضبع والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى اثنان منهم ويقدم الأ كاه فقر يش والعبرة في كل زمن بأهله ان لم يسبق فيه حل عن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظر الأصل (قوله في صورة أو طبع أو طعم لحم) ويقدم الطبع فالطعم فالصورة (قائدة) قال القزويني ورد في الحديث عن عمر إن الله خاق في الأرض ألف أمة ستائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان الله تعالى ثمانين ألف عالم أو بعون ألفا في البر وأربعمون ألفا في البحر (قوله وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت بنجس مطلقا ولو من غير العذرة لأنه يكره اطعامها ومنه شاة ارتضعت لبن نحو كلب أو أتان وسقى الزرع بالجنس مثل العلف به على المعتمد وخرج بذلك يرضى صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكره وخرج بالنجس للنجس فلا يكره أيضا (قوله والتثن) عطفه على الرائحة تفسير وكلا رائحة الطعم واللون (قوله فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجس وخرج بالعلق زوال التغير بالنسل مثلا فلا تزول به الكراهة (قوله ويجزى الخلاف في لبنها ويضها) وكذا عرقها وصفوها وشعرها وجنينها وولدها نعم لا كراهة في لبن فرس ولنت بفلو في نحو لحم ما كولة علفت حراما كنصب ومسروق (قوله حتى تطفأ أو يمين لية) هذا بالنظر لأغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أ كاه يمكث نفعها في البدن أو يمين يوما فلزوال التغير بدون ذلك أو بغير علف زالت الكراهة نعم ما ذكر مندوب في البدنة ويندب في البقرة أن تطفأ ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي السجاجة ثلاثة لخبر ورد بذلك ولو عاد التغير عادت الكراهة (قوله يصدق بالحرمة والكره) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة العالوفة بذلك حال الحياة ولأن التغير كتنق اللحم المدكى وهو لا يحرم ما لم يضر (قوله مائع) قيد ليناسب كلام المصنف إذ الحكم في الجامد كذلك (قوله حرم) أى ما لم يكن معفوا عنه كبول وروث بقر الدياسة على الحب فله الأكل منه ولو جيعه الاماعلم تنجسه قال شيخنا ويندبه اذا أكل ما لم يعلم طهارته أن يفسله منه احتياطا (قوله بمخاضة) أى مباشرة ومخالطة والمراد بالنجس ما فيه نجاسة فيعم المتنجس (قوله كجمامة) لافسادة وحلاقة ومشاة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكرهه ما كسب بالشبهة العمولة من شعر الخنزير للكتان (قوله وكفس لزبل) ودبح وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لنحو حل ولا حياكة ولا نحو هامن سائر الحرف الحالية عن ذلك وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله ونحوه) أى لزبل كالعذرة والسرقة أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله مكروه للحر) الكامل الانتفاع به كما يأتي (قوله ويسن أن لا يأكله) أى لا ينفع به الحرسواء المكاسب له أو غيره

[قوله وما لانس فيه الخ] دليل هذا قوله تعالى قل أحل لكم الطيبات أى ما تستطيع النفوس والخطاب مع قوم الرسول ﷺ وغيرهم لهم في ذلك تبع ويبنى الاكتفاء بقول شخصين منهم ولو اختلف مخبران ومخبران فالظاهر التحريم كذا في الزكشي في التصحيح ما يخالفه فيراجع [قوله وقيل يكره] أى لأنها كاللحم المتن [قوله فان علفت طاهرا] مثله المتنجس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فينتجه عود النجاسة

في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بمخاضة نجس كجمامة وكفس) لزبل ونحوه (مكروه) للحر كسبه حر أو عبد (ويسن أن لا يأكله

وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الجمل فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك (و) يحمل جنين ميتا في بطن مذكاة (بللجسة روى أبو داود وغيره حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله أنا نذحر الأبل ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أفنقيه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها وباعها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن النجس في العلوم أنه لا يحمل إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت يطابق السؤال (ومن خاف على نفسه أو مرضا مخوفا) من عدم الأكل فقد حلال بأكله ويسمى مضطرا (ووجد محرما) كنية ولحم خنزير (لزمه أكله وقيل يجوز له الأكل ولو تركه) فان توقع حلالا قريبا أي على قرب (لم يجوز غير سد الرمق) وفي سده الوجوب وقيل الجواز أخفا مما تقدم (والا) أي وإن لم يتوقعه (ففي قول يشيع) جوازها (والأظهر سد الرمق) فقط لا لدفع الضرورة به فيجب في

ولو ينبرأ كل كصدقة أو هدية فتكره له بذلك (قوله وأن يطعمه رقيقه الخ) المراد أن يملوك الحر يفتن به سواء يملوك الكاسب أو غيره ولم يكره له كالحرف لشرف الحر عليه (قوله فنهى عنه) وصرفه من الحرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وأعطى الجحام أجرته وقال أطعمه رقيقك وناضحك فاعطاه الأجرة دليل على جواز أخذها والأصل فيما يجوز أخذه جواز الانتفاع به وأمره بإطعمه لرقيقه وناضحه ليس صريحا في منعه منه وغاية ما يفيد الأولوية وهو المطلوب ولو كان تعاطي الحجامة حراما لم يجز دفع الأجرة له لأن كل صنعة محرمة لا يجوز دفع أجره لفاعلها ولا يجوز لفاعلها أخذها كما أن كل صنعة مكروهة يكره فيها ما ذكر (فرع) لا يحرم الأكل ولا المعاملة ولا أخذ الصدقة والهدية ممن أكرهه حرامه حرام الإيما علم حرمة ولا يخفى الورع (قوله جنين) أي ليس علقه ولا مضغة ومات عقب ذبح أمه لأقبله حالا ولم ينصل منه شيء قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة تخرج رأسه وإن عاد ولم ينسب موته إلى سبب كضربه به ثم إن خرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحت ومات قبل انفصاله حل أو خرج وفيه حركة مذبوح كذلك ولو شك في موته بذبحها أو لا لم يحمل ولو مكث بعد ذكاة أمه زمانا طويلا حيا لم يحمل (قوله في بطن مذكاة) بذكاة شرعية ولو بسهم أو بجراحة أو يموت بحتف أنفه كافي حيوان البحر ولو وجد جنين في بطن الجنين حل أيضا لشمول الحكم له (قوله إن شئتم) دفع لتوهم الوجوب من الأمر بالأكل أي أكله مباح لكم (قوله أي ذكاتها الخ) يفيد أن ذكاة أمه مرفوع خبرا لأن ويجوز نصبه بنزع الخافض الذي هو الباء الموحدة لا الكاف الذي ذهب إليه الحنفية من عدم حله إلا بدعيه كما أنه إذا لم يكن فيه ذلك لم يحتج إلى السؤال عنه فهو من التهاوت الذي لا معنى له فتأمل (قوله ومن خاف) أي وهو معصوم ولو كافرا فخرج المرتد والحربي وتارك الصلاة وقاطع الطريق وقتل عليه قصاص وخرج نحو عاص بنحو سفر لا بإقامة وهي خاف علم أو ظن برجعان أو استوى الأمران ولا يتوقف على قول نحو طيب (قوله مرضا مخوفا) وكذا غير مخوف مما يبيع التيمم ولو باق طاع من رقة أو بضع برء وإن دام زمانا طويلا (قوله ووجد محرما) بقصد الإدراء المفتوحة من مأكول أو مشروب غير مسكر ويقدم غير المفلظ عليه قال شيخنا جواو باو بخير بين ميتة مأكول وغيره ولم يعتمد الخطيب تقديم الأولى وجوبا (ففيه) يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد في اشقاء ميتة بعد ذكاة في اشقاء ميتة آدمي بغيرها وفي اشقاء ميتة غير مغلظ بميتته ولا يعارض ما مر في باب الاجتهاد من تصريحهم بمنع الاجتهاد في مثل ذلك لأنه في معرض التطهر والمالك وما هنا في معرض التخفيف في النجاسة مع أنه ربما يشمله قولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه الذي هو الأكل هنا فتأمل وراجع (قوله لزمه أكله) ولا يجب أن يتقيا ما إذا وجد طاهرا بعده وخرج بالأكل التحسين من الزنا فلا يجوز لضطره لأنه لا يباح إلا كراه (قوله سدر مرق) بالنسبة المهمة كما اختاره الأذهرى فالمراد بالرمق شبة الروح وبالمجبة فالمراد بالرمق قوة البدن (قوله في شيع) هو المعتمد أي بقدر ما يظن أنه يكفيه لا بأن لا يجد للطعام مساغا (قوله له) أي للضطر بل عليه إذا كان فيه نفع والا كأن وصل إلى حالة الموت فلا يجوز (قوله أكل آدمي ميت) أي غير ميتة نبوية فيمتنع فيه مطلقا ولا يعارضه كون الأنبياء أحياء لأنه أمر أخروي ولا يجوز لكافر [قوله ويحمل جنين] قال ابن المنذر كان الناس على إباحته حتى جاء أبو حنيفة فحرمه وأشار بهذا إلى أنه انفرد بذلك [قوله مذكاة] شمل المذبوحة وغيرها من الصيد والناد [قوله لزمه أكله] أي قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم [قوله وقيل يجوز] قال الرافعي لأنه قد ير يد الورع لردده في الانتهاء إلى حد الضرورة كالمصول عليه (فرع) إذا أكل ثم قدر على الطاهر وجب عليه التقي (قوله لا تتفاد الضرورة به) أي فليس مضطرا بعد ذلك [قوله وله أكل الخ] صرح به شيخ الإسلام في شرح المنهج وهو ظاهر وأما قتل غير المعصوم والغلبة

من

الأصح (لا أن يخاف قلنا ان اقتصر) عليه في شيع قطعا وجوبا في الأصح (وله) أي يظهر (كل آدمي ميت) لأن حرمة الحي أعظم فلو كان نصيا والميت مسلما ففي أكله وجهان قال في الروضة

القياس تحريمه (وقتل مرتد وحرى) بالغ وأكلهما لأنهما غير معصومين (لاذمي ومستأن وصبي حرى) وحرية حرمة قتلهم (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحريين لأكل ولأنه أعلم) قتل الرافعي الحل عن الامام والحرمة عن البغوى زادنى الروضة الأصح قول الامام (ولو وجد طعام غائب أكل) منه (وغرم) قيمة مأكله وفي وجوب الأكل والقدر المأكول اختلاف السابق (أو حاضر مضطرم يلزمه بذله) بالمهمة (ان لم يفضل عنه فان آثر) بالمد في هذه الحالة (مضطرا مسلما جاز) بخلاف الكافر وان كان ذميا (أو غير مضطرم لزمه اطعام مضطرم مسلم أو ذمي) ونحوه (فان منع فله) أى المضطرم (قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولاشئ في قتله الا ان كان مسلما والمضطرم غير مسلم ثم المقتور عليه ما يسد الرق وفي قول قدر الشيع (وانما يلزمه) الاطعام (بعوض ناجزان حضر والافنسيئة) ولا يلزمه بلاعوض (فلو أطمعه

أكل ميتة مسلم مطلقا (قوله القياس تحريمه) هو المتمد (قوله وقتل مرتد وحرى) وكذا قتل من له عليه قصاص ومثلهما زان محصن وترك صلاة ولا يبذل لحم طعام لو اضطروا (قوله لأنهما) أى المرتد والحرى سواء الذكر والأنثى وكذا من ألحق بهما (قوله الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحريين) وكذا الخنثى والمجنون والكلام فيما قبل الاستيلاء عليهم والافهم من المعصوم قال ابن عبد السلام ويقدم بالغ حرى على صبي كذلك والصبي ما شبهه .

(تفيه) له الطبخ أو الشئ في ميتة غير الآدمي المحترم مطلقا وكذا فيه ان لم يمكن من الأكل بدونه (قوله ولو وجد طعام غائب الخ) أى ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه كسيأتي آتفا والمراد الغائب المعصوم غير المضطر والاقبال في التصحيح بفضل بين ما قرب حضوره وغيره (قوله وغرم قيمة مأكله) الأذى بذله (قوله الخلاف السابق) والأصح منه وجوب الأكل بقدر سد الرق الا ان خاف تلفا في شبع (قوله أو حاضر مضطرم) أى وجد طعام حاضر معصوم ولم يجد ميتة ولا غيرها لم يلزمه بذله له وحضور الولي في مال محجوره كحضوره في مال نفسه (قوله ان لم يفضل عنه) أى قدر سد ريقه وعموم هذا شامل للموكانا مسلمين أو كافرين أو مختلفين فراجع (قوله فان آثر) أى صاحب الطعام الذى هو الحاضر المضطرا اليه أيضا (قوله مسلما) أى معصوما واحدا أو أكثر ويقسم بينهم ان أمكن والا قدم أب على ابن وعالم على غيره وكذا نحو جوار أو رحم والانتخير في دفعه لمن شاء (قوله بخلاف الكافر) أى فلا يجوز إثارة ظاهره وان كان صاحب الطعام كافرا أيضا فراجع اذ الذى يظهر أنهما حينئذ كالمسلمين (قوله أو غير مضطرم) أى وجد حاضر طعام حاضر غير مضطرم ولم يجد غيره من ميتة ولا غيرها لزم صاحبه اطعام المضطرم مسلم أو ذمي (قوله ونحوه) كموثمن والمراد المعصوم (قوله الا ان كان الخ) قال شيخنا نبعا لشيخنا الرضى ان الاستثناء عائد الى القهر والقتال أى ليس لغير المسلم أن يقهر المسلم ولا يقاتله واذ قتله ضمنه بديته في غير العمد وكذا في قتل العمد على المتمد وظاهر كلام الشارح رجوع الاستثناء الى عدم الضمان ويفهم من الضمان منع المقاتلة وظاهره جواز القهر وبه قال ابن حجر قال لأنه هنا مقصر وبذلك فارق منع أكل ميتة المسلم كما تقدم (قوله وانما يلزمه بعوض الخ) له في مضطرم لم يجب اطعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام ليس منهم فراجع (قوله ففسية) قال شيخنا ولا يشتري حالا وان رضى بذمته لأنه لا يأمن مطالبته حالا وقال الزركشى وتبعه شيخ الاسلام يجوز اذ ارضى ويمنع من مطالبته الى يساره وعلى الأول ينبغي أن يستثنى الولي في مال محجوره والمراد بالعوض بمن مثله زمانا ومكانا وبذل سترته في غن طعام ويصلى على يابلا عادة

من بدن نفسه ففضية من الارشاد الجواز وقضية من الحاوى وشرح القونوى الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاقتصار على سد الرق قطعا ولا يجوز شيه ولا طبخه وقيد الرافعي الجواز بما اذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تقييد الرافعي وكذا امتناع الشئ في ميتة المعصوم [قوله جاز] أى لقوله ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واعلم أن ذلك مستحب صرح به القاضى وغيره [قوله فان منع فله] ظاهره جواز ذلك للذمي وفيه نظر فقد قال النووي لو وجد الذمي ميتة مسلم فالقياس تحريمها عليه اه فقتل الحى أولى ويجوز أن يقول لما نزاعه ما لم يؤد الى قتله أو تلف عضده ويحتمل أن يمنع مطلقا قل في التصحيح والأصح أنه يجب على المضطرم قهر مالك الطعام وانتزاعه اذ لم يخف وأما القتل فلا يجب وقوله فله الخ اقتضى أنه لا يجب ثم محل هذا اذ لم يجد المضطرم ميتة فان رجد فليس له المقاتلة نص عليه وسيأتى الكلام فيه قريبا [قوله والا ففسية] كذا قاله الشيخان وفرع عليه أن المال لو كان لمحجور جاز لولي البيع نسبة قال الزركشى وهو كله مشكل والوجه أن له أن يتمتع بالبيع حالا ولكن لا يطالب الا عند القدرة لأجل الاضرار .

العرض لأنه خلصه من الهلاك كما في العفو عن التصاص يلزم معه الدية فيلزمه قسماً لكل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) وهو غائب كما في الروضة وأصلها (أو محرم ميتة وصيداً فالذهب أكلها) والثاني أكل الطعام والصيد والثالث التحسيس بين الاثنين في المستثنين فالأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والخلاف في الأولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أو وجه وفيها طريق قطع بالأول بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ميتة (والأصح) في المضطر (محرم قطع بعضه) كاحمة من نظفه (لأكله) بلفظ المصدر لأنه قد يتولد منه الهلاك (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأصح جوازه) لأنه اختلاف بعض لاستيفاء الكل كقطع اليد للإحالة (وشطره) أي الجواز (فقد الميتة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أقل) من الخوف في تركه (أو أكثر) ويحرم

فإن خاف من البرد لم يحزله بذلها (قوله) ولو لم يذكر عرضاً ظاهره ولومع الجزم مر ذكره بجزمه عن النفاق فراجحه ولو اختلف في ذكر العرض وقدره صدق المالك (قوله) يلزمه معه الدية (أي على الوجه المرجوح) (قوله) ولو وجد مضطر ميتة) فللتركش من غير آدمي فراجحه (قوله) وهو غائب) قيد به لأجل كلام الروضة وأصلها أولاً أجل التفصيل في مفهومه والا فالوجه اسقاطه أخذاً بمعوم كلام المصنف إذ الحاضر المتع من البذل كذلك وليس له قهره ولا قتله خلافاً لما في بعض الحواشي (قوله) أو محرم الخ) قال شيخنا ويتخير المحرم بين الصيد وطعام الغير وفيه نظر لأنه بقتله صار ميتة فهو من أفراد المسئلة قبله فراجحه (قوله) فله أكلها) أي الميتة وهو جواز بعد منع فيجب فيهما ولا يجوز قهره ولا مقاتلته كاسر (قوله) وفيها طريق) فظلت على الأولى في التعبير بالذهب فيما ألوجب اتقيدها على طعام الغير (قوله) بناء على الخ) يؤخذ منه أن صيد المحرم للحلال كذلك لأنه ميتة على المعتد وخرج بما ذكره بذا الحاضر طعامه بجنا أو بمن مثله كاسر أو بزيادة يتغابن بها فلا تحل الميتة ويندب للمضطر شراء الطعام بالزيادة التي لا يتغابن بها وله أن يحتال في فساد العقد يلزمه من المثل ولو لم يجد المحرم إلا صيداً والحلال إلا صيد المحرم أكله واقتدى (قوله) بلفظ المصدر) احتراز عن اسم الفاعل أو عن السكل المقابل للبعض (قوله) جوازه) فليس واجبا خلافاً لمصنعه (قوله) مما تقدم) كالتردد والحر في (قوله) أقل الخ) أو عدم الخوف من أصله (قوله) أو أكثر) أو كمن الخوف في القطع وحده بالأولى (قوله) ويحرم قطعه أي بعض الإنسان) أي المعصوم (قوله) لغيره) مالم يكن نياً فيجب له في هذه والتي بعدها (قوله) ومن معصوم) أي على القاطع فبدخل امتناعه من أحد المهذرين لآخر (كتاب المسابقة والمناخلة)

الأولى مأخوذة من السبق بسكون الموحدة وهو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم لال الذي يجعل بين المتسابقين والثانية وهي أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من الضل وهو الغلبة يقال نضله غلبه وناضله غلبه وزناومعني ولم يسبق أحدهم المصنفين الامام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الأندلس ذكره قبل الجهاد لأنه كالوسيلة لثمة فيه الآن يقال أخره للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا اشتغاله على ما ينفع فيه ولعلم توقفه على المجاهد وذكره عقب الأهمية لوجوده لا كتناسب فيه بالعرض وقدمه على الإيمان

[قوله] كما في العفو عن التصاص) قال الزركشي كذا ذكره الرافعي هنا لكن الأصح في العفو المطلق عدم لزوم الدية (قوله) والثاني أكل الطعام) حل عينه [قوله] طاهراً أي بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ليس بميتة [قوله] والخلاف في الأولى الخ) أي بالنظر إلى اختلاف الأصحاب في نوع الخلاف ساغ التعبير بالذهب في الجملة [قوله] لأنه قد يتولد الخ) وكقطعه من غيره بجامع العصمة [قوله] ويحرم قطعه أي لأنه معصوم [قوله] ومن معصوم] لأن عصمة بعضه كعصمة كله قال العراقي وهو ينهم جواز قطع البعض من غير المعصوم وليس كذلك للتعذيب صرح به الماوردي

(تمة) في إعطاء النفس حظها من الشهوات الباسطة مذاهب حكمها الماوردي أحدها منعها وقهرها كي لا تلغى والثاني إعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبثا روحانياتها والثالث قال وهو الأشبه بالتوسط لأن في إعطاء الكل سلاطه في المنع بلادته [قوله] دل على ذلك] يريد أن هذا الحكم مذكور في الرافعي لم يفرد النووي بزيادته (كتاب المسابقة)

سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل التي ضمرت من الحيفاء إلى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق والمسافة الأولى خمسة أميال وأوتة الثانية ميل

قطعه أي بعض الإنسان من نفسه (قوله) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (ولله أعلم) [قوله] دل على ذلك قوله في الروضة كأصلها لا يجوز أن يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا لغيره أن يقطع من نفسه للمضطر (كتاب المسابقة والمناخلة)

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كما سيأتي (وما) إذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (وبحسب أخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورماح ورمي بأحجار) باليد وبالقتال (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (٢٦٥) (على المذهب) ووجه مقابلة في الأولين

بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع الأول في الأربعة في الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني بما يشبه الأربعة فيأتي فيه الطريقان وإن لم يصرح به في الروضة كأصلها (لاعلى كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهاء كرة عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المحجم والمهمل في تكملة الصغاني وغيره فتحة (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووتر كما في الروضة وأصلها من الفرد والزوج لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب (وتصح المسابقة على خيل) وابل وهما الأصل فيها (وكذا فيل وبنل وجرار في الأظهر) الحديث لا سبق إلا في خفة أو حافر أو فصل رواه

لعدم الاحتياج إليها (قوله الأول الخ) هو صريح في مغايرتهما وليس كذلك بل الأول أعم قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما قال تعالى إنا ذهبنا نستبق أي بالرماح فتأمل (قوله إذا قصد الخ) فإن قصد بهما محرم حرام أو مباح أي بحالة الإطلاق (قوله سنة) أي للذكور المسلمين ويحرمان على النساء والخنثاء بعوض ويكرهان بدونه وأما الكفار فليل بجوازهما لهم أصح بيع السلاح لهم وبه قال العلامة السبكي وينبغي أن يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والحمير والفيلة لا غيرها من الحيوان نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض (قوله كل منهما مسنون) لكن المناضلة أفضل ويكره تركها لمن تعاهدا (قوله على سهام) والعريية منها تسمى النبل والجمجمة تسمى الفشاب قاله الأزهرى (قوله ورماح) عطف عام لأن المزاريق ورماح صغار (قوله ورمي باليد وبالقتال) أي يرى أيهما أبعد رميا أما شيلها المعروف بالعلاج والمرامة التي تسمى الطابطة بأن يرى كل منهما إلى الآخر غرام إلا إن غلبت السلامة وكذا كل أنواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيات ويجوز التفرج عليها حيث جازت وإلا فلا (قوله ومنجنيق) عطفه خاص لأنه من آلة رمي الحجارة كما (قوله غير ما ذكر) كأنواع القسي والمسلات والابر (قوله لا على كرة الخ) أي لا تصح المسابقة عليها وتحرم إن كان بعوض وكذا جميع ما يأتي لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولذلك قال ابن سر ميج لوتراهن اثنتان على رمي نحو جبل أو أقلل صخرة أو حمل كذا إلى موضع كذا أو السعي إلى موضع كذا أو أكل كذا أو شرب كذا كان حراما لأنه ضلال وجهالة وأكل مال بالباطل مع مافيه من ترك نحو صلوات وفعل منكرات (قوله صولجان) هو عصا طويلة بل طرفه معوج (قوله وبندق) قال شيخنا وهو ما يرمى به إلى الحفرة قال غيره وكذا بمقلع أو قوس ولم يرتضه (قوله وسباحة) أي عوم وكذا القطس في الماء ولا يجوز على الدقاق كما قاله الأذهرى واعتمده الخطيب كالأسكام والعوم علم لا ينسى (قوله وغيره فتحة) مبتدأ وخبر (قوله وخاتم) ويقال له خاتم وخاتم وختم (قوله ووقوف على رجل) ومسابقة بأقدام أوسفن (قوله فصل) قال الرافعي شامل للسهم والسيف والرمح والسكين ونحوها وزاد بعض الكذايين في الحديث أوجناح وله حكاية مشهورة (قوله وسابق ﷺ على الخيل) فكان سباقه على المضرة منها من الحفياء بالحاء المهمة والمدة والقصر اسم مكان ويقال له الحفياء بتقديم التحية على الفاء أي ثنية الوداع وبينهما نحو

[قوله على سهام] أي سواء العريية منها وهي النبل والجمجمة وهي الفشاب قاله الأزهرى [قوله ورماح] من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه [قوله وفي الشرح] قوته تعطي ترجيح الخلاف فلهذا اعتمده الشارح في حل عبارة المتن [قوله لا على كرة الخ] قال الزركشي بعده محله على عوض وإلا فيجوز قال ومنه يؤخذ جواز اللعب بالخاتم [قوله ونصل] قال الرافعي هو شامل لنصل السهم والسيف والسكين والرمح واستدل للبطل بحديث ركو به عليه الصلاة والسلام لبطلته الشهباء يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من إهمال المؤلف الابل أقول لأعجب فقد تبرك في ذلك بالافتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل [قوله وفتحتها] منه يستدل على جواز العوضين [قوله قصر الحديث] رده الامام بأن العدول عن ذكر البعير والفرس إلى الخلف والحافر مؤيد لارادة التعميم [قوله وسابق صلى الله عليه وسلم] ثبت أيضا أن الناقة

(٣٤) - (قليوبي وعميرة) - (رابع) الأربعة وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان يروى سبق بسكون للوحدة مصدرا وفتحتها وهو المال الذي يدفع إلى السابق والثاني قصر الحديث على الابل والخيل لأنها المقاتل عليها غالبا وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (لاطبر) جمع طائر كراكب وركب

(مصرع) جوض فيها (في الأصح) لأنها ليسا من آلات القتال والثاني قال يفتنع بالطير في الحرب لانتهاء الأخبار وصرع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شياه رواه أبو داود في مراسله وأجيب بأن الغرض أن يريه شدة قوته ليسم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه ويصح عليهما بلاعوض جزاء (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناضلة بعوض (لازم) كالأجارة (لأجاز) وهو الثاني كالجعالة وبلا عوض (٢٦٦) جاز جزاء وعلى لزومه (فليس لأحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل

شروع) فيه (وبعد ولا لاز يادقو) لا قص فيه ولا في مال بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جيع ذلك وعلى الزوم لها فسخ العقد ولن له فضل منهما إذا لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (وشرط المسابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان إليها (وتساويهما فيها) فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلا (ويتعينان) فلا يجوز إبدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فإن كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فارقا يقطع بتقدمه لم يجوز ولو كان سبق أحدهما ممكنا على الدور ففي الاكتفاء به وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار

العضاء كانت لا تسبق وأن أعرايا جاء بقعود فسبقها [قوله كالأجارة] أي بجماع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجعالة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كد الآبق [قوله فليس لأحدهما] أي بغير العيب فلو بان في العوض العيب عيب جاز الفسخ كالأجارة [قوله وشرط المسابقة] ذكر من شروطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز استباقهما على الهابطين فلو أرسل الدابتين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا إمكان قطع المسافة وتعيين الفارس بالعين أي فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا بحته الزركشي وهو ظاهر [قوله وتعيين الفرسين] لأن الغرض امتحانهما وأيضا فليضمرا ويمرنا على العدو [قوله ويتعينان] اتباعا للشرط [قوله وامكان سبق كل] أي غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك إلا في البغل والحمار [قوله ويجوز شرط المال] كلامه يفيدك أن لأخراج المال ثلاث حالات

بالاحتمال الناصر (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو ديناً (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام [قوله] لأو أحد الرعية من سبق منكأ فله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التعريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتي فله على كذا أو سبقتك فلا شيء لي) (عليك) فإن شرط أن من سبق مهما فله على الآخر كذا لم يصح (لأن كلا منهما متردد بين أن ينضم وأن ينرم وهو صورة القمار المحرم) (إلا يجعل فرسه كفه لفرسهما) ان سبق أخذه ملها وإن سبق لم ينرم شيئا كما في المحرم وغيره فيصح

(فان سبقهما أخذ المألين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال المتأخر للحلل والثاني لأنهما سبقاه وقيل الثاني فقط (وان سبقاه وجاء معا فلا شيء لأحد وان جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فإن هذا لنفسه ومال المتأخر للحلل وللذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للحلل فقط) اقتصارا لتحليله على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فالأول في الأصح) لسبقه الاثنين والثاني له والحلل لسبقهما الآخر والثالث للحلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه (٣٦٧) كمال الأول لنفسه (وان تسابى ثلاثة فصاعدا وشرط) بلحل

المال غيرهم (الثاني) منهم (مثل الأول فسد) العقد كالوكانا اثنين وشرط ماذكر لأنهما لا يجتهد واحد منهما في السبق وقيل جاز وهو الأصح في الروضة كأصلها لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولا وثانيا وان شرط للثاني أكثر من الأول لم يجز على الأصح في الروضة كأصلها (ودونه) أي وان شرط للثاني منهم دون الأول (يجوز في الأصح) كالأصح فيما لو كانا اثنين لأنه يجتهد ليفوز بالأكثر والثاني قال قد يتسكامل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفي الروضة كأصها بكتف بفتح الفوقانية أشهر من كسرها وهو جمع الكتفين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الابل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والخيل تمدها فالتقدم ببعض الكتف أو العنق سابق وان زاد طول أحد

(قوله فان سبقهما الخ) فيه صور ثمانية لأن المحلل إما أن يكون معهما معا أو مع الأول منهما أو مع الثاني أو بينهما أو متأخرا عنهما وجاء معا أو مرتبا أو سابقا لهما وجاء كذلك وحكم المال مذكور في كلاهما ثم الأولى ليست في كلامه وحكمها لا شيء فيها لأحد (قوله وشرط الخ) قيده الشارح بدون البازل غيرهم وليس كذلك فلو عممه لكان أولى (قوله فسد) مرجوح والمعتد بالصحة كاذكره عن الروضة (قوله لم يجز) هو المعتد (قوله يجوز في الأصح) هو المعتد أيضا (قوله ابل) ومثله كل ذي خف (قوله بكتف) المراد منه ماذكره في الروضة (قوله وخيل) وكل ذي حافر (قوله بعنق) ولو شرط خلاف شيء من ذلك فسد العقد وفي الاطلاق يحمل على العنق في الابل والخيل قاله شيخنا وفيه نظر في الأول فراجع (قوله لأن الابل ترفع أعناقها) فلو كانت تمدها فهي كالخيل على المعتد عند شيخنا تبعها الشيخنا الرملي وفيه بحث فراجع (قوله قاله بق تقدمه الخ) وسبق الأقصر بتقدمه بجزء من عنقه زائد على قدر عنقه من الآخر (تنبيه) ولو شرط السبق بأقدام أو أذرع اعتبرت من آخر الميدان لامن أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما لغيره فدرجهم معا فهو مسبق والا فلا (قوله ويشترط للناضلة) أي زيادة على الشروط السابقة كإمساك شروط عشرة وهي بيان المبادرة والمحاطة وبيان عدد النوب وعدد الاصابة وقدر المسافة وقدر القرض وارتفاعه وصفة الرمي وتعيين الفرس والسهم وبيان البادى بالرمي والمعتد أنها مندوبة وليست شرطا للصحة الايمان البادى وعدم الاصابة فقط (قوله أن يبدر) بضم الهمال أي يسبق (قوله فن أصابها) ولو في

[قوله فان سبقهما الخ] ذكر المصنف أحوال أربعة أن يسبقهما جاء معا أو مرتبا والثاني أن يسبقاه ويجيا معا الثالث أن يسبقاه مترتين ويجي مع الأول الرابع أن يتوسط بجيشه بينهما قال الزركشى والصور الممكنة ثمانية أن يسبقهما ومهما معا أو مرتبا أو يسبقاه ومهما معا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيئوا معا. أقول حكم الأولين ان يأخذ المحلل الجميع والثالثة لا شيء والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة الأول والمحلل والسابعة الأول والثامنة لا شيء [قوله وقيل للثاني] كأن قال هذا يجعل دخول المحلل محلا لغيره منهما أخذ المال اذا سبق ونفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق [قوله وجاء معا] قال الزركشى مثله مالو ترتبوا وكان المحلل مع الثاني بخلاف مالو كان فكلاه (٧) ومأقوله مردود ولعله تحريف في النسخة فان الذي رأيته في الروضة وغيرها السبق للأول في المسئلتين [قوله مع أحدهما] أي السابق اقتصارا [قوله على نفسه] والأول مبنى على أنه محلل لنفسه ولغيره وهو الأصح [قوله غيرهم] قيل بذلك لأن قوله للثاني مثل الأول لا يمكن صدوره الا من غيرهم [قوله وشرط ماذكر] يرجع لقوله باذل وقوله قد يتسكامل عنه الضمير فيه يرجع لقوله بالأكثر [قوله وسبق ابل بكتف] أي فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحل عليه عند الاطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما [قوله وقيل السبق بالقوائم] هي المعتبرة في ابتداء الميدان قطعا وعبارة الروضة الأقدام [قوله يبدر] هو بالضم يسبق ومحل كونه ناضلا بعد استوائهما في عدد الرمي أو اليأس على تقدير المساواة

الصقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السبق (بالقوائم فيهما) لأن العدو بها (ويشترط للناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدر أحدهما باصابة العدو المشروط) كخمس من عشرين فن أصابها ناضل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال المشروط في العقد (أو محاطة) بقصد اليد الطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من هدد معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح الشترك) أي ما اشتركا فيه من الاصابات



(فن زاد) فيها (بعدد كذا) تكمس (فناضل) لا آخر فيستحق المال المشروط في العقد ثم اشتراط بيان أن الرمي مبادرة أو محاطة أحد وجهين وأصحهما في أصل الروضة وعزاء الرافعي للبحوى لا يشترط والإطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كأثر بيع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد (الاصابة) تكمة من عشرين (ومسافة الرمي) بالذراعان أو المشاهدة وإن كان فيها عادة غالبية ففي قول لا يشترط (٢٦٨) بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح في الروضة كأصلها (وقدر

أول العشرين ولا يحتاج إلى تمام باقية مطلقا (قوله فن زاد) أول يمكن لصاحبه شيء (قوله وأصحهما) هو المعتمد وإن جهلا لأنه نادر وتحمل على سهم فسهام فان ذكر قدرا اتبع تكمة ثم خمسة وهذه نوب الرمي المذكورة (قوله وعدد الاصابة) هو المعتمد ويؤخذ من مثال الشارح أن لا تكون نادرة كخمسعة من عشرة ولا تمتعة كأن تكون متوالية ولا متيقنة كواحد من مائة (قوله بالذراعان) والغالب وقوعها في مائتين وخسين ذراعا بذراع اليد (قوله وهو المرجح) هو المعتمد (قوله طولاً وعرضاً) وارتفاعاً وغلظاً (قوله كالشن) وهو بالشن المكممة ثم النون الثقيلة الجلاء البالي والمراد ما يريدونه من أي نوع كان ويندب وقوف الرماة صفافان تنازعوا في موقف وقفا وفيه واحد بعد واحد (قوله في الأصح) هو المعتمد ولا يضر في كل نوع مابعده وبقى منها الحرم بالمكممة ثم المهمة وهو أن يصيب طرف الغرض فيخرمه والحواشي من حبال الصبي وهو أن يقع السهم بين يدي الغرض ثم ثبت إليه (قوله بمحلل الخ) لكن لا يأتي هنا جميع

[قوله تكمس] لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئاً أصلاً فالظاهر أن الأول ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح المشترك أن من فضل له شيء فهو ناضل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها [قوله نوب الرمي] هي المعروفة بالارشاق جمع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والإطلاق محمول على سهم قاله في الروضة وفي الصحاح الرشق بالفتح الرمي وبالكسر الأسهم وهو الوجه من الرمي [قوله وقدر الغرض] ويشترط أيضاً إمكان الوصول إلى الغرض على تدوير قال الأصحاب ويجوز ما دون المائتين ذراعاً وكذا المائتان على المشهور وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فلما زاد على ثلاثمائة وخمسين وفيما بينهما وجهان [قوله كالشن] قال المصنف وهو الجلاء البالي [قوله صفة الرمي] أي كما يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح في الاصابة دفع لما قيل هذا صفة الاصابة لصفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النووي قد تبع صاحب التفتيش في هذا التعبير والألف في المحرر صفة الاصابة [قوله إن ثبت] لم يقل إن يثبته ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت كنى وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها ثبت كاسيائي في المتن [قوله فان أطلق الخ] أفاد هذا أن الطلب الأول ندب لا وجوب [قوله من حيث] قال الزركشي معناه من جهة كذا لأن حيث في اللغة ظرف مكان والمكان مجاور للجهة [قوله رمية] يرجع لقوله يكون [قوله فلا يصح إلا بمحلل] لو كانا حزين ولهم محل واحد فهل يكفي مع أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله الزركشي . أقول سيأتي قريباً في كلام الشارح التصريح بأنه لا بد أن يكون عدده كعدد الحزب [قوله ولا يشترط الخ] لما ذكر ما يجتمعان فيه ذكر ما يفتقران فيه [قوله وجاز إبداله] قال الماوردي لكن يجوز تأخير الرمي لبدء المهاد إذا اختلفت ولا يجوز إذا لم تختلف (فرع) يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهام

الغرض) بفتح الغين المكممة والراء أي ما رمى إليه (طولا وعرضا إلا أن يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والغرض من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس (وليينا صفة الرمي) في الاصابة (من قرع) يسكون الراء (وهو اصابة الشن بلا خدش) له (أو خرق) بالمكممة والزاي (وهو أن ينقبه ولا يثبت فيه أو خسق) بالمكممة ثم المهمة (وهو أن يثبت) فيه (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) من الجانب الآخر ولا يشترط الأخير وكذا جميع ما قبله في الأصح وعليه قوله (فان أطلقا اقتضى القسرح) لأنه المتعارف (و) يجوز عوض الناضلة من حيث يجوز عوض السابقة بشرطه أي عوض السابقة فيجوز أن يكون العوض من غير الراميين ومن أحدهما ومنهما بمحلل يكون أخذا مما تقدم وصرح ببعضه

ورماح

الماوردي رمية كرميها في القوة والعدد المشروط يأخذ ما لهما أن غلبهما

ولا يفرم إن غلب صورة الأول أن يقول أو أحد الرعية ارميا عشرة فن أصاب منها كذا فله في بيت المال أو على كذا وصورة الثاني أن يقول أحد الرماة كذا فان أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبت أنا فلا شيء لي عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال على صاحبه إن أصاب فلا يصح إلا بمحلل كما تقدم (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فان عين لنا وجزاها) أن العين (بئله) من نوعه وإن لم يحدث فيه خلل يمنع من استعماله (فان شرط منع اجهله

فسد العقد لقساد الشرط بالتضييق فيه على الرأى فانه قد يمرض له أحوال خفية تجوّه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلاً ولوعين فيه نوع ثم يحجز العدول عنه الى أجود منه أو دونه بالاتراضى وذلك كالقسي والسهم الفارسية فهى أجود من العربية (والأظهر اشتراط بيان البادى) منها (الرأى) لاشتراط الترتيب بينهما حذر من اشتباه المصيب بالخطئ لورميما على والثاني لا يشترط بيانه ويقرر بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع للمناضلة فانصب زعيمان) منهم (يختاران أحدهما) بالاتراضى بينهم بأن يختار زعيم واحد ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز شرط تعيينهما) الأصحاب (يقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولاً لأنه لا يؤمن أن يستوعب (٢٦٩) الخذاق والقرعة قد تجتمع في جانب

في فوت مقصود المناضلة وبعد تراضى الحزبين يتوكل كل زعيم عن أصحابه في العقد ويعتد الزعيمان (فان اختار) زعيم (غريباً) ظنه راحياً فبان خلافه) أى أنه غير رام أى لا يحسن الرأى أصلاً (بطل العقد فيه) وسقط من الحزب الآخر واحد) بازائه (وفى بطلان الباقي قولاً) تفسري (الصفقة) فى قول لا تفرق فيبطل فيه وفى الراجح تفرق فيصح فيه (فان صححنا فلم يجبا الخيار) فى القسح للتبعيض (فان أجازوا وتنازعا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين فى اشتراط استوائهما فى عدد هما عند الأكثر وفى عدد الرأى والاصابة وفى جواز شرط المال من غيرهما ومن

الصور السابقة فتأمل (قوله) ولا يشترط تعيين نوع في العقد هو المعتمد وخروج بالنوع الجنس كقوس ورج فلا بد من بيانه (قوله بيان البادى) أى بالشخص فالرأى غيره قبله لم يحسب له ولا عليه سواء أخطأ أو أصاب (قوله لأنه لا يؤمن الخ) يؤخذ منه أنه لو ضم حاذق الى غيره فى كل جانب جاز الاقتراع اذا لمانع (قوله لا يحسن الرأى أصلاً) خرج مالو كان يحسنه بضعف فلا خيار لحزبه أو فارها فلا خيار للحزب الآخر ويستمر العقد على الصحة فيهما (قوله وتنازعا الخ) يفيد أنه لا يتعين بطلان من فى مقابلته وعلى قول البلقينى بأنه يبطل مقابله لا تنازع فتأمل (قوله وفى عدد الرأى) ولا يشترط فيما يخص كل حزب ان ينقسم على عدده صحيحاً فراجع ذلك (قوله وقيل بالسوية) هو المعتمد كذا ذكره عن الروضة قال بعضهم وعلى هذا فلا زعيم منع غير الخذاق من حربه عن الرأى بخلافه على الأول لما فيه من منعهم من المال فراجع (قوله) وزع عليهم بالسوية) ظاهره وان قلنا ان الاستحقاق فى الحزب الناضل بحسب الاصابة فراجع (قوله بالنصل) بالصاد المهمة (قوله لا بعرض السهم) يضم العين أى جانبه ولا يفوقه بضم الفاء وله أى محل الوتر (قوله تلفوتر) ولومع خروج السهم من القوس (قوله من غير تقصير) قيد لحسابه له عدم حسبه أنه عليه فان قصر حسب عليه (قوله موضعه) أى موضعا لو كان باقيا أصابه فيه (قوله فلا يحسب عليه) أى ان لم يصب الغرض فى الموضع المنتقل اليه فلا ينافى مافى الروضة كما أشار اليه الشارح فهما مسئلتان هذا هو الوجه فى

ورماح [قوله فسد العقد] أى لأنه عقد معاوضة كالاجارة [قوله ويقرع] انما لم يعتمد هذا لأن هذا العقد موضوع على الفشاط وقوة النفس والقرعة فى خروجها لانسان كسر قلب لصاحبه فغبت واشترط البيان فى العقد قاله ابن الرفعة [قوله فانصب] أى بنصب القوم [قوله جاز] ويكون كل حزب فى الاصابة والخطأ كالشخص الواحد [قوله وفى عدد الرأى الخ] لكن لو أراد الزعيم عند الرأى الاقتصار على الخذاق من حربه ومنع غيرهم فالظاهر أن له ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرأى ينقسم عليهم جميعاً يابى ذلك [قوله بالنصل] أى لا بعرض السهم مثلاً [قوله وما بعد لا] المراد بالالتى فى قوله فلا والمراد بما بعدهما قوله بحسب [قوله ولا يرد على المنهاج] كدأن وجه عدم الورود صدقه بها وبغيرها مثل أن يصب محلاً آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشق الثانى وان قال الزركشى وغيره إنه أولى بالحسبان عليه من مسئلة الروضة فكان الشارح رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أصاب الغرض فى غير موضعه فقد تعهده وقصده حسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلي فان له عذراً ما خصوصاً اذا كان تحوله من محله

أحدهما ومنهما يجعل حزب ثالث يكافى كل حزب فى العدد والرأى كما صرح به الماوردى (واذا فضل حزب قسم المال) الشروط (بحسب الاصابة) لأن الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الأول من لم يصب منهم لاشئ له والثانى هو المصحح فى الروضة كأصلها ومنه من قطع به نظراً الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال الشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط فى الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل) لأنه المفهوم منها عند الاطلاق (فلوتلفوتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار فى حال الرأى من غير تقصير (أو عرض شئ انقسم به السهم) كهيبة (وأصاب) فى المسائل الثلاث الغرض (حسب له والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) له عذره فيعذر ربه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) عن الاصابة المشروطة (والا فلا يحسب عليه) وما بعد لا من يدعى الحرر وفى الروضة كأصلها لو أصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لا له ولا يرد على المنهاج (ولو شرط خسق فنقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) من غير نقب (حسب له) اذا تقصير منه

كلامه وان كان العتمد حسابه عليه فهما فتأمله نعم ان عرضت الريح بعد الرمي وكانت اصابت  
 للعرض في غير موضعه بواسطة الريح لم يحسب عليه وجل شيخنا الرملى كلام المصنف على هذه  
 (فرع) يندب حضور شاهدين عند القرض لشهدا على المصيب والمخطئ ويطلب منهما عدم مدح  
 الأول وعدم ذم الثاني .

### (كتاب الإيمان)

بفتح الهمزة ولعل ذكرها هنا لعدم احتياج ماقبلها اليها كاسم وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيه  
 وذكرها التذلل لأن أحد قسميه يمين وفيه كفارته (قوله جمع يمين) وهي لغة اليد اليمنى وسميت  
 بذلك لأنه كان في الجاهلية اذا حلف أحدهم أخذ يمين صاحبه بيمينه واليمين والقسم والحلف والابلاء  
 الفاظ مترادفة وفيه نظر بما مر أن الحلف أعم وشرعا تحقيق أمر محتمل بكسر الميم الثانية قيل  
 وفتحها سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو مستقبلا نفيًا أو اثباتا فهما علما به الحالف أو جاهلا فالترادف  
 احتمال الصيغة في ذاتها لأمر غير محقق الوجود أو العدم فخرج بالتحقيق انمو اليمين وبالمحتمل نحو  
 لأمتن لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحنث فيه وانما حنث في نحو لأقتلن الميت لعدم صدقه  
 بتحقيق عدمه ففيه هنك حرمة اليمين (قوله بذات الله) خرج ذات غيره كالنبي والولي قال الشافعي  
 أخشى أن يكون معصية وجل على الزجر عنه والتنفير لأنه مكرره (قوله بأن يحلف) أى المكلف  
 المختار ولو حكما فدخل السكران ولا بد من قصد اليمين كإتيان (قوله بما مفهومه) أى بلفظ مسماه  
 الذات أو الصفة وظاهره أنهم ليسوا بيمينين كقوله بذات الله أو باسم الله أو بصفة الله كذا وبه صرح  
 الرافعي لكن اعتمد شيخنا خلافه وأن ذلك يمين (قوله أو الصفة) هى مانعة خلوفيدخل ما مفهومه  
 مما سماه كالخالق (قوله والذات) وهى الاسم الدال عليها وحدها أو مع الصفة وهذا مبتدأ خبره  
 وما بعده كإذ كره لقايلته بما يأتى بقوله والصفة وكان المناسب التعبير بالقاء بدل الواو ولا يصح عطفه على ما قبله  
 لاقتضائه أن الصفة وحدها لا تكون يمينًا وصرح بما يأتى بخالفه ويفتظر بما ذكره خمسة أقسام ما اختص  
 الله تعالى به وما هو فيه أغلب وما هو فيه وفي غيره سواء وما هو في غيره أغلب وما هو صفة له وإدخال بعضهم  
 الرابع فى الثالث نظرا لصحة الإطلاق لا يعرف كالعالم (قوله وكل اسم مختص به تعالى) ولو بالاضافة أو  
 مشتقا أو من غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا الرملى ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم  
 ومقسم الأديان وفي شرحه عدم الانقضاء بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية (قوله ولا يقبل قوله) أى الحالف  
 أى لا يخرج عن الحنث دعواه أنه لم يرد به أى بهذا القسم كما قاله الشارح يعنى المختص به تعالى أى أنه

قبل إرسال السهم فهو معذور فى عدم اصابه موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذى أصاب القرض  
 فانه قد قصده فيحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما ظهر لى فليتأمل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ .

### (كتاب الإيمان الخ)

[قوله بذات الله] خرج بذلك الأنبياء والكعبة والملائكة وغير ذلك الحديث من كان حالفا فليحلف بالله  
 أو ليصمت قال الشافعي وأخشى أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والداردي وقطع الامام  
 بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات فى كلام التكلمين والفقهاء  
 وقال ليست بهذا المعنى يعنى الحقيقة معروفة فى اللغة وانما هى بمعنى صاحبة [قوله بما مفهومه الذات] أراد  
 بهذا سائر ما يأتى الى قوله والصفة وذلك لأن الرازق والخالق ونحوهما مفهومها الذات لأنها أسماء لها  
 وهى المرادة منها وكذا النعم والموجود ونحوها إذا أر يد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة  
 والذات ناظر لقوله بعدد الصفة كوعظمة الله وذلك لأن الحالف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة

(كتاب الإيمان)  
 جمع يمين (لا تعتقد) اليمين  
 (الابذات الله تعالى أوصفة  
 له) بأن يحلف بما مفهومه  
 الذات أو الصفة والذات  
 (كقوله والله ورب العالمين)  
 أى مالك الخلق (والخلى  
 الذى لا يموت ومن نفسى  
 يده) أى قدرته يصرفها  
 كيف يشاء (وكل اسم له  
 مختص به سبحانه وتعالى)  
 غير ما ذكر كلاله والرحن  
 وخالق الخلق (ولا يقبل  
 قوله) فى هذا القسم (لم أرد  
 به اليمين) لافى الظاهر ولا  
 فيها بينه وبين الله تعالى

لم يرد أي بافراده اليمين لأنه منصرفه اليه من غير ارادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بارادة غير  
اليمين فهما مستثنان عدم ارادة اليمين و ارادة عدم اليمين والذي في كلام المصنف هي الأولى و بقي مسئلة  
ثالثة ليست في المنهاج وهي ارادة غير الله تعالى باسم من هذه الأسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله  
في ذلك ومن قال ان هذه التي في المنهاج يجعل ضمير به عائدا لاسم الله فقط وانه كان الصواب أن يقول لم أرد  
به الله تعالى لأن ارادة غير اليمين مقبولة غير مصيب بل هو ساء أو غافل أو جاهل بأساليب الكلام بل  
كلامه متناقض اذ مفاد لم أرد به الله ولم أرد به اليمين واحد وهو عدم الارادة المفيدة للاطلاق ومفاد  
أردت به غير الله أو أردت غير اليمين اثبات للارادة المتعلقة بغير الله أو بغير اليمين فيبين المفادين مضادة  
فالمنهاج لو غير لفظ اليمين بلفظ الله لم يختلف الحكم فيه فاذا ذكره المعارض على التعبير بقوله لأن ارادته  
غير اليمين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض على المنهاج وفساد التصويب عليه وان كلامه  
هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح المحقق الذي هجرت العقول والافهام عن  
ادراكه بأساليب الكلام فلما زالت سحائب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره روضة يانعة فوقه وحواليه  
(قوله والرب) لأن آل قرينة ضعيفة لاقوة لها على الغاء القصد وبذلك فارتقت الاضافة فيما تقدم  
(قوله والحق) والطالب والغالب والمدرک والمهلك (قوله الا أن يريد به غيره) ظاهره ولومعه فليس  
يحمينا وهو محتمل فراجع (قوله سواء) نصب على الحالية أو بنزع الخافض أو المصدرية أي استعمالا  
سواء (قوله الإلانية له) ظاهره ولومعه غيره وهو محتمل وفيه مع ما قبله تدافع في صورة اجتماع ارادته مع  
غيره فراجع (قوله فهو بها يمين) هو المعتمد (قوله كوعظمة الله) فالعظمة صفة محضة له تعالى  
بحسب الوضع فقال بعضهم إنها لمجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال لم تصح اضافتها  
الى الله تعالى كما يقال خالق الله ولا رازق الله فتأمل وراجع (قوله وكلامه) ومنه منسوخ التلاوة والتوراة  
أو الانجيل كذا ذكره شيخنا هنا وهو لا حاجة اليه الا اذا أريد بالكلام مصادقه فتأمل (قوله بأن يؤتى  
الح) هذا شرط للصراحة فهو يمين مع الهاء بالنية (قوله وبالقدرة الخ) وبكلامه الحروف أو النقوش  
وبالبقية ظهوراً ثارها وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين مالم يرد بالكتاب الحروف أو نحوها وبالقرآن  
المخططة أو نحوها بالمصحف الأوراق أو نحوها (قوله وحق الله فيمين) صريح إن جرح والافكانية قاله  
شيخنا الرمي وحق الكتاب أو المصحف أو القرآن كذلك مالم يرد ما تقدم (تنبيه) هذا الذي تقدم في

والمضاف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالمحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك مفهومها  
الصفة والذات بل الرب وأمانحو وعظمة الله فالملحوف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة غاية الأمر أنه لا بد  
من اضافتها وذلك لا يخبر بها عن كونها هي المحلوف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فلي تأمل وعبارة  
الحرر بذات الله أو صفته فالأول كالنفي أعبدته ومن نفس يديه الخ والذي في الروضة أن يحلف بالله أو باسم  
من أسمائه أو صفة من صفاته وأراد بالأول نحو الذي أعبدته أو الجدل أو فلق الحبة أو نفس يديه أو مقلب  
القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ استثناء وحينئذ فيوضح  
الكلام ويزول الاشكال [قوله وما انصرف الخ] قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الأول وان  
كانت صفات أنها غلبت عليها الاسمية [قوله سواء] نصب على الحال [قوله الإلانية] فهو كناية وما قبله نص  
أو صريح وظاهر ويجوز أن يقول الصريح قسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية [قوله  
كوعظمة الله] قال الزركشي علم بمفسر به الصفة ان المراد بماسلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة  
ذات كالسميع والعليم أم من صفة فعل كالخالق والرازق [قوله الضمير في الستة] انظر لو أتى بالضمير بعد

(وما انصرف) من هنا  
القسم (اليه سبحانه عند  
الاطلاق كالرحيم والخالق  
والرازق والرب) والحق  
(تتعقده اليمين الآن يريد  
غيره) تعالى فانه يستعمل  
في غيره مقيدا كرحيم القلب  
وخالق الافك ورازق  
الجيش ورب الابل (وما  
استعمل فيه وفي غيره) تعالى  
(سواء كالثمن والموجود  
والعالم) بكسر اللام (والحي)  
والنفي (ليس يمين الإلانية)  
له تعالى فهو بها يمين وفي  
وجه صححه الرافعي في  
الشرح أنه ليس يمين وصحح  
في الروضة الأول (والصفة  
كوعظمة الله وعزته  
وكبريائه وكلامه وعلمه  
وقدرته ومشيئته يمين) بأن  
يؤتى بالظاهر بدل الضمير  
في الستة (الا أن ينوي) أي  
يريد (بالعلم المعلوم وبالقدرة  
المقدور) فانه يقبل فيه  
ولا يكون واحد منهما يميناً  
لأن اللفظ محتمل له (ولو قال  
وحق الله فيمين) لفظة  
استعماله فيها بمعنى استحقاق  
الله الإلهية (الا أن يريد  
العبادات) التي أمر بها  
فليس يمين لاحتمال اللفظ  
لها (وحروف القسم) عند  
أهل اللسان ثلاثة (باء)  
موحدة (واو وطاء)  
فوقانية (كبابه وواؤه  
وتالفة)

الثاء) للقوائية (بالله)  
والواو بالمظهر وتدخل  
الموحدة عليه وعلى المضمر  
فهى الأصل وتليها الواو  
(ولو قال الله ورفع أو نصب  
أو جر) لأفعلن كذا  
(فليس يمين الابنية) لها  
واللحن بالرفع لا يمنع انعقاد  
اليمين والنصب بنزع الجار  
(ولو قال أقسمت أو أقسم  
أو حلفت أو أحلف بالله  
لأفعلن) كذا (فيمين  
إن نواها أو أطلق وإن قال  
قصت خبرا ماضيا) في  
صيغة الماضي (أو مستقبلا)  
في المضارع (صدق باطنا  
وكذا ظاهرا على المذهب)  
وفي قول لا وبه قطع بعضهم  
لظهور اللفظ في الانشاء  
فإن عرف له يمين ماضية  
قبل قوله في إرادتها قطعاً  
(ولو قال لغيره أقسم عليك  
بالله أو أسألك بالله لتفعلن)  
كذا (وإراد يمين نفسه  
فيمين) يستحب للمخاطب  
إبراره فيها (والا فلا)  
ويجمل على الشفاعة في  
فعله (ولو قال إن فعلت كذا  
فأنا يهودى أو برى من  
الاسلام فليس يمين) ولا  
يكفر به إن قصد تبعيد  
نفسه عن الفعل قال في  
الروضة وليقل لإله الإله  
محمد رسول الله ويستغفر  
الله وإن قصد الرضا بذلك

صفات الذات الثبوتية القائمة به في الأزل أما صفاته السلبية وهى القائمة به كذلك كعدم جسميته وعرضيته  
وصفاته الفعلية كخلقه ورزقه ورجته وهى الثابتة له فيما يزال فتردد شيخنا في الأولى وقال القاضى تنعقد  
اليمين وجرى عليه العبادى وجزم بعد انعقاد اليمين بالثانية تبعاً للإمام الرافى والجمهور خلافاً للخفاف  
فراجعهم وأما نحو على عهد الله وبنائه وكفاله وأشهد بالله وأمر الله - كناية (فرع) لوقال إن فعلت كذا  
فأيمان البيعة لازمة لى أو فأيمان المسلمين لازمة لى فإن أراد اليمين بالله أو أطلق لم تنعقد وإن أراد بيعة  
الحجاج انعقدت على ما يأتى لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما تولى الحجاج  
رتبها إيماناً تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة المال وانظر ماذا يلزمه  
منها ولو شارك في بيعة بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة فقال العبادى المنجى عندى الانعقاد سواء  
قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجعهم (قوله وتختص الثاء بالله) الأنصح ويختص  
الله بالثاء وسمع شاذاً ترب الكعبة وتارحن ونحية الله ولا ينعقد بها اليمين وقيل هو كناية وحكمة  
اختصاصها جبر ضعفها لأنها بدل عن الواو التى هى بدل عن الموحدة وخرج بهذه الثلاثة الفاء  
والألف الممدودة والتحتية نحو والله وآله وبالله قال شيخنا فهى كناية وكذا به بتشديد اللام  
وحذف الألف على المتمد (قوله أو جر) أو سكن أيضاً (قوله واللحن الخ) أى هنا وكذا في  
سائر الأيمان الصريحة والكناية لا يمنع الانعقاد على أنه لالحن لا مكان جعل الرفع على الابتدائية  
لحذف أى الله أحلف به والنصب على نزع الخافض والتسكين على نية الوقف (قوله حلفت أو  
أحلف) وكذا عزمت أو أعزم وأشهدت أو أشهد ولو حذف لفظ الله لم ينعقد يميناً وإن نواه  
(قوله عليك) فلا سكت عنه فيمين مطلقاً (قوله يمين نفسه) أى فقط (قوله يستحب الخ) أى مالم  
يقع في مكروه أو حرام ولا يكره عدم إبراره إلا في السؤال بوجه الله وإن كان مكروهاً فيكره السؤال به  
ورده (قوله وإلا) بأن أراد يمين المخاطب أو يمينهما معاً أو الشفاعة أولم يرد شيئاً فلا يكون يميناً وفي الثانية  
بحث يعلم مما مر (قوله ولو قال إن فعلت الخ) والحلف بذلك حرام ولو قال يعلم الله أو يشهد الله فإن كان صادقا  
فلا بأس وإن كان كاذباً فحرام بل إن قصد أن الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر كما قاله النووي وتبعه شيخنا  
(قوله إن قصد تبعيد نفسه) أو أطلق (قوله لا إله إلا الله) والأولى الاتيان بأشهد بل يتعين أن كان كفر

تقدم ذكر الظاهر هل يكفي [قوله وتختص الثاء بالله] قيل الصواب ويختص الله بالثاء لأن الباء مع فعل  
الاختصاص إنما تدخل على المقصور [قوله فهى الأصل] قال النحاة أبدلوا من الباء واوا لقرب المخرج ثم  
من الواو ثاء لقرب المخرج كفى تراث وإنما اختصت الثاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضايق التصرف فيها قال  
ابن الحشاش هى وإن ضاق تصرفت فما قد يورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها [قوله بالله] احتز  
عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التى فسر لها الصديق وقوله أقسمت عليك لتخبرنى  
فقال صلى الله عليه وسلم لا تقسم وأجيب بأن المراد لا تقسم قسماً شرعياً كذا قال القاضى عياض لكن قال في  
شرح مسلم هو عجيب فإن الذى في جميع نسخ مسلم فوالله يارسول الله لتحدثنى [قوله أقسم عليك] أى  
أما بدون عليك فيمين لا يأتى فيها هذا التفصيل [قوله ولو قال إن فعلت كذا] لوقال إن فعلت كذا فعلى  
عتق أو صلاة مثلاً لم يأتى ما التزم أو كفارة يمين ولو قال العتق يلزمنى لأفعلن كذا فالظاهر أنه كذلك لأنه في  
معنى إن فعلت كذا فعلى عتق [قوله فليس يمين] لكنه حرام كما صرح به الماوردى والدارمى والنووى في  
الأذكار وقوله فليس يمين أى لأنه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن التزام دعوى القرب [قوله  
ومن سبق لسانه] قال الشافى المغر فى كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد إلى شئ فسبى لسانه

**(مفسر)** كقولہ فی حال غضب أو لجاج أو صفة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى (لم تنعقد) يمينه ويسمى ذلك قنوع اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود (٢٧٣) واليهي (وتصح) اليمين (صل ماض

ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فطنته والله لأفعلن كذا أو لا أفعلن (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه خطا (فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى بحلفه ولزمه الحث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالتلفات في الصلاة (سن حثه وعليه كفارة) أو (على) ترك مباح أو (فعله) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (فالأفضل ترك الحث وقيل) الأفضل (الحث) لينتفع المساكين بالكفارة (فرج) الأيمان الواقعة في اللغو إذا كانت صادقة لا تنكرو ولا يكره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة بغير صوم على حث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام كلتا (قلت هذا) الوجه (أصح) من مقابله وهو المنع

**(قوله بلا قصد)** أي لفظها **(قوله و بلى والله أخرى)** أوجع بينهما خلافا لابن الصلاح قال القاضي رمن لقوا اليمين ما لو دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو كثير وتم البلوى به **(قوله وهي مكروهة)** أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فقوله اليمين النعوس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لامن حيث ذاتها فراجع ذلك وإنما كرهت اليمين لأنه ربما يهجر عن الوفاء بها ولكثرة تولع الشيطان به الموقع له في الندم كما في حديث الحلف حث أو ندم قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط **(قوله فطاعة)** أي ليست مكروهة ثم إن توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت **(قوله عصى بحلفه)** أي من حيث الترك أو الفعل لامن حيث اليمين كما تقدم قاله سببية نعم لو أمكن سقوط الواجب كقود أو كان كفاية لم يعص كذا قاله وفيه نظر إلا أن أرادوا إمكان عدم الحث كما لو حلف لا ينفق على زوجته فله طريق في أنه لا يحنث بأن يكفيها ويبرئها وقهره **(قوله ولزمه الحث)** وفيه عكس ذلك يحرم الحث ويحصل الحث في ترك الواجب بفعله وفي فعل الحرام بتركه في وقت قيد به إن قيد والإفتركه مطلقا قال بعض مشايخنا ولا بد من العزم على الترك فراجع هذا كما ترى إنما يتصور في المستقبل أي فيما يمكن فعله أو تركه بعد حلفه وإن سبق سببه أم لا وحلف أنه ترك واجبا معينا كاذبا أو فعل حراما كذلك فهو حث بمجرده حلفه وهذه من الحلف على الماضي وتلزمه فيه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة **(قوله سن حثه)** بالثلاثة وفي عكس ذلك بكره حثه وفيه ماضى **(قوله فالأفضل الخ)** أي يندب عدم حثه تعظيما لاسم الله تعالى نعم إن تعلق به غرض ديني كأن لا يأكل طيب لا يلبس ناعما كره حثه وفي عكسه حثه قطعا فيهما سواء قصد التأسي بالسلف أولا وقال الشيخان ينظر أي قصد الحث أو وهو المعتمد **(قوله إذا كانت صادقة لا تنكرو)** هذا وما بعده مستثنى من الكراهة السابقة بل لو توقف خلاص الحق عليها وجبت وقياس مأمرا أن الوجوب لامن حيث ذاتها بل من حيث التوقف **(قوله ولا يكره اليمين لتوكيد كلام)** اثباتا أو قضا ماضيا أو مستقبلا ومنه حديث والله لأغزون قريشا

**(تنبيه)** علم مما مر من كلامهم هنا ومن قولهم إن اليمين لا تنكرو حكم المحلوف عليه حراما أو غيره أنها لا تكون حراما مطلقا وإن وصفها بالوجوب وغيره لامن حيث ذاتها بل باعتبار ما هي وسيلة له إلى غيره كان من لقوا اليمين اه وجعل منه صاحب الكافي ما لو أراد صاحبه أن يقوم لحلف عليه أن يصدق نعم اللغو لا يجري في العتاق والطلاق لتعلق حق الغير قاله الرافعي رحمه الله تعالى **[قوله لا والله تارة الخ]** لو قللها في وقت واحد كانت الأولى لقوا والثانية منعقدة قاله الماوردي **[قوله المفسر به]** الضمير فيه يرجع لقوله لقوا **[قوله ومستقبل]** لو حلف لا يصعد السماء فلا حث بل لا تنعقد اليمين للامتناع ولو حلف يصعدن انعدت وحنث حالا وفرق الرافعي بأن هذا يغفل بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة بخلاف تمتنع الحث كالتال الأول **[قوله وهي مكروهة]** كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كافي الحرر **[قوله سن حثه]** وتكون اليمين مكروهة في الحالين وإن بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعله في الأول **[قوله لينتفع المساكين]** وأيضا ففي إقامته تغيير لموجب الشرع **[قوله فرع الخ]** يؤخذ منه أن القسم الأخير في كلام المتن مكروه أيضا **[قوله جائز]** أراد به ما يشمل للمندوب والواجب وغيره وأفهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خروجاً من خلاف أبي حنيفة

كما تقدمت الإشارة إليه فراجع ذلك من محله وحرره (قوله وله تقديم الخ) فقدم التقديم أولى مطلقا وإذا قدم وفات التكفير بعدم الحنث فله الرجوع بما في الزكاة المجتعة فم لو كان التقديم بالعق امتنع الرجوع ويقع ندبا وكذا لو خرج العبد عن الأجزاء في الكفارة المجتعة قبل وقت الحنث فيكفر بعق آخر أو بغيره (قوله فلا يجوز التقديم على السببين) ولا مقارنة السبب الأول أيضا كأن أعتق مع الشروع في الجرح ولو وكل معه لم يصح التوكل وعلم بما ذكر جواز العتق بعد النذر في شفاء المريض ولو قبل الشفاء سواء قيده بوقت بعد الشفاء أولا (قوله على الموت) وكذا غيره مما مر ولعل خصوص ذكره لعدم الإطعام فيه

(فصل : في صفة كفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السر وأصله في اللغة لا يطلق إلا على ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم زاجرة في حق غيره وسميت بذلك للأغلب إذ لا إثم في نحو المباح كالندوب ثم إن كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية كأن لا يزني ثم زنى كفرت إثم الحنث أو عكسه كأن لا يصلي فمضاه صلاه كفرت أم العقد كذا قالوه وفيه نظر بما مر فإن كانا مباحين تعلقت بهما لكنها بالحنث أحق لأنه الموجب لها كما يأتي قالوا وهي محزنة ابتداء أي في الحصال الثلاث الأول مرتبة انتهاء أي في الخصلة الرابعة التي هي الصوم لا اعتبار توقفها على فقد الثلاثة قبلها (قوله بتخير) أي المكفر الحر الرشيد غير المقلص ولو كافرا (قوله بين عتق) أي اعتاق وهو أفضلها ولو في زمن مجاعة على المعتمد خلافا لابن عبد السلام (قوله والإطعام) أي تملك أخذها مما يأتي (قوله عشرة مساكين) ولو في عشرة أيام ولا يجوز أقل من العشرة (قوله كل مسكين مد حب) فلا يكفي أقل من مد واحد (قوله من غالب الخ) المعبر ما في الفطرة (قوله بلده) أي بلد الخائف الذي حنث فيه وإن لم يحلف فيه أو أدى عنه غيره بأذنه ويحتمل عود ضمير بلده للحنث المعلوم من المقام فيوافق ما ذكر وفي كلام شيخنا اعتبار وقت التكفير فإن أراد به وقت وجوب التكفير فهو ما تقدم لأنه بالحنث وإن أراد وقت إرادة التكفير فقد يخالف ما مر والوجه اعتبار قوت بلد الحنث حالة إرادة التكفير وإن كان في غيره فتأمل (قوله أو كسوتهم) أي العشرة فلا يجوز دونهم ولأن إطعم بعضهم ويكسو بعضهم لأنه تلحق من خصلتين (قوله بما يسمى كسوة) ولو متنجسا أو من جلد أولد أو فروة حيث اعتيدوا وأوجب الامام مالك وأحمد سائر العورة (قوله كقميص) ولو بلا كم على المعتمد أو كبير اجدا لو واحد فلا يكفي دفعه لأكثر من واحد قبل قطيعه (قوله أو عمامة) أو مقنعة أو طرحة لا قلنسوة وقبع وطاقيّة وفصاوية وعصابة والاكتفاء بالعرقية في النهج وغيره محمول على ما يجعل تحت سرج الفرس لا العرقية المعروفة بالطاقيّة كإس (قوله أو إزار) هو المنزر وهو ما يشد

[قوله إلى ارتكاب حرام] والأول نظر إلى أن التحريم ثابت قبل اليمين وبعده فالتكفير لا يفيد الاستباحة (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فما دفعه رجع كلزكاة وكذا قال الامام لا فرق بين البايين . أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين (فصل : بتخير الخ) [قوله وإطعام] لو أطعم خمسة وكسا خمسة لم يصح لأن هذا قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط [قوله قوت بلده] أي فلا يجوز قوت نفسه إذا خالف قوت البلد (ففيه) إنما اعتبر المقتضى أخذنا من حديث العرق ولأنه سداد الرغب وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن أبو بلى أن الواجب سائر العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو قوي لأنها إحدى الحصال فيجب تقديرها كالإطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه خارج عن اعتبار

إلى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه على الحنث (و) له تقديم كفارة طهار على العود و) كفارة (قتل على الموت و) تقديم (من نور مالي) على المعلق عليه كشفاء المريض في قوله إن شفى الله مريضى فقه على أن أعتق عبدا والولد في الجلع التقديم بعد الحلف والظهار والجرح والنذر الأسباب الأول والحنث وما بعده الأسباب التواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصوؤوا التقديم على العود بما لا يظهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وبما إذا طلق بعد الظهار رجعا ثم كفر ثم راجع أما إذا أعتق عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لآله لأن التمسك بالاعتاق عود (فصل : بتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أي كعتق كفارته وهو عتق رقبة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (و) إطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب من غالب قوت بلده أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة (قوله إزار)

لأورد (لاخف وقنازين ومنطقة) بكسر الميم وتقدم تفسير الثلاثة في بابي زكاة النقد ومحرمات الاحرام (ولا تشترط صلاحية) له ما يكس (لا فروع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له و) يجوز (٢٧٥) قطن وكستان وحور لامرأة

ورجل وليس له ذهب  
قوته فان عجز عن  
الثلاثة) أى كل منها (لزمه  
صوم ثلاثة أيام) الآية (ولا  
يجب تنابها في الأظهر)  
لاطلاق الآية والثاني يجب  
احتياطاً (وان غلب ماله  
انتظره ولم يصم) لأنه واحد  
(ولا يكفر عبد بماله) لأنه  
لا يملك (إذا ماله كسبه  
طعاماً أو كسوة وقنا يملك)  
تجلى كانه يكفر به والأظهر  
عدم ملكه فلا يكفر به  
ولو ملكه عبداً ليعتقه من  
الكفارة وقنا يملكه فضل  
لم يقع عنها لاستناع الولاء  
للعبد وقيل يقع والولاء للعبد  
(بل يكفر بصوم فان ضربه)  
الصوم قال في المحرر لطول  
النهار وشدة الحر (وكان  
حلف وحنث باذن سيده)  
فيهما (صام بلاذن) منه  
(أو وحده بلاذن) لم يصم  
الاباذن منه لأن حقه على  
النور والكفارة على  
التراخي (وان أذن في  
أحدهما) فقط (فالأصح  
اعتبار الحلف) فان كان  
باذن صام بلاذن وان كان  
بغير اذن لم يصم الاباذن  
والثاني اعتبار الحنث فان  
كان باذن صام بلاذن أو

على الوط يستر العورة (قوله أورداء) وهو ما يجعل على الكتف كالقفطة ويكفي المنديل الذي  
يجعل في اليد عند شيخنا الرملي وفيه نظر بما مر في العرقية (قوله لاخف) وجوب ومداس ونعل  
ونحوها (قوله وقنازين) وخاتم وفصه (قوله ومنطقة) ودرع ولومن نحو حديد كالزردية المعروفة  
(قوله فيجوز سراويل صغير) وفيصه وعمامة ورداؤه ونحوها لكبير لا تكة السراويل ولا التبان  
وهو سراويل لاتصل الى ركبة صغير قاله شيخنا الرملي فراجعه (قوله فان عجز) وقت ارادته التكفير  
بمحجر سفه أو فليس مطلقاً أورد على ما يأتي أو يعجزه عن قدر ما يخرج به زيادة على ما يكفي للعم  
الغالب (قوله والثاني يجب) أى تنابها احتياطاً جلا لاطلاق على المقيد في كفارة الظهار ومنع  
الحل بأن حق الله أوسع (قوله انتظره) ولو فوق مسافة القصر وجوبا (قوله ولم يصم) أى لا يصح  
صومه عن الكفارة (قوله ولا يكفر عبد بـ ل) ولو مكاتباً ولا يكفر سيده عنه به نعم للكاتبة  
التكفير بالطعام والكسوة باذن سيده وليس له أن يكفر عنه بذلك باذنه ويمتنع بالهتق مطلقاً (قوله  
والأظهر) هو الاعتماد نعم لسيده بعد موته أن يكفر عنه بنير الاعناق (قوله والولاء للعبد) على هذا  
اقول المرجوح كذافي الروضة وفي نسخة منها والولاء للسيد وهو تحريف (قوله بل يكفر) أى العبد  
(قوله بصوم) ومثله محجور السفه والفلس قبل فك الحجر عنه (قوله لطول الخ) كأنه احتراز  
عن نحو المرض (قوله صام بلاذن) وليس له منعه والفرض أنه يضره في خدمة سيده كاسيد كره  
ولو باعه لم يكن لمشتريه منعه ولو آجره فلم يستأجر منعه ولا يصوم الاباذنه (قوله فلا يصح) مرجوح  
(قوله والثاني اعتبار الحنث) هو العتد (قوله والمراد الخ) فيه اعتراض على المصنف من اقتضاء  
كلامه خلاف ذلك (قوله وفي الروضة الخ) تقدم ترجيحه (قوله ولولم يضره) أى العبد ومثله الآية  
التي لأحمل للسيد أمامن تحمل له فلا يصوم الاباذنه مطلقاً (قوله لاعتق) أى على المذهب كما مر في  
الرفيق نعم ان قال له سيده ان أعتقت عن كفارتك فنصبي حر قبل عتقك أو معه كقائه شيخنا  
صح عتقه عنها (قوله ولا صوم لماليته) فالو لم يكن له مال فهو في نوبته كالحر وفي غيرها كالرفيق .

الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفاية وهو عرف [قوله ومنطقة] أى ولا قلده وقولا خلاف في عدم اجزاء  
المنطقة وأما الخلف فعلى الأصح ومثله القفازان فيما يظهر ووجه عدم الاجزاء أن ذلك لا يسمى كسوة [قوله  
قطن] جمعه أقطان كقفل وأقفال [قوله وكستان] أى وصوف وشعر [قوله أى كل منها] أى لا مجموعها فان  
المعنى عليه فاسد [قوله احتياطاً] أى وحلهذا المطلق على المقيد في كفارة الظهار أقول قديمين من الحل  
أن الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى لجاز اعتبار التخليط فيما يترتب على ذاك دون هذا وأيضاً ذاك  
سبب حر لم ومقدار الصوم مختلف فيه [قوله ملكه سيده] مثله غيره [قوله يكفر به] أى ان أذن له سيده  
في التكفير بماله الزركشي [قوله لطول النهار الخ] كأنه احتراز عن أن يضره مرض [قوله والثاني اعتبار  
الحنث] وذلك لأن الاباذن اذا صدر في اليمين لا يلزمه الاباذن فيما يترتب عليها لأنها حاة من الحنث قال ابن  
الرفعة رحمه الله تعالى مأخذ الخلاف يلتفت الى أن سبب الكفار ماذا ان قلنا اليمين فقط كان المعتبر الاباذن  
فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الأصح اتجه اعتبار الحنث اذا يلزم من وجود الاباذن  
في أول السببين الذي ليس بملجئ للسبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاباذن في أحد السببين ترتب

بغير اذن لم يصم الاباذن والمراد أن في كل من الحلف باذن والحنث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز له والثاني  
منه والترجيح مختلف وهو الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضره الصوم  
في الخلعة لم يمتنع الى اذن فيه (ومن بضره حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا هتق) لنقصه عن أهلية الولاء ولا صوم لماليته



يبحث لو خرج وترك فيها  
أهلها ومتاعه (فإن مكث  
بلا عفر حنث وإن بحث  
متاعه) وأهلها كالأهل يقيمها  
لأن حلفه على سكنى نفسه  
وإن مكث لمعركان أعلق  
عليه الباب أو منع من  
الخروج أو خاف على نفسه  
أو ما لو خرج لم يحنث (وإن  
اشتغل بأسباب الخروج  
كجمع متاع وإخراج أهل  
ولبس ثوب) للخروج (لم  
يحنث) بمكته لما ذكر كالأهل  
عنده بعد الخروج في الحال  
(ولو حلف لا يسكنه في  
هذه الدار فخرج أحدهما  
في الحال لم يحنث وكذا لو بنى  
بينهما جدارا لكل جانب  
مدخل) لا يحنث (في الأصح)  
لا يشترط برفع المساكنة  
والثاني بحث لحصولها إلى  
تمام البناء من غير ضرورة  
وفي الروضة كإصلها نسبة  
تصحيحه إلى الجمهور  
وترجيح الأول إلى البغوي  
(ولو حلف لا يدخلها وهو  
فيها أو لا يخرج وهو  
خارج فلا حنث بهذا)  
للدكتور لأنه لا يسمى  
دخولا ولا خروجاً (أولا  
يقرب أو لا يتطهر أو  
لا يلبس أو لا يركب أو  
لا يقوم أو لا يقعد فاستدام  
هذه الأحوال) التي هو  
عليها من التزوج إلى آخرها  
(حنث قلت نحيثه  
باستدامة التزوج والتطهر)

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما (قوله فليخرج) على العادة فلا يكف العفو في  
مشيه لكن يشترط أن ينوي التحول ليمتيز عن الخروج المعتاد ولا يكف أقرب البابين فله الخروج من  
الأبعد إلا أن كان يصعد نحو سطح (قوله فإن مكث بلا عفر حنث) قال بعضهم وإن كان مكثه بقدر زمن  
الاعتكاف وقال شيخنا يثبت ما بعد مكثنا في العرف (قوله أو منع من الخروج) قال شيخنا وليس من المنع  
حلف غيره عليه بعد الخروج (قوله أو خاف على نفسه) وكذا على عهقه أو عرضه أو على ماله لو أخذه معه  
أو تركه فيما يظهر فإن لم يخف لم يحنث بل لا بد أن يكون أوثق من المعتاد ومن العرف في وقت صلاة  
(قوله لم يحنث بمكته) وإن طال زمنه نعم إن أمكنه في جمع المتاع إنا بغيره في جمعه من يأمنه ولو بأجرة قدر  
عليها ولم يفعل حنث (قوله فإليه) أي إلى جمع المتاع أي مع فقد فأناب كالمسرح بالعود إليه ما لو عاد بعد  
تحويله ولو لم يغرض فلا يحنث وإن طال مثله (قوله ولو حلف لا يسكنه) أو لا يسكن معه أو لا يسكنه  
بينهما (قوله في هذه الدار) أو أطلق فإن نوى شيئا عمل به حتى لو نوى أن لا يسكنه في البلد حنث بسكنائه  
فيها ولو في طرف بعيد عنه من طرفها (قوله فخرج أحدهما) أي بنية التحول ولو إلى محل ملاصق لها من  
نحو خان أوفى دار كبيرة حيث استقل كل محل بمرافقه من نحو بالوعة وحش ومعدوس وغير ذلك (قوله  
لم يحنث) فلو قال أردت مدة كسهر مثلاً قبل منه في البين بالله لا يطلق أو عتق ولو حلف لا يسكن زيداً  
وعمرًا برّ فخرج أحدهما أو لا يسكن زيداً ولا عمرًا لم يحنث بذلك (قوله وكذا) لا يحنث على مرجوح  
لو بنى بينهما جداراً لكل جانب مدخل في الأصح فيبدأ أنه لو كانا معاً في أحد جانبي الجدار حنث قطعاً ويظهر  
أن جهة ولكل جانب مدخل جهة حالية ليفيد أن كل من المدخلين موجود قبل بناء الجدار بينهما ويحتمل  
عطف لكل على بينهما فيكون كل من المدخلين جدد بناؤه كالجدار فراجع (قوله لا يتقاه الخ) يفيد  
أن محل الخلاف في تعاطيه البناء بنفسه فلو مكث حتى بنى غيره الجدار ولو بأمره حنث قطعاً وأخرج كل  
حتى بنى غيره الجدار ثم عاد لم يحنث قطعاً فراجع ذلك (قوله والثاني يحنث) وهو المعتمد عند شيخنا  
(قوله ولو حلف الخ) اعلم أن هذه المسائل مختلفة في الحكم والمعنى لم يجعلوا لها ضابطاً يجمع جزئيات أفرادها  
فيرجع فيها إلى المنقول في كل واحدة منها (قوله أو لا يقعد) أو لا يسافر أو لا يشارك أو لا يستقبل القبلة  
أو لا يسكن فاستدام هذه الأحوال حنث فلو كرر الحلف فيها تكرار الحنث وكذا لو حلف عليها وشرع فيها  
واستدامها في حنث أيضاً وهكذا فلو حلف بكما تكرر بكل لحظة حنث فلو قال كلما لبثت فأنث طائفي  
طلعت ثلاثاً بمضى ثلاث لحظات ولو حلف لا يلبس إلى وقت كذا فاستدامه لحظة حنث أو لا يقيم في محل كذا

الحكم عليه كالأهل أذن فيهما .

(فصل : حلف لا يسكنها الخ) [قوله فإن مكث] أي ولو لم يتردد في المسكن واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية  
رب أنى أسكنت من ذرتي فأطلق على ذلك إسكاناً وليس معهم رحل ولا متاع واقتضى كلامهم أن المكث  
ولو قل يضر قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا أمكث وإن أراد لا أتخذها مسكناً فيبني عدم الحنث بمكث نحو  
الساعة ثم أجاب بأن مجرد النية لا يخرجها عن السكنى كالمقيم لا يصير مسافراً بمجرد النية (فائدة) جعل  
المأوردى من العذر في وقت الفريضة [قوله لم يحنث] أي لأن المشتغل بأسباب الانتقال ليس مساكناً  
ههنا [قوله لا يسكنه] مثله لا يسكن معي أو لا يسكن معه (فائدة) قال الزركشي من قال في مسئلة جمع  
المتاع بعدم الحنث قال هنا كذلك ومن لا فلا لا الرافعي في الشرح الصغير فصحح هناك عدم الحنث وصحح  
هنا الحنث وفرق الزركشي بأن قصد المساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر [قوله  
وكذا لو بنى بينهما الخ] أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الحالف أو فعله [قوله التي هو عليها الخ] قال

ثلاثة أيام فإلها ولو متفرقة حث بخلاف عدم الكلام لأن المقصود منه المحجر وهو لا يحصل بغير المتوالي  
 (قوله لا نسي زوجا) لأن الخلف فيه منصرف إلى العقد وهو لا يتقدر بمدة قال شيخنا الرملي ويحث من  
 حث لا ينسرى باستدامته مطلقا ووافقه شيخنا كابن حجر في القسري الشرعي وهو حجب الأمة مع الوطء  
 بخلاف العرف وهو حجبها من الابتداء فلا يحث باستدامته كالنزوح فراجع (قوله وتطهرا) أي استدامة  
 الطهر لا تسمى تطهرا لأنه منصرف إلى فعل الطهارة وهو لا يتقدر بمدة فلو حلف في أثناء الوضوء حث  
 بتمامه قاله شيخنا وفيه نظر (قوله ليست تطيبا) لأنه ينصرف إلى الفعل (قوله وكذا وطء) أي لا يحث  
 باستدامته لأنها لا تسمى وطأ وإن كان وطأ وتقدم الفرق بينهما في الظاهر فارجع إليه واستدامة الوطء بعدم  
 الفرع وإن أنزل (قوله وصوم وصلاة) لا يحث باستدامتهما لأن الخلف فيهما ينصرف إلى انعقادهما بالنية  
 وهي لا تقدر بزمن وقولهم صمت شهرا وصليت يوما مثالا لا يفتي ذلك (قوله بنسبائها) أو بأشارة أخرس  
 (قوله والمسائل الأربع الخ) وألحق بها النصب فلا يحث باستدامته من حلف لا ينصب (قوله لا يدخل  
 دارا) ومثله الرباط والمدرسة والمسجد بخلاف البيت لا يحث بدخوله دهليزه لأنه محل البيات (قوله حث  
 بدخول دهليز الخ) أي بنفسه حيث ينسب إليه فلو حله إنسان بغير أمره وإن قدر على منعه أو ركب دابة  
 زمامها في يد غيره لم يحث فإن حله بأمره أو كان الزمام بيده حث وقال بعض مشايخنا لا يحث  
 في الحمل مطلقا ويحث في الدابة مطلقا ولفظ الدهليز فارسي معرب (قوله لا بدخول طاق معقود قدام  
 الباب) ولا بدخول درب كذلك وإن نسب لها ودخل في حدها حيث لا باب في أوله ولا بدخول  
 نحو اصطبل كبستان إيس داخلا في حدها ولا باب له منها (قوله لدخوله في البيع) وفرق بأنه من مسماها  
 ولا يسمى دخوله دخولا لها كالذي بعده (قوله وكذا محوط) أي لا يحث بدخول المحوط الذي لم  
 يسقف فإن كان مسقفا ولو لبعضه حث به وإن لم يدخل تحت السقف حيث كان للسطح مرقى  
 من الدار والا فلا يحث به مطلقا (قوله لم يحث) نعم إن اعتمد على ذلك الداخل من رجليه أو رأسه  
 أو يده فقط حث قال شيخنا ولو أدخل بدنه كله ولم يعتمد على شيء منه كأن علق بحبل مثلا لم  
 يحث وفيه نظر ثم رأيت في شرح شيخنا أنه يحث فراجع وحرره (قوله لبقاء اسم الدار) فالمراد  
 بالأساس أسفل الحيطان ككلها أو بعضها فوق الأرض لامتاحتها من الأرض فإن لم يبق فوق  
 الأرض شيء لم يحث بدخولها ولو بعد إعادتها زوال المحلوف عليه وهو اسم الدار نعم إن أعيدت بنقضها وحده  
 حث قاله شيخنا فراجع ولو لم يذكر لفظ الدار حث بدخول عرصتها (نبيه) السفينة والآدمي كالدار  
 فلو قال لأركب هذه السفينة أولا كالم هذا الآدمي فترفع عنها بعض الألواح أو قطع منه بعض الأعضاء ثم  
 ركبها أو كلفه حث لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يلبس هذا الثوب فترفع منه بعض خيوطه لم يحث بلبسه لأن

فيهما لا يسمى تزوجا  
 وتطهرا بخلافها في باقي  
 الأحوال فتسمى إيسا  
 وركوبا إلى آخرها  
 (واستدامة طيب ليست  
 تطيبا في الأصح) فلا يحث  
 بها الخلف لا يتطيب (وكذا  
 وطء وصوم وصلاة والله  
 أعلم) أي استدامتها ليست  
 تنسها في الأصح فلا يحث  
 باستدامتها الخلف لا يضعها  
 ويتصور في الصلاة بنسبائها  
 والمسائل الأربع ذكرها  
 الرافعي في الشرح (ومن  
 حلف لا يدخل دارا حث  
 بدخول دهليز) بكسر  
 الدال (داخل الباب) لا يفتي  
 له (أو بين باين لا بدخول  
 طاق) معقود (قدام الباب)  
 وقيل يحث بدخوله في البيع  
 (ولا بصعود سطح) من  
 خارجها (غير محوط وكذا  
 محوط) من الجوانب الأربعة  
 (في الأصح) والثاني يحث  
 لاحاطة حيطان الدار به  
 (ولو أدخل يده أو رأسه أو  
 رجليه) فيها (لم يحث)  
 لأنه لم يدخل (فإن وضع  
 رجليه فيها معتمدا عليهما  
 حث) لأنه نوع من  
 الدخول فإن مدحها فيها  
 وهو قاعد خارجها لم يحث  
 (ولو أنه دمت فدخل وقد  
 بقي أساس الحيطان حث)  
 لبقاء اسم الدار

حت بدخول ما يسكنها  
بذلك لا باعارة واجارة  
وغصب (الآن يريد بداره  
(مسكنه) فيبحث بمالك  
وغيره (ويبحث بمالكه  
ولا يسكنه إلا أن يريد)  
بداره (مسكنه) فلا يبحث  
بما لا يسكنه والأصل في  
ذلك أن الإضافة إلى من  
يملك تقتضي الملك (ولو  
حلف لا يدخل دار زيد  
أولا بكم عبده أو زوجته  
فباعهما أو طلقها فدخل  
وكلم لم يبحث) لزوال الملك  
بالباع والطلاق (الآن  
يقول داره هذه أو زوجته  
هذه أو عبده هذا فيبحث)  
تقليبا للإشارة (الآن  
يريد مادام ملكه) فلا  
يبحث (ولو حلف لا يدخلها  
من ذا الباب ففزع وسب  
في موضع آخر منها لم يبحث  
بالتالي ويبحث بالأول في  
الأصح) فهما جلالين  
على المنفذ دون المنسوب  
المختب ونحوه والثاني  
العكس جلا على المنسوب  
والثالث لا يبحث بواحد  
منهما جلا على المنفذ  
والمنسوب معا هذا إن  
أطلق فإن قال أردت بعض  
هذه المحامل حل عليه قطعا  
(أو لا يدخل بيتا حث  
بكل بيت من طين أو حجر  
أو آجر أو خشب أو خيمة)

المعتبر فيه إحاطة المحلوف عليه بالبدن قاله شيخنا تبحر الشيخنا الرمي وفي السفينة نظر (قوله أو يستأفلا  
يبحث) وكذا لو جعلت مخزنا لخب أو غيره أو زينة لبواب أو طاحونا وإن بقيت على هيئتها وقت الحلف  
وسواء أشار إليها وقت الحلف أولا أخذها مما سيأتي (قوله دار زيد) أو خانوته (قوله لا باعارة واجارة  
وغصب) أي لا يبحث بدخول دار تحت يد زيد بشئ من ذلك وإن كان ساكن فيها وكذا ما تحت يده بوقف  
عليه أو بوصية له بمنفعتها وقلاب الرفعة من أئمتنا كالأئمة الثلاثة يبحث بالعار وغيره بمالكه (قوله إلا  
أن يريد الخ) هذا كله في الحلف بالله تعالى أما الحلف بالطلاق والعق فيقع بمالكه وإن لم يسكنه وبما  
يسكنه ولو لم يملكه لأنهما حق آدمي والرجوع عنه لا يصح وإن لم تكن إرادة فالكل سواء في الحكم كذا  
قالوا وفيه نظر فتأمل (قوله ويبحث بمالكه ولا يسكنه) ومثله ما يعرف به كدار العدل بفساد وهذا  
راجع لما قبل الإرادة إشارة إلى أن قول المصنف ما يسكنها مستدرك وشمل الملك ما يتجدد بعد الحلف زيادة  
على الموجود وقته وهو كذلك على المتمدن واليه يرشد التعبير بالمضارع وهو نظير ما لو حلف لا يكلم عبدا  
أولا يس شعره فإنه يشمل الموجود والمتجدد ولو بعد خلق شعره الأول لقد رتبه على اتحاد العبد وجوبان  
العادة يعود الشعر في زمن يسير وبذلك فارق ما لو حلف لا يكلم ولز يدفاه لا يبحث بكلام الولد الحادث بعد  
الحلف (قوله فباعهما) فيه التثنية بعد أو سواء باع السكل أو البعض. هنا أو شيوعا ولو كالباع غيره كوقف  
وفرض أخذا من العلة (قوله لم يبحث) وإن لم يعلم بالبائع أو الطلاق (قوله لزوال الملك الخ) يعلم منه أن  
الكلام وقع بعد لزوم البيع من جهة البائع وأن الطلاق بائن (قوله أن يقول) أو يذوي (قوله تقليبا  
للإشارة) أي على الإضافة والاسم ثم إن زال الاسم كأن عتق العبد أو جعل الدار نحو مسجد كما لم يبحث  
قاله شيخنا واعتمده ولو لم يذ كر اسم الدار والعبد حث بدخولها مطلقا (قوله الآن يريد) أي في العين  
بالله كما تقدم (قوله جلالين على المنفذ) لأنه الحقيقة دون المنسوب لأنه المجاز (قوله والثاني العكس)  
فيه تقديم المجاز على الحقيقة وهو خلاف الأصل في الألفاظ (قوله والثالث الخ) فيه حل اللفظ على حقيقته  
ومجازه معا وهو ما عليه الإمام الشافعي وموافقه (قوله أولا يدخل بيتا حث بكل بيت) أي إن حلف  
بالعريه سواء كان حاضرا أو بدويا في جميع ما يأتي فإن حلف بالعجمية كقوله درخانه زروم أو أنه خانه زروم لم  
يبحث إلا بالبنى فقط وخرج بالبيت الدار وإن أطلق عليها اسم البيت كما في مصر فلا يبحث بدخولها كعكسه  
(قوله أو خشب) منه القصب والجر يدومحله إن أحكم البناء فيها لا نحو بيوت الرعاة من جريد وحشيش كما  
قاله الماوردي (قوله أو خيمة) والمراد بها العرفية المتخذة من نحو الثياب إذا نهبت وشدت أطناها وإن لم

قوله وإن صارت فضاء [قوله المتن وإن صارت فضاء] لو قال لأدخل هذه حث بدخول العرصة وإن  
صارت فضاء [قول المتن ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ] لأن الإضافة تقتضي الملك ألا ترى أنه لو قال هذه الدار  
لزيد ثم قال أردت أنه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ولو قال داري لزيد بطل إقراره للتناض (فرع) لو  
قال لأدخل خانوت زيد بقضيته أن الأمر كذلك لكن ساق الزركشي كلاما طويلا فيها وكذا في الدار  
للؤجرة مثلا وحاول الحث نظر إلى عرف اللفظ دون عرف اللفظ قال وقتل هذا في الشامل عن الأئمة  
الثلاثة [قوله للملك وغيره] ولو منسوب [قوله فلا يبحث بمالكه] أي بل يبحث بمالكه ولو منسوب  
[قوله من ذا الباب] مرجع الإشارة جهة المنفذ والباب وقوله فزع أي الباب المنسوب وهذا ظاهر  
والاعتراض عليه لا وجه له [قوله لم يبحث بالتالي] ولوسد الأول [قوله ويبحث بالأول] أي لأنه هو المحتاج  
إليه في الدخول والخروج (فرع) حلف لا يدخل من باب هذه الدار جدد لها بابا آخر حث على الأصح  
(فرع) حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في مكان آخر حث بدخولها [قوله أو خشب] فلا  
يبحث ببيوت الرعاة من الجريد والحشيش لأنه لا يراد بالسكنى [قوله أو خيمة] قال الزركشي قضية كلامهم

يتافيه زيد وغيره) عالما بذلك (حت وفي قول ابن نوى الدخول على غيره دون لا يبحث) كما في مسألة السلام الآتية وتفرق بينهما بأن الدخول لا ينجس بخلاف السلام (فلو جهل حضوره) في البيت (تخلاف حث الناس) والجاهل في ذلك والأظهر منه عدم الحث أخذاً من الرافعي في الشرح (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) علمه (واستثناء) باللفظ أو بالنية (لم يبحث) وإن أطلق حث في الأظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجمع والثاني وجه بأن اللفظ صالح للجميع وللبعض فلا يبحث بالشك ولو جهله ففهم لم يبحث في الأظهر أخذاً مما تقدم

(فصل: حلف لا يأكل الروس ولا نية له حث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس النعم والبقر والأبل (لا) برؤوس (طير وحوث) وصيد الأبلد تباع فيه مفردة) فيبحث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يبحث به في وجه صححه المصنف في تصحيح التثنية وفي الروضة كاصلا ووجهه الشيخ أبو حامد والروائي والأقوى الحث وهو أقرب

نرخ أنبلها وخرج بها الفرية وهي ما تؤخذ من نحو أعواد وتسقف بنحو حشيش كافر في بيوت الرعاة ويظهر أنه لا يبحث بدخوله تحت نحو ردة جعلت على أعواد لدفع حر الشمس مثلاً يردد القنطرة بيوت الأعراب ويظهر الحث بها كالخيمة وربما يشملها قول الشارح أو من شعر فتأمله (قوله) لأنها لا يقع عليها اسم البيت) نعم إن كان في واحد منها نحو خلاة حث بدخولها كغارجيل هي للبيات والسكنى فيه (قوله) دخل يتافيه زيد وغيره) حث وإن استثناء بقلبه أو لسانه لأن الدخول لا يقبض بخلاف السلام كما يأتي ولو قال مؤمناً لسكان أعم وأولى إذ غير البيت مثله إلا نحو حمام أو مسجدهما لا يختص بأحد عرفاً فله شيخنا الرمي وحينئذ في مفهوم كلام المصنف تفصيل فتأمل (قوله) الأظهر منه عدم الحث) وهو المعتمد ولا يلزمه بعد علمه الخروج حالا ولا تنحل الممين (قوله) فسلم) أي ولو من الصلاة على قوم هو فيهم وقصد السلام عليهم وكان المحلوف عليه بحيث يسمح والأفلا حث مطلقاً وإنما اعتبر القصد هنا بخلاف السلام من غير الصلاة لانصراف السلام فيها للتنحل منها (قوله) لم يبحث) لما تقدم وظاهره سواء حلف بالله أو بالطلاق فراجع (قوله) إن أطلق حث) إلا في السلام من الصلاة كافر (فصل) في الحلف على الأكل والشرب وما يقتضيه بعض المأكولات وغير ذلك والقاعدة في ذلك العمل بالعرف فإن اضطرب عمل باللغة (قوله) حث برؤوس) أي بأكل ثلاث رؤوس إن حلف بالطلاق نظراً لتحقيق العصمة فإن حلف بالله حث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الوجه لما يأتي وقال الخطيب وابن عبد الحق يبحث ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتكثير لم يبحث إلا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النفي وأما في الإثبات كالحلف لا يأكل رؤوساً أو الرؤوس فلا يبرأ إلا بثلاثة مطلقاً كاذكره الشيخان وفاقا لابن الصباغ وغيره وقال المارددي والروائي إذا حلف على معدود في الإثبات نحو لا أكل الناس أو لا تصدقن على المسكين لم يبرأ إلا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النفي يبحث بواحدة اعتباراً بأقل المعدود والفرق أن في الجمع يمكن وإثبات الجميع متعذر فاعتبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل أقل المعدود واحد انظر فراجع (قوله) تباع وحدها) أي شأنها ذلك (قوله) الأبلد الخ) أي إلا أن كان الحالف من بلد تباع فيه مفردة سواء حلف فيه أو في غيره أكله فيه أو في غيره على المعتمد من الخلاف المذكور بمده (قوله) والأقوى الحث) هو المعتمد (قوله) وهل يعتبر) أي على كل من الوجهين (قوله) وجهان) أحدهما الثاني كما تقدم (قوله) إذا حلف) أي ولا نية له فإن نوى شيئاً حل عليه فلا يبحث بغيره وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله) على مزاييل الخ) أي على بيض شأنه أن يشارك بآفضه حياته ولو غيراً كقول اللحم كغراب وحية لأن البيوض كلها مأكولة وإن حرمت لضرر كسم في بيض الحيات وسواء أكله وحده أو مع غيره ويبحث ببعض بيضة لأنه اسم جنس سواء عرفه أو نكره فإن قال بيوضاً لم يبحث إلا بثلاثة مطلقاً ويشترط في الحث كونه يسمى حالة أكله بيضاً بأن

تصورها بما إذا اتخذت مسكناً (قوله) ولا يبحث بمسجد) لو نواه فالظاهر الحث وبه مرجح الجرجاني خلافاً لابن صراحة (قوله) فلا وجه لحضوره الخ) لو قال والله لأدخل عليه عامداً ولا ناسياً حث عند دخوله جاهلاً بخلاف (فتفيه) لا تنحل الممين بالفعل ناسياً ولا جاهلاً

(فصل: حلف لا يأكل الروس الخ) (قوله) ولا نية له) قيل كان ينبغي أن يقول مثل ذلك في مسألة البيض الآتية (قوله) والبقر والأبل) لأنها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قوله) لطير وحوث) قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الإيمان أتباع العرف مالم يضطرب فإن اضطرب اعتبرت اللغة (قوله) وصيد من عطف العام على بعض أفرادها (قوله) بخلاف أكلها) منفصلة أو متصلة (قوله) والأقوى الحث) علمه الزنكوني شارح التنبيه بأن العرف إذا ثبت في موضع عم تكثير الرز بطبرستان فقول الشارح نقلاً عن الروضة

في ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم كون الحالف من أهله وجهان فإن قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حث برأس السمك والطير وغيره وإن قصد نواهاً لم يبحث بغيره انتهى (والبيض) إذا حلف لا يأكله (يحمل على من يابيل بآفضه في الحياة كدجاج

بفتح الهمزة (وفضامة وحلم لاسمك وجواد) لأنه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيبحث بأكل القسم الأول دون الثاني (واللحم) إذا حلف لا يأكله يحمل (على فم) أي ابل وقر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فيبحث بالأكل من مذاكها على لينة وملا يؤكل كاذب (٢٨٠) وجهان رجح القفال وغيره الحنف والشيخ أبو حامد والرويان المنع قال في

يتصلب قدره لا بما يسمى عنقودا في باطن السجاجة ولا بما خرج منها بلا قشر متصل ولا بما تفرخ منه ولا بأكله في ناطف كحلوة المنقوش المعروفة (قائدة) البيض كله بالضاد المججمة إلا من النمل فهو بالطاء المشالة (قوله بفتح أوله) أي على الأفصح فهو مثلث الأول وهو اسم لا تسمى واسم الذكر الديك ويبحث ببيضه أيضا وهو يبيض في عمره مرة واحدة يضة واحدة أوفى كل سنة يضة واحدة (قوله لاسمك) أي يبيضه المعروف بالبطارخ (قوله من مذاكها) سواء أكله مطبوخا أو مشويا أو فشا (قوله وملا يؤكل) في اعتقاده الخالف (قوله المنع) أي منع الحنث في أكل لحم الميتة وغيرها كحل الأقوى وهو المتمد (قوله لاسمك) أي حيوان البحر وإن لم يكن من السمك المعروف (قوله بفتح أولهما الخ) ويجوز سكون ثانيهما مع فتح أولهما وكسره (قوله ومسمى) هو مقصور بوزن رضا اسم للصارين (قوله وورثة) بالهمز وتركه وقاضة وذكروا اثنين وأما الجلدان ريق فكلاهما والافلا (فرع) لا يبحث من حلف لا يأكل ميتة ميتة سمك وجواد ولا من حلف لا يأكل دما بكبد وطحال (قوله والدم) ويسمى الودك (قوله وشحم ظهر) و بطن وعين وجنب وفي تناوله لشحم الظهر والجنب نظر لما مر أنهما من اللحم وهو لا يتناوله (قوله وكل دهن) قال شيخنا من حيوان كسمن وزبد وهو ظاهر وفي شرح شيخنا تناوله لدهن غير ذي الروح كسمسم وزيت ولم يرقه شيخنا وليس من السمك اللبن والقشدة على المتمد عند شيخنا (فرع) السمن والزبد واللبن والدهن متغابرة لا يتناول واحد منها واحدا من البقية والقشدة مغابرة لغير اللبن والدهن ما كان من ذي الروح المذكور فلا يبحث من حلف عليه بغيره والزفر يتناول اللحم والبيض ولو من سمك فيهما ويتناوله دهن الحيوان لا غيره ولا دهن ميتة والمرق ما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنث به والأدم والادام والتأدم سيأتي (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) أي دعبا وهي البقر المشهور ولا يتناول أحدهما الآخر ولحم النعم يتناول ضاؤا ومعزا ولا يتناول أحدهما الآخر (قوله مشبرا إلى حنطة) أي إلى قدر ضنها يمكن تناوله عادة ولو في مدة طويلة كافي شرح الروض لكن ينظر إلى قدر ذلك الطول بماذا يقدر من الزمن (قوله لا آكل هذه) وكذا لا آكل الحنطة هذه لأن ناخرا الإشارة عن الاسم كالاتصار عليها هنا وفيما يأتي (قوله حنث بأكلها) أي جميعها ولو مقلية ويطحنها ولا يضر نحو بقاء دقيق نافعه في الرخا ونحوها خلافا للعلامة السباطي والخطيب والبرلسي ولا يبحث بما ينشأ عنها ولو زرع (قوله لا آكل هذه الحنطة) بأن قدم الإشارة أولم يذكرها نحو لا آكل حنطة (قوله حنث بها مطبوخة) ما لم تصر عسيدة لأنها حينئذ كالطحونة الآتية وهل يعتبر نفس البدأى على الأول [قوله لاسمك] يبيضه هو البطارخ قال الزركشي ولا يجوز أكل المصران الذي مع البطارخ في الجوف لأنه محتمل على النجاسة [قوله كرش] يقال بفتح الكاف وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها السكد [قوله في الأصح] ولا يبحث أيضا بالجلد قال بعضهم إلا أن كان صغيرا يؤكل معه ولا يبحث أيضا بقاضة السجاجة ونحوه [قوله الذي لا يتخالطه] أي أما ما يتخالطه فلا حنث به قطعا [قوله وقيل هما شحم الخ] وجه الأول أنهما في معناه ووجه الثاني نباتهما في اللحم وشبههما به في الصلابة [قوله و بطن] وكذا يتناول اللبن بلارب دون دهن السمسم ونحوه لأن الدم مرتبط بذى الروح [قوله حنث بأكلها] أي كلها لكن في الطاحن لا يضمن شيء يعلق في الرخا والظاهر عدم اغتفاره [قوله حنث

الروضة المنع أقوى (لاسمك وجواد) لأنهما لا يفهمان من إطلاق اللحم هرقا (وشحم بطن) وشحم عين لأنهما يتخالطان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسر ثانيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومضى وورثة (في الأصح) والثاني نظر إلى أنها مقام مقام اللحم (والأصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلد وأكله والثاني يقول لا يفهم من إطلاق اللحم هرقا (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض النقي لا يتخالطه الآخر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الجزاء والثاني نظر إلى اسم الشحم ويبنى عليهما الخلف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناوله الشحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الآية والسنام) بفتح أولهما (ليس شحما ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يبحث بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما

شحم وقيل لحم فيبحث (والآية لا تتناول سناما ولا يتناولها) فلا يبحث من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر بها

(والسم يتناولها) وشحم ظهر و بطن (وكل دهن) فيبحث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيبحث بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر ويبحث ببقر الوحش أيضا (ولو قال) في حلفه (مشبرا إلى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هيئتها ويطحنها ونحوها) عملا بالإشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة وبنية ومقلية) بفتح الميم

(لا بطحينها وسويقها وهجينها وخبزها) لزوال اسمها (ولا يتناول وطبقا ولا بسرا ولا عنب زيبا وكذا العكوس) فلا بحث بأكل  
 آخر من حلف لا يأكل رطباً والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا أكل هذا الرطب فتعمر فأكله أولاً أكلهم فما العيب  
 فكماله شيخاً فلا بحث) به (في الأصح) لزوال الاسم والثاني بحث (٢٨١) لبقاء الصورة وإن تغيرت الصفة

(وقوله لا بطحينها) أي لا بحث بأكله ويظهر أن منه الجريش وعطف سويقها يدل لذلك لأنه دقيقها فهو  
 من عطف الطائر أو الأعم فتأمل (وقوله وكذا الباقي) مما ذكره غيره من بقية أنواعه فإن أوله طلع ثم خلال  
 بفتح المجهمة ثم طلع ثم يدر ثم رطب ثم تمر ولا بحث في الرطب بالمشخ بضم الميم وفتح المجهمة والبدال المستدرة  
 وآخره خام مبهمة ويقال به بصير المعمول وهو ما عولج حتى يترطب ويبحث في البسر والرطب بالنصف ثم إن  
 قال رطبة أو بسرة لم بحث به (وقوله لزوال الاسم) لأنه المعتبر حيث أخرج عن الإشارة فلأخرها عنه أو اقتصر  
 عليها حث مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد إذا عتق كالصبي إذا بلغ (وقوله كل خبز) أي مخبوز ومنه  
 الكنافة والقطائف والرقاق ونحوها وخرج به المقل كل لالية وما يجز تارة وبقي أخرى كالسنبوسك فلكل  
 حكمه في بحث به مخبوزاً لا مقل (فرع) العيش والحلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف  
 لانهو فطير ورقاق (فتبينه) ظاهر كلامهم أنه بحث في الخبز ولو ببعض رقيق الوجه أن يجري فيه ما يقل  
 في الروس فتأمل (وقوله وسواء الخ) هذا من الحلف بالله أما بالطلاق فلا بحث إلا بأكله بعد مضغ لأنه الأكل  
 لغة المعتبر في الطلاق (وقوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التبريد الذي بحث به والمرقة في الأصل ماء طبخ  
 اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (وقوله كالخسو) هو بفتح الخاء ضم السين المهملة وتشديد اللام اسم  
 للمزجج من الدقيق أو الخبز أو نحوهما بالماء حتى يصير كالناعم (وقوله فتحسأه لم بحث) وكذا الودقة ناعماً واستفه  
 لأنه لا يسمى الآن خبزاً (وقوله سويقاً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قلى بنا قبل طحنه (وقوله  
 فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في المائعات ولو حلف لا يطعمه حث بكل منهما ولو حلف  
 لا يفوق حث بوجود طعمه بضمه وإن جمعه والايحار في الحلق وإن وصل جوفه لا يسمى أكلاً ولا شرباً ولا ذوقاً  
 فلا بحث به فيها (وقوله لبناً) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كقول من آدمى أو صيد بجميع أنواعه ولو في  
 زبد أو قشلة ومنه اللبن الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل  
 والأقط والسمن واللبن غير الماء كقول كائن الأنان (وقوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً  
 متميزاً في الحس لا ربحه وطعمه ولونه (فتبينه) لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فقصه وشرب  
 مائه أو مصه ورعى فله لم بحث لأن هذا لا يسمى أكلاً ومنه سكروضة في فقه وذاب بنفسه وبلعه فان أذابه حث  
 بهما مطبوخة [أي مع بقاء الحبات] (وقوله لا بطحينها الخ) استشكل الزركشي ذلك بما لوقال إن ظهرت

من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أمي ثم تزوجها وظهر منها فانه يكون مظاهراً من الأولى ويكون  
 قوله الأجنبية تعريفاً قالها الفرق اهـ أقول الفرق أن الظاهر لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب  
 انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف كل الحنطة فانه يمكن مع وصف الحنطة فجاز اعتبار وصف  
 الحنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب [وقوله فكماله شيخاً] مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه  
 البقرة وأشار لسخلة حث بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن الصيغة إذا فسد بعضها فسد كلها [وقوله  
 ولو حلف لا يأكل سويقاً] من قوائد الباب أن الأفعال مختلفة الأجناس كالأقوال ثم ما صح هنا من أن  
 الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه [وقوله أو حلف لا يأكل لبناً الخ] (فرع) حلف  
 لا يأكل كل مما اشتراه زيد لا بحث بما اشتراه زيد مع عمرو [وقوله إن كانت عينه ظاهرة] بحيث يرى جرمه

(٣٦) - (قيلوبى وعميره) - رابع) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي بحث في الثانية دون الأولى (أو) حلف  
 (لا يأكل سمناً فأكله بخبز جامداً أو ذائباً) بللمجة (حث) كما لو أكله وحده (وان شربه ذائباً فلا) بحث (وان أكله في عصيدة  
 حث إن كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما إذا كانت مستهلكة (ويدخل في

كانقصر والزبيب (قلت)  
أخضع من الرافعي في الشرح  
(وليمون ونبق وكذا  
بطيخ) بكسر الباء فيهما  
(ولب فستق) بضم التاء  
وفتحها (وبندق وغيرهما  
في الأصح) فهو من يابس  
الفاكهة والثاني ينفيها  
منه وعن البطيخ (لاقضاء)  
بكسر القاف وبالمثناة والمد  
(وخيار وباذنجان) بكسر  
الذال المعجمة (وجوز)  
قلبت من الفاكهة (ولا  
يدخل في الثمار) بالمثناة  
إذا حلف لا يأكلها (يا بس  
واحدة أعلم) وهي جمع تمر  
(ولو أطلق بطيخ وتمر  
وجوز لم يدخل هندي)  
من الثلاثة فيها فلا يحث  
بأكله من حلف لا يأكلها  
والهندي من البطيخ  
الأخضر (والطعام) إذا  
حلف لا يأكله (يتناول  
قوتاً وفاكهة وأدماً  
وحلواء) وتقدم في باب الربا  
الدواء وفيه هنا وجهان  
(ولو قال) في حلفه (لا آكل  
من هذه البقرة تناول  
لها) فيحث به (دون  
وله) لها (ولبن) منها فلا  
يحث بهما (أو من هذه  
الشجرة تمر) يحث به  
(دون ورق وطرف غصن)  
منها عملاً في الحث  
بالتعارف في المثلين

قاله شيخنا ولعله إذا كسره بأسنانه لأن أداره بلسانه حتى ذاب كما هو الوجه فراجع  
(فرع) لو حلف لا يفطر حث بكل مفطر ولو جامعاً لبردة وحيض وجنون ودخول ليل (قوله فاكهة)  
وهي في الأصل اسم اسكل حلو لذيق الطعم ذي شجر (قوله وعنب ونبين) ومنه الجيز المعروف أخفا  
باطلاقهم ويقال له التين الأحق وتوقف بعضهم في الحث به هنا وفي دخوله في التين عند الملاقاة  
فراجع (قوله بضم الهمزة الخ) ويقال أترنج وترنج أيضاً (قوله ورطب) بفتح الراء ومعه ان بلغ  
أوان لذاته وتقوه لانحو حصرم عنب ورمال (قوله ويابس) ان بقي فيه لذادة لانحو حشف تمر  
ويابس بطيخ وعلج ليمون وحشفه ونحو ذلك (قوله وليمون) ونارنج واثبات نون ليمون صحيح لغة  
خلاف لمن منعه ولا يحث بالزيتون على الاعتماد من وجهين (قوله وكذا بطيخ) وقصب سكر وموز  
(قوله بكسر الباء فيهما) أي النبق والبطيخ ويجوز سكوتها في الأول وفتحها في الثاني ويقال فيه  
طبيخ بكسر الطاء وفتحها وتأخير الباء عنها وتشديدها (قوله وبندق) بالوحدة أو له وقد تبدل بالفاء  
(قوله فهو) أي اللب فعطفه تفصيل كالذي قبله (قوله لاقضاء) ومنها الققوس المعروف (قوله وخيار  
وباذنجان وجوز) بفتح الجيم وكسرهما ثم زاي ثم راء فليست أي الأربعة من الفاكهة وهي أجناس  
فلا يحث من حلف على واحد منها بغيره منها (قوله جمع تمر) بفتح أوليه وهو جمع ثمرة وجمع الثمار  
تمر بضم أوليه وجمعه أثمار (قوله والهندي من البطيخ الأخضر) وهذا عرف قديم قد اقلب الآن  
فيحث به دون الأصفر على الاعتماد (قوله قوتاً) منه التمر والزبيب والأدوم والأولان من الفاكهة  
أيضا وقد تقدم والثلاثة من الأدم عند ابن حجر ونوزع في الثلاثة منها فراجع وفي شرح الروض أنه  
لا يحث بها إلا ان اعتاد التفوت بها والافلا (قوله وأدماً) منه الفجل والشمار والبصل والملح والخل  
والشيرةج والتمر بالمشاة الفوقية ونحوها (قوله وحلواء) قال الصميري بالمدة وظاهر كلام الفقهاء خلافه  
وهي ما يركب بصناعة من الحلو وغيره بالنار كالذشا مع العسل والحلو بخلافها كالسكر والفانيد والمواد  
هنا الأعم ومما تقرر يعلم أن قول شيخ الاسلام بشمول الفاكهة للأدم والحلواء فيه نظر فتأمل  
(فرع) لا يتناول الحلو منها حامضاً من جنسه كالزمان والعنب والاحاص (قوله وفيه) أي في تناول  
الطعام هنا للدواء وجهان أحدهما أنه لا يتناوله هنا وفارق الربا بوجود هلة الطعم فيه (قوله لهما)  
وكذا بقية أجزائها (قوله دون ولد) وكذا جنين (قوله ولبن) وما يتخذ منه كخبز (قوله فتمر)  
ومنه الطلع ومثله الجمار فيحث به قاله شيخنا فراجع ولا يحث بغير ما كول منها ولا بصمغها ولا  
بأكل تمر غصن زرع فيها أو تمر من غصن زرع منها وأتمر كما مر في الخطة والبيض (قوله وطرف  
غصن) أي لا يحث بأكله إلا ان جرت العادة بأكله فيحث به (فرع) حلف لا يشرب ماء النيل  
أو البحر أو الندير أو البئر ولو مع الإشارة لم يحث بالشرب منه أو حلف لا يشرب منه حث بشر به منه  
يبد أو فم أو كرع أو بانه وغير ذلك

(تنبيه) جيع ما تقدم عند الإطلاق فان أراد الحالف شيئاً معيناً رجع الى ما أراده  
(فصل) في المسائل المنثورة (قوله التمرة) بالمثناة أو بالمثلثة واختلطت بجنسها ولم تتميز وأمكن اشتباهها  
(قوله إلا تمر) أو بعضها غير ما يدق مدركه كما يأتي فان أكله حثاً آخر جزء من آخر واحدة فتعتد  
[قوله رطب وعنب ورمال] خالف في ذلك أبو حنيفة متمسكاً بالعطف في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل  
ورمال وقوله تعالى حبا وعنباً إلى أن قال وفاكهة وأبا ورد بأن ذلك نظير قوله تعالى وملائكته  
ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام امتنان فتم  
(فصل: حلف لا يأكل هذه التمرة الخ)

لم يثبت) لغير أن تكون المتروكة هي الخلف عليها (أولياً كانها فاختلطت) بجر (لم يبرأ بالجميع) لاحتمال أن تكون المتروكة الخلف عليها (أولياً كان هذا لما يبرأ بجميع حبها) ولو قال لا آكلها فترك حبة (٢٨٣) لم يثبت (أولاً ليس هذين لم يثبت بأحدهما) لأن الخلف عليهما (فإن لبسهما لو مرتباً بحث أولاً ليس هذا ولا هذا بحث بأحدهما) لأنه يمينان (أولاً كان ذا الطعام غداً فات قبله) أي الند (فلا شيء عليه) لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث (وإن مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنث) لأنه تمكن من البر (رقبه) أي التمكن (قولان ككراهه) لأنه قوت البر بغير اختياره والأظهر فيه عدم الحنث (وإن أئلفه بأكل وغيره قبل الغد حنث) لأنه قوت البر باختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجيء الغد فيه قولان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم الغد عنها وعلى ثانيهما حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند بغوى الأول (وإن تلف أو أئلفه أجنبي) قبل الغد (فكمكراهه) لما تضمن والأظهر فيه عدم الحنث (أولاً قضين حنك عند رأس الهلال فليقتصر عند غروب الشمس آخر الشهر) فوق الترويب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على الترويب (أو مضى بعد الترويب فمرامكته) أي القضاء (حنث) فينبى

في الطلاق من حيث (قوله لاحتمال الخ) يفيد أن المراد بالجميع ما أمكن اختلاطها به فلو اختلط بجانب من صبرة نعلق الحكم به ومثل التمر كل ما تميزت أفراده كزبيب ولو حلف لا يأكل منه أو لا يأكل منه كغذاء البعض حنثاً وبراً والمائع مثل ذلك أيضاً فلو حلف لا يشرب به أو ليس يشربه فاختلط بمائع آخر وامتزج بجميع أجزائه لم يثبت في الأول ولم يبر في الثاني إلا بشرب الجميع أو يشرب من منه أو لا يشرب منه كغذاء شرب بعضه فيهما برا وحنثاً (قوله فترك حبة) وبعض الحبة مثلها برا وحنثاً الاملاق مدركه كأمير ولا عبرة بشحمها وقشرها (قوله أولاً ليس هذين) أو هذا وهذا (قوله لأنهما يمينان) لإعادة حرف النفي فإن لبسهما معا أو مرتباً لزمه كفارتان ولو قال لألبس هذين أو هذا وهذا لم يبر بأحدهما أو ليلبس هذا فهذا أو هذا ثم هذا فلا بد من الترتيب وهل يعتبر الفور في الأولى والمهلة في الثانية ويظهر عدم اعتبارهما راجعه .

(تفسيه) لو كثر اليمين على شيء واحد فسيأتي فيه ما في الإيلاء وهو أنه إن قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة والأفلا (قوله غداً) أي لا يقتله نفسه والاحتل لأنه قوت البر باختياره قاله شيخنا فراجع (قوله وإن مات) أو نسي حتى تلف الطعام وسواء تلف كله أو بعضه في جميع ما ذكر (قوله بعد تمكنه) بزم من يسع الأكل ولا ضرورة فإن كانت ضرورة كأن لم يجد مساقلاً كل ولو بأكل طعام سابق على الحلف لم يثبت ولو حلف ليسافر غداً أو ليقضيه حقه غداً فهو كاطعام المذكور ولو حلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر فخالق قبل فراغه فإن مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لأنه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا الرملى من أن الخلع لا يخلص في الإثبات المفيد كالمير في الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالحطاب وابن حجر وابن عبدالحق أنه يخلص فيه (قوله بغير اختيار) يفيد أنه لو تلف بتقصيره حنث (قوله وإن أئلفه) أي إذا كره الحلف مختاراً أو الأفلابحث (قوله حنث) خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله فيه قولان) المعتمد منهما الثاني وهو أنه لا يحنث إلا بعد مجيء الغد (قوله أحدهما عند بغوى الأول) وهو حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد وهو المعتمد (قوله أئلفه أجنبي) ولم يقدر على منع من أئلفه لم يثبت (قوله عند رأس الهلال) أو مع أوله أو فيه أو مع رأسه ولو حلف لفظ رأس تعين من رؤيته (قوله فليقتصر) وعليه السفر إليه لم يكن به عذر من أئلفه الجمعة قاله ابن حجر نعم إن سافر الحالف حنث لتفريته البر باختياره (قوله فإن قدم) أي وليس نية الحالف أن لا يؤخر حقه عن الشهر وإلا لم يثبت (قوله حنث) أي إن لم يكن له عذر ولو بما يرخص في الجمعة غير نحو ربح كرهه ومنه الأعمار باليمن

[قوله لم يثبت] أي بخلاف ما لو أكل الجميع فانه يثبت بأخر مرة يأكلها [قوله لم يثبت بأحدهما] أي كما لو حلف ليلبسهما (فرع) قوله لا ألبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لألبس هذا وهذا قال الرافعي وهو مشهور كل لأن الإثبات مبني على النفي . أقول لو قال المريض لعبدية أعتقت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور [قوله حنث] أي حين التلف [قوله وقوله] قال الزركشى هو شامل للمومات قبل التدمع أنه لا حنث قطعاً . أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن فليست مرادة قطعاً [قوله قبل الغد حنث] أي إذا كان وقت الاتلاف ذا كرا ليمين وقال الأئمة الثلاثة لا حنث لأن الفرض أن لا يؤخره عن الغد [قوله آخر الشهر] راجع لقوله الطعام (١) ليكفيه لا يشتفر وفيه نظر

غروب الشمس آخر الشهر) فوق الترويب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على الترويب (أو مضى بعد الترويب فمرامكته) أي القضاء (حنث) فينبى

(١) قول المتن راجع لقوله الطعام الخ مكذاً في الفسخة التي بأيدينا وفيه سقط فخر اه



أن بعد الحلال ويترصد ذلك الوقت فيفضيه فيه (وان شرح في الكيل) أو الوزن (حيث قد ولم يفرغ لكثرة الاجد مدة لم بحث) وبمنه  
أجيب فيلوا تبدأ حيث بعدمة (٢٨٤) القضاء كحمل الميزان (أو لا ينكم فسيح) انه (أو قرأنا فلا حث)

ومنه الشك في الحلال ومنه موت صاحب الحق ولا عبرة بوارنه لاسناد الخطاب اليه (قوله أن بعد)  
بضم أوله وكسر ثانيه من الاعداد لامن العدد (قوله حيث قد) أي في الوقت ولم يفرغ الاجد أو كان  
شروعه في قدر يعلم أنه لا يسمع القضاء لم بحث ومثل الشروع في العد الشروع في احضار الحق أو  
احضار نحو الميزان كما قاله الشارح .

(فرع) لو حلف ليقضيه حقه الى حين أو زمان أو دهر أو مدة قريية أو بعيدة أو حقب أو أحقاب أو نحو ذلك  
حث قبيل الموت ان تمكن من القضاء وفارق الطلاق بأنه تطبق وهنا وعد لا يختص بزمان (قوله فسيح  
الح) ضابطه أن لا يأتي بما يبطل الصلاة ومنه اعتبار الخطاب ولو بغير العربية (قوله أو قرأنا) ولو  
جنباً أو قرأ من التوراة ما لم ييقن تبديله (قوله وفي وجه الح) هو استعراض على المصنف (قوله فسل عليه)  
ولو من صلاة مع قصده في السلام منها كما مر (قوله حث) ان تلفظ بحيث يسمعه وفيه قوة السماع وفهم  
الخطاب ولو بالقوة فدخل ما لو كله نأماً وخروج ما لو كان أصم أو مجنوناً أو مضى عليه أو بعيداً أو لا بد من  
مواجهته بالسلام أيضاً فلو توجه الى غيره ولو نحو جدار وخطب ذلك الغير لم بحث وان صدق افهامه مراده  
(قوله أو أشار اليه) ولو أخرس وانما اعتد بها في نحو العقود للضرورة كما مر (قوله على حقيقته) أي  
التحوية لكونه لفظاً مركباً مفيداً كما قاله ابن حجر تبعاً للزركشي وفي شرح شيخنا اعتبار حقيقته  
الشرعية وفيه نظر الا ان كان مقصوده منها اعتبار الخطاب في الكلام كما مر (قوله والقديم الحث الح)  
وهو مردود بأن حل الكلام على المجاز مع امكان الحقيقة وعدم قرينة على المجاز ليس مقبلاً والآية التي  
استدل بها تدل على أن ذلك من الحقيقة وهو لم يبق به فتأمل (قوله وقصد قراءة) ولومع التفهم كالم  
بما مر (قوله أي وان لم يقصد قراءة) بأن قصد التفهم أو أطلق على المعتمد كأن تقدم في الضابط بقوله أفهمه  
مقصوده بمعنى أتى بما يفهم به مقصوده (فرع) لو حلف لا يسمع كلاماً يزيد لم بحث بسماع قراءته أو حلف  
ليؤمن على الله أحسن التناء أو أكله أو أعظمه أو أجله كفاه أن يقول سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك ولا يحتاج الى زيادة بعضهم ولك الحمد حتى ترضى أو ليحمدنك بجميع المجد أو بأجل  
الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاه أن يقول الحمد لله جدا برأى نعمه ويدافع قومه ويكافى من يده ولو حلف  
ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاه ما في التشهد (قوله وان قل) ولو غير متمول كما  
قاله ابن حجر وقال شيخنا يشترط كونه متمولاً (قوله وما وصى به) وكذا مضروب وضال ومسروق  
وغائب قال شيخنا نعم ان جهل من هو عليه أو اتقطع خبره لم بحث به وفي شرح شيخنا خلافه (قوله  
ودين) ولو على مكانه ولو بنجوم الكتابة على المعتمد وكذا على ميت قال شيخنا ان كان له تركه والا فلا بحث  
به واعتمده ويبحث بما على المعسر (قوله والثاني الح) ورد بالمؤخر (قوله لا مكاتب) أي كتابة صحيحة فيبحث  
بالمكاتب كتابة فاسدة كالاستولادة (قوله لأنه كالحارج عن ملكه) ولذلك لا بحث به من حلف لاجده  
أو لارقيق على المعتمد وسواء عتق أو عاد الى الرق بتجهيز أو نحوه (فرع) لو حلف لا ملك له حث ولو

والظاهر أنه مثل الشروع في احضار الكيل والميزان [قوله أو لا ينكم] قال الزركشي ضابط  
الكلام فيما يظهر اللفظ المركب لافتادة الخطاب بلفظه واعتبر الماوردي والتقال المواجهة به محتجا  
بقصة عائشة مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها [قوله أفهمه] المظهر أن الشرط  
في الحث قصد الافهام وان لم يفهم الخطاب [قوله وقصد قراءة] ولومع قصد الاعلام

به لأن اسم الكلام عند  
الاطلاق ينصرف الى كلام  
الأمميين في محاوراتهم  
وفي وجه أنه بحث (أو  
لا يكلمه فسل عليه حث)  
لأن السلام عليه نوع من  
الكلام (وان كاتبه أو  
راجه أو أشار اليه به  
أو غيرها) كراس (فلا)  
حث به (في الجديد) اقتصاراً  
بالكلام على حقيقته  
والقديم الحث حلالاً كلام  
على المجاز مع الحقيقة وفي  
التنزيل للقديم وما كان  
لبشر أن يكلمه الله الا وحياً  
أو من وراء حجاب أو يرسل  
رسولاً وللهجد بلفظ أكل  
اليوم إنسيا فأشارت اليه  
(وان قرأ آية أفهمه بها  
مقصوده وقصد قراءة لم  
بحث) لأنه لم يكلمه (والا)  
أي وان لم يقصد قراءة  
(حث) لأنه كله (أو  
لا مال له حث بكل نوع  
وان قل حتى توب بدنه)  
لصدق الاسم عليه (ومدبر  
ومطلق عتقه بصفة وما  
وصى به) من مال (ودين  
حالة وكذا مؤجل في  
الأصح) والثاني نظر الى  
الخطاب استحقاق المطالبة  
به كالمعوم (لا مكاتب في  
الأصح) لأنه كالحارج عن ملكه والثاني بحث به لأنه عبد  
ما بقي عليه درهم (أو ليضربنه قاله) فيه

(بما يسمى ضرباً ولا يشترط) فيه (الإلام) وقيل يشترط (ألا أن يقول ضرباً شديداً) فبشترط فيه الإلام (وليس وضع سوط عليه وهضم وخفق) بكسر النون (وتنفشعر) بفتح العين (ضرباً قيل ولا لطم) (٢٨٥)

أن كلا منهما ضرب  
(أول يضربه مائة سوط  
أو خشبة فند مائة) من  
السياط أو الخشبات (وضربه  
بها ضربة أو) ضربه  
(بشكل) بكسر العين  
وبالمثلثة أي عرجون  
(عليه مائة شمرخ) بكسر  
السين (بر) أن علم أصابة  
الكل أوتراكم بعض على  
بعض فوصله ألم الكل  
وفي الروضة كإصابتها صحيح  
أنه لا يبر في قوله مائة سوط  
بالشكل (قلت) أخذاً  
من الرافعي في الشرح (ولو  
شك في أصابة الجميع ر) على  
النس والله أعلم (وفي قول  
عمر بن الخطاب لا يبر) (أول يضربه  
مائة مرة لم يبر بهن) (المدكور من الشكل أو  
للمائة المشدودة لأنه لم  
يضربه المرة (أولا  
لأقارئك حتى استوفى حتى)  
منك (فهرب ولم يمكنه اتباعه  
لم بحث) بخلاف ما إذا  
أمكنه (قلت) أخذاً من  
الرافعي في الشرح (الصحيح  
لا بحث إذا أمكنه اتبعه  
والله أعلم) لأنه حلف على  
فعل نفسه فلا بحث بفعل  
غيره والحث مبنى على  
حث المكره الرجوع  
(وإن فارق) الخائف (أو

بنحو منصوب وأبق لا بنحو ولا بنحو ولا بزوجه ولو أمة (قوله بما يسمى ضرباً) أي عرفاً فخرج نحو  
وضع أصبع أو نحوه (قوله وقيل يشترط الإلام) وبه قال الإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله إلا أن يقول) أو ينوي  
(قوله ضرباً شديداً) فيشترط فيه الإلام قطعاً (قوله بكسر النون) وبالسكون لحن (قوله أي دفع) بيان  
للمراد سواء بظهر الكف أو بطنها وأصله الضرب باليد مطبوعة (قوله والأصح أن كلاهما) أي اللطم  
والوكز (قوله ضرب) فيبر به وهو المعتمد وكذا الرقس واللكم والصفع والرمي بنحو حجر أصابه  
(فرع) قال الخفيع قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو يقول حل على حقيقته أو حتى أقتله أو يموت أو يقع ميتاً  
حل على أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً واعتدته شيخنا الرملي قال  
بخلاف ما لو قال لأجبرن مديني على الفرك فيحمل على مطلقه فراجع (قوله فوصله ألم الكل) ولو بانكسب  
بعضها على بعض ولم تمس البدن (قوله وفي الروضة) كإصابتها صحيح أنه لا يبر في قوله مائة سوط بالشكل  
وهو المعتمد لأنه ليس من جنس السياط فيكفيه أن يشد مائة سوط والمائة في ذلك مثال فلو كانت خمسين  
ضرب بها مرتين وهكذا (قوله ولوشك) أي تردد ولوع رجحان في عدم الإصابة حصل البر (قوله  
مخرج) أي مما في الزنا من أنه لا يكفي الشكل حالة الشك وفرق بقوة إرادة التكيل فيه (قوله لأنه لم  
يضربه المرأة) فلا بد من تعدد المائة ولو غير متوالية ولو حلف لأخيك ففعل كذا حل على منعه منه  
مع علمه وقدرته (قوله منك) قيد به لأجل ما بعده فلو لم يقل منك كفي الاستيفاء من وكيله ومن الأجنبي  
قال شيخنا وبالحالة إن قبض في المجلس (قوله فلا بحث بفعل غيره) وإن أذن له فيه (قوله وكان  
ماشين) ظاهره وإن فارق لنحو بول بخلاف ما لو كانا واقفين أو قاعدين (قوله وفي المهر) فهي أولى لعدم  
العلية فيها (قوله حث) إن كان عامداً عالماً غنائراً وحل الحث مالم يكن أراد بالاستيفاء براءة القصة منه  
وصدق في إرادته ذلك ظاهره أو باطنا (قوله فارق) قيل لأحاجة إليه واستعفه (قوله والأخيرة) نعم إن فارق  
فيها بأمر الحاكم لم يثبت لأنه إكراه (قوله وتفتوته في الثالثة) وكذا في الرابعة وأعماله يذكر فيها لأجل  
الخلاف ومقتضى العلة أنه يثبت بمجرد إرائه واحتياله وهو مبنى على الحث بتلف الطعام قبل التذخير  
وهو مرجوح فلا يثبت هنا إلا بعد المفاقة لأنها كالغفلة فلا بد منها في الحث (تنبيه) لو قال لفرجه لا تفرقني

[قوله ولا يشترط إلام] أي لصدق الاسم الأخرى أنه يقال ضربه ولم يؤذله لكن قال الإمام لا بد من شيء ملصق  
الألم فلو وضع الأتلة على جسده فهو متلاعب لا ضارب [قوله وقيل يشترط] هو مذهب مالك [قوله  
ضرباً شديداً] قال الإمام ولا حديق عند في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى شديداً وقتل الشيخين من  
الخفية أنه لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو حتى يقول حل على الحقيقة أو حتى أقتله أو يقع ميتاً حل على  
أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً اهـ [قوله بكسر النون] ولا يثبت  
بكونها [قول المتن أصابة الكل] يتصور بأن يسطها على الحميم ثم يضرب [قوله فوصله ألم الكل]  
لأن حيالته لبعض كحيلة الثياب واعترض تغييره بالألم بأنه غير شرط كالسلف قال بعضهم إلا أن يقال لما  
ذكر العدد في حلفه كان قرينة على إرادة الإلام فيلحق بقوله ضرباً شديداً وبعبارة الروضة قل  
الكل [قول المتن حتى استوفى حتى] زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبر إلا بالقبض منه وبدونها يصح  
من الوكيل ومن الأجنبي إذا أدى عنه [قول المتن فهرب ولم يمكنه الخ] مثله لو أذن له في المفاقة [قوله  
بخلاف ما إذا أمكنه] أي فاته يثبت كمنظيره في انقطاع خيار المتبايعين [قوله لا بحث] مثل

وقف حتى ذهب (الفرج) وكما ماشين أو أبراه من الحق (أو احتال) به (على غريم) للفرج (ثم فارق) في المستثنى (أو أنفلس)  
هو أي ظهر أنه مفلس (فأقرقه ليوسر) وفي المهر إلى أن يوسر (حث) في المسائل الخمس لوجود المفاقة في الأولين والأخيرة  
وتفتوته في الثالثة البر بالخيار ولعدم الاستيفاء الخفي في الرابعة بالاحتياط وقيل لا حث فيها

نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء (وان استوفى) حقه (وقارقه فوجده نقضا ان كان من جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحنث والا) وان لم يكن جنس حقه بان (٢٨٦) كان حقه المراهم فخرج مآخذة نحاسا أو منشوشا (حنث علم) به (وفى فيه)

حتى استوفى أو توفى حتى فهمى من الحلف على فعل غيره فان قارقه التريم وهو لا يبالي بحلفه أو يبالي وهو عايد عالم بخمار ولو بفرار منه حنث فان فر الحالف منه لم يحنث وان أمكن اتباعه كحمر ولو قالا لا تفرق أو لا تفرقنا حتى استوفى حتى ففهما الحلف على فعل كل منهما وقد علم (قوله) لكنه أردأ منه لم يحنث (وان لم يتساع بمثله لأن القص فيه مطنون وبذلك فارق قصه من غير جزمه لأنه محقق (قوله) حنث علم به) أى قبل المارقة (قوله) أظهرهما لا حنث عليه) لجهله وهو المعتمد (قوله) تكبير المجلس في البيع) وهو المارقة العرفية (قوله) لا رأى منكرا) أى فاعلهو يحمل على رؤية البصر لمن كان حال حلفه بصيرا ولا فعلى العلم به والمزاد منكرا في اعتقاد الحالف ولو وحده (قوله) حتى ملت) أى الحالف (قوله) على قاضى البلد) قال شيخنا قاضى بلد الحلف وفي شرح شيخنا قاضى بلد الحالف وفي شرح الارشاد لابن حجر قاضى بلد المنكر وفي شرحه للأصل تفصيل يراجع منه وكل من اعتبر واحدا لا يحصل عنده البر بالرفع الى غيره ولا الى نائبه ولا اليه في غير محل ولايته ويتجه الاكتفاء بأى قاض منهم حيث كان له ولاية تأديب الفاعل لأن مقصود الحالف منع فاعله منه فراجعهم يلزم على ما ذكره أنه لو تعدد القاضى في البلد كفى الرفع لواحد وان لم يجب اجابته فراجعهم (قوله) فان عزل) أو مات وتولى غيره في محل ولايته فالبر بالرفع اليه في محلها (قوله) في ذلك البلد وغيره) وان لم تلزمه اجابته (قوله) وان لم ينو) بأن أطلق أو قصد عينه ويكون ذكر القضاء فيه للتعريف لا للتقييد (قوله) باخباره) أى القاضى (قوله) برسول أو كتاب) ولومن غير الراى أو بغير عمله ويكفى علم القاضى من غير اخبار ولو كان الحالف هو فاعل المنكر لم يبر الا برفع نفسه الى القاضى فلو كان هو القاضى فلا يبر الا برفع نفسه لقاض غيره وعلم القاضى ولومن غير الفاعل كالرفع الى رفع نفسه .

فصل : في الحلف على أن لا يفعل كذا ) والأصل فيه أن اللفظ يحمل على حقيقته ما لم يكن مجاز متعارف ويريد به فلا يحنث أمير حلف لا يبنى دأره الا بفعله ولا من حلف لا يخلق رأسه بفعل غيره ولو بأمره (قوله) فقد) أى بأن وجدت الصيغة الصحيحة الموجودة للملك أو مع خيار ماسيا تى أنه لا يحنث بفساد الا إن أراد به أو كان في الشك (قوله) ولا يحنث) بما ذكر ولا بغيره وان لم يتمكن من فعله بنفسه كحمر الا إن أراد أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنث بفعل غيره (قوله) فيحنث) وهذا يشمل من وكله فيه قبل حلفه ومثله ما لو أذن لزوجته في الخروج ثم حلف عليها أن لا تخرج الا بأذنه فلا بد من الاذن بعد الحلف والواقع الطلاق على المعتمد في المسكتين ونقل عن شيخنا الرولى عدم الحنث في الأولى (قوله) بعقد وكيله) أى لا يرجعه له سواء قلنا انها ابتداء نكاح أو استدامة أم لو حلف لا يرجع فيحنث برجعه بنفسه وبوكيله (قوله) لأن الوكيل الخ)

ذلك المكره على الطلاق اذا ترك التورية مع القدرة [ قوله نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء ] الصحيح الحنث ولو جعلنا الحوالة استيفاء لأن ذلك باعتبار الحكم وليس على الحقيقة [ قوله ] ويحمل أى نظرا الى أن اللفظ جنس قاضى البلد بقرينة كون الحالف منها [ قول المتن وان لم ينو ] صادق بالاطلاق وبقصد العين .

فصل : حلف الخ ) [ قول المتن فوكل من فعله ] لو كان المحلف عليه لا يتعلطى الا بالأمر دون المباشرة كالاتهام والنقد وخلق الرأس وبناء الدار حنث وفي الروض خلاف هذا وجعل الرافى بناء الدار من الذى لا يحنث به وحكى في حلق الرأس طريقين من غير ترجيح وجزم بالحنث فيه في هرمات الاحرام [ قول المتن لا يحنث ] ولو بحضرته [ قول المتن الا أن يريد ] يحنث الزركشى استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم

وهو الجاهل به (القولان) في حنث الناسى والجاهل أظهرهما لا ثم المارقة الترتب عليها الحنث هي التقاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لاأرى منكرا) الارتفاع الى القاضى فرأى ذلك (ويمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث) ويحمل على قاضى البلد فان عزل وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثانى أو الارتفاع الى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو الى القاضى فلان فرأه) أى المنكر (م عزل) اقاضى (فان نوى مادام قاضيا حنث ان أمكنه رفعه فتركه والا) أى بان لم يمكنه رفعه لموض أو غيره (فكمكره) والأظهر عدم حنثه (وان لم ينو) مادام قاضيا (بر برفع ليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضى باخباره برسول أو كتاب وان لم يكن معه صاحب المنكر .

فصل : حلف لا يبيع أو لا يشتري ثمعه لنفسه أو غيره ) بولاية أو وكالة (حنث) ولا يحنث بعقد وكيله له أو لا تزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيحنث (ولو لا ينكح حنث بعقد وكيله له لا يقوله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير عن من نسيه للوكيل

فصل

لا يحنث الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره

ولا يحنث (ولو لا ينكح حنث بعقد وكيله له لا يقوله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير عن من نسيه للوكيل

على الصحيح (أولاً) لا يجب له فأوجب له فلم يقبل لم يحث لعدم تمام العقد (وكذا ان قبل ولم يقض) لا يحث (في الأصح) لأن مقصود الهبة من نقل الملك لم يحصل والثاني نظر الى تمام العقد (ويحث) الحالف لا يجب (بعمري ورقبي وصديقة) لأنها أنواع من الهبة مذكورة في بابها (لا إعارة ورصبة ووقف) فلبست من مسمى الهبة (أولاً) لا يصدق لم يحث هبة (في الأصح) والثاني يحث بها كعكسه وقال الأول الصداقة أخص من الهبة فكانت دم فلا يحث بنيتها من الهبة (أولاً) يأكل طعاماً اشتراه زيد لم يحث بما اشتراه مع غيره (كعمرو شركة) (وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد) لم يحث بما ذكر (في الأصح) لأن كل جزء منه مشترك والثاني قال بدخول من يصدق الأكل مما اشتراه زيد (ويحث) بما اشتراه سلباً لأنه نوع من الشراء (ولو اختلط ما اشتراه بمشترى غيره لم يحث) بالأكل من المختلط (حتى يتيقن أكله من ماله) بأن يأكل كثيراً كالكف والكفين بخلاف القليل كعشر حبات وعشرين حبة فيمكن أن

يؤخذ منه أن من لو حلف لا يزوج موليته من زيد فوكل زيد من يقبل له أن الولي يحث خلافتين زعم خلافه  
 قاله شيخنا ولو حلف امرأة لا تنزج فأذن لوليها فزوجه حثت كذا قالوه فانظر مع ما مر في حلق الرأس  
**(قوله لا يبيع مال زيد)** أو لا يبيع لزيد مالا على المعتد **(قوله لفساد البيع)** ويؤخذ منه أن عدم الاذن  
 مثال **(قوله وهو)** أي البيع وكذا غيره من سائر المحلف عليه وأن أضافه إلى ما قبله كأن حلف لا يبيع  
 خرا أو مستولدة منزل على الصحيح ولو في العبادات إلا في النسك فلو حلف على الفاسد كأن لا يبيع يباع  
 فاسدا فنه حث به واعلم أن الفاسد غير الباطل فلا يحث المحلف على أحدهما بالآخر قاله شيخنا **(قوله)**  
**وصدقة** وهدية مندوبين **(قوله لا اعارة ووصية ووقف)** وكذا اجارة وضيافة ومثل وكفارة وزكاة  
 وهبة بثواب لأن الهبة ما فيه تمليك تطوع في حياة **(قوله لم يحث بهية)** ولا بهدية وقرض وقراض وإن  
 ظهر ربح وضيافة وعاريه يحث بصدقة فرض أو نفل ولو على غنى وذمى وبعث وبراء ووقف وبذلك علم  
 حث من حلف لا يصدق على عبده فأعتقه أو على مدينه فأبرأه **(فرع)** لو حلف لا يشارك فقارض  
 حث قال الزركشي وعمله بعد ظهور الرجح لا قبله فراجع **(تنبيه)** قال شيخنا ليس لعين تابعة للوقف  
 حكمه كلبن الموقوف ووصوفه وورثه خلافا للبقيني فانظره وتأمله **(قوله)** وقال الأول الصدقة أخص من  
 الهبة فالمراد بالهبة هنا ما قبل الصدقة والهدية وفيما مر ما يشملهما كما قرر **(فرع)** حلف لا يبرئه حث  
 بنحو صدقة وبراء لا نحو زكاة **(قوله ألا يأكل الخ)** واللبس والركوب كالأكل **(قوله شركة)** معا أو  
 مرتبا لأن الجين منزلة على ما اشتراه وحده بنفسه ولو ساءل أو تولى أو مباحة أو اشراكا وأفرز حصته أو  
 اشترى بآقيه وخرج ما اشتراه وكيله وما لا يسمى يباعا كارتبوصية وهبة ورد بهدية وصلاح وإقالة وقسمة نعم  
 من الشركة ما لم يكن بصدقة أو رمانة ثم تراصيا برد شي عن إحدى الحصتين لأنها بيع  
**(قوله بمشترى غيره)** أي بملك غيره وإن لم يكن بشراء وظاهر ذلك يشمل المائعات فراجع **(قوله يتيقن)**  
 أي يظن واستشكل ذلك بمسئلة التمرة فيما مر **(قوله أي بعضها)** قيد للظاهر والأفلاؤها بشفعة جوار  
 أو مرتين أو أكثر كذلك **(فروع)** حلف لا يأكل مما طبخه زيد حث بما أورد عليه وحده حتى ينضج  
 لا بغير ذلك كقطع لحم ووضع ماء أو لا يأكل مما خبز حث بما وضعه في التنور أو لا يقطع هدهد بالسكين فغير  
 حدها من الجانب الآخر لم يحث ألا يكتب بهذا القلم فذكر برأيه بعد كسر الأولى لم يحث لأن القلم اسم لها لا  
 للقبصة أو لا يلبس حليا حث بتخلخال وسوار ودملج وطوق وخاتم سواء من ذهب أو فضة أو لا يلبس خاتما  
 حث بلبسه في الخنصر فقط أو لا يصلى حث بأحوام بفرض أو نفل لإبلاة جنازة أو لا يزور فلانا فتبع  
 جنازته لم يحث أو لا يشرب له ماء أو لا يأكل له طعاما وأطلق فضيفه لم يحث بشرب مائه أو أكل خبزه أو طعامه  
 لأنه يملكه بوضعه في فقه على المعتد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الرملى ولو  
 حلف لا يشرب من مائه أو لا يأكل من طعامه فضيفه لم يحث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر  
 فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حث كما قال القاضي فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البلقيني مثله ما لو حلف  
 لا يخرج إلا بآذنه وكان قد أذن قبل الحلف في الخروج [قول المتن بما اشتراه مع غيره] قال العراقي تبعها  
 لشيخه لو اشترى نصف الطعام مشاعا ثم اشترى عمرو النصف الآخر مشاعا فالحكم كذلك [قوله  
 كالسكف والكفين] هذا قال النووي رحمه الله أنه يشك على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة  
 فاختلطت بتمر فأكله الواحدة **(قوة)** حلف لا يلبس هذا الثوب فصل خيطا منه ثم لبسه فلا حث  
**(فرع)** حلف لا يصلى خلفه فوجده يصلى اماما في الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتمل أن  
 يصلى ويحث ويحتمل أنه يصلى ولا يحث لأنه ملحقا .

يكون من ماله الآخر (أو لا يدخل دارا اشتراها زيد لم يحث بملء أخوها) أي بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها لا يسمى شراءا

فقاتل ولو حلف لا يشرب له ماء فأكل خبزه أو لبس قميصه لم يحث وكذا عكسه أو لا يأكل خبزه فلبس قميصه لم يحث وعكسه .

( فرع ) تقدم في الطلاق من افتاء والد شيخنا الرملي أنه لو حلف لا يكتب مع فلان في شهادة لم يحث ان كتب خطه قبل رفيقه الا إن أراد أنه لا يجتمع خلهما فراجعه أو لينفردن بعبادة فانه يطوف منفردا أو يتولى الإمامة العظمى .

### ( كتاب النذر )

بالجمعة هو لغة الوعد بشرط أو التزام ماليين بلانزم أو الوعد بخير أو بخير أو شر وشرطا التزام قربة لم تعين أى شأنه ذلك فلا يرد أن نذر اللجاج مكروه وعلم من ذلك أن أركانه ثلاثة نذر ومنذور وصيغة وشرط النذر اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يندره فيصح نذر سكران وسفيه مهمل ولو في الأموال ورفيق كضمانه ولا يصح نذر صبي ومجنون ومجور وسفه وكافر ومكره مطلقا ولا محجور فلس في عين ماله وانما صح وقف الكافر لعدم اعتبار القرية في الوقف وشرط الصيغة لفظ يشعر بالتزام وفي معنى اللفظ اشارة الأخرس والكتابة مع النية ولو من ناطق فلا يصح بالنية وتقدم شرط المنذور في الحج ( قوله لجاج ) وهو التبادى في الخصومة وعطف غضب عليه تفسير ويقال له نذر غلق ونذر لجاج وغضب وغلق فهي ألفاظ مترادفة والتعلق بالعين المجمة وفتح أوليه ويقال في الجيع أنه ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر ( قوله فله على ) أو فعلى وإن لم يقل لله بخلاف يلزمى أو لازم لى فلفظ ( قوله كفارة يمين ) قال الامام نعم ان قصد التقرب لزومه ما التزم عينا فراجعه وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيخبر بين أن ينوى الكفارة أو النذر كالأول نذر العتيق ( قوله أو نذر ) هو مجرور عطفا على يمين مضافا الى كفارة أى فعلى كفارة نذر فلو قال فعلى نذر خير في نذر اللجاج بين كفارة وقرية من القرب ولزومه في نذر التبرر قرية من القرب وتعيينها اليه ولو قال فعلى يمين فلفظ ولو قال فعلى كفارة فأنظره وله اذا اختار شيئا في جميع مامر الرجوع عنه الى غيره ولو أغلظ ولو قال نذرت لله بكذا فيمين الا إن نوى النذر ولو قال نذرت لفلان بكذا فصريح في الاقرار ( قوله ونذر تبرر ) سمي بذلك لما فيه من طلب البر وهو قرية مندوب ولو وقع التعليق

### ( كتاب النذر )

[ قوله أو إن لم أخرج ] أى وإن لم يكن الأمر كما قلته لأن اليمين أبحاث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور كاليمين [ قوله فله على ] أو فعلى [ قوله وفي قول ما التزم ] لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه أى وكما في نذر التبرر ووجه الثالث أنه أخذ شيئا من نذر التبرر من حيث إنه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى المنع والى التعليق فوجب التخير وانما خرج من حديث الوفاء بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزومه ما التزم قول واحد أقول سكت عن حالة الاطلاق وينبغي أن تلحق بقصد المنع لأنه الغالب من هذه الصيغة والمتبادر منها [ قوله بأن يلتزم الخ ] اعلم أنه يقع عند القضاء لأن الإنسان يشهد على نفسه بمانعه ان أحياني الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلانا بكذا كان على القيام له بنظيره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما التزم وفيه عتدى بحث من ثلاثة أوجه الأول أنهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النعمة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كتظيره من سجدة الشكر وقوله ان أحياني الله معناه ان استمرت حياتي وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني أنا سلم أنه من النعم الحادثة لكن قد قرنه بالمطالبة المانعة من لزوم خصوص ما التزم لكونها لجاجا والماتع مقدم على مقتضى الثالث أن في الروضة عن النزالي لو قال ان ظهر المبيع مستحقا فلك على كذا أنه لا يصح قال النزالي لا يقال المحبة قرية لأننا قول يستقر به نذر

( كتاب النذر )  
بالجمعة ( هو ضربان نذر لجاج ) وغضب ( كان كانه ) أى فلانا أو ان لم أخرج من البلد ( فله على عتيق أو صوم ) أو صلاة ( وفيه ) اذا وجد المطلق عليه ( كفارة يمين ) لأنه يشبه اليمين ( وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء ) وعنى الأول حل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين ( قلت الثالث يظهر ) فله في الروضة أيضا ( ورجعه المراقبون ) كآله الرافعي في الشرح ( والله اعلم ) قال لكن رجس الأول البغوى والرويانى وابراهيم الروزى والوقوف ابن طاهر وغيرهم ( ولو قال ان دخلت النار فعلى كفارة يمين أو نذر لزمت كفارة بال دخول ) في صورتين ( ونذر تبرر بأن يلتزم قرية

صوم أو غيره ( فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه ) قال صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعمه رواه البخارى ( وان لم يطقه بشئ كتبه على صوم لزمه ذلك ( فى الأظهر ) والثانى لاعدم العوض ( ولا يصح نذر معصية ) كشرب الخمر والزنا والحديث مسلم لا نذر فى معصية الله ( ولا واجب ) كالصبح أو صوم أول رمضان إذا لمعنى لا يجابه بالنذر ( ولو نذر فعل مباح أو تركه ) كقيام أو قعود ( لم يلزمه الفعل أو الترك ) روى أبو داود حديث لا نذر إلا فيما ابتقى به وجهه الله ( لكن ان خالف لزمه كفارة بين على المرجح ) فى المذهب كما فى المحرر وفى قول أو وجهه لا كفارة و يؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف فى نذر المعصية ان خولف ورجح فيه عدم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر المباح المذكور وفى شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة فى الثلاثة ( ولو نذر صوم أيام نذر تجبيلها ) مسارعة الى براءة الذمة ( فان قيد بتفريق أو موالاته واجب ) ( جازا ) أى التفريق والموالاته

( قوله حدثت نعمة الخ ) خرج بالحدث النعمة المستمرة والنعمة هنا أعم مما فى سجود الشكر وكذا النعمة ( قوله كان شفى الخ ) وان كرره ولو بعد طول الفصل ويعلم الشفاء بقول عدل روايته وفى التجربة ما مرفى التيمم ولا يصح ان علق بمشيئة الله تعالى ( قوله أو غيره ) كعتق وصلاة وصدقة ومال للفقراء أو لمعين ولوجنبنا ورقيقا ويشترط عدم ردّه لايت إلا فى نحو مشهد صالح ينتفع به بسراج مثلا وللمعين المطالبة به ولو قال ان شفى الله مريضى عمرت مسجد كذا أو دارز يد أو فلى ألف دينار فلفو وكذا الوقال العتق يلزمى ما فعلت كذا أو فعلته أولا أفعله أولا فعلته إذ لا تعليق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا الرملى ان نوى الالتزام تخير كندر اللجاج ولو قال مالى صدقة فلفو أو إن دخلت الدار فمالى صدقة فكندر اللجاج أو إن شفى الله مريضى فمالى صدقة فلفو فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالى طالق فان نوى النذر فكاللجاج وإلا فلفو ولو قال جعلت هذا لاني <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صح وصرف فى مصالح الحجرة الشريفة ولو قال ان حصل لى كذا جئت له بكذا فلفو ( قوله فيلزمه ذلك ) لاعلى الفور ولو بقر به ماله إلا لمعين وطالب كما مر وهذا يسمى نذرا المجازاة لأنه فى مقابلة غيره ومعنى لزومه تعلقه بذمته ويجب الوفاء به نعم قال الزركشى ان نوى به الميعن لزمه فيه كفارة فراجع ( قوله ولا يصح نذر معصية ) لذاتها وألازمها ولا مكروه كذلك ولا خلاف الأولى كذلك ( قوله ولا واجب ) أى عبنى ( قوله مباح ) أى فى أصله وان طلب ندبا لنحو تقوى على عبادة ( قوله على المرجح ) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه وقول شيخنا الرملى يحتمل عدم الكفارة على ما اذا خلا عن حث ومنع وتحقيق خبر وإضافة الى الله تعالى وإلا ففيه الكفارة وهذا جمع بين الكلامين انتهى غير مستقيم إذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم إحالة مالا كفارة فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن فى محبة النذر مع الحث ونحوه نظرا لأنه خال عن صفة الله تعالى وأيضا فى جعل ما ذكر من نذر المباح نظرا لأنه التزام قر به على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول الله على أن أقوم مثلا أو ان شفى الله مريضى فله على أن أقوم وهذا لا كفارة فيه وكذا يقال فى المعصية والواجب فتأمل ذلك وحوره فانه مما لا وجه للعدول عنه ( فائدة ) قال شيخنا فى شرحه يقع كثيرا من اقترض من آخر مالا أن يندر لمقرضه كل يوم كذا مادام القرض أو شئ منه فى ذمته والمرجح محته لأن فيه نعمته مرج القرض ودفع نعمة المطالبة به ولو لم يقل أدنى منه ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تقطاع ديومة السكل ( فرع ) لو جمع فى نذر بن ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالى وهلك مال زيد أعقبت عيسى أو طلقت زوجى فلكل حكمه ويلزمه فى الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة ( قوله صوم أيام ) أى غير معينة ( قوله نذر تجبيلها ) الا لنذر أو فوت ما هو أهم ( قوله وجب ذلك ) أى التفريق أو الموالاته ولا يجزى أحدهما عن الآخر فلونذر عشرة أيام متفرقة فصام عشرة متوالية حسب له منها خمسة فقط وهى الافراد والخسة باطلة ان علم والا فنقل مطاق ولونذر عشرة متوالية فصام عشرة متفرقة فالوجه أنه لا يقع شئ منها عن النذر لفوات الشرط مع عدم تصور القضاء وفى وقوعها فلا مامر نعم ان وصل اليوم الأخير بصوم تسعة بعده متوالية حسب من العشرة ( قوله جازا ) بألف التثنية بدليل تفسير الشارح وغيره وفى بعض النسخ سقوط الألف ولعله من الناسخ لتوهمه أنها مكررة مع الألف بعدها فراجع

هو من المباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادى فلي تأمل وفى فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره فى شرح الروض [ قوله ان حدثت نعمة ] ظاهر اطلاقه أنه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة للحصول [ قوله نذر تجبيلها ] أى مالم يعارض معارض من جهاد أو مشقة فى سفر [ قوله بتفريق ] ظاهره ولو لم يمين مقدار التفريق وهو ظاهر

(لوسنة معينة) كسنة كذا أوسنة من الفد أو من أول شهر كذا (صامها) عن نذره الا مذكر في قوله (وأفطر) أى منها (العبد) أى يرميه (والشرقي) أى أيامه الثلاثة لأنها غير قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لأنه غير قابل لصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لأنه غير داخل فيه لما تقدم (وان أفطرت بحيض ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لأيامهما (في الأظهر) لأنها قابلة للصوم (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأظهر لا يجب) وبه قطع الجمهور والله أعلم (لأنها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (٣٩٠) (وان أفطر يوما بلاعذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة

فان شرط التتابع وجب) استئنافها (في الأصح) وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين لقو (أو غير معينة وشرط) فيها (التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق ويقضيها بآعامتصلا بآخر السنة) ليني بنذره (ولا يقطعه حيض) أى في زمنه (وفي قضاؤه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم بشرطه) أى التابع (لم يجب) فيصوم كيف شاء (أو يوم الاثنين أبدا لم يقض أثنى رمضان) اللازمة وهي أربعة لعدم دخولها في النذر لما تقدم (وكذا العيد والتشريق) الأيام الخمسة لا يقضى أثنائها (في الأظهر) لما ذكره والثاني يقضيها لأن مجيء الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف بترجيحه

(قوله سنة معينة) وتحمل على الملاية ان لم يقدر بغيرها (قوله لأنها) أى أيام الحيض والنفاس وهو شامل لما لو اختلفت عاداتها أو جلته بدواء ونحوه فراجع (قوله بلاعذر) هل منه نسيان النية لئلا راجعه أما بالعدول فان كان لشقة تبيح الفطر للقيم كالمرض ونحوه فلا قضاء حضرا كان أو سفرا أو لعذر السفر مع عدم المشقة لو صام وجب القضاء قاله شيخنا تبعنا شيخنا الرملي فراجع (قوله فان شرط التتابع) ولو بنية قاله شيخنا في شرحه (قوله وجب استئنافها) وان كان فطره لعذر كمرض وجنون كافى الكفارة قاله شيخنا أيضا فتأمل (قوله عن فرضه) خرج بالوصاء عنه غيره فهو باطل ويقع التتابع حينئذ ويوجب الاستئناف وكذا لو أفطره وهذا شامل لجميع رمضان ولبعضه ولو يوما منه فراجع وحره فان الوجه فيه أنه لا يقطع التتابع مطلقا لأنه لم يدخل في النذر في وقته والتقييد بقوله عن فرضه بيان لما هو عنه لا قيد لخروج غيره فتأمل وراجع (قوله ويقضيها) أى أيام رمضان والعيد والتشريق (قوله تباعا) أى متتابعة متصلة بالسنة ولا يضر لو تخللها ما لا يقبل الصوم مثلا (قوله ولا يقطعه حيض) ومثله النفاس ولا يجب قضاؤه أيضا الحائضا الحيض الذى شأنه التكرار وخرج بذلك المرض ولو جنونا والسفر فقياس ما مر وجوب الاستئناف فراجع (قوله فيصوم كيف شاء) فان صام شهورا ولو غير متوالية فهي اثنا عشر شهرا بالهلال ويقضى أيام العيد والتشريق والحيض والنفاس ورمضان قاله شيخنا وفي قضاء الحيض والنفاس نظر كما مر نعم ان كانت تخلو عنه في شهور وصامت غيرها فوجوب القضاء له وجه لتقصيرها وان صام أياما فهي ثلاثمائة وخمسة أوسنة وخمسون يوما لأن ذلك مقدار الاثنى عشر شهرا العربية وقولهم يصوم ثلاثمائة وستين يوما فيه نظر لأنه ليس بمقدار السنة العربية كما علمت ولا بمقدار السنة القبطية لأنها ثلاثمائة وستة وستون يوما فراجع ذلك وحره (قوله وكأن وجهه الخ) مردود لأنه لم يعهد نعم نقل ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي أن حذفها وإثباتها

[قوله وأفطر العيد الخ] وذلك لأنها لا تصح عند التعيين فالأولى أن لا تدخل عند الإطلاق [قوله فان شرط التتابع وجب] قال الماوردي ولو بالنية لكن صحح الرافعي أن نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيها لو نذر اعتكاف شهر أقول اعلم في غير المعين فلا تخالف [قوله ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه] خرج بالوصاء عنه عن نذر أو تطوع فانه لا يصح وينقطع التتابع به قطعاً [قوله أظهرهما لا يجب] لك أن تقول قضاؤهما أولى من العيد ورمضان فليتأمل [قوله فيصوم كيف شاء] أى اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفريق فانه يلزمه كاسلف نظيره [قوله ان سبقت الكفارة] قال ابن الرفعة إلا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لأنه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه اه وهو محل توقف [قوله وأضافه المصنف الخ] الذى في الزركشى قلا عن

الفرأ

(فلولزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامها ويقضى أثنائهما) لنذره (وفي قول لا يقضى

ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول أظهر والله أعلم) رجعه في الروضة أيضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة والأقول ناظر الى وقت الأداء والثاني الى وقت الوجوب (فتبينه) ذكر الجوهرى في جمع اثنين أثنان وبه عبر في المحرر وغيره معرقا باللام وأضافه المصنف هنا حاذفا نونه وقال في شرح المذهب قول الشيخ أثنان رمضان صوابه أثنان بحذف النون انتهى وكأن وجه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها أنها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على الحلف بقاء يكون لياها كما نقل عن ضبط المصنف في اللوامين

ترجيح عدم القضاء ولعل  
السكوت عن زيادته للعلم  
به من الزيادة السابقة  
ولو كان له عادة غالبية فعدم  
القضاء فيما يقع فى عاداتها  
أظهر (أو) نذر (يوما  
بعينه لم يصم قبله) والصوم  
بعده قضاء (أو يوما من  
أسبوع) بمعنى جمعة (ثم  
نسيه صام آخره وهو الجمعة  
فان لم يكن هو وقع قضاء)  
وان كان هو وقع أداء  
(ومن شرع فى صوم نفل  
فنذر أتمامه لزمه على  
الصحيح) والثانى لا يلزمه  
لأنه نذر صوم بعض اليوم  
(وان نذر بعض يوم  
لم ينقذ) نذره لأنه غير  
معهود شرعا (وقيل) ينقذ  
(يلزمه يوم) أقل المعهود  
(أو يوم قدوم زيدا فلا يظهر  
انقاده) والثانى قال لا يمكن  
الوفاء به لاتقاء تبييت  
النية المشترط لاتقاء العلم  
بقدومه قبل يومه وأجاب  
الأول بإمكان العلم بقدومه  
قبل يومه فيبييت (فان قدم  
ليلا أو يوم عيده أو فى  
رمضان فلا شئ عليه)  
لعدم قبول الأولين للصوم  
والثالث لصوم غيره (أو  
نهارا وهو مفطر أو صائم  
قضاء أو نذرا وجب يوم  
آخر عن هذا) نفوات  
صومه (أو وهو صائم فلا  
فكذلك وقيل) لا يل

لثان (قوله وتقضى زمن حيض ونفاس فى الأظهر) مرجوح والمعتمد عدم القضاء كاد كره عن  
الروضة (قوله لم يصم قبله) فلا يصح عنه ويأتى ان علم (قوله والصوم بعده قضاء عنه) سواء صام  
نظيره أو غيره وهذا ان عينه بوقته أو بأسه ووقته معا فان عينه بأسه فقط كيوم خميس فله صوم  
أى خمس شاء ولا يتصور فيه القضاء ولا يصح صوم يوم غيره عنه ويستقر فى ذمته بمضى أول خميس  
بعد النذر فلو مات قبل صومه عصى (قوله بمعنى جمعة) بيان للراد من الأسبوع ولتصور القضاء  
فيه كذا قيل وهو لا يستقيم إذ الأسبوع والجمعة ليس فيهما تعيين وقت فلا يتصور فيهما القضاء الا  
ان عينه كأول شهر كذا أو آخره وانما قوله الشارح للأسبوع لأنه اسم للجمعة أيام ولا يلزم أن  
يكون آخرها يوم جمعة بخلاف الجمعة فتأمل (قوله وهو يوم الجمعة) هذا بناء على أن أول الأسبوع  
يوم السبت وهو المعتمد وصح نذر يوم الجمعة لأنه مندوب فى نفسه وانما المكروه افراده حتى لو  
قيد نذره بالافراد لم يصح نذره (قوله ومن شرع فى صوم نفل) ليس الشرع والصوم قيدا والمراد  
أن ينذر أتمام نفل شرع فيه سواء كان متلبا به أولا أو كل نفل شرع فيه (قوله لزمه الاتمام)  
لأنه الصوم بل هو باقى على النفلية وانما يحرم الخروج منه ولا يجب فيه تبييت النية وفى تعليل الوجه الثانى  
نظر (قوله بعض يوم) وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض الفسك وبعض  
الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه الفسك كاملا والطواف كاملا أو اذا فعله يقع قدر ما نذره واجبا  
وغيره فلا أو يفرق بين الفسك والطواف والذي يتجه فيهما الثانى لكن لا يخرج عن النذر الا بفعل  
الجميع فى الفسك وكذا فى الطواف ان قلنا بالمرجوح إنه لا يندب بالتطوع بنحو طوفة منه وعلى هذا  
لو قصد فى نذره الاقتصاد على البعض الذى نذره لم ينقذ نذره على نظير ما مر فى افراد يوم الجمعة فراجع  
(قوله يوم قدوم زيد) خرج أمس يوم قدومه فلا يصح نذره على المعتمد الذى صححه فى المجموع  
ونقل خلاف ذلك عنه سهو قاله شيخ الاسلام لكن الجواب الآتى ربما يخالفه فيستجهحه نذره أيضا كما  
هو الوجه الوجه فراجع (قوله أوليلا أو يوم عيده) أو نثر بقى أو فى يوم حيضها أو فى نفاسها (قوله  
فلا شئ عليه) قال الرافى ويندب أن يصوم اليوم التالى لليل فى الأول ويوما فى الثانى شكرا لله تعالى  
(قوله وهو مفطر) أى لا ينحو جنون والافلا شئ عليه (قوله أو صائم قضاء) أو نذرا وجب يوم آخر قال  
الامام الشافى رضى الله عنه وأحب أن يعيد ذلك القضاء والنذر لأنه تبين أن ذلك مستحق الصوم

الفراء أنه يجمع على أثنين وأثنائى يحذف النون وقال إنها فى عبارة المصنف بفتح الباء ويجوز التسكين نحو  
أعطيت القوس باريا [قوله لم يصم قبله] كالواجب بالشرع [قوله صام آخره] القياس صوم الأسبوع  
كله ولكن امتنعوا من ذلك لأن النية تكون مترددة لكن هذا قد يشكك بما لو نذر أن يصلى فى ليلة  
القدر حيث قالوا يلزمه إيقاع تلك الصلاة فى جميع ليالى القدر [قوله وهو الجمعة] ذهب البيهقى الى أن  
أول الأسبوع الأحد وأطال فى بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولاً أن أول الأيام الأحد وأول  
الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أيد كونه الأول الأحد بأن الاثنين سمي بذلك لأنه تانى  
الأسبوع وكذا سمي الخميس لأنه خامسه [قوله وان كان هو الخ] انظر كيف يصح نذر الجمعة مع  
أن صومه منفردا مكروه [قوله وقيل ينقذ] يحتاج الأول الى جواب عما لو نذر بعض ركعة فانه  
يلزمه ركعة على ما فى تكملة الزركشى لكن الذى صوبه غيره عدم اللزوم [قوله أو نذرا] ظاهره  
ولو كان ذلك النذر تعلق بهذا اليوم بعينه وفى كلام الماوردى الحاق مثل هذا برمضان .  
(فرع) لو كان مفطرا لجنون فلا قضاء [قوله وقيل يجب تيممه] أى فلا بد من نية النذر من الآن .

(يجب تيممه ويكفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدومه والصحيح أنه



بعده) أى بعد قدومه (فقدما  
 في الأر بقاء وجب صوم  
 الخيس عن أول النذرين  
 ويقضى الآخر) يوم .  
**(فصل)** اذا (نذر المشى  
 الى بيت الله تعالى) ناويا  
 الكعبة (أو اتيانه فالذهب  
 وجوب اتيانه بحج أو  
 عمرة) وفي قول من طريق  
 لا يجب ذلك جلا للذرع على  
 الجائر والأول بحمله على  
 الواجب وان لم ينو الكعبة  
 فقبل يحمله عليها والأصح  
 لا يصح نذره (فان نذر  
 الاتيان لم يلزمه مشى) فله  
 الركوب (وان نذر المشى  
 أو أن يحج أو يعتزم ماشيا  
 فالأظهر وجوب المشى)  
 والثاني له الركوب (فان  
 كان قال أحج ماشيا فن  
 حيث يحرم) من الميقات  
 أو قبله (وان قال أمشى  
 الى بيت الله تعالى فن  
 ديرة أهله) يمشى (في  
 الأصح) والثاني يمشى من  
 حيث يحرم (واذا أوجبت  
 المشى فركب لعذر أجزاءه  
 وعيه دم في الأظهر)  
 لتركه الواجب والثاني لادم  
 عليه كولو نذر الصلاة قائما  
 فصلى قاعدا لجزءه لاشئ  
 عليه (أو بلا عذر أجزاءه  
 على المشهور) لأنه لم يترك  
 الاهيئة التزمها (وعليه

لتبرهما (قوله من أول النهار) وهو الذي تقدم ترجيحه لأن الصوم لا يقبض و بذلك فارق ما لو  
 نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فانما يلزمه من وقت قدومه وعلم من الجواب المتقدم أنه لو أخر بقدمومه  
 غدا وبيت النية صح صومه وأجزأه ان قدم ولا يضرك تردده في قدومه وعدمه حيث كان الخبر عدلا  
 أو صدقه كما مر في اخبار هلال رمضان (قوله عن أول النذرين) فان صامه عن الثاني أجزأه عنه مع  
 الاثم و يصوم الذي بعده عن الأول (قوله ويقضى الآخر) في كونه قضاء نظر فتأمله .

**(فصل)** في نذر اتيان الحرم المسكى أو غيره وما يحمل عليه ألفاظ نذر العباداة أو غيرها وما ينفع ذلك (قوله  
 نذر) ولو داخل المسجد أو الكعبة (قوله ناويا الكعبة) وكذا لو ذكرها بالأولى ومثل الكعبة سائر  
 أجزاء الحرم كدار أبي جهل وجبل أبي قيس وخرج بما ذكر سائر المساجد ولومسجد المدينة والأقصى  
 فلا يصح نذر المشى اليها ولا اتيانها ولا زيارتها نعم يصح نذر زيارة من فيها كقبره صلى الله عليه وسلم وغيره  
 (قوله نذر اتيانه) أو الذهاب اليه أو الانتقال اليه أو المضي اليه أو المشى اليه أو مسه ولو بشو به وبجري ذلك  
 في سائر أجزاء الحرم كحجر ولو نذر المشى مثالا الى عرفات فان نوى الحج لزمه والا فلا (قوله بحج أو عمرة)  
 وان نفاه في نذره لأنه شديد التعلق و بذلك فارق بطلان نذر الأنحية مع نفي التصديق بها (قوله لا يجب  
 ذلك) أى الاتيان والفكس فيندب وهو يفيد انعقاد نذره مطلقا وان الخلاف في الوجوب أو الندب فتأمل  
 (قوله فان نذر الاتيان) أى غير المشى وهذا تفصيل للذكر قبله (قوله أو ان يحج الخ) أو عكس ذلك  
 (قوله وجوب المشى) وصح نذره لأنه مندوب وان كان الركوب أفضل منه ولذلك لا يصح نذر الحفاء الا في  
 محل يندب فيه ومحل محبة نذر المشى ان كان حال النذر قادرا عليه والا فلا ويلزمه الفكس راكبا ولادم عليه  
 وبذلك علم محبة نذر المضروب للفكس وللشى فيه ولا يلزمه المشى فان قيد فيه أن يفعل بنفسه لفانذره له  
 (قوله الثاني له الركوب) كالمونذر الصلاة فاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تدارا كمال المال وبأن المنذور  
 هنا وصف وذاك جزء فهو كجزاء بدنة بدلا عن شاة منذورة (قوله أحج) أو أعتزم ماشيا أو أمشى حاجا  
 أو معتبرا (قوله أو قبله) وكذا بعده وان أتم لجاوزته الميقات مريدا للفكس قال شيخنا ويلزمه اذا جاوزه  
 مريدا راكبا دمان للجوازاة وركوب وفي وجوب دم الركوب نظر فراجع (قوله من ديرة أهله)  
 المراد من ابتداء سيره للفكس والأفضل له تأخير الاحرام الى الميقات (قوله فركب) ولو جزاء يسيرا ولا يتعدد  
 الدم بتعدد الركوب الا ان تخلله مشى من المنذور لا نحو حوط وترحال ونزول قضاء حاجة وهكذا متى فسد نسك  
 سقط عنه وجوب المشى فيه وانما يلزمه المشى في القضاء لأنه المجزئ عن النذر قال الدمبرى وانما يلزمه المشى  
 في القضاء في محل ركب فيه في الأصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله لعذر) وهو ما يبيح القعود في الصلاة  
 (قوله والثاني الخ) وفرق بأنه عهد لزوم الدم في الحج مع العذر .

**(فصل : نذر المشى الخ)** [قوله وجوه اتيانه] قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذر ين يحمل على ما ثبت له  
 أصل في الشرع فن نذر أن يصلى يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة  
 لحج أو عمرة فحمل النذر عليه اه [قوله لا يجب ذلك] الظاهر أن مرجع الاشارة للحج والعمرة وأما الاتيان  
 فواجب ويحتمل عدمه أيضا [قوله وان نذر المشى] أو ان يحج ولو نوى حجة الاسلام [قوله وجوب المشى] أى  
 لأنه جملة وصفافي العبادة كالمونذر أن يصلى قائما [قوله فان كان قال أحج ماشيا فن حيث يحرم] مثله عكسه  
 [قوله أو قبله] قال الزركشى من تفقحه أو بعده [قوله والثاني الخ] به تعلم أنه مجزئ فقطعا [قوله فصلى قاعدا  
 الخ] والجواب أن الصلاة لا تصح بالمال بخلاف الحج أشار اليه الشافعى رضى الله عنه [قوله لترفعه بتركها]

دم ( لترفعه بتركها) والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المسكتين شاة وفي قول أى  
 بدنة وجوب المشى فيأذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحالين وقبل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافضى

يتردد في خلال أعمال  
النفسك لفرض تجارة  
وغيرها فله أن يركب  
ولم يذكره وسكت عليه  
في الروضة (ومن نفر  
حجا أو عمرة لزمه فله  
بنفسه) ان كان صحيحا  
(فان كان مضموبا اسقناب)

كان حجة الاسلام (ويستحب  
تجليله في أول) زمن  
(الامكان) مبادرة الى  
براءة النمة (فان تمكن  
فأخرفات حج من ماله)  
وان مات قبل التمكن فلا  
شيء عليه كحجة الاسلام  
(وان نذر الحج عامه  
وأمكنه لزمه) فيه (فان  
منعه مرض) بعد الاحرام  
(وجب القضاء أو عدو)  
أو سلطان أو رب دين  
لا يقدر على وقائه (فلا)  
قضاء (في الأظهر) أو  
صده عدو أو سلطان بعد  
ما أحرم قال الامام أو امتنع  
عليه الاحرام للعدو فلا  
قضاء على النص وخرج  
ابن مريج قولا بوجوبه  
وحكى الامام هذا الخلاف  
في المرض وان لم يمكنه في  
العام قال في التتمه بأن كان  
مرضا وقت خروج الناس  
ولم يتمكن من الخروج  
معهم أولم يجد رفقة وكان  
الطريق غسوقا لا يتأتى  
للاحد سلوكه فلا قضاء

(قوله والقياس الخ) هو المعتمد وخلال النفسك ليس قيدا بل المراد ما ليس من سير النفسك .  
(فرع) هل من الركوب السفينة تردد فيه شيخنا ومال الى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا  
عرفا اذ لا يبحث به من حلف لا يركب وفيه نظر أما أولا فلأن المذوور هنا المشى وهذا لا يسمى مشيا  
اتفاقا وأما ثانيا فلأن المراد بالركوب هنا ما يقابل المشى وهذا مما يقابله قطعاً مع أن كون ركوب  
السفينة لا يسمى ركوبا عرفا فيه منع ظاهر فان قيل لا يتبادر الى الفهم . قلنا يشاركه في ذلك ركوب  
نحو غزال وقد فتاوى (قوله لزمه) بحسب ما التزم مفردا أولا (قوله اسقناب) فان عجز عن الاسقناب  
أيضا وقات عام النذر قبل صحته فلا قضاء عليه (قوله ويستحب) نعم ان خشي العضب وجب  
التجليل (قوله فان تمكن) بتوفر شروط الوجوب واذا شئ المعضوب بعد حج غيره عنه لم  
يقع له بل للأجير ويلزمه الحج بنفسه ويرجع على الأجير بما أخذه كما قالوه في حجة الاسلام  
وقد يفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجعها (قوله لزمه فيه) ويقع عن النذر ان لم يكن عليه حجة  
الاسلام والواقع عنها وكأنه نذر تجليلها فان لم يحج فيه أو لم يعين عالما لم يقع حججه عنهما بل عن  
حجة الاسلام وان نوى به النذر وحده لأنه لا يقع عن غيرها مع بقائها (قوله فان منعه مرض  
وجب القضاء) ومنه نحو الجنون والاعماء ومثله خطأ الطريق أو الوقت أو النسيان لهما أو لأحدهما  
أو للنفسك (قوله بعد الاحرام) قيد لوجوب القضاء (قوله أو عدو) عطف على مرض أى أو منعه  
عدو فلا قضاء الخ فهو من المنع الخاص به بعد الاحرام (قوله أو صده) هو عطف على منعه وهذا  
من المنع العام له ولغيره بعد الاحرام (قوله للعدو) ومثله السلطان وهذا يشمل الخاص والعام (قوله على  
النص) هو المعتمد (قوله وخرج) أى من النص في قضاء نذر صوم يوم كاتقتم (قوله في المرض)  
أى بعد الاحرام فيكون فيه طريقان والمعتمد منهما طريق القطع بوجوب القضاء كما تقدم (قوله  
فان كان مريضا) هذا مفهوم القيد المتقدم بقوله بعد الاحرام (قوله هذا) أى ما ذكره بقوله وان  
منعه الخ وحاصله من حيث الخلاف أنه لا خلاف في المرض قبل الاحرام بعد القضاء وكذا لا خلاف  
في وجوب القضاء فيه بعد الاحرام أو فيه طريقان وأن غير المرض ان كان خاصا وبعد الاحرام  
فيه قولان والافيه النص والتخريج ومن حيث الحكم أنه لا قضاء الا في المرض بعد الاحرام  
لأنه لا يجوز التحلل فيه الا بشرط بخلاف غيره وتقدم وجوب القضاء في النسيان وغيره مما ألحق به وقد كنت  
ذكرت عن شيخنا ما يخالف هذا فليحذر وسكت الشارح عن ذكره مقابل الأظهر ما لعدو كروضة  
له كما يؤخذ من الإشارة السابقة أوله من مقابل النص أوله بذلك (قوله أو نذر صلاة) أى معينه بخلاف  
ما لو نذر صلاة جميع النوافل دائما أو أن يقوم فيها كذلك أو سجد نحو ثلاثة عند مقتضيتها كذلك لم

أى كالحرم اذا تطلب [قوله وجب القضاء] كالأمر بالصوم سنة معينة فافطر فيها بعذر المرض قاله الزركشى  
قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في التي بعدها قال أعني الزركشى وأما العدو فكأن حجة الاسلام  
اذا صد عنها في أول سنى الامكان ويفارق المرض لاختصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض  
هذا هو النص وخرج ابن مريج قولا أنه يجب لأن باب النذر أوسع من واجب الشرع قال ومسألة المرض  
مقيدة بما بعد الاحرام بخلاف مسألة العدو [قوله أو عدو الخ] عبارة الروضة أو منعه عدو أو سلطان وحده  
اه وبه تعلم الفرق بين المنع والصد أى المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده بالصد المنع العام له ولغيره [قوله  
بأن كان مريضا] أى ولم يحرم [قوله هذا] أى ما ذكر في الشرح والمثلن نم عبر في الروضة في مسألة المرض  
بالمذهب الذى قطع به الجمهور قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في العدو اه وقد أشار اليه في المتن

عليه لأن المذوور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالاتق حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصلها في المسألة (أي غير صلاة الصوم)

ينعقد نذره لما فيه من إبطال رخصة الشرع (قوله في وقت) أي معين ولو نذر صلاة ركعتين فاحرم بأرجح لم يصح على المعتد وقال النووي بجواز موله تشهدان أو تشهد واحد وان نذر تشهدين لزماه أو نذر صلاتين لم يكفه صلاة بسليمة واحدة (قوله فنعه مرض) أي من فعلها لم ينه عن فعل ذلك فيه والا لم يصح النذر ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات أو أحبها إلى الله في ليلة القدر أو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها أحد فليطف وحده كإمر وعجزه عن القيام فيها بالمرض فله فعلها جالساً ومن المرض الأغماء وفارق عدم وجوب صلاة يوم استغرقه الأغماء بأن النذر لا يتكرر وعن شيخ شيخنا عميرة وجوب ما فات بنحو الحيض هنا لذلك وقياس ما سر خلافه وهو الوجه فراجع (قوله أو عدو وجب القضاء) للصلاة والصوم أما في الصلاة بأن منعه من فعلها كإمر أو أكرهه على فعل مبطل لها واستشكل منع العدو للصوم لأنه لا يمكن المنع من النية والإكراه على تعاطي الفطر لا يبطله وقد يقال إن ذلك بيان لحكمه لو وجد أو أن هذا قول الرافعي القائل بطلانه بالإكراه كإمر في بابه والمصنف تبعه بذكره ولم يفتيه لما مر له من تصحيح خلافه كأنه لم ينه على ما تقدم في نذر صومه سنة معينة بأنه لا يجب قضاء ما فات منها بالمرض على الراجح المعتد ففعل ما هنا مبني على المرجوح الذي هو طريقة الرافعي فافهم ذلك فانه بمماثل العتور عليه إلا بتوفيق (قوله وجب القضاء) ويجب فعل الصلاة في الوقت المعين كيف أمكن كإتيان الفرض الأصلي (قوله هذا الثوب) يفيد أنه ليس المراد بقوله هدياً ما ينصرف إليه الهدى الشرعي وإنما المراد به التصديق بشئ مخصوص كزيت وشمع وغيرهما سواء كان في الذمة أو معيناً ولو عين نجماً تعين ولو أطلق ما في الذمة كفي أقل متمول من غير نجس وبما ذكر سقط ما لبعضهم هنا نعم في حجة نذر العين من النجس تأمل (قوله لزمه حله) إن أمكن ومؤنته عليه فإن عجز عنها بيع منه جزء لها (قوله إلى مكة) أي حرمها إن لم يعين موضعاً منه والافق إليه ولو عين وقتاً لم يعين (قوله بعد ذبح الخ) قال شيخنا إن كان مما يجزئ في الأضحية والإلزامه صرفه لهم حياً فإن ذبحه ضمن نقصه وفيه نظر فراجع (قوله على من بها) ما لم يعين الناذر غيرهم كسترها وطيبها والأوجب صرفه فيما نواه كزيت للوقود أو احتيج إليه والبيع وصرف ثمنه في مصالحها كإتيان الفقار ونحوها مما يشق نقله وليس لها كمكة التعرض له فيه ولا أخذه (قوله من الفقراء الخ) وهم من يصح صرف زكاة المسكين عليهم ويعمهم به إن انحصروا وأمكن والا كفي ثلاثة منهم (قوله على أهل بلد) شمل ما لو كان فيهم كافر أو كانوا كلهم كفاراً وسلوك واجب الشرع بالنذر في نحو ذلك من حيث وجوب صرفه وتخصيص أهله ونحو ذلك كما يأتي في نذر الرقبة الكافرة في شرح شيخنا أن شرط صحة النذر أن لا يكون أهل البلد كفاراً لأن النذر لا يصرف للكفار فراجع (قوله لزمه) أي صرفه إلى فقرائه ولو بنبر ذبح لأن نذر الذبح لا يصح إلا بالحرم ويعمم أهله كإمر ولا يجوز نقلها إلى غيرهم ولو نذر التصديق على ميت أو قبره فإن لم يقصد تملكه وجوز عرف بصرف ذلك لأهل عمله صح النذر والافلا ولو نذر تصديقاً بشئ عن مريض إن شفي فشفي جاز صرفه له إن لم تلزمه نفقته (قوله في مكان) بخلاف الزمان كإمر (قوله إلا المسجد الحرام) هذا الاستثناء من حيث الشخص فلا نذر فرضاً أو نقلاً في مسجد لزمه في أي مسجد شاء

في وقت فنعه مرض أو عدو وجب القضاء لتعين الفعل في الوقت (أو) نذر (هدياً) كأن قال لله حلى أن أهدي هذا الثوب أو المشاة إلى مكة (لزمه حله) إلى مكة والتصديق به بعد ذبح ما يذبح منه (على من بها) من الفقراء أو المساكين (أو) نذر (التصدق على أهل بلد معين لزمه) سواء مكة وغيرها (أو) نذر (صوماً في بلد لم يعين) فله الصوم في غيره سواء عين مكة أم غيرها (وكذا صلاة) نذرها في مكان لم يعين (إلا المسجد الحرام) فيتعين (وفي قول ومسجد المدينة والأقصى قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأظهر)

حيث لم يحك فيه خلافاً [قوله إلى مكة] قال الزركشي أو أطلق [قوله وكذا صلاة] فرق ابن الرضا بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارع عهد منه النظر إلى الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فانه لم ينظر فيها إلى مكان معين قال ولا يشك على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لأن الشارع نظر فيه إلى إمكانية خصوصية بخلاف الصلاة اهـ واعلم أن حكم الاعتاق في نذره في المساجد كالصلاة على الراجح .

تعيينهما كالسجد الحرام والله أعلم) لاشتراك الثلاث في عظم الفضيلة ونظرا لقول الآخر إلى أنهما لا يتعلق بهما نسك بخلاف الأول وهما  
التعيين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويقوم أحدهما مقام الآخر في أحدهما وجهين ومصحح في الروضة ثالثا زاده أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون  
عكسه كالصحيح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين (٢٩٥) لانتد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

وحديث الامام أحمد صلاة  
في مسجدي هذا أفضل  
من ألف صلاة فيما سواه إلا  
المسجد الحرام وصلاة في  
المسجد الحرام أفضل من  
مائة صلاة في مسجدي  
(أو) نذر (صوما مطلقا  
فيوم) لأنه أقل ما يفرد  
بالصوم (أو أياما فثلاثة)  
ذكره الامام (أو) نذر  
(صدقة فيما) أي بأي شيء  
(كان) بما يتجول كدائقي  
ودونه (أو) نذر (صلاة  
فركعتان) أقل واجب منها  
(وفي قول ركعة) أقل جائز  
منها (فصلي الأول يجب  
القيام فيها مع القدرة)  
عليه (وعلى الثاني لا) يجب  
فيما يأتي به (أو) نذر (مقتا  
فعلى الأول) المبني على  
واجب الشرع عليه (رقبة  
كفارة) بأن تكون  
مؤمنة سليمة من العيب  
(وعلى الثاني) المبني على  
جائز الشرع عليه (رقبة)  
فتصدق بكافرة معيبة  
(قلت الثاني هنا أظهر  
والله أعلم) رجحه في  
الروضة أيضا (أو) نذر  
(عتق ككافرة معيبة  
أجزاء كاملة فان عين

ولا يتعين ما عينه (قوله تعيينهما) وخرج بهما مسجد قباء فلا يتعين وإن صح الحديث أن ركعتين فيه تعدل  
عمرة (قوله ومصحح في الروضة) هو المعتقد (قوله وتقدم الخ) وتقدم هناك أن الصلاة في المسجد  
الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة وبمائتين في الأقصى وبمائة ألف فيما سواه وأن الصلاة في  
مسجد المدينة بصلتين في الأقصى وبألف صلاة فيما سواه وأن الصلاة في الأقصى بخمسمائة فيما سواه  
(قوله مطلقا) أي عن عدد وإن وصفه بدهر طويل أو حقب أو كثير بالثلاثة أو الموحدة سواء ذكر ذلك  
معرفا أو منكرًا أو قال شيخنا إن عرف العصر والعصر جعل على بقية عمرة (قوله أو أياما فثلاثة) وكذا الأيام  
وهو مشكل بما مر من الروس وقال الخطيب هنا يلزمه جميع الأسبوع (قوله صدقة) وإن وصفها بعظم  
أو نحوه (قوله فركعتان) أي بسلام واحد فلو زاد عليهما لم يصح إحرامه على المعتقد عند شيخنا (قوله  
الثاني هنا أظهر) نظرا لتسوّف الشارع إلى فك الرقاب (قوله أجزاء كاملة) وإن قدر على ما عينه  
(قوله تعيين) ولا يلزمه بدلها ولو تلفها هو أو أجنبي وله أخذ بدلها منه ملكا لا يتصرف فيه (قوله أو نذر  
صلاة قائما) أي نذر القيام في صلاة فليزمن معين فلا يرد ما اعترض به عليه (قوله طول قراءة) ويكفي  
حصولها في الركعة الأولى كالجمعة وغيرها ما لم يرد أكثر ويكفي فيه أقل زيادة على ما يندب لامام غير  
محصورين على المعتقد (قوله أو الجماعة) سواء في الفرض أو النفل ما لم يكره تطويلها أو يصح نذر الحصة  
الطبا من خصال الكفارة النجيرة وهي العتق دون غيرها على المعتقد ومتى خالف شيئا مما ذكر من الأوصاف  
وفات لا يقضي نعم لو نذر الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في غير القيام آخر قراءتها لما بعد السلام فلا  
خوف قبلها وإن طال الفصل كما هو ظاهر كلامهم ويتجه أنه لا يلزمه قراءتها أصلا لأن طلبها صاف وقت  
كرامتها كالجواز ابتداء ونظيره ما لو نذر أن يصلي ركعتين كلما عطس فعطس وقت الكراهة فراجعه .

#### (كتاب القضاء)

بالمدة اللازمة ونحوه وشرعا الحكم بين الناس كذا ذكره أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل من الجهاد ويحتاج  
الممول وممول ومولى فيه ومحل ولا يوصيخه والمولى هو الامام الأعظم وأتابه **قوله** وشرطه فهو تصرفه فيما  
تولى فيه وأهليته كما يأتي والمتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه واعتبار أهليته أيضا والمولى

(قوله بخلاف عكسه) [قاعدة] لو قال بصيغة العموم لله على أن أصلي النوافل قائما لم ينعقد لأن فيه  
إبطال رخصة الشرع كذا نبه عليه إبراهيم المروزي كطاعة الأصحاب وقال البغوي والقاضي ينعقد [قول  
المتن أو طول قراءة الصلاة الخ] قال في شرح الروض بشرط أن لا يندبر فيه ترك التطويل [قول المتن لزمه]  
لأنه لو سقط عنه النذر لأنه ترك الوصف الملتزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها وأعلم أن صحة نذر تطويل  
القراءة والجماعة محله في الفرائض قال البلقيني ولا يلزم النذر في النوافل وإن شرعت الجماعة فيها  
(قوله والثاني قال الخ) [قاعدة] لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال إن شئني  
الله مريض فقله على أن أتصدق بدينار فشئني جاز دفعه إليه إذا كان فقيرا ولا يلزمه نفقته .

#### (كتاب القضاء)

أصله قضاي من قضيت قلبت الياء **قوله** فائدة قال امام الحرمين هو شرعا اظهر حكم الشرع

فائدة تعينت (تعلق النذر بالعين) (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدا بخلاف عكسه) أي نذر الصلاة قاعدا فتجوز قائما (أو)  
نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكر لأنه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء  
كعبادة) لمريض (وتشجيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها .  
(كتاب القضاء) أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناجية

أى وان لم تعين له واحد في  
الناحية بأن كان معه غيره  
(فان كان غيره أصح  
وكان) أى الأصح (بتولاه)  
أى رضى بتوليته  
(فالمفضل) وهو غير  
الأصح (القبول وقيل لا)  
ويحرم طلبه وتوليته (و)  
على الأول (يكراه طلبه  
وقيل يحرم) والفاضل  
يندب له القبول وقيل يلزمه  
ويستحب له الطلب وان  
كان الأصح لا يتولى ذو  
كالمسدوم (وان كان)  
غيره (مثله فله القبول  
ويندب) له (الطلب ان  
كان خلا يرجو به نشر  
العلم أو) كان (محتجا الى  
الرزق) ويحصل بمن بيت  
المال (والا) أى وان لم  
يكن خلا ولا محتجا الى  
الرزق (فالأولى) له (تركه  
قلت) كما قال الرافى في  
الشرح (ويكره) له الطلب  
والقبول (على الصحيح  
والله أعلم) والثاني هما  
خلاف الأولى (والاعتبار  
في التعين وعسبه بالناحية)  
كما تقدم أخذا من هنا  
(وشرط القاضي) أى من  
يولى قاضيا (مسلم مكلف)  
أى بالغ عاقل (حر) ذكر  
عدل سميع بصير ناطق  
كاف) فلا يولاه رقيق  
وامرأة وطلق لنفسهم ولا

فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جواز شرعا وتعينه من الأنسكة أو الدماء أو الأموال أو غير ذلك  
وخل الولاية مكان نفوذ تصرفه ويشترط تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة ايجاب ولو بكتابة أو  
رسالة أو إخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليته القضاء وخلفته فيه واستنبطت فيه واقض بين  
الناس واحكم بينهم أو كناية كاعتمدت عليك في كذا وفوضته اليك وأنتك فيه ووكلتك فيه وقبول كالوكالة  
ولا يجوز عقد القضاء والامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من بيت المال  
ان تعين وكان مكنتبا والا فله أخذ كفايته وعمونه (فرع) يجوز للامام أن يرزق من بيت المال من  
عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمير ومؤذن ومختب ومفت ومعلم قرآن أو علم شرعى (قوله فيولى الامام)  
وجوبه لأنه في حقه فرض عين كإيقاع الحكم بين المتخاصمين وعليه أن لا يخلى مسافة عدوى عن قاض  
لا يخلى مسافة قصر عن عالم يفتى (قوله لزمه) أى في الناحية فقط وهى مادون مسافة العدوى من وطنه  
ويجبر عليه لو امتنع ولا يفسق بامتناعه ولو توقف على بذل مال منه وجب بذله ولا يملكه الأخذ وبذله لثلا  
يعزل كذلك ويندب بذله لعزل غير صالح ويحرم لعزل صالح ولو بأفضل منه ويفسق طالب عزله ولو بغير بذل  
مال (قوله بتوليته) أى قبوله ففيه استخدام (قوله يكره) هو المعتمد نعم ان كان أطوع للناس أو  
أقرب لقبول الناس أو أقوى على القيام بالأمر أو أزم في الحكم فلا كراهة (قوله مثله) في المضوية  
(قوله فله القبول) ندبا (قوله خلا) أى غير مشهور (قوله ويكره) ان جاور أن غيره يقبل رالا فلا  
كراهة (قوله بالناحية) فلا يلزمه في غيرها لأن أمد القضاء يطول غالبا وبذلك فارق نحو الجهاد عما يتوقف  
على سفر (قوله وشرط القاضي) ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشيا نسبيا ذا حل ولين وفطنة  
ونيقظ ووقار وسكينة كتابا صحيح الحواس والأعضاء عارفا بلغة أهل محل ولايته قنوعا سليما من الشحاء  
صدوقا وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء إلا قدر أجرته ان لم يكن له شيء في بيت المال كامر (قوله  
سميع) وان كان سمعه قليلا (قوله بصير) ولو بعين واحدة أو لا يرى نهارا أو عكسه وفي شرح شيخنا أن من  
لا يرى نهارا كالأعمى وخالفه شيخنا لكن قال لا يحكم إلا وقت إبصاره وليس معزولا في غيره ولا يرد ولاية  
النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة لأنه ولأه في إمامة الصلاة فقط كذا قالوا أو يقال انه كان  
قبل عماره وهو خصوصية له وأنه منسوح (قوله ناطق) ولو مع لسانه أو نحوها (قوله لارقيق) ولو بمعضا  
(قوله وامرأة) وخنى وان بان ذكرا (قوله وكافر) ولو على كفار فان وقع فهو تقليد سياسة لا ولاية  
والزامة لهم من اطاعتهم لامن حكمه (قوله وأخرس) وان فهمت اشارته (قوله ومغفل الخ) هو محتر كافي  
وسكت عن محترز مكلف لعلمه من ذلك بالأولى أو هو منه ولا يصح في محجور السفه دون محجور الفس لجهالة  
ويصح كونه أتميا أو لا يعرف الحساب كما علم (قوله هو متعلق الاجتهاد) وما بعده متعلق الكتاب والسنة قال  
الماوردي وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكذا أحاديث السنة وهذه المادة من معرفة الكتاب

في الواقعة من مطاع واحتز بالمطاع عن المفتى واعتصر والوجه أنه الزام بمن له في الوقائع الخاصة بحكم الشرع  
لمعين أو غيره فخرج بالالزام المفتى وبالخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الحلال مجرد ثبوت لأن الحكم  
على عام غير ممكن قال الفزالي وهو أفضل من الجهاد (قوله فيولى الامام الخ) أى وجوب عين عليه  
(فتبينه) اعتبر الأصحاب بين المفتين قدر مسافة القصر قال الزركشى فينبغي أن يكون هنا كذلك وذكر  
الامام أنه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي وقوله شرح والروايات عن الاصطخري (قول المتن  
ويكره الخ) يجب فرضه فيها لو كان هناك من هو خامل أو يرجو الرزق (قول المتن عدل) هو ممن عن الاسلام

أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد هو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) هو [قول  
متعلق الاجتهاد (وخاصة عامه) ومطلقه ومقيده (وبجملة ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الآحاد (والمتمصل والمرسل)

أى غير المتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخلق على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والتصل والقوى (مسلان)  
 الحرب لانه ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا فلا يخالفهم في اجتهاده (والقياس بأنواعه) الأول المسلولي  
 والأدون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما وقياس احراق (٢٩٧) مال الزين على كله في التحريم

فيهما وقياس التنازع على  
 البرق بلب البر باجماع العلم  
 المشتمل عليه مع القوت  
 والكيل البر (فان تعذر  
 جمع هذه الشروط) في  
 رجل (فولى سلطان له  
 شوكه فاسقا أو مقلدا نفذ)  
 بالمجعة (قضاؤه للضرورة)  
 لثلا تعطل مصالح الناس  
 قاله في الوسيط فقها قال  
 في الروضة كأصلها وهذا  
 حسن (ويندب للامام  
 اذاولى قاضيان بأذن له في  
 الاستخلاف) اعانة له  
 (فان نهى) عنه (لم  
 يستخلف) ويقتصر على  
 مايمكنه ان كانت توليته  
 أكثر منه (فان أطلق)  
 توليته فما لايقدر الا على  
 بعضه (استخلف فيما  
 لايقدر عليه) لحاجته اليه  
 (لا) في (غيره) أى مايقدر  
 عليه (في الأصح) والقادر  
 على ماويله لا يستخلف فيه  
 في الأصح أيضا والثاني في  
 المستثنين يستخلف  
 كالامام بجامع النظر في  
 المصلح العامة ولو أذن للامام  
 له في الاستخلاف قطع ابن  
 كعب بانه يستخلف في  
 المقدور عليه كغيره وقال

والسنة التي يتوصل الى استنباط الأحكام الشرعية منها (قوله أى غير المتصل) فيشمل المعضل والمنقطع  
 والموقوف وغيرها لأن المتصل ما لم يسقط أحده من روايته من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط فيه الصحابي  
 فهو المرسل أو التابعى أيضا فهو الموقوف أو اثنان متصلين فهو المعضل أو واحد ولو من مكانين فهو المنقطع أو  
 أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع (قوله لغة ونحوها) وبلاغة وصرفا  
 وغير ذلك من علوم الأدب وهي اثناعشر علما كما قاله الزمخشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان  
 والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ وأما  
 البديع فهو كالذي لم يأت (قوله وأقوال العلماء) أى في المسئلة التي يريد الخوض فيها (قوله تعذر) ليس  
 قيدا (قوله فولى سلطان) خرج نائبه فلا يصح توليته لمن ذكر (قوله له شوكه) بيان للواقع في السلطان  
 وفي كلام شيخنا الرملى الاكتفاء بأحدهما قال شيخنا محله ان اخضعت الشوكه له على أهل محل مخصوص  
 بعينه عن السلطان مثلا وليس من ذوى الشوكه من شوكته بغيره كالقاضى الأكبر (قوله فاسقا أو مقلدا)  
 وكذا غيرهما ممن فقد الشروط ما عدا الكافر قال شيخنا ومحل اشتراط الشوكه في الفاسق والمقلد وجود  
 عدل ومجتهد والا فلا ولعل هذا وجه اقتصار المصنف عليهما وذكر التعذر فيهما فتأمل ولو اجتمع عالم فاسق  
 وعالم عدل قدم الأول ان كان فسقه بحق الله والا كرشوة قدم الثاني وراجع العلماء (نفيه) يحرم على  
 الامام تولية غير أهل مع وجود أهل ويحرم القبول أيضا ولا تنفذ توليته (قوله للضرورة) قال شيخنا  
 ويشترط في قاضى الضرورة أن يذكرك مستنده في سائر أحكامه والا فلا وذكره شيخنا الرملى أيضا ولوزلات  
 شوكه من ولاد انزل ويسترد منه ما أخذ من الأوقاف والجوامك ونحوها لأن الضرورة في نفوذ أحكامه  
 والضرورة تنقدر بقدرها (قوله لم يستخلف) أى مطلقا الا في نحو سماع يئنه أو تحليف ما لم ينه عن ذلك  
 بخصوصه (قوله فيما لا يقدر الخ) أى إن اتحد المحل فلولا له في محلين متباعين فله اختيار أحدهما وبه  
 ينزل عن الآخر بخلاف تولية مدرس في مدرستين متباعتين فله الاستئابة في احدهما قاله شيخنا الرملى  
 (قوله استخلف) ولو أصله وفرعه (قوله فيما لا يقدر عليه) سواء حال التولية أو بعدها ما لم يعلم نهي عنه  
 (قوله قطع ابن كعب الخ) هو المعتمد من حيث الحكم وغيره المعتمد من حيث الخلاف (قوله قطع  
 القفال بجوازه) هو المعتمد كما مر ما لم ينه عن خصوصه كما تقدم (نفيه) خرج بالاستخلاف ما لو فوض  
 اليه الأمر في الاستخلاف شخص فليس له تعيين أصله أو فرعه ولو فوض الولاية لانسان وهو في غير محل

[قول المتن لغة ونحوها] الأول للفردات والثاني للركبات [قول المتن فان تعذر الخ] قضيته أنه مع عدم التعذر  
 لا ينفذ قضاؤه اذا ولاه وقضية العلة النفوذ. (قائده) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذى ينفذ  
 للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة ظاهرا لا باطنا. (نفيه) لو علم من نفسه الفسق وخفى  
 حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولايته من ذى الشوكه ولا غيره قال الزركشى وقاضى القضاة اذا  
 دلى من ليس أهلا من الفسقة وغيرهم لا تصح توليته [قوله المتن له شوكه] مثله غيره فيما يظهر لأن الغرض  
 تعذر الشروط [قوله المتن كالقاضى] قال الرافى لودعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الأصل

(٣٨) - (قلوبى وعميره) - رابع) الرافى القياس مجيء الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في  
 الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتخليف وسماع يئنه قطع القفال بجوازه وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى  
 الملاقاة أكثرين كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضى) أى كشرطه المتقدم (الا أن يستخلف  
 في أمر خاص كسماع يئنه فيمكن علمه بما يتعلق به وبحكم اجتهاده) ان كان مجتهدا

(الاجتهاد مقلده) ينتج اللام (ان كان مقلدا) بكسرهما حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) أى خلاف الحكم  
باجتهاده أو اجتهاد مقلده وقضية ذلك (٢٩٨) أنه لو شرط لم يصح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح

ولا يثبت ليهذه ويحكم بهما صحت التفريض قاله شيخنا كوالده (فرع) لو ولاء القضاء في بلدة في بلد وسكت  
عن صوابها عمل بالعرف فيها من دخول وعدمه ويراعى في اختلاف العرف الأكثر فلا يقرب عهدا (قوله)  
أو اجتهاد مقلده) أى المعتمد منه عند مقلده ان لم يكن هو متبحرا والافبا عتاده ولا يجوز له الحكم بغير  
مذهبه (قوله أن بشرط) خرج بالشرط الأمر والنهى نحو احكم بمذهب كذا أولا تحكم به فيلغو ولا  
تبطل التولية ويعتبران في التفريض (قوله وقضية ذلك الخ) هو المعتمد في المسئلتين (قوله ولو حكم  
خصمان) أى رشيدان يتصرفان لأنفسهما وليس المحكم أصلا ولا فرعا لأحدهما ولا عدو له (قوله جاز  
مطلقا) أى ولو مع وجود قاض ولو مجتهدا وهو المعتمد مع وجود الشرط المذكور (قوله وبشرط أهلية  
القضاء) أى غير الاجتهاد فلا يجوز تحكيم أعمى ولا أصم ولا امرأة ولا خنثى ولا رقيق ولا كافر ولو في  
خصم كافر (قوله وقيل يجوز بشرط عدم قاض بالبلد) هو المعتمد ولو لغير الأهل فيمنع تحكيم غير الأهل  
مع عدم وجود قاضى الضرورة الا ان كان يأخذ مالا له وقع بحيث يضر حال الفارم فيجوز التحكيم وان كان  
القاضى مجتهدا وهذا ما قاله شيخنا فهما من كلام شيخنا الرملى (قوله والتعريفه بقيل صحيح) أى لأنه  
أخذ وجهين من الطريقة الحاكمية والجواب بخلاف هذا غير مستقيم ومقصود الشارح الجواب عن  
المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله ولا يحجز التحكيم في حدود الله) وكذا حقوق الله المالية التى ليس لها  
طالب معين أخذنا من العلة (قوله راض به) أى لفظا في غير بركر نعم لو كان أحد المحكمين له قاضيا لم يحتج  
الى رضا لأنه نائب الحاكم وليس للمحكم أن يحكم بعمله على المعتمد وليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء  
قصاص ونحوه ولا ينقض حكمه وله أن يشهده في المجلس على نفسه لا بعده لأنه ينزل بالتفرق (قوله)  
قاضيين) أو أكثر بحسب الحاجة على المعتمد (قوله بمكان) ولا ينفذ قضاؤه في غيره ولا في  
بعضه الذى منع من سماع الدعوى فيه بخارج مجلسه المعين (قوله بل عزم) أى صرىحا أو  
تزيلا كأن أطلق لأنه يحمل عليه (قوله في محل الاجتهاد) ومثله اختلاف الاعتماد في المقلدين  
وخرج بذلك المسائل المتفق عليها فيجوز شرط الاجتماع أخذنا من العلة .

(تنبيه) يقدم في الطلب الأصل على خلافته ثم الأسبق طلبا ثم يقرع ويقدم في اختيار الخصمين عند التنازع  
على الحضور لأحد القاضيين صاحب الحق فان تساوى فيه كفى التحالف أوجب طالب الأقرب فان تساوى بأقرع.

[قول المتن في غير حد الله] أى بخلاف حدود الله تعالى لأن مناط الحكم رضا المستحق وهو مفقود فيه قال  
ابن الرفعة ولا يحجى هنا ما تقدم من ولاية غير الأهل للضرورة لفقد العلة وهى ولاية ذى الشوكة [قول المتن  
جاز] دليله تحاكم عمر وأبى بن كعب الى زيد بن ثابت وعثمان وطلحة الى حبيب بن مطعم ولم يخطفوا فكان  
اجبا على رضاه عنهم [قول المتن وفي قول لا يجوز] أى لأنه يؤدى الى اختلال أمر الحكم وقصور نظرهم  
والاقتيات عليهم [قوله والتعريفه بقيل صحيح] أى لأن المراد به الطريقة غلبة الأمر أن شق المنع منها لما  
دخل فيما قبله لم يتعرض له [قول المتن وكذا ان لم يخص] قال الشيخ أبو على والقاضى والامام واذا أرسل  
لخصم بحاج من سبق دأعيه فان جا آقرا بينهما (فرع) ولا هما ولم ينص على تعميم ولا غيره مع  
وحل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق أن الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل  
صح بخلاف هذا وقضية التفوق أن الوكيلين كالوصيين نعم استشكل بما قاله للموصى أو صالى من شئت ولم

توليته (ولو حكم) بتشديد  
الكاتب (خصمان رجلا  
في غير حد لله تعالى جاز  
مطلقا) على التفصيل الآتى  
(بشرط أهلية القضاء وفى  
قول لا يجوز) مطلقا (وقيل)  
يجوز (بشرط عدم قاض  
بالبلد وقيل بخص) الجواز  
(بما دون قصاص ونكاح  
ونحوهما) كاللعان وحد  
القذف وكل من الوجهين  
ما أخذ من طريقة حاكمية  
للقولين في ذلك والمنع منها  
داخل فيما قبل الجواز .  
زائد عليه فاقصر عليه  
والتعريفه بقيل صحيح  
ولا يحجز التحكيم في  
حدود الله تعالى اذ ليس لها  
طالب معين (ولا ينفذ  
حكمه) أى الحكم (الاعلى  
راض به فلا يكتفى رضا قائل)  
بحكمه (في ضرب دية على  
عاقلة) بل لا بد من رضا هم  
به (وان رجع أحدهما قبل  
الحكم امتنع الحكم ولا  
يشترط الرضا بعد الحكم  
في الأنظهر) والثانى بشرط  
كقبلى الحكم (ولو نصب)  
الامام (قاضيين ببلد  
وخص كلام منهما بمكان)  
منه (أو زمان أو نوع)  
كلام سوال أو الدماء أو

الفروج (جاز وكذا ان لم يخص) بما ذكر بل عزم ولايتهما

مكانا وزمانا وحدته فانه يجوز (في الأصح) كلوكيلين والوصيين (الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع  
بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثانى لا يجوز كلاما لا يتعدد

يقول

**(فصل)** اذا (جن قاض أو أغمى عليه أو عصى أو ذهبت أهلية اجتهداه وضبطه بنفقة أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال بمأذوكر ونحوه  
على الأصح الآتي (وكذا لو فسق) لم ينفذ حكمه (في الأصح) والثاني ينفذ كالامام و فرق الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي  
(فان زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته في الأصح) والثاني تعود من غير استئناف تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أولم يظهر وهناك)  
أي في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كذا كين فتنه (٢٩٩) والافلا) أي وان لم يكن في عزله به

مصلحة فليس له عزله  
( لكن ينفذ العزل في  
الأصح) لطاعة السلطان  
والثاني لا ينفذ لانتفاء  
المصلحة فيه وقوله مثله  
كذا بدونه وقوله وفي عزله  
الح قيد في مثله وهو  
الصالحين للقضاء وان لم  
يكن ثم من يصلح للقضاء  
غيره لم يجز عزله فلو عزل لم  
ينعزل ( والمذهب أنه  
لا ينعزل قبل بلوغه خير  
عزله ) وفي قول من  
الطريق الثاني أنه ينعزل  
كأرجح القولين في الوكيل  
والفرق بينهما على الأول  
عظم الضرر في نقض  
الأقضية دون تصرفات  
الوكيل (واذا كتب الامام  
اليه اذا قرأت كتابي فانت  
معزول فقرأه انعزل وكذا  
ان قرئ عليه في الأصح)  
نظرا الى أن الضرر  
اعلامه بصورة الحال  
لاقرائه بنفسه والثاني  
ينظر الى صورة اللفظ  
(وينعزل بموته) أي  
القاضي (وانعزاله من أفق  
له في شغل معين كبيع مال

**(فصل)** في انزال القاضي وعزله وغيرهما (قوله جن قاض أو أغمى عليه) وان قصر زمنه (قوله وكذا  
لو فسق) أوزاد فسقه بحيث لو عرض على موليه لابرضاء (قوله هذه الأحوال) ومنها العمى وقيد  
شيخنا الرمي بما اذا تحقق زواله أو الاعادة الولاية بعوده قال بعضهم ولعل مراده أنه يتبين عدم زوالها به فلا  
ينافي ما قاله من أنه لا تعود الولاية بعود الأهلية بعذر زوالها إلا في الأب والجد والحاضنة والناظر بشرط  
الواقف (قوله والامام عزل قاض ظهر منه خلل) ولو بالظن الغالب وهذا في الخليفة العام عن الامام  
ويحرم على الامام عزله بلاسبب وخرج بذلك القاضي فله عزل نوابه مطلقا وأما نحو مدرس وناظر وقيم يقيم  
فليس لموليه ولا لغيره عزله ولا ينعزل لو عزله إلا بسبب يقتضيه ولا يكفي فيه غلبة الظن وقال شيخنا  
بالاكتفاء ونوزع فيه (قوله لكن ينفذ) أي مع الحرمة والقاضي عزل نفسه مطلقا مالم يتعين (قوله  
الصالحين) لاجل حاله مع المثل (قوله خبره) الذي تثبت به ولايته ونائبه مثله فلا ينعزل من لم يبلغه خبر  
العزل منهما ببلوغ الآخر ويصح حكمه قبل بلوغه ولولم علم بعزله على المعتمد (قوله عظم الضرر) أي  
غالبا (قوله الغرض اعلامه) أي بواسطة القراءة فلا يكفي اخباره بما في الكتاب من غير قراءة ولو من عدلين  
خلافا لبعضهم وفي نحو بعض الكتاب ما مرفى الطلاق ولو كتب عزلك أو أنت معزول انعزل ببلوغ الكتاب  
(قوله والأصح انعزال نائبه) وان لم يبلغه الخبر لخروجه عن الأهلية وبذلك فارق العزل فيما تقدم (قوله عني)  
قال بعض مشايخنا وعنا أو عني وعنك فراجع (قوله ولا ينعزل قاض) ولو قاض ضرورة بموت امام لكن عن  
غير ذي الشوكة كما مر آتفا ولا وال بذلك ولو بالولاية العامة ولا ناظر وقف أو قيم وأمين بيت المال أو محتسب  
أو ناظر جيش كذلك (قوله بحكمه) وخرج شهادته باقرار الخصم عنده فتقبل (قوله بحكم حاكم) ولو قاض  
ضرورة فليس ذكرا جازا الحكم قيدا ولعل ذلك كره دفع توهم شمول حاكم الشرطة وفيه نظر (قوله قبلت)

يقبل عني ولا عنك فانه لا يصح ولم يزلوه على الوصاية عن الموصى كي يصح و فرق بأن الأصل منع  
وصاية الوصى حتى يصرح الموصى بأنه يوصى عنه

**(فصل : جن قاض الخ)** [قول المتن لم ينفذ] عبر بهذا دون الانعزال ليلام حكاية الخلاف في القول  
الآتي [قول المتن ظهر منه خلل] عزل النبي ﷺ امام قوم بصرى في القبلة وقال لاتصل بهم بعد هذا  
أبدا رواه أبو دلود [قوله لكن ينفذ العزل] أي والامام آثم [قوله والثاني ينظر الخ] كما في تعليق  
الطلاق على قراءة الكتاب و فرق بأن تفاصيل الصفات مراعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه  
عرفا الاعلام ولو راعى الامام غير الاعلام عدا عابثا وقضية هذا الفرق أنه لو أعلم رجلا بقتل الامام  
في هذا العزل [قول المتن في شغل معين] انظر هل يقال في هذا لا ينعزل إلا ببلوغ الخبر كالامام أم لا  
[قوله ووال] كالأمير والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك [قول المتن ولا يقبل  
الخ] أي لأنه غير قادر على الانشاء فلا يقدر على الاقرار [قول المتن جاز الحكم] قيل هو نا كيد

ميت) أو غائب (والأصح انعزال نائبه المطلق) بمأذوكر (ان لم يؤذن له في استخلاف أو) ان (فيل) له (استخلف عن نفسك وأطلق) له  
الاستخلاف (فان قيل) له (استخلف عني فلا) ينعزل الخليفة بمأذوكر والثاني الانعزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية لمصلحة الناس (ولا ينعزل  
قاض) (وموت الامام) وانعزاله لشدة الضرر في تعطيل الحوادث (ولا ناظر نقيم ووقف بموت قاض وانعزاله) لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا  
يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكلمة) وانما ثبت حكمه بالبيعة (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لأنه لا يشهد على فعل نفسه والثاني  
يقبل اذا جازت به لادته فغالى نفسه ولا يذبح ضررا (أو بحكم حاكم جاز الحكم قبلت في الأصح) والثاني المتع لأنه قد يرذنب فعل نفسه فان يذبح



ثبت (و يقبل قوله قبل هذه حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكعزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)  
 له ذكر للقاضي (انه اخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في الحرر وغيره والراء مثلثة (أوشهادة عبيد مثلا) أي لو  
 غيرهما من لا تقبل شهادته (٣٠٥) ودفعه الى المدعي (أحضر وفصلت خصوصتهما وان قال حكم بعبدين ولم يذكر

مالا أحضر وقيل لا حتى  
 تقوم بينة بدعواه) قال في  
 الحرر ورجحه مرجحون  
 وفي الشرح انه أصح عند  
 البغوي والأول أصح عند  
 الروباني وضيقه وجزم  
 أصل الروضة بتصحيحه  
 (فان حضر) على الوجهين  
 وادعى عليه (وانكر  
 صحت بلايين في الأصح)  
 لأنه أمين الشرع فيمان  
 منصبه عن التحليف  
 والابتذال بالمنازعات (قلت  
 الأصح جمين والله أعلم)  
 كالودع وسائر الأمانة اذا  
 ادعى عليهم خيانته في الحرر  
 والشرح أن الأول أحسن  
 في الروضة كاصلها أنه  
 أصح عند الشيخ أبي عاصم  
 والبغوي وأن الثاني أصح  
 عند العراقيين والروباني  
 (ولو ادعى على قاض جور  
 في حكم لم يسمع) ذلك لأنه  
 أمين شرعا (ويشترط  
 بينة) به فلا يحلف فيه  
 (وإن لم يتعلق) ما يدعى به  
 عليه (بحكمه حكم بينهما)  
 فيه (خليفته أو غيره) أي  
 قاض آخر

ما لم يعلم المشهود عنده أنه يعني نفسه والا فلا تقبل شهادته (قوله و يقبل) ولوقاض ضرورة وبين السبب  
 كما تقدم (قوله حكمت بكذا) ولو بطلاق نساء قريته (قوله ولو ادعى) أي أخبر كما أشار اليه الشارح  
 (قوله على سبيل الرشوة) الاضافة بيانية فالمدعي به هو الرشوة (قوله أوشهادة عبيد) عطف على  
 رشوة فالل مال المأخوذ غير الرشوة كما أشار اليه بقوله ودفعه الى المدعي ولعل المراد بدفعه ما يميم أمر القاضي  
 للمدعي عليه باعطاء المال للمدعي وانما هب بدفعه لأجل قول المصنف أخذ ماله الخ (قوله أحضر)  
 ولو بوكيله ثم تمام الدعوى ولا يحضر قبل الاخبار بها لأنه ربما قصد ابتداله (قوله وفصلت  
 خصوصتهما) بأن يعيد المدعي عليه المحصى على القاضي المعزول وبأمره القاضي المدعي عنده بإعادة  
 ما أخذه بالرشوة وبإعادة ما أخذه المدعي من المدعي عليه (قوله وان قال الخ) المعتمد في المسئلة أنه  
 لا يحضره حتى يخبره المدعي بان معيينة وأنه لا تشهد البينة إلا بعد احضاره والدعوى عليه فان حلت  
 الاقامة في كلام المصنف على الاخبار فالصحيح الوجه الثاني لو على الشهادة فالصحيح الأول وهذا جمع بين  
 الوجهين لكن يلزم عليه احالة الخلاف فافهم (قوله الأصح جمين) بل لو عزل بجور أو فسق حلف قطعا  
 قاله الزركشي (قوله وسائر الأمانة) ولو أماناه حتى لو حوسبوا وظهر معهم مال وقالوا أخذناه عن  
 أئمتنا رجع عليهم بما يز يد على أجرة مثلهم (قوله ولو ادعى على قاض) أي حسن السيرة ظاهر العدالة  
 حال ولايته في محلها والاحلف (قوله وان لم يتعلق بحكمه) أي ولا يتدفع في ولايته كما قاله الزركشي  
 (فصل) في آداب القضاء وغيرهما من حيث التولية وغيرها وعلم من ذكر الآداب أنها مندوبة على الأصل أي  
 غالبا (قوله ليكتب) أي ندبا وكذا جميع الأفعال الآتية كما علم (قوله الامام) وكذا القاضي خلفاؤه ونوابه  
 ويندب أيضا أن يجعل الكاتب عنده نسخة أخرى ليتذكر بها ما يكتبه ومن كتب له ويبلغ في الوصية بما  
 يكتبه وفي مراجعته العلماء فيما يقع له (قوله به الخ) ضمير به عائد الى القضاء وضمير فيه وضمير اليه عائد الى ما


[قول المتن و يقبل قوله] خلافا لما لك حيث قال لا يقبل إلا البينة لنا القياس على ولية البكر وأجاب بالفرق  
 برفور الشفقة (فرع) لو ولاء قاض قضاء بلد وولاء آخر قضاء بلد آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في بلد من  
 أهل البلدة الأخرى الظاهر لا لأن مستفيه في البلد الذي هو فيه عاجز عن ذلك [قول المتن في غير محل ولايته]  
 يعني أن يكون ضابط ذلك في البلد الوصول الى حد تقصيره الصلاة [قوله أي - على سبيل الرشوة] يقتضى  
 أن المدعي به نفس الرشوة المأخوذة [قول المتن أحضر] أي ولو وكل كفى [قول المتن بعبدين] قال ابن  
 الرضوة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطالبه بالفرم . أقول انظر ذلك مع قول المنهاج ولم يذكر مالا [قول المتن  
 وقيل لا] أي لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء مضيا على الصحة ومنصبه يمان عن الابتذال  
 بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا كذلك مسئلة الرشوة لأنه يسهل على المدعي إقامة البينة على الحكم لأنه  
 يقع ظاهرا بخلاف أخذ المال مما معنى البينة اقامتها ليقين الحاكم الحال كي يحضره على بهيرة ولا يبنى  
 ذلك من عاداتها بعد ذلك [قوله كالودع وسائر الأمانة الخ] ولعموم حديث البينة على المدعي واليمين  
 على من أنكره ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحته الزركشي رحمه الله تعالى  
 (فصل : ليكتب الامام الخ) [قوله أي المكتوب] وإذا قال في التنييه ويشهد على التولية

ببلد كتابه وانما يحتاج اليه فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن [قول]  
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للمكتوب (شاهدين يخرجان معه الى البلد) وجه لو لم يرد  
 (يخرجان بالحال) من التولية وغيرها

ويكنى اخبارهما بها من غير كتاب (ونسكني الاستفاضة) بها (في الأصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية عقد والعقد لا يثبت بالاستفاضة ثم منهم من أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتعديد كادل عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكتفى (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكتفى بعد الجراءة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلثة (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر (٣٠١)

الاثنين) قال في الروضة قال الأصحاب فان قصر يوم الاثنين فالتجسس والاقتلاب (ويؤجل وسط البلد) يفتح المسكن ليساوى أهل في القرب منه (وينظر أولا في أهل الحبس) لأنه عذاب (فن قال جدت بحق أدامه) فيه (أولما فعل خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تقم (فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) عاجلا فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة نبوتها بالبيعة (وعن حاله وتصرفه فن وجده) مستقيم الحال قويا أقره أو (فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين ويتخذ بالهبة) (مركبا) بالزاي للحاجة اليه وسبب شربه في أواخر الباب

(قوله ويكنى اخبارهما بها) أي بالحال أو التولية والأول الأقرب بل هو المتعين فان كان في البلد كما كتبت التولية عنده بشرطها (قوله لا مجرد كتاب بها) ولا اخباره بنفسه نعم ان صدقوه وجب عليهم طاعته خلافا لابن حجر (قوله بالرفع) دفعالتوهم عود الضمير على الامام لو نصب (قوله عن حال الخ) أي ان لم يعرفهم (قوله ويدخل يوم الاثنين) أي صبيحته وعليه عمامة سوداء ويقصد المسجد ويصلي فيه ركعتين ويأمر بقراءة العهد التي معه وينادي من كان له حاجة فليحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادي من كان له محبوس فليحضر يوم كذا وهكذا فيما يأتي (قوله وسط البلد) ان لم يكن له موضع معين معروف به (قوله وينظر أولا) ندبا فيهما كما تقدم خلافا لابن حجر ويقدم على هذا النظر في الشهود وأحوالهم (قوله أدامه فيه) الى وفاته أو ثبوت اعساره ومن كان له حدا وتزير أقامه عليه وأطلقه (قوله ويصدق الخ) ويطلق بلا كفيل فان رآه فحسن (قوله أطلق) أي بعد حلفه وبحسن أخذ كفيل عليه ومن لم يعرف له خصم نادى عليه فان لم يحصل له خصم بعد ثلاث أطلقه (قوله في الأوصياء على أيتام) أو غيرهم ويبدأ بمن شاء منهم ثم بعدهم ينظر في أمناء القاضي على الأطفال وله عزلهم بلا سبب لأنهم من جهته بخلاف الأوصياء ثم في الأوقاف ولوعامة ومتوليها وأهلها وبما زالت اليهم وهل لبعضهم ولاية على بعض أولا ثم ينظر في اللقطة من حيث حفظها أو تملكها وجعلها في بيت المال أو غيره (قوله وعن حاله) ويجب على من سأله اخباره ولو بما فيه كذب وكذا جميع الباب (قوله فن وجده) يقينا أو ظنا أو شك فيه على المعتمد (قوله أخذ المال منه) وجوبا ان كان باقيا والافبله (قوله مركبا) المراد به وبما بعده الجنس فلا يكتفى واحد في واحد منها وتقييد الجميع بالحاجة بفهم أنه لو لم يحتاج اليهم لم يتخذهم ومحل ندب اتخاذهم ان رزقوا من بيت المال وكذا رزق من يدون السجلات والمحاضر ونحوها منه أيضا فان لم يكن فعلى من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر وبمحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود (قوله مسلما) حوا ذكرا حاسبا فصيحيا (قوله وكتب حكمية) هي الحجج المعروفة الآن وسيأتي في كلامه الآخرون (قوله كالشاهد) يفيد أنه لا يكون أصلا ولا فرعا للمترجم عنه وبه صرح ابن الرفعة (قوله كفى الخ) هو المعتمد وكذا أربع نسوة فيما ثبت بهن (قوله ويكتفى في الزنا رجلا ن) هو المعتمد

[قول المتن لا مجرد كتاب] ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب أنه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به أنه خط المتن أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يحكى ههنا مثله [قول المتن فعلى خصمه حجة] قبل هذا مشكل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة [قول المتن وكاتب] كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعليه معاوية رضي الله عنهم أجمعين [قول المتن وسجلات] السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيثاق [قول المتن وترجأ] أي لحديث أنه  أمر أناس أن يتعلم العبرانية من أجل مكاتبة اليهود قال فتعلمتها في نصف (١)

(وكاتب) لما ذكر (ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالبا (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجما) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد (وشرطه عدل ونحوه وعدد) كالشاهد وان كان الحق بما يجب برجل وامرأتين كفى في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والهنوي رجلين ويكتفى في الزنا رجلا ن وفي قول بشرط أربعة

(والأصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسم على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج إلى معابة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) كالترجم والثاني لا يشترط لأن المسمع لو غيراً نكر عليه الخصم والحاضرون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الأصح (٣٠٢) وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضاً في الأصح وليجوز الخلاف في لفظ

الشهادة والحرية مع ما بعده في المترجم ويشبه أن يكتفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كافي المترجم وأجاب في الوسيط بالمنع أما إسماع الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (ويتخذ درة) بالمهمة (للتأديب وسجناً لآداء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسيحاً) أي واسعاً لئلا يتأذى بضيقه الحاضرون (بأبداً) أي ظاهراً ليحرفه من يراه (مصوناً من أذى حروبهم) ودرج وغبار ودخلن (لا تقابل الوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون داراً (لا لمسجداً) فيكره اتخاذ مجلس الحكم في الأصح صوابه من ارتفاع الأصوات واللفظ الواقفين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفضلها (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع بفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كرم مؤلم

(قوله والأصح جواز أعمى) هو مستثنى من قياسه على الشاهد وحيفئذ فيأمر القاضي الحاضرين بالسكوت خوف الاشتباه (قوله به صمم) أي تقل سمع كاسر (قوله كالترجم) وقد يفتى عنهم (قوله لفظ الشهادة) هو المعتمد (قوله ويشبه أن يكتفى الخ) هو المعتمد وكذا الاكتفاء برجلين في الزنا كاسر (قوله فقال القفال الخ) هو المعتمد قال شيخنا وقياسه عدم اشتراط الحرية والذكورة وغيرهما أخذاً من العلة (قوله درة) بكسر المهملة أوله وتشديد ثانيه (قوله كما اتخذهما) أي العزة والسجن عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين وكانت درته من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يضرب بها أحداً على معصية وعاد إليها ومنع ابن دقيق العيد الضرب بالدرّة في هذه الأزمنة لقوى الهيات لأنه يعير به ذرية المضروب وكان سجن عمر ٧ رضي الله عنه ولا يلزم القاضي طلب المسجون إذا هرب وإذا حضر سألته فإن لم يبدع عذراً عزره وله نقله من سجن إلى آخر حيث خيف هربه ولو طلب صاحب الحق لازمة غريمه فيخرج حبس أجيب لا عكسه وأجرة السجن على المسجون وأجرة السجنان على صاحب الحق (قوله كون مجلسه فسيحاً) ويندب تعدده بعدد الأجناس من ذكر وورخاني ونساء ويكره اتخاذ حجاب الانحور حجة وكونه ممسوحاً لنحو نساء (قوله من صيف وشتاء) ومن الصيف الربيع ومن الشتاء الخريف ويندب كونه دأزهاة تخفضة في الربيع وذماماً في الصيف وذات كثر في الشتاء ويوضع له فراش على مرتفع ورسادة يتكى عليها لأنه أهيب وإن كان متواضعاً ويركب في مسيره ويسلم على الناس في طريقه ودخوله (قوله أو غيرها) كطمر (قوله فلا بأس) لكن مع منع الخصوم من نحو مشاعة فيه ومن الجلوس فيه إن أمكن (قوله ويكره) ولو في غير مسائل الاجتهاد أو كان النضيق مالم تدع حاجة إلى القضاء (قوله الفقهاء) أي أهل الافتاء العدول ولو عبيداً ونساء (قوله أن لا يشتري الخ) أي لا يامل مطلقاً إلا لأصله وفرعه سواء في ذلك عامل لنفسه أو لغيره (قوله لئلا يجاني) فإن وقعت المحاباة حرم العقد وحرم أخذها (قوله فإن أهدى) أو أضاف أو وقف على عينه أو فذر له أو تصدق عليه ولو صدقة واجبة قال شيخنا غير الزكاة [قوله جواز أعمى] أي يفتقر ذلك هنا وإن كانت شهادة بلفظها لكون المشهود عليه حاضراً بين يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فاعترف بذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وإن كان الغلب في المترجم معنى الشهادة من حيث العدد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (فائدة) أجرة الرسول على الطالب إن لم يتمتع المدعى عليه من الحضور والافعل المدعى عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكاتب إلى صاحب الحق دون القاضي [قول المتن صمم] أي تقل سمع [قوله مع ما بعده] أي والمتعجب اشتراط لفظ الشهادة فيه جزماً ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في المسمع يعلم من اشتراط العدد [قول المتن وسجناً] لو كان مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الأداء وله مال ظاهر فهل يحبس حتى يبيع أم لا وجهان وحكي في الروضة في القنص عن الأصحاب التخيير والمرضى والخفدة وابن السبيل تقل الرافعي لا يجلسون ويمنع من التمتع بزوجه إن رآه القاضي وأفتى الغزالي بذلك في محادثة الصديق أيضاً (فائدة) أجرة الحبس على المسجون [قوله ولو أنفقت الخ] هو يفهم من التعبير بالاتخاذ [قول المتن في حال غضب] أي وينفذ لقصة الزبير المشهورة [قول المتن الفقهاء] أي ولو أدون منه بدليل استئنائه صلى الله عليه وسلم لغيره [قوله ومشاورتهم الخ] روى أبو داود المستشير معان والمستشار مؤتمن

[قول]

وخوف مزيج (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف) (فإن أهدى إليه من له خصومة أو) غيره (لم يهد قبل ولا يته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الميل

إليه وفي الثانية في محل ولايته سببها العمل ظاهرا ولا تحرم في غير محل ولايته كافي الروضة وأصلها (وان كان يهدي) قبل ولايته (ولا خصومة) له (جاز) قبولها اذا كانت (بقدر العادة والأولى أن يثيب عليها) فان زادت على العادة حرم قبولها (ولا ينفذ حكمه) أى القاضى (لنفسه ورفيقه وشريكه في المشترك وكذا أصله وفرعه) ورفيق كل منهما وشريكه في المشترك (على الصحيح) والثاني ينفذ حكمه لهم بالينة ولا ينفذ بعلمه قطعا وينفذ حكمه على المذكورين معه (ويحكم له ولهؤلاء) اذا وقع لكل منهم خصومة (الامام أو قاضي آخر وكذا نائبه على الصحيح) والثاني ينزله منزله (واذا أقر المدعى عليه أو نكل خلف المدعى وسأل القاضى أن يشهد على اقراره عنده أو يمينه) أى المدعى بعد النكول (أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه) ما ذكر (أو أن يكتب له) في قرطاس أحضره (محضرا بما جرى من غير حكم أو سجلا بمحكم) به

فراجه أو أبرأه من دين عليه أو وفى عنه ديناً عليه لا بشرط رجوع لكن يصح ما ذكر وان حرم (فرع) الإهداء للفقير والمعلم ولولقرآن والواعظ يندب قبوله ان كان لمحض وجه الله تعالى والاولى عدمه بل يحرم ان لم يعلم أنه عن طيب نفس (قوله اليه) ولو بنائه أو الى بيته أو محجوره أو نحوه (قوله خصومة) ولو ما لا (قوله حرم قبولها) ولا يملكها ويحرم الإهداء ونحوه مما مر على فاعله الأجل الحكم بالحق (قوله ولا تحرم الخ) ما لم تكن مقدمة لخصومة كما علم (قوله أن يثيب) أو يردّها أو يجعلها في بيت المال (قوله حرم قبولها) أى جميعها الآن يمكن فصل الزائد وردّه (قوله لنفسه) أماغلى نفسه فأقرار على المعتمد قال شيخنا الرملى ويصح حكمه لمحجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء وان تضمن استيلاءه على المال وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض وجد وصفه فيه وان تضمن وضع يده عليه واثبات مال بيت المال وان كان يرزق منه لابما أجروه أو مأذونه من وقف على مدرسة هو مدرستها مثلا (قوله وسأل) فالولم يسأل لم يلزمه لأنه يتمتع الحكم له قبل سؤاله (قوله أو يمينه) أو قبول بينة أقامها (قوله لزمه ما ذكر) وكذا لو حلف المدعى عليه ابتداء وسأل القاضى الأشهاد ليكون حجة له فلا يطاق له مرة أخرى (تنبيه) صيغة الحكم حكمت له بكذا أو قضيت له به أو ألزمت له الحق وأما صريح عندي كذا بالينة العادلة فهو ليس بحكم بالحق بل تعديله للينة وكذا ثبت عندي كذا ليس بحكم أيضا الا في نحو وقف على الفقراء (فائدة) الحكم بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجودة فقط ولكنه أقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولى العراقى الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب فى مؤلف له . ونحن نذكر حاصله لمافيه من الفوائد الجلية ونذكر ما خولف فيه فى أثناء مع زيادة عليه فنقول الآثار المتربة ان كانت متفقا عليها فامرها واضح لا حاجة الى ذكره وأما المختلف فيها فنسرد صحة الحكم بها ومنع الخالف من تقضها أن يكون قد دخل وقتها كالحكم حنفى بموجب التديير ومن موجه منع بيعه عنده فليس للشافعى أن يأذن فى بيعه اذا رفع اليه فان لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتاء لا حكم منه كالمعلق انسان طلاق امرأة أجنبية على نكاحها وحكم مالى بموجبه فاذا عقد ذلك الانسان عليها كان للشافعى الحكم باستمرار النكاح اذا رفع اليه لأن وقوع الطلاق معلق على سبب لم يوجد حال الحكم فهو نظير ما لو قال حكمت بصحة بيع هذا العبد اذا بيع أو بطلاق هذه المرأة اذا طلقها زوجها وهذا جهل أو سفه وفى شرح شيخنا اعتماد خلاف هذا والرد على الولى العراقى فيه ولم يرأضه شيخنا وغيره ولى بهم أسوة ومنه ما لو حكم شافعى بموجب الاجارة ثم مات المؤجر فلاحقنى أن يحكم بفسخها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد يستوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب كالحكم حنفى بالنكاح بلاولى أو بشفعة الجوار أو بالوقف على النفس وكالحكم شافعى باجارة الجزء الشائع من دار أو عنب وقد يفترقان كفى مسألة التديير السابقة فللشافعى الحكم بصحة بيعه ان حكم الحنفى بالصحة لان حكم بالموجب وكالحكم الشافعى ببيع دار لها جار فلاحقنى الحكم بصحة الشفعة للجاران حكم الشافعى بالصحة لان حكم بالموجب لأنه للاستمرار والتوام ومنه ما لو حكم مالى فى القرض فيمتنع على الشافعى أن يحكم بالرجوع فى عينه ان حكم بالموجب لان حكم بالصحة ومنه ما لو حكم شافعى فى الرهن فللمالى الحكم بفسخه بنحو عتق الرهن مثلاً ان حكم الشافعى بالصحة لان حكم بالموجب لأن موجه عند الشافعى استمراره ومن أراد المزيد على ذلك فليراجع أصله وغيره من محله

[قوله المتن وكذا أصله وفرعه] أى حتى فى سماع الدعوى والينة ويجوز لزوجه وصديقه وفى التهذيب يجوز أن يحلف ابنه على خلو ذمته لأنه ليس حكما له [قوله والثاني ينفذ الخ] اعموم أهل القضاء بين الناس ولأنه أسير المينة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضا وقيل

(استحب الجاهل وقيل نجيب) كالأشهاد وفرق الأول بأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما هو الآخر)  
 نسخة في ديوان الحكم) ويكتب على رأيه اسم الخصمين (واذا حكم) القاضي (باجتهاده ثم بان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة  
 أو الاجماع أو قياس جلي أو قضاة (٣٠٤) هو وغيره لا قياس (خفي) فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على

التأنيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقاتل لهما أف بجامع الإيذاء ومن الخفي قياس الأرز على البر في باب الربا بعمدة العلم (واقضاء) فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهر الأباطنا) فله حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما وما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق عليه بين المتهندين ينفذ القضاء فيه باطنا أيضا وكذا في المختلف فيه فالأصح عند جماعة والثاني لا والثالث ينفذ باطنا لعقده دون غيره وعليهما لا يحل للشافعي الأخذ بحكم الخفي بشبهة الجسور (ولا يقضى) القاضي (بخلاف علمه بالاجماع) كأن علم أن المدعي أبرأ المدعى عليه بمالعه وأقام به بينة أو أن المدعي قتله وقامت به بينة أنه حي فلا يقضى بالبينة فيأذكر (والأظهر أنه يقضى بعلمه) كأن رأى المدعي عليه اقترض من المدعي ماله مدعي به أو سمعه يقر به وأنكر هو ذلك فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) بالحكم

(قوله استحب اجابته) نعم يجب التسجيل جزا في حكومة لصبي أو مجنون أو غائب لم أو عليهم ويندب للقاضي إذا اراد الحكم أن يعلم الخصم أن الحكم توجه عليه لأنه أطيح للقلب قال الأذرى ويجوز الحكم على الميت بإقراره حي على أصح الوجهين (قوله نسختان) انظر قرطاس النسخة الثانية وأجرة كتابتها على من (قوله أو قياس جلي) أو خلاف نص مقلده (قوله نقضه) بقوله نقضته وأبطلته وهذا المعتمد وقال شيخ الاسلام بان أن لا حكم قال بعضهم وهو خلاف لفظي وأبدى بعضهم له فوائد منها الزوائد الحاصلة قبل النقض فهي على النقض الثاني وعلى تبين البطلان الأول فراجع وحرره ويندب التسجيل بالنقض ان لم يكن الأول مسجلا والاوجب (قوله لا باطنا) خلافا للحنفية (قوله والنكاح) فيحرم الوطء على الزوج المحكوم له (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله وعليهما لا يحل الخ) وعلى الأول المعتمد يحل ما ذكره والدعوى به وان لم يعتقد ولا يحتاج الى تقليد نعم لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد مضي أربع سنين والعدة أو نفى خيار مجلس أو نفى بيع العرايا أو منع القصاص في المثل أو صحة بيع أم الولد أو صحة نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو حرم الرضاع بعد حولين أو قتل مسلم بذي أو توارث بين كافر ومسلم أو باستحسان فاسد استنادا لعادة الناس بلادليل قضى قضاؤه في ذلك كله قاله شيخنا كوالده (فرع) قال خصمان لقاض حكم بينهما فلان بكذا فاقضه واحكم بينهما بخلافه لم يحجبهم لأن الاجتهاد لا ينقض بمنه (قوله ولا يقضى) أي يحرم ولا ينفذ على الراجح في المجتهد وقطاعا في غيره (قوله بخلاف علمه) ولو بالظن ولا بعلمه المخالف للبينه فيتوقف (قوله انه يقضى بعلمه) ان كان مجتهدا والا فلا يقضى بعلمه قطعا بل بالبينه المخالفة له (قوله فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك) فان لم يصرح بذلك لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي (قوله الافى حدود الله) وكذا تميز برأيه (قوله شاهدان) أو أكثرهما لم يملوا عددا التواتر على ما قاله بعض مشايخنا يجوز كالبيع [قول المتن نص الكتاب] المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أي ولو أحادا [قول المتن أو الاجماع] النقض بمخالفة الاجماع بالاجماع والباقي في معناه كتب عمر الى أبي موسى لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ثم رجعت في نفسك وهديت لرشدك أن تنقضه فان الحق لا ينقض والرجوع الى الحق خير من التماذي في الباطل [قول المتن نقضه] يجب عليه التسجيل بذلك ان كان قد سجل بالحكم والافيسن [قول المتن لا باطنا] خلافا لأبي حنيفة حيث نفذ باطنا وأباح للشهود له الوطء [قوله عند جماعة] منهم البغوي ونقله القاضي والامام عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل للشافعي الأخذ بشبهة الجوار اذا حكم الخفي لكن وقع للرافعي هنا انه قال ان قلنا المصيب واحد لم ينفذ باطنا ولا نفذ (تنبيه) محل النفوذ الاحكام التي لا تنقض أشار اليه الماوردي وابن عبد السلام قال الزركشي لكن قضية اطلاقهم النفوذ سواء الذي ينقض والذي لا ينقض [قول المتن بخلاف علمه] قال الزركشي المراد به هنا اليقين بخلاف ما يأتي في القضاء بعلمه قبل الصواب أن يقول بما يعلم خلافه لأنه اذا شهدت عنده البينة بشئ لم يعلمه يحكم بها ويصدق أنه قضى بخلاف علمه ورده البلقيني بأنه في هذه انما يقضى بما شهد به الشهود لا بصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافه فالعبارتان مستويتان [قوله فلا يقضى الخ] أي ولا يقضى بخلافها [قول المتن انه يقضى بعلمه] توقف جماعة في الفاسق الذي نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله [قول المتن الافى حدود الله] بحث الزركشي استثناء الردة [قول المتن لم يعمل به] أي بخلاف غير مائة يعمل

فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) بالحكم لتعيب السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القاذف فيقضى فيهما بعلمه كاللحال وفي قول لا لأن العقوبة يسى في دفعها ولا يرمح فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

حتى يتذكر ( لا يمكن التزوير ومثابه الخط (وفيها) أى العمل والشهادة (وجه في ورقة مصونة عندهما) أى عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والثبوت (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه اذا فرق بخطه وأماتته) قلها الروضة كاصلاهما من الأصحاب وفيهما عن الشامل لا يجوز له الحلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى يتذكر وسيأتي في كتاب الدعوى جواز الحلف على التبتن. وؤكد بعدم خطه وأخطأه وفي الروضة كاصلاهما نحوه (٣٠٥) (والصحيح جواز رواية الحديث بخط

محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية (فصل : ليسوا) القاضي وجوبا وقيل استحبابا (بين الخصمين في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه (وقيام لهما) ونظر اليهما (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وكذا سائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها (والأصح رفع مسلم على دمي فيه) أى المجلس بأن يجلس المسلم أقرب الى القاضي كاجلس على رضى الله عنه بحجب شريح في خصومة له مع يهودى رواه البيهقي والثاني يسوى بينهما فيه ويشبه كما في الروضة كاصلاهما أن يجري الخلاف في سائر وجوه الاكرام وظاهر أنه يأتي على كل من الوجهين

(قوله حتى يتذكر) ما حكم به أو شهد به ولا يكفي تذكر أنه خطه (قوله مورثه) أو كتابه أو مأذونه أو وكيله أو شريكه أو غيرهم (قوله وفيهما عن الشامل الخ) مرجوح (قوله جواز الحلف على التبتن معتمد) (قوله جواز رواية الحديث) والعمل بالفتوى (قوله بخط محفوظ) أو اخبار عدل (قوله عنده) أو عند من يثق به وان لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة للتوسع في ذلك

(فصل) في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها (قوله الخصمين) متى خصم بفتح الخاء وسكون المهملة وجمعه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الأصح والخصم بكسر الصاد الشديدا لخصومة والمراد بهما المتخاصمان عند الحاكم ولو بالوكالة لهما أو لأحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه (قوله وقيام لهما) فلو قام لأحدهما لظنه أنه غير مختصم فبان أنه مختصم قام للآخر أو اعتذر له أو يقول قصدت القيام لكما ان أمكن (قوله ويشبه الخ) هو المعتمد والوجوب هو المعتمد أيضا فيحرم عليه مخالفته قال ابن قاسم وفي حرمة نحو الحديث وطلاقة الوجه توقف ويسقط جواب السلام من الأول اذا لم يسلم الثاني و يقتطع طول الفصل بعد الأول اذا سلم الثاني واذا كان أحدهما غير مسلم وسلم المسلم أجابه حال تقدم أو تأخر وهل يسقط جواب الكافر فيهما نظرا للرفع المذكور أو يكفي عدم التوقف في الرد على سلامه راجعه (قوله ليتكلم المدعى منكما) فان عرفه قال له تكلم (قوله طالب) جوازا قبل طلب خصمه وجوبا ان طلب (قوله فذاك ظاهر) أنه يلزمه ما أقر به من غير حكم الا في اقرار مختلف فيه فلا بد من الحكم قال شيخنا في شرحه وله الدفع عن أحد الخصمين لعود النفع لهما وله أن يشفع له ان ظن قبوله لاعتناء حياء أو خوف والا أتم (قوله وأن يسكت) وهو أولى إلا ان علم جهله فيجب اعلامه (قوله فله ذلك) ان كان المدعى عليه متصرفا عن نفسه والا كوكيل أو ولي تعينت البيئة (قوله وأظهر كذبه) أى في الواقع وقد لا يكون كاذبا بقلبه ظن أو نسيان ولذلك لا يعزر خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة) أو كل بيئة أقيمها زورا وكاذبة فان قال يدينى عبيد أو فسقة ثم أقام بيعة كاملة فان مضت مدة استبراء أو عتق أو قال هؤلاء غيرهم واعتذر بنسيانهم أو جهله بهم قبلت والا فلا ولو أنكر رد بيعة ثم ادعى ردًا أو تلقا قبل (قوله لأنه ربما الخ) أى شأنه ذلك فلا يضر اعترافه بعدم نسيان

بالحكم مالم يصرح الأول بالانكار [قوله الحلف الخ] احتج ابن دقيق العيد على جواز اليمين بغلبة الظن بحلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه [قوله عن الشامل الخ] الفرق على هذا أن التذكر ممكن في خط نفسه ولو رأى خط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جاز له الحلف

(فصل : ليسوا الخ) [قوله والثاني يسوى بينهما] أى لعموم الأمر بالتسوية في غيره [قول المتن وأن يقول] قال في التنبيه لأن الدعوى تتضمن سؤال المدعى طلب الجواب

(٣١٩ - (قليوبى وعميره) - رابع) الوجوب والاستحباب السابقان (واذا جلسا) بين يديه مثلا (فه) أن يسكت) حتى يتكلم (و) له (أن يقول ليتكلم المدعى) منكما (فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقره فذاك) ظاهر (وان أنكر فله أن يقول للمدعى أنك بيعة وأن يسكت فان قال لى بيعة وأريد تحليفه فله ذلك) لأنه قد لا يحلف ويقر فيستغنى للمدعى عن إقامة البيعة وان حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تحليفه غرض (أو) قال (لا بيعة لى) أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة وخطه (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لأنه ربما لم يعرف له بيعة

لوقى هم حرفاً وقد كروا الثاني لا يقبل المناقضة الآن يذ كر كلامه تأويل بما ذكر من جهل أونسيان وان قال لا بينة لي لحضرة وحلفه  
 ثم أحضرها قبلت جزماً فلعلها حضرت وجزم الغوى في مسئلة الكتاب بالقبول وحكى النزاع فيها الوجهين (واذا ازدحم خصوم) مدعون  
 (قدم الأسبق) فالأسبق منهم (٣٠٦) (فان جهل) الأسبق (أوجاهوا معاً أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا انما

لم يكن فيهم من ذكر في قوله (ويقدم مسافرون مستوفزون) شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (ونسوة) على رجال (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة في الحجى الى القاضى (مالم يكتروا) وينبى كافي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم وتقديمهم جائزة وقيل واجب واختار في الروضة أنه مستحب فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالقديم بالسبق أو القرعة كما تقدم (ولا يقدم سابق وقارع إلا بدعوى) واحدة ثلاث يطول على الباقيين ويلحق بهما المسافر في احتمال للرافى وكذا المرأة قال وبمحتمل أن يقدم بجميع دعاويه وهو الأرجح في الروضة ان لم يضر بالباقيين إضرارا بينا وإلا فيقدم بواحدة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما فيه من تضيق على الناس (واذا شهد) عنده (شهود فصرف) فيهم (عدالة أو فسقاً عمل بطله) فيهم فيقبل من عرف عدالته ويرد من عرف فسقه (وإلا) أى وان لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكاء) القاضى بأن يكتب ما يجيز به الشاهد والمشهود له وعليه (من الأسماء والحرف وغيرها) (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتب إلا أن العدالة تختلف بجهة المال كما فلا تنجزاً والأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيره أجدر بالاحتياط (ويبحث به) ما يكتب (مزكياً) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يفتو بين المشهود له وعليه ما يمنع شهادة تمن قرابة أو عدوة

أوجهل (قوله وجزم الغوى الخ) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله مدعون) فلا يعتبر المدعى عليهم (قوله قدم الأسبق) وحبوا الى مجلس الحكم ان حضر خصمه وإلا قدم غيره ويؤخذ مما تقدم تقديم السلم على غيره مطلقاً وجوباً كما قاله البلقينى وهو المعتمد (قوله أقرع) وجوباً (قوله مسافرون) ولورجالاً على مقيمين ولونساء بجميع دعاويهم (قوله ونسوة على رجال) استوى الشكل سفر أو إقامة والخشى كالمرأة وتقدم شابة على عجوز (قوله مالم يكتروا) أى بحيث يحصل ضرر لغيرهم لا يحتمل عادة (قوله أن لا يفرق الخ) هو المعتمد (قوله أنه يستحب) هو المعتمد (قوله وهو الأرجح) وهو المعتمد كما مر والتقيد بالدعوى الواحدة فيما اذا كانوا ذكورا واتفقوا سفر أو إقامة أو إنا كذلك وهو المعتمد وكل ذلك في قاض يلزمه فصل الخصومة والأفله تقديم من شاء (فرع) الازدحام على المفتى والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضى سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الافتاء وغيره فرض عين أو كفاية أو لا كما قاله شيخنا الرملى واليه رجع شيخنا الزيدى آخر واعتمده (قوله) ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) وتقدم أن المزكى وغيره كذلك وعلم بقوله لا يقبل غيرهم أنه لا يضر تعيينهم مع قبول غيرهم أخذاً من العلة وله تعيين من يكتب الوثائق ان رزق من بيت المال أو كان متبرعاً ولا فيحرم لأدائه الى المقاداة في الأجرة ولا يظهر التكبر على الشهود ولا الاستهزاء بهم ولا يتعنت عليهم في الألفاظ مثلاً (قوله واذا شهد) أوزكى (قوله عمل بعلمه) ان لم يكن قاضى ضرورة (قوله وجب الاستزكاء) وللحاكم الحيلة بعد البينة وقبل التزكية ولو بغير طلب المدعى ان رآه والمدعى ملازمته ولو بنائيه ولا ينفذ تصرف أحدهما في مدتها وللحاكم بعد التزكية أن يحكم حالا والأولى أن يقول قبله المدعى عليه أنه دفع فلوطب الأهمال أهل ثلاثة أيام ولا يجب استيفاء حق ولا حجر ولا حبس قل الحكم (قوله فلا تنجزاً) أى العدالة كما في الدمبرى وشيخنا الرملى قال لا يبعد اختلافها بذلك (قوله مزكياً) اثنين ويندب كون البعث سواء وأن لا يعلم أحدهما بالآخر ومع كل ورقة محتومة من غير علم صاحبه (قوله يبحث) من المبعوث اليه ويسمى مزكياً أيضاً كما عبر به في المحرر وغيره

[قوله أونسى الخ] لوزاد عدم التمسك بنفسيان ولا غلط فالظاهر القول أيضاً [قوله شدوا الرجال] تفسير مستوفزون كما أشار اليه بتضييحه [قول المتن ويحرم اتخاذ شهود] أما تعيين من يكتب الوثائق لجائز في أصح الوجهين [قول المتن عمل بعلمه] خالف أبو حنيفة فقال اذا طلب الخصم التزكية وجب وان علم القاضى العدالة وانتفى البلقينى أصله وفرعه فلا يقضى بعلمه في عدالتهما كما لا يركيهما [قول المتن وجب الاستزكاء] أى وان لم يطلب الخصم [قول المتن مزكياً] هو في الحقيقة يجرح ويزكى ولكن وصف بأحسن أحواله قال الزركشى مزكياً كذا بخط المصنف وصوابه الى المزكى كما عبر به في المحرر وغيره لأن أصحاب المسائل وان سموا بذلك فالزكى هو المبعوث اليه كما بينه أصحاب وقول المتن يشافهه المزكى قال أى يشافه القاضى لأن المعول عليه شهادة المزكى وانما أرسل اليه أولاً ليمهده الأمر بما كنبه والاعتماد على ما يجرى آخراً ثم نقل عن الشيخين أنهما نقلاً عن جمع من الأصحاب أن المعول على قول أصحاب المسائل خلافاً لأبى اسحق وأن ابن الصباغ اعتذر عن قولهما وهى شهادة على شهادة والأصل حاضر لمكان الضرورة قال الامام وثلاثي شهر المزكون ويكثر ترددهم ثم قال الرافى ان ولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل فحكم

فسقاً عمل بطله) فيهم فيقبل من عرف عدالته ويرد من عرف فسقه (وإلا) أى وان لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكاء) القاضى بأن يكتب ما يجيز به الشاهد والمشهود له وعليه (من الأسماء والحرف وغيرها) (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتب إلا أن العدالة تختلف بجهة المال كما فلا تنجزاً والأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيره أجدر بالاحتياط (ويبحث به) ما يكتب (مزكياً) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يفتو بين المشهود له وعليه ما يمنع شهادة تمن قرابة أو عدوة

ويسمى الأولان صاحبي مسألة أيضا (قوله ثم يشافه المزكي) أي يشافه المبعوث الحاكم الذي أرسله بما سمعه من المبعوث إليه وقيل يشافه المبعوث إليه بما يعلمه المبعوث من جهة الحاكم وهذا هو ظاهر عبارة المصنف فانزكي الأول في كلامه هو المبعوث والثاني هو المبعوث إليه وكلام الشارح يوافقه لكن يبعد هذا الوجه الثاني المذكور فتأمل (قوله وشرطه) أي الزكي المبعوث إليه وشرط المبعوث مثله في غير خبرة باطنه (قوله وخبرة باطن الخ) أي أن يكون المبعوث إليه خيرا باطن من يعدله أو يجرحه ولو باستفاضة عن تجربتها من غيره من الناس وقال ابن الرفعة لا حاجة في الجرح إلى خبرة الباطن وهو المعتمد (قوله لكذا) راجع إلى غير عدل أي أن يقول هو غير عدل لأنه مجروح بالأمر الفلاني مثلا ولولم يقل لكذا لم يقبل ويتوقف ندباني الحكم وقيل وجوبه ويندب تفرقة الشهود واستقصاء شهادتهم والأولى قبل التزكية ولا يجب عليه وإن سأل الخصم ولا يجب عليهم إجابته (قوله هو عدل) أو مرضى أو معقول القول ولا يكفي لأعلم فيه الاخيرا أولا أعلم منه سار دبه شهادته على المعتمد كما وقع لأمر المؤمنين كما يأتي (قوله على ولي) المعنى أنه ليس به صفة تمنع الشهادة وقال القفال معنى على أنه ليس عدو إلى ومعنى إلى أنه ليس ولدا إلى مثلا وظاهر كلام المصنف أن قائل ما ذكر هو المبعوث إليه بدليل ما مر من اعتبار خبرة الباطنين وظاهر كلام ابن الصلاح أنه راجع للمبعوث لا اعتذاره عنه من أنه شهادة على شهادة مع حضور الأصل بالحاجة إليه فإنه لا يلزم المبعوث إليه الحضور وهذا ما مشى عليه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزبيري إنه راجع لكل منهما فراجع (قوله ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقة وإن كان فقيها موافقا للقاضي في مذهبه ولا يجوز ذكر جرح أكبر مع الاكتفاء بدونه ولا يكون بذكرا زنا قاذفا إذا لم يكتف بدونه أو سئل عنه والافهو قاذف قاله شيخنا وفي كلام شيخنا الرملي ما يخالفه وإنما كان الشاهد إذا قصص عن النصاب قاذفا لأنه مندوب إلى السر وإذا لم يذكرب سبب الجرح وجب التوقف إلى البحث عنه كما مر الإشارة إليه (قوله الاستفاضة) أي عن يعتمد قولهم وإن لم يبلغوا عدد التواتر ولا يجب ذكر ما يعتمدونه من معاينة أو غيرها على المعتمد (قوله وتاب منه وأصلح ذكر أصلح تأكيده والمعتبر ذكر التوبة وإن لم يذكرب شروطها ولا مدتها خلافا لابن حجر (قوله والأصح أنه لا يكفي الخ) نعم إن قل هو عدل فيما شهد به على قبل وحكم عليه بذلك .

القاضي مبني على قوله ولا يعتبر العدد لأنه حاكم وإن بحث وشهد فالحكم أيضا مبني عليه لأنه شاهد ولا بد من العدد وإن راجع المزكيين فقط فرسول والعمدة على قولهما لأن شهادة الفرع مع حضور الأصل مردودة اه وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قولهما في حكم القاضي مبني على قوله ما يفيد أن الثبوت ينقل في البلد وإن تجرد عن الحكم لأن يحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شافه القاضي ثم رأيت كلاما للشيخين محصاه أن نائب القاضي يشافه بالثبوت وإن لم يحكم ويفتقر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي [قوله أيضا من كذا] قال صاحب التصحيح مراده به صاحب المسئلة وبالمزكي الآتي المبعوث إليه لا المبعوث المذكور [قول المتن وخبرة] بالكسبر والفتح كذا ضبطه المحشي رحمه الله [قوله لكذا] يرجع لقوله أو غير [قوله وقيل لا يشترط] عليه الإمام بأن قبلنا شهادته مع إمكان الوصول إلى الأصول اه وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل [قول المتن وقيل يزيد الخ] قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ أبي محمد قلاعن القفال إن معناه ليس عدو إلى بل تقبل شهادته على وليس بآب إلى بل تقبل شهادته إلى قال ومن أصحابنا من قال معناه المبالغة في القبول بكل حال وليس بصحيح وبينه [قوله وقيل يكفي] أي لأنه اعترف بما عرفت بالبيئة يقضى عليه

(م) يشافه الزكي بما عنده وقيل تكفي كتابته له وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابهما لأنه يشهد بهما (وخبرة باطن من يعدله) أو يجرحه (لصحة أو جوار أو عاملة) ليتأتى له التعديل أو الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل مع لفظها) وقيل يزيد على ولي) وهو على الأقل تأكيده (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعاينة أو الاستفاضة) ويقدم على التعديل لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكفي في حقه



## باب القضاء على الغائب

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقلوا به (قوله بينة) أى علمها الحاكم ولو بعد الدعوى وقبل  
القضاء ولو عبر بحجة كان أولى ليدخل اليقين مع الشاهد وسواء كانت الحجة على الحق أو على الإقرار  
وخالف شيخنا في هذه ولا يتصور هنا اليقين المردودة إلا أن كان ردها قبل غيبته لكن في هذه ليست  
الدعوى على غائب (قوله فإن قال هو مقر) ولم يقل إنه ممتنع فإن قال هو مقر لكه ممتنع أولكن لا يقبل  
إقراره سمعت الدعوى والبيعة كالأولى (قوله لم نسمع) نعم إن كان للغائب مال حاضر وأراد  
المدعي إقامة البيعة ليوفى له القاضي حقه منه لا يكتب إقاضى ببلد الغائب سمعت على المتمد وان قال هو  
مقر وكذا لو ادعى على غائب ودية أو غيرها بتقصير لأن للقاضي الوفاء من مال الغائب فيها (قوله مخبر بين  
النصب وعدمه) المتمد أنه مستحب قال بعض مشايخنا وأجروته على الغائب فراجعه وجاز إنكار المسخر  
وان كان كاذبا للصلحة (قوله ويجب أن يحلفه) أى وإن كانت حجة يمينام شاهد فيجتمع عليه يمينان  
ومحل وجوب تحليفه إن لم يكن للغائب نائب حاضر والا فلا يجب إلا بسؤاله وخرج بالغائب الحاضر فلا يجب  
التحليف وإن ارتاب القاضي في البيعة وكالغائب المتوارى والمتعزز على المتمد (قوله بعد البيعة) أى  
وبعد تعديلها (قوله ثابت) أى مستمر الثبوت وأنه يلزمه أدائه ولا يجب التعرض لصدقه شهوده  
لكمال الحجة هنا خلافا لابن حجر وشرح شيخنا كابن حجر ولم يرتضه شيخنا الزبدي وخرج بالدعوى  
بالحق الدعوى بإسقاطه كقوله كان له على ألف قضية أو أبرأتى منه وأخاف مطالبته بولي حجة بذلك فلا  
تسمع الدعوى ولا البيعة لعدم المطالبة قال ابن الصلاح والطريقة لسألهما أن يدعى إنسان أن الغائب أحله  
بهو يعترف مرید الدعوى بالدين والحوالة ويدعى الإبراء والقضاء فسمع دعواه وبينته بذلك قال شيخنا  
الرملي والحاضر في هذا كالتأنيب على المتمد قال في العباب وفائدة ذلك سقوط المطالبة لا البراءة ولا يمين  
استظهار في غير الحقوق المالية مما تقبل فيه شهادة الحسبة كطلاق وعنف (قوله على صبي أو مجنون)  
ومثلها السفه (قوله وإن كان الخ) فلا بد من سؤاله كإقراره في الغائب ولو جهل السؤال أعلمه الحاكم  
به ومثله ولى الصبي والمجنون فلو لم يوجد سؤال من هؤلاء جاز للحاكم التحليف ولا يجب ولو سئل الحاكم  
ولم يحلف لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي وفي عكس ما ذكره بأن ادعى ولى لمولى شيئا على شخص آخر أو على  
وليه وأقام بيعة وجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له كاهو مقتضى كلام الشيخين وهو المتمد خلافا  
لشيخ الإسلام تبعاً للسبكي وابن عبد السلام نعم لو ادعى المدعى عليه مسقطا كإبراء ورث الصبي أو استيفائه  
أو إشهاد على رسم القباله لم يعتبر دعواه ويؤمر بدفع المال حالا ولا يؤخر إلى كمال الصبي ليحلف كما يأتي في  
دعوى الوكيل وعلم بما ذكره الله تعالى على الصبي ولومع حضور وليه وقولهم بعدم محتها عليه محمول على  
عدم البيعة وقال الخطيب الدعوى على الصبي بمعنى الدعوى على وليه (قوله ليجزهم عن التدارك) صريح  
في أن الصبي والمجنون إذا كلاً ليس لهما تقص ما وقع وقال شيخنا الرملي لهما ذلك كافي للغائب إذا حضر  
(قوله ولو ادعى وكيل) قال شيخنا عن غائب فوق مسافة العدو وفيه نظر بل الوجه صحة الدعوى من  
الوكيل مطلقا لكن بقيد عدم التحليف بكون الموكل في تلك المسافة والا فلا بد من حضوره وحلفه ولا يحكم  
على الغائب قبله فإن حل كلام شيخنا على هذا فلم يجلو ادعى شخص ثم كل وغاب فانه لا يحكم إلا أن حضر

## باب القضاء على الغائب الخ

[قول المتن إن كان عليه بيعة] لأن الإقرار حقيقة أو حكما يتعذر في الغائب [قول المتن بعد البيعة] أى  
وبعد تعديلها [قول المتن إن الحق ثابت الخ] قال ابن الرفعة لعل المراد استمرار الثبوت والا فلا تأنيب نفسه

التي يأتيها بطله (هو جاز  
لن كان عليه) أى الغائب  
(بينه) بما يدعى به (و ادعى  
المدعى جهوده فإن قال هو  
مقر لم تسمع بينته) ولت  
دعواه (فإن أطلق) أى لم  
يتعرض لجهوده ولا إقراره  
(فالأصح أنها) أى بينته  
(تسمع) لأنه قد لا يعلم  
جهوده ولا إقراره والبيعة  
تسمع على الساكت فلتجعل  
غيبته كسكوته والثاني نظر  
إلى أن البيعة إنما يحتاج  
إليه عند الجهود (و) الأصح  
(أنه لا يلزم القاضي نصب  
مسخر) بفتح الخاء المجمة  
المستندة (ينكر عن  
الغائب) لأنه قد لا يكون  
منكرا والثاني يلزمه  
لتكون البيعة على إنكار  
منكر وعدم الزوم بصدق  
بإللال أبو الحسن العبادي  
وقهره إن القاضي مخير بين  
النصب وعدمه (ويجب أن  
يحلفه) أى المدعى (بعد  
البيعة أن الحق ثابت في  
فمنه) احتياطا للغائب  
لأنه لو حضر بما ادعى  
ما يبرئ منه (وقيل يستحب)  
فله تركه وباب تداركه إن  
كان هناك دافع غير منقسم  
(و يجريان) أى الوجهان  
(في دعوى على صبي أو  
مجنون) أو ميت ليس له  
ورث خاص وإن كان

فيحلف بسؤال الوارث وألوجب فيهم أولى ليجزهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف) لو

عليه هناك مال (ولو حضر المدعى عليه وقيل لو كبل المدعى أبرأني موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق إلى أن يحضر الموكل والا لا تجزأ الأمر إلى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد إن كانت له حجة (وإذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (قضاء الحاكم منه) لنيته (والا) أى وإن لم يكن له مال حاضر (فإن سأل المدعى انتهاء الحال) فى ذلك (إلى قاضى بلد الغائب أجابه فينهى) إليه (بسماع بينة ليحكم بها) ثم يستوفى المال (أو) ينهى إليه (حكما) إن حكم (لبيستوفى) المال (والانتهاء أن يشهد عدلين بذلك) يؤديه عند القاضى الآخر (ويستحب كتاب به يذكر فيه ما تم به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختتمه) ويحمل إلى قاضى بلد الغائب ويخرج إليه العدلان ويقف على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أى على الحاكم به (إن أنكر) الخصم المحضر للقاضى أن المال المذكور فيه عليه (فإن قال) لست المسمى فى الكتاب مدق يمينه

وحلف لأن غيبته حيلة لاسقاط اليمين فلا تعتبر (قوله ويعطى المال) أى بعد الحكم (قوله هناك) أى فى ولاية الحاكم والارجع الى الانتهاء الآتى .

(تنبيه) لو اعترف الخصم بوكالة المدعى قبل فى اثبات الحق لا فى وجوب تسليمه له ولو قال الشخص لآخر أنت وكيل فلان الغائب ولى عليه مال ومعنى به بينة فأدعى عليك به وأقيم البينة فأنكر الوكالة أو قال لا أعلم أتى وكيل لم تصح الدعوى عليه ولا تصح إقامة بينة عليه أنه وكيل لأن الوكالة حقه ولم يدع بها وإذا ثبت وكالته فله عزل نفسه (قوله ولو حضر الخ) قال شيخنا هو مسئلة مستقلة بنفسها وليس لها تعلق بما قبلها وليست من فروع الباب فليراجع (قوله أمر بالتسليم) نعم له تخليفه أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا (قوله وإذا ثبت) أى حكم بثبوت كإبائى وطلبه المدعى أيضا قاله شيخنا (قوله وله مال) ولو دينا قال شيخنا الرملى ولو جانيا أو مرهونا فيجبر المرتهن والمجنى عليه على البيع ويوفى لسكل منهما حقه ويدفع الباقي للمدعى قال بعضهم ولولم يكن فى نحو المرهون فضل فلا بيع وشمل الدفع للرتن مالو كان دينه مؤجلا لكن يتجه فى المؤجل أن يجعل ما يدفع له رهنا تحت يده لاستيفاء غرضه (قوله حاضر) أى فى محل ولاية القاضى وحضور الدين بحضور من هو عليه (قوله قضاء) أى وجوبا إن طلب كالمس (قوله والا الخ) ليس قيدا بل يجوز الانتهاء ولو مع وجود المال وحضوره فلو جعل ما بعد الا راجعا للقضاء لكان أولى (قوله أجابه) وجوبا ولو قاضى ضرورة وله انتهاء حكم بعلمه إن كان مجتهدا (قوله بسماع بينة) ولو شاهدا واحدا ولو قبل تعديله ويقم الشاهد الآخر أو يعذله أو يحلف عند المكتوب اليه ثم يحكم ولا يتقيد الانتهاء بقاضى بلد الغائب ويتقيد الوفاء بمن المال فى ولايته كما تقدم (قوله أن يشهد عدلين) ويكفى حضورهما ويكفى فى نحو هلال رمضان عدل واحد (قوله يؤدى الخ) ولا بد من تعديلهما بعد ذلك الأداء عند القاضى الآخر ولا يكتفى تعديل الأول لهما لأنه قبل الأداء ولا بد أن يقول لهما أشهد كما أتى كتبت لفلان ما فى هذا أو بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أشهد كما أن هذا خطى مثلا ولوضع الكتاب أو أجمعى عمل بقولهما (قوله ويستحب كتاب به الخ) ويستحب نسخة ثانية معهما بلاختم ليطالعاها (قوله ويختتمه) فوق نحو شمع (قوله ويحمل) أى يحمله من يوصله إلى القاضى من الشاهدين أو غيرهما (قوله إن أنكر الخصم المحضر للقاضى) فلا بد من حضوره خلافا لبعض فقهاء اليمين ولا بد من حكم ثان من ذلك القاضى لكن بلا دعوى ولا حلف (قوله صدق يمينه) أرلم

لو كان حاضرا وطلب هذا مع البينة لا يجاب [قول المتن ولو حضر الخ] قال العراقي هى مسئلة مستقلة ليست من تمام التى قبلها ولا هى فى الحقيقة من فروع هذا الباب قال دهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعبرة فى القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلدرجج البلقينى الثانى [قول المتن وله مال] لو كان مرهونا أوجابنا فهل للقاضى أن يطلب صاحب الدين أن يلزمه المرتن والمجنى عليه بأخذ حقهما بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين قال البلقينى هذا موضع نظر والأرجح له ذلك اه . أقول ولو كان مال الغائب دينا فالظاهر أن القاضى يقضى منه [قول المتن والا الخ] يورهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجب أن الغالب أن طلب الانتهاء عند تعدد المال [قول المتن بسماع بينة] قال الزركشى الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضى الحكم قال ومراد النهاج هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها . أقول ليس فى قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة للتقسيمين بلادرب [قول المتن عدلين] لو كان المكتوب به هلال رمضان كفى القاضى أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرافى

هناك مشارك له في الاسم والصفات) ولا يبالى بقوله (فان كان) هناك مشارك له فيما ذكر (أحضر فان اعترف بالحق طوب وترك الأول والابث الى) الحاكم (الكتاب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولوحضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافه بحكمه في أمضائه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه) وقد تقدم (ولو ناداه) كائنين (في طرفي ولايتهما أمضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمى ان لم يعد لها والا) أى وان عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام البغوي وغيره وقال الامام والنسائي لا يجوز وعبر في الحرر بالأشبه وقال في الشرح يجوز أن يقدر فيه خلاف (والكتاب بالحكم بمضى مع قرب المسافة) كبعدها (وبسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كما سيأتى مافوق مسافة العدوى التي يرجع منها بكرا الى موضعه لئلا وقيل هي مسافة القصر

يكن معروفا بذلك الاسم والافلايالى بقوله (قوله وعلى المدعى بينة) ويكتفى فيها مستورا الصلة ولا يبالغ الحاكم في البحث عنها (قوله أحضر) أى أحضره المدعى عليه ولا يلزم صاحب الحق احضاره بل له الزام المدعى عليه بتوفية حقه قال العلامة البرلى قال ويؤخذ مما هنا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان بن فلان مثلاً اذا أنكر ذلك كلف باحضار مشارك (قوله والا) بأن لم يعترف بالحق وكذا لومات وكان معاصرا له يمكن معاملته له (قوله بعث) الحاكم المكتوب اليه (قوله زيادة صفة تميزه) فان لم توجد زيادة وقف الأمر حتى ينكشف قال شيخنا الرملى ولا بد بعد الزيادة من تجديد حكم وان كان الحاكم عالما بتلك الزيادة قبل طلبها ولا يحتاج في هذا الحكم الى دعوى ولا حلف (قوله ولو حضر الخ) المراد ولو شافه القاضى الذى حكم وهو في محل ولايته قاضيا آخر سواء كان هو المكتوب اليه أو لا سواء كان في محل ولايته أو لا قال شيخنا كشيخنا الرملى والمراد بالقاضى في كل منهما من يتوقف تخليص الحق عليه ولو عرفا كبعض الشرطة (قوله بحكمه) أى لا بسماع البينة (قوله وقد تقدم) أى أنه من القضاء بالعلم فلا يجوز الا من المجتهد كذا قاله شيخنا تبعا لغيره كما سرفانظر مع ما قبله من أن المراد بالقاضى الحاكم العرفى (قوله ولو ناداه) أى بالحكم كالم (قوله أمضاه) وان لم يحضر الخصم ومعنى أمضاه نفذه اذا كان في عمله وهو يحتاج الى صيغة كنفذته أو أمضيته قال بعض مشايخنا لا يحتاج فراجع وخروج بالحكم المشافهة بسماع الحجبة فلا يقضى بها ان تبسرت شهادة الحجبة والا فله القضاء (قوله وان اقتصر) أى في الانهاء السابق (قوله ان لم يعد لها) بحث الأذرى وجوب تعديلها ان لم يكن في بلد المنهى اليه من يعدلها ويجوز للمدعى عليه تجريحها (قوله جواز ترك التسمية) هو المعتمد وخروج بالبينة الشاهد مع اليمين واليمين الردودة والاقرار فلا بد من بيانها (قوله والكتاب بالحكم) أى الانهاء به ولو بلا كتاب (قوله بمضى مع قرب المسافة كبعدها) قال شيخ الاسلام كغيره والمراد بالمسافة هنا ما بين القاضيين في هذا وما بعده في سماع البينة وانما لم يعتبر البعد في الحكم لأنه قد تم ولم يبق الا استيفاء الحق وأما البينة فلأنه مع القرب يسهل احضارها للحاكم الآخر وأما المحكوم عليه فقبل الحكم يشترط أن يكون بينه وبين من يحكم عليه من القاضيين دون الآخر فوق مسافة العدوى وبعد الحكم لا يعتبر له مسافة مطلقا أمل نعم لو عسر احضار البينة مع القرب لنحو مرض قبل الانهاء مطلقا كذا ذكره في المطلب (فصل) في الدعوى بالعين الغائبة اماكن البلد أو عن المجاس كسيأتى (قوله ادعى عينا) خرج بالعين

[قول المتن وعلى المدعى بينة] هذه البينة يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة ولا يبالغ فيها بالبحث والاستزكا كما أشار اليه الرافى في الشهادات [قول المتن لزمه الحكم الخ] يؤخذ من هذا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان ابن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الآن يحضر من بشاركه في الاسم والنسب المذكور أى فهو المكلف بذلك لا صاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتبينه لذلك [قول المتن بحكمه] قال الزركشى احتز عن المشافهة بسماع البينة لأنه لا يقضى بها مثل هذا قطعاً لأن الاحضار بها لا يحصل علماً بخلاف الحكم في ذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية [قول المتن في طرفي ولايتهما] الشرط أن يكون الحاكم الذى أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر .

(تنبيه) احتز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يكتفى فيه المناداة المذكورة كما يفيد ذلك أيضا قول المناج الآتى وبسماع البينة الخ [قول المتن جواز ترك التسمية] جزم القاضى بوجوب التسمية وحكى اجاع الأصحاب عليه وقواه ابن أبى الدم وقال هو متعين ليتأتى للخصم القدح فيهم .

(فصل : ادعى عينا الخ)

القاضي (يفته وحكم بها  
وكتب الى قاضي بلد  
المال ليسله للمدعي  
ويعتمد في العقار حدوده)  
الأربعة (أولا يؤمن)  
اشتباهها كغير المعروف  
من العبيد والفرس  
(فالأظهر سماع البيعة) فيها  
اعتمادا على الصفات والثاني  
قال الصفات تشابه (و)  
على الأول (يبالغ المدعي  
في الوصف) ما أمكنه  
(ويذكر) معه (القيمة)  
في المتقوم وغيره (و)  
الأظهر (أنه لا يحكم بها)  
أي بالبيعة لخطر الاشتباه  
ومقابلها ما ينظر الى ذلك  
(بل يكتب الى قاضي بلد  
المال بما شهدت به  
فيأخذه ويبعشه الى  
الكاتب ليشهدوا على  
عينه والأظهر) في طريقه  
(أنه ليسله الى المدعي بكفيل  
بيدته) والثاني بكفيل باليمن  
(فان شهدوا بعينه كتب  
براءة الكفيل وإلا فعلى  
المدعي مؤنة الرد أو غرامة  
عن المجلس لا البلد أصرا  
باحضار ما يمكن احضاره  
ليشهدوا بعينه ولا تسمع  
شهادة بصفة) وما لا يمكن  
احضاره كالعقار يحده  
المدعي ويقم البيعة عليه  
بتلك الحدود ولو كان

ماليس عينا مما لا يوصف باحضار ولا عده كدين ونكاح وطلاق ووكالة ووصاية ونسب ونفي واثبات  
وغبرها (قوله غالبة عن البلد) ولو في محل ولاية القاضي والمدعي عليه في البلد (قوله فيه تغليب الخ)  
هو اعتراض وجواب على أحد طرفين (قوله حدوده الأربعة) فان عرف ببعضها اكتفى به أو  
بالحة أو السكة فكذلك يكتب بها وإلا وجب ذكر الجميع (قوله ويبالغ المدعي في الوصف) بقدر  
ما يدفع الاشتباه وان زاد على صفات السلم وذكر الوصف في المثلي واجب وذكر القيمة فيه مندوب  
والتقوم بعكسه وهذا لا يخالف ما ذكره في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها  
مثلية كانت أو متقومة لأنه في عين حاضرة بالبلد يسهل حضورها مجلس الحكم وأما البيعة هنا فانها  
لا تشهد إلا بالصفات كما اقتصر عليه الشارح كغيره (قوله في طريقه) أي في كيفية البعث (قوله الى  
المدعي) ان كان مليا ثقة ومع نحو محرم ان كان أمة تحل له وإلا فعلى أمين ثقة وينبئ الختم عليها  
بخط لازم ثلاثا تبدل ويلتبس الأمر على الشهود فان كان حيوانا جعل في نحو عنقه قلادة وختم  
عليها (قوله بكفيل) وجوبا بشرط كونه مليا ثقة قادرا (قوله والثاني بكفيل باليمن) قال شيخنا معناه  
أنه يبيع العين المدعاة للمدعي ويأخذ منه كفيلا بمنها وصح البيع للضرورة واذا ثبتت للمدعي تبين بطلان  
البيع له فراجع واستفيد من كلامه أن الخلاف في كيفية البعث لافيه كما أشار اليه الشارح قبله (قوله  
كتب براءة الكفيل) ولو أحضر الخصم عينا أخرى مشاركة لها في الاسم والصفة فكما مر في  
المحكوم عليه (قوله مؤنة الرد) وكذا مؤنة الاحضار وكذا نفقة نحو رقيق بسبب السفر وكذا  
أجرة مدة الحياولة لأجرة الخصم المدعي عليه وفي شرح شيخنا كابن حجر أن نفقة المدعي به مدة  
الخصومة في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (قوله لا البلد) نعم الغالبة عن البلد في دون مسافة  
العدوى كالتى في البلد (قوله ما يمكن) أي ما يسهل احضاره بلا مشقة لا تحتل عادة نعم ان كان مشهورا  
للاس لم يحتاج لاحضاره فان عرفه القاضي بنى على أنه هل يقضى بعلمه (قوله يحده المدعي) أو يصفه وتشهد  
البيعة بصفاته أو يحضره القاضي أو نائبه ويتعين هذا فيما لا يعرفه الشهود إلا بالعين وتعتمد الشهود الصفات  
وقت التحمل ويحكم القاضي هنا بالتحديد أو الشهادة بالصفة بخلاف الغائب عن البلد كما تقدم

[قول المتن ويعتمد في العقار] قال الشيخ في المنهج أي الذي لم يشتر [قول المتن حدوده] ويذكر  
أيضا الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو يمينها أو غير ذلك [قول المتن ليشهدوا الخ] ففائدة الإقامة الأولى  
قل العين المذكورة [قول المتن بيده] أي وجوبا والضمير في بيده يرجع للمدعي من قوله الى المدعي  
[قوله باليمن] بأن يديه ملو يطلب منه كفيلا باليمن ثم ان سلت العين له تبين بطلان البيع والإتيان بالصحة  
ويتولى القاضي ذلك للضرورة [قول المتن مؤنة الرد] أي والاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب  
السفر وكذا أجرته تلك المدة [قوله بصفة] لأنها انما جازت عند الغيبة عن المدلل الحاجة وهي منتفية هنا  
ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم أن الدعوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك [قوله وما لا  
يمكن] عبارة شرح الارشاد والتقيد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه قليلا فالأول  
كالعقار بمحدوده ويقم البيعة بتلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من  
يسمعهما على عينه ولو كان العقار مشهورا فلا حاجة إلى التحديد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيصفه المدعي  
في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً [قول المتن واذا وجب احضار] أي بأن كانت العين  
من شأنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب

مشهورا لا يشتهى فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس  
يبدى عين بهذه الصفة صدق بيينه ثم) بعد حلفه (المدعي)

دهوى القيمة فان نكل) من اليمين (خلف المدعى أو أقام بيته) حين أنكر (كاف الاحضار وجلس عليه ولا يطلق الا باحضار لودهى  
تلف) فتؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده)  
الى (والا فقيمته سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل يدعيها) أى العين (ويحلف ثم يدعى  
القيمة) ويحلفه (ويجربان) (٣١٢) فيمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أنلفه

فقيمته أم هو باق فيطلبه)  
أى يدعى ذلك في دعوى  
أوفى ثلاث دعوى ويحلف  
الحصم على الأول يميناً  
واحدة أنه لا يلزم رد الثوب  
ولأنه ولا قيمته وعلى  
الثاني ثلاث أيمان (وحيث  
أوجبنا الاحضار) للمدعى  
(فتبت للمدعى استقرت  
مؤنته على المدعى عليه  
والا) أى وان لم يثبت  
للمدعى (فهى) أى مؤنة  
الاحضار (ومؤنة الرد على  
المدعى)

(فصل الغائب الذى تسمع  
اليمين عليه ويحكم) بها (عليه  
من بمسافة بعيدة وهى التى  
لا يرجع منها مبكراً الى  
موضعه ليلاً وقيل) هى  
(مسافة قصر ومن بقرية)

وهى دون البعيدة بوجهها  
(كحاضر فلا تسمع يمينه  
ولا يحكم) عليه (بغير  
حضوره الا لتواريه أو  
تعززه) فتسمع اليمين  
ويحكم عليه بغير حضوره  
(والأظهر جواز القضاء  
على غائب فى قصاص وحد  
قذف ومنعه فى حد الله  
تعالى) كحد الزنا والشرب

(قوله دعوى القيمة) أى فى المتقوم أو المثل فى المثل (قوله أودعوى تلف) أى مع الحلف أو اليمين (قوله  
والا فقيمته) الأولى بدله هنا وفيما يأتي (قوله لبيعه) قيده ابن الرفعة بأكثر من ثمن مثله قال شيخنا ولا  
وجه له (قوله فى دعوى) أى على الأصح أوفى ثلاث على مقابله (قوله ويحلف الحصم الخ) فان رد اليمين  
على المدعى حلف مترددا كما دعى قال شيخنا وبطال مترددا أيضاً (قوله أو مؤنة الاحضار) ومؤنة الرد  
على المدعى قال شيخنا الرملى وكذا أجرة مدة الاحضار وخالفه شيخنا فى هذه تبع الشيخ الاسلام بخلاف  
الغائب كاسر ولو تلفت العين فى مدة الاحضار فلا ضمان فيها (فرع) قال شيخنا الرملى للحاكم الأمين  
استخلاص مال الغائب من عين أودين حيث خيف فوته بهرب أو عسار أو جحد والا فالعين لا الدين .  
(فصل) فى بيان من يحكم عليه فى غيبته وما يذكر معه (قوله منها) متعلق بمبكر الى موضعه متعلق  
بالإرجاع فلا اعتراض والمراد بالمبكر عرفاً وقيل من الفجر وبالليل قبيله وهذه المسافة فوق مسافة العدوى  
ولم يذكر المصنف ولا غيره لها غاية وحيث ذكروا مسافة القصر وذكر عن بعضهم أن غايتها الى  
أول مسافة القصر فراجعهم وأمدون هذه فهى المسافة بمسافة العدوى كما تقدم وسيأتى ضبطها بضد هذه  
واعتبار المسافة يقتضى أنه لا يعتبر محل ولاية القاضى ونقل عن شيخنا أن من ليس فى محل ولا يته كالتى فى  
البعيدة فراجعهم (قوله ولا يحكم عليه) أى على من فى المسافة القريبة بغير حضوره ولو فى الواقع فلو حكم  
فتبين أنه فيها تبين بطلان الحكم قال شيخنا الرملى وكذا كل تصرف من الحاكم تبين فى الواقع ما يوجب  
عدم محنته كحكمه على صبي أو مجنون أو سفیه تبين كاله (قوله ويحكم عليه بغير حضوره) أى بعد يمين  
الاستظهار كما مر لأنه كالتائب (قوله فى حد الله) لوقال عقوبة لله كان أولى ليشمل التعزير قال شيخنا  
وصورتها أن يدعى عليه بها فى حضوره ثم يقرأ ويقام عليه اليمين فيهرب قبل الحكم والا فدعوى الحسبة  
لا تسمع على الغائب (قوله حد الزنا) والشرب وأما نحو حد السرقة بما فيه الحاقان فيحكم فيه بحق الأدعى  
دون حق الله تعالى فيحكم فى السرقة بالمال دون القطع (قوله ولو عزل) أو انعزل (قوله بعد سماع يمينه)  
أى ولم يحكم بقبولها والا فلا تعاد (قوله وجبت الاستعادة) قال ابن الرفعة محله ان تيسرت أعادتها والا فلا

[قوله عن اليمين] أى المأخوذة من قول الماتن صدق بيمينه [قول الماتن أودعوى تلف] أى فيقبل منه  
ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة الا لا يتخلد عليه المجلس مع احتمال صدقه [قول الماتن ولو شك  
المدعى الخ] يشمل المشتري وغيره [قول الماتن أوجبنا الاحضار] أى فى البلد الا لا يتكرر مع الذى سلف  
رأس الصفحة يعنى قوله أو غائب عن المجلس الخ [قوله فهى ومؤنة] أى ولا تجب الأجرة بخلاف العين الغائبة  
عن البلد لسهولة الأمر هنا ولو تلفت العين فى الطريق بانهدام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرفعة  
لأنها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرتها أيضاً [قول الماتن ومؤنة الرد]  
قال الزركشى كذلك تجب مؤنة الرد فى الأولى الى دار المدعى اذا كانت العين مغبوبة .

(فصل الغائب الخ) [قول الماتن وقيل الخ] هو كالحلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (قائدة) لو كان دون مسافة  
العدوى ولكنه خارج عن محل ولاية القاضى فهو كالبعيد لأنه لا يجب حضوره لو طلب [قوله بغير حضوره]  
قال ابن القصاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب [قوله يوم الشهادة] كذلك قبله اذا لم تمض مدة

الاستبراء

والفرق أن حق الله تعالى مبنى على المساهلة بخلاف حق الأدعى والثانى

النوع مطلقاً لأن العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقاً كالمال فيكتب القاضى الى قاضى بلد المشهود عليه ليأخذه بالعقوبة  
(ولو سمع يمينه على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها) أى لم يجب استعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح)  
اليمين والقائم بعد الحكم على حجته بالأداء والإبراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع يمينه ثم ولى وجبت الاستعادة)

حاجة للاعادة ومال شيخنا الرملى الى خلافه (قوله واذا استعدى) يقال أعداه الحاكم أراد عدوه (قوله أحضره) ولو يهوديا في يوم السبت أو نصرانيا في يوم الأحد وجوابنا عن علم القاضى كذب الطالب أو كان المطلوب مكترى على عمل يتعطل بحضوره أو كان في وقت خطبة لم يحضره وفي كلام شيخنا الرملى أنه يحضره في صورة الاكتراء وإن تعطل العمل ولم يوافقه شيخنا . (فرع) لو طلب شخص حضور شخص لحاكم بنيرطلبه وجب الحضور إن كان عليه حق يتوقف قبوله على حضوره والاوجب الوفاء أو الحضور وإن لم يثبت الحق (قوله بدفع ختم طين رطب أو غيره) أى كسمع محتوم عليه (قوله وليكن مكتوبا الخ) قال شيخنا وهذا قد هجر في هذه الأعصار وصار المعتمد عليه الآن الكاغد المعروف (قوله أو بمرتب) هى للتفريع لأن المعتمد الترتيب بين الختم والمرتب قال شيخنا والترتيب مستحب (قوله ومؤته) أى المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير أو الترتيب فإن ذهب به بعد امتناعه في الختم فؤته على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخير أو الترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظير فتأمل ومحل وجوب مؤنة المرتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبغى أن يجري هنا ما سرى في احضار العين أنه إذا لم يثبت الحق فالمؤنة على الطالب مطلقا ولم يرتضه شيخنا (قوله فان امتنع) ويثبت امتناعه بقول المرتب ان كان معه والافعدين ومحل تعديه بالامتناع ان كان مع الطالب أو المرتب أمر القاضى والا فلا ولا يقبل قول المرتب أمرنى القاضى باحضارك ولا يلزمه الحضور معه من غير طلب خصمه والافكار (قوله بلاعذر) من أعذار الجماعة ولو بقول العون (قوله أحضره بأعوان السلطان) ولا يلزمه الحضور الا ان كان مع العون أمر كأمير وإذا امتنع من الحضور مع العون لاختفائه بهرب مثلا نودى على بابه أنه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فان لم يحضر بعدها أجيب الخصم لما طلبه منهما لكن محلها ان لم يكن في البيت غيره ويؤمر بالخروج منه مستعير لا مستأجر ومحل القسمير ان كان الباب ملكه وللقاضى أن يهجم عليه بنحو مسموح ان كان في البيت نساء قال ابن القاص ويبحث مع الذى يهجم عدلين يقفان قريبا منه قال ولاهجم في حد الله ولا فى قطع طريق ولو لم يحضر بعد ما ذكر حكم القاضى عليه بالبيئة لكن بعد النداء على بابه أن القاضى يريد الحكم عليه بالنكول (قوله وان امتنع لعذر) أى مما تقدم (قوله وكل من يخاصم عنه الخ) عبارة شيخنا الرملى والمعدور يرسل اليه القاضى من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالبيئة كالفائب انتهى ولم يوافق على ما ذكره الأسوى (قوله فليس له احضاره) أى يحرم عليه ولو في دون مسافة العدوى (قوله نائب) أو مصلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله لم يحضره) أى يحرم احضاره (قوله بل يسمع الخ) أى ان كان فوق مسافة العدوى لأن الكتاب بجمع البينة لا يقبل فيها (قوله اليه) أى الى نائبه أو للمصلح ليتوسط بينهما فى الصلح .

لبينة (واذا استعدى على حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى احضاره (أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره) لمدعى بعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه أجب القاضى فلانا (أو بمرتب لذلك) من الأعوان يباب القاضى ومؤته على الطالب (فان امتنع) المطلوب (بلاعذر أحضره بأعوان السلطان وعزّره) بما يراه والمؤنة عليه وان امتنع لعذر كمرض وكل من يخاصم عنه فان وجب تحليفه بعث القاضى اليه من يحلفه (أو) على (غائبى غير) محل (ولا يته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه) بذلك (أو لائب) له هناك

الاستبرام [قول المتن واذا استعدى] يقال أعداه الحاكم أزال العدوان كاشكاه بمعنى أزال شكواه [قول المتن أو بمرتب] يريد أن ذلك راجع لنظر القاضى بحسب ما يراه من خصم أو مرتب [قول المتن فان امتنع] لا يثبت الامتناع الا بشاهدين قال الماوردى والرويانى اذا كان المبعوث الخصم فان كان العون كفى قوله لأنهم يلب الاخبار أى فينقيد بالثقة [قول المتن فليس له احضاره] هذا يؤخذ منه أن له القضاء عليه ولو كان في مسافة العدوى [قول المتن له هناك الخ] أنظر هل يلحق بهذا ما لو كانت البلد متسعة ولها قضاة وطلب شخص لقاض فى طرفها وهو بالطرف الآخر ظاهر كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود قاضى

(قوله فالأصح بحضره) أى بعد البحث عن صحة الدعوى ولزومها التلقيب بما لا يصح نحو دعوى ذمى على مسلم غمر ألقها وهذا واجب الغائب بخلاف الحاضر قللة المشقة (قوله من مسافة العدوى) هو المعتمد (قوله وهى التى يرجع إلخ) هذا غائبها فدونه منها وأبداؤها من محل تبكيه ولو غير بلده ولعل ابتداءها فى البلدى محل جواز قصر الصلاة للسافر منه فراجع (فرع) قال شيخ شيخنا البرلى لو كان فى البلد الواسعة قضاء وطلب شخص لقاض وهما فى طرفها وجبت الاجابة ولا نظرقاضى طرف المدعى عليه انتهى فراجع (قوله المخدرة) أى ابتداء أو دواما ويعتبر فيها مدة توبة الفاسق وخرج بها البرزة لكنها لا تخضر من خارج البلد الا مع محرم ونحوه ويثبت التخدير بينة وكذا بقولها ان كانت من قوم عادتهم التخدير (قوله مجلس الحكم) ولو لتحليف بخلاف حضور الجامع لحلف اقتضاء الحاكم فتحضر اليه (قوله بل توكل) أو يحضر القاضى اليها ويجزى فيها ما فى المخدور على ماسبق وإذا حضر اليها القاضى مثلا أجابته من وراء ستر ويكفى فى كونها هى اعتراف الخصم أو شهادة اثنين من محارمها والا تلفت بنحو ملحقه وخرجت من الستر اليه (قوله وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) أى من لا تخرج لمعاودة (باب القسمة)

بكسر القاف وسكون السين قال شيخ الاسلام وغيره وهى تميز الحصص بعضها من بعض وظاهره أن هذا معناها لغة وشرعا فراجع (قوله أو منصوبهم) أى بغير تحكيم والافك منصوب الحاكم ولو طلب الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجز له اجابتهم كقوله العلامة السفلى وتقدم فى باب الفلوس ترجيحهم عن شيخنا أولم تجب عليه كقوله العراقى حتى يقيموا بينة غير شاهد وبين يثبت بهاملكهم وان لم يكن لهم منازع وسمعت البيه مع عدم الدعوى للحاجة اليها (قوله ذكر حردل) ضابط سمع بصير وغير ذلك من شروط الشهادة وكذا عفيف عن الطمع لأنه لا يجوز للحاكم أخذ أجره من صاحب الحكم لأنه حق الله والقول بجواز الأخذ كافى الروضة محمول على غير هذا من الأعمال (قوله يعلم المساحة) وهى علم يعرف به مقادير الأسطحة (قوله والحساب) وهو علم يعرف به مقادير الأعداد ويندب كونه عارفا بقيم المتقومات على المعتمد (قوله ولا يشترط فى منصوبهم العدالة) نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترطت وعليه يحمل ما قاله شيخنا فى شرحه (قوله والحرية) أى ولا يشترط فى منصوبهم الحرية ولا غيرها ما عدا التكليف ولو وكل بعضهم واحدا منهم ليقسم مع بقيتهم فان ضم حصته مع حصه موكله صح والا فلا

طرفها وهو متجه لظهور الفرق بين الحاضر والغائب [قول المتن فالأصح بحضره] أى ولكن به تخوير دعواه ومعرفة بخلاف الحاضر فى البلد [قوله والأصح أن المخدرة إلخ] من جهة أدلته حديث واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قالوا إنها كانت مخدرة وقوله لا تخضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التخدير فعليها البيه [قول المتن وهى من لا يكثر إلخ] قال ابن أبى الدم الأولى فى ذلك رده الى العرف والعادة .

### (باب القسمة إلخ)

[قول المتن أو منصوبهم] هو شامل للحكم [قول المتن ذكر] انظر كيف يصح حل الخبر على المبتدأ هنا [قول المتن يعلم المساحة] مصدر مسحت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة والحساب للقاضى بخلاف هذا لأن هذا هنا بمنزلة الفقه المشترط للقاضى لا حياجه إليه [قوله بالاقرع] أى بالقرعة يحصل الازام بخلاف ما لو نصبوا انسانا ولو فى قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل الازام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه التحكيم بينهم لم يرايت بعد كتابة هذه الحاشية فى شرح الروض ما يخالفها فى مسألة التحكيم

(فالأصح بحضره من مسافة العدوى فقط وهى التى يرجع منها مبكرا ليلا) الى موضعه والثانى من دون مسافة القصر والثالث من أى مسافة قربت أو بعدت لكن له أن يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الأصح (أن المخدرة لا تخضر) أى لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثانى تخضر كغيرها (وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها بأن لم تخرج أصلا للضرورة أولم تخرج الا قليلا لحاجة ومنها العزام والزبارة والحام (باب القسمة)

(قد يقسم) المشترك (الشركاء) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حردل يعلم المساحة بكسر الميم (والحساب) ولا يشترط فى منصوبهم العدالة والحرية لأنه وكيل عنهم ومنصوب الامام ملزم بالاقرع) فان كان فيها

تقويم وجب لسان) لاشتراط العدد في المقوم (وإلا فقسام وفي قول) من طريق (اثنان) بناء للقولين على أن منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جزأ قطعا (وللإمام جعل القاسم كما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (٣١٥) (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت

المال فان لم يكن) فيه مال كما في المحرر (فأجرتة على الشركاء فان استأجروه وسمى كل منهم قدرا لزمه وإلا) بأن أطلقوا المسمى (فالأجرة موزعة على الحصص وفي قول) من طريق (على الردين) لأن العمل يقع لهم جميعا (ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة ونوب نفيسين وزوجي خفة ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبه القاضي ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعتة كسيف يكسر) بخلاف ما تبطل منفعتة فيمنعهم لأنه سفه (وما يبطل نفعه المقصود حكماء وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الأصح) لما فيها من الضرر والثاني يجاب لعدم ضرر الشركة (فان أمكن جعل حامين) أو طاحونتين (أجيب) وان احتيج الى أحداث بئر أو مستوقد (ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي لآخر) يصلح للسكنى (فالأصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون

(قوله جاز) وان كان فيها تقويم لأن الرجوع لما اتفقوا عليه (قوله بعدلين) أو بعله كما في الروضة (قوله ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) وجوبا وحيث يجب نصبه ولولم يكف واحد وجبت الزيادة (قوله كما في المحرر) ولوأبقى كلام المصنف على إطلاقه لكان أولى ليشمل مالو كان غيره أهم أو منع ظاهرا ولا يبعد أن المصنف أراد ذلك (قوله فأجرتة) أي ان استأجروه فالقصد من ذكره نفي كونها على بيت المال ولولم توجد اجارة فلا شيء له (قوله فان استأجروه) أي كلهم معا أو مرتبا ولو بأوليائهم فان استأجروه بعضهم فعليه وحده وعلى الولي طلب القسمة ان كان فيها مصلحة لموليه وللولي بذل الأجرة من مال موليه مع الشركاء وان لم يكن فيها حظ لموليه (قوله على الحصص) أي المأخوذة لا الأصلية في قسمة التعديل (قوله وان لم يبطل نفعه) فلا يضر قصه (قوله بخلاف ما يبطل نفعه) أي بالسكنية بحيث لا يفتق به بوجه فيمنعهم الحاكم وجوبا واذا تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهياة ولكل الرجوع متى شاء أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على اجارته ان أمكن وإلا فلي الاتفاح به مهياة (قوله حكماء) وهو محل الاستحمام لامع نحو مستوقد (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب (قوله فان أمكن الخ) هذا ما لا يعظم ضرره وانما قدمه لضرورة المفهوم (قوله دار) أي مثلا (قوله لآخر) واحدا أو أكثر وطلب كل القسمة وخت الدار عن نحو بناء وشجر وإلام يجب أحد للقسمة (قوله متعنت) فلو كان بجانب الدار ملك له أو نحو موات أوجب للقسمة وتضم حصته بجانب ملكه كما قاله شيخنا الرمي لعدم تعنته حيثئذ وكذا يقال في الآخر (قوله ووجه المرجوح) وهو مقابل الأصح وهو عدم اجابة صاحب الأكر في الأولى واجباره بطلب صاحبه في الثانية ومقتضى تعليقه اجبار صاحب الأكر في الأولى واجبارهما مع الثاني قال بعضهم ولعل هذا وجه عدول الشارح عن أن يقول والثاني الخ فراجع (قوله أنواع) أي ثلاثة لأنه ان تساوت الأنصاء صورة وقيمة فهو الأول والا فان لم يحتج الى شيء آخر من خارج فالثاني وإلا فالثالث وبذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض (قوله بالأجزاء) وتسمى قسمة المشابهات (قوله متفقة الأبنية) بأن لا يكون فيها بناء غير سورها أو بأن يكون في كل جانب منها مثل ما في الآخر من الأبنية وكذا من غيرها (قوله وأرض مشبهة بالأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها نحو زرع فتقسم وحدها ولو اجبارا فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتها معا نعم ان كان

وليس كما قال [قول المتن تقويم] لو كان فيها خرص قال الامام فالقياس أن يكون كذلك لكن قال النووي في تصحيح التنبيه الصحيح ألا كفاء بواحد [قوله الى واحد بالتراضي] قال الماوردي والرويانى ولا يقبل قول هذا الواحد لأنه غير نائب القاضي وكذا لا تقبل شهادته لأنه شاهد على فعل نفسه [قول المتن فيعمل فيه الخ] قال الزركشى هو كالسكنى من شرط العدد [قوله وزوجي خف] قال ابن الأنباري العامة تخطئ بظن أن الزوج اثنان وليس ذلك في السنة العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحد بل يقولون عندى زوجا جام قال الزركشى الحاصل أن الواحد هو الفرد فان ضم إليه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجا [قول المتن ولا يمنعهم] استئناف [قول المتن كسيف يكسر] مثال لما لا يمنعهم منه [قول المتن صغيرين] قال هذا لأن الحمام مذكر

عكسه) أي لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق أن صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه المرجوح في الأولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تميز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالأجزاء كسكنى) من حبوب ودوام وأطمان وتبعها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء



فيجب المتنع) عليها الأضرار وعليه فيها (فتعدل السهام كيلا) في المكيل (أو وزنا) في الموزون (أو ذراعا) في المقروع والأرض (بعد  
 لأصحاب المستوف) كالأثلاث لزيد وعمرو وبكر (ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء بمزج أوجهة) مثلا (وتدرج في بنادق  
 مستوية) وزنا وشكلا من طين مخفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجر مثلا (رقعة على  
 الجزء الأول) ان كتب الأسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية  
 فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتتبع الثالثة للباقي ان كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم  
 (فان اختلفت الأنصاء كنصف (٣١٦) وثلاث سدس) في أرض (جزئت الأرض على أقل السهام) وهو السدس فتكون ستة

أجزاء (وقسمت كما سبق  
 ويحترز عن تفرق في حصة  
 واحد) وهو في غير الأقل في  
 كتابة الأجزاء في ستر قاع  
 إن بادى صاحب السدس  
 وخرج على اسمه الجزء  
 الثاني أو الخامس فيفرق  
 حصة غيره فيبدأ بمن له  
 النصف مثلا فان خرج على  
 اسمه الجزء الأول أو الثاني  
 أعطيهما والثالث وبشي  
 بصاحب الثلث فان خرج  
 على اسمه الجزء الرابع  
 أعطيه والخامس وتعين  
 السدس لصاحب السدس  
 وفي كتابة الأسماء زيد  
 وعمرو وبكر في ثلاث رقاع  
 أوست ان خرج اسم بكر  
 صاحب السدس على الجزء  
 الأول أخذ من ان خرج على  
 الجزء الثاني اسم عمرو  
 صاحب الثلث أخذه مع  
 الثلث وتعين الثلاثة  
 الباقيين بصاحب النصف  
 ولا يخفى الحكم لو خرج اسم  
 زيد قبل اسم عمرو أو

قيلا لم يبد صلاحه جازت قسمتهما معا بالتراضي وتجوز قسمة الكتان بعد تقض رءوسه ومعايره الوزن  
 قاله شيخنا وتصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرما ولونصفا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت  
 الأرض شركة الوقف ولو مسجدا فتجوز قسمتهما معه في هذا النوع دون غيره على المتمد (قوله فيجب  
 المتنع) ولو في شركة الوقف (قوله ويكتب) مثلا فنحو عصا وحصى كذلك (قوله مستوية) ندبا  
 (قوله من لم يحضرها) والأولى كونه ميبا لبعده التهمة وله كغيره البداء بأي نصيب أو شريك شاء كما  
 سيذكره (قوله ويحترز) أي وجوبا (قوله وهو) أي التفرق يحصل في البداء بصاحب الأقل  
 (قوله أعطيهما والثالث) وبقرع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضا  
 وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس  
 والأخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضا وتعين الأخير لصاحب  
 السدس وللآخر الأولان كذا في شرح الروض واعترضه الأسنوي واعتبر كغيره نظرا للقاسم فيما يضم  
 في الصورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف مانع منه فخرج على اسمه الثاني أو الخامس لم يعطه  
 وتعاد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الآخرين بقياس ما مر (قوله أعطيه) أي الرابع وأعطى معه  
 الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التفرق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من  
 مراعاة القليلة أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيه  
 وأقرع بين الباقيين وهكذا (قوله وفي كتابة الأسماء) وهي الأولى لأنه ليس فيها اجتناب شيء (قوله  
 أوست) منها ثلاثه باسم زيد واثان باسم عمرو (قوله بحسب قوة انبات وقرب ماء) أوفى جانب منها عنب وفي  
 الآخر نخل أوفيه بئر وفي الآخر شجر ولم تستو القيمة في ذلك (قوله ويجبر المتنع الخ) ولا يمنع من الاجبار  
 الاشتراك في نحو الممر ولا في نحو سطح بين سفلى وعلا ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده فلا اجبار  
 (قوله بحسب المأخوذة) هو المتمد كما تقدم (قوله فلا اجبار الخ) أي ولا قسمة أيضا فان تراضيا بها فهي

[قول المتن مستوية] لأنها لو اختلفت لما سبقت الكثرة الى اليد ففيه ترجيح لصاحبها [قول المتن  
 على أقل السهام] أي لأنه يتأذى به القليل والكثير [قوله فان خرج الخ] لو خرج على اسمه الجزء الرابع  
 مثلا فتدقيق نزاع فيما يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو الثالث والثاني [قوله أوست] أي باسم صاحب  
 النصف ثلاث وباسم صاحب الثلث اثنان وفائدة هذه سرعة اخراج نصيبهما [قول المتن فلا اجبار]  
 قال الماوردي ولو تراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من إحدى

أحدهما أولا وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفرق لحصتهما في ذلك (الثاني) من الأنواع القسمة (بالتعديل) بأن الدارين  
 فعلى السهام بالقية (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبات وقرب ماء) فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على  
 ثلثه كقيمة ثلثها الخالي عن ذلك جعل الثلث سهما والثلاثان سهما وأقرع بكتابة الاسمين أو الجزءين نحو ما تقدم فن خرج له جزء أخذه  
 (وبعير) المتنع (عليها في الأظهر) الحظ للساوي في القيمة بالساوي في الأجزاء والثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والمنافع وعلى الأول  
 أجره بالقاسم بحسب المأخوذ وقيل بحسب الشركة في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما  
 (لواحد فلا اجبار) في ذلك تجاور ماذكر أو تباعد لثقة اختلاف الأغراض باختلاف الحالة والأبنية (أو) قيمة (حده أو ثلثه)

من نوع أجبر (المتنع لاختلاف الأغراض فيها) (أونوعين) كعبد بن ركي وهندي ونوين ابرهيم وكتان (قال) اجبر في ملكه (الثالث) من الأنواع القسمة (بالرد بأن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بأرض وسجل لا يمكن قسمته فبرد من يأخذ) بالقسمة بأن خرج له بالقرعة (قسط قيمته) فان كانت ألقاؤه النصف ردخمائة (ولاجبار ٣١٧) فيه وهو بيع) وقيل فيها يقابل

المردود وفيما سواها بخلاف  
في قسمة التعديل (وكذا  
التعديل) بيع (على  
المذهب) وقيل فيها بخلاف  
في قسمة الأجزاء (وقسمة  
الأجزاء افراز في الأظهر)  
والثاني بيع ودخول  
الاجبار فيها للحاجة اليه  
ومعنى أن القسمة افراز  
أنه يتبين أن ما خرج لكل  
من الشريكين مثلا هو  
النصف ملكه ووجه أنها بيع  
أنها لما انفرد بها كل من  
الشريكين ببعض المشترك  
بينهما كأنه باع كل منهما  
ما كان له مما انفرد به صاحبه  
بما كان لصاحبه مما انفرد  
هو به ولا يشترط فيها لفظ  
البيع (ويشترط في)  
قسمة (الرد الرضا بعد  
خروج القرعة) كما في  
الابتداء (ولو تراديا بقسمة  
مالا) اجبار فيه اشترط الرضا  
بعد القرعة في الأصح  
كقولهما رضيا بهذه  
القسمة أو بما أخرجه  
القرعة) اعترض قوله  
لا اجبار فيه بأن صوابه  
عكسه كما في المحرر القسمة  
التي يجبر عليها إذا جرت  
بالتراضي إلى آخره

يع كما قاله الماوردي (قوله من نوع أجبر المتنع) أي ان زالت الشركة ومنه نحو دكا كين صغار متلاصقة وان اختلفت قيمتها ومنه منفعة أرض استحقها جماعة ولم يرضوا بالمهاياة ومنه شجر في أرض مملوك دون أرضه وليس لهم منفعة الأرض والا فلا اجبار (فرع) يصح قسمة المنافع المملوكة ولو بوصية لمهاياة ولو مسانحة ولا اجبار فيها ولا تصح ضمير المهاياة فان اتفقوا عليها وتنازعا في البداية أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجره ما زاد على قدر حصته من الزا - وان امتنعوا من المهاياة أجزأ الحاكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا قلوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على سبيلين جاز (قوله لا يمكن قسمته) أي وليس في الجانب الآخر ما يعادله (قوله وهو بيع) فثبت فيه أحكامه من شفعة وخيار وغيرهما (قوله وفيما سواها الخ) أي فيه طرق وفي ذلك اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف في القسمين (قوله بيع) أي في غير ما دخله الاجبار منها كحجر (قوله ولا يشترط فيها) أي في القسمة بأنواعها لفظ البيع (قوله الرضا) أي باللفظ كما يأتي (قوله بعد خروج القرعة) ولا يعتبر له مجلس ولو تراضوا بالقرعة كأن رضی واحد بأحد الجانبين وواحد بجانب آخر أو رضی واحد بأخذ النفيس والآخر بالنفيس أو نحو ذلك لم يحتج إلى رضا أصلا (قوله بما هو محله) وهو قسمة التعديل والافراز (قوله أصرح الخ) أي لا يهمل اجتماع التراضي والاجبار وهو فاسد وهو أصرح من عبارة الروضة المذكورة أيضا (قوله قسمة الاجبار) أي القسمة التي وقعت بالاجبار بالفعل (قوله وإذا تراضيا) أي بالقسمة بقاسم يقسم بينهما فيما هو محل الاجبار (قوله أظهرهما الاشتراط) أي اشتراط الرضا باللفظ بعد القرعة وهو المتمد وفيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (نفيه) حيث قلنا القسمة بيع

لهذين بحصته من الأخرى [قول المتن لا يمكن قسمته] قال الزركشي لا بد أن يزيد على هذا وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج [قوله فيما يقابل المردود] أي وهو نصف البئر مثلا انتهى قوله بل للمال انتهى أخذ من سلت له البئر ورد إلى شريكه [قوله بيع] أي ولا ينافيه الاجبار كما في المحاكم بيع مال المتنع قهرا [قول المتن في الأظهر] قال الرافعي محل الخلاف اذا لم يقسم بأ نفسهما متفاضلا والا فهو بيع قطعا [قوله ولا يشترط فيها] أي في القسمة مطلقا [قول المتن ويشترط الخ] أي ولو قسم بينهم المحاكم (نفيه) هل خيارهم على الفور أم بمتداد المجلس وجهان [قول المتن بعد خروج القرعة] ثم قوله الآتي أيضا بعد خروج القرعة [يفيدك أنهم لا واقعا بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصريح برضا تأخر وبذلك صرح في شرح المنهج [قوله أصرح في المراد] وذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو تراضا لقتضى عن رضائهما وسأله أن يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل فقسم بينهما وأقرع فان أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضا بعد ذلك كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لي وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم

ويجاب بأن المراد ما تنفي فيه الاجبار بما هو محله وهو أصرح في المراد مما في المحرر وفي الروضة كما أصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وإذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بعد خروج القرعة أم يكفي الرضا الأول

فولان أظهرهما الاشتراط

تحليف شريكه) فان نكل وحلف المدعى نقضت القصة (ولو ادعاء في قصة تراض) بأن نصبا قاسما أو اقتسما بأنفسهما ورضيا بعدد القصة (وقلنا هي بيع فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا قائمة لهذه الدعوى) والثاني له أثر لأنها تراضيا لا اعتقادها أنها قصة عدل فتتقض القصة إن قامت بينة بالغلط ويحلف الشريك إن لم يتم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا افرازت نقضت ان ثبت) الغلط (والا فيحلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم خالفا) كالثالث (بطلت) فيمضي الباقي خلاف تفریق الصفقة) ففي قول يبطل فيه أيضا والأظهر يصح ويثبت الخيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصب (بقيت) أي القصة في الباقي (والا) أي وان كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القصة لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإلحاح والله أعلم .

اشترط فيها شروط البيع كالقبض في المجلس للربوي وامتناع قصة الرطب منها بفتح المراء وغير ذلك تخيارى المجلس والشرط (قوله بينة) وهي هنا ذكران عدلان ومثلها اقرار وبين رد وعلم قاض (قوله وادعاء) أي وعين قدرا (قوله فله تحليف شريكه) أي لا تحليف القاسم ولا الدعوى عليه وبحث البلقيني سماع الدعوى عليه ان كان المراد رد الأجرة وغرمه رجاء أن يثبت فيرد ويغرم (قوله بأنفسهما) أو بمنصوب الحاكم براضيهما (قوله وقلنا هي بيع) أي على الأصح في التعديل والرد وعلى المرجوح في الافراز (قوله فلا فائدة لهذه الدعوى) الا ان كانت قصة ربوي وعلم الغلط (قوله بطلت) ولو زرع أو بنى أو غرس قبل ظهور فسادها فكما لو بان فساد البيع لكن لا يلزم الشريك هنا من نحو أرض القلع الا بقدر حصة شريكه .

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدم أنها اخبار بحق الغير على الغير بلفظ أشهد وقال بعضهم هي اخبار عن شيء بلفظ خاص فهو أولى لشموله لنحو الشهادة بالهلال ولعل اختيار الأول لأجل قولهم والافراز اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى وعلم بما ذكر أن أركانها خمسة (قوله شرط الشاهد) ومثله المزكى في جميع ما يأتي (قوله أضدادهم) ومنه السفية لأنه غير عدل وقبل الامام أحمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات (قوله وسكت عن النطق) المبرعنه بالصيغة وهو الركن الخامس فلا بد فيها من وجوده وهو لفظ أشهد فقط لا غيره وان أدى معناه لأنه لا تجوز الشهادة بالحي ولا يكفي أشهد بما شهد به هذا ولو بعد تقدم شهادته ولا بما وضعت به خطي ولا بنم في جواب تشهد بكذا مثلا ولو أخبر عدل شاهدا بما ينافي شهادته وظن صدقه اعتمده واستنعت عليه الشهادة أو كما يرجع

[قول المتن أو حيف] وذلك لأن القاضي اذا ثبت عليه بالبينه أنه جار في حكمه ينقض في حد أو غيره [قوله ورضيا بعد القصة] أما اذا قلنا لا يعتبر الرضا بعد القصة فتكون كقصة الاجبار (نفيه) لو قسم القاضي بينهما قصة رد اشترط الرضا بعد أيضا [قول المتن لا أثر للغلط] لأنه لما وقع الرضا بعد القصة فكانت رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بدين ولا أثر عنده لدعوى الغبن في البيع والشراء [قوله إن قامت بينة إلخ] وجهه في الكفاية عدم سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدر رضى بدون حقه لما صدر منه الرضا آخر نعم لو كان المقسوم ربوي لمن جنس واحد نقضت [قول المتن نقضت] أي لأن الافراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع [قوله ففي قول تبطل إلخ] هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور ونسبها إلى المطلب للنص وجزم بها القاضي أبو الطيب وغيره ووجهها أن ما شرع له القصة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع [قول المتن بقيت] وفيه وجه أنها تبطل نظرا للتفریق قال في البسيط وله التقات إلى تفریق الصفقة قال الزركشي وهو متجه على القول به في المسئلة قبلها .

### ﴿ كتاب الشهادات ﴾

[قول المتن شرط الشاهد] أي فلا بد من تأويل في المبتدا والخبر [قول المتن مسلم] خرج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن المخاطب بالآية الأحرار بدليل اذا تداينتم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وانما يرضى الأحرار وأيضا نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحد قبل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلائنه لا يقبل اقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما لم يفرقوا [قول المتن ذو مروءة]

﴿ كتاب الشهادات ﴾ جمع شهادة وتتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود

به وتأتي الأربعة وما ينظر بها (عمر الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير منهم) فلا تقبل شهادة أضدادهم وسكت عن النطق لأن

(الاصرار على صغيرة)  
فبارتكاب كبيرة أو اصرار  
على صغيرة من نوع أو أنواع  
تنتفى العدالة إلا أن قلبه  
طاعت المصر على ما أمر  
عليه فلا تنتفى العدالة عنه  
ومن الكبائر القتل والزنا  
واللواط وشرب الخمر القدر  
المسكر وغيره والسرقه  
والقذف وشهادة الزور  
ومن الصفات النظر الى  
ملا يجوزوا الفرية والسكوت  
عليها والكذب القبيح لا حد  
فيه ولا ضرر والاشراف  
على بيوت الناس وهجر  
المسلم فوق ثلاث والجلوس  
مع الفساق ايناسا لهم  
(ويحرم اللعب بالقرء على  
الصحيح) لحديث أبى  
داود من لعب بالقرء فقد  
عصى الله ورسوله وفى  
حديث مسلم فكأنما  
غمس يده فى لحم خنزير  
ودمه أى وذلك حرام  
والثانى يكره كالشطرنج  
(ويكره) اللعب (بشطرنج)  
بكسر أوله المجه والمهمل  
وفتحه لأنه صرف العمر  
الى ما لا يجدى (فإن شرط  
فيه مال من الجانبين) أى  
ان من غلب من اللاعبين  
كان له على الآخر كذا  
(قمار) محرم فقد به  
الشهادة بخلاف ما إذا شرط  
من جانب أحد اللاعبين  
أى ان غلب بضم أوله بئله

الشاهد فكذلك ومن شهد بأقرار مع علمه بخلافه باطنا وجب عليه الاخبار به (قوله وشرط  
العدالة) أى حالة الأداء مطلقا لا فى النكاح خالة العقد أيضا وهى ملكه راسخة فى النفس تمنع صاحبها  
من ارتكاب ما يبطلها وتحقق أى تظهر تلك الملكة بما ذكره المصنف كما أشار اليه الشارح (قوله  
واجتناب الاصرار على صغيرة) بأن يزم على الترك فترك العزم عليه اصرار والعزم على الكبيرة  
صغيرة نعم ان غلبت طاعت المصر على معاصيه لم ترّد شهادته ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من  
غير نظر الى المضاعفة قال شيخنا وفيه بحث بقول ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت  
وحداته على عشراته فتأمل وراجع (قوله من نوع أو أنواع) راجع للكبيرة والصغيرة (قوله  
ومن الكبائر) أشار الى عدم حصرها فيما ذكره وقد اختلف فى عددها وفى حدها وكل منظور  
فيه قليل فى عددها سبعون وقل سبعمائة وقل غير ذلك وقل فى حدها إنها ما توجب الحد وقل  
ما فيها وعيد شديد وقل غير ذلك ومنها تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عنه بغير عذر وقال بعضهم  
ان هذه من الصفات ومنها ترك تعلم فرض عيني فى بيع أو تجارة أو صلاة وان سمحت باعتقاده بأن  
لا يعتقد بفرض فلا أو وضوء كذلك وغير ذلك فقد شهادته حيث قصر فيه (قوله القتل) أى العمد  
ولو لكافر أو لنفسه ولو مهدرا كالزاني المحسن (قوله واللواط) وكذا اتيان البهائم على المعتد  
(قوله القدر المسكر وغيره) أو القدر المسكر من غير الخمر (قوله والسرقه) أى لما يقطع به ودونه صغيرة  
ومثلها النصب وقال شيخنا إنه كبيرة مطلقا كما مر (قوله والقذف) ولولم يصر محسن خلافا للحليمي نعم  
قال ابن عبد السلام قذف المحسن فى خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظه ليس بكبيرة موجبة للحد لا لتفاء  
المفسدة اهـ وحيث قد فهمى من الصفات وعليه فيكنى فيه الاستفغار لأنها لم تبلغ صاحبها فراجعه (قوله  
وشهادة الزور) ولو باثبات فلس أوفيه ان كانت عند حاكم والافنى كونها كبيرة ترّدّد والتزوير كذلك  
وهو محكاة الخط والنميمة كبيرة مطلقا وهى نقل الكلام بين الناس ولو كسار الفساد مع العلم بأنه للافساد  
وان لم يقصده الافساد واليمين الفاجرة كبيرة ان كان فيها اقتطاع مال وان قل كما مر والافضيرة وقطيعة  
الرحم وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان القرآن (قوله والنية) بكسر أولها وهى ذكر  
الشخص المسلم بما يكره وان كان فيه وهى فى أهل العلم والقرآن العاملين بهما والا فضيرة (قوله  
والاشراف الخ) وان لم يوجد نظر قال شيخنا وهذا من الصفات كالذى بعده (قوله وهجر المسلم) أى  
بلاسبب شرعى والافيجوز ولو فى جميع الدهر (قوله ويحرم اللعب بالقرء) أى ومن الصفات كالذى  
بعده مما يأتى والقرء هو المعروف الآن بالطولة أو الطاولة بفتح أوله المهمل فيهما وألقى بها كل ما يعتمد  
الخارج كلعب الطاب المعروف وتحرم المنقلة التى معه قاله شيخنا الرملى وسيأتى عنه خلاف هذا فاعل  
هذا مرجوح عنه عنده (قوله ويكره اللعب بشطرنج) ان كان مع من يعتقد حله والاحرم لاعاته  
على محرم لا يمكن الاقترابه وبذلك فارق عدم حومة الكلام مع المالكي فى وقت خطبة الجمعة (قوله  
وفتحه) أى أوله المجه والمهمل (قوله لا يجدى) أى لا يتنع (قوله قمار محرم) قال شيخنا الرملى والمحرم  
العقد وأخذ المال لأنه غصب من الجانبين أو أحدهما وأما اللعب فهو باق على كراهته وإنما عزر عليه  
الحاكم المعتدل للحرمة عملا باعتقاده لكن تقدم عنه حومة المنقلة مع الطاب وهو يخالف هذا فراجعه

هى الاستقامة [قول المتن وشرط العدالة] أى فهى الملكة وهذه شروط تحققها [قوله فلا تنتفى  
العدالة عنه] قال بعضهم بشرط أن يؤمن أتباعه لهواه عند الغضب [قول المتن ويحرم اللعب الخ]  
وهو صغيرة [قول المتن ويكره الخ] ذهب الأئمة الثلاثة الى التحريم [قوله فلا ترده الشهادة] ظاهره

لآخر وان طلب أمسكه فليس بقمار فلا ترده الشهادة لكنه عقد مسابقة على غير آله قتله

لما فيه من تشبيها للسبيل  
وايقاظ التوام ( ويكره  
الفناء ) بكسر الفين والمد  
( بلا آله وسماعه ) لما فيه  
من اللهو ( ويحرم استعمال  
آله من شعار الشربة )  
للخمر ( كظنبور وعود  
وصنج ومنمار عراقى  
واستماعها ) لأنها تطرب  
( لا يراد في الأصح ) لأنه  
يفتد على السبيل في السفر  
( قلت الأصح تحريمه والله  
أعلم ) قال في الروضة بعد  
تصحيحه أيضا وهو هذه  
الزمارة التي يقال لها  
الشبابية ( ويجوز دف  
لعرس وختان وكذا  
غيرهما ) مما هو سبب  
لاظهار السرور ( في الأصح  
وان كان فيه جلاجل ) في  
واحد من الثلاثة وقيل  
لا يباح ما هي فيه في واحد  
منها ومقابل الأصح في  
الثالث لا يجوز الخالي عنها  
فيه ( ويحرم ضرب  
الكوب بقوهي طبل طويل  
ضيق الوسط ) واسع  
الطرفين لحديث ان الله  
حرم الخمر والبسر والكوبة  
رواه أبو داود وابن حبان  
والمنع فيه التشبه بمن  
يعتاد ضربه وهم الخنثون  
قاله الامام ( لا الرقص الا  
أن يكون فيه فكسر

( قوله فلا يصح ) أى وهو حرام وأخذ المال فيه كبيرة كإمرو ويحرم اللعب بكل ما عليه صورة محرمة وبكل  
ما فيه إخراج صلاة عن وقتها أو اقترن بفحش ( قوله ويباح الحداء ) بضم أوله المهمل وكسره مع المد وقبل  
الألف دال مهملة وقال النووي هو مندوب وهو المعتمد ( قوله من رجز ) بجم قبلها مهملة وبعدها مهملة  
نوع من الشعر وقيل الحداء تحسين الصوت بالشعر ( قوله ويكره الفناء ) بكسر أوله والمد فان قصر فهو ضد  
الفقر وان مد مع الفتح فهو بمعنى النفع ومحل كراهة الأول ما لم يخف منه فتنة كإمرو والاف يحرم والتخنى  
بالقرآن حرام قال الماوردي مطلقا لأخراجه عن نهجه القويم وقيدته غيره بما إذا وصل به إلى حلقه يقل به أحد  
من القراء ( قوله بلا آله ) أمابها فيحرم وقال شيخنا الرملى كالزكشى بحرمة الآله دونه على قياس  
ما مر عنه ( قوله وسماعه ) أى استماعه فلا يحرم بلا قصد ( قوله كظنبور ) بضم أوله ومثله الرابطة  
المعروفة وقطع الصبى ونحو الفناجين ونحو ذلك ( قوله وصنج ) بفتح أوله ويقال له الصفاقتين وهما  
من صفر أى نحاس تضرب إحداها على الأخرى وقيل من صفر عليه أوتار يضرب بها وما قيل  
عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة لما فيها من النشاط على الذكر أو غير ذلك  
فهو من تهوؤهم وضلالهم فلا يعول عليه نعم يجوز لنحو مرض بقول طيب عدل ( قوله ومنمار  
عراقى ) بكسر الميم أوله وبعدها زاي مهملة ساكنة وهو ماله بوق والغالب أنه يوجد مع الأوتار  
ولون حشيش رطب كالبرسيم ونحوه ( قوله لا يراد ) بتحقيق مفتوحة فراء مهملة ثم ألف مم عين  
مهملة ( قوله قلت الأصح تحريمه ) وكذا استماعه ( قوله ويقال لها الشبابية ) وهى ما لبس لها بوق  
ومنها المأصول المشهور والسفارة ونحوها ( قوله ويجوز دف ) بل يندب على المعتمد ولومع الجلاجل  
وهو بضم الدال أقصح من فتحها وتشديد الفاء واستماعه مثله ( قوله جلاجل ) جمع ججل  
كقنفذ والمراد بها الحلق التي تجعل داخل دائرة الدف والقطع العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع  
في خروق دائرته ( قوله وقيل لا يباح الخ ) في ذكر هذا الوجه اعتراض على المصنف حيث لم يذكر ما يدل  
عليه على قاعدة رجوع الخلاف لما بعد كذا واليه أشار الشارح بقوله ومقابل الأصح في الثالث وقيدته  
بالخالي عنها لأنه محل إقراره عن الأولين لجواز الخالي فيهما جزما لا يقال يلزم على ذلك أن الوجه الثالث  
يقول بحرمة الخالي عن الجلاجل ويحل غير الخالي عنها لأننا نقول يحتمل أن القائل به هو بعض القائلين  
بالوجه الثاني فهو محرم مطلقا وانما قيد بالخالي لأنه محل تفرده عنهم ويحتمل أنه ثبت عنده أن الدف الوارد  
كان فيه الجلاجل فقيدها له لوروده ومنع الخالي رجوعا إلى أصل المنع في آلات الملاهي فتأمل ( قوله  
الكوبة ) بضم الكاف وسكون الواو قبل الموحدة ( قوله واسع الطرفين ) أو أحدهما ( قوله الخنثون ) بكسر  
النون في الأشهر وفتحها على الأصح أى المقشبهون بحركات النساء كإسيا فى بعده ( قوله لا الرقص )  
فلا يحرم ولا يكره ( قوله فيحرم ) أى على الرجال والنساء وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة  
يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويغنون والزفن بالزاي المهملة والفاء الرقص محمول على أنه كان  
بغير فكسر وما قيل عن بعض الصوفية بجوازه مع التكسر فهو كذب محض وخيال باطل أو محمول على ما

ولو بالمرأة الواحدة فتكون كبيرة وصرح في شرح المنهج بأنه صغيرة [ قول المتن وصنج ] وهو  
الذى يتخذ من صفر يضرب إحدى الصنجات على الأخرى [ قول المتن قلت الأصح تحريمه ]  
لأنه يطرب بانفراده [ قول المتن لا الرقص ] قال ابن أبى التمر لورفع رجلا وقعد على الأخرى فرحا  
بنعمة الله تعالى عليه إذا هاج به شيء أخرجه وأزعجه عن مكانه فوثب مرارا من غير مراعاة تزين فلا بأس به

**واستماعه (الآن يهجو)** فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يفحش) فيه بضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفيه وفيه  
يشبه فيه (بمراة معينة) أو غلام معين فيحرم وترد به الشهادة بخلاف المهيمن لأن القشيب صنعة وغرض الشاعر تحسين الكلام  
لا تحقيق المذكور (والمروءة) للشخص (تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق) والشرب فيها العير سوق إذا غلبت العطش  
ومتلها الجوع (والمشى) فيها (مكشوف الرأس) أو البدين غير العورة ممن (٣٣١) لا يليق به مثله (وقبله زوجة) (وقبله

له (بحضرة الناس) واكثر  
حكايات مضحكة) بينهم  
(ولبس فقيه قباء وقلنسوة  
حيث) أي في بلد (لا يستام)  
للقبي (واكبب على لب  
الشرع أو) على (غناء أو  
سماعه وإدانة رقص  
يسقطها) أي المروءة  
(والأمر فيه) أي في  
مسقطها) يختلف بالأشخاص  
والأحوال والامكان  
فيستحب من شخص  
دون آخر وفي حال دون  
حال وفي بلد دون آخر كما علم  
عما تقدم (وحرفة دينية)  
بالمز (كحجامة وكفن  
ودفع عما لا يليق به)  
بالفوقانية (يسقطها)  
لأشعارها بالنسبة (فان  
اعتادها وكانت حرفة أيه  
فلا) تسقطها (في الأصح)  
والثاني نعم لما تقدم قال في  
الروضة لم يتعرض الجمهور  
لهذا القيد وينبغي أن  
لا يتقيد بصنعة آباءه أي  
المذكور في الشرح بل  
ينظر هل يليق به هو أم لا  
(والتهمة) بضم التاء وفتح  
الحاء في الشخص (أن  
يجرأ به) بشهادته (فقالوا

ليس بالاختيار (قوله الآن يهجو) هذا وما بعده مقيد بنير جري ومرند (قوله بمراة) أي غير  
حليته فلا يحرم فيها إلا أن تأت به وتسقط مروءته بذكر ما يندب اخفاؤه منها (قوله أو غلام) أي أمره  
(قوله فيحرم وترد به الشهادة) راجع للهجو وما بعده (قوله المهيمن) أي المرأة والأمرد على المعتمد  
فيه والمراد بالابهام عدم معرفته ولو بقرينة حاله أو مقابلة (قوله والمروءة) وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا  
مذكوره (قوله بخلق أمثاله) أي الأخلاق المباحة غير الزرية وبحرم تعاطي مسقط للشهادة لمن عنده  
شهادة وقصد إسقاطها والأفلا حرمه كذا قاله شيخنا وفيه بحث يعلم مما يأتي (قوله والمشى) أي مثلا  
فكشف الرأس كاف (قوله وقبله الخ) أي لا لاكرام وخلا عن دناءة أورية ولا يرد تقبيل ابن عمر رضي  
الله عنه أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس لما قال الزركشي أن ذلك كان لأجل صورة الاستحسان  
أولأنه ظن أنه ليس هناك من ينظر إليه أولأن المرة الواحدة لا تسقط المروءة كانص عليه انتهى والوجه  
أن يقال إنه فعل ذلك لأجل التشريع لأنه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جائزا كما ذكر في محله  
(قوله حكايات مضحكة) أي فعلها تصنعاً لا طبعاً والمراد كثرتها عرفاً فلا يرد ما ذكر عن بعض الصحابة  
وغيرهم (قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن  
للمفتوح من أمامه فقط فقد صار شعاراً للفقهاء ونحوهم (قوله وإكبب) أي مداومة عرفاً (قوله أو غناء)  
منه أو عنه كاتخاذ امرأة تنفي للناس (قوله وحرفة) سميت بذلك لانحراف الشخص إليها للتكسب وهي  
أهم من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها (قوله دينية) فالحرفة أولى كالكاهن والعرفاء والمصور  
ويطحن بها حل نحو طعام إلى نحو بيته والتكشف في نحو أكل ولبس لا بقصد الاقتداء بالسلف (قوله  
يسقطها) وإن قرره فيها حكم مثلاً (قوله فان اعتادها) بأن تلبس بهادة يحكم العرف بكونها صارت  
حرفة له (قوله وينبغي أن لا يقيد الخ) هو المعتمد (فرع) تنصب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر  
فيها مضي سنة كغيرها مما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضي العرف بنفيها عنه أولاً يعتبر ذلك راجعه (قوله  
أن يجر الخ) أي أن يظهر حالة الشهادة أن فيها جرح له أو ينفى عنه الشهادة مقبولة وإن مات  
الابن بعدها (قوله وغيره) أي غير المأذون له فهو إشارة لكون عبارة المصنف أولى (قوله وغيرهم) لم يمت  
أوليه حجر فلس) أي أن يشهد بمال عين أو دين كما قاله ابن حجر وشيخنا واعتدله مديونه الميت أولاديونه  
المحجور عليه بالفلس وإن لم تستغرق الديون تركمة الميت أو مال المحجور لأنه لما تعلق حقه بالمال فيها فمافكانه  
يشهد لنفسه ور بما يظهر غريم آخر لليت أول المحجور وخروج بذلك غريمه الموصراً والمصر قبل موته  
تعلق حقه بالذمة (قوله وبما هو وكيل فيه) لأنه ثبت لنفسه ولاية على الشهود به نعم إن شهد به بعد

[قول المتن الآن يهجو] عليه حل حديث لأن يمتلى جوف أحدكم الحديث [قول المتن أو يفحش] أي  
يملح الناس ويطرهم متجاوزاً الحد في ذلك [قول المتن قباء] سمي بذلك لاجتماع طرفيه وكل شيء قبوته  
قد جمت طرفيه [قول المتن وبما هو وكيل فيه] لو عزل فان كان قد خاص لم تقبل شهادته والاقبلت

(٤١) - (قليوبي وعميرة) - رابع

بدفع عنه بها (ضرر افترد شهادته لبعده) المأذون له كافي المحرر وغيره (ومكاتبه

وغيرهم لم يمت أويله حجر فلس وبما هو وكيل فيه وبراءة من ضمنه) هو (وبجراحه مورثه) غير أصله وفرعه قبل انضمامه لأنه لو مات

كان لأبيه (ولو شهد لمورثه مريض أو جرح بمال قبل الاندمال) وهو غير أصل وفرعه (قبات) شهادته (في الأصح) والثاني قال لا

للجراحة لانهمة وفرق الأول بأن الجراحة سبب الموت التام للحق اليه بخلاف المال وبعد الاندمال تقبل قطعاً لا تنفاه التهمة (وترد شهادة

عاقلة بفسق فهو قتل) يحملونه من خطأ أو شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود محمود كرهذه المسائل هناع تقدمها في كتب  
 وهوى النى لا بعد تكرار الأنة لتمثيل (و) رد شهادة (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لأنهم يدفعون بها ضرر المزاحة (ولو شهد)  
 أى الشاهدان (لاثنين بوصية) من تركة (فشهدا) أى الاثنين (لشاهدين بوصية من تركة التركة قبلت الشهادتان فى الأصح) والثانى  
 لمح لاحتمال المواطأة ويدفع بأن (٣٣٣) الأصل عدو هاع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل

ولا فرع) للشاهد (وتقبل)  
 منه (عليهما وكذا) تقبل  
 من ابنين (على أيهما  
 بطلاق خصة أوهما أو قدنفها  
 فى الأظهر) والثانى المنع  
 فأنها تجزأ ففعا الى الأم  
 فالتنف محوج الى اللعان  
 المسبب للفراق والأول قال  
 لا عبرة بمثل هذا الجر ولا  
 تقبل لمكاتب أصل أو فرع  
 وما ذونهما (واذا شهد  
 لفرع) أو أصل له (وأجنبي  
 قبلت للأجنبي فى الأظهر)  
 من قولى ففرق الصفقة  
 والثانى لا فرق فلا تقبل  
 له (قلت) أخذ من الرافى  
 فى الشرح (وتقبل لكل  
 من الزوجين) من الآخر  
 (ولأخ) من أخيه  
 (وصديق) من صديقه  
 (والله أعلم) اذ لا تهمة (ولا  
 قبل من عدو) لشخص  
 عليه (وهو من يفضه  
 بحيث يفتى زوال نعمته  
 ويحزن بسروره ويفرح  
 بحسينته) وذلك قد يكون  
 من الجانين وقد يكون  
 من أحدهما (وتقبل له)  
 أى للعدو (وكذا عليه فى  
 صدوة دين ككافر

عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت فان كان خاصم قبله لم تقبل قال شيخنا الرملى وكذا بعده قال بعضهم ولعله أراد  
 بالخاصمة المنازعة وليس مرادا بل إنما المراد بها الدعوى منه أو عليه فتأمله ويجرى هنا ما مر فى شهادة  
 الحاكم بحكمه بعد عزله (فرع) تقبل شهادة أصل الوكيل وفرعه له بالوكالة (تنبيه) الوصى والقيم  
 كالوكيل لكن ينظر ماصورة الوصى راجعه (قوله عاقلة) ولو فقراء (قوله مفلس) أى محجور فليس وان كان  
 عند الغرماء رهون تفى بديونهم لاحتمال ظهور غرماء غيرهم (قوله بوصية) أو اقرار أو دين (قوله لأصل ولا  
 فرع) ولو برشد أو تركية أو على بعضه آخر نعم ان لم يكن الحق للشهود له قبلت كامام ادعى شيئا لبيت  
 المال أو ناظر ادعى شيئا للوقف أو لى ادعى شيئا لموليه أو وكيل ادعى شيئا لموكله فشهد لواحد منهم أصله  
 أو فرعه بذلك (قوله وتقبل منه) أى حيث لا عداوة (قوله بطلاق) أى بأن وكذا راجى قطعاً وعمله مالم  
 تكن الأم وهى المتصية (قوله لفرع الخ) المراد ما لوجع فى شهادته بين من تقبل له ومن لا تقبل سواء قدم  
 الأول على الثانى أو عكسه (قوله من الزوجين) وعليه نعم لا تقبل شهادته عليهما بزناهما مع ثلاثة غيره ولا لها  
 بأن فلانا قدنفها (قوله من عدو لشخص عليه) قال شيخنا الرملى ومنه شهادة عدو الوارث بدين على ميتة ولا  
 تنقيد العداوة بزمن فلو بالغ فى مخالصة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل شهادته عليه  
 وان لم يرد عليه قبلت ولا تنقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد وخرج بالشهادة عليه الشهادة  
 له فقبولة (قوله يفتى زوال نعمته) أى مطلقاً فان تفتى زوالها الى نفسه فهو الحسد (فرع) قال ابن  
 عبد السلام لو شهد لأصل أو فرع أو على عدو أو شهد فاسق بحق يعلمه والحاكم يجمل ذلك فالتحارجوازه قال  
 بعضهم بل يجب اذا تعين طر يقا لاتصال الحق (قوله أى غير سنى) وهو من يخالف ما عليه الامان أبو الحسن  
 الأشعرى وأبو منصور الماترىدى بضم المثناة الفوقية لأنهما على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه (قوله كنسكرى صفات الله) ولو الذاتية (قوله لما قام عندهم) أى من التأويل فقبلت شهادتهم وان  
 استحلوا دماءنا وأموالنا لعذرهم فيما لم يعلم بحجى الرسول به ضرورة وقبل شهادة الداعية على المعتمد كروايته  
 وهو من يدعو الناس الى بدعته ولا تقبل شهادة الخطأى لئله ان لم يذ كر فعل نفسه كرايته فعل كذا أو سمعته  
 قاله فان ذكره أو شهد لغيره قبلت وهو المنسوب الى أبى خطاب الأسدى الكوفى كان يقول بألوهية جعفر  
 الصادق فلعمامات جعفر ادعى الألوهية لنفسه وهم يعتقدون أن أصحابهم لا يكذبون (قوله لا يضبط) أى دائماً  
 أو غالباً مالم يبين السبب ويندب للحاكم استفساله فيه (قوله ولا مبادر) ولو فى مال يتيم أو زكاة أو كفارة

[قوله والثانى المنع] لو حكم بشهادة الأولين ثم شهد الآخران فالظاهر اختصاص الرد بالتأخر على هذا [قول  
 المتن لأصل] لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابنها لم تقبل ولو شهدا حسبة من غير دعوى قبلت بروضة  
 (فرع) لو شهد على الميت وهو عدو والوارث فوجهان [قول المتن وتقبل لكل من الزوجين] لأن شهادة  
 الأخ تقبل مع وجود النسب فمع وجود السبب أولى [قول المتن الحسبة] سميت بذلك لأن صاحبها يحسبها  
 عند الله لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر الأخرى ثم بخير الشهود الذى أتى بشهادته قبل أن يسألها وقصة

الشهود

ومبتدع) أى غير سنى (وتقبل شهادة مبتدع لا نكفروه) يبدعته كنسكرى صفات الله وخلقه

أفعال حبيبه وجوارز وريته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من نكفروه يبدعته كنسكرى حدوث العالم  
 والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمدوم وبالجزئيات لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لا مضط لا يضبط  
 ولا مبادر) بالشهادة قبل أن يسألها فكل منهما منهم ويسقتى من الثانى ما ذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى)

**كالصلاة والزكاة والصوم** بأن يشهد بتركها (وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاء علة واتقائها) بأن يشهد بما ذكر لجميع من مخالفة ما يترتب عليه (وحدّله) تعالى بأن يشهد (٣٢٣) بموجبه والأفضل فيه السركنة

الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا النسب على الصحيح) لأن في وصله حقا لله تعالى والثاني قال هو حق لآدمي وحقه كالتقاص وحدّ القذف واليبيع والاقرار لا تقبل فيه شهادة الحسبة وصورتها مثلا أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة إليها فلوشهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وما تقبل فيه هل تسمع في الدعوى قبل لا اكتفاء بالينة وقيل نعم لأن الينة قد لا تساعد ويراد استخراج الحق باقرار المدعي عليه (ومنى حكم) القاضي (بشاهدين فبانا كافرين أو عبيدين أو صبيين نقضه هو وغيره) لتيقن الخطأ فيه (وكذا فاسقان في الأظهر) كما في المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لأن قبولهما بالاجتهاد وقبول يئنة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد

أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدهي ثم يطلب الينة ولا يحتاج إلى حضور خصم ولو أعاد المبادر شهادته قبلت (تفنيه) علم بما سار أنه لا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلا إذا لم يقصر في التعلم وأنه لا يضرتوقفه فيها إذا ادعاهما جازما بها ولا غير ذلك من غير ما تقدم (قوله كالصلاة) وكالحج ولو عن ميت ونحوه (قوله كالطلاق) ولو في خلع لافي ماله (قوله بقاء عدة واتقائها) واستيلاد وإسلام وبلوغ وسفه ووقف ووصية لا لعين فيهما وتحريم رضاع ومصاهرة والثابت في الوقف أصله لا شروطها مالم يذكرها الشاهد (قوله مثلا) هو راجع إلى لفظ نشهد وإلى ابتداء وإلى فاحضره ويكفي أشهد وأنا شاهد أو عندي شهادة أو معي شهادة ولا يضرتقدم دعوى فاسدة كعبدان ادعيا أن سيدهما أعتق أحدهما ولا يضر السكوت عن فاحضره مع أنه لا يحتاج إلى احضاره إلا أن كان بمسافة لا يحكم فيها على غائب والافقيه مافي القضاء على الغائب وعليه يحمل مافي شرح شيخنا تبالين حجر (قوله فهم قذفة) أي مالم يسلوه بقولهم فأحضره الخ (قوله وقيل نعم الخ) وهو المعتمد إلا في محض حدود الله تعالى (قوله فبانا) أي ظهر أولو بينة أنهما كانا وقت الحكم على ما ذكر بخلاف ماله كانا قبله أو صار بعده ولا يضرتورة موت أو جنون أو انغماء أو عمى أو خرس (قوله نقضه) قال شيخنا بمعنى أن بطلانه لا يتوقف على صيغة نقض ولا غيره (قوله ولا كذا فاسقان) ولا بد في شهادة يئنة الفسق من ذكر التاريخ لاحتمال طروره بعد الحكم (قوله لأن قبولهما بالاجتهاد الخ) قيل المعنى أن القاضي اجتهد في ثبوت عدالة الشاهدين ليرتب الحكم عليهما واجتهد في ردّ عدالة الشاهدين بالفسق ولا ينقض اجتهاد بالاجتهاد وقيل المعنى أن شرط العدالة في الشاهد ثابت بالاجتهاد مطلقا وقيل غير ذلك (قوله ينقض بخبر الواحد) بخبر الواحد (قوله ولو شهد كافر) أي ليس مخفيا كفره ولا فلا يقبل لبقاء التهمة (قوله أو عبد أو صبي) أو أعمى أو أخرس (قوله بعد كماله) بإسلام وحرية وبلوغ وإبصار ونطق ومثله مبادرة كإسار (قوله أو فاسق تاب) بعد شهادته ثم أعادها فلا تقبل ومثله شهادة عدو أو سيد أو خاتم مروءة وقيد شيخنا الفسق بالخفي والاقبلت حالا وكذا امرئ أسلم (قوله وتقبل شهادته) أي الفاسق في خبرها ومثله خاتم المروءة (قوله بئنة) أي تقر بئنة على الأوجه نعم يكفي في غيبة بصغيرة لم تبلغ صاحبها استغفار ولو بلغته بعد الاستغفار

الشهود على المنيرة بن شعبة (فرع) لافرق في المشهود عليه بين كونه حاضرا أو غائبا (فرع) أكل رجلان في آخر رمضان ثم جاءا وشهدا أنه يوم العيدة ل بعضهم بتجهم عدم القبول لأن لهما في ذلك غرضا [قول المتن كطلاق] يدل على أن المقلب في حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه وإن راضى عليه الزوجان (فرع) لا تقبل في التدير وتعليق العتق أو الطلاق (فرع) العتق الضمني لا تقبل فيه شهادة الحسبة لأن النرض فيه الملك ثم يقبضه العتق بخلاف الخلع [قول المتن وبقاء عدة] كذلك البلوغ لما يترتب عليه من التكاييف [قول المتن فبانا] أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلوشهدا بفسقهما ولم يورخا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان [قول المتن نقضه هو وغيره] قضيته توقف الأمر على النقض قال في البحر وهو المذهب لكن الامام والغزالي قالا المعنى بالنقض تبين عدم النفوذ فان القضاء لا يغير الحكم عندنا وانما هو اظهار خلافا لافي حنيفة [قوله لتيقن الخطأ فيه] قضية هذا أن محل النقض إذا لم يكن إلحاكم برى ذلك والافلا نقض الآن يكون ذلك مخالفا لدليل من قياس جلي أو غيره [قول المتن وكذا فاسقان] لوقال كرهني السلطان على الحكم بقولهما وكنت أعلم فسقهما قبل من غير يئنة [قوله وقيل تقدر بئنة أشهر] الذي في تعليق البغوى خـون يوما

بالاجتهاد وعورض بأن الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب) بعد ما أعادها (فلا) قبل منه لأنه متمم في ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته في غيرها بشرط اختياره بعد التوبة بمدة يظن بهاسدق توبته وقدرها الأ كثر من بئنة) وقيل تقدر بئنة أشهر وقيل لا تقدر بمدة ويختلف الظن بالأشخاص وأطراف الصدق (ويشترط في توبة مصيبة قولية القول



بالحق وأنا نعم عليها ولا أعود إليها (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (في العصبة) غيبا قولية) كلنا والشرب والسرقة (يشترط) في التوبة منها (اقلاع) عنها (ونعم) عليها (ويعزم أن لا يعود) إليها (بهدنة سلامة آدمي) ان تطلقت به وانه أعلم) من مال وغيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد التصوب ان بقي وبطل ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق التصايب وحده القذف من الاستيفاء وما هو حد الله تعالى كلنا والشرب ان لم يظهر عليه أحد فله ان يظهره ويقربه ليقام عليه الحد وله ان يستر على نفسه وهو الأفضل وان ظهر فمقتات السرفياتي الامام ويقربه ليقم عليه الحد.

(فصل: لا يحكم بشاهد واحد) (إلا في هلال رمضان) فيحكم به فيه (في الأظهر) كما تقسم في كتاب الصيام وذكره هنا المحصر في لا يمت تكرارا (ويشترط لزنا أربعة رجال) قال تعالى والذين يرمون المحصنات لهم ياتوا بأربعة شهداء الآية (ولا يفسر له اثنان)

قالوجه بقاؤها (قوله فيقول) أي عند القاضي ان وصلت اليه نعم لا يشترط القول في نحو يا خنزير يا ملعون (قوله في التوبة منها) أي ومن القولية أيضا (قوله وعزم أن لا يعود) وعدم وصوله الى حالة الغرغرة وعدم طلوع الشمس من مغربها (قوله من مال) بعينه أو ببدله أو بالعزم على رده اذا قدر وبرده لمستحقه أو وارثه أو لحاكم قته والا فبالعزم اذا عرفه (فرع) تجب التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيرة وان أتى بكفر لأن هذا بالنسبة للآخره وتصح من ذنب دون آخر وتكرر بتكرره لا بتدكره وإذا طلب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق الله دون حق آدمي واسلام المرتد أو الكافر توبة من الكفر بشرط الندم عليه وكذا قتلة تركها (فصل) في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود وحاصل كل منها خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة من الرجال أو رجلان فقط أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل مؤكد والأول في نحو الزنا والثاني فيما يطلع عليه الرجال والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يقصد منه المال والخامس فيما يطلع عليه النساء غالباً كما سيأتي (قوله فيحكم به فيه) بوجوب الصوم على العموم فهو حكم حقيقة بلا خلاف ولا يجوز زعمه وفيه ردة على من ادعى أن هذا ثبوت لا حكم لأنه انما يكون على معين وتقديم في الصوم زيادة على ما هنا فراجع (قوله للحصر فيه) أي الحصر الحقيقي من حيث انه حكم كاسر فلا يرد قبول الواحد في الحرم وفي القسمة وفي ثبوت اسلام كافر مات للصلاة عليه ونوابها وفي أخبار العون للحاكم بامتناع الخمس لأجل تعزيره وفي محبة الأحرار بالحج بعد ليد أي هلال شوال وفي محبة صوم شهر فذر صومه بذلك وفي محبة الوقوف بعرفة كذلك وغير ذلك خلافاً لمن خالف في بعض ذلك (قوله الزنا) أي لا يثبته وإن لم يحجب فيه حد كالميتة وكذا اللواط وإتيان البهائم وخرج بآبائته الشهادته فيسكني اثنان لأنه تجزئ بآن شهداء بسفته وفسادها بالزنا لكن يشترط أن يقولوا انهما اتخذا كراهة للتجريح وبذلك فارق ما لو شهد دون أربعة بزنا (قوله في فرجها) أي فلانة إن غابت أو هذه فلا بد من تعيينها باسمها ونسبها ولا يشترط ذكر زمان أو مكان إلا ان ذكره أحدهم فيجب سؤال باقيهم لاحتمال تناقضهم فلا حد (قوله ولعل)

أخذنا من قصة المتخلفين في تبوك وأما عدم التقدير الذي هو الثالث صححه القاضي وغيرهما قال الامام وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت إلا بتوقيف [قول المتن قلت الخ] هذه الثلاثة مشترطة في العصبة القولية أيضا [قول المتن اقلاع عنها] أي بعدم التلبس بالفعل حالا وبعدم التلبس بالعزم على الفعل حالا فهو متعلق بالحال والندم بالماضي والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم وقالوا لم يصروا على ما فعلوا الأول الندم والثاني العزم على أن لا يعود [قول المتن ردة ظلامه] روى مسلم من كان لأخيه عنده مظنة في عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له عمل أخذ منه بقدره مظنت وإلا أخذ من سبائك صاحبه وطرح عليه (قائدة) لو تلف عنده وهو مفلس وجب عليه أن يكسب لو فاته ولو انقطع خبر المظالم ولم يعرف له وارث دفعه للامام العادل وإلا فصديق به على قصد الترم لوعلمه (فصل: لا يحكم الخ) [قول المتن إلا في هلال رمضان] قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين (فرع) لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناء على المتولى على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المهذب وأقره [قول المتن اثنان] لأنه ليس كالشهادة على نفس الزنا لتتمكن المقر من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تصح في موضع واحد وهو اذا قذف رجلاً رجلاً ثم ادعى القاذف على المقذوف بأنه أقر بالزنا وأنكر وقضيته عدم سماعها بالاقرار ابتداء (قائدة) قد تعتبر ثلاثة على وجهه وذلك في الغارم بصرفه الزكاة وفي الافلاس وفي حصة الورثة [قول المتن وعقد مالي]

كفيه (ولو قول أربعة) كنفه ولا يثبت اللواط وإتيان البهيمة إلا بأربعة وفي وجه من طريقين بآيتين (ولعل) وقد ملأ طلب في الشهادة من ذكره مفسراً فيقولون رأيناه أدخل ذكره أو قدر الحنفية منه في فرجها على سبيل الزنا (ولعل) وقد ملأ

جميع الاقالة وحالة وضمان وحق مالي - نكحار وأجل رجلان أو رجل وامرأتان (فعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما بينكم لكم شهود من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما يشترط فيه الأربعة وما لا يقتضي فيه الرجل والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كحد الشرب وقطع الطريق والقتل بالردة (أو لأدمي) كالقصاص في النفس أو الطرف وحده القذف (وما يطلع عليه رجال غالباً كنسكاح وطلاق ورجعة (٣٢٥) وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شاهد رجلان)

روى مالك عن الزهري  
مضت السنة أنه لا تجوز شهادة  
النساء في الحدود ولا في  
النكاح والطلاق وقبس  
على الثلاثة باقي المذكورات  
بجامع أنها ليست بمال ولا  
يقصد منها مال أو القصل من  
الوكالة والوصاية الراجعتين  
إلى المال الولاية والخلافة  
للمال (وما يختص بمعرفة  
النساء أولاً برجال غالباً  
كبكارة وولادة وحيض  
ورضاع وغيوب تحت  
الثياب) كبس وروى  
وقرن (ثبت بما سبق  
وبأربع نسوة) روى مالك  
عن الزهري مضت السنة  
أنه تجوز شهادة النساء فيما  
لا يطلع عليه غيره من  
ولادة النساء وغيوبهن  
وقبس بما ذكر باقي  
المذكورات واحتز بقوله  
تحت الثياب عما لا  
يخفى العيب في وجه المرأة  
وكيفها لا يثبت إلا برجلين  
وفوجه الأمة وما يبدو  
عند المهنة يثبت برجل

أي أو يشترط بمعنى قبل رجلان أو رجل وامرأتان وكذا رجل ويمين كإياي المال وعقد مالي - أي أو فسخه  
ومنه الاقالة وتمثيل المصنف بها للعقد مبني على مرجوح (قوله وضمان) وإبراء وقرض ووقف وصلاح  
وشفعة ورد عيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو طء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل  
صبي ومجنون وقتل حر عبداً ومسلم ذمياً والدولة وسرقة لا قطع فيها (قوله وحق مالي) ومنه رهن وقبض  
مال ولو في كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافراً لسلبه وإزمان صيد لملكه  
ومجز مكاتب وأفلاس ورجوع ميت عن تدبير وأما الشركة والقراض والكفالة فكالوكالة الآتية (قوله  
نكحار المجلس) أو شرط أو عيب (قوله فعموم الأشخاص) في قول الله تعالى يأياها الذين آمنوا (قوله  
ولغير ذلك) أي المذكور من هلال رمضان والزنا وما يقصد منه المال أي ويشترط رجلان لغير ما ذكر  
(قوله كحد الشرب الخ) أي بأن شهدوا بأنه استحق الجلد بذلك (قوله وحد القذف) والتعزير (قوله  
ووكله) وكذا الشركة والقراض والكفالة كما مر ثم إن أراد في الشركة والقراض حسنة من الربح فكالل  
ومنه دعوى المرأة النكاح لاثبات إرث كافئ المهر كما تقدم وكذا عتق وبلوغ وإيلاء وظهار وفسخ  
نكاح ورضاع محرم ومقدمات نكاح وإقرار ولومن النساء ولاء واحسان وحكم وقضاء عدة بأشهر وخلق  
من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدبير والاستيلاء والسكناء بخلاف دعوى السيد شيئاً من الثلاثة فانه من  
قسم المال المتقدم (قوله وما يختص) أي يشترط بمعنى يكنى شهادة أربع نسوة لما الخ (قوله ورضاع)  
أي من الثدي أو أن اللبن منه أما الرضاع من إناة متلافلد من رجلين (قوله لا يثبت إلا برجلين) وهو  
المعتمدان قلنا بحرمة نظر ذلك نعم إن قصد منه المال فكالل (قوله وما يبدو) أي من الأمة (قوله  
يثبت برجل وامرأتين) وكذا برجل ويمين نعم إن لم يكن المقصود المال فلا بد من رجلين كلفي شرح  
شيخنا (قوله ونحوها بالنصب) أي عطفاً على عيوب كالحيض والحمل فلم أنه لا يستثنى من عيوب  
النساء ما في وجه الحرة وكيفية وما يبدو عند المهنتمن الأمة فلا يثبتان بالنساء المفردات ولا بد في الأول من  
رجلين ويكنى في الثاني رجلان أو رجل وامرأتان (قوله فلا تثبت برجل ويمين) إن لم يقصد منه المال ولا  
فكالل (تنبيه) علم بما ذكر أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء وقال الإمام مالك تثبت بهما

أي أو فسخه ومنه الاقالة نعم القراض والشركة كالوكالة [قول المتن كبيع] كذا الاجارة والوقف  
والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنایات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن  
وطاعة الزوجة [قول المتن نكحار] أي المجلس أو شرط أو عيب أو مجز مكاتب أو أفلاس ونحوه [قوله قوله تعالى  
واستشهدوا] قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقسنا عليها غيرها والمعنى في ذلك  
كثرتها وعموم البلوى بها [قوله روى مالك الخ] هو مرسل ولكنه اعتضده فيما يظهر [قول المتن كبكارة]  
وثبوبة [قول المتن وحيض] للنساء طرقت في معرفته [قول المتن وعيوب] وكذا الحمل [قوله روى الخ]  
أي هو أما اعتبار الأربع فلا ن كل امرأتين برجل قال الماوردي ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن

وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهما ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاعيوب النساء ونحوها) بالنصب فلا تثبت برجل ويمين لخطرها (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقياهما قام رجل في غير ذلك لوروده (و) في الشاهد واليمين (أما يخلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر) وجوباً (في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله إن شاهدي لصادق وإني مستحق لك هذا قال الإمام ولو قدم ذكر الحق وأخر تصديقي الشاهد

فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفي الجنس ( فان ترك ) المدعى ( الحلف ) بعد شهادة الشاهد ( وطلب بين خصمه فله ذلك ) لأنه قد يتورع عن اليمين ويحجم الخصم تسقط الدعوى ( فان نكل ) عن اليمين ( فله ) أى المدعى ( أن يحلف ) ( ٣٣٦ )

الأموال وأن محض النساء لا يثبت بهن مال ولا ما يطلع عليه الرجال وإن الرجل والمرأتين أو اليمين لا يثبت بهن ما يطلع عليه الرجال وإن نحو الزنا لا يثبت بدون أربع من الرجال ( فرع ) يشترط في كل شاهد أن يكون عارفا بما يتعلق به ففي عيوب النساء يكون عالما بالطب ( قوله فلا بأس ) هو المعتمد ( قوله ) وطلب بين خصمه ) فالولم يطلبه فلا خصم أن يقول له احلف أو حلفنى وخلصنى ( قوله ) وبين الخصم ) أى لا يطلب اليمين قبل الحلف فلا يسقط الطلب ولا الدعوى خلافا لما رجحه الشيخان كإقيل ولعل الشيخين ببناء على مرجوح إذ لو سقط ذلك بالطلب لما احتيج إلى نكول بعده ولا إلى رد بين فتأمل ( قوله تسقط الدعوى ) أى فلا مطالبة أصلا وقال شيخ شيخنا عميرة أنه بدعى في مجلس آخر وقيم البيعة ولو شاهدا ويمينا فراجع ( قوله بين الرد ) هو صريح في أن شهادة الشاهد سقط اعتبارها ( قوله سقط حقه من اليمين ) أى في هذا المجلس وله تجديد الدعوى ويحلف وظاهر ما في شرح شيخنا كابن حجر سقوط الدعوى مطلقا ( قوله في ملكى ) أى منى بدليل ما بعده ( قوله لأن حكم المستولدة الخ ) فيه إشارة إلى أن الثابت بالبيعة هو المالية فيها والاستيلاء تابع له بإقراره كذا ذكره الشارح بعده وكذا يقال في لبوت النسب والحرية على القول الثانى فالحكم بالتبعية فيه نظرا لإقراره فأسلكه بعضهم هنا بما يخالف ذلك فيه نظر فتأمل ( قوله ) فيبقى الولد في يد صاحب اليد ) أى على سبيل الملك فلا أسند دعواه إلى زمن يمكن فيه حدوث الولد تبع الولد أمه وللمدعى الزوائد من حينئذ ( قوله ما ذكر في بابه ) وهو أنه إن كان صغيرا لم يثبت نسبه عن استلحقه الابينة أو كغير ثابت بتصديقه ( قوله وهو الراجع في أصل الروضة ) ولعل عذره في عدم حمل كلام المصنف عليه مراعاة النص الموافق له ( قوله مالا ) عينا أو ديناً أو منفعة ( قوله وحلف معه بعضهم ) وحلفه على الجميع إن ادعاهم وإن ادعى قدر حصته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكتفى حلف واحد منهم من غيره ولا يأخذ الأقدار حصته مطلقا ( قوله ولا يشارك فيه ) إثلا يلزم ثبوت ذلك لشخص يمين غيره ( قوله ) ويبطل حق الخ ) أى من اليمين فقط ولا يحلف وارثه بعد موت مورثه ( قوله بنكوله ) خرج امتناعه بلا نكول فلا يبطل حقه ( قوله إن حضر ) أى وعلم بالخصومة قال شيخنا والغائب كالحاضر إذا علم ونكل كافى شرح شيخنا ( قوله إن حضر ) أى وعلم بالخصومة وشرع فيها والافسك الغائب ( قوله حلف ) أى على الجميع على

هذا يحبس المدعى عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما ساقى في كتاب الدعوى ( ولو كان بيده أمة وولدها ) يسترقهما ( فقال رجل هذه مستولدة ) حلفت بهذا في ملكى وحلف مع شاهد أو شهد له رجل وامرأتان بذلك ( ثبت الاستيلاء ) لأن حكم للمستولدة حكم المال فسلم إليه وإذا مات حكم بعقها بإقراره ( لا نسب الولد وحريته في الأظهر ) لأنهما لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالإقرار ما ذكر في بابه والثانى يثبتان تبعاً لها فينتزع الولد من المدعى عليه ويكون حراً نسباً بإقرار المدعى ( ولو كان بيده غلام ) يسترقه ( فقال رجل كان لى وأعتقته وحلف مع شاهد ) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك ( فالذهب انتزاعه ومصيره حراً ) كما نص عليه ومنهم من خرج قولاً

يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعمد نظر ( فرع ) الذى تقبل فيه شهادة النسوة ولو شهدن فيه على الإقرار لم يقبلن فيه [ قول المتن فان نكل الخ ] سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك [ قول المتن لا نسب الولد الخ ] عبارة المحرر وهل يحكمه بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشى لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله اه . أقول عبارة المحرر أحسن ومنها تعلم أن قول الشارح رحمه الله الآتى والثانى يثبتان تبعاً الفرض منه ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتى فينزع الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثانى يثبتان تبعاً ثم يقول بعد ذلك أن النسب والحرية يثبتان بالإقرار والله تعالى أعلم [ قوله ما ذكر في بابه ] فان كان صغيرا لم يثبت محافضة على حق الولد للسيد وإن كان كبيراً وصدقه ثبت [ قول المتن فالذهب أنه لا يقبض الخ ] ويمكن من بيده من التصرف فيه

[ قول ]

من مسئة الاستيلاء بنفى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجع

في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكاً وحجته تصلح لابنائه والعق يرتب عليه بإقراره ( ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم وأقاموا شاهدا حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه ) كما نص عليه ( ويبطل حق من لم يحلف بنكوله إن حضر وهو كامل فان كان غائباً أو ميباً أو مجنوناً فالذهب أنه لا يقبض نصيبه فانما زال عذره حلف وأخذ

**بغير إعادة شهادة** وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل الحلف لم يقبض في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة) ورضاع (إلا بالبصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفسخ وقرار بهما (يشترط سماعها وإبصار قائلها) فلا (٣٢٧) تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع

شيئا (ولا يقبل أعمى) حل شهادة في بصر (إلا أن يقر) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سدا للباب (ولو حلها بصير ثم عي شهد إن كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذنا من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أورأى فعله فأن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان جهلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بالنون قبل التاء من انتقبت كما في الصحاح (اعتمادا على صوتها) فان الأصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها منتقبة

**ماصر (قوله بغير إعادة شهادة)** أي أن كان السابق ادعى الجميع وإلا افتد جزمًا كالدعوى (قوله لم يقبض) المعتمد خلافه فلا بد من شاهد غيره لغير من حلف ولا تعداد الدعوى إن كان ادعى من قبله بالجميع (قوله إلا بالبصار) صريحه أنه لا تصح شهادة الأعمى وإن مس الذكر بيده في الفرج والمعتمد جوازها إن أمسكهما إلى أن حضروا بين يدي القاضي وإن لم يستمر الذكر في الفرج ويجوز النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة لأنهما متكاحرة أنفسهما ولا تبطل شهادتهما لو تعمدوا النظر لغير الشهادة لأنه صغيرة (قوله فلا يقبل فيها) أي الأقوال فهو مفهوم شرط السماع وذكر الأعمى هو مفهوم إبصار فاعلها لكنه مقيد بالبصريات كما أشار إليه الشارح بقوله في بصر وبذلك صح الاستثناء لقيام الفعل مقام البصر (قوله في أذنه) أي مثلا فنحو وضع يده على فمه وكونهما في محل ليس فيه غيرهما والاستفاضة كذلك (قوله وعند غيبته) قال شيخ الإسلام إلى فوق مسافة العدوى وقال الشيخ عميرة المراد الغيبة عن مجلس القاضي ولو في مسافة العدوى قال ولا أعلم لشيخنا يعني شيخ الإسلام سلفا فما ذكره انتهى وفي كلام شيخنا الرمي موافقة شيخ الإسلام واعتمد شيخنا الزبلي كلام شيخه البرلسي المذكور (قوله وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر) هو المعتمد إن لم يعرف بالآخر وإلا كفي وحده ولا ينش بعدد فنه وإن اشتقت الحاجة إليه خلافا للغزالي (قوله بعينها) برؤية سابقة فعين أنها هي أو باستفاضة كذلك أو باسمها ونسبها وأخبر عدلان أنها هي فيجوز أن يشهد على شهادتهما (قوله جاز التحمل عليها منتقبة) ولا تجوز رؤيتها (قوله عدل أو عدلين) ولو في الشهادة ولو من أقر بها

**[قول المتن بغير إعادة شهادة]** وذلك لأن الشهادة تتعلق بأمر الميراث واثبات ملك الميث وذلك في حكم المحصلة الواحدة فلذا اتعدى حكمها للكل بخلاف اليمين فانها مقصورة على الحالف لا يتجاوز أثرها وأما الدعوى فانها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يسامح فيها ولا ينظر إليها نعم ينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بالجميع لا بقدر نصيبه فقط وإلا فلا بد من إعادة الشهادة كذا بحثه الزركشي رحمه الله **[قول المتن بالبصار]** أي فيجوز رؤية الزنا إذا كان لفرض التحمل **[قول المتن على الصحيح]** وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على الغائب والميث **[قول المتن إشارة]** اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لمعق كفلان عتيق السلطان فينبغي الاكتفاء بذلك إذا لم يلتبس **[قول المتن وعند غيبته]** الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم فيه سلفا **[قول المتن فان جهلهما الخ]** قال ابن أبي الدم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله كثير من جهلة الشهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف فيه خلافا أقول نعم صرح الرافعي بأنه إذا جهلهما ولكن استفاض بين الناس من بعد أنه فلان بن فلان ساغ له أن يشهد ثم ما قاله في المنهاج مع ما قاله ابن أبي الدم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤذون في الغيبة معولين في النسب على أخبار المشهود عليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فليتنبه لذلك **[قوله منتقبة]** كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك **[قوله وقيل يجوز بتعريف عدل]** وحينئذ تعلم أنه

(ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان (على الأشهر) المبررة في الحرر وفي الروضة كأصلها عند أكثرين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول معنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن نواظروهم

على الكذب (والعمل على خلافه) أى الأشهر وهو التعمد بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيد على الروض وأصلها أشارت إلى الميل إليه (ولو)  
 قامت بينة على عينه بحق فطلب (٣٢٨) المدعى التسجيل سجل القاضى بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يثبتا ولا يكتفى فيهما

قول المدعى ولا اقرار من  
 قامت عليه البينة لأن نسب  
 الشخص لا يثبت باقراره  
 ويثبت بينة حسبة على  
 الصحيح فإذا قامت عند  
 القاضى بنسبه سجل به  
 (وله الشهادة بالتسامع على  
 نسب) لم ذكر أو أتى (من  
 أب وقبيلة وكذا أم في  
 الأصح) كالأب والثاني  
 المنع لا مكان رؤية الولادة  
 (وموت على المذهب)  
 وقوجه من طريق المنع  
 لأنه يمكن فيه العاينة (لاعتنى  
 فولاد ووقف ونكاح  
 ملك في الأصح) لأن  
 مشاهدة أسبابها متيسرة  
 وصارة المحرر فيها رجح  
 المنع (قلت الأصح عند  
 المحققين والأكثرين في  
 الجميع الجواز والله أعلم)  
 لأن مدتها تطول فتعسر  
 القاعة البينة على ابتدائها  
 فتمس الحاجة إلى اثباتها  
 بالتسامع والرافى في الشرح  
 قل في غير الملك المنع عن  
 طائفة والجواز عن أخرى  
 زاد في الروضة الجواز أقوى  
 وأصح وهو المختار وسكت  
 فيها على قول الرافى في  
 الملك أقرب الوجهين إلى  
 إطلاق الأكثرين الجواز

(قوله والعمل على خلافه) أى عمل الشهود والناس لأعمال الأصحاب كما قاله البلقيني (قوله إشارة إلى الميل  
 إليه) واعتمده بعض المتأخرين ونقل عن شيخنا الرملى أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (قوله سجل  
 القاضى) أى جوازا (قوله لا بالاسم والنسب) أى من غير انضمام الحلية إليهما (قوله لأن نسب الشخص  
 لا يثبت باقراره) فإبعده الآن بعض الشهود من جهلهم (قوله ويثبت بينة حسبة على الصحيح)  
 هو المعتمد وكذا يعلم القاضى (قوله سجل به) فيقول حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان وحليته كذا  
 وكذا وهذا واضح ان كان المراد التذ كر فلان كان المراد الكتابة به إلى بلد آخر فيه نظر فراجع (قوله وله  
 الشهادة بالتسامع) أى ما لم يعارض بانكار المنسوب إليه مثلا أو بأخبار من يورث خبره رية بأن لم يقطع  
 بكذبه (قوله وصارة المحرر فيها رجح المنع) فليس فيه جزم بالمنع كما مر في التنازع فالجزم فيه معترض (قوله  
 الأصح في الجميع الجواز) وهى المسائل الخمس المذكورة وهى الرق والولاء والوقف والنكاح والملك كافى النسب  
 والموت قبلها والمراد بالنسب من الأب لامن الأم قاله الخطيب والمعتمد خلافه والمراد بالوقف ثبوت أصله  
 وأما قاصده وشروطه فلا تثبت بذلك قال ابن الصلاح نعم ان ذكرها الشاهد في شهادته تثبت على ما ذكره  
 واذا لم تثبت فقال النووي ان كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذا ذلك والارجح  
 الى رأى الناظر والمراد بالملك أصله وأما حدود ونحو العقار فلا تثبت بذلك أيضا قاله شيخنا وألحق بما ذكر  
 ولاية القاضى وعزله ونصير الزوج وحق استحقاق الزكاة والتصدق والرضاع والولادة والحمل واللوث وقدم العيب  
 والسفوة والرشد والعدة والجرح والتعديل والكفر والاسلام والوصية والارث والقسامة والنسب والصدائق  
 والأشربة والعسر والافلاس لجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسئلة وبعضهم نظم غالبا  
 (قوله وسكت فيها الخ) هو اعتراض على المصنف لخالفه كلامه (قوله والظاهر أنه لا يجوز) وهو مرجوح  
 كما تقدم (ففيه) صورة الشهادة بالتسامع أن يقول أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه ملكه أو أنه وقفه أو أنه  
 حقيقه أو مولاه أو أنه تزوجته ولا يشهد بالأسباب الا فى الارث ولا بالأفعال كأن يقول ان فلانة ولدت فلانا وان

على هذا لا يشترط دليل الشهادة [قول المتن والعمل الخ] قال البلقيني يريد عمل بعض البلدان لا عمل  
 الأصحاب وحينئذ فلا عبرة به [قول المتن سجل القاضى الخ] أى فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن  
 فلان ومن حليته كذا قال ابن أبى الدم ان كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك  
 فصحيح وان كان الغرض الكتابة بالصفة الى بلد آخر اذا غاب المدعى عليه ليقابل حليته ما فى الكتاب  
 ويعمل بمقتضى ذلك ان أنكر فهو فى غاية الاشكال وكذا ان كان الغرض الاعتماد على الحلية عند  
 الاحتياج الى الثبوت والحكم ثانيا ولا أحسب أحدا يقول ما قاله وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأبواب جهلهم  
 الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلف لك عنه قريبا على قول المنهاج فان جهلها  
 الخ لأن الحلية لا تسوغ الشهادة في النية بلا خلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب [قول المتن  
 بالحلية] انظر لقوله لو قامت بينة على عينه فانه يهديك الى دفع ما قلنا عن ابن أبى السم فى القول الذى قبل هذه  
 [قول المتن وموت على المذهب] ألحق الصيمرى والماوردى بالتسامع فيه أن يمر بباب القتل فيسمع النوح  
 في داره والناس جلوس للتعزية فيخبره واحد بموته [قول المتن وملك] لو انضم الى الملك اليد والتصرف  
 جاز بالتسامع قطعا [قول المتن سماعه الخ] هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف [قول المتن  
 وقيل يكفى الخ] وجهه أن القاضى يعتمدهما فكذا الشاهد (فرع) لو جزم الشاهد بالشهادة

والظاهر أنه لا يجوز الى آخره (وشرط التسامع) في استناد الشهادة إليه (سماعه) أى للشهود به (من جمع ثم  
 يؤمنون فلو لم يؤمنهم على الكذب) لكفرهم فيقع العلم أو الظن القوى بخبرهم (وقيل يكفى) سماعه (من عدلين) وعلى الأصل

لا تشترط العدالة ولا الحر بوقوله كوروقوعه في الروضة كأصلها في الثلاثة ينفى (ولا يجوز الشهادة على ملك بمجريد) أو تصرف (ولا يهمل  
وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الأصح) والثاني قال قد يوجدان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والتقصير العرف وقيل  
أقل الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنضم إلى البلد (تصرف ملاك) (٣٢٩) في العقار (من سكنى وعلم

وبناء وبيع) وفسخ بعه  
(ورهن) ولا يسكنى  
التصرف مرة واحدة لأنه  
لا يحصل ظنا (وتبني شهادة  
العاسار على قرآن ومخايل  
الضرر والاضافة) مصدر  
أضاق الرجل ذهب ماله  
والضيق بالكسر والفتح  
مصدر ضاق الشيء وبالفتح  
جمع الضيقة وهي الفقر  
وسوء الحال والضرر بالفتح  
خلاف النفع وبالضم  
المزال وسوء الحال وهو  
المناسب هنا ومخايل جمع  
مخيلة من خال بمعنى ظن  
أي ما يظن بها ما ذكر بأن  
يراقب الشاهد المشهود له  
في خلواته وذلك طريق  
خبرة باطنه التي ذكر فيها  
التفليس وشرط شاهده  
أي عاسار شخص خبرة  
باطنه

﴿فصل: تحمل الشهادة  
فرض كفاية في التكاح  
وكذا الاقرار والتصرف  
المالي وكتابة الصك في  
الأصح﴾ أما فرضية  
التحمل في التكاح فتوقف  
الانعقاد عليه وفي الاقرار  
ونالته الحاجة إلى اثباتهما  
عند التنازع والثاني قال

فلا ناوقف كذا أو اشتراه أو تزوج فلانة وهكذا لأنه كذب محض لما أمر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار  
وبالقول السماع والابصار وإذا ذكر الشاهد مستنده كالاستصحاب بطلت شهادته إذا ذكره على وجه  
الريبة والافلا (قوله) لا تشترط العدالة ولا الحرية ولا الذكورة وهو المعتقد وكذا لا يشترط الاسلام ان  
بغير اعداد التوار لأنه يفيد العلم الضروري (قوله) في مدة قصيرة) نعم ان استفيض بين الناس نسبة الملك  
اليه كفى (قوله) وتجوز في طويلة) نعم لا يكفي في الرق الا ان انضم اليها استفاضة أو شيوع بين الناس  
(قوله في العقار) ذكره لمناسبة ما بعده لا للتقييد به (قوله) مرة واحدة) فلا بد من التكرار بنوع أو  
أنواع وفي شرح شيخنا أن الواو في كلام المصنف بمعنى أو فراجع .

﴿فصل: في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك﴾ قد مر أن الشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى  
تحملت وعلى أدائها وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهو مصدر بمعنى  
المفعول والمعنى تحمل حفظه أو الاحتاط به (قوله) فرض كفاية) أي في حق من هم أهل لثبوتهم وان  
زادوا على النصاب على ما يأتي (قوله) وكتابة الصك) أي في حق من طلبت منهم الشهادة (قوله) والفرضية  
فيها) أي كتابة الصك (قوله) دونها) أي أضعف منها فيما قبلها الذي هو الاقرار والتصرف المالي  
المعبر فيه أي فيما قبلها بالصحيح لأن مقابله لما كان واهيا جذا فكانه انقرد بالحكم فهو أقوى من المعبر  
فيه بالأصح لقوة مقابله (قوله) من طلب منه يلزمه) ظاهره وان زاد على النصاب وكان بحضرة غيره وهو  
غير بعيد لأن المطلوب منه الاصفاء فقط وهو لا كلفة فيه عليه حتى ان كل من سمع ولو بلا طلب صار متحملا  
فليس معنى الزوم الا عدم التشاغل عن السماع تأمل (قوله) فان دعي للتحمل) بأن لم يكن بحضرة  
الحمل (قوله) فالأصح عدم وجوب الاجابة) أي لا عيننا ولا كفاية لأن الحمل لا عذر له فهو أولى بطلب

ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضر بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لاعلى وجه التردد  
والتبصر لم يضر وجعل ذلك جمعا بين ما وقع للشيخين في موضع من أن التصريح بأن المسند السماع لا يضر  
وفي موضع بأنه يضر [قول المتن وتجوز في طويلة] استثنى الزركشي نقلا عن الروضة الشهادة بالرق قال  
وكان وجه الاحتياط للحرية [قوله وفسخ بعده] لا بد منه والا فالبيع يزىل الملك فكيف يشهد له بالملك  
﴿فصل: تحمل الشهادة الخ﴾ [قول المتن الشهادة] قال الزركشي تطلق بمعنى الأداء وبمعنى التحمل وبمعنى  
المشهود به وهو المراد . أقول بل المراد الأول لأنه لا معنى لتحمل المشهود به الا بتأويل حفظه أو أدائه قال  
ويدل على وجوب التحمل والأداء قوله تعالى ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا دلت على وجوب التحمل والمعنى  
على الأداء الا أن التحمل انما وجب للأداء بعد وجوبها فكونها دلت باللفظ على التحمل دون الأداء محل  
توقف بل جعلها الشارح دليلا للأداء ولم يذكرها في التحمل [قوله فلائها لا يستغنى عنها الخ] قال القاضي  
قوله تعالى ولا يضر كاتب ولا شهيدان كان المخاطب بها المكتوب له لم تجب وان كان الكاتب وجبت [قوله]  
يلزمه [ظاهره لزوم عين فان كان هذا مراده فيجب أن يكون قوله الآتي والثاني قاس على ما اذا دعيا  
للتحمل باقيا على ظاهره وهو الشق الثاني هنا لكن في الزركشي ما قد يخالفه ثم رأيت في شرح  
المنهج ما هو صريح في أن محل فرض الكفاية عن حضور التحمل أو غيبته مع العنراه وهو ظاهر .

(٤٢) - (قيلوبى وعبره) - رابع ) لا تتوقف محتمما واستيفاء مقاصدهما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كتابة  
الصك فلائها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكر والثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دونها فإيا قبلها المعبر فيه في  
الروضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تغليب للثالثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه اذا حضره  
الحمل قلن دعي التحمل فالأصح عدم وجوب الاجابة الا أن يكون الحمل مريضا أو مجبوسا أو امرأة مخدرة أو قاضيا يشهد على أمر ثبت عنده

تعالى ولا يجب الشهادة اذا ادعى ( ٣٣٠ ) (فلو ادعى واحد وامتنع الآخر وقال) لادعى (احلف معه عصى) لأن من مقاصد

الاشهاد التورع من اليمين (وان كان) في القضية (شهود) كأربعة (فالأداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الأصح) والا لأفضى الى التواكل والثاني قس على ما اذا دعيا للتحمل لا تلتزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الأداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الأداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا) والأصح يلزم الآخر (ولو جوب الأداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى) فأقل وهي كما تقدم التحدرج منها مبكرا ليلا الى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين المسافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للأداء لبعدها (وان يكون عدلا فان دعى ذو فسق يجمع عليه) كشارب الخمر (قبل أو مختلف فيه) كشارب التبيذ (لم يجب) عليه الأداء والأصح في الثاني وجوب الأداء وان عهد من القاضي رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتهاده (وأن لا يكون معنورا بمرض ونحوه) كتنخدير المرأة (فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسمعهما) واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حرام أو على طعام فله التأخير الى أن يخرج

الحضور عند التحمل (قوله فلتزمه) أى تلزم من دعى الاجابة لأجل عذر الحمل بعد قدرته على الحضور عند التحمل حسا أو شرعا ولا يجوز للدعوى أن تمتنع وان كان مم غيرة خشية التواكل نعم ان زاد على النصاب وحضر قدر النصاب كفى عن غيره بل لو حضر نصاب غير المدعى كفى على الوجه الوجهه ولا يدعو حينئذ طلب أجرة ان كان كافة وأجرة ركوب وان لم يركب واذا دعى من مسافة فوق العدوى فله طلب ماشاء وان كثروا الامتناع لأخذه قاله شيخنا وهذا التقرير الذى سلكناه هو صريح كلام الشارح وهو واضح لا غبار عليه وما قل عن شرح شيخنا وغيره مما يخالفه غير مستقيم ولعله نشأ من اشتباه التحمل المذكور بالأداء الآتى فراجع وتأنى (قوله واذا لم يكن الخ) هذا شروع فيما يلزم التحمل بعد التحمل سواء وقع اتفاقا أولا (قوله لزمهما الأداء) أى عينا فورا وكذا الواحد فيما ثبت به مع اليمين والنساء كالرجال فيما ثبت بهن ولو مع غيرهن وفى طلب الأجرة ما تقدم (قوله عصى) وان كان امتناعه لنحو حياء من المشهود عليه وبامتناعه يخرج من أهلية الشهادة وليس للقاضى طلب احضاره لعدم صحة شهادته فلا بد من ثبوته الا ان أراد التأخير الى وقت آخر فتقبل شهادته حالا (قوله فرض كفاية) أى قبل الطلب وكذا بعده ان زاد المطلوب عن النصاب حالا (قوله من اثنين) أو من واحد (قوله والفرق ظاهر) وهو أنهما هنا يؤديان أمانة الزماها بخلاف التحمل وهذا صريح بما قدمناه (قوله بشاهد ويمين) أى عند الحاكم والمراد به هنا كل من يمكن خلاص الحق على يديه وان لم يكن من جانب الشرع قاله شيخنا (قوله والأصح الخ) هو المتقدم فى كلام المصنف (قوله من مسافة العدوى فأقل) أى أقل من آخرها اذ لا أقل لها (قوله لم يجب عليه الحضور) وان كان الطالب الامام الأعظم (قوله والأصح في الثاني الوجوب) هو المصنف لأن للشاهد أن يحتمل شهادة على ما يخالف معتقده ويؤدى عند حاكم يراها (قوله لأنه قد يتغير اجتهاده) خرج به المقلد فلا يجب على الشاهد أن يشهد عنده بما يعلم أنه بخلاف اعتقاد مقلده (قوله ونحوه) من بقية أعداء الجمعة (قوله أشهد على شهادته) أى يجب عليه ذلك ان طلب منه قال ابن حجر أو خيف ضياع الحق لو لم يشهد غيره قال بعضهم بالوجوب مطلقا نظرا لطلب الشهادة منه (قوله وكان في صلاة الخ) ضبط ذلك بما في الرد بالعيب . (فرع) تجوز الشهادة على المسكوس لأجل رد الحقوق الى أربابها ولو لم تقبل الشهادة عند قاض وطلب الشهادة لقاض آخر تقبل شهادته عنده وجب حضوره اليه .

[قول المتن عصى] مثله من يدعى رد الوديعة و يطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من اليمين قاله الزركشى [قول المتن ان كان فيما ثبت الخ] لا يقال هلا قال ان كان القاضى يرى ذلك لأنا نقول ذكر الثبوت ينفي عنه لأنه يفهم منه [قول المتن لاتفاقا] لأنه لم يلزم وأجاب الأصح بأن ذلك نظير الثوب تلقية الرمح في دار يجب عليه الخروج من عهدتها ويقرب من هذا كراهة الشمس ولو بنفسه وسجود التلاوة وان لم يستمع (فرع) لو كان ذلك مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق ينبنى أن يجب قطعا اذا تحمل اتفاقا وهو ظاهر [قول المتن أن يدعى الخ] لو كان المشهود به حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبى أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبنى أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه أنه يتوجه [قوله فأقل الخ] صريح في أن الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة العدوى وفيه نظر .

(فصل) القاضي رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتهاده (وأن لا يكون معنورا بمرض ونحوه) كتنخدير المرأة (فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسمعهما) واذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حرام أو على طعام فله التأخير الى أن يخرج

**(فصل : قبل الشهادة على غير عقوبة)** كمال وعقد وفسخ وطلاق وعتي وولادة ورضاع ووقت مسجد وزكاة وجهه عليه (وفي عقوبة الآدمي على المذهب) كقصاص وحد قذف بخلاف عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة الآدمي بناء على أن علمته أن العقوبة لا يوسع بابها ودفع التخرج بأن العلم أن حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والترجيح ذكره الرافعي في الشرح في القضاء على الغائب والكتب إلى قاضي بلدة ليبنى عليه وأحال هنا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح القبول في الشق الأول (٣٣١) والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في

الروضة وصبر بالمذهب خلاف تعبيره في المنهاج في القضاء بالأظهر (وتحملها بأن يسترعيه) الأصل (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) على شهادتي (أؤشده على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاضي) ان لفلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وان لم يسترعه (أو) يسمعه (يقول أشهد أن لفلان على فلان ألفا عن ثمن مبيع أو ضيمه) كقرض فتجوز الشهادة على شهادته وان لم يشهد عند قاضي (وفي هذا وجه بالمنع) لاحتمال التوسع فيه (فلا يكنى سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا) لأن الناس قد يتساءلون في إطلاق ذلك على عدة ونحوها (وليبن الفرع عند الأداء جهة التحمل) فان استرعه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن لفلان على فلان

**(فصل)** في تحمل الشهادة على الشهادة (قوله بخلاف عقوبة الله) أي اثباتها أمارفهما كان كاشاهدين بأنه أقيم عليه الحد فيصح التحمل عنهما (قوله كحد الزنا) ومثله الاحسان وان ثبت الزنا باقراره خلافا للباقين (قوله عبر المصنف فيه بالمذهب) نظرا لدفع التخرج فانه قاطع (قوله في الشق الأول) وهو عقوبة الآدمي (قوله خلاف تعبيره الخ) فكان حقه هناك التعبير بالمذهب كاهنا إلا أن يقال انه لم يعتبر ردة التخرج (قوله بأن يسترعيه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها حقيقة أو حكما فن سماعه يسترعي غيره كذلك (قوله الأصل) قال بعضهم ليس قيذا بل الفرع أن يسترعي غيره وهكذا لكن عليه هل يكفي تسمية الفرع الذي قبله أو لابد من تسمية الشاهد الأصلي وحده أو مع ما بعده مراجعه (قوله أنا شاهد بكذا) أي أنا شاهد بأن لفلان على فلان كذا كإثباتي وظاهر كلامهم أنه لا يحتاج إلى بيان السبب فراجع (قوله عند قاضي) وكذا يحكم أو غيره من يراد بالشهادة عنده الالتزام كما س (قوله وفي هذا وجه) وحل على ما إذا قلت القرائن القطعية على تساهل الشاهد (قوله بعله) أي بمعرفة الشاهد بجهة التحمل (قوله وكان الشاهد موافقا للقاضي) نعم يندب استقصاله (قوله لا ماشه به الأصل) منه يعلم أنه لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهد ويمين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد ويمين وأنه لو شهد فرعان على أصل واحد فله الحلف معهما (قوله لأنه) أي ذلك (قوله ولو حدث) أي قبل شهادة الفرع أو بعدها وقبل الحكم ولا يضر حدوث ذلك بعد الحكم (قوله أو عداوة) أي بين المشهود عليه والأصل (قوله منعت شهادة الفرع) لأنها لا تهجم غالباً دفعة فتورث رية فيما مضى وليس لمدتها الماضية ضبط فتتعطف على حالة التحمل فيبطل ذلك التحمل حتى لو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد وبذلك يلغز ويقال لنا شخص قبلت شهادته وامتنع الحكم بها لفسق غيره (فرع) قال شيخنا الرملي وتكذيب الأصل للفرع كقوله نسبت مازع من قبول الفرع قبل الحكم أيضا (قوله وجنونه) أي حالة الشهادة والحكم وإن أفاق بعده فلا فرق بين الجنون المطبق والمقطع وفي شرح شيخنا قتيبه بالمطبق وحله شيخنا على أن المراد بإطباقه وجوده حالة الشهادة ودوامه إلى تمام الحكم فراجع

**(فصل : قبل الشهادة الخ)** [قول المتن يسترعيه] أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها [قوله بكذا] يرجع لقوله على شهادة فلان [قول المتن ولا تحمل النسوة] [فرع] لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهد ويمين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد ويمين ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الحلف معهما [قول المتن كونه على الصحيح] لأنه لا يوقعه في رية [قوله قبلت شهادته] أي كأصله لو كان كذلك

كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه بين أنه شهد عند القاضي أو أنه أسند المشهود به إلى سبيه (فان لم يبين) جهة التحمل (ووقى القاضي بعله فلا بأس) في ذلك كأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاسق ورقيق وعصو (ولا تحمل النسوة) وان كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ماشه به الأصل (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع) ذلك (شهادة الفرع) لأن عملها كما سيأتي بشرطه وذكر هنا قوطنة لما بعده (وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الأصل (كونه على الصحيح) والتلفي كنفقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فاسق أو عبد) أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت) شهادته



(وتسكن شهادة اثنين على الشاهدین) كما لو شهد على مقرین (وفي قول بشرط لكل رجل أو امرأة اثنان) لأن شهادتهما على واحد قائمة مقام شهادته فلا تقوم (٣٣٣) مقام شهادة غيره (وبشرط قبولها) أى شهادة الفرع (تعذر أو تعسر الأصل

(قوله وتسكن شهادة اثنين على الشاهدین) بأن يشهد كل على كل فلا يكتفى واحد على واحد ولو في هلال رمضان قاله شيخنا الرملي (قوله تعذر أو تعسر الأصل) أى حال شهادة الفرع وبعدها إلى تمام الحكم فلا تبسرت شهادة الأصل قبل الحكم بزوال عذره كحضور غائب فلا بد من شهادته وتبطل شهادة الفرع (قوله أو مرض) أو غير الاغناء على المعتمد إلا أن أيس من زواله والتعليل يقرب زواله غير معتبر أو هو حكمة لاتعليل ويلحق بما ذكر سائر أعيان الجماعة والجماعة قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي ولو نحو ربح كربه (قوله كان موافقاً الخ) أى أنه لا بد منها على المعتمد (قوله وأن يسمى الأصول) أى يذكروهم بما يتميزون به من اسم أو نسب مثلاً وبحث الأذرعى وجوب تسمية القاضي المشهود عنده في هذه الأزمنة لطلبه الجهل والفسق فيهم (قوله ولا يشترط أن يزكيهم الفروع) ولأن يتعرضوا لصدقهم لأنهم قد لا يعرفونهم وبذلك فارق تعرض الحالف في يمينه لصدق شاهده (فرع) لو اجتمع أصل وفرع أصل وجب تقديم شهادة الأصل (قوله واشترطه بعضهم) وهو مرجوح وعلى الأول يجوز لهم تزكيهم (قوله تمة لشهادتهم) وبذلك فارق ما لو شهد اثنان في واقعة حيث لا يصلح أن يزكى أحدهما الآخر (فصل) في رجوع الشهود ومأمعه (قوله إذا رجعوا) خرج ما لو قاله توقف فيجب عليه التوقف فان قالوا له الحكم فله الحكم بلا إعادة شهادة ومن الرجوع قول الشاهد أبطلت شهادتي أو فسختها أو رددتها على المعتمد (قوله امتنع الحكم بها) ولا تقبل لو أعادوها بل يفسقون إن قالوا نعمدنا (قوله أو بعده الخ) وليس للحاكم الرجوع لورجع الشهود بعده إن كان حكم بالصحة فان كان حكم بالثبوت أو بالموجب فله الرجوع بل يتعين عليه أن ثبت عنده خلافه بل لو قامت بينة وصرحت بأنهم رجعوا قبل الحكم تبين بطلانه (قوله وقالوا نعمدنا) فان قالوا أخطأنا فلا قصاص فان قال بعضهم تعددت وبعضهم أخطأت فلكل حكمه فعلى الأول القصاص إن قال أخطأ صاحبى لأنه شريك مخطئ في الفعل ولا بد أن يزيدوا وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا فان قالوا لم نعلم ذلك لم يعتبر قولهم إن لم يخف عليهم ذلك وإلا كن قرب عهدك بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فشبه عمده (قوله قصاص) أى في القتل بشرطه السابق وفي الرجم وكذا في الجلد إن وقع في وقت يقتل غالباً كحر وقالوا علمنا أنه يجلد فيه (قوله أودية) أى في غير ما ذكر ولو لم يمت بالجلد لم يستوف منهم بل يعزرون قاله البلقيني (قوله ويحسون الخ) فيه اعتبار رعاية المائلة وهو المعتمد

[قول المتن على الشاهدین] أى على كل واحد منهما [قول المتن تعذر أو تعسر] وذلك لأن باب الشهادة براعى فيه الأقوى بحسب الامكان ومن الأعذار كون المرأة مختصرة وخوف خروج من ظالم ونحوه [قول المتن أو مرض أو غيبة] يرجع كل منهما إلى قوله أو تعسر [قوله وقيل لمسافة قصر] لا يقال أى ساحة للفظ مسافة لأننا نقول لما سقطت عن هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حينئذ [قول المتن ولو شهدوا الخ] قال الزركشى إنما أخرجه عن مسئلة التزكية ليفيد أن تزكية الفروع للأصول وإن جازت فلا بد من تعيينهم للاسم ولو قدمها لم يكن صريحاً في ذلك (تمة) شهد فرع أن الأرض التي حدودها كذا فلان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الرويانى يحتمل أن يصح كما يروى الراوى وإن لم يشهد الثاني النبي صلى الله عليه وسلم (فصل : رجعوا الخ) [قوله أودية منطلقة] قال الرافى وقياس مشاركة الشهود له في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا إلا نصفها وأبطله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافى أن الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف

بموت أو مرض أو مرض (يشق) به (حضوره أو غيبته لمسافة عدوى وقيل قصر) في الأول توسع بصنف لفظه فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل لمسافة قصر كان موافقاً لما في الروضة وأصلها والمحرر (وأن يسمى الأصول) لتعرف عدالتهم (ولا يشترط أن يزكيهم الفروع) فان زكروهم قبل ذلك منهم واشترطه بعضهم تمة لشهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو معمول) يذكروهم (ولم يسموهم لم يجز) أى لم يكف لأن القاضي قد يعرف جرحهم لو سموهم ولأنه يفسد باب الجرح على الخصم (فصل) إذا (رجعوا) أى الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها لأنه لا يبرى أصدقوا في الأول لو في الثاني فلا يبقى على الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة) كالقصاص وحسد القذف والزنا والشرب (فمسلاً) يستوفى لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة والمال لا يسقط بها (أو بعده) أى

الاستيفاء (لم ينقض) أى الحكم (فان كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات) وان (قالوا نعمدنا) شهادة الزور (فعليهم قصاص أودية منطلقة) موزعة على عدد رموسهم ويحسون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) الراجع دون الشهود (قصاص) أودية منطلقة

(من قال تمتدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) أودية منطلقة (ان قالوا العمدتان قالوا اخطأنا) أو على من  
 مال (فعلية نصف حدية وعليهم نصف) منها (ولو رجع منكره فلا صرح أنه يضمن) ويتعلق به قصاص لأنه بالزكية يلجئ القاضي الى الحكم القضي  
 الى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل (أو) رجع (ولى) دم (وحده فعليه قصاص أودية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده  
 ما ذكر لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها  
 على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم فثلث الدية عليه وثلث (٣٣٣) على الولي وثلث على الشهود

وكان المصنف أخذ  
 ترجيح الأول من بداهة  
 الرافعي به الناقل في الشرح  
 ترجيحه عن الامام وترجيح  
 الثاني عن البغوي وقال  
 في المحرر لسكنه في الروضة  
 زاد الأصح الأول (ولو شهدا  
 بطلاقها أو رضاع) محرم  
 (أو لهما وفرق القاضي)  
 في المسائل الثلاث (فرجعا)  
 عن الشهادة (دام الفراق)  
 وقولهما المحتمل لا يرد به  
 القضاء (عليهم) هو أخصر  
 من عليهما (مهر مثل  
 وفي قول نصفه ان كان)  
 الفراق (قبل وطء) لأنه  
 الذي فات على الزوج  
 والأول نظر الى بدل البضع  
 المفوت ولو رجعا عن  
 الشهادة بطلاق رجعي فلا  
 غرم اذ لم يفوتا شيئا فان لم  
 يراجع حتى انقضت العدة  
 التحق بالبين ووجب  
 الغرم وقيل لا لتقصيره  
 بترك الرجعة (ولو شهدا  
 بطلاق) بائن (وفرقت  
 فرجعا فقامت بينة أنه كان

(قوله ان قال تمتدت) ويعتبر لوجوب القصاص أن يقول وعلمت أنه يقتل بحكمي (قوله فعلى الجميع  
 القصاص) بشرطه السابق (قوله وعليهم نصف) ويوزع على رؤسهم (قوله أنه يضمن) أي وحده سواء  
 قال علمت صدق الشهود أو كذبهم وسواء رجعوا معه أو لا وسواء رجع القاضي أيضا أو لا وقول شيخنا الرملي  
 إنه يلزم المازكين قدر ما يلزم الشهود اذ ارجعوا معهم مبنى على مرجوح ولو رجع فرع مع أصله اختص  
 الضمان بالفرع كذا قاله شيخنا فانظره (قوله أو رجع ولي الخ) قال البلقيني ولا عبرة برجوع الولي في قطع  
 الطريق واعتمده شيخنا الرملي (قوله أو مع الشهود) أو مع القاضي والمزكي أيضا أخذا من الدالة وبما  
 يأتي بعده (قوله ولو رجع القاضي الخ) هو مبنى على مرجوح (قوله وفرق القاضي) كأن يقول فرقت  
 بينكما أو حكمت بالفراق أو حكمت بالتحريم (قوله دام الفراق) قال شيخنا والدعوى في البائن ما لم يوجد  
 سبب بخلافه (قوله وعليهم) ان كان الزوج حيا والا فلا غرم اذ لا تفويت (قوله مهر مثل) وان أبرأته  
 الزوجة منه قبل أخذه منه وهو المطلب ان كان أهلا والا فويله فان كان رقيقا فهو لسيده أو بمعضا سقط  
 (قوله ووجب الغرم) وهو المعتمد كالزوج شاة غيره وترك صاحبها ذبحها فعلى الجارح قيمتها (قوله  
 فلا غرم) ويستردان ما غرماه قبل البينة ولو شهدا أنه تزوجها بألف ودخل بها ثم بعد الحكم رجعا غرما  
 ما نقص عن مهر المثل على المعتمد أو أنه طلقها بألف ومهرها ألفان غرما ألفا وأنه أعنت أمته بألف وقيمتها  
 ألفان غرما كل القيمة لأن الرقيق يؤدي من كسبه وهو لسيده كالزوج رجعا عن الشهادة بالكتابة أو بعق  
 رقيق ولو أم ولد غرما كل القيمة والغرم في المدبر للحيلولة فيستردان بعد الموت ما خرج من ثلث المال  
 والغرم في المعلق بصفة عند وجودها وفي أم الولد بعد موت سيدها اذا شهد بتعلق العتق أو الأيلاد (قوله  
 اذ لم يفوتا) فلا رجع شهود الرضاع اختص الغرم بهم (قوله ودفعه) أي المال فقبل دفعه لا غرم على  
 الشهود وهل الإبراء كالدفع راجعه (قوله لحصول الحيلولة) صريح في أن المنزوم القيمة ولو في المثل  
 واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا كالمهتج خلافه وفيه نظر إلا أن يدعى أن الحيلولة هنا كالتلف لكن  
 يرد قول الشارح وقد يصدق الخ والمعتبر في القيمة وقت الحكم لا وقت الشهادة (قوله بشهادتهم) أي مع

وأن القاضي اذ رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه أن الشهود والقاضي كالشركيين ولو انفرد  
 أحدهما اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد [قوله لكنه في الروضة زاد الخ]  
 وقضية جعله من الزيادة عدم أخذه من كلام الرافعي وان لا يمكن زيادة هذا وجه الايمان بل يمكن [قول  
 المتن فلا غرم] أي فلا كانوا غرموا قبل اقامة البينة رجعوا به (فرع) لو رجع شهود الرضاع أيضا  
 في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لأنهم فوتوا ما لزم الأولين ورجوعهم  
 بعد الحكم لا يفيد [قوله والثاني المنع] لأن الضمان باليد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما [قوله  
 كن حبس] هو تنظير [قوله المفوت] يرجع لقوله الجميع [قوله لقسطه] الضمير فيه يرجع لقوله كل

بينهما رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الأظهر) للشهود عليه  
 لحصول الحيلولة بشهادتهم والثاني المنع وان اتوا بما يقضي الى الفوات كن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق المشهود  
 الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا غرم) على  
 الراجح لقيام الحجة بمن بقي (وقيل يغرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المفوت كل منهم لقسطه (وان قصص النصاب ولم تزد  
 الشهود عليه قسط) يغرمه الراجح وهو النصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنين وقسط

من النصاب وقيل من العدد) يفرم من رجع فيفرمان النصف على الاول والثلاثين على الثاني (وان شهد رجل واحداً) ورجعوا (فصله  
نصف وهما نصف أو) هو (و أربع) (٣٣٤) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثنتان

الفرم كاسم (قوله في رضاع) ومثله كل ما ثبت بمحض النساء (قوله لبقاء الحجة) فان رجع النسوة لأربع  
أو الرجل واحد أو اثنان فعلى الراجع نصف لبقاء نصف الحجة (قوله لما تقدم) بقوله لوقوع الحكم بشهادة الجميع  
(قوله لا يفرمون) أى شهود الاحسان والصفة سواء رجعوا فقط أو مع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود  
الزنا والتعليق أو بعدهم والضمان يتعلق بشهود الزنا والتعليق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعق في رجوع  
شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم في هذه نظر واهل هذا منشأ قول الأسنوي المعروف أنهم يفرمون وقول  
الباقين انه الأرجح ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع (قوله لا يترتب عليه الرجيم) لأنه كالشرط  
مع السبب فيها وفي الاحسان صفة كمال (قوله الى توقفها عليه) فهو كالزكي مع الشاهد ورد بما ذكره بأن  
الزكي معين للشاهد على ثبوت المشهود به (فرع) لو شهد أربعة بأربع بعمانة ثم رجع واحد من مائة وآخر  
عن مائتين وآخر عن ثلاثمائة وآخر عن الأربع بعمانة غرم الكل مائة أو بأعوا غرم الثلاثة نصف مائة لبقاء  
نصف الحجة فيها وغرم المائتين الباقيتين لبقاء الحجة فيهما قال شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث والوجه أن  
يقال لا غرم على الأولين ويفرم الثالث نصف الأربع بعمانة وحده ويفرم هو والرابع نصفها الآخر فتأمل  
(كتاب الدعوى والبيّنات)

جمع الدعوى دعاوى بفتح الواو وكسرها قال بعضهم مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين  
والنكول والبيّنة وقد ذكرها المصنف كذلك (قوله اسم للادعاء) أى الطلب وهو معناها لغة وأما شرعا  
فهى اخبار بحق له على غيره عند حاكم (قوله بمدعى) أصله مدعى به فدخله الحذف والاصال (قوله  
تختلف البيّنة) بكونها شاهداً أو شاهدين أو أربعة من الرجال أو من النساء وسمى الشهود بيّنة لأن بهم يقيّن  
الحق (قوله تشترط الدعوى) أى فيما لا تسمع فيه شهادة الحسبة والافهى كافية عن الدعوى وتسمع فيها  
الدعوى على المعتمد الا في محض حد لله كما تقدم (قوله عند قاض) وكذا الحكم وغيره ممن يرجى الخلاص  
على يده (قوله في عقوبة لآدمي) لو قال في غير عين ودين كان أولى لدخول نحو نكاح ورجعة وإبلاء فلا  
تضرب المدة لنفسها لتفسخ بعدها وهنة كذلك لو لعان فلا يستقل به أحد الزوجين أو هما ولا تسمع الدعوى  
في عقوبة الله وان توقفت على الحاكم وكذا التعزير لحق الله الا ان تعلق به مصلحة عامة كفاح حجارة  
بطريق وليس للفقراء استقلال بأخذ أموال الله كزكاة وان عزلها مالكمها ونوى الزكاة وعلموا به  
وانحصروا قاله شيخنا الرملى لكن لو أخذوها حينئذ اعتد به لوجود النية وان حرم عليهم وأما العين والدين  
ففيهما تفصيل يأتي (قوله فلا يأخذها) أى يحرم عليه ذلك فلا يستقل به فان كان قصاصاً وقع الموقع مطلقاً

[قول الماتن من النصاب وقيل من العدد] الخلاف مبنى على الوجهين فيما إذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان  
قلنا لا غرم وهو الأصح وزع الغرم هنا على العدد المعتبر وهو النصاب وحصة من نقص من العدد المعتبر توزع  
عليه بالسوية وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود [قوله بناء على الأصح] يرجع لقول الماتن  
والأصح هو نصف الخ [قول الماتن لا يفرمون] استشكل مسألة الاحسان بنعيم شهود التزكية .

(كتاب الدعوى والبيّنات)  
[قول الماتن عند قاض] مثله الحكم والسيد [قوله فلا يأخذها] أى لا يجوز أخذها وان كان  
يقع الموقع في بعض أفرادها كالقصاص فليجعل الاشتراط في عبارة المنهاج للجواز واعلم أن  
عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرفع الى القاضى أيضاً غاية الأمر أنها لا يدهى فيها

[قول]

فلا غرم) على من رجع  
(في الأصح) لبقاء الحجة  
والثاني عليه أو عليهما الثلث  
لما تقدم (وان شهد هو  
و أربع بمال) ورجعوا  
(فقيل كرضاع) فعليه ثلث  
وعليهن ثلثان (والأصح هو  
نصف وهن نصف سواء  
رجعن معه أو وحدهن)  
لأنه نصف الحجة وهن معه  
كذلك اذ لا يثبت المال  
بالنساء وحدهن بخلاف  
الرضاع (وان رجع ثنتان)  
منهن (فالأصح لا غرم)  
عليهما لبقاء الحجة والثاني  
عليهما يرجع بناء على الأصح  
فيما قبلها (و) (الأصح أن)  
شهود احسان أو صفة مع  
شهود تعليق طلاق وعق  
اذا رجعوا (لا يفرمون)  
لأن ما شهدوا به لا يترتب  
عليه الرجيم والطلاق والعق  
والثاني ينظر الى توقفها  
عليه فيفرم شهود الصفة  
النصف وشهود الاحسان  
الثلث وقيل النصف

(كتاب الدعوى

والبيّنات)

الدعوى اسم للادعاء  
تعلق بمدعى باختلافه  
تختلف البيّنة بجمعت  
(تشترط الدعوى عند  
قاض في عقوبة) لآدمي

(كقصاص و) حد (قدف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع  
الى القاضى لخطرها والاحتياط في اثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عيناً) عند آخر

(فه أخذها) بدون رفع إلى القاضي (ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع إلى قاض) تحرز عنها (أودى بنا على غير ممتنع من الأداء طلبه لا يصل  
أخذه على ما هو عليه منكر ولا يئنه) له (أخذ جنس حقه من ماله) ان ظفر به (وكذا) (٣٣٥) غير جنسه ان فقده هو المذهب

للضرورة وفي قول من  
طريق المنع لأنه لا يمكن  
من تملكه (أو على مقرر ممتنع  
ومنكر ولا يئنه فكذلك)  
أي له أخذ حقه استقلالاً  
(وقيل يجب الرفع إلى  
قاض) والأول قال فيه مؤنة  
ومشقة وتضييع زمان (وإذا  
جاز الأخذ فله كسر باب  
وقب جدار لا يصل للمال  
الآ به) ولا يضمن ما فوته  
(ثم المأخوذ من جنسه) أي  
الحق (بتملكه ومن غيره  
يبيعه) استقلالاً (وقيل يجب  
رفعه إلى قاض يبيعه) وفي  
الحرز رجح كلاهما  
طائفة وبدأ فيه بالأول وقوة  
كلام الشرح تعطى ترجيحه  
وفي أصل الروضة أحهما  
عند الجمهور الاستقلال ثم  
بيع القاضي بعد إقامة الينة  
على استحقاق المال  
(والمأخوذ مضمون عليه)  
أي الأخذ (في الأصح  
فيضمنه ان تلف قبل تملكه  
وبيعه) لأنه أخذه لغرض  
نفسه كالاستام والثاني قال  
أخذه للتوثق والتوصل به  
إلى الحق كالترهن واذن  
الشرع في الأخذ يقوم  
مقام اذن المالك عليهما  
(ولا يأخذ المستحق) (فوق  
حقه ان أمكن الاقتصر)

أو غيره فكذلك ان عجز عن رفع إلى قاض أو عن اثباتها عنده أو لم يجد (قوله فله أخذها الخ) أي ان كانت  
تحت يد عادية والا كوديعة فلا بد من اعلامه خوف الارهاب مع محض الأمانة (قوله لم يخف) أي لم يظن  
(قوله إلى قاض) تقدم المراد به (قوله ولا يصلح) فيحرم ولا يملكه ويجب رده ويضمنه ان تلف (قوله  
أودى بنا) ومنه فتنة تزوجه يلحق به نفقة نحو القرية كأيأتي والمنفعة كالعين ان وردت على عين ويستوفى  
بنفسه وكالدين ان وردت على الذمة فيستوفى بما يأخذه من ماله (قوله على منكر) ومثله من لا يقبل  
اقراره كسي (قوله ولا يئنه) أوله يئنه أو امتنع أو طلبت مالا أو طلب الحاكم رشوة (قوله على مقرر ممتنع)  
ولو صغيراً أو قبل رفع لقاض ومثل الممتنع من يدعي اعساراً وان أقام به يئنه أو صدق بيمينه وهو يعرف  
كذبه أو يدعي تأجيلاً كذبا أو يدعي اعساراً بنفقة قريب كذبا أو يحدد قرابته (قوله فله) بنفسه  
لا بوكيله (قوله كسر باب الخ) ولا يحتاج إلى اذن حاكم على المعتد ومحل الكسر ونحوه ان كان المالك  
لدينه ولم يتعلق به حق ولا يس محجوراً عليه والا كزوج ومهار ومهرهون ومحجور فليس فلا (قوله للمال)  
وكذا الاختصاص (قوله بتملكه) أي بلفظ ان كان دون صفة حقه نحو مكسر عن صحيح وملكه بلا لفظ  
ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى كصالح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتي (قوله يبيعه) أي  
بنقد البلد وان لم يكن جنس حقه ثم يشتري به صفة حقه ويتملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا  
الرملي أن الذي بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد أخذه كالتقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال  
شيخنا ويجب أن يقدم في الأخذ النقد على غيره وغير الأمانة عليها قال البلقيني ولو كان مدينه محجوراً عليه  
فليس لم يجزله أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة (قوله استقلالاً) أي ان لم يكن له حجة من يئنه أو علم  
قاض والا فلا بد من الرفع اليه (قوله ثم يبيع القاضي) على الوجه المرجوح (قوله مضمون) أصلاً  
وزوائد ويجب رد الزوائد (قوله قبل تملكه وبيعه) وكذا بعد بيعه حتى يملكه أو يملكه على ما صر  
(قوله كالاستام) من حيث كونه مضموناً لكونه أخذه لغرض نفسه والا فالضمان هنا بأقصى القيم وفي  
الاستام بقيمة يوم التلف (قوله في الأصح لعذر) هو المعتمد (تنبيه) لوجاه المديون بوفاء دينه فقال

[قول المتن فله أخذها] ان كانت تحت يد عادية والا فليس سبيله الا الطلب منه [قول المتن ان لم يخف] ظاهره  
الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه بما اذا غلب الخوف أو استوى الأمران [قول المتن إلى قاض] مثله  
أمير ونحوه ممن يرجى الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال [قول المتن على غير ممتنع الخ] هو مخرج  
للمنكر ولغير الممتنع [قول المتن أو على منكر ولا يئنه] قال الماوردي وغيره يلحق به ما لو كان يئنه ولكنه يجوز  
لقوة سلطان المستحق قال في الاكافي وكذلك لو كان باب الحاكم فاسداً [قول المتن وكذا غير جنسه] لاطلاق  
قصة هند رضي الله عنها مع أن حقوقها مختلفة من دهن ومشط وأدم وحب وكسوة وغير ذلك [قول المتن  
فكذلك] أي لقصة هند رضي الله عنها [قول المتن وقيل يجب] لأنه متمكن في الجمله وعلى هذا القول جماعة  
كثيرون ولذا اعتبر الزركشي التعبير فيه بقيل أقول لاوجه للاعتراض لاحتمال أن يريد أن يقابل الأصح  
لا الصحيح [قوله ولا يضمن الخ] أي كدفع الصائل [قول المتن يبيعه] أي بعد ثبوت الحق بالينة وقيل يواطئ  
رجلا يقره بالحق ويمتنع من الدفع ويقره بالأخذ بالمال وضعف كل بأن الأول يجزى إلى تكليف الينة والثاني  
كذب فلذا رجح الاستقلال [قوله واذن الشرع الخ] اوضح لجهه كالاستام وكالرهون فان فيهما اذنا

عليه فان لم يمكنه بأن لم يظفر بالمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة في الأصح لعذره وباع منه بقدر حقه ان أمكن  
بتجزئة والاباع الكل وأخذ من نخته قدر حقه ورد الباقي بهية ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو  
من وعمرو على بكر مثله لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك

رد عمرو وقرره بكره ولا حمود بكره استحقاق زيد على عمرو وكذا في الروضة كمالها ويؤخذ منه علم القريين بالأخذ وتزويل حاله  
مفردة الأول (والأظهر أن المدعى من (٣٣٦) يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكرنا تعلق الدعوى بهما والثاني أن

الشيخان لا يأخذ منه ولا يرد له شيئا كان بعد تملكه لأن تملكه كدفع المدين له نعم توجه أنه لو خشي من رده ضررا فله أخذه الآن ثم رده عليه بوجه حيلة (قوله رد عمرو) أي منع عمرو زيدا عن الأخذ من مال بكر (قوله واقرار بكره) أي لعمرو بدينه قال شيخنا تبعا لما في المنهج ولا بد من جحد بكر مال عمرو أو امتناعه من دفعه ونظر فيه بأن امتناع عمرو من زيد كاف في جواز الأخذ أخذا من التزويل المذكور بعده لكن لا بد من محز زيد عن مال عمرو (قوله يؤخذ الخ) أي لأن منع عمرو زيدا عن الأخذ من بكر فرع عن علمه بارادة أخذه وظاهر كلامه أن هذا شرط لجواز الاقدام وهو ما يفيد شرح شيخنا آخر وفي كلامه أولا ما يفيد الجواز وأن الواجب أن يعلم زيد عمرا أنه أخذ من مال بكر لئلا يؤخذ منه ثانيا ظنا (قوله وتزويل الخ) يفيد أن لز يد كسر باب بكر وقب جداره وشرح شيخنا كالشارح وفي شرح الخطيب المنع (فرع) لو كان لكل من اثنين على الآخر دين وجحد أحدهما فلا تخران بجحد قدر دينه ليقع التقاس وان لم يكونا من التقود واختلف الجنس للضرورة (قوله ذكرنا) بألف التثنية للمدعى والمدعى عليه وبدونها لدفع توهم أنه لا حاجة لذكر المدعى عليه إذ ليس الكلام فيه وتقدم شروطهما في باب القسامة (قوله تحلف المرأة) المعتمد أن الذي يحلف هو الزوج على هذا أيضا كالثاني كرجعهما في أنسكة الكفار لقوة جانبه باستمرار النكاح وفي عكس ما ذكر يصدق الزوج أيضا (قوله قدنا) أودينا مثليا أو متقوماً يجب في السلم ذكر صفاته وان لم يختلف بهما قيمة على المعتمد (قوله ظاهرة) نسبة إلى السلطان الظاهر (قوله عينا) أي من غير التقدين وفيهما يذ كر قيمة أحدهما بالآخر (قوله وجب ذكر القيمة) أي مع الجنس كافى العباب ويسن ذكر الوصف (قوله ويكفي) أي يجب الضبط بالصفات مع ذكر الجنس وينبذ ذكر القيمة وعلم بما ذكر أن الدعوى لا تسمع بالمجهول نعم قد استثنى من ذلك مسائل تسمع فيها الدعوى بالمجهول للضرورة كوصية واقرار ودية وغرة وفرض مهر ومتعة وحكومة موضح ونفقة وكسوة وحق اجراء الماء في أرض جلدت (قوله ادعى نكاحا) خرج ما لو ادعى زوجية امرأة فلا يحتاج إلى تفصيل قاله شيخنا عميرة ولو ادعت زوجية رجل فأنكر وحلفت المين المردودة ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنتها وحل له وطؤها ظاهر او كذا بل هنا ان كان كاذبا في انكاره (قوله لم يكف الاطلاق) كأن يقول هذه زوجتي ولومن فقيه علف كما اقتضاء اطلاقهم نعم يكفي في أنسكة الكفار ما لم يذ كروا استمراره بعد الاسلام (قوله مرشد) أي عدل فان كان يصح عقده مع فسقه قال بولي يصح عقده (قوله وشاهدي عدل)

المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد عمرا بدين في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من راءة عمرو وعمرو لا يترك ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف موجبهما غالبا وقد يختلف منه قوله (فالذا أسلم زوجان قبل وطء فقال الزوج أسلما معا فالتكاح باق وقالت أسلما مرتبا) فالتكاح (فهو) على الأظهر (مدع) لأن ما قاله خلاف الظاهر وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليها لأنها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الأول تحلف المراقب ويرفع النكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستمر النكاح (ومنى ادعى فقد اشترط بيان جنس ونوع وقهر ومهنة وتسكسر ان اختلفت بهما قيمة) كآنة درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة واشترط ذلك

من المالك بخلاف هذا ولكن إذن الشرع كاذنهما [قوله بالأخذ] فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكرا يتضرر بالأخذ منه ثانيا وأما قوله وتزويل الخ فالظاهر أن غرضه من جواز الأخذ تعويلا على امتناع عمرو ولا نظر إلى اقدار بكر لأننا نجعل ماله هو مال عمرو لكن اعتمد الأذرى خلاف ذلك [قوله لأنها لو سكت تركت] نوزع في هذا بأن الزوج يدعى دوام التمسكين بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيها لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافلازوج لو ابتدأ لسكان يترك وسكوته لو سكت ففيه المعنيان قاله الزركشى [قول المتن معها] قال الزركشى مستدرك لأن من اعتبر القيمة اكتفى بهما من الصفات [قول المتن وجب ذكر القيمة] قال الزركشى مع الجنس فيها يظهر [قول المتن لم يكف الاطلاق الخ] وجهه الاحتياط في الأنسكة وكثرة اختلاف الأئمة في شروطه .

[قول]

المفيد لعلمه لتصح الدعوى به (أو) ادعى (عينا تنضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب ونبات

(وصفها بسفة السلم وقبل يجب معها ذكر القيمة) هذا ان بقيت (فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب (ويكفي الضبط بالصفات) (أو) ادعى (نكاحا لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحتنا بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاعا

**انكشافهم** بأن كانت غير مجربة والثاني يكتفى بالطلاق فيه كالمال (فان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العجز عن طول) أي مهر طرفة (وخوف عنت) أي زنا المشترطين في جواز نسكاح الأمة والثاني لا يجب (٣٣٧) ذكرهما (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع

وهبة كفي الاطلاق في الأصح)

والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدنا بغير معلوم ونحن جازا التصرف وافرقتنا عن تراص (ومن قامت عليه بينة) بحق (لبس له تحليف المدعى) على استحقيقه لأنه كلفن في الشهود (فان ادعى أداء) له (أو أبراه) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها وإقباضها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو أنه ما تأدى منه الحق ولا أبراه منه ولا باعه العين ولا وهبها إياها (وكذا لو ادعى علمه بفسق شاعده أو كذبه) فانه يحلفه على نفيه (في الأصح) فانه لو أقر بذلك بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفى بظاهر العدالة وتعديل الزكينة (واذا استهل) من قامت عليه البينة (ليأتي بدافع أمهل ثلاثة أيام) وقيل يوما فقط (ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر) بالأصل (فالتقول قوله) وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وجري عليه البيع مرارا وتداولته الأيدي (أورق صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له به ان لم يعرف استنادها

ولا يشترط تعيينهما (قوله وخوف عنت) واسلامها ان كان مسلما ويقول زوجنيها من له ولاية نكاحها من مالك أو غيره (قوله عقدا ماليا) أي غير المسلم كالمهر (قوله كفي الاطلاق) ولا بد من وصف الصحة لأنه مشروط في كل عقد (نفية) بحث الأذرعى أن الدعوى بنحو ريع وقف تكون على الناظر لا على المستحق وان حضر الاتي وقف على جماعة معينين سواء شرط النظر لكن في حصته أو للقاضي المدعى عنده والدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبيل الدعوى على الورثة أو بعضهم (نفية) قال شيخنا والذي استقر عليه رأي السبكي أن الحاكم ولو حلفا لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال أو نحو يقيم أو محجور تحت نظره أو وقف كذلك بل ينصب الحاكم مدعيًا ومدعى عليه عنده أو عند غيره فراجع وتأمله (قوله فان ادعى أداء الخ) سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه كالمال اليه شيخنا الرمي حيث أمكن سبق ما ادعاه على وقت الدعوى عليه (قوله حلفه) أي إن لم يكن حلف يمين الاستظهار أو مع شاعده (قوله وهو أنه ما تأدى الخ) فان نكل في هذه المسائل حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة قاله شيخنا الرمي (قوله علم بفسق شاعده) أي مثلاً حال شهادته لا بعده لأنه لا يؤثر كالمهر ومثل هذا ما لوقاقت بينة بأعسار مدين فلدائه تحليفه لاحتمال مال باطن ومالوقاقت بينة بعين وقالت لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه أنها ما خرجت عن ملكه لأنه يحتمل خروجها بغير ما ذكرنا ما لم يكن التحليف في هذه المسائل لعناني الشهود لأنه في دعوى مستقلة حكما (قوله من قامت عليه البينة) وهو المدعى عليه (قوله ليأتي بدافع) ولا بد من ذكر الدافع من العامى لاحتمال أن يعتقد ما ليس بدافع دافعا (قوله أمهل وجوبا) بكفيل أو ترسيم ان خيف هر به (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزاد عليها وان كانت بينته بعيدة بل يؤمر بدفع الحق ثم يأتي بالدافع بعد ذلك ولو عاد بعد الثلاث وطلب يمين خصمه على نحو إبراء أو أقام بعض البينة أو كلها وطلب الامهال للتعديل أو التكميل أمهل ثلاثا أيضا ولو وفى الحق ابتداء ثم أتى ببينة ولو قبل الثلاث سمعت (قوله بالغ) عاقل رشيد (قوله بالأصل) قيد لقبوله بيمينه ففي غيرها لا بد من بينة وحمل تصديقه مالم يسبق منه اقرار بالرق (قوله وجري عليه البيع) ويرجع مشتريه على بائعه بئنه وان كان أقر له بالملكية عنده (قوله صغير) أو مجنون (قوله حكم له به) ان خلف (قوله وهو مميز) أو بعد بلوغه أو المجنون بعد افاقه (قوله فانكاره لنحو) ظاهره وان ادعى عن ذرا (قوله ووجل) أي كله وتسمع بالحال كله أو بعضه وان ادعى بكمه لبس له الحال قال البلقيني وكذا لو كان كله مؤجلا وقصد بدعواه تصحيح عقد وقع فيه . (فرع) لا تسمع الدعوى بدین على معسر ليطالبه اذا أيسر .

[قول المتن ان كان يشترط] خرج ما لو كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو وجد قاله الزركشى (فرع) لو ادعى أنها زوجته لم يحتج للتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى أنه نكحها [قوله والثاني يشترط الخ] قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لأن الناس يتساهلون فيها بخلاف الأنكحة [قوله والثاني لا يحلفه] لأنه لم يدع عليه حق [قول المتن أمهل ثلاثة أيام] لو قال لي بينة في المكان الفلاني والأمر يز يد على الثلاثة ففهم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهل ثلاثة أيضا [قول المتن فالتقول قوله] أي لأن الأصل في الناس الحرية [قول المتن ولا تسمع دعوى دين الخ] لو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت

(٤٣) - (قليوبى وعميره) - (رابع) الى النقطة) كما تقدم في كتاب اللقيط فان عرف استنادها اليه لم يقبل الا بينة في الأظهر (فلو أنكر الصغير وهو مميز) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لنحو وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لفرض الثبوت والثالث ان كان له بينة تسمع لفرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

**(فصل) فما أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كسكرا ناكل** فترد اليمين على المدعى وعلى التسليم **(فان المدعى عليه عشرة فقال لا تزمى العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لأن مدعى العشرة مدعى لكل جزء منها فافترط مطابقة الانكار واليمين دعواه (فان (٣٣٨) حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فيحلف**

**(فصل) فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (قوله أصر المدعى عليه على السكوت) لالدهشة ولا لغبارة والواجب على القاضي أن يشرح له الحال وكذا لو نكل ولم يعرف ما يترتب على التسكوت ليجب الشرح له أيضا وسكوت الأصم قبل علمه بالحال ليس ذكولا بخلاف عدم الإشارة من الأخرس بعد سماعه (قوله جعل كسكرا ناكل) أى ان حكم القاضي بسكوله أو قال للمدعى احلف أو نخوذك (قوله فيحلف) أى من غير تجديد دعوى الا ان اقتصر في الجواب على العشرة وحلفه القاضي عليها ثم أراد تحليفه على مادونها فلا بد من تجديد دعوى نعم ان استند موجب العشرة لعقد كبيع فيكفيه نفي العقد نحو ما بعته بعشرة ولو قال المدعى عليه عند طلب اليمين أنا أدفع المال ولا أحلف لم يلزم المدعى قبوله بغير اقرار وله تحليفه لعدم أمنه منه بعد ذلك أن يدعى عليه بما دفعه له وكذا لو قال ذلك عند ارادة حلف المدعى يمين الرد فيلزمه الحاكم أن يقر والاقال للمدعى احلف (قوله يحجز) وان لم يتحمل لصحة الدعوى به على المعتمد (قوله لنفي الجهة) أى السبب فلو تعرض لنفيه جاز لكن لو أقام المدعى يمينه به لم تسمع بينة المدعى عليه بعد ذلك بأداء مثالا نهايتبت الحق وقد نفاه أولا ومن هذا ما لو ادعت عليه نفقة أو كسوة فيكفيه الجواب المطلق نحو لا يلزمى لها شيء وان علم تمكينها لاحتال مسقط خفي قاله شيخنا واعتمده ولو ادعى عليه ودية لم يكفه الجواب بلا يلزمى التسليم لأنه انما يلزمه التخلية فيجب بلا يلزمى شيء أو رددتها أو تلفت ونحو ذلك كلا يلزمى التخلية (قوله بيده مرهون أو مكرى) أى في الواقع (قوله أولا) بتشديد الواو وهو متعلق بحجز أو اعترف لا بخاف اذا معنى له قاله العراقي (قوله بسكون الحاء) لافادة أنه مصدر معمول لخاف وأن ضميره عائد على المدعى لا بفتحها المقضى أنه فعل جواب للشرط وأن ضميره عائد للمدعى به (قوله خيلته الخ) فلا يكتفى في الجواب في هذا وغيره أن يقول يثبت ما يدعيه لاحتال علمه أنه للمدعى وهو عاجز عن الانبات (قوله فاذ كره لأجيب) وعكس هذه مثلها كأن يدعى المرتهن على الراهن بدينه وخاف الراهن أن يجحد المرتهن الرهن ان اعترف له بالدين خيلته في الجواب أن يقول ان ادعت ألقا الراهن بها فلا يلزمى أو به رهن فاذ كره لأجيب ولا يكون بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قاله لم يصح وان فصل فهما دعوتان .**

**(فصل : أصر المدعى الخ) [قول المتن يحجز] أى وان قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتحمل وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى [قول المتن فان أجاب] لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام المدعى يمينه به فأراد المدعى عليه أن يقيم يمينه بالقضاء أو البراء لم تسمع لأنها تبت الحق وقد نفاه أولا (قوله والثاني يقبل قوله) أى بالنسبة الى ثبوت الاجارة والدين فانه لم يقل به أحد قاله العراقي (قوله أولا) قال العراقي الأحسن تقديمه عقب عنها أو تأخيرها عن اعتراف فان تعلقه بالخوف لا معنى له [قول المتن خيلته الخ] قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى الى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لأن اليمنة قد تساعد على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه اثلا يلزمه ما ليس بلزوم لوعين الجهة وجب الاكتفاء باطلاق المدعى وعدم الجأته الى التعيين خوفا عما ذكر .**

المدعى على استحقاق دون عشرة بحجزه وبأخذه واذا ادعى مالا مضافا الى سبب كما قرضتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق بالفوقانية (على شيئا أو ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شيئا أو لا تستحق تسلم الشقص) وذلك لأن المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوبى بالينة وقد يحجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفي الجهة (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق) كجواب به والأول راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان بيده مرهون أو مكرى وادعاه ماله كره كفاه) في الجواب (لا يلزمى تسليمه) ولا يجب التعرض لذلك (فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا يمينه) والثاني يقبل قوله

بهونها (فان يحجز عنها) على الأول (وخاف أولا ان اعترف بالملك) للمدعى (جحدته) بسكون **[قول]** **الحاء (الرهن والاجارة خيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعت مسلما مطلقا فلا يلزمى تسليم) لمدعائك (وان ادعت مرهونا فاذ كره لأجيب) وكذا يقال في المؤجر (واذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال ليس هي لى أو هي لرجل لا أعرفه أولا يبنى الطفل**

أو وقف على الفقراء أو سجد كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه (ولا (٣٣٩) تنزع العين) منه بل يحلفه المدعى

أنه لا يلزمه التسليم (العين  
(ان لم تكن بينة) بها  
والثاني تنصرف عنه  
وينزع الحاكم العين من  
يده فإن أقام المدعى بينة  
على استحقاقها أخذها  
والا حفظها الى أن يظهر  
مالكها وفي وجه في  
الأولين تسلم العين للمدعى  
اذ لا مزاحم له (وان  
أقر به) أي بالذكور (العين  
حاضر يمكن مخاصمته  
وتحليفه مثل فإن صدقه  
صارت الخصومة معه وان  
كذبه ترك في يد المقر) كما  
تقدم تصحيحه في كتاب  
الاقرار (وقيل يسلم الى  
المدعى وقيل يحفظه الحاكم  
لظهور مالك) به (وان  
أقر به لثابت فالأصح  
انصراف الخصومة عنه  
ويوقف الأمر حتى يتم  
الغائب فإن كان للمدعى  
بينة قضى بها وهو قضاء  
على غائب فيحلف معها  
وقيل على حاضر) إذ  
الخصومة معه فلا يحلف  
معا ومعه في الروضة  
كأصلها وان لم يكن للمدعى  
بينة فله تحليف المدعى  
عليه أنه لا يلزمه تسليمه  
اليه فإن نكل حلف المدعى  
وأخذه وإذا عاد الغائب  
وصدق المقر رد إليه بلا حجة  
لأن اليد له باقرار صاحب

أحدهما بما يذكره مقر التردد مع الحاجة (قوله أو وقف على الفقراء أو سجد كذا) أي وهو ناظر  
عليه فيهما وإلا انصرفت عنه الخصومة الى ناظره ونزعت العين منه اليه (قوله ولا تنزع العين منه) حتى لو  
اذعاه بعد ذلك لنفسه سمعت دعواه كما قاله القاضي مجلى وابن أبي عصرون (قوله بل يحلفه المدعى) فإن  
أقر أو نكل وحلف المدعى ثبت له العين في الأولين والبدل للحالولة في البقية وانما يلزمه البدل لاحتمال  
صدقه في اقراره وعدم انزع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من  
حيث طلب تحليفه لاثبات الملك (قوله إن لم تكن بينة) ليس قيدا بل له التحليف ولو كان له بينة (قوله  
العين) مفهومه المجهول وقدره وحاضر مفهومه الغائب وسيأتي ونمكن مخاصمته لا مفهومه وانما هو  
لناسبة ما بعده إذ المحجور كذلك وولي مقامه (قوله ترك في يد المقر) ولا تنصرف الخصومة عنه من  
بينة حيث الحلف على مثل ما مر (قوله قضى بها) نعم ان أقام ذواليد بينة أنها الغائب قدمت لقوتها باقرار ذى  
اليد له وانصرفت الخصومة عنه واندفعت تهمة كذبه ثم ان أثبت أنه وكيل عنه فهي تحت يده بالوكالة أو أنها  
مؤجرة معه فيده عليها بالاجارة وإلا فيده عليها بالاستصحاب (قوله قضاء على غائب) فيتقيد بمسافة  
السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى (قوله فيحلف معها) هو المعتمد (قوله ومعه في الروضة  
كأصلها) قال شيخنا الرملى هو سبق نظر من الشارح لأن التصحيح فيهما على مقابل الأصح المرجوح  
وقال بعضهم لعل النسخة الواقعة للشارح قد سقط منها المقابل فظن أن التفرغ والتصحيح على الوجه  
الصحيح وهو محتمل (قوله وان لم يكن للمدعى بينة) هو مراعاة لكلام المصنف والافتقار إلى التحليف  
وان كان معه بينة (قوله فان نكل الخ) هو تفرغ على ما في الروضة ومعنى أخذه على هذا أخذه به كما  
مر ولا تنزع العين منه (قوله كعقوبة) لأدعى كقود وحدقنف وتزير وكدين تجارة مأذون أما عقوبة  
الله تعالى فلا تسمع الدعوى فيها كما تقدم (قوله كأرض) ليعب وضمان متلف (قوله فعلى السيد) قال  
في التهذيب فان ادعى على العبد سمعت واعتمده شيخنا الرملى نعم تكون الدعوى والجواب عليه في  
دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل لو تمت أنه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الهبة برقبته وقد  
يكونان عليهما معا كما في نكاح العبد ونكاح المكاتب فانه انما ثبت باقرارهما .

[قول المتن ان لم تكن بينة] قضيته عدم مشروعية التحليف مع وجودها وبعبارة المحرر يقيم البينة أو  
يحلفه [قوله فان أقام المدعى الخ] تفرغ على قوله والثاني ينصرف عنه الخ [قوله ترك في يد المقر]  
أي فتقضى الخصومة معه [قول المتن وقيل يسلم الى المدعى] أي يبينه قال الامام هو باطل لأنه اعطاء بمجرد  
الدعوى [قول المتن لظهور مالك له] أي كمال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه  
[قول المتن فالأصح انصراف الخصومة] أي بالنسبة الى قيمة العين وإلا فله تحليفه رجاء أن يقر فيغرم  
البدل للحالولة وبعبارة الزركشى حكاية مقابل الأصح والثاني لا تنصرف بل يحلف أنها لغيره لنزع الملك من  
يده باليمين المردودة لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى اسقاط الدعوى [قوله ومعه الخ] هذا وكذا قوله الآتى  
فان نكل حلف المدعى وأخذه انما هو مفرع في الروضة وأصلها على مقابل الأصح القائل بأن الخصومة  
لا تنصرف وأما على الأصح وهو انصرافها فالذى رأيت في الروضة ترجيح أنه قضاء على غائب كافى للمحتاج ثم  
قال بعد ذلك وجب قلنا بانصراف الخصومة فله التحليف لتفريم البدل لعل نسخة الشارح رحه الله من  
الروضة وإذا قلنا ينصرف باسقاط لا أعنى عند التفرغ على الوجه الضعيف فيكون منشأ ذكره  
هنا سقم النسخة التي وقف عليها فجعل التفرغ على الضعيف بسبب ذلك تفرغا على الصحيح .

اليد ثم يستأنف المدعى الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فعلى  
السيد) الدعوى به وجوابها لأن الرقبة التي هي متعلقة حتى السيد



وإلا مدعى ولا مدعى عليه  
ووكالة (في مال يبلغ نصاب  
زكاة) عشرين مثقالا  
ذهباً أو مائتي درهم فضة ولا  
تقليظ فيها دونه إلا أن يراه  
القاضي لجرأة في الحالف  
فهو ذلك بناء على الأصح  
أن التقليظ لا يتوقف على  
طلب الخصم (وسبق بيان  
التقليظ في) كتاب  
(العنان) بزمان وهو بعد  
عصر جمعة ومكان كعند  
منبر الجامع فيأتي هنا  
والتقليظ بهما مستحب  
وكذا بزيادة الأسماء  
والصفات المذكورة هنا  
كذلك كأن يقول والله  
الذي لا إله إلا هو عالم الغيب  
والشهادة الرحمن الرحيم  
الذي يعلم من السر ما يعلم  
من العلانية فلا قصر على  
قوله والله كفى (ويحلف  
على البت في فعله) أثباتا  
كان أو نفياً لأنه يعلم حال  
نفسه (وكذا فعل غيره)  
أى على البت (إن كان  
لثباتاً) لأنه يسهل الوقوف  
عليه (وإن كان نفياً فعلى  
نفي العلم) أى لأنه لا يعلمه  
لأنه يسهل الوقوف عليه  
(ولو ادعى ديناً لمورثته فقال  
أبرأني حلف على نفي العلم  
بالبرائة) وهو حلف على  
نفي فعل غيره (ولو قال جنى

(فصل) في كيفية الحلف وضابط الحالف (قوله قلظ بين) ندبا وإن أسقطه المدعى أو المدعى عليه  
وإن امتنع منه فهو ناكل (قوله فيما ليس بمال) وليس بنجس لأنه لا تقليظ فيه (قوله كدعوى دم)  
أى حمد لأن غيره كالمال (قوله وعنتي) فتقليظ على العبد - طاقا وعلى السيدان بلغت قيمة العبد نصابا وفى  
طلاق وكذا في خلع إن بلغ عوضه نصابا مطلقا لا فعلى الحالف منهما إن كان المدعى الزوجة فإن كان المدعى  
الزوج فلا تقليظ عليهما (قوله ووصاية) كأن يحلف على إثبات كونه وصيا على من أنكرها (قوله  
ووكالة) على من أنكرها ولو فى درهم (قوله عشرين مثقالا الخ) دفع به توهم أن يراد بالنصاب من  
الحيوان أو النبات لأنها وغيرها تعتبر بما يساوى نصاب النقد المذكور ويعتبر بالنصاب بدعوى الخصمين فلو  
اختلفا في شيء فقال أحدهما عشرين مثقالا والآخر تسعة عشر مثقالا فلا تقليظ لعدم اتفاقهما على النصاب  
(نفيه) دعوى حق المال كأجل وخيار تابعة للمال الذى هو فيه (قوله فله ذلك) أى التقليظ  
وكذا في النجس إذا رأى ذلك (قوله بزمان ومكان) أى لا يجمع وتكرير ألفاظ (قوله بعد عصر  
جمعة) أى في المسلم وفى الكافر بغيره (قوله كعند منبر الجامع) أى في المسلم ولو أتى وإن كانت  
محدرة وإن لم تحضر مجلس الحكم للدعوى كالمس (قوله معهما) أى الزمان والمكان (قوله كأن  
يقول والله الخ) أى في المسلم أما اليهودى فبالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاة من الفرق والنصرانى  
فبالله الذى أنزل الانجيل على عيسى والمجوسى والوثنى فبالله الذى خلقه وصوره ويحرم على القاضى أن  
يحلف بطلاق أو عنتى أو نذرو يجب عزله قال شيخنا ومحل في قاض لا يرى مقلده ذلك ولا يحرم على غير  
القاضى التحليف بما ذكر نعم المحكم كالقاضى (قوله الرحمن الرحيم) ووجد في كلام الشيخين زيادة  
الطالب الغالب المدرك المهلك وهو مبنى على رأى الضعيف المرجوح من أن أسماء الله ليست توقيفية قال  
في الروضة ويندب وضع المصحف في حجر الحالف به وأن يقرأ عليه أن الذين يشتركون بعهد الله الآية وأن  
يعظه قال بعضهم ويندب تحليفه قائما (قوله في فعله) المراد به ما ليس فعل غيره فيشمل نحو تعليق نحو طلاق  
بطلوع الشمس وظهور عيب مبيع وما وقع منه حالة جنونه (قوله لأنه يعلم حال نفسه) أى شأنه ذلك (قوله  
وإن كان نفياً) أى مطلقا فإن كان نفياً مقيدا حلف على البت أيضا (قوله فعلى نفي العلم) أى إن ادعى عليه  
العلم وإن لم يعلم المدعى علم المدعى عليه بذلك والافعال شيخنا يحلف على البت ونوزع فيه (قوله جنى عبدك)  
أى المميز والافهوك بالبهيمة فيه القطع كإثباتى والاضافة فيه للإلابة لأن المراد من هو تحت يده ولو معاراً أو

(فصل: قلظ اليمين الخ) [قول المتن قلظ بين الخ] وذلك لأن اليمين موضوع لجزع شرع التقليظ مبانة  
اختص بما هو متأكد في نظر الشرع [قوله عشرين مثقالا الخ] أى فليس المراد أى نصاب حتى من الأبل  
مثلا [قوله مستحب] بخلاف الجمع لا يأتى هنا [قوله لأنه يعلم] أى وبدليل ما روى أبو داود أن حضرميا ادعى  
على كندى أرضا بأن أباه اغتصبها منه فأنكر الكندى فقال له الحضرمي تحلف بالله أنك ما تعلم أن أباك  
اغتصبها فقها الكندى لليمين ولم ينكر النبی صلى الله عليه وسلم ذلك (فرع) لو حلف في هذا على البت اعتد  
به ويحمل على نفي العلم لأن الاحاطة به غير ممكنة كما لو قال الشاهد أشهد أنه وارثه لا وارث له سواء كان هذا النفي  
محمول على نفي العلم قال الزركشى ولو كان نفياً محصورا في نفي أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة ويمتنع بالنفي  
المطلق واعلم أيضا أن اليمين على نفي العلم إنما توجه إذا تعرض المدعى لأنه يعلم المدعى به بل لا تسمع دعوى  
المدعى إلا بد كذا في شيء لو علق بامر طائر مثلا وطلب يمينه فهى على البت وليس ذلك فعلة ولا فعل غيره  
بل هو لحق شيء فيحلف إن هذا الطائر غراب فالخاص أن اليمين على البت لا على نفي فعل الغير [قول المتن  
أبرأني] أى وأنت تعلم ذلك إذ لا بد من هذا في مثل هذه الدعوى [قول المتن فالأصح] قل الرافى إن قلنا

يتعلق

عبدك على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) لأن عبده ماله وفعله  
كفعله والثاني ينظر إلى أنه فعل غيره (قلت) أخذنا من الرافى في الشرح (ولو قال جفت يمينتك حلف على

مضربا وكذا البينة الآتية لأن الدعوى على من معها (قوله ويجوز البتة) هو المعتمد (قوله جواز) فاعل تقدم وتقل مصدر عطف عليه واعتمد شيخنا الرمي اطلاق ما هنا لوضف ما في الشامل وقال الماوردي وما لا يجوز الحلف عليه لا يجوز الدعوى به وله المطالبة به (قوله نية القاضي) ومنه كل من له ولاية التحليف (قوله المستحلف) أي الطالب للحلف فلا بد من طلبه وطلب الخصم ومولاة اليمين وكونها بما يجوز الحلف به ممن يجوز له التحليف (قوله بحيث لا يسمع القاضي) فإن سمعه عزره وأعاد اليمين عليه رجوا فإن وصلها بكلام لم يفهمه القاضي نهى عنه وأعادها أيضا فإن قال كنت أذكر لعله قال له ليس هذا موضع الذكرك قال بعض مشايخنا والمراد بسماعه علمه بذلك ولو باخبار عدل أو الخصم ان اعتقد صدقه فراجع (قوله وفي ذلك) عائد لذكر من التورية وما معها (قوله الفاجرة) فيه إيماء إلى أنه لو كان الحالف محققا في الواقع نفعته التورية لأنها حينئذ غير فاجرة كالأخذ من ماله بنحو ظفر قاضي عليه أنه أخذ من ماله بغير إذنه وطلب تحليفه على ذلك خلف ونوى بغير استحقاق لم يكن آمنا ولم تكن يمينه فاجرة كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أو حلفه غير القاضي) أو القاضي بنحو طلاق أو عتق أو نحوه كالمس (قوله أو خصم) خلافا لابن عبد السلام (قوله وتنفعه التورية) وإن حرمت حيث يبطل بها حق مستحق فنفعها من حيث عدم اعتداد اليمين (قوله في دعوى) قيد به ليوافق أصله كالروضة وأصلها والوجه عدم التقيد واصلها مراد المصنف كما قاله شيخ الإسلام ليشمل طلب القاذف بين المقدوف أو وارثه على أنه مازن وقال الرافعي لو أدت زوجة وقوع الفرقة بينها وبين زوجها حلف على نفسها ولو علق الطلاق بفعل من أفعالها فرعته وأنكر فطلبت يمينه لم يحلف قال بعضهم هذا مشكل فليراجع (قوله لو أقر الخ) خرج به نائب المالك كوكيل ووصى وقيم فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (قوله البينة على المدعي واليمين على من أنكر) قالوا والمعنى فيه أن جانب المدعي ضعيف لمخالفته للأصل فكلف الحجة القوية وجانب المدعي عليه قوى لموافقته للأصل فاكتفى منه بالحجة الضعيفة (قوله اليمين على المدعي عليه) هر بيان لمن أنكر في الرواية قبله (تنبيه) يستثنى من هذه القاعدة التي ذكرها المصنف مسائل تطلب من المطولات (قائمة) لا يجوز عندنا أخذ مال على ترك اليمين (قوله ولا يحلف قاض) أي قبل عزله كما تقدم (قوله أناسي) أوسفيه محجور (قوله لم يحلف) نعم لو كان كافرا مسبيا أثبت وادعى تحليفه حلف لسقوط القتل عنه والحكم برقه لوجود علامة البلوغ مع حقن الدم فإن أنكر قتل (قوله لبراءة) أي في غير نحو الوديعة إذا حلف الوديع على عدم استحقاق المودع مثلا (قوله أقام بينة) ولو شاهدا ويمين (قوله حكم بها) ولا يعزr المالك خلافا لما يفعله جهة القضاء لاحتمال

يتعلق الأرض بالرقبة فعلى البتة أو سهاو بالذمة معا فعلى نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالمرتبة بما ثبت في الذمة [قول المتن قطعا] أي لأنه لازمة لها [قوله أنه لا يجوز الخ] قد يقال لا يجعل الظن المؤكد المذكور هنا في المناجح الإلتداد كبر [قول المتن فلوروى أو تأول] قال الزركشي التورية قصد ما يخالف ظاهر لفظه والتأويل اعتقاد خلافة لشبهة عنده كالخفي في شعبة الجوار [قول المتن بحيث لا يسمع] أي ألو سمعه فلا يعتد باليمين وتعاد [قوله في دعوى] هذا صحيح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتي فأنكر إلا أن يؤول بمعنى صمم على الإنكار. نعم قيل عبارة المناجح تشمل ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه مازن أقول هذه دعوى فهي يمين في دعوى ثم هذا الضابط يرد عليه اليمين المردودة [قول المتن ولا يحلف قاض] هذا خرج عن الضابط إن أر بد توجه الدعوى لأنها هنا غير مسموعة وإن مشينا على ظاهر المناجح في تعبيره باليمين فهذا يستثنى من الضابط [قول المتن أناسي] لو قسم المال بين الثراء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف [قول المتن ثم أقام بينة] أي ولو شاهدا مع يمين

(بظن مؤكده يستمد خطه أخطأ إليه) وتقسم في كتاب القضاء جوار الحلف اعتدوا على خط مورثه اذا وثق بخطه ولما قته وتقل الشيعين عن الشامل أنه لا يجوز له الحلف اعتدانا على خطه حتى يتذكر (وتعتبر نية القاضي المستحلف) للخصم (فلو ورى أو تأول خلافا أو استثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع) ذلك (إم اليمين الفاجرة) وفي ذلك حديث مسلم اليمين على نية المستحلف حل على القاضي قال في الروضة اذا حلف الانسان ابتداء أو حلقه غير القاضي من قاهر أو خصم أو غيرهما فلا اعتبار بنية الحالف وتنفعه التورية (ومن توجهت عليه يمين) في دعوى وفي المحسر والروضة وأصلها بدل يمين دعوى (لو أقر بمطالبة بقرته فان أنكر حلف) لحديث البينة على المدعي واليمين على من أنكر رواه البيهقي وفي الصحيحين حديث اليمين على المدعي عليه (ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد أنه لم يكذب) في شهادته لأن منصبهما يأتي ذلك (ولو قال مدعى عليه لا صبي) وهو محتمل (لم يحلف يوقف) (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين فيقطع الخصومة في الحال لبراءة فلا حلفه ثم أقام بينة) بقطعه (حكم بها)

(فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع إذ لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر ولا ينصل . وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لثلاث يتسلسل (وإذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطلوب منه (حلف المدعى) لتعويل الحلف اليه (وقضى له ولا يقضى) له (بنكوله) أي المدعى عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد (والنكول أن يقول أنا نكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فقول هذا نكول (فان سكت حكم القاضي بنكوله) إذا لم يظهر كون سكوته لهشنة وغباوة ونحوهما (وقوله) أي القاضي (للدعى احلف حكم بنكوله) أي المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كما صلبا نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي يمين للدعى بعد نكول المدعى عليه يردّها هو أو القاضي (في قول كينة

نسيانه (قوله لما ذكر) وهو عدم البراءة الشاهد له حديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه (قوله عند قاض) أو أطلق وسواء عين القاضى أو أطلقه فان قال للقاضى المدعى بين يديه حلفني عندك فان ذكر لم يحلفه والاحلفه ولا عبرة بأقامة بيته أنه حلفه حيث لم يتذكر (قوله مكن من ذلك) فإذا حلف طالبه بالحلف وقول الروضة طالبه بالمال سبق قلم فان أقام بيته بأنه حلفه فكما لو حلف ويجهل لأقامتها ثلاثة بطله وإذا لم يقمها وعاد الى الحلف مكن منه وان نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وانفذت الخصومة والدعوى ولا تسقط يمين الأصل الابدعوى أخرى لأنهما الآن في غير الدعوى الأولى (قوله وإذا نكل) هذا شروع في النكول ولذلك صبر عنه شيخ الإسلام بفضل من زيادته (قوله حلف المدعى) أي بعد طلب اليمين منه وهذا في الحكم للعين وسيأتي مقابلة كالفقراء وإذا حلف ثبت حقه وإن لم يقض له القاضى به على الأصح فان قضى ثبت قطعا وهذه المذكورة في كلامه بقوله وقضى له لعدم ذكره الخلاف فيها (قوله ولا يقضى له بنكوله) خلافا لأبي حنيفة وأحمد رضى الله عنهما (قوله والنكول الخ) هذا بيان لقوله نكل المتقدم (قوله أو يقول) أي بعد عرض اليمين عليه ويندب تكرير العرض عليه ثلاثا (قوله احلف) خرج ما لو قال له أتخلف بالاستفهام فقله بعده لأحلف ليس نكولا (قوله فقله هذا نكول) فيه إيماء الى الاعتراض على عبارة المصنف ومن النكول عدوله عما ذكره له القاضى من الأسماء كقوله قل والله فقال والرحمن أو عكسه لأن للقاضى أن يحلف بالرحمن على العتد خلافا للبقين وكذا امتناعه من التخليط باللفظ أو الزمان أو المكان فنكول على المعتد بخلاف ما لو امتنع عن الصلة كقوله قل والله فقال بالله أو بالله أو عكسه فليس نكولا على المعتد (قوله حكم القاضي بنكوله) فيقول حكمت بنكولك أو بأنك ناكل ونخوذلك فلا يكون بسكوته نكلا قبل الحكم به بخلاف ما تقدم قبله (قوله إذا لم يظهر الخ) ليس قيد الصحة الحكم بنكوله لأنه صحيح وان ظهر له ذلك لتقصير المدعى عليه غالبا بعدم قطعه مثلا وانما هو قيد لعدم وجوب التنبيه على القاضى لأنه اذا ظهر له منه ما ذكر وجب تنبيهه على المعتد كما يجب عليه أن يبين للجاهل ما يرتب على النكول وحكمه أن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخدمتك الحق وإذا حكم بلا قول فقد حكمه أيضا (قوله نازل منزلة الحكم به) وكذا اقبال القاضى على المدعى ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضا وللدعى عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلا وللدعى أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقا واذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى يمين الرد لأنه أبطل حقه برضاه ملصمه ولو طلب بعد إقامة شاهد تحليف المدعى عليه فهذا لا ينفعه بعد ذلك الا لينة لتقصيره ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الخالف على المدعى (قوله وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه) هو المعتد فيجب بفرأها الحق كما مر (قوله لم تسمع) هو المعتد

[قول المتن حكم القاضي] أي لابد من الحكم في حالة السكوت كأن يقول جعلتك نكلا أو يقول للدعى احلف بخلاف التصريح بالنكول فانه يرد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بالنكول فليس للدعى عليه أن يطلب العود الى اليمين الا برضا المدعى ولو رضى فلم يحلف لم يكن للدعى أن يعود الى الحلف لأنه أبطل حقه برضاه بيمين المدعى عليه قاله في الروضة [قول المتن كينة] أي تغليباً لجانب المدعى فتجعل يمينه بمنزلة بيته يقيمها والثاني غلب جانب المدعى عليه تزيلا لنكوله منزلة إقراره [قول المتن لم تسمع] قد خالف الشيخان ذلك في موضع آخر وقالوا بالسماع لأنه إقرار تقديري وصوبه الزركشى

[قول]

وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه فلا أقام المدعى عليه بعدها بيته بأداء أو إبراء

لم تسمع على الثاني لتكذيبه لما بقراره وتسمع على الأول (فان لم يحلف المدعى ولم

يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم البيعة (وان تعلل بأقامة بيعة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا) لأن اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبيعة وفارق الأول بأن البيعة (٣٤٣) قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه

(وان استمهل المدعى عليه حين استعطف لينظر حسابه لم يمهل) الآن يرضى المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يمهل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (أمهل الى آخر المجلس) قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوب بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص والأزمنة اليمين) على وجه (فشكل وتعذر رد اليمين) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد ولارد على السلطان والساعي (فالأصح أنها تؤخذ منه) لأنه لم يأت بدافع والثاني لا ذل لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو أظهر ردت اليمين عليهم ويتعذر الرد على السلطان والساعي وان قلنا باستحباب اليمين وهو الأصح المتقدم في باب زكاة النبات لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولى صبي يناله) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولى)

سواء في العين والدين (قوله سقط حقه من اليمين) ولو في مجلس آخر وان لم يحكم القاضي بنكول خصمه (قوله وليس له مطالبة الخصم) ولو في مجلس آخر أيضا ولا ينفعه الإقامة البيعة ولو شاهد أو يمينا (قوله وان تعلل) الأولى أبدى عذرا لأن التعلل للهو والاشتغال (قوله أمهل) وجوبا كإس (قوله ثلاثة أيام) غير يوجب الامهال والعود ولا يزداد عليها كاتقدم ولو أقام شاهدا وطلب الامهال لتامم السنة أمهل ثلاثة أيضا وكذا التعليل (قوله لينظر حسابه) خرج استمهاله لأقامة بيعة فيمهل ثلاثا كاتقدم وتقدم أنه لو كانت بيعة بعيدة أمر بدفع الحق ولا يترك لاحضارها وله بعد ذلك أن يأتي بالدافع (قوله أى المدعى) هو من تصرف الشارح وهو مرجوح لأن امهال المدعى لا يتوقف على زمان فالعتمد أن الضمير عائدا الى القاضي والمراد بالمجلس الى آخر النهار (فرع) لو نكل مدعى عليه بنحو وقف عام أو مسجد أو مال ميت بلا وارث أو على وارث بوصية من تركته ميتة حبس المدعى عليه الى أن يقر أو يحلف وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله على وجه) أى مرجوح كإس في بابه (قوله فالأصح) أى على الوجه المرجوح المذكور وكذا ما بعده (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله لم يطالب بشئ) وان انحصر المستحقون وأنكروا الدفع (فرع) من طوب بجزية فادعى مسقطا فان أمكن كأن ادعى أنه أسلم قبل مضى الحول وكان غائبا وحلف لم يطالب فان لم يمكن أو أمكن ولم يحلف أخذت منه وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله ولى صبي) وتقدم أن الوكيل والوصى والقيم وكذا الساعي كالولى وكالصبي المجنون (قوله لم يحلف الولى) خرج بالحلف لأقامة البيعة فيغرم بها فان ادعى مسقطا كأداء أخرا الى الكمال ويحلفه (قوله حلف) محل الخلاف اذا حلف على ثبوت الدين أما اذا أراد اثبات تصرفه فله الحلف قطعا ويثبت المال تبعا . (فصل) في تعارض البيعتين (قوله أى كل الخ) فيه دفع توهم أن العين مشتركة بينهما وأن كل واحد يدعى بحصة منها فتأمل (قوله أنكرهما) فان أقر لأحدهما ولو بعد اقامة البيعة عمل باقراره .

[ قول المتن سقط حقه ] أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله [ قول المتن لينظر حسابه ] خرج ما لو طلب الامهال لأقامة بيعة بأداء أو إبراء فانه يمهل ثلاثة أيام قاله الزركشي ولو زعم أنها غائبة فالظاهر أنه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض في الكلام على بيعة الداخل والخارج [ قول المتن فالأصح الخ ] هذا كالمستثنى من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق أنه لاحكم فيهما بالنكول بل بالحكم مستند للأصل لأن الحكم بالنكول ليس في مذهبننا [ قول المتن لم يحلف الولى ] قال في القوت كالحلف الساعي والوكيل انتهى فليقتبه لمسئلة الوكيل فيما يباشر فيه فانه لا يحلف كالولى والباوى تم بها [ قول المتن وقيل يحلف الى آخره ] هو مرجوحاه في الصداق حيث قال لا يتحالف ولى الصغير مع الزوجة فيه . (خاتمة) من وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى جواز افتدائها بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطى لامن قول الشافعى رضى الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافا لما لك . (فصل: ادعيا عينا الخ) [ قول المتن سقطنا ] لأنهما متعارضا الموجب فأشبهها الدليلين اذا تعارضا [ قول المتن وفي قول تستعملان ] أى صيانة عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدل بحديث شخصين اختصاصا في شئ وأقام كل بيعة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث روى بمعناه والثالث بالقياس على

لأن اثبات الحق انير الحالف بعيد (وقيل يحلف) لأنه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

(فصل) اذا (ادعى) أى كل من اثنين (عينا في ذلك) أنكرهما (وأقام كل منهما بيعة) بها (سقطنا) فيصار الى التحليف فيحلف لكل منهما يمينا (وفي قول تستعملان) فتخرج العين منه وعلى هذا (في قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع

بينهما فيأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول بوقف الأمر حتى يبين أو يصطلحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدها وأقاما يثبتن بقيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجيء الوقف وفي القرعة وجهان (٣٤٤) (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها يئنه وهو يئنه قدم صاحب اليد) ترجيحاً

(قوله وسكت في الروضة الخ) وقضية كلام الجمهور ترجيح الثالث لأنه أعدل (قوله في يدهما) أولاً في يد أحد (قوله بقيت في يدهما) إن لم يكن مرجح لأحدهما ومنه اليد الآتية وظاهر أن مقيم اليئنه أولاً في الذي بيدهما يحتاج إلى إقامتها ثانياً للنصف الذي بيده لتقع بعد يئنه الخارج ولو أقام كل منهما يئنه بما في يدهما الآخر حكم له به وبقيت في يدهما وكذا لو لم تكن يئنه سواء حلف كل منهما أو نكلا (قوله بيده وحده) أي لا عن التقاط والافهمي كالعدم (قوله ترجيحاً ليئنه بها) أي باليد وان كانت يئنه شاهداً ويمينا والأخرى شاهدين ومن المرجح ما لو شهدت أحدهما بفسب والأخرى بشراء فتقدم هذه لصحة نقلها ولو شهدت يئنه الخارج بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ما لم تشهد الأخرى بانتقاله من المقر والافتقار وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتقدم من قالت وهو في يده على من قالت وتسلمه منه وليس من المرجح يئنه وقف ولا يئنه مع حكم فلو أقامت بفت من وقف وقفاً ولو مع حكم به يئنه أن أباه باعه لها أو ملكه لها قبل وقفه سمعت وبطل الوقف قاله شيخنا الرملي وترجح الحكم بالصحة أو المطلق لجله عليها على الحكم بالموجب (قوله بعد يئنه المدعى) ولو قبل تعديلهما نعم إن كان في إقامة يئنه الداخل أولاً دفع ضرر كدفع تهمة سرقة سمعت ولا يحتاج لإعادتها بعد يئنه الخارج قاله شيخنا الرملي (قوله مستنداً الخ) لا بد من ذكره في الدعوى وفي الشهادة والا فلا تسمع (قوله واعتذر الخ) ليس بقيد إلا إن ظهر ما يخالفه على المعتمد كما قاله الولوي العراقي المشهور بالولي العراقي (قوله بما قاله) خرج ما لو شهدت كل يئنه بأنه اشتراه من صاحبه فتقدم يئنه ذي اليد (قوله الآن يذكر انتقالاً) قال شيخنا الرملي ولا بد من ذكر سبب الانتقال في هذا وفي نظائره كإقرار أو هبة أو شراء فلو أقام يئنه أنه أقر له بها والآخر يئنه بأنها ملكه قدمت الأولى لذكر السبب (قوله مؤاخذه له بإقراره) ولو حكما كاليمين المردودة (قوله لم يشترط ذكر الانتقال) قال شيخنا ولا يشترط ذكر السبب هنا مطلقاً كما قاله الجمهور بخلاف ما تقدم بأن ذاك في دعوى واحدة بخلافه هنا (فرع) لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بلزوم الهبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد (فتبينه) لو اختلف زوجان أو أراثهما أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة دار وإن صلحت لأحدهما فقط ولا يئنه ولا اختصاص بيد فلكل تحليف الآخرفان حلفاً جعلت بينهما وإن حلف أحدهما قضى له شيخنا الرملي (قوله رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله شاهدو يمين) أي وليس معه يدهم والارجح (قوله رجح الشاهدان) وكذا الرجل والمرأتان وكذا مالوزوجها وليان ونسب أسبقهما (قوله فيأخذها من خرجت قرعته) أي مع اليمين بناء على أن الحكم بدعواه مع القرعة فإن قلنا باليمين فلا وحكي الأول في البحر عن النص وعامة الأصحاب (قوله عن ترجيح واحد الخ) ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت اليمينتان في نسب سقطت الأقوال الثلاثة وليس هناك إلا القيافة (قول المتن ومن أخذ الخ) هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بيمينه وإنما أخرها إلى هنا لبيان الفرق بين ما استحق بالإقرار وما أزيل باليمين لكن قد سلف أن يئنه الداخل يحتاج أن يضيف إلى ما قبل الإزالة وحينئذ فلا وجه لمقابل الأصح فليتناثل (قوله لأن القلب الخ) وكنظيره من الرواية ورفق الأول بأن الشهادة نص فيتبع (قوله ترجيح إلى آخره) جواب عن قول الزركشي أن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع (قوله لأنهما الخ) وأيضاً فالخالف

ليئنه بها (ولا تسمع يئنه الإبهد يئنه المدعى) لأنه وقت إقامتها (ولو أزيلت يده بيمينه ثم أقام يئنه بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يده واهتسر بيمينه شهوده سمعت وقدمت) لأنها إنما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت فينقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي لشتريته منك فقال بل ملكي وأقاما يثبتن) بما قاله (قدم الخارج) لزيادة علم يئنه بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالاً) منه لأنه مؤاخذه بإقراره ويستصحب إلى الانتقال (ومن أخذ منه مال بيمينه ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح) لأنه قد يكون له يئنه بملكه فرجح باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح) لكامل الحاجة في الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذالو

صدق

كلن لأحدهما رجلان ولا آخر رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق

برجحان زيادة الوثوق بقولهما وترجح طريق انقطع في المسئلتين في أصل الروضة (فإن كان الآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الأظهر) لأنهما حاجتا بالاجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني بتعداد لأن كلامهما حاجة كافية في المال (ولو شهدت يئنه لأحدهما

فذلك من سنة) إلى الآن (و) بينة (لاخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في يد غيرها (فلاظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفى فيه (ولصاحبها) أي بينة لا كسنتين ترجيحها (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وقول الثاني فيما (٣٤٥)

تعارض الينتين أي من القسمة والاقراع والوقف حتى بين الأمر أو يسطلحا (ولو اطلقت بينة وأرخت بينة فالذهب أنهما سواء) وقبل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لكنها لاتفي وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة واطلع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقبل العكس وقيل يتساوون لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدم التاريخ قدم قطعا (وأنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال) تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أولا نعم مزيلا له) وفي قول تسمع من غيرها القول ويثبت بها الملك أمس ويستصحب ومنهم من قطع بالأول (ونجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من ارث وشرأ

الأربع نسوة فيما يقبل فيه (قوله بملك) أي من غير اسناد لسبب (قوله والعين في يد غيرها) أخذه الشارح من كلام المصنف سابقا ولا حقاقومته لو كانت يدهما أولا يدا أحد (قوله ترجيح الأكثر) وإن شهدا بوقف أو أحدهما به والأخرى بملك (قوله لا تعارضها فيه) أي الأكثر فيسقط ما تعارضها فيه ويبقى أصل استمرار الملك السابق (قوله الأجرة) نعم لو كان المدعى به صداقا أو ميبعا قبل قبضهما فلا أجرة على الزوج أو البائع ولو بالتفويت كأمري في باهما (قوله فالذهب أنهما سواء) هو المعتمد سواء كان يدهما أو يدهما أو لا يدهما أحد نعم لو شهدت أحدهما بالحق والأخرى بالبراء قدمت بينة الإبراء وحمل الاستواء ما لم يوجد مرجح والا ككونه يد أحدهما أو كانت بينته غير شاهد وعين أو أسندت بينته لسبب كتنج في ملكه أو غيره أو حمل فيه أو ورثه من أبيه فتقدم بينته ولا أثر لقولها بنت دابته من غير تعرض للمسكها (فرع) قال الأذرمي لا تجوز الشهادة بالارث أو الشراء أو نحو ذلك حتى يعلم الشاهد ذلك المتقل عنه (قوله بدقدم) وإن كانت شاهدة بوقف ما لم تكن اليد عادية كغصب وبيع من أهل وقف بلا موجب وبه يعلم أنه لو أقام بينة بعين في يد غيره أنه اشتراها من زيد منذسقين وأقام ذواليد بينة أنه اشتراها من زيد المذكور منذ سنة فتقدم بينة الخارج لأنه ثبت بها أن يد الداخل عادية ولا نظر لاحتمال زوال ملكه وهو دة لأنه خلاف الأصل ولا ليد الصورية وكذا لو تنازع في شيء اشتراه من أمين بيت المال فتقدم سابقة التاريخ على المعتمد (قوله ثلاثة أوجه) هو إشارة إلى أن تغيير المصنف فيه بالذهب تليب لما قبله عليه (قوله لا نعلم مزيلا) ولا يكتفى لا ندري زوال ملكه أولا لمافيه من الريبة (قوله وفي قول الخ) اعتراض على المصنف (قوله ومنهم من قطع بالأول) كل واحد عى رق شخص بيده وأقام آخر بينة أنه كان ملكه أمس وأنه اعتقه فانه تسمع بينته وفرق بأن المقصود هنا اثبات العتق وذكر الملك وقمع تبعا (قوله فوجهان) حل الأول منهما على ما إذا ذكره الأعلى وجه الريبة والثاني على ما إذا ذكره على وجه الريبة (قوله ولو شهدت بينة باقراره) هذا مرجح لنقولها لبينة الشاهدة بالملك أمس فانها لا تقبل كأمري حتى تقول ولا نعلم مزيلا كاتقدم أو تبين سبب ملكه كأن تقول اشتراه منه أو أقبله به فلا قرار في كلام المصنف يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرضة إن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد واليمين أو إلى اليمين والشاهد فاضد قدم الشاهدان والاتعادلان العدد لا ينظر إليه [قوله إلى الآن] أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فانها لا تسمع [قول المتن ولا آخر من أكثر] ولو لم تبين وقتا [قوله في يد غيرها] زاد الزركشى أو في يدهما زاد شيخنا ولا يدا أحد [قول المتن فلاظهر] لو فرض مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعا لأن الانتقال يثبت في المال دون النكاح [قوله وقيل يتساوون] وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول ولزركشى [قوله وانها لو شهدت الخ] شمل اطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى يتعرضوا لمساواة المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل البيع والمزني واحتج بسماع البينة على الشراء من مالكها فانه يحكم له قال والمبرات أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم قل الزركشى عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها قطعا قال ويحتمل التوقف لأن الحكم بها لتبر مسند حاضر بل اعتمادا على استصحاب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله [قوله لا تقبل] أي بخلاف ما لو شهدت

(٤٤) - (قيلوبى وهيبه) - رابع) وغيرهما) وإن احتمل زواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستصحاب فوجهان

قال القاضي حسين قبل لأنا نعلم أنه لا مستند له سواء وقال الغزالي قال أصحاب لا تقبل كالاتقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة الحلقوم (ولو شهدت) بينة (باقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي للمدعى (استدبر) الاقرار وإن لم تصرح البينة

مثال (قوله موجودة) أي ظاهرة لأن غيرها ثابتة كما في البيع لأنها كالحل المذكور (قوله إذ يكتفي بالخ) فيد أن البينة المطلقة وأنها أقيمت عقب الدعوى فإن أرخت أو تأخرت عن وقت الدعوى فهذا زيادة من وقت التاريخ أو الدعوى وسواء تأخرت البينة بتمامها أو أحد شقيها لأن الحكم مفسوب إلى الشقين هل الأصح (قوله لاحتمال كونه الخ) ورد بأن الأصل عدم ذلك (قوله فأخذ منه) أي بعد قبضه لأنه قبله كالألف فيرجع بلا خلاف (قوله بحجة) أي عن إقراره أو تصديقه أو عينة المردودة وإلا فلا يرجع نعم إن ظهر في ذلك كأن جهل كونه بمنع الرجوع رجع لمعذره كالأشترى من أقر بركه لملكه لظاهر اليد ثم ثبت أنه سر الأصل فانه يرجع (قوله مطلق) قبل الحل للخلاف لأنه إذا قيدت بحال العقد أو بعده رجع قطعا (فتبينه) زوائد المبيع المشتري وإن رجع بالثمن وإن تعجب منه النزالي (قوله على بالعه) لا على بالعه لأنه لا يملكه يملك عنه (قوله لم يضر ما زادوه) أي ولا يكون مرجعا لعدم كونه في الدعوى فلا يستحق به الزوائد لو كانت فإن أعاد الدعوى وذكره فيها وذكره في شهادتهم كان مرجعا كما هو واستحق الزوائد إن كانت (قوله للتناقض بين الدعوى والشهادة) خرج به التناقض في الملك فلا يضر كالأدعي بأنفس من ثمن عبد فشهدوا باستحقاقه من ثمن داره فانه ثبت له الألف (فرع) له عليه عشرة فدفع له منها خمسة وجحد الخمسة فصيغة البينة أن تقول نشهد أن له خمسة من جهة عشرة ولا نشهد بالكل ولا بالباقي (فصل) في اختلاف المتداعين (قوله تعارضنا) إن اتفقتا على أنه لم يجر إلا عقد واحد مطلقا أو أطلقتا أو أحدهما أو اتفقا تاريخيهما فإن اختلف عمل بالأسبق منهما فإن كانت هي الشاهدة بالكلية لفت الأخرى أو البعض عمل بالأخرى في الباقي وقول الرافعي يمثل ذلك عند عدم اتحاد التاريخ مرجوح وأجاب عنه شيخنا في شرحه كابن حجر فراجع (قوله ويقول الخ) أي إن القول بالتعارض الذي هو الأصح يقول قد تقدم أنه يجري قولان أحدهما سقوط البينتين وهو الأصح وعليه فيتعاضدان ثم يرجعان إلى فسخ العقد منهما أو أحدهما والحاكم والقول الثاني يستعملان وعليه يجري هنا قول واحد من الأقوال الثلاثة السابقة وهو القرعة (قوله به الفان ثم ينسخ العقد) هو المعتمد (قوله ونجى القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف)

بالمك أمس وقالت عقبه ولا نعلم له مزيلا فانها تقبل كاسلف لأنها استصحب تابع [قوله بالملك في الحال] بخلاف الشهادة بالملك كاسلف والفرق أن البينة هنا شهدت بأمر يقين فيستصحب وهناك بملك وهو أمر تخميني فنصف الاستصحاب قاله الامام [قول المتن رجع على بالعه] هذا كالاستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى بتقدير الملك فيها قبيل البينة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسيس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدهي فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلا عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال النزالي الحب كيف يترك في هذه نتاج حصل قبيل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يعلله بأنه بالبيع الأول كأن البائع ضمن له العهدة في الثمن [قول المتن لم يضر] اقتضاه على نفي الضرر بما يدل على أن السبب الذي شهد به لا يكون مرجعا عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه (فصل : قال آجروك الخ)

[قول المتن تعارضنا] لو كانت أحدهما أسبق تاريخيا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني أنها ناسخة ووجه الأول أنه إن سبق العقد على الدار صرح ولما تأخر وإن سبق على البيت صرح وبطل الشيء يده فيه وفي الباقي قولان فريق الصفقة فكانت السابقة في التاريخ راجعة بذلك لأنها صحيحة بكل حال والاصحاب التكريب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ إذا لم يتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد فإن اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد ففي مسألة تعارض البينتين قال الرافعي عقب هذا والله أن

لقد عرفت البينة سبقه بلحظة الطلقة (ولا ولدا منضلا ويستحق خلاف الأصح) تباعا هو الثاني لا يستحقه لاحتمال كونه ثمن ملك الأم بوصية (ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة مطلقة رجع على البائع بالثمن وقبل لا يرجع) (إلا إذا ادعى في ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدهي ودفع بأن الأصل عدم هذا الاحتمال فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وإن ذكر حبا وهم سببا آخر ضرر) ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وإن لم يذكرها السبب قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالقصور ولا تناقض (فصل) إذا قال آجروك هذا البيت شهر كذا (بغيره فقال بل) آجرتني (جميع الدار) المشتة عليه (بالعشرة وأطما جنتين) بملاؤه (تعارضنا في قول يقدم المستأجر) لما في يمينته من زيادة غير البيت والأولى يبنى الرجوع بذلك ويقول على قول السقوط يتعاضدان ثم ينسخ العقد لو ينسخ على ما سبق في حق المستأجر أجرة مثل ما سكن في البيت أو الدار ونجى القرعة على الصحيح على قول الاستعمال قول



فوق القسمة والوقف فن خرجت قرعته حمل بقوله (ولو ادعى) أى كل من الثنين (ثبت في يد ثالث) أنكرها وادعى كمالها  
 بينة له الغرض منه (ووزن له ثمة فان اختلف تاريخ حكم للأسبق) تاريخا (والا بأن أحد) التاريخ (تعارضتا) فعل  
 قول السقوط يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه ولا تعارض في الثنين فيلزمه (٣٤٧) وقيل نم فيحلف عليهما وعلى

القرعة من خرجت له سلم  
 إليه الثنى واسترد الآخر  
 ثمة وعلى القسمة لكل  
 منهما نصف ثنى بنصف  
 الآخر وعلى الوقف يتزعم  
 الثنى والثمان من المصم  
 ويرقب الجيع (ولو قال  
 كل منهما بملكه بكفا  
 وألقاهما) أى البيتين  
 بمالكه وطالب بالثنين  
 (فان اتحد تاريخهما  
 تعارضتا) فيحلف على  
 قول السقوط بيمينين ولا  
 يلزمه ثنى من الثنين وعلى  
 القرعة من خرجت له قضى  
 له ثمة ولا آخر تحلف  
 المصم على ثمة وعلى  
 القسمة لكل نصف ثمة  
 وكانها باعه بيمينين متقين  
 أو مختلفين وعلى الوقف  
 يؤخذ المبيع والثمان على  
 وزن ما تقدم ويوقف  
 الجيع (وان اختلف)  
 تاريخهما (لزمه الثمان)  
 لا مكان الجيع بانتقال المدهى  
 من المشتري إلى البائع الثاني  
 بأن يسميه بين التاريخين  
 (وحكنا) يلزمه الثمان  
 (ان أطلقنا أو) أطلق  
 (أحدهما) وأزخت  
 الأخرى (في الأسم)  
 لا مكان الجيع والثانى يقول

وهما القولان السابقان من الأقوال الثلاثة التى تقدم أنها مفرعة على استعمال البيتين فعمل في عبارة  
 الشارح سقطا كما يصرح به كلام الزركشى وإنما لم تأت القسمة والوقف لأن العقد لا يقسم ولا يوقف  
 (قوله ووزن له ثمة) وكذا لو سكتا عنه فلو ذكرته إحداهما قدمت وان تأخرت (قوله بأن أحد التاريخ)  
 لو قال بأن لم يختلف التاريخ كان أوله لأنه مفهوم كلام المصنف ويشمل ما لو أطلقنا أو أحدهما إلا أن  
 يحصل اتحاد التاريخ ولو احتمالا فيشمل ما ذكر (قوله تعارضتا) نعم ان قيدت إحداهما بملك البائع وقت  
 العقد دون الأخرى قدمت وان تأخرت (قوله فعلى قول السقوط) الذى هو المعتمد من أحاد القولين عند  
 التعارض يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه وحينئذ فلا يبع له (قوله ولا تعارض في الثنين) لا تخالف البيتين  
 على وزنه وإنما التعارض في الثنى (قوله فيلزمه) نعم ان فرضت إحداهما لقبض المبيع دون الأخرى  
 قدمت ولا رجوع باليمن (قوله وقيل نعم) أى ان العارض في الثنين أيضا فيحلف على عدم أخذها ولا  
 يلزمه (قوله وعلى القرعة) لو قال وعلى القول الثاني بعدم السقوط تجب الأقوال الثلاثة فعلى القرعة الخ  
 لكان واضحا ويجرى مثل ذلك فيما يأتى (قوله بنصف الثمن) الذى وزنه وان اختلف بينهما (قوله ولو  
 قال الخ) هذه عكس التى قبلها (قوله بملكه) ولا بد أن يقول وهو ملكى والالم نسمع دعواه (قوله بما  
 قاله) أى من البيع ومثله الشهادة بالإقرار به (قوله بيمينين) ولا يلزمه ثنى من الثنين (قوله وعلى القرعة)  
 فيما تقدم من التأويل (قوله بأن يسمه) فان لم يسمح حلف لكل منهما ولا يلزمه ثنى كما لو اتحد التاريخ (قوله  
 ولو مات الخ) هذه الأحكام بالنسبة للتركة أما تجهيزه والصلاة عليه فواجبة وله إطلاق المصداق والنية (قوله  
 فان عرف أنه كان نصرانيا) لا حاجة لهذا لأنه لازم لكفر الولد (قوله كقولهم) الكاف للثالث والقول  
 قوله يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين والثنين إحداهما مطلقة ما إذا افتقار على أنه  
 يحرم الاعتقاد واحد والا فلا تنافي بين البيتين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ثبت أكثر الزيادة  
 بالينة الزائدة (قوله دون القسمة) أى لأن المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلأن العقود عندنا  
 لا توقف وأيضا تفوت للمنافع بالتأخير (قوله بان اتحد التاريخ) مثلهما لو أطلقنا أو أطلقنا إحداهما [قول  
 المان تعارضتا] وشهدت إحداهما مع ذلك بأن البائع مالك لما باعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت  
 [قوله ولا تعارض في الثنين] يعنى أن البيتين تعارضتا من وجه واحد من وجه آخر [قوله أى البيتين  
 الخ] الذى صورها الشافعى رضى الله عنه وعزاه الرافعى لا كثيرين أن يقول المدعى وهى ملكى وتشهد  
 البينة بذلك وان كانت ليست فى ملكه الآن قال الماوردى لأن محبة البيع تنوقف على الملك فلا بد من  
 ثبوته [قوله فيحلف] أى ولا يلزمه ثنى من الثنين [قوله ولا خراج] اقتضى هذا أن خروج القرعة مانع  
 من العمل بالبينة الأخرى [قوله نصف ثمة] أى فإذا كان ثمن هذا مائة وثمانين هذا خمسين فلا بد من خمسون  
 والثانى خمسة وعشرون ولا ثنى لها غير ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر [قوله لا مكان الجيع] أى بخلاف  
 المسئلة السابقة فله بالبيع الأول يطلو البيع الثانى [قوله لا مكان الجيع] أى وبخلاف المسئلة السابقة  
 بأن التصديق عين واحدة تنصق عن حقها والتصدقها الآتمان والتمه منقصة لما [قوله بتعارضهما]  
 أى كتحدى التاريخ [قوله كقولهم ثالث ثلاثة] أى لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة قواما بين ما به

بتعارضهما فيحلف على قول السقوط بيمينين ولا يلزمه ثنى من الثنين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم (ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال لكل  
 منهما مات على دنى فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كفره (فان ألقاها بيمينين مطلقين) بمالكه (فيم  
 المسلم لأن مع يمينه زيادة علم وهو انتقاله من النصرانية (وإن قدمت) إحداهما (أن آخر كلامه استقم وعكس الأخرى) كقولهم ثالث



**قوله تعارضنا** وكذا ان قيدت بينة النصراني فقط فعل قول السقوط بصدق النصراني بيمينه وعلى القرعة من خرجت قرعته **قوله** وعلى القسمة بقسم بينهما نصين وعلى الوقف بوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينه أنه مات على دينه تعارضنا) أطلقنا وأقيدنا بمثل ما ذكرنا وأقيدت بينة النصراني فقط فيه ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فإلزامنا بيننا وقال النصراني (٣٤٨) بل قبله) فلا ترثه (صدق المسلم بيمينه) لأن الأصل بقاؤه على دينه (وان أقامهما

لا بد منه ولا بد من تفسير كلمة الاسلام وكلمة التنصر خصوصا ممن لا يعرف ما به الكفر والاسلام ولو قالت بينة علمنا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعاً **(قوله تعارضنا)** قال البلقيني ان بقيتنا عنده الى موته والا فلا **(قوله)** وان لم يعرف دينه) انظر كيف يجهل دينه مع كفر أحد ولديه فان قيل كفره الآن محتمل لاحتمال اسلامه قلنا يلزم علم كفره فيستحب عليه وان قيل برده قلنا يلزم أن ماله في لا يستحقه واحد منهما وقد يقال محتمل أن ولده المسلم أسلم بعد بلوغه ولا يلزم بقاء الأب على الكفر وفيه ما فيه **(قوله)** على الأقوال الأربعة) هو صريح في أن النصراني يصدق بيمينه على قول السقوط والذي اعتمده شيخنا الرملي وصريح به شيخ الاسلام ان كلامهما يحلف الآخر يميناً ويقسم المال بينهما وان كان في بدأ أحدهما أو في يد غيره لم يذهب **(قوله)** صدق المسلم بيمينه) سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا **(قوله)** قدم النصراني) أي يفته نعم ان قالت بينة المسلم علمنا تنصر الولد بعد موت أبيه تعارضنا فيحلف المسلم **(قوله)** والأخرى مستحبة للحياة) نعم ان قالت رأيتاه حياً في شوال تعارضنا فيحلف النصراني وذكر في المنهج هنا كلاماً مكرراً مع ما قبله **(قوله)** ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين) وفي عكس هذه في المنهج كلام غير محرر وقال شيخنا انه ان عرف للأبوين كفر سابق وقال أسلمنا قبل بلوغه أو بلغ أو أسلم بعد اسلامنا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابنان لأن الأصل بقاء الكفر وان لم يعرف للأبوين كفر واتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الأبوان عملاً بالظاهر في الأولى وبأصل بقاء الصبا في الثانية **(فرع)** مات عن مال وأولاد فوضوا أيديهم على المال ومات أحدهم عن ولد صغير ثم بعد كماله أدى بمال أبيه وبارت أبيه من جده فقالوا ان أباك مات في حياة أبيه فان كانت بينة عمل بها والا فان اتفق معهم على وقت موت أحدهما واختلف في الآخر صدق من ادعى البعدي والاصدق هو في مال أبيه وهم في مال أبيهم ولا يرت بينهما وان نكلا جعل مال أبيه له ومال أبيهم لهم **(قوله)** أنه أعنى) أي بلا تعليق لأحدهما على الآخر كما مر في الفرائض **(قوله)** الذي هو أحد القولين) من الطريق الحاكية **(قوله)** جماعين البيتين) ولا يقرع لاحتمال ارقاق حر وتحرير رقيق أي كامل واحتمل مثل ذلك في النصف لأنه أسهل

الاسلام فيه وجهان [قول المتن تعارضنا] أي بالنظر الى الارث ولكن يسل ويصل عليه ويدفن وينوى في الصلاة ان كان مسلماً [قوله أو قيدت] عبارة الروضة أطلقنا وأقيدنا [قوله ما تقدم] اقتضى صنيعة أنه على السقوط بصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كلا توافق بينهما فيختلف كل منهما لا تزوج المال بينهما سواء كان في يدهما أو في بدأ أحدهما [قول المتن ولومات] أي شخص [قول المتن وفي قول الخ] قال في الروضة هو أرجح دليلاً ولكن الأصحاب على الأول [قول المتن قدم الأسبق] أي لأن التصرفات المنعزلة في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول [قول المتن قيل قرع] أي لاحتمال المعية ووجه مقابلة أن القرع ربما قضى الى ارقاق الحروق وعكسه واعلم أن القول بالتصنيف مشكل فانه ان كانت المعية فلا وجه سوى الاقراء وان كان الترتيب فلا وجه للتصنيف السابق [قوله الذي هو أحد القولين] **(فائدة)** ذكر هذا التفيه على أن المذهب عبر هنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكية وليس المراد طريقة قاطعة بذلك

أي البيتين بما قاله **(قدم النصراني)** لأن مع بينته زيادة علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الأب فهمي نائلة والأخرى مستحبة لدينه (فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني) لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة المسلم على بينته) اذا أقامهما بما قاله لأنها نائلة من الحياة الى الموت والأخرى مستحبة للحياة (ولومات من أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من القرعين (مات على ديننا صدق الأبوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الاستداء تبعاً لهما فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف الأمر حتى يقين أو يسطلحو) والتجبة نزول بالبلوغ وفي وجه صدق الابنان باليمين لأن ظاهر النظر الاسلام (ولو شهدت) بينة (أنه

أعنى في مرضه سالماً وأخرى) أنه أعنى (غائماً وكل واحد) منهما (ثلاث ماله فان اختلف تاريخ) للبيتين (قدم وحل الأسبق) تاريخاً (وان أعنى التاريخ) (أفرع) بينهما (وان أطلقنا) أو أحدهما (قيل يقرع بينهما) اقتصر عليه البخاري (وقيل في قول يفتي من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الامام (قلت للمذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كافي الروضة كاصلها من غير تصريح **(فائدة)** جماعين البيتين (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم وهو ثلثه) أي من ثلث ماله (وولدتان

**حازن** أنه رجح عن ذلك ورمى بعتق غانم وهو ثلثه ثبنت) أى الوصية (ثانم) دون سالم وارتفعت التهمة فى الشهادة بالرجوع منه بذكر بدل يساويه (فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنيين (ومن غانم ثلث ماله) أى الوصى أى قدر ثلث ماله (بعد سالم) بأقرار الوارثين الذى تضمنته (٣٤٩) شهادتهما له وهو ثلثاه وكان سالما ملك

أو ضعب من التركة ولو كان الوارثان غير حازرين عتق من غانم قدر ثلث حصتهما (فصل فى القاتل الملحق بالنسب عند الاشهاد ما خصه الله به من علم ذلك (شرط القاتل) ليعمل بقوله فيأذكر (مسلم عدل مجرب) بأن يمرض عليه ولدى نسوة ليس فيهن أمه ثم فى نسوة آخر كذلك ثم فى نسوة رابع فيهن أمه ويصيب فى الكل والأصح الحاق الأب بالأم فى عرض الولد مع رجال ومنهم من اكتفى بالعرض مرة وقال الامام العبرة بضلة الظن وقد تحصل بدون ثلاث (والأصح اشتراط حرّ ذكر) كالتقاضى والثانى لا كالتقاضى (لا عدد) كالتقاضى والثانى يشترط كالزكى (ولا كونه مدليا) أى من بنى مدلى فيجوز كونه من سائر العرب ومن الهم والمشرط وقف مع ماورد فى الحديث وهو ماورد الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال

(قوله بدل يساويه) أى فى القيمة ولا نظر لحرفة أو نحوها فان لم يساوه لم يقبل فى الرائد وفى الباقي خلاف لبعض الشهادة فان قلنا به وهو المعتمد كما تقدم عتق كل غانم ونصف سالم والإعتق الأول كله وقدر نصيب الورثة من الثانى (قوله وهو ثلثاه) أى غانم وهما ثلث الثلثين الباقيين (قوله وعتق من غانم) أى مع عتق سالم كله (فصل فى القاتل) من القيافة أى التى هى من خواص العرب وهولته المنعج للآثار والشبه وشرعا ما ذكره موجهة كبايع وباعة والحاكمة حكم بعد دعوى فلذلك ذكرهنا (قوله عدل) أى فى الرواية وإلا لم يحتاج لما بعده (قوله والأصح الحاق الأب بالأم) وكذا سائر العصبة والأقارب على المعتمد (قوله وقال الامام الخ) هو المعتمد فما قيل من أنه يعرض فى كل مرة مما تقدم ولد لواحدة منهم محمول على الأكل (قوله حرّ ذكر) وكذا بقية شروط الشاهد إلا السمع على المعتمد ولا بد من عدم تهمة وعداوة فلو كان ابنا لأحد المتداعيين قبل الحاقه بنبرأيه أو كان عدوا له فبالعكس (قوله مسرورا) سبب سروره أن أسامة وزيدا كانا محبويه عليه السلام وكان قد تبنى زيدا أباه وكان أسامة أسود طويلا أفتى الأتف وزيد أبيض قصير أخف الأتف وكان الكفار يطعنون فى نسبهما اغاظه له عليه السلام فلما وقع من المدلى ما ذكره أقره عليه السلام عليه وفرح به وهو لا يقرّ على خطأ (قوله مجهولا) أى غير مميز كسبى ومجنون وسكران قال البلقينى وثأم ولم يوافقوه (قوله لحقه) ولا عبرة بانكاره بعد كماله ويعرض بعد البلوغ مالم ينسب وبعد الموت مالم يدفن ولا ينش لودفن وعن أبى حنيفة الحاق الولد بالمتنازعين معا (قوله فى وطه) وكذا استدخال النى كالوطه (قوله بشبهة) قال شيخنا ولا بد فى ثبوت وطه الشبهة من يئنة أو تصديق الولد المكلف والالحق بالزوج ولا يعرض ولا يكتفى اتفاق الزوجين والواطى عليه فراجعه

وحل الشارح على ذلك الموافقة لما فى الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعنى أنهم فى الروضة وأصلها حكيا الطرفين من غير تصريح بترجيح [قول المتن حازن] قبل هذا ذكره توطئة للتسوية الآتية ولا مفهوم له هنا [قوله وارتفعت التهمة] أى ولا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرفة فى العبد ونظر الى ذلك ماله فنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد ببرهم وشهد وارثان أنه رجح عن ذلك ووصى به لبكر فانهما لا يقبلان فى الرجوع جزما [قوله وهو ثلثاه] أى ثلثا غانم (فصل فى القاتل) ذكرهنا لأنه دعوى فى الأنساب [قول المتن القاتل] هو متنج الآثار والنظائر من قولهم قفيت اذ انتبعت أثره [قول المتن مسلم] لو قال اسلام كان آيين [قول المتن مجرب] كما لا يولى القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلو ادعى عليه بها لم يقبل حتى يجزّب [قول المتن حرّ ذكر] لأن قول الفساة لا يقبل فى الأنساب ثم الحرية مفهومة من العدالة ولكن صرح بها للخلاف فيها [قوله لحقه] أى ولا ينقض إلا بيئنة فلو بلغ واقف لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم أن القاتل يرجع اليه بعد البلوغ أيضا ويعرض أيضا على القاتل بعد الموت فان دفن فلا ينش قال الرافعى لو كان لأحدهما عليه يد قدم كذا أطلقه الغزالي والقفال والأشبه ان كانت يد التناظر لم يؤثر إلا يقدم ان سبق دعواه وإلا فوجهان أحدهما يستويان فيعرض على القاتل [قول المتن وتنازعه] كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن

لم ترى أن مجزرا المدلى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطعة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض (فلذا نداعيا مجهولا) لقيطا وأغيره (عرض عليه) أى القاتل فن الحقه به لحقه كما تقدم فى كتاب القبط (وكذا لو اشتركا فى وطه) لامرأة (فولدت) ممكنة منهما وتنازعه بأن وطئا بشبهة) كأن وجدها كل بفراسه فظنها زوجته أو أمته (أو) وطئا مشتركة لهما ولو وطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة

يستبرئ واحد منهما  
وكذا لو وطئ) بشبهة  
(منكوسة) ووطئت  
فكأنه ومن زناها  
يمرض على القالب (في  
الأنس) والثاني يلحق  
الزوج لأبها فوائده (فإذا  
ولدت) الموطوءة في المسائل  
للزوجة (لما بين سنة  
أشهر وأربع سنين من  
وطئها) ولذا (واحد  
مرض طبعه) أي القالب  
فيلحق من الخلق منها  
(فإن تحلل بين وطئها  
جنبه فلا يعلق) الولد (إلا  
أن يكون الأول نكاحا في  
نكاح صحيح) والثاني  
ولا يشبه أولي نكاح  
فيه فلا يعلق على الأول  
لأن إمكان الوطء مع فرائض  
النكاح قائم مقام نفس  
الوطء والإمكان حاصل بعد  
الحبسة وإن كان الأول  
قويا في نكاح فاسد  
انقطع علقه في الأخير لأن  
المرأة لا تصير فواشا في  
النكاح الفاسد الإجماع  
الوطء (وسواء فيها) أي  
المتزوجين قبل ذلك (انقضا  
اسلاما وحرية أم لا)  
كما وفيه حر وعبد كما  
قدم في كتاب القبط  
(كتاب العتيق)  
بني الاعتاق (أعياص  
من مطلق التصرف) فلا

(قوله أولي نكاح فاسد) هو من عطف الخاص وخرج به النكاح الصحيح فالولد لاحق له حيث لم يكن  
وإن أمكن من غيره (قوله منكوسة) أي نكاحا صحيحا والتعميم هنا لصحة الاستثناء الآتي (قوله لأن  
إمكان الوطء الخ) يفيد أنه لا يعتبر الوطء بالفعل (قوله والامكان قائم مع الحبسة) فرع عدم الحبسة بالأول  
فالولد لاحق في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا متى أمكن منه كاتقدم وحينئذ فلا فائدة في العرض على  
القالب فيه فواجبه (قوله ووطئ) ويقع في النسب لافي الدين وبالبينة يتبعه فيها معا (قوله وعبد)  
ولا يلحق بركة الولد لاحتمال حرية أمه  
هو لغة الاستقلال والاطلاق من قولهم عتيق الفرس وعتق الفرج إذا طار وشرعاز الفارق عن الأدنى وهو  
من المسلم حرية مطلقا وأما طبقه فحرية إن كان بقرينة كان ملبث كذا فانت حر والأفلا ولو قال إن  
حافظت على الصلاة فانت حر اعتبر بحافظة سنة قال شيخنا الرمي وخرج بالأدعي البيه والظير فلا يصح  
عتقهما وهو حرام نعم إن أرسل سدا كولا بقصد البتة لمن يأخذه جاز ولا أخذه أسكه فقط (قوله يعني  
الاعتاق) أي فهو ليس بمصدر لاعتق لاء مصدر لعتق مطووعة بقرينة هو ضمير يصح إليه قال ابن درسي  
الطامة تقول عتقوه مخرطا وأما قال اعتقه في الحديث عن الشيخين أيعارجل أعتق أمرا مسلما استفاد  
أنه بكل مضمونه عضو منه من الترخي الفرج بالفرج وأما خص الفرج بالفرج فلا خلاف ذكره قواؤونه  
أو لم يجر منه بالزنا ولا تزد الزدة لأنه لا يعلق فيها وذكر الرجل والمسلم للثالب فلا مفهوم لهما (قائده)  
أعتق النبي ﷺ ثلاثا وستين رقبة بقدر عمره وأعتق عائشة نسما وستين رقبة بقدر عمرها  
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وأعتق عبد الله بن عمر ألفا وأعتق حكيم بن خزام مائة رقبة مطووعة  
بالذهب وأعتق ذوالكراع الجبري في يوم ثمانية آلاف رقبة (قوله أعياص الخ) أي شرط عتقه أن  
يكون العتيق مطلق التصرف فلعن ركن من أركانه الثلاثة وثانيها الصيغة سيد كرها وثالثها العتيق ويضم  
من كلامه أن شرطه أن لا يعلق به ما يمنع بيعه فبر العتيق كره من على تفصيل فيه خلاف ما لا يمنع بيعه كاجرة  
أو مائة وهو عتيق كالمقبول وكاتبه (قوله من مطلق التصرف) ولو كان أحراريا وثبت له الولاء على  
حقيقته ولو سلمنا وهذا إذا أراد العتيق المنجز من نفسه فخرج المطلق والعتق من التبر وسيايان والولد  
بمطلق التصرف فهو تصرف فيه في ذاته وإن توقف على شيء فدخل عتيق المشتري قبل قبضه وعتق الراهن  
الموسر وعتق الوارث الموسر في التركة وعتق الامام من بيت المال وخرج محجور الفليس ونحوه (قوله فلا  
يصح من مبي) خرج الاعتاق عن مبي ولين من كفاية قوله فصحيح (قوله يوسف) أي عن نفسه كما سألنا  
عن غيره بل منه فصحيح ولا من مكاتب لعدم إطلاق تصرفه أيضا ولا من مكره ملك الإعتاق كإكراه الحاكم  
قوله حقائق الانساب بل ولو أنكره معاملة الزكشي رحمه الله ونه بذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت إلا  
بينة فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة [لأن صدقهما الولد المكاف وعند أبي حنيفة يلحق بالمتزوجين  
بما وثقته أمهاتنا لا يلحق من الماء بن وأنوطعنا عياصا مسلم وكافر لا يلحق بهما اتخا [قول المتن الآن  
يكون الخ] اعلم أنه يكفي في هذا الحكم إمكان الوطء في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بالفعل  
(كتاب العتيق)  
[قول المتن العتيق] ملته لغة تدور على معنى السراح والاستقلال ومنه عتيق الفرج إذا طار واستقل  
وشرعاز رفع ملكه الأدبيين عن أدنى مطلقا تقريباً إلى الله تعالى وخرج بمطلق الوقت فانه رفع من  
الرقبة دون المنافع قال ابن درسي وبه العامة قول عتقه وهو خطأ وأما هو أعتقه [قول المتن من  
مطلق التصرف] حل للامام أن يعتق من بيت المال قال الزكشي الأغلب نعم بالصحة

من العتق بشرط العتق عليه واكرهه على العتق من كفارة قتل العمد وشبهه لوجوب الفور فيه بخلاف الخطأ أو ادبهم في الحركونه أهلاً للولاء ليخرج البعض فيها ملكه ببعضه الآخر (قوله ويصح تعليقه) أي من صحيح العبارة وإن لم يكن مطلق التصرف كسفيه وراهن معسر ومفلس وممرئ نسوا علمت الصفة المعلق عليها أولاً ولا يصح الرجوع عن التعلق بالقول ويصح بالفعل كبيع ونحوه وأما تأنيته فلا يمنع من قوته ويظهر التأنيث (قوله وضافته الى جزء) وكذا الى الله تعالى نحو أعتقتك الله وهو كناية (قوله فيحق كله) أن كان المبشر للملك أو هربك بانه لا كوكيل أجنبي فلا يعتق إلا ما اعتقه فقط إن كان ما اعتقه جزءاً من مالها حينما كنصفه والا كان له حق بصفه أو عيئانه أو يده فلا يعتق شيء منه وفي هذا ما شكل وجواب في شرح ههنا للبراجع (قوله وجهان) أحدهما السراية (قوله وصريحه) ولو بغير العربية (قوله على المشتقات من هذه الألفاظ) الثلاثة وأما المصدر فكنايات (قوله نحو أنت حر) أو هو حر أو هذا حر فإن قاله خوف من مكس حتى ظاهر أو كذا يعتق ظاهر أو نحو أفرغ من مكسك وأنت حر وأول من زوجه في طريق تأخيرها حر فإن عبيداً أو أخرى بأسرة فبانت أمته وقال الخطيب لا يقع العتق فيهما بوجه قال شيخنا تقي الدين في حاشيته الجازية تبعاً للرأى ولو قال أنت حر مثل هذا العبد أو مثل هذا عتق الأول فيهما وكذا الثاني في الثانية كما صرحه النووي وأما أنت ابني أو بنتي أو أبني أو ابنتي أو هذه أمي أو بنتي فيعتق ظاهر أو باطن ولو في خوف من مكس بشرط إمكانه حساوان عرف نسبه وقال شيخنا إن أراد بذلك الملاحظة فلا يعتق صريحاً بل هو كناية ومنه يابى ويأتى فيمن اسمها حرة ما مر في الطلاق وهو أنه إن كان اسمها حرة حالئذ لم يعتق إلا أن قصد عتقها أو قبله وهجر وقصد النداء وحده لم يعتق ولا اعتقت (قوله لا يحتاج الى نية) الاكتفاء فيمكن معرفة معنى اللفظ (قوله ويحتاج إليها كناية) ويأتى في اقتراحها بكل اللفظ أو جزؤه متى الطلاق وهو بجزء منه ومنه أنت ونحوه على العتد (قوله وهي الخ) المراد بالخصر فيها ذكرها والافاضا بلها كل ما أنبأ عن فرقة أو زوال ملك (قوله لا ملك لي) أولاد أو لأمر أو لإمارة أو لإمارة أو لأحكام أو لأقدرة (قوله بفتح التاء) ليس قيداً للحن لا يضر وسيأتي (قوله أنت مولاي) أو أنت سيدي أو يابسي وقال السبكي هذه لغو ومن الكناية أنت عتيتك الله أو أعتقتك الله كاص (قوله للطلاق) أو للظهار صريح أو كناية فيها صالح فليس منه ملو قال لعبد أو أمته أنا ملك حر فهو لغو بخلاف نظيره في الطلاق (قوله عتقتك اليك) أو أعتاقتك (قوله ونوى) أي في خبرتك فإن قال خبرتك اليك أو خبرتك في أعتاقتك لم يحتاج الى نية ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق حتى ولا يحتاج الى قبول ولو نوى التملك أو قال ملكتك نفسك عتق إن قبل فوراً فيهما فإن قيده بعوض فيه ما في الخلع فلا كان فاعداً عتق ولزمه قيمته ذكرنا كان أو أتى ولو أوصى له برصية اعتبار القبول بعد الموت (قوله في المجلس) المراد منه الفورية كما في الخلع (قوله على ألف) فلو قال ولي عليك ألف عتق مجازاً كما في الطلاق

[قول المتن ويصح تعليقه] أي قياساً على التدينير [قول المتن في الأصح] مدرك الخلاف وروده من القرآن وعدم تكرره فيه [قوله في غير العتق] أي كالفك من الأسر [قول المتن ولا يحتاج] هو كذلك ولا بد من قصد اللفظ لعناء كتنظيره في الطلاق فلو رأى أمة في الطريق فقال تأخري بأسرة فأذا هي أمت لم يعتق [قوله أيضاً لا يحتاج] هذا شأن الصريح وإنما ذكره توطئة لما بعده نعم قال الزركشي المكره يحتاج في عدم الوقوع الى عدم نية العتق [قول المتن لا ملك] الأحسن نحو لا ملك [قول المتن أنت مولاي] بخلاف أنت سيدي لأنه خطاب تلميح ولا إشعار به بالعتق [قول المتن ونوى] يرجع قوله أو خبرتك [قول المتن عتق في الثلاث] أي كالخلع وأولى لشوف الشارع الى العتق (فرع) قال أعتقتك ولي عليك ألف قبل حتى مجازاً كتنظيره في الطلاق [قول المتن ولو قال بعتك نفسك الخ] ولو قال بعتك نفسك مثلاً

كأصلها (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجابه عتق في الحال ولزمه الألف) في الثلاث (ولو قال بعتك نفسك بألف

وجهان وسواء الوصور وفيه (وصريحه نحو يروا عتق) وكذا أفك رقية في الأصح لوروده في القرآن والثاني هو كناية لاستعماله في غير العتق وظاهر أن المراد الصريح المنتهية على المشتقات من هذه الألفاظ نحو أنت حر أو حرراً أو حررتك أو عتقك أو عتقك أو فكيك الرقية الى آخره (ولا يحتاج الصريح الى نية ويحتاج إليها كناية وهي لا ملك لي عليك لا سلطان) أي لي عليك (لا سبيل) أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (أنت) بفتح التاء (سائبة أنت مولاي) لا شراك بين العتق والعتق (وكذا كل صريح أو كناية للطلاق) أي كناية عنها فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد اعتد أو استعري رحك ونوى العتق إقامه لا ينفذ (وقوله لعبد أنت حرة) ولأمة أنت حر (صريح) ولا أثر للخطأ في التذكير والتأنيث (ولو قال عتقتك اليك أو خبرتك ونوى ففرض العتق اليه فأعتق نفسه في المجلس عتق) وفي الروضة كأصلها الحال بدل المجلس (أو) قال (أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف قبل) في الحال كما في الروضة

(قوله في الحال) مستدرك (قوله ولزمه الألف) أي وإن لم تكن معينة والالزمية قيمته ولو قال إن أعطيتني ألفا فأتى حر لم يشترط الفور كافي الطلاق لأنه لا يملك ولو قال أعتقتك على أن تخدمني وإن لم يقل شهرا مثلا حتى بقيته وإن قال شهرا من الآن حتى بما التزم (قوله نفسك) فإن قال بعتك نصفك صح وسرى (قوله بألف) أي غير معينة كما مر فإن قال بهذه الألف بطل البيع (قوله فيه طريقان) والمعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة (قوله ولو قال لحامل) ولو قبل تمام انفصاله أو انفصل بخدمتها (قوله عتقا) نعم إن كان ذلك في مرض موته وثله في الأم فقط عتقت فقط (قوله لأنه كالجزء منها) فعتقه بالتبعية لها وإن استثناه (قوله ولو أعتقه أي الحمل حتى دونها) أي وإن كان قد فغخت فيه الروح كما سيذكره وانفصل حيا فإن انفصل ميتا ولو بجناية لم يعتق والواجب فيه مافي الأرقاء لا غرة (قوله والحمل لآخر) كوصية أو غيرها كأن باعها خملت عند المشتري ثم ردها فإن الحمل يبقى له لأنه زيادة ولو كان الحمل مضى أو علقه وقال أعتقت مضنتك أو علقتك أو جعلك لم يعتق ولو قال مضى هذه الأمة أو علقها حرة فهو اقرار بانقضاء الولد حرا فإن قال علقته بها في ملكي منى صارت أم ولد أيضا ولا فلا (قوله فأعتق أحدهما) ولو مسلما مع كافر أو عكسه (قوله بقي الباقي لشريكه) ولا يلزم المصير قص حصة شريكه لو قصت قيمتها وللرأد بقدر يملك الجنس فلا كانوا ثلاثة مثلا وأعتق واحدا لزمه قيمة حصص الآخرين ولو أعتق اثنان حصتهما معا وأحدهما مصير لزم المصير حصة شريكه الذي لم يعتق ولو كانا موسرين لزمهما قيمة حصة شريكهما الذي لم يعتق على عدد الرءوس وإن تفاوتا في قدر المالك (قوله والا) بأن كان موسرا بزائد على ما يترك للفلس سواء قدر حصة شريكه أو بعضها وقت الاعتراف سواء كان عليه دين أولا (قوله سري إليه) أي سري إلى ما يسره به من حصة شريكه كلها أو بعضها وإن تعلق به حتى لازم غير استيلاء وغير وقف وغير كتابة كإتيان في الكتابة أنهما لو كاتباه عبدا ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يسر حتى يجر (قوله قيمة ذلك) أي نصيب شريكه وهذا صريح فإنه يلزمه قيمة النصف لانصف القيمة وهو مافي الرءوس وغيره وفي الروضة عكسه وبه قال البلقي وهو نظير ما رجعه في المهري بابه نعم قد يسري ولا قيمة كأن وهب أصل لفرعه بعض عبد ثم أعتق الأصل ما بقي منه فلا يسري إلى ما أعطاه لولده ولا شيء عليه من ماله باع بعض عبدهم حبر على المشتري بالفلس وأعتق الباقي ما بقي له فإنه يسري عليه ولا شيء عليه لأنه صادف ما كان له أن يرجع فيه (قوله وفي قول بأداء القيمة) وعلى هذا ينبغي منع شريكه من التصرف في حصته وللشريك مطالبة المعتق بالقيمة على كل قول فإن لم يطالب طالبه العبد فإن لم يطالب طالبه القاضي وتؤخذ من تركته لومات قبل

صح وسرى إن قلنا الولاء للسيد والافلا يسري قاله البغوي في فتاويه [قول المتن فالمذهب حصة البيع] أي كالكتابة [قول المتن والولاء لسيد] أي كالموت والولاء لسيد [قول المتن ولو قال لحامل الخ] لو كانت المستلفة في مرض الموت والثلث لابني الإلهام فيحتمل عتقها دونها كالموت أعتقت سالما وغائما وكان الأول ثلث ماله [قول المتن حتى دونها] لو انفصل ميتا بجناية بحث الزر كشي عدم عتقه ولا تورث عنه الغرة [قول المتن ولو كانت لرجل الخ] أماني حتى الولد فلا لأنه إذا لم يستمتع الأم وهي في ملك المعتق ففي الأجنبية أول وأمان عكسه فلا خلاف المالك [قول المتن فأعتق أحدهما] أي ولو كافرا والشريك مسلم [قول المتن يوم الاعتراف] أي فإن كان باللفظ فوقته ومثله القول بالوقف وإن قلنا بالأداء فكذا الاعتبار فيه يوم الاعتراف على الأصح [قول المتن وقمع السراية بنفس الاعتراف] وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الحدود وإن كانت القيمة لم تدفع بعد [قول المتن وفي قول بأداء القيمة] ولا ينبغي الإبراء ودليله حديث إن كان موسرا يقوم عليه ثم يعتق ورده بأن هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع [قول المتن وفي قول إن دفعها الخ] وذلك لأن القول الأول يراهي العبد والثاني يراهي الشريك وهذا يراهي الجهتين [قول المتن لم يدفعها] أي بأن أهرس مثلا

البيع ويقت في الحال وعليه أقواله لا يسيد) وقل الربيع قولا أفتته بعض دون بعض أنه لا يصح فيه طريقان (ولو قال لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون حلك عتقا) لأنه كالجزء منها وقوة العتي لم يبطل في الثانية بخلاف البيع فيها كما تقدم (ولو أعتقه) أي الحمل (حتى دونها) ولو أعتقها عتقا بخلاف البيع في المستثنين فيبطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحمل لآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضي حسين أنه لو قال لجاريتته وجعلها مضى أعتقت مضنتك كان لقوا لأن اعتاق مالم ينفخ فيه الروح لا يصح (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتي نصيبه فإن كان مصرا بقي الباقي لشريكه وإلا سري إليه لو ألى ما يسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتراف وقمع السراية بنفس الاعتراف وفي قول بأداء القيمة وفي قول إن دفعها بأن أنها بالاعتاق) وإن لم يدفعها أبان أنه لم يعتق لأصل في ذلك حديث

بلغ من الصدق عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعق عليه العبد والاقتضى منه ما عتق ويقضى للموسر بعض الباقى على  
الموسر بكافى السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد فى الحديث (واستيلاد أحد الشريكين الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب  
شريكه وحسنه من مهر مثل وتجرى الأقوال فى حصول وقت السراية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة حسنة من الولد) وعلى الثاني تجب  
(ولا يسر تدير) من أحدهما نصيبه الى الباقى (ولا يمنع السراية من مستغرق فى الأظهر) لنفوذ تصرف المدين فيما بيده المملوك له والثاني  
يقول هو فى الحقيقة غير موسر (ولو قال لشريكه الموسر أعنت نصيبك فعليك قيمة نصيبى) فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب  
المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب المنكر) ولا يعتق على (٣٥٣) القولين الأخيرين (ولو قال لشريكه

ان أعنت نصيبك فنصيبى  
حر بعد نصيبك فأعتق  
الشريك وهو موسر يسرى  
الى نصيب الأول ان قلنا  
السراية بالاعتاق وعليه  
قيمتها) وفى الروضة وأصلها  
وان قلنا بالتبين فكذلك  
الحكم اذا أدبت القيمة  
وان قلنا بالأداء فنصيب  
المعلق عمن يعتق فيه  
وجهان أحدهما عن الثاني  
عن المعتق وعليه قيمته  
وبنينا على الوجهين فيما اذا  
أعتق أحدهما نصيبه بعد  
اعتاق الأول قبل الأداء  
تفرعا على قوله أحدهما  
يعتق عنه والأصح عن  
الأول وعليه قيمته وقوله  
وهو موسر احترز به عن  
المعسر فلا يسرى عليه وعق  
على المعلق نصيبه (ولو قال)  
لشريكه ان أعنت نصيبك  
(فنصيبى حر قبله فأعتق  
الشريك فان كان المعلق  
موسرا عتق نصيب كل عنه

أدائها قال البلقينى والرضا بذمته كالأداء على القولين الأخيرين (قوله يبلغ من العبد) أى قيمة حصص  
شركائه فيه وفى الحديث مضاف أى من باقى العبد (قوله قيمة عدل) أى لا حيف فيها (قوله) واستيلاد أحد  
الشريكين الموسر يسرى) ولو غير مطلق التصرف نحو مجنون وإن كان لا ينفذ عنه لأن الفعل أقوى (قوله  
من مهر مثل) أى مهر مثل ثيب ان تأخر الانزال عن منيب الحشفة والأفلا وعليه أيضا أرش بكارة ان كانت  
بكرا ان تأخر الانزال عن زوالها أيضا وقال شيخنا مطلقا فراجع (قوله لا تجب الخ) لان عقد الولد حرا على  
الأول وتنزىل استحقاق السراية منزلة حصول الملك على الثالث (قوله وعلى الثاني تجب) وفى انعقاد الولد  
حرا كله أو نصفه وجهان أحدهما الأول وانما وجبت قيمته لتوقف الحكم بحريته على دفع قيمة أم تأمل  
(قوله ولا يمنع السراية دين) أى بلا حجر والافيمع ولو حال وجود الصفة فقط (قوله صدق بيمينه) فان رد  
اليمين على المدعى حلف واستحقاق القيمة ويعتق نصيب المنكر عنه لأن رده اليمين كالإقرار خلافا لبعضهم  
ولا سراية عليه لأنه لم ينشئ عتقا (قوله ويعتق نصيب المدعى) أى عن نفسه وان أخذ القيمة بحلفه فراجع  
وعليه فالولاء فى نصيب كل عن نفسه (قوله ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان كان موسرا (قوله بعد نصيبك)  
وكذا لو أطلق (قوله يسرى الخ) وقدمت السراية على التعليق لأنها أقوى بكونها قهرية (قوله والثاني) هو  
الصحيح على المرجوح (قوله على قوله) أى الأداء (قوله دور لفظى) أى مرجعه الى اللفظ لا حقيقى  
مرجعه الى العقل (قوله والأصح يعتق عن كل نصيبه) هو المعتمد كالقبلىة ويبطل الدور (قوله بكسر  
الحاء) من حيث كونه ضبط المصنف لامن حيث الحكم (قوله بالثنائية) أو بالأفراد لأنه مضاف (قوله بان  
علق الخ) أو فرغا من الصيغة معا (قوله وهما موسران) فان أيسر أحدهما يسرى عليه السكل (قوله لأن  
سبيلها) أى السراية سبيل الاتفاق فوزعت على الروس وهو المعتمد (قوله كفى نظيره فى الشفعة) رد  
بتعليق الأول المذكور بأن الشفعة مراعى فى الأخذ بها فائدة الملك (قوله اعاقه) أى ايجاد العتق منه منجزا

[قول المتن لا تجب قيمة الخ] أى لأننا جعلناها أم ولدنا لا فىكون الوضع فى ملكه [قوله وعلى الثاني الخ] عليه  
هل أفقد جميع أوله حرا أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان [قوله ولا يعتق على القولين الخ] هذا اذا  
حلف المدعى عليه أمالود اليمين خلف المدعى واستحقاق القيمة فقالوا انه لا يعتق أيضا [قوله والأصح  
عن الأول] قضية البناء أن المسئلة المبينة يقع العتق فيها عن المعتق لاعتق المعلق فتدبر والمراد انه يقع عن  
المعتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعى [قوله لأن سبيلها الخ] أى وكان ذلك كالموت نجسا وموقد ألقى  
بعضهم جزءا وآخر جزأين من النجاسة [قول المتن وشرط السراية الخ] برد عليه ما لو وصى له ببعض

(٤٥) - (قلىوبى وعبره) - رابع) والولاء له ما وكذا ان كان موسرا وأبطلنا الدور) وهو الأصح (والا) أى وان صححناه  
(فلا يعتق شئ) لأنه لو عتق نصيبه المهجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المهجز فيلزم من  
القول بعقته عدم عتقه وفياذا كر دور وهو ترتب الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظى ولو قال فى المسئلة فنصيبى حرم عتق نصيبك فأعتقه  
وقلنا السراية بالاعتاق فى وجه يعتق على المهجز جميعه ويلفوذ كمرع لأن المعلق يتأخر عن المعلق عليه والأصح يعتق على كل نصيبه نظر الاعتبار  
المعية المانع للسراية (ولو كان عبدا لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فأعتق الآخرا) بكسر الحاء (نصيبهما) بالثنائية (معا) بأن علة العتق  
بشرط واحد أو وكلا من أعتقهما دفعة وهما موسران (فالقيمة) للنصف الذى سرى اليه العتق (عليهما انصافان على المذهب) لأن سبيلها حيل  
ضمن للتلف بعدد الروس وفى قول من الطريق الثاني اقيمة عليهما على قدر المسكين كفى نظيره فى الشفعة (وشرط السراية اعاقه



بأختياره فلو وورث بعض ولده لم يسر) عنقه عليه الى باقيه (والريض معسر الا في ثلث ماله) فاذا اعتق أحد الشرىكين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج (٣٥٤) من الثلث الا نصيبه فلا سراية عليه (واليت معسر فلو أوصى بعتق نصيبه) من جهه

أومعقلا وكونه باختياره حقيقة كالأشترى بعض قريبه أو تزويلا ليدخل ماله وهب لعبد بعض قريب سيده لأن فعل عبده كفعله ماله وأوصى شخص ببعض قريبه وقبل وارثه بعد موته فانه يسرى أيضا على الميت (قوله ولم يخرج من الثلث الا نصيبه فلا سراية) فان وسع الثلث بعض نصيب شريكه عتق بقتله أو كله عتق كله وفارق كون استيلاده من رأس المال لأنه أقوى وخارج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاده نعم ان كان المستولد أصلا أشريكه سرى اليه قال شيخنا الرملي وهذا في عتق التبرع فلو اعتق المريض عن كفارة عليه بعض رقة بفتيا سرى ولا يتوقف على الثلث لأنها تقع كلها عن كفارته . (فصل) في العتق بالبعضية بمعنى الأصلية والفرعية (قوله أهل تبرع) المراد به الحر الكامل أخذا مما سيأتي ليخرج المكاتب وكذا البعض قاله شيخنا الرملي ونوزع بأن المنع في البعض لكونه ليس أهلا للولاء لا لضعف ملكه ولذلك تعتق أم ولده عنه بعد موته لا تقطاع الرق بعونه مع وجود شائبة الحرية فيه (قوله أصله أو فرعه) أي من النسب فيهما ولو حلا أو اختلفا ديناً أو منفياً بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق حلقها وفهم من كلام المصنف أن الملك مقدم على العتق على المذهب قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق فراجع (قوله ولا يشتري لطفل) ومثله المجنون والصفيه (قوله قريبه) سواء كله أو جزؤه لأنه يعتق عليه (قوله ولو وهبه الخ) أي لو حصل له ملكه بلا عوض (قوله قريبه) أي كل قريبه أما جزء قريبه فيمتنع قبوله مطلقاً ولا يصح لضرره لأنه يسرى ويغرم القيمة (قوله كاسياً) المراد أنه لا تلزمه نفقته (قوله فعلى الولي قبوله) فان لم يقبل في هذه والتي بعدها قبل الحاكم فان لم يقبل فله أن يقبل بعد كاله في الوصية (قوله في بيت المال) تبرعاً في المسلم وقرضاً في الكافر على المعتمد كاذ كره في أحد وضعين (قوله حرم القبول) ولا يصح (قوله وقيل من رأس المال) هو المعتمد (قوله ولا يرث) أي حيث قلنا يعتق من الثلث أخذاً من العلة بخلاف ما إذا عتق ابنه فأت وقبل الوصية أخوه عتق الشخص على الميت وسرى الى باقيه ان وفي به الثلث .

(فصل : اذا ملك الخ) [قول المتن اذا ملك الخ] اقضت عبارته حصول الملك أولاً ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو اسحق يحصلان معا واستشكل في المطلب الأول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا يملك القريب الحر في القهر وقيل العتق مقرب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أبي اسحق وفي آخر النهاية جواز الشراء ذرية إلى تخليصه من الرق وقال النزالي المختار أن من اشترى قريبه اندفع ملكه بالعتق لأنه حصل ثم انقطع قال الزركشي وهو قضية قولهم بعدم وجوب انقصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد للسيد [قول المتن أو فرعه] لو كان منفياً بلعان ففيه وجهان فلو استحلقت بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق . (فرع) لو وكله في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) في فتاوى القاضي لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق قال البغوي ويحتمل أن يحكم بعتقه . (فرع) اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحل يعتق فلو اطاع على عيب امتنع الرد فيما يظهر [قول المتن فان كان كاسياً] ولسكن وهبه بعضه امتنع القبول لتحذور السراية [قول المتن ونفقته في بيت المال] أي ان كان مسلماً فان كان كافراً فكذلك لكن قرضاً [قول المتن من ثلثه] علل بأنه دخل في ملكه وخروج بلا مقابل ثم على هذا لا يرث ثلاثاً يجمع بين الوصية والارث وعلى مقابله يرث (فرع) حاول الزركشي ان يكون من هذا القبيل مأملاً بمعاوضة غير محضه كالصدق وعوض الخلع [قول المتن ولا يرث] هو عائد الى الصورتين

[قوله

(القبول ونفقته في بيت المال أو وسراً حرم) القبول ثلاثاً يتضرر الصبي بالانفاق عليه

(ولو ملك في مرض موته قريبه بلا عوض) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من ثلثه وقيل من رأس المال) لحصوله بلا مقابل وعبر فيه في الروضة بالأصح أخذاً من قول الرافعي إنه أولى بالترجيح (أو بعوض بلا محالبة فن ثلثه) يعتق (ولا يرث)

لأن عتقه من التثنية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه دين قليل لا يصح القراء) لأنه لا يترتب عليه العتق (والأصح عتق) لا لا  
 خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحاياة قدرها كهيئة) فتكون من الثلث وقيل من رأس المال كما قدم (والباقي  
 من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيده فقبل وقبلنا يستقل به) أي بالقبول وهو الأصح المذكور في باب معاملات العبيد (عتق وسرى يوهب  
 سيده قيمة باقية) لأن الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وفيها  
 كاصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تصحيحه وحكاية الأول وجهان الوسيط وفرض المسئلة فيها إذا لم يتعلق بالسيد لزوم النفقة انتهى  
 والأول جزم به بغوى في التهذيب هنا وشيخه القاضي الحسين في كتاب القبط (٣٥٥) (فصل) إذا (اعتق في مرض موهبه

عبد لا يملك غيره عتق  
 ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر  
 من الثلث كما قدم في كتاب  
 الوصايا (فان كان عليه دين  
 مستغرق لم يعتق شي منه)  
 لأن العتق وصية والدين  
 مقدم عليها (ولو اعتق ثلاثة  
 لا يملك غيرهم قيمتهم سواء)  
 دفعة كقوله أعتقكم  
 (عتق أحدهم بقرعة وكذا  
 لو قال أعتقت ثلثكم أو  
 ثلثكم حر ولو قال أعتقت  
 ثلث كل عبد منكم  
 (أفرع) بينهم لأن اعتاق  
 بعض العبد كاعتاق كله  
 فيكون كالو قال أعتقكم  
 (وقبل يعتق من كل ثلثه)  
 فقط فلا أفرع (والقرعة  
 أن يؤخذ ثلاث رقاع  
 متساوية يكتب في ثنتين  
 منها (رق وفي واحدة عتق  
 وتدرج في بنادق كالسبق)  
 في باب القسمة (وتخرج  
 واحدة باسم أحدهم فان  
 خرج العتق عتق ورق  
 الآخرا) بفتح الخاء (أو  
 الرق ورق وأخرجت أخرى

من رأس المال وهو الأصح في الأولى فيرت (قوله لأن عتقه من التثنية ولا يجمع بينها وبين الارث)  
 أي لا يلزم الدور المعبر عنه بقولهم لأنه لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لعذر إجازته لتوقفها  
 على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر (قوله دين مستغرق)  
 هو في بعض النسخ ولا حاجة اليه (قوله بل يباع للدين) ان لم يسقط بإبراء أو غير مو لا يعتق كله أو بعضه بحسب  
 المال أو ما أبازه الوارث (قوله أو بمحاياة) أي من البائع له (قوله وقيل من رأس المال) تقدم أنه المعتمد  
 (قوله لعبد) أي غير مكاتب ولا مبعض لأن المكاتب له ملك فإذا قبل بعض سيده لا يعتق على سيده وإن  
 عجز بعد ذلك ولو تهبجز السيد والمبعض في نوبته لا يعتق وفي نوبته سيده كالقن وإن لم تكن مهابة فنيا  
 يقابل الرق كالقن (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله وسرى) هو مرجوح وعدم السراية المذكور عن  
 الروضة هو المعتمد (قوله لزوم النفقة) أي فان لزمه لم يصح القبول جزما وإن أفذه السيد فيه كما قاله شيخنا  
 (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (قوله إذا أعتق) أي تبرعا لا عن نذر وقع في محنته ولا  
 عن كفرارة ولا اعتق كله عنهما وسرى لو عتق جزؤه كاسر (قوله عتق ثلثه) أي ان تأخر موته عن موت  
 سيده والامات رقيقا كله على المعتمد من أوجه ثلاثة (قوله مستغرق) فان لم يستغرق عتق ثلث ما يبق  
 بعده ما لم تجز الوارث ولو سقط الدين بإبراء فكالم لم يكن دين (قوله عتق أحدهم بقرعة) أي تبين عتقه بها وإن  
 كان مات قبل القرعة ويتبعه كسبها وكان ويرث عنه وليس من القرعة ما لو قيل ان طار غراب مثلا فقلان  
 حر أو ان وضع صبي يده على رأسه فهو حر ونحو ذلك (قوله لأن اعتاق الخ) هذا اذا كان في الحياة فان قال بعد  
 موتي تبين الوجه الثاني لأنه لا سراية بعد الموت (قوله ثلاث رقاع) قال شيخنا الرمي ويجوز رقعتان وتعدادان  
 خرج الرق أولا (قوله ويجوز الخ) قال القاضي وهو أولى وأصوب من الأول لعدم تعقد الإخراج فيه ولأنه  
 أقرب إلى فصل الأمر (قوله على الحرية) أو على الرق والأول أولى لما سر (قوله بسهمي رق وسهم عتق)

[قوله لأنه الخ] عبارة غيره لأنه عقد عتاقة فإذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل [قوله فتكون الخ] هذا  
 يعرف أن المراد المجاب له لا منه وإقائه علم [قوله كالارث] أي كارت البعض من أصله وأفرعه السابق قبيل الفصل  
 (فصل : أعتق الخ) [قول الملقن عتق ثلثه] لو مات قبل موت الموصى فهل يموت كله رقيقا أو حرا أو ثلثه  
 حرا أوجه أهمها عند السيد لا في الأول لأن ما يعتق يجب أن يبق للورثة مثله وقلنا في الوصايا عن ابن الاستاذ  
 تصحيح الثاني وقال في البحر ان الثالث هو ظاهر المذهب [قول الملقن يكتب في ثنتين الخ] لأن الرق ضعف  
 الحرية ثم قبل هذا واجب وقيل احتياط فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفى ثم ان خرجت التي  
 للحرية ففضل الأمر والا احتياج إلى ادراج القرعة في البندقة ثانيا قال الامام والأوجه أنه احتياط [قول  
 الملقن ويجوز] فيه اشعار بأن الكيفية الأولى أولى لكن موقوف القاضي والامام وغيرها الثانية لأن

باسم آخر) فان خرج العتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق عتق الثالث (ويجوز أن تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة على  
 الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقة) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحداثة وآخر ثلثاه أفرع) بينهم (بسهمي رق وسهم  
 عتق) فيكتب في رقعتين رقة وفي واحدة عتق إلى آخر ما تقدم (فان خرج العتق لذي الماتين عتق ورقة) أي الباقيان (أول ثالث عتق  
 ثلثاه) ورق باقية والآخرا أول الأول عتق (ثم يفرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق) في رقعتين (فمن خرج) العتق على اسمه منهما (ثم منه  
 الثلث) فان كان لها الماتين عتق نصفه أو ثلثا عتق ثلثه ورق الباقي والآخرا وان كتب في الرقاع أسماؤهم فان خرج على الحرية اسم  
 في المائة عتق وتم الثلث بمن خرج اسمه بعده إلى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء



(كسنة قيمتهم سواء حلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين منهم جزء وصنع كاسبق في الثلاثة المتساوية القيمة (لأن القيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) وأخرج عنهم كما قسم وفي عتق الاثنين ان خرج رافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابله لثبته قبله في جميع الأجزاء ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يجزون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فمن خرج له سهم العتق عتق (٣٥٦) ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رقّة الآخرا ثم أقرع بينهما) أى

أو بكتابة الأسماء كما مر وسيدكره (قوله كسنة قيمتهم سواء) أو قيمة ثلاثة منهم مائة مائة وثلاثة خسون خسون فيضم خسيس الى نفيس (قوله ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة) أى بحيث تكون ثلاثة أجزاء كل جزء قدر الثلث قيمة وعددا معا فلا يتأتى ما في الروضة من تشبهه بالسة المذكورة للاستواء في العدد دون القيمة لأنه باعتبار قطع النظر عن القيمة كأن المصنف قطع النظر عن العدد (قوله كما صرح به في التهذيب) ودل عليه كلام الشيخين وبه رد على من أبى الاثنين على ما لما ورد فيهما إذا خرجت لهما ماله يعنى من كل سدسه أو يقرع ثانيا الى غير ذلك (قوله وثلث الثاني) أى الذى يخرج اسمه ثانيا (قوله فى استحباب) هو المعتمد (تنبه) لواعق عبيدا مرتبا قدم الأول فالأول الى تمام الثلث ولا إقراع (قوله من يوم الاعتاق) أى وقته وهو متعلق بقوله عتقوا وبقوله لهم كسبهم وبين فساد تصرف الوارث فيهم ولو وقفا وتزوجا ويقين أن عليهم تمام حصة نحوزنا وكالكسب الولد وأرض الجناية وفارق ما هنا كسب الموصى بعته بعده ثم قبل عتقه لأنه ملك لوارث قبله (قوله ولا يرجع الوارث بما أعتق) وهم لا يرجعون عليه بخدمتهم ان خدموا بغير استخدامهم والارجعوا عليه (قوله فيما اذا عتق من الثلاثة واحد) قيد بهذا المثال لأجل قول المصنف عبد آخر والافالحكم لا يتقيد بذلك لكن فالو عتق أو لا عبد وبعض عبيد مظهر مال هل يكمل بقية العبد من غير قرعة أو يقرع بينهما وبين غيره والذي مال اليه شيخنا الأول حذر من زيادة التشقيص (قوله قوم يوم الموت) ان لم تزد قيمته على وقت الاعتاق لأن المعتبر أقل قيمة من وقت الاعتاق الى وقت قبض الوارث التركة (قوله ضعف ما عتق) لأنه اذا سقط من كسبه خمسة وعشرون بقي منه خمسة وسبعون وهي مع قيمة العبيد الثلاثة ثلثا منه وخمسة وسبعون ثلثاها مائتان وخسون للورثة وثلثها مائة وخمسة وعشرون

الاخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى الفصل الأمر [قوله فقوله الخ] اعلم أن الزر كشى اعترض المتن بأن المثال غير مطابق من جهة أن الستة لمائات صحيح فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وان أمكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذي سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تصحيح لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين [قوله لثبته] يرجع لقول المتن وان كانوا فوق ثلاثة الخ [قوله بين الاثنين] يرجع لقول المتن للاثنين [قوله المتن أظهرهما الأول] لأنه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضى الله عنه [قول المتن فى استحباب] أى لأن المقصود حاصل بكل ووجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد [قول المتن عتقوا] أى بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمة لا تنبأ في الحرية بطل نكاحها [قول المتن ولا يرجع الوارث الخ] أى كالأعتاق من ظن أنها زوجته ثم بان فساد النكاح وكالاتفاق على المشتري شراء فاسدا بخلاف ما أفتى على المبتوتة بنية الحل ثم تبين عدم

بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) ويخرج على الطرية رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني قلت) كما قال الرافعي في الشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل إيجاب) قال في الروضة كأن أصلها وهو مقتضى كلام الأكثرين والأصل في القرعة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غديرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوى الأثلاث في القيمة (واذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم

الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أعتق عليهم) ادلا موجب للرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما اذا عتق من ثلاثة واحد (فصل) (أقرع) بين الباقيين فمن خرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة حكم بعته من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذوله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لأنه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (وان خرجت) القرعة (له) أى لكاسب (عتق) وهو ويظهر مع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخسون ضعف ما عتق وذكر في المحرر

طريقة بالجبر والمقابلة فقال ويستخرج ذلك بطريق الجبر بأن يقال عتق من الثاني شيء وتبعه (٣٥٧) من الكسب ثم غير محسوب

من الثالث حتى لو ارت  
ثلاثة سوى شيئين  
تعدل مثل ما اعتقناه وهو  
مائة وشئ فثلاثة مائتين  
وثنان وذلك يقابل ثمانية  
سوى شيئين فتجبر وتقابل  
فمائتان وأربعة أشياء  
تقابل ثلثمائة تسقط المائتين  
بالمائتين فيبقى أربعة أشياء  
في مقابلة مائة فالثاني خمسة  
وعشرون فعلنا أن الذي  
عتق من العبد تبعه وهو تبعه  
من الكسب تبعه غير  
محسوب من الثالث.

(فصل : في الولاء (من  
عتق عليه رقيق باعته أو  
كتابة وتديروا سقلا ودقراة  
وسراية فولأؤله) أما بالاعتق  
فحديث الشيخين إنما الولاء  
لمن أعتق وأما بغيره فبالقياس  
عليه (ثم لمصبت) الأقرب  
فالأقرب لحديث الولاء لغة  
كلهمة النسب رواه ابن  
حبان وابن خزيمة والحاكم  
وقال صحيح الاسناد يقترب  
على الولاء الارت فقد صرح  
به في المحرر (ولا ترت  
امرأة بولاء الامن عتيقها  
وأولاد موعقائه) وقد تقدم  
ذلك في كتاب الفرائض  
(فان عتق عليها أبوها ثم أعتق  
عدا فمات بعد موت الأب  
بلاوارث فله البنت) لأنه  
عتق عتيقها (والولاء لأعلى  
العصبات) كابن المعتق مع  
ابن ابنه (ومن سه رق فلا  
ولاء عليه إلا لعق ومصبت)  
فلا ولا عليه لعق أحسن أصوله ومصورته أن تلد رقيقة رقيقا من رقيق أو سر وأعتق أولادها أو أمه (ولو نكح عبد محقة

لعتق (قوله طريقة بالجبر والمقابلة) وهي أن يقال عتق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه شيء مثله  
يبنى للورثة ثلاثمائة الا شيئين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشئ ومائة مائتان وشيئان وذلك يعدل  
ثلثمائة الا شيئين فتجبر وتقابل فمائتان وأربعة أشياء تعدل ثلاثمائة تسقط منها المائتين يبقى مائة  
تعدل أربعة أشياء فالثاني خمسة وعشرون فلم أن الذي عتق من العبد تبعه وهو تبعه ربيع كسبه .  
(فصل : في الولاء) وهو بالمد وفتح الواو لغة القرابة مأخوذ من الموالاتة وهي المعاونة والمقاربة وشرعا  
عصوبة سبها نعمة المعتق على رقيق أو يقال سبها زوال الملك عن رقيق بالحرية (قوله من عتق عليه  
رقيق) المراد من وقع عنه عتق رقيق وإن اختلفا دينا أن لم يرثة سواء من نفسه أو من غيره بوكالة أو ولاية  
أو من أجنبي بأذنه بعوض أو دونه أو بغير أذنه ومصححناه كافي أصل الروضة وهو المعتمد خلافا للخطيب في  
جعل ولأئله المال كخرج بذلك من أقر بجرته واشترأه فانه يعتق ولأؤه موقوف ومن طرأ له الرق بمد  
ولأئه كعتق كافر التحق بدار الحرب واسترق ثم ملكه غريمه الأول وأعنته فولأؤه في هذا للثاني  
لأن الأول ولا بينهما ومنعوا عتق الامام عبد يتي المال فولأؤه للمسلمين لاله (قوله ثم لمصبت) أي من حيث  
الارتب لانه انتقل لانه ثابت لهم ولو في حياة المعتق على الراجح والولاء لأعلى العصبات فالو خلف المعتق  
ابن فولأؤه لهما فلومات أحدهما من ابن فولأؤه لعمه وان كان هو الوارث لأبيه فلومات الآخر عن نسعة  
بنين فولأؤه بينهم على العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أباعته فلا سلك الولاء على الآخر ولو أعتق أجنبي  
أختين فاشترى أباهما يعتق عليهما فليس لاحداهما ولأؤه على الآخر ولو أعتق كافر مسلما وله ابنان مسلم  
وكافر فان مات العتيق في حياة معتقه فيرانه لبيت المال أو بعد موته فولأؤه للمسلم فقط فان أسلم الآخر قبل  
موته فولأؤه لهما (قوله لغة) بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة  
بعيد (قوله ويترتب على الولاء الارت) هو إشارة لمراد بالترتيب في كلام المصنف كأمير وكالارت ولاية  
الترويج بحمل اليد وصلاة الجنائز فمضى أربعة أحكام (قوله بلاوارث) للعبد والأب (قوله فله البنت)  
ان لم يكن لبيت عصبه نسب كأخ أو ابن هم والأفاله له ولا شيء لها وقد غلط في هذه المسئلة أربعة مائة فاض غير  
المنقصة لكن صور بعضهم مسئلة القضاء بغير هذه كأمير في الفرائض (قوله ولو نكح عبد محقة) بفتح التاء  
(فصل : من عتق عليه رقيق الخ) [قول المتن باعته] منه شراء العبد نفسه نعم أورد ما لو أقر بحرية  
عبد ثم اشتراه فانه يعتق ويكون الولاء موقفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين  
والاختلاف فيه (فرع) أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه آخر وأعتقه حكى ابن  
القطان والدارمي ثلاثة أوجه للأول للثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان إنه قول الشافعي ومالك  
[قول المتن ثم لمصبت] اعلم أن الذي ينتقل اليه الميراث به لا نفسه كالنفس سواء قال المتولي ووجه ذلك أن  
ثبوت الولاء للمعتق إنما هو لما له عليه من النعمة وهي ليست لو رثته حتى يثبت لهم ولأؤه (فتبينه) قوله ثم لمصبت  
يقضى أنه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارت المسلم من العتيق المسلم في حياة المعتق الكافر  
[قول المتن ولا ترت امرأة] لأنها ليست بعصبة ومن ثم تعلم أن المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه [قول المتن  
الامن عتيقها] أي لا حديث وأما أولاده وعقائده فلا نعمة العتيق سرت اليهم تبعاً [قول المتن بلاوارث] من  
جهة هذا الوارث المنفي عصبه الأب ولو بعدت فانها مقدمة على البنت وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أربعة مائة  
قاض حيث قالوا ان البنت هي الوارثة وغفوا عن كون المقدم المعتق ثم عصبته ثم عتق المعتق وصورها الامام  
بأنه وأختا اشتريا أباهما فعتق ثم أعتق عدا ومات بعد موت الأب فليارت لا لاخ [قوله لأنه عتيق عتيقها]  
لأنها بنت معتقه [قول المتن ومن سه رق] أي فعتق فلا ولا عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال  
الولاء على أولاد العتيق وأحفاده واستثنى الرافعي معها من أبوه حوال الأصل فلا يثبت عليه الولاء لحوالي  
أمه [قوله فلا ولا عليه] وذلك لأن نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تتناول به حال  
فلا ولا عليه لعق أحسن أصوله ومصورته أن تلد رقيقة رقيقا من رقيق أو سر وأعتق أولادها أو أمه (ولو نكح عبد محقة

كانت برهانه لا تملأ الأم لأنه عتق بنتها (فان اعتق الأب ابجر) الولاء (الى مواليه ولومات الابرفيقا وعتق الجد ابجر الى مواليه قلن  
اعتق الجد ابجر فبقا ابجر) (٣٥٨) الى مواليه ايضا (فان اعتق الأب بعد ما ابجر) من موالى الجد (الى مواليه وقيل) لا ينجر

الى موالى الجد بل (يقى  
لمولى الأم حتى يموت الأب  
فيمتجر الى موالى الجد ولو  
ملك هذا الولد ابجر ولا  
اخوته لايه) من موالى الأم  
(ايه وكذا ولادة نفسه في  
الأصح) كالمو اعتق الأب  
غيره ثم سقط وصير كمر  
لاولاد عليه (قلت) كالمو  
الرافى في المشرح (الأصح  
للمنصوص لا يجره وانه  
أصل) لأنه لا يمكن أن يكون  
له على نفسه ولادة.

(كتاب التديير)

هو تعليق عتق بالموت  
الذى هو دبر الحياة  
(صريحه أنت حر بعد  
موتى أو اذا مت أو متى مت  
فأنت حر أو اعتقتك بعد  
موتى وكذا دبر ترك أو أنت  
مدبر على المذهب المنصوص  
لاشتمار في معناه وفي قول  
من طريق ثان مخرج من  
الكتابة هو كناية لخلوه  
عن لفظ العتق والحرية  
(ويصح بكناية عتق مع  
نية تكتيل سبيلك بعد  
موتى) بنية العتق (ويجوز)  
التديير (مقبدا كان  
مت في هذا الشهر أو المرض  
فأنت حر) فان مات على  
الصفة المذكورة عتق والا  
فلا (ومطلقا كان دخلت)  
المدار (فأنت حر بعد موتى)

أى حقيقة تغيره فولاد أولاد لمعتق أبيهم وخرج بالبعد الحر فأولادهم منها أحرار أصالة لا ولا عليهم لأحد وان  
طرا لأبويه مرقى ثم عتقوا على الرجوع وخرج بالعتق الحرة إذا نكحها العبد فأولادهم منها أحرار لا ولا عليهم  
لأحد وانما مرققا فإذا عتق بنت الولد لمواليه (قوله ابجر الولاء الى مواليه) ولا يعود الى موالى الأم وإن عدم  
موتى الأب بل هو ليت المال على الرجوع (قوله حر ولا اخوته لايه) ولومع أمه (قوله لا يجره) بل يبقى  
لموالى أمه قال شيخنا شيخنا عمير قولى هذا الوفاة اخوته ورثهم موالى أمه لأن لهم الولاء على هذا الولد الذى له  
الولاء على اخوته عتق أبيه (قوله لأنه لا يمكن الخ) ولهذا إذا اشترى العبد نفسه من سيده أو كاتبه سيده  
وعتق بأداء الثمن أو التجرد كان ولادته لسيده لأن نفسه كمال عامر (كتاب التديير)  
هو لغة النظر في العواقب وشرعا ما ذكره (قوله بالموت الذى هو دبر الحياة) أى فسمى تدييرا لذلك وقيل سمي  
به لأن السيد بر أمر نفسه في الدنيا باستخداه وفي الآخرة بعقته ورد ما رافى بأن التديير فى الأمور مأخوذ  
من لفظ البر وعورض بأنه مأخوذ من النظر فى العواقب كما سركان معروف فى الجاهلية فأقره الشرع وأشر  
بقوله بالموت الى أنه ليس وصية كسبائى والمراد موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده كما يأتى (قوله  
أنت حر) وكذا عضوه نحو بذلك حرة أو رجلك أو رأسك ويكون مدبرا جيعه على المعتد خلافا للخطيب  
لأن كل تصرف قبل التطبيق فصح اضافته الى بعض محله وهل هو من السراية أو من التصير ببعض عن  
الكل ويظهر الثانى كبر شذالیه ما بعده وأما الجزء الشائع فالمدبر ما ذكره فقط نحو نصفك أو رجلك  
فان قال بضعك صح ويرجع لما يبعنه هو أو وارثه ولا يضر المحن بكسر التاء فى مذكر أو عكسه أو فتح  
الكاف فى مؤنث أو عكسه (قوله مخرج من الكتابة) وسيأتى مع الفرق بينهما فان التديير مشهور فى  
معناه والكتابة لا يعرفها الا لغراس (قوله ويصح بكناية عتق) وكذا صريح وقف نحو حبستك بعد  
موتى (قوله مقيدا) أى يمكن لا ينحو ألف سنة فانه لا يصح وكذا الوفاة بشئ وزال قبل موته كقوله اذا مت  
فى هذا الشهر فأنت حر فإذا مضى الشهر قبل موته زال التديير (فرع) لو قال لعبد ان قرأت القرآن فأتى  
فأنت حر فقرأ شيئا من القرآن ثم مات السيد عتق بموته وكذا ان قال ان قرأت القرآن بالهمز فان ذكر  
القرآن بنهر مخرج لم يعتق الا ان قرأ جيعه قبل موته كذا قلته البغوى عن الامام الشافعى فراجع (قوله  
ويشترط الدخول) لا الفورية وهذه الصورة من التديير كمال مما تقدم (قوله ثم دخلت الخ) وهذه  
الصورة والى بعدها ليست من التديير بل مما من تعليق العتق بصفة (قوله وهو على التراخي) أى لا تشترط

[قول المتن فان اعتق الجد] أى أبو الأب [قول المتن وقيل ببقى الخ] هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما أو سلم  
الجد والأب كافر وله أطفال هل يحكم باسلامهم أم لا [قوله ثم يسقط] هذا الوجه زيه الامام بأن الولاء اذا ثبت  
لا يسقط [قول المتن قلت الأصح الخ] لو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الأم خاصة فهل يرثونهم من  
حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذى له الولاء على اخوته من حيث اعتناق الأب الظاهر نعم فليتا مل [قوله  
لأنه لا يمكن الخ] أى فيبقى لموالى أمه (كتاب التديير الخ) [قول المتن أنت حر] لو قال نحو أنت حر كان  
أحسن [قوله من الكتابة] أى فيما لو قال كاتبتك على كذا ولم يقل فاذا أدت فأنت حر والمذهب تقرير  
النصين والفرق أن الكتابة تحتل المراسلة والخارجة بخلاف التديير [قول المتن ومعلقا] قال الزركشى  
لأنه إملاوية أو عتق على صفة وكل منهما يقبل التطبيق [قول المتن ثم دخلت] لو أتى بالواو بدل ثم فنقلا  
عن البغوى اشتراط الدخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشى خلافه وقال ان هذا وجه أشار فى التهمة  
الى أنه مفرغ على أن الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزما فى نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقدم  
والتأخر وأن هذا وجه مفرغ على ما قاله [قول المتن وهو على التراخي] أى فى كل من الصورتين

[قول]

فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد (فى حصول العتق) وهو على التراخي

حصول العتق (فان قال ان مت ثم دخلت) المدار (فأنت حر) يشترط دخول بعد الموت (فى حصول العتق) وهو على التراخي

وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذامت ومضى شهر فانت حر" فلو ارث استخداما في الشهر لا يبعه) حتى الميت (ولو قال ان شئت فانت مدبر لو انت حر بعد موتك ان شئت اشترطت المشيئة متصلة) أي على الفور (فان قال متي شئت) بدل ان شئت (فقد راعى) وتضمنت المشيئة في الصورتين قبل موت السيد (ولو قال لا بعدهما اذامتا فانت حر لم يمتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تدير والصحيح للاتعلق بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفي موتهما مرتبا قبل لا تدير والصحيح أنه بموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب الميت (٣٥٩) لا يكون مدبرا (ولا يصح تدير مكره

ومجنون وصبي لا يميز وكذا يميز في الأظهر) والثاني قال لا نصيب فيه (ويصح من سفيه) أي محجور عليه بسفه لصحة عبارته (وكافر أصلي) حر بي أو ذمي (وتدير المرتد يني على اقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الأظهر إن أسلم بان محته وان مات مرتدا بان فساده (ولو دبر مارتد لم يبطل) تديره (على المذهب) والطريق الثاني يبطل والثالث يني على اقوال ملكه ان يني لم يبطل أو زال بطل أو وقف وقف ووجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذامات السيد مرتدا ووجه الطريق الثاني بأنه لو بقي التدير لتفد العتق به من الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للورثة ومال المرتد في لا ارث ودفع بأن الشرط سلامة الثلثين للمستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارث المدبر لم

فيه الفورية فتجوز ولو عبر بالفاء اشترط الفورية ولو عبر بالواو جاز الدخول قبله وبعده مع الفور وبعده فان أراد شيئا اتبع قاله الأسنوي واعتمد شيخنا الرملي تباللشيخين اشترط الترتيب فيها مثل ثم الان أراد القبلية (قوله) وليس للوارث بيعه) ولا غيره مما يزيل الملك ومال شيخنا الزياي الى منع وطئها وان لم تحبل حسما للباب كالمرونة نعم ان أسره الوارث بالدخول فاستنع جازله يبعه قطعا وليس له رهنه لعدم فائده وليس له تنجيز عتقه ان خرج من الثلث لما فيه من ابطال الولاء للميت وهو مقصوده وعلى هذا ليس له تنجيز ما يخرج من الثلث مطلقا والأولى للوارث في غير ما يخرج منه الاجازة لا التنجيز فتأمل (قوله) وله كسبه) ولو باجارة رهن تبطل بدخوله هو محتمل فان لم تبطل عتق مسلوب المنفعة مدتها والأجرة للوارث وان بطلت ملك منفعة نفسه وقياس أم الولد البطلان وما ذكرهنا يخرج في المسئلة بعدها (قوله ان شئت) فان لم يخاطب فهو مثل متي ولا عبرة بعدم المشيئة بعد وجودها ولا عكسه اذ اشترطنا الفور (قوله قبل موت السيد) ما لم يصرح بأنها بعده (قوله والصحيح لا) هو المعتمد فيهما (قوله يصير نصيب الآخر مدبرا) فله بيعه ويبطل تديره (قوله ونصيب الميت لا يكون مدبرا) بل باق على تعليقه وليس للوارث تصرف فيه فاذا مات الثاني عتق وليس تدير أو في الخطيب ان عتق نصيب الميت الثاني بالتدير (قوله ومجنون) أي حال جنونه فلا يضر طروه (قوله والثاني الخ) ورد بالفاء عبارته (قوله ويصح من سفيه) ولولى ابطاله بالبيع اذ ارآه مصلحة ويصح من محجور فلس ومن مبعوض لامن مكاتب ولو باذن سيده كاقتم (قوله لم يبطل) وان التحق بدار الحرب (قوله ولو ارث المدبر لم يبطل تديره) ولا يرق لوسي لبقائه على ملك سيده فلو مات سيده جاز رقه ان كان عتيق ذمي لان كان عتيق مسلم (قوله ولحر بي حل مدبره لدار الحرب) وكذا أم ولده ومكاتبه كتابة فاسدة (قوله بخلاف مكاتبه) أي كتابة صحيحة وبخلاف المنقول من دين الى آخر وبخلاف المرتد بعد تديره أو كتابته فليس له جلهم وصورته في المرتد أن يسلم ثم يرتد بعد ما ذكر (قوله ويبيع عليه) هو من عطف السبب لأن بيعه نقض ولا يحتاج الى نقض قبله (قوله بالقول) لوجه على البيع

[قول المتن وليس للوارث] أي وان كان مورثه كان له الابطال ونظيره الوصية [قول المتن يبعه] لو نجز عتقه فالظاهر النفوذ [قول المتن متصلة] لأنه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضي جوابا وكفى نظيره من الطلاق [قوله قبل موت السيد] انظر ما لفرق بين هذا وبين ما لو قال اذامت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت [قول المتن ولو قال الخ] أي قال كل منهما الصيغة المذكورة [قوله والثاني قال الخ] عبارة غيره وذلك لأن الحجر لمصلحته والمصلحة هنا في جوارحه لأنه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الفارقي وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العقود فانه يبطل بالسفيه هم الخلاف جار في وصيته واعلم أن تعليق الصبي باطل قطعا والخلاف جار هنا وان قلنا هو تعليق لأنه في معنى الوصية من حيث اضافته لمبايعة الموت [قول المتن على المذهب] لأنها لا تؤثر في العقود الماضية [قول المتن ولحر بي] صورته أن يكون قد دخل دارنا بأمان [قول المتن نقض ويبيع] لو بيع من أول

يبطل) تديره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولحر بي حل مدبره) الكافر الكائن في دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان لكافر عبد مسلم فديره نقض) تديره أي أبطل (ويبيع عليه) لأنه مأثور بإزالة الملك عنه وهي لا تحصل بالتدير كاذكره الرافعي في الشرح في كتابة الذمي في أثناء تعليل ولم يذكر المسئلة هنا ولا هي في الروضة (ولو دبر كافر كافرا فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدير) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به الآتي (نزع) العبد (من يد سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف كسبه اليه) أي الى سيده وهو باق على تديره لا يباع (وفي قول يباع) عليه ويبطل التدير دفعا لاذلاله ورجع الأول

بتوقع الحرية ولو رجح السيد التدبير بالقول وجوز فالرجوع به بيع عليه جزا وظاهر أن البيع عليه حيث لم يزل ملكه بيع أو غيره (و) أي السيد (بيع المدبر) لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من الأنصار رواء الشيخان (والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية) للعبد بعتقه (فلو باعه) السيد (ثم ملكه لم يعد) (٣٩٠) التدبير على المذهب) وفي قول على قول التعليق يعود على قول عودا لحدث

كان أولى كذا ذكره بعده ولعل الحامل للشارح على ذلك لفظ الرجوع دون لفظ الإزالة (قوله بتوقع الحرية) التي ينظر في الشرع لها بتوقع الولاء للسيدة كافي المنهج (قوله أي للسيد) بنفسه أو بولي في السفيه (قوله بيع المدبر) أوهبته أو نحوها مما يزيل الملك (قوله رواء الشيخان) وفي الرواية أن يبيعه كان في دين عليه ولكنه ليس قيد المأورد أن عائشة باعت مدبرة لها ولم ينكر عليها أحد من الصحابة (قوله تعليق عتق بصفة) لعدم احتياجه إلى فعل أو قبول بعد الموت (قوله وفي قول الخ) أشار الشارح إلى أنه ليس في المسئلة طرق وأنه لا خلاف في عدم العود على قول الوصية كذا قيل وهو في الثاني مسلم وفي الأول ممنوع إذا اختلف المبنى على خلاف آخر واشتمل على قطع يسمى طرقا كما يعلم من سبر كلام الشارح في مواضع كثيرة وهو هنا كذلك إذ المعنى أنا إذا قلنا بعدم عودا لحدث لم يعد هنا قطعاً وإن قلنا بعدوا لحدث ففيه هنا قولان فتأمل (قوله العتق بالتدبير) أي إن احتمله الثلث والاعتق منه بقدره والباقي بوجود الصفة نعم إن قال أنت حر قبل موته بلا مرض يوم أو قبل مرضي الذي أموت فيه بيوم عتق كله بموته من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه وهذه حيلة في عتق المدبر من رأس المال (قوله بطل تدبيره) لو قال بطل تدبيرها لكان أنسب (قوله ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) ويصح تعليق كل منهما بصفة فيكون مدبرا مكاتباً معلقاً ويعتق بالأسبق من الثلاثة وفيه ما يأتي (قوله قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة الخ) قال بعضهم ويجمع بين الكلامين بحمل البطلان على أنه لا يبطل بالنجوم وحل عدم البطلان على أنه يتبعه كسبه وولده كذا ذكره ابن الصلاح وظاهر أنه لو لم يسهه اثنان عتق منه بقدره ويتوقف باقيه على الأداء وعلى هذا هل يتوقف عتق باقيه على أداء جميع النجوم أو على قدر ما يقابل الباقي منها يظهر الآن لا حتمال الثاني فليراجع (فصل في حكم حل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك) (قوله والثاني يثبت) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله بجامع العتق

في الميتين) ولو رجع عنه بقول كآبطلته فسخته بصفته رجعت فيه صح أن قلنا وصية والأفلا يصح (ولو عتق عتق مدبر بصفة صح) تعليقته (وعتق بالأسبق من الموت والصفة) ففي سبق الموت العتق بالتدبير (وله وطه مدبرته ولا يكون رجوعاً) عن التدبير (فإن أولها بطل تدبيره) لأن الاستيلاء أقوى منه (ولا يصح تدبير أم ولد) إذ لا فائدة فيه (ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) فيكون كل منهما مدبرا مكاتباً فيعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك في الثاني منى على الظاهر أن التدبير تعليق عتق بصفة فإن قلنا وصية بطل بالكتابة ويبطل أيضاً إذا أدبت النجوم قبل موت السيد فإن مات قبل أدائها ففي المسئلة الأولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ في التنبيه وفي التهذيب لرفعته وقال ابن الصباغ لا تبطل كلاً واعتق السيد

الأمر كفي في تحصيل الغرض المذكور [قول المثنى تعليق عتق بصفة] وذلك لأنه لا يحتاج الدفعل ولا إنشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار [قول المثنى وفي قول وصية] لا اعتبار من الثلث [قول المثنى وكتابة مدبر] لأن كلامهم لا ينافي مقصود الآخر [قوله من موت السيد الخ] وإذا مات السيد أولاً وخرج بعضه من الثلث فقط عتق ذلك البعض ويصبر باقيه متوقفاً على دفع قسطه قاله الرافعي [قوله وفي التهذيب ارتفعت] أعلم أن المكاتب إذا أولدها السيد ثم مات قبل مجزئته تعتق عن الكتابة ويتبعها كسبها وولدها كما نقله في الشرح الصغير عن البغوي وأقره فليست الفرق بين المسكاتين وعبرة الرافعي وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير إن احتمله الثلث حينئذ فعن الشيخ أني حامد أنها تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه ولده وكسبه كالأعتق مكانه قبل الأداء فكذلك لا يبطل الكتابة بالاعتاق وجب أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أن يريد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال الثاني جزم به الروياني فلو خرج من الثلث بعض العبد عتق ذلك البعض ويبقى باقيه مكاتباً يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعي عن النص وأني حامد وغيره [قوله لا تبطل] أي بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه [قوله عن الكتابة] لأنه متضمن للإبراء عن النجوم (فصل : ولست مدبرة الخ) [قول المثنى لا يثبت] لم يقل لا يسرى لأن السراية لا تكون إلا في الأشخاص ولا تكون في الأشخاص [قوله والثاني الخ] به قال الأئمة الثلاثة [قول المثنى ولو دبر حاملاً] لو استثناء صح

مكاتبه قبل الأداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان للسيد وبحاج بأن العتق في المقيس بخلاف

عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتق بالتدبير (فصل) إذا (ولست مدبرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير في الأظهر) كالأثبت لولد المرهونة حكم الرهن بجامع أن كلامهما يقبل الرفع والثاني يثبت كالأثبت للولد المستولدة حكم أمه بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملاً عند موت السيد تبعها الحل قطعاً (ولو دبر حاملاً

**بنت** أي الحمل (حكم التديير على المذهب) وفي قول من الطريق الثاني مبنى على أن الحمل لا يعلم لا بثبت وعلى الثبوت (فإن مات) في حياته السيد بعد انفصال الحمل (أورجع في تدييرها) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به (دام تدييره) أي الحمل المنفصل والتصل (وقيل اندرج وهو متصل فلا) يدوم تدييره بل يبقعها في الرجوع (ولو دبر خلاص) تدييره (فإن مات) السيد (عق) الحمل (دون الأم وإن باعها صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تدييره الحمل (ولو ولدت الملقى عتقا) (٣٦١) يفتوا لمن زنا أو نكاح حلت

بمطلقه وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعتق الولد) وفي قول أن عتق بالصفة (عق) وهما كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا وظاهر أن الحامل عند التعليق كالخامل عند التديير فيقبعها الحمل على الأصح في تصحيح التنيه (ولا يبيع مدبرا ولده) المالك السيد وما يبيع الأم في الرق والحرية (وجنابته) أي الدبر (كجنابة فن) فإن قتلها فأت التديير أو بيع فيها بطل التديير أو فداء السيد بقي التديير والجنابة عليه كالجنابة على فن فإن كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه أن يشترى بها عبدا يديره (ويعتق بالموت) أي موت السيد (من الثلث كله أو بعضه بعد الدين) فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي فقط يبيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن دين ولا مال سواء

(الح) ورد بجواز بيع المدبرة (قوله ثبت له حكم التديير) أي أن كان ملكه ولم يستثنه والإفلا ثبت له حكمه فإن مات في الثانية وهي حامل تبعها (قوله بالقول) قيد به لأنه إذا باعها حاملا تبعها في البيع حيث كان متصلا وبطل تدييره (قوله بل يبقعها في الرجوع) أي كما يبقعها في التديير وفرق بأن للعتق قوة (قوله فيقبعها) نعم إن ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف ولد المدبرة (قوله بطل التديير) أي فيما يبيع من كله أو بعضه (قوله بقي التديير) فإن مات السيد قبل البيع والفداء لم يزم الفداء من التركة إن أمكن وعتق كله فإن لم تكن تركته بطل تدييره إن استغرقه الأرض والاعتق منه ثلث ما بقي بعده (قوله لا يلزمه أن يشترى الح) لأنه باق على ملكه وبذلك فارق الأنحية والوقف (قوله من الثلث) نعم إن علق عتقه بزمان قبل موته وعاش بقدره فأكثر بعد التعليق كأن قال أنت حر قبل موتي بيوم ومات بعد يوم بلا مرض أو قال قبل مرض موتي بيوم عتق من رأس المال كمر (قوله وإن لم يكن دين) أو سقط بأبراء مثلا (قوله فوجدت في المرض فن رأس المال) وكذا أن وجدت في حجر الفليس أو في الجنون أو السفه وليس في هذين خلاف لعدم تعلق الحق بالغير (قوله نعم الح) هو المعتقد (قوله فليس يرجع) هو المعتقد (قوله بل يحلف الح) فإن رد العيمين حلف العبد وثبت تدييره

بخلاف ما لو قال أعتقتك دون حلك نعم بشرط في استثناء حمل المدبرة أن تاده قبل الموت (فرع) ولدت له فوق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التديير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت له من ستة أشهر من الوطء (قوله بل يبقعها الح) كما يبقعها في التديير وفرق الأول بتغليب الحرية في التديير (فرع) وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل ثبت في الحرم أيضا ظاهر كلامهم نعم والرق ظاهر [قول المتن وكان رجوعا عنه] أي سواء قصد به الرجوع أم لا [قول المتن لم يعتق الولد] أي لأنه عقد يلحقه الفسخ فلم يتعد إلى الولد الحادث كالرهن والوصية والتديير وقول الشارح رحمه الله وهما كالقولين الح يوههم أنه على القول الثاني إذا ماتت الأم قبل وجود الصفة بقي حكمها في الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور أنه إذا مات السيد أو ماتت بطل حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة إذا ماتت في حياة السيد بقي حكمه على القول المذكور [قوله عتق الحمل قطعا] أي بخلاف التديير فإن دخوله خلافا وقوله وظاهر الح هو كذلك ولكن لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد المدبرة هذا هو الظاهر خلافا لما في شرح المنهج [قوله لم يعتق منه شيء] لو فرض بعد ذلك إبراء من الدين مثلا فذا عتق وحاول ابن الرقة تخرجه وجه بعدم النفوذ كعتق الراهن إذا رد ثم انفك الرهن ورد بأن العتق هنا لما أخرج عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تنجيز الراهن لأنه لما رد لقانم إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم يقول يفتن العتق من حين الموت تردد للامام قال والأظهر الأول [قول المتن فوجدت في المرض] لو وجدت في حال جنون السيد أو سفه فهمي معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت في المرض لو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالغير [قول المتن فليس يرجع] أي كأن جمود الرد لا يكون اسلا ما وجود الإطلاق لا يكون رجعة

(٤٦) - (قليوبى وعمره) - رابع) عتق ثلثه وإن خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التديير من الثلث وقع في الصحة أم في المرض (ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فأت حر عتق من الثلث) عند وجود الصفة (وإن احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بأن لم يقيد به (فوجدت في المرض فن رأس المال) يعتق (في الأظهر) اعتبار الوقت في التعليق والثاني من الثلث اعتبار الوقت وجود الصفة يرجع الأول بأنه حين التعليق لم يكن منهما باطلا حق الورثة نعم إن وجدت الصفة باختيار السيد عتق من الثلث جزوا (ولو ادعى عبده التديير فأنكر فليس يرجع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) أنه طهره



وله اسقاط الميراث من نفسه بأن يقول ان كنت دبرته فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدير طه  
قتل كسبه بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدير بيمينه) لأن اليد له (وان ألقاها بينتين) بماله (قدمت يمينته) لمالك  
(كتاب الكتابة) يعلم المراد بها (٣٦٢) من صيغتها الآية والأصل فيها قوله تعالى والذين يمينون الكتاب مما ملكت

(قوله وله اسقاط الميراث) وله رفع التدبير بالبيع (قوله صدق المدير بيمينه) ان أمكن (قوله لأن اليد الخ)  
وبذلك فارق قوله المدبرة أو المستولمة اذا ادعاء الوراث قبل الموت أو الاستيلاء فان الوارث يصدق وتقدم  
يمينه المدير على الوارث لو ألقاها بينتين (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف وحكى فتحها ولفظها اسلاميوسميت بذلك لجريان العادة بكتبا في كتاب وهي لغة الضم  
والجمع وشعر ما عقد عتق بلفظها بعض منجم بنجمين فأكثره من خارجة عن القواعد لأن العبد وكسبه  
للسيد فكانه باع ماله بماله لكن قام الاجماع على جواز ما قاله الباقي رحمه الله ليس لنا عقد يتوقف على صيغة  
مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة وقد مر ذلك في مواضعه (قوله يعلم المراد بها الخ) أي يعلم تعريفها  
وأركانها وهي أربعة مائة ورفيق وصيغة وعوض والصيغة الآتية مشتملة عليها فأغنت عن ذكرها وغير  
ذلك (قوله وبها) أي الكسب والأمانة (قوله لأنه قد يضيع الخ) أشار إلى أن هذا المراد من الأمانة لا نحو  
عبادة وصلاة (قوله ولا تسكره بحال) فهي مباحة أي من حيث ذاتها ولا تفقد تسكره لعرض كأن ظن كسبه  
بمجرم ويحرم ان علم ذلك كفجور وقد تجب كاي علم بماسرى ثقة الرقيق اذا توقفت ثقته على بيت المال  
المتوقف على كتابته متلافرا حقه فتعزيرها الأحكام الخمسة (قوله ليل الخ) وبذلك فارق بقاء الأمانة في الآية  
على الوجوب (قوله اذا أدبته) أو برئت منه أو فرغت منه ولا بد من ذلك ليفارق المخارجه (قوله وبين)  
أي وجوب الأمانة من الصيغة (قوله ويكنى ذكر نجمين) فالمراد من الجمع ما زاد على الواحد ابتداءً وهما من  
العقد ولا يشترط فيها طول زمان فيكنى نحو ساعتين لا مكان نحو الاقراض ويرجع في النية إليه وتصح بتقديم  
قبول العبد كغيرها من العقود (قوله جاز) أي في الكتابة الصحيحة ولا بد من ذكره في الفاسدة لأنها  
تعليق والنية لا تخلصه (قوله ولا يكنى الخ) فالكتابة بنبر ذلك باطلة فتقوله بلا تعليق أي بلا لفظ به بأن عدم  
لفظه ونيته معا (قوله مخرج) أي من التدبير كما مر (قوله ويقول المكاتب) فوراً بنفسه لا بوكيله  
أو اجنبى (قوله أي المكاتب والمكاتب) بكسر الفوقية في أحدهما وفتحها في الآخر (قوله مختارين)  
فلا تصح من مكره ولاه فقول النهج ان الاختيار من زيارته فيه نظر لكنه تنوع فيه ما في التصحيح .

(كتاب الكتابة الخ) [قول المتن عن كسب] أي بحيث تفي بالنجوم [قوله الخبير في الآية الخ] اعلم  
أن الخبير يطلق بمعنى المال كافي قوله سبحانه وتعالى وأنه لحب الخبير لشدة ربه ومعنى الذين كافي قوله سبحانه وتعالى  
يعمل مثقال ذرة خيرا يره (فاذلة) حكى ابن الصباغ من الشافعي رحمه الله أنها استدلت على عدم الوجوب بأن  
الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يبيع الانسان ماله بماله محظور فيكون الأمر بعد فيها بالإباحة وثبت  
الاستصحاب من محل آخر وقال الاصطخرى الصارف قوله سبحانه ان علمتم فيهم خيرا حين وكل ذلك إلى اجتهد  
السادات [قوله اذا أدبته الخ] ليس تعليقا محضاً وإنما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما طلبا بدليل حصول  
العتق بالابراء ونحوه [قول المتن بين الخ] وجه ذلك أنه عقد معاوضة فلا بد فيه من البيان كالبيع [قوله  
وهو الوقت] سمي بذلك لأن العرب كانت تعرف الأوقات بالنجوم فسمي الوقت نجما [قول المتن جاز] لم  
يجزوا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجانب العتيق [قول المتن بلا تعليق] قاله الامام [قول المتن  
ولا نية] لو قال كاتبك فقط لم يكف قطعا [قول المتن والمطلق] قال الزركشي هو يفتى عن التكليف

لما حكم فكاتبهم ان  
علمتم فيهم خيرا (هي  
مستحبة ان طلبها رقيق  
أمين قوى على كسب)  
وبها فسر الشافعي رضي  
الله عنه الخبير في الآية (قيل  
لو غير قوى) على الكسب  
نظرا إلى أن الأمين يمان  
بالصدقات ليعتق والأول  
قال لا يوثق بذلك وقيل  
يستحب لقوى غير أمين كما  
فسره ابن عباس وغيره  
الخبير بالقدر على الكسب  
والشافعي ضم إليها الأمانة  
لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا  
يعتق (ولا تسكره بحال)  
لأنها عند فقد الوصفين قد  
تفنى إلى العتق ولا تجب  
لذا طلبها العبد للموصوف  
بهما والابطال أثر الملك  
واحتكم المالك على  
المالكين (وصيغتها كاتبتك  
على كذا) كالتب (منجما  
لأنه يثبت فأنف حرد بين  
عدم النجوم وقسط كل  
نجم) وهو الوقت المضروب  
ذكره الجوهري ويطلق  
على المال المؤدى فيه ويكنى  
ذكر نجمين (ولو ترك لفظ  
التعليق) أي اذا إلى آخره

(قوله) بقوله كاتبتك على كذا إلى آخره (جاز ولا يكنى لفظ كتابة بلا تعليق.

ولأنه على المذهب) النصوص وفي قول من طريق ثان مخرج يكنى كالتدبير وقرئ الأول بأن التدبير مشهور في معناه بخلاف  
الكتابة لا يعرف معناها الا لغوا (ويقول المكاتب قبلت) وبه تم الصيغة ويؤخذ منها أن معنى الكتابة عقد عتق بلفظها بعض  
مؤجل برقين فأكثر (وعشر طهما) أي المكاتب والمكاتب (تكليف) بأن يكونا بالعين عاقلين (والمطلق) بأن يكونا عتق

والسيد غير محجور عليه بسفه والعبد غير مرهون ومؤجر ولا تصح كتابة ولي المحجور عليه إلا كان أوله غيره لأجل جمع (وكتبة المريض) مرض الموت (من الثلث فإن كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بأن كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كنهه فإن لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمته مائة عتيق) لأنه يبنى (٣٦٣) للورثة مثلا ومما المائتين

(وان أدى مائة حتى قلته)

ويبقى للورثة قلته والمائة

والمؤدى في المستثنين هو

المكاتب عليه وإن لم يؤده

شيء قبل موت السيد فقلته

مكاتب فإذا أدى حصته

من النجوم حتى (ولو كاتبه

مرته يبنى على أقواله الملك)

فلى قول بقائه يصح وزوجه

لا يصح (فإن وقفاه) وهو

الأظهر (بطلت على

الجديد) في وقت العقود

وعلى القديم أن أسلم بأن

صحتها وإن مات مرته بأن

بطلانها وتصح صك كتابة

الكافر غير مرته ولا تصح

كتابة مرهون) لأنه

معرض للبيع (ومكرى)

لأنه مستحق للمنفعة فلا

يتفرغ لا كنساب لنفسه

(وشرط العوض كونه دينيا

مؤجلا) ليحصله ويؤديه

(ولو منفعة) كبناء (ومنجمما

بنجمين فأكثر) كاجرى

عليه الصحابة فن بعدهم

(وقيل إن ملك) السيد

(بعضه وباقيه حر لم يشترط

أجل وتنجم) في كتابته

لأنه قد يملك ببعضه الحر

ما يؤديه فقلته هذه

السورة على هذا الوجه

والأصح لا تستثنى ومن

التنجيم بنجمين في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوقتين في وقتين معلومين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها

في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمانة فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه

في قضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

(قوله والسيد غير محجور عليه بسفه) بخلاف السفه المهمل فيصح منه ولا يصح من محجور فليس ولا من مكاتب لعبد ولو باذن السيد ولا من أذن الحاكم بصرف أمواله في الدين ولا من موصى له بالمنفعة ولا من بعض لأنه ليس أهلا للولاية ويمكن شمول كلام المصنف لذلك كله بجعل الإطلاق عدم وجود مانع لمافلا يحتاج لزبد تأهلية الولاية كاضل في النهاج (قوله والعبد غير مرهون ولا مؤجر) ذكرهما هنا لبيان معنى الإطلاق في العبد فلا ينافي ذكر المصنف لهذا بعد ذلك ومثله ما موصى بمنفعتها ومنسوب بمجوز عن خلاصه (قوله وكتابة المريض من الثلث) ولو باضعاف قيمته (قوله فإذا أدى) بعد موت السيد (قوله حسنة) أي الثلث (قوله عتيق) ذلك الثلث الذي بقيت فيه الكتابة كذا ذكره فراجعه (قوله ولو كاتبه مرته) أي حال رفته بطلت ولم يصح فلوارته بعدهم بطلت جزا وإن التحق بدار الحرب ويعتد بما أخذه من النجوم ويدفع العبد ما بقى منها لها كرو يعتق فإن طلب التجهيز فجزا لا يبطل هذا التجهيز بعد السيد ولو مسلما وكتابة العبد المرته صحيحة ويعتق بالأداء فإن مات على رفته بطلت (قوله على الجديد في وقت العقود) الواقعة من المرته فيما قبل التعليق منها وبطلانها فيما لا يقبل التعليق منها والكتابة من ذلك وإلغائها صحت كتابة العبد المرته كما مر لأنه لا مال له لأن كسبه للسيد وهو مستثنى لأجل تشوف الشارع للعتق (قوله وتصح كتابة الكافر) هو مصدر مضاف لفاعله ومفعوله وكون ظاهر كلام الشارح الأول لا ينافيه وشمل الكافر الحر في وغيره فدخل ما لو كاتبه بين نعم لو قهر أحدهما الآخر بطلت وظاهر أنه لا يصح أن يكاتب الكافر مسلما لأنه مأمور بإزالة ملكه عنه حالا (قوله غير المرته) هو قيدي السيد لا في العبد كما مر (قوله ولا يصح كتابة مرهون) ظاهره مولود من سيد موسر وهو يخالف عتقه إلا أن يقال لبقاء الملك فيه فلم يحصل ما تشوف إليه الشارع من العتيق الناجز فتأمل (قوله كونه دينيا) وعلم من كونه عوضا أنه مال وأنه معلوم قدره وجنس وصفة بصفات السلم الاعزة الوجودية ولو كاتبه كافر كافر أعلى حر فإن ارتفاعه لا يقبل قبضه أبطلناها أو بعده حصل العتيق لكن يرجع السيد على العبد بقيمته أن وقع القبض قبل استلامها (قوله مؤجلا) أي مستملا على أجل يشمل المنفعة المتعلقة بالعين (قوله ليحصله) أي بحسب الأصل فلا يرد البعض أو لأنه عبد (ففيه) ذكر الأجل بعد الدين من ذكر القيد بعد التقيده ومن محاسن الخطابات والبلاغة والاعتراض بالاكْتفاء بالمؤجل عن الدين والاعتذار بكونه من دلالة الالتزام أو التضمن أو التصريح بما علم غير مستقيم لاتمامها بتجده لو قسم للمؤجل فتأمل (قوله موصوقتين الخ) هو تصريح بأن ذلك في المنفعة المتعلقة بالخدمة بخلاف ما بعده وعلم بقوله في وقتين عدم اتصالهما والافهما وقت واحد كما سيأتي (قوله ويشترط في المنفعة)

[قوله والعبد الخ] دفع لما يقال كونه مطلقا التصرف قيدي السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة [قوله ليحصله] هذا التعليق قيدي يخلف في البعض فالأولى التعليل بأنها خارجة عن القيلس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وإن كان في الحلال تحصيل العتيق [قول المتن ولو منفعة] كما لا يجوز أن تحصل المنافع أجرة قال الزركشي عهره تقتضى أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل إن كانت منفعة عين اعتبر فيها التأجيل واشترط اتصالها بالمقدور أن كانت في النعمة جاز التأجيل والتأجيل الثاني لا اكتفاء بها وحدها والقول أنه إن كانت منفعة عين حالة فلا بد معها من دينار مثلا لأن التنجيم شرط [قوله والأصح لا تستثنى]

التنجيم بنجمين في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوقتين في وقتين معلومين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمانة فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه في قضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة



ليصبح ولو انصرف على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصبح أيضا لانهم نجم واحد ولا ضمنية (ولو كاتب على خدمة شهر) من الآن (ردينار عند انقضائه) (٣٦٤) أو في أثنائه كبعد العقد يوم (محت) في المستثنين وقيل لا لانعاد النجم

وكضم الدينار ضم خيالة  
توبيموصوف (أو) كاتب  
العبد (على أن يبيعه كذا)  
كتوب بألف (فست)  
لأنه شرط عقدا في عقد  
(ولو قال كاتبك وبنتك  
هذا التوب بألف ونجم  
الألف) بنجمين مثلا فقال  
لنكر كل شهر نصفه (وعلى  
الطريقة بأدائه) وقبل العبد  
(فالمذهب صحة الكتابة  
معين البيع) فيبطل وعلى  
نحوه تبطل الكتابة أيضا  
وهما قولان في الصفة  
هذه الطريقة الراجعة  
والطريق الثاني فيما قول  
بالصحة وقول بالبطالان  
وهما قولان في عقد بين  
مقتضى الحكم ووجه  
ترجيح القطع بطلان  
البيع تقدم أحدهما على  
صبر العبد من أهل مبيعة  
السيد وعلى صحة الكتابة  
فقط يوزع الألف على  
قيمتي العبد والتوب فما  
خص العبد يؤديه في  
النجمين مثلا (ولو كاتب  
هيذا) ككتابة صفقة  
(على عوض منجم)  
بنجمين مثلا (وعلى  
هتتم بأدائه فالنص  
صحتها ويوزع) المسمى  
كألف (على قيمته يوم  
الكتابة فن أدى حته

أي المتعلقة بالعين أخذ من المثال وهذه توطئة لما في كلام المصنف وأشاره إلى أن الضمنية إما بعد فراغ زمن  
المنفعة أو في أثنائه والأول لا خلاف فيه وهو ما ذكره الشارح والثاني فيه خلاف وهو ما ذكره المصنف فافهم  
وتأمل (قوله لم يصبح) أي لعدم اتصال المنفعة بالعقد مع تعلقها بالعين (قوله عند انقضائه) أي مع فراغه أو  
قيل فراغه فعطف في أثنائه مغاير أو علم (قوله كبعد العقد يوم) قال شيخنا فيه إشارة إلى أنه لا بد من  
تعيين وقت أدائه وفيه نظر لأن بعد العقد يوم شامل لجميع بقية الشهر فليس المراد الانصراف بكونه في  
الشهر لا قبله ولا بعده حتى لو قال ودينار تؤديه في ذلك الشهر كان صحيحا ويبدله ما مضى في المسئلة السابقة من  
التصريح بكون الدينار بعد مدة الشهر ولم يقيد لأدائه زمانا تأمل (نفيه) لا يشترط بيان الخدمة ويرجع  
فيها للعرف كما في الأجرة (قوله وكضم الدينار إلخ) فيه تصريح بأن اختلاف المنفعة بكونها متعلقة  
بالذمة وبالعين كاف في تعدد النجوم وحينئذ يلزم أن يكون خيالة التوب متأخرة عن الشهر لأن مناقضه  
فيه مسترفة بخدمة السيد الآن قال إن السيد قد يأذن له فيه أو يكون في وقت خال من الخدمة وكلام  
الشارح شامل له (نفيه) قول المنهج ولا تغفل المنفعة في القيمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها  
تجهيل فالأجل فيها شرط في الجلة اه أشار به إلى أنه يصح كون العوض كله منفعة وأن نجومها متعددة  
وأن التأجيل فيها موجود بالضرورة لانه إذا كاتبه على بناء دارين مثلا في وقتين معلومين فاما أن يتأخر  
الوقتان عن العقد فالتأجيل واقع فيهما معا فالعوض كله مؤجل واما أن يتصل الأول منهما بالعقد فيلزم  
تأجيل الآخر فالتأجيل واقع في جلة العوض وبذلك علم أنه لو أسقط لفظ شرط أو بدله بوجوده لكان  
واحد وأنه لا حاجة لما ذكره بعضهم هنا مما لا يخلو من نظر أو فساد فراجع (قوله وبنتك هذا التوب  
بألف) قال شيخنا خرج السلم فيصح لكن فيه نظر بتعليه السابق بقوله لأنه شرط عقدا في عقد فأنه  
(قوله هذه الطريقة الراجعة) وفيها القطع بطلان البيع لانفاق القولين عليه وانما الخلاف في الكتابة  
فصح ماسيا في قوله ووجه ترجيح القطع إلخ (قوله من أهل مبيعة السيد) قال البلقيني يؤخف منه أنه  
لو كان مبضامح البيع قطعا قاله شيخنا وهو ظاهر (قوله فأخص العبد إلخ) أي وما خص اشوب يسقط  
من الألف وهل على هذا يسقط من كل نجم من النجمين قدر نصف ما يخص التوب لو اتفق النجمان قدما  
أو يسقط من كل نجم قدر نصف ما يخصه بالنسبة لو اختلفا أو يسقط كله من نجم واحد وما بقي منه يؤدي  
فيه والآخر بحاله وهل يكون الاسقاط من النجم الأول أو الثاني وهل إذا استغرق على هذا جميع ما في  
النجم يسقط واجبه ويبقى الآخر أو يوزع ما في الآخر عليهما وعلى التوزيع هل تعتبر النسبة أو بحسب  
مراد السيد أو العبد راجع ذلك وحوره (قوله فن أدى حته عتي) فيه تصريح بأنه ليس عتي بعضهم  
معلقا بأداء غيره فقوله وعلق عتقهم بأدائه أي العوض منزل على معنى أن كل واحد معلق عتقه بأداء  
ما يخصه فسقط ما قل عن بعضهم هنا تأمل (قوله فعلى الأول سدس المسمى) أي موزع على النجمين مثلا  
فعليه في كل نجم سدس ما فيه تساويا أو تقاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف هكذا يجب أن يفهم فتأمل وراجع  
قال الزركشي لأنه تعبد قال نعم لو جعل مال الكتابة عينا من الأعيان التي ملكها ببعضه الحر فيشبهه القطع  
بالصحة قال ولم يذكره [قول المتن محت] لأن الخدمة مستحقة من الآن ودينار في الوقت المعين له ولو اختلف  
اختلاف وقت الاستحقاق حصل التنجيم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة فتملكها الإحصاء  
الافى المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الاتفاق بالتأخير [قول المتن على أن  
يبيعه كذا] لو أنه على ابتاع كذا كان أولى ليشمل الطرفين [قوله وفي قول إلخ] منه ثم أن طريقة القطع  
بطلان البيع راجحة كانه عليه الشارح رحمه الله بعد [قوله يوزع] وفي قول يصح في العبد بالجميع (فرع) قلنا

هنا ومن مجزئ منهم (رقق) قلنا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين  
لجنة الثالث ثلاثة فعلى الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص  
قلنا

قوله يخرج بطلان كتابهم (و يصح كتابه بعض من باقهم فلو كاتب كله مع (٣٦٥) في الرق في الاظهر) من قولهم الرق

الصفة و بطل في الآخر  
(ولو كاتب بعض رقيق  
فسدت ان كان باقية غيره  
ولم ياذن في كتابته) وكذا  
ان اذن فيها (او كان له على  
المذهب) لأن العبد لا يستقل  
فيها بالتردد لا ككتاب  
النجوم وفي قول تصح  
كاتبته والطريق الثاني  
القطع بالاول وهو الرجوع  
في الثانية وحكاية الاولى  
الرافعي وليس في الروضة  
(ولو كاتبه معا او كلاهما  
كاتبه او كل أحدهما الآخر  
فكاتبه (صح) ذلك (ان  
اتفقت النجوم) قال في  
الروضة كأصلها جنسا  
وأجلا وعددا وفي هذا  
الطلاق النجم على المؤدب  
(وجعل المال على نسبة  
ملكهما) صرح به وأطلق  
(فلو عجز) العبد (فجزه  
أحدهما) وفسخ الكتابة  
(وأراد الآخر ابقائه) فيها  
وانظاره (فكاتبه عقد)  
فلا يجوز بنير اذن الآخر  
ولا ياذنه على الاظهر (وقيل  
يجوز) بلاذن قطعا لأن  
الدوام أقوى من الابتداء  
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين  
معا العبد (من نصيبه) من  
النجوم (أو اعتقه) أي  
نصيبه من العبد (حتى  
نصيبه) (وقوم الباقي)  
وعتق عليه (ان كان  
موسرا) والعبد عاجز علة  
الى الرق فان لم يكن كذلك

(قوله قول يخرج) أي من بيع عبيد جمع فمن فاته باطل ورد باعها لملك هنا كذا قالوا وفيه نظر لا يقتضاه  
صح بيع عبده لجماعة فمن واحد فراجحه وقد يتقدم الصفة في ذلك ويوزع الملك فيه على عدده وسهم كل من  
(قوله من باقية) أو موقوف على جهة عامة وفي الأرض خلافه (قوله فلو كاتب كله) ولو مع علمه بحرية  
باقية (قوله صح في الرق و بطل في الآخر) أي ويسقط ما يقابل من المسمى بنسبة القيمة فإذا أدى قسط الرق  
عتق (قوله فسدت) أي فهي من الكتابة الفاسدة فإذا لم يفسخها السيد وأدى النجوم حتى و يرى إلى  
باقية ان كان له مطلقا أولا بأسره من حصة غيره أو كلها فيخرم له ما لم يره ويرجع العبد على سيده بما دفعه له  
ويخرم للسيد قسط القمر المكاتب من القيمة نعم استثنى من ابطال كتابة البعض ثلاث مسائل ملو أو وصى  
بكتابة رقيق ولم يخرج من الثالث والابض لم تجز الورثة فتصح كتابة ذلك القدر ولو وصى بكتابة بعض  
رقيق وملو كاتب في مرض موته بعض رقيق وهو ثلثه ماله والمعتمد في الأولى الصفة وفي الآخر بن البطالين  
لأن فيهما التبعض ابتداء (قوله وهو الرجوع في الثانية) أي طريق القطع بالطلان هو الرجوع فيها إذا كان  
البعض الباقي من الرقيق للسيد (قوله جنسا وأجلا وعددا) وكذا صفة أيضا فالجنس والصفة للمال والأجل  
والعددا لمن فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة ومكسرة أو فضة صحاح فذهب  
واحد أو في نجمين وأحد النجمين لأحد هاشم والآخر شهران أو أن لهذا نجمين وللاخر ثلاثة وقال  
شيخنا المراد بالعدد في الدفعات كأن يشترط أن يدفع لأحد هاشم في النجم الواحد ثلاث دفعات وللاخر دفعتين  
وفيه نظر مع قولهم ان الاتفاق في قدر المال لا يشترط فلو جعل في النجم الواحد لواحد خمسة وللاخر عشرة  
لم يضر فراجحه (قوله صرح به أو أطلق) فان شرط اختلاف النسبة فسدت أيضا وحيث فسدت فيأتي  
ما تقدم (قوله فلا يجوز بنير اذن الخ) أي يحرم على الآخر ابقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تجهيز العبد  
وفسخها ليعود نصيبه الى الرق فلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه (قوله ولو أبرأ أحد المكاتبين الخ)  
خرج بالابراء والاعتاق ملو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقدمه اذ ليس للعبد تخصيص أحدهما  
بالقبض وما أخذه لا يختص به قهر عليه (قوله والعبد عاجز علة الى الرق) جهة حالية متعينة لصحة الحكم بما  
قبلها من التقديم والعق المرتبين على اليسار الذي نشأ عنه السراية دفع بها ما اقتضاه كلام المصنف من  
وجودهما مع اليسار قبل فسخ السيد الآخر الذي يعود به العبد للرق وهو فاسد (قوله فان لم يكن كذلك)  
ظاهره مع ما بعد ما أن ضمير يكن عائد للعبد أي فان لم يكن العبد عائدا الى الرق ويحتمل أن ضميره عائدا الى  
القيدين قبله وهما اليسار والعبد للرق وهو أفيد والمعنى فان لم يكن الأمر كذلك بأن كان المبرئ معسرا  
وان عاد العبد للرق أو لم يعد العبد للرق وان كان المبرئ موسرا فلا سراية فيهما ثم ينظر فان أدى للشرية  
حصة من النجوم حتى نصيبه عن الكتابة وصار الولاء لهما وان عجز قبل الأداء علة ما تقدم من عتقه  
على الشرية المبرئة ان كان موسرا وقت التجهيز والا فلا هكذا يجب أن يفهم هذا التقرير في هذا المقام  
الذي قد تراحت فيه الأفهام واختلفت فيه العقول والأوهام والله ولي التوفيق والالهام

فلنا بفسادها لم يعتق حتى يؤدي الجميع ثم يراجعان [قوله بطلان كتابهم] كافي بيع عبيد جمع فمن [قول  
اللقن فسدت] أي فان أدى عتق ويراجعان وحينئذ فهو أحسن من قول المحرر بطلت [قوله وهو الرجوع]  
يرجع لقوله والثاني القطع الخ [قول الملقن ولو أبرأ أو اعتقه] خرج به ما رآى له نصيبه بنير اذن الآخر  
فانه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح فيه عليه الزكشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب  
للمعاوى الصنبر [قوله عتق نصيبه الخ] أي وقت الهز لا وقت الاعتاق والابراء صرح بذلك الرافعي  
رحم الله تعالى [قوله كما تقدم] أي فيها إذا أبرأ أو اعتق والمحال أن العبد عاجز عائدا الى الرق والحاصل  
أن تلك كان الهز فيها موجودا وهذه طرأ بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت الهز قاله الشيخان

فان أدى نصيب الشرية من النجوم عتق نصيبه من العبد عن الكتابة وان عجز وعاد الى الرق حتى نصيبه على الشرية الاول بالقيمة كما تقدم

(فصل : يلزم السيد أن يصاحبه) أي العبد (جزء من المال) المكتوب عليه (أو يلحقه إليه) بدقبضه ويقوم مقامه فبر من جسدته قال تعالى  
يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود (٣٩٦) الآية بما ذكر لأن القصد منه الإلحاح على العتق (والخط أولى) من الدفع لما ذكر

(وفي النجم الأخير أيقن)  
لأنه أقرب إلى العتق  
(والأصح أنه يكفي ما يقع  
عليه الاسم) أي اسم المال  
(ولا يختلف بحسب المال)  
فله وكثرة الثاني لا يكفي  
ما ذكر ويختلف بحسب  
المال فيجب ما يلحق بالمال  
فإن لم يتقنا على معنى فقره  
الحاكم اجتهد (و) الأصح  
(أن وقت وجوبه قبل  
العتق) ليستعين به عليه  
والثاني بعده لينتفع به على  
الأول يتعين في النجم  
الأخير يجوز من أول عقد  
الكتابة وبعد الأداء  
والعتق قضاء (و) يستحب  
الرابع (والأصح) روى  
السنائي والبيهقي عن علي  
كرم الله وجهه بخط عن  
المكاتب قد روى مع كتابته  
وروى عنه رفعه إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم وروى  
مالك في الموطأ عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه كاتب  
عبد له على خمسة وثلاثين  
ألفاً ووضع منها خمسة آلاف  
وفك في آخر نجومه وخمسة  
سبع وخمسة وثلاثين (و) يحرم  
على السيد (وطء مكاتبته)  
لاختلال ملكه فيها (ولا  
حق فيه) لبقاء ملكه فيها  
ويمنع من علم محرريه

(فصل) في يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسره وحكم ولد المكاتب وغير ذلك (قوله يلزم) خلافاً  
للإمام مالك والامام أبي حنيفة (قوله السيد) وكذا وأرغمقما على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد وجب  
الخط على كل منهم أو تعدد الرقيق وجب الخط لكل منهم نعم يستثنى السيد المريض إذا لم يزد المكاتب على  
ثالث ماله لأنه يلزم على الإتياء عدم عتقه كماله عدم خروجه من الثالث (قوله أن يحط) أي في الكتابة الصحيحة  
على غير منفعة فقط (قوله جزء من المال) أن يزداد على قدر ما يحط (قوله مالاً كاتب عليه) فلا يصح من غيره  
قبل قبضه (قوله ويقوم مقامه) أي المقبوض غير من جسده وكذا من غيره إن رضى العبد به والدفع بدله  
عن الخط والآية شاملة لهما والخط إيتاء موزة لأنه يحقق (قوله أيقن) أي أنسب لأنه أفضل (قوله ما يقع  
عليه اسم المال) وهو أقبل متمول على العتد (قوله يجوز من أول عقد الكتابة) في الخط طلقاً في الدفع  
بشرطه السابق أقام من أنه فيها أخذ منه الخ فهو واجب موسع كماله البغوى (قوله ويستحب بيع) وأوجه  
الإمام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق المتصرف عن نفسه أما الولي فيتعين عليه  
الأقل مراعاة للصحة (قوله ويحرم وطء مكاتبته) وشرطه في العتد فسدله عندنا وقال الإمام مالك بفساد  
الشرط فقط وقال الإمام أحمد يستحب ما غير الوطء مثله لأنها كالحرم مثلها المبنية وكذا أمته مكاتبه ويلزم  
باحبالها قيمتها (قوله لا اختلال ملكه) يفيد أنه في الكتابة الصحيحة فيعوز الوطء في الفاسدة (قوله  
ويجب به مهر) واحد وإن تعدد الوطء ماله يؤد قبل وطء آخر ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل نجم قبله وقع  
التصاص بشرطه (قوله منه) هو قيد لكونه حر أنسيا (قوله في الأظهر) هو المعتمد وإن كان من عبدا  
(قوله مع قول آخر) وعلى هذا لا قيمة قطعاً فصح التعبير بالذهب (قوله وصارت) قال الزركشي يجوز في  
الصبرورة في المكاتبه أي لأن الكتابة ساقطة وقديقال الصبرورة باعتبار انضمام الوصفين (قوله فإن عجزت  
عتقت بموته) أي عن الأبلاد وتبعها أولادها فإن مات السيد قبل عجزها أو أدت النجوم أو عجزت عتقتها عتقت  
عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها (قوله وولدها) أي الحادث قبل الاستيلاء وقبل الكتابة (قوله من  
نكاح أوزنا مكاتب) أي له حكم المكاتب تبعاً لها ويجوز للسيد مكاتبته استقلالاً ويصق بالأسبق من أفعاله

(فصل : يلزم السيد الخ) [قول المتن أن يحط عنه] لوحط من غير النجوم لم يصح لأنه لا إغانة فيه على العتق  
[قوله قال تعالى وآتوهم الخ] ذهب الحسن البصري إلى أن المراد الإتياء من مال الزكاة ورد بأن الضمير  
للسادات وعن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب واختاره الروياني قال لأن الوطء واجب لتعذر الزكاة [قول المتن أنه  
يكفي الخ] لا إطلاق الإتياء في الآية الكريمة والثاني ما سنبط منها معنى خصصها وأعلم أن هذا الحكم خالف المنة  
لأن أيتها ترضت للتقدير حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف [قول المتن وإن وقت  
وجوبه] يحتمل أمرين وجوباً من حين العقد وجوباً موسعاً ويتضيق عند العقد قال البغوى الثاني أن  
يدخل في العقد وقت الجواز لأنه سبب في الإتياء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطرة [قول المتن  
ويستحب] ذهب أحمد إلى وجوبه لأنه ورد والقاعدة حل المطلق على المقيد [قول المتن ويحرم] لو شرط  
ذلك في عقد الكتابة فسد العقد وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحمد يصح أن (فرع) يجوز الوطء في  
الكتابة الفاسدة [قول المتن ولا يجب قيمته الخ] قاله الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعض العتق لم تجب القيمة  
قطعا [قول المتن يتبعها] مع الصفة هنا كونه تابعاً في العتق بسبب الكتابة حتى لو عجز عتقها قبل الأداء  
عتقت عن الكتابة وتبعها ولو ماتت بطلت طهره فيه لأنه عقد معاوضة فيوقف حكم الوارد فيه على العاقد

وكذلك هي (ويجب) به (مهر) لها وإن طأه (و) الولد منه (حر) لأنها عتقت به في ملكه (ولا تجب قيمته على الذهب)

على قول فما قيمته بناء على قول يأتي إن حق الملك في ولدها من غيره لها والأول معنى على مقابل الظاهر أن حق الملك فيه السيد مع قول  
آخر أن طأه (و) وصارت (و) الولد (مستولمة مكاتبه) فإن عجزت عتقت بموته أي السيد (و) ولدها من نكاح أولئك مكاتبته (و) الظاهر يقبهاه وأعتقا

وليس عليه شيء) السيد والثاني هو ملكك للسيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كونه المرهونة (و) على الأول (الحق) أي حق الملك (فيه السيد  
 ولحقولهما قتل فقيمتا في الحق) منهما (والذهب أن أرض جنايته عليه) أي على الولد (وكسبه ومهره ينفق منهما عليه وما فضل منها  
 وقسطن حق فله (والا فلا سيد) وفي وجهه لا يوقف بل يصرف إلى السيد هذا كله على قول أن حق الملك فيه السيد وعلى قول إنه لما يكون  
 ملاك من الأرض وغيره لها (ولا يفتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجبيع) أي (٣٦٧) جميع المال المكاتب عليه لخدمته  
 المكاتب عبد مابق عليه  
 درهم رواه أبو داود وغيره  
 ووصفه في الروضة بأنه حسن  
 (ولو أقي) المكاتب (عمال)  
 فقال السيد هذا حرام  
 أي ليس ملكك (ولا يئنه) له  
 بذلك (حلف المكاتب أنه  
 حلال) أي ملكك (ويقال  
 للسيد تأخذه أو تبرئه عنه)  
 أي عن قدره (فإن أقي  
 قبضه القاضي) وإن كان  
 قدر المكاتب عليه حتى  
 العبد (فإن نكل المكاتب)  
 عن الحلف (حلف السيد)  
 لفرض امتناعه من الحرام  
 ولو كان له يئنه - مع ذلك  
 (ولو خرج للمؤدى مستحقا  
 رجع السيد بيده) وهو  
 مستحقه (فإن كان في النجم  
 الأخير بأن العتيق لم يقع  
 وإن كان) السيد (قال عند  
 أخذه أنت حر) لأنه ينقل  
 على ظاهر الحال من جهة  
 الأداء وقد بان عدم صحته  
 (وإن خرج معيا فله رده  
 وأخذ بيده) وله أن يرضى  
 به (ولا يتزوج) المكاتب  
 (الا بإذن سيده) لبقائه  
 على الرق (ولا ينسرى  
 بأذنه على المذهب) خوفا

وعق أمه والسيد وطؤ ولو كان أنى ولم يكاتبها وله استخداما وإذا عتق نفع الأمل لا يرجع بما آذاه من النجوم  
 كغيره وكذا لو نجز السيد عتقه ولو مات أمه قبل السيد بطلت كتابته كأمه ولو عتقت بغير الكتابة لا يقعها  
 أيضا (قوله ينفق) يفتح الفاء مبنيًا للجهول أي ينفق عليه السيد بموته منهما فإن لم تكن قوته على السيد  
 (قوله حتى يؤدي الجبيع) ولو القدر الواجب حطه فيتوقف عتقه على حطه أو أدائه وفي معنى الأداء الإبراء  
 والحوالة بها عليها (قوله أي ليس ملكك) يفيد أن حرمة لا لوصفه فيخرج ما لوجه له بل يحكم فقال السيد أنه  
 مينة فيحلف السيد الآن ادعى المكاتب أنه ذكاه بنفسه فالصدق المكاتب لأنه أخاير من فعل نفسه  
 (قوله حلف المكاتب) فإن رد اليمين على السيد حلف ولا يأخذه كإثباتي (قوله تأخذه أو تبرئه) مما معنى  
 الأمر وبالتخير سقط ما قيل كيف يؤمر السيد بأن يأخذه مع دعواه أنه حرام (قوله ولو خرج المؤدى)  
 ولو بعد موت السيد أو العبد (قوله وهو مستحقه) فيه إشارة إلى أن في البداية ارتكاب مجاز (قوله لأنه  
 بناء الخ) يفيد أنه لم يقصد الانشاء والاعتق قاله شيخنا وقال شيخنا الرمي إلى أنه يعتق في الإطلاق أيضا بتعاليق  
 حجر ويصدق السيد في عدم قصد الانشاء أو عدم الإطلاق إذا ادعاه العبد وأنكر وفهم من بأن أن لا يعتق  
 أن المدفوع على ملك مالكة فروائمه له (قوله أخذ بيده) لم يقل هنا وهو مستحقه كما صرحنا بالعلم به من ذلك  
 ولأنه الرضا به هنا وإذا رده بأن أن لا يعتق وإنما يعتق بأخذ البديل فإن رضى به حتى من وقت الرضا وظاهر  
 ذلك أن الزوائد للعبد لعدم ملك السيد لها أخذ وقال شيخنا إنه في الرضا بيمين عتقه من القبض وعليه فالزوائد  
 لا سيد قال وهذا كله في قصص الصفة فإن قصصت عنه كوزن لم يعتق بالأخذ ولا بالرضا إلا أن أبرأه من النقص  
 (قوله ولا يتزوج المكاتب) ذكرنا أن أو أثنى بغير إذن (قوله ولا ينسرى) مطلقا أي لا يبطأ ولو بغير سر كإشهر  
 إليه كلام الشارح (قوله خوفا الخ) أي مع ضعف الملك هنا فلا ينافي امتناعه مع الإذن وحينئذ فقياسه على  
 الرهن لا يصح وإنما ذكره لأنه محل طريق القطع المقابل لما قول الشيخ أبي محمد الذي هو الطريق الحاكية  
 ورده ولده وقطع بالنسب أيضا وكلامهما فيمن لا تحبل (قوله في الثاني) وهو نكاحهم بمعنى العييد (قوله أن في  
 نسرى المكاتب) الشامل لمن تحبل فالتعبير بالمذهب فيها صحيح كالتي قبلها في كلام الشيخ أبي محمد (قوله وما  
 هنا أرجح) أي المنع هنا مطلقا هو الأرجح المعتمد خلافا لما يقتضيه التنبية من جوازه بالإذن ووجه الرجحان  
 أن النفقة قد تسترقا كسابه فيفوت مقصود العتق ولا كذلك التبرع (قوله أي جاريته) فيه إشارة إلى  
 أن لأم الجوارى للجنس وأن الوطء بعد الشراء (قوله أي قبل حتى أياه) هو تفسير للظرفية ويدخل المعية فيها  
 بخلاف التدبير والاستيلاء [قول المتن وليس عليه شيء] لأنه لم يجر معه عقد ولم يصدر منه قبول [قوله كوله  
 المرهونة] أي بجمع أن كلا عقد يقبل الرفع [قول المتن وفي قول لها] أي لأنه لو كان للسيد اعتق بعتهها ورد  
 بأنه كأمة ثم القولان مفرعان على أنه يثبت له حكم الكتابة والأفهوم لك السيد قطعا له بيعه [قول المتن والا  
 فلا سيد] منه أن يموت قبل عتقه [قوله لحديث المكاتب الخ] ولأنه إن كان المذهب المعاوضة فلا يجب تسليمه  
 الاقبض كل العوض وإن كان المذهب التعليق فلا بد من وجود تمام الصفة قال الاصطخري ولو فضلت جبة لم  
 يعتق [قوله أنه أن يرضى به] أي ويقع العتق من غير توقف على إبراء من قدر نقص العين بخلاف ما لو خرج

من هلاك الجارية في الطلق فتمه من الوطء كنح الرهن من وطء المرهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد إجراء الوجهين في وطء الرهن  
 من يؤمن حبلا هنا وفي الروضة في بابي معاملات العييد ونكاحهم كأصلها في الثاني أن في نسرى المكاتب. بل إن سيده قولين  
 كتبرعه وطلعا لرجع (وله شراء الجوارى لتجارة فإن وطئها) أي جاريته على خلاف منعائه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر  
 لأنه لو تمت ثبت له (والولد) من وطئه (نسب فإن ولدته في الكتابة) أي قبل حتى أياه (أو بعد عتقه لكون سنة أشهر) منه

(بمعناه وقتاً) وهو عولوك لأبيه يتمتع بيه ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا يصير مستولفاً في الأظهر) لأنها عقلت بماله والثاني معناه  
 في حاجته حتى الحرة بكتابه على أبيه وامتاع بيه فيثبت لها حرمة الاستيلاء (ولو ولدته بعد العتق فوق سنة أشهر) منه وفي الروضة  
 وأصلها السنة أشهر فأكثر (وكان) (٣٨٨) يطؤها فهو حر وهي أم ولد) وإن احتمل أن العولق قبل العتق تغلبا للحرية

وإن لم يطأها بعد العتق  
 فاستيلاهما على الخلاف  
 (ولو عجل) المكاتب (النجوم)  
 قبل عجلها (لم يجبر السيد  
 على القبول إن كان له في  
 الامتاع) من قبضها  
 (غرض كونه حفظه)  
 أي المال النجوم إلى عجله  
 (أو خوف عليه) كأن عجل  
 في زمن نهب (والأى وان  
 لم يكن له في الامتاع غرض  
 فيجبر) على قبضه (فإن  
 أبي قبضه القاضي) عنه  
 وعتق المكاتب (ولو عجل  
 بعضها) أي النجوم (ليبرته  
 من الباقي فأبرأ) مع الأخذ  
 (لم يصح الدفع ولا الإبراء)  
 وعلى السيد المأخوذ ولا  
 عتق (ولا يصح بيع النجوم  
 ولا الاعتياض عنها) لأنها  
 غير مستقرة (فلو باع)  
 السيد (وأدى) المكاتب  
 (إلى المشتري) النجوم (لم  
 يعتق في الأظهر وبطلب  
 السيد المكاتب) بها  
 (والمكاتب المشتري بها  
 أخذ منه) والثاني يعتق  
 لأن السيد سلف المشتري  
 على قبضها منه فأشبه الوكيل  
 وقرق الأول بأن المشتري  
 يقبض لنفسه بخلاف  
 الوكيل ونعم الثاني بأن  
 ما أخذه المشتري يعطيه  
 للسيد لأنه جعل كوكبه

بعده أو ملحقه به (قوله تبعه راقعاً) فإن لم يعتق أبوه رق وصار ملكاً للسيد (قوله يتمتع بيه) وهل يتمتع  
 استخدامه أيضاً راجعه (قوله فيثبت لها حرمة الاستيلاء) ورد بأن ثبوت حق الحرية من ملك أبيه لا من  
 الأبلاد كذا قيل فتأمل (قوله فوق الخ) لزوم على هذه اللفظة تدافع كلامه في السنة أشهر وهي ملحقه بما  
 فوقها أخذنا بجهوم كلامه السابق وهو العتد كذا ذكره عن الروضة والمراد سنة غير لحظة الوطء (قوله منه)  
 أي من العتق (قوله وكان يطؤها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة وطئاً يمكن كون الولد منه (قوله بعد العتق  
 أومعه) كاتقدم (قوله على الخلاف) والأظهر أنها لا تصير أم ولد والحاصل أنه إن حلت بالولد قبل العتق يقينا  
 فهو عولوك ولا تصير أم ولد ولا فهو حر وهي أم ولد (قوله عجل النجوم) كلاً أو بعضاً (قوله فرض) أي صحيح  
 (قوله أي المال النجوم) إشارة إلى أن الأنسب تأنيث الضمير (قوله أو خوف عليه) أي من شيء يرجح زواله  
 عند الحل ولو لا الزمة القبول قطعا (قوله في زمن نهب) وإن وقعت الكتابة فيه ومن الغرض ما لو كان يخاف  
 نطق الزكاة به أو أحضره في غير محل التسليم كفى السلم (قوله فيجبر على قبضه) أي أو على الإبراء وفارق تعيين  
 القبض في السلم لأن المقصود هنا العتق (قوله فإن أبي) أي ويجزى القاضي عن إجاره أو تغذر (تنبه)  
 المسكان هنا كالزمان كما مرّت الإشارة إليه (قوله لم يصح) أي أن لم يعلم فساد الدفع والبرء وعتق وسواء  
 كان الالتماس من العبد أو السيد وخرج بقوله ليرثه ما لو عجل ذلك البعض بشرط فأخذه منه وأبرأه ما  
 بقي أو ادعى العجز عن الباقي فأبرأه منه أو أعتقه فانه يصح الإبراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل ما لو  
 جاء به في المحل ولو بعد الشرط فانه يبطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق (قوله ولا الاعتياض عنها)  
 وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها هنا جزماً في الشفعة بصحته وقال الأسنوي نص الشافعي عليه في الأم  
 وغيرها وحل الجورجى الأول على الاعتياض من الأجنبي والثاني على الاعتياض من السيد والذي اعتمده  
 شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي عدم الصحة مطلقاً لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه (قوله ولو باع السيد) أي  
 على الرجوع (قوله يعطيه للسيد) أي يلزمه إعطاؤه له لفساد قبضه لنفسه (قوله ولا يصح بيع رقبته) ولو  
 بشرط العتق أي لأجنبي بغير رضاه فإن رضى فهو تهجير لنفسه أو باعه لنفسه صح وكان فسخاً للكتابة فيها  
 فعتقه في الثانية ليس من الكتابة فلا يقبضه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كان حجراً واعتمده عن شيخنا الرملي  
 خلافه (قوله ولو باع) أي على الرجوع (قوله أظهرهما المنع) نعم لو علم المشتري كالسيد بعدم صحة البيع  
 وأذن له السيد في قبضها صح وعتق لأنه حينئذ وكيل محض عن السيد (قوله وبه كيبه) فبطلان كانت  
 لأجنبي بغير رضاه على نظير ما مر وبطل الوصية به أيضاً (قوله لأنه مع كلاً أجنبي) منه يعلم أن غير هذه الثلاثة  
 ناقصة جزاً [قوله فيجبر على قبضه] أي بخلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى  
 هكذا والسيد غائب ولا ضرر بقبضه القاضي بخلاف غيره من الديون لأن يكون بهار من نظراً لفكها كأنظر  
 هنا لك الرقبة [قوله المثلن فإن أبي قبضه القاضي] قيل هذا لا يلزم الجبر. وأجيب بأن القاضي يحجر بين جبره  
 والقبض [قول المثلن لم يصح الدفع ولا الإبراء] أي سواء كان الالتماس من العبد أو من السيد وذلك لأن  
 الإبراء المعلق بشرط باطل والتعجيل على شرط غير صحيح لأنه يشبه بالجاهلية فأنهم كانوا يبدون في الحق  
 ليزاد في الأجل ومثله أبرأتك بشرط أن تعجل أو إذا عجلت فقد أبرأتك [قوله أظهرهما المنع] والثاني يعتق  
 لكن قد سلف أن عليه العتق هناك لأن السيد سلف المشتري على قبض النجوم وهناك يقال التسليط إنما  
 هو على الرقبة أشار إليه القاضي [قوله وفي القديم الخ] احتج له بقصة بريرة وأجيب بأنها هجرت نفسها قبل

(ولا يصح بيع رقبته في الجديد ولو باع) السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري) ففي عتقه القولان  
 أظهرهما المنع وفي القديم يصح بيعه كبيع المطلق عتقه بصفة ويملكه المشتري مكاتباً يعتق بأداء النجوم إلى الوالدة (وبه كيبه) فبالأمر  
 (والسيد) (يعني ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزوج أمته) لأنه مع كلاً أجنبي (ولو قال لمرجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل

عن قوله ما لزمه) وهو اقتداء منه (فصل: الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الآن بغير) المكاتب (عن الأداء) عند الحل  
لنجم أو بضمه فليسيد الفسخ في ذلك وفيما اذا امتنع من الأداء مع القصة عليه كافي الروضة كأصلها أو غاب وقه كإياني (وجائزة للمكاتب  
له ترك الأداء وان كان معه وفاة فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز من كتابتي (٣٦٩) مع تركه الأداء (فليسيد الصبر)

عليه (والفسخ) الكتابة  
(بنفسه وان شاء بالحاكم)  
وليس على الفور (وللمكاتب  
الفسخ) لها أيضا (في  
الأصح) والثاني قال لا ضرر  
عليه في بقائها (ولو استعمل  
المكاتب) السيد (عند  
حلول النجم استعجب) له  
(امهاله فان أمهل) السيد  
(ثم أراد الفسخ) لسبب  
بما تقدم (فله) ذلك (وان  
كان معه عروض أمهاله)  
لزوما (ليبيعها فان عرض  
كساد فله أن لا يزيد في  
المهلة على ثلاثة أيام) كافي  
الروضة كأصلها من البغوى  
لا يلزم أكثر منها وسكتا  
على ذلك (وان كان ماله  
غائبا أمهاله الى الاحضار ان  
كان دون مرحلتين والام)  
بأن كان مرحلتين أو أكثر  
(فلا) يهل للسيد الفسخ  
وفي الروضة كأصلها ذكر  
هذا التفصيل عن ابن  
المصباح والبغوى وغيرها  
وحل اطلاق الامام والغزالي  
أن للسيد الفسخ عليه  
(ولو حل النجم وهو) أي  
المكاتب (غائب) أو غاب  
بعد حلوله بغير إذن السيد  
كافي الروضة كأصلها

متلها في المنع من التصرف كالمهبة والتصدق وغير ذلك (قوله عتق) أي عن السيد وولاؤه له مطلقا  
(قوله ولزمه) أي الملتزم (قوله ما لزمه) مالم يقل أعتقه عني أو عانا والا فلا شيء عليه في الأولى  
وكذا في الثانية تغليباً لجانب السيد ولأن لزوم على خلاف الأصل فراجع .  
(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها حكم تصرفات المكاتب وغير ذلك (قوله الكتابة) أي الصحيحة لأن  
الفاسدة جائزة لهما (قوله أو بضمه) أي غير الواجب في الإيتاء والمكاتب الرفع للحاكم يلزم السيد بحظه قال  
شيخ الاسلام ولا يحصل التقاص لأن للسيد أن يؤديه من غيره اليه وفيه نظر لما مر أنه لا يجوز الاعطاء من  
غير مال الكتابة ولأن جوار الاعطاء من غيره لا يمنع من جواز التقاص فراجع (قوله أرغاب) أي بغير إذن  
السيد والافليس له الفسخ (قوله وجائزة للمكاتب) خلافاً لأن حيفه فرضي الله عنه (قوله أي قال أنا عاجز)  
أي مثلاً اذا مدار على الامتناع من الأداء (قوله والمكاتب الفسخ لها) أي تعاطيه بنفسه وفي فسخ السيد  
بنفسه والمكاتب لا يحتاج الى ثبوت عجز باقرار أو بينة وفي فسخ الحاكم يحتاج لذلك مع ثبوت الكتابة  
وحلول النجم الأخير (قوله استعجب له امهاله) نعم يلزمه الامهال لقضاء حاجة ووزن مال وأكل ونحو ذلك  
من كل ضروري (قوله أمهاله لزوماً) ولا يلزمه أن يزيد على ثلاثة أيام كإياني (قوله وسكتا على ذلك) وهو  
المتعمد (قوله أمهاله الى الاحضار) أي وجوبه على المتعمد قال شيخنا الى ثلاثة أيام كما مر في الكساد وقال  
شيخنا الرملي وان زادت المدة على الثلاث وفرق بما يعلم عدم جدواه بمراجعته (قوله فلا يهل) أي لا يجب  
امهاله (قوله وهو غائب) ولو لم يكن مسافة القصر وفي شرح شيخنا الى مسافة القصر أو العدوى (قوله بغير  
إذن السيد) في المستثنى قال شيخنا الرملي ومثل اذنه انظاره قبل السفر (قوله فليس للقاضي الخ) وان كان  
مضبوراً في غيبته لنحو مرض أو خوف (قوله ولا تنفسح بمجنون المكاتب) ولا يجنون السيد ولا يموت (قوله  
ويؤدى القاضي عنه) أي بعد ما مر في جواز الفسخ عنده (قوله يضيع) أي يفسد حاله (قوله لم يؤد) أي  
شراء عائشة رضي الله عنهما وبأن محل المنع اذا لم يرض المكاتب به وهذه قد رضيت بحزم بذلك  
القاضي قال الزركشي وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضى أو سخط ممنوع .

(فصل: الكتابة لازمة الخ) [قول المتن ليس له الخ] تصریح باللزم وتوطئة لما بعده [قوله في ذلك]  
كفى البيع عند افلاس المشتري بالتمن ومن ثم تعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التجيز لنفسه  
وسبق في ذلك صريحاً [قوله وفيما اذا امتنع الخ] أي فليس ما أباده الاستثناء من الحصر مراداً [قول المتن  
فليسيد الصبر] بسكوته الباء وكسرها [قول المتن بنفسه] أي لأنه فسخ مجمع عليه فلم يحتج الى الحاكم نعم  
ان كان في يده وفانيه هو مع ذلك يعجز نفسه فقد جزم الماوردي بمنع استقلال السيد بالفسخ لكونه مختلفاً  
فيه فقل لا بد من الحاكم [قول المتن والمكاتب الفسخ] أي كالمترن [قول المتن في الأصح] استشكل  
حكايته بخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازها تمكنه من تجهيز نفسه لانشاء الفسخ  
[قوله وهذا أحسن] قال الزايفي لكنه قليل الجدوى مع قولنا ان السيد اذا وجد له مالا يستقل بأخذه الآن  
يقال بمنع الحاكم والحالة ما ذكر قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضاً لأنه اذا منعه الحاكم ففسخ  
ويجوز له المال [قوله مكن السيد من الفسخ] قال الزركشي لا يمكن هنا الا بعد الرفع الى القاضي .

(٤٧) - (قليوبي وعميرة) - رابع (فليسيد الفسخ) ان شاء بنفسه وان شاء بالحاكم (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي  
الأداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضر أو لم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بمجنون المكاتب ويؤدى  
القاضي) عنه (وان وجد له مالا) قال الغزالي زيادة على الجمهور ورأى له مصلحة في الحرية وان رأى أنه يضيع اذا افاق لم يؤد وهذا أحسن  
وان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه نفقته فان افاق وظهر له مال كأن حله قبل الفسخ دفعه الى السيد

وحكم بعته وحقق التجهيز (ولا) تنسخ الكتابة (بجنون السيد يدفع) وجوبا المكاتب المال (الى وليه ولا يتحقق بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فاسد ولو تلف في بدء فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شيء آخر يؤديه فلولى تجهيزه ولا تنسخ أيضا إغناء السيد والحجر عليه بسفه ولا باغناء العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلوارثه قصاص فان هفا على دية أو قتل) المكاتب (خطأ أخطأ) أى أخذ الوارث الدية (مما معه) لأن معه كأجنبي وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى الوارث (تجهيزه) (٣٧٠) فى الأصح) والثاني المنع لأنه اذا عجزه سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له

على عبده دين فلا فائدة للتجهيز ودفع بأنه يستفيد بمال ذى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقصاصة والدية) للطرف (كاسبق) فى قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فضا على مال أو كان) ماضيا (خطأ أخذ) المستحق (مما معه) وما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض وفى قول ان كان الأرض أكثر من القيمة أخذه وفى إطلاقه على دية النفس تغليب وذكر فى الروضة كاصلها مسألة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى فى هذا وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شيئ وسأل المستحق تجهيزه عجزه القاضي) المسؤل (وبيع) منه (بقدر الأرض) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة) فاذا

ولا يمنع سيده من الأخذ بنفسه وان أدى الى ضياعه فله شيخنا كوالد شيخنا الرملى وفى شرحه تبعا لابن حجر خلافة (قوله وحكم بعته) ويرجع السيد بما أفتقه عليه ان لم يقصد التبرع ولم يعلم بالمال وانفق باذن الحاكم أو أشهد ولو أقام العبد بعد افاقته بينة أنه كان أدى النجوم للسيد قبل جنونه حكم بعته ولارجع للسيد عليه وما ذكر هنا يأتي بعد زوال الحجر الآتى (قوله وجوبا) هو من حيث عدم محبة الدفع لغير الولي والافل المكاتب تجهيز نفسه وفسخ الكتابة كاسر (قوله ولا تنسخ أيضا باغناء السيد) وانظر على هذا هل ينتظر افاقته كافى بقية الأبواب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه وحرره (قوله والحجر عليه) أى السيد بسفه ويقوم وليه مقامه كاسر فى الجنون ومثله حجر الفلاس لكن قبض بنفسه (قوله ولا باغناء العبد) وحينئذ هل يأتي فيه ما صرح فى جنونه راجعه وسكت عن حجر السفه فيه وذكره شيخ الاسلام فى المنهج وياتى فيه ما صرح فى جنونه (ففيه) صفة الفسخ من السيد فسخت الكتابة تقضتها أبطلتها رفعتها عجزته ونحو ذلك ولا تعود بالقرار بل لابد من انشاء عقد (قوله مما معه) وما يكسبه (قوله وفى قول الخ) ورد بأن الواجب هنا يتعلق بذمته فتزومه الدية بالغة ما بلغت وبذلك فارق الأجنبي (قوله كاسبق فى قتله) فيلزمه الأرض بالغاما بلغم كاسر (قوله الأقل من قيمته والأرض) نعم ان أعتقه السيد أخذ المستحق مما معه الأرض بالغاما بلغم فان لم ينف مامعه به فداء السيد على ما سياتى (قوله وهو يقتضى الخ) تقدم أنه مرجوح (قوله عجزه بالقاضى) أى عجزت به قدر الأرض ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجهيز وفارق المرهون بتشوف الشارع للعق هنا كذا قال شيخنا وهو فى الحقيقة لا يقرب عليه فائدة فتأمل (قوله عتق) ولا يسرى على باقى ولا على من اشتراه (قوله وللسيد فداؤه) وله تجهيزه بطلب المستحق وبيعه كالحاكم (ففيه) قال الزركشى لو تعذر بيع بضعة ببيع كله (قوله ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) خرج ما لو أدى النجوم للسيد فانه يعتق ولا يلزم السيد فداؤه (قوله عتق) أى ان كان السيد موصرا والى يصح عتقه ولا أبرأه لثلاث فوات حق المجنى عليه (قوله ولزمه الفداء الخ) بأقل الأمرين كاسر (قوله ومات رقيقا) وترقى أولاده كاسر (قوله ولو قتل) خرج ما لو قطع طرفه مثلا فيلزم ضمانه وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقطع الا هذا (قوله كالبيع الخ) أى بلا محاباة فى ذلك (قوله كالبيع نسبته) وكل ما يحسب من الثلث لو وقع فى المرض [قول المتن ولا يجنون السيد] أى ولا يموت [قول المتن كاسبق فى قتله] فيكون الواجب الأرض بالغاما بلغم قال الماوردى والفراي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لأنها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغاما بلغم كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق بالرقبة فلا يجوز أن يزاد عليها [قوله وهو يقتضى الخ] قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه فى الجناية كالأجنبي قال الزركشى نعم صرح الرافعى بعد هذا فيما لو أدى النجوم فمتى بأن الواجب فى الجناية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب بل هو فى ذمته بعد العتق [قوله كالبيع الخ] انظر هل له التدبير ولو بغير اذن السيد .

[قول]

لحق حسنه من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وإيقاؤه مكاتب) وعلى المستحق

قبوله فى الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق) ولزمه الفداء لأنه فوات متعلق حق المجنى عليه كقولته (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) لفوات محلها (وليسيد قصاص على قاتله) العائد (المكافى) له (والا فالقيمة) له (بعته على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفارة) قاله فى المهرور (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والنماء والاجارة (والا فلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسبته والقرض فلا يستقل به



(ويصح باذن سيده في الأظهر) لأن الحق فيه لا يحدوها والثاني نظر الى أنه بقوت فرض العتق (ولو اشترى من يتي على سيده صح) والملك فيه للكتاب (فان عجز وصار لسيده عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه لم يصح بلاذن وباذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فان صح فكتاب عليه) فيتبعه رقا وعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابته باذن على المذهب) لأنهما (٣٧١) يعقبان الولاء والمكاتب فهي

أهله وفي قول يصح ويرقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني ان أعتق المكاتب كان الولاء له وان مات ترقيقا كان لسيده

﴿فصل: الكتابة الفاسدة لشروط﴾ فسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد حكمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب وأخذ أرض الجناية عليه ومهر شبهة) في الأمة (وفي أنه يعتق بالأداء ويتبعه كسبه وكالتعليق بصفة) في أنه لا يعتق ببراء) ولا بأداء النير عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المعلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه من ثمنهم المكاتبين) بخلافهما في الصحيحة (وتخالفهما) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن للسيد فسسخها) وهو نفسه أو بالحاكم (وأنه

كذلك نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما جرت العادة بأكله وعدم بيعه بجوزله أهداؤه كغيره كافي نص الأم ولا يكفر بالمال ولا يدبر عبده كما تقدم (قوله باذن سيده) وكذا بقبول سيده ما تبرع به العبد عليه أو على مكاتب له آخر بأداء ما عليه للسيد (قوله من يعتق على سيده) سواء اشترى جيبه أو جزاء (قوله عتق عليه) ولا يسرى في صورة الجزاء وان اختار تجهيزه لما سر (قوله عليه) أي العبد (قوله أظهرهما الصحة) معتمد (قوله فكتاب عليه) أي على العبد فيتبعه رقا وعتقا (قوله ولا يصح اعتاقه وكتابته) ووطؤه وتديره لعبده كما تقدم فان أعتق عن سيده أو أجنبي باذن سيده صح وولاؤه لمن وقع العتق عنه (فصل) في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما ينبع ذلك والباطلة ما اختل فيها ركن والفاسدة ما اختل فيها شرط والباطلة ملغاة إلا في تعليق معتبر بأن تقع مما يصح تعليقه كان أعطيتني هذا المم فان حرر واعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواء إلا في موضع منها الصحيح والعارية والخلع والكتابة وقال الأسنوي يجري ذلك في سائر الأبواب وقد مر في محله (قوله في استقلاله بالكسب) فله معاملة سيده لكن المعتمد خلافه (قوله ومهر شبهة) لو أسقط لفظ شبهة كان أخصروا عم (قوله وفي أنه يعتق بالأداء) قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا أي لأنه حصل المعلق عليه وهو العتق (قوله فانه يتبعه كسبه) وكذا ولده في كتاب عليه وأنه لا يلزم السيد نفقته وان لم يمت فطرته (قوله تبرعا) ولو بوكالة (قوله وتبطل بموت سيده) نعم ان كان قال إن أديت الي أو إلى وارثي لم تبطل بموته (قوله وتصح الوصية برقبته) ويصح عتقه عن الكفارة ويصح تملكه ويجوز وطء الأمة وينعمن من السفرو تلزم فطرته ولا يعتق بتجهيل النجوم (قوله وتخالفهما في أن لا السيد فسسخها) وكذا للعبد لجوازا من الجانيين بقول أو فعل كالبيع (قوله متقوما) أي له قيمة كما أشار اليه (قوله بخلاف غيره كالنحر) فلا يرجع العبد على السيد بشئ وان تلقى بوله الرجوع بمحترمه تلف ويرجع السيد على العبد بقيمة العبد راجعه وفي حاشية شيخنا ما يصرح برجوعه (قوله غالب نقد البلد) قيد لوقوع التجانس فيهما وكونهما من القود لأن القصاص خاص بهما على المعتمد (قوله سقوط أحد الدينين بالآخر) بشرط كونهما تقديين حالين لا مؤجلين أو

[قول المتن ويصح باذن سيده الخ] لو تبرع على السيد صح وان تقدم الإيجاب كغضبه من بيع الرهن للرهن [قول المتن عتق] أي من حين الفسخ [قوله القطع بالأول] أي لأنه قد يستفيد من أكسابه ما يمينه ﴿فصل: الكتابة الفاسدة الخ﴾ [قول المتن في استقلاله] منه تعلم أنه يسوغ له معاملة السيد وتستفيد أيضا من هناما يصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرافي أنه لا يعامل سيده [قول المتن وأخذ أرض الجناية ومهر شبهة] وذلك لأنهما في معنى الكسب [قول المتن بالأداء] أي إلى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء المسمى فلا ينفى الإبراء كما سيأتي ولا الأداء لنير السيد كالوارث قيل واذا تأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب [قول المتن ويتبعه كسبه] وأولاده كذا قاله الأصحاب ونازعهم صاحب الانتصار من حيث أنه تعليق عتق بصفة والكسب والأولاد لا يتبعان فيه [قول المتن ان كان متقوما] أي له قيمة

لا يملك ما يأخذه بل يرجع المكاتب به ان كان متقوما بخلاف غيره كالنحر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أي ويرجع السيد (عليه قيمته يوم العتق) وان تلف ما أخذ ما للسيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القيمة (فان تجانسا) أي واجبا للسيد والعبد أي كانا من جنس واحد أي غالب نقد البلد (فأقوال التقاص) فيه فطلى القول به الأصح الآتي سقوط الدينين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخلا من الرافي في الشرح (أصح أقوال التقاص سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانيين (بالرضا) لاذ لا حاجة ليه (والثاني برضاها) كالتجمل والمختل



(والثالث برضا أحدهما) لوجود قضاء منه باذله القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وإن رضيا (واقعة أعلم) لأنه بيع بين يدين وهو منهي عنه ظاهرا فكذا أحدهما من الآخر ثم يدفع إليه المأخوذ عن دينه ليسلم من التهيى ويجاب بأنه في بيع الدين لغير من عليه (فإن فسخها) أى الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كنت فسخت فأكره صدق العبد) لنكر (يمينه) وعلى السيد اليقنة (والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد واغمائه والجهل عليه) بسفه (لابجنون العبد) واغمائه لأنها تجمع فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيما جازها من الطرفين كالوكالة ووجه عدمه أن الغلب فيها التعليق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كتابة) فأنكر سيده أو وارثه صدق (باليمين) ويحلف الولد على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أى المال (أرصدتها) وفي الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الأجل ولا ينة (تحالفا) على الكيفية السابقة في (٣٧٢) البيع (م) بعد التحاليف (إن لم يكن) السيد (قبض ما يدهيه لم تنسخ الكتابة

أحدهما ولا متقويين ولا مثليين نعم يقع التقاض في المثليين هنا لتشوف الشارع للعق (قوله في بيع الدين لغير من عليه) بناء على المرجوح (قوله فإن فسخها السيد) أو العبد فيشهد الفاسخ منهما ندبا (قوله بسفه) لا بفلس (قوله لابجنون العبد واغمائه) ولا بجهل سفه عليه كافي التهج (قوله ولو ادعى العبد الخ) وفي عكس ذلك إذا أنكر العبد فأنكره تيجيز لنفسه أن كان عامدا علما فإن اعترف السيد بقبض النجوم عتق العبد لا بقرار (قوله في قدر النجوم) أى أو جنسها أو عددها غير المفسد إلا كدعوى نجم أو نجمين صدق مدعى الصحة (قوله تحالفا) ويبدأ بالسيد (قوله على شيء) أى ما قاله أحدهما (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله صدق السيد) أى مع أنه مدع للفاسد لأن الحق لم يلزم بذلك فارق ما لوزج بآفته ثم ادعى الفاسد حيث لا يقبل لتعلق الحق بثالث (قوله النجم الآخر) قال بعضهم وهو أكثر من الأول ليكون للاختلاف فائدة وفيه نظر واضح إذ اختلاف وقت المطالبة ووقت حصول العتق فائدة أى فائدة (قوله فإن أعنى أحدهما) أو أبرأ (قوله فالأصح في الحرر) مرجوح وكان الوجه التعبير بالأظهر أخذ بما بعده (قوله وإن عجز قوم) فإن كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فلا يعتق منه شيء لبطلان الكتابة بالهجر (قوله بل أظهر العتق) أى ولا سراية ممن عتق نصيب الآخر باعتاق أو أداء أو أبراء فالولاة لم يمت وإن عجز هجره بالآخر وعاد نصيبه فبقا (قوله إن أعنته) إلا أن عتق بأداء أو أبراء فلا سراية (قوله فالذهب) هو المعتمد (قوله يقوم عليه الباقي)

[قول المتن والثالث الخ] وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير المثلث المشترك يجبر أحد الشريكين على قسمته بطلب الآخر [قول المتن لم ينسخ] أى كما في البيع ووجه مقابله أن العقد إذا انتهى إلى النزاع فكأنه لم يكن قولهما [قوله عتق المكاتب] أى لاتفاقهما على العتق على كل تقدير [قول المتن على المصق] قال الزركشي احتراز عما إذا كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فإنه لا يعتق منه شيء بالهجر لأن الكتابة تبطل به والعق في غير الكتابة لا يحصل بالأبراء [قول المتن بل أظهر العتق] كما لو تباعدا وأعتق أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولاة لم يمت ولا سراية لأن الميت معسر [قول المتن فإن أعنته] خرج بالوعتق نصيب المصدق قبضه

(ودية) لى عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو بما أدى بالسيد بقيمته وقد يتقاضان) في تلف المولى بأن النجوم كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا بجنون أو مجبور على) فأنكر العبد الجنون أو الجبر (صدق السيد إن عرف سبق ما دأه والافالعبد) ومعلوم أن تصديق كل منهما يمينه وصرح به في الحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجم الأول أو قال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الأخير أو الكل) أى كل النجوم (صدق السيد) يمينه كافي الروضة كأصلها (ولومات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كما فإن أنكر صدق) يمينهما على نفي العلم بكتابة الأب كافي الروضة كأصلها (وإن صدقه) أو قمت بكتابتها ينة (لمكاتب فإن أعنت أحدهما نصيبه فالأصح) في الحرر (لا يعتق بل يوقف فإن أدى نصيب الآخر عتق كله وولاؤه للأبوين عجز قوم على المصق) الباقي (أن كان موسرا) وعتق كله وولاؤه له وبطلت كتابة الأب (والا) أى وإن كان معسرا (فنصيبه حر والباقي من لا خرقت) أخذا من الرافى في الشرح في مقابلة صحيح الحرركا بنوى قول عدم العتق (بل أظهر العتق ولفه أعلم وإن صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب حر) يمينه على نفي العلم بكتابة أبيه (فإن أعنته المصدق) أى أعنت نصيبه (فالذهب أنه يقوم عليه) الباقي

في الأصح بل إن لم يتقاه على شيء (فسخ القاضي) الكتابة والثاني تنسخ بالتحاليف وعلى الأول إن اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفي الروضة كأصلها هل تنسخ الكتابة أو يفسخها الحاكم إن لم يرضيا على شيء فيه ما سبق في البيع وسبق فيه أن الحاكم يفسخ وكذلك حاله فإن أحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى الفسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كما في التبايعين (وإن كان) السيد (قبضه) أى ما يدهيه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به في العقد

لأنكلمه الكتابه (قوله ويعتق) دولا ماعتق من العبد كله أو بعده للمصدق وحده .

### ﴿ كتاب أمهات الأولاد ﴾

بكر للمهزة وضما مع فتح الميم وكسرها والمراد حكمهم من حيث الاستيلاء والعق به والاستيلاء قربة  
ان قصد به الولد والافلا (قوله جمع أمهات) قال شيخ الاسلام وفيه تسميح وانما هو جمع أم كقوله الجوهري  
(قوله يقال في البهائم) أي من غير الآدمي أمات وفي الناس أمهات وقال بعضهم يقال كل في كل ولكن  
أمهات في الناس أكثر وعكسه في غيرهم وفي هذا المذکور اشار إلى عموم البلب لغير الآدمي ولغير العتق  
فتخصيصه بما مر لتمام (قوله إذا) هي للعتق وللمظنون الغالب وجوده كالوطء هنا فذلك أثرها  
على أن لأنها لا توهم وجوده (قوله أحبل) الأولى حبلت والمراد كونه سببا في الحبل باستدخال منيه المحترم  
في حياته ولو في الدبر أو بوطئه وان حرم لفاته كاخته أو محوسية أو كافر في مسلمة أو لعارض كخيس وكتابة  
وضمير أحبل عائد للمالك البالغ الحر ولو بعضا الممكن نسبة الولد إليه غير محجور الفلاس وغير الميتم وإن كان  
سفيا أو مجنوناً أو مجرباً أو عيباً أو خسياً أو كافراً ولو مرتداً أو أسماً أو مكراً أو راعياً على ما يأتي في فرج الصبي  
وإن نسب إليه الولد الرقيق ولو مكاتباً وإن عتق بعد والمسوح ومحجور الفلاس وإن برى من الدين بعد  
أو ملكها بعد ذلك المحبر قاله شيخنا الرمي وخالفه الخطيب وخرج من حبلت بغيره مثلاً بعد موته وإن ثبت  
القسم والأثر (قوله أمته) أي المملوكة له كلاً أو بعضاً أو قتريراً أو مالا غير المتعلق بها حق الغير فشم  
أمتها المكاتبه وبنتها والزوجة والمحرمه عليه كأمه والمشفقة ويسرى إلى نصيب شريكه إن كان موسراً  
والأفت الاستيلاء في حصته فقط وشم من اشتراها بشرط اعتاقها وإن لم يسقط عنه طلب الاعتاق وشم  
أمة ولهم ولو مكاتبه له أو من وجته أمة مكاتبه أو مكاتب ولهم وخرج مملوكة غير من ذكر وسيأتي ومن نذر  
التصدق بها أو غيرها ومن اشتراها مورثه بشرط اعتاقها ومن نذر عتقها والموصى بها وخرجت من الثلث  
ومن تعلق بها مال جناية أو رهن وهو مصر ولم يملكها بعد وخرج المورثه مع تعلق دين بالتركة ومن اشتراها  
عبد المأذون وعليه دين وأمة يفت المال وإن ملكها بعد وكذا الميتمية (قوله فولدت) بنما انفصاله ولو لم  
غيره المعتاد لا يخرج بعضه مع الاتصال ويثبت بالقاء بعضه الاستيلاء لا العتق فإن ألفت بعضه بعد موت  
السيد تبين عتقها ولما كسبها (قوله كضفة) الكاف استصائية (قوله أخبر بها القوابل) رجلان

(إن كان موسراً) ويعتق  
وفي قول لا يقوم فلا يعتق  
وقطع بعضهم بالأول .  
(كتاب أمهات الأولاد)  
جمع أمهات أصل أم قاله  
الجوهري وقال بعضهم  
يقال في البهائم أمات (إذا)  
أجل أمته فولدت حيا  
أو ميتاً أو ما يجب فيه  
غرة (كضفة فيها صورة  
آدمي ظاهرة أو خفية أخبر  
بها القوابل

التجوم فلا يسرى لأنه مجبر عليه وكذا لو أبرأه لاسراية على المذهب لأن المكاتب يعتق أن الأبراء لغو  
بخلاف ما لو صدر من المصدق الاعتاق فنسأله الله تعالى أن يمن علينا بالعتق من نار جهنم آمين وصلى الله على  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [قولنا إن كان موسراً] دولا ماعتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة

### ﴿ كتاب أمهات الأولاد الخ ﴾

(قائمه) إذا كانت الأمة مستولمة مكاتبه ثم مات السيد قبل الأداء عتقت عن الكتابة ونجها الكسب  
والولاء قاله البغوي ولو كانت مدبرة مكاتبه ومات قبل الأداء قال الرافعي عتقت بالتدبير فإن لم تخرج من الثلث  
عتق قبل الثلث وبقيت الكتابة في الباقي فإذا أدى قسطه عتق كأنص عليه وأورده الشيخ أبو حامد وجاعة  
ثم قال الرافعي بعد ذلك بنحو صفحة في مسئلة المدير المكاتب ولو مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير إن  
احتله الثلث وحيفت فمن الشيخ أبي حامد أنه تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن  
يفحص مولده وكسبه كالواعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فكما لا يملك إبطال الكتابة بالاتفاق وجب أن  
لا يملك بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد بالطلاق زوال العبد دون سقوط أحكامه له قال في الخاتم  
وبهذا الاحتمال الثاني جزم الروباني اه . أقول هذا الذي تقرر عن أبي حامد قد نقله الجلال المحلى عنه

أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وإن خالفهم غيرهم وخرج بقوله فيها صورة خفية ما لو قالوا لو بقيت  
تصورت فلا يثبت بها استيلاذ ولا عتق ولا يجب فيها غيرة لكن تنقضي بها العدة ويقال لهذه مسئلة النصوص  
لهذه الأحكام المذكورة (قوله عتقت) كلا أو بضاً لا انعقاد ولدها في ملكه حراً كله في غير البعض  
بالاجماع وفيه على الراجح المعتقد (قوله بموت السيد) ولو بقتله له واسترقاقه كموته وتنفسخ اجارتها لو  
كانت مؤجزة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارت ما لو أجزم سيده مدة ثم مات السيد في أثنائها أو  
أعتقه ثم لو أجزم بعد إيجارها ثم مات لم تنفسخ الاجارة كالعبد (قوله لو أمة غيره بنكاح) خرج استدخال  
المنى فيعتقد فيه الولد حراً وعليه قيمته لسيدته ولا يثبت الاستيلاذ لعدم ملكها وإن ملكها بعد حملها به  
(قوله لا غرور فيه) سيد كرمفهومه وفيه احتراز عن تكرار الشبهة في كلام المصنف (قوله عتق عليه  
الولد) قال العلامة البرلسي وله رد لها بالعيب على تردد (قوله ومعلوم الخ) دفع به عودة الرق بأجل السيد  
الذي أوجبه كلام المصنف (قوله أو بشبهة) أي من الواطئ كما يؤخذ من الأمثلة فخرج بها شبهة الأكرام  
وشبهة الطريق كالحكم بصحة نكاح الموسر الأمة فالولد رقيق فيها (قوله وكالشبهة الخ) ومثله ما لو  
استدخلت أمة ذكر نائم حر فإن الولد ينعقد حراً لأنه ليس زمانه وعليه قيمته لسيدته ويحتمل أنه يرجع  
عليها بعد عتقها قاله البغوي (قوله وله وطء أم الولد) الامتناع كردة وتزويج واسلامها مع كافر لكن  
يحل بينهما ولا يجبر على عتقها وخرج بها بنتها فيحرم وطؤها وإن ثبت الاستيلاذ به إذا حبلت كأمس (قوله  
واجارتها) لأنفسها وفارق البيع بأدائه إلى العتق قال شيخنا الرملي وأعارتها كاجارتها وقال الشمس  
الخطيب بجواز إعارتها لنفسها وهو وجيه جداً لأنه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره وإذا مات السيد  
انفسخت الاجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاذ (قوله وقيمتها إذا قتلت) أي للسيد لموتها على الرق  
نعم لو أقت بعد غصبها فترم الغاصب قيمتها ثم مات السيد أو أعتقها رجع الغاصب بما غرمه ومثلها العبد  
النصوب إذا أعتقه .

(فرع) لو رجع شهود عتقها غرموا قيمتها لفوات ملكها أو شهود اقرار السيد بأمية الولد لا يفرمون  
لبقاء ملكها والفائت عليه سلطنة لا قيمة لها وإذا مات السيد وجب عليهم قيمتها لوارثه لفوات ملكها عليه  
(قوله وكذا تزويجها بنبر اذنها) وفارقت المسكينة بملك السيد منافعها (قوله وهما في الروضة كأصلها  
قولان ثانيهما قديم) فيه اعتراض على المصنف في تصديره بالأصح (قوله ويحرم بيعها) أي ولا يصح  
ولو لمن عتق عليه وتقديم حجة كتابتها نعم يصح بيعها من نفسها كأمس بناء على أنه عقد عتاقة وهو  
الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها ببعضها صح وسرى إلى باقيها لأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض (قوله  
وهبتها) أي لا يصح ولو لنفسها كما هو ظاهر اطلاقهم هنا (قوله فلا يصح شيء من ذلك) أشار إلى فائدة  
الحرمة في المذكورات نعم يصح بيع مستولدة المملوك والراهن ومالك الجانية العسرين كأمس وكذا مستولدة  
حرى استرق أو استرق أو فهرها حرى آخر وتقدم في هذه أنه لا ينفذ الاستيلاذ فيها ومهرها لو ملكها بعد

وعن البغوي وأنى اسحق الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاذ أقوى من التدبير فكيف يكون  
التدبير هادماً لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاذ هادماً لها . لا يقال لعل سببه كون  
العتق في مسئلة المدير من الثلث فيكون الكسب تركة ليعين على خروجه من الثلث . لأننا قول  
في المسئلة المذكورة إن خرج العبد من الثلث فلا إشكال وينبغي أن يتبعه كسبه وولده إبقاء لحكم  
الكتابة وإن لم يخرج من الثلث عتق منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي مكاتباً وجميع كسبه  
له تؤدي منه النجوم عن باقيه فالوجه ما قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

مولى ابن ماجه وغيره  
حديث أئمة ولدت من  
سيدها فهي حرة عن دبر  
منه وقال الحاكم صحيح  
الاسناد (أو) أحبل (أمة)  
غيره بنكاح) لا غرور فيه  
بحريتها أو زنا (فالولد رقيق)  
تبعاً له (ولا تصير أم ولد)  
له (إذا ملكها) لا تنفاه  
العاقب بجزء ولو ملكها  
حاملًا من نكاحه عتق  
عليه الولد كقتله في المحرم  
ومعلوم أن ولد المالك انعقد  
حرًا (أو بشبهة) كأن ظنها  
أمتها أو زوجته الحرة (فالولد  
حر) لظنه وعليه قيمته  
لسيدها (ولا تصير أم ولد)  
له (إذا ملكها في الأظهر)  
والثاني تصير لها عاقبًا بجزء  
والأول نظر إلى انتقام ملكه  
حينئذ وكالشبهة المذكورة  
فيها ذكر نكاح أمة غر  
بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها  
زوجه المملوك فالولد  
رقيق ولا استيلاذ إذا  
ملكها جزئاً (وله) أي  
للسيد (وطء أم الولد) منه  
(واستخدامها واجارتها  
وأرض جناية عليها) وقيمتها  
إذا قتلت كما قاله في المحرم  
(وكذا تزويجها بنبر اذنها  
في الأصح) كالقنة والثاني  
يشترط رضاها كالمسكينة  
وهما في الروضة كأصلها  
قولان ثانيهما قديم (ويحرم  
بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شيء من ذلك وفي الرهن قسبط على البيع

البيع وتصح هبة غير الموهونة والجانية ( فرع ) الوقف والوصية والتدبير كالمهبة ( قوله ولو ولدت )  
 أمي المستولدة ( قوله من زوج أو زنا ) أو شبهة ليس فيها ظن الحرية والا فهو حر ( قوله تبعاً لها في  
 حق الحرية ) أشار بذلك إلى مفاد التشبيه في كلام المصنف ومنه يعلم منع بيعه وهبته ورهنه ووقفه  
 وتدبيره والوصية به وجواز اجارته وإعارته وتزويجه واستخدامه وغيره مما أمر به محرم وطء الولد الأثني  
 ولذا وطئها صار أم ولد كما هو لا يجبر الولد الذي كره على التزويج ولا يتزوج هو بغير إذن سيدها ويبطل حكم  
 الولد بما ذكرنا من أمه في حياة السيد وحكم أولادها وأولادها الإناث حكم أولادها بخلاف الذكور ودخل في  
 ذلك ما لو حلت من زوج أو زنا بعد بيعها في نحو من ثم ملكها حاملاً فانه يتبعها في حكمها أيضاً على المعتمد عند  
 شيخنا الرملي ( قوله وأولادها قبل الاستيلاء ) ولو بدعوى السيد أو وارثه فان كلا منهما هو المصدق  
 لو نزلت فيه كما أنه يصدق أيضاً فيما لو أنكر الحمل أو الولادة أو الاسقاط أو تصوير السقط ويحرم عليها  
 غيرها إسقاط ما نفخت فيه الروح ويكره قبله ويكره العزل ونفتير الشهوة ويحرم قطع النسل ولو بدواء  
 ( قوله وعق المستولدة ) وكذا أولادها المتقدم ولو قال ولولدها حكمها لشمّل ذلك وسلم من جر الضمير بالكاف  
 الذي هو شاذ ولو ولولدها له حكمها ان كان من الإناث لأنه يتبع أمه بخلافه من الذكور قاله الشمس الخطيب  
 بحثاً فراجع له لأنه شامل لتعدد الطبقات وان سفلت ( قوله من رأس المال ) وإن أوصى به من الثلث  
 وتلقوا وصيته بذلك ( قوله نزل ) أي الاستيلاء ( قوله منزلة استهلاك المال بافئاقه في الذات ) فلا  
 تؤثر فيه الوصية بدون الثلث ولذلك يكون قرابة إذا قصد به الولد والعق كبقية المباحات وبما ذكره فارق  
 صحة الوصية بحجة الإسلام من الثلث كذا ذكره وفيه بحث ذكرناه في غير هذا المحل ( فروع ) لو أوصى  
 بعق أمه بعد موته بمدة كعشرين سنة مثلاً توقفت عقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقدون  
 من رأس المال ويمتنع على الوارث التصرف فيهم بخلاف ما يملكهم حكم ولد المستولدة كما قاله الشيخان  
 ولو تزوج حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح فيهما والولد  
 رقيق ولا استيلاء فيهما ( فائدة ) في ذكر أحكام الأولاد في أبواب الفقه الشامل لها ترجمة المصنف  
 السابقة واقتصاره على العتق لأنه المقصود بالتبويب قوله المستولدة قد علم حكمه هنا وولد المكاتب  
 تقدم في الباب المتعلق لهذا وهو أنه يتبعها عتقا ورقاً فيعود رقيقاً بموتها على الرق وولد المدبرة والمعلقة  
 تقدم أيضاً أيضاً أنها لا يتبعها في العتق وولد المدبرة العتق وولد الأنحبة والمدبرة والمهدى له  
 حكمها إلا في جواز أكله على ما فصل في محله وولد الموصى بمنفعها كأمه وولد المؤجرة والمعارة  
 لا يتعدى حكمهما اليه وكذا ولد الموهونة والمضمونة والمنصوبة والوديعة والجانية والمستأجرة  
 والموقوفة وأمة القراض ولذلك قال الزركشي إن ضابط ما يتعدى حكمه إلى ولده هو كل ما لا يقبل  
 حكمه الرفع والأفلا وولد العدو تصح شهادته على عدو أصله وولد الكافر كافر وولد من في  
 أصوله مسلم محكوم بإسلامه وولد المرتدين مرتد والله سبحانه وتعالى أعلم .

( ولو ولدت من زوج أو زنا )  
 فالولد للسيد يعتق بموته  
 كهي ) تبعاً لها في حق  
 الحرية ( وأولادها قبل  
 الاستيلاء من زنا أو زوج  
 لا يعتقون بموت السيد وله  
 بيعهم ) لأنهم حدثوا قبل  
 ثبوت حق الحرية للأم  
 ( وعق المستولدة من  
 رأس المال ) وإن كان  
 الاستيلاء في مرض الموت  
 نزل منزلة استهلاك المال  
 بافئاقه في الذات والشهوات  
 ويقدم عتقها على الديون  
 والله أعلم .  
 في بعض النسخ ما نصه  
 قال مؤلفه رحمه الله تعالى :  
 ثم هذا الربع في ثالث  
 ربيع الآخر في سنة ستين  
 ونعمائنه انتهى .



## تقريظ

وجد على طرة النسخة الأصلية هذه الأيات تقريظا لكتاب «المنهاج»  
فأهبتها هنا محافظة على الأصل :

قد صنف العلماء واختصروا فلم يأتوا بما اختصروه كالمنهاج  
جمع الصحيح مع الصحيح وفاق بالترجيح عند تلاطم الأمواج  
لم لا وفيه مع النواوي الرافعي جبران بل بحران كالعجاج  
من قاسه بسواه مان وذاك من خسف ومن غبن وسوء ضجاج



بمداق قد تم طبع :  
« حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحل  
على منهاج الطالبين للنووي »  
مصححا بمعرفة لجنة التصحيح  
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده  
[ ١٤٨ / ١٠ / ٣٠٠٠ / ١٩٥٦ ]

٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ هـ  
٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م } القاهرة في

# فهرس

## الشيخ السراج

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

صفحة	
٢	(كتاب الرجعة)
٨	(كتاب الايلاء)
١٢	فصل في أحكام الايلاء
١٤	(كتاب الظهار)
١٧	فصل في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحلته من قائله
٢٠	(كتاب الكفارة)
٢٧	(كتاب اللعان)
٣٢	فصل في قذف الزوج وزوجته
٣٣	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمرته وأركانها
٣٨	فصل فيما يترتب على اللعان وحكمه
٣٩	(كتاب العدد)
٤٣	فصل في انقضاء العدة بالحل ومأمعه
٤٦	فصل في تداخل العدتين وعدمه
٤٧	فصل في حكم معاشره المعتدة
٤٩	فصل في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها
٥٤	فصل في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك
٥٨	باب الاستبراء
٦٢	(كتاب الرضاع)
٦٦	فصل في طرق الرضاع على النكاح وغيره
٦٧	فصل في الاقرار بالرضاع ومأمعه
٦٩	(كتاب النفقات)
٧٧	فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

- ٨١ فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة  
 ٨٤ فصل في مؤنة القريب وقدرها ونحو ذلك  
 ٨٨ فصل في الحضنة  
 ٩٢ فصل في مؤنة المملوك وما معها  
 ٩٥ (كتاب الجراح)  
 ١٠٣ فصل في الجنابة من اثنين وما معها  
 ١٠٤ فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاءة في القتل وغير ذلك  
 ١١٠ فصل في تنبير حال المجروح وما معه  
 ١١٢ فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاين وما معها  
 ١١٦ باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه  
 ١٢٠ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني  
 ١٢١ فصل في مستحق القود ومستوفيه  
 ١٢٦ فصل في موجب العمد  
 ١٢٩ (كتاب الديات)  
 ١٣٣ فصل في حكم واجب مادون النفس في المسلم وغيره  
 ١٤٣ فصل في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق  
 ١٤٥ باب موجبات الدية  
 ١٥٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يتبعه  
 ١٥٤ فصل في بيان العقاقلة وكيفية تحملهم  
 ١٥٧ فصل في جناية الرقيق  
 ١٥٩ فصل في الفرقة  
 ١٦٢ فصل في كفارة القتل  
 ١٦٣ (كتاب دعوى الدم والقسامة)  
 ١٦٨ فصل فيما يثبت به موجب القود أو المال  
 ١٧٠ (كتاب البغاة)  
 ١٧٣ فصل في شروط الامام الأعظم وما معه  
 ١٧٤ (كتاب الردة)  
 ١٧٨ (كتاب الزنا)  
 ١٨٤ (كتاب بيان حد القذف)  
 ١٨٥ (كتاب قطع السرقة)  
 ١٩٣ فصل فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حوزا لشخص دون آخر  
 ١٩٦ فصل فيما تثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها  
 ١٩٨ باب قطع الطريق

- ٢٠١ فصل في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الأذى أو لهما  
 ٢٠٢ ( كتاب الأثرية )  
 ٢٠٥ فصل في التعزير  
 ٢٠٦ ( كتاب الصيال )  
 ٢١١ فصل في بيان حكم ما تلتفه البواب  
 ٢١٣ ( كتاب السير )  
 ٢١٧ فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره له وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم  
 ٢٢٠ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب  
 ٢٢٥ فصل في الأمان مع الكفار  
 ٢٢٨ ( كتاب الجزية )  
 ٢٣١ فصل في مقدار مال الجزية وما يقبضه  
 ٢٣٤ فصل في بقية أحكام عقد الجزية  
 ٢٣٧ باب المدنة  
 ٢٣٩ كتاب الصيد والنباح  
 ٢٤٣ فصل في الركن الرابع من أركان الذبح  
 ٢٤٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكركمه  
 ٢٤٩ ( كتاب الأنصبة )  
 ٢٥٥ فصل في العقيقة  
 ٢٥٧ ( كتاب الأطعمة )  
 ٢٦٤ ( كتاب المسابقة والمناضلة )  
 ٢٧٠ ( كتاب الإيمان )  
 ٢٧٤ فصل في صفة كفارة اليمين  
 ٢٧٦ فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها  
 ٢٧٩ فصل في الحلف على الأكل والشرب وما يتناوله بعض المأكولات وغير ذلك  
 ٢٨٢ فصل في المسائل المنشورة  
 ٢٨٦ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا  
 ٢٨٨ ( كتاب النذر )  
 ٢٩٢ فصل في نذر اتیان الحرم المسكى أو غيره وغير ذلك  
 ٢٩٥ ( كتاب القضاء )  
 ٢٩٩ فصل في انزال القاضى وهزله وغيرها  
 ٣٠٠ فصل في آداب القضاء وغيرها  
 ٣٠٥ فصل في بيان كيفية ما يلزم القاضى من التسوية بين الخصمين وما ينبعها  
 ٣٠٨ باب القضاء على الغائب



- ٣١٠ فصل في الدعوى بالعين الغائبة
- ٣١٢ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر معه
- ٣١٤ باب القسمة
- ٣١٨ ( كتاب الشهادات )
- ٣٢٤ فصل في بيان أنواع الشهود به وتعدد الشهود
- ٣٢٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك
- ٣٣١ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة
- ٣٣٢ فصل في رجوع الشهود ومأمعه
- ٣٣٤ ( كتاب الدعوى والبيانات )
- ٣٣٨ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
- ٣٤٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
- ٣٤٣ فصل في تعارض البينتين
- ٣٤٦ فصل في اختلاف المتداعيين
- ٣٤٩ فصل في القاتق
- ٣٥٠ ( كتاب العتق )
- ٣٥٤ فصل في العتق بالعضية
- ٣٥٥ فصل في الاعتراف في مرض الموت وبيان القرعة
- ٣٥٧ فصل في الولاء
- ٣٥٨ ( كتاب التدبير )
- ٣٦٠ فصل في حكم حل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك
- ٣٦٢ ( كتاب الكتابة )
- ٣٦٦ فصل فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسن له وحكم ولد المسكينة وغير ذلك
- ٣٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك
- ٣٧١ فصل في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك
- ٣٧٣ ( كتاب أمهات الأولاد )